

بفرض الرسالة بيده إلى أنه الباءت قام بمراجعتها  
ولا فاض الألفاظ، وعمل بالملاحظة  
د ١ بحسب الفصحى فليل

لقد قام الباحث بما طلبته منه لجنة  
المناقشة

المشرف / محمد بن محمد الدعجاني

د. محمد بن محمد الدعجاني

١٤١٥

س. ي. ن.

٢٨٢٣٢

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

الجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة

كلية اللغة العربية

قسم اللغويات

## الفتح القريب

(حاشية على مغني اللبيب)

جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ

دراسة وتحقيق من أول الكتاب إلى آخر مبحث (إما)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

تقديم الطالب / عبدالله أحمد محمود الشنيطي

بإشراف د. محمد بن حمود الدعجاني

العام الجامعي ١٤١٨ هـ - ١٤١٩ هـ

## المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وجعله بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين. أما بعد: فإن خير ما يشتغل به المرء العلم الموصل إلى معرفة الله، ومعرفة دينه؛ ليتحقق له بذلك سعادة الدارين، ويكون من الناجحين الفائزين، الذين اتبعوا سبيل الله، واهتدوا إلى صراطه المستقيم. أما بعد:

فلما كان علم اللغة هو الوسيلة إلى تدبر كتاب الله عز وجل، وفهم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم رأيت أن أطلبه، وأن أكون من الذين أدلوا بدلوهم فيه، واخترت من علم اللغة علم النحو، ذلك أنه أقربها إلى نفسي، واستعنت بالله عز وجل في اختيار موضوع فيه، ثم شرعت في البحث عن كتاب نفيس، حقيق بالدراسة والتحقيق، لعل الله أن ينفع به، فلم أزل أتتبع فهارس المخطوطات والمصورات حتى عثرت على هذا الكتاب، وكان السبب في إثاره على غيره أنه لعالم جليل، وكونه حاشية على كتاب نفيس وفريد، وما رأيت من سعة مادته، فاستعنت بالله، ثم شرعت في تحقيقه.

وقد نهجت في تحقيق هذا الكتاب نهجاً ترسمته، وسرت عليه، وذلك أنني قدّمت لعملتي بمقدمة، ثم قسمت عملي قسمين، أولهما للدراسة، وثانيهما للتحقيق، ثم ذيلتهما بخاتمة، وفهارس، فجاء العمل على هذا النحو:

أ- المقدمة: وفيها عدة أمور: سبب اختيار الموضوع، والخطّة، والصعوبات التي واجهت الباحث.

ب - القسم الأول: الدراسة، وفيه فصلان:

الفصل الأول: يشتمل على دراسة موجزة عن حياة المؤلف، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه، ومولده، وحياته، ووفاته.

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الثالث: مكانته العلمية، وأشهر مؤلفاته في النحو.

الفصل الثاني: يشتمل على دراسة الكتاب، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، ونسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: هل اكتمل الكتاب.



المبحث الثالث: منهج السيوطي في كتابه:

أ- الشرح.

ب - الاستشهاد:

١ - الاستشهاد بالقرآن الكريم.

٢ - الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

٣ - الاستشهاد بالشعر.

ج - طريقته في النقل عن العلماء.

المبحث: الرابع: مصادره.

المبحث الخامس: نقد الكتاب.

المبحث السادس: الموازنة:

أولاً: منهج الشمي في كتابه (المنصف من الكلام):

أ- الشرح.

ب - في الاستشهاد:

- الاستشهاد بالقرآن الكريم.

- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

- الاستشهاد بالشعر.

- طريقته في النقل عن العلماء.

- المآخذ.

مصادره:

ج - الخاتمة.

- القسم الثاني: تحقيق متن الكتاب، وفيه:

أولاً: وصف النسخ.

ثانياً: منهجي في التحقيق.

ثالثاً: النص المحقق.

د - الفهارس: وهي: فهرس الآيات، والأحاديث، وأقوال العرب، والشعر، والأعلام، ومصادر المؤلف، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

هذا وقد عانيت في تحقيق هذا الكتاب الشيء العظيم، وهو مما يطول وصفه، ولا يتسع المقام لذكره، فمن ذلك أنّ النقول الكثيرة التي اشتمل عليها الكتاب قد استنفدت وقتي وجهدي؛ حيث إنني حرصت على الرجوع إلى مصادرها، وهي مختلفة فمنها المطبوع، والمخطوط، والكبير الذي يزيد على ألف ورقة، ودون ذلك، ومنها ما هو في المدينة، ومنها ما هو في غيرها.

ومن ذلك أنّ النسخ الخطيّة التي جمعتها رديئة في بحملها لا تسلم من السقط، والتحريف، فكان لزاماً عليّ ألاّ أتعجل الحكم، وألاّ أغير النصّ إلاّ بعد رويّة وفكر، وبحث. ومن ذلك أنّ المؤلف ربّما عزا نصّاً إلى كتاب فلا أزال أتصفّح ذلك الكتاب حتّى آخر ورقة منه فلا أجده، ويذهب ذلك الوقت سدى.

ومن ذلك طلبي لبعض المصادر التي لم أجدها في المدينة فأسعى إلى تحصيلها من خارجها، وربّما استغرق ذلك وقتاً طويلاً.

ومنها أنّ المؤلف قد يعزو قولاً إلى عالم اشتهر بكثرة التصنيف، فلا أزال أطلب ذلك القول في مصنّفاته، وربّما كان ذلك القول فيما فقد من مصنّفاته فلا أثبت ذلك إلاّ بعد عناء، وذهاب وقت. غير أنّي مع هذا كلّه لأدعي أنّي قد بلغت فيه الغاية، ولا أنّه جاء على الوجه المرضي، ولكنّه جهد المقلّ، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وأستغفر الله.

هذا ولا يسعني في الختام إلاّ أن أتوجّه بجزيل الشكر إلى شيخنا الفاضل د. محمد بن حمود الدعجاني، الذي أشرف على هذا العمل، والذي كان له فيه - بعد الله - الفضل؛ لما أولاه من رعاية، واعتناء، وتوجيه، فأسأل الله عزّ وجلّ أن يجزيه أحسن الجزاء، وأن يبارك له في عمله، وفي عمله.

كما أتوجّه بجزيل الشكر لفضيلة الأستاذ د. محمد عبد الحميد سعد الذي كان له الفضل بعد الله في تسجيل هذا الموضوع، وصياغة خطته، والذي أشرف على هذا العمل في مهده، فأسأل الله أن يعافيه، وأن يحفظه.

القسم الأول: الدراسة  
ويشتمل على فصلين

## الفصل الأول

وهو دراسة عن المؤلف بإيجاز، وفيه ثلاثة مباحث

## المبحث الأول:

### السيوطي : اسمه ونسبه وكنيته:

هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد ابن الشيخ همام الدين الهمام الخضيريّ الأسيوطيّ. وكنيته أبو الفضل، ولقب بجلال الدين<sup>(١)</sup>.

### مولده:

ولد بعد المغرب ليلة الأحد من شهر رجب سنة ٨٤٩هـ<sup>(٢)</sup>.

### نشأته وحياته:

ولد السيوطي في بيت علم ودين، ولكنه نشأ يتيماً فقد توفي أبوه وله من العمر خمس سنوات، وسبعة أشهر، وكان والده رحمه الله قد اعتنى به منذ طفولته، وصرفه إلى الاشتغال بالعلم، فقد توفي عنه وقد وصل إلى سورة التحريم، وأسند وصايته إلى جماعة، فأحضر السيوطي عقيب موت والده، وقرّر في وظيفة الشيخونية، ولحظ بالنظر.

وختم السيوطي القرآن وله من العمر ثمان سنوات، ثم انصرف بعد ذلك إلى الاشتغال بالعلم، وأخذ عن مشايخ الإسلام في زمانه ولازمهم، وكان ابتداء اشتغاله بالعلم من ابتداء ربيع الأول سنة ٨٦٤ هـ، وابتداء التأليف في هذه السنة، وأجيز بالإفتاء والتدريس سنة ٨٧٦ هـ، وعقد إمام الحديث من مستهل سنة ٨٧٢ هـ، والافتاء من مستهل سنة ٨٧١ هـ. وكانت له إلى جنب ذلك رحلات إلى بلاد الحجاز، والشام، واليمن والهند، والمغرب، والتكرور.

ولما بلغ الأربعين من عمره أخذ في التجرد إلى العبادة، وشرع في تحرير مؤلفاته، وترك الإفتاء والتدريس، وأقام في روضة المقياس فلم يتحول منها إلى أن مات<sup>(٣)</sup>.

---

١ - ينظر حسن المحاضرة ١/٣٣٥، والكواكب السائرة ١/٢٢٦

٢ - حسن المحاضرة ١/٣٣٦.

٣ - حسن المحاضرة ١/٣٣٦-٣٣٨، والكواكب السائرة ١/٢٢٦-٢٣١.

### وفاته:

توفي سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة ٩١١ هـ بعد أن تمرض سبعة أيام  
بورم شديد في ذراعه الأيسر، وقد استكمل من العمر إحدى وستين سنة، ودفن في حوش  
قوصون خارج باب القرافة<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني:

### شيوخه:

للسيوطي مشايخ كثر أخذ عنهم الفنون، وهم يزيدون على خمسين نفساً، ومشايخه في الرواية أكثر، وقد أوردتهم في معجم فبلغوا نحو مئة وخمسين نفساً. ومن أشهر مشايخه الذين لازمهم، وأخذ عنهم:

شهاب الدين الشارمساحي: أحمد بن عليّ بن أبي بكر القاضي الشافعي، مقرئ، فرضي، فقيه، يقال إنه بلغ السن العالية، وجاوز المئة بكثير، وقرأ عليه شرحه على المجموع. توفي سنة ٨٥٥هـ<sup>(١)</sup>.

وشيوخ الإسلام علم الدين البلقيني: صالح بن عمر بن رسلان بن نصير الكناني العسقلانيّ الشافعي. ولد سنة ٧٩١هـ بالقاهرة، وكان فقيهاً، متكلماً، مفسراً، لازمته في الفقه من سنة ٨٦٨هـ إلى أن مات سنة ٨٧٦هـ. وله تصانيف منها (شرح على البخاريّ)، و(الجوهر الفرد فيما يخالف فيه الحرّ العبد)<sup>(٢)</sup>.

وشرف الدين المناوي: يحيى بن محمد بن محمد الحدادي المناوي المصري الشافعي. فقيه، أصولي، محدث، ولد سنة ٧٩٨هـ، توفي بالقاهرة سنة ٨٧١هـ. له تصانيف منها شرح مختصر المزني، وحاشية على الروض الأنف<sup>(٣)</sup>.

وشيوخه تقيّ الدين الشمني الذي لازمته في العربية والحديث، ولزمه أربع سنين، وشهد له بالتقدّم غير مرة.

والكافيجيّ الذي لازمته أربع عشرة سنة، وأخذ عنه الفنون من التفسير، والأصول، والعربية، والمعاني، وكتب له إجازة عظيمة.

---

١ - ترجمته في الضوء ١٦/٢، وحسن المحاضرة ٣٣٨/١.

٢ - ترجمته في الضوء ٣١٣/٣، وحسن المحاضرة ٣٣٨/١.

٣ - ترجمته في الضوء ٢٥٥/١، وحسن المحاضرة ٣٣٨/١.

### تلاميذه:

لاشك أن للسيوطي تلاميذ كثيراً، فقد أجاز بالفتيا، والتدريس، وعقد مجالس لإملاء الحديث، ولكن المصادر لم تسعني إلا بتلميذ واحد هو الداودي محمد بن علي بن أحمد المصري، شمس الدين. حافظ، مفسر، أقام بالقاهرة، وأخذ عن السيوطي، وتوفي سنة ٩٤٥هـ<sup>(١)</sup>.

### المبحث الثالث:

#### مكانته العلمية:

كانت حياة السيوطي حافلة بالعلم، فقد طلبه منذ نعومة أظفاره، وشب عليه واكتهل، فلا غرو أن ينهل من كل علم، وأن يتضلّع من كل فن، وقد تحدّث السيوطي عن العلوم التي نالها، حيث قال: "رزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبدیع على طريقة العرب والبلغاء لأعلى طريقة العجم، وأهل الفلسفة والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم سوى الفقه والنقل التي طنعت عليها فيها لم يصل إليه، ولا وقف عليه أحد من أشيائي فضلاً عما هو دونهم، وأما الفقه فلا أقول فيه ذلك.

ومن دونها الإنشاء، والفرائض، ودونها القراءات، ودونها الطب.

وقد كملت عندي آلات الاجتهاد بحمد الله، ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها، وأدلتها النقلية، والقياسية، ومداركها، ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك"<sup>(٢)</sup>.

وقد أثنى عليه أهل العلم ثناء عطر، فنعتوه بالإمامة، وأشادوا بكثرة تصانيفه التي كانت في كل فن من الفنون، وسارت في الأقطار، ورفع الله له من الذكر الحسن، والثناء الجميل ما لم يكن لأحد من معاصريه<sup>(٣)</sup>.

---

١ - له طبقات المفسرين، وذيل على طبقات الشافعية. ترجمته في شذرات الذهب ٨/٢٦٤.

٢ - حسن المحاضرة ١/٣٣٨، ٣٣٩ بتصرف.

٣ - ينظر، الكواكب السائرة ١/٢٢٦، و البدر الطالع ١/٣٢٨، ٣٣٤.



كما شهدوا له بالإسناد، والتحقيق<sup>(١)</sup>، وأنه كان آية في زمانه في سرعة التأليف، وكان أعلم أهل زمانه بالحديث، وفنونه رجالا، وغريبا، ومتنا، وإسنادا، واستنباطا للأحكام، ومناقبه أكثر من أن تحصر<sup>(٢)</sup>.

### أشهر مؤلفاته في النحو:

لست هنا بصدد سرد، وتتبع مؤلفات السيوطي، فإنها كثيرة جدا، وقد تناولتها الدراسات التي قامت حول السيوطي وتصانيفه، بل سأكتفي بذكر بعض أشهر مؤلفاته في النحو، وهي:

#### ١ - جمع الهوامع شرح جمع الجوامع:

يعدّ هذا الكتاب من أعظم الكتب المصنّفة في النحو؛ لغزارة مادته، وجودة تأليفه، وهو شرح لكتاب (جمع الجوامع) الذي يعد مؤلفا مختصرا مستوعبا لشتى مسائل النحو.

ومادة هذا الكتاب مستمدة من كتابي (التسهيل) و(الارتشاف)، مع زيادات من غيرهما.

#### ٢ - شرح شواهد المغني:

شرح فيه شواهد (مغني اللبيب) لابن هشام، وقد وصفه هو نفسه في مقدّمة حاشيته بأنّه مستوعب جليل. وهو كتاب حوى مقطوعات شعرية كثيرة لها تعلق بالشواهد التي سيقّت معها، ومسائل نحوية، وتراجم للشعراء<sup>(٣)</sup>.

#### ٣ - الأشباه والنظائر:

وهو كتاب فريد في نوعه من حيث التصنيف، فإنه سلك فيه مسلك الفقهاء المتأخرين فيما ألفوه من كتب الأشباه والنظائر في الفقه، وقد ضمّنه القواعد النحويّة ذات الأشباه والنظائر، وضوابط، واستثناءات، ونوادير، وألغازا. وقد طبع الكتاب غير مرة. واشتمل الكتاب على سبعة فنون :

أ- فنّ القواعد والأصول التي تردّ إليها الجزئيات والفروع.

---

١ - شذرات الذهب ٨/٥١.

٢ - شذرات الذهب ٨/٥٣، ٥٤.

٣ - شرح شواهد المغني ٩، ١٠.

ب - فنّ الضوابط والاستثناءات والتقسيمات .

ج - فنّ بناء المسائل بعضها على بعض .

د - فنّ الجمع والفرق .

هـ - فنّ الألغاز .

و - فنّ المناظرات .

ز - فنّ الإفراد والغرائب<sup>(١)</sup> .

٤ - الاقتراح في أصول النحو:

وهو كتاب ألفه في أصول النحو التي هي بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه.

قال عنه: "هذا كتاب غريب الوضع عجيب، لطيف المعنى طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إله تهذيبه".

وقد استمد مادة الكتاب من كتاب (الخصائص) لابن جني، وضم إليه مسائل خلافية من كتاب (الإنصاف) لابن الأنباري<sup>(٢)</sup>.

٥ - (المطالع السعيدة) وهو شرح لألفيته التي ألفها في النحو وأسمائها (الفريدة)، وأولها:

أقول بعد الحمد والسلام على النبي أفصح الأنام

والنظم يقع في ألف بيت، وهو على نسق ألفية ابن مالك في النحو، قال فيها:

وهذه ألفية فيه حوت أصوله ونفع طلاب نوت

فائقة ألفية ابن مالك لكونها واضحة المسالك

وجمعها من الأصول ما خلت عنه وضبط مراسلات أهملت

ترتيبها لم يحو غير صنعه مقدمات ثم كتب سبعة

وقد علّق عليها تعليقاً وصفه بأنه: "كثير الفوائد العديدة، جم الفرائد المفيدة".

وقد طبعا في كتاب يحمل اسم (الفرائد الجديدة)<sup>(٣)</sup>.

١ - ينظر الأشباه والنظائر ٦/١ وما بعدها.

٢ - ينظر الإصباح في شرح الاقتراح ١٤، ١٥، ٢١.

٦ - البهجة المرضية:

وهو شرح على (ألفية) ابن مالك، مزجه بها "مهذب المقاصد، واضح المسالك، يبين مراد ناظمها، ويهدي الطالب لها إلى معالمها، حاو لأبحاث، منها ريع لتحقيق تفوح، وجامع لنكت لم يسبقه إليها غيره من الشروح<sup>(١)</sup>.

٤ - الحاشية على المغني:

وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وسوف أفرد به تمشية الله تعالى بمزيد من الدراسة.

---

٣ - الفرائد الجديدة ١١، ١٢.

١ - البهجة المرضية ٢.

## الفصل الثاني

فيه دراسة الكتاب ويشتمل على ستة مباحث

## المبحث الأول:

تحقيق اسم الكتاب، ونسبته إلى السيوطي:

مما لا شك فيه أن تحقيق اسم الكتاب عمل في غاية الأهمية، وذلك أن الاختلاف في تسمية الكتاب من شأنه أن يحدث إلباساً على القراء فيظنون الكتاب الواحد كتابين، وربما أحالوا عليهما باسمين، كما أن التسمية هي نص من المخطوط شأنها شأن أي كلمة ترد فيه، فيجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. وقد وجدت المؤلف ينص على تسمية الكتاب (بالفتح القريب)، ويعرفه بأنه حاشية على (مغني اللبيب)، ووجدت بعض العلماء يسميه (الحاشية على مغني اللبيب)، ولما كان المؤلف هو صاحب التسمية أخذت بقوله، غير أنني في الوقت نفسه رأيت أن لا أغفل التسمية الثانية وأن ألحقها بالأولى ليكتمل بذلك اسم الكتاب ويمتاز عن غيره من مؤلفات السيوطي التي حملت هذا العنوان، لذلك رأيت أن يكون عنوان الكتاب كالتالي: "الفتح القريب (حاشية على مغني اللبيب)"، ووضعت القوسين؛ لأنّه على أن ما ذكر من باب التتمة.

وما من شك أن إثبات نسبة الكتاب إلى مصنفه لا تقل أهمية عن تحقيق اسمه، وهو مع ذلك قد يكون عسيراً في بعض الأحيان، ولكنه ليس دائماً كذلك، والكتاب الذي بين أيدينا ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه لجلال الدين السيوطي، وذلك للأمور التالية:

١ - نص السيوطي في مقدمة (شرحه على شواهد المغني)<sup>(١)</sup> عليه، حيث ذكر أنه ألف حاشية على (مغني اللبيب)، أسماها بـ (الفتح القريب). قال: "وبعد فإن لنا حاشية على مغني اللبيب لابن هشام المسماة بالفتح القريب، أودعتها من الفوائد والفرائد... ما لو رآه أحد غيري لم يكن له إلى ذلك سبيل".

وقال في (حسن المحاضرة)<sup>(٢)</sup> وهذه أسماء مصنفاتي لتستفاد: "... (الفتح القريب على مغني اللبيب)".

١ - شرح شواهد المغني ٩.

٢ - حسن المحاضرة ٣/٣٤٣.

٢- ذكره بعض كتبه ، وإحالة على بعضها في هذا الكتاب، فقد ذكر في مقدمة هذا الكتاب أنه أَلَف كتابا في (شرح شواهد المغني)، وكتابا آخر في تراجمه، والكتابان موجودان، ونسبتهما إلى السيوطي ثابتة. وكذلك إحالاته في أثناء كتابه على كتب له مشهورة، كـ(الأشباه والنظائر)، و(شرح ألفية المعاني والبيان)، و(أسرار التنزيل).

٣- نقول العلماء المتأخرين عنه، حيث نقلوا في حواشيهم وشروحهم على (المغني) نصوصا عن كتابه هذا، أو تعرضوا لها بالتعليق، ومن أشهر الذين نقلوا عنه الأمير، والإياري<sup>(١)</sup>.

٤- إثبات اسم السيوطي على نسخ الكتاب المختلفة.

٥- نص بعض الكتب التي اهتمت بالتعريف بالمؤلفين ومصنفاتهم على أن السيوطي أَلَف حاشية على (المغني)، فقد ذكر ذلك حاجي خليفة في كشف الظنون<sup>(٢)</sup>، وطاش كبرى زاده في كتابه (مفتاح السعادة)<sup>(٣)</sup>، والبغدادى في كتابه (هدية العارفين)<sup>(٤)</sup>.

## المبحث الثاني:

### هل اكتمل الكتاب:

من خلال الدراسة والبحث تبين لي أن هذا الكتاب لم يصلنا تاما، وإنما وصلنا جزء منه، وثمة سؤال يطرح نفسه، وهو أين باقي الكتاب، هل أتم السيوطي الكتاب، وفُقد جزء منه شأن كثير من الكتب التي كانت عرضة للضياع، أم أن السيوطي ترك إتمام الكتاب لعارض؟ الذي يظهر لي أن السيوطي لم يكمل الكتاب، وإنما وصل فيه إلى مبحث (حتى) ثم توقّف عن التأليف. ولا أدري حقيقة ذلك، ولربما كان السرّ في ذلك اشتغال السيوطي عن الكتاب بغيره. والذي يقوّي ذلك عندي أن السيوطي صنّف هذا الكتاب وكتاب شرح الشواهد في وقت واحد، بدليل أنه نص في (مقدمة شرح الشواهد) على أنه أَلَف كتاب

١ - ينظر حاشية الأمير ١٠٥، ٩٥، ٣/١، والقصر المبني ٢٩/١، ٧٠، ٧٧، ١١٤، ١٧٢.

٢ - كشف الظنون ١٣٧٥.

٣ - كفتاح السعادة ١٨٩/١.

٤ - هدية العارفين ٥٤١/١.

الفتح القريب، ونصّ في مقدّمة هذا الكتاب على أنّه ألّف شرحاً على (شواهد المغني)، وهذا يدلّ على أنّه صنّفهما معاً في وقت واحد.

قال في مقدّمة شرح الشواهد<sup>(١)</sup>: "... فإنّ لنا حاشية على مغني اللبيب لابن هشام المسماة بالفتح القريب"، إلى أن قال: "وكان من جملة ذلك شرح ما فيه من الشواهد على وجه مختصر مع التعرّض لأمر فيها لم يذكرها من كتب عليه لاحتياجها إلى سعة الاطلاع، وكثرة النظر".

وقال: "ثمّ خطر لي أن أفرد الكلام على الشواهد فشرعت في جمع كتاب بسيط، وجامع محيط ... بحيث إنني قدّرت تمام ذلك في أربع مجلدات، فعدلت إلى طريقة وسطى عن تلك الطريقة الأولى".

وقال في البغية<sup>(٢)</sup>: "... فجمعت كلّ ما تضمّنته هذه الكتب المذكورة من ترجمة، وأوردت من فوائدهم، وأخبارهم، ومناظراتهم، وأشعارهم، ومروياتهم، ومفرداتهم، ما لا يجتمع في كتاب حيث بلغت المسودة سبع مجلدات، وتركت تلك المسودة على حالها من الزمان مدة، فلما كتبت على (مغني اللبيب) الحاشية المسماة بـ(الفتح القريب) خشيت إن أُودِعَتْ تلك الحاشية أن تطول فاقتصر في الحاشية على المسائل النحوية، وأبيات المحدثين المروية، ثمّ أفردت كتاباً ثالثاً لتراجم من فيه من النحاة، فأخذت منه ثلث تلك المسودة، وما لم يدخل فيه من الفوائد والفرائد والألغاز والزوائد والمناظرات والمحاورات والفتاوى أفردت لها كتاب الأشباه والنظائر النحوية فلم يضع شيء بحمد الله من تلك المسودة الحارّة".

فهذا نص على أنّه كان يعدّ مسودّات جامعة فيستخرج منها مصنّفات.

ويؤكّد ذلك تطابق النصوص في كتبه، وكونه ينجح في الغالب إلى نقل النصوص بنصّها.

---

١ - شرح شواهد المغني ٩.

٢ - بغية الرعاة ٣. بتصرف.

ويقوّي ذلك أيضا أنّ السيوطي نصّ عليه في (جمع الهوامع)<sup>(١)</sup>، مما يدلّ على أنّ السيوطي كان يعتزم إتمامه، ولكن صرفه عن ذلك شواغل.

ويؤكد ذلك أنّه وقع في بعض النسخ: "هذا آخر ما رأي بخط المؤلف".

وعلى هذا فإنني أذهب إلى أنّ المصنّف لم يصنّف من هذا الكتاب إلا الجزء الأوّل. وأنّه انتهى فيه إلى مبحث (حتى) عند قوله: "وبأن (حتى) غاية في الحال بخلاف (إلى)".

ويؤكد ذلك أيضا أن المحشّين على (المغني) من بعده والذين أفادوا منه انتهوا في النقل عنه إلى مبحث (حتى).

أمّا تحزير الكتاب فإنه يَحتمل أن يكون من المؤلف، وذلك باعتبار أنه كان ينوي إتمامه، ويحتمل أن يكون اجتهدا من النساخ، وذلك أن المؤلف لم ينته إلى آخر مباحث (المغني) فأدركوا أنّ للكتاب بقية. ويظهر لي أيضا أنّ الكتاب لم يصغه المؤلف في صورته الأخيرة وإنما خرج مسودة قبل أن يهذّبه، ويبيّضه، بدليل البياض الذي يقع وتتفق عليه النسخ، وبدليل اتفاق النساخ في بعض الأخطاء، وهذا يعني أنّ الكتاب لم يكن بعد قد هذّب ونقّح وروجع من قبل السيوطي.



### المبحث الثالث:

#### منهج السيوطي في كتابه:

##### أ- الشرح:

عندما ظهر كتاب (مغني اللبيب) بهر العلماء بحسن تصنيفه، وجودته، وجدّة عرضه، فحظي الكتاب بقدر عظيم من الشروح، وشروح الشواهد، والحواشي، والاختصار، والنظم. وكان من جملة تلك المصنّفات حاشية السيوطي التي وضعها تذيلاً، وتكميلاً لكتابين جليلين، لقيّا رواجاً وقبولاً، وهما حاشيتا بدر الدين الدماميني، وتقي الدين الشمني.

وقد قدّم السيوطي لحاشيته بخطبة يبيّن فيها شيئاً من منهجه، فذكر أنّه يورد أقوال المحققين من العلماء، ويعرض عن تفسير الشواهد، وترجمة الأعلام اكتفاء بما صنّفه فيهما من قبل، مشيراً إلى كتابيه شرح شواهد المغني، وتحفة الأديب بنحاة مغني اللبيب. كما ذكر<sup>(١)</sup> أنّه يعرض عن ذكر مشاحات لفظيّة، واحتمالات غير منقولة، ولا قويّة، وأنّه يورد للناظر ما انجلا، وعذب وحلا، وأنشد لسانه في نادي الإعراب "أنا ابن جلا".

وهناك أمور لم يذكرها، ولكن القارئ يتلمّسها من صنيعه، وأنا بحول الله ذاكر من ذلك ما ظهر لي بعد التأمل، والبحث.

- ألف السيوطي حاشيته ليميط اللثام عن بعض عبارات ابن هشام، والتزم تصدير تلك العبارات بلفظ (قوله). وأورد تحت عباراته ما يريد التعليق عليه، ولم يلتزم ذكر عبارات ابن هشام تامة، بل إنه قد يورد ما هو دون الجملة، وربما ذكر أول العبارة، ثم جاء بلفظ «إلى آخره».

- تعليق السيوطي جملة عبارة عن نقول عن العلماء تشتمل على ما يريد التعليق به على عبارة ابن هشام، كأن يوضح مراد المصنف بلفظ بعينه، كما في تعليقه على قول ابن هشام: "وأصل ذلك علم الإعراب"، قال معلّقاً عليه: "قال الشيخ بدر الدين الدماميني: "المراد به علم النحو الباحث عن الكلم العربية باعتبار بنائها وإعرابها"<sup>(٢)</sup>.

- ربّما نبّه على خطأ في الصياغة، ومن ذلك أن ابن هشام قال: "وها أنا بائح بما أسرّته"، فتعقّب السيوطي بقول الدماميني: "أدخل هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة، وهو ممنوع"، ثم أتبع ذلك بنصّ عنه في عدم جواز وقوعه في الاختيار<sup>(١)</sup>.

- قديّين الحكمة من صنيع المؤلف، كما في تعليقه على قوله "الباب الأول في تفسير المفردات"، فإنّه يبيّن فيه سبب تقديمه للمفردات في (المغني)، وتقدمه للجمل في (القواعد)<sup>(٢)</sup>.  
- قد يتضمّن نقله تعليقا على المسألة من نواح غير نخوية، كأن يتناول الجانب الصوتي لأداة، أو الجانب المعجمي، كما صنع في الهمزة، فإنّه نقل في ذلك نصا فيه أن المبرّد يرى إخراج الهمزة من جملة الحروف الهجائية، ونقل عن أبي طالب المفضل بن سلمة كلاما يذكر فيه الفرق بينها وبين الألف، ومناقشته الخليل في تقديمه العين على الهمزة<sup>(٣)</sup>.

- ربّما عرض إلى بعض الألفاظ من جهة التركيب، كما في حديثه عن تركيب (أيا)<sup>(٤)</sup>.  
- يعنّق على استخدام لفظ معيّن، كما في تعليقه على قول ابن هشام "طلب الفهم"، حيث أتبعه بتعليق للدماميني يرى فيه أنّ الأولى أن يقال: "طلب الإفهام"، ثمّ تعقّب السيوطي بأنّ التعبير الذي ذكره ابن هشام لم ينفرد به وإنّما ذكره غيره من العلماء<sup>(٥)</sup>.

- ربّما أورد نصا يعترض فيه على ابن هشام كما في نقوله عن ابن الصائغ.  
- قد ينتصف لغير ابن هشام ممّن خالفه، كما في انتصافه لابن السبكي من شيخه، وذلك أنّ بهاء الدين السبكي تعقّب من ذهب إلى أن الاستفهام لا يكون من الله على الحقيقة بأنّ ذلك "ليس على إطلاقه، وإنّما يستحيل إذا كان طلب الفهم مصروفا إلى المتكلّم بالكلام الاستفهامي، أمّا إذا كان طلب الإفهام مصروفا إلى غيره ممّن يطلب فهمه فلا يستحيل".

---

١ - ص ٨٧.

٢ - ص ١٧.

٣ - ص ٣٣.

٤ - ص ١٨٩.

٥ - ص ٣٩.

- فنازعه الشمني بأنّ "معنى قولهم: طلب الفهم، أي: للمتكلم، لا مطلقاً". وهنا تدخل السيوطي لينتصر لابن السبكي، فقال: "وما قاله شيخنا أولاً دعوى تحتاج إلى دليل"<sup>(١)</sup>.
- قد يتمّ عبارة يرى أنها تحتاج إلى تميم، كما في تعليقه على قول ابن هشام: "الألف أصل أدوات الاستفهام"، فنقل عن بدر الدين ابن مالك أنّه زاد: "وغيرها نائب عنها"<sup>(٢)</sup>.
- قد يجيء التعليق لبيان اصطلاح كما في تعليقه على لفظة (أصل) السابقة؛ حيث قال: "قال أبو حيّان: أصلها كونها حرفاً، ولم تخرج عن موضعها"<sup>(٣)</sup>.
- قد يوضّح مفهومها خفياً في عبارة ابن هشام كما في تعليقه على قوله: "والأخفش يقيس ذلك"، حيث قال: "وظاهره أنّ غيره يخالفه، ويقصره على الضرورة"<sup>(٤)</sup>.
- ربّما ذكر نصوصاً تكشف المسألة، أو تفصلها كما في تعليقه على قوله: "والمحقّقون على أنّه خير"، فإنّه نقل نصوصاً تكشف أصل المسألة، وتوضّحها"<sup>(٥)</sup>.
- قديّين ما هو الأصوب لو فعله المصنف، وقد يلتمس له العذر، كما في تعليقه على قوله: "أحدهما: أنها لا تذكر بعد (أم) التي للإضراب" قال: "والعذر للمصنف أنّه قدّم ما هو أخصر، وأخّر ما يستتبع كلاماً طويلاً"<sup>(٦)</sup>.
- قد ينبّه إلى أمر غاب عن المصنف، أو لم يذكره كما في تنبيهه إلى رجوع الزمخشري عن قوله إلى قول الجماعة في مسألة وقوع الواو بعد همزة الاستفهام"<sup>(٧)</sup>.

١ - ص ٦٧، ٦٦.

٢ - ص ٧٩.

٣ - ص ٧٩.

٤ - ص ٨٧.

٥ - ص ٩٦.

٦ - ص ١٠٩.

٧ - ص ١١٢.

- ربّما استدرك عليه شيئا فاته كما في تعليقه على قوله: "وأى"، قال: "يأتي أيضا بمعنى (ضمن)" <sup>(١)</sup>.

- قد يذكر لغات في اسم ورد في المتن كما في ذكره للغات في (لغيزى) <sup>(٢)</sup>.

- وقد يكون تعليقه لبيان صاحب الرأي كما في تعليقه على قوله: "قال الجمهور هي حرف، وقيل اسم". قال: "قال الأندلسي: "قال بعض الكوفيين: هي اسم" <sup>(٣)</sup>.

- ربّما ضمّن تعليقه إظهار ضعف قول، كما صنع في مبحث (إذن) حيث أورد رأيا للخليل يذهب فيه إلى أن (إذن) مركبة من (إذ) و(أن)، ثم أتبعه بنقل يطل ذلك <sup>(٤)</sup>.

- قد ينبّه إلى أنّ المؤلف قد سبق إلى صنيعه، كقوله: "هذا الذي جزم به وبنى عليه عدم ذكر (هيا) جزم به ابن السكّيت" <sup>(٥)</sup>.

- ربّما ترجم لعلم ورد ذكره في المتن كترجمته للمالقي <sup>(٦)</sup>.

- قد يذكر مسألة خلافية، كقوله: "اختلف النحويون في حقيقة (إذن)". <sup>(٧)</sup>

- قد يفسر لفظا في عبارة ابن هشام كتفسير مراده بالحرمين <sup>(٨)</sup>.

- يعنى أحيانا بحصر الأقوال في المسألة كما في قوله: "قلت، وقد استفدنا من هذا موافقة قطرب للأخفش، ورأيا ثالثا مفصّلا للفراء" <sup>(٩)</sup>.

---

١ - ص ١٧٥.

٢ - ص ١٨٠.

٣ - ص ١٩٤.

٤ - ص ١٩٤.

٥ - ص ١٨٧.

٦ - ص ١٩١.

٧ - ص ١٩٥.

٨ - ص ٤٠.

٩ - ص ٨٩.

- ينبّه على نواح غير نحوية في عبارة ابن هشام كأن ينبّه على لون بديعي، كما في تعليقه على قوله: "مغني اللبيب"<sup>(١)</sup>، حيث نقل عن الدماميني تعليقا على هذه العبارة يرى فيه أن المصنّف لو قال (مغني الأريب) لكان أحسن، لما فيه من اشتغال السجع على لزوم ما لا يلزم.

- ربّما قارن بين الأقوال التي ينقلها إذا كان ثمّ تعارض كما في قوله: "هذه أربعة أقوال حكاهما ولم يحك المصنّف إلاّ قولين، وفيه أيضا بعض منافاة لما حكاه المصنّف، فإنّ المصنّف جعل ما فيه القرينة من محلّ الوفاق، والمالقيّ أدخله في محلّ الخلاف والمصنّف لخصّ ما ذكره من شرح التسهيل كعادته"<sup>(٢)</sup>.

- يعود إلى مواضع إحالات المصنّف ليتحقّق منها، فإذا ظهر له عدم الدقّة نبّه إلى ذلك حيث قال مدافعا عن ابن مالك فيما نسب إليه: "هذه عبارته في شرح التسهيل فأنّت ترى براءته ممّا نسبته المصنّف إليه"<sup>(٣)</sup>.

- قد يشير إلى الأصل الذي لخصّ منه المصنّف المسألة كما في كلامه على المسألة الزنبرية فإنه ذكر أنّ ابن هشام لخصّها من أمالي الزجاجي<sup>(٤)</sup>.

- قد يذكر قصة تتعلق بمسألة كما في قصة المسألة الزنبرية<sup>(٥)</sup>، فإنه أوردّها تامة.

- ربّما تحدّث عن كتاب بإيجاز كما في حديثه عن حازم القرطاجيّ؛ حيث قال: "له كتاب يسمى منهاج البلغاء ست مجلدات".

- كثيرا ما يذكر السيوطي في كتابه فوائد، يوازن فيها بين صنيع المؤلف في موضع، وصنيعه في آخر كما فعل في الكلام على الألف المفردة<sup>(٦)</sup>، وتارة يشبع فيها نقاش مسألة من

---

١ - ص ١٤.

٢ - ١٢٤/أ.

٣ - ١٠٨/ب.

٤ - ١٤١/ب.

٥ - ١٤٢/أ.

٦ - ص ٢٧.

المسائل كما في نقله عن أبي طالب في باب الألف المفردة؛ حيث أشبع الكلام في مسألة ترادف الهمزة والألف<sup>(١)</sup>.

- قد يذكر تحت الفائدة تفريقا بين شيئين كما في تفريقه بين استفهام التصور والتصديق<sup>(٢)</sup>.

- ربّما ذكر تحت الفائدة اصطلاحا غريبا كذكره لاصطلاح (ألف التوقيف)<sup>(٣)</sup>.

- قد يذكر تحتها لطيفة كقوله: "من لطائف همزة الاستفهام أنها زيدت للتأكيد"<sup>(٤)</sup>.

- قد يضمنها مسألة مهمّة، كقوله فائدة في دخول الهمزة على الشرط<sup>(٥)</sup> أو يذكر تحتها مسألة متبقية، فيقول بقي من أحكام همزة الاستفهام دخولها على همزة<sup>(٦)</sup>.

- ربّما ذكر تحتها قياسا صناعيا كقوله: "إذا نودي الاسم الكريم بالهمزة فقياس ما تقدّم في همزة الاستفهام أنه يجوز فيها ثلاثة أوجه"<sup>(٧)</sup>.

- قد يضمنها مسألة استقرائية كما في كلامه عن أوّل من بدأ بذكر الهمزة في المفردات<sup>(٨)</sup>.

- قد يضمنها كلاما عن اشتقاق غريب كما في كلامه عن الحروف التي اشتقّ منها فعل<sup>(٩)</sup>.

- ربّما نقل تحتها نصا غريبا، كنقله عدم وجود بعض الحروف في التوراة<sup>(١٠)</sup>.

---

١ - ص ٣٠.

٢ - ص ٩٩.

٣ - ١٦٧.

٤ - ص ١٦٨.

٥ - ص ١٦٨.

٦ - ص ١٧٠.

٧ - ص ١٧٤.

٨ - ص ٣٣.

٩ - ص ١٠١.

- يذكر السيوطي كذلك أثناء شرحه (تتمة)، ويعرض فيها لبعض المسائل بمزيد من التفصيل، كنقله عن أهل البيان أن المنكر بالهمزة هو الذي يليها<sup>(١)</sup>، أو ينقل تحتها إعرابا مكملًا كما في نقله عن أبي البقاء إعرابا في قوله تعالى: ﴿كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

- عني السيوطي كذلك بوضع تنبيهات في كل مبحث، وفي هذه التنبيهات تناول تحقيقًا لبعض المسائل كما في مسألة معاني الهمزة التي تنجر مع التقرير<sup>(٣)</sup>، وربما ذكر تحتها فائدة حصلها من مقابلة كلام النحاة كاستفادته في الهمزة حكما خامسا<sup>(٤)</sup>، وقد ينبه على مسألة يقع فيها الغلط، كقوله: "نبه أبو الطيب اللغوي في كتاب الإبدال على أنه ليس المراد بالإبدال في هذا وأمثاله أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف...".

ب - منهجه في الاستشهاد:

السيوطي كثير العناية بالاستشهاد، ولا أدلّ على ذلك من وفرة الشواهد، وهذه الشواهد متنوعة، فمنها شواهد من القرآن الكريم، وشواهد من الحديث النبوي، وشواهد من الشعر.

#### ١ - الاستشهاد بالقرآن الكريم:

لا شك أن من يخصص مواضع الاستشهاد بآيات القرآن الكريم في حاشية السيوطي يدعن لما قرّره من اعتناؤه بالاستشهاد، وذلك أنني أحصيت ٦٧٦ موضعا، وهي وإن كانت في مجملتها وردت ضمن نقوله إلا أنها مرادة، فلو لم يردها لم يتكلف نقلها مع عدم الداعي لذلك. والقارىء يلمس من صنيعه أنه لا يتحرى ذكر الآية بتمامها، وإنما يقتصر على ما يكفي للاستشهاد.

---

١٠ - ص ٣٥.

١ - ص ١٤٣.

٢ - ص ٧٨.

٣ - ص ١٥٠.

٤ - ص ١٦٠.

- وهذه الآيات منها ماهو في صلب (المغني)، وأورده ليعلق عليه من جهة الإعراب كما في تعليقه على قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾<sup>(١)</sup>.
- قد يذكر توجيهها إعرابيا كما في توجيهه لإعراب قوله ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾<sup>(٢)</sup>.
- قد يوضح المراد من الآية كحديثه عن قوله ﴿هَذَا رَبِّي﴾<sup>(٣)</sup>.
- قد يكشف عن قراءة فيها، وربما بين سبب نزول آية كما في تعليقه على قوله ﴿أَمِنْ هُوَ قَانَتْ﴾<sup>(٤)</sup>.
- قد يتعرض لرسم كلمة قرآنية<sup>(٥)</sup>.
- قد يتناول ظاهرة قرآنية كحديثه عن حذف الهمزة في القرآن<sup>(٦)</sup> وحديثه عن استعمال القرآن بكثرة ما استعملته العرب بكثرة، والعكس<sup>(٧)</sup>.
- وقد يتناول آية بالتعليق دون أن يذكرها لكونها في متن (المغني)<sup>(٨)</sup>.
- وقد يعزو قراءة كما في قوله: "ثم القراءة المذكورة نسبها النحويون لمجاهد"<sup>(٩)</sup>.
- وربما نبه على القراءة من حيث كونها سبعية، أو شاذة كما صنع في تعليقه على قوله: ﴿وَإِذْ لَا يَلْبَثُونَ﴾<sup>(١٠)</sup>.

١ - ص ٧٨.

٢ - ص ٣٦٥.

٣ - ص ٩٥.

٤ - ص ٤٣.

٥ - ص ١٧٢.

٦ - ص ٩٤.

٧ - ص ٤٦.

٨ - ١١٦/أ.

٩ - ص ٣٧٢.

١٠ - ص ٢٤٥.



- ربّما أتمّ عزو القراءة كأن يذكر المصنّف بعض القراء، ثم يترك أحدهم، فينبّه عليه كما في تعليقه على قوله: ﴿أمن هو قانت﴾، فإن ابن هشام ذكر الحرّمين فقط، واستدرك السيوطي عليه بحمزة<sup>(١)</sup>.

## ٢- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

- نصّ السيوطي في أوائل كتابه على أنه لا يجوز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على قاعدة نحوية، ويبيّن العلة في ذلك، وهي أنّ الرواة أجازوا الرواية بالمعنى، فاحتمال تصرف الراوي في اللفظ وارد، وعليه فإن الاحتجاج بالحديث غير ممكن لعدم التحقّق من سلامة اللفظ<sup>(٢)</sup>، وقد نبّه في غير هذا الموضع على شيء من ذلك. غير أنني وجدته استشهد في حاشيته بنحو ٨٣ حديثاً، وخمسة آثار. ولعلّ عذره في ذلك أنه يحتجّ بالحديث لمن يرى الاحتجاج به، أو أنّه تحقّق من سلامة اللفظ لقيام قرينة تدلّ على ذلك، ومع كلّ ذلك فإنّ الأحاديث الواردة في هذا الكتاب قليلة جدّاً بالنظر إلى محفوظ السيوطي، وهذا يدلّ على أنّه لا يرى الاحتجاج بالحديث النبوي؛ لكون الراوي قد يتصرّف في اللفظ فيرويه بالمعنى، إلّا إذا قام برهان على ثبوت هذا اللفظ، وأنّه لا يمكن توارّد جميع رواياته على الخطأ، فيحتجّ به حينئذ، كما صنع في استشهاده لتركيب (لا هال الله إذن)<sup>(٣)</sup>، فإنّه أورد عدداً من الأحاديث، وفيها ذلك التركيب عينه.

- هذه الأحاديث التي استشهد بها منها ما هو في متن (المعنى)، وأورده ليعلق عليه من حيث بيان راويه، أو تخريجه، أو ذكر درجته، أو ذكر لطيفة إسناده فيه كما في حديث النمر بن تولب<sup>(٤)</sup>، وحديث «(إن قعر جهنم...)»<sup>(٥)</sup>، وحديث «(إن من أشدّ الناس عذاباً)»<sup>(٦)</sup>.

١- ص ٤٠.

٢- ص ٧١.

٣- ص ٢٤٨.

٤- ص ٥٨٠.

٥- ص ٤٣٩.

٦- ص ٤٤٠.

- ربّما نبه إلى أمور تتعلق بعلم الحديث كحديثه عن المتشابه<sup>(١)</sup>.
- قد يذكر حديثا لا لغرض الاستشهاد به، وإنما لغرض آخر، كما في حديث "من سرّه أن يذهب كثير من وحر صدره..." فإنه أورده لينبّه على الحديث الذي اشتهر عن النمر<sup>(٢)</sup>.
- وقد يستقرىء بعض التراكيب في الحديث النبويّ، كما في استقرائه لتركيب (لاها الله إذن)<sup>(٣)</sup>.
- يستدرك على النحاة خطأهم في الحديث النبويّ، فقد يروون ما ليس بحديث على أنه حديث، فينبه على ذلك كما في تعليقه على "الذود إلى الذود إبل"<sup>(٤)</sup>.
- ٣- الاستشهاد بالشعر:
- إن وفرة الشواهد الشعرية في هذا الكتاب لا تحتاج إلى إقامة دليل، لكونها ظاهرة للعيان، فالمطالع لهذا الكتاب يشعر بذلك لأول وهلة فما من ورقة في الغالب تخلو من شاهد شعريّ، وقد أحصيت في هذا الكتاب ٥٠٠ بيت.
- وهذه الشواهد منها ما استشهد به ابن هشام في المغني فهو يورده لنكتة كأن ينبّه على رواية فيه، أو يذكر توجيهها إعرابيا لللفظة فيه. وهو لا يلتزم ذكر قائله، ولا ذكر البيت بتمامه، وإنما له تصرف في ذلك.
- معظم الشواهد التي يذكرها وردت ضمن النقول التي أوردها، ولكنه يريد بها.
- يعنى أحيانا بذكر وجه الاستشهاد في مسألة بعينها، ويبين وجه الاستشهاد عند غير ابن هشام، فيقول استشهد فلان على المسألة بقوله، وفلان بقوله، أو أورد الأندلسي بدله، أو أنشد ابن مالك ...، وأنشده السخاوي...
- ربّما تحدث عن شاهد شعري ورد في المتن دون أن يذكره كما في تعليقه على قوله :
- ..... وفذو الشيب يلعب<sup>(٥)</sup>

١- ص ٤٥٤.

٢- ص ٥٨١.

٣- ص ٢٤٨.

٤- ١٢٥/ب.

- ربّما ذكر أكثر من توجيه للبيت كما في البيت الآنف ذكره.

- ربّما تعرض لتحقيق رواية البيت كما في بيت:

..... من حمة الماء غارف<sup>(١)</sup>

- ربّما تعرض لمعنى البيت ليذكر توجيهه الإعرابيّ، وقد يشير إلى معنى البيت، كما في توجيهه لبيت:

سقته الرواعد.....<sup>(٢)</sup>

- ربّما روى بيتا قبله لبيان ذلك المعنى كما صنع فيه.

- قد يستشهد لصنيع المؤلف كما في صنيعه في (إذن) فإنه استشهد ببيت لعدي بن وداع الأزدي<sup>(٣)</sup>.

- قد يستشهد لمسألة بشواهد عن العرب، ويكون في ذلك سابقا، كما في استشهاده على كثرة النداء بالخمزة في كلام العرب<sup>(٤)</sup>.

- قد يعرض للحدث عن مسائل جانبية في الشاهد كأن يتناول قصة أدبية لها علاقة بالبيت، أو نقدا أدبيا، كما في حديثه عن بيت جرير:

ألستم خير من ركب المطايا.....

وكما في قصة الرواة الذين اجتمعوا يتذكرون أمدح بيت<sup>(٥)</sup>.

- قد يتناول الرواية في البيت ويحققها، كما في تعليقه على بيت:

فياراكبا.....<sup>(٦)</sup>

---

٥ - ص ٨٠.

١ - ص ٤١٦.

٢ - ٣٤٠.

٣ - ص ٢٤٧.

٤ - ص ٤٧.

٥ - ص ١٣٢-١٣٤.

٦ - ص ١٨٦.

وبيت:

..... من حمة الماء غارف<sup>(١)</sup>

- في بعض الأحيان يحقق نسبة بيت الشعر ، كما في صنيعة عند الكلام على بيت:

ومن ذا الذي ترضى .....<sup>(٢)</sup>

أو يذكر أقوالا في ذلك<sup>(٣)</sup>.

- قد ينقل نصا لتحقيق الرواية في البيت بالنظر إلى القافية<sup>(٤)</sup>، أو يذكر رواية أخرى في البيت لا شاهد فيها<sup>(٥)</sup> ، وقد ينقل ما يفيد عدم صحة الرواية أو النسبة<sup>(٦)</sup>، وهو مع ذلك لا يلتزم نسبة الأبيات لقائلها ، بل قد يغفل ذلك.

- قد يعتمد في نقله على نسخ معتمدة، ومصححه<sup>(٧)</sup> حيث قال معلقا على بيت: "هكذا في ديوان هذيل في نسخة مصححة عليها خط جمال الدين ابن هشام وغيره من الأئمة".

- إذا استشهد المصنف بشاهد لا يتوجه الاستشهاد به نبه على ذلك ، كما صنع عند كلامه على بيت :

قد بلغا في المجد غايتاهما<sup>(٨)</sup>

فإنه نقل عن أبي زيد عن أبي حاتم أنه من صنعة المفضل.

---

١- ص ٤١٦.

٢- ص ٨.

٣- ١٠٧/ب.

٤- ١١١/ب.

٥- ١٥٣/ب.

٦- ١٥٣/ب.

٧- ١٠٨/أ.

٨- ص ٤٦٠.

جـ - طريقته في النقل عن العلماء:

- نصّ السيوطي في مقدمة كتابه على أنه ذكر فيه من أبحاث المحققين ما لاح للناسر ، وانجلا ،وعذب في الفؤاد وحلا،وهذا إشعار منه بأنه يورد في الكتاب نقولا عن العلماء، وقد نصّ على المصادر التي أخذ عنها،وقد ظهر ذلك جليا في كتابه فما إن تكاد تجد سطورا خالصة له إلا قليلا،وكثيرا ما يورد صاحب المسألة ،ويتبعه بذكر كتابه ،أو ينصّ على صاحب النقل فقط،وربّما ذكر الكتاب دون أن ينصّ على صاحبه.

وهو في نقله يكاد يكون حرفيا،إلا أنه يتصرّف في بعض النصوص بالاختصار،أو التحرّر من بعض الألفاظ التي يرى أنها ليست بذات أهمية.وهو يراوح في نقله أحيانا إذا طال النصّ،فتراه يقف ،ثمّ يبتدىء بلفظ (قال)،و لا يلتزم سرد النصّ متتاليا في كلّ الأحوال،بل إنه قد ينقل منه بعضا ،ثم يورد نصّا آخر له ارتباط بما ذكر لكونه تتمّة له ،أو اشتمل على اعتراض عليه ،أو نحو ذلك،ثم يورد بقية النصّ.

- قد ينبّه على خطأ وقع في النقل كما في قوله: "ونقله ذلك عن ابن الحاجب سهو منه ، فإنه في كتاب الأندلسي" (١).

- ربّما أشار إلى تعارض بعض النقول،كما في تعارض النقل عن الفراء في مسألة (إذن) (٢) .  
- يعنى في الغالب بتحديد النصّ ،فهو يذكر أولا اسم المؤلف ،ثم يتبعه بذكر اسم الكتاب،ثم يأتي بعبارة "انتهى" ليشعر بانتهاء النقل،وربّما ترك شيئا من ذلك.  
- قد يذكر اسم الباب الذي ورد فيه النصّ كقوله : " قال أبوحيان في باب المفعول المطلق " (٣).

- قد يشير إلى تطابق المادّة في بعض المصادر فيكتفي بالإشارة إلى ذلك دون نقل نصوص في ذلك ،وهو يخالف ما اعتاده،كأن يقول: " وهذا موافق لما ذكره ابن الشجري" (٤)، ولو أنّه صنع ذلك في النقول المتفقّة ،واقصر في نقله على القدر الزائد لكان حسنا.

١ - ص ٧٢٢.

٢ - ص ٢٢٢.

٣ - ص ٨٩.

- له وقفات في النقل، وكأنه يسترد أنفاسه، إذ نراه يتوقف أحيانا عند كلمة، ثم يتدّى النص بـ(قال).

- لا يراعي الناحية التاريخية في نقله، بل يراعي التناسب فيما بين النصوص.

#### المبحث الرابع: مصادره:

أبحث سابقا إلى أن السيوطي نصّ في مقدّمته على المصادر التي أخذ عنها، وهي:

- ١- حاشية الدماميني على المغني.
- ٢- حاشية تقي الدين الشمني على المغني.
- ٣- التذكرة لأبي عليّ الفارسي.
- ٤- الحجّة له.
- ٥- كتب ابن جنّي، كالمخاطبات، وذا القذّ، وسرّ الصناعة، والمحتسب، والتعاقب، والخصائص، وإعراب مشكل ديوان الحماسة، وإعراب مشكل ديوان المتنبي.
- ٦- أمالي الزجاجي.
- ٧- أمالي ابن الشجري.
- ٨- أمالي ابن الحاجب.
- ٩- عدد وافر من شروح العريّة.
- ١٠- تعاليق المصنف.
- ١١- تذكرته.
- ١٢- تذكرة أبي حيّان.
- ١٣- إعرابه.
- ١٤- شرحه على التسهيل.
- ١٥- تذكرة ابن الصائغ.<sup>(١)</sup>

غير أنّ هذه المصادر التي ذكرها ليست هي جميع المصادر، وإنما هناك مصادر أخرى ذكرها في الكتاب، وهي تناهز ٢٢٣، وهذا القدر يدل على سعة اطلاع المؤلف، وعلى وفرة المادة العلمية في هذا الكتاب، ولا سيما أن من تلك المصادر ما هو في طي العدم حتى يومنا هذا، هذه النصوص حفظها لنا هذا الكتاب. وهذه المصادر معظمها يدور حول كتب هي (المغني)، و(المفصل)، و(الكافية)، و(التسهيل) لابن مالك و(تلخيص المفتاح). ومصادره متنوعة، وهو يعالج المسائل بحسب الفنون التي تمت إليها، ولذلك نجد أن من المصادر ما هو نحوي، ومنها ما هو لغوي، ومنها ما هو حديثي، ومنها ما هو بياني إلى غير ذلك مما ضمه فهرس المصادر. ولا غرابة في ذلك فإنه يدعو إلى الرجوع إلى الأصول من الكتب<sup>(١)</sup>.

وإذا أحال المصنف على مسألة بحث عنها في مظانها، فإذا لم يجدها نبّه على ذلك<sup>(٢)</sup>. وهو يعتمد في نقنه على النسخ المعتمدة حيث أمكنه ذلك، إذ نراه يقول: "قال ابن الشجري في المجلس الثاني والثمانين، ومن خطه نقلت".<sup>(٣)</sup>

وقد يعود إلى مواضع إحالات المصنف ليتحقق منها، فإذا ظهر له عدم الدقة نبّه إلى ذلك حيث قال مدافعا عن ابن مالك فيما نسب إليه: "هذه عبارته في (شرح التسهيل) فأنت ترى براذته مما نسبته المصنف إليه".<sup>(٤)</sup>

---

١ - ١٠٤/أ.

٢ - ١٠٨/ب.

٣ - ١٨٠/أ.

٤ - ١٠٨/ب.

## المبحث الخامس:

### نقد الكتاب:

هذا الكتاب جليل عظيم القدر والذي يدلّ على ذلك أنّ الذين ألفوا حواشي على (المغني) من بعد السيوطي كانوا كثيرا ما يستفيدون منه، ويوشّحون تصانيفهم بنقول عنه، وما ذلك إلا لعظم قدر هذا الكتاب في نفوسهم، وما وجدوه فيه من مادة علمية نفيسة.

وتتجلّى القيمة العلمية فيه في الأمور التالية:

أولا: كون الكتاب حاشية على (مغني اللبيب):

ف(المغني) كتاب نفيس، حوى كثيرا من دقائق النحو، إضافة إلى طرافة عرضه لمسائل النحو العربي، وقوة عبارته، وإيجازه، ولذلك جدّ العلماء في شرحه، وحلّ اختصاره، وتنافسوا في ذلك، وكان كلّ شرح من تلك الشروح يكمل الآخر، ولكنه لا يغني عنه، فابن الصائغ أورد عليه اعتراضات وإشكالات، وأدى به الأمر إلى تحامل على مصنّفه لامرير له، والدماميّ مزج عبارته بعبارة ابن هشام، حتى طوّعها، وكشف مستورها، وكان له أيضا بعض الاعتراضات والوقفات عند عبارات ابن هشام. والشمي وضع حاشيته لينصف ابن هشام، ويحلّ إشكالات واعتراضات وردت على ابن هشام، والسيوطي اعتنى بتحقيق عبارات ابن هشام، وتوثيقها، وردّ مسائلها إلى أهلها، إضافة إلى بسطه لشروح العلماء، وكلامه حول المسائل التي أوردها ابن هشام، فكان كل عمل من هذه الأعمال يكمل بعضه بعضا، ولذلك قال السيوطي في خطبته: "لتكون عليهما كالتذييل والتكميل".

ثانيا: غزارة مادته العلمية:

وذلك نظرا لكثرة النقول في هذا الكتاب، وتنوّع مصادرها؛ ممّا جعل الكتاب غنيّا بالمسائل، والفوائد، والتنبيهات، كما أنّه قد يشتمل على استقراء ناضج، هذا إلى جانب ردّه كلّ مسألة إلى فنّها الذي يدرسها، فجاء العمل متكاملا.

وقد اشتمل الكتاب على نصوص اندثرت أصولها التي أخذت منها، فحفظها لنا السيوطي من الضياع.

ثالثا: كون الكتاب أصبح منهلاً لمن جاء بعد السيوطي:



فقد درج جلّ العلماء الذين جاءوا من بعده على الاستفادة من حاشيته، ومن طالع الحواشي التي قامت حول (المغني) تحقّق من ذلك، وظهر له أشدّ الظهور.

رابعاً: اهتمامه بإيراد أبحاث المحقّقين من العلماء.

خامساً: ظهور شخصيّته عند مناقشته لبعض المسائل، وذلك بإبراز رأيه الشخصي، والاستدلال له، وكثيراً ما يصدر ذلك بـ(قلت).

سادساً: الاعتناء بالاستشهاد الشعريّ.

سابعاً: أنّ الكتاب لعالم، إمام في عصره.

الآن نأخذ:

العمل البشري لا يرقى إلى درجة الكمال، لأن طبيعته النقص، فمهما استفاد المصنف جهده فإنّه لا بد أن يلحقه بعض القصور، ولا بد أن يقع في بعض الخطأ، ومن هذا المنطلق فإنّ لي مآخذ على هذا الكتاب، ولكنها في مجملها محل نظر، وهي تنصب على أمور: منها الاستطراد، والتكرار، وعدم الدقّة في بعض الإحالات، والإخلال ببعض ما رسمه في خطبة كتابه.

فالسبب في استطراد كثير في كتابه، ويخرج عن صلب الموضوع إلى موضوع خارجيّ عنه، فنراه تارة يخرج إلى علوم القرآن، وتارة إلى علم الرسم، وتارة إلى الأدب، وتارة إلى علم الحديث، وتارة يذكر قصّة أدبيّة، أو مقامة، أو رسالة ألفها، أو يذكر منظومة نحويّة، حيث ذكر من منظومة حازم القرطاجني ١٠٧ أبيات<sup>(١)</sup>.

وربّما استطرّد بذكر مسألة فقهية<sup>(٢)</sup>.

وقد استطرّد في الاستشهاد لمسألة معينة كما في استشاده لهزمة النداء<sup>(٣)</sup>. وذلك أثر من آثار ثقافته الموسوعيّة، وهو شيء أيضاً درج عليه أهل زمانه.

ومن المآخذ عليه أن حاشيته كانت قاصرة على بعض العبارات دون الأخرى.

---

١ - ١٤٦/أ، وما بعدها.

٢ - ص ٤٥.

٣ - ص ٤٨.

ومنها كثرة النقول عن العلماء، وعدم ظهور شخصيته في مواضع كثيرة.

ومنها أنه قد ينقل عن شيخه الشمني دون أن ينبّه على ذلك.

ومنها إحالاته غير الدقيقة، فقد أحال على الأشباه والنظائر عند تعرضه للكلام على الألغاز، وذكر أنه أورد قصيدة ابن الخشاب، وقد طلبتها في أكثر من نسخة فلم أعثر عليها<sup>(١)</sup>، وذكر أيضا أن العراقي جمع الأحاديث التي وردت في الإلغاز، وأنه ذكرها في شرحه لـ (ألفية المعاني والبيان)<sup>(٢)</sup>، ولم أعثر إلا على حديث واحد في أكثر من نسخة.

ومنها التكرار حيث يذكر مسألة عدة مرات، كما في نقله نصّا حول الجمع بين الأشباه من حيث يغمض الاشتباه أكثر من مرة، بالإضافة إلى تكرار ذكر المسألة، وذلك أثر من آثار عنايته بالنقل، فإنه يطلب في الغالب نقل المسألة بتمامها، فيقع التكرار<sup>(٣)</sup>.

أخلّ بمنهجه الذي رسمه في خطبة كتابه حيث تعرض لتراجم بعض من في (المغني) من النحاة كالمالقي<sup>(٤)</sup>، وذكر بعض الآيات المتصلة بالشاهد<sup>(٥)</sup>، وساق بعض الأخبار حول بعض منها، وذكر بعض المشاحات اللفظية كحديثه عن أسماء الكتب من أي قبيل هي<sup>(٦)</sup>. وبعد فهذا غيض من فيض، ولو تبعت مسائل هذا الكتاب على وجه التفصيل لكان في ذلك تطويل، وبحسبي أنني قد عرضت أهم ما يلحظ على هذه الحاشية، والله المستعان، ولا حول، ولا قوة إلا بالله.

---

١ - ص ١٧٨.

٢ - ص ١٧٨.

٣ - ص ١٠، وما بعدها.

٤ - ص ١٨.

٥ - ص ٣٣٠.

٦ - ص ١٥.

## المبحث السادس: الموازنة:

أولاً: منهج الشمي في (المنصف) <sup>(١)</sup>:

أ - الشرح:

أخذ الشمي على عاتقه الإجابة على الاعتراضات، وحل الإشكالات التي وردت في (تنزيه السلف) لابن الصائغ، و(حاشية) الدمايني. هذا بالإضافة إلى "حل الشواهد، والأبيات، وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات. سالكا سبيل الإنصاف، وحائدا عن طريق التعصب، والإجحاف" ولم يكشف لنا في خطبة حاشيته عن أمور أخرى في منهجه، غير أن المطالع في حاشيته تظهر له أمور، وسأقوم بحول الله بالكشف عنها <sup>(٢)</sup>.

- اختار المؤلف عباراتٍ من (المغني)، ليعلق عليها .

- عرّف بعض الألفاظ من جهة اللغة، أو الاصطلاح، كما في تعريفه للحمد <sup>(٣)</sup>.

- يبيّن بعض النواحي البيانية، والبديعية في بعض عبارات ابن هشام، كحديثه عن الاستعارة <sup>(٤)</sup>.

أعرب بعض ألفاظ ابن هشام، كإعرابه للفاء و(كتابا) في قول ابن هشام: "فدونك كتابا تشد إليه الرحال" <sup>(٥)</sup>.

- قد يقارن بين نسخ الكتاب في لفظة، كقوله معلقا على قول ابن هشام: "لهذا عطف ﴿ووضعنا﴾ على ﴿ألم نشرح﴾" حيث قال: "هكذا وقع في بعض النسخ، ويقع في بعضها ﴿ووضعنا﴾" <sup>(٦)</sup>، وقد اعتمد في ذلك على نسخة معتمدة <sup>(٧)</sup>.

---

١ - هذه الدراسة لم تتناول كتاب المنصف كله، وإنما تناولته من أوله حتى مبحث (حتى)، لتكون الموازنة موضوعية.

٢ - ينظر المنصف ٣، ٢/١.

٣ - ٤، ٣/١.

٤ - ٥/١.

٥ - ٨/١.

٦ - ٣٤/١.

٧ - ١٧٣/١.

- يحاول أحيانا أن يلتمس سببا لصنيع ابن هشام، كقوله: "وإنما ذكر البيتين ولم يكتف بالثاني الذي هو محل الشاهد؛ ليعلم أن الروي منصوب".<sup>(١)</sup>
- يعرف بالعلم إذا ورد ذكره، فيترجم له ترجمة وافية كترجمته للمتنبي<sup>(٢)</sup>.
- قد يعرب بعض آية<sup>(٣)</sup>، أو يوجه قراءة، كتوجيه القراءة في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.
- ربّما نبّه على صنيع لو اصطنعه المؤلف لكان أسلم له<sup>(٥)</sup>، حيث قال: "فلو اقتصر المؤلف على قوله: ﴿وَإِنْ كَلَّا﴾ لكفاه في الاستدلال، ولم يتأتّ عليه إشكال".
- قد ينبّه إلى أنّ المؤلف قد سبق فيما قرّره، كقوله معلقا على قول ابن هشام: "والمخالف في ذلك أبو حيان" حيث قال: "سبقه إلى هذا الرضي".<sup>(٦)</sup>
- ربّما يبيّن خلافا في المسألة، كقوله: "وأما قولهم في الشرط: إن زيدا تضرب، فهو عند البصريين بفعل مقدر".<sup>(٧)</sup>
- قد يبين صاحب القول إذا لم يصرح به ابن هشام، كقوله معلقا على قول ابن هشام: "قَالَ بَعْضُهُمْ فِي ﴿أَنْ يَرْتَى﴾" حيث قال: "قائله الفراء".<sup>(٨)</sup>
- يبيّن موضع إحالة المؤلف في كتابه، كقوله معلقا على قوله: "لما سيأتي": "يعني بعد سطور".<sup>(٩)</sup>

١ - ٤٠/١

٢ - ٤٣/١

٣ - ٤٧/١

٤ - ي ٥٠/١

٥ - ٥٣/١

٦ - ٦١/١

٧ - ٤١/١

٨ - ٧٧/١

قد يذكر أصل المسألة ومحلّ جوابها، حيث علّق على عبارة ابن هشام: "فإن قلت فقد قال ذو الرمة... إلخ بقوله: "هذا السؤال وجوابه لابن عصفور في شرح الجمل".<sup>(١)</sup>  
قد ينتصف لابن هشام حيث قال: "قال ابن الصائغ: «وقد تقدّم مبدأ الكلام على أن الأرجح عنده ثبوت (إن) شرطية... وقد رجع بالنقض على يديه» وأقول إنه لم يقل فيما سبق: إنّ كون (إن) شرطية أرجح عنده، وإنما قال: «(ويرجح عندي أمور)».<sup>(٢)</sup>  
يستشهد لما ذكره ابن هشام، كقوله معلقاً على قوله: "وقد تفتح همزتها": "من شواهد ذلك قوله :

يلقحها أما شمال عرية وأما صبا جناح الظلام هبوب".<sup>(٣)</sup>

- يوازن بين كلامه في (المغني) وغيره<sup>(٤)</sup>. كقوله معلقاً على قوله :

يا ليتما أمانا شالت نعماتها. ....

"قال المصنف في حاشية التسهيل: «ولا أحفظ ذلك إلا مع تخفيف كلمة (أما) على البدل، نحو :

يا ليتما أمانا..... البيت»".

- عني ببعض الاصطلاحات المنطقية، ونقاشها كقوله معلقاً على قوله: "هذا أولى من التعبير بالتقسيم" : "في (الشرح) : «لم أتفق إلى الآن الفرق بين التقسيم ، والتفريق المجرد».  
أقول يمكن أن يقال : الفرق بينهما أن التقسيم فعل الشيء أقساماً ، وذلك يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام ، فهو أعم من التقسيم عموماً مطلقاً".<sup>(٥)</sup>

٩ - ٨٧/١

١ - ٩١/١

٢ - ١٢٨/١

٣ - ١٢٨/١

٤ - ١٣٠/١

٥ - ١٤١/١

- يبيّن صاحب القول في المسألة إن كان المؤلف قد أغفل ذكره ليبيّن أنّ المؤلف مسبق بما ذكر، كقوله معلقاً على قوله: "وانتصاب ما بعدها في الآية، ونحوها على الأصحّ": "هذا مذهب المبرّد، والزجاج، وممن صرح بأنّه الأصحّ بدر الدين ابن مالك".<sup>(١)</sup>
- يبين خطأ وقع فيه، كقوله: "ولا تعرف هذه المقالة لنحويّ، قال معلقاً: "في (الشرح): بل هو معروف لبعض النحاة، فقد قال السيرافيّ في (شرح الكتاب): «ومّا يقع فيه الواو (أو) بمعنى، ما كان من التخيير بمعنى الإباحة»".<sup>(٢)</sup>
- ربّما ذكر رجوع المصنّف عن قوله في مصنّف له آخر، حيث قال: وقد ذكر رجوعه أ يضاعنه في (حواشيه على التسهيل)".<sup>(٣)</sup>
- يعرف ببعض التآليف الوارد ذكرها في (المغني)، وينقل كلام أهل الفن في مسألة اتصلت بغير النحو<sup>(٤)</sup>.
- قد يناقش عبارة وردت في متن الكتاب، كقوله: "لقائل أن يقول: لانسلم اشتراطهم ذلك في عطف البيان، فقد جعل سيبويه «ذا الجمّة» من قولهم: «يا هذا الجمّة» عطف بيان، مع أن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى الألف واللام".<sup>(٥)</sup>
- يعترض على ابن الدماميني، كقوله: " أقول: لا نسلم أن ( إما ) في هذا البيت لمجرد أحد الشيئين".<sup>(٦)</sup>
- يبدي رأيه في مسألة، كقوله: "أقول: الظاهر أنّ الأفنان جمع فنّ، وأنه حال من الضمير في (منقلب)".<sup>(٧)</sup>

١ - ١٥٢/١.

٢ - ١٣٨/١.

٣ - ١٣٩/١.

٤ - ٨٢/١.

٥ - ١١٠/١.

٦ - ١٢٩/١.

٧ - ١٨٣/١.

- قد يبين اشتقاق بعض الأسماء، كقوله في الحنساء: "اسم امرأة كأنه مأخوذ من الخنس، وهو اخفاض الأنف".<sup>(١)</sup>

- يعنى بضبط بعض الألفاظ، كقوله: "حازم: هو بمهملة، وزاي مكسورة".<sup>(٢)</sup>،  
يبيّن خطأ وقع في متن (المغني) كقوله في قوله: "تمسكا يقوله: «هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها»: "هكذا رأيناه في النسخ، والآية ليست إلا في الزمر والأعراف، وهي في الزمر بدون «هو الذي»، وفي الأعراف بالواو".<sup>(٣)</sup>.

ب - منهجه في الاستشهاد :

١ - الاستشهاد بالقرآن الكريم:

يعنى الشمني إلى حد كبير بذكر الشواهد القرآنية، فقد بلغ مجموع ما استشهد به نحو من ١٥٨ آية.

وهو في الغالب لا يلتزم ذكر الآية تامة، وإنما يكتفي بموضع الاستشهاد فيها .

ومعظم ما أورده ورد في نصّ (المغني)، فيورد الآية ليغرب ألفاظا منها، كإعرابه لقوله: ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به﴾ حيث قال: "في (الشرح): والخبر هو الجملة الواقعة بعد ﴿الآ﴾"<sup>(٤)</sup>، أو يوجه قراءة في الآية، كقوله: "قرأ أبو السمال بسكون الواو على أن ﴿الفسقون﴾ بمعنى الذين فسقوا"، قاله معلقا على قراءة في قوله: ﴿أو كلما عاهدوا عهدا﴾"<sup>(٥)</sup>.

وقد يتحدث عن آية لم يوردها اكتفاء منه بورودها في (المغني)، كحديثه عن قوله ﴿أو يزيدون﴾"<sup>(٦)</sup>.

١ - ١٨٥/١.

٢ - ١٨٩/١.

٣ - ٢٤٣/١.

٤ - ٤٧/١.

٥ - ١٣٩/١.

٦ - ١٤٠/١.

وربما ذكر آية لا ليستشهد بها، ولا ليعربها، ولكن ليبيّن موضع نصّ في كتاب، كقوله: "قال التفتازانيّ عند قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾".<sup>(١)</sup>

وربما ذكر بعض القراءات الشاذّة، وأردفها بتوجيه لها، كتوجيهه لقراءة أبي السمال المتقدّمة<sup>(٢)</sup>.

وقد يعرض أحيانا إلى سبب نزول آية، حيث قال معلّقا على قوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا﴾: "قال في الشرح: في هذا إخبار بقضية العير التي قدمت المدينة...".<sup>(٣)</sup> وقد يذكر تفسيرها لها<sup>(٤)</sup>.

وقد يشير إلى القراءة السبعية، كقوله، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة<sup>(٥)</sup>.

## ٢- الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف:

لم يكثر الشمني من الاستشهاد بالحديث النبوي، ولكنّه مع ذلك ذكر قدرا من الأحاديث، فقد بلغ عدد الأحاديث نحو من ١٧ حديثا، منها ما هو في (المغني)، وأورده ليعلق عليه إمّا مخرّجا، كقوله معلّقا على حديث "ليس من أمير أمصيام في امسفر": "أخرج هذا الحديث أحمد في (مسنده)، والطبراني في (الكبير) من حديث كعب بن عاصم، ورجاله رجال الصحيح".<sup>(٦)</sup>

وقد يوجه بعض الألفاظ توجيهها تخويا، كقوله معلّقا على حديث "كل مولود يولد على الفطرة": "وذلك أن تجعل قوله ((يولد)) صفة لمولود، وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا خبرا لمبتدأ...".<sup>(٧)</sup>

١- ١٤٢/١.

٢- ١٧٤/١.

٣- ٢٠١/١.

٤- ٢٠٢/١.

٥- ٢٥١/١.

٦- ١٠٣/١.

٧- ١٠٣/١.



وقد يعلّق على حديث ورد في المتن دون أن يذكره كالحديث السابق<sup>(١)</sup>.

٣- الاستشهاد بالشعر:

لم يكن الشميّ في معظم كتابه يستشهد بالشعر، وإنما كان يغلب عليه أن يورد الشواهد التي ذكرها ابن هشام، فيشرح غريبها، ويبيّن قائلها، ويبيّن الشاهد فيها، وقد يذكر بيتاً أو أكثر اتصل بالشاهد، كقوله عقب الاستشهاد بقول عمر :

..... بسبع رمين الجمر أم بثمان :

"ذكر ابن يعيش بيتاً وهو :

ولما التقينا بالثنية سلمت علي ونازعني البغل اللعين عناني"<sup>(٢)</sup>.

والآيات التي ذكرها الشميّ أقل بكثير ممّا استشهد به السيوطي، وهذا يدلّ على أنّه لا ينجح إلى الاستشهاد إلّا إذا دعت ضرورة إلى ذلك، كأن يغفل المصنّف شاهداً، أو يتكلّم على مسألة فيحتاج إلى الاستشهاد عليها. وقد بلغ مجموع الشواهد نحواً من ١٧٢ بيتاً.

ولا يفوتني هنا أن أنوّه بأنّ الشميّ لم يكن يلتزم أن نقل البيت تاماً، وإنّما قد يجتزئ بشرط منه، أو أقل من ذلك، كقوله: "قوله: بدا لي منها معصم..... إلخ"<sup>(٣)</sup>.

وربّما تحدث عن بيت ذكره ابن هشام دون أن يذكر طرفاً منه، كقوله: "هذا رد على ابن الشجري فإنه جعل بيت زهير منه"<sup>(٤)</sup>، وربّما عرض لذكر رواية لاشاهد فيها، كقوله :

"ويروى :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره .....

ولا ضرورة حينئذ"<sup>(٥)</sup>.

---

١ - ٢٥٨، ٢٥/١.

٢ - ٢٥/١.

٣ - ٣١٦/١.

٤ - ٩١/٨٧/١.

٥ - ٢٠٨/١.

قد يذكر عجزيت ترك المصنف ذكر صدره، أو العكس، كقوله: "هذا عجز بيت من شعر الأعشى، وهو مثال للاستعلاء، والمجاز، وصدره:

تشب لمقرورين يصطليانها .....

وكقوله: "هذا صدر بيت عجزه :

..... كلامكم عليّ إذا حرام".<sup>(١)</sup>

وقد يذكر بحر البيت، كقوله: "هذا بيت من (مشطور السريع)"<sup>(٢)</sup>، وقد يميّز الشعر من النثر، كقوله معلقاً على عبارة "اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع": "هذا الكلام ليس بشعر، وإنما هو نثر".<sup>(٣)</sup>

وقد يستشهد لما يذكره المصنف، كقوله معلقاً على قوله: "قد تفتح همزتها: "من شواهد ذلك قوله:

يلتقيها أما شمال عريّة وأما صبا جنح الظلام هبوب<sup>(٤)</sup>

وقد يعرض لبعض القضايا العروضيّة، كقوله معلقاً على قوله: "قد تفتح همزتها": "من شواهد ذلك :

تلتقيها أما شمال....."

: "والبيت من (الطويل) دخل في (فعلون) في أوله الخزم؛ لأن (لقح) بالتضعيف لا يستعمل في الريح"<sup>(٥)</sup>.

يشرح البيت، ويبين قائله، ويشرح ألفاظه الغريبة، ويبين الأوجه الجائزة في بعض ألفاظه إعراباً، كالبيت السابق، وكييت النمر:

سقته الرواعد .....

١- ٢١٤، ٢١٣/١.

٢- ٣١٦/١.

٣- ٢٥٢/١.

٤- ١٢٨/١.

٥- ١٢٨/١.

فإنه قال فيه: مذهب سيويه أنه حذف منه إما، أولا، وما ثانيا".<sup>(١)</sup>

لم يلتزم شرح جميع شواهد ابن هشام، وإنما كان ينتقي.

من الشواهد ما هو لغوي، أو بياني، أو عروضي، أو غير ذلك، أو يذكره بغرض التنظير، كبيت:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا<sup>(٢)</sup>

وقد يحقق بعض روايات البيت بالرجوع إلى المصدر الأصيل في ذلك، كقوله: "هذا البيت في ديوان زهير، وفيه:

..... ولا سابقني شيء.....

بإثبات ياء المتكلم في (سابقني)، ويرفع (شيء)"<sup>(٣)</sup>.

ج - طريقته في النقل عن العلماء:

قد يجنح الشمني حيناً إلى التعليق على عبارة بطريق النقل، وأكثر من ينقل عنه الدماميني، وابن الصائغ، وهو في الغالب لا ينقل عنهما إلا لنكتة كأن يتعقبهما، أو يحل إشكالا أورده<sup>(٤)</sup>.

ومن ثم فقد تميز الشمني عن السيوطي بذلك لأنه لم ينقل لذات النقل، وإنما ليبيدي اعتراضاً، أو تسليماً، أو مناقشة، أو تفنيداً. ويغلب عليه عدم الإطالة في النقل، والاقتصار على المهم.

ونقله إما لبيان السبق في مسألة<sup>(٥)</sup>، أو توجيه قول لابن هشام، أو لينبه على محل جواب المسألة<sup>(٦)</sup>، أو لاشتماله على اعتراض على المصنف، أو لينصف ابن هشام<sup>(٧)</sup>، أو ليصوب قولاً للدماميني، أو ابن الصائغ<sup>(٨)</sup>، أو ينقل اعتراضاً على المصنف مسلماً<sup>(٩)</sup>.

---

١ - ١٢٩/١.

٢ - ١٣٢، ١٣١/١.

٣ - ٢٠٤/١.

٤ - ٢٠١/١.

٥ - ٦١/١.

ومن هنا أيضا اكتسب أهميته لما اشتمل عليه من تحقیقات، وحل لإشكالات، وإبداء اعتراضات.

ومن هنا كانت حاشية السيوطي تكميلا لعمليهما، وتتمیما.

#### المآخذ:

ليست المآخذ التي على الشمني بكثرة نظرا لأن الرجل التزم بما رسمه في خطبة كتابه، ولأنه كان بعيدا عن الإسهاب في النقل، غير أن ثمة مآخذ، ولكنها يسيرة لاتنال من هذا العمل الجليل، منها الاستطراد، فقد يستطرد أثناء الشرح في موضع كما صنع في كلامه على الاستعارة في بعض عبارات ابن هشام. وقد يستطرد كذلك في تقسيم منطقي، أو يذكر نظائر، أو بيتا أو آياتا متصلة ببيت استشهاد به ابن هشام، أو يترجم لعدة أشخاص لكونهم اشتركوا في لقب، أو يتحدث عن قصص كما في حديثه عن الأصنام، أو يتناول اشتقاق بعض الأسماء، أو يشرح ألفاظا متقاربة، أو يذكر مسألة متصلة بالعقيدة، أو التفسير، وربما فسر ما لا يحتاج إلى تفسير.

ويستطرد في الترجمة للأعلام، وذكر بعض الأمور البيانية، وتفسير ما لا يحتاج إلى تفسير.

وقد يؤخذ عليه اقتصاره على بعض عبارات ابن هشام دون الأخرى.

#### مصادره:

لم ينص الشمني في خطبة حاشيته على المصادر التي استقى منها مادته العلمية سوى حاشيتي الدماميني، وابن الصائغ. غير أن له مصادر همة، فقد أحصيت منها ٨٧ مصدرا، وهي في ذاتها متنوعة، منها ماهو في علم النحو، ومنها ما هو في الحديث، ومنها ماهو من البيان والمعاني، والتفسير، واللغة، وغير ذلك.

---

٦ - ٩١/١.

٧ - ١٢٨/١، ١٢٩.

٨ - ١٣٣/١.

٩ - ١٣٨/١.

وكتاب الشمنيّ كتاب حافل بنقول كثيرة عن العلماء، وعلى رأسهم الدمامينيّ، وهو الذي يعبر عنه بالشارح، وابن الصائغ، وهو في الغالب لا ينقل عنهما إلا إذا كان يريد الاعتراض عليهما، أو ينصف ابن هشام من أحدهما، أو كان لأحدهما اعتراض مسلّم عليه .  
وثمة نقول أخرى عن كثير من العلماء، والطابع العام على هذه النصوص هو الإيجاز، والاختصار. وعند النقل فإنه قد يذكر اسم الكتاب، والمصنّف، وقد لا يذكره، وهو في الغالب يعنى بتحديد النص، فيبدؤه بذكر صاحبه، ثم يختم بقوله: اهـ، أو يتدىء نقلاً جديداً.

## ثانيا: الموازنة:

من خلال الدراستين السابقتين للكتابين نستطيع أن نعقد موازنة موجزة بينهما، ونكشف عن التالي:

١ - اختلف سبب التأليف عند المصنفين، فالسيوطي ألف حاشيته لجعلها كالتذييل والتكميل لحاشيتي بدر الدين الدماميني، وتقي الدين الشمني، أما الشمني فإنه ألف حاشيته لحلّ الشواهد، والآيات، وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات، مع مراعاة الإنصاف.

٢ - اتفقا في طريقة الشرح إجمالا من حيث ذكر عبارة، أو بعضها لابن هشام، ثم إردافها بالتعليق، واختلفا من حيث التفصيل في العرض، فالسيوطي ينجح إلى التطويل في الغالب فينقل نقولا كثيرة عن العلماء في المسألة، في حين يميل الشمني إلى عدم الإسهاب في التعليق، ولا يلتزم التعليق على عبارات ابن هشام عن طريق النقل.

وقد تناولا عبارات ابن هشام من حيث الشرح اللغوي لبعض الألفاظ، أو شرح بعض المصطلحات، أو إعراب بعض الألفاظ أو الآيات، أو التنبيه على صنيع لو اصطنعه المؤلف لكان أسلم. أو التنبيه على أنه مسبوق إلى ما قرره، أو بيان صاحب قول أهمل ابن هشام ذكره أو التصريح به، أو بيان خطأ وقع فيه، أو التطرق إلى بعض الأمور التي ليست من النحو أحيانا، أو الاعتراض على بعض مخالفتي ابن هشام، أو إبداء رأي لهما في بعض المسائل.

- تميز الشمني على السيوطي بأنه لم ينقل لذات النقل، وإنما ليبيدي اعتراضا، أو تسليما، أو تفنيدا، أو ليناقدش مسألة، ويغلب عليه عدم الإسهاب، والاقتصار على القدر المهم.

- عني السيوطي بحصر الأقوال في بعض المسائل وتبعتها.

- عني الشمني بالتراجم، وشرح الألفاظ اللغوية.

- عني السيوطي بذكر فوائد، وتتمات، وتنبيهات.

- وعني كذلك باستقراء بعض التراكيب اللغوية ودراسة بعض الظواهر النحوية في القرآن الكريم، واستقراء بعض المصطلحات .

- اتفقا في الاستشهاد بالقرآن الكريم، وكان عدد الشواهد في كتاب السيوطي أوفر مما في كتاب الشمني.

- اتفقا في الاستشهاد بالحديث النبوي، غير أن السيوطي أبدى توجها من الاستشهاد بالحديث النبوي لكون الرواة قد يتصرفون في اللفظ، ونبه على شيء من ذلك في غير موضع، ولكنه مع ذلك أورد عددا من الشواهد يفوق ما ورد في كتاب الشمي، وقد استقرأ بعض التراكيب في الحديث النبوي.
- اتفقا في الاستشهاد بالشعر، وكانت الشواهد الشعرية في كتاب السيوطي أوفر عددا من الشواهد التي في كتاب الشمي.
- اتفقا في تنوع المصادر التي اعتمدوا عليها، وكانت مصادر السيوطي أكثر عددا، وأكثر تنوعا.
- اتفقا في الاستطراد، فقد وقع في كتائيهما.
- أخل السيوطي ببعض ما رسمه في خطبة كتابه، في حين التزم الشمي بما رسمه.
- في كتاب السيوطي إحالات غير دقيقة، وتكرار لبعض المسائل والنصوص دون حاجة تدعو إلى ذلك.
- اتفقا في عدم شرح جميع عبارات ابن هشام، والاقتصار على بعضها.

### الخاتمة

- بعد أن من الله عز وجل عليّ بالانتهاء من دراسة هذا الكتاب رأيت أن لا أغفل النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة، وأن أضمنها ذها البحث، وهي:
- هذا الكتاب أخذ عن مسودة، ولم يكن المؤلف قد انتهى بعد من تهذيبه وتبييضه.
  - تزامن تأليف هذا الكتاب وكتاب شرح شواهد المغني.
  - لم يكتمل هذا الكتاب، وإنما انتهى المؤلف فيه إلى مبحث (حتى) عند قوله: "وبأن (حتى) غاية في الحال بخلاف (إلى)".
  - كان السيوطي يعد مسودات جامعة، وكان ينشئ منها كتباً، ولعل هذا هو السر وراء كثرة تصانيفه.
  - تميز شرح الدماميني بحله لعبارات ابن هشام، وتميز شرح الشمني بإجابته على الاعتراضات، وحل الإشكالات الواردة في المغني، وتميز شرح السيوطي بأنه تذييل وتكميل لهما.
  - لا يجوز السيوطي الاستشهاد بالحديث النبوي على القواعد النحوية إلا بعد التحقق من سلامة اللفظ. وذلك بأن يتواتر اللفظ في الحديث، فأما إذا لم يتحقق من سلامته فإنه يمنع لاحتتمال أن يكون ما جاء فيه من تغيير الرواة.
  - لم يلتزم السيوطي ببعض ما رسمه في خطبة كتابه، بل أدخل بشيء من ذلك.
  - كان للسيوطي في هذا الكتاب جهداً مميزاً بدا ذلك في آرائه التي استقل بها، واستقرائه لبعض المسائل، والظواهر النحوية.
  - اتفق منهج السيوطي في شرح هذا الكتاب مع منهج الشمني، وكان بين المنهجين خلاف يسير.



القسم الثاني  
تحقيق متن الكتاب

## أولاً: وصف النسخ الخطية:

### النسخة الأصل:

هي نسخة مصوّرة عن المكتبة الأحمدية، وهي فيها تحت رقم (٩١٠)، وقد كتب على غلافها: "الأول من الحاشية على مغني اللبيب لجلال الدين السيوطي". وعليها تملّكات، وقد كتب في اللوحة الثانية: "وقف مدرسة الأحمدية بمدينة حلب المحمية".

وتقع في ٢٠٢ صفحة، ومسطرتها ٣١ سطرًا، وفي السطر أكثر من عشر كلمات. ويقع فيها الطمس في بعض الألفاظ، والعبارات، وفيها بياض في مواضع كثيرة، وهو يتفاوت فمنه ما يكون بقدر كلمة، ومنها ما يكون بقدر أسطر. وقد كتبت هذه النسخة بخط معتاد، ويدخلها التحريف في بعض المواضع، ويهمل فيها النقط في بعض الألفاظ. ولا أعرف تعليقًا وقع فيها اللهم إلا تصحيح بعض الألفاظ، أو كتابة لفظ ساقط. وهي أكمل النسخ التي عثرت عليها، وليس فيها ما يشير إلى تأريخ نسخها، ولا إلى ناسخها، ولا يوجد تأريخ عليها يستدل به، أو سماع. وهذه النسخة آخرها في الكلام على (حتى) عند قوله: "وبأن (حتى) غاية في الحال بخلاف (إلى)".

### النسخة (ك):

وهي نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية، وهي فيها تحت رقم (١١٣٨) نحو. وتقع في ١٧١ ورقة، ومسطرتها ٣٣ سطرًا، وهذه النسخة ليست تامة، بل سقط منها الكثير، وليست بمرتبة، بل فيها تقديم، وتأخير لبعض الأوراق. وقد كتبت بخط مشرقى معتاد، ويقع فيها التحريف، والسقط، ويهمل فيها النقط في بعض الألفاظ، وقد يقع في بعض حواشيها تعليق. كتب في الورقة الأولى: "كتاب الفتح القريب على مغني اللبيب، تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة، وحيد دهره وفريد عصره، خاتمة الحفاظ والمحدثين مولانا الشيخ جلال الدين السيوطي". "ورقع بعد هذا كلام مطموس. وكتب على يسار الورقة من أعلى: "للفقير أحمد بن العجمي". وعليها ثلاثة أختام، كتب على أحدهما: "الكتبخانة الخديوية المصرية"، وأما الآخران فلم أستطع قراءتهما. وعليها تملّك آخر هذا نصّه: "تمّ تملكه للفقير

حسن محمد العطار، بالابتياح الشرعيّ غفر الله له....." وقع بعد هذا كلمتان غير مقروءتين.

وترتيب الأوراق في هذه النسخة غير منضبط، وذلك أنّه انقطع الكلام في ل ٤/أ عند قوله في مبحث الهمزة: "لأن شكل الواحد إذا اختلفت أصواته". ثم انتقل في الصفحة التالية إلى موضع آخر من هذا المبحث عند قوله: ﴿خرجوا من ديارهم﴾ كلّ هذا بمعنى تنبّه. ثم انقطع الكلام في ل ٥٧/أ في مبحث (أل) عند قوله: "ورفع ضارب بمنزلة"، وابتدأت الصفحة التالية بالكلام على مبحث (الآن) عند قوله: "الألف بعدها، فوضعت بعد الهمزة. والثالث أنه من آن يمين".

ثمّ رجع الكلام إلى مبحث (أل) في ل ١٣٧/ب عند مبحث (بيد) عند قوله: "ويكون التقدير إلّا أن كلامه ﴿أوتوا الكتاب من قبلنا﴾ على معنى". ثم ابتدأ الكلام من حيث انقطع في (أل) عند قوله: "رفع يضرب، فضارب فعل من وجه واسم من وجه".

ثم استمر الكلام متواليًا إلى مبحث (أو) ل ١٥٦/أ عند قوله: ﴿أو كسوتهم أو تحرير رقبة﴾ وقوله: ﴿فقدية من﴾ "وهنا انقطع الكلام، وانتقل إلى مبحث الهمزة وابتدأ من حيث انقطع عند قوله: "عبد قيس بن خفاف". واستمر فيه إلى قوله ١٧٠/أ: "والعدوّ المباسل وقال عبد"، ثم انتقل إلى مبحث (حاشا) عند قوله: "كلام نثر لا شعر كما توهم"، واستمر بعيد ذلك إلى مبحث (حتى)، وتوقف عند قوله: "وبأن (حتى) غاية في الحال بخلاف (إلى)". ثم كتب بعد ذلك: "هذا آخر ما وجد من خطّ مؤلفه خاتمة المحققين والمدققين، مولانا الشيخ جلال الدين السيوطيّ تغمّده الله تعالى برحمته". وعليها ختم الكتبخانة الخديويّة المصريّة. ويقع في هذه النسخة بعض التعليقات في الحاشية.

النسخة (ز):

وهي نسخة مصورة عن المكتبة الأزهرية، وهي فيها تحت رقم ١٠١٤، ٨٣١١ اللغة. وتقع في ١٠٢ ورقة، ومسطرتها ٣٣ سطرا.

وهذه النسخة يقع فيها بعض التعليقات على الحواشي، وفيها سقط كثير.

وقد كتب على غلافها هذا شرح على المغني للسيوطي رحمه الله. وكتب أيضا: "وقف الإمام الشيخ منصور الطبلأوي على أولاده، وأولاد أولاده، وأولادهم المشتغلين بالعلم، ثم

على الفقراء المشتغلين بالعلم، ويكون مقره بالجامع الأزهر..... بالخزانة العلوية التي بجوار خزانة المصاحف التي أوقفها في ساحة الأشراف مولانا السيد... عبد الكريم ... لكتب الطبلاوي، لينتفع بذلك طلبة العلم الشريف، وأن يكون تحت يد الشيخ سراج الدين، ثم بعده لمن يتولّى خزائن كتب الشيخ أبي بكر... ولا يوهب، ولا يورث، فمن بدّله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدّلونه إنّ الله سميع عليم﴿١﴾. وكتب أحد الباحثين على الورقة الأولى: "بالبحث تبين أنّ اسمه الفتح القريب. عبدا لله حسين ٨٨/٩/٥".

ويقع في بعض الحواشي تعليقات.

ويقع فيها تقديم وتأخير ، وسقط في الأوراق في بعض المواضع، حيث انقطع الكلام في مبحث الهمزة ١٦/أ عن قوله: "كأنك تحكي راحة ابن هشام وأخرج أبو الفرج الأصبهاني"، ثم انتقل إلى مبحث (أل) عند قوله: "أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة (أل) عن الضمير" واستمر إلى مبحث الباء ل ٧٧/أ حيث انقطع الكلام عند قوله: "بل هي متحققة في جميع حروف الجر غير الزائدة و هو في حكم الزائد قوله"، ثم انتقل إلى مبحث (أن) ل ٧٧/ب عند قوله: "منهم أن امشوا﴿٢﴾ على وجهين". واستمر إلى مبحث (أل) ل ١٠٢/أ عند قوله: "فاعتبر أقل الجمع في الإثبات وأقل العدد في النفي".

#### النسخة (ف):

وهي نسخة رديئة جدا؛ لما فيها من كثرة السقط ، والطمس ، والتحريف، ولولا الحاجة الماسة إليها لما قابلت عليها النصّ.

وهي مصوّرة عن مكتبة أياصوفيا بتركيا تحت رقم ٤٥٢٦، وتقع في ١٨١ ورقة، ومسطرتها ٢٥ سطرا، وكتب على الورقة الأولى: "علم أنّ هذا التعليق لعلامة الزمن جلال الملة والدين الأسيوطيّ سمّاه بالفتح القريب". وعليها ختم السلطان محمود خان، ولم أقف على اسم الناسخ.

وكتب في الورقة الأولى منها أيضا: "قدوقف هذه النسخة الجليلة سلطاننا الأعظم، والحقان المعظم مالك ... خادم الحرمين الشريفين، السلطان ابن السلطان السلطان الغازي محمود خان وقفا صحيحا لله ... لمن طالع. وحرّره الفير أحمد شيخ زاده... بأوقاف الحرمين الشريفين غفر لهما". وعليها أختام.

وفي هذه النسخة سقط كبير بدأ من الورقة الأولى عند قوله: "على أمر ثالث"، واستمر إلى مبحث (إذن) عند قوله: "وغير ذلك، فلولا إضافتها إلى الفعل الذي يبنى للزمان، ويفتقر إلى الظرف لما عُرف فيها معنى الاسم أبداً".

وتنتهي هذه النسخة عند مبحث (حتى) عند قوله: "وبأن حتى غاية في الحال بخلاف (إلى)". ووقع في آخرها: "لمحرره أتممت الكتاب بعون الله الكبير مع أن لي ضعف وعوائق كثير، فطلبي من الله تبارك وتعالى لصاحبه أعلم علماء ... فوق تأريخ فراغة الكتابة مستهل مطالعتها ... ..".

وكتب أسفل ذلك رباعية فارسية.

النسخة (د):

وهي نسخة مصورة عن مكتبة داماد إبراهيم بتركيان تحت رقم (١٠٥٤). وتقع في ١٩٤ ورقة، ومسطرتها ٢٩ سطراً، وقد كتبت بخط نسخ حسن.

وهذه النسخة يقع فيها السقط، والتحريف، ويقع فيها بياض في بعض الأوراق، ويتعذر قراءة بعض الأوراق لرداءة التصوير.

وقد كتب في ورقتها الأولى: "الأول من الحاشية على مغني اللبيب، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي". وعليها تملكات، واختام لم أستطع قراءتها. ويوجد بها بعض التصويبات والتعليقات في حواشي بعض الأوراق. وتتفق مع نسخة الأحمديّة في الابتداء والانتهاء. وليس فيها ما يشير إلى الناسخ، أو تأريخ النسخ.

النسخة (ر):

وهي رسالة في (أما) منقولة من (حاشية المغني) نسخها حجازي ابن الحاج عمر النهواني، وهي في ذيل كتاب (شرح حدود الأبدى) لعبد الرحمن بن قاسم المالكي. وتقع في ورقتين ونصف، ومسطرتها ٢٩ سطراً، وتنتهي عند قوله: "قال سيبويه: إن أظهرت الفعل كسرت، فقلت: إن كنت منطلقاً انطلقت معك"، ثم ختم الناسخ بقوله: "انتهى كلام الحافظ السيوطي بنصّه رحمه الله تعالى".

وفي آخرها "ملكه من فضل ربه العلي عبدالرحمن البهوتي الحنبلي بالاستكتاب ثاني عشر شوال سنة ٩٨٠ هـ. وكتب في أعلى الورقات: "وقف محمد الكفوي على علماء الجامع الأزهر لله تعالى".

النسخة (س):

وهي رسالة الأسئلة السبعة، رمزت لها بـ(س). وهي جزء من هذا الكتاب، أولها: "بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقني. قال مولانا العالم العلامة الحبر البحر الفهامة سيدنا ومولانا الشيخ جلال الدين السيوطي".

وتقع في ورقتين تقريبا، ومسطرتها ١٣ سطرا. وآخرها: "والله أعلم. فخرت محمد الله، وعونه، وحسن توفيقه، والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه وسلّم". وهي مصورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم ٧٣٥ (مكروفلم).

ثانيا: منهج التحقيق:

أولا: كتبت النص وفق الضوابط الإملائية الحديثة، واستخدمت علامات الترقيم المتواضع عليها. ونظرا لكثرة نقول السيوطي، واشتمال بعضها على نقول استخدمت علامتين للتفصيل، الأولى هي هذه ( - - )، وأضعها داخلها النص الذي نقله السيوطي، والأخرى هي ( « » )، وأضع داخلها النقل الذي نقله من نقل عنه السيوطي.

ثانيا: عزوت الآيات القرآنية إلى سورها التي هي فيها، وأوضحت أرقامها.

ثالثا: عزوت القراءات المتواترة، والشاذة إلى من قرأ بها قدر الاستطاعة.

رابعا: خرجت الأحاديث النبوية.

خامسا: خرجت الشواهد الشعرية، ونسبتها في الغالب إلى قائلها، وذكرت بحر الشاهد، ووجه الاستشهاد، وبعض الكتب التي استشهدت به.

سادسا: أجريت مقابلة بين نسخ الكتاب، وأثبت الفروق التي بينها.

سابعا: ضبطت من الكلمات ما يفتقر إلى الضبط، والتزمت ضبط الآيات، وأبيات الشعر، والأحاديث.

ثامنا: ميّزت بين عبارات ابن هشام، وشرح السيوطي؛ حيث كتبت عبارات ابن هشام بخط ثخين.

تاسعا: كتبت الشعر بخط مائل.

عاشرا: ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في متن التحقيق ترجمة موجزة، واقتصرت على ذكر مؤلفين للعلم متى أمكن ذلك.

الحادي عشر: وثقت الآراء، والنصوص التي نقلها السيوطي من مصادرها قدر استطاعتي.

卷之四  
 四庫全書  
 詩經  
 卷之四  
 四庫全書



ما قبل الجرد نظرية كما سائرهم يتولد  
قام وهما الفقيه جد الفقيه ما سدرت بعد كرام زيد وضرب اللين كان  
زيد قائما وظلته قائما جد الظرفية من صغرته صغرته كوكبها كوكبها كوكبها  
وإلى الدار بعد الدار وقد زيد فأعلا بالظرف لا بالاستقرار الخلة وقد  
ولا مستند المحرك أعند الظرف وأجل حشدنا كبري ونصيري جد الكبرى ما  
البحر الذي جعله كجود عالم به وزيد به قام جد الصغرى ما لفت  
جود الكبرى كالجملة الغير بها في الثالث وقد تكون الجملة صفري وكبرى  
باعتبارين كزيد به علامه متعلق لمجموع هذه الكام جملة كبرى لا غير  
وعلاوة متعلق صفري لا اعتبارها حسبها وبه علامه متعلق كبرى باعتبار  
الارتبة متعلق صفري باعتبار جملة الكلام صغرى الكليات محمد الله  
وعونه وحسنه بقبوله على ما كان به الدين

عَنِ النَّبِيِّ فِي يَوْمِ الْآرَاءِ تَالَيْتُكَ ،  
الْفَقِيرَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى حَاجًا إِلَى الْحَاجِّ ،

شهرستان معطر قدوم

سید محمد

مغفرات کا بیجا

الملك ولي الدين محمد

33

١٠٠٠

الحمد لله

[illegible]



[illegible]

۱۰۰

والله اعلم بالصواب منه فلهذا في الشروط وضع بعد ما لا يخفى والشرط والطلب ووضع الاستثناءات والامتناعات  
ولا يخفى من التخصيص فيها من شأنها ان يكون فيه ما قاله اصل كلام الشرط اي ما لم يمتنع من غير ما لم يمتنع  
كذا في قوله فلهذا في الشروط وضربا ما لا يخفى من شأنها ان يكون فيه ما قاله اصل كلام الشرط اي ما لم يمتنع من غير ما لم يمتنع  
فلهذا كما في قوله انما لا يستلزمها التعلق بغيره منكم والطلب ان يتناول عن الفعل وما لا يخفى من شأنها  
جاء بعد ما فصله وانما لا يكون ان يكون بمعنى ان لا يستلزمها التعلق بغيره منكم والطلب ان يتناول عن الفعل وما لا يخفى من شأنها  
الفعل كان كذا في قوله انما لا يستلزمها التعلق بغيره منكم والطلب ان يتناول عن الفعل وما لا يخفى من شأنها  
وحدها وحدها الفعل وقد يكون بغيره منكم والطلب ان يتناول عن الفعل وما لا يخفى من شأنها  
ان يكون انما لا يستلزمها التعلق بغيره منكم والطلب ان يتناول عن الفعل وما لا يخفى من شأنها  
حرف تفضيل وانما لا يستلزمها التعلق بغيره منكم والطلب ان يتناول عن الفعل وما لا يخفى من شأنها  
لان الاصل الا في حروف الجر فلهذا في الشروط وضع بعد ما لا يخفى والشرط والطلب ووضع الاستثناءات والامتناعات  
انما لا يستلزمها التعلق بغيره منكم والطلب ان يتناول عن الفعل وما لا يخفى من شأنها  
فلهذا في الشروط وضع بعد ما لا يخفى والشرط والطلب ووضع الاستثناءات والامتناعات  
سبح واما في معنى قوله الا في الاصل فلهذا في الشروط وضع بعد ما لا يخفى والشرط والطلب ووضع الاستثناءات والامتناعات  
لم يشرط الذي ياتى عنه انما لا يستلزمها التعلق بغيره منكم والطلب ان يتناول عن الفعل وما لا يخفى من شأنها  
ما لا يستلزمها التعلق بغيره منكم والطلب ان يتناول عن الفعل وما لا يخفى من شأنها  
ذلك في قوله فلهذا في الشروط وضع بعد ما لا يخفى والشرط والطلب ووضع الاستثناءات والامتناعات  
واما في قوله فلهذا في الشروط وضع بعد ما لا يخفى والشرط والطلب ووضع الاستثناءات والامتناعات  
زهد واما ما لا يستلزمها التعلق بغيره منكم والطلب ان يتناول عن الفعل وما لا يخفى من شأنها  
على ما لا يستلزمها التعلق بغيره منكم والطلب ان يتناول عن الفعل وما لا يخفى من شأنها  
الفاعل في قوله فلهذا في الشروط وضع بعد ما لا يخفى والشرط والطلب ووضع الاستثناءات والامتناعات  
اشياء في قوله فلهذا في الشروط وضع بعد ما لا يخفى والشرط والطلب ووضع الاستثناءات والامتناعات  
جوابا عما لا يستلزمها التعلق بغيره منكم والطلب ان يتناول عن الفعل وما لا يخفى من شأنها  
العا في قوله فلهذا في الشروط وضع بعد ما لا يخفى والشرط والطلب ووضع الاستثناءات والامتناعات  
كما تكون في قوله فلهذا في الشروط وضع بعد ما لا يخفى والشرط والطلب ووضع الاستثناءات والامتناعات  
اما انما لا يستلزمها التعلق بغيره منكم والطلب ان يتناول عن الفعل وما لا يخفى من شأنها

1990

1991

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

[illegible]

11

مكتبة  
الجامعة  
القاهرة

①

الحمد لله

Handwritten signature or scribble.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

2

10/2

3-5-11

انہر شیعی

نسخة المخطوطة الأرمينية على

11/2



غاية لما قيل ما هو منه وما بعد الى ليس على قلبها بل عند انفراد ما قبل الجوف ومن الله  
ممكن الى غايته لا قطع لما بعد ها على غايتها خلاف حتى ومن حيث كان ما بعد حتى  
غاية لما قيل ما لم يحتر المطف فام زيب حتى عكرو ولا طفت حتى كمال الان الى الله  
عدم الاول ولا طوف وليس المارد من كون حتى لا بها الغاية وليس ما بعد ها حتى ان  
تأخر الى الفعل على غايتها فان قلت تأت الكس حتى الانبساط وقدم الحاج حتى المشا  
لم يزل تا هزوت الانبساط عن الكس وتأخرت من المشاة عن الحاج والمشا والى الله  
يجب غاية في المعلوم علمه فان قلت اكلت السمكة حتى راسها فالراس غايته  
لا انها السمكة وليس الميراث ان غايته اكلت كان الراس لا يكون ان يتقدم اكلت  
راسها فانه هذا احسن اعطاه لتعريف من الجوف ومن لم يبين ما علمه في السمكة  
احد هان تكون حرفا جارا ذهب الى انك الى الجمل الى بعد ها ورتب ما علمه من اسمها  
وان الجير بعد ها ما ضمها الي وتكون الجمل الى بعد ها ورتب ما علمه من اسمها  
حيث البحر وهو بذلك لا يبينها وانها الى بعد ها ليس يكون من كلام العرب  
وبان معنى حتى والى بعد ان في شعر من الكواضع فلا يكون حلا بعد ها على الاخرى  
كلها وفي الشبهة في المعنى وبان حتى لا يكون اسكان جر ما قبلها الا على ان  
ولا يكون في ذلك فالى الاناد وازبان حتى غايته في الحالك يحسن اللى الى الله

۶۸

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٥  
 حضر السيد محمد بن عبد الله  
 السيد محمد بن عبد الله  
 السيد محمد بن عبد الله



موضوع	تاریخ	محل
...	...	...
...	...	...
...	...	...

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٥  
 حضر السيد محمد بن عبد الله  
 السيد محمد بن عبد الله  
 السيد محمد بن عبد الله

مجلس شورای ملی

مجلس شورای ملی

٢٥ / ١٤٠  
 ٤٤٥٧  
 ١٩٤ / ١٩٤

١٠٤٥

نسخه داماد بر ارم











[illegible][illegible]

—

والا على من سبب بانها لانه لم يجد كرون خان تكمون حرفا وفراشده والمهر وستره سدا به  
على كرهنا حرفه جبر ولا يفتح ان تكون الحكيمة سر حجابا وترى هناك على رطله ولرسه  
ونافلا على بانها غير جازم فايد ان ترصد ما لا يزال السلافة تحكيه وانا على جميع الافاضا  
انني استسقي بها والاول قول الكوفيين وان كان كذا في شرح السبل اذ كانت الامم  
والثالث قول البصريين وان كان كذا في شرح الكافي فانه من ادوية الكفا  
ليس وكذا في سبعة دواء وكذا على ما في الكافي في شرح الكافي فانه من ادوية الكفا  
لهذا في شرح الامم على ما في الكافي في شرح الكافي فانه من ادوية الكفا  
والكذب واذ انفسه كذا وعدا فيها فاضلا في الكافي والكذب اذ كان من صفات الكفا  
وكجوب وعدا في شرح سبل في اذ كانت فاما لما يكون من ايد اعتباره ولا يكون  
بعضهم يزيد وكذا في شرح الكافي في الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي  
عدا يزيد ان جعل تقديره بانه بعد ان كان مستقما الا ان كان من بعض ما هو في  
ومنا وان فتح فكل السبعين على الاول لا يفسد فكله في استعماله فانا الامم  
ان جعلنا على هذا السنين اذ كان من صفات الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي  
ويستمر على هذا السنين اذ كان من صفات الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي  
الى غير المستفي منه فكله في شرح الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي  
حتى انك والناظر في الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي  
غاية لما فيها واما كل شيء في الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي  
ان كانا كذا قبل الذين والذين في الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي  
اولا في كلامهم فكله في الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي  
فكله في الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي  
بل عندنا اننا انما في الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي  
حتى ومن حيث كان في الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي  
غيره حتى يكون ان كذا في الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي  
وان ما بعد على كل ما كان في الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي في شرح الكافي

7A

نسخة المَلَبَةِ الارمنية

المخطوطه التي هي في المتاحف في

(278) (279)

154831

المجلد الثاني

...

卷之六

13

卷之四

10

21

1

22

10

10

9

1

1

3

1

•

•

•





نسخة دار الكتب المصرية ٧٢

المجلد  
العدد

١٣٥٣

عبد الله أحمد  
عمود الشافعي









ثالثاً: النصّ المحقّق

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ وهو حسبي ونعم الوكيل ]<sup>(١)</sup>، [ والحمد لله وحده ]<sup>(٢)</sup>، وبه ثقني<sup>(٣)</sup>. أمّا بعد حمد الله مغني اللبيب بفضله،<sup>(٤)</sup> وواصل من انقطع إليه بحبله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم أنبيائه ورسله، وعلى الكرام الطيبين صحابته وأهله : فهذا تعليق لطيف على (مغني اللبيب عن كتب الأعراب )، سميته بـ ( الفتح القريب )، يتهج به الأريب، ويُسرّ به الحبيب، ويغترف منه الأقصى والقريب . ضمّته من الفوائد كلّ نفيس وغريب، ولم أُورد فيه من حاشيتي الشيخ بدر الدين الدماميني<sup>(٥)</sup>، وشيخنا الإمام تقي الدين الشُّمْنِيّ<sup>(٦)</sup>، إلّا النزر القليل، قصداً لأن تكون<sup>(٧)</sup> هذه الحاشية عليهما<sup>(٨)</sup> كالنذيل والتكميل، ولا

١ - ساقط من الأصل ود وف، والمثبت من ك وز. وفي ز بعد هذا: "قال الشيخ الإمام العام العامل العلامة، خير البحر الفهامة، حجة المناظرين، قطب المتواضعين، الشيخ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، الشافعي، سقى الله عهده صوب رضوانه، وأسكنه بحبوبة جنانه، آمين".

٢ - من ك، وهو ساقط من بقية النسخ.

٣ - ما بعد البسمة إلى هنا ساقط من ف. و"به ثقني" سقطت أيضاً من ز.

٤ - في الأصل طمس أول "واصل" وآخر "بفضله". والمثبت من ك ود وف وز.

٥ - هو محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي القرشي، المعروف بالدماميني. نحوي، عروضي، فقيه، أديب. ولد في الإسكندرية سنة ٧٦٣هـ، وتوفي باغند سنة ٨٢٧هـ.

له تحفة الغريب، و شرح التسهيل .

ترجمته في بغية الوعاة ٢٧، و الضوء اللامع ١٨٤/٧.

٦ - هو أحمد بن محمد بن حسن بن علي التميمي الداري القسطنطيني الأصل، أبو العباس. نحوي، مفسر، محدث، فقيه. ولد في الإسكندرية سنة ٨٠١هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ٨٧٢هـ.

له المنصف من الكلام، و مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا .

ترجمته في بغية الوعاة ١٦٣، و الضوء اللامع ١٧٤/٢.

٧ - في ز: "يكون".

٨ - من ك و ف، و ز. وفي الأصل ود : "عليها".

تعرّضت فيه <sup>(١)</sup> لشيء من شواهد الكتاب اكتفاءً بالشرح <sup>(٢)</sup> الذي وضعته عليها وهو جامع مستوعب جليل، ولا لتراجم <sup>(٣)</sup> من فيه من النحاة؛ اكتفاءً بالكتاب <sup>(٤)</sup> المبسوط الذي أفردته في ذلك، والتكرار من أكبر أسباب التعطيل. وعدلت عن ذكر مُشاحّات لفظيّة، واحتمالات غير منقولة ولا قويّة. وتتبع فوائد الكتب القديمة، وزوائدها التي هي كالدرر اليتيمة. وراجعت (تذكرة) <sup>(٥)</sup> أبي عليّ الفارسيّ <sup>(٦)</sup>، و (الحجة) له، وكتب أبي الفتح ابن جني <sup>(٧)</sup> كتذكرته المسمّاة بـ (الخاطريّات) <sup>(٨)</sup>، و (ذا القد) <sup>(٩)</sup>، و (سرّ الصناعة) ، و (المحتسب) ، و (التعاقب) <sup>(١٠)</sup>، و (الخصائص) ، و (إعراب مشكل <sup>(١١)</sup> الحماسة) ، و (إعراب مشكل ديوان المتنبي) . و (أمال) (الزجاجي) <sup>(١٢)</sup>، و (أمال) (

١ - في ز: "فيها".

٢ - هو: شرح شواهد المغني، وقد طبع بتحقيق الشيخ محمد محمود الشنقيطي.

٣ - في ف: "بتراجم".

٤ - هو تحفة الأديب في نخاة مغني اللبيب، وهو مخطوط ناقص من آخره، منه نسخة في مكتبة (شهيد علي)

بتركيا، تحت رقم ٢٣٥٢، وقد صورت في جامعة أم القرى بمركز البحث العلمي تحت رقم ١٠٥٣.

٥ - قال عنه حاجي خليفة في كشف الظنون ٣٨٤: "هو كبير لخصه أبو الفتح عثمان ابن جني".

٦ - هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، الفسويّ، أبو عليّ. إمام في العربيّة. ولد في (فسا) سنة ٢٨٨هـ، وتوفي

ببغداد سنة ٣٧٧هـ.

له البغداديات، و الخليات .

ترجمته في إنباه الرواة ٣٠٨/١، و معجم الأدباء ٢٣٢/٧.

٧ - هو عثمان بن جني الموصليّ، أبو الفتح. إمام في العربيّة، تتلمذ على أبي عليّ الفارسيّ. توفي سنة ٣٩٢هـ.

له اللمع، و التصريف الملوكيّ .

ترجمته في وفيات الأعيان ٢٤٦/٣، و بغية النواة ٣٢٢.

٨ - طبع بتحقيق عليّ ذي الفقار شاكر، ونشرته دار الغرب الإسلامي ببيروت، بتاريخ ١٤٠٨هـ.

٩ - في الأصل ود وك وف: "القد"، وفي ف: "القدر"، ولعلّ الصواب ما أثبتّه من ز. وينظر الإتيان ٧/١، ومقدمة

الخصائص ٦٧، ٦٦/١.

١٠ - في أقسام البدل والمبدل منه، والعوض والمعوّض منه. ينظر كشف الظنون ٤١٦، ومقدمة الخصائص ٦٢/١.

١١ - في ز: "مشكلات".

ابن الشجري<sup>(١)</sup>، و (أُمالي) ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>، [وَمِنْ] <sup>(٣)</sup> شروح كتب العربية جُملاً وافرة.

وانتقيت من تعاليق المصنّف <sup>(٤)</sup>، و (تذكرته) <sup>(٥)</sup>، و (تذكرة) أبي حيان <sup>(٦)</sup>، و (شرح على التسهيل) ، و (إعرابه) <sup>(٨)</sup>، و (تذكرة) ابن الصائغ <sup>(٩)</sup> فوائدها تراها <sup>(١٠)</sup> باهرة.

---

١٢ - هو عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي، أبو القاسم. شيخ العربية في عصره. نشأ ببغداد، وتوفي بدمشق سنة ٣٣٧هـ.

له الجمل، و إيضاح علل النحو .

ترجمته في طبقات النحويين ١١٩، و وفیات الأعيان ١٧٦/٣.

١ - هو هبة الله بن علي بن محمد الحسني، أبو السعادات. إمام في اللغة، والأدب. ولد ببغداد سنة ٤٥٠هـ، وتوفي بها سنة ٤٤٢هـ.

له خماسة، و شرح اللمع .

ترجمته في نزهة الألباء ٤٠٤، وإنباء الرواة ٣٥٦/٣.

٢ - هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمر جمال الدين المالكي، النحوي، الفقيه. ولد في (أسنا) ٥٧٠هـ، وتوفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ.

له الكافية، و الشافية .

ترجمته في وفیات الأعيان ٢٤٨/٣، و البلغة ١٤٣.

٣ - ساقط من الأصل، مثبت من ك، وز، ود، وف .

٤ - هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، أبو محمد جمال الدين. من أئمة العربية. ولد بمصر سنة ٧٠٧هـ، وتوفي بها سنة ٧٦١هـ.

له مغني اللبيب، و الإعراب عن قواعد الإعراب .

ترجمته في الدرر الكامنة ٤١٥/٢، و بغية الوعاة ٢٩٣.

٥ - قيل: هي خمسة عشر مجلداً. ينظر كشف الظنون ٣٨٤/١.

٦ - "وتذكرة أبي طمس في ف.

٧ - هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي، الأندلسي الجياني، أثير الدين. من كبار العلماء بالعربية. ولد سنة ٦٥٤هـ، وأقام بالقاهرة، وتوفي بها سنة ٧٤٥هـ.

له البحر المحيط، و ارتشاف الضرب .

ترجمته في إشارة التعيين ٢٩٠، و بغية الوعاة ١٢١.

وأوردت من أبحاث المحققين ما لاح للناظر وانجلا، وعذب في القلوب وحلا، وأنشد لسان حاله في <sup>(١)</sup> نادي أهل الأعراب <sup>(٢)</sup> :

أَنَا ابْنُ جَلَا.....

وإلى الله سبحانه أفوض متوكلاً، وأتضرع متذللاً، وعليه أعتمد محسبلاً، ومحوقلاً.

---

٨ - نعله كتاب "إعراب القرآن" المخطوط في الخزانة العامة بالرباط، تحت رقم ٨١٤، وهو مصور بجامعة أم القرى تحت رقم ٢٥٣/خو.

٩ - في ك: "النضائع". وهو محمد بن عبد الرحمن بن علي، شمس الدين الحنفي، الزمردني. أديب، نخوي، قاض، مفت. ولد بمصر سنة ٧٠٨ هـ، وتوفي سنة ٧٧٦ هـ.

له المباني في المعاني، والمرقاة في إعراب لا إله إلا الله.

ترجمته في الدرر الكامنة ١١٩/٤، و بغية الوعاة ٦٥.

١٠ - "تراها" طمس في الأصل". والمثبت من د، و ك، و ف، و ز.

١ - من "وأنشد". إلى هنا طمس في ف.

٢ - هذا بعض بيت من (الوافر) لسُحَيْم بن وَثِيل الرياحي، تمثل به السيوطي، وتمامه:

..... وطلّاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

والبيت في الأصمعيّات ١٧.

## الكلام على مواضع من الخطبة

قوله <sup>(١)</sup> : " وأصل ذلك علم الإعراب " .

قال الشيخ بدر الدين الدماميني <sup>(٢)</sup> : " المراد به : علم <sup>(٣)</sup> النحو الباحث عن الكلم العريّة باعتبار إعرابها ، وبنائها ، وليس المراد <sup>(٤)</sup> : الإعراب المقابل للبناء " .

ووافقه شيخنا <sup>(٥)</sup> ، وزاد أنّ إضافة العلم إليه بيانية <sup>(٦)</sup> .

ونبه على <sup>(٧)</sup> أنّه يقال أيضاً على أمر <sup>(٨)</sup> ثالث : " هو تطبيق <sup>(٩)</sup> المركّب على تلك الأحكام ، وبيان أنّه من جزئياتها <sup>(١٠)</sup> " .

وعندي أنّ هذا هو المراد هنا ، فإنّ هذا الكتاب موضوع في علم الإعراب بالمعنى المذكور ، لا في علم النحو ، والفرق بين موضوع <sup>(١١)</sup> علم النحو وموضوع <sup>(١٢)</sup> علم الإعراب بالمعنى المذكور لا ينفى .

---

١ - المعنى ١٢ .

٢ - شرح المعنى مع المنصف ٥/١ .

٣ - " به علم " ساقطة من ك .

٤ - " المراد " ساقطة من ز .

٥ - المنصف ٥/١ .

٦ - الإضافة البيانية هي : " إضافة الشيء إلى جنسه بمعنى (من) ، مثل خاتم فضة " . ينظر الكلّيات لأبي البقاء

الكفوي ٢٠٨/١ .

٧ - من " وزاد ... " إلى هنا ساقط من ف .

٨ - من " العريّة ... " إلى هنا طمس في ف . وطمست الميم من " أمر " في الأصل . والمثبت من د ، وز ، وك .

٩ - من هنا يبدأ السقط في ف ، وينتهي في مبحث (إذن) عند قوله : "... وغير ذلك ، فلولا إضافتها إلى الفعل الذي يبنى للزمان ، ويفتقر إلى الظروف " .

١٠ - الجزئيّ : ما يمنع نفس تصوّره من وقوع الشركة ، كزيد . ينظر التعريفات ٧٥ .

١١ - في الأصل : " موضع " ، والمثبت من د ، وك ، وز .

١٢ - في الأصل : " موضع " ، والمثبت من د ، وك ، وز .

وقد جَوَزَ<sup>(١)</sup> الدماميني<sup>(٢)</sup> وتبعه الشيخ<sup>(٣)</sup> الأمرين<sup>(٤)</sup> في قوله<sup>(٥)</sup> بعد ذلك : " المسمّاة بـ (الإعراب عن<sup>(٦)</sup> قواعد الإعراب ) " .

وعبارته<sup>(٧)</sup> : " ((الإعراب)) الثاني اصطلاحيّ أريد به علم النحو ، أو إجراء الألفاظ المركّبة على ما تقتضيه صناعة العريّة ، كما يقال : أعربَ هذه القصيدة : إذا تتبّع ألفاظها ، ويبيّن كَيْفِيّةَ جريها<sup>(٨)</sup> على قواعد النحو ، ومنه قولهم : هذا كتاب إعراب القرآن " انتهى .

والذي أقطع به أنّ المراد الثاني<sup>(٩)</sup> بلا شكّ ، فإنّ هذا الكتاب ، وتلك المقدمة ، إنّما موضوعهما قواعد الثاني لامطلق النحو ، ولاشكّ أنّ الإعراب بالمعنى<sup>(١٠)</sup> المذكور أخصّ من مطلق النحو ، وهو الأصل في إيضاح [ ل ٢ / أ ] معنى القرآن ، والحديث ، ومطلق النحو بالنسبة إليه كالوسيلة ، والتوطئة ، وذلك هو المقصود منه .

ويوضح ذلك قول المصنّف<sup>(١١)</sup> فيما بعد : " وأعلم أنّي تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور :

---

١ - "جوز" ضمت في ك .

٢ - شرح المغني مع المنصف ٩/١ .

٣ - المنصف ٩/١ .

٤ - أن يكون المراد بالإعراب : علم النحو ، أو إجراء الألفاظ المركّبة على ما تقتضيه صناعة العريّة .

٥ - المغني ١٢ ، ١٣ .

٦ - في ك : " في " .

٧ - في حاشية د : " أي : الشمي " ، والصواب : الدماميني ، وينظر شرح المغني مع المنصف ٩/١ .

٨ - في الأصل : " جريها " ، والمثبت من د ، و ك وز .

٩ - هو : إجراء الألفاظ المركّبة على ما تقتضيه صناعة العريّة .

١٠ - " بالمعنى " ساقطة من ز .

١١ - المغني ١٤ .

أحدها : كثرة التكرار ، فإنها لم توضع لإفادة القوانين<sup>(١)</sup> الكلية ، بل للكلام على الصور الجزئية.... " إلى أن قال : " الثاني : إيراد ما لا يتعلق بالإعراب... " إلى آخره ، إلى أن قال : " الثالث : إعراب الواضحات... " إلى آخره .

فكلّ هذا يوضح أنّ المراد بالإعراب : إجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية ، لا مطلق النحو .

ثمّ إنّ نسبة الإعراب إلى علم النحو كنسبة العلاج إلى علم الطبّ ، ونسبة الإفتاء إلى علم الفقه ، فما كلّ من قرأ النحو يُحسن الإعراب ، كما [أنة ما]<sup>(٢)</sup> كلّ من قرأ الطبّ يحسن<sup>(٣)</sup> العلاج ، و[ما]<sup>(٤)</sup> كلّ من قرأ الفقه يحسن<sup>(٥)</sup> الإفتاء ؛ لأنّ تنزيل الصور الجزئية على القوانين الكلية يحتاج إلى قدر زائد .

قوله<sup>(٦)</sup> : "وها أنا بائح بما أسررتّه " .

قال الدماميني<sup>(٧)</sup> في ( الحاشية الصغرى ) : "أدخل<sup>(٨)</sup> هاء<sup>(٩)</sup> التنبيه على ضمير الرفع المنفصل ، مع أن خبره ليس اسم إشارة ، وهو ممنوع .

---

١ - من هنا يبدأ السقط في ز .

٢ - في الأصل ودك : "أن" ، وما أثبتّه هو مقتضى الكلام .

٣ - في الأصل ودك : " لا يحسن " ، وما أثبتّه هو مقتضى الكلام .

٤ - ساقطة من جميع النسخ ، وأثبتّها لأن السياق يقتضيها .

٥ - في الأصل ودك : " لا يحسن " ، وما أثبتّه هو مقتضى الكلام .

٦ - المعنى ١٣ .

٧ - شرح المعنى مع المنصف ١٠ / ١ .

٨ - في الأصل ، ودك : " احاء " . وفي شرح المعنى ١٠ / ١ ، ونحفة الغريب ٤ / أ : " وفي هذه المواضع الثلاثة إدخال... " ، ولعل الصواب ما أثبتّه .

٩ - في ك : " ها " .



وكذا قوله في الباب الخامس<sup>(١)</sup>: "وها أنا مُورِدٌ"، وقول ابن مالك<sup>(٢)</sup> في خطبة (التسهيل) :  
 "وها أنا ساعٍ"، وقد قال هو فيه<sup>(٣)</sup>: "وأكثر استعمال (ها)"<sup>(٤)</sup> مع ضمير رفع منفصل ،  
 أو اسم إشارة".

وتعقبه المصنّف في (حواشيه)<sup>(٥)</sup> بأنّ تخلّفه<sup>(٦)</sup> عن اسم الإشارة شاذّ، كقول<sup>(٧)</sup> الشاعر<sup>(٨)</sup> :  
 أبا حَكَمٍ هَا أَنْتَ نَجْمٌ مُجَالِدٌ .....  
 قوله<sup>(٩)</sup> : "

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا      كَفَى الْمَرْءُ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِيهِ ."

١ - المغني ٢٨٦.

٢ - هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أجياني، أبو عبد الله، جمال الدين. إمام في العربية. ولد سنة ٦٠٠هـ، وارتحل  
 إلى دمشق، وتوفي بها سنة ٦٧٢هـ.

له "الألفية"، و "التسهيل".

ترجمته في إشارة التعيين ٣٢٠، و البُلغة ٢٠١.

وينظر التسهيل ٢.

٣ - التسهيل ٢٤٤.

٤ - في الأصل و د : "هاء"، والمثبت من ك .

د - أي: حواشي التسهيل . وينظر خفة الغريب ٦/١، و حاشية العبادي على المغني ٢/١، و القصر المبني ٣٥/١.

٥ - في الأصل : "تخلّفه"، والمثبت من د ، و ك .

٦ - في الأصل : "كذا"، والمثبت من د و ك.

٨ - هذا صدر بيت من (الطويل) أنشده الفراء في معاني القرآن ٢٩٦/٣، وعجزه:

..... وسيّد أهل الأبطح المتناحر

ويروى: (هل أنت...) مكان: (ها أنت)، وعليه فلا شاهد هنا. والشاهد: عدم مجيء اسم الإشارة بعد الضمير  
 الذي دخلت عليه (ها).

والبيت في غريب الحديث للحريّ ٤٤٥/٢، والارتشاف ٥٠٧/١، ٢٥٩/٣، والجنى الداني ٣٤٨/٢،  
 والمساعد ٢٦٦/٣.

٩ - المغني ١٣. والبيت للمهلّي، وهو من (الطويل) في شرح أبيات المغني ٢/١. وينسب إلى بشر. وقد ذكر هذا  
 البيت على سبيل التمثّل.

والبيت في ديوان المعاني ١٩٦/٢، و بهجة المجالس ٦٥٣/٢، و شرح المغني مع المنصف ١١/١.

هذا البيت لأبي خالد يزيد بن محمد المهلب<sup>(١)</sup>، وقبله<sup>(٢)</sup> :

إِذَا نَحْنُ غَبْنَا عَنْهُ لَمْ يُجَرِّ ذِكْرُنَا وَإِنْ نَحْنُ جُنَّا صَدَّنَا عَنْهُ حَاجِبُهُ

رأيت في كتاب (البارع)<sup>(٣)</sup> في الشعراء المولدين ( تأليف هارون بن يحيى<sup>(٤)</sup> .

(و المرء ) بالنصب : مفعول ( كفى ) ، (وأن تُعَدَّ ) : فاعله ، (و نُبْلَأُ ) : تمييز ، والنبل : رفعة القدر<sup>(٥)</sup> .

قوله<sup>(٦)</sup> : " وينحصر<sup>(٧)</sup> في ثمانية أبواب " .

قال الدماميني<sup>(٨)</sup> مشيراً إلى ذلك : "

أَلَا إِنَّمَا مُغْنِي اللَّيْلِ مُصَنَّفٌ جَلِيلٌ بِهِ النَّحْوِيُّ يَحْوِي أَمَانِيَهُ  
وَمَا هُوَ إِلَّا جَنَّةٌ قَدْ تَزَحَرَفَتْ أَلَمْ تَنْظُرِ الْأَبْوَابَ فِيهَا ثَمَانِيَهُ "

قوله<sup>(٩)</sup> : " على حدّ قوله<sup>(١٠)</sup> :

---

١ - في ك: "لأبي خالد ابن يزيد.." وهو من بني المهلب بن أبي صفرة. شاعر، محسن، عاصر الخليفة المتوكل. توفي

بغداد سنة ٢٥٩هـ.

ترجمته في تاريخ بغداد ٣٤٨/١٤.

٢ - في شرح أبيات المغني ١/١ قبله:

فإنّ المنيف اخون خلف برقه وإنّ الحسام العضب تنبو مضاربه.

٣ - وهو كتاب مختصر من كتاب ألفه هارون بن علي بن يحيى قبله في هذا الفن، وكان طويلاً فحذف منه

أشياء، وقد جمع فيه ١٦١ شاعراً. ينظر وفيات الأعيان ٧٨/٦، وكشف الظنون ٢١٧.

٤ - هو هارون بن علي بن يحيى بن أبي منصور، المنجم، البغدادي. أديب حافظ، راوية للشعر. ولد سنة ٢٥١هـ، وتوفي

سنة ٢٨٨هـ.

له كتاب النساء، واختيار الشعراء .

ترجمته في وفيات الأعيان ٧٨/٦، ١٩٨، ومعجم الأدباء ٤٠٤/١٣.

٥ - ينظر شرح المغني مع المنصف ١١/١.

٦ - في الأصل: "وقوله"، والمثبت من د وك، وينظر المغني ١٣.

٧ - "ينحصر" طمست في الأصل، مثبتة من د وك .

٨ - شرح المغني مع المنصف ١١/١.

٩ - المغني ١٥.

..... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثُّعْلَبُ."

قال الدماميني<sup>(١)</sup> في (الحاشية الصغرى) : " هنا فائدة تتعلق بالبيت لأبأس بذكرها ، فنقول: جرت عادة الأسياف في تمرين الطلبة ، وشحد<sup>(٢)</sup> أذهانهم أن يذكروا شيئين متباعدين في ظاهر الأمر ، لكن بينهما اشتراك في حكم ما لا يظهر إلا بفضل تأمل ، فيقولون: ما الجامع بين كذا وكذا؟ أي : ما الوجه اللذان يشتركان فيه ؟ كقولهم : ما الجامع بين قوله تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، وبين قول جرير<sup>(٤)</sup> :

كَانَتْ حَنِيفَةً ثَلَاثًا فَثَلَّثَهُمْ مِّنَ الْعَبِيدِ وَثَلَّثَ مِنْ مَّوَالِيهَا ؟

فيقال في جوابه: الجامع بينهما<sup>(٥)</sup> ذكر بعض الأمور التي اشتمل الكلام على الإشارة إليها ، وطبي الذكر عن بعضها ، وذلك لأن الآيات البيّنات جمع ذكر من أفراده اثنان ، وطوي ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الآيات ، كأنه قيل : فيه آيات بيّنات : مقام إبراهيم ، ومن دخله كان آمناً ، وكثير سواهما .

١ - هو ساعدة بن جوية الفدلي في ديوانه الفدليين ١/١٢٠ . وهذا بعض بيت من (الكامل) ، والبيت بتمامه:

لندن بهز الكفّ يعسل منته فيه كما عسل الطريق الثعلب

لندن لين ، والكلام على الرمح . يعسل : يعدو مضطرباً . منته : ظهره .

والشاهد فيه : أنه عدّى الفعل إلى الظرف المختصّ دون ذكر الجار ، ونصبه على التوسّع شذوذاً .

والبيت في الكتاب ١/٣٦ ، ٢١٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢١٢ ، وشرح أبيات المغني ١/٩ ، والخزانة ٤٧٤/١ .

١ - تحفة الغريب ١/٧/أ .

٢ - في الأصل : "شحد" ، والمثبت من ك ود .

٣ - سورة : آل عمران . من الآية : ٩٧ .

٤ - هو جرير بن عطية بن حذيفة اليربوعي ، التميمي ، أبو حزره . شاعر أموي ، من أشعر أهل عصره . ولد باليمامة سنة ٢٨ هـ ، وتوفي سنة ١١٠ هـ .

ترجمته في طبقات الشعراء ٣٧٤ ، والشعر والشعراء ٢٣٠ .

والبيت من (البيسط) ، وهو في ديوانه ٤٩٨ ، والكامل ٣/٢٥ . وفي ك : "ثبت" مكان "ثلث" .

ه - في الأصل ود : "بين ما" ، والمثبت من ك .

وكذا في بيت جرير، المعنى : أنَّ حنيفة<sup>(١)</sup> أثلاث فالثالث من العبيد، والثالث من الموالي، وطُوي ذكر الثالث الآخر، كأنه قيل : والثالث الباقي من الصميم، أي: الأخيار [٢/ب]، الذين ليسوا موالى، ولا عبيداً<sup>(٢)</sup>.

ويُحكى أنَّ بعض بني حنيفة سئل : من أيّ الأثلاث هو من بيت جرير؟ فقال : من الثالث الملقى.

إذا تقرّر ذلك فاعلم أنَّ ابن يسعون<sup>(٣)</sup> حكى في (شرح أبيات الإيضاح) ما معناه أنَّ أبا الفتح ابن جني<sup>(٤)</sup> قال لبعض الطلبة ممتحناً له : « ما الجامع بين قولنا : اختصم زيد وعمرو، وبين قول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

لَأَنْتَ بِهِزَّ الكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلُبُ

فلم يُجِر<sup>(٦)</sup> جواباً.

قال : فقلت له : الجامع بينهما وضع الشيء في غير موضعه، واستعماله على غير أصله، وذلك لأنَّ الطريق لكونه ظرفاً مختصاً لا يُستعمل إلا بـ (في) ظاهرة، فنصبه على إسقاطها استعمال له على غير أصله.

١ - يعني القبيلة المعروفة، وهم بنو حنيفة بن جسيم بن صعب، من بكر بن وائل، من عدنان. منازلهم باليمامة، وهم أهل نخل وزرع.

ترجمتهم في جمهرة أنساب العرب ٣٠٩.

٢ - في الأصل ود : "عبيد". والمثبت من ك.

٣ - هو يوسف بن يقي بن مسعود بن عبد الرحمن بن يسعون التُّجِيبِي الأندلسي. نحوي، لغوي، كان صاحب الأحكام بالمرية. كان حياً سنة ٥٤٢ هـ.

له المصباح في شرح ما اعتم من أبيات الإيضاح.

ترجمته في إشارة التعيين ٣٩٤.

وينظر المصباح ٦٥/أ، ب.

٤ - الخصائص ٣/٣١٩.

٥ - تقدّم تخريجه في ص ٩.

٦ - لم يحر: لم يرد. ينظر اللسان (حور).

والمثال الآخر : وهو اختصم زيد وعمرو : فيه أيضاً استعمال الواو على غير أصلها؛ وذلك لأنها لا تُستعمل إلا في المحل المحتمل للمعنى ، وسبق الأول للثاني ، وبالعكس ، تقول : جاء زيد وعمرو ، فيحتمل معيتهما في المجيء ، وسبق زيد لعمرو ، وبالعكس .

وفي مثال الاختصاص إنما يحتمل المعية فقط ، فثبت <sup>(١)</sup> وضعها بذلك في غير موضعها الأصلي كالبيت " .

قلت : هذا ذكره ابن جني في ( الخصائص ) <sup>(٢)</sup> ، وترجم عليه : " باب في جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه " .

وقال فيه : " هذا غور " <sup>(٣)</sup> من اللغة بطين <sup>(٤)</sup> ، يحتاج مجتابه إلى فقاهاة في النفس ، ونصاعة <sup>(٥)</sup> من الفكر ، ومساءلة خاصة ، وليست بمبتذلة ، ولا بذات [ هُجْنة ] <sup>(٦)</sup> .

ألقيت يوماً على بعض من يعتادني ، فقلت : من أين تجمع بين قوله <sup>(٧)</sup> :  
لَدُنَّ بِهِزَّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ

وبين قولنا : اختصم زيد وعمرو ؟

فأجبل <sup>(٨)</sup> ورجع مستفهماً .

فقلت : اجتماعهما من حيث وُضِعَ كل واحد منهما في غير الموضع الذي بدىء له . وذلك أن الطريق خاص ، وُضِعَ موضع العام ، وذلك أن وضع هذا أن يقال : كما عسل أمامه

١ - في ك : " ثبت " .

٢ - الخصائص ٣/ ٣١٩ .

٣ - الغور : القعر . ينظر الصحاح مادة ( غور ) .

٤ - بطين : بعيد . ينظر الصحاح مادة ( بطن ) .

٥ - في الأصل ود وك : " رضاءة " ، والمثبت من الخصائص .

٦ - في الأصل وك ود : " هجة " ، والمثبت من الخصائص . والهجنة : أن يكون الأب كريماً والأم ليست كذلك . ينظر

الصحاح مادة ( هجن ) .

٧ - تقدّم تخريجه في ص ٩ .

٨ - أفحم . ينظر الأساس مادة ( جبل ) .

الثعلب ، وذلك أن (الأمام) قد كان يصلح لأشياء <sup>(١)</sup> من الأماكن كثيرة من طريق ، وعسف ، وغيرهما ، فوضع (الطريق) وهو بعض ما كان يصلح للأمام أن يقع عليه موضع الأمام. فنظير هذا أن واو العطف وضعها لغير الترتيب ، وأن تصلح للأوقات الثلاثة ، نحو : جاء زيد ، وبكر ، فيصح أن [يكونا] <sup>(٢)</sup> جاء معاً ، وأن يكون زيد قبل بكر ، وأن يكون بكر قبل زيد.

ثم إنك قد تنقلها عن هذا العموم إلى الخصوص ، وذلك قولك : اختصم زيد وعمرو ، فهذا لا يجوز أن تكون الواو فيه إلا لوقوع الأمرين في وقت واحد ، ففي هذا أيضاً إخراج اللواو عن أول ما وضعت له في الأصل من صلاحها للأزمنة الثلاثة ، والاقتصار بها على بعضها كما اقتصر على ( الطريق ) من بعض ما كان يصلح له ( الأمام ) .

قال <sup>(٣)</sup> : "ومن ذلك أن يقال لك : من أين تجمع بين قول الله سبحانه : ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ فَمَالَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴿٤﴾ مع قول الشاعر <sup>(٥)</sup> :

زَمَانَ عَلَيَّ غُرَابٌ غَدَاةً      فَطَيْرُهُ الشَّيْبُ عَنِّي فَطَارَا

والجواب : أن في كل واحد من الآية ، والبيت دليلاً على قوة شبه الظرف بالفعل.

أما [الآية] <sup>(٦)</sup> فَلَا تَنْهَ <sup>(٧)</sup> عطف الظرف في قوله : ﴿فَمَالَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ <sup>(٨)</sup> على قوله : ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [٣/أ] <sup>(٩)</sup> ، والعطف نظير التثنية ، وهو مؤذن بالتماثل ، والتشابه.

١ - في الأصل ود : "الأشياء" ، والمثبت من ك.

٢ - من الخصائص ، وفي الأصل ود وك : "يكون".

٣ - الخصائص ٣/٣٢٠.

٤ - سورة الطارق. الآيتان : ٩ ، ١٠.

٥ - هو أبو حية النميري في شعره ١٣٩ ، والبيت من (المتقارب) والشاهد فيه : عطف الفعل (فطيره) على الظرف (علي).

والبيت في الإيضاح ١٨٢ ، وشرح الآيات المشككة الإعراب ٤٨٦ ، ٣٧٣ ، والخصائص ١/١٠٧ ، ٣/٣٢٠ ، و أمالي المرتضى ١/٤٤٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٧٧ ، ٢١٢ ، واللسان مادة (غرب).

٦ - في الأصل ود وك : "للاية" ، والمثبت من الخصائص.

٧ - في ك : "فلأن".

وأما البيت فلأنه عطف الفعل فيه على الظرف ،الذي هو قوله :

..... عَلَيَّ غُرَابٌ .....  
.....

ومن ذلك أن يقال : من أين يجتمع قول الله سبحانه : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ ﴾<sup>(١)</sup> مع قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup> :

عَلَى لَحِيبٍ لَا يُهْتَدَى لِمَنَارِهِ .....

والجواب : أن معنى<sup>(٣)</sup> قوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ ﴾<sup>(٤)</sup> : لم يذلّ فيحتاج إلى وليّ من الذلّ ، كما أنّ هذا معناه : لا منا ربه فيُهْتَدَى له " وذكر من ذلك أمثلة كثيرة.  
قوله<sup>(٥)</sup> : " سَمِيَتْهُ ب (مغني اللبيب<sup>(٦)</sup> عن كتب الأعراب) " .

## هنا فوائد :

**الأولى :** قال الدماميني<sup>(٧)</sup> : " هذا علمٌ مُشعرٌ بالمدح ، فيكون لقباً " .

---

٨ - سورة: الطارق. الآية: ٩.

٩ - سورة: الطارق. من الآية: ١٠.

١٠ - سورة: الإسراء. من الآية: ١١١.

١١ - هو امرؤ القيس بن حُجْر الكندي. من أشعر أهل الجاهلية، وهو صاحب المعلقة اللامية. ولد بنجد، وتوفي بأنقرة.

ترجمته في ضبقات الشعراء ٥٢، والشعر والشعراء ٣٦.

والبيت في ديوانه ٨٩، وهو من (الطويل) ، وعجزه:

..... إذا سافه العود النباطي جرجرا .....

واللأحب: الطريق الواسع. والمنار: علم الطريق. وسافه: شمه. والعود النباطي: الجمل المسن، الضخم.

والشاهد فيه: نفي اخكوم عليه لانتفاء صفته، حيث نفى المنار فانتفت الهداية به.

والبيت في الخصائص ٣/١٦٥، ٣٢١، والصاحي ٣٧٨، و أمالي ابن الشجري ١/٢٨٩، و رسالة في توجيه

النصب لابن هشام ٢٣، ٢٨، والخزانة ٤/٢٧٣.

١٢ - في ك: "معنا".

١٣ - سورة: الإسراء. من الآية: ١١١.

١٤ - المغني ١٦.

١٥ - في ك: "معنى البيت".

١٦ - شرح المغني مع المنصف ١/١٦.

**والثانية :** قال الدماميني<sup>(١)</sup> : "اللييب : العاقل ، وكذا الأريب ، فلو قال<sup>(٢)</sup> (مغني الأريب) لكان أحسن ؛ لاشتمال السجع حينئذ على لزوم ما لا يلزم"<sup>(٣)</sup> ، وهو الرأء قبل الياء ، وذلك ضرب من البديع<sup>(٤)</sup> .

**الثالثة :** من المهّم معرفة أسماء الكتب من أيّ قبيل هي ؟  
وقد سأل بعض الفضلاء ذلك ، وأورد عليّ القول بأنّها من الأعلام الشخصية تعدّد المسمّى بها في الواقع باعتبار تعدّد نسخ الكتاب الواحد .  
وأجاب شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - بأنّ التحقيق أنّه لا يُعتَبر في تشخّص الكتاب خصوصيّة المحلّ ، فحينئذ يكون المسمّى به واحداً في الواقع ، يعني : وهو الكلام المؤلّف المنظوم ، الذي صدر عن مؤلّفه على الترتيب الذي وضعه ، وهو شيء<sup>(٦)</sup> واحد في الواقع ، وإن تعدّدت محالّه المكتوب فيها .  
قال : " وقد يجاب بأنّه وُضع الاسم لعين ما نسخه المؤلف ، ثمّ وُضع لما نُسخ عنه وضعاً شخصياً لاتّحاد بينهما اتّحاد تأكيد قولك : جاء زيد زيد " .  
قال : " وأما الجواب عنه بأنّ وضعه في معناه كوضع اسم الإشارة في معناه ، فلا يدفع السؤال كما ترى " انتهى .

---

١ - المصدر نفسه .

٢ - في ك : " كان " .

٣ - وهو أن يجيء قبل حرف الروي ، أو ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلام في منهب السجع . ينظر الإيضاح للقرطبي ٤٠٨ .

٤ - من ك ، وفي الأصل ود : " البدائع " .

٥ - هو محمّد بن سليمان بن سعد بن مسعود الروميّ ، الحنفيّ ، أبو عبد الله . نحويّ مشارك في فنون كثيرة . ولد سنة ٧٨٨ هـ ببلاد صروخان ، وتوفيّ سنة ٧٨٩ هـ .

له نزهة العرب و شرح قواعد الإعراب .

ترجمته في الضوء اللامع ٢٥٩/٧ ، و حسن المحاضرة ٣١٧/١ .

٦ - إلى هنا ينتهي السقط في ز .



**الرابعة :** قال الأديب بُرْهَانُ الدِّينِ الْقِيرَاطِيُّ <sup>(١)</sup> يمدح هذا الكتاب :

جَلَا ابْنُ هِشَامٍ مِنْ أَعَارِيهِ لَنَا      عُرُوسًا عَلَيْهَا غَيْرُهُ الدَّهْرَ لَا يَنْبِي  
وَأَبْدَى لِأَصْحَابِ اللَّسَانِ مُصَنَّفًا      يُفَلِّدُنِي بَعِينَ كُلَّمَا حَلَّ فِي أُذُنِ  
وَأَهْدَى لَهُمْ مِنْ كَنْزِهِ الذَّهَبَ الْبَازِي      تُقِرُّ لَهُ الشَّمْسُ الْمُنِيرَةُ بِالْحُسْنِ  
وَلَقَبَهُ مُغْنِي اللَّيْلِ فَأَصْبَحُوا      وَمَا مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ إِلَى الْمُغْنِي

وقال الشريف سعد الله البغدادي الأرموي <sup>(٢)</sup> :

هَذَا كِتَابٌ أَتَى لِلنُّحْرِ خَاتِمَةً      لِأَنَّهُ جَاءَ فِي أَحْلَى الْأَسَالِيِبِ  
تَقُولُ حِينَ تَرَى إِعْرَابَهُ حَسَنًا      مَنْ الْجَاذِبُ فِي زِيِّ الْأَعَارِيِبِ

[ وقال أبو العباس السعدي <sup>(٣)</sup> :

رَحِمَ الْمُتَّهِمِينَ رُوحَ نَجْلِ هِشَامٍ      شَيْخَ النُّحَاةِ بِمِصْرِهَا وَالشَّامِ  
وَأَجَازَهُ عَمَّا نَحَاهُ بِكُتُبِهِ      فِي النُّحُورِ وَالْإِعْرَابِ دَارَ سَلَامِ  
وَأَثَابَهُ الْفِرْدَوْسَ عَنْ مُغْنِيهِ      هَذَا الْبَدِيعُ بِجَنَّةٍ وَمَقَامِ  
مُغْنِي اللَّيْلِ عَنِ التَّمَايُفِ الْأَلَى      يَقْرَأُ عَلَيْهِ يُنَبِّئُ عَلَى الْإِحْكَامِ  
وَفَوَائِدَ وَفَرَائِدَ قَدْ رُصِّعَتْ      مِنْ ثَرَّةٍ فِيهِ بِحُسْنِ نَظَامِ  
فَعَلَيْكَ يَا عَبْدَ الْإِلَهِ تَحِيَّةٌ      مِنْ عَبَاكِ السَّعْدِيِّ مَدَى الْأَيَّامِ  
لَا زَالَ رُمُوسُكَ رَوْضَةً مُحْفُوفَةً      بِالْعَفْوِ وَالرِّضْوَانِ وَالْإِكْرَامِ <sup>(٤)</sup>

١ - هو إبراهيم بن عبد الله بن محمد الطائي. شاعر بارع، اشتغل بالأدب، والفقه. ولد سنة ٧٢٦هـ، وتوفي بمكة سنة

له الوشاح المفصل، وديوان مطلع النيرين .

ترجمته في الدرر الكامنة ٣٢/١، والدليل الشافي على المنهل الصافي ١٨/١.

٢ - لعله الذي ترجم له ابن حجر بقوله: "سعدا لله بن حيدر بن حسن الحسيني، المشهدي، ثم البغدادي. ولد سنة

٧٢١هـ، وتعاين الأدب، فنظم الشعر الوسط، فأكثر، وقدم حلب، ومدح بها بعض الرؤساء."

ينظر الدرر الكامنة ٢٦٦/٢.

٣ - لعله أحمد بن يحيى بن مخلوف السعدي، شهاب الدين. اشتغل بالعلم، وتعاين الأدب، ونظم الشعر وهو

صغير، وأدب الأطفال. توفي سنة ٧٨٥هـ.

ترجمته في شذرات الذهب ٢٨٧/٦.

## قوله <sup>(١)</sup> : " الباب الأول في تفسير المفردات " .

قدّمه هنا على ( باب الجمل ) ، وعكس في ( القواعد ) <sup>(٢)</sup> فبدأ بالكلام على الجمل ، ولكل وجه : فوجه ما هنا سبق المفرد المركّب طبعاً ، فقُدّم <sup>(٣)</sup> وضعاً .  
ووجه ما هناك أنّ المركّبات هي المقصودة بالذات ؛ لأنها محلّ الإعراب ، والكتاب موضوع فيه .

أشار إلى ذلك العلامة عزّ الدين بن جماعة <sup>(٤)</sup> في أحد شروحه على ( القواعد الصغرى ) .  
ونظير ذلك ابتداء طائفة من النحاة بحدّ الكلمة <sup>(٥)</sup> قبل الكلام ، وآخرين بحدّ الكلام <sup>(٦)</sup> قبل الكلمة .

وقد أُلّفت في المفردات كتب [٣/ب] شتى قديماً وحديثاً .  
فمِمّن <sup>(٧)</sup> أُلّف فيها من المتقدّمين : أبو الحسن عليّ بن محمّد الهَرَوِيّ <sup>(٨)</sup> أُلّف كتاب (الأزهيّة) ، وناصح الدين سعيد بن المبارك بن الدهّان <sup>(٩)</sup> أُلّف كتاب ( بلوغ الأمان ) في

---

١ - ساقط من الأصل ود وك، مثبت من ز .

١ - المغني ١٧ .

٢ - ينظر الإعراب عن قواعد الإعراب ٣٥ .

٣ - في ك: "تقدّم" .

٤ - هو محمّد بن أبي بكر بن عبدالعزيز الكنانيّ، أبو عبد الله لغويّ، فقيه أصوليّ. ولد سنة ٧٤٩هـ، وتوفي سنة ٨١٩هـ بالقاهرة .

له شرح جمع الجوامع ، و الكوكب الوقاد في شرح الاعتقاد .

ترجمته في الضوء اللامع ١٧١/٧، و البغية ٢٥ .

٥ - وتمن ابتداء بحدّ الكلمة : الزرخشري في المفصل ٢ ، وابن الحاجب في الكافية ١، والإيضاح ٥٩/١، وابن أبي الربيع

في الملخص ١٠١/١، والرضي في شرح الكافية ٢/١، وأبو حيان في النكت الحسان ٣٢ .

٦ - تمّن ابتداء بحدّ الكلام : ابن عصفور في شرح الجمل ٥٨/١، وابن أبي الربيع في البسيط ١٥٨/١، وابن مالك في

شرح الكافية الشافية ١٥٧/١، وابنه في شرح الألفية ٣، والشلوين في شرح المقدمة الكبير ١٩٦/١ .

٧ - في الأصل : "فمن"، وال مثبت من ك، و ز ود .

حروف المعاني). ومن المتأخرين : أبو جعفر أحمد بن عبدالنور<sup>(١)</sup> بن<sup>(٢)</sup> رشيد المالقي<sup>(٣)</sup> ،  
أحد شيوخ أبي حيّان ، ألف كتاب ( رصف المباني في حروف المعاني ) مجلّد.  
والبدر حسن بن قاسم المرادي<sup>(٤)</sup> من تلامذة أبي حيّان ، ألف ( الجنى الداني في حروف  
المعاني ) مجلّد نفيس.

قوله<sup>(٥)</sup> : " وقد ربّتها على حروف المعجم " .

قال في ( الصحاح )<sup>(٦)</sup> : " العَجْمُ<sup>(٧)</sup> : النقط بالسواد ، مثل : التاء عليها نقطتان ، يقال :  
أعجمت الحرف<sup>(٨)</sup> ، والتعجيم مثله ، ولا يقال : عجمت . ومنه حروف المعجم ، وهي الحروف

٨ - كان عالماً بالنحو، إماماً في الأدب، أقام بمصر، وتوفي بها في حدود سنة ٤١٥ هـ.

ترجمته في بغية الوعاة ٣٥٥، وهديّة العارفين ٦٦٦/١.

٩ - نحوي، لغوي، أديب. ولد سنة ٤٩٤ هـ، وتوفي سنة ٥٦٩ هـ.

له الدروس . و الغرّة في شرح النلمع .

ترجمته في وفيات الأعيان ٣/٣٨٢، وإنباه الرواة ٤٧/٢.

١ - في ك: "عبدالله النور".

٢ - "ابن ساقطة من الأصل و د و ك، والمثبت من ز.

٣ - نحوي، مقرئ. ولد سنة ٦٣٠ هـ، وتوفي بالمرية سنة ٧٠٢ هـ.

له شرح المقرّب ، و شرح الجمل .

ترجمته في إشارة التعين ٣٨، وبغية الوعاة ١٥٠.

٤ - المصري، المعروف بابن أمّ قاسم، أبو محمد نحوي، لغوي، مفسّر، أديب. توفي سنة ٧٤٩ هـ.

له شرح التسهيل ، و شرح الألفيّة .

ترجمته في الدرر الكامنة ١١٦/٢.

٥ - المغني ١٧.

٦ - الصحاح مادة (عجم).

٧ - في الأصل : "المعجم"، والمثبت من د ، و ك وز.

٨ - في ز: "الحروف".

المقطعة التي يختص أكثرها بالنقط من بين سائر حروف الاسم<sup>(١)</sup>، ومعناه: حروف الخط المعجم، كما تقول: مسجد الجامع، وصلاة الأولى.

وناس<sup>(٢)</sup> يجعلون المعجم بمعنى الإعجام مصدراً، مثل: المخرج، والمدخل، أي: من شأن هذه الحروف أن تُعجم " انتهى.

قال التفتازاني<sup>(٣)</sup> في (حاشية الكشف) بعد ذكره ما في (الصحاح): "وقد يقال: معناه حروف الإعجام، أي: إزالة العجمة"<sup>(٤)</sup>، وذلك بالنقط."

قال الدماميني<sup>(٥)</sup>: "وهذا إثماتم"<sup>(٦)</sup> إذا كان جعل الهمزة للسلب مقيساً، أو مسموعاً في هذه الكلمة."

وقال ابن جني<sup>(٧)</sup> في (سر الصناعة): "إن سأل سائل، فقال: ما معنى قولنا: حروف المعجم؟ هل المعجم صفة لحروف هذه، أو غير وصف لها؟

فالجواب: أن (المعجم) - من قولنا: حروف المعجم - لا يجوز أن يكون صفة لـ (حروف) هذه من وجهين:

أحدهما: أن (حروفاً) هذه لو كانت غير مضافة إلى (المعجم) لكانت نكرة، و(المعجم) كما ترى معرفة، ومحال وصف النكرة بالمعرفة.<sup>(٨)</sup>

---

١ - في د: "الأمم".

٢ - نقل ذلك عن المبرد، كما سيأتي قريباً.

٣ - هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين. إمام في العربية، والبيان، والمنطق. ولد سنة ٧١٢هـ، وتوفي

بسمرقند سنة ٧٩١هـ.

له شرح التلخيص، وشرح التصريف العزّي.

ترجمته في الدرر الكامنة ١١٩/٥، و بغية الوعاة ٣٩١.

وينظر حاشية الكشف ١/٢٥.

٤ - في الأصل: "المعجمة"، والمثبت من ك ود وز.

٥ - شرح المغني مع النصف ١/١٨.

٦ - في ك: "ينم".

٧ - سر الصناعة ١/٣٣-٣٦.

والآخر : أنَّ الحروف مضافة إلى المعجم ، ومحال أيضاً إضافة الموصوف إلى صفته ؛ لأنه غير مستقيم إضافة الشيء إلى نفسه .

وأيضاً فلو كان (المعجم) صفة لـ(حروف) لقلت : المعجمة ، كما تقول : تعلّمت الحروف المعجمة .

فقد صحّ بما <sup>(١)</sup> ذكرناه أنَّ (المعجم) ليس وصفاً لـ(حروف) ، والصواب في ذلك عندنا ما ذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد <sup>(٢)</sup> من أنَّ (المعجم) مصدر بمنزلة الإعجام ، كما تقول : أدخلته مُدْخَلاً ، وأخرجته مُخْرَجاً ، أي : إدخالاً ، وإخراجاً ، وقرئ <sup>(٣)</sup> : « وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ » بفتح الراء <sup>(٤)</sup> ، أي : من إكرام ، فكأنهم قالوا : هذه حروف الإعجام ، فهذا أسدٌ ، وأصوب من أن يُذَهَبَ <sup>(٥)</sup> إلى أن قولهم : حروف المعجم ، بمنزلة قولهم : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ؛ لأنَّ معنى ذلك : صلاة الساعة الأولى ، أو <sup>(٦)</sup> الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع ، فـ (الأولى) غير الصلاة في المعنى ، و(الجامع) غير المسجد في المعنى أيضاً ، وإثما هما صفتان ، حذف موصوفاهما ، وأقيما مقامهما ، وليس كذلك ( حروف المعجم ) ؛ لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم ، وإنما المعنى أنَّ <sup>(٧)</sup> الحروف هي المعجمة <sup>(٨)</sup> ، فصار قولنا : حروف المعجم ، من باب إضافة المفعول إلى

---

٨ - في الأصل ود وك وز : "وصف المعرفة بالنكرة" ، والصواب ما أثبتته من سرّ الصناعة .

١ - في ك : "ما" .

٢ - ابن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، أبو العباس ، الميرد . من أئمة العربية البصريين . ولد سنة ٢١٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٨٦ هـ .

له المقتضب ، والكامل .

ترجمته في طبقات النحويين ١٠١ ، ومعجم الأدباء ١٩ / ١١١ .

٣ - المختصر ٩٤ . والقراءة المتواترة : ﴿ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ ﴾ . سورة الحج . من الآية : ١٨ .

٤ - في ك : "الراي" .

٥ - في ك ود : "نذهب" .

٦ - في ز : "و" .

٧ - "أن" ساقطة من ك .

ومّا خرّج على ذلك كلّ آية قرىء فيها بإثبات الهمزتين ، وبحذف إحداهما كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَى﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله: ﴿أَعْجَمِي وَعَرَبِي﴾<sup>(٢)</sup> في آيات كثيرة.

ومّا خرّج عليه من الشعر قول أبي خِرَاش<sup>(٣)</sup>:  
 أَتُونِي وَقَالُوا يَا خُوَيْلِدُ لَمْ تُرْعَ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ: هُمُ هُمُ  
 أي: أهم هم؟

وقول العباس بن مرداس<sup>(٤)</sup>:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ .....

قال المصنّف<sup>(٥)</sup> في (شرح الشواهد): "الأصل: لأن كنت ذا نفر فخرت؟ فحذف همزة الإنكار ، ولام التعليل ، ومتعلّقها ، و(كان)".  
 وفي (الكامل) للميرد<sup>(٦)</sup>: "يجوز"<sup>(٧)</sup> في الشعر حذف ألف الاستفهام؛ لأنّ (أم) التي بعدها تدلّ عليها كقوله<sup>(٨)</sup>:

١ - سورة: الأنعام. من الآية: ١٩. وينظر البحر ٤/٩١، ٩٢، والنشر ١/٣٦٦.

٢ - سورة: فصلت. من الآية: ٤٤. وينظر البحر ٧/٥٠٢، والنشر ١/٣٦٩.

٣ - في ديوان الخليلي ٢/١٦٢. والبيت من (الطويل). والشاهد حذف همزة الاستفهام.

والبيت في شرح أشعار الخليلي ٣/١٢١٧، والخصائص ١/٢٤٧، ٣/٣٣٧، والأماشي للمرتضى ١/٣٥٠، والخزانة ١/٢١١، ٢/٢٦٢.

٤ - في الكتاب ١/٢٩٣. وهذا صدر بيت من (البسيط) عجزه:

..... فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضِّع

والشاهد حذف همزة الاستفهام. واستشهد به على حذف (كان). والضبع: السنة الجديدة.

والبيت في الخصائص ٢/٣٨١، ٣/١١٦، والأماشي لابن الشجري ١/٣٥٣، ٢/٣٥٠، والأزهية ١٥٦، والخزانة ٢/٨٠.

٥ - تخلص الشواهد ٢٦٥.

٦ - الكامل ٣/١٧٧.

٧ - في ك: "ويجوز".

..... أَتُونِي فَقَالُوا مِنْ رَبِّعَةِ أُمِّ مُضَرَّ.

قوله<sup>(١)</sup>: "وَحُمِلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾"<sup>(٢)</sup>.

جزم به أبو البقاء<sup>(٣)</sup>، ولم يذكر غيره، فقال: "حرف الاستفهام محذوف، أي: أو<sup>(٤)</sup> تلك ؟".

قوله<sup>(٥)</sup>: "وقوله تعالى: ﴿هَذَا رَبِّي﴾"<sup>(٦)</sup>.

قال أبو البقاء<sup>(٧)</sup>: "تقديره: أهذا ربي؟

وقيل: هو على الخبر، غير استفهام".

وقال أبو حيان<sup>(٨)</sup> في (البحر): "الظاهر أنها جملة خبرية.

وقيل: هي استفهامية على جهة الإنكار حُذِفَ منها همزة.

قال ابن الأنباري: وهذا شاذ؛ لأنه لا يجوز أن يُحذف الحرف إلا إذا كان ثم فارق بين الإخبار، والاستخبار".

قوله<sup>(٩)</sup>: "والمحققون على أنه خبر... إلى آخره.

---

٨ - هو عمران بن حطان في الكامل ١٠٨٨. وهذا عجز بيت من (الطويل) صدره:

فأصبحت فيهم آمناً لا كمعشر .....

والشاهد حذف همزة الاستفهام.

والبيت في الخصائص ٢/٢٨١، واختسب ١/٥٠، والأماشي لابن الشجري ١/٤٠٧، والخزانة ٢/٤٣٩.

١ - في زود: "وقوله". وينظر المغني ٢٠.

٢ - سورة: الشعراء. من الآية: ٢٢.

٣ - التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٩٥.

٤ - "الهمزة" ساقطة من الأصل، مثبتة من دوزوك.

٥ - المغني ٢٠.

٦ - سورة: الأنعام من الآية: ٧٧.

٧ - التبيان في إعراب القرآن ١/٥١٢.

٨ - البحر ٤/١٦٦.

٩ - المغني ٢١.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْقَوْلَ عَلَى سَبِيلِ التَّنْزِيلِ لَيْسَ <sup>(١)</sup> اعْتِرَافًا، وَلَا تَسْلِيمًا مُطْلَقًا.

قال <sup>(٢)</sup>: "وهذا الذي فهمته أرجو أنه أقرب من كل ما قيل فيها" انتهى.

قوله <sup>(٣)</sup>: "وقرأ ابن مُحَيِّصٍ <sup>(٤)</sup>: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ» <sup>(٥)</sup>".

قال ابن جني <sup>(٦)</sup> في كتاب (المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها): "قرأ ابن محيصن: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ» بهمزة واحدة <sup>(٧)</sup> من غير مدّ، وهذا مما لا بدّ فيه أن يكون تقديره: أأنذرتهم؟ ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفاً <sup>(٨)</sup> لكرهية الهمزتين؛ ولأنّ قوله: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ» [٤/ب] لا بدّ أن تكون التسوية فيه بين شيئين، أو أكثر من ذلك، ولجيء (أم) من بعد ذلك أيضاً.

وقد حذفت هذه الهمزة في غير موضع من هذا الضرب قال <sup>(٩)</sup>:

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعْشَرٍ أَتَوْنِي فَقَالُوا مِنْ رَبِيعَةٍ أَمْ مُضَرٍّ

أي: أمن ربيعة، أم مضر؟

وقالوا في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ﴾ <sup>(١٠)</sup>: أراد: أو تلك نعمة <sup>(١١)</sup>؟

---

١ - "ليس" ساقطة من الأصل ودوك، وهي مثبتة من ز.

٢ - طبقات الشافعية ١/٢٦٨.

٣ - المغني ٢١.

٤ - هو عمر، وقيل: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، أبو حفص. قارئ، عالم بالعربية، والأثر، من أهل

مكة. توفي سنة ١٢٣ هـ.

ترجمته في الكاشف ٢/٢٧٤، وتهذيب التهذيب ٧/٤٧٤.

والقراءة في إتحاف فضلاء البشر ١/٣٦٧.

٥ - القراءة المتواترة: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ﴾. سورة: البقرة. من الآية: ٦.

٦ - اختسب ١/٥١، ٥٠.

٧ - من ك.

٨ - في ز: "تفخيماً".

٩ - تقدم في ص ٩٤. و"لا" ساقطة من الأصل، مثبتة من دوزوك. وكذلك "فقالوا" ساقطة من ز.



وعلى كلّ حال فأخبرنا أبو عليّ، قال: قال أبو بكر: «حذف الحرف ليس بقياس ، وذلك أنّ الحرف نائب عن الفعل، وفاعله ، ألا تراك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نائب (ما) عن (أنفسي) ، كما نائب (إلا) عن (أستثني) ، وكما نائب الهمزة ، و<sup>(١)</sup> (هل) عن (أستفهم) ، وكما نائب حروف العطف عن (أعطف) ، ونحو ذلك ، فلو ذهبت تحذف<sup>(٢)</sup> الحرف لكان ذلك اختصاراً ، واختصار المختصر إجحاف به ، إلاّ أنّه إذا صحّ التوجّه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوّة الدلالة عليه.

فإن قيل: فلعله حذف همزة «أَنْذَرْتَهُمْ» لجيء همزة الاستفهام، فكان الحكم للطاريء على ما يُشبه هذا من تعاقب ما لا يُجمَع بينه.

قيل: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام على ما أرينا<sup>(٣)</sup> في غير هذا فيجب أن يُحْمَل هذا عليه أيضاً.

وأما همزة (أفعل) في الماضي فما أبعد حذفها ، فليكن العمل على ما تقدّم "انتهى"<sup>(٤)</sup>.

قوله<sup>(٥)</sup>: "وقال عليه الصلاة<sup>(٦)</sup> والسلام<sup>(٧)</sup> لجبريل: «وَإِنْ زَنَى ، وَإِنْ سَرَقَ»".

الحديث أخرجه الشيخان<sup>(٨)</sup> عن أبي ذر<sup>(٩)</sup>، قال<sup>(١٠)</sup>: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَالَ لِي جِبْرِيلُ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ.

١٠ - سورة: الشعراء. من الآية: ٢٢.

١١ - ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/٤٢٦.

١ - من ز، وهي ساقطة من بقية النسخ.

٢ - في ك "بحذف".

٣ - في ز: "أرينا".

٤ - من هنا يبدأ السقط في ز.

٥ - المغني ٢١.

٦ - ساقطة من ك.

٧ - تقدّم تخريج الحديث في ص ٨٧ .

قلت<sup>(١)</sup>: «وَأِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ.

قَالَ: «وَأِنْ»<sup>(٢)</sup>».

قوله<sup>(٣)</sup>: "الثاني: أنها تَرِدُ لطلب التَّصَوُّر ، نحو: أزيد قائم ، أم عمرو؟ ، و<sup>(٤)</sup> لطلب التصديق ، نحو: أزيد قائم؟ ، و(هل) مختصة بطلب التصديق ، نحو: هل قام زيد ، وبقية الأدوات مختصة بطلب التَّصَوُّر".

## هنا فوائد:

**الأولى** في الفرق بين استفهام التَّصَوُّر ، والتصديق ، وبينهما فروق معنوية ، ولفظية: منها: أنَّ استفهام التَّصَوُّر ما صلح أن يأتي بعده (أم) المتصلة دون المنقطعة ، واستفهام التصديق ما صلح أن يأتي بعده (أم) المنقطعة دون المتصلة. ذكره الشيخ بدر الدين ابن مالك<sup>(٥)</sup> في (المصباح).

---

٨ - هما البخاري ومسلم، وقد تقدمت ترجمته، ومسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو

الحسين. أخذت، الخافض، صاحب الصحيح. ولد سنة ٢٦١هـ، وتوفي بظاهر نيسابور سنة ٢٠٤هـ

له صحيح مسلم، و الأسماء والكنى .

ترجمته في تذكرة الحفاظ ٥٨٨/٢، وتهذيب التهذيب ١٢٦/١.

٩ - الغفاري، الصادق الزاهد، الصحابي الجليل. اختلف في اسمه واسم أبيه، والمشهور أنه حنبل بن جنادة بن

سكن. من السابقين إلى الإسلام. توفي بالربذة سنة ٣٢هـ.

ترجمته في الإصابة ١١٨/١١، وتهذيب التهذيب ٩٠/١٢.

١٠ - في ك "وقال".

١ - من ك، وحاشية د، وفي الأصل ود: "قال".

٢ - بياض في الأصل ود، وساقط من ك. وكذا الرواية في البخاري واللفظ له، وقد تقدم تخريج الحديث في ص ٨٧ .

٣ - المغني ٢١.

٤ - "الواو" ساقطة من الأصل، منبئة من دوك.

٥ - ينظر المصباح ٤٢.

ومنها أن استفهام التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها ونفيها ، واستفهام التصور يكون عند التردد في تعيين أحد شيئين بالاستفهام، يعلم أنه أحاط العلم بأحدهما ، لا <sup>(١)</sup> بعينه.

قال الشيخ بهاء الدين السبكي <sup>(٢)</sup> في (عروس الأفراح): "وهذا أيضاً ضابط الفرق بين (أم) المتصلة ، والمنقطعة".

## الثانية:

من الأمثلة ما يتعين فيه التصور ، ومنها ما يتعين فيه التصديق ، ومنها ما يحتمل الأمرين. فمن الأول: أزيد ، أم عمرو قائم؟ في المسند إليه ، أقائم ، أم قاعد زيد؟ في المسند ، أزيداً ، أم عمراً ضربت؟ في المفعول.

ومن الثاني: أقام زيد ، ونحوه.

ومن الثالث: أقام زيد ، أم قعد؟ أزيد قائم، أم هو قاعد؟ وقوله تعالى: ﴿أَسْتَكَبرَتْ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقول الشاعر <sup>(٤)</sup>:

وَلَسْتُ أُنْبِئُ بِأَبِي بَعْدَ قَتْلِي مَالِكًا أَمْوَتِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَقِيعٌ [١٥/أ]

يحتمل في كل ذلك أن يكون المعنى: أي الأمرين كان؟ فيكون استفهماً واحداً لطلب التصور ، و(أم) فيه متصلة ، وأن تكون استفهمت عن الأول ، ثم أردت إضراباً عنه ، واستفهماً ثانياً ، فتكون (أم) منقطعة ، ويكون ذلك لتصديق بعد تصديق".

ذكر ذلك الشيخ بهاء الدين <sup>(٥)</sup>.

١ - في الأصل ود: "إلا"، والمثبت من ك.

٢ - عروس الأفراح ٢/٢٤٧.

٣ - سورة: ص. من الآية: ٧٥.

٤ - هو متمم بن نويرة في شعره ١٠٥. والبيت من (الطويل). والشاهد صلاح الاستفهام لأن يكون للتصور، أو

للتصديق، و(أم) بالاعتبارين قد تكون متصلة، وقد تكون منقطعة.

ولم أقف على رواية فيها (قتلي)، وإنما (فقتدي).

والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٦٠، والمغني ٦١، وشرح شواهد ٤٩، وشرح أبياته ١/١٩٩.

٥ - عروس الأفراح ٢/٢٤٧، ٢٤٨.

قال<sup>(١)</sup>: "وقد تأتي في بعض المثل قرينة ترجّح، أو تعيّن الاتصال كقولك: أَرْضَيْتَ ، أم غضبت؟

أو الانقطاع ، كقولك: أقمت ، أم طلعت الشمس؟  
ولذلك اجتمع العقل ، والنقل على أنّ (أم) في قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾<sup>(٢)</sup> منقطعة ، ولو قلت: ألهم الإكرام، أم لهم الإهانة؟ كانت متصلة قطعاً ، فقد اتّفقا في التركيب اللفظي ، واختلفا في المعنى قطعاً".

قال<sup>(٣)</sup>: "ومن الأمثلة المحتملة قولك: أعندك زيد ، أم عندك عمرو؟ والظاهر فيه الاتصال. وكذا أقام، أم لم يقم؟ غير أنّه يبعد كون (أم) فيه منقطعة؛ لأنّه يلزم أن يكون فيه إضراب عن الأوّل إلى الاستفهام ، عن<sup>(٤)</sup> الثاني ، وذلك إنّما يكون في شيئين لا<sup>(٥)</sup> يستلزم الاستفهام عن أحدهما الاستفهام عن الآخر ، ولا شك أنّ قولك: (أقام) يُفهم ما يُفهمه قولك: أم لم يقم؟ من التردّد في القيام".

### الثالثة:

قال الشيخ بهاء الدين<sup>(٦)</sup> أيضاً: "قد قالوا في: أقام زيد؟: إنّهُ استفهام تصديق ، وإنّ معناه: أم لم يقم؟ ، وإذا صرّح بهذا المعنى، [فقليل]<sup>(٧)</sup>: أم لم يقم؟ فكيف ينقلب استفهام تصوّر؟"<sup>(٨)</sup>.  
قوله<sup>(٩)</sup>: "وبقية الأدوات مختصة بطلب التصوّر".

١ - المصدر نفسه.

٢ - سورة: الأعراف. من الآية: ١٩٥.

٣ - عروس الأفراح ٢/٢٤٨.

٤ - في الأصل: "وعن"، والمثبت من دوك.

٥ - ساقطة من ك.

٦ - عروس الأفراح ٢/٢٤٨.

٧ - في الأصل ودوك: "فعل"، والمثبت من عروس الأفراح.

٨ - إلى هنا ينتهي السقط في ز.

٩ - المغني ٢١.

أورد الشارح<sup>(١)</sup> أخذاً من (عروس الأفراح)<sup>(٢)</sup> (أم) المنقطعة ، فإنها من<sup>(٣)</sup> أدوات الاستفهام ، كما عدّها السكاكي<sup>(٤)</sup> في (الفتاح ) ، وأبوحيان<sup>(٥)</sup> ، وغيره من النحاة<sup>(٦)</sup> ، ومع ذلك لا تكون<sup>(٧)</sup> إلاّ للتصديق.

وأجاب شيخنا<sup>(٨)</sup> بأنّها ليست بموضوعة له ، وإنّما هي في تقدير الهمزة.

قوله<sup>(٩)</sup>: "نحو من<sup>(١٠)</sup> جاءك؟".

قال الثقي السبكيّ فيما نقله عنه ابنه<sup>(١١)</sup> في (عروس الأفراح): "إنّما كان المطلوب به التصوّر، لا التصديق؛ لأنّه يتضمّن أمرين: أحدهما: مجيء<sup>(١٢)</sup> شخص أو أشخاص إلى المخاطب ، وأنّ المتكلّم عالم بذلك فلا يُسأل عنه.

١ - شرح المغني مع المنصف ٢٩/١.

٢ - عروس الأفراح ٢/٢٤٦، ٢٧٤، ٢٧٥.

٣ - من ز.، وفي الأصل ودوك: "قبل".

٤ - هو يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن علي الخوارزمي، الخنفي، أبو يعقوب. عالم بالعربية، والأدب. ولد بخوارزم سنة

٥٥٥ هـ، وتوفي سنة ٦٢٦ هـ.

له مفتاح العلوم، ورسالة في المناظرة .

ترجمته في بغية الرعاة ٤٢٥، وشذرات الذهب ٥/١٢٢.

وينظر المفتاح ٣٠٨.

٥ - الارتشاف ٢/٦٥١.

٦ - ينظر المختضب ٣/٢٨٩، والأصول ٢/٢١٣.

٧ - في ك "يكون".

٨ - المنصف ١/٢٩.

٩ - المغني ٢١.

١٠ - في الأصل ود: "ما"، والمثبت من زوك.

١١ - عروس الأفراح ٢/٢٧٩.

١٢ - في ز: "في".

والثاني: تعيين ذلك الشخص ، أو الأشخاص، وهو المطلوب بالسؤال ، فهو تصوّر محض ، وإن كان يستلزم نسبة الجيء عند المخاطب إلى ذلك الشخص ، وهو أخصّ من النسبة التي كانت حاصلة عند التكلّم<sup>(١)</sup> أولاً؛ لأنها نسبة الأعمّ".

قال<sup>(٢)</sup>: "ومن هنا غلط بعض الناس ، فظنّ أنّ المطلوب بها التصديق".

قال<sup>(٣)</sup>: "فيترتّب<sup>(٤)</sup> على ما قرّرناه أنّ الجواب مفرد ، لامركّب ، ولا يقدر له مبتدأ، ولا خبر ، فإذا قلت: من جاءك؟ فقيل: زيد ، كان بمنزلة قولك: ما الإنسان<sup>(٥)</sup>؟ فيقول: حيوان ناطق ، فهو ذكر حدّ<sup>(٦)</sup> يفيد التصوّر فقط.

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيْنُ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(٧)</sup> ، وقد جاء في الآية الأخرى: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(٨)</sup> ، وهو ابتداء كلام يتضمّن الجواب ، وليس اقتصاراً على<sup>(٩)</sup> نفس الجواب ، بخلاف الآية<sup>(١٠)</sup> قبلها".

قال<sup>(١١)</sup>: "ويترتّب على ذلك أيضاً الجواب بكلّ من جاء ، واحداً فأكثر<sup>(١٢)</sup> ، ولو ذكر بعض الجائين لم يكن جواباً صحيحاً ، بل الجواب المطابق ما لا يزيد ، ولا ينقص ، كما أنّ

١ - في زوك: "التكلّم".

٢ - عروس الأفراح ٢/٢٧٩.

٣ - المصدر نفسه ٢/٢٨٠.

٤ - في الأصل ود: "فقريب"، والمثبت من زوك.

٥ - في الأصل ود: "للإنسان"، والمثبت من زوك.

٦ - في الأصل ودوك: "جيد"، والمثبت من ز.

٧ - سورة: الزخرف. من الآية: ٨٧.

٨ - سورة: الزخرف. من الآية: ٩.

٩ - في الأصل: "اقتصار نفس"، وفي د: "اقتصاراً نفس"، والمثبت من زوك.

١٠ - طمست في د، وفي الأصل: "لا أنّه"، والمثبت من زوك.

١١ - عروس الأفراح ٢/٢٨٠.

الجواب الصحيح [١٥/ب] بالحد<sup>(١)</sup> أن يكون جامعاً مانعاً. ومن هنا يُعلم أن المسئول عنه (مَن) هو ماهية الجائي أعم من القليل، والكثير لا العموم في الأفراد كما قاله الأصوليون<sup>(٢)</sup>، إلا أن يريدوا<sup>(٣)</sup> العموم بالمعنى الذي ذكرناه<sup>(٤)</sup>.

قال<sup>(٥)</sup>: "فإن قيل: إذا كانت (مَن) لا يُسأل بها إلا عن التصوّر، فكيف حصل الجواب عن قول عيسى [عليه السلام] <sup>(٦)</sup> ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ <sup>(٧)</sup> - وهو طلب تصوّر - بقول الحواريين: ﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ وهو تصديق؟

فالجواب أن (مَن) وإن كانت سؤالاً عن التصوّر<sup>(٨)</sup> فالسائل بها تارة يجزم بحصول المبهّم، ولكن يسأل عن تعيينه، وتارة لا يجزم، كمن يرجو ناصراً يجوز أن لا يوجد، ويرجو أن يوجد، ويطلب تعيينه. وقوله: ﴿مَنْ أَنْصَارِي﴾ محمول على ذلك فإن عيسى [عليه السلام]<sup>(٩)</sup> قاله راجياً من الله إقامة ناصر له، سائلاً عن عينه، فهو سؤال عن التصديق والتصوّر، لكنّه أخرجه مخرج التصوّر ثقة بالله سبحانه، وأدباً معه، ومع السامعين<sup>(١٠)</sup>، فكان

١٢ - في الأصل ود: "ما كثر"، والمثبت من زوك.

١ - في الأصل: "بالحد"، والمثبت من دوك وز.

٢ - ينظر نفائس اخصول ١٧٦/٤، وضقات الشافعية ٣٠٤/١٠.

٣ - في الأصل ود وك: "يريدوا"، والمثبت من ز.

٤ - سبقه إلى ذلك والده تقي الدين، وأجاب أخوه تاج الدين بقوله: "ولا يظهر بينه وبين الأصوليين خلاف

معنوي". ينظر ضقات الشافعية ٣٠٤/١٠.

٥ - عروس الأفراح ٢٧٩/١.

٦ - من ك.

٧ - سورة: آل عمران. من الآية: ٥٢.

٨ - في الأصل ود: "التصوير"، والمثبت من زوك.

٩ - ساقط من ز.

١٠ - في ز: "الشافعين"، وهو تحريف.

الأكمل السؤال عن التصوّر ، وجعل السؤال عن التصديق مطوّياً<sup>(١)</sup> فيه. و<sup>(٢)</sup> الحواريون تفتّنوا لذلك فأجابوا بالتصديق ليحصلوا المقصودين معاً كأنهم قالوا: هنا من ينصرك ، وهم نحن<sup>(٣)</sup>.

وقالوا: ﴿أَنْصَارُ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>؛ لأن نصرته نصره الله ، بمعنى نصره دينه ، وليبينوا أن نصرتهم له خالصة لله لا يشوبها غيره<sup>(٥)</sup> من حظوظ البشرية "انتهى.

قوله<sup>(٦)</sup>: "وعلى النفي نحو<sup>(٧)</sup>: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾<sup>(٨)</sup> ، ﴿أَوَلَمَّْا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ﴾<sup>(٩)</sup>".  
فيه أمران:

الأول: قال الدماميني<sup>(١٠)</sup>: "التمثيل بالآية سهو ظاهر، فإن ﴿لَمَّا﴾ فيه وجودية ، لا نافية". قلت: فالصواب التمثيل بقول الشاعر<sup>(١١)</sup>:

..... فَقُلْتُ: أَلَمَّْا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

١ - في الأصل ود: "فطرياً"، وفي ك: "فطرنا"، والمثبت من ز.

٢ - "الواو" ساقطة من الأصل ود، مثبتة من زوك.

٣ - في ز: "و نحن هم"، على التقديم والتأخير.

٤ - سورة: آل عمران. من الآية: ٥٢.

٥ - في الأصل ود: "غره"، والمثبت من ك وز.

٦ - المغني ٢١.

٧ - ساقطة من الأصل، مثبتة من دوزوك.

٨ - سورة: الشرح. من الآية: ١.

٩ - سورة: آل عمران من الآية: ١٦٥.

١٠ - شرح المغني مع المنصف ٢٩/١ نقلاً عن غيره.

١١ - هو النابغة في ديوانه ٥٣. وهذا عجز بيت من (الطويل) صدره:

على حين عاتبت المشيب على الصبا .....

والشاهد دخول الهمزة على (لَمَّا) النافية. واستشهد به على جواز إعراب (حين)، أو بنائها.

والبيت في الكتاب ٣٣٠/٢، والكامل ٢٤٠، والأصول ٢٧٦/١، والأمالى لابن الشجري ٢٨١/٢، ٣٨٥،

والخزاة ١٥١/٣.



الثاني: شِيل كلامه كلّ نفى.

وقال أبو حيان<sup>(١)</sup>: "يُسْتَشَى من ذلك (إنّ) النافية فإنّ الهمزة لاتدخل عليها ، لايحفظ من كلامهم: إنّ زيد قائم؟".

قوله<sup>(٢)</sup>: "وقوله<sup>(٣)</sup>:"

أَلَا اصْطَبَارَ لِسُلْمَى أُمِّ لَهَا جَلْدٌ .....".

قال ابن مالك<sup>(٤)</sup> في (شرح العمدة): "أوْثِرَت الهمزة بالدخول على النفي للتقرير كـ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾<sup>(٥)</sup> ، ولغير التقرير كقولك - لمن قال : لم<sup>(٦)</sup> أفعل - : أَلَمْ تفعل؟ تريد: أَلَمْ تَفْعَلْ انتفاء فعلك؟ ومنه البيت<sup>(٧)</sup> .

قوله<sup>(٨)</sup>: "وهو منتقض بـ(أم)".

أجاب<sup>(٩)</sup> الشيخ<sup>(١٠)</sup> بأنها ليست بموضوعة له، وإنما هي مضمّنة معنى الهمزة.

١ - الارشاف ٢٥٧/٣ .

٢ - المغني ٢١ .

٣ - هو الجنون في ديوانه ٢٢٨. وفيه (لليلي) مكان (للسلي). وهذا صدر بيت من (البيضا) عجزه

..... إذا ألقى الذي لاقاه أمنا لي

والشاهد فيه دخول الاستفهام على النفي.

وفي الأصل ود: "أمر" مكان "أم"، والمثبت من زوك.

والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٢، وشرح الألفية لابن الناطم ٧٣، والمغني ٢١، وشرح شواهد

٢١٣، وشرح أبياته ٤٧/١ .

٤ - شرح العمدة ٣٨٤ .

٥ - سورة: الشرح. من الآية: ١ .

٦ - في الأصل ود: "أم"، والمثبت من زوك.

٧ - أي: بيت الجنون المذكور آنفاً.

٨ - المغني ٢١ .

٩ - في الأصل ود: "الجواب"، والمثبت من زوك.

١٠ - المنصف ٣٠/١ .

أَسِرْبَ الْقَطَا قَلَّ مَنْ يُعَيِّرُ جَنَاحَهُ      لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ  
وقال حسان<sup>(١)</sup> :

أَنبِيِ الْحِمَاسِ أَلَيْسَ مِنْكُمْ مَا جَدَّ      إِنَّ الْمُرُوَّةَ فِي الْحِمَاسِ قَلِيلُ  
وقالت ابنة النضر<sup>(٢)</sup> :

أُمَحَمَّمًا وَلَأَنْتَ نَجْلُ نَجِيبَةٍ      مِنْ قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلُ مُعَرِّقٍ [٩/ب]  
وقال الأسود بن يعفر<sup>(٣)</sup> :

أَنبِيِ نَجِيجٍ إِنَّ أُمَّكُمْ      أَمَّةٌ وَإِنَّ آبَاكُمْ وَقَبُ  
وقال جعفر بن علبة الحارثي<sup>(٤)</sup> :

٥ - نسب للعباس بن الأحنف، وهو في ديوانه ١٣٩، ونسب للمجنون، وهو في ديوانه ١٣٧. والبيت من (الطويل)

والشاهد بحجيء الحمزة للنداء. واستشهد به على استعمال (من) لغير العاقل.

والبيت في الأماني للقياني ١/١٤٠، و تخلص الشواهد ١٤١، و أوضح المسالك ١/١٤٧.

١ - في ديوانه ٢١٧/١. والبيت من (الكامل). والشاهد بحجيء الحمزة للنداء. وبنو الحماس: من بني الحارث بن كعب.

٢ - هي قتيبة بنت النضر بن الحارث الهاشمي. شاعرة، مخضمة. قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباهاً صبراً في وقعة

بدر، فرثته بقصيدة رق خارسول الله صلى الله عليه وسلم.

ترجمتها في الروض الأنف ٢/١١٩، وشرح الحماسة ٣/١٣.

والبيت من (الكامل). وهو في الروض الأنف ٣/١٣٥، وفي السيرة النبوية لقتيلة أخت النضر

٣/٤٢. والشاهد بحجيء الحمزة للنداء.

وفي ك: "معرف" مكان "معرق".

والبيت في شرح الحماسة ٣/١٥، و الروض الأنف ٢/١١٩، و النهاية لابن الأثير ٣/٢٢٩٣، وشرح أبيات

المغني د/٥٤.

٣ - النهشلي الدارمي، التميمي، أبونهمشل. شاعر جاهلي، من أهل العراق، كان سيداً في قومه، جواداً فصيحاً، أسن،

وكف بصره.

ترجمته في طبقات الشعراء ١٤٧، والشعر والشعراء ٧٨.

والبيت من (الكامل) في الصحاح مادة (وقب). والشاهد بحجيء الحمزة للنداء.

والوقب: الأحمق.

والبيت في اللسان، و التاج مادة (وقب).

٤ - أبو عارم. شاعر، غزل، فارس، من مخضرمي الدولتين: الأموية، والعباسية. وكان يقيم بنجران، وقتل بها قصاصاً.

ترجمته في شرح الحماسة ١/٢٨، و الخزانة ٤/٣٢٢.

أَلْهَفَا بُقْرَى سَجَبِلٍ حِينَ أَحَلَبْتُ      عَلَيْنَا الْوَلَايَا وَالْعُدُوَّ الْمَبَاسِلُ  
وقال عبد قيس بن خُفاف<sup>(١)</sup> :

أَجْبِيلُ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ      فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ  
وقال هُذْبَةُ بن خَشْرَم<sup>(٢)</sup> :

أَذَا الْعَرْشِ إِنِّي عَائِدٌ بِكَ مُؤْمِنٌ      مُقِرٌّ بِزِلَاتِي إِلَيْكَ فَقِيرٌ  
وقال بُكَيْرُ بن عبد الرَّبِيعِ<sup>(٣)</sup> :

أَزْيَا زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذَّبَلِ      خَوَائِفًا فِي كُلِّ سَهْبٍ مَجْهَلِ

والبيت من (الطويل) في شرح الحماسة ٢٢/١. والشاهد بحجيء الهمة للنداء. واستشهد به على وفوق (بقري) حالاً من (الياء)، أو من (خفا).

وفي الأصل و د : "بقرا" مكان "بقري"، والمثبت من ز وك. وفي ك: "أحلبت" مكان "أحلبت".

وقرى: موضع. وسجل: راد. وأحلبت: أعانت. والولاياء: العشائر.

والبيت في الخزنة ٢٨٥/١.

١ - بن عمرو بن حفصة النجفي. شاعر، جاهلي، وزعم السيوطي أنه إسلامي.

ترجمته في الأغاني ١٤٥/٧، و شرح شواهد المغني ٢١٧.

والبيت من (الكامل) في الأصمعيات ٢٢٩، ونسب في شرح الشواهد ٢٣٧ خارطة بن بدر، ولعبد الله بن

خفاف في تلخيص الشواهد ٣٣٦. والشاهد بحجيء الهمة للنداء. واستشهد به على إضافة (كارب) إلى ظرفه.

والبيت في النوادر ١١٤. والأماشي للقالبي ٢٩٢/٢، واللسان مادة (كرب).

٢ - ابن كرز العذري، أبو عمير. شاعر، راوية، من أهل بادية الحجاز. قتل بالمدينة قصاصاً سنة ٥٥هـ.

ترجمته في الشعر والشعراء ٣٥٣، والخزنة ٨٤/٤.

والبيت من (الطويل) في شرح الحماسة ١٧/٢. والشاهد بحجيء الهمة للنداء.

وفي ك: "بك عائذ" بالتقديم والتأخير.

٣ - وقال البغدادي في الخزنة ٣٦٤/١: بكير بن عبيد، ولم يعرفه البغدادي، واستظهر أنه كان بعد ابن رواحة.

والبيتان من (مشطور الرجز). ونسب الأول منهما إلى ابن رواحة وهو في ديوانه ٩٩، ونسب إلى بعض ولد

جرير في الكتاب ٢٠٦/٢، ولعمرو بن لجأ في (الكامل) ١١٤٠. والشاهد بحجيء الهمة للنداء. واستشهد به

على إقحام (زيد) الثاني بين المتضايين.

ويروى: "يا زيد" مكان: "أزيد"، وعلى ذلك فلا شاهد هنا.

وفي الأصل و د: "خوائفا"، والمثبت من ك وز.

والبيت الأول في المقتضب ٢٣٠/٤، و شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢، واللسان مادة (عمل)، والبيتان في

شرح الشواهد ٤٣٣.

وقال جميل بن عبد الله بن معمر القضاعي<sup>(١)</sup> :

أَنَايِلُ لِلْوُدِّ الَّذِي كَانَ يَنْنَا  
نَضًا مِثْلَ مَا يُنْضُو الْخِضَابُ فَيَخْلُقُ  
أَنَايِلُ وَاللَّهِ الَّذِي أَنَا عَبْدُهُ  
لَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي مِنَ الْبَيْنِ تُشْفِقُ  
أَنَايِلُ مَا لِلْعَيْشِ بَعْدَكَ لَسَانَةٌ  
وَلَا مَشْرَبٌ إِلَّا السَّمَالُ الْمَرْتَقُ  
أَنَايِلُ مَا تَنَانِيْنَ إِلَّا كَأَنَّيْ  
بَنَجْمِ الثُّرَيَّا مَا تَأْتِي مُعْلَقُ  
أَنَايِلُ مَا رُؤْيَا زَعَمْتَ رَأَيْتَهَا  
لَنَا عَجَبًا لَوْ أَنَّ رُؤْيَاكَ تَصْدُقُ  
أَنَايِلُ إِنَّ الْحَبَّ يَعْتَادُ ذَا الْهُوَى  
إِذَا النَّوْمُ أَجْلَتْهُ الْهُمُومُ فَيَارِقُ

وقال أخو<sup>(٢)</sup> يزيد البجلي :

أَخَالَ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَأَتْ عَشْوَةٌ  
وَمَا الْعَاشِقُ الْمِسْكِينُ فِينَا بِسَارِقِ

وقالت لیلی الأخيلية<sup>(٣)</sup> :

١ - انعدري، أبو عمرو. شاعر، مقدم، أكثر من النسيب، والغزل. توفي. بمصر سنة ٨٢هـ.

ترجمته في الشعر والشعراء ٢١٣ وفيات الأعيان ١/٣٦٦.

والأبيات من (الطويل) في ديوانه ١٤٢ والشاهد بحجاء همزة للداء.

وفي ز: "بعده" مكان "بعدك". وفي ك: "السما" مكان "النشمال". وفيها أيضا: "أنايل إن الحب يعتاد ذا أهوى" مكان "أنايل للحب الذي يعتاد ذا أهوى".

والسما: "جمع سملة، وهي بقية الماء في الخوض، أو ما فيه من الخمأة، والمرنق: المصفى.

والأبيات في شرح شواهد المغني ٤٧٤، وينظر اللسان (رنق)، و(سمل).

٢ - في ك: "آخر"، والبيت في شرح شواهد المغني ٤٨٨، ٨٢٠. والبيت من (الطويل) والشاهد بحجاء همزة

للداء. واستشهد به على الفصل بين (قد) والفعل بالقسم.

وفي الأصل وك: "عشوة" مكان "عشوة"، والمثبت من د وز.

وأوطأت عشوة: أتيت الأمر على غير بيان.

والبيت في شرح التمهيل لابن مالك ١٠٨/٤، وتذكر النحاة ٧٦، والجني الداني ٢٦٠. والمغني ٢٢٧، ٥١٣.

٣ - بنت عبد الله بن الرخال بن شداد. من أشعر النساء. عاشت في العصر الأموي، وتوفيت في طريقها إلى خراسان

سنة ٨٠هـ.

ترجمتها في الشعر والشعراء ٢٢٠، والأغاني ١١/٢٠٤.

والأبيات من (الطويل) في ديوانها ١٢٠-١٢٢.

والشاهد بحجاء همزة للداء. والبيت الثالث يستشهد به على إدخال اللام على أحد المفعولين، مع تأخرهما

عن العامل، وهو شاذ. وفي الأصل: "تقصر" مكان "يقصر"، والمثبت من د و ز وك. وفي ك: "أراد" مكان "يريد".

أَحْجَّاجُ إِنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ غَايَةَ  
أَحْجَّاجُ لَا يُفْلِلُ سِلَاحُكَ إِنَّمَالِ  
أَحْجَّاجُ لَا تُعْطِي الْعَصَا مُنَاهُمْ  
وقال مهلهل<sup>(١)</sup> :

أَلَيْلَتْنَا بِأَيْدِي حُسْمٍ أَنْيَرِي  
إِذَا أَنْتِ انْقَضَيْتِ فَلَا تَحُورِي  
وقال دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ<sup>(٢)</sup> :

أَعَاذِلْ إِنَّ الرُّزَّءَ فِي مِثْلِ خَالِدٍ  
وَلَا رُزَّءَ فِيمَا أَهْلَكَ الْمَرْءَ عَنْ يَدٍ  
وقال عَمْرُو بْنُ مَعْدِي كَرِبَ<sup>(٣)</sup> :

أَعْبَاسُ لَوْ كَانَتْ شِيَاراً جَيَادُنَا  
بَثْلِيثَ مَا نَاصَيْتَ بَعَايَ الْأَحَامِسَا

والبيت في الأماشي للفقائي ٨٦/٢، والمغني ٢٨٨، وشرح شواهد المغني ٢٠٠، وشرح أبيات المغني ٣١٨/٤.  
١ - هو عدي بن ربيعة بن مرة النخعي، أبوليثي، جاهلي، شاعر، فحل، فارس، من أهل نجد. سمي مهلهلاً؛ لأنه رقت الشعر.

ترجمته في الشعر والشعراء ١٣٤.  
والبيت من (الوافر) في أخبار المرافقة مع شرح ديوان امرئ القيس ٢٧٣، والشاهد بحجاء الهمة للنداء.  
وذو حسم: موضع. ونحوري: ترجمي.  
والبيت في الأصمعيات ١٥٤، والأماشي للفقائي ١٢٦/٢، ١٢٩، والحماسة البصرية ٢٢/١، والخزانة ٣٠٣/١.  
٢ - هو دريد بن الصمة معاوية بن الحارث الجهمي، البكري، أبوقرة. شاعر، شجاع، معمر، أدرك الإسلام، ولم يسلم، وشهد قومه غزوة حنين، ومات مشركاً.

ترجمته في الشعر والشعراء ٣٨٦، والأغاني ٣/١٠.  
والبيت من (الطويل) في ديوانه ٤٦. والشاهد بحجاء الهمة للنداء.  
٣ - ابن ربيعة بن عبد الله الزبيدي، أبو ثور. شاعر، فارس، مخضرم، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وأسلم. توفي في موقعة نهاوند، أو يوم القادسية ٢١ هـ.

ترجمته في الإصابة ١٤٤/٧، والشعر والشعراء ١٧٧.  
والبيت من (الطويل) في شعره ١١١. والشاهد بحجاء الهمة للنداء.  
وفي ز: "كنت" مكان "كانت"، وفي د: "ناصبت" مكان "ناصبت".  
والشيار: السمان. وتثليث: موضع. وناصبت: أخذت بالنواصي. والأحاس: جمع أحمس، وهو الصلب، المشتد في الدين.  
والبيت في الصحاح، واللسان مادة (شور).

وقال حاتم الطائي<sup>(١)</sup> :

أَمَاوِيٍّ مَا يُغْنِي التَّجَنُّبُ وَالْهَجْرُ      وَقَدْ عَذَّرْتَنِي فِي طِلَابِكُمُ الْعُنْدُرُ [أ/١٠]  
أَمَاوِيٍّ إِنَّ الْمَالَ غَادِرٌ وَرَائِحُ      وَيَقْبَى مِنَ الْمَالِ الْأَحَادِيثُ وَالذُّكُورُ  
أَمَاوِيٍّ إِنِّي لَا أَقُولُ لِسَائِلٍ      إِذَا جَاءَ يَوْمًا حَلٌّ فِي مَالِنَا نَنْذُرُ  
أَمَاوِيٍّ إِمَّا مَا نَزَعَ فَمَيِّتٍ      وَإِمَّا عَطَاءٌ لَا يَنْهِنُهُ الزَّجْرُ  
أَمَاوِيٍّ مَا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى      إِذَا حَشَرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ  
أَمَاوِيٍّ إِنَّ يُصْبِحَ صَدَائِي بِقِفْرَةٍ      مِنَ الْأَرْضِ لَا مَاءَ هُنَاكَ وَلَا خُمْرُ  
أَمَاوِيٍّ إِنِّي رَبٌّ وَاحِدٌ أُمِّهِ      أَجَرْتُ فَلَا قَتْلَ عَلَيْهِ وَلَا أَسْرُ

وقال البعيث<sup>(٢)</sup> :

أَعَاذِلْ لَوْ أَنِّي ارْتَقَيْتُ بِسُلْمٍ      أَتَى قَدْرُ اللَّهِ الَّذِي هُوَ وَاقِعُ

وقال النمر بن تولب<sup>(٣)</sup> :

١ - هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن أخشرج الطائي، أبو عدي شاعر، جاهلي، جواد، فارس، من أهل نجد.

ترجمته في الشعر والشعراء، ١٠٦.

والأبيات من (الطويل) في ديوانه ٥٠، ٥١. والشاهد بحجى الهمة للنداء.

وفي ز: "أماري" مكان "أماوي"، وفي ز وك "نزر" مكان "نذر".

وينهيه: يكفه. وحشرجت: غرغرت النفس. والصدى: ما يبقى من البيت في القبر.

واستشهد بالبيت الخامس على عود الضمير على معنى عن ذكر صاحبه. واستشهد بالبيت الأخير على بحى اسم (رب) معرفة.

والأبيات في ١ الخزانة ١٦٣/٢، والشعر والشعراء ١٠٨ ماعدا الأول، والأخير، والأول في الأمالي للزجاجي

١٠٨، والأمالي لابن الشجري ١٩٧/١، والخامس في الأمالي للزجاجي ٩٢، والأمالي لابن الشجري ٩٠/١ و

شرح التسهيل لابن مالك ١٥٧/١.

٢ - هو خدش بن بشر بن خالد التميمي. خطيب، شاعر، من أهل البصرة، وقد توفي بها سنة ١٣٤ هـ. وسمي

بالبعيث لقوله:

تَبَعْتُ مَنِي مَا تَبَعْتُ بَعْدَمَا      أَمَرْتُ قَوَايَ وَاسْتَمَرَّ عَزِيمِي

ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٥٣٥، والشعر والشعراء ٢٥٠.

والبيت من (الطويل)، والشاهد فيه بحجى الهمة للنداء.

٣ - العكلي. شاعر، صحابي، عمر طويل، ذكره عمر، فترحم عليه، وكان يسمى الكيس، لحسن شعره.

ترجمته في الشعر والشعراء ١٤١، والإصابة ١٨٥/١٠،

أَعَاذِلَ إِنْ يُصْبِحُ صَدَائِي بِفُفْرَةٍ      بَعِيدًا فَأَنْتِ صَاحِبِي وَفَرِيحِي  
وقال عُمارة بن صفوان <sup>(١)</sup> :

أَجَارَتْنَا مَنْ يَجْتَمِعُ يَتَفَرَّقُ      وَمَنْ يَكُ رَهْنًا لِلْحَوَادِثِ يَغْلِقُ  
أَجَارَتْنَا كُلُّ أَمْرٍ سَتُصِيبُهُ      حَوَادِثُ إِلَّا تَكْسِيرَ الْعِظَمِ تَعْرِقُ  
وقال قَعْنَب <sup>(٢)</sup> :

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي      أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينَا  
وقال آخر <sup>(٣)</sup> :

أَقِيسُ بِنَ مَسْعُودٍ بِنَ قَيْسٍ بِنِ خَالِدٍ      أُمُوفٍ بِأُدْرَاعِ بِنِ ظَبْيَةٍ أُمُ تَنْمُ  
وقال دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ <sup>(٤)</sup> يَخَاطِبُ الْخُنَسَاءَ <sup>(٥)</sup> :

---

والبيت من (الطويل) في شعره ٣٩، والشاهد بجيء الهزرة للنداء.  
وفي الديوان: "أنني" مكان "فأنتي"، وفي الأصل ود وز: قريني مكان "قريبي"، والمثبت من ك، وهو النصب؛ لأن  
القصيدة بائية.

والبيت في الكامل ٤٧٩/١، والخماسة البصرية ١٥/٢، واللسان مائة (صدى)، والخزانة ٢٦٥/١.

١ - الضبي. وبيتاه في الأمالي للقي ٥٥/٢. وهما من (الطويل) والشاهد بجيء الهزرة للنداء.

يغلق: أي تنال منه الحوادث. وتعرق: تأكل ما عليه من اللحم.

٢ - ابن ضمرة الفزاري، عرف بابن أم صاحب. من شعراء بني أمية. كان حياً في خلافة الوليد بن عبد الملك.

ترجمته في من نسب إلى أمه لابن حبيب ضمن نواذر المخطوطات ٩٢/١، وشرح الحماسة ١٢/٤.

والبيت من (البسيط) في الكتاب ١/٢٩، ٣/٣، ٣١٦/٣، ٥٣٥.

والشاهد بجيء الهزرة للنداء. واستشهد به على فك الإدغام للضرورة في (ضنونا). والبيت في النواذر ٤٤، و

المقتضب ١/١٤٢، ٣/٢٥٣، ٣/٣٥٤، والأصول ٢/٦٦٩، والمنصف ١/٣٣، ٢/٦٩.

٣ - هو راشد بن شهاب اليشكري في شرح الفضليات ٦١٣. والبيت من (الطويل) والشاهد بجيء الهزرة

للنداء. وروي: "أو" مكان: "أم"، واستشهد به على أن (أو) معادلة.

وفي الأصل: "تدم"، والمثبت من د وز وك.

والبيت في النواذر ٣٨٥، المسائل العسكرية ١٢٦.

٤ - في ديوانه ٣٤. والبيت من (الكامل). والشاهد بجيء الهزرة للنداء.

والبيت في الأمالي للقي ٢/١٦١، والشعر والشعراء ١٦٠.

أَخْنَسُ قَدْ هَامَ الْفَوَادُ بِكُمْ      وَاعْتَادَهُ دَاءٌ مِنَ الْحَبِّ

وقال الراعي <sup>(١)</sup> :

أُخْلِيْدُ إِنَّ أَبَاكَ ضَافَ وَسَادَهُ      هَمَّانَ بَاتَا جُنْبَةً وَدَخِيْلًا

وقال حنظلة الجرهمي <sup>(٢)</sup> :

أُقِرَّةُ رُبَّمَا لَيْلَةٍ      عُبْتُكَ فِيهَا صَرِيحَ اللَّيْلِ

وقال كعب الغنوي <sup>(٣)</sup> :

أَعْلِيَّ إِنَّ بَكَرْتُ تُجَاوِبُ هَامَتِي      هَامًا بِأَغْبَرِ نَارِحِ الْأَوْطَانِ

وقال رُفِيعُ الوالبي <sup>(٤)</sup> :

١ - هي ثماضر بنت عمرو بن اخارث السلمية. من أشعر شواعر العرب، أكثرت من رثاء أخيها صخر، وهي مخضومة أدركت الإسلام. توفيت سنة ٢٤هـ.

ترجمتها في الشعر والشعراء ١٦٠، وإخزانة ٢٠٨/١.

٢ - هو عبيد بن حصين بن معاوية النميري، أبو جندل. شاعر من فحول الشعراء في العصر الأموي. ولقب بالراعي لكثرة وصفه للابل، أو لأنه كان يرعاها. وقع بينه وبين جرير هجاء. توفي سنة ٩٠هـ. .  
والبيت من (الكامل) في شعره ١٢٥، وملحمته ٣٤. والشاهد مجيء الهزرة للنداء.  
وجنبه: بجانبه. ودخيلًا: داخل جوفه.

والبيت في الصحاح (ضيق)، والأمالي للقي ٢/٢٥٩، و، وأمالي المرتضى ٢/١٥٥، وسمط اللآلي ٨٨٧، واللسان (ضيق).

٣ - في الأمالي للقي ٢/٣٠٥ أنه حنظلة الخزاعي، وأنه قال أبياتا منها هذا البيت في ابنة قرّة عندما أراد الهجرة. ولم أقف على ترجمة له، أو لابنه. والبيت من (المتقارب) والشاهد مجيء الهزرة للنداء.  
وعبقتك: سقيتك بالعشي.  
والبيت في رصف المباني ٢٦٩.

٤ - هو كعب بن سعد بن عمرو. شاعر، جاهلي، له بائنة مشهورة في رثاء أخيه.

ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢١٢، و اللآلي ٧٧١.

والبيت من (الكامل) في الأمالي ٢/٣١٢. والشاهد مجيء الهزرة للنداء.

وفي ز: "نازحي"، وفي د: "بارح" مكان "نازح".

٥ - في ز: "رفيع" مكان "رفيع". وفي الأصل و د: "الواولي" مكان "الوالي"، والمثبت من ز وك. ذكر الآمدي أنه رفيع بن أقرم الأسدي، وأنه في كتاب بني أسد رفيع، واسمه عمار بن عبيد بن حبيب، شاعر إسلامي كان في أول أيام معاوية. ينظر المؤلف والمختلف ١٧٨.



أَصْلَاحُ إِنْكَ قَدْ رَمَيْتَ نَوَافِذًا      وَجَوَائِفًا      لَيْسَتْ لَهُنَّ جَرَاحُ

فهذه شواهد لا تخصي على ورود الهمزة للنداء وما تركت أكثر، فكيف يحسن ادعاء القلة بعد ذلك.

قوله <sup>(١)</sup> : " إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته " .

قال الشيخ بهاء الدين السبكي <sup>(٢)</sup> في ( عروس الأفراح ) : " هذا ليس على إطلاقه ، وإنما يستحيل إذا كان <sup>(٣)</sup> طلب الفهم مصروفاً إلى المتكلم بالكلام الاستفهامي ، أما إذا كان مصروفاً [ ١٠ / ب ] إلى غيره ممن يُطلب فهمه ، فلا يستحيل كما في قوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ ﴾ <sup>(٤)</sup> فهو استفهام حقيقي طلب به إقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ، ليحصل فهم النصارى ذلك ، ويتقرر عندهم كذبهم " .

قال <sup>(٥)</sup> : " وكذلك إذا قال من يعلم قيام زيد لعمره بحضور بكر الذي لا يعلم قيامه : هل قام زيد ؟ فقد طلب من المخاطب الفهم ، أعني فهم ( بكر ) " .

قال <sup>(٦)</sup> : " وإذا تقرر هذا فلا بدع <sup>(٧)</sup> في صدور الاستفهام ممن يعلم المستفهم عنه ، وحينئذ <sup>(٨)</sup> نزاح شكوك كثيرة .

---

والبيت من (الكامل) في الأماشي للمرتضى ١/٣٧١. والشاهد بحجى الهمزة للنداء.

١ - المغني ١٨ .

٢ - هو أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي ، أبو حامد . قاض ، عالم بالفقه ، والأصول ، والبلاغة ، وغيرها . ولد سنة

٧١٩ هـ ، وتوفي سنة ٧٧٣ هـ .

له شرح الحاوي الصغير ، و تكملة المنهاج .

ترجمته في الدرر الكامنة ١/٢٢٤ ، و بغية الوعاة ١٤٨ .

وينظر عروس الأفراح ضمن كتاب شروح التلخيص ٢/٣٠٧ ، ٣٠٨ .

٣ - في الأصل : " كان ذلك " ، والمثبت من د و ز وك .

٤ - سورة : المائدة . من الآية : ١١٦ .

٥ - عروس الأفراح ٢/٣٠٧ .

٦ - المصدر نفسه .

ويظهر أن الاستفهامات الواردة في القرآن لا مانع أن يكون طلب الفهم فيها مصروفاً إلى غير المستفهم، والمستفهم عنه <sup>(١)</sup>، ولا يُحتاج إلى تعسّفات كثير من المفسّرين " انتهى. قلت : وبهذا يتبيّن أنّ التعبير بـ ( طلب الإفهام ) أحسن، وأوضح.

ونازعه شيخنا الإمام الشُّمْنِيّ <sup>(٢)</sup> بأنّ معنى قولهم : « طلب الفهم » أي : للمتكلّم، لا مطلقاً، واستشهد عليه بقول المطوّل <sup>(٣)</sup> : " ما يُطلَب به حصول أمر في ذهن الطالب استفهام " فقيّد <sup>(٤)</sup> بـ ( الطالب )، وبأنّ المعنى الحقيقي للفظ يقصد منه أولاً، وبلا واسطة معنى آخر مقصود من ذلك اللفظ، وفهم الحاضرين المطلوب حصوله من الإقرار المطلوب بالأداة مقصود من أداة الاستفهام ثانياً، وبواسطة الإقرار، فلا يكون حقيقياً لها.

وما قاله شيخنا أولاً دعوى تحتاج إلى دليل، وما استشهد به من قول المطوّل لا يقتضي التخصيص، ولئن سلّم فهي معارضة قول عالم بآخر، فلا تكون حجة عليه.

وما قاله ثانياً يأتي مثله في استفهام الطالب كما لا يخفى.

قوله <sup>(٥)</sup> : " إذ التقدير <sup>(٦)</sup> عند من جعلها للاستفهام : آمن <sup>(٧)</sup> هو قانت خير، أم هذا الكافر ؟ أي : المخاطب بقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

٧- في الأصل و د و ك: " يدع"، والمثبت من ز.

٨- في الأصل و د و ك: " ح"، والمثبت من ز.

١- في ك: " تراح".

٢- المنصف ١/ ٢١١.

٣- هو التفتازاني، وينظر المطوّل ٢٢٤.

٤- في الأصل: " فيد"، والمثبت من ز و د و ك.

٥- المغني ١٨.

٦- في الأصل: " التقرير"، والمثبت من د و ز و ك.

٧- الهزمة ساقطة من ك.

٨- سورة: الزمر. من الآية: ٨.

قال الدمامي<sup>(١)</sup> في ( الحاشية الصغرى ) : " في هذا التقدير تقرير ؛ لأن ( أم ) متصلة ، وقد صرح في الكلام على ( أم )<sup>(٢)</sup> أنها إذا كانت مسبوقة بهمزة استفهام لزم أن يكون الاستفهام حقيقياً ، وهو قد سلم أن الاستفهام في الآية مجازي " .  
وأجاب الشيخ<sup>(٣)</sup> بأن<sup>(٤)</sup> مراده أنه قد يكون حقيقياً ، لا أنه دائماً كذلك<sup>(٥)</sup> .  
وأقول : التحقيق أن المراد غير ذلك كما سأيّنه هناك<sup>(٦)</sup> .  
ثم قال الشيخ<sup>(٧)</sup> : " والصواب في عبارة المصنّف أن يقول : أي : المخاطب بـ ﴿ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ ﴾<sup>(٨)</sup> " .  
وفي ( إعراب ) مكّي<sup>(٩)</sup> : " من خفف ﴿ أَمِنْ ﴾ جعله نداء ، ولا حذف في الكلام .  
وقيل : هو استفهام . بمعنى التنبيه ، وأضمر<sup>(١٠)</sup> معادلاً للألف تقديره : أَمِنْ هو قانت يفعل كذا كمن هو خلاف<sup>(١١)</sup> ذلك ؟

١ - شرح المغني مع المنصف ٢١/١ .

٢ - المغني ٦١ .

٣ - المنصف ٢٢/١ .

٤ - في الأصل و د : " بأنه " ، والمثبت من زوك .

٥ - في الأصل و د و ك : " لذلك " ، والمثبت من ز .

٦ - في ص ٥٠٦ .

٧ - المنصف ٢٢/١ .

٨ - في الأصل : " تمتع " مكان " بـ ﴿ تَمَتَّعْ ﴾ " ، والمثبت من د و زوك .

٩ - ابن أبي طالب حموش بن محمد القيسي الأندلسي ، أبو محمد . مقرأ ، عالم بالعربية ، والتفسير . ولد في القيروان سنة

٣٥٥ هـ ، وتوفي بقرطبة سنة ٤٣٧ هـ .

له التبصرة في القراءات السبع ، و شرح كلاً ، وبلى ، ونعم .

ترجمته في وفيات الأعيان ٢٧٤/٥ ، و بغية الوعاة ٣٩٦ .

وينظر مشكل إعراب القرآن ٢٥٨/٢ .

١٠ - في الأصل و د و ك : " واحم " ، والمثبت من ز .

١١ - في د و زوك : " بخلاف " .

ودلّ على المحذوف قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup> ،  
هذا أقوى "انتهى".

قوله<sup>(٢)</sup> : " فحذِفْ شيثان : معادل الهمزة<sup>(٣)</sup> ، والخبر " .

هذا ما جزم به أبو البقاء<sup>(٤)</sup> .

قوله<sup>(٥)</sup> : " ولك أن تقول : لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت<sup>(٦)</sup> ، لصحة قولك : ما  
أدري هل رشدٌ طلابها ؟ " .

قال الدماميني<sup>(٧)</sup> ، والشيخ<sup>(٨)</sup> : " وذلك بأن تجعل الهمزة فيه لطلب التصديق ، والمعادل إنما  
يكون مع طلب التصور .

قوله<sup>(٩)</sup> : " وامتناع أن يُؤتى لـ ( هل ) بمعادل ؛ لأنها لا تكون إلا لطلب  
التصديق " .<sup>(١٠)</sup>

قال الدماميني<sup>(١١)</sup> في ( الحاشية الصغرى ) : " قد ينتقض<sup>(١٢)</sup> بقوله [ ١١ / أ ] عليه الصلاة  
والسلام لجابر بن عبد الله<sup>(١٣)</sup> : « هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكَرًّا ، أَمْ ثِيًّا »<sup>(١٤)</sup> ، ساقه  
البُخاري<sup>(١٥)</sup> بهذا النصّ في ( الجهاد ) " .

١ - من ز، وهو ساقط من بقية النسخ. سورة: الزمر. من الآية: ٩.

٢ - في الأصل ود: "وقوله"، والمثبت من ك وز. وينظر المعني ١٨.

٣ - في ز: "الهمزة وهذا الخبر".

٤ - التبيان في إعراب القرآن ١١٠٨/٢.

٥ - المعني ١٨.

٦ - يقصد بيت أبي ذؤيب:

دعاني إليها القلب إنني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها

٧ - شرح المعني مع المنصف ٢٢/١.

٨ - المنصف ٢٢/١.

٩ - المعني ١٨.

١٠ - من هنا يبدأ السقط في ك.

و<sup>(١)</sup> قال ابن مالك<sup>(٢)</sup> في ( التوضيح ) : " فيه شاهد على أنّ ( هل ) قد<sup>(٣)</sup> تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن<sup>(٤)</sup> التعيين ، فتكون ( أم ) بعدها متصلة غير منقطعة ؛ لأنّ استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابراً لم يكن إلّا بعد علمه بتزوجه إمّا بكرة ، وإمّا ثيباً ، فطلب منه الإعلام بالتعيين<sup>(٥)</sup> كما كان يطلبه بـ ( أي ) ، فالموضع إذن موضع الهمزة ، لكن استغني عنها بـ ( هل ) ، وثبت بذلك أنّ ( أم ) المتصلة قد تقع بعد ( هل ) كما تقع بعد الهمزة " انتهى كلام ابن مالك.

١١ - شرح المغني مع المنصف ١/ ٢٢.

١٢ - في د : " يفتقض " .

١٣ - ابن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي . صحابي ابن صحابي ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وغزاه تسع عشرة غزوة ، وكانت له حلقة بالمسجد النبوي . توفي بعد السبعين ، وهو ابن أربع وتسعين سنة . ترجمته في الإصابة ٢/ ٤٥ ، وتهذيب التهذيب ٢/ ٤٢ .

١٤ - في حاشية ز : " قوله : (( هل تزوّجت ثيباً )) : هذا الحديث رواه مسلم [ ١٧٥/ ٤ ] في صحيحه في كتاب الرضاع ، باب استحباب نكاح ذات الدين ، وأبو داود [ ٤٧٢/ ٢ ] في النكاح ، باب تزويج الأبقار ، والنسائي [ ٥١/ ٦ ] في النكاح ، باب نكاح الأبقار ، والترمذي [ ٤٠٦/ ٣ ] في النكاح باب ما جاء في تزويج الأبقار ، ولم توجد هذه الرواية إلّا في بعض روايات البخاري . روي زاده " .

١٥ - هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ، أبو عبد الله . الخافظ . ولد في بخارى سنة ٢٥٦ هـ ، وتوفي سنة ١٩٤ هـ . له التاريخ ، والأدب المفرد .

ترجمته في تهذيب التهذيب ٩/ ٤٧ ، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٥ .

والحديث في صحيحه ، في باب استئذان الرجل الإمام ٤/ ٦٢ .

١ - " الواو " ساقطة من الأصل ، مثبتة من د و ز .

٢ - شواهد التوضيح ٩/ ٢٠ .

٣ - من ز .

٤ - في الأصل : " على " ، والمثبت من د و ز .

٥ - " بالتعيين " ساقطة من الأصل ، والمثبت من د و ز .

قال الدماميني<sup>(١)</sup> : " ويمكن أن يقال : لانسلم أنّ ( أم )<sup>(٢)</sup> في هذا الحديث متصلة لجواز أن تكون<sup>(٣)</sup> منقطعة ، و « ثيباً » مفعول بفعل محذوف ، فاستفهم أولاً ، ثمّ أضرب ، واستفهم ثانياً ، والتقدير : بل أتزوجت ثيباً ؟ وحينئذ فلا نقض " .

وقال الشيخ<sup>(٤)</sup> : " الدليل على كون ( أم ) في الحديث متصلة وقوع المفرد بعدها . وقال التفتازاني<sup>(٥)</sup> عند قول صاحب<sup>(٦)</sup> ( التلخيص )<sup>(٧)</sup> : " وامتنع هل زيد قام ، أم عمرو ؟ " : " لأنّ المفرد بعد ( أم ) دليل كونها متصلة " .

قال<sup>(٨)</sup> : " والجواب عن النقض أنّ الإتيان لـ ( هل ) بمعادل<sup>(٩)</sup> إنّ ثبت نادر ، والنادر في حكم العدم " .

وأقول : التحقيق ما قرّرناه في كتابنا : ( الاقتراح في أصول النحو )<sup>(١٠)</sup> عن الأئمة أنّه لا يستشهد على القواعد النحوية بما ورد في كتب الحديث<sup>(١١)</sup> ؛ لأنها لم يُقطع بأنّها مروية بلفظ النبوة ، بل روتها الرواة بالمعنى ، وفيهم الأعاجم ، والمولّدون فلحنوا فيها كثيراً .

١ - ترح المنعني مع المنصف ٢٢/١ .

٢ - في الأصل و د : " أنّها " ، والمثبت من ز .

٣ - في الأصل : " يكون " ، وفي د الباء غير معجمة ، والمثبت من ز .

٤ - المنصف ٢٢/١ .

٥ - المصوّل ٢٢٨ .

٦ - هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني الشافعي ، أبو المعالي ، جلال الدين . قاض ، خطيب ، أديب ، فقيه . ولد

بالموصل سنة ٦٦٦ هـ ، وتوفي بدمشق سنة ٧٣٩ هـ .

له : الإيضاح ، و التلخيص .

ترجمته في البداية والنهاية ١٤/١٨٥ ، و بغية الوعاة ٦٦ .

٧ - في الأصل : " التلخيص " ، والمثبت من د وز . وينظر التلخيص ١٥٥ .

٨ - المنصف ٢٢/١ ، ٢٣ .

٩ - في الأصل و د : " بمعادله " ، والمثبت من ز .

١٠ - ينظر الإصباح في شرح الاقتراح ٧٤ .

١١ - في حاشية ز : " قوله : بما ورد في كتب الحديث .... إلخ .

وقد عاب أبو حيان <sup>(١)</sup> في ( شرح التسهيل ) على ابن مالك استدلاله على القواعد العربية بالأحاديث ، وقال : إنه أمر لم يفعله أحد من النحاة ، لا من البصريين ، ولا من الكوفيين .  
ونقل عن القاضي بدر الدين ابن جماعة <sup>(٢)</sup> أنه كلّم ابن مالك في ذلك ، وذكر له ما قدّمناه من أن الأحاديث مروية بالمعنى .

وقد ورد في بعض طرق <sup>(٣)</sup> هذا الحديث الهمزة <sup>(٤)</sup> بدل ( هل ) ، فعُلم أن ذكر ( هل ) من تصرف الرواة .

قوله <sup>(٥)</sup> : " وكذلك <sup>(٦)</sup> لاجاجة في الآية <sup>(٧)</sup> إلى تقدير معادل ؛ لصحة تقدير الخبر بقولك : كمن ليس كذلك " .

بهذا . جزم مكّي <sup>(٨)</sup> ، كما تقدّمت عبارته <sup>(٩)</sup> .

شنع على الخافظ ملا علي قاري بأن الأصل أن الراوي لم يغيّر اللفظ ، وحمله على الصلاح مقدّم ، وقد استشهد بكلام العرب مع أن رواته مؤلّدون !

قال بعضهم : ((وَلَوْ أَنَّ تَقُولُ : انْغَرَضَ مِنَ الْخَدِيثِ الْمَعْنَى ، وَلِذَلِكَ صَحَّحُوا جَوَازَ رَوَايَتِهِ بِالْمَعْنَى وَأَمَّا كَلَامُ الْعَرَبِ فَانْقَصَدَ الْأَهَمُّ فِيهِ اللَّفْظُ ؛ لِإثْبَاتِ اللَّفْظِ ، فَلَا يَبْعُدُ عَلَى هَذَا تَسَاهُلُهُمْ فِي لَفْظِ اخْتِدِثَ مَا لَا يَتَسَاهَلُ مِثْلُهُ مِنْ تَصَدَّى خَرَدَ نَقَلَ أَلْفَاظَ الْعَرَبِ مِنَ الْأَدْبَاءِ غَيْرِ اخْتَدِثَ ، فَتَدَبَّرَ)) انتهى كلامه "

١ - التذييل ١٧٠/٥ .

٢ - هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنانيّ الحمويّ . بيانيّ ، مفسّر ، فقيه ، مشارك في كثير من العلوم . ولد سنة ٦٣٩ هـ ، وتوفي بالقاهرة سنة ٧٣٣ هـ .

له تذكرة السامع والمتكلّم ، والمنهل الروي في علوم الحديث النبويّ  
ترجمته في الدرر الكامنة ٢٨/٣ ، و مرآة الجنان ٢٨٧/٤ .

٣ - وفي بعضها بدونهما . انظر صحيح البخاريّ ٧٧/٣ كتاب ( البيوع ) ، باب ( شراء الدواب والحمير ) ، و ١٤٨/٣ ( الاستقراض ) ، باب ( الشفاعة في وضع الدين ) ، و ٦/٧ النكاح ( باب تزويج النيات ) ، و ٥٠/٧ ( باب طلب الولد ) ، و ١٠٧/١ باب ( تستحدّ المغيبة وتمشط ) .

٤ - من ز ، وفي الأصل ود : " بالهمزة " .

٥ - المغني ١٨ .

٦ - في الأصل ود : " وكذا " ، والمثبت من ز .

٧ - يعني قوله تعالى : ﴿أَمْ مِنْ هُوَ قَانَتْ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾ . سورة : الزمر . من الآية : ٩ .

قوله <sup>(١)</sup> : " وقد قالوا في قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ <sup>(٢)</sup> :  
 إن التقدير : كمن ليس كذلك ، أو : لم يوحّدوه ، ويكون ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾  
 معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني .

هذا الوجه صرح به <sup>(٣)</sup> في (الكشاف) فقال : " ويجوز أن يُقدَّر ما يقع خيراً للمبتدأ ،  
 ويُعطَف عليه ﴿وَجَعَلُوا﴾ . وتمثله : أَمَّن هو بهذه الصفة لم يوحّدوه ﴿وَجَعَلُوا﴾ له وهو الله  
 الذي يستحقّ العبادة وحده شركاء .

قال أبوحيان <sup>(٤)</sup> : " فيه إقامة الظاهر مقام المضمّر في قوله : ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ <sup>(٥)</sup> ،  
 أي : وجعلوا له .

وفيه حذف الخبر غير المقابل ، وأكثر ما جاء هذا في الخبر المقابل .

قال الدماميني <sup>(٦)</sup> : " ولم يلح لي وجه اختصاص العطف على الخبر بهذا التقدير الثاني دون  
 الأوّل " .

وقال <sup>(٧)</sup> في (الحاشية الصغرى) : " وانظر لِمَ لم يُجوزوا أن تكون هذه الجملة معطوفة  
 على الخبر على التقدير الأوّل ، وهو أن يكون الخبر المحذوف : كمن ليس كذلك .

٨ - إعراب مشكل القرآن ٢٥٨/٢ .

٩ - في ص ٦٨ .

١ - المغني ١٨ .

٢ - سورة: الرعد. من الآية: ٣٣ .

٣ - أي: الزمخشري. وهو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، المعتزلي، أبو القاسم، حاراً لله. عالم، نحوي، لغوي،

بياني، مفسر، أديب. ولد سنة ٤٦٧هـ، وتوفي بالجرجانية سنة ٥٣٨هـ.

له المفصل، وأساس البلاغة .

ترجمته في نزهة الألباء ٣٩١، ووفيات الأعيان ١٦٨/٥ .

وانظر الكشاف ٣٦١/٢ .

٤ - البحر الخيط ٣٩٤/٥ .

٥ - ﴿شركاء﴾ ساقطة من د و ز .

٦ - شرح المغني مع النصف ٢٣/١ .



فإن قلت [ ١١/ب ] : لعل وجه العدول عن ذلك أن الهمزة إذا جُعِلت للإنكار الإبطالي - وهي داخلة على الجملة الأولى - تعلق الإنكار بمضمونها، فيلزم تعلّقه بمضمون الثانية، إذ هي معطوفة عليها، وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه، وهو غير متأثّر<sup>(١)</sup> هنا<sup>(٢)</sup> ضرورة أن<sup>(٣)</sup> مضمون الثانية إشراكهم بالله، وهو ثابت لا يتطرق إليه إبطال.

قلت : لانسَلَمَ أن الهمزة للإنكار الإبطالي، بل هي للتوبيخ، وهو متعلق بمضمون الجملتين جميعاً، ولا إشكال عليه، وذلك أن مضمون الأولى على التقدير الأول هو اعتقادهم أن من هو متّصف بالقيام على كلّ نفس بما كسبت مماثل لمن ليس كذلك، ومضمون الثانية إثباتهم للباري تعالى شركاء، وكلا الأمرين واقع منهن، واللوم عليه متوجّه، فكون الهمزة فيه للإنكار التوبيخي واضح، كما أنها كذلك على التقدير الثاني.

قال<sup>(٤)</sup> : " وقد وقفت بعد كتابي لغالب هذه الحاشية على تعليق لبعض المعاصرين وضعه على هذا الكتاب فرأيت فيه في هذا المحلّ التعرّض إلى علّة امتناعهم من جعل الجملة معطوفة على الخبر على التقدير الأول، فقال ما نصّه : " لأنّ على التقدير الأول وهو : كمن ليس كذلك، لا يحسن عطف ﴿ وَجَعَلُوا ﴾<sup>(٥)</sup> على ﴿ لَيْسَ ﴾ ؛ لأنّ ﴿ لَيْسَ ﴾ لنفي الحال، و ﴿ جَعَلُوا ﴾ للماضي، فلا يحسن العطف عليه إلّا لنكتة" انتهى.

قال الدماميني<sup>(٦)</sup> : " وهو غلط، إذ الجملة المصدّرة بـ ﴿ لَيْسَ ﴾ صلة للموصول، لا خبر للمبتدأ، والعطف إنّما هو على الخبر، لا على الصلة."

٧ - ينظر المصدر نفسه.

١ - في الأصل : "مقات"، وفي ز: "مناف"، والمثبت من د.

٢ - "هنا" ساقطة من ز. وفي د: "ضرورة هنا" على التقديم والتأخير.

٣ - في ز: "من أن".

٤ - شرح المغني مع المنصف ٢٣/١، ٢٤.

٥ - سورة: الرعد. من الآية: ٣٣.

٦ - شرح المغني مع المنصف ٢٣/١.

المصدر ، كقولهم : « هذه مطيئة رُكوبٍ » أي : من شأنها أن تُركب ، و « هذا سهْمٌ نِضَالٍ » أي : من شأنه أن يُناضل به ، وكذلك حروف المعجم ، أي : من شأنها أن تُعجم .  
 قال <sup>(١)</sup> : « واعلم أن (ع ج م) <sup>(٢)</sup> إنما وقعت في كلام العرب للإبهام ، والإخفاء ، وضدّ البيان ، والإيضاح <sup>(٣)</sup> من قولهم : « رجل أعجم » ، و « امرأة عجماء » ، إذا [أ/٤] كانا لا يُفصِحان ، ولا يُبينان كلامهما .  
 وكذلك العُجم ، والعجم ، ومن ذلك قولهم : « عجم الزبيب » وغيره ، إنما سُمّي عجمًا ؛ لاستتاره ، وخفائه .

ومن ذلك قوله عليه الصلاة <sup>(٤)</sup> والسلام : « جرحُ العجماءِ جبارٌ » <sup>(٥)</sup> يراد به البهيمة ؛ لأنها لا توضح عمّا في نفسها .

ومن ذلك تسميتهم صلاتي الظهر والعصر العجمَوين ، لما كانتا لا يُنصَح فيهما بالقراءة .  
 ورتما سمت العرب <sup>(٦)</sup> الأخرس أعجم ، والعجمة : مُعْظَم الرمل ، وأشدّه تراكمًا ، سُمّي بذلك لتداخله ، واستبهام أمره على سالكه ، ومنه قولهم : استعجمت الدار إذا صمتت ، فلم تُجب سائلها . قال امرؤ القيس <sup>(٧)</sup> :

صَمَّ صَادَهَا وَعَفَا رَسْمَهَا      وَاسْتَعْجَمْتُ عَنْ مَنْطِقِ السَّائِلِ

٨ - في ز : "العجمة" .

١ - سرّ الصناعة ١/٣٦ - ٤٠ .

٢ - انظر مادة (عجم) في النعين ١/٢٣٧ ، و تهذيب اللغة ١/٣٩٠ ، و الجمهرة ٢/١٠٤ ، و الصحاح و مقاييس اللغة ، و الخمل .

٣ - في د : "الإيضاح" .

٤ - "الصلاة" ساقطة من ك .

٥ - من حديث عن أبي هريرة متفق عليه ، وهو في صحيح البخاري ٩/١٥ ، كتاب (الديات) ، باب (المعدن جبار) ، وفي صحيح مسلم ٥/١٢٧ ، كتاب (الحدود) ، باب (جرح العجماء جبار) . وجبار : هدر .

٦ - "العرب" ساقطة من ز .

٧ - في ديوانه ١٧٢ . والبيت من (السريع) . والشاهد فيه : محيى استعجم . بمعنى : صمت .

والبيت في معجم مقاييس اللغة مادة (صدي) ، و (عجم) ، و (اللسان) مادة (صدي) ، و (صمم) ، و (عجم) .

فإن قال قائل : إن جميع ما قدّمته يدلّ على أنّ تصريح ( ع ج م ) من كلام العرب موضوع للإبهام ، وخلاف الإيضاح ، وأنّك إذا قلت : أعجمت الكتاب ، فإنّما معناه : أوضحته وبيّنته ، فقد <sup>(١)</sup> ترى هذا الفصل مخالفاً لجميع ما ذكرته ، فمن أين لك الجمع بينه ، وبين ما قدّمته ؟

فالجواب : أنّ قولهم : « أعجمته » وزنه ( أفعلت ) ، و ( أفعلت ) هذه ، وإن كانت في غالب أمرها إنّما تأتي للإثبات ، والإيجاب ، نحو : أكرمت زيدا ، أي : أوجبت له الكرامة ، وكذا : أحسنت إليه ، وأعطيته ، وأدنيته ، وأسعدته ، وأنقذته ، فقد أوجبت جميع هذه الأشياء له .

وقد تأتي أيضاً <sup>(٢)</sup> ( أفعلت ) يُراد بها <sup>(٣)</sup> السلب ، والنفي ، وذلك نحو : أشكيت زيدا ، إذا أزلت له ما يشكوه . وكذلك يكون أيضاً قولنا : أعجمت الكتاب ، أي : أزلت عنه استعجامة .

ونظيره : أشكلت الكتاب ، [أي] <sup>(٤)</sup> : أزلت عنه إشكاله ، وقد قالوا أيضاً : عجمت الكتاب ، فجاءت ( فعّلت ) للسلب كما جاءت ( أفعلت ) ، وإن كانت في أكثر الأمر للإيجاب ، نحو : علّمته ، وقدّمته ، وأخرته ، أي : أوصلت هذه الأشياء إليه .

ونظير ( فعّلت ) <sup>(٥)</sup> ، و ( أفعلت ) في السلب أيضاً ( تفعلت ) ، قالوا : تحوّبت ، وتأنّمت ، أي : تركت الحروب <sup>(٦)</sup> ، والإثم <sup>(٧)</sup> .

وإن كانت ( تفعلت ) في أكثر الأحوال تأتي للإثبات نحو : تقدّمت ، وتأخّرت .

١ - في الأصل : "لقد" ، والمثبت من ك ، و د وز .

٢ - "أيضاً" ساقطة من ز .

٣ - من ز ، وفي الأصل و د وك : "به" .

٤ - من ك . وهي ساقطة من بقية النسخ .

٥ - في الأصل طمس أول هذه الكلمة ، وآخر التي قبلها ، والمثبت من ك و د و ز .

٦ - في ك : "الحرب" .

٧ - في ك : "الاشم" .

فإن قيل : إن جميع هذه الحروف ليس معجماً ، إنما المعجم بعضها ، ألا ترى أن الألف والحاء ، والذال ليس <sup>(١)</sup> مُعْجَماً ، فكيف أجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروف المعجم ؟ قيل : إنما سميت بذلك ؛ لأنّ شكل الواحد إذا اختلفت أصواته فأعجمت بعضها ، وتركت بعضها ، فقد عُلِمَ أنّ هذا المتروك بغير إعجام هو غير ذلك الذي من عادته أن يُعْجَمَ ، فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال ، والاستبهام عنهما جميعاً ، ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه ، أو بما يقوم مقام الإعجام في الإيضاح ، والبيان ، ألا ترى أنك إذا أعجمت الجيم بواحدة من أسفل ، والحاء بواحدة من فوق ، وتركت الحاء غُفْلاً ، فقد عُلِمَ بإغفلها أنها ليست واحداً من الحرفين الآخرين ، أعني الجيم والحاء .

وكذلك الدال ، والذال ، والصاد ، والضاد ، وسائر الحروف ، فلما استمرّ البيان في جميعها جازت تسميته بحروف المعجم ، وهذا كلّ رأي أبي عليّ ، وعنه أخذته ، وهو الصواب الذي لا يُذْهَبُ عنه إلى غيره " انتهى كلام ابن جنّي .

و <sup>(٢)</sup> اعلم أنّي كنت قديماً <sup>(٣)</sup> حرّرت سبع مسائل <sup>(٤)</sup> متعلّقة بحروف المعجم ، ولم يُجب أحد عنها إلى الآن ، و [هي هذه] <sup>(٥)</sup> [٤/ب] :

" مَنْ ادّعى أنّه في العلم والفهم مقدّم ، فليُجِبْ عمّا استبهم من الأسئلة المتعلّقة بحروف المعجم ، ومن عجز عن تحرير ألف با تا ثا ، فليستصغر نفسه عن أن يقرّر أبحاثاً ، وهي هذه : السؤال الأول :

ما هذه الأسماء <sup>(٦)</sup> : ألف با تا ثاجيم <sup>(٧)</sup> ... إلى آخرها ؟ وما مسمّاها ؟ وهل هي أسماء أجناس ، أو أسماء أعلام ؟

٨ - في الأصل : " أكثر " ، والمثبت من دوك وز .

١ - " ليس " ساقطة من ك .

٢ - " الواو " ساقطة من س .

٣ - في ز : " قدماً " .

٤ - في ز : " سبعة أسئلة " .

٥ - في الأصل و د و ز وك : " وهذه نصّها " ، والمثبت من س .

فإن كان الأول فمِنْ أيّ أنواع الأجناس<sup>(١)</sup> هي؟ وإن كان الثاني : فهل هي شخصيّة ،أو جنسيّة؟ فإن كان الأول فهل هي منقولة ،أو مرتجلة<sup>(٢)</sup> ،فإن كان الأول فممّ نقلت : أمِنْ حروف ،أم أفعال ،أم أسماء أعيان ،أم مصادر ،أم<sup>(٣)</sup> صفات؟ وإن كانت جنسيّة : فهل هي من أعلام الأعيان ،أم<sup>(٤)</sup> المعاني<sup>(٥)</sup> ؟

السؤال الثاني :

من وضع هذه الحروف؟ وفي أيّ زمن وضعت؟ وما مستند واضعها : هل هو العقل ،أو النقل<sup>(٦)</sup> ؟

الثالث : هل هي مختصّة باللغة العربيّة ،أو عامّة في جميع اللغات<sup>(٧)</sup> ؟

٦ - في ك: "الآلاء".

٧ - ساقطة من س.

١ - في س: "الأنواع" مكان: "أنواع الأجناس".

٢ - من "فإن كان". إلى هنا ساقط من ك وس.

٣ - في الرسالة : "أو".

٤ - في ز: "أو".

٥ - الجواب: هي أسماء حروف الهجاء، وهي أسماء أجناس، وقد تكون أعلاماً إذا قصد بها ذلك. وهي منقولة من أصواتها عند انضمام بعضها إلى بعض في الكلام، فهي منقولة عن حروف. وفي بعض كلام أهل اللغة ما يفيد أنّها منقولة من غير الحروف، وفي ذلك يقول: "الألف تأليفها من همزة، ولام، وفاء، وسميت ألفاً؛ لأنها تألف الحروف كلّها".

شرح الكافية للرضي ١٤١/٢، وتذكرة أبي حيان ١٠٥، واللسان ٦/١، ٢٠، ٣١٠، ٣٣٣، واخلية للشنواني ٤/ب - ٦/ب.

٦ - نصّ ابن فارس على أنّ الصواب في ذلك أنّها توقيفيّة علّمها الله لآدم، مستدلاً لذلك بالنقل. وبعضهم يرى أنّ حروف الهجاء من وضع العرب.

ينظر الصحاحي ١٢، والمزهر ٣٤٢/٢. واخلية ١٢/ب - ١٥/أ.

٧ - إن كان يعني الحروف الهجائية بوجه عام فلا شك أنّها في كلّ لغة، وذلك معلوم بالضرورة. وإن كان يعني أحرف الهجاء العربيّة بعينها فإن العلماء نصّوا على أنّ ثمة حروفاً اختصّت بها العربيّة من دون اللغات التي وقفوا عليها.

الرابع : الألف والهمزة: هل هما مترادفان ، أو مفترقان؟ وعلى الثاني : فما الفرق؟ وأيُّهما الأصل<sup>(١)</sup>؟

الخامس : لِمَ أجمع علماء اللغة والعدد<sup>(٢)</sup>، وغيرهم من المتكلمين على المفردات على الابتداء بحرف الهمزة؟ وهل هو أمر اتفاقيّ ، أو لحكمة<sup>(٣)</sup>؟  
السادس :

كلمات<sup>(٤)</sup> "أبجد هوز..." إلى آخرها<sup>(٥)</sup>: هل هي مهملة، أو مستعملة؟ وما عنيّ بها؟ وما أصلها؟ وكيف نُقلت إلى المراد بها؟ وما ضبط ألفاظها<sup>(٦)</sup>؟

---

ينظر انصاحي ١٢٤، و المزهر ١/٣٢٩، و الخلية ١٥/أ.

١ - من العلماء من يرى أنّهما مترادفان. ومنهم من يرى أنّهما مختلفان؛ لأنّ الألف لا تقبل الحركة، لأنّها تينة، والهمزة بخلاف ذلك، كما أنّ الألف مدّة فبهي حركة، والهمزة حرف.

ينظر انصاح ٦/٢٥٤٢، واللسان ١/١٠، ٢٠/٣١٣، و الخلية ١٧/أ.

٢ - في ز: "القراء".

٣ - "أو حكمة" ساقطة من ز. والنسر في ذلك اتفاقيّ ماديّ، ونعلّ احكمة في إجماع أهل العربية على الابتداء بها أنّها أبعد الحروف مخرجاً، والأدوات التي بدئت بها أكثر من كلّ حرف سواها، فالابتداء بها أنسب. وعلى القول بأنّها غير الأنف، فإنّ الابتداء بالألف لأنّها صورة للهمزة المتقدّمة في أوّل الكلام.

ينظر سرّ الصناعة ١/٤٥، و الخلية ٢١/ب، ٢٥/أ.

٤ - في س: "من كلمات".

٥ - في س: "آخره".

٦ - ذكر بعض أهل اللغة أنّ منها ما هو مستعمل في العربية، وهي: أبجد، وهوز، وحطي، ومنها ما هو أعجميّ مثل: كلمون، وقرشيات.

ومنهم من يرى أنّها قد تكون جميعاً أعجميّة، ليست بعربيّة.

وحجّة من قال بعربيّة بعضها أنّ معانيها عربيّة، فأبا حاد مثل أبي بكر، وحاد من الجواد، وهو العطش، وهواز من هوز الرجل، أي: مات، وحطي من حطّ، يعط.

وحجّة من قال: إنّها أعجميّة أنّها كان يقع عليها تعليم الخطّ بالسريانيّة.

وقيل: إنّها أسماء ملوك، فسَمّي الهجاء بها، أو أسماء للشياطين، أو قوم من الأوائل نزلوا في عدنان.

وضبط ألفاظها: أبجد، وأباحاد، وهوز، ويقال: هواز، وحطي، وكلمن، وكلمون، وسعفص، وقرشت، وقرشيات، وثخذ، وطفغض.

السابع: ما حكمها في الابتداء، والوقف، والمنع، والصرف، والتذكير، والتأنيث، والإعراب،  
والبناء، واللفظ، والرسم، وعند التسمية بها <sup>(١)</sup>؟

فهذه سبعة أسئلة من أجاب عنها فهو من الرجال، وإلا فلا مزية له على الأطفال!

---

ينظر شرح الكافية للرضي ١٤٢/٢، المزهري ٣٤٣/٢، ٣٤٧، والحلية ٢٦/ب - ٣٠/أ، وسراج القاري  
المبتدئ لابن القاصح ١٤.

١ - حكمها في الوقف، والابتداء حكم غيرها. ويرى السيوطي أنّ حكمها الوقف كما جاء به القرآن، إلا مع عامل  
فالأجود فيها الإعراب.

ونذهب سبويه إلى أنّ (أباحاد)، و(هوز)، و(حطي) متصرفة، والبقية ممنوعة للعلمية، والعجمة.  
ونذهب ابن السراج إلى أنّها مصروفة على الأصل، ولا تمنع إلا إذا عرض لها ما يمنعها.  
ويجوز تذكيرها، وتأنيثها، فالتذكير إذا قصدت معنى اللفظ، والتأنيث إذا قصدت معنى الكلمة.  
وتبنى إذا أردت حكاية الصوت دون التسمية بها، فإن قصدت التسمية، أو عطفتها أعربت بعد أن تمدّ  
المقصود الثنائي منها.

ينظر الكتاب ٣/٢٦٥، ٣٢٠، ٣٢٦، والأصول ١٠٨/٢، ١١٠، وشرح الكافية للرضي ١٤١/٢، ١٤٢،  
وتذكرة أبي حيان ١٠٥، ٦٧٨، واللسان ١/٦، ٢٠، ٣١٣، ٣٢٣، والحلية ٣١/أ.

## حرف (١) الألف

قوله (٢) : " الألف المفردة " .

### هنا فوائد :

الأولى : عبّر هنا بالألف ، ثم قال (٣) في آخر الحروف قبل الياء : " حرف الألف ، والمراد به : الحرف الهاوي (٤) ، الممتنع الابتداء به ؛ لكونه لا يقبل الحركة ، فأما الذي يُراد به الهمزة فقد مرّ في صدر الكتاب " انتهى .

فكان ينبغي التعبير هنا بالهمزة ليغاير بينهما كما فعل غيره .

وأما صاحب (رصف (٥) المباني ) فإنه قال : " باب الألف والهمزة " ؛ لأنه جمع النوعين في باب واحد أول الكتاب .

### الثانية :

قال ابن جنّي (٦) في ( سر الصناعة ) : " اعلم أنّ أصول (٧) حروف المعجم (٨) [ عند الكافة ] (٩) تسعة ، وعشرون حرفاً ، فأولها الألف ، وآخرها الياء على المشهور في ترتيب حروف المعجم ، إلّا أبا العباس (١٠) فإنه كان يعدّها ثمانية وعشرين حرفاً ، ويجعل أولها

---

١ - في ك: "حروف".

٢ - المغني ١٧ .

٣ - المغني ٤٨٤ .

٤ - الهاوي: الممتدّ، الذاهب في الهواء. ينظر العين ٦٤/١، والقصر المبنيّ ٦٩٦/٢ .

٥ - في الأصل و د : "وصف"، والمثبت من ز وك. وينظر رصف المباني ١٠٣ .

٦ - سر الصناعة ٤١/١ - ٤٣ .

٧ - في ز: "أصل".

٨ - في ز: "العجم".

٩ - من ك.

١٠ - يعني: المرّد.



الباء، ويدع الهمزة من أولها ويقول : هي همزة لا تثبت على صورة واحدة ، وليست لها صورة مستقلة ، فلا اعتدّها<sup>(١)</sup> مع الحروف التي أشكلها محفوظة ، معروفة .

وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضيّ منه عندنا ، وسأوضح القول فيه : اعلم أنّ الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة ، وإنّما كتبت الهمزة واوا ، وباء مرة أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ، ولو أريد تحقيقها البتّة لوجب أن تكتب ألفاً على كلّ حال ، بدل [أ/و] على صحّة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها ولا تكون فيه إلّا محقّقة لم يجز أن تكتب<sup>(٢)</sup> إلّا ألفاً مفتوحة كانت ، أو مضمومة ، أو مكسورة ، وذلك إذا وقعت أولاً ، نحو : أخذ ، وأخذ ، وإبراهيم ، فلما وقعت موقعاً لا بد فيه من تحقيقها اجتمع على كتبها ألفاً البتّة .

وعلى هذا وجد في بعض المصاحف ﴿يَسْتَهْزِأُونَ﴾<sup>(٣)</sup> بالألف قبل الواو ، ووجد فيه<sup>(٤)</sup> أيضاً : ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾<sup>(٥)</sup> بالألف بعد الياء ، وإنّما ذلك لتوكيد التحقيق .

وهذه علّة في الهمزة كنت<sup>(٦)</sup> قديماً رأيتها أنا ، ثم غبرت<sup>(٧)</sup> زماناً فرأيت بعض كلام أبي بكر محمد بن السريّ<sup>(٨)</sup> ، وقد أوردها فيه غير مسندة إلى غيره .

---

١ - في زوك : "اعتديها" .

٢ - في زود : "يكتب" .

٣ - سورة : الأنعام . من الآية : ٥ .

٤ - في ك : "فيها" .

٥ - سورة : الإسراء . من الآية : ٤٤ .

٦ - في ز : "كانت" .

٧ - من زوك ، وفي الأصل ود : "غبرت" . وغير بمعنى : مكث وذهب . ينظر اللسان (غير) .

٨ - ابن سهل البغداديّ ، المعروف بابن السراج . إمام في العربيّة ، والأدب ، تتلمذ على الميرد . توفي سنة ٣١٦ هـ .

له الأصول ، و شرح الكتاب .

ترجمته في طبقات النحويّين ١١٢ ، و نزهة الألباء ٢٤٩ .

ثم إني رأيتها بعد ذلك في بعض كلام الفراء<sup>(١)</sup>، فلا أدري أصاب<sup>(٢)</sup> أبا بكر مع الفراء ما أصابني أنا من الموارد له، أم هو [شيء]<sup>(٣)</sup> سمعه فحكاه، واعتقده؟ وهي دلالة قاطعة قوية.

وفيها دلالة أخرى، وهي أنّ كلّ حرف سمّيته ففي أوّل حروف تسميته لفظه بعينه<sup>(٤)</sup>، ألا ترى أنّك إذا قلت : جيم، فأوّل حروف الحرف جيم، وإذا قلت : دال فأوّل حروف الحرف دال، وإذا قلت : حاء فأوّل ما لفظت به حاء، فكذلك إذا قلت : ألف فأوّل ما لفظت به همزة، فهذه دلالة أخرى غريبة على كون صورة الهمزة مع التحقيق ألفاً.

فأمّا الألف التي في<sup>(٥)</sup> نحو : قام، وسار، وكتاب، وجمار فصورتها أيضاً صورة الهمزة المحققة في : أحمد، وإبراهيم، وأترجة، إلّا أنّ هذه الألف لا تكون إلّا ساكنة، وصورتها، وصورة الهمزة المحركة واحدة، وإن اختلف مخرجاهما، كما أنّ النون الساكنة من نحو : من، وعن، والنون المحركة من نحو : نعم، ونقر تسمى كلّ واحدة منهما نوناً، وتكتبان شكلاً واحداً، ومخرج الساكنة من الخياشيم، ومخرج المتحركة من الفم، كما أنّ مخرج الألف المتحركة التي هي همزة من الصدر، ومخرج الألف فوقها من أوّل الحلق، فهاتان هنا كتبتك هناك.

فأمّا إخراج أبي العباس الهمزة من جملة الحروف، واحتجاجة لذلك بأنّها لا تثبت صورتها فليس بشيء، وذلك أنّ جميع هذه الحروف إنّما وجب إثباتها، واعتدادها لما كانت

---

١ - هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي. إمام في اللغة، والنحو، وكان مفسراً، كان من أبرع الكوفيين. توفي بطريق مكة سنة ٢٠٧هـ.  
له معاني القرآن، والمقصود والممدود.  
ترجمته في نزهة الألباء ٩٨.

٢ - في سر الصناعة: "أصاب"، وأشار الخقق إلى أنه وقع في بعض النسخ: "أصاب".

٣ - ساقطة من الأصل، وغير مقروءة في د، والمثبت من ز وك.

٤ - من ز، وفي الأصل ود وك: "لفظة تعينه".

٥ - "في" ساقطة من الأصل ود، والمثبت من ز وك.

موجودة في اللفظ الذي هو قبل الخطّ، فالهمزة أيضاً موجودة في اللفظ كالهاء، والقاف، وغيرهما، فسيبيلها أن تُعتدّ حرفاً كغيرها.

فأمّا انقلابها في بعض أحوالها لعارض يعرض لها من تخفيف، أو بدل فلا يخرجها من كونها حرفاً، ألا ترى أنّ الألف، والواو، والياء، والتاء، والهاء، والنون، وغيرهنّ قد يُقلبن في بعض الأحوال، ولا يُخرجهنّ ذلك من أن يُعتدّن<sup>(١)</sup> حروفاً، وهذا أمر واضح غير مشكل.

### الفائدة الثالثة :

ذكر أبو طالب المنفصل بن سلّمة النحويّ<sup>(٢)</sup> في كتاب ( الرد على صاحب<sup>(٣)</sup> العين ) أنّ الفراء يرى ترادف الهمزة، والألف، وأنّ سيّويه<sup>(٤)</sup> فرّق بينهما، فقال : الهمزة هي التي تكون من نفس الكلمة كقولك<sup>(٥)</sup> : أرب، وإثم، والألف هي ألف القطع الزائدة التي ليست من نفس الكلمة، مثل : ألف (أحمد)، و (أعطى).

---

١ - في زوك: "يعددن".

٢ - ابن عاصم الضمّيّ، الكوفيّ. عالم بالأدب، واللغة، والنحو. توفّي نحو ٢٩٠هـ.

له الفاخر، و البارع .

ترجمته في نزهة الأنبياء ٢٠٢، و وفیات الأعيان ٢٠٥/٤.

وكتابه المذكور أشار إليه حاجي خليفة ١٤٤٣؛ حيث ذكر أنّه ألف كتاباً في الاستدراك على العين، ونقل عن أبي الطيّب أنّه ردّ أشياء من العين غير مردودة، وأنّ ترتيبه ليس على الترتيب المعهود.

٣ - هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ، الأزديّ، أبو عبد الرحمن. إمام في النحو، واللغة، وهو واضع علم العروض. ولد بالبصرة سنة ١٠٠هـ، وتوفّي سنة ١٧٠هـ.

له: العين، و العروض .

ترجمته في أخبار النحويّين ٥٤، و وفیات الأعيان ٢٤٤/٢.

٤ - هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ ولاء، أبو بشر، إمام النحاة، وصاحب الكتاب. ولد في إحدى قرى شيراز سنة ١٤٨هـ، وتوفّي بالأهواز سنة ١٨٠هـ.

ترجمته في أخبار النحويّين ٦٣، و طبقات النحويّين ٦٦. ولم أعثر على هذا الرأي في كتابه.

٥ - في الأصل وك ود: "كقوله"، والمثبت من ز.

ورده عليه ابن كيسان <sup>(١)</sup> فقال : « لم يذهب إلى هذا سيويه ، ولا أحد من النحويين [هـ/ب] ، وإنما أراد سيويه <sup>(٢)</sup> أن الهمزة حرف كالعين يحتمل الحركة و السكون ، ويكون في أول الكلمة ، وآخرها ، ووسطها ، وأنّ الألف حرف من مخرجه يشبهه ، وبينهما فرق ، وذلك أنّ الألف لا تكون إلا ساكنة ، والهمزة الساكنة يعتمد لها في المخرج ، والألف تهوي من ذلك الموضع من غير اعتماد ، فهما حرفان .

وذهب الفراء إلى أنّ الهمزة هي الأصل ، والألف الساكنة هي الهمزة ترك <sup>(٣)</sup> همزها <sup>(٤)</sup> . قال : " وأما ما ذهب إليه أبوطالب فإنه فرق فيه بين الأصلي ، والزائد في التسمية ، ولا فرق بينهما فيها ، كما أنه لا فرق بينهما في اللفظ .

قال : " وكلّ ألف ابتدء بها عند سيويه همزة ، والألف التي هي الألف على الحقيقة لا تكون مبتدأ بها ، ولا تكون في اسم . ولا فعل إلا زائدة ، أو مبدلة من ياء <sup>(٥)</sup> ، أو واو ، أو همزة " انتهى .

وفي ( حاشية الكشف ) للشيخ سعد الدين التفتازاني <sup>(٦)</sup> : " الألف اسم للمدة التي هي أوسط <sup>(٧)</sup> حروف ( جاء ) ، والهمزة التي في آخرها بدليل قولهم : إنّ الألف واللام للتعريف ، و ألف الوصل تستقط في الدرج ، وقولهم : الألف على ضربين : لينة ، ومتحركة ، فاللينة تسمى ألفاً ، والمتحركة تسمى همزة .

والهمزة اسم مستحدث ، لأصلي ، وإنما يذكر في التهجي الألف لا الهمزة .

١ - هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان . نحوي ، لغوي من أهل بغداد . توفي سنة ٢٩٩ هـ .

له المهذب ، و تلقيب القوافي .

ترجمته في طبقات النحويين ١٥٣ ، و نزهة الألباء ٢٣٥ .

٢ - ينظر الكتاب ٤ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ .

٣ - في ك : " ترد " .

٤ - في ك : " همزتها " .

٥ - في الأصل : " تاء " ، والمثبت من ز ، و د وك .

٦ - حاشية الكشف ٢٩ / أ .

٧ - في ك : " أوسطه " .

وكلّ الحروف إذا عُدَّت صُدِّرَ فيها الاسم بالمسمّى إلّا الألف، فإنّه إذا عُدَّ<sup>(١)</sup> لايتأتى فيه تصدير الاسم بالمسمّى " انتهى.

وقال صاحب (رصف<sup>(٢)</sup> المباني) : " الألف والهمزة في المعنى واحد، إلّا أنّه إذا كان ساكناً مُدَّ الصوت، ويُسمّى ألفاً، ومخرجه إذ ذاك من وسط الحلق، وهو حرف هاءٍ، وإذا كان مقطّعا يُسمّى<sup>(٣)</sup> همزة، ومخرجها حيثُذ من أوّل الصدر، وهذا هو الصحيح، وهو مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup>، وأكثر المحقّقين من أئمة النحويّين.

وزعم الأخفش<sup>(٥)</sup>، ومن تابعه أنّ الهمزة غير الألف، واستدلّ على ذلك باختلاف مخرجيهما، ولا حجة فيه؛ لأنّ النون الساكنة غنة في الخيشوم مع ارتفاع طرف اللسان إلى الحنك الأعلى، والمتحرّكة مخرجها من الفم مع ارتفاع اللسان أيضاً إلى الحنك الأعلى من غير أن تكون فيها غنة خالصة، وقد اتّفقنا على أنّها نون.

والدليل على أنّ الألف هي الهمزة شيان :

أحدهما : أنّا إذا ابتدأنا بالهمزة على أيّ صورة تحرّكت - من الضمّ، أو الفتح، أو الكسر - كتبناها ألفاً، لا خلاف بين جميعهم في ذلك.

والثاني : أنّا إذا نطقنا بحرف من حروف المعجم، فلا بدّ من النطق بأوّل حرف منه في أوّل لفظه، نحو : با، وتا، وجيم، وحاء.... إلى آخر حروف المعجم.

ولما كنّا نقول : ألف، فتكون الألف في أوّله علمنا أنّه كسائر الحروف فيما ذكرنا، ولكن لما لم يمكن النطق بالألف في أوّل اللفظ ساكنة حرّكت للابتداء بها فصارت همزة، وكان

١ - من ك وز ود، وفي الأصل: "مد".

٢ - في الأصل: "وصف"، والمثبت من د وز وك. وينظر رصف المباني ١٠٣ - ١٠٥.

٣ - في ز "تسمّى".

٤ - ينظر الكتاب ٤/٤٣٤، ٤٣٥.

٥ - هو سعيد بن مسعدة الخاشعيّ ولاء، أبو الحسن، عرف بالأخفش الأوسط. نحويّ، عالم باللغة، من أهل بلخ، وسكن

البصرة، وتوفّي سنة ٢١٥ هـ.

له معاني القرآن، و الاشتقاق.

ترجمته في أخبار النحويّين ٦٦، ونزهة الألباء ١٣٣.

لها إذ ذاك مخرج غير مخرج الألف ، وكانا في المعنى واحداً ، ولذلك وضعها واضع حروف المعجم أوّل الحروف همزة ، ووضعها مع اللّام قبل الياء ألفا ، ولوضع ذلك اختصاص باللام ليس لغيرها من حروف المعجم لعلّة تُذكر إن شاء الله " انتهى .

#### الفائدة الرابعة [٦/أ] :

أوّل من بدأ بحرف الهمزة في ذكر المفردات فيما أعلم أبو طالب المفضل بن سلّمة ، وتابعه أكثر الناس ، أو كلّهم ، وبدأ صاحب ( العين ) كتابه بحرف العين . قال أبو طالب <sup>(١)</sup> : " وإنما بدأت بالهمزة لأنّها أوّل الحروف " .

قال : " وإنما حملني على ذلك أنّ صاحب <sup>(٢)</sup> كتاب ( العين ) ذكر أنّه بدأ بالعين ؛ لأنّها أقصى الحروف مخرجاً .

وقال سيّويه <sup>(٣)</sup> : « الهمزة أقصى الحروف مخرجاً » فأحببت أن يكون على ذلك التأليف " .

قال : " ولو قال : بدأت بالعين ؛ لأنّها أكثر في الكلام ، وأشدّ اختلاطاً بالحروف ، لبداً بالعين . ولما قال : بدأت بأوّل الحروف وجدت ما قال سيّويه الهمزة ، ثمّ أتبعها بالألف ، والهاء .

و <sup>(٤)</sup> قال ابن كيسان : " سمعت من يذكر عن الخليل أنّه قال : لم أبدأ بالهمزة لأنّها يلحقها النقص ، والتغيير ، والحذف ، ولا بالألف ؛ لأنّها لا تكون في ابتداء كلمة ولا في اسم ، ولا فعل إلّا زائدة أو مبدلة ، ولا بالهاء ؛ لأنّها مهموسة خفيفة <sup>(٥)</sup> لا صوت لها ، فنزلت إلى الحيز الثاني ، وفيه العين ، والحاء <sup>(٦)</sup> ، فوجدت العين أنصع الحرفين ، فابتدأت به ليكون أحسن في

١ - ينظر كشف الظنون ١٤٤٣ .

٢ - العين ١/٦٤ .

٣ - الكتاب ٤/٤٣٣ .

٤ - الواو ساقطة من ز .

٥ - في ك : " خفيفة " .

٦ - في ز : " الحاء " .

التأليف، وليس العلم بتقديم شيء على شيء؛ لأنه كله مما يحتاج إلى معرفته، فبأي شيء بدأت كان حسناً، وأولهاها بالتقديم أكثرها تصرفاً " انتهى.

قلت : والأدوات التي بُدئت بالهمزة أكثر من كل حرف سواها، فالابتداء بها هنا أنسب. وقد أخرج ابن عساكر <sup>(١)</sup> في ( تاريخه ) من طريق عبد الله بن سعيد <sup>(٢)</sup>، قال : "عُرِضَتْ أَحْرَفُ الْمُعْجَمِ <sup>(٣)</sup> عَلَى الرَّحْمَنِ، وَهِيَ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا، فَتَوَاضَعَ الْأَلِفُ مِنْ يَمِينِ الْحُرُوفِ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ تَوَاضَعُهُ، فَجَعَلَهُ قَائِمًا، وَجَعَلَهُ مِفْتَاحَ كُلِّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ".

### الفائدة الخامسة :

الألف في اللغة : الواحد من كل شيء <sup>(٤)</sup>.

وعن الخليل <sup>(٥)</sup> : الحقيق الضعيف، قال الشاعر <sup>(٦)</sup> :

مُنَالِكُ أَنْتَ لَا أَلِفٌ مَهِينًا .....

وفي ( القاموس ) <sup>(٧)</sup> : " الألف كـ ( كَتِف ) <sup>(٨)</sup> : الرجل العزب <sup>(٩)</sup> ".

---

١ - هو علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، أبو القاسم، ثقة الدين الدمشقي. مؤرخ حافظ. ولد بدمشق سنة ٤٩٩ هـ، وتوفي سنة ٥٧١ هـ.

له الإشراف على معرفة الأضراف، وكشف المغطى في فضل الموطأ.

ترجمته في وفيات الأعيان ٣/٣٠٩، و طبقات الشافعية ٧/٢١٥.

وهذا الخبر لم أقف عليه في تاريخه. ووقفت عليه في كتاب الخروف للرازي ١٣٣، عن كعب الأحبار.

٢ - هم عدة في التاريخ، ولم أعرف الراوي منهم بعينه.

٣ - في الأصل : "العجم"، والمثبت من ذلك وز.

٤ - انظر تذكرة النحاة ٦٧٩.

٥ - في الأصل : "تحليل"، والمثبت من ذلك. وينظر كتاب الخروف ٣٤، ضمن ثلاثة كتب في الخروف .

٦ - هو في بعض نسخ "الخروف" لأبي نواس، وفي بعضها للسيد الحميري، وليس في ديوانيهما. وهذا صدر بيت من

(الوافر) عجزه: ..... كأنك في الوغى أسد زئير

والبيت في البصائر للفيروز ابادي ١١/٢. والشاهد فيه مجيء الألف بمعنى الحقيق.

٧ - القاموس مادة (ألف).

٨ - في ذلك : "لكنف".

## السادسة :

انفردت الألف، وخمسة أحرف معها باشتقاق الفعل منها سماعاً، قالوا : أَلَفْتَ أَلْفاً حسنة، وبَوَّبْتَ بَاءً، وَجَيِّمْتَ جِيماً، وَسَيَّنتَ سِيناً، وَكَوَّفْتَ<sup>(١)</sup> كَافاً، وَلَوَّمْتَ وَلَيِّمْتَ لَاماً، ولم يقولوا في غيرها. كذا قال بعضهم<sup>(٢)</sup>.

لكن في ( البدائع ) لابن القيم<sup>(٣)</sup> تقول<sup>(٤)</sup> : "نَوَّنت الكلمة ألحقت بها نوناً، وسَيَّنتها ألحقت بها سِيناً، فَإِنْ ألحقت بها زايّاً قلت : زَوَّيتها ؛ لأنَّ أَلْفَ الزاي منقلبة عن واو ؛ لأنَّ باب ( طويت ) أكثر من باب ( حوَّه )، و ( قوَّه )". وقال بعضهم : " زَيَّيتها "، وليس بشيء.

## السابعة :

نقل الصلاح الصفدي<sup>(٥)</sup> في ( تذكرته ) : أنَّ الهمزة لا توجد في التوراة، وكذا الهاء، والحاء، والعين.

---

١ - في الأصل و د و ك : "النضرب"، وفي ز : "النضرب"، والمثبت من القاموس .

١ - من ز و ك، وفي الأصل ود : "كَيْفَتْ".

٢ - ينظر تذكرة النحاة ٦٧٩.

٣ - هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُّرْعَمِيّ الدمشقيّ، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن قيم

الجوزية. محدث، فقيه، لغويّ، مشارك في كثير من الفنون. ولد بدمشق سنة ٦٩١هـ، وتوفي سنة ٧٥١هـ.

له زاد المعاد، و بدائع الفوائد .

ترجمته في الدرر الكامنة ٦٠/١، و بغية الوعاة ٢٥.

وينظر البدائع ٤١/١.

٤ - في الأصل ود : "يقول"، والمثبت من ز و ك.

٥ - هو خليل بن أبيك بن عبد الله الصفديّ، صلاح الدين. أديب، مؤرخ. ولد سنة ٦٩٦هـ، وتوفي بدمشق سنة

٧٦٤هـ.

له الوافي بالوفيات، و الغيث المسجّم في شرح لامية العجم، والتذكرة الصفديّة جمع فيها كثيراً من نوارد الأشعار ولطائف الآداب، وأتى فيها على تاريخ الآداب العربيّة. يوجد أجزاء منها مصوّرة بمعهد المخطوطات العربيّة.



قوله <sup>(١)</sup> : " أحدهما : أن [تكون] <sup>(٢)</sup> حرفاً ينادى بها القريب " .

زاد في ( رصف المباني ) <sup>(٣)</sup> : " المصغي إليك " .

وقال الأندلسي <sup>(٤)</sup> في ( شرح المفصل ) : " المنادى إن كان في غاية القرب حساً ، أو حكماً فلا حاجة معه إلى حرف النداء ، فيُحذف <sup>(٥)</sup> عند ذلك ، وإن كان أبعد قليلاً نودي بالهمزة ، وأبعد منه بـ ( أي ) <sup>(٦)</sup> ؛ لأنّ الصوت لا يمتدّ فيهما <sup>(٧)</sup> كما يمتدّ في ( يا ) " .

وذكر مثله النيلي <sup>(٨)</sup> في ( شرح الكافية ) .

وقال السخاوي <sup>(٩)</sup> في ( شرح المفصل ) : " ( أي ) ، والهمزة للقريب ، وفيهما [٦/ب] تنبيه بالنسبة إلى المنادى بغير حرف النداء ، فأنت بهما أشدّ تنبيهاً منك إذا لم تذكرهما <sup>(١)</sup> .

---

ترجمته في الدرر الكامنة ١٧٦/٢ ، وطبقات الشافعية ١٠/٥ ، وينظر فهرس معهد المخطوطات العربية ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

وينظر اخلية للنشواني ١٦/أ .

١ - المغني ١٧ .

٢ - في الأصل ود وز وك : " يكون " ، والمثبت من المغني .

٣ - رصف المباني ١٤١ .

٤ - هو النقاسم بن أحمد بن الموفق ، علم الدين اللورقي . نحوي ، قاري . ولد سنة ٥٧٥ هـ ، وتوفي سنة ٦٦١ هـ .

له انبأحت النكاملية في شرح الجزولية ، واخصّل في شرح المفصل ، وتوجد من الكتاب أجزاء في مكتبات شتى . ترجمته في معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ ، والبيغة ٣٧٥ ، وينظر مقدّمة تحقيق كتاب التخمير للدكتور عبدالرحمن العثيمين .

٥ - في ز : " فحذف " .

٦ - انباء ساقطة من جميع النسخ ، وأثبتها لأن النص يقتضيها .

٧ - في الأصل ود وك : " فيها " ، والمثبت من ز .

٨ - هو إبراهيم بن الحسين بن عبد الله - ويقال : عبيد الله - بن إبراهيم بن ثابت الطائي ، تقي الدين النيلي . نحوي له شرح على الكافية أسماء التحفة الواقية .

ترجمته في بغية الرعاة ١٧٩ ، وكشف الظنون ١٣٧٦ .

وينظر التحفة الشافية ٢١٣/أ .

٩ - هو علي بن محمد بن عبد الصمد الحمّداني المصري ، الشافعي ، أبو الحسن علم الدين لغوي ، أصولي ، مفسّر ، عالم بالقراءات . ولد بسخا سنة ٥٨٨ هـ ، وتوفي بدمشق سنة ٦٤٣ هـ .

تذكرهما<sup>(١)</sup>. وقد<sup>(٢)</sup> [تنادي]<sup>(٣)</sup> البعيد بهما، وبالحذف رأساً، أي : أنك تصوّرتَه بصورة من حضر".

وقال ابن يعيش<sup>(٤)</sup> في ( شرح المفصل ) : " ( أي ) والهمزة تُستعملان إذا كان صاحبك قريباً.

وإنما كان كذلك من قِبَل أَنَّ البعيد المتراخي، والنائم المستقل، والساهي يُفتقر في دعائهم إلى رفع صوت، ومُدّه، وليست الياء<sup>(٥)</sup> في (أي) مدّة؛ لأنها لا تكون مدّة إلا إذا سكنت، وكان حركة ما قبلها من جنسها، والهمزة ليست من حروف المدّ، فاستعملت للقريب، وقد يستعملون ( يا )، و ( أيا )، و ( هيا ) للقريب، ولا يستعملون الهمزة و (أي) للبعيد".

وقال صاحب<sup>(٦)</sup> ( رصف المباني ) : " الهمزة أقل استعمالاً من ( يا )؛ لأنها لا تُستعمل إلا في القريب المصغي إليك، و ( يا ) تُستعمل في القريب، والبعيد؛ لأنها أكثر منها

---

له شرح الناصبيّة، وجمال القراء .

ترجمته في إنباء الرواة ٣١١/٢، و بغية الرعاة ٣٤٩.

وينظر المفصل ١٢٧/أ.

١ - في الأصل ود: "ذكرتهما"، والمثبت من ز وك.

٢ - من ز وك، وفي الأصل ود: "هو".

٣ - في الأصل ود وك وز والمفضل: "ينادي"، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٤ - هو يعيش بن عليّ بن يعيش بن أبي السرايا، أبو البقاء، موفّق الدين . نحويّ، لغويّ. ولد بحلب سنة ٥٥٦ هـ، وتوفّي بها سنة ٦٤٣ هـ.

له شرح التصريف الملوكيّ، و شرح المفصل .

ترجمته في وفيات الأعيان ٤٦/٧، و سير أعلام النبلاء ١٤٤/٢٣.

وينظر شرح المفصل ١١٨/٨.

٥ - في الأصل ود: "الياء في"، والمثبت من ز وك.

٦ - رصف المباني ١٤٢.

حروفاً، وأكثر مبدأً، ولذلك لا تُحذف كما تحذف (يا)؛ لأنها لادلالة لحذفها على قرب، بخلاف ( يا ) فإنها مستعملة لهما<sup>(١)</sup>، حُذِفَتْ ، أو ظهرت".

وقال النيلي<sup>(٢)</sup> في ( شرح الكافية ) : " الهمزة أصلها ( يا ) حُذِفَتْ منها الياء فبقيت الألف ساكنة، فلم يصحّ الابتداء بها، فحرّكوها فصارت همزة. واختصّت بالقريب ؛ لأنّ نقصان لفظها يدلّ على قُرب المسافة " .

### تنبيه :

حكى أبو حيان<sup>(٣)</sup> أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ حروف النداء أسماء أفعال تتحمّل ضمير المنادى. وعلى<sup>(٤)</sup> هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة ؛ لأنها تأتي حرفاً للاستفهام ، وفعل أمر من ( وأى ) كما سيأتي<sup>(٥)</sup>. ولها في ذلك نظائر ذكرتها في كتاب ( الأشباه والنظائر في العربية )<sup>(٦)</sup>.

قوله<sup>(٧)</sup> : " و الثاني : أن تكون<sup>(٨)</sup> للاستفهام " .

قلت : هل الهمزة واحدة استعملت في المعنيين على سبيل الاشتراك ، أو الثانية حرف آخر مقتضِب غير الأولى ؟ محلّ نظر ، والتحقيق الثاني ، وكذا سائر الحروف الواردة لأكثر من معنى . بخلاف حروف الجرّ المستعملة في غير معناها الأصليّ ، فإنّها حرف واحد قطعاً استعمل في معنى آخر مجازاً .

قوله<sup>(٩)</sup> : " وحقّيقته : طلب الفهم " .

١ - في وصف المباني : " لما " ، والظاهر أنّ المثبت هو الأصوب ، وأنّ الضمير عائد إلى القريب والبعيد .

٢ - التحفة ٨٠ / أ .

٣ - ينظر الارتشاف ١١٧ / ٣ .

٤ - في ك : " فعلى " .

٥ - في ص ١٧٥ .

٦ - الأشباه والنظائر ١١٠ / ٢ .

٧ - المغني ١٧ .

٨ - في ك : " يكون " .

قال الدماميني<sup>(١)</sup> : " الأولى أن يقال : طلب الإفهام ".  
قلت : الذي عبّر به المصنّف عبّر به النيلي<sup>(٢)</sup> ، وغيره .  
وقال أبو البقاء<sup>(٣)</sup> في ( الباب ) ، والأندلسي : " الاستفهام طلب الإفهام ، والإفهام  
تحصيل الفهم ".  
قالا : " والاستفهام ، والاستعلام ، والاستخبار بمعنى واحد ".  
وقال ابن يعيش<sup>(٤)</sup> : " الاستفهام مصدر استفهمت ، أي : طلبت إليه الفهم ".  
وفرق قوم بأنّ الاستخبار : طلب ما لم يسبق له ذكر ، فإن سبق أولاً ، ولم يُفهم حقّ الفهم  
فسألت عنه ثانياً فاستفهام .

### فائدة :

حقيقة الفهم : ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن . كذا زاده الشيخ شمس الدين ابن  
الجندي<sup>(٥)</sup> في ( مختصر المغني ) .  
وفي ( شرح الكوكب الوقاد ) للعلامة عزّ الدين ابن جماعة : " الفهم : إدراك الشيء ".  
وفي ( الصحاح )<sup>(٦)</sup> : " فهّمت الشيء فهماً : علّمته " .

١ - المغني ١٧ .

١ - شرح المغني مع المنصف ١/١٩ .

٢ - النحفة ٢١٦/ب .

٣ - هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، البغدادي ، أديب ، لغوي ، نحوي . ولد ببغداد سنة ٥٣٨ هـ ، وتوفي بها  
سنة ٦١٦ هـ .

له التبيان في إعراب القرآن ، و شرح الإيضاح .

ترجمته في وفيات الأعيان ٣/١٠٠ ، و بغية الوعاة ٢٨١ .

وينظر الباب ١٣٦/أ .

٤ - شرح المفصل ٨/١٥٠ .

٥ - لم أقف على ترجمة له .

٦ - الصحاح مادة ( فهم ) .

وفي ( المفردات ) للراغب <sup>(١)</sup> : " الفهم: هيئة <sup>(٢)</sup> للنفس <sup>(٣)</sup> بها تتحقق <sup>(٤)</sup> معاني ما يحس <sup>(٥)</sup> ، يقال : فهمت كذا ، وقوله تعالى : ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾ <sup>(٦)</sup> وذلك إمّا بأن جعل الله له <sup>(٧)</sup> من [٧/أ] فضل قوّة الفهم ما أدرك به ذلك، وإمّا بأن ألقى ذلك في روعه، أو بأن أوحى إليه، وخصّه به. وأفهمته : إذا قلت له حتى تصوّره. والاستفهام : أن يطلب <sup>(٨)</sup> من غيره <sup>(٩)</sup> أن يفهمه " انتهى. قوله <sup>(١٠)</sup> : " وقد أجزى الوجهان في قراءة الحَرَمَيْنِ ". أي : نافع <sup>(١١)</sup> ، وابن كثير <sup>(١٢)</sup> : ﴿ أَمِنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾ <sup>(١٣)</sup> هي بتخفيف الميم <sup>(١٤)</sup> ، ووافقهما حمزة <sup>(١٥)</sup> .

---

١ - هو الحسين بن محمد بن الفضل الأصفهاني، أبو القاسم، عالم، مفسر، أديب، لغوي. سكن بغداد، وتوفي سنة ٥٠٢ هـ.

له محاضرات الأدباء ، و جامع التفاسير .

ترجمته في طبقات المفسرين للذناودي ٣٢٩/٢ ، و بغية النواة ٢٩٧ .

وينظر المفردات ٣٨٦ .

٢ - من د وك. وفي الأصل: "هبة"، وفي ز: "هينة".

٣ - في المفردات : "للإنسان".

٤ - في ك: "يتحقق".

٥ - من ز، وفي الأصل ود وك والمفردات: "يحسن"، ولعلّه الصواب.

٦ - سورة: الأنبياء. من الآية: ٧٩.

٧ - "له" ساقطة من ز.

٨ - في الأصل و د : "يطلبه"، والمثبت من ز وك.

٩ - الضمير ساقط من ك.

١٠ - المغني ١٨ .

١١ - ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، اللبني ولاء. أحد القراء السبعة المشهورين، انتهت إليه رئاسة الإقراء

بالمدينة. توفي سنة ١٦٩ هـ.

ترجمته في معرفة القراء ٤١/١ .

قوله <sup>(١)</sup>: " وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفرّاء " <sup>(٢)</sup>.

عبارته في (معاني القرآن): " قرأها يحيى بن وثّاب <sup>(٣)</sup> بالتخفيف ، وذكر ذلك عن نافع ، وحمزة ، وفسّروها : يريد : يا من هو قانت ، وهو وجه حسن ، فإن <sup>(٤)</sup> العرب تدعوبألف كما تدعو بـ ( يا ) ، فيقولون <sup>(٥)</sup> : « يا زيدُ أَقْبِلْ » ، و « أزيدُ أَقْبِلْ » ، قال الشاعر <sup>(٦)</sup> :

أَبْنِي لَبْنِي لَسْتُمْ بِيَا  
إِلَّا يَدَا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ

وقال آخر <sup>(٧)</sup> :

---

١٢ - هو عبدالله بن كثير الداريّ المكيّ. أحد القراء السبعة . ولد بمكة سنة ٤٥ هـ، وكان قاضي الجماعة فيها، وتوفي سنة ١٢٠ هـ.

ترجمته في وفيات الأعيان ٤١/٣، ومعرفة القراء ٣٤/١.

١٣ - سورة الزمر. من الآية: ٩.

١٤ - القراءة في السبعة ٥٦١، و الحجة ٩٢/٦.

١٥ - ابن حبيب بن عمّار بن إسماعيل الزيات التيميّ ولاء، أبو عمارة. أحد القراء السبعة . ولد سنة ٥٨٠ هـ، وتوفي بحلول سنة ١٥٦ هـ.

ترجمته في تهذيب التهذيب ٢٧/٣، ومعرفة القراء ٤٣/١.

١ - المغني ١٨.

٢ - معاني القرآن ٤١٥/٢، ٤١٦.

٣ - الأسديّ ولاء. كان من أئمة الكوفة في القراءة، تابعي، ثقة، قليل الحديث. توفي سنة ١٠٣ هـ.

ترجمته في تهذيب التهذيب ٢٩٤/١١، ومعرفة القراء ٢٠/١.

٤ - "إن ساقطة من ز.

٥ - في ز: "يقولون".

٦ - هو أوس بن حجر في ديوانه ٢١، ونسب إلى طرفة، وهو في ملحق ديوانه بشرح الأعلام ١٤٧. والبيت من

(الكامل) والشاهد فيه أنّه استعمل الهمزة للنداء. ويستشهد به النحاة على أمر آخر، وهو إبدال (يدا) الثانية من محل الأولى. ويروى:

يا ابني لبني لستم بيدا .....

وعليه فلا شاهد هنا.

وفي ز: "يد" مكان (يدا) الثانية.

والبيت في الكتاب ٣١٧/٢، والمقتضب ٤٢١/٤، و شرح أبيات سيويه ٦٨/٢. و شرح المفصل ٩٠/٢.

أَضْمُرُ بَيْنَ ضَمْرَةٍ مَآذَا ذَكَرْتُ مِنْ صِرْمَةٍ أُخِذْتُ بِالْمَرَارِ

وهو كثير في الشعر، فيكون المعنى مردوداً بالدعاء على المنسوق؛ لأنه ذكر الناسي الكافر<sup>(١)</sup>، ثم قصّ قصّة الصالح بالدعاء، كما تقول في الكلام: فلان لا يصلي، ولا يصوم، فيا من يصلي ويصوم أبشّر، فهذا هو معناه".

وقال ابن عطية<sup>(٢)</sup>: "والخطاب للموصوفين<sup>(٣)</sup> بالصفات المذكورة في الآية، أي: يا صاحب هذه الأوصاف قل: هل يستوي...؟

[قال: و] <sup>(٤)</sup> هذا وإن كان معنى صحيحاً في نفسه إلا أنه أجنبي عن معنى الآيات قبله، وبعده".

ورده ابن الصائغ<sup>(٥)</sup>، والدماميني<sup>(٦)</sup> بأنه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، وهو المخاطب في الآيات بقوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>(١١)</sup>، فهو مناسب لها، لأجنبي عنها.

١- هو سيرة بن عمرو انفق عسي في النوادر ٤٣٩. والبيت من (المتقارب). وأنشاهد بحجاء الحمزة للنداء.

وفي الأصل لك: "المراء". وفي دوز: "المراء، والصبوب ما أثبتته من معاني القرآن.

والصرمة: القطعة من الإبل. والمرار: موضع.

والبيت في معاني القرآن للفراء ٤١٦/٢، والجمهرة ٣٦٦/٢

١- يشير إلى قوله: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضَرْبُ دَعَا رَبِّهِ مِثْلَ نَسِيٍّ إِذَا خُولِيَ نِعْمَةً مِنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ﴾. سورة الزمر آية: ٨.

٢- هو عبد الحق بن عطية اخاربي، الغرناطي، أبو محمد. مفسر، فقيه، شاعر، قاضي المرية. ولد سنة ٤٨١ هـ، وتوفي سنة ٥٤٢ هـ.

له آخر الوجيز، وبرنامج.

ترجمته في إشارة التعيين ١٧٦، وبقية الوعاة ٢٩٥.

وينظر آخر الوجيز ٥١١/١٢.

٣- في ز: "الموصوف".

٤- من ك.

٥- المنصف ٢٠/١.

٦- شرح المغني مع المنصف ٢٠/١.

قلت: لكن ورد أن الآية نزلت<sup>(١)</sup> في ابن مسعود<sup>(٢)</sup>، وعمّار بن ياسر<sup>(٣)</sup>، وسالم<sup>(٤)</sup> مولى أبي حذيفة<sup>(٥)</sup>.

ويمكن الجواب بأنّ النازل فيهم قراءة التشديد، ثم نزلت قراءة التخفيف مراداً بها غير المراد بالأولى، كما هو شأن القراءات المختلفة، وهي قاعدة [نفيصة]<sup>(٦)</sup> يَنْتَهائي (الإتقان)<sup>(٧)</sup>، وفي (أسرار التنزيل)<sup>(٨)</sup>.

---

٧ - سورة: الزمر. من الآية: ٨.

٨ - سورة: الزمر. من الآية: ١٠.

٩ - سورة: الزمر. من الآية: ١١.

١٠ - سورة: الزمر. من الآية: ١٥.

١١ - سورة: الزمر. من الآية: ١٥.

- في ك: "أن الآية أنها نزلت". وينظر النذر المنتور لتسيوسي ٢١٤/٧، وأسباب النزول ٦١، ٦٢.

٢ - هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب اهذلي، أبو عبد الرحمن. من أكابر الصحابة، وأكثرهم حديثاً، وأجودهم قراءة. توفي بالمدينة سنة ٣٢ هـ.

ترجمته في الإصابة ٢١٤/٦، و سير أعلام النبلاء ٤٦١/١.

٣ - ابن عامر الكناني المذحجي، أبو اليقظان. صحابي حليل، من المهاجرين السابقين إلى الإسلام. شهد بدرًا وما بعدها، وشهد صفين مع علي، واستشهد فيها سنة ٣٧ هـ.

ترجمته في الإصابة ٦٤/٧، و سير أعلام النبلاء ٤٠٦/١.

٤ - هو سالم بن معقل. من السابقين الأولين، والبدرين، والحفاظ. استشهد في موقعة اليمامة سنة ١٢ هـ.

ترجمته في الإصابة ١٠٣/٤، و سير أعلام النبلاء ١٦٧/١.

٥ - ابن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي العبشمي. صحابي حليل بدري، من السابقين. قيل: اسمه قيس. استشهد يوم اليمامة سنة ١٢ هـ.

ترجمته في سير أعلام النبلاء ٣٦١/٢، والإصابة ٨١/١١.

٦ - من زود.

٧ - لم أعثر في الإتقان على قاعدة بالصورة التي نص عليها، ولكن في ١٧٧/٢ نحو من هذا.

٨ - مخطوط في مكتبة برلين. ينظر دليل مخطوطات السيوطي ٢.



وقال الشيخ <sup>(١)</sup> : " لاح لي أنا من فضل الله تعالى وجه اختصاصه بذلك ، وهو حصول المناسبة بين المعطوف ، والمعطوف عليه ، التي هي شرط في قبول العطف بالواو في التقدير الثاني ، وعدم حصولها في التقدير الأول .

قال أهل المعاني <sup>(٢)</sup> : نحو ( زيد يكتب ويشعر ) مقبول للمناسبة بين الشعر ، والكتابة ، و ( زيد يعطي ويشعر ) غير مقبول لعدم المناسبة بين الإعطاء ، والشعر " .

قلت : وأوجه من ذلك أن جملة ﴿ جَعَلُوا ﴾ فعلية ، فلا يصح عطفها على التقدير الأول ؛ لأن الخبر حينئذٍ ليس فعلاً ، ويصح على الثاني ؛ لأنه حينئذٍ جملة فعلية .

فإن قلت : هذا إنما هو ممتنع في فنّ المعاني دون النحو ، قلت : وكذلك امتناع ( زيد يعطي ، ويشعر ) .

ثم لاح لي وجه آخر نحوي ، وهو أن المعطوف على الخبر شرطه صحة كونه خبراً ، بأن يشتمل على الرابط ، وجملة الخبر على التقدير الأول ليس فيها ذكر الله تعالى ، وعلى الثاني فيها ضميره ، فصح العطف عليها ؛ لأن قوله : ﴿ لله ﴾ <sup>(٣)</sup> قائم مقام الضمير ، أي : له ، كما <sup>(٤)</sup> صرح به الزمخشري <sup>(٥)</sup> ، وأبوحيان <sup>(٦)</sup> ، ولم يصح على الأول ؛ لانتفاء الربط ، وهذا الوجه أقعد <sup>(٧)</sup> ، وهو الذي قصده المصنف بلاشك .

## تنمّة :

١ - المنصف ٢٣/١ .

٢ - ينظر شروح التلخيص ٩/٣ ، وما بعدها .

٣ - سورة الرعد . من الآية : ٣٣ .

٤ - في الأصل و د : " حكماً " ، والنثبت من ز .

٥ - الكشف ٣٦١/٢ .

٦ - البحر ٣٩٤/٥ .

٧ - في ز : " أقصد " .

قال أبو البقاء <sup>(١)</sup> : " ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> معطوف على ﴿ كَسَبَتْ ﴾ ، [أي] <sup>(٣)</sup> : ويجعلهم لله شركاء ، ويحتمل أن يكون مستأنفاً " .

قوله <sup>(٤)</sup> : " وقالوا التقدير في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(٥)</sup> : أي : كمن ينعم في الجنة ؟ " .

هو تقدير ابن الشجري <sup>(٦)</sup> في ( أماليه ) .

وقدّره أبو البقاء <sup>(٧)</sup> : " كمن نخا " ، والزحشري <sup>(٨)</sup> : " كمن أمِن العذاب " ، وابن عطية <sup>(٩)</sup> : " كالمنعمين " ، والجرجاني <sup>(١٠)</sup> : " كمن لا يصيبه العذاب " .

قوله <sup>(١١)</sup> : " وجاء في التنزيل موضع صُرِّح فيه بهذا الخبر ، وحُذِفَ المبتدأ على [١٢/أ] العكس مما نحن فيه ، وهو قوله تعالى : ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، أي : أفمن هو خالد في الجنة يُسْقَى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار ؟ " .

---

١ - التبيان في إعراب القرآن ٧٥٩/٢ .

٢ - سورة:الرعد.من الآية:٣٣ .

٣ - ساقطة من النسخ إلا من ز .

٤ - المغني ١٩ .

٥ - سورة:الزمر.من الآية:٢٤ .

٦ - الأمالي ٤٠٤/١ .

٧ - التبيان في إعراب القرآن ١١١٠/٢ .

٨ - الكشف ٣٩٦/٣ .

٩ - المحرر الوجيز ٥٢٨/١٢ .

١٠ - علي بن محمد بن علي الحسيني الخنفي ، أبو الحسن ، يعرف بالسيد الشريف . مفسر ، بيان ، ولد سنة ٧٤٠ هـ ، وتوفي

سنة ٨١٦ هـ .

له حاشية على المطول ، وحاشية على الكشف .

ترجمته في الضوء اللامع ٣٢٨/٥ ، والبقية ٣٥١ .

١١ - المغني ١٩ .

قال الشيخ <sup>(١)</sup> : " ذِكْرُ فِي (الكشاف) <sup>(٢)</sup> وغيره <sup>(٣)</sup> في الآية ثلاثة أوجه :  
أحدها : هذا.

والثاني : أن يكون ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> بدلاً من ﴿ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> في قوله : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى يَمِينِهِ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ﴾ ، ويكون قوله : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ... ﴾ إلى آخره معترضاً بين البديل ، والمبدل منه ، لبيان ما يمتاز به من هو على يمينه في الآخرة ؛ لإنكاره المساواة بين المتمسك باليمين ، والتابع لهواه ، وعلى هذين الوجهين فقوله <sup>(٧)</sup> : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ ﴾ مبتدأ محذوف الخبر ، أي : فيما <sup>(٨)</sup> قصصنا عليك مثل الجنة.

والثالث : أن يكون ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ ﴾ <sup>(٩)</sup> خيراً لـ ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ ﴾ على حذف مضاف تتم به المعادلة ، والتقدير : أمثل أهل الجنة كمثل من هو خالد في النار ؟ فعربي من حرف الإنكار ، وحذف ما حذف منه تصويراً لمكابرة من يسوي بين المتمسك <sup>(١٠)</sup> باليمين ، والتابع لهواه ، وأنه بمنزلة من يسوي بين الجنة التي تجري فيها الأنهار ، وبين النار التي يُسقى أهلها الحميم .

١٢ - سورة: محمد. من الآية: ١٥.

١ - المتصف ١/٢٤.

٢ - الكشاف ٣/٥٣٣، ٥٤٣.

٣ - ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣/١٧٢، والبحر ٨/٧٨.

٤ - سورة: محمد. من الآية: ١٤.

٥ - سورة: محمد. من الآية: ١٤.

٦ - إلى هنا ينتهي السقط في ك.

٧ - في ز: "بقوله".

٨ - في ز: "تما".

٩ - ﴿خالداً﴾ ساقطة من الأصل ، مثبتة من د وك وز. سورة: محمد. من الآية: ١٥.

١٠ - في ك "التمسك".

قال ابن يعيش<sup>(١)</sup> : " وذلك لأنها تلزم الاستفهام ، وتقع مواقع<sup>(٢)</sup> لا يقع غيرها فيها<sup>(٣)</sup> ".  
وقال أبو حيان<sup>(٤)</sup> : " أصالتها كونها حرفاً ، ولم تخرج عن موضوعها<sup>(٥)</sup> ، فلم تُستعمل  
لنفي ، ولا بمعنى ( قد )<sup>(٦)</sup> " .

قال ابن يعيش<sup>(٧)</sup> : " وقد يشترك الحرفان ، ويكون أحدهما أقوى في ذلك المعنى ، وأكثر  
تصرفاً من الآخر " .

قوله<sup>(٨)</sup> : " ولهذا خُصَّت بأحكام " .

قال ابن الحاجب<sup>(٩)</sup> في ( شرح المفصل ) : " الهمزة أعمّ تصرفاً من ( هل ) ، إمّا لأنها  
الأصل في الاستفهام ، و ( هل )<sup>(١٠)</sup> محمولة عليها كما يقوله سيبويه<sup>(١١)</sup> ، وإمّا لأنها أخصر

---

١١ - هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، أبو عبد الله ، بدر الدين ، ابن الناطم . نحوي ، لغوي . ولد

بدمشق ، وتوفي بها سنة ٦٨٦ هـ عن ثيف وأربعين سنة .

له شرح الألفية ، و شرح لامية الأفعال .

ترجمته في بغية الوعاة ٩٦ ، و شذرات الذهب ٣٩٨/٥ .

وينظر المصباح ٤٣ .

١ - شرح المفصل ١٥١/٨ .

٢ - في ز : "وقعا" .

٣ - في ز : "فيه" .

٤ - التذيل ١٩٠/٥ ب .

٥ - من ز ، وفي الأصل ود وك : "موضعها" .

٦ - في ك : "وقد" .

٧ - شرح المفصل ١٥١/٨ .

٨ - المغني ١٩ .

٩ - الإيضاح ٢٣٨/٢ ، ٢٣٩ .

١٠ - في ز : "هي" .

١١ - الكتاب ٩٩/١ .

منها في اللفظ ، فتصرفوا فيها لسهولة اللفظ بها أكثر من أختها " .  
قوله <sup>(١)</sup> : " أحدها : جواز حذفها " .

قال ابن الحاجب <sup>(٢)</sup> : " حذف الهمزة شاذ ، وإنما يقع للضرورة . وسره أن الحروف التي تدلّ على الإنشاء لها صدر الكلام ، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ، ولم يجوز تأخيرها فلم يجوز حذفها " .

قوله <sup>(٣)</sup> : " أراد : أو <sup>(٤)</sup> ذو الشيب يلعب <sup>(٥)</sup> ؟ " .

قال ابن الشجري <sup>(٦)</sup> : " لم يُخْتَلَف في أنه حُذِف منه الهمزة " .

وقال الدماميني <sup>(٧)</sup> : " يُحْتَمَل أن يكون <sup>(٨)</sup> مِمَّا حُذِف فيه ( لا ) النافية دون الهمزة ، أي : [و ذو الشيب لا يلعب كما في قوله <sup>(٩)</sup> :

وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ تَلَاقُونَهُ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْمُنْخَلُ " انتهى .

---

١ - المغني ١٩ .

٢ - الإيضاح ٢/٢٤٠ .

٣ - المغني ٢٠ .

٤ - في الأصل : " وأذو " ، وفي دوك : " وذوا " ، والمثبت من ز .

٥ - الكلام على بيت النكيت :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولالعباً مني وذو الشيب يلعب

٦ - الأمالي ١/٤٠٧ .

٧ - تحفة الغريب ٧/أ .

٨ - في ك " تكون " .

٩ - هو النمر بن تولب في شعره ٨٥ . والبيت من ( الطويل ) . والشاهد حذف حرف النفي ، والقسم ، والتقدير : والله لاتلاقونه .

والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢١١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٤٨ ، والمساعد ٢/٣١٨ ، والمغني ٨٣٥ .

وقال شارح <sup>(١)</sup> ( السبع الهاشميات ) [ <sup>(٢)</sup> ] : " وذو الشيب خبر ، وليس باستفهام ، والمعنى :  
لم أطرب شوقاً <sup>(٣)</sup> إلى البيض ، ولا طربت لعباً مني ، وأنا ذو الشيب ، وقد يلعب  
ذو <sup>(٤)</sup> الشيب ويطرب ، وإن كان قبيحاً به ، ولكن طربي إلى أهل الفضائل والنهي ."

قال <sup>(٥)</sup> : " وهذا كما قال الكميت <sup>(٦)</sup> في موضع آخر :

قَدْ تَفَتَّنُ الْكَاعِبُ الرَّبْحَلَةَ ذَا الشَّيْبِ وَيَغْتَرُّ صَيْدُهُ الثَّلْبُ

يقول : فالشيخ قد يغتر <sup>(٧)</sup> صيده ، ويفتن ، وإن كان لا ينبغي له " انتهى .

قوله <sup>(٨)</sup> : " فقيل : أراد أتعجبها <sup>(٩)</sup> ؟ " .

١ - هو أحمد بن إبراهيم القيسي الشيباني ، أبو رياش . لغوي ، أديب ، فصيح ، ولد باليمامة ، وانتقل إلى البصرة ، وتوفي بها

سنة ٣٣٩ هـ . له شرح الحماسة .

ترجمته في إشارة التعيين ٢٣ ، وإنباه الرواة ٢٥ / ١ .

وينظر شرح افاشميات ٤٣ .

٢ - ساقط من الأصل ود ، مك ، مثبت من زوك .

٣ - في ك " شرتنا " .

٤ - في د : " ذوا " .

٥ - هذا النص لم أقف عليه في شرح افاشميات ، وهو في شرح أبيات المغني ٣١ / ١ .

٦ - ابن زيد بن حنيس الأسدي ، أبو المستهل . فارس ، شاعر ، أديب لغوي ، من أهل الكوفة . اشتهر في العصر الأموي . ولد

سنة ٦٠ هـ ، وتوفي سنة ١٢٦ هـ .

ترجمته في الشعر والشعراء ٢٩٠ ، والأغاني ١٠٨ / ١٥ .

والبيت من ( المنسرح ) . والشاهد فيه من جهة المعنى ، وهو أنه أراد أن الشيخ قد يفتن الكاعب ، وإن كان لا ينبغي له .

في ك " الزبجلة " مكان " الزبجلة " ، وفي الأصل : " ذوا " ، والمثبت من دوزوك ، وفي ك " يفتن " مكان " يغتر " .

والزبجلة : الضخمة ، والثلب : الشيخ . ينظر اللسان ( رجل ) ، و ( ثلب ) .

والبيت في شرح أبيات المغني ٣١ / ١ .

٧ - في ك " يفتن " .

٨ - المغني ٢٠ .

٩ - يعني بيت عمر :

يؤيده قوله<sup>(١)</sup> أول القصيدة:

قَالَ لِي صَاحِبِي لِيَعْلَمَ مَا بِي أَتَحِبُّ الْقَتْلَ أَمْ أُنَحِّتُ الرِّبَابَ

حيث أظهر الهمزة.

وفي (الأغاني) <sup>(٢)</sup>: "عن الأصمعي" <sup>(٣)</sup> أنه قال: عمر بن أبي ربيعة <sup>(٤)</sup> حجة في العربية لم يؤخذ عليه إلا قوله <sup>(٥)</sup>:

ثُمَّ قَالُوا تَحِبُّهَا..... البيت.

وله في ذلك مخرج إذا أتى به على سبيل الإخبار.

قال <sup>(٦)</sup>: ومن الناس من يزعم أنه قال <sup>(٧)</sup>:

قِيلَ لِي: كُلُّ تَحِبُّهَا قُلْتُ: بَهْرًا..... "انتهى".

---

ثم قانونا تحبها قلت بهراً  
وسياتي قريباً مع تخريبه.

١ - ديوانه ٧٢.

٢ - الأغاني ٧٩/١.

٣ - هو عبد الملك بن قُريب بن علي الأصمعي الباهلي ، أبوسعيد. أحد أئمة الأدب ، واللغة ، والشعر ، والحفاظ المتقنين. ولد بالبصرة سنة ١٢٢ هـ ، وتوفي سنة ٢١٦ هـ.  
له الإبل ، والأضداد .

ترجمته في اخبار النحويين ٧٢، ووفيات الأعيان ١٧٠/٣.  
وينظر الموشح ٣١٥-٣١٧.

٤ - هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، أبو الخطّاب. من أشعر أهل عصره، وقد أكثر من التشبيب، والغزل. ولد سنة ٢٣ هـ، وتوفي سنة ٩٣ هـ.  
ترجمته في الشعر والشعراء ٢٧٦، ووفيات الأعيان ٤٣٦/٣.

٥ - في ديوانه ٧٣. والبيت من (الخفيف). وقد استشهد به النحاة على حذف همزة الاستفهام.

والبيت في الكتاب ٣١١/١ ، و الأمالي لابن الشجري ٤٠٧/١ ، و الأمالي للمرتضى ٣٤٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٤/٢ ، وشرح أبيات المغني ٣٣/١.

٦ - الأغاني ٧٩/١.

٧ - وعلى ذلك فلا شاهد هنا.

قوله<sup>(١)</sup>: "وقيل<sup>(٢)</sup> : معناه: عجباً".

هو الذي رجّحه صاحب<sup>(٣)</sup> (الصحاح) ، وجزم به ابن مالك<sup>(٤)</sup> في (شرح التسهيل) ، وقال: "إنّه مصدر لافعل له".

وبقي فيه قولان آخران:

أحدهما: أنّه بمعنى: تَبَّأ ، كأنّه قال: تَبَّأ لهم، لما أنكروا عليه<sup>(٥)</sup> حبّها ، وهو أيضاً مصدر لافعل له.

والثاني: أن معناه: جهرأ لا أكاتم<sup>(٦)</sup> ، من قولهم: القمر الباهر ، أي: الظاهر ضوءه، حكاهما أبو حيان<sup>(٧)</sup> في (شرح التسهيل).

قوله<sup>(٨)</sup>: "وقال المتنبي<sup>(٩)</sup>:"

أَحْيَا وَأَيْسَرُ مَا لَا قَيْتُ مَا قَتَلَا ..... "إلى آخره.

١ - المغني ٢٠.

٢ - نقل ذلك عن ابن الأعرابي. ينظر شرح أبيات المغني ١/٣٦.

٣ - هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أبونصر، من أئمة اللغة. ولد في فاراب، وكان أوّل من حاول الطيران، وقد لقي

حُتفه سنة ٣٩٣هـ في خراسان.

له الصحاح ، و العروض .

ترجمته في نزّهة الألباء ٣٤٤، و معجم الأدباء ٢/٢٦٩.

وينظر الصحاح مادة (بهر).

٤ - شرح التسهيل ٢/١٨٣، ١٨٤.

٥ - في الأصل ود: "علة"، والمثبت من زوك.

٦ - في ز: "لا أنا كاتم". وهذا القول حكاه الأصمعي عن رجل من أهل مكّة. ينظر الموشح ٣١٦، شرح أبيات المغني

١/٣٥.

٧ - لم أقف عليه في النسخة التي بين يدي.

٨ - المغني ٢٠.

٩ - في ديوانه بشرح البرقوقيّ ٢/٢٨٢. وهذا صدر بيت من (البسيط)، وسيأتي قريباً تأمّلاً. والشاهد فيه حذف همزة

الاستفهام. والبيت في شرح أبيات المغني ١/٤٣.



هذا مطلع قصيدة يمدح بها سعيد بن كلاب المنبجي<sup>(١)</sup> ، وبعده<sup>(٢)</sup> :

وَالْوَجْدُ يَقْوَى كَمَا تَقْوَى النَّوَى أَبَا  
لَوْلَا مُفَارَقَةُ الْأَحْبَابِ مَا وَجَدْتُ      لَهَا الْمُنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلًا

ومخلصها<sup>(٣)</sup> :

مَا فَاظْطَرِي أَوْ فَظْطَنِي بِي تَرِي حُرْقًا      مَنْ لَمْ يَذُقْ طَرْفًا مِنْهَا فَقَدْ وَلَا  
عَلَّ الْأَمِيرَ يَرَى ذُلِّي فَيَشْفَعُ لِي      إِلَى الَّتِي تَرَكْتَنِي فِي الْهَوَى مَثَلًا

وآخرها<sup>(٤)</sup> :

أَرْجُو نَدَاكَ وَلَا أَخْشَى الْمِطَالَ بِهِ      يَا مَنْ إِذَا وَقَبَ الدُّنْيَا فَقَدْ بَخِلًا

قال ابن الشجري<sup>(٥)</sup> في (أماله) : " (أحيا) فعل متكلم ، والجملة التي هي (أيسر) وخبره في موضع نصب على الحال من المضمر في (أحيا) ، أي : أعيش ، وأقل ما قاسيت ، وأهون ما قاسيت ما قتل غيري . أخطر بحياته كالمتعجب ، وحقيقة المعنى : كيف أعيش ، وأهون الأشياء التي قاسيتها في الهوى الشيء الذي قتل المحبين .

والضعف : والضعف لغتان ، كالزعم ، والزعم ، والفقر ، والفقر<sup>(٦)</sup> .

وزعم قوم أن الضعف بالضم في الجسم ، والضعف - [ بالفتح ]<sup>(٧)</sup> - في العقل ، وليس بقول معتمد عليه ؛ لأنَّ القراء<sup>(٨)</sup> قد ضموا الضاد ، وفتحوها في قوله : ﴿ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ﴾<sup>(٩)</sup> .

١ - في المصدر نفسه : سعيد بن عبد الله بن الحسن الكلابي المنبجي .

٢ - الديوان ٢٨٢/٣ .

٣ - المصدر نفسه ٢٨٤/٣ . وفي الأصل و د و ك : " صا " مكان " ها " ، والمثبت من ز و . " منها " ساقطة من الأصل ،

مثبتة من د و ز و ك . و " يرى " ساقطة من الأصل ، والمثبت من ز و د و ك . و رآل : بخا .

٤ - " المصدر نفسه ٢٩٠/٣ .

٥ - " الأمالي " ٣٥٠/١ ، ٣٥١ .

٦ - ينظر الحجة ٤٥٠/٥ .

٧ - ساقط من الأصل و د و ك ، مثبت من حاشية ز .

فإن قيل: كيف كرّر المعنى في قوله<sup>(١)</sup>:

..... وَالْبَيْنُ جَارَ عَلَيَّ ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا

لأنّه أثبت للبين الجور ، ونفى عنه العدل ، والمعنى فيهما واحد؟

فالجواب: أنّ الجائر في وقت قد يعدل في وقت آخر ، فيوصف بالجور إذا جار ، وبالعدل إذا عدل "انتهى.

وقال ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> في (أماليه): "يجوز أن يكون ((أحيا)) فعلاً مضارعاً حُذِفَ منه همزة الاستفهام للإنكار تقديره: أحيا ، وأيسر ما قاسيت ما قتلاً؟ أي: كيف أحيا وهذه حالي؟ فيكون قوله<sup>(٣)</sup>:

..... وَأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ [ما قتلاً].....

جملة في موضع الحال، أو جملة [١٣/ب] معطوفة قرّر بها الجملة التي من أجلها أنكر الحياة ، ونفاهاً؛ لأنّه إذا كان أيسر ما لقيته<sup>(٤)</sup> قتالاً كان غير حيّ.

ويجوز أن يكون ((أحيا)) من باب (أفعل التفضيل) ، حُذِفَ المضاف إليه استغناء عنه بما عُطِفَ عليه ممّا يُشْرِكُ بينه وبينه فيه ، كأنّه قال: أحيا ما قاسيت ، وأيسر ما قاسيت ، فحذف المضاف إليه من الأوّل استغناء عنه بالثاني ، أو حذف المضاف إليه من الثاني

---

٨ - في الأصل: "الفراء"، والمثبت من دوك وز. وقد قرأ بالفتح عاصم، وحمزة، وقرأ الباقون وحفص بالضم.

ينظر السبعة ٥٠٨، و الحجة ٥/٤٥٠.

٩ - سورة: الروم. من الآية: ٥٤.

١ - هو المتنبي في ديوانه بشرح البرقوقي ٢٨٢/٣ ، وقد تقدّم صدر هذا البيت في ص ٨٤ .

٢ - الأماالي ١١٣/٣ - ١١٤.

٣ - "قوله" ساقط من ك، وما بين المعقوفين من ز.

٤ - في ز: "لاقيته".

استغناء عنه بالأول ، ثم أُخِرَ ليعتمد الثاني عليه من حيث اللفظ، كما في قولهم: «نصفُ ، ورُبُّعُ دِرْهِمٍ» ، وكقوله<sup>(١)</sup>:

إِلَّا عُلاَلَةٌ أَوْ بُدَاً قَمَّةٌ سَابِغٌ .....

ويكون مبتدأ خبره «(ما قتلا)» إن كانت «(ما)» في «(ما قاسيت)» بمعنى (الذي) ، على القول بأن أفعال التفضيل يكتسب التعريف بالإضافة ، وعلى القول بأن المعرفة تتعين<sup>(٢)</sup> بتقدمها<sup>(٣)</sup> للابتداء ، وإن كانت مشتقة.

أو يكون<sup>(٤)</sup> خبراً مقدماً على القول بأن (أفعال التفضيل) لا يكتسب تعريفاً بالإضافة ، وعلى القول بأن المشتق يتعين للخبر ، وإن كان معرفة ومقدماً. فإن كانت (ما) بمعنى شيء فخير مبتدأ باتفاق.

وأما (أحيا) باعتبار المعنى فيجوز أن يكون مأخوذاً من (حي الشيء): إذا كان فيه حياة ، كأنه قال: أظهر شيء فيه حياة مما قاسيته يقتل.

ويجوز أن يكون مبنياً من (أحييته): إذا جعلته حياً ، كأنه قال: أظهر شيء يحيي مما قاسيت يقتل ، والمقصود يحصل من المعنيين جميعاً.

وأما قوله: «(والبين)» فمبتدأ خبره «(جار)» ، وهو يقوي الوجه الثاني؛ لأن الوجه الأول الذي أنكر فيه كونه حياً لا يحسن أن يذكر بعده أن البين جارٍ على ضعفه.

وبالتقدير الثاني لا يلزم ذلك؛ لأنه لم يتعرض إلا لشدة ما قاسى، وأن غيره يهلك بأقل منه ، لأنه هلك.

---

١ - هو الأعشى في ديوانه ٧٨. وهذا بعض بيت مدور من (مجزوء الكامل)، ونغامة:

..... نهـد الجزاره

والشاهد فيه الفصل بين المتضايقين بمضاف آخر.

والعلامة: بقية جري الفرس. والبداهة: أوله. وسابح: جار. والنهد: المرتفع. والجزاره: الرأس واليدان، والرجلان.

والبيت في الكتاب ١/١٧٩، والمقتضب ٤/٢٢٨، والخصائص ٢/٤٠٧، والخزانة ١/٨٣.

٢ - في ز: "يتعين".

٣ - في ز: "تقدمها".

٤ - من زوك، وفي الأصل ود: "تكون".

وإنما أشار فيه إلى قوّته، وصبره على ما لقيه "انتهى كلام ابن الحاجب.

قوله<sup>(١)</sup>: "والأخفش<sup>(٢)</sup> يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس".

[ظاهره أنّ غيره يخالفه ، ويقصره على الضرورة ، وبه صرح بعضهم]<sup>(٣)</sup>.

ونقله صاحب<sup>(٤)</sup> (الجنى الداني) عن ظاهر مذهب سيويه<sup>(٥)</sup> ، ثم قال<sup>(٦)</sup>: "والمختار أطراده إذا كان بعدها (أم) لكثرتة نظماً ، ونثراً.

ورقع في النسخة التي قدّمت ذكرها<sup>(٧)</sup> زيادة نصّها: "ورجّحه ابن مالك<sup>(٨)</sup> محتجاً بما جاء في الحديث<sup>(٩)</sup> من قوله لجبريل: ((وَأِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ))". وهذا ذكره ابن مالك في (توضيحه)<sup>(١٠)</sup> فقال: "وقد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حُذِفَتْ منه لا يستقيم إلّا بتقديرها.

ومنه قراءة أبي جعفر<sup>(١١)</sup>: ((سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ))<sup>(١٢)</sup> بهمزة وصل ، وقوله صلى الله عليه وسلم<sup>(١٣)</sup>: ((يَا أَبَا ذَرٍّ عَيْرَتُهُ بِأُمِّهِ)) أراد: أعيرته؟".

١ - انغني ٢٠.

٢ - ٤٢٦/٢.

٣ - من ز، وهو ساقط من بقية النسخ.

٤ - اجنى الداني ٣٥.

٥ - الكتاب ١٧٤/٣، ١٧٥.

٦ - اجنى ٣٤، ٣٥.

٧ - لم يتقدم ذكر النسخة.

٨ - شواهد التوضيح ٨٧-٨٩.

٩ - متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه ١٧٤/٩، في كتاب (التوحيد)، باب (كلام الرب مع جبريل)، ومسلم في صحيحه ٦٦/١ في كتاب (الإيمان)، باب (من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة).

١٠ - شواهد التوضيح ٨٧-٨٩.

١١ - هو يزيد بن القعقاع المخزومي ولاء، المدني. أحد القراء العشرة، كان إمام أهل المدينة في القراءة. توفي سنة

١٣٢هـ.

ترجمته في وفيات الأعيان ٢٧٤/٦، ومعرفة القراء ٢٨/١.

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان<sup>(١)</sup> ما نصّه: "أجاز الفراء حذف حرف الاستفهام مع الشكّ، قال الفراء: «وتضمّره العرب في حروف الشكّ خاصّة فيقولون: «تَرَكَ مُنْطَلِقاً؟» ويريدون: أتراك؟ وكذلك: «تَظُنُّكَ تَخْرُجُ؟»؛ لأنّ الاستفهام شكّ، وهذه شكّ فاكثفي بواحد عن<sup>(٢)</sup> صاحبه.

وامتنع في (ضربت) ، و(قتلت) وسائر الأفعال؛ لأنها أخبار لاشكّ فيها». وتابعه قُطْرُب<sup>(٣)</sup> على هذا القول ، وزاد على ذلك أنّه أجاز ذلك في غير هذه الأفعال. وذهب سيويه إلى أنّ ذلك لا يجوز ، قال [١٣/ب] سيويه<sup>(٤)</sup>: «إذا حذفت حرف الاستفهام انقلب المعنى ، وهذا أقبح ما يقع فيه الغلط؛ لأنّه ذهاب البيان ، وهو اللحن الحقيقي<sup>(٥)</sup> ، وقد قيل<sup>(٦)</sup>: لم يؤخذ على ابن أبي ربيعة لحن إلا قوله<sup>(٧)</sup>:  
 ثُمَّ قَالُوا تَحِيَّهَا .....  
 أي: أتحّيها؟».

والقراءة في اختسب ٣٢٢/٢، والنبيان للعكبري ١٢٢٤/٢.

١٢ - انقراءة المتواترة: ﴿سواء عليهم أستغفرت لهم﴾ سورة: المنافقون. من الآية: ٦.

١٣ - الحديث متفق عليه. وهو في صحيح البخاري ١٥/١ في كتاب (الإيمان)، باب (المعاصي من أمر الجاهليّة) ، وكتاب (العتق) ١٨٥/٣، باب (قول النبي: العبيد إخوانكم..)، وفي صحيح مسلم ٩٣/٥ في كتاب (الإيمان)، باب (إطعام المملوك ممّا يأكل... )، ولفظ "أعيرته" ليس عندهما.

١ - التذييل ١٠٤/٢ ب.

٢ - من ز، وفي الأصل ود وك: "من".

٣ - هو محمّد بن المستنير بن أحمد، أبو عليّ. نحويّ، عالم باللغة، والأدب، بصريّ تعلّم على سيويه. توفي سنة ٢٠٦هـ. له الأزمّة ، و المثلث .

ترجمته في نزهة الألباء ٩١ ، ووفيات الأعيان ٣١٢/٤.

٤ - لم اجد هذا النص في الكتاب، وفيه ١٧٤/٣، ١٧٥ أنّ حذف همزة الاستفهام جائز في ضرورة الشعر.

٥ - في حاشية د صححت بـ: "الخفي".

٦ - انظر الموشح ٣١٦.

٧ - تقدّم في ص ٨٢.

وقال أبو العباس<sup>(١)</sup>: «ليس الأمر عندي كذلك ، إنما هو إلزام ، أي: ثم قالوا: أنت تحبها». وزعم الأخفش الصغير<sup>(٢)</sup> أن ما ذهب إليه الفراء إنما أخذه من كلام العامة؛ لأنهم يقولون : ترى ذلك؟ فأما عن العرب فلا يُعرف "انتهى".

قلت: وقد استفدنا من هذا موافقة قُطْرُب للأخفش ، ورأياً ثالثاً مفصلاً للفراء. وفي (باب المفعول المطلق) من (شرح التسهيل) لأبي حيان<sup>(٣)</sup> ما نصّه: "قال يونس<sup>(٤)</sup>: لا يجوز حذف حرف الاستفهام إلا أن يكون في الكلام ما يدلّ عليه ، نحو<sup>(٥)</sup>:  
بِسَبْعِ رَمَينَ الْجَمْرِ أُمُّ بَثْمَانٍ .....

وهذا موافق آخر للأخفش. ووافقه أيضاً الزمخشري<sup>(٦)</sup> فقال في (المفصل): "وتُحذف الهمزة إذا دلّ الدليل عليها" ، وأنشد قوله<sup>(٧)</sup>:

١ - ينظر الكامل ٢/٢٤٤.

٢ - هو عليّ بن سليمان بن الفضل، أبو اغناسن، يعرف بالأخفش الأصغر. نحوي، بغداديّ، كان معاصراً لابن الرومي، وقد هجاه. توفي وهو ابن ثمانين سنة ٣١٥هـ.  
له شرح سيبويه ، و الأنواء .

ترجمته في وفيات الأعيان ٣/٣٠١، و إنباه الرواة ٢/٢٧٦.

٣ - لم أقف على هذا النص في النسخة التي عندي.

٤ - ابن حبيب الضبّيّ ولاء، البصريّ، أبو عبد الرحمن. كان من أئمة نخاة البصرة، وهو شيخ سيبويه. ولد سنة ٩٤هـ، وتوفي سنة ١٨٢هـ.

له معاني القرآن ، و النوادر .

ترجمته في طبقات الزبيدي ٥١، والبلغة ٢٤٧.

٥ - هذا عجز بيت من (الطويل ) في ديوانه ٢٠٩، و صدره:

فوالله ما أدري وإني لحاسب .....

والشاهد فيه حذف همزة الاستفهام؛ لوجود ما يدلّ عليها.

والبيت في الكتاب ٣/١٧٥، والمقتضب ٣/٢٩٤، و الكامل ١٠٩٥، ٧٩٣، و الأمالي لابن الشجري ١/٤٠٦ ، والخزانة ٤٤٧/٤.

٦ - المفصل ٣٨١.

..... بِسَبْعِ رَمْلَيْنِ الْجَمْرَ [أَمْ بِثَمَانٍ]

ووافقه أيضا الأندلسي في (شرحه)، وأنشد عليه قول الأخطل<sup>(١)</sup>:

كَذَبْتُكَ عُيُنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ      غَلَسَ الظُّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالًا

وقوال الأسود بن يعفر<sup>(٢)</sup>:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا      شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ

قال: "وحذف همزة الاستفهام في الحديث كثير.

وفي القرآن العزيز: ﴿إِتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا﴾<sup>(٣)</sup> فيمن قرأ<sup>(٤)</sup> بالكسر والوصل".

ووافقه أيضا السخاوي<sup>(٥)</sup> في (شرحه) فقال: "قد تحذف الهمزة، وهي مرادة إذا كان في

الكلام عليها دلالة كقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾<sup>(٦)</sup> في قراءة ابن كثير<sup>(٧)</sup>.

وكذا قال الأخفش<sup>(٨)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا﴾<sup>(٩)</sup>: إنَّ المعنى: أوتلك نعمة؟

---

٧ - ما بين المعنويين من ز. والبيت تقدم في ص ٨٩.

١ - في ديوانه ١٠٥/١، والبيت من (الكامل)، والشاهد حذف همزة الاستفهام إذا دلَّ عليها الدليل.

والبيت في الكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٢٥٩/٣، والكامل ٧٩٣، والأُمالي لابن الشَّحْرِيَّ ١٠٩/٣، والخزانة ٤٥٢/٤.

٢ - في ديوانه ٣٧. ونسب في الكامل ٣٨٤/١ للعين المنقري، وهو في ديوان أوس ٤٩ بهذه الرواية:

لعمرك ما أدري أمن حزن محجن      شعيت بن سهم أم حزن بن منقر

والبيت من (الطويل)، والشاهد حذف همزة الاستفهام لدلالة الكلام عليها.

و"سهم" طمست في الأصل رد، والمثبت من زوك. والبيت في الكتاب ١٥٧/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والكامل ٧٩٣، والمختص ٥٠/١، والخزانة ٤/٤.

٣ - سورة: ص. من الآية: ٦٣.

٤ - قرأ بذلك أبو عمرو، وهمزة، والكسائي. ينظر السبعة ٥٥٦، والحجة ٨٣/٦.

٥ - الفضل ١٥٧/أ.

٦ - في ك "إِنَّكَ" مكان "إِنَّكَ". سورة: يوسف. من الآية: ٩٠.

٧ - ٣٥١، والحجة ٤٤٧/٤.

٨ - معاني القرآن ٤٢٦/٢.

وقال امرؤ القيس<sup>(١)</sup>:

تَرْوُحُ مِنَ الْحَيِّ أُمُّ تَبْتَكِيرُ .....

وأُشد قول ابن [أبي]<sup>(٢)</sup> ربيعة ، وقول الأسود .

وأما ابن يعيش<sup>(٣)</sup> فإنه خصّه بالضرورة، فقال: "يجوز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر ، وذلك إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه". وكذا قال الرضي<sup>(٤)</sup>.

[ومّن]<sup>(٥)</sup> وافق الأخفش صاحب (رصف<sup>(٦)</sup> المباني ) ، فقال: "يجوز حذف الهمزة إذا فهم المعنى ، ودلّ عليه<sup>(٧)</sup> قرينة الكلام ، كقولك<sup>(٨)</sup>: زيد قام أم عمرو؟ تريد: أزيد؟ وقال<sup>(٩)</sup>:

تَرْوُحُ مِنَ الْحَيِّ أُمُّ تَبْتَكِيرُ .....

---

١ - سورة: الشعراء. من الآية: ٢٢.

١ - في ديوانه ٩٤. وهذا صدر بيت من (المتقارب) وعجزه:

وماذا عليك بأن تنتظر .....

والشاهد حذف همزة الاستفهام ؛لدلالة الكلام عليها.

والبيت في الأزهية ٢٣ ، رصف المباني ١٣٥.

٢ - والبيتان تقدّما في ص ٨٩، ٩٠ .

٣ - شرح المفصل ٨/١٥٤.

٤ - هو محمد بن الحسن الرضيّ الاستربادي، نجم الدين. عالم بالعربية ، من أهل استرباد. توفي سنة ٦٨٦ هـ.

له شرح الكافية ، و شرح الشافية .

ترجمته في بغية الوعاة ٢٤٨، والخزانة ١٢/١.

وينظر شرح الكافية ٣٧٣/٢.

٥ - من ك.

٦ - في الأصل ودوك: "وصف"، والمثبت من ز. وينظر رصف المباني ١٣٥.

٧ - في الأصل وك ود: "على"، والمثبت من ز.

٨ - في الأصل ودوك: "كقوله"، والمثبت من ز.

٩ - تقدّم في ص ٩١.



أراد: أتروح؟" انتهى.

ووافقه أيضاً صاحب "الأزهيّة" <sup>(١)</sup>.

ومما خرّج على ذلك من القرآن قوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ» <sup>(٢)</sup> فيمن قرأ برفع (قتال) <sup>(٣)</sup>.

قال أبو حيان <sup>(٤)</sup> في (البحر): "هو مبتدأ على حذف همزة الاستفهام ، أي: أقتال فيه؟" <sup>(٥)</sup> وقيل: التقدير: أجائز قتال فيه، فحذف الهمزة ، واسم الفاعل المعتمد عليها ، وأبقى مرفوعه".  
وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ﴾ <sup>(٦)</sup> ذكر ابن الأنباري <sup>(٧)</sup> أنه على تقدير همزة الإنكار ، وحكاها أبو حيان <sup>(٨)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتُ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ <sup>(٩)</sup> ، قيل: إنه على تقدير: أيّد الله؟ حكاها أبو حيان <sup>(١٠)</sup> أيضاً. <sup>(١١)</sup>

---

١ - الأزهيّة ٢٣.

٢ - القراءة المتواترة: ﴿قِتَالٍ﴾. سورة: البقرة. من الآية: ٢١٧.

٣ - ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥٨/١.

٤ - البحر ١٤٥/٢.

٥ - ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥٨/١.

٦ - سورة: النساء. من الآية: ٧٩.

٧ - هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أوبكر. أعلم زمانه بالأدب، واللغة. ولد سنة ٢٧١هـ، وتوفي سنة ٣٢٨هـ.

بيغداد.

له الزاهر، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل.

ترجمته في نزهة الألباء ٢٦٤، ووقيات الأعيان ٣٤١/٤.

٨ - البحر ٣٠١/٣.

٩ - سورة: المائدة. من الآية: ٦٤.

١٠ - البحر ٥٢٣/٣.

١١ - في الأصل: "وقوله أيضاً"، والمثبت من د، وزرك.

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾<sup>(١)</sup> : قيل: إنه على تقدير همزة الإنكار ، أي: إني أريد...؟ فحذف الهمزة لدلالة المعنى عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ إرادة القتل معصية. حكاه القُشَيْرِيُّ<sup>(٣)</sup> ، وأيده أبو حيان<sup>(٤)</sup> بقراءة من قرأ: «أُنِّي أُرِيدُ» ، أي: كيف أريد؟ ومعناه [أ/١٤] استبعاد الإرادة.

وقال في (البحر)<sup>(٥)</sup> : في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾<sup>(٦)</sup> : "أبعد من ذهب إلى أنها استفهامية حُذِفَ منها أداة الاستفهام، وأنَّ التقدير: أو نحن نسبح بحمدك ، أم نتغير؟ لحذف<sup>(٧)</sup> الهمزة من<sup>(٨)</sup> غير دليل ، ولحذف<sup>(٩)</sup> معادل الجملة المقدّر دخول<sup>(١٠)</sup> الهمزة عليها ، وهي قوله: أم نتغير؟".

١ - سورة: المائدة. من الآية: ٢٩.

٢ - أي: على الإنكار.

٣ - هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن ضلحة النيسابوري، أبو القاسم، زين الإسلام. عالم، مفسر، زاهد من

أهل خراسان ولد سنة ٣٧٦هـ، وتوفي سنة ٤٦٥هـ.

له التيسير في التفسير، و لطائف الإشارات .

ترجمته في وفيات الأعيان ٢٠٥/٣، وطبقات الشافعية ١٥٣/٥.

وينظر البحر ٤٦٤/٣.

٤ - البحر ٤٦٣/٣، ٤٦٤.

٥ - المصدر نفسه ١٣٤/١.

٦ - سورة: البقرة. من الآية: ٣٠.

٧ - في ز: "بحذف".

٨ - في الأصل ود: "من"، والمثبت من زوك.

٩ - في ز: "بحذف".

١٠ - في الأصل ود: "دخوله"، والمثبت من زوك.

ثمَّ إِنَّ الفراء<sup>(١)</sup> قال في آخر كلامه : " وقد تكون الألف استفهاماً بتأويل ( أم ) ؛ لأنَّ العرب قد تضع ( أم ) في موضع الألف إذا سبقها كلام، قد وصفتُ من ذلك ما يُكتفى به، فيكون المعنى : أَمِنْ هو قانت [حنيف]<sup>(٢)</sup> كالأوّل الذي ذُكر بالنسيان، والكفر؟ ومن قرأها بالتشديد<sup>(٣)</sup> فإنه يريد معنى الألف، وهو الوجه<sup>(٤)</sup>، أن تجعل ( أم ) إذا كانت مردودة على معنى قد سبق قلتها<sup>(٥)</sup> بـ ( أم ) " انتهى.

قوله<sup>(٦)</sup> : " ويُعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير ( يا ) "<sup>(٧)</sup>.

قال ابن الصائغ<sup>(٨)</sup> : " الإبعاد مجرد ما ذُكر لا يظهر، فكم في القرآن من موضع لم يقع إلا في محل واحد كـ ﴿ ضَيَّرَ ﴾<sup>(٩)</sup>، و﴿ الزَّبَانِيَّة ﴾<sup>(١٠)</sup>، و﴿ الْعِهْنِ ﴾<sup>(١١)</sup>.

نعم لو أردف ذلك بأنّ النداء بالخمزة في كلام العرب قليل لاّ تَجْه، ولكان به غُنْيَة ".

وتعقّبه الدماميني<sup>(١٢)</sup> فقال : " هذا لا يشبه ما الكلام فيه، فإنّ البحث في كلمة قرآنية تتردّد بين معنيين لأحدهما نظير في القرآن دون الآخر، كالخمزة في الآية حيث ترددت بين

١ - معاني القرآن ٤١٦/٢.

٢ - من ز.

٣ - فرأ بذلك عاصم، والكسائي، وأبو عمرو، وابن عامر. ينظر السبعة ٥٦١، والحجّة ٩٢/٦.

٤ - ساقطة من ز.

٥ - في ز: "قلها".

٦ - المغني ١٨.

٧ - "يا" من دوزوك، وفي الأصل: "ياء".

٨ - المنصف ٢٩/١.

٩ - سورة: النجم. من الآية: ٢٢.

١٠ - سورة: العلق. من الآية: ١٨.

١١ - سورة: المعارج. من الآية: ٩.

١٢ - شرح المغني مع المنصف ٢٠/١.

أن تُجَعَلَ للاستفهام وله نظائر في الكتاب العزيز- وأن تُجَعَلَ للنداء، ولا نظير له فيه، فأين هذا من ﴿ضِيْرَى﴾، وما ذُكِرَ معه ؟".

وأقول : ما قاله ابن الصائغ إنما هو تنظير لورود كلمة لم تقع في القرآن سوى في موضع واحد، ولا شك أن همزة النداء كلمة [ب/٧] لم تقع في القرآن سوى في هذا الموضع، فأشبهت ﴿ضِيْرَى﴾، ونحوها من الكلمات التي لم تقع إلا في موضع واحد.

ثم إنه لا يلزم من كل كلمة قرآنية ترددت بين معنيين - ولأحدهما نظير في القرآن دون الآخر - الحمل على الأول، بل قد يترجح الحمل على الثاني لأمر يقتضيه، وشاهده قوله تعالى : ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ <sup>(١)</sup> فإنه متردد بين الجماع، والجسّ باليد <sup>(٢)</sup>، والأول له نظير، فإنه المراد حيث أُطْلِقَ في القرآن التماسّ، والمسّ مضافاً إلى النساء، كقوله تعالى : ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾ <sup>(٣)</sup>، وقوله : ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ <sup>(٤)</sup>، وقوله : ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ <sup>(٥)</sup>.

ومع ذلك فترجح عند الشافعي <sup>(٦)</sup> الحمل على الثاني بلما اقتضاه. وقوله تعالى : ﴿إِلَّا دَابَّةَ الْأَرْضِ﴾ <sup>(٧)</sup> فإن المراد بدابة الأرض حيث أُطْلِقَتْ مقابلة السماء، والمراد هنا مصدر : أَرْضَتِ الخشبة، ولا نظير له في القرآن، في أمثلة كثيرة [من ذلك] <sup>(٨)</sup> عقدت لها فصلاً في ( الإتيان ) <sup>(٩)</sup>.

١ - سورة: النساء. من الآية: ٤٣.

٢ - ينظر بداية اجتهاد ٣٨/١.

٣ - سورة: المجادلة. من الآية: ٣.

٤ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٣٦.

٥ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٣٧.

٦ - هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي الهاشمي، أبو عبد الله. أحد الأئمة الأربعة. برع في الفقه

، واللغة، والشعر. ولد سنة ١٥٠ هـ بغزة، وتوفي بمصر سنة ٢٠٤ هـ.

له الأمّ، وأحكام القرآن .

ترجمته في تذكرة الحفاظ ٣٦١/١، وطبقات الشافعية ١٩٢/١.

وينظر الأمّ ١٥/١، ١٦، وأحكام القرآن له ٢٠٣، ٤٦، وأحكام القرآن لابن العربي ٤٤٤/١.

ثم أقول ثانياً : ما جنح إليه ابن الصائغ من الإبعاد بقلّة النداء في كلام العرب بالهمزة غير متّجه ؛ لأنّ القرآن حوى جميع لغات العرب ، وموارد استعمالها ، وأتى بكلّ ما استعملته حتّى النادر ، والقليل ، فما كان مستعملاً عندهم بكثرة جاء فيه بكثرة ، وما كان عندهم بقلّة جاء فيه قليلاً ، كما قرّرت في كتاب ( أسرار التنزيل ) في قوله تعالى : ﴿ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> في قراءة الفصل بين المتضايين <sup>(٢)</sup> ، حتّى إنّ وقع فيه ما هو على لغة ( أكلوني البراغيث ) <sup>(٣)</sup> ، ووقع فيه <sup>(٤)</sup> في بعض القراءات النصب بـ ( لم ) <sup>(٥)</sup> ، والجزم بـ ( لن ) <sup>(٦)</sup> ، والرفع بعد ( أن ) <sup>(٧)</sup> ، وإدخال نون التوكيد في الفعل المجرد <sup>(٨)</sup> ، كلّ ذلك ليحتوي على جميع لغات العرب الشائعة ، والنادرة .

٧ - سورة: سبأ. من الآية: ١٤.

٨ - من ز و د وك.

٩ - الإتيان ١/١٤١، في (الوجود والنقائر).

١ - سورة: الأنعام. من الآية: ١٣٧.

٢ - هي قراءة ابن عامر. ينظر السبعة ٢٧٠، والحجّة ٤١٣/٣.

٣ - حكاه سيبويه في الكتاب ٢/٢٠٩، وخرج على ذلك قوله: ﴿وَأَسْرَوْا النّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾. سورة: الأنبياء. من

الآية ٣. وينظر مشكل إعراب القرآن ٢/٨١، والإتيان ١/١٧٩.

٤ - "فيه" ساقطة من الأصل، مثبتة من د وك وز.

٥ - وخرج على ذلك قراءة: ((ألم نشرح)). وهي قراءة شاذة. ينظر الإتيان ١/١٧٢.

٦ - لم أقف على شاهد له في القرآن. وقد وقع في كلام العرب، من ذلك قول كثير:

أيادي سبا يا عزّ ما كنت بعدكم فلن يحلّ للعينين بعدك منظر

ينظر المغني ٣٧٥، والارتشاف ٢/٣٩٠.

٧ - في قراءة ابن محيصن: ((لمن أراد أن يتمّ الرّضاعة)). سورة: البقرة. من الآية: ٢٣٣. وينظر المختصر ١٤.

٨ - كذا هو في الأصل د و ز وك. والظاهر أنه يعني الفعل الذي خلا من الشروط المسوّغة لدخول نون، كقوله

تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾. ينظر همع الهوامع ٢/٧٨.

ثم أقول ثالثاً : ما ادّعاه ابن الصائغ من قلة النداء بالهمزة في كلام العرب ممنوع ، فقد  
وقفت منه في أشعار العرب على ما لا يحصى كثرة ، وقد <sup>(١)</sup> تقدّم <sup>(٢)</sup> في كلام الفراء <sup>(٣)</sup>  
التصريح بأنّه كثير في الشعر ، وها أنا <sup>(٤)</sup> أسوق شواهد من ذلك :

قال امرؤ القيس بن حُجر الكِنديّ <sup>(٥)</sup> :

أَحَارِ أُرِيكَ بَرْقًا هَبَّ وَهْنَا      كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِيرُ اسْتِعَارًا

وقال <sup>(٦)</sup> :

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِیْضُهُ      كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وقال <sup>(٧)</sup> :

١ - "قد" ساقطة من د وز.

٢ - في ص ٤٢ .

٣ - معاني القرآن ٤١٦/٢ .

٤ - وقع فيما أخذه على ابن هشام في ص ٧٦ ، من أنّه لم يأت باسم الإشارة بعد (ها) التنبيه الداخلة على الضمير .

٥ - في ديوانه ١٠٥ . وهذا البيت مملّط ، من (الوافر) ، أوّله له ، وثانيه للحارث بن النّوّم اليشكري . والشاهد فيه بجيء

الهمزة للنداء . واستشهد به النحاة على منع (مجوس) من الصرف ؛ للعلمية والتأنيث

وفي ز و د وك : "يستعر" مكان "تستعر" .

والوهن : نصف الليل .

والبيت في الكتاب ٢٥٤/٣ ، و اختسب ٢٤/٢ ، و البصرة ٣٤١ ، و المقرّب ٨٨ .

٦ - في ديوانه ١٥٦ . وهو من (الطويل) . والشاهد بجيء الهمزة للنداء . واستشهد به النحاة على ترخيم كلمة (حار) .

وفي الأصل ود وك : "رميضة" ، والمثبت من ز .

ويروى : (أعني) مكان (أحار) ، وعليه فلاشاهد . والحيي : السحاب المعترض في الأفق . والمكّلل : الذي صار

كالإكليل .

والبيت في الكتاب ٢٥٢/٢ ، و المقتضب ٢٣٤/٤ ، والخصائص ٦٩/١ ، و الأمالي لابن الشجري

٣١٥/٢ ، والخزانة ١٢١/٤ .

٧ - في ديوانه ٩٤ . والبيت من (المتقارب) . ونسب للنمر بن تولب في ملحق ديوانه ١٣٤ ، وربيعة بن جشم في مجاز

القرآن ١٠٠/٢ . والشاهد بجيء الهمزة للنداء . واستشهد به على ترخيم (حار) .

وحمر : خالطه داء ، أو حب . ويعدو : يجور . ويأتمر : يمتثل .

والبيت في المقتضب ٢٣٤/٣ ، و الأمالي لابن الشجري ٣٠٢/٢ ، و الخزانة ١٨١/١ ، و ١٨١ .

أَحَارِبُ بَنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِيرٌ وَيَعَاوُرُ عَلَيَّ الْمَرْءُ مَا يَأْتِمِرُ

وقال (١):

أَجَارَتْنَا إِنَّ الْخُطُوبَ تَنْوِبُ وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ  
أَجَارَتْنَا إِنَّا غَرِيبانِ هَهُنَا وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ

وقال (٢):

أَمَارِيَّ هَلْ لِي عِنْدَكُمْ مِنْ مُعَرَّسٍ أُمِ الصُّرَمِ تَخْتَارِينَ بِالْوَصْلِ نِيَّاسُ

وقال أبو ذؤيب الهذلي (٣):

أَعَاذِلَ إِنَّ الرُّزَّاءَ مِثْلُ ابْنِ مَالِكٍ زُهَيْرٍ وَأَمْثَالِ بْنِ نَضْلَةَ وَأَقَادِ  
أَعَاذِلَ أَبْقِي لِلْمَلَامَةِ حَنْطَهَا إِذَا رَاحَ عَنِّي بِالْجَلِيَّةِ عَائِي  
أَعَاذِلَ لَا إِهْلَاكَ مَالِي ضَرْنِي وَلَا وَارِثِي إِنْ تَمَرَّ الْمَالُ حَامِي

١ - في ديوانه ٧١. والبيتان من (الطويل). والشاهد بحجيء الهمزة للنداء. واستشهد بالبيت الأول على بحجيء (ما)

مصدرية ظرفية.

والبيت في الجانس ثعلب ٥٤٠، و الأمازي للزحاجي ٢١١، واللسان مادة (عسب)، واخترانة ٨/٨٥١.

٢ - في ديوانه ١١٨. والبيت من (الطويل) والشاهد بحجيء الهمزة للنداء.

وفي ز: "أماري".

ومعرس: مبيت ومنزل، والصرم: الحجر.

٣ - في ك: "أبو ذؤيب المنذلي"، وهو خويلد بن خالد بن محرت. شاعر، فحل، مخضرم، سكن المدينة، وتوفي بمصر، أو

إفريقية. أدرك أيام عثمان رضي الله عنه.

ترجمته في الشعر والشعراء ٣٣٠.

وأبياته من (الطويل) في ديوان الهذليين ١٢٠/١-١٢٣. والبيت الثالث في ديوان حاتم ٢٠. والشاهد بحجيء الهمزة للنداء.

ويروى "هنالك" مكان "أعاذل" في البيت الثالث، وعليه فلا شاهد.

وفي الأصل دوزوك: "أنفى" مكان "أبقي"، والصواب ما أثبتته من الديوان.

وفي الأصل: "أهلك" مكان "إهلاك"، والمثبت من دوزوك.

وفي دوزوك: "أضر بي" مكان "ضرني".

وفي دوزوك: "تمر" مكان "تمر".

والرزء: المصيبة. والجليّة: البيان من الخير.

والأبيات في الأصمعيّات ١٠٧، و شرح أشعار الهذليين ١٨٩/١-١٩٥.

وقال أيضاً<sup>(١)</sup> :

أُخَالِدُ مَا رَاعَيْتَ مِنْ ذِي قَرَابَةٍ فَتَحَفَّظْنِي بِالْغَيْبِ أَوْ بَعْضِ مَا تُبْدِي [أ/٨]

وقال أبوالمسلم<sup>(٢)</sup> :

أَصْحُرُ بِنَ عَبَّادٍ اللَّهُ إِنْ كُنْتَ شَاعِرًا فَإِنَّكَ لَا تُهْدِي الْقَرِيضَ لِمُلْجَمٍ  
أَصْحُرُ بِنَ عَبَّادٍ اللَّهُ قَدْ طَالَ مَا تَرَى وَإِلَّا تَدْعُ نَيْعًا بِعِرْضِكَ يُكَلِّمُ  
أَصْحُرُ بِنَ عَبَّادٍ اللَّهُ قُلْ يَنْفَعْنِي إِلَيْكَ ارْتِجَاعِي أَفْنَدِي وَتَسْلَمِي  
أَصْحُرُ بِنَ عَبَّادٍ اللَّهُ مَنْ يَغْوِ سَادِرًا يُقِلُّ غَيْرَ شَكِّ لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

وقال أبو كبير<sup>(٣)</sup> :

أَرْهِيئُ قُلَّ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مَعَالٍ أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْأَوَّلِ  
أَرْهِيئُ إِنْ يَشِيبَ الْقَذَالُ فَإِنِّي رُبَّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفُتُّ بِهَيْضَلٍ

١ - في ديوان الهذليين ١/١٥٩. والبيت من (الطويل)، والشاهد بحجاء الهمزة للنداء.

والبيت في شرح أشعار الهذليين ١/١٥٩، والحامسة ٢/٣٠٦.

٢ - في ز و د : "أبوانتسلم". وهو شاعر هذلي، لم أقف على ترجمة له. وأبياته من (الطويل) في ديوان الهذليين

٢/٢٢٦، ٢٢٧، وشرح أشعار الهذليين ١/٢٦٧.

والشاهد بحجاء الهمزة للنداء.

في الأصل : "أفتدي" مكان "أفندي"، والمثبت من ك و د وز.

في الأصل و د : "تسلمي"، وفي ز وك : "تسلم"، والمثبت من الديوان .

والأفند : كل قول قبيح. وتسلمي : تسلمه من أن يؤذيه. ويغو سادرا : يركب رأسه في الغي، كأنه لا يعقل. يقل

للبيدين أو الفم : يقال له : قع على يديك، وفيك، أي : أبعدك الله.

٣ - هو عامر بن الخليس الهذلي شاعر، فحل، أدرك الإسلام، وله أخبار مع النبي صلى الله عليه وسلم.

ترجمته في الشعر والشعراء ٣٤١.

وأبياته من (الكامل) في شرح أشعار الهذليين ٣/١٠٦٩، ١٠٧٠. والشاهد بحجاء الهمزة للنداء. واستشهد

بالبيت الثاني على بحجاء (رب) مخففة.

وفي الأصل و د : "هرس" مكان "مرس". والمثبت من ز وك.

والقذال : ما بين الأذن والقفاء، ومرس : ذو مراسة وشدة، والهيضل : الجماعة من الناس يغزى

بهم. والكلكل : الصدر.

والبيت الثاني في المختص ٢/٣٤٣، والأمالي لابن الشجري ٢/١٧٩، ٤٨/٣، ووصف المباني

١٤١، واللسان مادة (هضل)، والخزانة ٤/١٦٥.



أَزْهَيْرُ إِنْ يُصْبِحَ أَبُوكَ مُقْصِرًا      طِفْلاً يُنَوِّءُ إِذَا مَشَى لِلْكَلْكِ  
وقال أيضاً <sup>(١)</sup> :

أَزْهَيْرُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مَعَكُمْ      أَمْ لَا خُلُودَ لِبَاذِلٍ مُتَكَرِّمٍ  
وقال أيضاً <sup>(٢)</sup> :

أَزْهَيْرُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مُقْصِرٍ      أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْمَذْبِيرِ  
أَزْهَيْرُ وَيَحْكُ مَا لِرَأْسِي كَلَمًا      فَقَدْ الشَّبَابَ أَتَى بِلَوْنٍ مُتَكَرِّرٍ  
وقال أيضاً <sup>(٣)</sup> :

أَزْهَيْرُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مُصْرِفٍ      أَمْ لَا خُلُودَ لِبَاذِلٍ مُتَكَلِّفٍ  
أَزْهَيْرُ إِنْ أَخَا لَنَا ذَا مِرَّةٍ      جَلَدَ الْقَوَى فِي كُلِّ سَاعَةٍ مَحْرِفٍ  
وقال آخر <sup>(٤)</sup> :

أَصْغَصَعَ مَا لِي لِأَرَاكَ تُجَيِّنَا      أَتَسْمَعُ نَجْوَانَاكَ أَمْ لَيْسَ تَسْمَعُ  
وقال أوس <sup>(٥)</sup> :

١ - في ديوان الهذليين ١١١/٢. والبيت من (الكامل). والشاهد بجيء الهزمة للنداء.

ومعكم: مرجع.

والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٠٩٠/٣، والخزانة ١٦٧/٤

٢ - في ديوان الهذليين ١٠٠/٢، ١٠١. والبيتان من (الكامل) والشاهد بجيء الهزمة للنداء.

وفي ز: "يكون" مكان "بلون".

والبيتان في شرح أشعار الهذليين ١٠٨٠/٣، ١٠٨١، والخزانة ١٦٧/٤..

٣ - في ديوان الهذليين ١٠٤/٢. والبيتان من (الكامل). والشاهد بجيء الهزمة للنداء.

وفي الأصل ود: "أخاك إذا"، وفي ز: "خالنا ذا"، وفي ك: "أخا إذا مرة" مكان: "أخا لنا ذا". والمثبت من الديوان

ومرة: قوة. ومحرف: تحرف، وتقلب.

والبيتان في شرح أشعار الهذليين ١٠٨٤/٣، والخزانة ١٦٧/٤.

٤ - لم أعرفه. والبيت من (الطويل)، والشاهد فيه بجيء الهزمة للنداء.

٥ - ابن حجر بن مائل التميمي، أبو شريح. من كبار شعراء تميم في الجاهلية، عمّر طويلاً، ولم يدرك الإسلام.

ترجمته في طبقات الشعراء ٩٧، والخزانة ٢٣٥/٢.

أَبْنِي لَبْنِي لَيْسَ مُعْتَرَفًا      لِيَكُونَ الْأَمُّ مِنْكُمْ أَحَدُ  
أَبْنِي لَبْنِي إِنَّ أُمَّكُمْ      دَحَقَتْ فَخَرَّمَ ثَقَرَهَا الزَّنْدُ  
أَبْنِي لَبْنِي لَسْتُمْ بِيَا      إِلَّا يَأْأَلِيَسْتُ لَهَا عَضْدُ  
أَبْنِي لَبْنِي لَا أُحِبُّكُمْ      وَجَدَ الْإِلَهُ بِكُمْ كَمَا أَجَدُ

وقال جرير (١) :

أَخَالِدَ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنَا      فَشَيَّيْنِي الْخَوَالِدُ وَالْهُنُوْدُ

وقال أيضاً: (٢)

أَخَالِدَ عَادَ وَعَدُّكُمْ خِلَابًا      وَمَنْئِيَتَ الْمَوَاعِدَ وَالْكِذَابَا  
أَخَالِدَ كَانَ أَهْلُكَ لِي صَادِقًا      فَقَدْ أُمِسُوا بِحُبِّكُمْ حِرَابَا  
أَخَالِدَ نُو سَأَلْتُ عَلِمْتَ أَنِّي      لَقِيْتُ بِحُبِّكَ الْعَجَبَ الْعَجَابَا  
أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا      أُلُومًا لِأَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

وقال أيضاً (٣) :

وأبياته من (الكامل) في ديوانه ٢١، والشاهد بحجى الهمة للنداء. والبيت الثاني في اللسان مادة (زند) والبيت الثالث تقدم تخريجه في ص ٥٠. والبيت الأخير في شرح أبيات سيبويه ٦٨/٢.  
وفي د: "فحرم" مكان "فخرم".

ودحقت: أخرجت رحمها بعد الولادة. والنفر: الفرج. والزند: حجر تلف عليه خرقه.

١ - "جرير" من ز، وفي الأصل و د وك: "آخر". والبيت في ديوانه ١٢٦ وهو من (الوافر) والشاهد بحجى الهمة للنداء. واستشهد النحاة به على جمع (فاعلة) على (فواعل).

والبيت في الكتاب ٣/٣٩٨، والمقتضب ٢/٢٢٣، والأصول ٣/٣٣٧، وشرح شواهد الإيضاح لابن برى ٨٣.

٢ - في ديوانه ٥٥، ٥٦. وهو من (الوافر). والشاهد بحجى الهمة للنداء. والبيت الرابع يستشهد به النحاة على المفعول المطلق الذي حذف عامله وجوبا وذلك قوله: (أُلُومًا)، ونصب المنادى إذا كان نكرة موصوفة وذلك قوله: (أَعْبَدًا)، و وزن (فُعَلَى) في باب المقصور (شعبي).

وهو في الكتاب ٣/٣٣٩، ومعاني القرآن ٢/٢٩٧، والخزانة ١/٣٠٨، ٣١١.

٣ - في ديوانه ٤٧، وهما من (الكامل). والشاهد بحجى الهمة للنداء.

والبيتان في الكامل ٩١٤، ومختارات ابن الشجري، وغريب الحديث للخطابي ٢/٤٦٢، والحماسة البصرية ١/١٠، واللسان مادة (حكم).

أَبْنِي حَنِيفَةً نَهْنَهُوا سَفَهَاءَكُمْ      إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضَبَا  
أَبْنِي حَنِيفَةً إِنَّنِي إِنْ أَهْجُكُمْ      أَدْعُ الْيَمَامَةَ لَا تُسَاوِي أَرْتَبَا [٨/ب]  
[وقال العباس بن مرداس<sup>(١)</sup> :

أَكْلَيْبُ مَالِكَ كُلِّ يَوْمٍ ظَالِمًا      وَالظُّلُمُ أَنْكَدُ غَيْبُهُ مَلْعُونُ  
وقال آخر<sup>(٢)</sup> :

أَعَاذِلُ هَلْ يَأْتِي الْقَبَائِلَ مِثْلُنَا      مِّنَ الْمَوْتِ أَوْ خُلِي لَنَا الْمَوْتُ وَحَدَّنَا<sup>(٣)</sup>  
وقال أبو خِرَاش<sup>(٤)</sup> :  
أَفَاطِمُ إِنِّي أَسْتَقِ الْحَتَفَ مُقْبِلًا      وَأَتْرُكُ قُرْنِي فِي الْمَزَاحِفِ [يَسْتَدْمِي]  
وقال أيضاً<sup>(٥)</sup> :

١ - ابن أبي عامر السُّلَمي، أبو الهيثم، صحابي، شاعر، فارس، أسلم قبل فتح مكة، من المؤلفة قلوبهم. توفي في خلافة عمر.

ترجمته في تهذيب التهذيب ١٣٠/٥، والإصابة ٣٣٠/٥.  
والبيت من (الكامل) في أحشاش البصري ١٠/١. والشاهد مجيء الهمزة للنداء. والبيت في الأمالي لابن الشجري ١٦٧/١.

٢ - لم أعرفه. والبيت من (الطويل)، والشاهد مجيء الهمزة للنداء.

وفي ز: "أخلي" مكان "خلي"، وفي الجمع: "حظها"، مكان: "مثلنا".

والبيت في الجمع ٥٠/٢، و الدرر النواع ٦٠/٢.

٣ - من ز، ساقط من بقية النسخ.

٤ - هو خويلد بن مرة الهذلي. شاعر، فارس، مخضرم، أسلم وهو شيخ كبير، وأدرك زمن عمر، وتوفي فيه.

ترجمته في الشعر والشعراء ٣٣٥، والإصابة ١٦٠/٣.

والبيت من (الطويل) في ديوان الهذليين ١٣٠/٢. والشاهد مجيء الهمزة للنداء. وما بين المعقوفين من الديوان، وفي الأصل ود وك وز: "يندمي"، وهو تعريف.  
والحذف: يريد به العدو. والمزاحف: مواضع القتال.  
والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢٠٢/٣

٥ - في ديوان الهذليين ١٣٨/٢، ١٣٩. والبيتان من (الطويل)، والشاهد مجيء الهمزة للنداء.

وفي الأصل ود وز وك: "أم" مكان "أمر"، والمثبت من الديوان. وفي د: "واقد" مكان "واقد".

وجلد أبي عجل: جلد نور عمل منه ترس. والقبائل: قطع الحديد.

أَوَاقِدُ لَمْ أَغُرَّرْكَ فِي أَمْرِ وَاقِدٍ      فَهَلْ تَنْتَهِي عَنِّي وَلَسْتُ بِجَاهِلٍ  
أَوَاقِدُ لَا أَلُوكَ إِلَّا مُهَنَّدًا      وَجِلْدَ أَبِي عِجْلٍ وَثِقَ الْقَبَائِلِ

وقال أسامة بن الحارث <sup>(١)</sup> :

أَجَارَتْنَا هَلْ لَيْلُ ذِي الْبَثِّ رَاقِدٌ      أَمْ النَّوْمُ عَنِّي مَا نَزَعَ مَا أَرَاوِدُ  
أَجَارَتْنَا إِنَّ أَمْرًا لَتَعُودُهُ      مِنْ أَيْسَرِ مَا قَدْ بَتَّ أَخْفِي الْعَوَائِدُ

وقال قيس بن خويلد <sup>(٢)</sup> :

أَحَارِ بْنِ قَيْسٍ إِنَّ قَوْمَكَ أَصْبَحُوا      مُقِيمِينَ بَيْنَ السَّرِّ حَتَّى الْخَشَارِمِ

وقال ربيعة بن جحدر <sup>(٣)</sup> :

أَعَاذِلْ أَرْمِيهِمْ فَمَا إِنْ أَصِيَّهُمْ      وَيَرْمُونَنَا فَمُسْتَقِيلٌ وَنَاكِسٌ

وقال بدر بن عامر <sup>(٤)</sup> :

أَفْطَيْمُ هَلْ تَأْتِرِينَ كَمْ مِنْ مَتَلَفٍ      جَاوَزْتُ لَامَرَعِي وَلَا مَسْكُونٍ

وقال مالك بن خالد الخناعي <sup>(٥)</sup> :

والبيت في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢١٠.

١ - الهذلي في ديوان الهذليين ٢/٢٠١. والبيتان من (الطويل). والشاهد بحمي الهمة للنداء. وفي ك: "أجارتني"، وفي الأصل: "البت"، والمثبت من ك ود وز. وفي الأصل ودوك: "للآثار"، وفي ز "الآثار"، وفي الأصل ودوك وز: "كما أراود" مكان "عني مانع ما أراود"، والمثبت من الديوان.

والبيتان في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٩٥.

٢ - الصاهلي، الهذلي، ويقال له: قيس بن العيزارة. والبيت من (الطويل) في شرح أشعار الهذليين ٢/٦٠١. والشاهد بحمي الهمة للنداء.

والسر، والخشارم: موضعان.

٣ - اللحياني، الهذلي. والبيت من (الطويل) في شرح أشعار الهذليين ٢/٦٤٦. والشاهد بحمي الهمة للنداء.

ومستقل: أي: بالمشقص. وناكس: ساقط.

٤ - الهذلي في ديوان الهذليين ٢/٢٦٥. والبيت من (الكامل). والشاهد بحمي الهمة للنداء.

والبيت في شرح أشعار الهذليين ١/٤٠٧.

٥ - الهذلي في ديوان الهذليين ٣/٧. والبيت من (الطويل) والشاهد بحمي الهمة للنداء.

وفي ك: "أما ابن" مكان "أمال بن". وفي الأصل وك ود: "الغور" مكان "الغزو"، والمثبت من ز.

والبيت في شرح أشعار الهذليين ١/٤٥٣.

أَمَالِ ابْنِ عَوْفٍ إِنَّمَا الْغَزْوُ بَيْنَنَا      ثَلَاثُ لَيَالٍ غَيْرَ مَغْزَاةٍ أَشْهُرٍ  
وقال أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي عَائِدٍ <sup>(١)</sup> :

أَفَاطِمَ حُيَيْتٍ بِالْأَسْعَادِ      مَتَى عَهْدُنَا بِكَ لَا تَبْعَادِي  
وقال أَبُو بُوَيْثِينَةَ <sup>(٢)</sup> :

أَسَارِيَّةُ الَّذِي يُهْدِي إِلَيْنَا      قَصَائِدُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ حَفِيلِي  
وقال [عُتَيْ] بْنُ مَالِكِ الْعُقَيْلِيِّ <sup>(٣)</sup> :

أَعْدَاءُ مَنْ لِلْيَعْمَلَاتِ عَلَى الْوَجَى      وَأَضْيَافَ لَيْلٍ يَتَتَوَانُزُولُ  
أَعْدَاءُ مَا لِلْعَيْشِ بَعْدَكَ لَذَّةٌ      وَلَا لِخَلِيلٍ بَهْجَةٌ بِخَلِيلٍ  
أَعْدَاءُ مَا وَجَدِي عَلَيْكَ بِهِيْنِ      وَلَا الصَّبْرُ إِنْ مُعْطِيَتْهُ بِجَمِيلٍ  
وقال آخر <sup>(٤)</sup> :

أَجَارِي مَا أُرْدَادُ إِلَّا صَبَابَةٌ      إِلَيْكَ وَمَا تَرْدَادُ إِلَّا تَنَائِيَا  
أَجَارِي نَوَافِسٍ فَادَتْ نَفْسَ مَيِّتٍ      فَذَيْتِكَ مَسْرُورًا بِنَفْسِي وَمَالِيَا  
وقال أبو [الْحَجَنَاءِ] <sup>(٥)</sup> :

١ - اهذلي، من شعراء هذيل. والبيت من (المتقارب)، وهو في شرح أشعار اهذليين ٤٩٣/٢. والشاهد بحجى الهمة للنداء.

٢ - الصاهلي، اهذلي. والبيت من (الوافر)، وهو في شرح أشعار اهذليين ٧٣١/٢. والشاهد بحجى الهمة للنداء. ويروى: "وسارية" مكان "أسارية"، وعليه فلا شاهد.

وفي الأصل: "حفيلي" مكان "حفيلي"، والمثبت من دوك وز. وحفيلي: كثرة شعري.

٣ - في الأصل ودوز: "عتي"، وفي ك: "عتبة"، والمثبت من تفسير أسماء شعراء الحماسة ١٢٤. وفي الحماسة ٣٦٥/١

أنه عني بن يزيد بن مالك. والأبيات من (الطويل)، والشاهد بحجى الهمة للنداء.

وفي الأصل ودوزوك: "أعزا" مكان "أعداء"، والمثبت من الحماسة.

واليعملات: النوق السريعة، والوجى: الخفاء.

والأبيات في شرح الحماسة ١٨٠/٢.

٤ - لم أعرفه. والبيت من (الطويل)، وهو في شرح الحماسة ١٨٩/٢. والشاهد بحجى الهمة للنداء.

وحاري: ترخيم جارية، وهو علم لرجل.

أَعَاذِلَ مَنْ يُرْزَأُ [بِحَجْنَاءٍ] لَا يَزَلُ كَثِيْبًا وَيَزْهَدُ بَعْدَهُ فِي الْعَوَاقِبِ  
وقال طريف العبسي<sup>(١)</sup> :

أَرَايَعُ مَهْلًا بَعْدَ هَذَا وَأَجْمَلِي فَقِيِي الْيَاسِ نَاهٍ وَالْعَزَاءُ جَمِيلُ  
وقال طرفة<sup>(٢)</sup> :

أَسْعَدَ بَيْنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وَذُو الرُّأْيِ مَهْمَا يُقْلُ يَصْدُقِ  
وقال الضَّيِّ<sup>(٣)</sup> :

[أَبِي] لَا تَبْعُدْ وَلَيْسَ بِخَالِدٍ حَيٍّ وَمَنْ تُصِيبِ الْمُنُونُ بَعِيدُ  
[أَبِي] إِنْ تُصْبِحَ رَهِيْنَ قَرَارَةٍ زُلْخِ الْجَوَانِبِ قَعْرَهَا مَلْحُودُ [٩/١١]  
وقالت عَمْرَة بنت مِرْدَاس<sup>(٤)</sup> :

١ - في الأصل ود وك وز: "أبو الجحفا" مكان: "أبو الحجناء"، و "يجحفاء" مكان: "بحجناء"، ولم أقف على ترجمة له. والبيت

في من (الطويل) في الحماسة ٤٥١. والشاهد بجيء الهمة للنداء.

والعواقب: عواقب أضياف النساء.

والبيت في شرح الحماسة ١٩٤/٢.

١ - في الأصل ود: "العبسي"، وفي ك وز يياض. والقائل طريف بن أبي وهب العبسي. والبيت من (الطويل)، في

شرح الحماسة ٥٤/٣. والشاهد بجيء الهمة للنداء.

وفي ز: "بعض" مكان "بعد". وناد: أي عن الجزع.

٢ - ابن العبد بن سعد بن سفيان بن سعد البكري، أبو عمر. شاعر، جاهلي، من أصحاب الملققات. وولد في بادية

البحرين، وقتل بها وهو شاب.

ترجمته في الشعر والشعراء ٧٦.

والبيت من (المتقارب) في ديوانه ١٨٢. وهو مصنوع عليه، وهو لبعض العباديين. والشاهد بجيء الهمة

للنداء. واستشهد به على ترخيم كلمة (مال)، وأصلها مالك.

والبيت في الكتاب ٢٥٥/٢، و شرح أبيات سيويه ٢٨/٢.

٣ - هو عبد الله بن عنمة بن حوثان. شاعر، مخضرم، شهد فتح القادسية.

ترجمته في الإصابة ١٨٥/٦. والبيتان من (الكامل) في شرح الحماسة ٤٤/٣. والشاهد بجيء الهمة للنداء.

وفي الأصل: "أبي"، وفي د وز ك: "البي" مكان "أبي"، والمثبت من شرح الحماسة.

والقرارة: القير. والزخ: التي لا تستقر الأقدام عليها.

والبيتان في شواهد التوضيح ١٣٤، والخزانة ٦٤١/٣.

أَعْنِي لَمْ أَخْتَلِكُمْ بِخِيَانَةٍ      أَبِي الدَّهْرُ وَالْأَيَّامُ أَنْ أَتَصَبَّرَا

وقال آخر <sup>(١)</sup> :

أَعَاذِلْ مَا عُمْرِي وَهَلْ لِي وَقَدْ آتَتْ      لِيَأْتِي عَلَى سَيْتٍ وَسَيْتَيْنِ مِنْ عُنْدِ

وقال آخر <sup>(٢)</sup> :

أَعَاذِلْ لَوْ شَرِبْتَ الْخَمْرَ حَتَّى      يَكُونَ لِكُلِّ أَنْمَلَةٍ دَيْبٌ

وقال خارجة بن ضرار <sup>(٣)</sup> :

أَخَالُ هَلًا إِذْ سَفَهْتَ عَشِيرَةً      كَفَفْتَ لِسَانَ السُّوءِ أَنْ يَتَدَعَّرَا

وقال جُوَّاس <sup>(٤)</sup> :

أَعْبَدَ الْمَلِيكَ مَا ذَكَرْتَ بِلَاغَنَا      فَكُلْ فِي رَجَاءِ الْمَلِكِ مَا أَنْتَ آكِلٌ

وقالت عاصية البولانية <sup>(٥)</sup> :

أَعَاصِي جُودِي بِاللُّمُوعِ السَّوَائِبِ      وَبَكِّي لَكَ الْوَيَالَتُ قَتْلِي مُحَارِبِ

وقال العُكْلِي <sup>(٦)</sup> :

---

١ - ابن أبي عامر السُّنَمِي، أمها الخنساء. شاعرة كأمها، فجعت بأخها، فرثته. والبيت من (الطويل) في شرح

الحماسة ٦٩/٣. والشاهد بجيء الهزمة للنداء.

وأختلكما: أخذعكما.

٢ - لم أعرفه. والبيت من (الطويل) في شرح الحماسة ٩٠/٣. والشاهد بجيء الهزمة للنداء.

٣ - لم أعرفه. والبيت من (الوافر) في الأمازي للقالبي ٤٨/٣. والشاهد بجيء الهزمة للنداء.

والبيت في شرح الحماسة ١٣٨/٣.

٤ - المَرِّي. وذكر التبريزي أنَّ في بعض نسخ الحماسة: "وقال زميل" لخارجة بن ضرار. والبيت من (الطويل) في

شرح الحماسة ٧/٤. والشاهد بجيء الهزمة للنداء. وفي الأصل ود وك: "مهلاً" مكان "هلاً". وفي ز: "إن" مكان

"إذ". والمثبت من شرح الحماسة. ويندعر: يتفعل من الدعارة، وهي الخبث.

٥ - ابن الفعطل بن سويد بن الحارث الكلبي، شاعر محسن. ذكره الآمدي في المؤلف والمختلف ٩٩.

والبيت من (الطويل) في شرح الحماسة ٣٣/٤. والشاهد بجيء الهزمة للنداء.

٥ - الطائفة. والبيت من (الطويل) في شرح الحماسة ٥٦/٤. والشاهد بجيء الهزمة للنداء.

٦ - سويد بن كراع شاعر، فارس، كان في العصر الأموي، وعده ابن سلام من فحول الشعراء الجاهليين، كان شاعرا

محكما، ورجل بني عكل، وذا الرأي والتقديم فيهم.

أَعَاذِلْ بَكْنِي لِأَضْيَافِ لَيْلَةٍ      نَزُورِ الْقِرَى أَمْسَتْ بَلِيلًا شَمَالَهَا  
وقال حسّان بن ثابت <sup>(١)</sup> :

أَبْنِي إِنْ حَاوَلْتُمْ أَنْ تَسْرِقُوا      فَخُذُوا مَعَاوِلَ كُلُّهُنَّ صَلِيبُ  
وقال الأعطل <sup>(٢)</sup> :

أَبْنِي كَلِيبَ إِنْ عَمِيَ اللَّذَا      قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَا  
وأنشد سيبويه <sup>(٣)</sup> :

أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ تَائِرًا      فَقَدْ عَرَضْتُ أَحْنَاءَ حَقِّ فَخَاصِمِ

---

ترجمته طبقات الشعراء ١٧٦، والشعر والشعراء ٣١٩

والبيت من (الطويل) في شرح الحماسة ١١٦/٤. والشاهد بحجى الهمة للنداء.

وفي الأصل: "نزور القرى" مكان "نزور القرى"، والمثبت من ذوك وز.

نزور: قليلة، ونبيل: باردة.

١- ابن المنذر الخزازي، الأنصاري، أبو الوليد، صحابي جليل، وشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم. توفي سنة ٥٥٤هـ.

ترجمته في الإصابة ٢٣٧/٢، وتهذيب التهذيب ٢٤٧/٢.

والبيت من (الكامل) في ديوانه ١٥١/١. والشاهد بحجى الهمة للنداء.

وصلب: شديد.

٢- هو غياث بن غوث التغلبي، من فحول الشعراء في عصر بني أمية، وكان مداحاً لهم. ولد سنة ١٩هـ، وتوفي سنة ٩٠هـ.

ترجمته في الشعر والشعراء ٢٤٢.

والبيت من (الكامل) في ديوانه ١٠٨/١. والشاهد بحجى الهمة للنداء. واستشهد به على حذف نون (الذنان).

والبيت في الكتاب ١٨٦/١، والمقتضب ١٤٦/٤، والأمالي لابن الشجري ٥٥/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٣، والخزانة ٤٩٩/٢، ٤٧٣/٣.

٣- في الكتاب ١٣٨/٢. والبيت من (الطويل)، وقائله لم يسم. والشاهد بحجى الهمة للنداء. واستشهد به سيبويه على أن تابع المنادى إن كان مضافاً تبعه على المحل وجوباً.

وفي الأصل: "أحناء" مكان "أحناء"، والمثبت من ذوك وز.

وورقاء: حي من العرب. وثائرا: طالب ثار. وأحناء: أطراف.

والبيت في التبصرة ٣٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢، واللسان مادة (حنا).



وقال ذو الرُّمَّة (١) :

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجَتْ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً      فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ

وقال امرؤ القيس (٢) :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضُهُ      كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وقال المثقَّب العبدِي (٣)

أَفَاطِمُ قَبْلَ نَيْكِ مَتَّعْنِي      وَمَنْعَكَ مَا سَأَلْتُ كَأَنْ تَبْنِي

وقال العَرَجِي (٤) :

أُظْلِمُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا      أَهْدَى السَّلَامِ تَحِيَّةً ظُلُمِ

وقال بعضهم (٥) :

---

١ - هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود المضري، أبو الخارث. شاعر من فحول الشعراء في عصره. ولد سنة ٧٧هـ. وتوفي سنة ١١٧هـ.

ترجمته في الشعر والشعراء ٢٦٥. وفيات الأعيان ١١/٤. والبيت من (الطويل) في ديوانه ١/٤٥٦. والشاهد بحجيء الهزمة للنداء. واستشهد به على جواز نصب النكرة المقصودة إذا وصفت. والبيت في الكتاب ١٩٩/٢، والمقتضب ٢٠٣/٤، والجمل للرجاجي ١٦٠، والخزانة ١/٣١١.

٢ - البيت تقدّم تخريجه في ص ٤٧. وفي الأصل: "حبي"، وفي دوزوك: "حبي" "مكان" "حي"، والمثبت من الديوان ١٥٦.

٣ - وهو عائذ بن محسن بن ثعلبة، ويقال: محسن بن ثعلبة. من بني عبد القيس. شاعر جاهلي، من أهل البحرين. ترجمته في الشعر والشعراء ١٩٠.

والبيت من (الوافر) في ديوانه ١٣٦. والشاهد بحجيء الهزمة للنداء. واستشهد به ابن جني على توجه اللفظ الواحد إلى معنيين.

والبيت في المفصلات ٢٨٨، والخصائص ١٦٧/٣، والأمال لليزيدي ١١، والخزانة ١/١٢٩.

٤ - هو عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان الأموي، أبو عمر. شاعر، مطبوع، غزل، من أهل مكة. توفي سنة ١٢٠هـ.

ترجمته في الشعر والشعراء ٢٨٧، والأغاني ٦١/١.

والبيت من (الكامل) في الديوان ١٩٣. ونسب للبحارث المخزومي، وهو في ديوانه ٩١، ولأبي دهب في ديوانه ٦٦. والشاهد بحجيء الهزمة للنداء. واستشهد به على أعمال لمصدر الميمي أعمال الأصلي.

والبيت في الأصول ١٣٩/١، ومجالس ثعلب ٢٧٠، والأمال لابن الشجري ١٦١/١، والخزانة ١/٢١٨.

قوله<sup>(١)</sup>: "والرابع تمام التصدير".

هي عبارة (التسهيل)<sup>(٢)</sup>.

قال أبو حيان<sup>(٣)</sup>: "وإنما عبّر به؛ لأنّ أدوات الاستفهام كلّها لها صدر الكلام باعتبار أشياء ، منها : أنّ معمول الفعل بعدها لا يتقدّم عليها ، وإذا وقع شيء منها مبتدأ لم يتقدّم خبره ، أو خبراً لم يتقدّم مبتدؤه. والهمزة انفردت عن سائر الأدوات بدخولها على ما ذكر ، فكان لها تمام التصدير" انتهى.

وما ألطف ما صنع الزمخشري<sup>(٤)</sup> في (المقامة النحويّة) من (مقاماته) حيث قال: "يا أبا القاسم أعجزت أن تكون مثل همزة الاستفهام ، إذ أخذت على ضعفها صدر الكلام؛ ليتك أشبهتها متقدّماً في الخير مع المتقدّمين ، ولم تُشبه في تأخّر حرف التانيث والتنوين. المتقدّم في الخير خطره أتمّ"<sup>(٥)</sup> ، وديّدن<sup>(٦)</sup> العرب تقدمة ما هو أهمّ. ضارع الأبرار بعمل التوّاب الأوّاب ، فالفعل تضارعه الاسم قد فاز [١٦/أ] بالإعراب. ومادّة الخير أن تُؤثّر العزلة ، ولا تُبرّز عن الكين<sup>(٧)</sup> ، وتُخفي شخصك إخفاء الضمير المستكين ، فإنّ الخفاء يجمع يدبك على النجاة والاستعصام ، كما استعصمت الواو عن القلب بالإدغام. ولا يكونن ضميرك عن الهمّ الديني سالياً كما لا يكونن (أفعل) من الضمير خالياً ، وعوضه من تلك السّلوة ذلك الهمّ ، كما عوضت الميم من حرف النداء في (اللهم). وقف لرّبك على العمل الصعب الشديد ، كما تقف بنو سعد<sup>(٨)</sup> على التشديد. واثبت على دين الحق

١ - المغني ٢١.

٢ - التسهيل ٢٤٣.

٣ - التذييل ١٩٠/٥.

٤ - المقامات ١٩٥-٢٠٠.

٥ - في الأصل ود وزوك: "خطرة أشم"، والمثبت من المقامات.

٦ - في الأصل: "ذيّدن"، والمثبت من دوزوك.

٧ - الكين: البيت.

٨ - هم بنو سعد بن بكر بن هوازن من عدنان. كانوا فصحاء، وفيهم استرضع النبي صلى الله عليه وسلم.

الذي لا يتبدّل ولا يحول<sup>(١)</sup>، ثبات الحركة البنائية التي لا تنزول، ولا تكن في الترجّح بين مذهبين، كالهزمة الواقعة بينَ بين. وانظر إلى السّود والبيض<sup>(٢)</sup> كيف تعتقّب على ما تحت السماء، اعتقاب العوامل المختلفة على الأسماء، فإنّك لا ترى شيئاً إلاّ مُستهدفاً<sup>(٣)</sup> للحوادث والنوائب، كما ترى الاسم عُرضة للخوافض والروافع والنواصب. وتجلّد في الماضي على عزمك وتصميمه، ولا تُقصر عمّا<sup>(٤)</sup> في الفم من جلادة ميمه. ولتُحجّبك هِمَمك عن الرُّكون إلى هؤلاء المستولية<sup>(٥)</sup>، كما تُحجّب عن الإمالة الحروف المستعلية. واحذر أن يعرفك<sup>(٦)</sup> الديوان وعطاؤه، ما دامت مبدلة من واوه ياؤه.

قوله<sup>(٧)</sup>: "أحدهما: أنها لا تُذكر بعد (أم) التي للإضراب".

قال أبوحيان<sup>(٨)</sup>: "لأنّ الهزمة لم تقع بعد حرف العطف تأسيساً<sup>(٩)</sup>، بل يحب تقديمها عليه، فلا يجوز وقوعها بعده تركيداً، بل هو أبعد".

قلت: وبذلك علّم أنّ تأخير هذا الدليل عن الثاني أولى؛ لأنّه مرّتب عليه، وكذا صنع ابن مالك<sup>(١٠)</sup> في (التسهيل).

ترجمتهم في جبهة الأنساب ٢٦٥.

١ - تحول: يتغير، ويتبدل.

٢ - السود والبيض: الأيام والليالي.

٣ - في الأصل: "الآن يستهدفاً"، والمثبت من دوزوك.

٤ - في الأصل: "على ما"، والمثبت من "دوزوك".

٥ - المستولية: الولاة.

٦ - في ز: "يصرفك".

٧ - المغني ٢١. والكلام على دليلي تمام التصدير.

٨ - التذييل ١٩١/٥.

٩ - التأسيس: عبارة عن إفادة معنى لم يكن حاصلًا قبله. والتأكيد عكسه، وعليه فالتأسيس خير من التأكيد؛ لأنّ حمل

الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة. ينظر التعريفات ٥٠.

١٠ - التسهيل ٢٤٣.

والعذر للمصنف أنه قدّم ما هو أخصر ، وأخر ما يستتبع كلاماً طويلاً.

قوله<sup>(١)</sup>: "كما يُذكر غيرها".

الذكر في غيرها على وجه الحتم فيما عدا (هل) ، وعلى وجه الجواز في (هل) ، ويجوز أن لا تُذكر.

وقد وقع الأمران في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾<sup>(٢)</sup> فأعاد (هل) بعد (أم) الأولى ، ولم يُعدها بعد (أم) الثانية ، ذكره ابن مالك<sup>(٣)</sup> ، وغيره<sup>(٤)</sup>.

وقال الرضي<sup>(٥)</sup>: "إذا جاءت (أم) بعد اسم الاستفهام ، فلا بدّ من إعادة ذلك الاسم بعد (أم) ، نحو: مَنْ يطعمني ، أم من يسقيني؟ وأين أكل ، أم أين أشرب؟ إذا قصدت اشتراك ما بعد (أم) فيه ، فلا يجوز: مَنْ يطعمني ، أم يسقيني؟. وإن لم تقصد اشتراكه<sup>(٦)</sup> فيه ، نحو: مَنْ يطعمني ، أم يسقيني زيد؟ جاز. وإثماً وجب إعادته مع قصد الاشتراك فيه؛ لأنّ (أم) منقطعة ، إذ المتصلة لا بدّ لها من تقدّم الهمزة ، و(أم) المنقطعة حرف استئناف. بمعنى (بل) وساذج<sup>(٧)</sup> الاستفهام الذي هو معنى الهمزة ، فلا [تفيد]<sup>(٨)</sup> معنى أسماء الاستفهام المتقدمة؛ لأنّ معناها أشياء مقرونة. بمعنى الاستفهام ، فإذا قصدت معناها - ولم يستفد<sup>(٩)</sup> من

١ - المغني ٢٢. و الكلام على (هل)، وبقية أدوات الاستفهام ، فإنها تذكر بعدها (أم) التي للإضراب، بخلاف الهمزة.

٢ - سورة: الرعد. من الآية: ١٦.

٣ - شرح التسهيل ١١١/٤.

٤ - ينظر الارتشاف ٢٥٨/٣، و الدرّ المصون ٢٣٧/٤.

٥ - شرح الكافية ٣٨٩/٢.

٦ - في ز: "يكن".

٧ - في الأصل ود: "شاذج"، والمثبت من دوزوك. وعبر عنه بذلك ؛لأنه لا يعطي إلا معنى بسيطاً .

٨ - في الأصل و زودوك: "يفيد"، والمثبت من شرح الكافية.

٩ - من ز، وفي الأصل ودوك: "تستفد".

(أم) لا بالعطف؛ لأنَّ المنقطعة حرف استئناف، ولا بالتضمّن كما [تضمّنت] <sup>(١)</sup> معنى الهمزة - لم يكن لك بدّ من التصريح [بها] <sup>(٢)</sup> بعد (أم).

وأما (هل) فيحوز [فيها] <sup>(٣)</sup> ترك الإعادة؛ لأنها لساذج الاستفهام كالهمزة ، وتحوز الإعادة تشبيهاً <sup>(٤)</sup> بأخواتها الاسميّة في عدم العرافة <sup>(٥)</sup> انتهى [١٦/ب].

قوله <sup>(٦)</sup>: "لا تقول: أقام زيد ، أم أقعد <sup>(٧)</sup>".

زاد أبو حيان <sup>(٨)</sup>: "فلا تعاد الهمزة كما يعاد الجار <sup>(٩)</sup> للتأكيد ، كما <sup>(١٠)</sup> في نحو: أعلّى زيد غضبت ، أم على عمرو؟".

قوله <sup>(١١)</sup>: "والثاني: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو، أو الفاء، أو (ثمّ) قدّمت على العاطف".

قال ابن مالك <sup>(١٢)</sup> في (شرح العمدة): "حقّ المستفهم عنه إذا عطف أن يقدّم فيه العاطف على أداة الاستفهام كما يُقدّم على أداة النفي ، فاستمرّ الأمر على مقتضى الدليل فيما سوى الهمزة ، وأوثر الهمزة بكمال التصدير ، فقدّمت على العاطف".

---

١ - من شرح الكافية، وفي الأصل ودوك وز: "تضمنه". ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٢ - ساقط من الأصل ود، وفي زوك: "به"، والمثبت من شرح الكافية.

٣ - من شرح الكافية.

٤ - في الأصل: "تشبيهاً"، والمثبت من زودوك.

٥ - في الأصل ود: "العرافة"، والمثبت من زوك.

٦ - المغني ٢٢.

٧ - في الأصل: "قعد"، والمثبت من زودوك.

٨ - التنزيل ١٩٠/٥، ١٩١.

٩ - في الأصل: "الجا"، والمثبت من زودوك.

١٠ - "كما" ساقطة من زود.

١١ - المغني ٢٢.

وقال صاحب<sup>(١)</sup> (البسيط): "اشتركت الواو ، والفاء ، و(ثم) في إدخال همزة الاستفهام عليها ، وإنما تصدّرت الهمزة وإن كان معناها فيما بعد حرف العطف لوجهين: أحدهما: أنّ حرف العطف تنزّل منزلة الجزء ممّا دخل عليه ، فلذلك تقدّمت الهمزة عليه ، وإن لم يكن معناها فيه.

والثاني: فرقاً بينها ، وبين (هل) ، فإنّها يدخل<sup>(٢)</sup> عليها حرف العطف. وخُصّت الهمزة بذلك لأصالتها ، وقلة حروفها ، وتقدّم العاطف على (هل) لضعفها بخروجها عن بابها إلى معنى (قد) ، وكثرة حروفها حتّى يتصوّر<sup>(٣)</sup> اتصال الرابط بها؛ لأنّ حقّ الرابط أن يكون قبل المربوط".

وقال ابن يعيش<sup>(٤)</sup>: "احتجّ السيرافي<sup>(٥)</sup> لذلك بأنّ هذه الحروف العاطفة كبعض الجملة المعطوف عليها؛ لأنّها تربط ما بعدها بما قبلها، والهمزة قد تدخل على الكلام، وينقطع<sup>(٦)</sup> بها بعض الجملة نحو قوله - في الاستثبات لمن قال : مررت بزيد - : أزيد ، فيدخلها<sup>(٧)</sup> على الجار، والمجرور، وهو بعض الجملة. وتقول: كم غلمانك ، أثلثة، أم أربعة؟ فتبدل من (كم)

١٢ - شرح العمدة ٣٨٣.

١ - هو محمّد بن العليّ، أبو عبد الله ضياء الدين. نحويّ، سكن اليمن، وصنّف بها ، وقد أكثر أبو حيان، وأتباعه من النقل عنه.

ترجمته في بغية الرعاة ٤٢٨، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢٩٨.

٢ - في الأصل: "تدخل"، وفي دوز: حرف المضارعة غير معجم، والمثبت من ك.

٣ - في ز: "تصوّر".

٤ - شرح المفصل ١٥١/٨ - ١٥٢.

٥ - هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد. عالم، نحويّ، أديب. ولد سنة ٢٨٤هـ، وتوفي سنة ٣٦٨هـ ببغداد.

له شرح الكتاب ، و أخبار النحويّين البصريّين .

ترجمته في نزهة الألباء ٣٠٧، ووفيات الأعيان ٧٨/٢.

وينظر شرح الكتاب ٣٣٧/٢ ب.

٦ - في الأصل: "تقطع"، وفي د: "يتقطع"، وفي ز: "يقطع"، والمثبت من ك.

٧ - في ز: "تدخلها".

وحدها، وتقول: أمّقيماً، وقد رحل الناس ؟ ولا يكون مثل ذلك في (هل) ، ولا غيرها. وإذا كانت كذلك جاز أن تدخل على حروف العطف ؛ لأنها كبعض ما قبلها".  
وقال الأندلسي: "كان الفراء<sup>(١)</sup> يذهب إلى أنّ حروف النسق كان ينبغي أن تكون<sup>(٢)</sup> قبل الألف كما كانت قبل (هل) ، ولكن لما كانت هذه الألف تضارع الألف التي تدخل على الفعل الماضي في نحو: ذهب ، وأذهبه فلان، فلو قلت: قام ، وأقام زيد ، اشتبه الاستفهام بالخبر".

قوله<sup>(٣)</sup>: "هذا مذهب سيويه<sup>(٤)</sup>، والجمهور، وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري<sup>(٥)</sup>".  
قال أبو حيان<sup>(٦)</sup> في (باب الأدوات) من (شرح التسهيل) عند الكلام على هذه المسألة: "قد رجع الزمخشري إلى قول الجماعة في بعض تصانيفه<sup>(٧)</sup>، مع أنّ خلاف مثله لا يعدّ خلافاً".  
وقال<sup>(٨)</sup> في (باب عوامل الجزم) ، وقد قرّر المسألة: "كلا القولين خارج عن القواعد ، أمّا قول الجمهور ففيه دعوى أنّ الفاء ، والواو كانا للعطف ، وأخراً لأجل همزة الاستفهام ؛ لأنّ لها صدر الكلام، وهو منقوض بدخول حرف العطف على ما له صدر الكلام، ولم يؤخر عنه ، نحو دخوله على أدوات التحضيض ، ولام الابتداء ، وأدوات الشرط ، وكل هذه لها صدر الكلام. وأيضاً فإنّهما لو كانا لعطف الجمل<sup>(٩)</sup> لكانت الجمل التي قبلها كلّها مناسبة لأنّ يُعطف عليها الجمل التي صُدّرت بهمزة الاستفهام ، وكثير منها لا يصحّ العطف

١ - ينظر شرح الكتاب للسريّ ٣٣٨/٢.

٢ - في ز: "يكون".

٣ - المغني ٢٢. والإشارة إلى أنّ الهمزة تقدّم على العاطف تنبيهاً على أصلتها في التصدير.

٤ - الكتاب ١٨٧/٣-١٨٩.

٥ - الكشف ١/٣٤٤١، ٣/٤٧٨.

٦ - التذييل ١٩٠/٥ ب.

٧ - ينظر الكشف ١/٣٤٤١، ٣/٩٨، ٣٣٧.

٨ - التذييل ١٤١/٥ ب.

٩ - في الأصل ود: "الجملة"، والمثبت من زوك.

عليها ، ولاسيما على مذهب من يشرط<sup>(١)</sup> المناسبة في عطف الجمل فلا يعطف أمراً على خبر ، ولاخيراً على[١٧/أ] استفهام ، ولا عكس ذلك.وأما قول الزمخشريّ ففيه دعوى حذف جملة معطوف عليها ، وقد التزمت العرب حذفها"انتهى.

[وقال الشلّوِين<sup>(٢)</sup> في (شرح الجزوليّة ):"في هذه المسألة شذوذ عن حكم حرف العطف ، وذلك أنّ حرف العطف حقّه أن لايتقدّم عليه شيء من المعطوف به ، وهنا قد تقدّم من الجملة المعطوفة همزة الاستفهام على حرف العطف ، وجاز ذلك في همزة الاستفهام دون غيرها؛ لكون الاستفهام له صدر الكلام ؛ولكون الألف أصلاً في هذا الباب ، فخصّصت بتقديمها على حرف العطف دون سائر الألفاظ ، للإشعار بأصالتها في باب ما له صدر الكلام ، وهو باب الاستفهام ، وهذا جيّد جداً ، لا يُحتَاج معه إلى تقدير معطوف عليه بعد همزة الاستفهام على ما ذهب إليه الزمخشريّ ، وهو تكلف مع وجود هذا، فلا ينبغي أن يُعرّج عليه.وقد رجع الزمخشريّ<sup>(٣)</sup> في أثناء (كشافه ) إلى قول سيّويه ، فأجازه مع الوجه الذي قاله"انتهى<sup>(٤)</sup>.

"ولم يرجع عنه لكونه ممكناً ، إلا أنّ فيه تكلفاً ، وأجاز في المسألة الوجهين ، ولا ينبغي القول بالتكلف مع وجود المندوحة عنه"[<sup>(٥)</sup>].  
قوله<sup>(٦)</sup>:" أمكثوا فلم يسيروا؟... إلى آخره.

١ - في ز: "شرط" .

٢ - هو عمر بن محمّد بن عبد الله الأزديّ، أبو عليّ الشلوبيّنيّ، أو الشلويّين الأندلسيّ. عالم باللغة ، والنحو. ولد في إشبيلية

سنة ٥٦٢هـ، وتوفي سنة ٦٤٥هـ.

له التوطئة ، و القوانين .

ترجمته في إنباه الرواة ٣٣٢/٢، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣ .

وينظر شرح الجزوليّة الكبير ٤٨٦/٢-٤٨٨ .

٣ - الكشاف ٤٤١/١ .

٤ - هذه الكلمة وقعت في غير موضعها، لأن ما بعدها تابع لما قبلها.

٥ - من قوله "وقال الشلويين..." إلى هنا ساقط من الأصل ودوك، مثبت من ز.

٦ - المغني ٢٣.



قال التفتازاني<sup>(١)</sup> في (حاشية الكشاف): "يجوز أن يكون المقدّر عبارة عمّا ذكر بعد الفاء ، فيكون العطف للتفسير ، وأن يكون غيره فيكون لحقيقة التعقيب".

قوله<sup>(٢)</sup>: "فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف ، فقد يقال :إنّه أسهل منه... إلى آخره.

قال الدماميني<sup>(٣)</sup> في (الحاشية الصغرى): "قد يعارض بأنّه حرف والتجوّز فيه قليل ، بخلاف حذف الجملة".

وقال الشيخ<sup>(٤)</sup>: "لقائل أن يقول: الحذف كثير في الكلام، وتقدّم<sup>(٥)</sup> بعض المعطوف قليل<sup>(٦)</sup> ، لا يكون إلّا في الشعر".

قوله<sup>(٧)</sup>: "وأما الثاني<sup>(٨)</sup> فلائنه غير ممكن في نحو: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ﴾<sup>(٩)</sup>".

قال ابن الصائغ<sup>(١٠)</sup>: "أي ما نع من تقدير: ألا مدبّر للموجودات ، فمن هو قائم؟ على الاستفهام التقريري<sup>(١١)</sup> المقصود به ثبوت الصانع ، والمعنى: أينفني المدبّر ، فلا أحد قائم؟ لا يمكن ذلك، بل المدبّر موجود ، فالقائم على كلّ نفس هو هو".

وقال الدماميني<sup>(١٢)</sup>: "لانسلم عدم الإمكان؛ لجواز أن يقدر: أهم ضالّون؟ ، فمن هو قائم على كلّ نفس بما كسبت لم يوحّدوه. والهمزة للإنكار التويخي".

١ - حاشية الكشاف ١١٦/أ.

٢ - المغني ٢٣.

٣ - شرح المغني مع المنصف ٣١/١.

٤ - المنصف ٣١/١.

٥ - في ز: "تقديم".

٦ - في الأصل: "قليلاً"، والمثبت من زودوك.

٧ - المغني ٢٣.

٨ - يعني: أطراد تقدير الزخشي في جميع المواضع.

٩ - سورة: الرعد. من الآية: ٣٣.

١٠ - المنصف ٣١/١.

١١ - في الأصل: "التقديري"، والمثبت من دوزوك.

قوله<sup>(١)</sup>: "وقد جزم الزمخشري<sup>(٢)</sup> في مواضع بما تقوله<sup>(٣)</sup> الجماعة".

قلت: لا يعدّ هذا منه تناقضاً<sup>(٤)</sup>؛ لأنّه إنّما ذكر ما ذكره أولاً على سبيل التخرّيج الجائز ، مع تجويزه التخرّيج على ما قاله الجمهور ، بدليل أنّه صرح بجواز الوجهين<sup>(٥)</sup> في ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

قوله<sup>(٧)</sup>: "إِنَّ ﴿آبَاؤَنَا﴾ عطف على الضمير في ﴿مَبْعُوثُونَ﴾".

اعترضه أبو حيّان<sup>(٨)</sup> ، وتبعه السفاقي<sup>(٩)</sup> بأنّ الهمزة إنّما تدخل على الجملة ، لا المفرد ، ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان العامل في المعطوف عليه عاملاً فيما بعدها بواسطة

---

١٢ - شرح المغني مع المنصف ٣١/١.

١ - المغني ٢٣.

٢ - الكشف ٤٤١/١، ٤٤١/٣، ٤٧٨.

٣ - في ز: "يقوله".

٤ - في ز: "تناقضاً منه" على التقديم، والتأخير.

٥ - طمس بعضها في الأصل، والمنبت من دوزوك.

٦ - سورة: آل عمران. من الآية: ٨٣. وينظر الكشف ٤٤١/١.

٧ - المغني ٢٣، ٢٤.

٨ - سورة: الصافات. من الآية: ١٦.

٩ - البحر ٣٥٥/٧.

١٠ - من دوك وز، وفي الأصل: "السفاقي". وهو إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم السفاقي، أبو إسحاق، برهان

الدين. فقيه ، مالكيّ ، أفتى ، ودرّس سنين. توفي سنة ٧٤٢هـ.

له المجيد في إعراب القرآن المجيد ، و شرح ابن الحاجب في الفقه.

ترجمته في الدرر الكامنة ٥٧/١، وبغية الوعاة ١٨٦.

ينظر إعراب القرآن ٧٥/أ.

العاطف، وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فتعين أن يكون ﴿آبَاؤُنَا﴾<sup>(١)</sup> مبتدأ خبره محذوف ، أي: مبعوثون ، لدلالة ما قبله عليه<sup>(٢)</sup>.

قال الدماميني<sup>(٣)</sup>: "وهو ظاهر".

وأجاب الشيخ<sup>(٤)</sup> بأنه يُغْتَفَرُ في التابع ما لا يُغْتَفَرُ في غيره".

قوله<sup>(٥)</sup>: "فقال<sup>(٦)</sup> في<sup>(٧)</sup> ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾<sup>(٨)</sup>: دخلت همزة الإنكار... إلى آخره.

قال الدماميني<sup>(٩)</sup>: "نصّ (الكشاف)<sup>(١٠)</sup>: «دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة [أخرى]<sup>(١١)</sup>، والمعنى: فأولئك هم الفاسقون ، فغير دين الله يبغيون ، ثمّ توسّطت الهمزة بينهما» فاختصره المصنّف بحذف قوله: «والمعنى...» إلى آخره ، فأشكل ظاهره من حيث إنّ توسّط الهمزة بين الجملتين هو نفس دخولها على الفاء العاطفة جملة على جملة لأمر<sup>(١٢)</sup> آخر مرتّب عليه".

---

١ - سورة: الصافات. من الآية: ١٦.

٢ - ينظر المنصف ٣١/١.

٣ - شرح المغني مع المنصف ٣٢/١.

٤ - المنصف ٣١/١.

٥ - المغني ٢٤.

٦ - أي: الزمخشري، وينظر الكشاف ٤١/١.

٧ - "في" ساقطة من الأصل، مثبتة من دوزوك.

٨ - سورة: آل عمران. من الآية: ٨٣.

٩ - شرح المغني مع المنصف ٣٢/١.

١٠ - الكشاف ٤٤١/١.

١١ - من ك.

١٢ - في دوز: "لا أمر".

قوله<sup>(١)</sup>: "فصل: قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي، فتُرد لثمانية معانٍ".

قال الشيخ بهاء الدين السبكي<sup>(٢)</sup> في (شرح التلخيص): "هل نقول: إنّ معنى الاستفهام فيه موجود، وانضمّ إليه معنى آخر، أو<sup>(٣)</sup> تجرّد من الاستفهام؟ هذا محلّ نظر. والذي يظهر الأوّل<sup>(٤)</sup>، ويساعده ما ذكره التنوخي<sup>(٥)</sup>: أنّ (لعلّ) تكون للاستفهام مع بقاء معنى الترجي، وقوله في نحو: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾<sup>(٦)</sup> ليس استفهاماً محضاً، ويرجّحه<sup>(٧)</sup> أنّ الاستبطاء في: كم أدعوك؟ معناه أنّ الدعاء قد وصل إلى حدّ لأعلم عدده فأنا أطلب أن أفهم عدده. وأمّا التعجّب [ب/١٧] فالاستفهام معه يستمر<sup>(٨)</sup>؛ لأنّ من تعجّب من شيء فهو

---

١ - المغني ٢٤. في حاشية ز: "قوله: ((قد تخرج الهمزة)): المصنّف حزم بخروج الهمزة عن معنى الاستفهام حين

استعماله في المعاني المذكورة.

قال المؤلف في الإتيان: ((هل يقال: إنّ معنى الاستفهام في هذه الأشياء موجود، وانضمّ معنى آخر، أو تجرّد عن الاستفهام بالكلية.

قال في عروس الأفراح: محلّ نظر....)) إلى آخر ما قاله هنا.

ثم قال المؤلف في الإتيان: ((ويظهر بالتأمل بقاء معنى الاستفهام مع كلّ من الأمور المذكورة.

وقال وحي زادة: ((والحقّ أنّ ما عدا همزة التسوية لاشكّ في بقاء الاستفهام فيه يدلّ عليه عدم احتمال الصدق، والكذب، والحاجة إلى الجواب، بخلاف همزة التسوية فإنّها مع (أم) قد تجرّدت عن الاستفهام بالكلية، وصار الكلام خيراً محضاً، ولذلك تحتمل الصدق، والكذب، ولا تستدعي الجواب)) انتهى".

٢ - عروس الأفراح ٢/٣٠٦، ٣٠٧.

٣ - في الأصل: "و"، والمثبت من دوزوك.

٤ - "الأوّل" ساقط من الأصل ود، والمثبت من زوك.

٥ - هو زين الدين محمد بن محمد بن محمد التنوخي، أبو عبد الله، نحوي، بياني. توفي سنة ٧٤٨ هـ له الأقصى القريب.

ترجمته في معجم المؤلفين ٢٨٦/١١.

وينظر الأقصى القريب ٥٨، ٥٨.

٦ - سورة: الحاقة: الآيتان: ٢، ١.

٧ - في الأصل ودوك: "رجّحه"، والمثبت من ز.

٨ - في ز: "مستمر".

بلسان الحال سائل عن سببه ، ففي نحو: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾<sup>(١)</sup> كأنه يقول: أي شيء عرض لي في حال عدم رؤية الهدهد.

قال<sup>(٢)</sup>: "وأما التقرير<sup>(٣)</sup> فاعلم أنهم لم يُفصِّحوا بمرادهم<sup>(٤)</sup> به ، هل هو الحكم بثبوته؟ كقولك: قرّرت هذا الأمر ، أي: أثبتته ، فيكون خيراً، [فإن]<sup>(٥)</sup> المذكور عقب الأداة واقع ، أو المراد أنه طلب إقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم ، فهو استفهام<sup>(٦)</sup> يقرّر المخاطب، أي: يطلب منه أن يكون مقرّاً به<sup>(٧)</sup>".

قال<sup>(٨)</sup>: "ورأيت في كلام أهل الفن ما يقتضي كلاً من الاحتمالين. وأنت إذا تتبعت الأمثلة قطعت في بعضها بأن المراد الأول ، كقوله: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾<sup>(٩)</sup> ، وفي بعضها بأن المراد الثاني، كقوله: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَانِ﴾<sup>(١٠)</sup> ، فإنهم يطلبون إقراره به ، وينتظرون جوابه ، فإن أريد باستفهام التقرير المعنى الأول ، فخير صرّف ، أو الثاني: فهل معنى الاستفهام باقٍ فيه أو<sup>(١١)</sup> لا؟

الذي يقتضيه كلام الجميع أن لا، والذي يظهر خلافه".

---

١ - سورة النمل من الآية: ٢٠. وفي حاشية ز: "قوله: نحو: ﴿مَا لِي لَا أَرَى﴾... إلخ: بمن صرح بأن الاستفهام باقٍ مع

التعجب في هذه الآية الرخشري في كشافه".

٢ - عروس الأفراح ٢/٣٠٧.

٣ - في ك "التقدير".

٤ - في دوز: "عن مرادهم".

٥ - في جميع النسخ: "بأن"، والمثبت من عروس الأفراح.

٦ - في د: "استفهام".

٧ - "به" ساقطة من الأصل ود، مثبتة من زوك.

٨ - عروس الأفراح ٢/٣٠٧.

٩ - سورة: الإنسان من الآية: ١.

١٠ - سورة: الأنبياء من الآية: ٦٢.

١١ - في ك "لو".

قال<sup>(١)</sup>: "وأقدم عليه دقيقة ، وهي أنّ الاستفهام طلب الفهم ، ولكن طلب فهم المستفهم ، أو طلب وقوع فهم لمن<sup>(٢)</sup> لم يفهم كائناً من كان ، فإذا قال من يعلم قيام زيد لعمرو بحضور بكر الذي لا يعلم قيامه: هل قام زيد؟ فقد طلب من المخاطب الفهم ، أعني فهم (بكر) ، وحينئذ<sup>(٣)</sup> فلا بدّ<sup>(٤)</sup> في<sup>(٥)</sup> صدور الاستفهام لمن يعلم المستفهم عنه ، وبذلك تنزاح شكوك كثيرة.

ويظهر أنّ الاستفهامات الواردة في القرآن لآمانع من أن يكون طلب الفهم فيها مصروفاً إلى غير المستفهم ، والمستفهم [عنه]<sup>(٦)</sup>، فلا حاجة إلى تعسفات كثير من المفسرين. وانجلى أنّ استفهام التقرير<sup>(٧)</sup> بهذا المعنى حقيقة ، وأنّ قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾<sup>(٨)</sup> حقيقة ، فإنه طلب به أن يُقرّ بذلك في ذلك المشهد العظيم تكديماً للنصارى ، وتحصيلاً لفهمهم أنّه لم يقل ذلك".

ثمّ قال<sup>(٩)</sup>: "وأما استفهام الإنكار فقد يكون الاستفهام فيه لطلب فهم السامعين لذلك الشيء المنكر ، فيُنكرونه. وأما التهكم فقد يكون فيه الاستفهام مصروفاً إلى المخاطب . وأما التحقير فقد يكون استفهاماً، تعني أنّ ذلك وصل في الحقارة إلى أن لا يُعلم حقيقته ، فيُسْتَفْهَم عنها".

١ - عروس الأفراح ٣٠٧/٢.

٢ - في ز: "من".

٣ - في الأصل ود وك: "ح"، والمثبت من ز.

٤ - في الأصل ود وك: "يدع"، والمثبت من ز.

٥ - في ز: "من".

٦ - من عروس الأفراح.

٧ - في ز: "الاستفهام التقريري".

٨ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٦.

٩ - عروس الأفراح ٣٠٨/٢.

قال<sup>(١)</sup>: "فالحاصل: أنه يمكنك المحافظة على معنى الاستفهام مع معنى<sup>(٢)</sup> آخر بمقارنة القرائن اللفظية، والحالية".

وقال الشيخ سعد الدين<sup>(٣)</sup> في (شرح المفتاح): "قوله<sup>(٤)</sup>: ((أحدها: التسوية<sup>(٥)</sup>)).  
قال أبو علي الفارسي<sup>(٦)</sup> في كتاب (الحجة): ((قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم﴾<sup>(٧)</sup> لفظ الاستفهام، ومعناه الخبر.

ومثل ذلك قولك: ما أبالي أشهدت، أم غبت؟ وما أدري أقبلت<sup>(٨)</sup>، أم أدبرت؟. وإثماً جرى عليه لفظ الاستفهام وإن كان خيراً؛ لأن فيه التسوية التي في الاستفهام، ألا ترى أنك إذا استفهمت فقلت: أخرج زيد، أم أقام؟ استوى الأمران عندك في الاستفهام، وعدم علم أحدهما بعينه، كما أنك إذا أخبرت فقلت: سواء عليّ أقعدت، أم ذهبت؟ فقد سويت الأمرين عليك، فلما عمتهما<sup>(٩)</sup> التسوية جرى على هذا الخبر لفظ الاستفهام لمشاركته له في الإبهام، فكل استفهام تسوية، وإن لم يكن كل تسوية استفهاماً.

---

١ - عروس الأفراح ٢/٣٠٨.

٢ - في ز: "يعني. معني" مكان "مع معنى".

٣ - لم أعثر على هذا النص.

٤ - لم أقف عليه في المفتاح.

٥ - في حاشية ز: "قوله: ((التسوية))".

قال أبو حيان: من كلام العرب ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى، نحو: علمت أقام زيد، أم قعد؟ لا يجوز تقديم الجملة على (علمت)، وإن كان ليس ما بعد (علمت) استفهاماً، بل الهمزة فيه للتسوية. ذكره المؤلف في حاشية تفسير القاضي، وأورده أيضاً في الحمل على المعنى في الأشباه والنظائر بهذه العبارة: ".

٦ - الحجة ١/٢٦٥، ٢٦٦.

٧ - سورة: البقرة. من الآية: ٦.

٨ - في الأصل ودوزوك: "أقبلت"، والمثبت من الحجة.

٩ - في الأصل ود: "عمتها"، والمثبت من زوك.

ومثل التسوية [١٨/أ] في هذا الاختصاص في نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل ، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، لما كنت مختصاً نفسك ، والعصابة في هذا الكلام جرى عليه لفظ النداء من حيث أردت الاختصاص الذي أردته في النداء كما جرى الاستفهام على التسوية ، فمن ثم صار كلّ منادى مختصاً ، وإن لم يكن كلّ مختصّ منادى.

ولا يجوز<sup>(١)</sup> في هذا الموضع (أو) مكان (أم)؛ لأنّ المعنى سواء عليّ هذان ، ألا ترى أنك لو قلت: سواء عليّ القيام ، والقعود لم يجز إلاّ الواو ، وكذلك لو أظهرت المصدرين اللذين دلّ عليهما لفظ الفعلين المذكورين في قوله تعالى: ﴿اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> لقلت: سواء عليكم الجزع ، والصبر ، ولم تقله بـ (أو) كما قال الله عز وجل: ﴿سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي﴾<sup>(٣)</sup> ، ولو قلت: سواء عليّ العاكف ، أو البادي ، أو<sup>(٤)</sup> سواء عليّ الجزع أو<sup>(٥)</sup> الصبر لكان المعنى: سواء عليّ أحدهما ، وسواء<sup>(٦)</sup> عليّ أحدهما كلام محال؛ لأنّ التسوية لا تكون إلاّ بين شيئين فصاعداً انتهى.

وقال ابن يعيش<sup>(٧)</sup>: "الهمزة هنا مستعارة للتسوية ، وليس المراد منها الاستفهام.

وإنما جاز استعارتها للتسوية لاشتراكهما في معنى التسوية ، الا ترى أنك تقول في الاستفهام: أزيد عندك ، أم عمرو؟ وأزيد أفضل ، أم خالد؟ والشيطان اللذان تسأل<sup>(٨)</sup> عنهما قد استوى علمك فيهما، ثم تقول في التسوية: ما أبالي أفعل ، أم لم يفعل؟ فأنت غير مستفهم ، وإن كان اللفظ للاستفهام ، وذلك لمشاركة الاستفهام في التسوية؛ لأنّ

١ - في د: "جوز" .

٢ - سورة: الطور. من الآية: ١٦ .

٣ - سورة: الحج. من الآية: ٢٥. قرأ أبو عمرو وورش بإثبات الباء وصلا، وابن كثير وصلا ووقفا. ينظر السبعة ٤٣٦ .

٤ - في الأصل: "و"، والمثبت من دوزوك.

٥ - من دوز وك، وفي الأصل: "و".

٦ - في ك: "سواء مبتدأ".

٧ - شرح المفصل ٩٣/١ .

٨ - في الأصل ودوز وك: "يسأل"، والمثبت من شرح المفصل.



[معنى<sup>(١)</sup>]: ما أبالي أفعَل ، أم لم<sup>(٢)</sup> يفعل<sup>(٣)</sup>؟ أي: هما مستويان عندي في علمي ، كما كان في الاستفهام. هذا هو التحقيق من جهة المعنى "انتهى".  
 وقال ابن الشجري<sup>(٤)</sup> في (أماله): "قد ورد الاستفهام لمعان<sup>(٥)</sup> مباينة له ، فمن ذلك مجيئه بمعنى الأمر... إلى أن قال<sup>(٦)</sup>": "وقد جاء لفظ الاستفهام الصريح، المستعمل بالهمزة، و(أم) خيراً في قوله<sup>(٧)</sup>:"

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلَ أَهْجَوْتَهَا أَمْ بُلْتَ حِينَ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

المعنى: ما ضرها هجاؤك ، وبولك. وأكثر ما يجيء هذا بعد التسوية كقولك: سواء عليّ أقمت، أم قعدت؟ أي: سواء عليّ قيامك، وقعودك، وسواء عليّهم أنذرتهم أم لم تُنذِرْهم<sup>(٨)</sup> ، أي: سواء عليهم<sup>(٩)</sup> إنذارك إياهم، وعدم إنذارك. و(سواء) في هذا ليس بمبتدأ كما ظن بعضهم<sup>(١٠)</sup> وإنما هو خير المبتدأ المقدر على ما مثله لك ، وكيف يكون قولك: أقمت؟ خيراً لـ (سواء) وهو جملة خالية من عائد إلى (سواء) ظاهر ، أو مقدر. وكذلك (ضرّ) في البيت مسند إلى الفاعل المقدر الذي هو هجاؤك."

١ - ساقط من جميع النسخ، مثبت من شرح المفصل.

٢ - في ز: "لا".

٣ - في ك: "تفعل".

٤ - الأما لي ٣/٤٠٢.

٥ - في ز: "معان".

٦ - الأما لي ٣/٤٠٥، ٤٠٦.

٧ - هو الفرزدق في ديوانه ٨٨٢، أو الأخطل في ديوانه ٣٤٤/٢. والبيت من (الكامل). والشاهد مجيء الهمزة بمعنى

التسوية، وتأويلها مع ما دخلت عليه بمصدر.

والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/٢، ١٢٣، والخزانة ٥٠١/٢، وشرح أبيات المغني ٥٢/٥.

٨ - سورة: البقرة. من الآية: ٦.

٩ - في الأصل: "عليك"، والمثبت من دوزوك.

١٠ - لعله يريد مكّي بن أبي طالب القيسي. ينظر مشكل إعراب القرآن ٧٦/١.

ومثل مجيء الاستفهام بمعنى الخبر بعد التسوية مجيئه في قولك: ما أدري أزيد في الدار ، أم عمرو؟ ومنه قول<sup>(١)</sup> زهير<sup>(٢)</sup>:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمَ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءً انْتَهَى.

وقال ابن إياز<sup>(٣)</sup> في (شرح الفصول): "تختص الهمزة بأشياء دون (هل) منها التوبيخ ، كقوله<sup>(٤)</sup>:

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِي

ولو قلت: هل...؟ لم يجز.

ومنها التسوية كقولك: ما أبالي. أتكلّم زيد ، أم سكت؟

ومنها الإرشاد كقوله تعالى: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾<sup>(٥)</sup>.

ومنها التقرير كقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٦)</sup> الآية".

١ - في الأصل ودوز: "قوله"، والمثبت من ك.

٢ - ابن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني. شاعر، جاهليّ، مقدّم، من أصحاب المعلّقات. كان من الذين يعنون بتنقيح

الشعر، وعرفت قصائده بالحوثيات.

ترجمته في الشعر والشعراء ٥١.

والبيت من (الوافر) في ديوانه ١٧. والشاهد فيه أنّ الاستفهام يراد به وب(أم) معنى التعيين.

والبيت في الصاحي ٣٠٦، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٥٠٩، والمغني ٦١، ١٨٥، ٥١٣، ٥١٩، وشرح شواهد ٤٨.

٣ - هو الحسين بن بدر بن إياز، أبو محمد، جمال الدين. علامة في النحو، والتصريف. توفي سنة ٦٨١ هـ.

له شرح الفصول، وقواعد المطارحة.

ترجمته في بغية الوعاة ٨٦، وإشارة التعيين ١٠٣.

وينظر المحصول ١٤٧/أ.

٤ - هو العجاج في ديوانه ١/٤٨٠. والبيت من (مشطور الرجز). والشاهد مجيء الاستفهام بمعنى التوبيخ.

"وأنت" ساقطة من الأصل، مثبتة من دوزوك. والقنصري: المسن.

والبيت في الكتاب ١/٣٣٨، والمقتضب ٣/٢٢٨، و"٢٦٤، ٢٨٩، والخصائص ٣/١٠٤، وشرح المفصل ١/٢٢٣،

٣/١٠٤، وشرح أبيات المغني ١/٥٤.

٥ - سورة: البقرة. من الآية: ٣٠.

٦ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٦.

وقال أبوالبقاء<sup>(١)</sup> في (اللباب): "لَا تُسْتَعْمَلُ"<sup>(٢)</sup> (هل) في التسوية ، والهمزة تستعمل فيها".  
وقال عبد اللطيف البغدادي<sup>(٣)</sup> في (اللمع الكاملية): "من أقسام هذا الباب التسوية [١٨/ب]،  
تقول: أزيد عندك، أم عمرو؟ أي: هما مستويان في علمك بهما، لا<sup>(٤)</sup> تدري هذا كما لا  
تدري هذا<sup>(٥)</sup>."

وتقول: ليت شعري أزيد في الدار، أم عمرو؟ وسواء عليّ أذهبت، أم جئت؟ تخبر أن الأمرين  
عندك واحد."

قوله<sup>(٦)</sup>: "وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها ، وليس  
كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعد (ما أبالي) ، و(ما أدري) ، و(ليت شعري) ،  
ونحوهن."

فيه أمران:

الأول: سمى الشيخ بهاء الدين السبكي<sup>(٧)</sup> في (عروس الأفراح): "الواقعة بعد (سواء)  
بالتسوية اللفظية ، والواقعة بعد غيرها بالتسوية المعنوية ، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ  
بَعِيدٌ﴾<sup>(٨)</sup>."

---

١ - في الأصل ودوك: "الكتاب"، والمثبت من ز. وينظر اللباب ٩١/ب.

٢ - من ك وز: "تستعمل"، وفي الأصل: "يستعمل"، وحرف المضارعة غير معجم في د..

٣ - هو عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن عليّ البغدادي، موفق الدين. فيلسوف، نحوي، مؤرخ، طبيب، أديب. ولد

سنة ٥٥٧هـ، وتوفي سنة ٦٢٩هـ.

له ذيل الفصيح، والإنصاف بين ابن برّي، وابن الخشاب .

ترجمته في طبقات الشافعية ٣١٣/٨، والبغية ٣١١.

٤ - في الأصل ود: "لأن"، والمثبت من زوك.

٥ - "هذا" ساقطة من ز.

٦ - المغني ٢٤.

٧ - عروس الأفراح ٢/٣٠٥.

٨ - سورة: الأنبياء. من الآية: ١٠٩.

الثاني: قال الدماميني<sup>(١)</sup> في (الحاشية الصغرى): "ما ذكره المصنف هنا معارض لردّه على ابن الشجري<sup>(٢)</sup> في مبحث (أم)<sup>(٣)</sup>، وذلك أنّ ابن الشجريّ ادّعى أنّ الهمزة للتسوية في قول زهير<sup>(٤)</sup>:

وَمَا أَذْرِي.....البيت.

فرده المصنف بأنّ هذا غلط نشأ من توهمه أنّ معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتّة؛ لمنافاته لفعل الدراية. وجوابه أنّ معنى (علمت أزيد قائم؟): علمت جواب أزيد<sup>(٥)</sup> قائم؟". قلت: وقد علمت أنّ ابن الشجريّ لم ينفرد بذلك، بل سبقه إليه الفارسي<sup>(٦)</sup>، وناهيك به، ووافقه غيره<sup>(٧)</sup>.

قوله<sup>(٨)</sup>: "والثاني: الإنكار الإبطالي".

في النسخة المشار إليها<sup>(٩)</sup> التكميليّ".

وفي القاموس<sup>(١٠)</sup>: أنّ استفهام الإنكار يُسمّى الاستنكار.

وقال البهاء السبكي<sup>(١١)</sup> في (شرح التلخيص): "استفهام الإنكار على قسمين:

---

١ - شرح المغني مع المصنف ١/٣٢.

٢ - ينظر الأمالي ٣/٤٠٥، ٤٠٦.

٣ - المغني ٦٢.

٤ - تقدّم في ص ١٢٣.

٥ - "الهمزة" ساقطة من ز.

٦ - ينظر الحجّة ١/٢٦٥، ٢٦٦.

٧ - ومثمن وافقه ابن يعيش في شرح المفصل ١/٩٣.

٨ - المغني ٢٤.

٩ - أشار إليها في ص ٨٧.

١٠ - القاموس مادة (نكر).

١١ - عروس الأفراح ٢/٢٩٩، ٣٠٠.

أحدهما: يراد به التوبيخ، وهو من أنكر عليه: إذا نهاه ، أي: ما كان ينبغي أن يكون هذا ، نحو: أعصيت ربك؟ أو بمعنى: لا ينبغي أن يكون، كقولك للرجل يركب الخطر: أتذهب في غير الطريق؟

والغرض منه الندم على ماضٍ، والارتداع عن مستقبل. وضابط هذا القسم أن يكون ما يلي الهمزة فيه واقعاً ، لكنه مستقبَح.

الثاني: التكذيب ، وضابطه أن يكون ما يلي الهمزة فيه غير <sup>(١)</sup> واقع، وقصد تكذيبهم <sup>(٢)</sup> فيه ، وسواء كان زعمهم له صريحاً مثل ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا﴾ <sup>(٣)</sup> ، أم إلزاماً مثل ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾ <sup>(٤)</sup> فإنهم لما جزموا بذلك جزم من يشاهد خلق الملائكة ، كانوا كمن زعم أنه شهد خلقهم. وتسمية هذا استفهام إنكار من أنكر: إذا جحد ، وهو إمّا بمعنى لم يكن كقوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمُ بِالْبَيِّنَاتِ وَأَتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾ <sup>(٥)</sup> أو بمعنى: لا يكون ، نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُومًا﴾ <sup>(٦)</sup> . انتهى.

وقال ابن السجري <sup>(٧)</sup> في (أماليه): "ومن الاستفهام الذي أريد به النفي قوله تعالى: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبُنُونَ﴾ <sup>(٨)</sup> أي: لا يكون [هذا] <sup>(٩)</sup> ، وقوله حاكياً عن عنهم: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذَّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا﴾ <sup>(١٠)</sup> أي: ما أنزل عليه الذكر ، ومثله: ﴿أَشْهَدُوا

١ - "غير" ساقطة من الأصل، والمثبت من دوزوك.

٢ - في ز: "يكذيبهم" .

٣ - سورة: الطور. من الآية: ١٥ .

٤ - سورة: الزخرف. من الآية: ١٩ .

٥ - سورة: الإسراء. من الآية: ٤٠ .

٦ - سورة: هود. من الآية: ٢٨ .

٧ - الأما لي ٣/٤٠٧، ٤٠٨ .

٨ - سورة: الصافات. من الآية: ١٤٩ .

٩ - من دوز .

١٠ - سورة: ص. من الآية: ٨ .

خَلَقَهُمْ ﴿١﴾ أي: لم يشهدوا ذلك ، ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ (٢) أي: ليس ذلك إليك ،  
﴿أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ (٣) أي: لم نعي (٤) به؟

ويكون توييخاً كقوله تعالى: ﴿أَكْذَبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْماً﴾ (٥) ، ﴿أَفَبِالْبَاطِلِ  
يُؤْمِنُونَ﴾ (٦) ، ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ (٧) .

وقال ابن الحاجب (٨) في (شرح المفصل): "من خصائص الهمزة أنها تستعمل لإنكار إثبات  
ما يقع بعدها كقولك: أتضرب زيداً ، وهو أخوك؟ ، ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا  
لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٩) ، ولا تقع (هل) هذا الموقع ، وليس (هل) في قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ  
الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ (١٠) من ذلك؛ لأن ذلك إنكار ما ثبت ، وهذا نفيه من أصله".

وقال أبو حيان (١١): "إن [١٩/أ] طُلب بالاستفهام تعيين، أو توييخ، أو إنكار، أو تعجب كان  
بالهمزة دون (هل) ، وإن أريد به الجحد كان بـ(هل) ، ولا يكون بالهمزة".  
قوله (١٢): "نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَيْنِ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثاً﴾ (١٣)".

١ - سورة: الزخرف. من الآية: ١٩.

٢ - سورة: يونس. من الآية: ٤٢.

٣ - سورة: ق. من الآية: ١٥.

٤ - في ك: "يغي".

٥ - سورة: النمل. من الآية: ٨٤.

٦ - سورة: النحل. من الآية: ٧٢.

٧ - سورة: الصافات. من الآية: ٩٥.

٨ - الإيضاح ٢/٢٣٩.

٩ - سورة: الأعراف. من الآية: ٢٨.

١٠ - سورة: الرحمن. من الآية: ٦٠.

١١ - الارتشاف ٣/٢٥٧.

١٢ - المغني ٢٤.

قال الشيخ بهاء الدين السبكي<sup>(١)</sup>: "فإن قلت: المنكر ما يلي الهمزة على ما تقرر ، والذي يليها هنا الإصفاء بالبنين ، وليس هو المنكر ، إنما المنكر قولهم: إنه اتخذ من الملائكة إناثاً. قلت: إما أن يقال: إن لفظ الإصفاء يشعر بزعم أن البنات لغيرهم ، وإما أن يقال: إن<sup>(٢)</sup> المراد مجموع الجملتين ينحل<sup>(٣)</sup> منهما كلام واحد ، التقدير: أجمع بين الإصفاء بالبنين ، واتخاذ البنات؟ وتكون الواو فيه للمعية".

قوله<sup>(٤)</sup>: "﴿أُيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾"<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ بهاء الدين السبكي<sup>(٦)</sup>: "يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَامُ تَقْرِيرٍ ، وَكَذَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ طَلَبَ مِنْهُمْ أَنْ يَقْرَؤُوا بِمَا عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ ، وَهَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ<sup>(٧)</sup>: «(التقدير: لا)». فَإِنَّهُمْ لَمَّا اسْتَفْهَمُوا اسْتَفْهَمُوا تَقْرِيرًا بِمَا لَاحِقُوبَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا: لَا ، جُعِلُوا كَأَنَّهُمْ قَالُوا ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَارَسِيِّ<sup>(٨)</sup> ، وَالزَّمْخَشَرِيِّ<sup>(٩)</sup>.

١٣ - سورة: الأعراف. من الآية: ٤٠.

١ - عروس الأفراح ٣٠٤/٢.

٢ - "إن" ساقطة من دوز.

٣ - في الأصل ود وك: "كل" ، والمثبت من ز.

٤ - المغني ٢٤.

٥ - سورة: الحجرات. من الآية: ١٢.

٦ - عروس الأفراح ٣٠٨/٢.

٧ - ابن جبر المكي، أبو الحجاج، المخزومي ولاء. تابعي، مفسر، مقرئ، تلميذ ابن عباس. ولد سنة ٢١ هـ، وتوفي سنة ١٠٤ هـ بالكوفة.

وينظر تفسير مجاهد ٦٠٧، ٦٠٨، وفيه: "قالوا: نكره ذلك".

٨ - الحجة ٤١٢/٦.

٩ - الكشف ٥٦٨/٣.

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التوبيخ على محبتهم لأكل لحم أخيه ، فتكون<sup>(١)</sup> مثبتة ، والمراد بمحبتهم لأكل لحم أخيهم : غيبته على سبيل المجاز ، وجاء ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾<sup>(٢)</sup> بمعنى الأمر<sup>(٣)</sup> ، أي : اكرهوه ، وقد يأتي الأمر بصيغة الماضي ، نحو : "اتقى الله امرؤ فعل"<sup>(٤)</sup> خيراً يُثَب عليه"<sup>(٥)</sup> .

ويحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التكذيب ؛ لأنهم لما كانت حالتهم حال من يدعي أنه يحب أكل لحم أخيه نسب إليهم ذلك ، وكذبوا فيه ، ويكون ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ خيراً . قوله<sup>(٦)</sup> : "ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً ؛ لأن نفي النفي إثبات" .

قال الزمخشري<sup>(٧)</sup> في قوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾<sup>(٨)</sup> : "﴿أَلَيْسَ﴾ تقرير لثوائهم<sup>(٩)</sup> في جهنم كقوله<sup>(١٠)</sup> :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا .....

١ - في د : "فيكون" ، د ، وفي الأصل وك حرف المضارعة غير معجم ، والمثبت من ز .

٢ - سورة : الحجرات . من الآية : ١٢ .

٣ - في الأصل ود : "للأمر" ، والمثبت من ك وز .

٤ - في ز : "وفعل" .

٥ - الكتاب ٣ / ١٠٠ ، ٥٠٤ ، شرح العمدة ٣٤٦ .

٦ - المغني ٢٥ .

٧ - الكشف ٣ / ٢١٢ ، ٢١٣ .

٨ - سورة : العنكبوت . من الآية : ٦٨ .

٩ - في ز : "لثوائهم" .

١٠ - هو جرير بن عطية في ديوانه ٧٧ . وهذا صدر بيت من (الطويل) ، عجزه :

..... وأندى العالمين بطون راح

والشاهد بحجاء الاستفهام بمعنى التقرير .

والبيت في المقتضب ٨٥ ، والأمال ١ / ٤٠٥ ، والخصائص ٢ / ٤٦٣ ، ٣ / ٢٦٩ ، و شرح شواهد المغني ٤٢ .



قال بعضهم<sup>(١)</sup>: ولو كان استنفهاً لما أعطاه الخليفة<sup>(٢)</sup> مائة من الإبل. وحقيقته أنّ الهمزة همزة الإنكار دخلت على النفي فترجع إلى معنى التقرير".

وقال في (رصف<sup>(٣)</sup> المباني): "الموضع الثالث: أن تكون<sup>(٤)</sup> للإيجاب ، وتحقق الكلام ، وفيه معنى الاستخبار ، كقوله تعالى: ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾<sup>(٥)</sup> والمعنى: ستجعل فيها [من يفسد]<sup>(٦)</sup> ، ومنه:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا .....

والمعنى: أنتم خير من ركب المطايا ، فلفظ هذا النوع يعطي معنى الاستخبار ، والمعنى على الإيجاب ، والتحقيق ، وبه يحصل معنى المدح".

قوله<sup>(٧)</sup>: "ومنه<sup>(٨)</sup> ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾<sup>(٩)</sup> أي: الله كاف عبده".

قال في (عروس الأفراح)<sup>(١٠)</sup>: "من قال: إنّ الهمزة في هذه الآية للتقرير أراد تقرير ما دخله النفي ، وهو: الله كاف عبده".

ومن قال: إنّها للإنكار أراد إنكار الجملة المنفية".

١ - لعله يعني ابن الشجري ، فإنه قال نحواً من ذلك. ينظر الأمالي ٤٠٥/٣.

٢ - هو عبد الملك بن مروان بن الحكم ، الأموي القرشي ، أبو الوليد. كان فقيهاً ، داهية. ولد سنة ٢٦ هـ وتوفي سنة ٨٦ هـ بدمشق.

ترجمته في تاريخ الأمم ٤١٨/٦ ، والكامل لابن الأثير ١٠٢/٤.

٣ - في الأصل: "وصف" ، والمثبت من دوك وز. وينظر رصف المباني ١٣٦.

٤ - في زوك: "يكون".

٥ - سورة: البقرة. من الآية: ٣٠.

٦ - ساقط من الأصل وك ود ، مثبت من ز.

٧ - المغني ٢٥. والتمثيل لكون نفي النفي إثبات.

٨ - أي: الإثبات بطريق نفي النفي.

٩ - سورة: الزمر. من الآية: ٣٦.

١٠ - عروس الأفراح ٢٧٩/٢.

قوله<sup>(١)</sup>: "ولهذا عطف ﴿وَضَعْنَا﴾ على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾"<sup>(٢)</sup>.

قال الدماميني<sup>(٣)</sup>: "مقتضاه أنّ النفي لو لم يكن مؤوّلاً بالإثبات لم يصحّ العطف ، وليس كذلك بدليل: لم يسيء زيد وأكرمه ، من غير تأويل".

قال<sup>(٤)</sup>: "ويمكن أن يقال: إنّما أراد: ولكون ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾<sup>(٥)</sup> خيراً باعتبار أنّه للإنكار الإبطاليّ جاز عطف ﴿وَضَعْنَا﴾<sup>(٦)</sup> عليه<sup>(٦)</sup> من حيث كونه خيراً ، لا من حيث كونه مثبتاً بحسب المعنى".

قوله<sup>(٧)</sup>: "ولهذا أيضاً كان قول جرير... إلى آخره.

قال ابن الشجري<sup>(٨)</sup>: "ومّا جاء فيه الاستفهام بمعنى الخبر الموجّب قول جرير<sup>(٩)</sup>:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا ..... البيت [١٩/ب].

أي: أنتم خير من ركب المطايا ، فلذلك قال عبد الملك حين أنشده هذا البيت: «نحن كذلك»<sup>(١٠)</sup>. ولو قال جرير هذا على جهة الاستخبار لم يكن مدحاً ، فكيف<sup>(١١)</sup> يكون هذا استفهاماً.

وقد جعل الرواة هذا البيت مكاناً عليّاً ، حتّى قال بعضهم<sup>(١٢)</sup>: «هو أمدح بيت» "انتهى.

١ - المغني ٢٥.

٢ - سورة: الشرح. الآيتان: ١، ٢.

٣ - شرح المغني مع المنصف ١/٣٤.

٤ - المصدر نفسه.

٥ - سورة: الشرح. من الآية: ١.

٦ - سورة: الشرح. من الآية: ٢.

٧ - المغني ٢٥.

٨ - الأمالي ٣/٤٠٥.

٩ - تقدّم في ص ١٣٠.

١٠ - ينظر الأغاني ٦٧/٨.

١١ - في "دوك": "وكيف".

وقال الزبير بن بكار<sup>(١)</sup> في (الموفقيات): "اجتمع جماعة من العلماء، والرواة فتذاكروا المديح ، فقالوا: ما أمدح الشعر؟

فقال جعفر بن حسين اللّهي<sup>(٢)</sup>: قول جرير<sup>(٣)</sup>:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنَادَى الْعَالَمِينَ يُطُون رَاحَ

فقال مسلم بن أبي الزناد<sup>(٤)</sup>: ليس<sup>(٥)</sup> هذا بشيء، قد يرغب الرجل فيمدح.

فقال محمد بن الضحّاك بن عثمان<sup>(٦)</sup>: قول الأعورين براء الكلابي<sup>(٧)</sup>:

وَذِي إِبِلٍ لَوْلَا كِلَابٌ أَرَا حَهَا وَلَكِنَّهُ مَوْلَى كِلَابٍ فَعُذُّبَا

فقال مسلم<sup>(٨)</sup>: إنّ هذا لمديح<sup>(٩)</sup> ، وأريد أشرح من هذا .

فقال أبو غزيرة<sup>(١٠)</sup>: قول معن بن أوس المزني<sup>(١١)</sup> لحمزة بن عبد الله بن الزبير<sup>(١٢)</sup> :

---

١٢ - مَن قَالَ ذَلِكَ :مسلمة بن عبد الملك. ينظر الخلية ٣٢٨/١.

١ - ابن عبد الله القرشي، أبو عبد الله. عالم، نسابة، أخباري، راوية. ولد بالمدينة سنة ١٧٢هـ، وتوفي بمكة سنة ٢٥٦هـ له الموفقيات، ونسب قريش .

ترجمته في وفيات الأعيان ٣١١/٢، و تاريخ بغداد ٤٦٧/٨.

ولم أقف على هذا النص في الأخبار الموفقيات، وينظر شرح شواهد المغني ٤٥.

٢ - لم أقف على ترجمة له.

٣ - تقدّم في ص ١٣٢

٤ - لم أقف على ترجمة له.

٥ - في ك: "وليس".

٦ - ذكره الرازي في الجرح والتعديل ٢٩٠/٧، وذكر أنه روى عن أبيه، وأنه روى عنه يعقوب بن حميد، وذكر ابن

حبّان في النقات ٥٩/٩ أنه روى عن مالك.

٧ - "ابن براء" ساقط من الأصل، مثبت من دوزوك. ولم أقف على ترجمة له.

٨ - في ز: "مسلمة".

٩ - في زوك: "المديح".

١٠ - لعله محمّد بن موسى بن مسكين الأنصاري، قاض، عالم، راو للحديث، ولآه المأمون قضاء المدينة، فلم يزل قاضياً

حتى توفي.

إِنَّكَ فَرَّغَ مِنْ قُرَيْشٍ وَإِنَّمَا تَمُجُّ النَّدَى مِنْهَا الْفُرُوعُ الشَّوَارِعُ  
غَنُوا قَادَةَ لِلنَّاسِ بَطْحَاءُ مَكَّةَ لَهُمْ وَسِقَايَاتُ الْحَجِيجِ الدَّوَاغِغُ  
فَلَمَّا دُعُوا لِلْمَوْتِ لَمْ تَبْكِ مِثْلَهُمْ عَلَى حَادِثِ الدَّهْرِ الْعَيُونُ الدَّوَامِغُ

فصاح مسلم بن أبي الزناد: الآن حمي الوطيس ، هكذا يكون المديح!".

وقال الكلبي<sup>(١)</sup> مدح أعرابي عبد الملك بن مروان فأحسن ، فقال له عبد الملك: تعرف أمدح

بيت قيل في الإسلام؟

قال: نعم. قول جرير:

[أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا ..... البيت.

قال: أصبت. فهل تعرف أمدح بيت قيل في الإسلام؟

قال: نعم ، قول جرير<sup>(٢)</sup>:

فَقُضَّ الطَّرْفُ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ فَلَا كُفْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا

قال: أصبت".

وفي رواية أبي عمرو بن العلاء<sup>(٣)</sup> أنه قال له: أي بيت أمدح؟

ترجمته في أخبار القضاة ٢٥٨/١.

١١ - هو معن بن أوس بن نصر المزني. شاعر فحل مخضرم، له مدائح في بعض الصحابة. توفي سنة ٦٤هـ.

ترجمته في الأغاني ٥٤/١٢، وجمهرة الأنساب ٢٠٢.

والأبيات في شعره ٥٢. وفيه أنها قيلت في عبيد الله بن العباس.

١٢ - ابن العوام، أبو عمارة. روى عن أبيه، وعائشة، وعنه ابن حبان من الثقات. وقد ولّاه أبوه البصرة، ثم عزله.

ترجمته في الجمهرة للزبير ٤٠، ٣٩، و تعجيل المنفعة لابن حجر ١٣.

١ - هو هشام بن محمد بن السائب. نسابة، أخباري، أديب. توفي في خلافة المأمون سنة ٢٠٤هـ.

له جمهرة الأنساب ، و الأصنام .

ترجمته في الفهرست ١٤٠، و نزهة الألباء ٨٩، ٩٠.

وقد روى السيوطي نحواً من هذا في شرح شواهد ٤٦، ٤٧ عن ابن سلام.

٢ - ساقط من الأصل، مثبت من دوزوك. والبيت في ديوان جرير ٦٣.

٣ - هو زبّان بن العلاء بن عمار التميمي، البصري. إمام في اللغة، والقراءة. ولد بمكة سنة ٧٠هـ، وتوفي سنة ١٥٤هـ في

طريق الشام.

قال: قول جرير<sup>(١)</sup>:

أَيَا أَيُّهَا الْغَيْثُ الَّذِي شَجَّ وَبُلُهُ كَأَنَّكَ تَحْكِي رَاحَةَ ابْنِ هِشَامٍ

وأخرج أبو الفرج<sup>(٢)</sup> الأصبهاني في (الأغاني) عن محمد بن سلام الجمحي<sup>(٣)</sup>: "قال: قال معاوية بن أبي عمرو بن العلاء: أي البيتين عندك أجود: قول جرير:

أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا .....

أم قول الأخطل<sup>(٤)</sup>:

شُمْسُ الْعَدَاوَةِ حَتَّى يُسْتَقَادَ لَهُمْ وَأَعْظَمُ النَّاسِ أَحْلَامًا إِذَا قَدِرُوا؟

فقلت: بيت جرير أغلى وأسير<sup>(٥)</sup>، وبيت الأخطل أجزل وأوزن.

فقال: صدقت، هكذا كانا في أنفسهما عند الخاصة والعامة.

وقال الأصمعي: أمدح بيت قالته العرب<sup>(٦)</sup> قول القائل<sup>(٧)</sup>:

ترجمته في نزهة الألباء ٢٤، ووفيات الأعيان ٤٦٦/٣.

وينظر شرح شواهد المغني ٤٦، ٤٧.

١ - لم أقف على البيت في ديوانه. والبيت في شرح شواهد المغني ٤٧.

٢ - من هنا يبدأ السقط في ز. وأبو الفرج هو علي بن الحسين بن محمد المرواني الأموي. شيعي، أديب، مؤرخ،

نفوي. ولد بأصبهان سنة ٢٨٤هـ، وتوفي ببغداد سنة ٣٥٦هـ.

له الأغاني، ومقاتل الطالبين.

ترجمته في وفيات الأعيان ٣٠٧/٣، وإنباه الرواة ٢٥١/٢.

وينظر الأغاني ٣٠٥/٨.

٣ - هو محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي ولاء، أبو عبد الله. أديب، ناقد، نحوي. ولد بالبصرة سنة ١٥٠هـ، وتوفي

ببغداد سنة ٢٣٢هـ.

له طبقات فحول الشعراء، وبيوتات العرب.

ترجمته في طبقات النحويين ١٨٠، ونزهة الألباء ١٥٧، ١٥٨.

٤ - في شرح ديوانه ٢٠١/١. وشمس: جمع شمس، وهو الصعب، العسر.

٥ - في ك: "وأستر".

٦ - ينظر العمدة لابن رشيق ١١١/٢.

٧ - هو زهير بن أبي سلمى في ديوانه ٧٥.

تَرَاهُ إِذَا مَا جِئْتَهُ مُتَهَلِّلًا كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذِي أَنْتَ سَائِلُهُ

قوله<sup>(١)</sup>: "الثالث: الإنكار التوبيخي"... إلى آخره.

قال في (رصف المباني): "الموضع السادس: أن تكون للتوبيخ مجرداً من التقرير ، تارة ، ومصاحباً له أخرى.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾<sup>(٢)</sup>.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾<sup>(٣)</sup> ، وقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحَاءُ.

وقال ابن الشجري<sup>(٥)</sup>: "قد جاء التوبيخ في الظاهر لغير المذنب مبالغة في تعيير<sup>(٦)</sup> فاعل

الذنب ، وفي تكذيبه، كقوله تعالى لعيسى: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي...﴾<sup>(٧)</sup> الآية".

قوله<sup>(٨)</sup>: "وقول العجاج<sup>(٩)</sup>:

١ - المغني ٢٥.

٢ - رصف المباني ١٣٧.

٣ - في قراءة من قرأ بهمزتين وهو ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب. والآية من سورة: الأحقاف. الآية: ٢٠.

وينظر النشر ١/٣٦٦.

٤ - سورة: الشعراء. من الآية: ١٨.

٥ - هو الخطيئة في ديوانه ٩٨. والبيت من (الوافر). والشاهد بجيء المفعلة للتوبيخ، والتقرير. واستشهد به على نصب

المضارع بـ(أن) مضمرة بعد واو المعية.

والبيت في الكتاب ٤٣/٣، والمقتضب ٢/٢٧، والأصول ٢/١٥٥، وشرح أبيات الكتاب ٧٣/٢.

٦ - الأمالي ١/٤٠٤.

٧ - في الأصل وك: "تغير"، والمثبت د.

٨ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٦.

٩ - المغني ٢٦.

١٠ - هو عبد الله بن ربيعة بن لبيد التميمي، السعدي، أبو الشعثاء. عرف بالعجاج. راجز، مخضرم، عاش إلى خلافة

الوليد بن عبد الملك. وهو والد ربيعة، الراجز المشهور.

ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٧٥٣، والشعر والشعراء ٢٩٥. والبيت تقدّم في ص ١٢٣.

## أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيٌّ.

قال ابن الشجري<sup>(١)</sup>: "الهمزة أمّ الباب ، ألا تراها تكون [أ/٢٠] للإثبات ، كقوله :

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيٌّ

خاطب نفسه مستفهماً ، وهو مثبت ، أي: قد طربت. ولا يجوز: هل طرباً".

وقال الرضي<sup>(٢)</sup>: "الهمزة تُستعمل في الإثبات للإنكار، قال تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾"<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو البقاء<sup>(٤)</sup> في (اللباب): " (هل) لاتستعمل في الإثبات توييحاً بخلاف الهمزة ، ألا ترى إلى قول الشاعر:

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيٌّ

ولو قلت: هل تطرب وأنت شيخ؟ على التوييح لم يجز".

وقال في موضع آخر<sup>(٥)</sup>: "وقد يكون الاستفهام لفظاً ، وفي المعنى توييح ، أو تقرير ، فالتوييح كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾"<sup>(٦)</sup> ، ومن التقرير قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾"<sup>(٧)</sup> ، قرّره ليقول: هي عصاي ، فإذا رآها صارت حيّة لم يخف لعلمه أنّ الله تعالى جعل ذلك آية له ، وقال الشاعر<sup>(٨)</sup>:

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيٌّ

---

١ - الأماي ١/٤٠٠.

٢ - شرح الكافية ٢/٣٨٨.

٣ - سورة: الأعراف. من الآية: ٢٨.

٤ - اللباب ٩١/ب.

٥ - اللباب ١٣٦/ب.

٦ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٨.

٧ - سورة: طه. من الآية: ١٧.

٨ - تقدّم في ص ١٢٣.

ومن ذلك :أزيدنيه ؟ في<sup>(١)</sup> الإنكار، ولا تستعمل (هل) للإنكار".

قوله<sup>(٢)</sup>: "والرابع التقرير":

قال الرضي<sup>(٣)</sup>: "إذا دخلت الهمزة على النافي فهي لمحض التقرير ، أي: حمل المخاطب على ان يقرّ بأمر يعرفه ، نحو ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ﴾<sup>(٦)</sup> وهي في الحقيقة للإنكار ، وإنكار النفي إثبات.

وأما (هل) فلا تدخل على النافي أصلاً، [وتختص (هل) بحكمين دون الهمزة، وهما:

كونها للتقرير]<sup>(٧)</sup> في الإثبات كقوله تعالى: ﴿هَلْ تُؤَبِّبُ الْكُفَّارُ﴾<sup>(٨)</sup> [ أي: لم يُثَوِّبْ، وقولهم: (( هذه بتلك، وهل جزيتك يا عمرو))، وإفادتها فائدة النافي حتّى جاز أن يجيء بعدها ]<sup>(٩)</sup> (إلا) قصداً [للايجاب]<sup>(١٠)</sup> كقوله تعالى ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾<sup>(١١)</sup>، أي: ما جزاء الإحسان...".

---

١ - "في" ساقطة من جميع النسخ، ومن قوله: "وقال الشاعر ... إلى نهاية النص ساقط من الباب. وما أثبتته زيادة يقتضيها النص.

٢ - المعنى ٢٦.

٣ - شرح الكافية ٢/٣٨٨، ٣٨٩.

٤ - سورة:الشرح. من الآية: ١.

٥ - سورة:الضحى. من الآية: ٦.

٦ - سورة:القيامة. من الآية: ٤٠.

٧ - من شرح الكافية، وفي الأصل ود وك: "وتكون للتقرير في الإثبات..."، وما أثبتته يقتضيه الكلام.

٨ - سورة:المطففين. من الآية: ٣٦.

٩ - ساقط من جميع النسخ، مثبت من شرح الكافية.

١٠ - في الأصل ود وك: "الإيجاز"، والصواب ما أثبتته من شرح الكافية.

١١ - سورة:الرحمن. من الآية: ٦٠.



وقال الأندلسي في (شرح المفصل): "تختصّ الهمزة بدخولها لمعنى التقرير كقوله تعالى ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾<sup>(١)</sup>، وقول الشاعر:

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قُنْسَرِيٌّ "

قال: "ومعنى التقرير أن تلجئ المخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان. فإذا قلت: أضربت زيداً؟ لم يكن غرضك أن يعلمك أمراً لم تعلمه، ولكن أن تقرّره، أي: تحمله على الإقرار بفعل فعله<sup>(٢)</sup>."

واستدلّ سيبويه<sup>(٣)</sup> على أنّ (هل) ليست مثلها؛ بأنك "إذا قلت: هل تضرب زيداً؟ فلا يكون لك أن تدّعي أنّ الضرب واقع."

وقال السيرافي<sup>(٤)</sup>: "هذا معارض بقوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾<sup>(٥)</sup>، ومعناه: في ذلك قَسَمٌ لذي حجر، على وجه التنبية، أنّ في ذلك قَسَمًا.

وللمحتجّ عن سيبويه أن يحتجّ بأنّ الذي ذكر<sup>(٦)</sup> سيبويه جوازه في الهمزة ممتنع في (هل)؛ لأنّ الذي يقول: أ تضرب زيداً؟ لمن قد ضربه - يوبّخه، ويهدّده، ولم يأت مثل ذلك في (هل) انتهى.

وقال ابن جنّي<sup>(٨)</sup> في (الخطاريات): "(هل) لاتقع تقريراً كما يقع غيرها، ممّا هو للاستفهام."

---

١ - سورة: الشرح. الآية: ١.

٢ - من د و ك، وفي الأصل: "يفعله".

٣ - الكتاب ١٧٦/٣.

٤ - شرح الكتاب ٢/٣٣٨/أ.

٥ - من ك.

٦ - سورة: الفجر. من الآية: ٥.

٧ - في الأصل: "ذكره"، والمثبت من دوك.

٨ - لم أعر على النصّ في الخطاريات.

وقال الكِنْدِيُّ<sup>(١)</sup>: "ذهب كثير من العلماء في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> إلى أنَّ (هل) تشارك الهمزة في معنى التقرير، والتوبيخ. إلاَّ أنَّني رأيت أبا علي<sup>(٣)</sup> أبى ذلك ، وهو معذور؛ فإنَّ ذلك من قِبَل الإنكار".

وقال ابن يعيش<sup>(٤)</sup> في (شرح المفصل): "لا [يُسْتَعْمَلُ]<sup>(٥)</sup> غير الهمزة في التقرير ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقوله: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِهَيْنِ﴾<sup>(٧)</sup>".

وقال النيلي<sup>(٨)</sup> في (شرح الكافية): "تنفرد الهمزة بالتقرير".

وقال أبو حيان<sup>(٩)</sup>: "ذكر سيبويه<sup>(١٠)</sup> أنَّ استفهام التقرير لا يكون بـ(هل)، إلَّا أنَّه تُسْتَعْمَلُ فيه الهمزة، وعن بعضهم أنَّ (هل) تأتي تقريراً ، وإثباتاً في قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾<sup>(١١)</sup>".

---

١ - زيد بن الحسن بن زيد البغدادي الخنفي، أبو اليمن. مقرر، نحوي، أديب، شاعر، مفسر. ولد سنة ٥٢٠هـ، وتوفي

سنة ٦١٣هـ.

له شرح على ديوان المتنبي.

ترجمته في إنباه الرواة ٢/٩٠، والبغية ٢٤٩.

٢ - سورة: الشعراء. من الآية: ٧٢.

٣ - في ك: "أبي علي". و ينظر الإيضاح ٢٩٣، والبصريات ٧١٩.

٤ - شرح المفصل ١٥١/٨.

٥ - في الأصل ودوك: "تستعمل"، والمثبت من شرح المفصل.

٦ - سورة: الأعراف. من الآية: ١٧٢.

٧ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٦.

٨ - ينظر التحفة ٢١٧/ب.

٩ - التذيل ١٩١/٥/ب.

١٠ - الكتاب ١٧٦/٣.

١١ - سورة: الفجر. من الآية: ٥.

فأما قول الزمخشري<sup>(١)</sup>: ﴿إِنْ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾<sup>(٢)</sup> للتقرير فيحمل على أنها بمعنى (قد) كما هو مذهبه، وأن الهمزة مقدرة قبلها [٢٠/ب] ، فالتقرير<sup>(٣)</sup> حينئذ بالهمزة".  
قوله<sup>(٤)</sup>: "ومعناه حملك المخاطب على الإقرار".

قال التفّازاني<sup>(٥)</sup> في (المطوّل): "التقرير عندهم يقال للحمل على الإقرار بما يعرفه المخاطب، والإلجاء إليه، وللتحقيق، والتثبيت، وكلاهما مناسب في قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾<sup>(٦)</sup> ، وفي قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٧)</sup> تقرير بالمعنى الأوّل ، أي: يقرّ بأنه لم يقل ذلك ، وفي قوله: ﴿هَلْ تُؤْبَ الْكُفَّارُ﴾<sup>(٨)</sup> بالمعنى الثاني".

وقال أيضاً<sup>(٩)</sup>: "التقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة ، بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم ، فالهمزة في ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي﴾ للتقرير بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بأنه قال ذلك".

وفي (الجنى الداني)<sup>(١٠)</sup>: "التقرير: توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته ، أو نفيه".

وفي (رصف المباني)<sup>(١١)</sup>: "الموضع الخامس: أن تكون<sup>(١٢)</sup> للتقرير مجرداً من معنى الاستفهام ، كقولك: أأنت رأيتني أقوم؟ ومعناه: أقرّرك فعرفني".

١ - الكشف ٤/١٩٤.

٢ - سورة: الإنسان. من الآية: ١.

٣ - في ك: "فالتقدير".

٤ - المغني ٢٦.

٥ - المطوّل ٢٣٦.

٦ - سورة: البقرة. من الآية: ٤٤.

٧ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٦.

٨ - سورة: المطففين. من الآية: ٣٦.

٩ - المطوّل ٢٣٧، ٢٣٨.

١٠ - الجنى ٣٢.

والفرق بينه ، وبين الاستفهام أنّ الاستفهام ممن لا يعلم لمن يعلم، أو يُتوهم منه العلم ليعلم ،  
والتقرير ممن يعلم [لمن يعلم] <sup>(١)</sup>؛ ليثبت على فعله فيكون خيراً <sup>(٢)</sup>، أو يتحقق أنّه فعله عن  
قصد.

ومن الأوّل قوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ <sup>(٣)</sup>، و﴿ أَلَمْ نُزَيِّكْ ﴾ <sup>(٤)</sup>، و﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> انتهى.

قوله <sup>(٦)</sup>: "ويجب أن يليها الشيء الذي تقرّره به..." إلى آخره.

هكذا ذكر غير واحد من أئمة البيان <sup>(٧)</sup>، وذكره ابن الحاجب في (شرح المفصل).  
وصرح الطيّب <sup>(٨)</sup> في (التيبان) بأنّه حكم لا يختص بالهمزة ، بل غيرها من أدوات الاستفهام  
يشاركها في ذلك.

وقال الشيخ بهاء الدين السبكي <sup>(٩)</sup>: "يخلش فيما جزموا به من أنّ المستفهم عنه هو ما يليها  
نصّ سيويه <sup>(١٠)</sup> فيما نقله شيخنا أبو حيان <sup>(١١)</sup> عنه ، قال في تمثيله: "أزيد عندك ، أم

١١ - رصف المباني ١٣٦.

١٢ - في ك: "يكون".

١ - ساقط من جميع النسخ، مثبت من رصف المباني.

٢ - في رصف المباني: "جزاء".

٣ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٦.

٤ - سورة: الشعراء. من الآية: ١٨.

٥ - سورة: الأعراف. من الآية: ١٧٢.

٦ - المغني ٢٦.

٧ - ممن ذكر ذلك الجرجاني في دلائل الإعجاز ١١٣، ١١٤، والسكاكي في المفتاح ٣١٥، والقزويني في التلخيص

١٦٤.

٨ - هو الحسين، أو الحسن بن محمد بن عبد الله الطيّب، شرف الدين. مفسّر، بياني، توفي سنة ٧٤٣هـ.

له التبيان في المعاني والبيان، وفتوح الغيب في التفسير.

ترجمته في الدرر الكامنة ١٥٦/٢، وبغية الوعاة ٢٢٨.

ينظر التبيان ١٦٧.

عمرو؟ وأزیداً لقيت ، أم بشرأ؟ فتقديم الاسم أحسن ، ولو قلت: ألقىت زیداً ، أم عمراً؟ أو قلت: أعندك زید ، أم عمرو؟ كان جائزاً حسناً كما جاز<sup>(١)</sup>: أزید عندك ، أم عمرو؟

وتقدّم الاسمين جميعاً مثله ، وإن كان ضعيفاً «انتهى كلام سيويه ، واختاره الشيخ أبو حيان».

قلت: وفي (المقرب) لابن عصفور<sup>(٢)</sup>: «الأحسن توسّط الذي لا يسأل عنه ، ويجوز تقديمه ، وتأخير».

وقال الرضي<sup>(٣)</sup>: «إذا ولي (أم) [المتصلة]<sup>(٤)</sup> مفرد ، فالأولى أن يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء؛ لتكون الهمزة مع (أم) بتأويل (أي) ، والمفردان بعدهما بتأويل المضاف إليه ، أي: نحو: أزید عندك ، أم عمرو؟ بمعنى: أيهما عندك؟ وأفي السوق زید ، أم في الدار؟ أي: في أيّ الموضعين هو؟

ويجوز المخالفة بين ما ولياهما نحو: أعندك زید ، أم عمرو؟ وأزید عندك ، أم في الدار؟ وألقىت زیداً ، أم عمراً؟ جوازاً حسناً ، لكن المعادلة أحسن» انتهى.

٩ - عروس الأفراح ٢/٢٥٣.

١٠ - الكتاب ٣/١٦٩-١٨٠.

١١ - التذيل ٤/١٦٤.أ.

١ - في الأصل ود وك: «جاء». والمثبت من عروس الأفراح.

٢ - هو عليّ بن مؤمن بن محمد الحضرميّ الإشبيليّ، أبو الحسن. من إمّة النحاة في الأندلس. ولد سنة ٥٩٧هـ، وتوفي سنة ٦٦٩هـ.

له المنع ، والمقرب .

ترجمته في البلغة للفيروز اباديّ ١٦٠، وبغية الوعاة ٢١٠.

وينظر المقرب ٢٣٥.

٣ - شرح الكافية ٢/٣٧٤.

٤ - في الأصل ود وك: «المفصلة»، والمثبت من شرح الكافية.

ثم قال الشيخ بهاء الدين<sup>(١)</sup>: "ثم نقول: إذا كان مع الهمزة (أم)، وجعلنا المستفهم عنه ما يليها يلزم تقديم الاسمين؛ لأنّ المستفهم عنه أحدهما ، فلا يحصل تقديم المستفهم عنه إلّا بتقدمهما ، وقد قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: "إنّه ضعيف".

قال<sup>(٣)</sup>: "ثم إنّ السكّاكى<sup>(٤)</sup>، وصاحب<sup>(٥)</sup> (التلخيص) جعلّا من أمثلة الاستفهام عن التصديق قولك [٢١/أ]: أزيد منطلق؟ ولو كان المستفهم عنه هو (زيد) لكان ذلك طلباً للتصوّر ، لا للتصديق.

ثم نقول: التصديق ليس له لفظ واحد يلي الهمزة ، بل معناه دائر بين المبتدأ والخبر ، فلا يمكن أن يلي لفظ الهمزة ، إلّا أن يقال: المعتبر فيه هو الفعل.

ثم نقول: يستحيل أن يلي الهمزة المستفهم عنه ، بل بعضه ، ألا ترى أنّ المستفهم عنه في قولك: أزيداً ضربت ، أم عمراً؟ المضروب منهما، لا زيد فقط.

ثم قوله تعالى: ﴿آلَهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> يلزم أن يكون استفهاماً عن المسند إليه، وليس كذلك ، بل عن النسبة بدليل ﴿أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾<sup>(٧)</sup> انتهى.

### تنمّة:

قال أهل البيان<sup>(٧)</sup>: "والمنكر بالهمزة هو الذي يليها ، نحو: ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾<sup>(٨)</sup> ، فالمنكر هنا المفعول ، وهو ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ﴾ ، لانفس الدعاء.

١ - عروس الأفراح ٢/٢٥٤.

٢ - الكتاب ٣/١٨٠.

٣ - عروس الأفراح ٢/٢٥٤.

٤ - ينظر المفتاح ٣٠٨.

٥ - مثل في التلخيص ١٥٤. بمثال آخر، وهو أزيد قائم.

٦ - سورة: يونس. من الآية: ٥٩.

٧ - ممن ذكر ذلك الجرجاني في دلائل الإعجاز ١١٦، ١١٧، والسكّاكى في المفتاح ٣١٥، ٣١٦، والقزويني في

تلخيص المفتاح ١٦٥.

٨ - سورة: الأنعام. من الآية: ٤٠.

قال الشيخ بهاء الدين<sup>(١)</sup>: "وَيُشْكِلُ عَلَيَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فَإِنَّهُ لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ الْمَنْكَرُ أَمْرَ النَّاسِ بِالْبِرِّ كَمَا تَقْتَضِيهِ قَاعِدَةٌ: أَنَّ مَا يَلِيهِ الْهَمْزَةُ هُوَ الْمَنْكَرُ ، وَلَا نَسِيَانَ النَّفْسِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ ذِكْرُ أَمْرِ النَّاسِ بِالْبِرِّ لَا مَدْخَلَ لَهُ ، وَلَا بِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ جُزْءَ الْمَنْكَرِ ، وَلَا نَسِيَانَ النَّفْسِ بِشَرَطِ الْأَمْرِ لِأَنَّ النَّسِيَانَ مَنكَرٌ مُطْلَقاً ، وَلَا يَكُونُ نَسِيَانَ النَّفْسِ حَالِ الْأَمْرِ أَشَدَّ مِنْهُ حَالِ عَدَمِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَزْدَادُ بِشَاعَتِهَا بَانْضِمَامَهَا إِلَى الطَّاعَةِ؛ لِأَنَّ جُمْهُورَ الْعُلَمَاءِ<sup>(٣)</sup> عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالْبِرِّ وَاجِبٌ ، وَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ نَاسِياً لِنَفْسِهِ ، فَكَيْفَ يَضَاعَفُ مَعْصِيَةُ نَسِيَانَ النَّفْسِ" انتهى.

قوله<sup>(٤)</sup>: "تَقُولُ فِي التَّقْرِيرِ بِالْفِعْلِ: أَضْرَبْتَ زَيْدًا؟".

قال الشيخ بهاء الدين<sup>(٥)</sup>: "عِبَارَةٌ تُؤْهِمُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْفِعْلِ فَقَطْ ، تَكُونُ<sup>(٦)</sup> لِتَصَوُّرِ الْمُسْنَدِ ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ عَنْ وَجُودِ الْفِعْلِ ، فَيَكُونُ اسْتِفْهَامٌ تَصْدِيقٌ كَمَا بَيَّنَّهَ صَاحِبُ<sup>(٧)</sup> (الِإِيضَاحِ)<sup>(٨)</sup> ".

قوله<sup>(٩)</sup>: "وَبِالْفَاعِلِ: أَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا".

قال الشيخ بهاء الدين<sup>(١٠)</sup>: "الْمُرَادُ مِنَ الْفَاعِلِ الْمَعْنَوِيِّ ، لَا النُّحَوِيِّ ، فَإِنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى فِعْلِهِ".

١ - عروس الأفراح ٢/٣٠٤.

٢ - سورة: البقرة. من الآية: ٤٤.

٣ - ينظر أحكام القرآن لابن العربي ١/٢٩٢، ٢٩٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤/٤٧، ٤٨.

٤ - المغني ٢٦.

٥ - عروس الأفراح ٢/٢٥٣.

٦ - في د: "ويكون"، وفي ك: "يكون".

٧ - في ك: "في".

٨ - الإيضاح ١٣٦.

٩ - المغني ٢٦.

١٠ - عروس الأفراح ٢/٢٥٣.

قال<sup>(١)</sup>: "وقد يقال: هذا يفضي إلى أن: أزيد قام؟ استفهام عن زيد ، لا عن القيام ، وذلك يفضي إلى أنه لا يصحّ: أزيد قام ، أم قعد؟ وأنه لا يصحّ: أزيد فعل كذا حتّى يكون الفعل قد تحقّق وقوعه ، وفيه بعد".

قوله<sup>(٢)</sup>: "وقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا﴾"<sup>(٣)</sup> محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، ولإرادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا... إلى آخره.

قال القاضي جلال الدين القزويني<sup>(٤)</sup> في (الإيضاح البياني): "ذهب الشيخ عبد القاهر<sup>(٥)</sup> ، والسكاكي<sup>(٦)</sup>، وجماعة في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾"<sup>(٧)</sup> أنه من هذا الباب؛ لأنهم لم يستفهموا هل وقع كسر الأصنام؟ بل أرادوا أن يقرّ بكونه قد فعله ، فإنما سألوا عن الفاعل ، ولذلك أشاروا إلى الفعل بقولهم: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا﴾ ، ولذلك قال: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾"<sup>(٨)</sup>.

قال<sup>(٩)</sup>: "وفيه نظر لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها إذ ليس في السياق ما يدلّ على أنهم كانوا عالمين بأنّه عليه السلام هو الذي كسر أصنامهم" انتهى.

---

١ - عروس الأفراح ٢/٢٥٣.

٢ - المغني ٢٦.

٣ - سورة: الأنبياء. من الآية: ٦٢.

٤ - الإيضاح ١٤٢.

٥ - ابن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر. من أئمة اللغة، والنحو، والبلاغة. توفي سنة ٤٧١ هـ.

له أسرار البلاغة ، و دلائل الإعجاز .

ترجمته في نزهة الألباء ٣٦٣.

وينظر دلائل الإعجاز ١١٣.

٦ - المفتاح ٣١٥.

٧ - سورة: الأنبياء. من الآية: ٦٢.

٨ - سورة: الأنبياء. من الآية: ٦٣.

٩ - الإيضاح ١٤٢.



وقال الشيخ بهاء الدين<sup>(١)</sup>: "فيما قاله نظر.

أما أولاً: فلأنهم كانوا كفّاراً ، ولم يكن فيهم من يقدر على كسر أصنامهم.

وأما ثانياً: فلنقله صلى الله عليه وسلم: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ، فإن (بل) إذا وقعت الجملة بعدها كانت إضراباً عما قبلها ، على وجه الإبطال له ، ولو كانت استفهاماً محضاً لما قصد إبطاله ، بل كأنهم قالوا له: ﴿أَأَنْتَ [٢١/ب] فَعَلْتَ﴾<sup>(٣)</sup> ، فقال: لم أفعل ، ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾.

وأما ثالثاً: فبالقرائن السابقة ، مثل: ﴿لَا كِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقولهم: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> انتهى.

قوله<sup>(٦)</sup>: "فإن قلت: فما<sup>(٧)</sup> وجه حمل الزمخشريّ الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٨)</sup> على التقرير؟".

قال الشيخ<sup>(٩)</sup>: "عبارة (الكشاف)<sup>(١٠)</sup>: «لَمَّا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُ مَالِكُ أُمُورِهِمْ ، ومدبرها على حسب مصالحهم من نسخ الآيات ، وغيره ، وقرّره على ذلك بقوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ أراد أن يوصيهم...» إلى آخره.

١ - عروس الأفراح ٢/٢٥٩.

٢ - سورة: الأنبياء. من الآية: ٦٣.

٣ - سورة: الأنبياء. من الآية: ٦٢.

٤ - سورة: الأنبياء. من الآية: ٥٧.

٥ - سورة: الأنبياء. من الآية: ٦٠.

٦ - المغني ٢٦.

٧ - في ك: "ما".

٨ - سورة: البقرة. من الآية: ١٠٦.

٩ - المنصف ١/٣٦، ٣٧.

١٠ - الكشاف ١/٣٠٣.

قال: "ولا يخفى أن هذه العبارة ظاهرة في أن المراد ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ في الآيتين<sup>(١)</sup>، لا في الأولى وحدها، وأن التقرير فيها بمعنى التثبيت على أنه تعالى مالك الأمور، ومدبرها على حسب المصالح، لا بمعنى<sup>(٢)</sup> الحمل على الإقرار بما بعد الهمزة كما هو مقتضى كلام المصنف انتهى.

وقال القُطْب<sup>(٣)</sup> في (حواشي الكشاف): "إنما يتضح اتصال قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٤)</sup> بما قبله<sup>(٥)</sup> إذا كان الخطاب في ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ عاماً على أسلوب ((بَشِّرِ الْمَشَائِينَ))<sup>(٦)</sup>، وكان الاستفهام للتقرير".

وقال الشيخ أكمل الدين<sup>(٧)</sup> في (حواشي الكشاف): "معنى قوله<sup>(٨)</sup>: ((وَقَرَّرْهُمْ)) أي: حملهم على الإقرار بقوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ الثاني؛ لأنه جار مجرى التعليل؛ لكونه قادراً على كل شيء".

١ - سورة: البقرة. من الآيتين: ١٠٦، ١٠٧.

٢ - في ك: "يعني".

٣ - هو محمد، وقيل: محمود بن محمد الرازي، الشافعي، الشهير بالقُطْب النحّاني، أبو عبد الله مفسر، بياني. ولد سنة ٦٩٤هـ، وتوفي سنة ٧٦٦هـ بدمشق.

له حاشية على الكشاف، و تحرير القواعد المنطقية .

ترجمته في الدرر الكامنة ١٠٧/٥، وبغية الرعاة ٣٨٩.

٤ - سورة: البقرة. من الآية: ١٠٧.

٥ - يعني قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. سورة: البقرة. من الآية: ١٠٦.

٦ - أخرجه أبو داود في سننه ١٣٣/١ عن بريدة في كتاب الصلاة، في باب ما جاء في المشي إلى الصلاة في

الظلم، وابن ماجه في سننه ٢٥٧/١ عن أنس في كتاب (المساجد)، باب (المشي إلى الصلاة).

٧ - هو محمد بن محمد، ويقال: محمد بن محمود بن أحمد البابرّي. فقيه، حنفي، مفسر. ولد سنة ٧١٤هـ، وتوفي بمصر سنة ٧٨٦هـ.

له حاشية على الكشاف، و شرح الفقه الأكبر .

ترجمته في الفوائد البهية ١٩٥، وبغية الرعاة ١٠٣.

٨ - أي: الزمخشري. ينظر الكشاف ٣٠٣/١.

قال: "ويجوز أن يكون مراده بقوله: «وَقَرَّرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ» قوله ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ الأول ، ويكون الثاني توضيحاً له".

قوله<sup>(١)</sup>: "قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي ، لا التقرير بالنفي".

قال الدماميني<sup>(٢)</sup>: "هذا مخالف لما قدمه من أنه يجب إيلاء المقرر به الهمزة".

وأجاب الشيخ<sup>(٣)</sup> بأن ذلك حيث أمكن ، وهنا لا يمكن ؛ لأن الفعل المنفي لا يمكن لغة تقديمه على النافي".

قال أبو حيان<sup>(٤)</sup> في (البحر): "قال ابن عطية<sup>(٥)</sup> في قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٦)</sup>: "ظاهره الاستفهام المحض، فالمعادل هنا على قول جماعة ﴿أَمْ تُرِيدُونَ﴾<sup>(٧)</sup>."

وقال قوم: ﴿أَمْ﴾ هنا منقطعة، فالمعادل على قولهم محذوف، تقديره: أم علمتم. وكل هذا على أن المخاطب النبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد الأمة. وإن كان القصد هو وحده فالمعادل محذوف لا غير "انتهى".

قال أبو حيان<sup>(٨)</sup>: "وما قالوه ليس بجيد ، بل هذا استفهام معناه التقرير فلا يحتاج إلى معادل البتة. والأولى أن يكون المخاطب السامع. والاستفهام بمعنى التقرير كثير في كلامهم جداً ، خصوصاً إذا دخل على النفي، نحو ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾<sup>(٩)</sup> ، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ

---

١ - المغني ٢٦. والاعتذار عن الزخشي خمله الهمزة في قوله تعالى في سورة البقرة من الآية ١٠٦: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ

على كل شيء قدير﴾ على التقرير.

٢ - شرح المغني مع المنصف ١/٣٧.

٣ - المنصف ١/٣٨.

٤ - البحر ١/٣٤٤.

٥ - المحرر ١/٤٤١.

٦ - سورة: البقرة. من الآية: ١٠٦.

٧ - سورة: البقرة. من الآية: ١٠٨.

٨ - البحر ١/٣٤٤، ٣٤٥.

٩ - سورة: النين. من الآية: ٨.

بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ ، ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ﴾ ﴿٣﴾ ، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ ﴿٤﴾ . فهذا كله استفهام لا يحتاج فيه إلى معادل [لأنه إنما يراد به التقرير، وقوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ ﴿٥﴾ هذا استفهام دخل على النفي، فهو تقرير ، فليس له معادل] ﴿٦﴾ انتهى.

قوله ﴿٧﴾: "والأولى أن يُحمَل على الإنكار التويخي ، أو الإبطائي".

قال الشيخ بهاء الدين السبكي<sup>(٨)</sup>: "قول الزمخشري<sup>(٩)</sup>: إن الهمزة في هذه الآية للتقرير ، معناه تقرير ما دخله النفي وما قاله متعين إن كان الخطاب في ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ ﴿١٠﴾ للنبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كان الخطاب لجنس الكافر الجاحد لقدرة الله تعالى فيحتمل أن يقال: الاستفهام للتويخ بمعنى أنهم وبَّخُوا على عدم العلم ، وإن كان مع الكافر المعاند بلسانه فقط فيصح أن يكون استفهام إنكار وتكذيب لهم فيما يتضمَّنه كفرهم من قولهم : إن الله تعالى ليس كذلك. وهذه الاحتمالات الثلاثة في أن الخطاب للمسلمين، أو للجاحدين من مشركي أهل مكة ، أو للمنكرين بألسنتهم وهم اليهود هي أقوال ثلاثة حكاها [٢٢/أ] الإمام<sup>(١١)</sup> فيما يعود إليه ضمير ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾ ﴿١٢﴾ .

١ - سورة: العنكبوت. من الآية: ١٠ .

٢ - سورة: الشعراء. من الآية: ١٨ .

٣ - سورة: الضحى. من الآية: ٦ .

٤ - سورة: الشرح. الآية: ١ .

٥ - سورة البقرة. من الآية ١٠٧ .

٦ - من ك .

٧ - المغني ٢٧ .

٨ - عروس الأفراح ٢/٢٩٧، ٢٩٨ .

٩ - الكشف ٣٠٣/١ .

١٠ - سورة: البقرة. من الآية: ١٠٦ .

١١ - أي: تقي الدين السبكي .

فالظاهر أن الخطاب في ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ للواحد من صاحب ذلك الضمير " انتهى .

### تنبيه: (١)

قال أبو حيان (٢): "إذا دخلت الهمزة على النفي فتارة تكون للتقرير فقط، نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (٣)، وتارة ينجر مع التقرير معان: منها التوبيخ، نحو: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ...﴾ (٤) الآية. ومنها التذكير نحو: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ (٥). ومنها التهديد ، والتخويف، نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ (٦). ومنها التعجيب، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا﴾ (٧). ومنها الإبطاء نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا...﴾ (٨) الآية. ومنها التنبيه ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ (٩). والقدر الجامع بين هذه كلها هو التقرير " انتهى .

قوله (١٠): "والخامس التهكم":

قال الشيخ بهاء الدين السبكي (١١): "هو الاستهزاء ، وأصله التكهم (١٢) فقلب (١٣)".

---

١٢ - سورة: البقرة. من الآية: ١٠٨.

١ - في ك: "قوله تنبيه".

٢ - الارتشاف ٥٤٦/٢.

٣ - سورة: الأعراف. من الآية: ١٧٢.

٤ - سورة: فاطر. من الآية: ٣٧.

٥ - ﴿فَأَوَى﴾ من ك. سورة: الضحى. من الآية: ٦.

٦ - سورة: المرسلات. من الآية: ١٦.

٧ - سورة: المجادلة. من الآية: ١٤.

٨ - سورة: الحديد. من الآية: ٥.

٩ - سورة: الحج. من الآية: ٦٣.

١٠ - المغني ٢٧.

قوله<sup>(١)</sup>: "والسادس: الأمر نحو ﴿أَسْلَمْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أي: أسلموا".

زاد في النسخة التي قدّمت ذكرها<sup>(٣)</sup> مانصّه: "ذكر هذا المعنى ابن مالك وغيره ، وكذا قالوا في ﴿هَلْ﴾ في: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾<sup>(٤)</sup> وفيهما نظر" انتهى .

وعبارة ابن مالك<sup>(٥)</sup> في (شرح العمدة): "تشترك الهمزة، و(هل) في الوقوع موقع الأمر نحو ﴿أَسْلَمْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup> ، و﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ تعني أسلموا وانتهوا ، كذا جاء في التفسير<sup>(٧)</sup>".

قلت : ووجه النظر أن صاحب (الكشاف)<sup>(٨)</sup> وغيره<sup>(٩)</sup> ذكروا أن الآيتين على الاستفهام ، لكنّه استفهام استقصار وتعير<sup>(١٠)</sup> ، وقدّروا المعنى: أسلمتم كما أسلمت لما وضحت لكم الحجّة ، أم أنتم بعد على كفركم .

---

١١ - عروس الأفراح ١/٤٥٤ .

١٢ - "التهكّم" من حاشية الأصل، ود، وفي الأصل وك: "التهكّم" . وينظر اللسان مادة (كهيم).

١٣ - وقع في الأصل ود بياض بعد هذا.

١ - المغني ٢٧ .

٢ - سورة: آل عمران. من الآية: ٢٠ .

٣ - تقدم ذكرها في ص ٨٧ .

٤ - سورة: المائدة. من الآية: ٩١ .

٥ - شرح العمدة ٣٨٦ .

٦ - سورة: آل عمران. من الآية: ٢١ .

٧ - ينظر البحر ٢/٤١٣ .

٨ - الكشاف ١/٤١٩ .

٩ - ينظر أنوار التنزيل للبيضاوي ٦٩ ، البحر ٢/٤١٣ ، و الدر المصون ١/٥١ .

١٠ - بالمعانة وقلة الإنصاف .

وفي (أماي) ابن الشجري<sup>(١)</sup>: "قد ورد الاستفهام لمعان مباينة له ، فمن ذلك مجيئه بمعنى الأمر ، كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ أي: انتهوا ، ومثله ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أي: أحبوا هذا ، وكذلك ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> أي: تذكروا ، ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> أي: اخشعوا<sup>(٥)</sup> ، ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup> أي: أسلموا ، ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup> أي: قاتلوا.

ومما جاء في الشعر من مجيء الاستفهام بمعنى الأمر ، والنهي قول امرئ القيس<sup>(٨)</sup>:

قُولَا لِلدُّودَانِ عَيْدِ الْعَصَا مَا غَرَّكُمْ بِالْأَسَدِ الْبَاسِلِ

أي: لاتغترّوا ، ومثله للأعشى<sup>(٩)</sup>:

أَلَسْتُ مُنْتَهِيًا عَنْ نَحْتِ أَثْلَتِنَا وَلَسْتُ ضَائِرًا مَا أَطَّتِ الْإِبِلُ

أي: انته عنا ، فلست تضرنا.

ومما جاء بمعنى الأمر بالتنبيه ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾<sup>(١٠)</sup> ، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾<sup>(١١)</sup> ، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾<sup>(١٢)</sup> كل هذا بمعنى تنبيه على هذا، واصرف فكرك إليه ، واعجب منه.

١ - الأماي ١/٤٠٢-٤٠٤.

٢ - سورة:النور. من الآية: ٢٢.

٣ - سورة: يونس. من الآية: ٣.

٤ - سورة: الحديد. من الآية: ١٦.

٥ - في ك: "اخشوا".

٦ - سقط من ك: ﴿الأميين﴾. سورة: آل عمران. من الآية: ٢٠.

٧ - سورة: النساء. من الآية: ٧٥.

٨ - في الديوان ١٧٢. والبيت من (السريع). والشاهد مجيء الاستفهام بمعنى النفي.

ودودان: بطن من أسد.

٩ - البيت من (البسيط) في ديوانه ٢٨٥. والشاهد مجيء الاستفهام بمعنى الأمر. ونحْت أَثْلَتِنَا بمعنى: الطعن في

أصلنا. وأطَّت: أنْت من التعب.

ويكون تنبيهاً على الشكر ، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾<sup>(١)</sup>.  
ومن الاستفهام الذي ورد بمعنى الأمر ، والمراد به التوبيخ ، قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ  
اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾<sup>(٢)</sup> أي: هاجروا" انتهى.  
قوله<sup>(٣)</sup>: "السابع: التعجب"<sup>(٤)</sup>.  
ذكر أبو حيان<sup>(٥)</sup> في (شرح التسهيل): "أنه يختص بالهمزة".  
وقال ابن الشجري<sup>(٦)</sup> في (أماليه): "يكون الاستفهام تعجباً"<sup>(٧)</sup> كقول جرير<sup>(٨)</sup>:  
عَيَّضُنْ مِنْ عَمِيرَاتِهِنَّ وَقُلْنَ لِي مَاذَا لَقِيتَ مِنَ الْهَوَى وَلَقِينَا [٢٢/ب]  
وكقول الآخر<sup>(٩)</sup>:  
وَكَيفَ يُسَيِّغُ الْمَرْءُ زَادًا وَجَارُهُ خَفِيفُ الْمَعَى بَادِي الْخَصَاصَةِ وَالْجُهْدِ  
وكقول الأعشى<sup>(١٠)</sup>:

١٠ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٥٨.

١١ - سورة: الفرقان. من الآية: ٤٥.

١٢ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٤٣.

١ - سورة: النضحى. من الآية: ٦.

٢ - سورة: النساء. من الآية: ٩٧.

٣ - المغني ٢٧.

٤ - في الأصل: "التعجب"، والمثبت من ذلك.

٥ - التذيل ١٨٩/٥ ب.

٦ - الأما لي ٤٠٤/١.

٧ - في ك ود: "تعجبا".

٨ - في ديوانه ٥٧٨. والبيت من (الكامل). والشاهد مجيء الاستفهام للتعجب.

٩ - هو قيس بن عاصم المنقري في شرح أبيات المغني ٣١٤/٤. ونسب لحاتم، وهو في ملحق ديوانه ٣١٢. والبيت من

(الطويل)، والشاهد مجيء الاستفهام بمعنى التعجب. والخصاصة: الفقر.

١٠ - في ديوانه ١٣٥. والبيت من (الطويل). والشاهد مجيء الاستفهام بمعنى التعجب.



وَمَا جَاءَ وَالْمُرَادُ بِهِ الْخَيْرُ الْمَوْجِبُ ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾<sup>(١)</sup> أَي: جَهَنَّمَ مَثْوَاهُمْ ،  
﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾<sup>(٢)</sup> الْمَعْنَى اللَّهُ يَكْفِي عَبْدَهُ ، ﴿هَلْ لَّكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾<sup>(٣)</sup>  
[أَي: أَدْعُوكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى] <sup>(٤)</sup>.

وَيَمَعْنَى الْخَيْرُ الْمُنْفِي قَوْلُهُ: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٥)</sup> أَي: [لَيْسَ] <sup>(٦)</sup> سَوَاءٌ ، ﴿أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٧)</sup>  
أَي: كَمَنْ يَنْعَمُ فِي الْجَنَّةِ، وَالْمَعْنَى : لَيْسَ هَذَا كَهَذَا.  
وَيَكُونُ خَبَرًا بِافْتِخَارٍ نَحْو: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِّصْرَ﴾<sup>(٨)</sup> "انتهى".

وَذَكَرَ الْقَزْوِينِي<sup>(٩)</sup> فِي (الإيضاح البياني) مِنْ ذَلِكَ التَّهْدِيدَ ، وَالْوَعِيدَ ، نَحْو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكْ  
الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(١٠)</sup> ، وَالِاسْتِبْعَادَ نَحْو: ﴿أَنْتَ لَهُمُ الذَّكْرَى﴾<sup>(١١)</sup> ، وَالتَّهْوِيلَ ، أَي: التَّعْظِيمَ ،  
وَضَدَّهُ وَهُوَ التَّحْقِيرُ كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(١٢)</sup> «مَنْ فِرْعَوْنُ»<sup>(١٣)</sup> ، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾<sup>(١٤)</sup>.

١ - سورة: العنكبوت. من الآية: ٦٨.

٢ - سورة: الزمر. من الآية: ٣٦.

٣ - سورة: النازعات. من الآية: ١٨.

٤ - ساقط من ك.

٥ - سورة: فصلت. من الآية: ٤٠.

٦ - من الأمالي، وفي الأصل ود وك: "ليس"، والصواب ما أثبت.

٧ - سورة: الزمر. من الآية: ٢٤.

٨ - سورة: الزخرف. من الآية: ٥١.

٩ - الإيضاح ١٤٢، ١٤٦.

١٠ - سورة: المرسلات. من الآية: ١٣.

١١ - سورة: الدخان. من الآية: ١٣.

١٢ - هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، أبو العباس. حبر الأمة، وترجمان القرآن، وأحد الصحابة

الأجلاء. توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ.

ترجمته في الإصابة ١٣٠/٦.

وذكر ابن الصانع في كتابه (روض الأفهام في أقسام الاستفهام) <sup>(١)</sup> ثمانية وعشرين معنى ، فذكر التهويل ، وضده التسهيل ، والتخفيف ، والتعظيم ، وضده التحقير ، ومثل للأول بقوله: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والثاني بقوله: ﴿وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا﴾ <sup>(٣)</sup> ، والثالث بقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ <sup>(٤)</sup> ، والرابع بقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ <sup>(٥)</sup> ، والترغيب نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ <sup>(٦)</sup> ، والتحضيض والعرض ، وقد ذكره ابن مالك <sup>(٧)</sup> في (المصباح) ، فالأول نحو: ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا﴾ <sup>(٨)</sup> ، والثاني نحو: ﴿أَلَا تَجِبُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ <sup>(٩)</sup> ، والاستتناس نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى﴾ <sup>(١٠)</sup> ، والتذكير نحو: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ <sup>(١١)</sup> ، ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، ﴿هَلْ عَلِمْتُمْ مَافَعَلْتُمْ يَٰيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ <sup>(١٣)</sup> ،

١٣ - انقراءة المتواترة: ﴿مِنْ فِرْعَوْنَ﴾ سورة: الدخان. من الآية: ٣١.

١٤ - سورة: القارعة. الآية: ١٠.

١ - ذكره صاحب كشف الظنون ٩١٧/١.

٢ - سورة: الحاقة. الآية: ١.

٣ - سورة: النساء. من الآية: ٣٩.

٤ - ﴿عِنْدَهُ﴾ ساقطة من دوك. والضمير في ﴿عِنْدَهُ﴾ سقط من الأصل أيضاً، وقد أثبتته لأن النص يقتضيه.

سورة: البقرة. من الآية: ٢٥٥.

٥ - سورة: الفرقان. من الآية: ٤١.

٦ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٤٥.

٧ - يعني بدر الدين. ينظر المصباح ٤٣.

٨ - سورة: التوبة. من الآية: ١٣.

٩ - سورة: النور. من الآية: ٢٢.

١٠ - سورة: طه. من الآية: ١٧.

١١ - سورة: يس. من الآية: ٦٠.

١٢ - سورة: البقرة. من الآية: ٣٣.

والافتخار نحو ﴿الَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ﴾<sup>(١)</sup> ، والتفجع نحو ﴿مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾<sup>(٢)</sup> ، والتكثير نحو: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾<sup>(٣)</sup> ، والتنبيه نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾<sup>(٤)</sup> أي: انظر ، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾<sup>(٥)</sup> ، ولهذا رفع الفعل في جوابه.

وجعل منه قوم<sup>(٦)</sup> ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾<sup>(٧)</sup> للتنبيه على الضلال، وكذا ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾<sup>(٨)</sup> ، والنهي نحو: ﴿اتَّخِشُونَهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ أَهَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾<sup>(٩)</sup> بدليل ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ﴾<sup>(١٠)</sup> ، ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾<sup>(١١)</sup> أي: لا تغترّ ، والدعاء نحو: ﴿أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ﴾<sup>(١٢)</sup> أي: لا تهلكنا.

١٣ - سورة: يوسف. من الآية: ٨٩.

١ - سورة: الزخرف. من الآية: ٥١.

٢ - سورة: الكهف. من الآية: ٤٩.

٣ - سورة: الأعراف. من الآية: ٤.

٤ - سورة: الفرقان. من الآية: ٤٥.

٥ - سورة: الحج. من الآية: ٦٣.

٦ - تمّن قال بذلك ابن الناطم في المصباح ٤٤.

٧ - سورة: التكويد. من الآية: ٢٦.

٨ - سورة: البقرة. من الآية: ١٣٠.

٩ - سورة: التوبة. من الآية: ١٣.

١٠ - سورة: المائدة. من الآية: ٤٤.

١١ - سورة: الانفطار. من الآية: ٦.

١٢ - سورة: الأعراف. من الآية: ١٥٥.

والاسترشاد نحو: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾<sup>(١)</sup> ، والتمني نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ﴾<sup>(٢)</sup> ، والتجاهل نحو: ﴿أُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا﴾<sup>(٣)</sup> ، والاكتفاء نحو: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾<sup>(٤)</sup> ، والتأكيد لما سبق من معنى [أ/٢٣] أداة الاستفهام قبله نحو: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾<sup>(٥)</sup>.

قال الموفق عبد اللطيف البغدادي: "أي: من حقَّ عليه كلمة العذاب فإنك لا تنقذه. فد(مَن) للشرط ، والفاء جواب الشرط ، والهمزة في ﴿أَفَأَنْتَ﴾ دخلت معادة مؤكدة لطول الكلام ، وهذا نوع من أنواعها".

وقال الزمخشري<sup>(٦)</sup>: "الهمزة الثانية هي الأولى كرّرت لتوكيد معنى الإنكار ، والاستبعاد". وبقي فما ذكره ابن الصائغ من معانيها الإخبار ، نحو: ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا﴾<sup>(٧)</sup>. وفي (الجنى الداني)<sup>(٨)</sup>: "تَرِدُ الهمزة لمعانٍ غير الاستفهام بحسب المقام" فذكر منها : [التحقيق]<sup>(٩)</sup> كقول<sup>(١٠)</sup> جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا .....

١ - سورة: البقرة. من الآية: ٣٠.

٢ - سورة: الأعراف. من الآية: ٥٣.

٣ - سورة: ص. من الآية: ٨.

٤ - سورة: الزمر. من الآية: ٦٠.

٥ - كلمة ﴿حَقَّ﴾ ساقطة من الأصل، مثبتة من دوك. سورة: الزمر. من الآية: ١٩.

٦ - الكشف ٣/٣٩٣.

٧ - سورة: النور. من الآية: ٥٠.

٨ - الجنى الداني ٣١-٣٣.

٩ - ساقطة من الأصل، وفي دوك بياض. والمثبت من الجنى الداني .

١٠ - في ك: "كقوله".

والتذكير، نحو: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾<sup>(١)</sup>، والتنبية، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾<sup>(٢)</sup>، ومعاقبة حرف القسم، كقولك: آله لقد كان كذا.

قال<sup>(٣)</sup>: "فالهمزة في هذا عَوْضٌ من حرف القسم".

قال<sup>(٤)</sup>: "وينبغي أن تكون عوضاً من الباء دون غيرها؛ لأضالة الباء في القسم".

قال<sup>(٥)</sup>: "وذكر بعض<sup>(٦)</sup> النحويين أنَّ التقرير هو المعنى الملازم للهمزة في غالب هذه المواضع، وأنَّ غيره من المعاني كالتويخ، والتحقيق، والتذكير ينجرّ إلى التقرير".

### تنبيه:

ساق المصنّف<sup>(٧)</sup> هذا الفصل<sup>(٨)</sup> مستقلاً، ولم يُدخِله في جملة خواصّ الهمزة؛ لأنّ الجمهور على عدم اختصاص التجويز في ذلك بها.

وذهب<sup>(٩)</sup> الصّفار إلى اختصاصه بها، وتقدّم نقله في الأربعة الأوّل، وعلى هذا [استفدنا]<sup>(١٠)</sup> حكماً خامساً زيادة على الأربعة التي ذكرها المصنّف<sup>(١١)</sup>.

---

١ - سورة: الضحى. الآية: ٦.

٢ - سورة: الحج. من الآية: ٦٣.

٣ - الجنى الداني ٣٣.

٤ - المصدر نفسه.

٥ - المصدر نفسه.

٦ - هو أبو حيان في الارتشاف ٥٤٦/٢.

٧ - المغني ٢٧.

٨ - من ك ود، وفي الأصل: "الفعل"، وهو تحريف.

٩ - في ك: "ذكر".

١٠ - ساقطة من الأصل، وفي دوك بياض محلّها، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

١١ - في الأصل ود: "المص"، والمثبت من ك.

ونقل أبوحيان<sup>(١)</sup> عن بعضهم أنَّ الهمزة لا يُستفهم بها حتى يحسن<sup>(٢)</sup> في النفس إثبات ما يُستفهم عنه ، بخلاف (هل) ، فإنه لا يترجح<sup>(٣)</sup> عنده نفي، ولا إثبات. وهذه خصوصية سادسة.

### فائدة:

من أنواع الاستفهام (تجاهل العارف)<sup>(٤)</sup>، ويسمى "الإعناات". ذكره ابن مالك<sup>(٥)</sup> في (المصباح) في خروج<sup>(٦)</sup> الاستفهام عن حقيقته ، والقصد به المبالغة في المدح ، كقوله<sup>(٧)</sup>:  
 بَلَاءَ فَرَاغٍ فَوَادِي حُسْنِ صُورَتِهِ فَقُلْتُ: هَلْ مِلْكٌ ذَا الشَّخْصِ أَمْ مَلَكٌ  
 أو في الذم كقوله<sup>(٨)</sup>:

فَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمَ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءَ  
 أو في التذلل في الحب كقوله<sup>(٩)</sup>:

بَا لَلَّهِ يَا طَبَّيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا كَيْلَايَ مُنْكَنَّ أَمْ لَيْلَى مِّنَ الْبَشَرِ

١ - ينظر الارتشاف ٢/٣٥٨.

٢ - من د، وفي الأصل: "ينحس"، وفي ك "يخس"، وفي الارتشاف: "يهجس".

٣ - في ك: "يرجح".

٤ - وهو سوق المعلوم مساق غيره لنكته. ينظر تلخيص المفتاح ٣٨٥.

٥ - المصباح ٤٤.

٦ - في ك: "حروف".

٧ - لم أعرفه، والبيت من (البسيط) في المصباح ٤٤. والشاهد فيه خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر، وهو تجاهل العارف.

٨ - الشاهد فيه هنا مجيء الاستفهام بمعنى الذم، وهو من تجاهل العارف. وينظر تلخيص المفتاح ٣٨٦. والبيت تقدّم في ص ١٢٣.

٩ - هو انخون في ديوانه ١٦٨. وينسب للعرجي، ولكامل الثقفي في الخزائن ٤٧/١، ونسب للحسين بن عبد الله في المطول ٤٤٣. والبيت من (البسيط)

والشاهد فيه مجيء الاستفهام مبالغة في التذلل في الحب. والبيانيون يجعلون هذا من تجاهل العارف.

والبيت في الإنصاف ٢/٤٨٢، والمصباح ٤٤، وشرح شواهد المغني ٣٢٤.

## فائدة:

قال في (عروس الأفراح) <sup>(١)</sup>: "قد يُراد بالهمزة أحد الشيئين، المتعادلين، مثل: علمت <sup>(٢)</sup> أزيد في الدار ، أم عمرو؟".

و <sup>(٣)</sup> قال السيرافي <sup>(٤)</sup>: "ليس هذا باستفهام ، والمتكلم بمنزلة المسئول عنه ، والمخاطب بمنزلة السائل".

قال: "وقد خرجت الهمزة أيضاً عن معناها في : رأيتك موافقةً (أخبرني)".

قلت بعد هذا: من خواص الهمزة أنها تدخل على (رأيت) العلمية ، فتخرجها عن معناها إلى معنى (أخبرني) <sup>(٥)</sup> ، ويلزم تأنيها الإفراد ، والتذكير بعد التصرف.

ومما يغدّ من خواصّها أنها إذا <sup>(٦)</sup> دخلت على الوصف جعلته مبتدأ ، والمرفوع به فاعل يُغني عن الخبر ، نحو: أقائم زيد؟

وأحقّ بها <sup>(٧)</sup> ابن مالك <sup>(٨)</sup> سائر أدوات الاستفهام قياساً عليها ، ومنعه أبوحيان <sup>(٩)</sup> قصراً على ما ورد.

وجعل ابن الحاجب من خواصّها أنها تسوّغ بدخولها <sup>(١٠)</sup> النكرة للابتداء ، كذا صرح به <sup>(١١)</sup> في (شرح النافية ) ، وهو مقتضى كلامه <sup>(١٢)</sup> في (الكافية ).

١ - عروس الأفراح ٢/٣٠٦.

٢ - في ك: "أعلمت".

٣ - من ك.

٤ - شرح الكتاب ٢/٣٢٠/ب.

٥ - من "قلت : بعد هذا ... إلى هنا ساقط من ك.

٦ - إذا "ساقطة من ك.

٧ - من ك ود، وفي الأصل: "به".

٨ - شرح التسهيل ١/٢٤٧.

٩ - الارتشاف ٢/٢٧٢.

١٠ - في الأصل وك: "مدخولها" ، والمثبت من د.

لكن ردّه عليه المصنّف<sup>(١)</sup> ، كما سيأتي في (المسوّغات) .  
ومن خواصّها أنّها تدخل على الاسم ، والفعل ، وسائر الأدوات لاتدخل على اسم بعده  
فعل إلّا في ضرورة .  
وقد أشار [٢٣/ب] المصنّف<sup>(٢)</sup> إلى شيء من ذلك في مبحث (هل) إلّا أنّه قصّر ذلك على  
(هل) .

وسائر أسماء الاستفهام كـ (هل) في ذلك كما ذكره أبوحيان<sup>(٣)</sup> في (شرح التسهيل) نقلاً  
عن سيويه<sup>(٤)</sup> ، وعلّله بأنّها أشبهت أدوات الشرط .  
ويترتب على ذلك أنّ الاسم في الاشتغال يجب نصبه إذا وقع بعد أحد الأدوات إلّا بعد  
الهمزة فإنّه يجوز فيه النصب ، و الرفع<sup>(٥)</sup> .

قال ابن الحاجب<sup>(٦)</sup> في (شرح المفصل) : "من خصائص الهمزة أنّها يقع الاسم بعدها منصوباً  
بتقدير ناصب ، أو مرفوعاً بتقدير رافع يفسّره ما بعده، كقولك: أزيداً ضربت؟ وأزيد قام ،  
ولاتقول: هل زيداً ضربت؟ ولا هل زيد قام؟ إلّا على ضعف" .

ومن خواصّها ما نقله الشلوبين عن أبي محمد بن [السيد]<sup>(٧)</sup> أنّه كان يذهب أبداً إلى أنّ  
همزة الاستفهام مزّية على سائر حروفه ، وأنّ ما بعدها [ينصب]<sup>(٨)</sup> ما قبلها فأجاز : عمراً  
أضربت؟ .

١١ - شرح الوافية ١٥٧ .

١٢ - الكافية ٦ .

١ - في د: "المص" . وينظر المغني ٤٥٨ .

٢ - في الأصل ود: "المص" ، والمثبت من ك . وينظر المغني ٤٥٨ .

٣ - التذييل ١٣٨/٢ .

٤ - الكتاب ١٠١/١ .

٥ - ينظر مجالس العلماء للزجاجي ٣٢٤، ٣٢٣، ٧٧ .

٦ - الإيضاح ٢٣٩/٢ .



لكن ردّ بنص سيويه<sup>(١)</sup>.

ومن أحكام همزة الاستفهام أنها تدخل على (ما) الحجازية، فلا تغيّر عملها على خلاف ،  
نحو: أما زيد قائماً؟ ذكره أبو حيان<sup>(٢)</sup> في (شرح التسهيل).

وأنها تدخل على (لا) التبرئة ، فلا تغيّر عملها ، نحو<sup>(٣)</sup>:

أَلَا اضْطَبَّارَ لِسُلَمَى أُمُّ لَهَا جَلَدٌ .....

كما ذكروه.

ومن خواصّها فيما ذكر الرضي<sup>(٤)</sup> أنها تُستعمل<sup>(٥)</sup> مطّرداً مع (إمّا) المكسورة ، ولا تُستعمل  
(هل) معها إلاّ شذوذاً.

قال<sup>(٦)</sup>: "ومن خواصّها جواز حذف المفرد بعدها اعتماداً على ما سبق من ذكر ذلك المفرد  
في كلام متكلّم آخر ، نحو قولك منكراً ، أو مستفهماً: أزيد؟ وأزيداً؟ وأزيد؟ لمن  
قال: جاءني زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد. ولا تقول<sup>(٧)</sup>: هل زيد؟ وهل زيداً؟ وهل  
بزيد؟" انتهى.

---

٧ - بياض في الأصل ودوك. ولعله ابن السيد. وهو عبد الله بن محمد بن السيد ، أبو محمد. عام لغوي، نحوي، أديب. ولد

سنة ٤٤٤ هـ، وتوفي سنة ٥٢١ هـ.

له الافتضاب في شرح أدب الكتاب، والمسائل والأحوية.

ترجمته في إشارة التعيين ١٧٠، ووفيات الأعيان ٩٦/٣.

٨ - في الأصل ودوك: "يقسم"، والصواب ما أثبتته لأن الكلام يقتضيه.

١ - لم أقف على هذا النص.

٢ - التذييل ٣٣/٢ أ.

٣ - تقدّم في ص ١٠٦.

٤ - في الأصل: "الرضا"، والمثبت من دوك. وينظر شرح الكافية ٣٨٩/٢.

٥ - في الأصل ود: "تستكمل"، والمثبت من ك.

٦ - شرح الكافية ٣٨٩/٢.

٧ - في الأصل ود: "يقول"، والمثبت من ك.

قال<sup>(١)</sup>: "وأما الهمزة [فقد اتسع]<sup>(٢)</sup> فيها فدخلت على الأخبار تقريراً لها، وعلى المفرد نصباً ،  
ورفعاً ، وجرّاً ، نحو: أزيد؟ وأزيدنيه؟ [جواباً لمن]<sup>(٣)</sup> قال مررت بزيد ، وكذا النصب ،  
والرفع؛ ولأنها بمنزلة حرف العطف من الدخول على الواحد ، والجملة "انتهى.

وسأعقد فائدة لحكم دخول<sup>(٤)</sup> الهمزة على الشرط.

ومن خواصّها أنها تُعادل بد (أم) ، سيأتي<sup>(٥)</sup> في مبحث (أم).

قال ابن القيم<sup>(٦)</sup> في (بدائع الفوائد): "وإنما جعلوا (أم) معادلة للهمزة دون (من) ، و(هل) ،  
و(كيف)؛ لأنّ الهمزة أمّ الباب، والسؤال بها استفهام بسيط مطلق، غير مقيد [٢٤/أ] بوقت  
ولاحال ، والسؤال بغيرها استفهام مركّب مقيد إمّا بوقت كـ (أين) ، أو بحال كـ (كيف) ،  
أو بنسبة كـ: هل زيد عندك؟".

وسيأتي بسط ذلك في مبحث (أم)<sup>(٧)</sup> إن شاء الله تعالى.

وقد تحصل ممّا سقناه أنّ الهمزة اختصّت من بين سائر أخواتها بأكثر من عشرين  
حكماً، [منها: أنها تدخل على (ما) الحجازيّة فلا تغيّر عملها على خلاف]<sup>(٨)</sup> نحو: أزيد

---

١ - المصدر نفسه.

٢ - بياض في الأصل ودوك، والنص متصرّف فيه، وما أثبتّه مقتضى النص في التذييل.

٣ - بياض في الأصل ود، وساقط من ك. والنص متصرّف فيه، وما أثبتّه يقتضيه النصّ.

٤ - في الأصل: "أحكم دخول"، والمثبت من دوك.

٥ - في ص ٤٨٧ .

٦ - ينظر البدائع ٢٢٧/١.

٧ - في ص ٤٨٧، ٤٩١، ٤٩٥، ٤٩٦.

٨ - ساقط من جميع النسخ، وأثبتّه؛ لأن السياق يقتضيه، وانظر ص ١٦٣ من هذا الكتاب.

قائماً؟ ذكره أبو حيان<sup>(١)</sup> في (شرح التسهيل) ، وأنها تدخل على (لا) التبرئة فلا تغير عملها نحو<sup>(٢)</sup>:

أَلَا اصْطَبَارَ لِسَلَمَى ..... ..

كما ذكره.

ومن أحكامها ما ذكره أبو حيان<sup>(٣)</sup> في (شرح التسهيل) قال: "لنعلم أحداً أجاز الفصل بين همزة الاستفهام، والمستفهم عنه إلا يؤنس ، قال في قوله<sup>(٤)</sup>:

أَحَارَ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِیْضُهُ ..... ..

إنّ الهمزة للاستفهام ، لا للنداء ، والمعنى: أترى يا حارٍ برقاً".

قال<sup>(٥)</sup>: "ولا يجوز أن يجعل نداء؛ لأنّ المعنى في (ترى) على الاستفهام ، ولا يجوز حذف حرفه إلاّ لدليل".

وقال ابن جني في (ذا القدّة): "الهمزة في:

أَحَارَ تَرَى بَرْقاً ..... ..

للاستفهام، لا للنداء، وفصل بالنداء بينها ، وبين الفعل.

قال أبو علي: ويدلّ على أنّها للاستفهام قوله<sup>(٦)</sup>:

فَاذْغُ ذَا وَلَكِنْ هَلْ تَرَى ضَوْءَ بَارِقٍ ..... ..

ومن أحكامها أنّها تبدل هاء<sup>(٧)</sup> ، أشار إليه المصنّف<sup>(٨)</sup> في حرف الهاء ، وأنشد عليه قوله<sup>(٩)</sup>:

١ - التذييل ٢/٣٣/أ.

٢ - تقدّم في ص ١٠٦.

٣ - المصدر نفسه.

٤ - في الأصل: "أريد" مكان "أريك" ، والصواب ما أثبتّه من دوك. والبيت تقدّم في ص ٤٧.

٥ - التذييل ٢/٣٣/أ.

٦ - الظاهر أنّه يعني امرأ القيس. والبيت لم أره في ديوانه، وهو من (الطويل).

٧ - في "ك:ها".

٨ - في الأصل ود: "المص"، والمثبت من ك. وينظر المغني ٤٥٥.

وَأَتَتْ صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي .....

وقد ظفرت له بمثال من القرآن ، وهو قوله تعالى: ﴿هَآ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ﴾<sup>(١)</sup> في قراءة قُتُبِلَ<sup>(٢)</sup>: ﴿هَآ أَنتُمْ﴾ بالقصر ، فإنّ أباعمر بن العلاء ، وأبا الحسن الأخفش خرّجاها على أنّ الأصل: أَأَنتُمْ؟ بهمزة الاستفهام ، فأبدلت هاء؛ لأنها أختها ، واستحسنه النحّاس<sup>(٣)</sup> ، حكى ذلك أبو حيّان<sup>(٤)</sup> في (البحر ) ، ثم قال: "لم نسمع إبدال همزة الاستفهام بهاء إلاّ في بيت نادر" ، وذكر البيت السابق.

### فائدة:

وقع في كلام ابن عطية<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا﴾ ، قال: "ألف التوقيف دخلت على واو العطف ، والتوقيف تويخ لهم".

---

١ - هو جميل بثينة في ديوانه ٢١٨. وهذا صدر بيت من (الكامل) عجزه:

..... منح المودة غيرنا وحفانا

والشاهد إبدال همزة الاستفهام هاء.

والبيت في اختساب ١/١٨١، و سر الصناعة ٢/٥٤٤، ووصف المباني ٣/٤٠٣، وشرح المفصل ١٠/٤٢، ٤٣، و شرح شواهد الشافعية ٤٧٧.

١ - سورة: النساء. من الآية: ١٠٩.

٢ - وهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي الخزومي، ولاء، أبو عمر. إمام في القراءة متقن، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز. ولد سنة ١٩٥هـ، وتوفي سنة ٢٩١هـ.

ترجمته في معرفة القراء ١/١٢٩.

والقراءة في السبعة ٢٠٧، والحجة ٣/٤٦.

٣ - أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر. مفسر، أديب، نحوي. توفي سنة ٣٣٨هـ.

له إعراب القرآن، ومعاني القرآن.

ترجمته في وفيات الأعيان ١/٩٩، وإنباه الرواة ١/١٠١.

وينظر إعراب القرآن ١/٤٣٠.

٤ - البحر ٢/٤٨٦.

٥ - وقع في المحرر الوجيز ١١/٥٠٧، ٥٠٨ عند قوله تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ

السعير﴾. سورة: لقمان. من الآية: ٢١.

قال أبو حيان<sup>(١)</sup> في (البحر): "وقوله في الهمزة" «ألف التوقيف» عبارة لم أقف عليها في كلام النحاة".

### خاتمة:

من لطائف همزة الاستفهام أنها زيدت للتأكيد.

قال الزجاج<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾: "جاءت الهمزة الثانية مؤكدة لمعنى الإنكار بين المبتدأ المتضمن للشرط ، وبين الخبر للطول".

حكاه الطيبي<sup>(٤)</sup> في (حاشية الكشف) .

قلت: والذي يظهر أن ذلك من نوع الزيادة للتأكيد كما قال الزجاج ، [لا]<sup>(٥)</sup> من نوع التأكيد اللفظي؛ لأن شرطه أن يعاد مع الحرف ما وصل به ، ولم يُعَد هنا. ويحتمل أنه منه ، وأن الموصول به هو فاء العطف فقط ، وقد أعيد.

### خاتمة في دخول الهمزة على الشرط:

مذهب سيبويه<sup>(٦)</sup> أن الاستفهام معتمد على الشرط، وجوابه ، فتقدم الشرط أولاً<sup>(٧)</sup>؛ لتكون<sup>(٨)</sup> جملة الشرط ، والجزاء [مستفهما عنهما]<sup>(٩)</sup>.

---

٦ - سورة: البقرة. من الآية: ١٧٠.

١ - لم أقف على هذا النص في البحر.

٢ - هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج. عالم بالنحو، واللغة. ولد ببغداد سنة ٢٤١هـ، وتوفي سنة ٣١١هـ.

ترجمته في أخبار النحويين ١١٣، وطبقات النحويين ١١١.

وينظر معاني القرآن ٣٩٤/٤.

٣ - سورة: الزمر. من الآية: ١٩.

٤ - ينظر فتوح الغيب ٥٨٦/٢ بتحقيق صالح الفايز.

٥ - في الأصل ود: "إذ"، وفي ك: "أو"، وكلاهما تحريف، والصواب ما أثبتته؛ لأن النص يقتضيه.

٦ - الكتاب ١/٤٤٤.

وزهب يونس<sup>(١)</sup> إلى أنّ معتمد الاستفهام الجزاء فقط ، وأنّه في نيّة التقدير ، وجواب الشرط محذوف. وعلّل بأنّ الاستفهام لا يكون إلّا عن شيء مستقرّ ، معتمد عليه، والشرط ليس بثابت ، وبني عليه وجوب رفع الجزاء بعده، ولزوم كون الشرط ماضياً؛ لئلاّ يظهر فيه عمل الأداة ، فيلزم عنده أن يقال: إنّ أتيتني آتيك ، والتقدير: آتيتك إن أتيتني؟ ولا يجوز عنده: إنّ تأتي آتتك ، بجزمهما، ولا يُجرَم الأول ، ويُرفع الثاني إلّا لضرورة<sup>(٢)</sup>.

ويردّ سيبويه<sup>(٣)</sup> على يونس بالقياس على القسم ، وعلى الصلة ، فإنّها يجب<sup>(٤)</sup> أن تكون موضحة ثابتة؛ لأجل الخبر ، وأنت تقول: الذي إن يأتي أكرمه [٢٤/ب] جاء. وبالسماح قال تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾.

قال: "«فلم يترك الفاء» ، وإذا لم يسقط ما لم يعمل فيه الشرط ، فأحرى أن لا يسقط ما عمل فيه.

وانتصر بعضهم ليونس، فقال: الآية على استفهام مقدّر كأنّه قال: أفهم الخالدون إن مت؟ وكذا: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup> في تقدير: أفتنقلبون على أعقابكم إن مات؟ ف﴿انقلبتم﴾ في معنى تنقلبون. ويكون قد نبّه بذلك على أنّه يكون ارتداد عند موته. وردّ بعضهم بأنّ الفاء الثانية إمّا أن تكون هي العاطفة ، أو الجزائية ، والأوّل باطل؛ لأمرين:

٧ - وقع بعد هذا في الأصل وك: "ويكون القسم تقدم ..."، وفي د: "ويكون جملة القسم...". وفي العبارتين خلل، ولعل الصواب حذفهما؛ لأن الكلام على اجتماع الاستفهام مع الشرط، لا القسم.  
٨ - في دوك: "ليكون".

٩ - في الأصل ود وك: "مقسما عليهما"، ولعل الصواب ما أثبتته؛ لأن السياق يقتضيه.

١ - ينظر الكتاب ١/٤٤٤، و٨٣/٣، والارتشاف ٢/٥٥٥، والتذييل ٥/١٥١، ١٥٢، والبحر ٧/٤٤١، ٦/٣١٠، ٣١١.

٢ - في د: "ضرورة".

٣ - ينظر الكتاب ٨٣/٣.

٤ - في الأصل ود: "تجب"، والمثبت من ك.

٥ - سورة: الأنبياء. من الآية: ٣٤.

٦ - في الأصل ود: "مت" مكان ﴿مات﴾، والمثبت من ك. سورة: آل عمران. من الآية: ١٤٤.

أحدهما: أنها قد حصلت فلاتعاد.

والثاني: أنها تجوز بها عن كونها قبل حرف الاستفهام إلى كونها بعده ، فلا ترحزح<sup>(١)</sup> حيثذإلى موضع آخر بالفصل ، فتعين أنها الجزائية كما قال سيويه.

وأجاب أبوحيان<sup>(٢)</sup>: "بأنها كُرِّرت على سبيل التوكيد للفاء الأولى ، لما وقع الفصل بين المستفهم ، والمستفهم عنه بالشرط ، فهي مكررة ، لامؤخرة كما كُرِّرت ﴿أَنَّ﴾ في قوله<sup>(٣)</sup>: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَافاً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ كذلك".

قال<sup>(٤)</sup>: "والحاصل أنه ليس في الآية ما يُفسد مذهب يونس ، ولما<sup>(٥)</sup> يرد عليه في إلزامه الرفع؛ لأنّ الفعل من الآية ماضٍ ، إلّا أنه يحتاج كلا المذهبين إلى سماع من العرب ، فلا يُقدّم على إجازة: إِنْ تَأْتِي آتِكَ؟ ، ولاعلى إجازة: إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ؟ إلّا بالسماع".  
قال: "على أنه لايبعد إجازة الثاني؛ لأنه إذا كان الفعل ماضياً جاز رفع المضارع بعده على ما قرّر في (باب الجوازم)<sup>(٦)</sup>، وكأَنّ همزة الاستفهام لم تدخل" انتهى.

### فائدة:

بقي من أحكام همزة الاستفهام دخولها على همزة، وقد عقد الهرويّ لذلك باباً في كتابه (الأزهيّة<sup>(٧)</sup> في معاني الحروف ) قال فيه ما ملخصه: "إذا دخلت همزة الاستفهام على ألف الوصل حذفت استغناءً بها في التوصل إلى النطق بالساكن ، نحو: ﴿أَتَخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ

١ - في الأصل ودوك: "بياض"، والمثبت من التذييل.

٢ - التذييل ١٥١/٥ ب.

٣ - سورة: المؤمنون. من الآية: ٣٥.

٤ - التذييل ١٥١/٥ ب.

٥ - "ما" ساقطة من ك.

٦ - التذييل ١٥١/٥، ١٥٢.

٧ - بياض في جميع النسخ، وما أثبتته يقتضيه السياق ضرورة. وينظر الأزهيّة ١٧ - ٣٠.

عَهْدًا<sup>(١)</sup> ، ﴿أَفَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿أَصْطَفَىٰ الْبَنَاتِ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبِ﴾<sup>(٤)</sup> ،  
﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> .

وإن دخلت على ألف القطع ، فإن كانت مفتوحة ففيها ثلاث لغات : همزهما جميعاً من غير مد ، وإدخال ألف بينهما استقلالاً للجمع بين همزتين ، فتمد الأولى ، والاقتصار على همزة ممدودة ، وتسهيل الثانية ، وقرئ<sup>(٧)</sup> بالثلاثة: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> ، ﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾<sup>(٩)</sup> ، ﴿أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ﴾<sup>(١٠)</sup> .

وإن كانت مضمومة ففيها أربع لغات: همزهما من غير مد ، ومع المد ، وقلب الثانية واواً مضمومة كذلك<sup>(١١)</sup> ، وقرئ [بها]<sup>(١٢)</sup> ﴿قُلْ أُنَبِّئُكُمْ﴾<sup>(١٣)</sup> ، ﴿أَنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾<sup>(١٤)</sup> .  
وإن كانت مكسورة ففيها الأربع<sup>(١٥)</sup> ، لكن [تقلب]<sup>(١٦)</sup> الثانية ياء مكسورة ، وقرئ [بها]<sup>(١٧)</sup> ﴿إِذَا مِتْنَا﴾<sup>(١٨)</sup> ، ﴿إِنْ ذُكِّرْتُمْ﴾<sup>(١٩)</sup> .

١ - سورة: البقرة. من الآية: ٨٠.

٢ - سورة: سبأ. من الآية: ٨.

٣ - سورة: الصافات. من الآية: ١٥٣.

٤ - في الأصل ودوك: "أطلع على الغيب" . سورة: مريم. من الآية: ٧٨.

٥ - سورة: ص. من الآية: ٧٥.

٦ - سورة: المنافقون. من الآية: ٦.

٧ - ينظر السبعة ١٣٦، ١٣٧، والحجة ١/٢٤٤-٢٤٧.

٨ - سورة: البقرة. من الآية: ٦.

٩ - سورة: آل عمران. من الآية: ٢٠.

١٠ - سورة: يوسف. من الآية: ٣٩.

١١ - أي: من غير مد، ومع المد، نحو: أوكرمك، وأوكرمك.

١٢ - من الأزهية، وفي الأصل ودوك: "بهما". وينظر السبعة ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩.

١٣ - سورة: آل عمران. من الآية: ١٥.

١٤ - سورة: ص. من الآية: ٨.



وإن دخلت على ألف<sup>(١)</sup> لام التعريف أبدلت الثانية مدًا، أو سُهِّلَتْ، وقرىء<sup>(٢)</sup> بهما: ﴿الذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾<sup>(٣)</sup>. وإنما لم تُحذف كسائر همزات الوصل؛ لأنها مفتوحة، فيلتبس الاستفهام بالخبر.

وحكم [همزة]<sup>(٤)</sup> (إِئْمَنَ اللَّهُ) فيمن فتح الهمزة حكم (أَل)، وفيمن كسرها حكم سواها.

### فائدة:

اختلف في كتابة همزة الاستفهام الداخلة على همزة القطع، فمنهم من يكتبها بألفين فرقاً بين الاستفهام والخبر، ومنهم من يقتصر على واحدة، وهو خطأ المصحف. واختلف في هذه، فقال الفراء<sup>(٥)</sup> عن الكسائي: إنها<sup>(٦)</sup> الأصلية؛ لأنها الأولى بالثبوت من الزائدة.

وقال الأولون: حرف المعنى أولى بالثبوت، ويؤيده تسهيل ما بعدها، والمسَّهَّلُ الهمز<sup>(٧)</sup> أولى بالحذف، وأن الاستفقال [أ/٢٥] حصل بما بعد الأولى.

### فائدة:

١٥ - أي: همزهما من غير مد، ومع المد، وقلب الثانية ياء من غير مد، ومع المد، نحو: إِنْكَ، أَيْنَكَ، آيْنَكَ.

١٦ - في الأصل ودوك: "قلب"، ولعلَّ الصواب ما أثبتته، والنص متصرف فيه.

١٧ - من الأزهية، وفي الأصل ودوك: "بهما".

١٨ - سورة: المؤمنون. من الآية: ٨٢.

١٩ - سورة: يس. من الآية: ١٩.

١ - في ك: "الألف".

٢ - ينظر الإقناع لابن الباذش ٣٩٥/١.

٣ - سورة: الأنعام. من الآية: ١٣٣، ١٣٤.

٤ - في الأصل ودوك: "الهمزة"، ولعلَّ الصواب ما أثبتته، والنص متصرف فيه.

٥ - ينظر المقنع للداني ٤٤.

٦ - من دوك.

٧ - في ك: "الهمزة".

بقي من مواقع الهمزة دخولها في القسم ، نحو: آ لله لأفعلن .  
 قال ابن مالك<sup>(١)</sup> في (شرح الكافية): "لما كان إقسامهم بالله أكثر من غيره خُصَّ بحذف جاره ، والعوض عنه بهمزة الاستفهام ممدودة ، وقد تبدل هاء ، فيقال: ها لله<sup>(٢)</sup> .  
 ومذهب الأخفش<sup>(٣)</sup> ، وجماعة من المحققين أنّ الجرّ حيثُ<sup>(٤)</sup> بالعوض من الحرف ، لا بالحرف المحذوف ، وهو مذهب قوي؛ لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء<sup>(٥)</sup> ، والتاء من الواو ، ولا خلاف في أنّ الجرّ بعد الواو والتاء بهما ، فكذا ينبغي أن يكون الجرّ بعد الهمزة بها .

ومن النحويين من يجعله بالحرف المحذوف ، وإن كان لا يُلفظ به ، كما كان النصب بعد الفاء ، والواو ، و(أو) ، و(حتى) ، و(كي) الجارة بـ(أن) المحذوفة ، وإن كانت لازمة الحذف انتهى .

وقال أبو حيان<sup>(٦)</sup>: "أصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام، وليست استفهاماً" انتهى .

فيتلخص من هذا أنّ الهمزة تأتي على وجه ثالث ، وهو حرف جرّ للقسم كالتاء .  
 وقول أبي حيان: "أصحابنا" يريد به نخاة الأندلس فقط ، كذا استقرأته من صنيعة ، وكذا يعبر ابن قاسم في (شرح التسهيل) بدله بالمغاربة .

وقد تعرّض لهذا المعنى صاحب<sup>(٧)</sup> (رصف المباني) ، فقال: "الموضع الثاني عشر<sup>(٨)</sup>: أن تكون معاقبة لحرف القسم مقصورة ، وممدودة ، نحو قولهم: آ لله لأفعلن ، وآ لله لأفعلن .

١ - شرح الكافية ٨٦٥، ٨٦٦ .

٢ - في الأصل ود: "هاء الله"، والمثبت من ك .

٣ - ينظر الجنى الداني ٣٤ .

٤ - في الأصل وك: "ح" اختصار (حيثُ) كما لمسته من صنيعة في غير هذا الموضع، وفي د: "ج" .

٥ - من ك ، وفي الأصل ود: "الباء" .

٦ - الارتشاف ٤٧٧/٢ .

٧ - رصف المباني ١٤٢ .

وينبغي أن تكون عوضاً من باء القسم وحدها ، معاقبة لها خاصّة من بين سائر حروف القسم؛ لأنها الأصل فيه<sup>(١)</sup> ، وفي غيره.

ومن جعلها عوضاً من حروف القسم مطلقاً فغالط؛ لأنّ غيرها من الحروف لا يتصرّف كتصرّفها ، إذ هي في القسم ، وفي غيره ، وفي كلّ مقسم به من ظاهر ، ومضمر ، بخلاف التاء ، والواو ، و(مُن)، واللام اللازمة للتعجّب فيه ، فهي أمّ الباب ، فلذلك ينبغي أن تكون الهمزة عوضاً منها ، لا غير "انتهى.

### فائدة:

إذا نودي الاسم الكريم بالهمزة فقياس ما تقدّم في همزة الاستفهام أن يجوز فيه ثلاثة أوجه: قطع الهمزتين من غير مدّ ، ومع المدّ ، والاقترار على الأولى ممدودة ، وتسهيل الثانية. لكن قال المصنّف<sup>(٢)</sup> في (تذكرته): "لا يجوز نداء اسم الله تعالى إلّا بـ(يا).

### فائدة:

بقي من مواقع الهمزة أنّها تقع بدلا من نون التأكيد الخفيفة على رأي ، وذلك أنّ يونس<sup>(٣)</sup> أجاز أن تقع النون الخفيفة بعد الألف ، وابن مالك<sup>(٤)</sup> في (التسهيل ) ، وزاد أنّها تُبدل في الوقف الفأ ، ثمّ قال قوم: إنّها تحذف حينئذ ، وقال آخرون: بل تمدّ مقدار ألفين". وقال ابن الدهان<sup>(٥)</sup> في (الغرة): "بل تُبدل بعد إبدالها ألفاً همزة ، فيقال: اضرباء<sup>(٦)</sup>". حكاه المصنّف<sup>(٧)</sup> في (تذكرته).

---

٨ - "عشر" ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتّها من رصف المباني.

١ - خفي الأصل: "فيها" ، المثبت من دوك.

٢ - في الأصل ود: "المص" ، والمثبت من ك.

٣ - ينظر الكتاب ٥٢٧/٣.

٤ - التسهيل ٢١٧.

٥ - الغرة ٢٢٢/ب. نسخة رقم (٦٤٩).

٦ - في د: "اضرباً" ، وفي ك: "اضرباً" .

٧ - في الأصل ود: "المص" ، والمثبت من ك.

قوله<sup>(١)</sup>: "قد تقع الهمزة فعلاً".

لم يُيال المصنّف<sup>(٢)</sup> باختلاف اللفظ ، فإنّ همزة النداء ، والاستفهام مفتوحة ، وهذه مكسورة<sup>(٣)</sup>.

قوله<sup>(٤)</sup>: "(وَأَي) بمعنى : وعد".

يأتي أيضاً بمعنى : ضمّن ، ذكره<sup>(٥)</sup> في (القاموس) .

قوله<sup>(٦)</sup>: "والأمر منه... إلى آخره".

قد جمع الصّعاني<sup>(٧)</sup> الأفعال التي يأتي أمرها على حرف واحد ، فبلغها ثلاثة عشر فعلاً ، وهي أكثر.

وضابطها كلّ فعل اعتلت فاؤد ، ولامه ، وصحّت عينه<sup>(٨)</sup> ، وها هي هذه<sup>(٩)</sup>:

---

١ - المغني ٢٧.

٢ - في الأصل ود وك: "المص".

٣ - ليس الأمر كما ذكر، فإنّ المصنّف قد مثّل لها، وفي التمثيل غناء.

٤ - المغني ٢٧.

٥ - أي : صاحب القاموس ، وهو محمّد بن يعقوب بن محمّد الشيرازي، أبوظاهر، مجد الدين. إمام في اللغة والأدب. ولد سنة ٧٢٩هـ، وتوفي بزييد سنة ٨١٧هـ.

له القاموس ، و بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز .

ترجمته في الضوء اللامع ٧٩/١٠، و البغية ١١٧.

وينظر القاموس مادة (وأي).

٦ - المغني ٢٧.

٧ - هو الحسن بن محمّد بن الحسن العدويّ العمري. عالم، لغويّ، فقيه، محدّث. ولد بلاهور سنة ٥٧٧هـ، وتوفي ببغداد سنة ٦٥٠هـ.

له التكملة ، و العباب .

ترجمته في الفوائد البهية ٦٣، و النجوم الزاهرة ٢٦/٧.

٨ - في الأصل: "بمينه" ، والمثبت من دوك.

وأى المذكورة، ووجى - بالفتح - بمعنى: قطع ، وخصى ، ووجى - بالكسر - بمعنى: حفى ، ووحى بمعنى: أوحى ، وبمعنى كتب ، وبمعنى أشار ، وبمعنى صوّت ، ووحى بمعنى: قصد ، وبمعنى سار قصداً ، وبمعنى: توخى ، وودى بمعنى: أعطى الدية ، وبمعنى: خرج منه الودى، وبمعنى: أدلى<sup>(١)</sup> البعير والفرس؛ ليبول ، أو ليضرب ، وودى [٢٥/ب] بمعنى: خدش ، وورى الزند - بالفتح - وورى - بالكسر - بمعنى: قدح، وورى القيح جوفه : افسده ، وورى المخ يري: اكتنز ، وورى فلان فلاناً: أصاب رثته<sup>(٢)</sup> ، وورت النار: اتقدت ، وورت الإبل سميت ، وورى بمعنى: اجتمع، ووسى الشعر ، أى: حلّقه ، ومنه الموصى ، ووشى الثوب ، أى: نقشه ، ووشى بمعنى: كذب ، وبمعنى: سعى به إلى السلطان ، وبمعنى: كثر القوم ، ووصى بمعنى: خسّ بعد رفعة ، وبمعنى: اتزن بعد خفة ، وبمعنى: فصل ، وبمعنى: وصل. ووصت<sup>(٣)</sup> الأرض: اتصل نباتها، ووعى الحديث بمعنى: حفظه، وبمعنى جمعه ، ووعت<sup>(٤)</sup> المدة فى الجرح: اجتمعت ، ووعى العظم: انجبر بعد كسر ، ووفى بالعهد: ضدّ غدر ، ووفى الشيء: تمّ، وكثر ، ووفى الدرهم المثقال: عدّله، ووفى فلاناً حقّه: أعطاه وافياً ، ووفى بمعنى: صان، ووكى القرية: ربطها، وولى - بالفتح - بمعنى دنا وقرب، وولى - بالكسر - ولاية، ووليت الأرض بالضم - أمطرت مطراً بعد مطر ، وونى بمعنى: فتر ، وأبطأ ، وترك. ووهى بمعنى: تخرّق ، وانشقّ ، ووهى السقاء: استرخى رباطه ، ووهى السحاب: انبثق شديداً ، ووهى الرجل: حمق ، ووهى الشيء: سقط. فهذه اثنان وعشرون فعلاً من غير عدّ المشترك ، وإذا عدت باعتبار الاشتراك قاربت الستين.

١ - ينظر الصحاح ، والتكملة مادة (وأى)، و(وحى)، و(وحى)، و(وحى)، و(ودى) ، و(ودى)، و(وسى)، و(وشى) ،

و(وصى) ، و(وعى)، و(وفى)، و(وكى)، و(ونى)، و(وهى).

و الأفعال لابن القطّاع ٣/٣٢٨-٣٣٢.

١ - فى الأصل: "أذلى"، وفى ك: "أولى"، والمثبت من د. وأدلى: أخرج حردانه ليبول. ينظر القاموس (دلو).

٢ - فى الأصل: "رية"، وفى ك: "رويته"، والمثبت من د.

٣ - فى ك: "وصبت".

٤ - فى الأصل: "ودعت"، والمثبت من دوك.

قوله<sup>(١)</sup>: "وعلى ذلك يتخرج اللُّغز المشهور".

## هنا فوائد:

**الأولى:** قال المصنّف<sup>(٢)</sup> في كتابه المسمّى (موقد الأذهان وموقط الوسنان): "اللغز النحويّ

قسمان: أحدهما: الألغاز المعنويّة ، وهي ما يُطلَب به تفسير المعنى.

والآخر: الألغاز اللفظيّة ، وهي ما يُطلَب به تفسير وجه الإعراب ، وتوجيهه ، لا بيان الإعراب<sup>(٣)</sup>.

فالأوّل: كقول الحريري<sup>(٤)</sup>: "وما منصوب أبداً على الظرف ، لا يخفّضه سوى حرف"، وأشباه ذلك.

الثاني: كقول القائل<sup>(٥)</sup>:

جَاءَكَ سَلْمَانٌ أَبُوهُمَا شَيْمًا فَقَدْ غَا سَيِّدَا الْحَارِثُ

وأشباهه".

## الثانية:

---

١ - المغني ٢٧، واللغز هو :

إِنَّ هَندَ المَليحةَ الحِسناءَ وَأَيَّ من أَضمرت لَخلَ وفاء

٢ - في الأصل ودوك: "المص"، وهو اختصار المصنف. وينظر موقد الأذهان ٢٧٨، ضمن مجلّة عالم الكتب .

٣ - "الإعراب" ساقط من ك.

٤ - هو القاسم علي بن محمّد بن عثمان البصريّ، أبو محمّد. نحويّ، لغويّ، شاعر، أديب. ولد سنة ٤٤٦هـ، وتوفي سنة

٥١٦هـ.

له ملحّة الإعراب ، و درة الفواص في أوهام الخواص .

ترجمته في طبقات الشافعية ٢٦٦/٧.

ويعني بلغزّه (عند). وينظر المقامات ٢٤٠.

٥ - لم اعرفه . والبيت من (السريع ) في الإفصاح ١٢٤. وهو من أبيات الألغاز ، التي يطلب فيها تفسير وجه

الإعراب.

وتفسيره : جاء كسلمان أبوها شيمن. وحذفت الياء من (شيمن) للضرورة.

والبيت في الانتخاب لابن عدلان ٢٥، و الأشباه والنظائر ٢٦٢/٣.

قد أُلّف في كلّ من القسمين عدّة كتب. فأُجمع ما أُلّف في القسم الثاني كتاب (الإفصاح) لأبي نصر<sup>(١)</sup> الحسن بن أسد، وهو مجلّد ضخّم مرّتب علي حروف المعجم في أواخر الأيّات.

وأحسن ما أُلّف في القسم الأوّل كتاب (الأحاجي)<sup>(٢)</sup> للزمخشريّ، وهو نثر مسجّع، وشرحه المسمّى (تنوير الدياتجي في تفسير الأحاجي)<sup>(٣)</sup>، للإمام علّم الدين السخاويّ. وقد حشاه بالأغازله منظومة.

وقد أفردتُ في كتابي (الأشباه والنظائر النحويّة)<sup>(٤)</sup> باباً لذلك ذكرت فيه الجَمّ الغفير.

**الثالثة:** الإلغاز له أصل في السنه، وقد جمع الحافظ أبو الفضل العراقي<sup>(٥)</sup> الأحاديث الواردة في الألغاز، فبلغت نحو عشرين حديثاً، وقد سُقّتْها في (شرح ألفيّة المعاني والبيان)<sup>(٦)</sup>.

#### الرابعة:

قال الأسنوي<sup>(٧)</sup> في أوّل (ألغازه): "من الألغاز ما لا يُدرَك معناه إلّا بالتوقيف"<sup>(٨)</sup> عليه، ولا يدرك بالتأمّل، والفِكر. وهذا لا يدلّ<sup>(٩)</sup> العلم به، ولا الجهل على شيء بالكلية، وإنّما هو

---

١- "نصر" ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتّها لأنّ النصّ يقتضيها. وأبونصر هو الحسن بن أسد الفارقيّ. نحويّ

، أديب، استولى على آمد، ثمّ تحوّل إلى ميّا فارقين، فتأمّر بها، فقتل سنة ٤٨٧هـ.

له الإفصاح، و شرح اللّمع .

ترجمته في إنباه الرواة ٢٩٤/١، وشذرات الذهب ٣٨٠/٣.

٢- طبع باسم الأحاجي النحويّة، وحققه مصطفى الحديريّ، وطبع بمكتبة الغزالي ١٩٦٩م بحماة.

وطبع باسم "المخاجاة بالمسائل النحويّة"، وحققته د/ بهيجة باقر الحسنيّ، وطبع بدار التربية ببغداد سنة ١٩٧٣م.

٣- حققه في جامعة أمّ القرى سلامة عبد القادر المرافي تحت عنوان منير الدياتجي في تفسير الأحاجي.

٤- الأشباه ٥/٣ وما بعدها.

٥- هو عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن. من كبار محدّثين، الحفاظ. ولد في إربل سنة ٧٢٥هـ، وتوفّي بالقاهرة

سنة ٨٠٦هـ.

له الألفيّة، و التقييد والإيضاح .

ترجمته في الضوء اللّامع ١٧١/٤.

٦- لم يسق إلّا حديثاً واحداً فقط. ينظر شرح عقود الجمان ١٢٣.

إتعاَب للنفس<sup>(١)</sup>، وتضييع للأزمنة، ومنها ما يُدرك غالباً بغزارة العلم، وإدامة العمل، وكثرة الاستحضار، وإصابة الفكر، وجودة القرينة. وهذا القسم هو المشير<sup>(٢)</sup> للفوائد، والمشير<sup>(٣)</sup> للمقادير انتهى.

قلت: من القسم الأول القصيدة الميمية<sup>(٤)</sup> التي<sup>(٥)</sup> نظمها ابن الخشّاب<sup>(٦)</sup>، وضمّنها ألغازاً في عدّة من الفنون العربية، وغيرها، وطارح بها الكمال ابن الأنباري، وهي أكثر من مائة [٢٦/أ] بيت.

---

٧ - هو عبد الرحيم بن الحسن بن عليّ الشافعي، أبو محمد، جمال الدين. فقيه أصولي، عالم بالعربية. ولد سنة ٧٠٤ هـ، وتوفي سنة ٧٧٢ هـ بالقاهرة.

له الكوكب الدرّي، ونهاية النول شرح منهاج الوصول.

ترجمته في الدرر الكامنة ٤٦٣/٢، والبغية ٣٠٤.

ينظر ضراز اخافل في ألغاز المسائل ٢/ب.

٨ - في ك: "بالتوقف".

٩ - في ك: "يدرك".

١ - في ك ود: "لأنفس".

٢ - في ك: "المشير".

٣ - من ك، و في الأصل ود: "انخير".

٤ - مخطوطة في دار الكتب المصرية في مجموع برقم ٣٩٠٨ أدب، وهي بعنوان "القصيدة البديعة العربية، الجامعة

لشئنا الفضائل والرموز العلمية. وتوجد مصورة منها بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم

٦٣٥. وقد نقلها تاج الدين السبكي في الطبقات ١١٦/٩، وينظر الاستدراك في ٥٩٠/٩.

مطلعها:

سلا صاحبيّ الجزع من أ برق الحمى      عن الطيبات الخردّ البيض كالدمى

٥ - في الأصل ودوك: "الذي"، والصواب ما أثبتته.

٦ - هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله البغدادي. عالم بالنحو، واللغة، محدث. توفي سنة ٥٦٧ هـ.

له المرتجل، و الردّ على ابن بابشاذ في شرح الجمل.

ترجمته في إنباه الرواة ٩٩/٢، ومعجم الأدباء ٤٧/١٢.



قال التاج بن مكتوم<sup>(١)</sup> بعد أن أوردها في (تذكرته): "لم أرَ من شرح هذه القصيدة ، ولا من عرف جواباً عن شيء منها".

وقد أوردها في كتابي<sup>(٢)</sup> (الأشباه والنظائر في العريّة ) في جملة ما أورده من الألغاز.

### الخامسة:

"قال الجوهري<sup>(٣)</sup>: «اللَّغَز - بضمّ اللّام، وفتح الغين - والجمع ألغاز، ك(رُطَب)، و(أرطاب)، ويقال فيه أيضاً: لُغِزِي، بتشديد الغين، مقصوراً<sup>(٤)</sup>. تقول منه<sup>(٥)</sup>: ألغز في كلامه إذا أخفى مراده».

قال<sup>(٦)</sup>: «وأصل اللغز جُحْرٌ للبربوع مفرّع من جحره<sup>(٧)</sup> الأصلي ، وذلك أنّه يحفر جحراً له منفذان، وهو المسمّى بالقاصيعاء ، والنافقاء ثم يُؤلّد [من ذلك]<sup>(٨)</sup> الجحر جحراً آخر يميناً، أو شمالاً؛ ليُخْفِي به مكانه» انتهى.

وذكر غيره<sup>(٩)</sup> في اللغز ستّ لغات أخرى، فتصير ثمانية: لغتان مع فتح اللّام بسكون الغين بوزن (الضرب) ، وفتحها بوزن (الأسد) ، وثلاثة مع ضمّ اللّام، وبقائه على حاله ،

---

١ - هو تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسيّ أبو محمد، تلميذ أبي حيّان . عالم، نحوي، مفسر. ولد سنة ٦٨٢هـ، وتوفّي سنة ٧٤٩هـ.

له التذكرة في اللغة في ثلاثة مجلّدات سماها قيد الأوابد، والدر اللقيط.

ترجمته في الدرر الكامنة ١/١٨٦، والبيغة ١٤١، وكشف الظنون ١/٢٩٣.

٢ - لم أفق على هذه القصيدة في الأشباه والنظائر .

٣ - الصحاح مادة (لغز).

٤ - في الأصل ودوك: "مقصور"، والعبارة متصرّف فيها، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٥ - "منه" ساقطة من الأصل، مثبتة من دوك.

٦ - الصحاح مادة (لغز).

٧ - "الضمير" ساقط من الأصل، مثبت من دوك.

٨ - ساقط من الأصل، مثبت من دوك.

٩ - ينظر المحكم ٥/٢٥٦، والتكملة للصغاني مادة (لغز).

وهو<sup>(١)</sup> سكون الغين، ك(قفل)، وفتحها ك(رطب) ، وضمها ك(عُنق). وثلاثة مع ضمّ اللام أيضاً لكن مع زيادة الياء، وهي لُغَيْر بتشديد الغين ، ولُغَيْرَى كذلك بزيادة ألف مقصورة ، ولُغَيْرَاء بتخفيف الغين والمدّ. هذا ما أورده الأسنوي<sup>(٢)</sup>.

قلت: وبقي لغة تاسعة، وهي ألغوزة، قال الإمام جمال الدين بن مالك<sup>(٣)</sup> في (نظم الفوائد):  
 اللُّغَزُ لُغَزٌ وَلُغَيْرَى كَذَا لُغَزٌ أَلْغُوزَةُ قِيلَ أَيْضاً وَاللُّغَيْرَاءُ.  
 قوله<sup>(٤)</sup>:

إِنَّ هِنْدَ الْمَلِيحَةَ الْحَسَنَاءَ وَأَيَّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِحِلٍّ وَفَاءً.

قال أبو نصر الحسن بن أسد<sup>(٥)</sup> في كتابه (الإفصاح في الألفاظ النحوية): "هذا البيت مصنوع، وهو من (الضرب الأول)<sup>(٦)</sup> من (الخفيف) " ، وأورده بلفظ:  
 ..... وَأَيَّ مَنْ أَتْبَعَتْ يَوْعَاءَ وَفَاءً  
 قلت: ذكر ابن القطّاع<sup>(٧)</sup> أنّ هذا البيت لأبي يعقوب يوسف بن الدّبّاغ الصّقْلِيّ من كبار<sup>(٨)</sup> النحاة ، وبعده<sup>(٩)</sup>:

١ - في دوك: "هي".

٢ - ضراز المخافل في أنغاز المسائل ٣/ب.

٣ - نظم الفوائد ٨/أ.

٤ - المغني ٢٧. وسيأتي تخريج البيت قريباً.

٥ - "نصر" ساقطة من جميع النسخ، وقد أثبتنا لأنّ النص يقتضيها. وفي الأصل ود: "راشد" مكان "أسد"، والمثبت

من ك. وينظر الإفصاح ٦٤.

٦ - تام وعروضه مثله. ينظر البارع لابن القطّاع ١٧٨.

٧ - هو عليّ بن جعفر بن عليّ السعديّ الصّقْلِيّ، أبو القاسم، أديب، لغويّ، نحويّ. ولد سنة ٤٣٣هـ، وتوفي سنة

٥١٥هـ.

له الأفعال، والشافي في علم القوافي.

ترجمته في إنباه الرواة ٢/٢٣٦، والبغية ٣٣١.

٨ - "حافظ لكب المتقدّمين، منبه لأسرار المؤلفين مقدّم في زمانه على أشكاله، وأقرانه، وله شعر أكثره في مسائل

النحو".

فَعَسَى أَنْ يَكُونَ يُحْسِنُ مَنْ قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِ ذَا لَنَا قَدْ أَسَاءَ

قوله<sup>(١)</sup>: "والجواب أن الهمزة فعل أمر... إلى آخره.

هذا الفصل أخذه المصنف برمته من كتاب (الإفصاح)<sup>(٢)</sup> المذكور.

[قوله<sup>(٣)</sup>:"

لَتَقْرَعَنَّ....." البيت<sup>(٤)</sup>

قرع السن: هو ضربها بطرف الأثمة ونحوها ، والندم: التأسف ، والأخلاق: جمع خلُق بضمّتين ، وقد تسكن اللام: السجية ، والطبع<sup>(٥)</sup>.

قوله<sup>(٦)</sup>: "والمليحة نعت لها على اللفظ".

لم يخنك فيه الوجه<sup>(٧)</sup> الآتي في «الحسنة» أنه نعت لمفعول به محذوف ، وقد حكاها صاحب<sup>(٨)</sup> (الإفصاح) ، وقال: "أي<sup>(٩)</sup>: عيدي ياهند المرأة المليحة الحسنة ، فتكون (المليحة) على هذا صفة للمرأة، لا لـ(هند) ، و(الحسنة) صفة لها بعد صفة".

---

ترجمته في بغية الوعاة ٣٥٦.

١ - "من" ساقطة من الأصل، منبئة من "دوك.و"لنا" ساقطة من جميع النسخ، وأثبتها من بغية الوعاة ٣٥٦.

والبيتان من (الخفيف) في شرح أبيات المغني ٥٨، ٥٧/١.

١ - المغني ٢٧.

٢ - الإفصاح ٦٧-٦٩.

٣ - المغني ٢٨ .

٤ - لتأبط شرا في ديوانه ٤٤. والبيت بتمامه:

لتقرعن علي السن من ندم إذا تذكرت يوماً بعض أخلاقي

وهو من (السيط). والشاهد فيه حذف ياء المخاطبة لاتصال الفعل بنون التوكيد. واستشهد به على حذف نون الرفع في (لتقرعن) .

والبيت في المنصف ١٢٤/٣، والأمازي لابن الشجري ١٩٨/٢، وشرح المفصّلات ١٩، وشرح الشواهد ١٨، وشرح أبيات المغني ٥٩/١.

٥ - ساقط من الأصل، مثبت من دوك.

٦ - المغني ٢٨.

وَعُذْرُ المصنّف<sup>(١)</sup> في تركه أنّه أنشده برفع (المليحة)، ونصب (الحسناء) فلم يتأتّ في (المليحة) إلّا وجه، واحد. وصاحب (الإفصاح) أنشده بنصب الاثنين، فجوّز فيه أن يكون نعتاً لها على الموضع ، وأن يكون نعتاً لمحذوف.

قوله<sup>(٢)</sup> "و(الحسناء) إمّا نعت لها على الموضع".

رجّحه على الوجه الثالث، وجعلّه صاحب<sup>(٣)</sup> (الإفصاح) مرجوحاً ، فقال: "ولو جعلت (المليحة)<sup>(٤)</sup> (الحسناء) صفتين لـ(هند) على الموضع ، ولم تُوقع الوعد على شيء ، وجعلته معلّقاً كان جائزاً. وليس هذا في جودة الوجهين الأولين؛ لأنّ الكلام تمّ<sup>(٥)</sup> فيهما<sup>(٦)</sup>" انتهى. والأوّلان اللذان أشار إليهما أن يُجعلتا نعتين لمفعول به محذوف : الأوّل نعتاً لـ(هند) على الموضع، والثاني نعتاً لمفعول به محذوف ، واللفظان عنده بالنصب.

---

٧ - "الوجه" ساقط من الأصل، مثبت من دوك.

٨ - الإفصاح ٦٨، ٦٩.

٩ - في الأصل: "أبي" ، والمثبت من دوك.

١ - في الأصل ود: "المص" ، والمثبت من ك.

٢ - المغني ٢٨.

٣ - الإفصاح ٦٩.

٤ - في الأصل ود: "الجميلة" ، والمثبت من ك.

٥ - في الأصل ود: "ثم" ، والمثبت من ك.

٦ - في الأصل ودوك: "فيها" ، والمثبت من الإفصاح.

## [ أ ]

قوله<sup>(١)</sup>: "حرف لنداء البعيد، لم يذكره سيبويه، وذكره غيره".

قال ابن مالك<sup>(٢)</sup> في (شرح التسهيل) [٢٦/ب]: "لم يذكر مع حروف النداء (آ) ، و(آي) - بالمدّ - إلا الكوفيون، وروهما عن العرب الذين يثقون بعريّتهم، ورواية العدل مقبولة".

وقال أبو حيان<sup>(٣)</sup>: "قد ذكر (آ) الأخفش في كتابه (الكبير)<sup>(٤)</sup>، وحكى: «(آزید)»<sup>(٥)</sup>.

وجعلها ابن عصفور<sup>(٦)</sup> في (المقرّب) للقريب كاهمزة "انتهى".

وقد مشى أبو حيان<sup>(٧)</sup> في كتابه (التقريب في اختصار المقرّب) على أنها للقريب، ولم يخالف ابن عصفور.

قلت: ويحتمل أنها<sup>(٨)</sup> الهمزة أشبعت، فزيد فيها ألف، ويحتمل أن تكون كلمة برأسها.

ثم رأيت صاحب<sup>(٩)</sup> (رصف المباني) جزم بالأوّل، فقال: "وتستعمل الهمزة في نداء القريب المصغي إليك، وتُمدّ إذا بُعد".

١ - المغني ٢٩.

٢ - شرح التسهيل ٣/٣٨٦.

٣ - شرح التسهيل ٤/١٨٥/أ.

٤ - ذكره السيوطي في بغية الوعاة ٢٥٨.

٥ - في ك: "أ".

٦ - المقرّب ١٩٢.

٧ - التقريب ٦٧.

٨ - في ك: "أن".

٩ - رصف المباني ١٤١.

## أيا

قوله<sup>(١)</sup>: "حرف كذلك".

أي: لنداء البعيد، ثم<sup>(٢)</sup> يحتمل أن تكون<sup>(٣)</sup> مركبة من الهمزة و(يا) التي للنداء، وأن تكون بسيطة، وبالثاني جزم أبو حيان<sup>(٤)</sup> في أواخر (التصريف) من (شرح التسهيل)، وبالأول جزم النيلي<sup>(٥)</sup>، فقال: "وأما (أيا) فزادوا الهمزة على (يا)؛ لتدل<sup>(٦)</sup> زيادة الصوت على الزيادة في المسافة".

وقال ابن إياز<sup>(٧)</sup> في (شرح الفصول): "(أيا) حرف موضوع برأسه، والقول بتركيبه من الهمزة و(يا) متكلف".

قال ابن قاسم<sup>(٨)</sup> في (الجنى الداني): "(أيا) من حروف النداء المتفق عليها".

وقال أبو حيان<sup>(٩)</sup>: "النداء بـ(أيا)، و(هيا)، و(أي) قليل، حتى إنه لم يجيء شيء منها في القرآن، ولا في كلام الفصحاء، ولا في الشعر إلا نادراً".

وقال صاحب<sup>(١٠)</sup> (رصف المباني): "اعلم أن (أيا) معناها التنبيه، وينادى بها كما ينادى بـ(يا)، إلا أنها تكون لازمة لنداء البعيد مسافة، أو حكماً، كالتائم، والغافل؛ ولذلك كانت

---

١ - المغني ٢٩.

٢ - في الأصل: "تم"، والمثبت من د وك.

٣ - في الأصل: "يكون"، والمثبت من د وك.

٤ - التذيل ١٠/٦٠/أ.

٥ - النحفة ٢١٣/أ.

٦ - في الأصل: "لتعد"، والمثبت من ك و د.

٧ - المحصل ١١٣/أ.

٨ - الجنى الداني ٤١٩.

٩ - لم أقف على هذا القول.

على ثلاثة أحرف آخرها ألف تحتل<sup>(١)</sup> المد ما شئت؛ لأنّ مدّ الصوت بها يتمكّن<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز حذفها، وإبقاء المنادى، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أَيَا طَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ يَتَيْنَ جَلَا جَلِيلٍ      وَتَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ

وقال آخر<sup>(٤)</sup>:

أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلَ غَنٍّ      نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنُّ لَا تَلَا قِيَا

ويروى<sup>(٥)</sup>: "فيا راكباً" انتهى.

وقال السخاوي<sup>(٦)</sup> في (شرح المفصل): "(أيا)، و(هيا) أشدّ في التنبيه من (يا)، وثلاثتها للبعيد، ولمن غاب؛ لأنّ الصوت يمتدّ معها فيسمع من بُعد، وقد ينادون بها القريب، فيقولون له: أيا فلان، وهيا فلان، يريدون بذلك أن يُقبل المنادى عليهم؛ لأنّهم يتصورونه كالبعيد، في كونه لا يُقبل عليهم، إمّا لما يعلمونه من الإساءة إليه، وبُعدهم من قلبه، أو لما يعتقدونه من استحقاقهم لأن لا يُسمع نداءهم كما ينادي العبد الخاطيء ربّه عزّ وجلّ، فيُظهر بذلك التلهّف<sup>(٧)</sup>، وشدة الحرص على ندائه، وإجابة دعائه".

١٠- رصف المباني ٢١٥.

١- تخمي ك: "يحتمل".

٢- في ك: "ليتمكّن".

٣- هو ذو الرمة في ديوانه ٧٦٧/٢. والبيت من (الطويل). والشاهد عدم جواز حذف (أيا). واستشهد به أيضاً على الفصل بين الممزيّين بألف في قوله: (أأنت).

وفي ك: "أم أنت" مكان "أأنت".

والبيت في الكتاب ٥٥١/٣، والكامل ٤٩/٢، والأمالي لابن الشجري ١٦٣/١.

٤- هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي في ذيل الأمال ١٣٢/٣، والبيت من (الطويل). والشاهد فيه عدم جواز حذف (أيا). واستشهد به على نصب المنادى؛ لأنّه نكرة غير مقصودة.

والبيت في الكتاب ١٣٢/٣، والمقتضب ٢٠٤/٤، والخصائص ٤٤٨/٢، و ذيل الأمالي ١٣٢/٣، والخزانة ٣١٣/١.

٥- في ذيل الأمالي ١٣٢/٣، ومتهى الطلب لابن ميمون ١٥٠/١، و شرح الجمل لابن عصفور ٨٤/٢.

٦- المفصل ١٢٧/أ.

٧- في الأصل ود: "التلهيف"، والمثبت من ك.

وقال الأندلسي "قال سيبويه<sup>(١)</sup>: (( يا)، و(أيا)، و(هيا)، و(أي) يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء المترأخي عنهم الذي يروونه أنه لا يقبل إلاّ باجتهاد.

وقد يجوز أن تستعمل هذه الأربعة إذا كان صاحبك قريباً منك مقبلاً عليك توكيداً، وإن شئت حذفتهنّ كلّهنّ استغناءً» هذا نصّ سيبويه "انتهى.

ومن شواهد(أيا) قول سعد بن المسحّر، وهو جاهلي<sup>(٢)</sup>:

أَيَا بَجِي أَيَا بَجِي أَدُّ أَخِي إِنَّ أَخِي لَفِيكُمُ غَيْرُ دَعِي

قال الرّمحشريّ في (شرح شواهد سيبويه)<sup>(٣)</sup>: "أراد: [أيا]<sup>(٤)</sup> بَجِيلَة، فرخّم بعد ترخيم".

قوله<sup>(٥)</sup>: "وقد تُبدّل همزتها هاء".

هذا الذي جزم به المصنّف ، وبنى عليه عدم ذكر (هيا) في حرف الهاء جزم به ابن السكيت<sup>(٦)</sup> ، والجوهري<sup>(٧)</sup> في (الصحاح) ، وأبو الطيّب اللغوي<sup>(٨)</sup> في كتاب (الإبدال)

---

١ - الكتاب ٢/ ٢٣٠.

٢ - "أيا بجي" الثانية ساقطة من الأصل ، منبئة من د و ك .

٣ - ينظر كشف الظنون ٢/ ١٤٢٧.

٤ - في الأصل ود وك: "يا"، ولعل الصواب ما أثبتّه.

٥ - المغني ٢٩.

٦ - هو يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف. إمام في اللغة ، والأدب ، ولد سنة ١٨٦هـ ، وقتله المتوكل العباسي سنة

٢٤٤هـ.

نه إصلاح المنطق ، و الألفاظ .

ترجمته في نزهة الألباء ١٧٨ ، وإنباه الرواة ٤/ ٢٢٨.

وينظر الإبدال ٨٨.

٧ - الصحاح مادة(أيا).

٨ - هو عبدالواحد بن عليّ الحلبيّ. لغويّ ، أديب ، أقام بحلب ، وقتل فيها سنة ٣٥١هـ.

له مراتب النحويّين ، و الإبدال .

ترجمته في البغية ٣١٧.

وينظر الإبدال ٢/ ٥٦٩.



[٢٧/أ]، والأندلسي في (شرح المفصل)، وقال: "كما أبدلت همزة (أيا) قرىء<sup>(١)</sup>: «هَيَّاك»

في (إِيَّاكَ)<sup>(٢)</sup>، وابن الخشاب<sup>(٣)</sup>، وابن القوّاس<sup>(٤)</sup>، والنيلي<sup>(٥)</sup>، وقال: "لكونهما<sup>(٦)</sup> حرفي حَلَق".

وقال ابن إياز<sup>(٧)</sup> " (هيا) هاؤه مبدلة من الهمزة، صرّح به ابن برهان<sup>(٨)</sup>، ومنعه بعضهم؛ لأنّ ذلك تصرّف، فما أبعد الحرف منه، والأولى أن يقول: لما ناب عن الفعل، وسدّ مسدّه، حتى أميل، وعمل في الجارّ والمجرور، والحال دخله نوع من التصرّف، بخلاف الحرف العاري عن ذلك".

وقال ابن يعيش<sup>(٩)</sup>: "اختلف العلماء في (أيا)، و(هيا)، فقال الأكثر: هما أصلان، وليس أحدهما بدلاً من الآخر.

وذهب ابن السكيت<sup>(١٠)</sup> إلى أنّ الأصل في (هيا) (أيا)، والهاء فيه بدل<sup>(١١)</sup> من الهمزة على حدّ قولهم في (إِيَّاكَ): (هَيَّاكَ)، قال الشاعر<sup>(١٢)</sup>:

---

١ - قرأ بذلك أبو السوار الغنوي. ينظر مختصر شواذّ القراءات ١.

٢ - سورة: الفاتحة. من الآية: ٥.

٣ - وينظر المرتجل ١٩١.

٤ - هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصليّ النحويّ، اشتهر بابن القوّاس.

له شرح على الكافية، وألفية ابن معط.

ترجمته في بغية الرعاة ٣٠٧.

ينظر شرح الكافية ١٥١/أ.

٥ - التحفة ٢١٣/أ.

٦ - في الأصل: "لكونها"، والمثبت من د و ك، والضمير عائد على الهمزة والهاء.

٧ - المحصول ١١٣/أ.

٨ - هو عبد الواحد بن علي بن برهان الأسديّ العكبريّ، أبو القاسم. نحويّ، أديب، لغويّ، من أهل بغداد. توفّي سنة

٤٥٦هـ.

له شرح اللمع، وأصول اللغة.

ترجمته في تاريخ بغداد ١١/١٧، وإنباه الرواة ٢/٢١٣.

٩ - شرح المفصل ٨/١١٨-١٢٠.

فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنَّ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

فَانْصَرَفَتْ وَهِيَ حَصَانٌ مُغْضَبَةٌ وَرَفَعَتْ بِصَوْتِهَا هَيَّا أَبَهُ

أنشدهما ابن السكيت<sup>(٢)</sup>، وقال: "أراد: أيا أبه، وإنما أبدل من الهمزة هاء".

ولا يبعد ما قاله؛ لأن (أيا) أكثر استعمالاً من (هيا) فجاز أن يُعتقد أنها أصل.

وقال آخرون: هي (يا) أدخلت عليها هاء التنبيه مبالغة كما قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أَلَا يَا صَبَا نَجَارٍ مَتَى هِجْتِ مِنْ نَجَارٍ .....

فجمع بين (ألا)، و(يا)، وكلاهما للتنبيه "انتهى".

وقال صاحب<sup>(٤)</sup> (رصف المباني): "اختلف هل الهاء في (هيا) بدل من همزة (أيا)، وهو قول

الأكثرين، أو هو حرف قائم بنفسه؟

١٠ - الإبدال ٨٨، ٨٩.

١١ - في الأصل: "بد"، والمثبت من ذلك.

١٢ - ضفيل الغنوي في شرح شواهد الشافعية ٤٧٦. والبيت من (الطويل). والشاهد فيه إبدال الهمزة هاء في (هياك).

والبيت في المختص ٤٠/١، و سر الصناعة ٥٥٢/٢، والإنصاف ٢١٥/١، والمنصف ١٤٥/٢، والمتع ٣٩٧/١.

١ - هو الأغلب العجلي في ديوانه ١٨٤، ١٤٩، ونسباً إلى العجفاء بنت علقمة في مجمع الأمثال ١٣٤/٢. والبيتان

من (مشطور الرجز). والشاهد فيهما إبدال الهمزة هاء في (هيا).

والبيتان في سر الصناعة ٥٥٤/٢، والمتع ٣٩٩/١، و رصف المباني ٤٧٢، و شرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٨.

٢ - ينظر الإبدال ٨٨، ٨٩.

٣ - هو ابن الدمين في ديوانه ٨٥. وهذا صدر بيت من (الطويل)، وعجزه:

..... لقد زادني مسراك وحداً على وحد

والشاهد فيه دخول (ألا) على (يا)، وكلاهما للتنبيه، مبالغة في طلب الالتفات.

و"من نجد" ساقطة من ك.

والبيت في المنصف ١١٧/٣، و شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٩٨، و شرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٨.

٤ - رصف المباني ٤٧٢.

والأوّل أكثر؛ لكثرة إبدال<sup>(١)</sup> الهاء من الهمزة كما قالوا: أرحت، وهرحت، وهرقت، وأرقت، ولا يُتصرّف فيها بالحذف، وإبقاء المنادى لقلة النداء بها، بخلاف (يا) "انتهى".

### تنبيه:

نبّه أبو الطيب اللغوي<sup>(٢)</sup> في كتاب (الإبدال) على أنه ليس المراد بالإبدال في هذا، وأمثاله أن العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف، وإنّما هي لغات مختلفة لمعانٍ متّفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتّى لا تختلفا<sup>(٣)</sup> إلّا في حرف واحد".

قال: "والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلّم بكلمة طوراً مهموزة، وطوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مرّة، وبالسين أخرى، وكذلك<sup>(٤)</sup> إبدال لام التعريف ميماً، والهمزة المصدّرة عيناً، كقولهم في نحو (أنّ): (عنّ)، لا تشترك العرب في شيء من ذلك، إنّما يقول هذا قوم، وذلك<sup>(٥)</sup> آخرون "انتهى كلامه، وهي فائدة مهمّة.

---

١ - في الأصل ود وك: "بدل"، والمثبت من رصف المباني.

٢ - هذا النصّ ممّا سقط من كتاب الإبدال بسبب الخرم.

ينظر مقدّمة الإبدال ٦٩/١، والمزهر ٤٦/١.

٣ - في ك: "يختلفا".

٤ - في ك: "ولذلك".

٥ - في ك: "ذاك".

## أجل

قوله<sup>(١)</sup>: "حرف جواب".

في (شرح المفصل) للأندلسي: "قال الخوارزمي"<sup>(٢)</sup>: «(أجل) من [الخبر]<sup>(٣)</sup>؛ لأنه انقياد إلى ما الخبر<sup>(٤)</sup> إليه». ".

ولم يذكرها<sup>(٥)</sup> المصنف شاهداً من كلام العرب، وقد وقعت في الحديث كثيراً، ومن ورودها في الشعر قوله<sup>(٦)</sup>:

وَلَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِينَ تَسْأَلُ سَامَحَتْ لَكَ النَّفْسُ وَاحْلُولَاكَ كُلُّ خَلِيلٍ  
أَجَلَ لَا وَلَكِنْ أَنْتَ الْأُمُّ مَنْ مَشَى وَأَسْأَلُ مِنْ صَمَاءَ ذَاتِ صَلِيلٍ

قوله<sup>(٧)</sup>: "وقيد المألقي الخبر بالمثبت".

هو صاحب (رصف المباني)، واسمه أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن رشيد المألقي، أحد شيوخ أبي حيّان، وترجمته<sup>(٨)</sup> في كتاب (تحفة الأديب بنحاة مغني اللبيب)<sup>(٩)</sup>، ولفظه في كتابه<sup>(١٠)</sup>:

١ - المغني ٢٩.

٢ - هو القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي، صدر الأفاضل. نخوي، أديب، لغوي. ولد سنة ٥٥٥ هـ، وتوفي سنة ٦١٧ هـ.

له التخمير، و شرح المقامات .

ترجمته في معجم الأدباء ١٦/٢٣٨، و البليغة ١٧٥.

وينظر التخمير ٤/١٠٠.

٣ - من التخمير، في الأصل ود وك: "الخين".

٤ - في ك: "تخير".

٥ - ساقط من الأصل، مثبت من دو ك .

٦ - لم أعرفه. والبيتان من (الطويل) في النصف ١/٨٢. والشاهد مجيء (أجل) للتصديق، مثل (نعم). واستشهد به

على مجيء (احلولى) على وزن افعرعل. والصليل: الصوت.

والبيتان في المحتسب ١/٣١٩، و الممتع ١/١٩٧، و رصف المباني ٥٩، و الجنى الداني ٣٦٠.

٧ - المغني ٢٩.

٨ - في الأصل و د و ك: "ترجمه"، والنصواب ما أثبتته.

"معناها في<sup>(١)</sup> الجواب التصديق للخبر، والتحقيق للطلب، ولا تكون<sup>(٢)</sup> جواباً للنفي، ولا للنهي".

وسبقه إلى ذلك السخاوي<sup>(٣)</sup>، فقال في (شرح المفصل): "(أجل). بمعنى (نعم) في التصديق، إلا أنه يختص بالواجب<sup>(٤)</sup>، فإذا قال القائل: قد جاء [٢٧/ب] زيد، وقد قدم عمرو، فقلت: أجل، فهو مثل (نعم)، أي: قد كان ذلك".

قوله<sup>(٥)</sup>: "وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسن من (نعم)، و(نعم) بعد الاستفهام أحسن منها".

زاد السخاوي<sup>(٦)</sup>: "فإذا قال: إنك سوف تذهب، فقلت: أجل، كان أحسن من (نعم)، وإذا قال: أتذهب؟ فقلت: (نعم) كان أحسن من (أجل)".  
قوله<sup>(٧)</sup>: "وقيل: يختص بالخبر".

وهو قول الزمخشري<sup>(٨)</sup>، وابن مالك<sup>(٩)</sup>، وجماعة منهم شراح (المفصل) الأندلسي، وابن يعيش<sup>(١٠)</sup>، والسخاوي<sup>(١١)</sup>، وابن الحاجب<sup>(١٢)</sup>، وشراح (كافيته)<sup>(١٣)</sup> الرضي<sup>(١٤)</sup>، وغيره.

---

١ - لم أعتز على هذه الترجمة فيما وقفت عليه من هذا الكتاب.

١٠ - رصف المباني ١٤٨.

١ - في الأصل ود: "ما في"، والمثبت من ك.

٢ - في ك ود: "يكون".

٣ - المفصل ١٢٨/ب.

٤ - في الأصل: "الجواب"، والمثبت من د وك.

٥ - المغني ٢٩.

٦ - المفصل ١٢٨/ب.

٧ - المغني ٢٩.

٨ - المفصل ٣٦٩.

٩ - التسهيل ٢٤٥.

قال الرضي<sup>(١)</sup>: "(أجل) تصديق للمخبر سواء كان الخبر موجباً، أم منفياً، ولا تجيء بعدما فيه معنى الطلب كالاستفهام، والأمر، وغيرهما".

وقال ابن القوّاس<sup>(٢)</sup>: "(أجل) لا يُصدّق بها إلاّ في الخبر نفيّاً، وإثباتاً، فإذا قيل: زيد أفضل الناس، أو ليس بفاضل، قيل في جوابه: (أجل).

وإنّما اختصّت بالخبر جواباً وإن كانت بمعنى (نعم)؛ لتنحطّ عن رتبته؛ لأنّ (نعم) أكثر استعمالاً منها، ولهذا لا تُستعمل في [العادة]<sup>(٣)</sup> في جواب الاستفهام".

١٠ - شرح المفصل ١٢٢/٨.

١١ - المفصل ١٢٨/ب.

١٢ - شرح المفصل ٢٢٢/٢.

١٣ - في الأصل و د و ك: "كافية"، ولعل الصواب ما أثبتته.

١٤ - في الأصل: "الرضا"، والمثبت من د و ك. ينظر شرح الكافية ٣٨٣/٢.

١ - شرح الكافية ٣٨٣/٢.

٢ - شرح الكافية ١٥١/ب.

٣ - في الأصل و د و ك: "العدة"، والمثبت من شرح الكافية.

قبل التركيب، بخلاف مذهب الخليل في (لن)، فإنه<sup>(١)</sup> و<sup>(٢)</sup> إن ذهب إلى أنها مركبة من (لا)، و(أن) فليس الذي كان لهما قبل التركيب حاصلاً في (لن)، لكن حدث في (لن) من المعنى ما لم يكن، وهو نفي الفعل [في]<sup>(٣)</sup> المستقبل على وجه التعميم، وكذلك (هلاً) وإن كانت مركبة، فغير مفيدة بعد التركيب معنى الاستفهام، ومعنى النفي، بل أفادت في التركيب معنى لم يكن، وهو التحضيض<sup>(٤)</sup>."

وقال في (رصف المباني)<sup>(٥)</sup>: "من الكوفيّين من زعم أنّ (إذن) مركبة من (إذ) الظرفيّة، و(أن) فعلى هذا يكون نصب ما بعدها [بـ(أن)]<sup>(٦)</sup> المنطوق بها، إلا أنها سهّلت همزتها بنقلها إلى ما قبلها من الذال<sup>(٧)</sup>، ورُكِّباً تركيباً واحداً. وهذا فاسد من وجهين:

أحدهما أنّ الأصل في الحروف البساطة، ولا يُدعى التركيب إلا بطريق قاطع. والثاني: أنها لو كانت مركبة من (إذ)، و(أن) لكانت ناصبة على كلّ حال تقدّمت، أو تأخّرت، وعدم العمل في [أ/٢٨] المواضع الآتية دليل على عدم التركيب."

وقال أبو حيان<sup>(٨)</sup> في (شرح التسهيل): "اختلف النحويّون في حقيقة (إذن)، فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط، وذهب بعض الكوفيّين إلى أنها اسم ظرف، وهو (إذا) لحقها التنوين، ونقلت إلى الجزائية، فبقي فيها معنى الربط، والسبب، وذلك نحو (على) الحرفيّة، والفعليّة<sup>(٩)</sup> إذ

١ - في الأصل ودوك: "وإنه"، والمثبت من المفضل.

٢ - "الوار" ساقطة من الأصل، مثبتة من دوك.

٣ - ساقط من الأصل، مثبت من دوك.

٤ - ينظر شرح الأبيات المشكّلة الإعراب ٨٩، ١٠٣، ١٠٤.

٥ - رصف المباني ١٥٧.

٦ - في الأصل ودوك: "لأن"، والمثبت من رصف المباني.

٧ - في ك: "ال".

٨ - التذييل ٩٦/٥.

٩ - في الأصل ود: "الفصلي"، والمثبت من ك.

تَبَقَّى فِيهَا مَعْنَى الْعُلُوِّ، وَأَصْلُهَا أَنْ تَقُولَ<sup>(١)</sup>: إِذَا<sup>(٢)</sup> جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، فَحُذِفَ مَا تَضَافُ إِلَيْهِ (إِذَا)، وَعَوِّضَ مِنْهُ التَّنْوِينُ كَمَا عَوِّضُوا فِي (حِينَئِذٍ)، وَحُذِفَتِ الْأَلْفُ لِلْسَّاكِنِينَ. وَاسْتُدْلَّ عَلَى أَنَّهُانُونَ تَنْوِينٌ بِأَنَّهَا يَوْقِفُ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ فِي الْوَقْفِ [وَذَلِكَ]<sup>(٤)</sup>، بِخِلَافِ (أَنْ)، وَ(لَنْ).

وَهَذَا الْمَذْهَبُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ لَا يَعْمَلُ النَّصْبَ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْفِعْلِ، وَ(إِذَنْ) لَيْسَ فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ. وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَوْجَدُ اسْمٌ يَعْمَلُ النَّصْبَ فِي الْفِعْلِ. وَذَهَبَ الْخَلِيلُ<sup>(٥)</sup> فِيمَا حَكَى عَنْهُ غَيْرُ سَبِيوِيهِ إِلَى أَنَّهَا حُرْفٌ تَرْكَّبُ مِنْ (إِذْ)، وَ(أَنْ)، وَغَلِبَ عَلَيْهَا حُكْمُ الْحَرْفِيَّةِ، وَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى الذَّالِ، وَحُذِفَتْ، وَالتَّزْمُ هَذَا النُّقْلَ [فَكَانَ]<sup>(٦)</sup> الْمَعْنَى إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: أَزُورُكَ، فَتَقُولُ: إِذَنْ أَكْرَمَكَ، قُلْتَ حِينَئِذٍ: إِكْرَامِي وَاقِعٌ، وَلَا يُتَكَلَّمُ بِهَذَا.

وَقَدْ رُدَّ هَذَا الْمَذْهَبُ بِأَنَّهُ يُلْزَمُ أَنْ تَكُونَ (إِذَنْ) أَضِيْفَتْ إِلَى الْمَفْرَدِ؛ لِأَنَّ (أَنْ)<sup>(٧)</sup>، وَصَلَتْهَا فِي تَقْدِيرِ الْمَفْرَدِ، وَلَا تَضَافُ (إِذْ) إِلَّا إِلَى الْجُمْلَةِ. وَبِمُتَنَاعِ أَنْ تَقَعَ<sup>(٨)</sup> صِفَةً، أَوْ حَالًا، أَوْ خَبْرًا، وَ(إِذْ) يُجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا كَسَائِرِ الظُّرُوفِ. وَبِأَنَّهَا قَدْ أُلْغِيَتْ، وَدَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ الْحَالِ، وَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبَرِ، وَلَا يُجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي (أَنْ).

١ - فِي ك: "يَقُولُ".

٢ - فِي ك: "إِذَا".

٣ - فِي ك: "تَوْقِفُ".

٤ - مِنْ دَوْك.

٥ - يَنْظُرُ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢/٢٣٨.

٦ - مِنَ التَّنْذِيلِ، وَفِي الْأَصْلِ وَدَوْك: "مَكَانٌ"، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

٧ - "أَنْ" سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، مَثْبُتَةٌ مِنْ دَوْك.

٨ - فِي الْأَصْلِ وَد: "يَقَعُ"، وَالْمَثْبُتُ مِنْ ك.



وذهب الأستاذ أبو عليٍّ عُمَر بن عبد المجيد الرُّندي<sup>(١)</sup>، وهو من تلامذة السهيلي<sup>(٢)</sup>، وله شرح على (جمل الزجّاجي)، وهو من مقرئي (كتاب) سيوييه إلى أنّها مركبة من (إذا)<sup>(٣)</sup>، و(أن)؛ لأنّها تعطي ما يعطي كلّ واحد منهما، فتعطي الربط كـ(إذا)، والنصب كـ(أن)، ثمّ حُذِفَ همزة (أن)، ثمّ أُلِفَ (إذا)؛ لالتقاء الساكنين.

والصحيح أنّها غير مركبة لوجوه<sup>(٤)</sup>:

أحدها: أنّه يبطل عملها بخلاف<sup>(٥)</sup> (أن).

الثاني: وقوع الاسم بعدها، نحو: إني إذن قائم، و(أن) لا [تكون] <sup>(٦)</sup> إلاّ بالفعل.

الثالث: أنّ فعل الحال يليها، و(أن) إذا وليها المضارع تخلص للاستقبال.

الرابع: ولاية اللام لها، نحو: ﴿إِذْ لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ...﴾<sup>(٧)</sup>، ولا يكون ذلك في (أن).

الخامس: تقدّم ما هو من جوابها عليها، نحو: ما أزورك إذن، لا يقال: إنّها بالتركيب

حدث<sup>(٨)</sup> فيها معنى لم يكن للجواب المذكور عند مذهب الخليل في (لن).

١ - إمام في العربيّة من أهل الأندلس، كنيته أبو عليّ. توفّي سنة ٦١٠هـ، أو ٦١٦هـ.

له شرح جمل الزجّاجي، وردّ على ابن خروف.

ترجمته في إشارة التعيين ٢٤٠، و البلغة ١٧٢.

٢ - هو عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد الخنعمي المالقي. حافظ، عالم باللغة، والسير، ضريير. ولد سنة ٥٠٨هـ، وتوفّي

سنة ٥٨١هـ.

له نتائج الفكر، والروض الأنف.

ترجمته في وفيات الأعيان ١٤٣/٣، وإشارة التعيين ١٨٢.

٣ - في ك: "إذ".

٤ - في الأصل ود: "وجود"، والمثبت من ك.

٥ - طمس أولها في الأصل، وفي د: "خلاف"، والمثبت من ك.

٦ - في الأصل ود وك: "يكون"، والمثبت من التذييل.

٧ - ﴿ضعف﴾ ساقطة من د وك. سورة: الإسراء. من الآية: ٥٧.

٨ - في الأصل: "حديث". والمثبت من دوك.

وذهب السهيلي<sup>(١)</sup> إلى أنّ (إذن) الناصبة أصلها (إذا) الشرطيّة، الظرفيّة، لكنّها بعد زيادة التنوين قُلِعَ<sup>(٢)</sup> منها معنى الاسميّة كما قُلِعَ<sup>(٣)</sup> من كاف الخطاب، وضمير الفصل، و(إذ) التعليليّة، فإنّها حروف بعد أن كانت أسماء.

قال<sup>(٤)</sup>: "فإن قيل: ليس شيء من هذه التي صارت حروفاً بعد أن كانت أسماء إلاّ وقد بقي فيها معنى من معانيها كما بقي من الكاف معنى الخطاب، وفي [(على)]<sup>(٥)</sup> معنى الاستعلاء، فما بقي في (إذ)، و(إذن) من معانيهما في حال الاسميّة؟

فالجواب أنّك إذا قلت: أفعلُ كذا [٢٨/ب] إذا خرج زيد، ففعلك مرتبط بالخروج مشروط<sup>(٦)</sup> به، وكذلك إذا قيل: أكرمك، فقلت: إذن أحسنَ إليك، ربطت إحسانك بإكرامه، وجعلته جزاء له، فقد بقي فيها طرف من معنى الجزاء، وهي حرف كما كان فيها معنى الجزاء، وهي اسم.

وأما (إذ) التعليلية ففيها معنى الاقتران من الفعلين كما كان فيها ذلك في حال الظرفيّة، تقول: لأضربنه إذ شتمني، فهي وإن لم تكن ظرفاً ففيها معنى الظرف، كأنك تنبهه على أنّك تجازيه على ما كان منه وقت الشتم، فإن لم يكن الضرب واقعاً في حال الشتم فله ردّ إليه، وتنبيه عليه، فقد لاح قُرب ما بينها وبين (أن) التي هي للمفعول من أجله.

قال<sup>(٧)</sup>: "ثمّ إنّ (إذ) إذا<sup>(٨)</sup> نُوئت لا تكون إلاّ مضافاً إليها ما قبلها؛ لتعتمد على الظرف المضاف إليها، فلا يزول عنها معنى الظرفيّة كما زال عن أختها حين نَوْنوها، وفصلوها عن الفعل الذي تضاف إليه.

١ - نتائج الفكر ١٣٤، ١٣٥.

٢ - بياض في ك .

٣ - في ك: "ولو".

٤ - نتائج الفكر ١٣٥.

٥ - في الأصل رد وك: "بمعنى"، والمثبت من نتائج الفكر.

٦ - في الأصل: "مشروطة"، والمثبت من دوك .

٧ - نتائج الفكر ١٣٦.

والأصل في هذا أنّ (إذ)، و(إذا) في غاية من الإبهام، والبعد عن شبه<sup>(١)</sup> الأسماء، والقرب من الحروف؛ لعدم الاشتقاق، وقلة حروف اللفظ، وعدم التمكن<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك، فلولا إضافتها<sup>(٣)</sup> إلى الفعل الذي يبنى للزمان، ويفتقر إلى الظرف لما عُرف فيها معنى الاسم أبداً؛ إذ لا تدلّ واحدة منهما<sup>(٤)</sup> على معنى في نفسها، إنّما جاءت لمعنى في غيرها، فإذا قُطعت عن ذلك المعنى تمحّض معنى الحرف فيها، إلّا أنّ (إذ) لما ذكرنا من إضافة ما قبلها من الظروف إليها لم [ يغادرها ]<sup>(٥)</sup> معنى الاسم، وليست الإضافة إليها في الحقيقة، ولكن إلى الجملة التي عاقبها التنوين.

وأما (إذن) فلما<sup>(٦)</sup> لم يكن فيها بعد فصلها<sup>(٧)</sup> عن الإضافة ما يعضد معنى الاسم فيها صارت حرفاً لقربها من حروف الشرط في المعنى. ولما صارت حرفاً مختصاً بالفعل مخلصاً له للاستقبال كسائر النواصب للأفعال نصبوا الفعل بعده، إذ ليس واقعاً موقع الاسم فيستحقّ الرفع، ولا هو غير واجب فيستحقّ الجزم، فلم يبق إلّا النصب، ولما لم يكن العمل فيها أصلياً لم تقو قوة أخواتها فألغيت تارة، وأُعملت أخرى، وضُعفت عن عوامل الأفعال.

قال<sup>(٨)</sup>: "إذ قيل: فهلاً فعلوا بها ما فعلوا بـ(إذ) حين نرتوها، وحذفوا<sup>(٩)</sup> الجملة بعدها، فيضيفون إليها ظروف الزمان كما يضيفونها إلى (إذ)<sup>(١٠)</sup> في نحو قولك: حينئذ، ويومئذ<sup>(١١)</sup>؛ لأنّ الإضافة في المعنى إلى الجملة التي عاقبها التنوين.

٨ - في ك: "إذ".

١ - في الأصل: "سبه"، وفي د: "سبه"، والمثبت من ك.

٢ - إلى هنا ينتهي السقط في ف.

٣ - في د وف وك: "إضافتهما".

٤ - في الأصل ود: "منها"، والمثبت من ك وف.

٥ - في الأصل ود وك: "يغار لها"، وفي ف: "يقال لها"، والمثبت من نتائج الفكر.

٦ - في الأصل: "قل ما"، والمثبت من د وك وف.

٧ - في الأصل: "فضلها"، والمثبت من د وك وف.

٨ - نتائج الفكر ١٣٦، ١٣٧.

فالجواب أن (إذ) قد استعملت مضافة إلى الفعل [المستقبل]<sup>(١)</sup> في المعنى على وجه الحكاية للحال كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ﴾<sup>(٢)</sup>، ولم يستعملوا (إذا) مضافة إلى الماضي بوجه، ولا على حال، فلذلك استغنوا بإضافة الظرف<sup>(٣)</sup> إلى (إذ)، وهم يريدون الجملة بعدها عن إضافتها إلى (إذا) مع أن (إذ) في الأصل حرفان، و(إذا) ثلاثة أحرف، فكان ما هو أقلّ حروفاً في اللفظ أولى بالزيادة فيه، وإضافة الأوقات إليه زيادة فيه؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد.

وأقوى من هذا أن (إذا) فيها معنى الجزاء، وليس في (إذ) رائحة، فامتنع إضافة ظرف الزمان إلى (إذا)؛ لأنّ ذلك يُبطل ما فيها من معنى الجزاء، إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد "انتهى كلام السهيلي".

وذهب الرضي [٢٩/أ]<sup>(٤)</sup> مذهباً آخر، فقال: "الذي يلوح لي في (إذن)، ويغلب في ظني أن أصله (إذ) حُذِفَت الجملة المضاف إليها، وعُوِّضَ منها التنوين، ثم قصِدَ جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها؛ لأنهم لما قصدوا أن يُشِيرُوا به إلى زمان الفعل المذكور دلّ ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك شخص: أنا أزورك، فتقول: إذن أكرمك، أي: إن تزرني أكرمك<sup>(٥)</sup>، أي: وقت زيارتك لي أكرمك، وعُوِّضَ التنوين من المضاف إليه؛ لأنّه وُضِعَ في الأصل لازم الإضافة، فهو

٩- في ف: "حذفت".

١٠- في ك: "إذن".

١١- ساقط من الأصل ود وك و ف، مثبت من النتائج.

١- من نتائج الفكر.

٢- سورة: البقرة. من الآية: ١٦٥.

٣- في "د": "الظروف".

٤- شرح الكافية ٢/٢٣٥-٢٣٧.

٥- في ك: "أكرمك".

كـ(كلّ)،و(بعض)،إلاّ أنّهما معرّبان،و(إذن) مبنيّ،ف(إذن) على ما تقرّر صالح للماضي ،  
كقوله<sup>(١)</sup>:

إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي .....  
.....

وللمستقبل ،نحو:إن جئتني إذن أكرمك،وللحال نحو: إذن أظنّك صادقاً.  
و(إذن) هنا هي (إِذْ) في قولك :حينئذٍ،ويومئذٍ،إلاّ أنّه كُسِرَ ذلك<sup>(٢)</sup> في نحو: حينئذٍ؛ليكون  
في صورة ما أضيف إليه الظرف المقدّم.

وإذا لم يكن قبله ظرف مضاف إليه فكسره نادر، كقوله<sup>(٣)</sup>:

..... وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

والوجه فتحه ؛ليكون في صورة ظرف متصرّف<sup>(٤)</sup>؛لأنّ معناه الظرف.  
والغالب في المبنيّ على الفتح تضمّن معنى الشرط،وهو المعنيّ بقول<sup>(٥)</sup>سيبويه<sup>(٦)</sup>:«إذن  
جزاء».

---

١ - هو قُرَيْطُ بْنُ أُنَيْفٍ الْعَنْبَرِيّ فِي دِيْوَانِ الْخَمَاسَةِ ٧/١.وهذا بعض بيت من (البسيط )،وقامه:

..... معشر خشن عند الخفيظة إن ذو لؤة لانا

وأنشاهد مجيء (إذن) مع الفعل الماضي.واستشهد به أيضاً على مجيء إذن بعد لو ظاهرة.  
وفي الأصل: "لقائم" مكان"لقام"،والمثبت من د وك وف.وفي ك: "ينصرنني"مكان"نصري".  
والببيت في مجالس النعلب ٤٧٣،والمفصل ١٤،والمغني ٣٨،٣٠،و الخزانة ٣/٣٣٢.  
٢ - "ذلك" من ك .

٣ - هو أَبُو ذُؤَيْبٍ فِي دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ ٦٨/١،وهذا بعض بيت من (الوافر)،والببيت بتمامه :

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذ صحيح

والشاهد كسر ( إِذْ )،وليس قبلها ظرف مضاف.والببيت في شرح أشعارالهذليين ١٧٠/١،و الأصول ١٤٤/٢،و  
الخصائص ٣٧٦/٢،و الخزانة ١٤٧/٣.

٤ - في ك: "منصرف".

٥ - في ك و د وف: "من قول".

٦ - الكتاب ٢٣٤/٤.

وإنَّما ضُمِّنَ معنى الجزاء؛ لكونه كـ(إذما)، و(حيثما) في حذف الجملة المضاف إليها، فإنَّ الظرف الواجب إضافته إلى الجملة يُقْطَعُ<sup>(١)</sup> عن الإضافة؛ لتضمَّن معنى الشرط، وذلك لأنَّ كلمات الشرط مبهمة، والإضافة توجب<sup>(٢)</sup> في المضاف تخصيصاً، لكن لما كانت الجملة المضاف إليها(إذ) ثابتة من حيث المعنى، ومبدلاً منها التنوين في اللفظ، بخلاف (إذما)، و(حيثما) لم يُجَزَمَ ما هو جوابها كما جَزِمَت (إذما)، و(حيثما).

وإنَّما قلنا: يكون الغالب في(إذن)<sup>(٣)</sup> تضمَّن معنى الشرط، ولم نقل بوجوبه فيه كما أطلق النحاة؛ لأنَّه لا معنى للشرط في قوله: ﴿فَعَلَّهَا إِذْنٌ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان<sup>(٥)</sup> للشرط جاز أن يكون للشرط في الماضي، نحو: [لو]<sup>(٦)</sup> جئتني إذن لأكرمك<sup>(٧)</sup>، وفي المستقبل نحو: إذن أكرمك، بنصب الفعل<sup>(٨)</sup>.

وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز إجراؤه مجرى(لو) في إدخال اللام في جوابه، نحو: ﴿إِذْنٌ لَّأَذِقْنَاكَ﴾<sup>(٩)</sup> أي: لو ركنت شيئاً قليلاً لأذقناك، وكذا قوله<sup>(١٠)</sup>:

إِذْنٌ لِّقَامٍ بِنَصْرِي .....

وليس اللام جواب القسم المقدَّر كما قال بعضهم.

١ - "يقطع" ساقطة من ك، وفي ف: "منقطع".

٢ - في ف: "موجب".

٣ - في الأصل ود وك: "إذ"، والمثبت من ف.

٤ - سورة: الشعراء. من الآية: ٢٠.

٥ - في الأصل ود: "كاني"، والمثبت من ف وك.

٦ - "لو" ساقطة من الأصل ود وك وف، مثبتة من شرح الكافية.

٧ - في الأصل ود وك وف: "لأكرمك"، والمثبت من شرح الكافية.

٨ - طمست في الأصل، والمثبت من دو ك وف.

٩ - سورة: الإسراء. من الآية: ٧٥.

١٠ - تقدَّم في ص ٢٠٠.

وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء (إن) ،  
كقوله<sup>(١)</sup>:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفَعْتُ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي  
أي: إن أتيت بشيء فلا رفعت.

ثم قد يُستعمل بعد (لو) <sup>(٢)</sup> و(إن) تأكيداً<sup>(٣)</sup> لهما؛ لأن (إذن) مع<sup>(٤)</sup> تنوينه الذي هو عوض  
من الفعل بمعنى حرفي الشرط المذكورين مع فعل الشرط ،نحو: لو زرتني إذن لأكرمك،  
وإن جئتني إذن أزورك، فكأنك كررت كلمة الشرط مع الشرطين للتوكيد.  
ثم كما يجوز تأخير كلمة الشرط عما هو جزاؤه معنىً ،نحو: أكرمك إن أكرمتني ،  
وأكرمك<sup>(٥)</sup> لو أكرمتني ،جاز تأخر<sup>(٦)</sup> (إذن) الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن  
جزائه،نحو: أكرمك إذن.

وكذا يتوسط (إذن) بين جزئي<sup>(٧)</sup> ما هو جزاؤه،نحو: أنا إذن خارج، وإن كان نحو ذلك  
لايجوز في كلمة الشرط إلا ضرورة، وذلك لضعف معنى الشرط في (إذن).  
وكذا تقول<sup>(٨)</sup>: والله إذن لأخرجن، كما تقول: والله [٢٩/ب] إن كان كذا لأخرجن.

---

١ - هو التابعة الذباني في ديوانه ٢٤. والبيت من ( البسيط ). والشاهد بحجيء الفاء في جواب (إذن) لكونها بمعنى

الشرط في المستقبل.

والبيت في مجالس ثعلب ٣٦٦، والأزهية ٤١، والمعني ٣٨، والخزانة ٥٧١/٣.

٢ - في ك: "ولو".

٣ - في الأصل: "توكيد"، والمثبت من دوك وف .

٤ - في الأصل: "معنى"، والمثبت من دوك وف.

٥ - في ك: "أكرمك".

٦ - في ف: "تأخير".

٧ - في ف: "جزاء".

٨ - في الأصل ود: "يقول"، وفي ف: "تقول"، والمثبت من ك .

ولما كان (إذن) إشارة إلى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم<sup>(١)</sup> ذلك إمّا في كلام المتكلم ، نحو: إن جئتني إذن أكرمك، أو في كلام غيره، كقولك : إذن أكرمك في جواب من قال: أنا أزورك.

ثم إنَّ (إذن) إذا وليه المضارع احتمل أن يكون للشرط في المستقبل كـ(إن)، وأن يكون للحال، فلا يتضمّن معنى الجزاء، كما تقول لمن يحدثك بحديث (إذن) أظنك صادقاً، فإنّه لا معنى للجزاء هنا، إذ الشرط والجزاء إمّا في المستقبل، أو في الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال، فلمّا احتمل (إذن) [التي]<sup>(٢)</sup> يليها المضارع معنى الجزاء - فالمضارع بمعنى الاستقبال ، واحتمل مطلق الزمان ، فالمضارع بمعنى الحال ، وقُصِدَ التنصيص على معنى الجزاء في (إذن) - نُصِبَ المضارع بـ(أن) المقدّرة؛ لأنّها<sup>(٣)</sup> تخلّص المضارع للاستقبال، فيُحمَل (إذن) على ما هو الغالب فيه، أعني كونه للجزاء؛ لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك على الحاليّة المانعة من الجزاء، وذلك بسبب<sup>(٤)</sup> النصب الحاصل بـ(أن) التي هي علَم الاستقبال. [وقريب]<sup>(٥)</sup> من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الأشياء الستّة<sup>(٦)</sup>، فإنّه لما قُصِدَ النصّ على كون الفاء للسببيّة دون العطف أُضْمِرَ (أن) بعدها لتنفّي<sup>(٧)</sup> عن المضارع الحاليّة المانعة للفاء من السببيّة.

ومثله أيضاً أنّهم لما قصدوا بالواو معنى (مع)، وبـ(أو) معنى (إلا أن)، أو (إلى) نُصِبَ الفعل بعدهما؛ لأنّ النصب بأمّ النواصب - أي: (أن) المصدريّة - [أولى]<sup>(٨)</sup>، فتكون مع المصدريّة

١ - "تقديم" ساقطة من ف .

٢ - في الأصل رد وك وف : "الشيء"، والمثبت من شرح الكافية.

٣ - "لأنّها" ساقطة من ف .

٤ - في الأصل رد: "سبب"، والمثبت من ك وف.

٥ - من ك.

٦ - يريد: الأمر، والنهي، والتمني، والعرض، والاستفهام.

٧ - في ف : "المنتفى".

٨ - في الأصل رد وك وف: "أو إلى". والمثبت من شرح الكافية



مشعراً بكون الواو بمعنى (مع) التي تدخل على الأسماء، وتكون (أو) بمعنى (إلى)، أو (إلا) اللتين حقهما الدخول على الأسماء.

وإذا جاز إضمار (أن) بعد الحروف التي هي الفاء، والواو، و(أو)، و(حتى) جاز إضمارها بعد الاسم، وإنما لم يجوز إظهار (أن) بعد (إذن) لاستبشاعهم التلغظ بها بعدها، ولم يجوز الفصل بين (إذن)، والفعل للجزاء، فصار (إذن) لاقتضائه النصب كأنه عامل النصب، كما أن الفاء، والواو، و(أو) صارت كالعامل<sup>(١)</sup> في الفعل، فلم [يجز] <sup>(٢)</sup> الفصل بينها<sup>(٣)</sup>، وبين الفعل، إلا أن<sup>(٤)</sup> (إذن) [لما] <sup>(٥)</sup> كان اسماً بخلافها جاز فصله بالقسم، والدعاء، والنداء؛ لكثرة دوران<sup>(٦)</sup> هذه الأشياء في الكلام.

قال<sup>(٧)</sup>: "ثم أعلم أن الفعل المنصوب المقدّر [بالمصدر] مبتدأ خبره محذوف وجوباً، فمعنى (إذن) أكرمك: إذن إكرامك<sup>(٨)</sup> حاصل، أو واجب.

وإنما وجب حذف خبر المبتدأ؛ لأنّ الفعل لما التزم فيه حذف (أن) التي بسببها تهياً أن يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور، فلن أبرز الخبر [لكان كأنه أخبر عن الفعل، وكذا القول في المنصوب على ما يجيء.

وأما قولهم<sup>(٩)</sup>: «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ» <sup>(١٠)</sup> مِنْ أَنْ تَرَاهُ<sup>(١١)</sup> [فشاذ]<sup>(١٢)</sup>، وإنما ارتكب.

١- في ف: "الفاعل".

٢- ساقطة من الأصل، مثبتة من د و ك وف.

٣- في الأصل ود: "بينهما"، وفي ف: "بين إذن"، والمثبت من ك.

٤- في الأصل: "إذن"، والمثبت من د و ك وف.

٥- في الأصل ود و ك وف: "ما"، والمثبت من شرح الكافية.

٦- في ك: "دولان".

٧- شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٨.

٨- من شرح الكافية.

٩- في الأصل ود: "أكرمك"، والمثبت من ك وف.

١٠- مثل مشهور، يضرب لمن خبره خير من رؤيته. ينظر مجمع الأمثال للميداني ١/٢٩.

قال<sup>(١)</sup>: "وإنما ارتكب ادعاء<sup>(٢)</sup> أن (إذن) فيه زمانية محذوفة الجملة المضاف إليها [لظهور]<sup>(٣)</sup> معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في (إذ)<sup>(٤)</sup>، فإن<sup>(٥)</sup> معنى: إن جئتني إذن أكرمك: في وقت المحيء أكرمك، وكذا لو زرتني إذن أكرمك، ولا سيما في قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿فَعَلَّهَا إِذْ أَنْزَلْنَاهَا مِنَ الْبُيُوتِ﴾، وقولهم: «إذن أظنك صادقاً» بالرفع، فإنها متمحضة للزمان، ولا شرطية فيها<sup>(٧)</sup>.

وقلب نونها في الوقف ألفاً يرجع جانب اسميتها. وتجويز الفصل بينها<sup>(٨)</sup> وبين منصوبها بالقسم ونحوه مقو كونها غير ناصبة بنفسها كـ (أن)، و(لن)؛ إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله "انتهى". قوله [٣٠/أ]<sup>(٩)</sup>: "فالصحيح أنها الناصبة".

قال أبو حيان<sup>(١٠)</sup> في (شرح التسهيل): "أكثر النحويين على أنها حيث تنصب تنصب بنفسها<sup>(١١)</sup>، أما من قال بأنها مركبة من (إذ)، و(أن)، أو من (إذا) و(أن) فظاهر<sup>(١٢)</sup>، وأما

١١ - ساقط من جميع النسخ، وهو تكملة لازمة لاستقامة النص، مثبتة من شرح الكافية.

١٢ - في الأصل وك: "يراه"، وفي د حرف المضارعة غير معجم، والمثبت من ف.

١٣ - في الأصل ود وك: "فساد"، والمثبت من شرح الكافية.

١ - شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٨.

٢ - في ك: "الدعا".

٣ - في جميع النسخ "ظهور"، والمثبت من شرح الكافية.

٤ - في ف: "إذن".

٥ - في ف: "أن".

٦ - "تعالى" ساقطة من ك و د و ف. سورة: الشعراء. من الآية: ٢٠.

٧ - في ك: "فيه".

٨ - في ف: "بينهما"، وهو تحريف.

٩ - المغني ٣٠.

من لم يقل بالتركيب فلأنها نقلت المضارع إلى الاستقبال والسبب<sup>(١)</sup>، فكان لها نقلا على رأي الرماني<sup>(٢)</sup>.

وذهب الزجاج<sup>(٣)</sup> والفارسي<sup>(٤)</sup> إلى أنها لا تنصب بنفسها ؛بدليلين:  
أحدهما: أنها لو نصبت بنفسها لم تكن ملغاة ؛لتوفير العمل من غير كـ (إنما). وإنما  
ألغيت في موضع الحال دون الاستقبال ؛لأن (أن) لا تدخل فيه.  
والثاني: أنها لا تختص ،بل تدخل على الجمل الابتدائية، فتقول: إذن عبد الله يأتيك،  
فتليها<sup>(٥)</sup> الأسماء مبنية على غير الفعل.

وقد رد<sup>(٦)</sup> هذا المذهب بأن (أن) لا تضم إلا بعد حرف عطف، أو حرف جر<sup>(٧)</sup>، و(إذن)  
ليست واحداً منهما، فلا يصح<sup>(٨)</sup> إضمار (أن) بعدها.

---

١٠- التذيل ٩٧/د.ب.

١١- في الأصل نفسها، والمثبت من دوك وف .

١٢- في الأصل : "فضا"، والمثبت من دوك وف.

١- في شرح الكتاب للرماني ١٠٦/ب "الجواب".

٢- هو علي بن عيسى بن علي الرماني، أبو الحسن، مفسر، نحوي، معتزلي. ولد ببغداد سنة ٢٩٦هـ، وتوفي سنة ٣٤٨هـ.

له معاني الحروف، وشرح الأصول .

ترجمته في نزهة الألباء ٣١٨، وإنباه الرواة ٢٩٤/٢.

وينظر شرح الكتاب ١٠٦/ب، ١١٤.ب.

٣- معاني القرآن ٦٣/٢.

٤- كلامه في الأيضاح ٣١١، والأغفال ٧٠/٢ على خلاف هذا.

٥- في د: "فليها".

٦- ينظر الأغفال للفارسي ٧٠/٢.

٧- "أو حرف جر" ساقطة من ف .

٨- في ف: "يصلح".

وروى أبو عبيدة<sup>(١)</sup> عن الخليل<sup>(٢)</sup> أنه لا يُنصب شيء من الأفعال إلا بـ(أن) ظاهرة، أو مضمرة في (كي)، و(لن)، و(إذن)، وغير ذلك.

وللخليل في (إذن) ثلاثة أقوال:

أحدها: ما حكاه أبو عبيدة من أن (أن) <sup>(٣)</sup>مضمرة بعدها.

والثاني: ما سمع منه سيبويه<sup>(٤)</sup> أنها الناصبة بنفسها.

والثالث: أن أصلها (إذ أن)، فاجتمعت العرب على تسهيلها.

وفي (شرح المفصل) للأندلسي: "قال الخليل: ((أصلها (إذ أن) ، فحذفت الهمزة، ورُكِّبَا كما قالوا في (لن)).

وهذه دعوى مجرّدة عن الدليل فلا نسمعها<sup>(٥)</sup>.

قال بعض أصحابنا: هذا القول بعيد، لم يثبت عن الخليل، ولا حكاه سيبويه عنه.

وقال في (رصف المباني)<sup>(٦)</sup>: "كأنّ من نصب بعد (إذن)<sup>(٧)</sup> يا ضمار (أن) قاسها على (حتى) ، و(كي)، و(لامها) ، و(لام الجحود).

ولا يصحّ القياس؛ لأنّ المذكورات إنّما نصب<sup>(٨)</sup> بعدها يا ضمار (أن)؛ لجواز دخولها على المصادر، وربما ظهرت (أن) مع بعضها في بعض المواضع.

---

١ - هو مقمّر بن المنثى النخعي ولواء، البصري. نحوي من أئمة اللغة، والأدب، والأخبار، وكان محدثاً. ولد سنة ١١٠ هـ، وتوفي سنة ٢٠٩ هـ.

له نقائض جرير والفرزدق ، و مجاز القرآن .

ترجمته في أخبار النحويين ٨٠، وطبقات النحويين ١٧٥.

٢ - ينظر الكتاب ١٦/٣ ، و شرح الكتاب للسيرافي ٢١/١، و معاني القرآن للزجاج ٦٣/٢.

٣ - "أن" ساقطة من ك .

٤ - الكتاب ١٦/٣ .

٥ - في ف : "تسمها" .

٦ - رصف المباني ١٥٧.

٧ - في د و ك و ف : "إذ" .

٨ - من ف ، وفي الأصل و د و ك : "تنصب" .

ولما كانت (إذن) لا يصحّ دخولها على مصدر ملفوظ به ، ولا مقدّر ، ولا يصحّ إضمار (أن) بعدها في موضع من المواضع لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر .

قوله<sup>(١)</sup> : " قال سيويه<sup>(٢)</sup> : «معناها الجواب ، والجزاء» فقال الشّلوبيّن<sup>(٣)</sup> في كلّ موضع ، وقال الفارسيّ في الأكثر . وقد تتمحّض للجواب بدليل أنّه يقال : أحبّك ، فتقول : إذن أظنّك صادقاً ، إذ لا مجازاة ههنا .

قال في (رصف المباني)<sup>(٤)</sup> : "اعلم أنّ سيويه جعل معنى (إذن) الجواب ، والجزاء ، ويظهر من لفظه أنّها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً . وهذا فهم أكثر النحويّين منه ، إلّا أبا عليّ الفارسيّ<sup>(٥)</sup> ، فإنّه فهم<sup>(٦)</sup> أنّها جزاء في موضع ، وجواب في موضع ، كما فهم [من]<sup>(٧)</sup> قوله<sup>(٨)</sup> : «وَأَمَّا (نعم) فعِدّة ، وتصديق» أنّها عِدّة في موضع ، وتصديق في موضع ، وإلّا أبا عليّ الشّلوبيّن<sup>(٩)</sup> من المتأخّرين ، فإنّه فهم أنّها جواب وجزاء ، والجواب شرط ، فإذا قال القائل : أزورك ، وقال له الجيب : إذن أكرمك ، فالمعنى عنده : إن ترزني أكرمك .

والصحيح أنّها شرط في موضع ، وجواب في موضع ، وإذا كانت شرطاً ، فلا تكون<sup>(١٠)</sup> إلّا جواباً ، وهذا هو المفهوم من كلام سيويه ؛ لأنّه لم ينص<sup>(١١)</sup> على أنّهما معاً في موضع واحد .

١ - المغني ٣٠ .

٢ - الكتاب ٢٣٤/٤ .

٣ - ينظر شرح المقدمة الجزولية ٤٧٧/٢ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢ .

٤ - رصف المباني ١٥٢ ، ١٥١ .

٥ - في الأغفال ٧٤/٢ أ : "جواب لكلام المتكلّم الجواب ، وجزاء على فعله" ، وهو خلاف ما نقلوه عنه .

٦ - من قوله "وهذا فهم أكثر...." إلى هنا ساقط من ف .

٧ - في الأصل ودوك وف وأصل رصف المباني : "في" ، والمثبت من رصف المباني المحقّق .

٨ - الكتاب ٢٣٤/٤ .

٩ - ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢ .

١٠ - في الأصل وف : "يكون" ، والمثبت من دوك .

١١ - في ف : "تنص" .

ويشهد لذلك كلام العرب، فمنه<sup>(١)</sup>: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذْنُ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾، فـ(إذن) هنا جواب، لا جزاء؛ [٣٠/ب] لأنه تصديق لقول فرعون، إلا أنه بزيادة عليه، وكذلك إذا قال القائل: أكرمك، فتقول<sup>(٢)</sup> له<sup>(٣)</sup>: إذن أظنك صادقاً، فهذا جواب، لا جزاء معه.

ويقال: أكرمك<sup>(٤)</sup>، فتقول<sup>(٥)</sup>: إذن أزورك، فهذا جواب وجزاء، فعلى<sup>(٦)</sup> هذا لا تخلو<sup>(٧)</sup> من الجواب.

وتكون في بعض المواضع جزاء، فأما قوله<sup>(٨)</sup>:

أَزْجُرُ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذْنُ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

فهو على تقدير كلام تكون (إذن) جوابه، كأنه قيل: لا يرد، فقال في الجواب: إذن يرد. وزعم الشلّوبين<sup>(٩)</sup> أنّ المعنى في الآية: إن كنت فعلت الفعل وأنا كافر كما زعمت فعلتها وأنا من الضالّين، ولم يُثبت في ذلك لنفسه كفراً، ولا إيماناً [في]<sup>(١٠)</sup> هذا الفهم، والأوّل أظهر انتهى.

وفي (شرح المفصل) للأندلسي: "معنى (إذن) جواب، وجزاء، أي: جواب لكلام<sup>(١١)</sup> المتكلم، وجزاء لفعله، فقد أفادت المعنيين.

١ - سورة: الشعراء. من الآية: ٢٠.

٢ - في دوك وف: "فيقول".

٣ - "له" ساقطة من ف.

٤ - في ك: "أكرمك".

٥ - في د: "فيقول"، وفي ف: "فيقال".

٦ - في ف: "فمعنى".

٧ - "تخلو" من ك، وفي الأصل ود وف: "يخلو".

٨ - هو عبد الله بن عنة الضبيّ في الكتاب ١٤/٣. والشاهد وقوع (إذن) جواباً لكلام مقدّر.

والبيت في المقتضب ١٠/٢، والأصول ١٤٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٧، والخزانة ٥٧٦/٣.

٩ - ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢.

١٠ - في الأصل ود وك وف وأصل رصف المباني: "وفي". والمثبت من رصف المباني المحقق.

وتقع على المستقبل، أو ما هو في معناه.

قال الخوارزمي<sup>(١)</sup>: «(إذن) للنيابة عن ذكر الشرط في الجواب كنيابة (نعم) عن ذكر المسئول عنه في الجواب، ألا ترى أنك إذا قلت: إذن أكرمك، لمن قال: إن تكرمني أزرک، ناب ذلك عن قولك: أكرمك، للشرط الذي شرطت كإجابة قولك: (نعم) مع اتصال الجواب بالشرط، والسؤال فيها، وتأكيده على الإيجاز، يقول [القائل]<sup>(٢)</sup>: زيد يصير إليك، فتجيبه: إذن أكرمہ، فتأويله: إن كان الأمر على ما تصفه وقع إكرامه».

وقال ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> في (شرح المفصل): "لسنا نعني بالجواب جواب<sup>(٤)</sup> متكلم على التحقيق، بل قد يكون جواباً لمتكلم، وقد يكون جواباً لتقدير ثبوت أمر، فمثال الأول أن يقول الرجل: أنا آتيك، فتقول<sup>(٥)</sup>: إذن أكرمك.

ومثال الثاني قولك: لو أكرمتني إذن أكرمك؛ لأنه جواب متكلم سأل: ماذا يكون مرتبطاً بالإكرام؟ فأجابه بارتباط إكرامه".

قال<sup>(٦)</sup>: "وأما معنى الجزاء فيها فواضح.

وقال الزجاج<sup>(٧)</sup>: «تأويلها: إن كان الأمر كما ذكرت فإنني أكرمك، تنبيهاً على أن فيها معنى الجزاء حتى صحّ تقديمه<sup>(٨)</sup> مصرحاً به".

---

١١ - في ف: "الكلام".

١ - التخمير ١٥٤/٤.

٢ - ساقط من الأصل، مثبت من ك و د وف.

٣ - الإيضاح ٢٦٣/٢.

٤ - "جواب" ساقطة من ك.

٥ - في د و ف: "فيقول".

٦ - الإيضاح لابن الحاجب ٢٦٣/٢.

٧ - معاني القرآن ٦٣/٢.

٨ - من ف، وفي الأصل ود وك: "تقديره"، والصواب ما أبته.

وقال المصنّف<sup>(١)</sup> في (حواشي التسهيل): "معنى الجواب هنا مشكّل؛ لأنّه إن أريد به ما يراد من تسمية جزاء الشرط جواباً - ويؤيّده تسميتها جزاء مثله، وقولهم: ((لا بد قبلها من شرط ملفوظ به، أو مقدّر)) - أبطل ذلك استعمالها<sup>(٢)</sup> في نحو: أظنّك صادقاً، بعد قول القائل: أنا أحبك، وهذا لاجازة فيه.

وإن أريد به ما أريد بقولنا في (نعم) وأخواتها أنّها أحرف جواب، فبرّد هذا أنّهم إذا عدّوا أحرف الجواب لم يعدّوها منها، وأنّها لا يجوز أن يُقتصر عليها، وتترك<sup>(٣)</sup> الجمل<sup>(٤)</sup> بعدها، كما يكون ذلك في أحرف الجواب "انتهى.

وقال الدماميني<sup>(٥)</sup> في (الحاشية الصغرى): "ليس المراد بالجواب شيئاً ممّا ذكر، بل أن يقع في كلام<sup>(٦)</sup> يجاب به كلام آخر ملفوظ به، أو مقدّر، ولا تقع<sup>(٧)</sup> في كلام مقتضب ابتداء ليس جواباً عن شيء، فيكون تسميتها حرف جواب من باب تسمية البعض باسم الكل.

ويدلّ عليه كلام الزمخشري<sup>(٨)</sup> في قوله تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿إِذْ قَالَ لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ﴾ حيث قال: ((فإن قلت (إذن) لا تدخل إلّا على كلام هو جزاء وجواب، فكيف وقع قوله: ﴿لَذَهَبَ﴾ جزاءً، وجواباً، ولم يتقدّمه شرط، ولا سؤال سائل؟

قلت: الشرط محذوف تقديره: ولو كان معه إله، وإثماً حُذِفَ لدلالة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ عليه، وهو جواب لمن معه الحاجة من المشركين" انتهى [٣١/أ].

١ - ينظر شرح المغني مع النصف ٤١/١.

٢ - في ف: "باستعمالها".

٣ - في الأصل ودوف: "يترك"، والمثبت من ك.

٤ - في ف: "الجزاء".

٥ - ينظر شرح المغني مع النصف ٤١/١، ٤٢.

٦ - في ف: "كلامهم".

٧ - في ك: "يقع".

٨ - الكشف ٤٠/٣، ٤١.

٩ - سورة: المؤمنون. من الآية: ٩١.



وقال السخاوي<sup>(١)</sup> في (شرح المفصل): "قال سيويه<sup>(٢)</sup>: «إذن جواب وجزاء» أي: أن (إذن) إنما تأتي في كلامك جواباً لكلام خوطبت به مثل أن يقول لك قائل: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمك، فهذا جواب منك لقوله<sup>(٣)</sup>: أنا آتيك، وهو جزاء أيضاً؛ لأنك جعلت الإكرام جزاء الإتيان".

وقال بدر الدين<sup>(٤)</sup>: "لاتصحب (إذن) إلا جملة هي جواب شرط مذكور كقولهم: «إن تأتي إذن آتك»، أو مقدر [بـ(إن)]<sup>(٥)</sup> إلا ما فيه اللام.

و<sup>(٦)</sup> قال الفراء<sup>(٧)</sup>: «(إذا رأيت بعد (إذن) اللام فقبلها<sup>(٨)</sup> (لو) مقدرة، نحو: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذْنٌ لَذَهَبَ﴾<sup>(٩)</sup>، و﴿إِذْنٌ لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلاً﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿إِذْنٌ لَأَذُقْنَاكَ﴾<sup>(١١)</sup>، التقدير: لو كان معه آلهة لذهب، ولو فعلت لاتخذوك خليلاً، ولو كنت لأذقناك».

ولاتلزم<sup>(١٢)</sup> صدر الجواب، بل تأتي<sup>(١٣)</sup> وسطاً، وآخر، نحو: أنا إذن أفعل، وأنا أفعل<sup>(١٤)</sup> إذن".

١ - المفضل ١٧٠/أ.

٢ - الكتاب ٢٣٤/٤.

٣ - في ف: "كقولته".

٤ - شرح التسهيل ١٩/٤، ٢٠.

٥ - في الأصل ود: "تان"، وفي ك وف: "تان"، والمنبت من شرح التسهيل.

٦ - "الواو" ساقطة من د و ك وف.

٧ - معاني القرآن ١/٢٤٧.

٨ - في ف: "قبلها".

٩ - سورة: المؤمنون. من الآية: ٩١.

١٠ - سورة: الإسراء. من الآية: ٧٣.

١١ - سورة: الإسراء. من الآية: ٧٥.

١٢ - من ك، وفي الأصل ود وف: "يلزم".

١٣ - من ك، وفي الأصل ود وف: "يأتي".

١٤ - في ف: "آكل".

قال أبو حيان<sup>(١)</sup>: "وظاهر هذا الكلام أن معنى (إذن) الجواب، والجزاء معاً، وهو ما فهمه الشَّلَوِيُّين<sup>(٢)</sup> من كلام سيويه<sup>(٣)</sup>، وأنتك إذا قلت للمخاطب: أزورك، فقال: إذن أكرمك، فمعنى كلامه: إن تزرنني أكرمك، وتكلف ذلك فيها في كل موضع.

وأما الفارسيّ ففهم من كلام سيويه أنها تارة تكون للجواب فقط، وتارة تكون للجواب والجزاء، فمعناها اللازم لها هو الجواب، فتارة يوجد معها، وتارة لا يوجد، نحو قول القائل: أحبك، فتقول<sup>(٤)</sup>: إذن أظنك صادقاً، إذ لا يتصور فيه التقدير بالشرط والجزاء، فحمل<sup>(٥)</sup> الفارسيّ قول سيويه على ذلك<sup>(٦)</sup>.

ونظيره ما قال<sup>(٧)</sup> سيويه في (نعم): «إِنَّهَا عِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ»، وإثماً ذلك باعتبار حالين، فتكون<sup>(٨)</sup> عِدَّةٌ في المستقبل، وتصديقاً في الماضي، ولا يجوز إذن قام زيد ابتداء من غير أن يجيب بذلك أحداً.

وأما قوله تعالى<sup>(٩)</sup>: ﴿فَعَلَّيْهَا إِذْنَ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ فينبغي أن [يُحْمَلْ]<sup>(١٠)</sup> على أنه أجاب بذلك قوله<sup>(١١)</sup>: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ يريد من الكافرين<sup>(١٢)</sup>

١ - التذييل ٩٨/٥.

٢ - ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٧٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢.

٣ - الكتاب ٢٣٤/٤.

٤ - في ف و د: "فيقول".

٥ - في ف: "فجعل".

٦ - في ك: "في ذلك"، وفي ف: "عليهم لك".

٧ - في ك: "قاله". وينظر الكتاب ٢٣٤/٤.

٨ - في ك: "فيكون".

٩ - سورة: الشعراء. من الآية: ٢٠.

١٠ - في الأصل ود وك وف: "كل"، والمثبت من التذييل.

١١ - سورة: الشعراء. من الآية: ١٩.

١٢ - "يريد: من الكافرين" ساقطة من ف.

لأنعمنا، فقال: لم أفعل ذلك كفرًا لنعمتك كما زعمت، بل فعلتها وأنا جاهل بأنّ  
الوكزة<sup>(١)</sup> [تقضي]<sup>(٢)</sup> عليه.

ويؤيد ذلك قراءة<sup>(٣)</sup> من قرأ: «وَأَنَا مِنَ الْجَاهِلِينَ»<sup>(٤)</sup>.

قال<sup>(٥)</sup>: "وأما الشَّلَوِيّين فيتكلف تخريج الآية على الشرط، والجزاء، كأنه قال: إن كنت فعلتُ  
ذلك كفرًا لأنعمك كما زعمت فأنا ضالّ، ولم يُثبت بذلك لنفسه كفرًا، ولا ضلالاً؛ لأنه لم  
يفعل ذلك، وهو كافر كما زعم فيلزم أن يكون من الضالّين، بل<sup>(٦)</sup> فعلها أي: الوكزة ولم  
يقصد بها قتله.

وأما قول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

أُرِدُّ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا      إِذْنُ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ

فهو جواب لكلام مقدّر؛ لأنه<sup>(٨)</sup> قدّر أن المأمور بالردّ قال: لا أردّه، فأجابه بذلك، وحذفه  
لفهم المعنى."

ثم قال أبو حيان<sup>(٩)</sup>: "وقال بعض أصحابنا: إذن على وجهين:

أحدهما: أن تدلّ على إنشاء الارتباط والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها في ثاني  
حال، فإذا<sup>(١٠)</sup> قيل: أزورك، فقلت: إذن أكرمك، فإنما تريد أن تجعل الآن فعله شرطاً

١ - ضمت في ف .

٢ - في الأصل ودوك: "تقتضي"، وفي ف: "نفضي"، والنقطغير واضح في التذييل .

٣ - هي قراءة ابن عباس، وابن مسعود . ينظر المختصر ١٠٦ .

٤ - القراءة المتواترة: ﴿وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ . سورة: الشعراء . من الآية: ١٩ .

٥ - "قال" ساقطة من ك . وينظر التذييل ٩٨/٥ ب .

٦ - في ف: "بعد" .

٧ - تقدّم في ص ٢١٠ .

٨ - في ك: "كأنه" .

٩ - التذييل ٩٨/٥ ب .

١٠ - طمست في ف .

لفعلك، وإنشاء السببية في ثاني حال من ضرورته أنها تكون في الجواب، ومع فعل، وفي زمان مستقبل، وفي هذا الموضع تكون عاملة بشرط التصدر، وعدم الفصل. والوجه الثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمتقدم، أو منبهة على مسبب حصل في الحال، وهي في الحالين غير عاملة<sup>(١)</sup>؛ لأن المؤكّدت لا يُعتمد عليها، والعامل يُعتمد عليه، فصارت في تأكيد الارتباط بمنزلة [٣١/ب] (إن) بعد (ما)، و(أن) بعد (كي)، نحو: إن أتيتني إذن آتتك، ووالله إذن أفعل.

ألا ترى أنك لو أسقطت (إذن) من الكلام لفهم الارتباط والشرط من الأوّل. وكذلك: إذن أظنك صادقاً، لمن حدّثك، أي: وقع الصدق، وحصل لأجل حديثك، ولم<sup>(٢)</sup> يردّ مجرد الإخبار بأنه صادق، ولا إنشاء له لحصوله، بل إعلماً بأنه حاصل لأجل ذلك، فضعفت عن الإنشاء، وصارت كالمبين لما تحصل، فأشبه التأكيد، فلم تعمل. وإذا كانت في هذا<sup>(٣)</sup> النوع غير معتمد عليها فهي تدخل على الجملة الاسمية، نحو: إن يقيم زيد إذن عمرو قائم. وقد يقال لا تدخل<sup>(٤)</sup>، لأنها كيف كانت فأصلها أن تكون للشرط، والشرط لا يدخل<sup>(٥)</sup> على الجملة الاسمية وإن ضعفت، إلا أن يكون خيرها فعلاً، إلا أن الظاهر الأوّل وأنها إذا ألغيت جاز دخولها على ما لم تدخل عليه حالة<sup>(٦)</sup> الأعمال، كما في إنّ المشدّدة إذا ألغيت بالتحفيف فإنها تدخل على<sup>(٧)</sup> الفعل "انتهى".

١ - في الأصل ود: "مامله"، في ف: "ماصله"، وهو تحريف، والمثبت من ك .

٢ - في الأصل ودوك: "لا"، والمثبت من ف .

٣ - في ف: "هذه" .

٤ - في الأصل ود: "يدخل"، والمثبت من ك و ف .

٥ - في ف: "تدخل" .

٦ - في الأصل: "مما له"، وفي ك و د: "حمالة"، وهو تحريف، والمثبت من ف .

٧ - "على" ساقطة من ف .

قال الشيخ بدر الدين الزركشي<sup>(١)</sup> في (البرهان) بعد نقله ذلك: "قد ذكر لها بعض المتأخرين<sup>(٢)</sup> معنى ثالثاً، وهو أن تكون مركبة من [(إذ)]<sup>(٣)</sup> التي<sup>(٤)</sup> هي ظرف زمن ماض، ومن جملة بعدها تحقيقاً أو تقديرًا لكن حُذِفَت الجملة تخفيفاً، وأُبدِلَ منها التنوين، كما في قولهم: حينئذٍ، وليست هذه الناصبة للمضارع؛ لأنَّ تلك تختصَّ به، ولذا<sup>(٥)</sup> عملت فيه، ولا يعمل<sup>(٦)</sup> إلاَّ<sup>(٧)</sup> ما يختصَّ، وهذه لا تختصَّ، بل تدخل على الماضي كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَاتَيْنَاهُمْ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿إِذْ لَأْمَسَكُمْ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿إِذْ لَأَذَقْنَاكَ﴾<sup>(١٠)</sup>، وعلى الاسم نحو: ﴿وَإِنَّكُمْ إِذْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾<sup>(١١)</sup>."

قال<sup>(١٢)</sup>: "وهذا<sup>(١٣)</sup> المعنى لم يذكره النحاة، لكنّه قياس ما قالوه في (إذن)<sup>(١٤)</sup>."

١ - هو محمّد بن بهادر بن عبد الله، أبو عبد الله بدر الدين. عالم، فقيه، أصولي، نحوي. ولد في مصر سنة ٧٤٥هـ، وتوفي بها سنة ٧٩٤هـ.

له البحر اخیط فی الأصول، والتنقیح لألفاظ الجامع الصحيح.

ترجمته في الدرر الكامنة ١٧/٤، وشذرات الذهب ٦/٣٣٥.

وينظر البرهان ١٨٧/٤، ١٨٨.

٢ - ذهب إلى ذلك السهيلي في نتائج الفكر ١٣٤.

٣ - في الأصل ودك وف: "إذا"، والصواب ما أثبتته من البرهان.

٤ - في دوف: "أني".

٥ - في ف: "لذلك".

٦ - في ك: "تعمل".

٧ - في ف: "إلى".

٨ - سورة: النساء. من الآية: ٦٧.

٩ - سورة الإسراء. من الآية: ١٠٠.

١٠ - سورة: الإسراء. من الآية: ٧٥.

١١ - سورة: الشعراء. من الآية: ٢٢.

١٢ - البرهان ١٨٨/٤.

١٣ - من هنا يبدأ السقط في ف.

وقال الخوئي<sup>(١)</sup>: «أنا أظنّ أنه يجوز أن تقول لمن قال: أنا آتيك: إذن أكرمك، بالرفع على معنى إذا أتيتني أكرمك فحذفت (أتيتني) وعوّضت التنوين من الجملة فسقطت الألف لالتقاء الساكنين».

قال<sup>(٢)</sup>: «ولا يقدح في ذلك اتفاق النحاة على أنّ الفعل في مثل ذلك منصوب بـ(إذن)؛ لأنهم يريدون بذلك ما إذا كانت حرفاً ناصباً له، ولا ينفي ذلك رفع الفعل بعدها إذا أريد بها (إذا) الزمانية، معوّضاً من جملتها التنوين، كما أنّ منهم من يجزم ما بعد (من) إذا جعلها شرطية ويرفعه إذا أراد<sup>(٣)</sup> بها الموصولة» انتهى.

قوله<sup>(٤)</sup>: «فالأوّل كقوله<sup>(٥)</sup>»:

لَيْزَ عَادِلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنْتَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا.

١- في الأصل وك: "إذ"، والمثبت من د.

١- في الأصل: "اخوي"، والمثبت من ك و د. وفي البرهان: "القاضي ابن الخويني".

والخوئي هو: أحمد بن خليل بن سعادة بن جعفر الشافعي، شمس الدين، أبو العباس. عالم بالنحو، والكلام والطب، والفقّه. ولد سنة ٥٨٣هـ، وتوفي سنة ٦٣٧هـ بدمشق.

له عرائس النفائس في الجدل.

ترجمته في البداية ١٣/١٥٥، وطبقات الشافعية ٨/١٦.

وابنه محمد شهاب الدين، أبو عبد الله. قاض، نخويّ مشارك في عدة علوم. ولد بدمشق سنة ٦٢٦هـ، وتوفي بها سنة ٦٩٣هـ.

له شرح الفصول.

ترجمته في بغية الوعاة ١٠.

٢- البرهان ٤/١٨٨.

٣- في د وك: "أريد".

٤- المغني ٣٠. والأوّل: وقوعها جواباً لـ(إن)، أو (لو) ظاهرتين.

٥- هو كثير عزة في ديوانه ٣٠٥. والبيت من (الطويل). والشاهد فيه وقوع (إذن) جواباً لـ(إن) ظاهرة. واستشهده

على وقوع (إذن) بين القسم، وجوابه.

والبيت في الكتاب ٣/١٥، وشرح أبيات سيويه ١٤٤، ٢، وسر الصناعة ١/٣٩٧، والخزانة ٣/٥٧٠، ٥٨٠.

قال الدماميني<sup>(١)</sup>: "أورده المصنف شاهداً على وقوع (إذن) جواباً<sup>(٢)</sup> لـ (إن)، وهو مخالف للقاعدة المشهورة من أن القسم، والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق منهما، وهنا قسم سابق قبل هذا البيت في قوله<sup>(٣)</sup>:

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مِنًى    يَغُولُ الْغَيَافِي نَصُّهَا وَذَمُّهَا

واللام في (لئن) مصاحبة<sup>(٤)</sup> له، فالجواب له، لا لـ (إن) "انتهى.

قلت: وقد استشهد به الأندلسي، وابن الحاجب<sup>(٥)</sup>، وغيرهما<sup>(٦)</sup> على إلغائها؛ لكونها في [جواب] <sup>(٧)</sup> اليمين.

قال ابن الحاجب<sup>(٨)</sup>: «لا يجوز في «لا أقبلها»<sup>(٩)</sup> إلا الرفع؛ لأنَّ القسم قد سبق أول الكلام قبل الشرط، فوجب أن يكون الجواب له؛ لأنَّ الشرط إذا تقدّمه القسم كان أيضاً ملغى لفظاً باعتبار جوابه".

قوله<sup>(١٠)</sup>: "فقوله<sup>(١١)</sup>:

إِذْ تَقَامُ .....  
.....

بدل من قوله<sup>(١٢)</sup>:

١ - شرح المغني مع المنصف ١/٤٢.

٢ - في الأصل ود: "جواب"، والمثبت من ك.

٣ - ديوان كثير ٣٠٥. وفي الأصل: "يغل" مكان "يغول"، وفي ك: "فعل"، والمثبت من شرح المغني.

٤ - في الأصل: "مصاحبه"، والمثبت من د وك.

٥ - الإيضاح ٢/٢٦٣.

٦ - ينظر الكتاب ١٥/٣، وسر الصناعة ١/٣٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٣، ورصف المباني ٦٦.

٧ - في الأصل ود وك: "الجواب"، وهو تحريف، وما أثبتته هو مقتضى الكلام.

٨ - الإيضاح ٢/٢٦٤.

٩ - في الأصل: "أقبلها"، والمثبت من د وك.

١٠ - المغني ٣١.

١١ - تقدّم في ص ٢٠٠.

..... لَمْ تَسْتَبِحْ ... ..

وبدل الجواب جواب".

قال ابن جني في كتاب (التنبيه على إعراب مشكل الحماسة)<sup>(١)</sup>: "قوله: «إذن لقام» هو جواب قوله<sup>(٢)</sup>:

..... لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ .....

فإن قلت: فقد أجاب (لو) هذه بقوله: «لم تستبح إبلي»؟ [قيل]<sup>(٣)</sup>: قوله [أ/٣٢]: «إذن لقام» بدل من قوله: «لم تستبح إبلي»<sup>(٤)</sup>، وهذا كقولك: لو زرتني لأكرمك إذن لم يضع عندي حق زيارتك.

ونظيره في غير (لو) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾<sup>(٥)</sup>، ف﴿يُضَاعَفْ﴾ بدل من قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾، وذلك أن مضاعفة العذاب هي لقي الأثام، فهي كقولك: إن تأتني أحسن إليك، أعطك بغيتك".

وقال الخطيب أبو زكريا التبريزي<sup>(٧)</sup> في (شرح الحماسة)<sup>(٨)</sup>: "فائدة (إذن) هو أنه أخرج البيت الثاني مخرج جواب قائل له: ولو استأجروا ماذا<sup>(٩)</sup> كان يفعل بنو مازن، وعلى قول

---

١٢ - هو قُريظ بن أنيف الغنيري في الحماسة لأبي تمام ٥٧. وهذا بعض بيت من (البيسط)، والبيت بتمامه:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا.

وهذا البيت يستشهد به النحاة على إسناد الفعل مؤنثا إلى (بنو) لكونه أشبه المكسر.

والبيت في شرح الحماسة للتبريزي ٧/١، والمفصل ١٤، وشرح شواهد المغني ٢٥، ٢٢٠، والخزانة ٣/٣٣٢، ٥٦٩، وشرح أبيات المغني ٨٣/١.

١ - في الأصل ود وك: "الخاشية"، والصواب ما أثبتته. وينظر إعراب الحماسة ل ٦، ٧.

٢ - في الأصل ود: "زمان"، والمثبت من التنبيه. والبيت تقدم في ص ٢١٩.

٣ - من التنبيه على إعراب مشكل الحماسة.

٤ - من قوله: "إذن لقام.... إلى هنا ساقط من ك.

٥ - سورة: الفرقان. الآيتان: ٦٨، ٦٩.

٦ - في الأصل: "فيضاعف بدل من قوله تعالى: ﴿يَلْقَ أَثَامًا يضاعف له العذاب﴾ ف﴿يضاعف﴾ بدل من قوله تعالى

نشأ من التكرار. والمثبت من د وك.



سيبويه: إِنَّ (إذن) جواب وجزاء، تكون في البيت جواباً لهذا السائل، وجزاء على فعل المستببح "انتهى".

قلت: وعلى هذا التقدير فالبيت من النوع الثاني، وهو الجواب المقدر.  
وقال الدماميني<sup>(١)</sup>: "كان الأولى الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذْنًا لَأَمْسَكْتُمْ﴾"<sup>(٢)</sup> لأنه مثل قرآني، ولأنّ الواقع فيه هو الجواب نفسه، لا بد له".  
قوله<sup>(٣)</sup>: "والصحيح أنّ نونها تبدل ألفاً".

قلت: ينبغي أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبنياً على الخلاف في حقيقتها، فعلى القول بأنّها حرف يُوقَف عليها بالتون، وعلى أنّها اسم منون يُوقَف عليها بالألف<sup>(٤)</sup>.  
وذكر أبو حيان<sup>(٥)</sup> في (الارتشاف) أنّها إذا وقِف عليها بالألف ثم سُمِّي بها، وثُنيت قُلبت ألفها ياء.

قوله<sup>(٦)</sup>: "وقيل: يُوقَف بالنون؛ لأنّها كنون (لن)، و(أن)، وروى عن المازني<sup>(٧)</sup>، والمبرد<sup>(٨)</sup>".

---

٧ - هو يحيى بن عليّ بن محمّد الشيباني. إمام في الأدب، واللغة، مفسّر. ولد سنة ٤٢١ هـ، وتوفي ببغداد سنة ٥٠٢ هـ.

له تهذيب إصلاح المنطق، وتهذيب الألفاظ.

ترجمته في نزهة الألباء ٣٧٢، ووفيات الأعيان ٦/٣٩٥.

وينظر شرح الخماسة ١/٧.

٨ - في الأصل ودوك: "الخاشية"، والصواب ما أثبتته.

٩ - في ك: "ما إذا".

١ - شرح المغني مع المنصف ١/٤٣.

٢ - سورة: الإسراء. من الآية: ١٠٠.

٣ - المغني ٣١.

٤ - انظر رصف المباني ١٥٥، ١٥٦.

٥ - لم أقف عليه.

٦ - المغني ٣١.

٧ - هو بكر بن محمّد بن بَقِيّة، أبو عثمان. إمام في النحو. من أهل البصرة، توفي بها سنة ٢٤٩ هـ.

في (شرح المفصل) للأندلسي: "قال السيرافي<sup>(١)</sup>: «والوقف عليها عند عامة النحويين المتقدمين بالألف، وليست باسم منون، ولا بفعل لحقته النون الخفيفة وقبلها فتحة، وإنما فُعل بها ذلك لأنها لما كثر تصرفها، وانفتح ما قبل نونها شُبِّهت بالتنوين، والنون الخفيفة في [الفعل]<sup>(٢)</sup>».

وذكر مبرمان<sup>(٣)</sup> عن عسل بن ذكوان<sup>(٤)</sup> أن المازني لا يرى الوقف عليها بالألف، ويقول هي حرف بمنزلة (أن)، والمبرد يميز الوجهين، ويقول: لو وقِفَ عليها بالنون كان جيِّداً على الأصل في مثلها من الحروف».

قوله<sup>(٥)</sup>: "فالجمهور يكتبونها بالألف كما رسمت في المصحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين (إذا)، وتبعه ابن خروف".

قلت: عكس أبو حيان<sup>(٦)</sup> في (شرح التسهيل) هذا النقل، فقال: "الذي ذكره ابن مالك من كتابة (إذن) بالألف مراعاة للوقف عليها هو مذهب المازني".

---

له التصريف، والألف واللام.

ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٨٥، ونزهة الألباء ١٨٢.

٨ - ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٢/٢٠١.

١ - في الأصل: "السيراني"، والمثبت من د و ك. شرح الكتاب ٢/٢٠١، ٢٠٢.

٢ - في الأصل ود وك: "الفتح"، والصواب ما أثبتته من شرح الكتاب.

٣ - هو محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، أبو بكر. من كبار العلماء بالعربية ببغداد، وكان يقرئ كتاب

سيبويه. توفي سنة ٣٤٥ هـ.

له شرح كتاب سيبويه، وشرح شواهد سيبويه.

ترجمته في معجم الأدباء ١٨/٢٤٥، وبغية الوعاة ٧٤.

٤ - في الأصل ود وك: "كوان"، والصواب ما أثبتته من شرح الكتاب. وعسل بن ذكوان نحوي من أهل عسكر

مكرم، كنيته أبو علي. روى عن المازني، والرياشي، وعاصر المبرد. صنّف أقسام العربية، والجواب المسكت.

ترجمته في معجم الأدباء ١٢/١٦٨، وبغية الوعاة ٣٢٤.

٥ - المغني ٣١.

٦ - التذييل ١٠/٢٨٤/أ.

وذهب المبرّد، والأكثر، إلى أنّها تُكْتَب بالنون، وصحّحه ابن عصفور<sup>(١)</sup> فرقاً بينها وبين (إذا) الظرفيّة.

وقال صاحب<sup>(٢)</sup> (رصف المباني): "مذهب المبرّد أنّها تُكْتَب بالنون في حالي الوصل والوقف؛ لأنّها حرف، ونونها أصلية، فهي كـ (أَنْ)، و (عَنْ)، و (لَنْ). ومذهب المازنيّ أنّها تُكْتَب بالألف في كلا الحالين تشبيهاً بالأسماء المنقوصة؛ لكونها على ثلاثة أحرف بها، فصارت كالتنوين في مثل: (دماً)، و (يداً)، في حال النصب. ومذهب الفراء أنّها إن عملت كُتِبَت بالنون تشبيهاً بـ (عَنْ)، و (أَنْ)، وإن لم تعمل كُتِبَت بالألف تشبيهاً بالأسماء المذكورة".

قال<sup>(٣)</sup> "والاختيار عندي أنّها إن وُصِلت في الكلام كُتِبَت بالنون عملت أم لا كأمثالها من الحروف؛ لأنّ ذاك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها، وإذا وُقِف عليها كتبت بالألف، لأنّها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المذكورة في عدد حروفها وأنّ [ب/٣٢] النون فيها كالتنوين، وأنّها لاتعمل مع الوقف.

فإن قيل: شَبَّهتْها في الوصل بـ (مِنْ)، و (عَنْ)، و (أَنْ)، و (لَنْ) فينبغي أن تُكْتَب بالنون لأنّها حرف مثلها.

فالجواب أنّ (لَنْ) و (أَنْ) وعن مخالفة لـ (إِذَنْ) من وجهين:

أحدهما: ما ذكرنا من أنّ (إِذَنْ) تُشَبَّه الأسماء في عدد الحروف، و (أَنْ) و [(لَنْ)]<sup>(٤)</sup> و (عَنْ) لا تُشَبَّهها في ذلك.

والآخر: أنّ (لَنْ)، و (أَنْ)، و (عَنْ) لا تكون إلّا عاملة في معمولها، فهي معها كشيء واحد، وقفت، أو وصلت، و (إِذَنْ) إذا وقفت عليها قد تكون غير عاملة، إذ العمل لا يلزم فيها، فصحّ ما ذُكِر "انتهى.

١ - شرح الجمل ٢/ ١٧٠.

٢ - رصف المباني ١٥٥، ١٥٦.

٣ - المصدر نفسه ١٥٦.

٤ - في الأصل رد وك: "أَنْ"، والمثبت من رصف المباني.

قلت:وعندي رأي رابع عكس رأي الفراء، وهو كتابتها بالنون إذا عملت؛ لأنها حرف ك(لن)، و(أن)، و(عن)، وبالألف إذا لم تعمل؛ لأنها اسم منون، وعلى ذلك يُحمَل رسم المصحف<sup>(١)</sup>؛ لأنها لم تقع فيه عاملة.

وقال السخاوي في (شرح المفصل): "الاختيار في مذهب البصريين أن تُكتب (إذن) بألف؛ لأن الوقف عليها بالألف.

واختار الكوفيون أن تُكتب بالنون؛ لأنها نون على الحقيقة، وليست بتنوين<sup>(٢)</sup>".

### فائدة:

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس<sup>(٣)</sup>: "وجدت بخطّ عالي بن عثمان بن جني<sup>(٤)</sup>: حكى أبو جعفر النحاس: "قال: سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت أبا العباس الميرد يقول: أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف؛ لأنها مثل (أن)، و(لن)، ولا يدخل التنوين في الحروف".

قوله<sup>(٥)</sup>: "المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصب المضارع".

قال في (رصف المباني)<sup>(٦)</sup>: "إنما عملت حيث عملت؛ لطلبها المعمول، واعتماد الكلام عليها. وإنما لم تعمل؛ لأن الاعتماد عليها في الجوابية خاصة مع عدم طلبها لما تعمل فيه، والعمل لما يعمل في العريية إنما هو لتضمن المعمول، وال لزوم لطلبه، والاختصاص به ما لم يكن كجزء منه، كالألف واللام، وسين الاستقبال فلا يعمل إذ ذاك".

١ - المقنع ٤٣، ٤٤.

٢ - ينظر معاني الحروف للرماني ١١٧.

٣ - هو محمد بن إبراهيم الخليلي. نحوي كبير، ولد بخلب سنة ٦٢٧هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ٦٩٨هـ.

له هدي أمهات المؤمنين، وإملاء على كتاب المقرّب.

ترجمته في البغية ٢٦، وشذرات الذهب ٤٤٢/٥.

٤ - البغدادي أبو سعد. نحوي، أديب، حسن الخط، جيّد الضبط، توفي سنة ٤٥٧هـ، أو ٤٨٥هـ.

ترجمته في بغية بغية الوعاة ٢٧٤.

٥ - المغني ٣١.

٦ - رصف المباني ١٥٧.

وقال أبو حيان<sup>(١)</sup>: "عملت (إذن) في المضارع عمل (أن)، وإن كانت غير مختصة بالأسماء؛ لشبهها<sup>(٢)</sup> بها كما أعمل أهل الحجاز (ما) إعمال (ليس)، وإن كانت غير مختصة بالأسماء لشبهها بها، ووجه الشبه أن كل واحد منهما حرف<sup>(٣)</sup> آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل".

قال<sup>(٤)</sup>: "وقد حكى عيسى بن عمر<sup>(٥)</sup> أن بعض العرب يُهمل (إذن)، ولا يُعملها مع استيفاء الشروط المذكورة؛ لعدم اختصاصها كما ألغت بنو تميم<sup>(٦)</sup> (ما) لذلك. وقد تلقى البصريون حكاية عيسى هذه بالقبول، وكذلك الفراء من الكوفيين، ولم يجز ذلك<sup>(٧)</sup>، ورواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، إلا أنها لغة نادرة جداً، ولذلك أنكرها الكسائي على اتساع حفظه، وأخذ بالشاذ والقليل".

قال<sup>(٨)</sup>: "وزعم أبو بكر بن طاهر<sup>(٩)</sup> أن ما رواه عيسى بالرفع إنما جاز ذلك فيه؛ لأنه حال، لا مستقبل".

قال<sup>(١٠)</sup>: "ولم يكن ليلتبس مثل هذا على سيبويه، فيزعم أن ذلك لغة.

---

١ - التذييل ٥/٨٥/أ.

٢ - في الأصل و: "تشبيها"، والمنبت من ك.

٣ - في د ر ك: "أحرف".

٤ - التذييل ٥/٩٦.

٥ - الكتاب ٣/١٦.

٦ - هم بنو تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر. وهم بطون كثيرة جداً، وكانت منازلهم بأرض نجد.

ترجمتهم في جمهرة الأنساب ٢٠٧.

٧ - ساقطة من ك.

٨ - التذييل ٥/٩٦/ب.

٩ - هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، أبو بكر، المعروف بالحدب. نحوي مشهور، حافظ، له حواش على

الكتاب، وتعليق على الإيضاح. توفي في عشر الثمانين، ومهسمائة.

ترجمته في إشارة التعيين ٢٩٥، وبغية الوعاة ١٢.

في (شرح الكافية) لابن مالك<sup>(١)</sup>: «حكى سيويه<sup>(٢)</sup> عن بعض العرب الفصحاء إلغاء (إذن) مع استيفاء شروط العمل، كما أن (أن) المصدرية تُشبه بـ(ما)، فتُلغى». .

قال<sup>(٣)</sup>: «و(إذن) أضعف شبهاً بـ(أن) من (لن)، فإن لها شبهاً بها، ومباينة لها، أما الشبه فلأن الفعل يحدث فيه بـ(أن) أمران المصدرية، وتعين الاستقبال، وبـ(إذن) أمران الجواب، والجزاء، وترجح الاستقبال، وأما المباينة فبعدم اختصاصها [أ/٣٣] بالأفعال، وبلاستقبال إذ قد يليها الاسمية، والحال، فلذلك<sup>(٤)</sup> افتقرت في إعمالها إلى ما يقربها من تصدير، وغيره "انتهى كلام أبي حيّان.

وقال صاحب<sup>(٥)</sup> (رصف المباني): "حكى عيسى بن عمر أن (إذن) تُلغى مع التقدّم، وذلك شاذ لا يُعتبر".

وقال الأندلسي في (شرح المفصل): "إنما عملت (إذن) مع وجود الشروط<sup>(٦)</sup>؛ لأنها<sup>(٧)</sup> بهذه الشروط يحصل لها اختصاص بالفعل، فتعمل فيه، إذ العامل لابد وأن يكون مختصاً. وإنما عملت النصب لشبهها بـ(أن) عند وجدان هذه الشروط في إخلاص الفعل للاستقبال، واختصاصها بالجواب، واختصاص الجواب في مثل هذا بالفعل.

وقال الرماني: «إنما عملت عند وجود الشروط؛ لقوتها معها؛ لأن كونها جواباً قوة لها؛ لأنه أصلها، وموضوعها، وحقّ الجواب أن لا يتقدّمه كلام، وكونها مبتدأة<sup>(٨)</sup> قوة لها [لبناء

١٠ - التذييل ٩٦/٥ ب.

١ - شرح الكافية الشافية ١٥٣٧-١٥٣٨.

٢ - الكتاب ١٦/٣.

٣ - هذا النص لم أقف عليه في شرح الكافية الشافية.

٤ - في الأصل: "فكذلك"، والمثبت من د و ك.

٥ - رصف المباني ١٥٣.

٦ - في الأصل: "الشرط"، والمثبت من ك ود.

٧ - من د و ك، وفي الأصل: "لأن".

٨ - من قوله: "أصلها، وموضوعها..." إلى هنا ساقط من ك.

الكلام عليها، وكونها داخلية على المستقبل قوّة لها<sup>(١)</sup>؛ لدخوله في جملة أشكالها؛ لأنّ أخواتها (أن)، و(لن) لاتعملان إلّا في المستقبل. وكون ما بعدها غير معتمد قوّة لها؛ لأنّه يُخرجها عن أن تكون حشواً، فكلّ واحد من هذه الشرائط كان يقتضي لها هذا الحكم، فلمّا اجتمعت وجب أن تعمل، ومن العرب من لايعملها، وإن اجتمعت فيها الشرائط.

قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: «وزعم عيسى بن عمر أنّ ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل كذا، في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تبعدين ذا، ولم يكن ليروي إلّا ما سمع، جعلوها بمنزلة (هل)، و(بل)».

وفي الحديث<sup>(٣)</sup>: «إِذَنْ يَحْلِفُ يَا رَسُولَ اللَّهِ» انتهى.

وقال ابن القوّاس<sup>(٤)</sup>: «زعم عيسى أنّه سمع من العرب من يرفع ما بعدها، وهي متقدّمة، وليس ببعيد؛ لأنّه قد جاء إلغاء (ظننت) متقدّمة مع أنّها أقوى منها». قوله<sup>(٥)</sup>: «بشرط تصديرها».

قال أبو حيان<sup>(٦)</sup>: «شرط التصدير احتراز من أن تكون متأخّرة، أو متوسّطة، فإن تأخّرت لم تعمل إجماعاً؛ لأنّها لم يُوثّق<sup>(٧)</sup> بها مبنياً عليها الكلام، بل أتى بها بعد أن استأنفت الكلام، كما أتى بـ(أرى) عقب الجملة.

وأيضاً فلز عملت، وهي متأخّرة لزّم تقدّم الفعل على ناصبه، وهو ممنوع. وإن توسّطت فإن افتقر ما بعدها إلى ما قبلها فإمّا أن يكون افتقار الشرط لجزائه أو القسم لجوابه، أو الخبر

١ - من د.

٢ - الكتاب ١٦/٣.

٣ - الحديث في صحيح البخاري عن عبد الله بن مسعود، في كتاب (الشهادات)، باب (سؤال الحاكم المدعي: ألك بيّنة؟) ٢٢٠/٣، وروى ((بخلف)) بالرفع، والنصب.

٤ - شرح الكافية ١١٦/أ.

٥ - المغني ٣١.

٦ - التذييل ٩٦/٥ ب.

٧ - في الأصل: «يأن»، والمثبت من د و ك.

قويت؛ لأنّ الجواب لا يتقدّمه كلامه، ولما توسّطت، أو تأخّرت زايّلها<sup>(١)</sup> مذهب الجواب، فبطل عملها".

وقال ابن يعيش<sup>(٢)</sup>: "تُشَبَّه (إذن) من عوامل الأفعال بأفعال الشكّ، واليقين؛ لأنّها أيضاً تعمل، وتُلغى، إلّا أنّ أفعال الشكّ، واليقين إذا تأخّرت، أو توسّطت يجوز أن تعمل، و(إذن) إذا توسّطت بين كلامين أحدهما محتاج إلى الآخر لم يجوز أن تعمل؛ لأنّها حرف، والحرف أضعف في العمل من<sup>(٣)</sup> الأفعال، فلذلك جاز في<sup>(٤)</sup> الأفعال المذكورة الإعمال إذا توسّطت، أو تأخّرت، ولم يجوز إعمال (إذن) في ذلك".

وقال ابن الحاجب<sup>(٥)</sup> في (شرح المفصل): "إنّما لم تعمل (إذن) معتمداً ما بعدها على ما قبلها؛ لأنّ ما بعدها<sup>(٦)</sup> لما قبلها قبل مجيئها، ومجيئها في مثله لغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الأوّل، فبقي على ما كان عليه قبل مجيئها إيذاناً<sup>(٧)</sup> ببقاء المعنى، وكراهة أن يتوهّم تغيير المعنى [فيه بسببها]<sup>(٨)</sup>، بخلاف قولك: زيد لن أكرمه، وشبّهه فإنّه ليس كذلك، ولذلك شُبّهت بـ(ظننت)<sup>(٩)</sup> إذا توسّطت، أو تأخّرت؛ لأنّ الجزئين<sup>(١٠)</sup> اللذين مع باب

---

١ - في الأصل: "زايّلها"، وفي دوك الباء غير معجمة، والصواب ما أثبتته من ف .

٢ - شرح المفصل ١٧/٧ .

٣ - في الأصل: "في"، والمثبت من دوك وف .

٤ - "في" طمست في ف .

٥ - الإيضاح ٢٦٤/٢ .

٦ - في ف: "بعد".

٧ - "إيذاناً" في الأصل غير معجمة، وفي د: "إيذاً"، والمثبت من ك وف .

٨ - من الإيضاح، وفي الأصل ودوك وف: "فيه".

٩ - في الأصل طمست الظاء، والمثبت من دوك وف.

١٠ - في ف: "الجزئين".



(ظننت) أيضاً عند توسّطها على حالهما<sup>(١)</sup> في المعنى قبل دخولها . وإذا ألغيت (ظننت) مع تعلّقها التعليق المعنويّ الذي لا يُنفكّ عنه لاستقلال الجزأين، فلأن<sup>(٢)</sup> تُلغى (إذن) أولى ؛ لأنها لا تعلّق لها بما بعدها تعلّقاً يقتضي العمل، ولو كان لها تعلّق فليس كتعلّق عوامل الأسماء؛ لأنّ ذاك معنويّ، وهذا لفظيّ، ومن ثمّ كان الإلغاء في (ظننت) جائزاً، وهو ههنا واجب "انتهى.

## تنبيهات:

**الأول:** عبّر الرخشري<sup>(٣)</sup> في (المفصل) عن شرط التصدير بأنّ لا يعتمد الفعل بعدها على شيء قبلها.

قال الأندلسي: "وفسر الجرجاني<sup>(٤)</sup> الاعتماد بأن يكون الفعل الواقع بعدها راجعاً إلى شيء يقتضي فيه رفعاً، أو جزماً، و<sup>(٥)</sup> عبّر بذلك أيضاً ابن الحاجب<sup>(٦)</sup> في (الكافية).

قال الرضي<sup>(٧)</sup>: "ونعني بالاعتماد أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أن يكون ما بعدها<sup>(٨)</sup> خبراً لما قبلها، نحو: أنا إذن أكرمك.  
والثاني: أن يكون جزاء الشرط قبلها نحو: إن تأتني إذن أكرمك.  
والثالث: أن يكون جواباً لقسم قبلها نحو: والله إذن لأخرجن".  
و<sup>(٩)</sup> قال<sup>(١٠)</sup>: "ولا يقع المضارع بعد (إذن) في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلها بالاستقراء".

١ - في الأصل ودوك وف: "حالتها"، والمثبت من الإيضاح.

٢ - في ف: "فلا".

٣ - المفصل ٣٨٦.

٤ - المقتصد ٢/١٠٥٤، ١٠٥٥.

٥ - في ف: "أو".

٦ - الكافية ٣٥.

٧ - شرح الكافية ٢/٢٣٨، ٢٣٩.

٨ - من قوله "من تمام..." إلى هنا ساقط من ف.

وقال الأندلسي: "وأكثر ما يعتمد ما بعدها على المبتدأ، أو على شرط، أو على قسم".  
 وقال في (رصف المباني)<sup>(١)</sup>: "إذا تقدّم (إذن) شيء فلا يخلو إمّا أن يطلب ما بعدها أو لا،  
 فالأوّل [أ/٣٤] كالشرط، والقسم، والمبتدأ، وما يدخل عليه كـ (باب كان)، و (إن)،  
 و (ظن)، فإن كان شيء ممّا ذكر أُلغيت؛ لأنّ الاعتماد على ما قبلها، وإن كان شيء خلاف  
 ذلك كان الحكم لها، ووضعها مع ما بعدها في الموضع عارض لوصف، أو غيره، كقولك:  
 جاء زيد إذن يكرمك. فـ (إذن يكرمك) جملة في موضع الحال، فإن تأخّرت عن الفعل  
 المذكور أُلغيت لا غير؛ لأنها لا اعتماد عليها مع كونها حرفاً، بخلاف (ظننت) مع  
 معمولها؛ لأنها فعل قوي".

وقال النيلي<sup>(٢)</sup>: "قول ابن الحاجب<sup>(٣)</sup>: ((إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها)) إشارة إلى  
 وقوعها أوّل الكلام؛ لأنها إذا كانت أولاً لم يكن قبلها شيء يعتمد ما بعدها عليه".  
 قال<sup>(٤)</sup>: "وقوله: ((إذا لم يعتمد ما بعدها)) أعمّ من قولهم: إذا وقعت متقدمة؛ لأنها إذا لم يعتمد  
 ما بعدها على ما قبلها تعمل، تقدّمت، أو توسطت".

وقال ابن مالك<sup>(٥)</sup> في (شرح الكافية): "لا تنصب"<sup>(٦)</sup> (إذن) إلّا إذا صُدّرت الجملة بها، أو  
 كانت في حكم المصدّر بها".

وقال في (شرح العمدة)<sup>(٧)</sup>: "لا يمتنع النصب إذا بُدِئ بـ (إذن) بعد قول<sup>(٨)</sup> حُكيّت به، نحو  
 قلّ للقاتل: أزورك: إذن أكرمك".

٩ - "الواو" من ف .

١٠ - شرح الكافية ٢/٢٣٩.

١ - رصف المباني ١٥٤-١٥٥.

٢ - التحفة الشافية ١٧١/أ.

٣ - الكافية ٣٥، والإيضاح ٢/٢٦٤.

٤ - التحفة ١٧١/أ.

٥ - شرح الكافية ١٥٣٥.

٦ - من هنا يبدأ السقط في ف .

وقال السخاوي<sup>(١)</sup>: "إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها كانت كالزائد في الكلام، فلم تتسلط، فتعمل في الفعل بعدها".

**الثاني:** قال الأندلسي: "جملة الشروط المعتبرة في إعمال (إذن) خمسة: أحدها: أن تكون جواباً.

ثانيها: أن لا يكون معها عطف.

ثالثها: أن يعتمد الفعل عليها.

رابعها: أن لا يفصل بينها، وبين الفعل بغير اليمين.

خامسها: أن يكون الفعل مستقبلاً".

قال [الرضي]<sup>(٢)</sup>: "واقتصر الزمخشري<sup>(٣)</sup> في (المفصل) على شرطين، فحسب: أن يكون الفعل مستقبلاً، وأن يكون غير معتمد على شيء قبلها".

قوله<sup>(٤)</sup>: "واستقباله".

قال الأندلسي: "فإن كان الفعل بعدها فعل حال ارتفع كقولك لمن يحدثك بحديث: إذن أظنك صادقاً، فالظن هنا ثابت في الحال، فلم تعمل فيه؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تنصب الحال، فلما دخلت (إذن) على الفعل الحالي ارتفع [لاغير]<sup>(٥)</sup>".

وقال السخاوي<sup>(٦)</sup>: "إذا حدثك رجل بحديث، فقلت: إذن أظنك كاذباً، لم تعمل؛ لأنّ الفعل للحال، وليس للاستقبال؛ لأنك أخبرت عن الحال التي أنت فيها.

---

٧ - شرح العمدة ٣٣٣.

٨ - "قول" من ك ود، وفي الأصل: "قوله".

١ - المفضل ١٧٥/أ.

٢ - "الرضي" من ك، وهو ساقط من بقية النسخ. ولم أعثر على هذا النص في شرح الكافية.

٣ - المفضل ٣٨٦.

٤ - المغني ٣١.

٥ - من ك ود.

٦ - المفضل ١٧١/ب، ١٧٢/أ.

وإنّما لم تعمل في فعل الحال؛ لأنّ فعل الحال لا يعمل فيه عوامل الأفعال؛ لأنّه يجري مجرى الأسماء، فكما لا تعمل (إذن) في الأسماء كذلك لا تعمل فيما جرى مجراها. وإنّما جرى فعل الحال مجرى الأسماء؛ لأنّه يفيد معناها.

فإن قيل: فهلاً جاز وقوع الاسم بعد (إذن) كما وقع الفعل الذي هو بمعناه. قيل: هي<sup>(١)</sup> من عوامل الأفعال، فلا تدخل على الأسماء، وفعل الحال. وإن أشبه الاسم، فهو يشبه الفعل المستقبل، بل هو به<sup>(٢)</sup> أشدّ شبهاً، لاشتراكهما في الفعلية؛ ولأنّ زمان الاستقبال قريب من زمان الحال، فإذا<sup>(٣)</sup> أخبرت أنّك في حال إكرام، أو نحوه رفعت؛ لما ذكرت لك؛ ولأنّها إذا كانت للحال تجرّدت من حروف النصب؛ لأنّ حرف النصب لما لم يقع. وقد حكى سيبويه<sup>(٤)</sup> النصب بها، والفعل في معنى الحال.

وقال ابن الحاجب<sup>(٥)</sup>: "إنّما لم تُستعمل إلّا في المستقبل إجرأ لها مجرى النواصب كلّها، ولذلك ظنّ أنّها مركّبة من (إذن)، و(أنّ)، فنقلت حركة الهمزة، والنصب عند هؤلاء بـ(أن)، وليس بشيء".

وقال النيلي<sup>(٦)</sup>: "إنّما لم تعمل في فعل الحال لتنافي معنييهما؛ لأنّ الجزاء لا يكون حالاً، كقولك في جواب من يقول: أنا أزورك: إذن أظنّك كاذباً<sup>(٧)</sup>، فإن ظنّك لكذبه واقع في الحال، بخلاف قولك: إذن أحسن إليك، فإنّ الإحسان لم يكن واقعاً في الحال [٣٤/ب]". قوله<sup>(٨)</sup>: "واتصاهما، وانفصاهما بالقسم، أو بـ(لا) النافية".

١ - في الأصل: "هن"، والمثبت من دوك.

٢ - "به" من ك و د.

٣ - في الأصل: "في"، والمثبت من دوك.

٤ - الكتاب ١٦/٣.

٥ - الإيضاح ٢٦٤/٢.

٦ - التحفة الشافية ١٧١/أ.

٧ - في الأصل: "كاذباً"، والمثبت من دوك.

٨ - المغني ٣١.

قال ابن مالك<sup>(١)</sup> في (شرح الكافية): "وأتصل بها الفعل، أو توسط بينهما يمين، نحو قولك لمن قال: أزورك؛ إذن والله أكرمك، فالقسم لا يُعَدُّ هنا حاجزاً، كما لم يُعَدِّ حاجزاً بين المضاف، والمضاف إليه، كقول بعض العرب: «هذا غلامٌ والله زيدٌ»، فأضاف (الغلام) إلى (زيد)، ولم يعتد بوقوع القسم بينهما، حكى ذلك الكسائيّ.

[وحكى الكسائيّ] <sup>(٢)</sup> أيضاً: «اشترته بوا لله ألف درهم»، ذكرهما ابن كيسان.

وسمع أبو عبيدة من يقول<sup>(٣)</sup>: «إنّ الشاة لتجترّ، فتسمع صوتَ والله ربّها».

واغتفر ذلك في (إذن)؛ لأنّها غير ممتزجة بما تعمل فيه امتزاج غيرها.

وقال في (شرح العمدة)<sup>(٤)</sup>: "فلو كان الانفصال بقسم، أو بـ(لا) لم يمتنع النصب كقولك:

إذن والله أكرمك، وإذن لا [أكرمك]<sup>(٥)</sup>".

وقال أبو البقاء<sup>(٦)</sup> في (اللباب): "فإن فصلت بينهما بـ(لا)، أو باليمين لم يبطل عملها؛ لأنّ (لا)

لا تبطل عمل (أن)، واليمين مؤكدة".

قال أبو حيان<sup>(٧)</sup>: "إنّما اغتفر الفصل بهما<sup>(٨)</sup>؛ لأنّ القسم تأكيد لربط (إذن)، والفاصل إذا كان

فيه تأكيد كلا<sup>(٩)</sup> فاصل، و(لا) لم يُعَدِّ بها فاصلة في (أن) فكذا في (إذن)؛ لأنّ (لا) حرف

ضعيف يتخطأها العامل".

١ - شرح الكافية الشافية ١٥٣٥، ١٥٣٦.

٢ - من ك و د .

٣ - شرح العمدة ٤٩٨ .

٤ - شرح العمدة ٣٣٣ .

٥ - حرف المضارعة غير معجم في الأصل وك، وفي د: "يكرمك"، والمثبت من شرح العمدة.

٦ - اللباب ١١٧/أ.

٧ - التذيل ٩٧/٥.

٨ - في الأصل: "بها"، والمثبت من ك ود.

٩ - في ك: "فلا".

وقال النيلي<sup>(١)</sup>: "إنما ييطل عمل (إذن) بالفصل؛ لأنه زحزحها عن معمولها، ولا ييطل بالقسم نحو: إذن والله أحسن إليك؛ لكثرة القسم في الكلام؛ لأنه مقوّر [للمعنى]<sup>(٢)</sup>، ومؤكّد له".

وقال الأندلسي: "قال السيرافي<sup>(٣)</sup>: «شبه أصحابنا (إذن) من الحروف بـ (ظننت)، وأخواتها في الإلغاء والإعمال على مراتبها؛ لأنها يُستدرك بها كما يُستدرك بـ (ظننت) في قولك: زيد خارج ظننت، ولذلك جاز الفصل بين (إذن)، وما عمل فيه دون أخواتها من (أن)، و (لن)، و (كي) بالآيمان، ونحوها فقد انفردت عن أخواتها بالإلغاء، وفي جواز الفصل بالقسم، فالقسم إن تقدّمها وتوسّطت بينه وبين جوابه أُلغيت، وإن تقدّمت عليه، وفصل بينها وبين معمولها لم تُلغَ".

والنداء في حكم القسم، كقولك: إذن يافلان أكافئك؛ لأنّ هذه اعتراضات لاتفصل بين العامل، والمعمول معنى، بل تؤكّده<sup>(٤)</sup>، وتشدّده قال الله<sup>(٥)</sup> تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ فاعتراض بين الصفة والموصوف بالقسم لما ذكرت، وهو كثير. وإنما حصّت بذلك من بين أخواتها؛ لأنها أشبهت الأفعال تارة، والأسماء أخرى؛ لكونها على ثلاثة أحرف، وأنها جواب بمنزلة (بلى)، و (بلى)<sup>(٦)</sup> تشبه بالأسماء فتعال، ولذلك كُيّبت بالألف "انتهى".

وقال السخاوي<sup>(٧)</sup>: "قال أبو العباس<sup>(٨)</sup>: «إنما جاز الفصل بالقسم بين (إذن)، وبين ما عملت فيه؛ لأنها تُستعمل، وتُلغى، وتدخل للابتداء، ولذلك شُبّهت بـ (ظننت) من عوامل الأسماء»".

١ - التحفة الشافية ١٦٨/ب.

٢ - في الأصل ود وك: "في المعنى"، والمثبت من التحفة.

٣ - شرح الكتاب ١/٢٢/أ.

٤ - في الأصل: "مؤكّده"، والمثبت من ك ود.

٥ - لفظ الجلالة من ك.

٦ - "بلى" من ك ود، وهي ساقطة من الأصل.

٧ - المفضل ١٧٢/أ.

٨ - المقتضب ١١/٢.

وقال ابن القوّاس<sup>(١)</sup>: "يشترط أن لا يُفصلَ بينها وبين الفعل بغير القسم، والنداء".

وقال الرضي<sup>(٢)</sup>: "يجوز أن يفصل<sup>(٣)</sup> بينها، وبينه بثلاثة أشياء: القسم نحو: إذن والله أكرمك، والنداء نحو: إذن رحمك الله أكرمك، والنداء نحو: إذن يا زيد أكرمك، وذلك لكثرة دور هذه الأشياء في الكلام.

ولا يُفصلَ بينه، وبين منصوبه بالظرف، فلا يقال: إذن عندك يفصل الأمر، ولا بالحال نحو: إذن قائماً أضربك؛ لأنّ الظرف والحال إذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة (أن)، ولا [يتقدم]<sup>(٤)</sup> على الموصول [ما]<sup>(٥)</sup> في [حيّز]<sup>(٦)</sup> صِلته، بخلاف القسم، والنداء، والنداء".

وقال في (رصف المباني)<sup>(٧)</sup>: "يجوز الفصل بينها وبينه بقسم، كقولك: إذن والله أكرمك، أو ظرف [أ/٣٥]، أو مجرور كقولك: إذن يوم الجمعة أكرمك، وإذن بسبب عمرو أحسن إليك. وإنما بقي التأثير مع الفصل بما ذكر؛ لأنّ القسم معناه التوكيد؛ ولأنّ الظرف والمجرور يجوز بهما الفصل؛ لكثرة استعمالهما، واتّساع العرب فيهما في غير موضع بوقوعهما صفتين، وصلتين، وخبرين، وحالين لما هو كذلك، وإذ<sup>(٨)</sup> يفصل بهما بين المضاف، والمضاف إليه في الشعر مع شدّة اتصافهما، فأولى الفصل بهما بين العامل والمعمول. وإنما جاز الفصل بينها وبين معموليها بما<sup>(٩)</sup> ذكر وإن كانت حرفاً، إذ الحرف لا يُفصلَ بينه، وبين معموله إلّا

١ - شرح الكافية ١١٥/ب.

٢ - شرح الكافية ٢/٢٣٧.

٣ - في الأصل: "يفعل"، والمثبت من دوك.

٤ - في الأصل وك ود: "تتقدم"، والمثبت من شرح الكافية.

٥ - من شرح الكافية، وهي ساقطة من بقية النسخ.

٦ - من شرح الكافية، وهي ساقطة من بقية النسخ.

٧ - رصف المباني ١٥٣، ١٥٤.

٨ - في ك: "وأن".

٩ - "بما" من ك.

إذا أشبه الفعل كـ(إنّ) <sup>(١)</sup>، وأخواتها؛ لأنها أيضاً مشبهة بـ(ظننت) في التقديم، والتوسط ، والتأخير، والاعتماد عليها مرة، وعلى ما هو معمولها أخرى، إلا أنها أضعف منها؛ لكون هذه حرفاً، وتلك فعل انتهى.

قوله <sup>(٢)</sup>: "ولو قلت: أنا إذن، قلت: أكرمك بالرفع".

هذه العبارة أولى من التعبير بالإلغاء؛ لأنّ صاحب (الإفصاح) <sup>(٣)</sup> قال: "قول النحويين في هذه الإلغاء فيه تجوّز؛ لأنّ الإلغاء في الحقيقة ترك العمل مع التسليط، ولذلك جاز العمل في كلّ ما يُلغى حقيقة؛ لتسليطه في المعنى، والحكم نحو: زيداً قائماً طنت.

فأما: إني إذن أكرمك، فـ(أكرمك) خبر (إنّ)، وما دخلت عليه (إذن) محذوف كجواب <sup>(٤)</sup> (إنّ) في قولك: زيد إن قمت يقوم؛ لأنه يطلب جواباً لا بدّ منه لفظاً، أو تقديرًا، فكيف يصحّ أن يقال: ألغى عنه، وهو لم يدخل عليه، لكن تجوّز النحاة في ذلك ، فسمّوه إلغاء من حيث دخلت على فعل قد يعمل فيه في موضع ما على وجه ما، فلم يعمل فيه "انتهى.

والتعبير بالإلغاء وقع في كلام سيبويه <sup>(٥)</sup>، قال: "اعلم أنّ (إذن) إذا كانت بين الفعل، وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة، ولا تنصب كما لا يُنصب بـ(أرى)". قال <sup>(٦)</sup>: "وليس هذا كقوله <sup>(٧)</sup>:

---

١ - في الأصل و د: "كأن"، والمثبت من ك.

٢ - المغني ٣١.

٣ - هو العلامة محمد بن يحيى بن هشام الخضراويّ الأندلسي، أبو عبد الله. كان رأساً في العربية عاكفا على

التأليف. ولد سنة ٥٧٥هـ، وتوفي سنة ٦٤٦هـ.

له الإفصاح بفوائد الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح.

ترجمته في بنية الرعاة ١١٥.

و ينظر التذييل ٩٧/٥.

٤ - "كجواب" من ك ود، وهي ساقطة من بقية النسخ.

٥ - الكتاب ١٤/٣.

٦ - المصدر نفسه.

٧ - الرواية في الكتاب:



ارْدُدْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعِ بَرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ الْغَيْرِ مَكْرُوبٌ

من قَبْلَ أَنْ هَذَا مَنْقُطِعٌ عَنِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، وليس معتمداً على ما قبله؛ لأنَّ ما قبله مستغنٍ، وكان حقّه أن يُرْفَعَ، ولكنه نُزِّلَ منزلة من خالف، وقال: لا أَرُدُّ، فقال: إِذَنْ يُرَدُّ؛ لأنَّ المعنى على هذا "انتهى".

قوله<sup>(١)</sup>: "فأما قوله<sup>(٢)</sup>:"

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فمؤوّل على حذف خبر (إنَّ)<sup>(٣)</sup>.

قال السيرافي<sup>(٤)</sup>: "هذا شاذّ، ومتى صحَّ، فإنّه على أحد وجهين: إمّا أن يكون جعل :

..... إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

في موضع خبر (إنَّ)، كقولك: إِنِّي لَنْ أَقُومَ، فشبّه<sup>(٥)</sup> (إِذَنْ) بـ(لَنْ)، وإن كان (لَنْ) لَا تُلغَى.

الثاني: أن يكون قد حُذِفَ الخبر لدلالة ما بعده عليه، كأنه قال: لَا تَتْرُكْنِي<sup>(٦)</sup> فِيهِمْ غَرِيباً بَعِيداً إِنِّي أَذَلُّ، إِذَنْ أَهْلَكَ، فلمّا حذف الخبر ابتداءً (إِذَنْ) بعد تمام الأوّل بخبره المحذوف".

وقال السخاوي<sup>(٧)</sup>: "هذا تأوّلُه النحويّون على وجهين:

---

اردد حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يرّد وقيد الغير مكروب

والسوية: ما يجعل تحت البردعة، والمكروب: المضيق. والبيت تقدّم في ص ٢١٠.

١ - المغني ٣١.

٢ - لم أعرفه. والبيتان من (مشطور الرجز) في معاني القرآن ١، ٢٧٤، ٢/٣٣٨. والشاهد إعمال (إِذَنْ) على تقدير

تصديرها.

وشطيرا: غريباً.

والبيت في الإنصاف ١/١٧٧، ورصف المباني ٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧/٧، والخزانة ٢/٥٧٤.

٣ - في الأصل: "أَنْ"، والمثبت من د و ك .

٤ - شرح الكتاب ١/٢٣/أ.

٥ - في الأصل: "خشية"، والمثبت من د و ك .

٦ - في الأصل ود: "يتركني"، والمثبت من ك .

٧ - الفضل ١٧٣/أ.

أحدهما: أن يكون خبر (إنّ) <sup>(١)</sup> محذوفاً، فتكون (إذن) مبتدأة، فلذلك نصب بها.  
والثاني: أنّ الشاعر لما اضطرّ شبهها بـ(لن) في قولك: إني لن أقوم، فنصب بها كما ينصب بـ(لن)؛ لأنّهما يشتركان في الدلالة على الاستقبال، فيكون على هذا الوجه (إذن) وما بعدها في موضع خبر (إنّ).  
قال: "ويروى:

لَا تَتْرُكْنِي وَسَطَهَا أَسِيرًا".

وقال ابن الحاجب <sup>(٢)</sup>: "قد أوّل على معنى: إني أقول ، والقول يحذف كثيراً، أو على حذف (أذلّ)".

وقال النيلي <sup>(٣)</sup>: "النصب بها إمّا لأنّه حذف خبر (إنّ)؛ لدلالة مطلق قوله: «إذن أهلك» عليه، [٣٥/ب] كأنّه قال: إني أقول: إذن أهلك؛ لأنّ: «إذن أهلك» قول، أو يكون قد حذفه ؛ لدلالة خصوص قوله: «إذن أهلك» عليه، كأنّه قال: إني أذلّ، وإمّا لأنّه جعل (إذن) وما عملت فيه خبر (إنّ) كما تقول: إني لن أقوم".

وقال الخوارزمي <sup>(٤)</sup>: "الوجه أن يُرفع «أهلك» كما يقتضيه الإعراب، ويُجعل (أو) بمنزلة (إلا)، ويُضمّر بعده (أنّ)".

### فائدة:

أخذ الكوفيون <sup>(٥)</sup> بظاهر هذا البيت، وبنوا عليه جواز النصب بها مع عدم التصدّر على تفصيل لهم، فإن تقدّم مبتدأ جاز عند هشام <sup>(٦)</sup> الرفع، والنصب، أو اسم (إنّ) فكذلك عند

١ - في الأصل: "أن"، والمثبت من دوك .

٢ - الإيضاح ١/٢٠٩.

٣ - التحفة الشافية ١٦٨/أ، ب.

٤ - التخمير ٤/١٥٦.

٥ - ينظر التذييل ٥/٩٩/أ.

٦ - هشام بن معارفة، أبو عبد الله الكوفي. نحوي، ضرير، من نخاة الكوفة. توفي سنة ٢٠٩ هـ.

ترجمته في نزهة الألباء ١٦٤، ووفيات الأعيان ٦/٨٥.

الكسائيّ والفراء<sup>(١)</sup>، أو اسم (أن) والفتاح (الظنّ)، نحو: ظننت أن عبد الله إذن يزورك،  
فكذلك عند الفراء، [أو]<sup>(٢)</sup> غيره نحو: يعجبني أن عبد الله إذن يزورك، فكذلك عند  
الكسائيّ، ولم يجوز عند الفراء إلاّ الرفع، أو اسم (كان) أو المفعول الأوّل لـ (ظنّ) جاز عند  
الكسائيّ، وتعيّن الرفع عند الفراء.

وقد وافق المصنّف الكوفيّين في كتابه<sup>(٣)</sup> (الجامع) فقال: "وقد تعمل المسبوقه بذئ خبر نحو<sup>(٤)</sup> :  
إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا".

وذكر ابن مالك<sup>(٥)</sup> في (كافيته) :نحوه أنه يجوز بضعف.

قوله<sup>(٦)</sup> : "وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف".

قال في (شرح الجمل)<sup>(٧)</sup> : "يجوز الفصل بينهما بالقسم وبالظرف في فصيح الكلام، كقولك:  
إذن والله أكرمك، وإذن يوم الجمعة أكرمك، كما تقول: ظننت والله زيداً منطلقاً، وظننت  
يوم الجمعة زيداً<sup>(٨)</sup> منطلقاً".

وقال في (المقرب)<sup>(٩)</sup> : "ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم والظرف والمجرور".

---

١ - معاني القرآن ١/٢٧٤.

٢ - في الأصل ودك: "و"، وما أثبتّه هو مقتضى الكلام.

٣ - الجامع ٨٤.

٤ - تقدّم في ص ٢٣٨.

٥ - شرح الكافية الشافية ١٥٣٧.

٦ - المغني ٣٢.

٧ - لم أفق عليه. وينظر المقرب ٢٨٧.

٨ - في الأصل: "زايداً"، والمثبت من دك .

٩ - المقرب ٢٨٧.

ووافقه الشيخ بهاء الدين ابن النحاس<sup>(١)</sup> في (تعليقه) وقال: "فلا يُعتدَّ"<sup>(٢)</sup> فصلاً لتوسّع العرب فيهما<sup>(٣)</sup>، ووافقه أيضاً المالقيّ وتقدّمت عبارته<sup>(٤)</sup>، والأبديّ<sup>(٥)</sup>، وابن إياز<sup>(٦)</sup> وعبارته: "نصوا على جواز الفصل بين (إذن) وبين الفعل المنصوب بالظرف والقسم".

وقال: أبو حيّان<sup>(٧)</sup> في (شرح التسهيل): "الصحيح المنع، لأنّه لم يُسمَع والقياس على القسم لا يصحّ لأنّه لا تأكيد في الظرف بخلافه، وإذا كان الفاصل يفيد التوكيد فكأنّه لافاصل". وجزم بذلك الرضي<sup>(٨)</sup> أيضاً، وتقدّمت<sup>(٩)</sup> عبارته.

قوله<sup>(١٠)</sup>: "وابن بابشاذ<sup>(١١)</sup> الفصل بالنداء، وبالنداء".

ذكر ذلك في (شرح الجمل)<sup>(١٢)</sup>، ووافقه الرضي<sup>(١٣)</sup> عليهما، ووافقه زيادة<sup>(١٤)</sup> على الرضيّ الأندلسي، وابن القوّاس<sup>(١٥)</sup>.

---

١ - التعليقة ٩٢/أ.

٢ - في الأصل ود ك: "يعتمد"، والمثبت من التعليقة.

٣ - أي: الظرف وانجرور. وفي ك و د: "فيها".

٤ - في ص ٢٣٦.

٥ - هو أحمد بن محمد البجائي، شهاب الدين. نحوي، من أهل الأندلس، انتقل إلى القاهرة، ودرّس بها إلى أن توفي سنة ٦٨٠هـ.

ترجمته في الضوء اللامع ١٨٠/٢، وتاج العروس إشارة التعيين ٢٣٣.

٦ المحصول ١٠٦/أ.

٧ - التذييل ٩٧/٥/أ.

٨ - شرح الكافية ٢٣٧/٢.

٩ - في ص ٢٣٦.

١٠ - المغني ٣٢.

١١ - طاهر بن أحمد بن بابشاذ الجوهري المصري، أبو الحسن. كان إماماً في النحو في زمانه، وولي إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر.

له المقدمة المحسبة، وشرح الجمل.

ترجمته في معجم الأدباء ١٧/١٢، وبغية الرعاة ٢٧٢.

وقال أبو حيان<sup>(١)</sup>: "لا ينبغي أن يُقدّم على ذلك إلاّ بسماع من العرب".

قوله<sup>(٢)</sup>: "والكسائيّ، وهشام الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذٍ عند الكسائيّ  
النصب، وعندهشام الرفع".

قال أبو حيان<sup>(٣)</sup> في (شرح التسهيل): "فلو<sup>(٤)</sup> قدّمت معمول الفعل على (إذن)، نحو: زيداً إذن  
أكرم، فذهب الفراء إلى إبطال عملها، وأجاز الكسائيّ في الفعل إذ ذاك الرفع، والنصب،  
ولانصّ أحفظه عن البصريّين في ذلك. ويحتمل أن يقال: اشترطهم في عملها التصدير  
يقتضي أن لا تعمل والحالة هذه؛ لأنها لم تصدر<sup>(٥)</sup>، ويحتمل أن يقال: إنّها تعمل؛ لأنها وإن  
لم تصدر لفظاً فهي في النية مصدرة؛ لأنّ النية بالمفعول التأخير".

قال<sup>(٦)</sup>: "ولقائل أن يقول<sup>(٧)</sup>: لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد (إذن) أصلاً؛ لأنها إن<sup>(٨)</sup> كانت  
مركّبة من (إذن أن)<sup>(٩)</sup>، أو من (إذا أن) فلا يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز في (أن) وإن  
كانت بسيطة، أو أصلها (إذا) الظرفيّة، ونوّنت فلا يجوز أيضاً؛ [لأنّ ما كان في حيّز (إذا)

---

١٢ - شرح الجمل ١١٦/ب.

١٣ - في الأصل: "الرضا"، والمثبت من د وك. وينظر شرح الكافية ٢/٢٣٧.

١٤ - ساقطة من الأصل ود، والمثبت من ك.

١٥ - شرح الكافية ١٣٥/أ، ب.

١ - التذييل ٩٧/٥/أ.

٢ - المغني ٣٢.

٣ - التذييل ٩٧/٥/أ.

٤ - إلى هنا ينتهي السقط في ف .

٥ - في ف: "تصدر".

٦ - التذييل ٩٧/٥/ب.

٧ - في ف: "يقال".

٨ - من التذييل، وفي الأصل ود وك وف: "وإن".

٩ - من ك .

الخوارزمي<sup>(١)</sup>: «(الغاؤها هنا)<sup>(٢)</sup>؛ لأنها بمنزلة ما هو في<sup>(٣)</sup> الحشور، والشيء الواقع في الطي ضرورة أنه لا يُبتدأ [بهما]<sup>(٤)</sup>».

والنصب على أنها لعطف جملة على جملة. ومما يوضح ذلك قولك: زيديقوم، وإذن يكرمك، إذا عطفت (إذن يكرمك) على (يقوم) الذي هو الخبر رفعت يكرمك<sup>(٥)</sup> بتقدير: ويكرمك إذن. وإذا عطفت على الجملة بأسرها نصبت؛ لأن (إذن) وقعت مبتدأة هنا. يعني: إذا رفعت جعلت المعطوف من تمام الأوّل، وصارت هي حشواً، وإذا نصبت بها كانت الجملة الثانية مبتدأ، وخبراً معطوفاً على الجملة الأولى.

وقال السخاوي<sup>(٦)</sup>: «إذا وقعت (إذن) بين الواو، والفاء، وبين الفعل ففيها الوجهان: النصب على اتصال الفعل بها، وانقطاع (إذن) ممّا قبلها، ثمّ دخل<sup>(٧)</sup> حرف العطف بعد أن عملت (إذن)، نحو: إن أعطيتني شكرتك، وإذن [أدعوك]<sup>(٨)</sup> لك، فتعطف (وإذن أدعوك لك) على الجملة قبلها؛ لأنّ الذي قبلها كلام مستقلّ، و<sup>(٩)</sup> (إذن) وما بعدها جملة مستقلة معطوفة. والوجه الثاني: الرفع بعد حرف العطف على أنّ الثاني محمول على الأوّل».

وقال البهاء ابن النحاس<sup>(١٠)</sup>: «وجه إعمالها اعتقاد أنها معطوفة على أوّل الكلام، فوقعت صدرأ، فأعملت، ووجه إلغائها اعتقاد عطفها على أثناء الكلام، فتقع حشواً، فتلغى».

١ - التخمير ٤/ ١٥٨.

٢ - "هنا" ساقطة من ف .

٣ - "في" ساقطة من ف .

٤ - في الأصل ودوك وف: "بها"، والمثبت من التخمير.

٥ - من قوله: "وإذن يكرمك..." إلى هنا ساقط من ف .

٦ - المفضل ١٧٢/ب.

٧ - في ف: "دخلت".

٨ - طمست في الأصل، والمثبت من د و ك وف.

٩ - "الواو" طمست في الأصل، والمثبت من د و ك وف.

١٠ - التعليقة ٩٢/أ.

وقال الرضي<sup>(١)</sup>: "إذا تصدّرت (إذن) من وجه دون وجه، وذلك إذا وقعت بعد العاطف<sup>(٢)</sup> جاز نصب الفعل، وترك نصبه، وذلك أنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة، فمن حيث كون (إذن) في أول جملة مستقلة هي متصدّرة فيجوز انتصاب الفعل بعدها، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط<sup>(٣)</sup> حرف العطف بعض الكلام ببعض هي متوسطة. وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر، ولهذا لم يقرأ: ﴿وَإِذْ لَا يَلْبَثُونَ﴾<sup>(٤)</sup> إلا في الشاذ<sup>(٥)</sup>؛ لأنّه غير متصدّر في الظاهر".

وكذلك<sup>(٦)</sup> قال ابن مالك<sup>(٧)</sup> في (شرح العمدة): "إهمالها بعد الواو، والفاء أكثر، ولذلك اجتمعت السبعة عليه".

وقال في (شرح الكافية)<sup>(٨)</sup>: "إلغاؤها بعدها<sup>(٩)</sup> أجود، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة". وقال النيلي<sup>(١٠)</sup>: "استئناف ما بعد الواو أكثر".

قال: "وقيل: ارتفع في: ﴿وَإِذْ لَا يَلْبَثُونَ﴾<sup>(١١)</sup> لاعتماده على قسَم محذوف، أي: والله إذن لا يلبثون، ف(لا) وما بعدها جواب القسم".

١ - شرح الكافية ٢/٢٣٧، ٢٣٨.

٢ - في ف: "العطف".

٣ - ربط "ساقط من ك".

٤ - في الأصل ود وف: "يلبثون"، والصواب ما أثبتّه من ك. والقراءة المتواترة: ﴿لَا يَلْبَثُونَ﴾. سورة: الإسراء. من الآية: ٧٦.

٥ - قرأ بها أبيّ بن كعب. ينظر المختصر ٧٧.

٦ - في ك وف: "كذا".

٧ - شرح العمدة ٣٣٣.

٨ - شرح الكافية الشافية ١٥٣٦.

٩ - في الأصل وك: "بعدهما"، والمثبت من د وف. والضمير عائد على الواو العاطفة.

١٠ - التحفة الشافية ١٧١/ب.

١١ - سورة: الإسراء. من الآية: ٧٦.

وقال في (رصف المباني)<sup>(١)</sup>: "إذا دخل عليها حرف العطف، فلا يخلو إمّا أن يراد بالجملة التي هي فيه العطف، أو الاستئناف، فإن أريد الاستئناف كان الاعتماد على (إذن) فعملت، ويكون الحرف حرف ابتداء، نحو: أنا أكرمك، وإذن أحسن إليك، فكأن الجملة الأولى لم تذكر.

وإن أريد العطف جاز في (إذن) وجهان: العمل مراعاة للاعتماد عليها وعدمه، والرفع اعتماداً على حرف [ب/٣٦] العطف وهي متوسطة كما بين القسم، والجواب".

قوله<sup>(٢)</sup>: "والتحقيق أنه إذا قيل: إن ترزني أذكرك، و<sup>(٣)</sup>إذن أحسن<sup>(٤)</sup> إليك... إلى آخره. قال الزمخشري<sup>(٥)</sup> في (المفصل): "وفي قولك: إن تأتي آتاك، وإذن أكرمك ثلاثة أوجه: الجزم، والنصب، والرفع".

قال ابن الحاجب<sup>(٦)</sup>: "فالجزم على أن ما بعدها معتمد على ما قبلها، وهو جواب الشرط في الاشتراك، فكأنه قال: إن تأتي آتاك وأكرمك، كما تقول: إن تأتي إذن أكرمك.

والرفع على أن تكون<sup>(٧)</sup> جملة غير معطوف فعلها عطف الجزاء، وجاز الرفع لوقوع الواو في الجملة، والنصب على أن يكون أيضاً جملة مستقلة.

وجاز النصب على تقدير إلغاء الواو؛ لأنها ليست لتشريك مفرد، فجائز معها الرفع والنصب".

وقال الأندلسي: "في (الحواشي)<sup>(٨)</sup>: "«الجزم على أنه معطوف على مجزوم، والرفع على أنه مبتدأ؛ لأنّ التقدير: أنا إذن أكرمك، والنصب على الأصل؛ لأنه غير معتمد».

١ - رصف المباني ١٥٥.

٢ - المغني ٣٢.

٣ - الواو من المغني، وهي ساقطة من بقية النسخ.

٤ - في حركة الآخر ثلاثة أوجه.

٥ - المفصل ٣٨٧.

٦ - الإيضاح ٢/٢٦٤، ٢٦٥.

٧ - في ف: "يكون".



الخوارزمي<sup>(١)</sup>: «إن عطفت (وإذن أكرمك) على أنك جزمت، وإن جعلته مستأنفاً نصبت، وأما الرفع فعلى (وأنا إذن أكرمك)، ونحوه: ﴿وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup>».

وقال أبوحيان<sup>(٣)</sup>: «قد يُتصور في بعض الأفعال الداخل عليها (إذن) أن يُنصب، ويُرفع، ويُجزم، وذلك نحو: إن تأتني أكرمك، وإذن أحسن إليك، يحتمل أن يكون إنشاء فيجوز الرفع، والنصب لأجل الواو، ويحتمل التأكيد فيجزم، و<sup>(٤)</sup> يحتمل الحال فيرفع، فصار للرفع اعتباران: كون الفعل حالاً، وكونه بعد حرف العطف».

قوله<sup>(٥)</sup>: «ومثل ذلك: زيد يقوم، وإذن أحسن إليه<sup>(٦)</sup>، إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان».

نبه ابن الخباز<sup>(٧)</sup> على قوله<sup>(٨)</sup>، وهي أن هذه المسألة<sup>(٩)</sup> تُسمى ذات الوجهين في باب (نواصب المضارع) كما تُسمى بذلك في باب (الاشتغال)، ونقله المصنف في (تذكرته).

## فائدة:

- ٨ - الخواشي للزخشرى ١٤٠/أ.
- ١ - التخميم ١٥٨/٤.
- ٢ - سورة: الحج. من الآية: ٥.
- ٣ - التذيل ٩٩/٥/أ.
- ٤ - الواو ساقطة من ف .
- ٥ - المغني ٣٢.
- ٦ - في ف: "إليك".
- ٧ - هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي، الموصلي، الضرير. شمس الدين. عالم بالنحو، واللغة، والفقه. توفي بالموصل سنة ٦٣٧هـ، أو ٦٤٠هـ.
- له شرح اللمع، والغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية.
- ترجمته في النجوم الزاهرة ٣٤٢/٦، وبغية الرعاة ١٣١.
- ٨ - في الأصل ود وف بياض، والمثبت من ك .
- ٩ - طمست في الأصل، والمثبت من د وك وف .

وقع المضارع مجزوماً بعد (إذن) في شعر عدي بن وداع الأزدي<sup>(١)</sup>، قال:  
 كَلَّفَنِي الْقَلْبُ فَلَمْ أَجْهَلِ عَهْدَ الصَّبَا فِي السَّالِفِ الْأَوَّلِ  
 إلى أن قال<sup>(٢)</sup>:

إِنْ تُعْطِنَا شَطَرَ الْخِفَافِينَ مَقْدُ طَوْعاً لَنَا تَبْلاً إِذَنْ تَفْعَلِ  
 والوجه في تخريجه أن (تَفْعَلِ) جواب الشرط، وهو (إِنْ) أوّل اليست، و(إذن) ملغاة، وهي  
 زائدة مؤكدة لمعنى (إِنْ)<sup>(٣)</sup> الشرطيّة؛ لأنها أيضاً حرف جزاء، ويجوز أن يكون جواب  
 (إذن) على أنها (إذا) الشرطيّة الجازمة في رأي، وفيه ضعف من وجهين.

### فائدة:

من مشكل التراكيب التي وقعت فيها (إذن) ما أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup> عن أبي قتادة<sup>(٥)</sup>: أنه قتل  
 يوم حنين رجلاً، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ.  
 فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟»

١ - من بني النقي الحارث بن مالك أو أسدين الحارث بن مالك. شاعر جاهلي، معمر، ضريب، قيل: إنه أدرك  
 الإسلام، وأسلم.

ترجمته في المعمرين ٤٨، وقصائد جاهلية نادرة للجبري ٥١.  
 والبيتان من (السريع)، وهما في قصائد جاهلية نادرة ٥١. والشاهد وقوع الفعل المضارع مجزوماً بعد (إذن).  
 وفي الأصل: "شطر الخفافين"، وفي دوف وك: "شطر الخفافين"، والمثبت من قصائد جاهلية.  
 وسطر الخفافين: موضع. وتبلاً: قطعاً.

٢ - وفي الأصل: "الخفافين"، والمثبت من دوف وك. وفي قصائد جاهلية: "سطر الخفافين"، وفسره بأنه موضع، وهو  
 تحريف فيما يظهر لي بدليل قوله بعده: إن الخفافين عقار امرئ. يمنع الضيم فلا تجهلي  
 والخفافان: موضع. وتبلاً: حقد، أو عداوة. ووقع في قصائد جاهلية: "تبلاً" بمعنى حقاً، و"نفعل" مكان "تفعل". وينظر  
 اللسان (تبلى).

٣ - من ك و د و ف .

٤ - صحيح البخاري، كتاب الخمس، باب من لم يخمس الأسلاب ١١٢/٤.

٥ - المشهور أنه اسمه الحارث، وقيل غير ذلك. وأبوه ربعي بن بلدمة بن خنساس الأنصاري. صحابي جليل، وفارس  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم، شهد أحداً، وما بعدها. توفي بالكوفة سنة ٥٤ هـ، وقيل: ٣٨ هـ.  
 ترجمته في الإصابة ٣٠٢/١١، وتهذيب التهذيب ٢٠٤/١٢.

فَقَالَ رَجُلٌ: صَدَقَ، وَسَلَبُهُ عِنْدِي، فَأَرْضِيهِ.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا هَا أَلَلَهُ إِذَنْ، لَا نَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>، يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ، فَتُعْطِيكَ سَلَبَهُ.

قال الخطّابي<sup>(٢)</sup>: "هكذا رواه الرواة في الأصول من (الصحيحين)، وغيرهما<sup>(٣)</sup>، وإنما المعروف في كلام العرب: لاها أَلَلَهُ ذا، والهاء فيه بمنزلة الواو، والمعنى: لاوا لله [لا]<sup>(٤)</sup> يكون ذا".

وقال المازني في<sup>(٥)</sup> قول الرواة: «لاها أَلَلَهُ<sup>(٦)</sup> إِذَنْ»: "خطأ، والصواب: لاها أَلَلَهُ ذا، أي: ذا يميني، وذا قسمي<sup>(٧)</sup>".

وقال أبو زيد<sup>(٨)</sup>: "ليس في كلامهم: لاها أَلَلَهُ إِذَنْ<sup>(٩)</sup>، إنما هو لاها أَلَلَهُ ذا، و(ذا) صلة في الكلام، والمعنى: لاوا لله، هذا ما أقسم به".

---

١ - في ف: "الله تعالى".

٢ - هو حمّدين محمد بن إبراهيم الخطّابي البستي، أبو سليمان، فقيه، محدث، لغوي، شاعر. ولد سنة ٣١٩ هـ، وتوفي سنة ٣٨٨ هـ.

له معالم السنن، وغريب الحديث.

ترجمته في إنباه الرواة ١/١٢٥، وسير أعلام النبلاء ١٧/٢٣.

وينظر معالم السنن مع سنن أبي داود ٣/١٥٩، وأعلام الحديث ٢/١٤٥٦، ١٤٥٧.

٣ - هو في صحيح مسلم عن أبي قتادة، في كتاب الجهاد، باب استحقاق القاتل سلب القاتل ٣/١٤٨، وسنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في السلب يعطى القاتل ٢/٦٤.

٤ - ساقطة من جميع النسخ، مثبتة من معالم السنن.

٥ - "في" ساقطة من دوك وف. وينظر شرح صحيح مسلم ١٢/٦٠.

٦ - في ف: "ها لله".

٧ - في ف: "قلمي".

٨ - ينظر المفهم ٤/٢٣٢، وشرح صحيح مسلم ١٢/٦٠.

٩ - وقع بعدها في الأصل ودوك: "ق".

وقال أبوالبقاء<sup>(١)</sup>: "وقع في الرواية: ((إِذَا)) بألف، وتنوين، ويمكن توجيهه بأن التقدير: لا والله لا يُعطى إذن، ويكون: ((لا يعمد...)) [٣٧/أ] إلى آخره تأكيداً للنفي المذكور، موضحاً للسبب فيه".

قال الطيبي<sup>(٢)</sup>: "ثبت في الرواية: ((لاها الله إذن)) فحملة بعض النحاة على أنه تغيير من الرواة، وأنّ الصواب (ذا)، وليس كما قال، بل الرواية صحيحة، وهو كقولك لمن قال لك: افعل كذا: والله إذن لأفعل، فالتقدير: والله إذن لا يعمد... إلى آخره.

قال: "ويحتمل أن يكون (إذن) زائدة، وكذا قال القرطبي<sup>(٣)</sup>: ((إذن) هنا هي حرف الجواب، كقوله<sup>(٤)</sup>: أَيْتَقَصُّ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ؟ قَالُوا: نَعَمْ.

قَالَ: فَلَا إِذْنَ<sup>(٥)</sup>".

قال: "و(ها) هنا ليست للتنبيه، بل هي بدل من مدّة القسم في قولهم: آ لله لأفعلن. وقد وردت هذه الجملة كذلك في عدّة من الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، أفيظنّ توارد الرواة في جميعها على الغلط، والتحريف؟ من ذلك حديث عائشة<sup>(٦)</sup> في قصّة بَريرة<sup>(٧)</sup> لما ذكرت أنّ أهلها يشترطون الولاء: ((قَالَتْ: فَأَشْتَرِيهَا؟

١ - إعراب الحديث ١٣٣.

٢ - في ف: "القطبي".

٣ - هو أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، أبو العباس الأنصاري. فقيه مالكي محدث. ولد سنة ٥٧٨ هـ، وتوفي بالإسكندرية سنة ٦٥٦ هـ.

له المفهم، ومختصر الصحيحين.

ترجمته في البداية والنهاية ٢١٣/١٣، والدياج المنهب ٢٤٠/١.

وينظر المفهم ٣٢٢/٤، ٣٢٣.

٤ - في الأصل، و د و ك و ف: "كقولك"، والصواب ما أثبتته من المفهم ٣٢٣/٤.

٥ - والحديث في سنن أبي داود عن سعد بن أبي وقاص ٢٢٥/٢، في كتاب البيوع، في (باب في التمر بالتمر). والرواية فيه: ((فنهى عن ذلك)) مكان: ((فلا إذن)).

قَالَ: لَا<sup>(١)</sup> هَا<sup>(٢)</sup> اللَّهُ إِذَنْ<sup>(٣)</sup>.

وحديث أنس<sup>(٤)</sup> في قصة جلييب<sup>(٥)</sup>: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ عَلَيْهِ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى أَبِيهَا، فَقَالَ: حَتَّى أَسْتَأْمِرَ أُمُّهَا. قَالَ: نَعَمْ إِذَنْ.

فَذَهَبَ إِلَى امْرَأَتِهِ، فَذَكَرَ لَهَا ذَلِكَ، فَقَالَتْ: لَا هَا اللَّهُ إِذَنْ، وَقَدْ مَنَعْنَاهَا فَلَانًا». أخرجه ابن حبان<sup>(٦)</sup>.

٦ - بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة التيمية القرشية، أم المؤمنين. ولدت بعد المبعث بأربع سنين، أو

خمس. أكثرت من الرواية، وكانت من أعلم نساء الأمة. توفيت بالمدينة سنة ٥٨ هـ.

ترجمتها في سير أعلام النبلاء ١٣٥/٢، والإصابة ٣٨/١٣.

٧ - مولاة أم المؤمنين عائشة. روى لها النسائي حديثاً واحداً، وقصتها مشهورة في العتق.

ترجمتها في سير أعلام النبلاء ٢٩٧/٢، والإصابة ١٥٧/١٢.

١ - "لا" ساقطة من ف.

٢ - في الأصل ود: "هاء"، والمثبت من ف وك.

٣ - والحديث ي صحيح مسلم ٢١٣/٤، في كتاب العتق، في باب الولاء لمن أعتق، عن عائشة.

٤ - ابن مالك بن النضر النجاري الخزرجي، الأنصاري، أبو حمزة، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخادمه.

من رواة الحديث. ولد بالمدينة، وأسلم صغيراً، وتوفي بالبصرة سنة ٩٣ هـ.

ترجمته في الطبقات ١٧/٧، والإصابة ١١٢/١.

٥ - صحابي، جليل من الشجعان، استشهد في معركة، وحوله سبعة من القتلى. روى أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال فيه: "هذا مني، وأنا منه".

ترجمته في الاستيعاب مع الإصابة ٢٠٥/٢، والإصابة ٩٣/٢.

٦ - هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، البستي، الشافعي، أبو حاتم. حافظ، محدث، فقيه. ولد ببست سنة

٢٧٠ هـ، وتوفي بها سنة ٣٥٤ هـ.

له الثقات، وروضة العقلاء.

ترجمته في سير أعلام النبلاء ٩٢/١٦، وطبقات الشافعية ١٣١/٣.

والحديث في الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، كتاب النكاح، باب ذكر إباحة الإمام أن يخطب إلى من

أحب..... ٣٦٦، ٣٦٥/٩.

وأخرج أحمد<sup>(١)</sup> في (الزهد) عن مالك بن دينار<sup>(٢)</sup> أنه قال للحسن<sup>(٣)</sup>: «يَا أَبَا سَعِيدٍ: لَوْ لَبِستُ مِثْلَ عَبَاءَتِي هَذِهِ.

قَالَ: لَا<sup>(٤)</sup> هَا<sup>(٥)</sup> اللَّهُ إِذَنْ، لَا أَلْبَسُ مِثْلَ عَبَاءَتِكَ هَذِهِ».

وأخرج عبد الرزاق<sup>(٦)</sup> عن ابن جريج<sup>(٧)</sup> قال: «قُلْتُ لِعَطَاءٍ<sup>(٨)</sup>: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنِّي فَرَعْتُ مِنْ صَلَاتِي فَلَمْ أَرْضَ كَمَالَهَا، أَفَلَا أَعُودُ لَهُ؟  
قَالَ: بَلَى هَا<sup>(٩)</sup> اللَّهُ إِذَنْ».

---

١ - ابن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله، الإمام، المحدث، الفقيه. ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ، وطلب العلم، وارتحل فيه حتى بلغ الغاية، وتوفي ببغداد سنة ٢٤١ هـ.

له المسند، والمسائل.

ترجمته في تاريخ بغداد ٤/٤١٢.

٢ - البصري، أبو يحيى. زاهد، ورع، محدث، كان لا يأكل إلا من كسب يده. توفي بالبصرة سنة ١٣١ هـ.

ترجمته في وفيات ٤/١٣٩، وتهذيب التهذيب ١٠/١٤.

٣ - ابن يسار البصري الأنصاري ولاء، أبو سعيد. تابعي كبير، محدث، واعظ، زاهد، حبر عالم. ولد بالمدينة سنة

٢١٠ هـ، وتوفي بالبصرة سنة ١١٠ هـ. ترجمته في وفيات الأعيان ٢/٦٩، وتهذيب التهذيب ٢/٢٦٣.

د - "لا" ساقطة من ف.

هـ - في الأصل ود: "هاء"، والمثبت من ف وك.

٦ - ابن همام بن نافع الحميري ولاء، الصنعاني، أبو بكر. محدث، ثقة، حافظ. ولد سنة ١٢٦ هـ، وتوفي سنة ٢١١ هـ.

له المصنف، وكتاب في تفسير القرآن.

ترجمته في وفيات الأعيان ٣/٢١٦، وتهذيب التهذيب ٦/٣١٠.

وينظر المصنف ٢/٣٧٢.

٧ - هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي ولاء، أبو الوليد. فقيه، محدث، إمام أهل الحجاز. ولد بمكة سنة

٨٠ هـ، وتوفي بها سنة ١٥٠ هـ. وله تصانيف.

ترجمته في تاريخ بغداد ١٠/٤٠٠، وتذكرة الحفاظ ١/١٦٩.

٨ - من هنا يبدأ السقط في ف. وعطاء ابن أبي رباح بن أسلم بن صفوان. تابعي من أحلّ الفقهاء، كان عبداً

أسود. ولد بجند باليمن سنة ٢٧ هـ، ونشأ بمكة، وكان يفتي، ويحدث بها. توفي سنة ١١٤ هـ.

ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/٩٨، وتهذيب التهذيب ٧/١٩٩.

٩ - في الأصل ود: "هاء"، والمثبت من ك.

وأخرج الفاكهي<sup>(١)</sup> من طريق سُفيان<sup>(٢)</sup> قال: «لَقِيتُ لَبْطَةَ<sup>(٣)</sup> بَنَ الْفَرَزْدَقِ<sup>(٤)</sup>، فَقُلْتُ :  
 أَسَمِعْتَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِيكَ؟  
 قال: إِي وَ اللَّهِ، إِذَنْ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ...» فذكره.  
 وأخرج عبد الرزاق<sup>(٥)</sup> عن أنس: «أَنَّهُ سئل: هل كُنَّ النِّسَاءُ يَشْهَدْنَ<sup>(٦)</sup> الصَّلَاةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟  
 قال أنس: إِي هَا اللَّهُ إِذَنْ...»  
 وأخرج عبد الرزاق<sup>(٧)</sup> عن ابن جُرَيْج: «قُلْتُ لِعَطَاءٍ<sup>(٨)</sup>: كَأَنَّهُمْ كَانُوا يُشَدِّدُونَ فِي الْمَسْحِ  
 لِلْحَصَى لِمَوْضِعِ الْجَبِينِ<sup>(٩)</sup> مَا لَا يُشَدِّدُونَ فِي مَسْحِ الْوَجْهِ مِنَ التُّرَابِ.  
 قَالَ: أَجَلُ هَا اللَّهُ إِذَنْ...»

١ - محمد بن إسحاق بن العباس المكي أبو عبد الله، مورخ، توفي في حدود سنة ٢٧٢ هـ.  
 له أخبار مكة.

ترجمته في الفهرست ١٥٩، وتاريخ الخلفاء ٦٤٦.  
 وينظر أخبار مكة ٣٣٠/١.

٢ - ابن عيينة بن أبي عمرو بن ميمون الأثلي، الكوفي، أبو محمد. إمام ثقة، ثبت في الحديث. توفي سنة ١٩٨ هـ.  
 ترجمته في تهذيب التهذيب ١١٧/٤، والكاشف للنهي ٢٢٣/١.

٣ - في الأصل وك: "بطة"، والمثبت من د. ولبطة ابن الفرزدق الشاعر المعروف، من أهل العراق. لقي الحسين رضي  
 الله عنه، وحلّت بغير مقتله.

ترجمته في تاريخ الأمم والملوك ٣٨٦/٥، وفيات الأعيان ١٠٠/٦.

٤ - هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي، الدرامي، أبو فراس. شاعر، أموي، فحل، له مهاجاة مع جرير، و  
 الأخطل. توفي سنة ١١٠ هـ.

ترجمته في طبقات الشعراء ٢٩٩، والشعر والشعراء ٢٣٥.

٥ - المصنف ١٤٨/٣.

٦ - في الأصل ود: "يشهدون"، والمثبت من ك.

٧ - المصنف ٤٢، ٤١/٢.

٨ - إلى هنا ينتهي السقط في ف.

٩ - في الأصل ود وف: "الجيرة". والمثبت من ك.

وأخرج عنه<sup>(١)</sup>: «قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يُصَلِّي مَعَ الرَّجُلِ قَطُّ أَتُحِبُّ<sup>(٢)</sup> أَنْ يُلْصَقَ  
بِهِ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا فُرْجَةٌ؟  
قَالَ: نَعَمْ هَا اللَّهُ إِذَنْ».

قلت: وقد استقرأت هذا التركيب فوجدته لا يقع إلا بعد حرف من أحرف الجواب كما  
تري.

---

١ - المصنف ٥٧/٢.

٢ - في ف: "يحب".



## (إنْ) المكسورة الخفيفة

قوله<sup>(١)</sup>: "أحدها: أن تكون شرطية".

قال ابن يعيش<sup>(٢)</sup>: "(إنْ) أصل الجزاء كما أنَّ الألف أصل الاستفهام؛ لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلّها، وسائر حروف الجزاء لها مواضع مخصوصة، ف(مَنْ) شرط فيمن يعقل، و(متى) شرط في الزمان، وليست (إنْ) كذلك، بل تأتي شرطاً في الأشياء كلّها".

وقال في موضع آخر<sup>(٣)</sup>: "اعلم أنَّ (إنْ) أمّ هذا الباب للزومها هذا المعنى، وعدم خروجها عنه إلى غيره، ولذلك اتّسع فيها، وفُصل بينها"<sup>(٤)</sup> وبين مجزومها بالاسم، نحو قولهم: إن الله أمكنني من فلان فعلت<sup>(٥)</sup>.

وقد يُقتصر عليها، ويُوقف عندها، نحو قولك: صلّ خلف فلان وإنْ، أي: وإن كان فاسقاً، ولا يكون مثل ذلك في غيرها ممّا يُجازى به".

وقال الأندلسي: "الأصل في حروف الشرط إنّما هي (إنْ)<sup>(٦)</sup> من حيث إنّ أصل الشرط أن يكون فيما لم يقع؛ ولأنّها تستعمل في جميع مواقع الشرط، وغيرها ليس<sup>(٧)</sup> كذلك.

قال سيبويه<sup>(٨)</sup>: «وزعم الخليل أنَّ (إنْ) هي أمّ حروف الجزاء، فسألته لِمَ ذلك؟

---

١ - المغني ٣٣.

٢ - ينظر شرح المفصل ٤١/٧.

٣ - المصدر نفسه ١٥٦/٨.

٤ - في ف: "بينهما".

٥ - يياض في الأصل و د و ك و ف. والمثبت من شرح المفصل.

٦ - "إن" من ك و ف.

٧ - في الأصل و د: "وليس"، المثبت من ف و ك.

٨ - الكتاب ١٦/٣.

فقال: من قَبْلَ أَنِّي أرى<sup>(١)</sup> حروف الجزاء قد يتصرفن [ب/٣٧]، فيكنّ استفهاماً، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون جزءاً، وهذه على حال واحدة لا يفارقهما الجزاء.

ولأنّ (إنّ) يُسكّت عليها، ويحذف الشرط والجواب، ولا يُفعل ذلك في غيرها.

وقال أبو بكر بن<sup>(٢)</sup> الأنباري<sup>(٣)</sup>: «إنّما صارت (إنّ) أمّ الجزاء؛ لأنّها لغلبتها عليه تنفرد<sup>(٤)</sup>، وتودّي عن الفعلين، يقال<sup>(٥)</sup>: لا أقصد فلاناً؛ لأنّه لا يعرف حقّ من يقصده، فيقال: زره، وإنّ، يراد: وإن كان كذلك فزره، فتكفي (إنّ) عن الشيتين، ولا يُعرّف ذلك في غيرها من حروف الشرط» انتهى.

قال أبو حيّان<sup>(٦)</sup>: "وظاهر كلامه، وكلام غيره أنّه ليس مخصوصاً بالضرورة".

قلت: لكن قال الرضي<sup>(٧)</sup>: "إنّه في الشعر خاصّة".

وقال أبو حيّان<sup>(٨)</sup>: "لأحفظ أنّه جاء فعل الشرط محذوفاً، ولا الجواب محذوفاً أيضاً بعد غير (إنّ). وجوّز بعضهم حذف (إنّ) لكن الجمهور على منعه. ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشرط إجماعاً<sup>(٩)</sup>".

---

١ - "أرى" ساقطة من ك .

٢ - ساقطة من ف .

٣ - ينظر الارتشاف ٥٦١/٢، والتذييل ١٦٢/٥ ب.

٤ - في ف: "تفرد".

٥ - في ف: "فقال".

٦ - التذييل ١٦٢/٥ ب.

٧ - شرح الكافية ٢٥٣/٢.

٨ - ينظر التذييل ١٦٢/٥ ب، والارتشاف ٥٦١/٢.

٩ - طمست في ف .

## خاتمة<sup>(١)</sup>:

قال ابن جنّي<sup>(٢)</sup>: "قال أبو عليّ في نحو قولهم: إن دخلت الدار فعليّ كذا: إنّ في (إن) معنى التكرير، ألا ترى إلى قوله سبحانه [وتعالى] <sup>(٣)</sup>: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾<sup>(٥)</sup> فلولاً أنّ في (إن) معنى التكرير لما كان فيه<sup>(٦)</sup> هذا الشياع، والعموم؛ لأنّه شائع في كلّ امرأة، وامرئء.

وكذلك قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(٧)</sup> لأنّه ليس في واحد مقتصر عليه، بل هو شائع؛ ولأجل ما ذكرنا من شياع (إن) ما جاز أن تلي أحداً في هذا الموضع، و(أحد) لا يستعمل في الواجب".

قال: "ويجوز أن يكون (أحد) هنا ليس [الذي]<sup>(٨)</sup> للعموم، بل من منزلة (أحد) من (أحد وعشرين)، ونحوه، إلّا أنّه دخله<sup>(٩)</sup> معنى العموم؛ لأجل (إن) كما دخل في قوله: ﴿إِنْ امْرُؤٌ﴾، و﴿إِنْ امْرَأَةٌ﴾<sup>(١٠)</sup>."

١ - بياض في الأصل، وساقط من د، وضمن في ف، والمثبت من ك.

٢ - ينظر التذكرة لأبي حيّان ٣٧٧، ٣٧٨.

٣ - من ك .

٤ - سورة: النساء. من الآية: ١٢٨.

٥ - سورة: النساء. من الآية: ١٧٦.

٦ - من ف و ك، وفي الأصل ود: "فيه".

٧ - سورة: التوبة. من الآية: ٦.

٨ - في الأصل ود وك: "التي"، والمثبت من التذكرة.

٩ - في ف: "دخل".

١٠ - "الواو" من ك و ف .

## فائدة:

قال النيلي<sup>(١)</sup>: "(إن) على أربعة أضرب في الشرط:

أحدها: أن تكون<sup>(٢)</sup> وجوداً لوجود، نحو: إن قمت قمت.

الثاني: أن تكون عدماً لعدم، نحو: إن لم تقم لم أقم<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أن تكون وجوداً لعدم، نحو: إن قمت لم أقم.

الرابع: أن تكون عدماً لوجود، نحو: إن لم تقم قمت".

قال: "ومعنى الشرط هو تعليق أمر على أمر يلزم من وجود [المعلق وجود] <sup>(٤)</sup>المعلق عليه".

قوله<sup>(٥)</sup>: "الثاني: أن تكون نافية".

قال الخوارزمي<sup>(٦)</sup>: "أصل (إن) للشرط، إلا أن الشرط<sup>(٧)</sup> لما كان عدماً قبل وقوع المشروط

خرجت (إن) إلى معنى النفي".

وقال الزمخشري<sup>(٨)</sup> في (المفصل): "(إن) بمنزلة (ما) في نفي الحال".

وتبعه شراحه الأندلسي، وابن يعيش<sup>(٩)</sup>، والسخاوي، وابن الحاجب<sup>(١٠)</sup>.

---

١ - التحفة الشافية ٢١٧/ب.

٢ - من د، وفي الأصل حرف المضارعة غير معجم، وفي ك وف: "يكون".

٣ - من ك .

٤ - من التحفة.

٥ - المغني ٣٣.

٦ - التخمير ٩٠/٤.

٧ - عبارة "إلا أن الشرط" ساقطة من ف .

٨ - المفصل ٣٦٥.

٩ - شرح المفصل ١١٢/٨.

لكن في (ذا القد) <sup>(١)</sup> لابن جنّي: "قال أبو علي <sup>(٢)</sup>: القياس في (إن) النافية [أن] <sup>(٣)</sup> لا ينصب <sup>(٤)</sup> بها الخبر؛ لأنها لم تختص بنفي الحال اختصاص (ما)، فلم تُشبه بـ(ليس)، وما علمنا أنها أعمِلت، فإن جاء ذلك، فللتشبيه لها بـ(ليس)؛ لا لأجل النفي وحده" انتهى.

وقال ابن مالك <sup>(٥)</sup> في (شرح التسهيل): "الأكثر <sup>(٦)</sup> على أن النفي بـ(ليس)، و(ما)، و(إن) قرينة <sup>(٧)</sup> مخلصه <sup>(٨)</sup> للحال مانعة من إرادة الاستقبال.

وليس ذلك بلازم، بل <sup>(٩)</sup> الأكثر كون المنفي بها حالاً، ولا يُمنع كونه مستقبلاً قال تعالى في استقبال المنفي بـ(إن): ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ <sup>(١٠)</sup>.

وقال رجل من طيء <sup>(١١)</sup>:

---

١٠ - الإيضاح ٢/٢١٩.

١ - في الأصل: "القد"، وفي د: "القدر"، والمثبت من ك وف.

٢ - ينظر البصريّات ٦٤٧.

٣ - ساقطة من جميع النسخ، وأثبتها لأن النصّ يقتضيها.

٤ - في ف: "بنصب".

٥ - شرح التسهيل ١/٢٢، ٢٣.

٦ - في ف: "الأكثر".

٧ - في ف: "ونينة".

٨ - في ف: "تخلصه".

٩ - في ف: "فالأكثر".

١٠ - سورة: يونس. من الآية: ١٥.

١١ - لم أعرفه. والبيت من (الطويل) في شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٣. والشاهد فيه مجيء (إن) نافية للمستقبل.

وطيء اسمه جلهمة بن أدد، من بني يشجب، من كهلان. كانت منازل بنيه باليمن، ثم انتقلوا إلى أحأ، وسلمى بنجد.

فَإِنَّكَ إِن يَعْرُوكَ مِنْ أَنْتَ مُحْسِبٌ لِيَزْدَادَ إِلَّا كَانَ أَنْظَرَ بِالنَّجْحِ

أي: ما ينزل بك من أحسبته بالعطاء، أي: أعطيته عطاء كافياً ليزداد على الكفاية إلا كان أنظر بالنجح، فالمنفي بـ(إن) هنا مستقبل لاشك في استقباله "انتهى".

قوله<sup>(١)</sup>: "فَحُذِفَ المبتدأ، وبقيت صفته<sup>(٢)</sup>".

قال أبو حيان<sup>(٣)</sup>: "فالجار<sup>(٤)</sup>، والجرور صفة (أحد) المحذوف".

قال: "وقيل: المحذوف (مَنْ)، وقد مرّ [٣٨/أ] نظيره، إلا أن تقدير (مَنْ) هنا بعيد؛ لأن الاستثناء يكون بعد تمام الاسم، و(مَنْ) الموصولة، أو الموصوفة غير تامة".

قال السمين<sup>(٥)</sup>: "يعني أن بعضهم جعل ذلك المحذوف لفظ (مَنْ)، فيقدّر: وإن من أهل الكتاب من إلا ليؤمننّ، فجعل موضع (أحد) لفظ (من)".

وقوله: «(وقد مرّ نظيره)» يعني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>. ومعنى التنظير فيه أنه قد صرح بلفظ (مَنْ) المقدرة ههنا.

قوله<sup>(٧)</sup>: "وقول بعضهم: لا تأتي<sup>(٨)</sup> (إن) نافية إلا وبعدها (إلا).." إلى آخره.

---

ترجمته في جمهرة الأنساب ٣٩٨، ٣٩٩٠.

١ - المغني ٣٤.

٢ - الحديث عن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ سورة النساء من الآية: ١٥٩.

٣ - البحر ٣/٣٩٢.

٤ - في ف: "فالخال".

٥ - هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين. عالم، مفسر، استقر بالقاهرة، وتوفي بهاسنة

٧٥٦هـ.

له الدرّ المصون، والقول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز.

ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٧/٢٨٥، وغاية النهاية ١/١٥٢.

وينظر الدرّ المصون ٢/٤٦٠.

٦ - سورة: آل عمران. من الآية: ١٩٩.

قال ابن الشجري<sup>(١)</sup> في (أماليه): "ولك<sup>(٢)</sup> في (إن) إذا كانت نافية ثلاثة أوجه:

أحدها<sup>(٣)</sup>: أن لا تأتي<sup>(٤)</sup> بعدها بحرف إيجاب، كقولك: إن زيد قام<sup>(٥)</sup>، إن أقوم معك، كما قال تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾<sup>(٦)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَلَيْنُ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾<sup>(٧)</sup> اللام في ﴿لَيْنُ﴾ مؤذنة بالقسم، وقوله: ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ جواب القسم المقدّر، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ﴾<sup>(٨)</sup> أي: ما أدري، فأما قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي مَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ﴾<sup>(٩)</sup> ففي ﴿إِنْ﴾ قولان:

أحدهما: أنها نافية، و﴿مَا﴾ بمعنى الذي، فالتقدير مكنّاهم في الذي ما مكنّاكم فيه.

والقول الآخر: أن<sup>(١٠)</sup> ﴿إِنْ﴾ زائدة، فالتقدير: مكنّاهم في الذي مكنّاكم فيه.

---

٧ - انغي ٣٤.

٨ - في الأصل ود وك وف: "يأتي"، والمثبت من المعني.

١ - الأمالي ٣/١٤٤، ١٤٥.

٢ - في ف: "ذلك".

٣ - ساقطة من د.

٤ - في الأصل ود وف وك: "يأتي"، والمثبت من الأمالي.

٥ - في ك وف: "قائم".

٦ - سورة: يونس. من الآية: ٦٨.

٧ - سورة: فاطر. من الآية: ٤١.

٨ - سورة: الجن. من الآية: ٢٥.

٩ - في د: "مكنّاكم في مكان ﴿مكنّاهم﴾"، و﴿إِنْ﴾ ساقطة من الأصل، والمثبت من دوك وف. سورة: الأحقاف. من

الآية: ٢٦.

١٠ - في الأصل: "أ"، والمثبت من د، وك وف.

والوجه<sup>(١)</sup> هو القول الأول، بدلالة قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

والثاني من أوجهها الثلاثة: أن تأتي بعدها (إلا) فاصلة<sup>(٣)</sup> بين الجزئين، فتجعل<sup>(٤)</sup> الكلام موجبا، كقولك: إن زيد إلا قائم، وإن خرج إلا أخوك، وإن لقيت<sup>(٥)</sup> إلا زيدا، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿وَإِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾<sup>(٨)</sup>، و﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾<sup>(٩)</sup>، و﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾<sup>(١٠)</sup>، و﴿تَنْظُنُونَ أَنْ لَنْتَمُ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(١١)</sup>، فأما قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾<sup>(١٢)</sup> فالتقدير فيه: وإن أحد من أهل الكتاب، وحذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، ومثله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾<sup>(١٣)</sup> التقدير: وإن أحد منكم.

١ - عبارة "فيه. والوجه" طمست من ف .

٢ - في الأصل: "كمن" مكان ﴿لَكُمْ﴾، والمثبت من ك و د وف. سورة: الأنعام. من الآية: ٦.

٣ - في الأصل: "فاصلة"، والمثبت من د وك وف .

٤ - ساقطة من د .

٥ - طمست في ف .

٦ - سورة: الملك. من الآية: ٢٠.

٧ - سورة: المجادلة. من الآية: ٢.

٨ - الواو ساقطة من ف و د . سورة: الأعراف. من الآية: ١٨٤.

٩ - في ف: "يقولوا" مكان ﴿يقولون﴾ . سورة: الكهف. من الآية: ٥٠.

١٠ - سورة: النساء. من الآية: ١١٧.

١١ - سورة: الإسراء. من الآية: ٥٢.

١٢ - سورة: النساء. من الآية: ١٥٩.

١٣ - سورة: مريم. من الآية: ٧١.



والوجه الثالث: أن تدخل (لما) التي بمعنى (إلا) موضع (إلا)، تقول: إن زيد لما قائم، تريد: ما زيد إلا قائم، قال الله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿إِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد قرئت هذه الآيات بتخفيف الميم<sup>(٤)</sup>، فمن شدد جعل ﴿لما﴾ بمعنى (إلا)، و﴿إن﴾ نافية، فالمعنى: ما كل نفس إلا عليها حافظ، وكذلك الآيتان الأخريان.

ومن خفف الميم<sup>(٥)</sup> جعل ﴿ما﴾ زائدة، و﴿إن﴾ مخففة من الثقيلة، واللام للتركيد فارقة بين النافية، والموجبة، والمعنى: إن كل نفس لعلها حافظ.

والكوفيون يقولون في هذا النحو: (إن) نافية، واللام بمعنى (إلا)، وهو من الأقوال البعيدة<sup>(٦)</sup> انتهى.

قوله<sup>(٧)</sup>: "وإذا دخلت<sup>(٨)</sup> على الجملة الاسمية لم تعمل<sup>(٩)</sup> عند سيويه<sup>(١٠)</sup>، والفرّاء<sup>(١١)</sup>، وأجاز الكسائي والمبرد<sup>(١٢)</sup> إعمالها عمل (ليس)".

١ - سورة: الطارق. من الآية: ٤.

٢ - الواو ساقطة من ف.

٣ - سورة: يس. من الآية: ٣٢.

٤ - الواو ساقطة من ف.

٥ - سورة: الزخرف. من الآية: ٣٥.

٦ - ينظر السبعة ٥٨٦، ٦٧٨، والحق ٥/٦٤٩، ٣٩٧.

٧ - عبارة "خفف الميم" طمست في ف.

٨ - المغني ٣٥.

٩ - في ف: "دخل".

١٠ - عبارة "الاسمية لم تعمل" طمست في ف.

١١ - الكتاب ٣/٤١٥٢، ٢٢١.

قال أبو حيان<sup>(١)</sup>: "أكثر الكوفيين، وابن السراج<sup>(٢)</sup>، والفارسي<sup>(٣)</sup>، وابن جني<sup>(٤)</sup> على إعمالها. وأكثر البصريين، والفراء على المنع. واختلف على سيويه، والمبرد، فنقل السهيلي عن سيويه<sup>(٥)</sup> أنه أجاز إعمالها، وأن المبرد منع من ذلك، ونقل أبو جعفر النحاس<sup>(٦)</sup> عكس ذلك. وقال ابن مالك<sup>(٧)</sup> في (شرح التسهيل): "أكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيويه في (إن) النافية الإهمال<sup>(٨)</sup>، وكلامه<sup>(٩)</sup> مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال".

و<sup>(١٠)</sup> قال أبو بكر [ب/٣٨] بن طاهر<sup>(١١)</sup>: «قول سيويه<sup>(١٢)</sup>: «وتكون<sup>(١٣)</sup> (ما) في معنى (ليس)» نص في أن (إن) كـ (ما)<sup>(١٤)</sup> تعمل عمل (ليس)».

١٢ - معاني القرآن ٢/٢٩.

١٣ - المقتضب ٢/٣٥٩.

١ - الارتشاف ٢/١٠٩.

٢ - الأصول ١/٢٣٦.

٣ - ينظر الأغفال ٢/١٦٧، ١٦٨.

٤ - اختصب ١/٢٧٠.

٥ - الكتاب ٤/٢٢١.

٦ - في إعراب القرآن ١/٦٥٧ أن سيويه يرى رفع الخبر بعدها.

٧ - شرح التسهيل ١/٣٥٧.

٨ - في ف: "الإعمال".

٩ - الكتاب ٤/٢٢١.

١٠ - الواو ساقطة من د.

١١ - ينظر الارتشاف ٢/١٠٩.

١٢ - الكتاب ٤/٢٢١.

١٣ - في ف: "يكون".

١٤ - من ك و د و ف.

وقال الشَّلوِين: «هذه العبارة ليست بنصّ في ذلك؛ لاحتمال أن يريد<sup>(١)</sup> أنها كـ(ما) في النفي، لا في العمل، وهذا أولى أن يُحمَل عليه كلامه» انتهى كلام أبي<sup>(٢)</sup> حيّان.

وعبارة ابن مالك<sup>(٣)</sup> في (شرح التسهيل): "مقتضى النظر أن يكون إلحاق (إن) النافية بـ(ليس) راجحاً على إلحاق (لا)؛ لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة، وعلى الظرف، والجارّ والمجرور، وعلى المخبر عنه. بمحضور، فيقال: إن زيد فيها، وإن زيد إلاّ فيها، وإن عندكم من سلطان<sup>(٤)</sup> كما يقال: بـ(ما)<sup>(٥)</sup>، ولو استعملت (لا) هذا الاستعمال لم يجز .

وأكثر النحويّين يزعمون أن مذهب سيويه في (إن) النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأنّ مذهبه فيها الإعمال."

وقال في (شرح الكافية)<sup>(٦)</sup>: "لـ(إن) النافية اسم مرفوع، وخبر منصوب إلحاقاً بـ(ما)، نصّ على ذلك أبو العباس الميرد<sup>(٧)</sup>، وأوماً سيويه<sup>(٨)</sup> إلى ذلك دون تصريح بقوله في باب (عدّة ما يكون عليه الكلّم): «وتكون<sup>(٩)</sup> (إن) كـ(ما)<sup>(١٠)</sup> في معنى (ليس)»، فلو أراد النفي دون العمل لقال: وتكون (إن) كـ(ما) في النفي؛ لأنّ النفي من معاني الحروف، فـ(ما) به

١ - في ك: "يراد".

٢ - في الأصل: "أبو"، والمثبت من د وك وف.

٣ - شرح التسهيل ١/٣٧٥.

٤ - سورة يونس. من الآية ٦٨.

٥ - "بما" ساقطة من ف .

٦ - شرح الكافية الشافية ٤٤٦.

٧ - المقتضب ٢/٣٥٩.

٨ - الكتاب ٤/٢٢٢.

٩ - في ف وك: "يكون".

١٠ - "كما" ساقطة من ف .

أولى من (ليس)؛ لأنّ (ليس) فعل، وهي حرف، بخلاف العمل فإنّ (ليس) فيه هي أصل، لا (ما)، و (لا) <sup>(١)</sup>، و (إن) لأنها <sup>(٢)</sup> فعل، وهنّ حروف.

ومّا <sup>(٣)</sup> يقوّي إعمال (إن) إذا نفّي بها ما أنشد الكسائيّ من قول الشاعر <sup>(٤)</sup>:

إِنْ مُوْ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين.

وقال في (شرح العمدة) <sup>(٥)</sup>: "وأجروا (إن) النافية أيضاً مجرى (ليس)، وخصوها <sup>(٦)</sup> بالمعارف، كقول الشاعر:

إِنْ مُوْ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ .....

وكقول الآخر <sup>(٧)</sup>:

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُغْنِيَ عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا."

وقال الأندلسي: "و لم يتعرّض سيبويه لعمل (إن) في باب (ما)، ولا غيره، إلاّ أنّه قال في باب (إن) <sup>(٨)</sup>: «و» [(إن)] <sup>(٩)</sup> تكون <sup>(١٠)</sup> بمنزلة (ما)، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي

١ - "لا" ساقطة من د.

٢ - من ف و ك.

٣ - في ف: "وما".

٤ - لم أعرفه. والبيت من (المنسرح) في الأزهية ٤٦. والشاهد فيه إعمال (إن) عمل (ليس).

والبيت في رصف المباني ١٠٨، والمقرّب ١٠٥، وشرح عمدة الحفاظ ٢١٦، والخزانة ١٤٣/٢.

٥ - شرح العمدة ٢١٦، ٢١٧.

٦ - في الأصل: "حصرها"، والمثبت من دوك وف.

٧ - لم أعرفه. والبيت من (الطويل) في شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/١. والشاهد فيه إعمال (إن) عمل (ليس).

والبيت في المساعد ٢٨٢/١، والخزانة ١٤٤/٢.

٨ - الكتاب ١٥٢/٣.

٩ - من ف.

١٠ - في ف: "يكون".

غُرُورٍ<sup>(١)</sup>، فصرف (ما) إلى الابتداء كما صرفتها<sup>(٢)</sup> (ما) «. يريد أن (ما) لا تعمل إذا دخلت عليها (إن) كما لا تعمل (إن)<sup>(٣)</sup> إذا دخلت عليها (ما)، ويُفهم منه أنها تعمل<sup>(٤)</sup> إذا لم تدخل<sup>(٥)</sup> عليها (ما).

قال السيرافي: «مذهب سيبويه أن دخول (إن) بعد (ما) مبطل عملها، وهذا ردّ على قول أبي العباس<sup>(٦)</sup>: إن (إن) وحدها لو دخلت على اسم، وخير لعملت<sup>(٧)</sup> كعمل (ما)، ولو كانت تعمل وحدها لما أبطلت عمل (ما)، بل كانت تؤكّد عملها.

وهذا قياس منه استنبطه من كلام سيبويه، وليس بصريح كما<sup>(٨)</sup> زعم».

ثم قال: "ومن زعم أن سيبويه لا يُعملها فدعوى منه".

وقال ابن يعيش<sup>(٩)</sup>: "كان سيبويه لا يرى فيها إلّا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على الابتداء، والخبر، والفعل، والفاعل كما تدخل همزة الاستفهام فلا تغيّره<sup>(١٠)</sup>، وذلك كمذهب

١ - سورة: الملك. من الآية: ٢٠.

٢ - في الأصل: "صرفها"، والمثبت من ك وف.

٣ - من ك .

٤ - في ف: "لعمل".

٥ - عبارة: "إذا لم تدخل" ساقطة من ف .

٦ - المقتضب ٢/٣٥٩.

٧ - في ف: "أعملت".

٨ - في الأصل: "فما"، وفي ك و د و ف: "فيما"، ولعل الصواب ما أثبتته.

٩ - شرح المفصل ٨/١١٣.

١٠ - في الأصل و ف: "بعيره".

بني تميم في (ما)، وغيره يُعملها عمل (ليس) كما فُعِلَ في (ما)، واختاره الميرد، قال<sup>(١)</sup>: «لأنّه لا فصل<sup>(٢)</sup> بينها، وبين (ما)».

والمذهب الأول؛ لأنّ الاعتماد في عمل (ما)<sup>(٣)</sup> على السماع، والقياس يأباه، ولم يوجد في (إن) من السماع ما وجد في (ما).

وقال السخاوي: " ولم يُجزَّ<sup>(٤)</sup> سيويه<sup>(٥)</sup>، ولا الفراء<sup>(٦)</sup> إعمالها عمل (ليس)؛ لأنّها حرف نفي دخل على المبتدأ، والخير، فكان القياس أن لا يُغيّر المبتدأ، ولا الخير عن حالهما، كما أنّ حرف الاستفهام إذا دخل عليهما لم يغيّرهما.

وكان القياس<sup>(٧)</sup> في (ما) أن لا تعمل أيضاً، كما فعل بنو تميم لهذه العلة، فلمّا خالف أهل الحجاز هذا القياس<sup>(٨)</sup> في (ما)، فأعملوها لم يكن لنا أن نقيس عليها (إن)<sup>(٩)</sup>؛ لأنّ القياس على ما خالف القياس غير مستقيم.

وأجاز<sup>(١٠)</sup> الميرد، والكسائي إعمالها على التشبيه بـ (ليس) كما أعملت (ما) على التشبيه بها إذ لافرق بينهما في المعنى؛ لأنّ (إن) لا يمتنع وقوعها موقع (ما) في موضع من مواضعها، والمعروف مذهب [٣٩/أ] سيويه.

---

١ - المقتضب ٢/٣٦٢.

٢ - من ف و ك و د، وفي الأصل: "فضل".

٣ - "ما" ساقطة من ف .

٤ - في ف: "يجوز".

٥ - ينظر الكتاب ٣/١٥٢، ٤/٢٢١.

٦ - معاني القرآن ٢/٢٩.

٧ - ساقط من ف .

٨ - عبارة "هذا القياس" ساقطة من ف .

٩ - من ف.

وقال ابن الحاجب<sup>(١)</sup>: " (إن) بمنزلة (ما) في معناها.

واختلف في العمل، وأكثر الناس لا يجيزونه، وأجازه المبرّد حملاً لها على أختها (ما)، وهو مجرد قياس، واللغة لا تثبت قياساً.

والدليل على أن اللغة لا تثبت قياساً الإطباق على أن البيت، والبحر، والسفينة لا تسمّى قارورة، وإن كانت مستقرّاً فيها، ولو ثبتت اللغة بالقياس لسمّي ذلك كلّ قارورة.

وليس رفع الفاعل في مثل: قام زيد، وإن لم يُسمع من العرب غير هذا اللفظ بقياس، بل داخل بطريق عامّ عنهم، وهو علمنا من استقراء كلامهم بأنّ كلّ ما نُسب إليه الفعل فهو مرفوع، فدخل: قام زيد، ونظائره في هذا العموم.

ووزانه<sup>(٢)</sup> أن يقول الشارع<sup>(٣)</sup>: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»<sup>(٤)</sup>، فإذا حرّمنا الميزر لم نحرّم<sup>(٥)</sup> بالقياس، وإنّا حرّمناه بطريق العموم، وإن لم يكن للميزر بخصوصيّة ذكر، كما في قولك: قام زيد.

فإن زعم المبرّد أنّه من باب رفع الفاعل فليس بمستقيم؛ لأنّه لا يلزم من العلم بإعمالهم (ما) العلم بإعمالهم (إن).

وأيضاً فإنّ إعمال (ما) على خلاف القياس عند الذين يعملونها، وما خرج عن القياس لا يقاس عليه.

---

١ - "أجاز" ساقط من ف .

١ - الإيضاح ٢/٢١٩ .

٢ - "وزانه" طمست في ف .

٣ - في الأصل: "الشاعر"، والمثبت من ك ود وف .

٤ - من حديث متفق عليه عن أبي موسى، ومعاذ، وبريدة. وهو في صحيح البخاري، كتاب (الأدب)، باب (قول النبي

صلى الله عليه وسلّم: "يسروا ولا تعسروا") ٨/٣٦، وصحيح مسلم، كتاب (الأشربة)، باب (النهي عن الانتباز في المزفت) ٨/٦ .

والميزر: نبذ يتخذ من الذرة، وقيل: الشعير، أو الحنطة. ينظر النهاية في غريب الحديث ٤/٣٢٤ .

٥ - في ك: "يحرم".

وقال المالقي<sup>(١)</sup>: "تدخل (إن) النافية على الأفعال، والأسماء، ولا تؤثر<sup>(٢)</sup> فيها؛ لأنها ليست بمختصة<sup>(٣)</sup>، وما لا يختص لا يعمل.

وقد أعملها الميرد<sup>(٤)</sup> إجراء لها مجرى (ما) الحجازية، وأنشد قوله<sup>(٥)</sup>:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ .....

وهذا البيت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه، إذ لا نظير له".

### تنبيه:

لم يذكر ابن مالك في أكثر كتبه لإعمالها شرطاً، وذكر في (شرح العمدة)<sup>(٦)</sup> أنهم خصّوها بالمعارف .

وذكر المصنف<sup>(٧)</sup> في (الجامع) أن<sup>(٨)</sup> شروطها<sup>(٩)</sup> كـ (ما) أن لا تؤكد بـ (إن)، ولا يسبق خبرها، ولا معموله، ولا يقترن خبرها بـ (إلا)، ولا يُبدل من موجب.

قوله<sup>(١٠)</sup>: "وقرأ سعيد بن جبير<sup>(١١)</sup>: «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا»<sup>(١٢)</sup>..." إلى آخره.

---

١ - رصف المباني ١٨٩، ١٩٠.

٢ - من ك: "تؤثر"، وفي الأصل ود وف: "يؤثر".

٣ - طمست في ف .

٤ - المقتضب ٣٥٩/٢.

٥ - تقدّم في ص ٢٦٦.

٦ - شرح العمدة ٢١٦.

٧ - في ف: "المص". وينظر الجامع ٢٨.

٨ - ساقطة من ك .

٩ - في الأصل: "يشروطها"، والمثبت من د وك وف.

١٠ - طمست في الأصل، والمثبت من د وك وف. وينظر المغني ٣٥.



قال ابن جنّي<sup>(١)</sup> في (المحتسب): "ينبغي أن تكون<sup>(٢)</sup> (إن) هذه بمنزلة (ما) كأنه قال: ما الذين تدعون [من دون الله]<sup>(٣)</sup>، فأعمل (إن) إعمال (ما).

وفيه ضعف؛ لأن (إن) هذه لا تختصّ بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجري مجرى (ليس) في العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة، أو خشب، فهم أقلّ منكم؛ لأنكم أنتم عقلاء مخاطبون، فكيف<sup>(٤)</sup> تعبدون ما هو دونكم.

فإن قلت: فما<sup>(٥)</sup> نصنع<sup>(٦)</sup> بقراءة الجماعة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾، فكيف يُثبت في هذه ما نفاه في هذه؟

قيل: يكون تقديره: إنهم مخلوقون<sup>(٧)</sup>، كما أنتم أيها العباد مخلوقون، فسمّاهم عبادة على تشبيههم<sup>(٨)</sup> في خلقهم بالناس "انتهى.

وقال أبو حيان<sup>(٩)</sup>: "هذا التخريج ليس بمتعين<sup>(١٠)</sup>، بل يحتمل أن تكون<sup>(١١)</sup> (إن) مخففة<sup>(١٢)</sup> من الثقلية، وأُعملت، ونُصِب الجزآن بها على حدّ ما جاء من ذلك في (إن) المشددة<sup>(١٣)</sup>.

---

١١ - الأسدِيّ ولاء، الكوفيّ، أبو عبد الله. تابعي كبير. ولد سنة ٤٥ هـ، وقتله الحجاج سنة ٩٥ هـ.

ترجمته في وفيات الأعيان ٣٧١/٢، وتهذيب التهذيب ١١/٤.

والقراءة في مختصر شواذ القراءات ٤٨، واختسب ٢٧٠/١.

١٢ - القراءة المتواترة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾. سورة: الأعراف. من الآية: ١٩٤.

١ - اختسب ٢٧٠/١.

٢ - في ك: "يكون".

٣ - من ف.

٤ - طمست في ف.

٥ - في ك و ف: "ما".

٦ - في ك و ف: "نصنع".

٧ - في ف: "المخلوقون".

٨ - من ك و د، وفي الأصل و ف: "تشبههم".

قال<sup>(١)</sup>: " وهذا التخريج أحسن، بل يتعين لتوافق القراءتين، فإنّ ذاك فيه تنافي<sup>(٢)</sup> القراءتين، إذ قراءة التشديد تقتضي أن يكونوا عباداً أمثالهم، وقراءة التخفيف على تخرجه<sup>(٣)</sup> تقتضي نفي ذلك، وذلك محال في كلامه [سبحانه و] <sup>(٤)</sup> تعالى<sup>(٥)</sup> " انتهى.

وقد علمت أنّ ابن جنّي أجاب عن ذلك، ولهذا قال ابن الصائغ<sup>(٦)</sup>: " قد أجيب عن التنافي المذكور<sup>(٧)</sup> بأنّ المثلية في القراءتين لم تتوارد<sup>(٨)</sup> على محل<sup>(٩)</sup> واحد".

قوله<sup>(١٠)</sup>: " الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة".

٩ - البحر ٤/٤٤٤.

١٠ - في الأصل: "معنيين"، والمثبت من د وك وف.

١١ - في الأصل وك وف ود: "يكون"، والمثبت من البحر.

١٢ - طمست في ف .

١٣ - كما في قوله:

..... إنّ حراسنا أسدا.

انظر ص ٣٤٦ من هذا الكتاب.

١ - البحر ٤/٤٤٤، ٤٤٥.

٢ - في الأصل وك ود: "يتنافى"، والمثبت من ف .

٣ - أي: ابن جنّي المتقدم آنفاً.

٤ - من ف .

٥ - طمست في ف .

٦ - المنصف ١/٥١.

٧ - في ف: "المذكورة" .

٨ - في ف: "القوانين لم يتوارد"، وفي د: "يتواردا".

٩ - في الأصل: "محمل"، والمثبت من د وف وك.

١٠ - المغني ٣٦.

قال<sup>(١)</sup> ابن يعيش<sup>(٢)</sup>: "اعلم أنّ الحذف، والتغيير في الحروف ممّا<sup>(٣)</sup> يأباه القياس، وقد جاء ذلك قليلاً، و[أكثره]<sup>(٤)</sup> فيما كان مضاعفاً من نحو (إنّ)، وأخواتها، و(ربّ)<sup>(٥)</sup>، ولم يأت في (ثمّ) و(ذلك)؛ لأنّه إنّما يساغ<sup>(٦)</sup> فيما ذكرنا لثقل التضعيف [٣٧/ب] مع شبهها بالأفعال من جهة اختصاصها بالأسماء، وليس ذلك في (ثمّ)".

قوله<sup>(٧)</sup>: "فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين<sup>(٨)</sup>، لنا قراءة الحرميين<sup>(٩)</sup>، وأبي بكر<sup>(١٠)</sup>: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لُيُوقِينَهُمُ﴾<sup>(١١)</sup>... إلى آخره.

قال الدماميني، والشيخ<sup>(١٢)</sup>: "ظاهر كلامه أنّ الخلاف<sup>(١٣)</sup> راجع إلى إعمالها، وهو غير سديد<sup>(١٤)</sup>، فإنّ الكوفيين لا يقولون بوجودها<sup>(١٥)</sup> أصلاً، وما قيل فيه: إنّها مخففة، يقولون هم

١ - عبارة "من الثقيلة" طمست في ك .

٢ - شرح المفصل ٧١/٨ .

٣ - "مما" طمست من ف .

٤ - من شرح المفصل، وفي الأصل ود وك: "لكن"، وطمست في ف .

٥ - طمست في ف .

٦ - من ف، وفي الأصل ود وك: "شاع".

٧ - المغني ٣٦ .

٨ - الإنصاف ١٩٥، وما بعدها .

٩ - نافع، وابن كثير . ينظر السبعة ٣٣٩، والحجة ٣٨٦/٤ .

١٠ - شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي، الخياط. من مشاهير القراء، وهو أحد الرواة عن عاصم. ولد

سنة ٩٥هـ، وتوفي سنة ١٩٣هـ .

ترجمته في معرفة القراء ٥٠/١ .

١١ - سورة: هود. من الآية: ١١١ .

١٢ - شرح المغني مع المنصف ٥٢/١ .

١٣ - طمس آخر هذه الكلمة، وأوّل التي تليها في ف .

إنها النافية ، فينبغي رجوع قوله: «(خلافاً للكوفيين)» إلى صدر الكلام فقط، وهو قوله: «(إن تكون مخففة من الثقيلة)».

وأقول اختلفت عبارات النحاة في حكاية هذا الخلاف ، فمنهم من حكاها في أصل وجودها كابن مالك<sup>(١)</sup>، وابن يعيش<sup>(٢)</sup>، والأندلسي، والسخاوي، وصاحب<sup>(٣)</sup> الأزهية ، وأكثر النحاة.

ومنهم من حكاها في إعمالها كأبي البركات ابن الأنباري<sup>(٤)</sup>، وأبي البقاء العكبري<sup>(٥)</sup>، ولنسق [عباراتهم]<sup>(٦)</sup>:

قال ابن مالك<sup>(٧)</sup> في (شرح التسهيل): "ومذهب البصريين أن (إن) قد تخفف، فيقال فيها: (إن)، ويبتل اختصاصها بالاسم، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفَيْنَهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> في قراءة نافع، وابن كثير<sup>(٩)</sup>، وإعمالها<sup>(١٠)</sup>

---

١٠ - في الأصل وف ود: "شديد"، والمثبت من ك .

١١ - "بوجودها" طمست في ف .

١ - شرح التسهيل ٣٣/٢ - ٣٥ .

٢ - شرح المفصل ٧٢/٨ .

٣ - الأزهية ٣٨ .

٤ - الإنصاف ١٩٥ .

٥ - التبيين ٣٤٧ - ٣٥٠ .

٦ - في الأصل ودوك وف: "عبارتهم"، ولعل الصواب ما أثبتته .

٧ - شرح التسهيل ٣٣/٢ - ٣٥ .

٨ - سورة: هود. من الآية: ١١ .

٩ - ينظر السبعة ٣٣٩، والحجة ٣٨٦/٤ .

١٠ - في ف: "إعمالها" .

أكثر كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿وَإِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومذهب الكوفيّين أنّ (إنّ) المشار إليها لا عمل لها، ولا هي مخففة من (إنّ)، بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى (إلا)، ويجعلون النصب في ﴿وَإِنْ كُلًّا﴾<sup>(٤)</sup> بفعل يفسره ﴿يُؤَفِّنُهُمْ﴾، أو ﴿يُؤَفِّنُهُمْ﴾ نفسه، وبه قال الفراء<sup>(٥)</sup>.

وكلا القولين محكوم على أصوله بمنعه في هذا المحلّ، أو بضعفه؛ لأنّهم يوافقون<sup>(٦)</sup> البصريّين في أنّ ما بعد (إلا) لا يعمل [فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيما قبلها، ولذلك قال الفراء<sup>(٧)</sup> في كتاب (المعاني): «وأما الذين خففوا ﴿إِنْ﴾»<sup>(٨)</sup> فإنّهم نصبوا ﴿كُلًّا﴾ بـ ﴿يُؤَفِّنُهُمْ﴾، وهو وجه لأشتهيه<sup>(٩)</sup>؛ لأنّ اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبلها، فلو رفعت ﴿كُلًّا﴾ لصلح<sup>(١٠)</sup> ذلك، كما يصلح<sup>(١١)</sup>: إنّ زيدا لقائم.

١ - سورة: يس. من الآية: ٣٢.

٢ - سورة: الزخرف. من الآية: ٣٥.

٣ - النواو ساقطة من ك.

٤ - سورة: الطارق. الآية: ٤.

٥ - سورة: هود. من الآية: ١١١.

٦ - معاني القرآن ٢/٢٩.

٧ - في ف: "موافقون".

٨ - معاني القرآن ٢/٢٩ - ٣٠.

٩ - ساقط من جميع النسخ، مثبت من شرح التسهيل.

١٠ - في ك: "لأشتهيه".

١١ - في ك: "يصلح".

١٢ - في ك: "يصلح".

ولا يصح أن تقول: إن زيدا لأضرب؛ لأن تأويله كقولك<sup>(١)</sup>: ما زيدا إلا أضرب، وهذا خطأ في اللام، و(إلا) «هذا نصه»<sup>(٢)</sup>.

فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل (إن) نافية، واللام<sup>(٣)</sup> بمعنى (إلا) خطأ.

ولاشك في صحة القراءة، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين والكوفيين، وتوجيه<sup>(٤)</sup> الكوفيين خطأ بشهادة الفراء، فلم يبق إلا توجيه البصريين<sup>(٥)</sup>، فتعين<sup>(٦)</sup> الحكم بصحته<sup>(٧)</sup>. ويؤيد ما ذهب إليه البصريون قول سيويه<sup>(٨)</sup>: «وحدثنا من يوثق<sup>(٩)</sup> به أنه سمع من العرب من يقول<sup>(١٠)</sup>: «(إن عمراً لمنطلق)» وهذا نص لا احتمال فيه.

وقال الأخفش<sup>(١١)</sup>: «وزعموا أن بعضهم يقول: «(إن زيدا لمنطلق)»، وهي مثل: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(١٢)</sup> تُقرأ<sup>(١٣)</sup> بالنصب، والرفع».

---

١ - عبارة: "تأويله كقولك" طمست في ف .

٢ - في ف: "نص".

٣ - في الأصل: "وإلا"، والمثبت من د وك وف.

٤ - ساقطة من ف .

٥ - من قوله "والكوفيين..." إلى هنا ساقط من ف .

٦ - من ف .

٧ - طمست في ف .

٨ - الكتاب ٢/١٤٠.

٩ - في الأصل: "نوثق"، والمثبت من د وك وف .

١٠ - وهو في شرح العمدة ٢٣٥.

١١ - معاني القرآن ١/١١٢.

١٢ - سورة: الطارق. الآية: ٤.

١٣ - ساقطة من ك، وفي ف: "يقرأ".

وأما قولهم بأن<sup>(١)</sup> اللّام بمعنى (إلا) فدعوى لادليل عليها، ولو كانت بمعنى (إلا) لكان<sup>(٢)</sup> استعمالها بعد غير (إن) من حروف النفي أولى؛ لأنها أنصّ على النفي من (إن)، فكان يقال: لم يقم لزيد، و[لن]<sup>(٣)</sup> يقعد لعمرو، بمعنى: لم يقم إلا زيد، ولن يقعد إلا عمرو، و<sup>(٤)</sup> في عدم استعمال ذلك دليل على أنّ اللّام لم يُقصد بها إيجاب، وإنما قُصد بها التوكيد كما قُصد مع التشديد "انتهى.

وقد حكى الخلاف عل هذا الوجه ابن يعيش<sup>(٥)</sup>، والسخاوي.

وقال الأندلسي: "بين البصريين، والكوفيّين خلاف في نحو قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾، فالكوفيّون يقولون: (إن) ههنا النافية، واللّام بمعنى (إلا) الاستثنائية. وكان الكسائي يوافق الكوفيّين إذا كان بعد (إن) فعل إذ النفي يطلب [٤٠/أ] الفعل، ويوافق البصريّين إذا كان بعدها اسم.

قال السيرافي<sup>(٧)</sup>: "ولو جاز أن تكون<sup>(٨)</sup> اللّام بمعنى الإيجاب لجاز أن [تقول]<sup>(٩)</sup>: جاءني القوم لزيد، تريد إلا زيدا<sup>(١٠)</sup>.

١ - في د: "أن".

٢ - في ك: "لكانت".

٣ - في الأصل ودو وك وف: "لم"، والصواب ما أثبتته من شرح التسهيل.

٤ - سقط من ك وف و د .

٥ - شرح المفصل ٧٢/٨.

٦ - "تعالى" ساقطة من ف . سورة: الأنعام. من الآية: ١٥٦.

٧ - شرح الكتاب ٢/٣٠٦ أ.

٨ - في ك: "يكون".

٩ - في الأصل ودو وك وف: "يقول"، والمثبت من شرح الكتاب.

١٠ - عبارة "تريد إلا زيدا" ساقطة من ف .

والبصريّون يقولون: (إنّ) هنا هي المخفّفة من الثقيلة".

وقال [الكمال]<sup>(١)</sup> ابن الأنباريّ في (الإنصاف): "ذهب الكوفيّون إلى أنّ (إنّ) المخفّفة من الثقيلة لاتعمل النصب في الاسم، وذهب البصريّون إلى أنّها تعمل.

أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأنّ (إنّ) المشدّدة إنّما أُعْمِلَتْ؛ لأنّها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنّها على ثلاثة أحرف، ومبنية على الفتح، كما أنّه كذلك، فإذا خفّفت زال شبهها به، فبطل عملها.

وبأنّ (إنّ) المشدّدة من عوامل الأسماء، و(إنّ) المخفّفة من عوامل الأفعال، فينبغي أن لاتعمل<sup>(٢)</sup> المخفّفة في الأسماء، كما لاتعمل المشدّدة في الأفعال؛ لأنّ عوامل الأفعال لاتعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال.

وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: الدليل على صحّة الإعمال قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة من قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع، وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف ﴿إِنْ﴾ وتشديد ﴿لَمَّا﴾.

قالوا: ولا يجوز أن يقال<sup>(٤)</sup>: إنّ ﴿كُلًّا﴾ منصوب بـ ﴿لِيُؤْفِقَنَّهُمْ﴾؛ لأنّا نقول لايجوز ذلك؛ لأنّ لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، ألا ترى أنّه لايجوز أن تقول: زيداً لأكرم من، فتنصب (زيداً) بـ (لأكرم من)، وكذلك هنا لايجوز أن يكون ﴿كُلًّا﴾ منصوب بـ ﴿لِيُؤْفِقَنَّهُمْ﴾.

١ - من ف. و هو عبد الرحمن بن عمّاد بن عبيد الله الأنصاريّ، أبو البركات، كمال الدين. من علماء

اللغة، والأدب. كان عفيفاً، زاهداً. ولد سنة ٥١٣هـ، وتوفي ببغداد سنة ٥٧٧هـ.

له نزهة الألباء في طبقات الأدباء، وأسرار العربيّة.

ترجمته في وفيات الأعيان ١٣٩/٣، وبغية الرعاة ٣٠١.

وينظر الإنصاف ١٩٥-٢٠٨.

٢ - في ف: "يعمل".

٣ - ﴿رَبُّكَ﴾ ساقطة من ف. سورة: هود. من الآية: ١١١.

٤ - طمست في ف.



قالوا: ولا يجوز أيضاً أن يقال: إن ﴿إِنْ﴾ بمعنى <sup>(١)</sup> [ما] <sup>(٢)</sup>، و﴿لَمَّا﴾ بمعنى (إلا)، كما قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ <sup>(٣)</sup>؛ لأنه لو جاز أن يجعل <sup>(٤)</sup> ﴿لَمَّا﴾ بمعنى (إلا) لجاز أن يقال: ما قام القوم لما زيداً، بمعنى إلا زيداً، وقام القوم لما زيداً، بمعنى إلا زيداً، وفي امتناع ذلك دليل على فساد.

وإنما جاءت (لَمَّا) بمعنى (إلا) في الإيمان <sup>(٥)</sup> خاصة، نحو قولهم: عمّرتك <sup>(٦)</sup> الله لَمَّا <sup>(٧)</sup> فعلت كذا، أي: إلا.

ثم لو جعلت ﴿لَمَّا﴾ في الآية بمعنى (إلا) لما كان لـ ﴿كُلِّ﴾ ما ينصبه؛ لأنّ (إلا) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فدلّ ذلك على صحّة ما ذكرناه.

والجواب عن قولهم: إنّما عملت لشبه الفعل لفظاً، فإذا خففت زال شبهها به، فبطل عملها: أن <sup>(٨)</sup> هذا باطل؛ لأنها إنّما عملت؛ لأنها أشبهت [الفعل] <sup>(٩)</sup> لفظاً، ومعنى، وذلك من خمسة أوجه، فإذا خففت صارت بمنزلة فعل خففت بعض <sup>(١٠)</sup> حروفه، وذلك لا يبطل عمله [ألا ترى أنك تقول] <sup>(١١)</sup> : ع، وق، و <sup>(١٢)</sup> ش.

١ - طمست في الأصل، والمثبت من د وك وف .

٢ - ساقطة من الأصل وف . والمثبت من ك و د .

٣ - سورة: مريم. من الآية: ٩٣.

٤ - في ف و ك : "يجعل".

٥ - في ف : "الأعيان".

٦ - معناه ذكرتك. ينظر اللسان (عمر).

٧ - في ف و ك : "يجعل".

٨ - في ف : "إذ".

٩ - من الإنصاف.

١٠ - في ف : "لبعض".

١١ - ساقط من جميع النسخ، مثبت من الإنصاف لاقتضاء النص إياه.

وأما قولهم: (إنّ) المشدّدة من عوامل الأسماء، و(أن) المخفّفة من عوامل الأفعال، فظاهر الاختلال؛ فإنّا إذا قدرنا أنّها المخفّفة من المثقّلة<sup>(١)</sup> فهي من عوامل الأسماء، وإذا لم نقدر أنّها مخفّفة من المثقّلة، فليست من عوامل الأسماء، و(إنّ) المخفّفة في الأصل غير المخفّفة من المثقّلة؛ لأنّ تلك المخفّفة من عوامل الأفعال، وهذه الخفيفة من الثقيلة من عوامل الأسماء، ولم يقع الكلام في الخفيفة من الأصل، وإنّما وقع في الخفيفة من الثقيلة<sup>(٢)</sup>، وقد بيّنا الفرق بينهما".

وقال أبو البقاء العكبري في كتاب (التبيين)<sup>(٣)</sup> في الخلاف بين البصريين، والكوفيين: "إذا خُفّفت (إنّ) الثقيلة جاز أن تعمل في الاسم النصب.

وقال الكوفيون: لا تعمل.

وحجّة الأولين السماع، والقياس.

أما السماع، فمنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوفَيْنَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> قرأ جماعة بتخفيف النون، ونصب (كلّ)، وذلك مسموع منقول.

فإن قيل: النصب ههنا بغير ﴿إِنْ﴾، وذلك العامل قوله: ﴿لَيُوفَيْنَهُمْ﴾، أي: ليوفين كلّاً، ويمكن أن يكون العامل ﴿لَمَّا﴾ على قراءة من نون، وشدّد، أي: ويجمع.

قلنا: كلاهما خطأ، أمّا (يوفي) فهو جواب القسم، [وجواب القسم]<sup>(٥)</sup> لا يعمل فيما قبله، وإن جعله [٤٠/ب] مفسّراً للعامل فكذلك؛ لأنّ التقدير على هذا: وإنّ كلّاً

١٢ - في الأصل ود وك وف: "ر"، والصواب ما أثبتته من الإنصاف.

١ - في ك: "الثقيلة".

٢ - من قوله: "لم يقع الكلام..." إلى هنا ساقط من ف.

٣ - ساقط من د. وينظر التبيين ٣٤٧-٣٥٠.

٤ - سورة: هود. من الآية: ١١١.

٥ - من التبيين.

ليوفينهم، بغير هاء، و﴿لِيُوفِيَهُمْ﴾ تفسير له، وموضع هذا الفعل على كلّ تقدير بعد الاسم، وهو جواب القسم، وهو لا يعمل فيما قبله.

وأما إعمال<sup>(١)</sup> ﴿لَمَّا﴾ فلا سبيل إليه على أي<sup>(٢)</sup> تفسير، وقد فُسِّرَت على معنى (إلا)، و(إلاّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإن فُسِّرَت بلام التوكيد فهي أبعد من العمل، وإن فُسِّرَت ب(لما) التي للجمع، فهو بعيد؛ لأنّ موضعها بعد (إن) و<sup>(٣)</sup> الفعل لا يقع بعد هذه إلاّ ومعه عوض، ولا عوض هنا.

وأما القياس فهو أنّ (إنّ) مشبهة بالفعل في لفظها، واختصاصها بالأسماء، والمخففة من الثقيلة<sup>(٤)</sup> مختصة بالاسم، ولم يبق إلاّ التخفيف بالحذف، ومثل ذلك لا يمنع من العمل للفعل كقولك: لم يك، ولم أبّل، ولا<sup>(٥)</sup> أدّر، فالحرف المشبه<sup>(٦)</sup> به كذلك، يدلّ عليه أنّ (لعلّ) يعمل، وإذا حُذِفَ منه، أو أبدلت اللام نوناً بقي عمله.

قوله<sup>(٧)</sup>: "والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً".

عبارة ابن مالك<sup>(٨)</sup> في (شرح العمدة): "من باب (كان)، أو من باب (كاد)، أو من باب (ظنّ)".

١ - في ك: "الإعمال".

٢ - ساقطة من ف .

٣ - الواو ساقطة من ف .

٤ - في ف: "الثقيلة".

٥ - في ف: "لم".

٦ - في ف: "الشبيه".

٧ - المغني ٣٧.

٨ - شرح العمدة ٢٣٥.

وقال الأندلسي: "لأنّ حق هذه الحروف أن تدخل على اسمين هما مبتدأ وخبر، فإذا دخلت على الفعل فلا بدّ أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ، والخبر حتّى لا يفوت<sup>(١)</sup> هذه الحروف دخولها على المبتدأ، والخبر رأساً".

وقال ابن يعيش<sup>(٢)</sup>: "لأنّ (إن) مختصة بالمبتدأ والخبر فلمّا ألغيت وليها فعل من الأفعال الداخلة عليهما<sup>(٣)</sup>؛ لأنّها [وإن كانت]<sup>(٤)</sup> أفعالاً فهي في حكم المبتدأ، والخبر؛ لأنّها إنّما دخلت ليقين ذلك الخبر، أو<sup>(٥)</sup> الشكّ فيه<sup>(٦)</sup>، لا لإبطال معناه".

وقال ابن مالك<sup>(٧)</sup> في (شرح التسهيل): "لأنّها كانت قبل التخفيف مختصة بالمبتدأ، والخبر فلمّا خفّفت، [وضعف]<sup>(٨)</sup> شبهها<sup>(٩)</sup> بالفعل جاز دخولها على الفعل. و<sup>(١٠)</sup> لم يكن الفعل إلّا من الأفعال المشاركة لها في الدخول على المبتدأ والخبر؛ كي لا تفارق<sup>(١١)</sup> محلّها كليّة<sup>(١٢)</sup>".

---

١ - عبارة "لا يفوت" ساقطة من ف، وفي ك: "تفوت".

٢ - شرح المفصل ٧٢/٨.

٣ - في ف: "عليها".

٤ - طمست في الأصل، والمثبت من د وك وف.

٥ - من شرح المفصل، وفي الأصل وك ود: "و".

٦ - عبارة "والشكّ فيه" طمست في ف. وفي ك: "للشكّ".

٧ - شرح التسهيل ٣٧/٢.

٨ - في الأصل ود وك وف: "ووضع"، والمثبت من شرح التسهيل.

٩ - من ك وف، وفي الأصل ود: "تشبها".

١٠ - في الأصل: "فحيرت بلان"، وفي ك نحوها إلا أن الفاء والياء غير معجمين، وفي د: "فجرت بلان"، وفي شرح

التسهيل: "وكان الفعل من الأفعال"، فلذلك أثبت الواو لأن النص يقتضيها.

١١ - في ف: "يتعارف".

١٢ - في ف وك ود: "بالكلية".

وقال السخاوي<sup>(١)</sup>: "إمّا كان ذلك؛ لأنّ اللّام تلزم ههنا في الخير فلزم أن يكون الفعل من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخير؛ لتكون اللّام داخلة<sup>(٢)</sup> على خبر المبتدأ في الأصل".

قال<sup>(٣)</sup> أبوحيان<sup>(٤)</sup>: "وشرط الناسخ أن يكون مثبتاً غير واقع صلة، فلا تدخل<sup>(٥)</sup> على (ليس)، ولا (ما زال)، وأخواته، ولا (دام)".

قوله<sup>(٦)</sup>: "﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾"<sup>(٧)</sup>.

زاد ابن مالك<sup>(٨)</sup>: "وكقراءة أبي<sup>(٩)</sup>: «وَإِنْ إِحْأَلْكَ يَا فِرْعَوْنُ لَمَثُورًا»"<sup>(١٠)</sup>.

قوله<sup>(١١)</sup>: "ويقاس على النوعين اتفاقاً".

---

١ - الفضل ٩١/أ.

٢ - طمست في ف .

٣ - طمست في الأصل، والمثبت من د وك وف .

٤ - التذييل ٢/٦٠/ب.

٥ - في ك: "يدخل".

٦ - المغني ٣٧.

٧ - سورة: الشعراء. من الآية: ١٨٦.

٨ - شرح التسهيل ٢/٣٧.

٩ - ابن كعب بن قيس الخزرجي الأنصاري، أبو المنذر. صحابي حليل، من كتاب الوحي. شهد المشاهد كلها مع

رسول الله صلى الله عليه، وسلم، وكان من كبار القراء، وروى الحديث عن رسول الله. توفي بالمدينة

سنة ٢١هـ.

ترجمته في الطبقات ٢/٣٤٠، ومعرفة القراء ١/٣.

والقراءة في البحر المحیط ٦/٨٦.

١٠ - في د: "مثوراً". القراءة المتواترة: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثُورًا﴾. سورة: الإسراء. من الآية: ١٠٢.

١١ - المغني ٣٧.

قلت: في دعوى الاتفاق في المضارع نظراً، فإن ابن مالك<sup>(١)</sup> قال في (شرح التسهيل): "فإن كان مضارعاً<sup>(٢)</sup> حُفِظ، ولم يُقَس عليه".

لكن قال أبو حيان<sup>(٣)</sup>: "إنه ليس بصحيح، ولا نعلم له موافقاً".  
قوله<sup>(٤)</sup>:

شَلْتُ يَمِينَكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا .....

كذا أنشده ابن مالك<sup>(٥)</sup> في (شرح الكافية).

قال<sup>(٦)</sup>: "ويروى:

تَكَلَّمْتُكَ أُمُّكَ .....

وقال السخاوي<sup>(٧)</sup>: "و<sup>(٨)</sup> أنشده بعضهم<sup>(٩)</sup>:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا .....

وأنشده<sup>(١٠)</sup> بعضهم:

---

١ - شرح التسهيل ٣٧/٢.

٢ - في الأصل: "مضارع"، والمثبت من ك و د و ف .

٣ - التذييل ٦٠/٢ ب، والارتشاف ١٥٠/٢.

٤ - المغني ٣٧. والبيت لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١١/١٨ وهو الصواب، وينسب لصفية وهو خطأ كما نص عليه

السيوطي في شرح شواهد المغني ٣٧/١ والبيت من (الكامل).

والشاهد فيه وقوع الماضي غير ناسخ بعد (إن) المخففة، وهو شاذ عند غير الأخفش.

والبيت في الأزهية ٤٩، وسر الصناعة ٥٤٨/٢، ٥٥٠، والإنصاف ٦٤١/٢، والخزانة ٣٤٨/٤.

٥ - شرح الكافية الشافية ٥٠٤.

٦ - ينظر شرح التسهيل ٣٧/٢.

٧ - المفضل ٩١ ب.

٨ - الواو من د .

٩ - أنشده كذلك ابن يعيش في شرح المفضل ٧٢/٨.

تَكَلِّتَكَ أُمْلَكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا .....

وكذا أنشده<sup>(١)</sup> ابن مالك<sup>(٢)</sup> في (شرح التسهيل)، و (العمدة)<sup>(٣)</sup> .

قوله<sup>(٤)</sup> : " ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش " .

اختيار<sup>(٥)</sup> الأخفش هو مذهب الكوفيين .

قال السخاوي<sup>(٦)</sup> : " لما كانت (إن)<sup>(٧)</sup> عندهم بمعنى (ما) لم يمتنع دخولها على غير الأفعال التي اشترطها البصريون " .

وقال ابن الحاجب<sup>(٨)</sup> : " ما ذهب إليه الكوفيون ليس بجيد؛ لأنه مخالف للقياس، واستعمال الفصحاء، أما<sup>(٩)</sup> مخالفة القياس فلأن أصل الوضع أن (إن) تدخل على المبتدأ والخبر في المعنى، وقد تبين أنها لا يقدّر فيها ضمير الشأن يكون اسماً لها<sup>(١٠)</sup> بدليل ﴿وَإِنْ

---

١٠ - الضمير ساقط من ف .

١ - الضمير ساقط من ف .

٢ - شرح التسهيل ٢/٣٧ ..

٣ - في شرح العمدة ٢٣٦: هبلك ..... .

٤ - المغني ٣٧ .

٥ - ساقطة من ف .

٦ - المفضل ٩١/ب .

٧ - عبارت "لما كانت" طمست من ف .

٨ - الإيضاح ٢/١٩٠، ١٩١ .

٩ - ساقطة من ف .

١٠ - في "ف": "استعمالها" .

كَلَامٌ<sup>(١)</sup>، فاعتُبر في الفعل الذي يقع بعدها [٤١/أ] أن يكون [كذلك]<sup>(٢)</sup>؛ ليتوفّر عليها ما يقتضيه<sup>(٣)</sup> من الجملة الاسميّة.

وأما مخالفة استعمال الفصحاء؛ فلأنّه لم يوجد في القرآن، ولا<sup>(٤)</sup> في كلام فصيح.

ووجه<sup>(٥)</sup> [مذهب]<sup>(٦)</sup> الكوفيّين<sup>(٧)</sup> - إذا صحّ التمسك بما روه - تقدير الضمير في مثل ذلك، أو تنزيل الجملة الخبريّة الفعلية مجرى الاسميّة، كما أجروا<sup>(٨)</sup>؛ إنّما قام زيد مجرى: إنّما زيد قائم، وكما أجروا: علمت ما قام زيد، مجرى: علمت<sup>(٩)</sup> ما زيد قائماً، فلا بُعد في مثل ذلك.

وفي (رصف المباني)<sup>(١٠)</sup>: "أجاز الكوفيّون دخولها على غير النواسخ من الأفعال قياساً على قول الشاعر<sup>(١١)</sup>:"

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا .....

١ - سورة: هود. من الآية: ١١١.

٢ - من الإيضاح. وفي الأصل ود وك وف: "لذلك".

٣ - في د و ف: "تقتضيه". والضمير عائد على الفعل.

٤ - في الأصل: "وإلا"، والمثبت من د وك وف.

٥ - في الأصل: "وحد"، والمثبت من د و ف وك.

٦ - ساقطة من جميع النسخ، وأشار محقق الإيضاح إلى أنها كذلك سقطت من بعض نسخه، والمثبت من الإيضاح.

٧ - في ك: "الكوفيّون".

٨ - في ف: "جروا"، وفي ك: "أجروا".

٩ - في الأصل ود وف: "علمك"، وفي ك: "عملك"، والمثبت من الإيضاح.

١٠ - رصف المباني ١٩١.

١١ - تقدّم في ص ٢٨٤.



وقول بعض الفصحاء: «إِنْ قَنَعْتَ\*» - (١) كَاتَبَكَ لَسَوَطاً»، و (٢) هما من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما "انتهى".

ومن الوارد في ذلك قراءة ابن مسعود (٣): «وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ لَقِيلًا» (٤). ذكره ابن مالك (٥) في (شرح التسهيل).

قال في (شرح الكافية) (٦): "وسمع سيويه (٧) بعض العرب يقول (٨): «أَمَّا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا» بالكسر، وجعل تقديره: أَمَّا إِنَّكَ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، والفتح أشهر".

قوله (٩): "كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ (١٠): «إِنْ يَزِينِكَ لَنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينِكَ لَهِيَّةً»".

قال ابن مالك (١١) في (شرح التسهيل): "رواه الكوفيون عن بعض العرب. وفيه شذوذان : أحدهما: أَنْ الفعلين مضارعان.

والثاني: أَنَّهُمَا من غير نواسخ الابتداء".

---

١ - في ف: "ضعت".

٢ - الواو ظمست في ف.

٣ - قراءة شاذة. ينظر معاني القرآن للأخفش ٤١٩/٢.

٤ - في الأصل و د و ك و ف: "إِلَّا قَلِيلًا"، والصواب ما أثبتته؛ والقراءة التواترة: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾.

سورة: الإسراء. من الآية: ٥٢.

٥ - شرح التسهيل ٣٧/٢.

٦ - شرح الكافية الشافية ٥٠٥.

٧ - الكتاب ١٦٨، ١٦٧/٣.

٨ - في د: "تقول". والقول في الكتاب ١٦٨، ١٦٧/٣، والأصول ٢١٠/٢، وشرح التسهيل ٣٤/٢.

٩ - المغني ٣٧.

١٠ - هو في الأصول لابن السراج ٣١٦، ٢٦٠/١، شرح الكافية لابن مالك ٥٠٤/١، والتخمير ٦٠/٤، شرح العمدة

٢٣٦.

١١ - لم أعتز عليه بالصورة المذكورة، ولينظر شرح التسهيل ٣٧، ٣٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٠٤/١.

قال<sup>(١)</sup>: "والقياس عليه، وعلى:

..... إِنَّ قَتَلْتَ كَمُسْلِمًا .....

جائز عند الكوفيين، وعند أبي الحسن الأخفش، ذكر<sup>(٢)</sup> ذلك في كتاب (المسائل) "انتهى.

وبذلك يُعترض على قول المصنّف<sup>(٣)</sup>: "ولا<sup>(٤)</sup> يُقاس عليه إجماعاً".

وقال الأندلسي: "الفرّاء يزعم أنّ قولهم: «إِنَّ يَزِينِكَ لِنَفْسِكَ» كالنادر؛ من أجل دخول (إِنَّ) على المضارع، وإنّما حقّها أن تدخل على الماضي؛ لثلاث تجرّي<sup>(٥)</sup> (بجرّي (إِنَّ) التي للجزاء في أصل دخولها على المضارع".

قلت: علّم منه عليّة ذلك، وقد قال الدماميني<sup>(٦)</sup>: "إنّه لم يرَ من تعرّض لعلّته، وأبدي من عنده علّة<sup>(٧)</sup> لا أصل لها!".

قوله<sup>(٨)</sup>: "والرابع<sup>(٩)</sup>: أن تكون زائدة".

قال ابن يعيش<sup>(١٠)</sup>: "الزيادة، والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة، والحشو من عبارات الكوفيين، ونعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى".

---

١ - شرح التسهيل ٢/٣٤، ٣٧.

٢ - في ك: "وذكر".

٣ - المغني ٣٧.

٤ - "ولا" طمست في ف .

٥ - في ك: "يجري".

٦ - شرح المغني مع المنصف ١/٥٣.

٧ - هي أنّ (إِنَّ) وأخواتها مشابهة للفعل الماضي لفظاً، ومعنى فقصدوا فيها بعد التخفيف أن يدخلوها على ما هو

مشابه لها لفظاً ومعنى. وليس ذلك رأيه ابتداءً، وإنّما حكاها.

٨ - المغني ٣٨.

و<sup>(١)</sup> قال: "وقد أنكر بعضهم وقوع الزائد؛ لأنه يكون كالعَبَث، وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة، أو لما ذكروه من المعنى، فإن كان الأول فقد جاء منه في التنزيل، والشعر ما لا يحصى، وإن كان الثاني فليس كما ظنّوه؛ لأنّ قولنا: زائد<sup>(٢)</sup> ليس المراد أنّه دخل لغير معنى البتّة، بل زيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح" انتهى.  
وقد عقدت للزيادة مبحثاً في كتاب (الأشباه والنظائر النحويّة) <sup>(٣)</sup> أوردت فيه فوائد.  
قوله<sup>(٤)</sup>: "كقوله<sup>(٥)</sup>:"

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ ..... "

أنشده صاحب<sup>(٦)</sup> (منتهى الطلب) بلفظ<sup>(٧)</sup>: "

مَا قُلْتُ مِنْ شَيْءٍ مِمَّا أَتَيْتَ بِهِ ..... "

وعلى هذا فلا شاهد فيه.

والشواهد غيره لأتحصّي، منها قول<sup>(٨)</sup> دُرَيْد<sup>(٩)</sup>، وأنشده في (المفصل):

٩ - في الأصل: "يكون"، والمثبت من دوك وف.

١٠ - شرح المفصل ١٢٨/٨.

١ - الواو من ك.

٢ - طمس في ف.

٣ - الأشباه والنظائر ١٧٦/٢.

٤ - المغني ٣٨.

٥ - تقدّم تخريجه في ص ٢٠٢. والشاهد فيه زيادة (إن). واستدل به على أن (إذن) إذا كانت للشرط في المستقبل جاز

دخول الفاء في جزائها.

٦ - هو محمّد بن المبارك بن محمّد بن ميمون. بغداديّ، أديب، حافظ للشعر. توفي بعد ٥٨٩هـ.

ترجمته في الأعلام ٧/٢٤٠.

٧ - ما بين المعقوفين من شرح شواهد المغني ٧٨/١، وفي الأصل ردوك وك: "شيء". في ف: "ما" مكان "مما"، وفي

الأصل: "أنفت" مكان "أتيت"، والمثبت من ك ود وف.

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ كَالْيَوْمِ هَانِيءَ أُتَيْتِي جُرْبٍ

وقول امرئ القيس<sup>(١)</sup>:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

قوله<sup>(٢)</sup>: "وأكثر ما زيدت بعد (ما) النافية".

هذا مذهب البصريين.

قال ابن مالك<sup>(٣)</sup> في (شرح التسهيل): "وزعم الكوفيون أَنَّ (إِنْ) المقترنة بـ(ما) هي النافية جيء بها بعد (ما) تأكيداً .

و<sup>(٤)</sup>الذي زعموه مردود بوجهين:

أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم يتغير بتكرير (ما) إذا قيل: ما ما زيد قائماً، كما قال الراجز<sup>(٥)</sup>:

لَا يُنْسِيكَ الْأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

---

٨ - في الأصل: "قوله"، والمثبت من ذلك وف.

٩ - البيت من (الكامل) في ديوانه ٣٤. والشاهد فيه زيادة (إِنْ). واستشهد به على جمع (أجرب) على (جرب).

والبيت في إصلاح المنطق ١٢٧، والتكملة ٢٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ١٢٩، ٥٧٨، والمفصل ٣٧١، وشرحه لابن يعيش ١٢٨/٨.

١ - في ديوانه ١٦١. والبيت من (الطوي). والشاهد فيه زيادة (إِنْ). واستشهد به على دخول اللام على جواب القسم وهو فعل ماضٍ من غير (قد).

وصال: مستدق.ء.

والبيت في الأزهية ٥٢، وسر الصناعة ٣٧٤/١، ٣٩٣، ٤٠٢، وشرح المفصل ٩/٢٠، ٩٧، والخزانة ٢٢١/٤.

٢ - المغني ٣٨.

٣ - شرح التسهيل ٣٧١/١.

٤ - الواو طمست في ف .

٥ - لم أعرفه. والبيتان من (مشطور الرجز) في شرح التسهيل. والشاهد فيهما تكرير (ما) مع عدم إبطال عملها.

فكرّر<sup>(١)</sup> (ما) النافية تأكيداً<sup>(٢)</sup>، وأبقى عملها.

و<sup>(٤)</sup>الثاني: أنّ العرب قد استعملت<sup>(٥)</sup> (إنّ) زائدة بعد (ما) التي [٤١/ب]. بمعنى (الذي)، وبعد (ما) <sup>(٦)</sup>المصدرية التوقيتية لشبهها في اللفظ<sup>(٧)</sup> بـ(ما) <sup>(٨)</sup>النافية، فلم تكن المقترنة بـ(ما) <sup>(٩)</sup>النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوّغ.

وقال ابن يعيش<sup>(١٠)</sup>: "إذا دخلت (إنّ) هذه على (ما) <sup>(١١)</sup>النافية فهي في لغة بني تميم مؤكّدة؛ لأنّهم لا يُعملون (ما)، وفي لغة أهل الحجاز تكون زائدة كافّة لها عن<sup>(١٢)</sup> العمل، ويصير ما بعدها مبتدأ وخبراً، كما كانت (ما) كافّة لـ(إنّ) عن العمل<sup>(١٣)</sup> في قولك: إنّما زيد قائم.

---

١ - في الأصل: "فكر"، والمثبت من دوك وف.

٢ - في ف: "ماء".

٣ - في ف: "تأكيداً".

٤ - الواو ساقطة من ك وف .

٥ - طمست في ف .

٦ - في ف: "ماء".

٧ - طمست في ف .

٨ - في ف: "بماء".

٩ - في ف: "بماء".

١٠ - شرح المفصل ٨/١٢٩، ١٣٠.

١١ - في ف: "ماء".

١٢ - عبارة زائدة كافّة لها عن "ساقطة من ف .

١٣ - من "ويصير... إلى هنا ساقط من ف .

وذهب الفراء<sup>(١)</sup> إلى أنّ (إن)، و(ما) جميعاً للنفي كأنهما ترادفاً<sup>(٢)</sup> ههنا على النفي مبالغة في النفي، وتأكيذاً له، كما تزداد اللام تأكيداً للإيجاب في قولك: إن<sup>(٣)</sup> زيداً لقائم، وغالى في ذلك حتى قال: «يجوز أن يقال: لا إن ما»؛ لتكون<sup>(٤)</sup> الثلاثة للنفي، وأنشد<sup>(٥)</sup>:

إِلَّا أَوَارِيَّ لَا إِنْ مَا أُبَيِّنُهَا .....

والصواب ما ذهب إليه الجماعة من أنّ (إن) بعد (ما) زائدة، و(ما) وحدها للنفي، إذ لو كانت أيضاً للنفي لانعكس المعنى إلى الإيجاب؛ لأنّ النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً". وقال ابن الحاجب<sup>(٦)</sup>: "قول الفراء في زيادتها بعد النفي: إنهما حرفا نفي ترادفاً كترادف حرفي التأكيد في قولك: إن زيداً لقائم، ليس بالجد؛ لأنه لم يُعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد، ومثل: إن زيداً لقائم قد فصل بينهما لذلك<sup>(٧)</sup>".

وقال النيلي<sup>(٨)</sup>: "زيادة (إن) مطردة مع (ما) النافية للتأكيد.

١ - معاني القرآن ١/٤٨٠.

٢ - في ف: "مرادفاً".

٣ - ساقطة من ف.

٤ - في ف و ك: "فتكون".

٥ - هذا صدر بيت من (البيسط) للناطقة في ديوانه ٢١، وعجزه:

..... والنوي كالحوض بالظلمة الجلد

والرواية في الديوان:

إِلَّا أَوَارِيَّ لَا يَا مَا أُبَيِّنُهَا .....

وعليها فلا شاهد هنا. والشاهد فيه عند الفراء مجيء (لا)، و(إن)، و(ما) للنفي. واستشهد به على زيادة (ما)، ومجيء (أوارِيّ) بدلا من (أحد) على الموضع.

والأوارِيّ: جمع آريّ، بحسب الخيل. واللاي: البطء. والنوي: حاجز حول الخباء، يدفع الماء عنه. والمظلومة: الأرض الصلبة.

والبيت في الكتاب ٢/٣٢١، والمقتضب ٤/٤١٤، والأزهية ٧٧، والخزانة ٢/١٢٥.

٦ - الإيضاح ٢/٢٢٧.

٧ - بياض في ك.

وقال الفراء: هي نافية، فجمعوا بينها<sup>(١)</sup>، وبين (ما) النافية تأكيداً للنفي، فهو بمنزلة تكرير (ما). فهو عند الفراء من التأكيد اللفظي، وعند سيبويه<sup>(٢)</sup> من التأكيد المعنوي.

وقال السخاوي<sup>(٣)</sup>: "(إن) - في نحو قولك: ما إن رأيت - دخلت صِلَة زائدة؛ لتأكيد معنى النفي الذي لـ(ما)، ولا تكون مع (ما) إلا لهذا المعنى، وتبطل<sup>(٤)</sup> عمل (ما) الذي تعمله على لغة أهل الحجاز، فهي كافّة لـ(ما) عن عملها، ولا تُسمّى كافّة على لغة بني تميم، لكن تكون صلة مع (ما)، وتأكيداً<sup>(٥)</sup> للنفي، وذهب قوم من أهل اللغة إلى أنها النافية التي في نحو قوله: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾<sup>(٦)</sup>، وجمع بينها، وبين (ما) النافية لتأكيد النفي، وهو مذهب الفراء.

وقد زيدت مع (لا) في قول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

يَا طَائِرَ الْبَيْنِ لَا إِنْ زِلْتَ ذَا وَجَلٍ مِّنَ الْمُقْنَصِ وَالْقَنَّاصِ مَحْجُوبًا انتهى.

وقد ذكر زيادتها بعد (لا) أيضاً الهروي<sup>(٨)</sup> في (الأزهيّة)، وأنشد البيت، وقال: "أراد: لا زلت، و(إن) زائدة"<sup>(٩)</sup>.

٨ - التحفة الشافية ٢١٤/أ.

١ - في ف: "بينهما".

٢ - طمست في ف. وينظر الكتاب ٤٢١/٢.

٣ - المفصل ١٣٦/أ.

٤ - من د، وفي الأصل وك وف: "يطل".

٥ - في ك: "تأكيد".

٦ - سورة: الملك. من الآية: ٢٠.

٧ - لم أعرفه. والبيت من (البسيط) في الأزهيّة ٥٢. والشاهد فيه زيادة (إن) بعد (لا). والبيت في شرح أبيات المغني

١١٥/١.

٨ - الأزهيّة ٥٢.

وابن جنّي<sup>(١)</sup> في (الخصائص): "وأنشد<sup>(٢)</sup>:

طَعَامُهُمْ لَيْزٌ أَكَلُوا رَحِيمٌ وَمَا إِنَّ لَاتَحَاكَ لَهُمْ ثِيَابٌ

قوله<sup>(٣)</sup>: "وفي هذه الحالة تكفّ<sup>(٤)</sup> عمل (ما) الحجازية".

قال المصنّف في (تعليقه على الألفية): "علّة ذلك أنّها ضعيفة، فلم تحتمل الفصل<sup>(٥)</sup> بينها<sup>(٦)</sup>، وبين معمولها، وأنّ شبهها بـ(ليس) يضعف حينئذ؛ لانتصالها بما لا يتصل بـ(ليس)".

قال: "وقد سمّي النحّاس (إنّ) هذه كافّة، ولا يدفع ذلك أنّها أُتِي بها للتأكيد، فلا توسّم<sup>(٧)</sup> بأمر غيره، لورود ذلك في (ما) في نحو: (إنّما)".

قوله<sup>(٨)</sup>: "فخرّج على أنّها نافية مؤكّدة لـ(ما)".

قال<sup>(٩)</sup>: "خرّج البيت على أنّها نافية مثلها في قوله تعالى: ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾، وأُتِي بها مع (ما) لتأكيد النفي من حيث كانت بمعناها كما أكّدت (عَنْ) بالباء، لما كانت بمعناها في قوله<sup>(١٠)</sup>:

---

٩ - ساقط من الأصل، مثبت من دوك وف .

١ - الخصائص ١٠٨/٣، ١٠٩، ٢٨٢/٢.

٢ - البيت لأمية في ديوانه ٣٤٣. والشاهد فيه زيادة (إنّ) بعد (ما).

وفي دوك وف: "وخيم" مكان "رحيم". وفي الخصائص: "مهنا" و"معد"، وفي الديوان: "مهنا"، وفي تذكرة النحاة: "وخيم". ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

والبيت في الخصائص ١٠٨/٣، ٢٨٢/٢، وتذكرة النحاة ٦٦٧، والخزانة ١١/١٤١.

٣ - المغني ٣٨.

٤ - في د: "يكف"، وفي ك: "بكف".

٥ - في ك: "الفعل".

٦ - في ف: "بينهما".

٧ - في ك: "يوسم".

٨ - المغني ٣٨. والكلام على بيت: بني غدانة ما إن أنتم ذهبا ولا صريفا ولكن أنتم الخزف.



فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلُهُ عَنْ بِمَا بِهِ .....

ويكون العمل في البيت لـ(إن)، كما أنَّ العمل للباء، و(إن) ترفع الاسم، وتنصب الخبر، كقوله<sup>(١)</sup>:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ .....

قال: "وهذا عكس التأكيد، إذ الأصل أن يؤكد الأول بالثاني، لا أن يؤكد الثاني بالأول" انتهى.

وهذا يعطي أن يكون قول المصنف<sup>(٢)</sup>: "مؤكد بـ(ما)" بفتح الكاف، وبالباء، ولا بكسرها، وباللām.

قوله<sup>(٣)</sup>: "وقد تزداد بعد(ما)"<sup>(٤)</sup> الموصولة الاسمية.

قل من ذكر هذا، ولم أرها [أ/٤٢] إلا في (شرح التسهيل) لابن مالك<sup>(٥)</sup>، وأتباعه<sup>(٦)</sup>، و(شرح الكافية) للرضي<sup>(٧)</sup>، ومثل بقوله تعالى: ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾<sup>(٨)</sup>.

---

١ - لم أعرف القائل. ويظهر أن هنا سقطا.

١٠ - هو الأسود بن يعفر في ديوانه ٢١. وهذا صدر بيت من (الطويل) عجزه:

..... أصعد في علو الهوى أم تصوبا

والشاهد فيه تأكيد (عن) بالباء.

والبيت في معاني القرآن للفرّاء ٢٢١/٣، وسر الصناعة ١٣٦، والمغني ٤٦٢، والخزانة ١٦٢/٤.

١ - تقدم في ص ٢٦٦.

٢ - المغني ٣٨، وفيه: "مؤكد لـ(ما)".

٣ - "قوله" طمست في الأصل و ف، والمثبت من د وينظر المغني ٣٨.

٤ - في ف: "ماء".

٥ - شرح التسهيل ٣٧١/١.

٦ - ينظر التذييل ٢٠/٢ ب، وشرح التسهيل للسلسلي ٣٢٩/١.

٧ - شرح الكافية ٣٨٤/٢.

ولم يتعرّض لها الهرويّ، ولا المالقيّ، ولا شرّاح (المفصّل)، و (الكافية) على كثرتهم،  
وسعة شروحاتهم، نعم حكاه من المعريين أبو البقاء<sup>(١)</sup>، وضعفه، ورجّح أنّها في الآية نافية،  
كما جزم به مكّي<sup>(٢)</sup>، ولم يخلُ سواه.

قوله<sup>(٣)</sup>:

يُرْجِي الْمَرْءَ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ ..... [البيت]<sup>(٧)</sup>.

قال ابن مالك<sup>(٤)</sup>: "أراد: يرجي المرء الذي لا يراه".

قوله<sup>(٥)</sup>: "وبعد (ما) المصدرية، كقوله<sup>(٦)</sup>:"

وَرَجَّ الْفَتَى ..... [البيت]<sup>(٧)</sup>.

قال الدماميني<sup>(٨)</sup>: "هذا ليس بمتعين، لاحتمال أن تكون (ما) زائدة، و(إن) شرطية".

٨ - سورة: الأحقاف. من الآية: ٢٦.

١ - انبيان ١١٥٨/٢.

٢ - مشكل إعراب القرآن ٢/٢٠٣.

٣ - المغني ٣٨. والبيت لجابر بن رألان في النوادر ٦٠، وأرياس بن الأرت في شرح شواهد المغني ٨٥. والبيت

من (الوافر). والشاهد زيادة (إن) بعد (ما) الموصولة.

والبيت في الجنى الداني ٢١٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١، والأشباه والنظائر ١٨٨/٢، والخزانة ٥٦٧/٣.

٤ - شرح التسهيل ٣٧١/١.

٥ - المغني ٣٨.

٦ - هو المعلوط بن بديل القريني في الكتاب ٢٢٢/٤. وهذا بعض بيت من (الطويل)، وتماه:

..... للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد

والشاهد بجيء (إن) زائدة بعد (ما) المصدرية.

والبيت في الخصائص ١١٠/١، والأزهية ٥٢، وشرح شواهد المغني ٨٥، ٧١٦، والخزانة ٥٨٦/٣.

٧ - ساقطة من الأصل، مثبتة من دوك وف.

قلت: المصنّف تبع في ذلك سيويه<sup>(١)</sup>، فإنّه استشهد في ( كتابه ) بالبيت على زيادة (إن) بعد (ما)<sup>(٢)</sup> المصدريّة.

ومّن استشهد<sup>(٣)</sup> به على ذلك الهروي<sup>(٤)</sup> في (الأزهيّة)، والأندلسي، وابن يعيش<sup>(٥)</sup>، والسخاوي<sup>(٦)</sup> في (شروح<sup>(٧)</sup> المفصل)، وابن مالك<sup>(٨)</sup> في (شرح التسهيل)، وغيرهم.

وقال ابن عصفور<sup>(٩)</sup> في (شرح الجمل): "لاتزاد (إن) بقياس<sup>(١٠)</sup> إلاّ بعد (ما)<sup>(١١)</sup> النافية، وقد تزايد في الشعر بعد (ما)<sup>(١٢)</sup> المصدريّة، الظرفيّة" وأنشد البيت<sup>(١٣)</sup>.

قوله<sup>(١٤)</sup>: "وبعد (ألا) الاستفتاحيّة".

---

٨ - شرح المغني مع المنصف ١/ ٥٥.

١ - الكتاب ٤/ ٢٢٢.

٢ - من ك .

٣ - من "في كتابه..." إلى هنا ساقط من ف .

٤ - الأزهيّة ٤٢.

٥ - شرح المفصل ٨/ ١٣٠.

٦ - المفصل ١٣٦/ ب.

٧ - في ك: "شروح".

٨ - شرح التسهيل ١/ ٣٧١.

٩ - شرح الجمل ٢/ ٤٨٠.

١٠ - في الأصل ود: "بقاس"، وفي ف: "نقيس"، والمثبت من ك .

١١ - في ف: "ماء".

١٢ - في ف: "ماء".

١٣ - يعني بيت: ورج الفتى للخير .....

١٤ - المغني ٣٨.

زاد أبو حيان<sup>(١)</sup>: "وبعد (أما) الاستفتاحية، وحمل عليه قولهم: ((أما إن جزاك الله خيراً))."

قوله<sup>(٢)</sup>: "وقبل<sup>(٣)</sup> مدة الإنكار".

قال أبو الحسين بن أبي الربيع<sup>(٤)</sup> في كتابه (القوانين): "الإنكار إما بُعِدَ وقوع ذلك، أو لأنه معلوم أن يكون الأمر في نفسك بعيداً قبل الإخبار، وهذا يشبه<sup>(٥)</sup> بالإنكار".

وفي (البسيط): "الإنكار إنكار تكذيب المخبر فيما أخبر به، ولا يكون إلا في الخير<sup>(٦)</sup>، وإنكار نسبته في الرأي الذي ذكره، أو الذي يخالف ما ذكره.

ويتعين بحسب قرينة الكلام وسياقه، فإنه يصح أن ينكر على القائل: أضربت زيداً، رأيه في ذلك، أو أن يكون رأيه على خلاف الضرب، وهذا يكون في الخير، وغيره<sup>(٧)</sup>، وصورة الإنكار فيهما واحدة".

وقال أبو حيان<sup>(٨)</sup>: "ربما لحقت علامة الإنكار مع الاستفهام الذي لا يشوبه إنكار البتة، حكى العتيبي<sup>(٩)</sup> أنه سأل أعرابياً عن أخويه، وعن نفسه، قال: ((قلت: أخبرني عن أخيك

---

١ - الارتشاف ١٥٣/٢.

٢ - المغني ٣٩.

٣ - في ف: "قبل".

٤ - هو عبيد الله بن أحمد بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأمويّ الإشبيلي. من أئمة النحو في الأندلس. ولد

سنة ٥٩٩هـ، وتوفي سنة ٦٨٨هـ.

له الإفصاح في شرح الإيضاح، والبسيط.

ترجمته في غاية النهاية ٤٨٤/١، وبغية الرعاة ٣١٩.

ولم أقف على هذا النص في القوانين.

٥ - في د: "تشبيه".

٦ - "في الخير" طمس في ف.

٧ - في ك: "غير".

٨ - التذييل ٢١٤/٥.

زيد، فقال: أزيدنيه! فوالله ما رأيت أحداً أسكن فوراً، ولا أبعد غوراً، ولا آخذاً بذنب حُجّة، وقد تقدّم<sup>(١)</sup> رأسها من زيد).

فهذا استفهام محض ليس فيه إنكار البتّة، ويحتمل أن يكون ذلك إنكاراً من جهة أن أخاه زيدا من<sup>(٢)</sup> شهرة الأوصاف الجميلة بحيث لا ينبغي أن يُسأل عنه، إذ<sup>(٣)</sup> هو معلوم الأوصاف<sup>(٤)</sup>، مشهور، فأنكر عليه سؤاله عنه.

وفي (البسيط): «(الإنكار يكون في القول، وأجزائه الضرورية، من الاسم، والفعل، دون الحرف؛ لأنّ الإنكار إنّما يكون في الخبر نفسه، أو<sup>(٥)</sup> نسبة شيء ما إليه، ولا يبعد أن يكون في الحروف المفيدة معنى كقولك: قام زيد، ثم عمرو، وإذا أنكرت على المهلة فالقياس يقتضي أن تقول: أئماً! وفيه نظر)».

وقال في (رصف المباني)<sup>(٦)</sup> في الموضع الخامس من مواضع (إن) المكسورة: "أن تكون في الكلمة بين آخرها، وبين ياء الإنكار وُصلة<sup>(٧)</sup> لها، وذلك إذا كانت الكلمة مبنية، أو لا يظهر فيها الإعراب، كقولهم في إنكار (أنا): أنا إني، فيلزم على هذا كسر نونها؛ لأجل الياء، وإنّما

---

١ - يابض في الأصل و ك ، وفي د : "قوله"، وسقط من ف. وفي التذييل: "العبيسي"، والصواب ما أثبتته من أمالي القالي ١٣/٢. والعنبي هو محمد بن عبد الله بن عمرو الأموي البصري، أبو عبد الرحمن. شاعر، أخباري، أديب مشهور. له الخيل، والأخلاق.

ترجمته في وفيات الأعيان ٣٩٨/٤، والفهرست ١٧٦.

١ - في ف : "يقدّم".

٢ - في د : "في".

٣ - من ك ود وف، وفي الأصل : "أن".

٤ - من "عنه إذ هو.... إلى هنا ساقط من ف .

٥ - عبارة "نفسه أو طمست في ف .

٦ - رصف المباني ١٩٢، ١٩٣.

٧ - في الأصل: "ووصلة"، والمثبت من ك و ف و د.

زِيدَت (إِنْ) مُحَافَظَةً عَلَى آخِرِ الْكَلِمَةِ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَزِيدُ (إِنْ) فِي آخِرِ  
الْمَعْرَبَاتِ، فَيَقُولُ <sup>(١)</sup>: أَزِيدُ إِيَّاهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ التَّنْوِينَ، وَيَسْتَغْنِي عَنْهَا، فَيَقُولُ: أَزِيدُئِيهِ".

وَقَالَ الرُّضِّيُّ <sup>(٢)</sup>: "مَدَّةُ الْإِنْكَارِ مَدَّةُ تَلْحُقِ آخِرَ الْمَذْكُورِ فِي الْاسْتِفْهَامِ بِأَلْفِ خَاصَّةٍ إِذَا  
قُصِدَ [٤٢/ب] إِنْكَارُ اعْتِقَادِ كَوْنِ <sup>(٣)</sup> الْمَذْكُورِ [عَلَى] <sup>(٤)</sup> مَا ذَكَرَ، أَوْ <sup>(٥)</sup> إِنْكَارُ كَوْنِهِ بِخِلَافِ  
مَا <sup>(٦)</sup> ذَكَرَ، كَمَا تَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ، فَيَقُولُ <sup>(٧)</sup> مَنْ <sup>(٨)</sup> يَقْصِدُ تَكْذِيبَكَ، وَأَنْ زَيْدًا مَا  
أَتَاكَ <sup>(٩)</sup>: [أَزِيدُئِيهِ!] <sup>(١٠)</sup>.

أَي: كَيْفَ يَجِئُكَ؟

فَهَذِهِ الْعَلَامَةُ لِيَبَيِّنَ أَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ أَتَاكَ <sup>(١١)</sup>، أَوْ يَقُولُ ذَلِكَ مِنْ لَا يَشْكُ أَنَّ زَيْدًا  
جَاءَكَ، وَيَسْتَنْكَرُ أَنْ لَا يَجِئُكَ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ مِنْ شَكِّ <sup>(١٢)</sup> فِي هَذَا: وَكَيْفَ لَا يَجِئُكَ؟" انْتَهَى.  
لَكِنْ إِنَّمَا ذُكِرَ ذَلِكَ مِنْ مَوَاضِعَ (أَنْ) الْمَفْتُوحَةِ، دُونَ الْمَكْسُورَةِ.

---

١ - ساقطة من د.

٢ - شرح الكافية ٢/٤٠٩، ٤١٠.

٣ - في الأصل: "لون"، والمثبت من ك و د وف.

٤ - غير واضحة في الأصل، والمثبت من ك و د وف.

٥ - في د: "و".

٦ - في ف: "كما".

٧ - من ف، وفي الأصل ود وك: "فتقول".

٨ - في الأصل ود: "ومن"، والمثبت من ك و ف.

٩ - عبارة "ما أتاك" طمست في ف.

١٠ - في الأصل و د و ك وف: "أن يدانيه"، والمثبت من شرح الكافية.

١١ - من "أزيدانيه..." إلى هما ساقط من ف.

١٢ - طمست في ف.

وقال أبو حيّان<sup>(١)</sup>: "أطلقوا أنّه لا بدّ أن يتقدّم حرف الإنكار الهمزة فقط، دون غيرها من أدوات الاستفهام.

وحكى أبو زيد [الأنصاري]<sup>(٢)</sup> عن الكلبيين<sup>(٣)</sup> أنّهم قالوا: إذا قيل: رأيت زيدا قلنا: زيداّ إنه<sup>(٤)</sup>! فدلّ هذا على أنّه يجوز حذف الهمزة لدلالة قرينة الحال عليها<sup>(٥)</sup>، ولأنّ علامة الإنكار تدلّ<sup>(٦)</sup> عليها".

قوله<sup>(٧)</sup>: "سمع سيويه<sup>(٨)</sup> رجلاً يقال له: أتخرج إنّ أخصبت البادية؟ فقال: أنا<sup>(٩)</sup> إنه".

قال أبو حيّان: "الأصل في المثال المذكور (أنا) بهمزة الاستفهام، وضمير المتكلم، ثمّ زيدت مدّة الإنكار، و(إنّ).

فإن<sup>(١٠)</sup> كان المزيد أو لا المدّة فهي ألف للحاقها بعد<sup>(١١)</sup> فتحة نون<sup>(١٢)</sup> الضمير فالأصل (أناه) بزيادة هاء السكت، ثمّ زيدت (إنّ) قبل المدّة، فالتقى ساكنان<sup>(١٣)</sup> فكُسِرَ أوّلهما، وهو نون

---

١ - التذييل ٥/٢١٣/أ.

٢ - من ف. وينظر الأمالي للقيالي ١٣/٢.

٣ - في ف: "الكتابين"، وهو تخريف.

٤ - الهمزة ساقطة من ف، ز ك و ف و د .

٥ - عبارة "قرينة الحال عليها" طمست في ف .

٦ - في الأصل: "يدل"، وفي د: "الباء غير معجمة، والمثبت من ك وف.

٧ - المغني ٣٩.

٨ - الكتاب ٢/٤٢٠.

٩ - من ك و ف، وفي الأصل ود: "أنا". والقول في الكتاب ٢/٤٢٠، والأصول ٢/٣٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك

٣٧٢/١.

١٠ - في ك: "وإن".

١١ - من "إن المدّة..." إلى هنا ساقط من ف .

١٢ - في ف: "تانون".

(إن) فانقلبت الألف ياء. وإن<sup>(١)</sup> كان المزيد أولاً (إن) <sup>(٢)</sup> فالمدة<sup>(٣)</sup> المجتلبة ياء؛ لأنك تكسير النون لالتقاء الساكنين، فلا يكون الزائد إلا ياء.

قال أبو حيان<sup>(٤)</sup>: "وقول القالي<sup>(٥)</sup>: إنه حُذِفَ منه الألف الأولى، خطأ<sup>(٦)</sup>؛ لأنه لا ألف، وإنما كُتِبَتْ (أنا) بألف<sup>(٧)</sup> مراعاة لحال الوقف".

وقد راجعت (أمالى) القالي<sup>(٨)</sup> فوجدته قال: "قال أبو زيد الأنصاري: «الكلايين إذا قالوا: رأيت زيدا، قالوا<sup>(٩)</sup>: زيدا إني، بقطع الألف، وتبيين النون، وقال بعضهم: زيدني، فألقوا<sup>(١٠)</sup> الهمزة، وحركة الفتح على نون التنوين، ونقلوا النون».

وقال أبو المضاء<sup>(١١)</sup>: «أزيد إني» فأتى<sup>(١٢)</sup> بألف<sup>(١٣)</sup> الاستفهام قبل (زيد)، ولم يفسره أبو زيد".

---

١٣ - طمس نصفها في ف .

١ - من ف ، وفي الأصل ود وك : "فإن".

٢ - من ف و ك و د .

٣ - من ك و د ، وطمست في ف .

٤ - التذييل ٥/٢١٥ .

٥ - هو إسماعيل بن القاسم بن عيزون ، أبو علي . أحفظ أهل زمانه للغة ، والأدب ، والشعر . ولد في منازجرد

سنة ٢٨٨ هـ ، وتوفي بقرطبة سنة ٣٥٦ هـ .

له الأمالي ، والبارع .

ترجمته في وفيات الأعيان ١/٢٦٦ ، وإنباه الرواة ١/٢٥٠ .

ولم أقف في أماليه على العبارة التي ذكرها أبو حيان .

٦ - في ف : "خطأ".

٧ - في ك : "بالألف".

٨ - الأمالي ٢/١٣ .

٩ - ساقطة من ف .

١٠ - من ك و د ، وطمست في ف .



قال القالي<sup>(١)</sup>: " هذه الزيادة تلحق في الاستفهام في آخر<sup>(٢)</sup> الكلمة، إذا أنكرت أن يكون<sup>(٣)</sup> رأي المحدث على ما ذكر، أو أن يكون على خلاف ما ذكر.

فإن كان ما قبله مفتوحاً كانت الزيادة ألفاً، أو مكسوراً كانت ياء، أو مرفوعاً كانت واوا<sup>(٤)</sup>، أو ساكناً حرّك<sup>(٥)</sup>؛ لئلاً يلتقي ساكنان؛ لأنّ هذه الزيادة مدّات، والمدّات سواكن، فتقول<sup>(٦)</sup> لمن قال: رأيت زيداً: أزيدنيه؛ لأنّ النون التي هي التنوين ساكنة.

وإن قال: قدم زيد، فتقول: أزيدنيه، وإن قال: رأيت عثمان، [قلت]<sup>(٧)</sup>: [أعثماناه]<sup>(٨)</sup>، وإن قال: جاء عمرو، [قلت]<sup>(٩)</sup>: [أعمروه؛ كما قلت [في]<sup>(١٠)</sup> [الندبة]<sup>(١١)</sup> وأغلامهوه<sup>(١٢)</sup>.

---

١١ - أبر المضاء الكلاسي، يظهر أنّه أعراي من كلاب، روى عنه أبو زيد في النوادر في ص ٣٠٥، ٥٣٧.

١٢ - ساقطة من ف .

١٣ - في ف : "بالقاء".

١ - الأمالي ١٣/٢ - ١٤.

٢ - عبارة "الاستفهام في آخر" طمست في ف .

٣ - في د : "تكون".

٤ - في ف : "الواو".

٥ - في ف : "حرّك الكسر".

٦ - في الأصل : "فيقول"، والثاء في د و ك وف غير معجمة، والمثبت من الأمالي.

٧ - ساقطة من جميع النسخ، منبئة من الأمالي.

٨ - في الأصل ودو وك وف : "أعثمانا"، والصواب ما أثبتته من الأمالي.

٩ - من الأمالي.

١٠ - يياض في الأصل ودو وك، والمثبت من ف.

١١ - من الأمالي.

١٢ - في ك وف : "غلاميهوه".

وذكر سيبويه<sup>(١)</sup> أنه سمع رجلاً من أهل البادية قيل له: أخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: «أنا إنيه!». وإنما أنكر أن يكون رأيه على خلاف الخروج.

وربما زادت العرب (إن) إيضاحاً<sup>(٢)</sup> للعلم، ولذلك قالوا: إنيه؛ لأنّ الهاء والياء خفيّان، والهمزة، والنون واضحان، كما زادوا (إن) في قولهم: ما إن فعلت كذا.

قال القالي<sup>(٣)</sup>: "وسألت أبا محمد<sup>(٤)</sup>: لم لم يقولوا: أناه؟

فقال: «لأنّ الألف علامة لحركة النون، و[تبيين]<sup>(٥)</sup> لها، وقد سبقت، فلم يجوز أن يقيموا علامة محدثة، ويُسقطوا علامة متقدمة»<sup>(٦)</sup>.

فأما ما حكاه أبو زيد من<sup>(٧)</sup> قولهم: أزيدني، بتشديد النون، فإنما هذا على لغة من يقف على الحرف<sup>(٨)</sup> بالتشديد، فوقف على (زيد) فشدد، فلمّا ألحق به علامة، حرّكه بالكسر؛ لأنّه توهم أنّ التنوين أصل.

## فائدة:

قال ابن جنّي في (ذا القدّ): "سألت أبا عليّ عن قول الشاعر<sup>(٩)</sup>:

١ - الكتاب ٤/٤٢٠، ٤٢١.

٢ - في ف: "أيضاً".

٣ - الأمالي ٢/١٤.

٤ - لعنه الله بن جعفر بن درستويه المرزبان، الفارسي، أبو محمد، نحوي، لغوي، أديب، مشارك في علوم كثيرة، أخذ

عنه القالي كتاب سيبويه. ولد سنة ٢٥٨ هـ، وتوفي سنة ٣٤٧ هـ ببغداد.

له غريب الحديث، والمقصود، والممدود.

ترجمته في نزهة الألباء ٢٨٣، وإنباه الرواة ٢٤٣/١.

٥ - في الأصل ودوك: "بقيت"، وفي ف: "وجعت"، والمثبت من الأمالي.

٦ - من قوله "أن يقيموا علامة محدثة..." إلى هنا ساقط من ف.

٧ - في ف: "في".

٨ - في ف: "الحروف".

يُنِمَّا نَحْنُ مُرْتَعُونَ بِفُلْجٍ قَالَتِ الدُّلْحُ الرُّوَاءُ إِنِّيهِ

فقال: (إن) التي تصحب الإنكار لا تحسن هنا، فقال بعض الحاضرين: ذهب أحمد بن يحيى<sup>(١)</sup> إلى أنه صوت<sup>(٢)</sup> صبّ المطر، مثل (قب)<sup>(٣)</sup> للسيف، و(طيخ)<sup>(٤)</sup> للضحك. فقلت<sup>(٥)</sup>: إنما سألت: هل تجد له وجهاً من طريق الصناعة؟ فإنني قد [٤٣/أ] وجدت لذلك طريقاً.

قال<sup>(٦)</sup> أبو علي: أفذهبت إلى أنه بمعنى (إن) للتحقيق، إلا أنها خُفِّت؟ فقلت<sup>(٧)</sup>: أفتقول: إنّ المدّة بعدها اشتباع للكسرة التي يُحدثها الوقوف في الشعر على الحرف الصحيح الساكن، نحو<sup>(٨)</sup>:

---

١ - لم أعرفه. والبيت من (الخفيف) في الخصائص ١/٢٣، ٢/١٦٥. والشاهد فيه يحيى (إن) مخففة، وكسر نونها، وإشباع

كسرتها، ووصلها بهاء الوقف. واستشهد به على أنّ (إنه) حكاية لرزمة السحاب، وحنين الرعد. وفي الأصل: "قال" مكان "قالت"، والمثبت من د وك وف. وفي ف: "الج" مكان "الدخ"، وفي حاشية د تفسيرها: "الكثير الماء. قاموس". وفي الأصل: "العرو" مكان "الرواء"، وفي د: "العرواء"، وفي ف: "القها"، والمثبت من ك.

١ - ابن زيد بن سيار الشيبانيّ ولواء، أبو العباس. من أئمة الكوفة في النحو، واللغة. عرف بثعلب. ولديغداد سنة ٢٠٠ هـ، وتوفي سنة ٢٩١ هـ.

له المجالس، والفصيح.

ترجمته في نزهة الألباء ٢٢٨، وإنباه الرواة ١/١٧٣.

٢ - ساقطة من ك .

٣ - ينظر القاموس (قب).

٤ - ينظر القاموس (طيخ).

٥ - "للضحك، فقلت... ساقط من ف .

٦ - غي ف و د: "فقال".

٧ - من ك و د وف، وفي الأصل: "وقلت".

٨ - هذا بعض بيت من (الكامل) للناطقة في ديوانه ٢٨، والبيت بتمامه:

..... كَأَنَّ قَلْبِي ؟

فقال: نعم.

قلت<sup>(١)</sup>: فَإِنَّ هَذَا الْحَرْفَ اللَّيِّنَ إِذَا حَدَثَ فِي الْقَافِيَةِ لَمْ يَتَجَاوَزْ إِلَى شَيْءٍ بَعْدَهُ، نَحْوُ:

..... كَأَنَّ قَلْبِي

وهذا قد تجاوز الياء في (إنه) إلى الهاء.

فقال: لَا يُنْكَرُ، لَمَّا كَانَ مَوْضِعُ وَقْفٍ، وَقَدْ<sup>(٢)</sup> اجْتَلَبَ حَرْفًا آخَرَ لِلْوَقْفِ".

قال ابن جني: "والذي عندي أنا فيه أنه أمر من (آن) (يئين)، أي: احضر<sup>(٣)</sup>، ثم زاد علم التأنيث، والضمير، وهو الياء، ولم يزد [الياء]<sup>(٤)</sup> التي كانت حذفت لالتقاء<sup>(٥)</sup> الساكنين، أعني: عين الفعل؛ لأنه أجرى علم الضمير مجرى المنفصل<sup>(٦)</sup>، كما قرأ ابن مسعود<sup>(٧)</sup>: «فَقُلَّا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا»<sup>(٨)</sup>، وجاء بالهاء منصوبة الموضع إمّا على أن المراد: احضري فيه، ثم حذف الجار، وواصل الفعل<sup>(٩)</sup>، كقوله<sup>(١٠)</sup>:

---

أفد الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحالنا وكأن قد

والشاهد فيه إشباع كسرة الدال، وتولد الباء عنه لأجل الوزن الشعري.

والبيت في المقتضب ٤٢/١، والأزهية ٢١١، وسر الصناعة ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧، والخزانة ٣، ٣٤/١، ٢٣٢، ٣٦٢/٤.

١ - في ك: "فقلت".

٢ - "وقد" ليست في د.

٣ - في ك: "احضره".

٤ - من ف.

٥ - في ك: "لاالتقاء".

٦ - في الأصل: "المنفصل"، والمثبت من د وك وف.

٧ - لم أقف على هذه القراءة.

٨ - القراءة المتواترة: ﴿فَقُلَّا﴾. سورة طه. من الآية: ٤٤.

٩ - عبارة "واصل الفعل" طمست في ف.

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا .....

وإِذَا أَنْ يَكُونُ عَدَى (إِنْ)؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: حَضَرَ، وَ(حَضَرَ) مُتَعَدٍّ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْبَيْتِ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ قَالَتِ السَّحَابُ الثَّقَالُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ: أَحْضَرِي فِي هَذَا الْمَكَانِ [وَصِي] <sup>(١)</sup> فِيهِ، وَهَذَا لَا يَنَافِي <sup>(٢)</sup> قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ (إِنِّيهِ) اسْمُ صَوْتِ الْمَطَرِ إِذَا انْصَبَّ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَرَدْتَهُ أَيْضًا".

قَوْلُهُ <sup>(٣)</sup>: "وَزَعَمَ ابْنُ الْحَاجِبِ <sup>(٤)</sup> أَنَّهَا تُرَادُّ بَعْدَ (لَمَّا) الْإِيجَابِيَّةِ، وَهُوَ سَهْوٌ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي (أَنْ) الْمَفْتُوحَةِ".

قَالَ الشَّارِحُ، وَتَبِعَهُ [الشَّمْنِي] <sup>(٥)</sup>: "وَجَزَمَهُ" <sup>(٦)</sup> بِسَهْوٍ <sup>(٧)</sup> غَيْرِ مُنَاسِبٍ، وَلَمْ نَرِ <sup>(٨)</sup> أَحَدًا مِنْ شَارِحِي كَلَامِهِ انْتَقَدَ <sup>(٩)</sup> ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَفِيهِمُ الْأَثَمَةُ النَّقَادَ <sup>(١٠)</sup>، وَقَدْ صَرَّحَ الرُّضِّي <sup>(١١)</sup> بِمُوَافَقَتِهِ".

---

١٠ - هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ فِي الْكِتَابِ ١/١٧٨. وَهَذَا صَدْرِيَّتٌ مِنْ (الطَّوِيلِ) عَجَزَهُ:

..... قَلِيلٌ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ ضَمِيرِ (الْيَوْمِ) بِالْفِعْلِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْمَفْعُولِ اتَّسَاعًا.

وَالنَّهَالُ: جَمْعُ نَاهَلٍ، وَالْمُرَادُّ الْمَرْتَوِيَّةُ بِالْدَمِ. وَالنَّوَافِلُ: الْغَنَائِمُ.

وَالْبَيْتُ فِي الْمَقْتَضَبِ ٣/١٠٥، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢/٤٦، وَالْمَقْرَبِ ١٤٧، وَشَرْحُ أَيْبَاتِ الْمَغْنِيِّ ٥/١٩١.

١ - بِيَاضٌ فِي الْأَصْلِ وَ د و ك ، وَسَاقَطٌ مِنْ ف ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

٢ - بِيَاضٌ فِي الْأَصْلِ وَ د ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ ك وَ ف .

٣ - الْمَغْنِيُّ ٣٩.

٤ - الْإِيضَاحُ ٢/٢٢٧.

٥ - شَرْحُ الْمَغْنِيِّ مَعَ النِّصْفِ ١/٥٥.

٦ - بِيَاضٌ فِي الْأَصْلِ ، وَسَاقَطٌ مِنْ ف ، مُثَبِّتٌ مِنْ ك وَ د .

٧ - فِي الْأَصْلِ: "بِشَهْوَةٍ"، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ د وَ ف وَ ك.

٨ - فِي ف: "يَر".

٩ - فِي ف: "إِتْقَد".

قلت: الحقّ ما قال<sup>(١)</sup> ابن هشام، وابن الحاجب<sup>(٢)</sup> وإن كان ثقة فهو غير معصوم من السهو، وكلّ يؤخذ من قوله ويترك إلاّ صاحب القبر.

وسكوت شارحيه عليه؛ لأنّهم ليسوا من أهل الاطّلاع على المذاهب والنقول<sup>(٣)</sup>، إنّما قصارى أمرهم المعقول، والبحث في الحدود، والتعاليل، ولو شرحها كأبي حيّان، ونحوه لم يسكت.

وموافقة الرضّيّ له من باب التقليد، وكيف يقبل من ابن الحاجب ذكر حكم لم يذكره أحد<sup>(٤)</sup> من النحاة قبله؟، ولا هو ممّن شافه العرب العرباء، وسمع<sup>(٥)</sup> ذلك منهم، ثمّ أين الشاهد على<sup>(٦)</sup> ذلك من القرآن<sup>(٧)</sup>، أو من<sup>(٨)</sup> الكلام الفصيح؟ فلا شبهة<sup>(٩)</sup> إذن في أنّه سهو سرى إليه من (أن) المفتوحة، وعذره في ذلك أنّه اختصر (كافيته) من (المفصل)، وصاحب (المفصل) قرن بين (إن)، و(أن) في محلّ واحد، فمن هنا حصل الالتباس.

قوله<sup>(١٠)</sup>: "فرغم قُطْرُب أنها قد<sup>(١١)</sup> تكون بمعنى (قد)".

---

١٠ - في ف: "المعتقد".

١١ - شرح الكافية ٢/٣٨٤.

١ - في ك: "قاله".

٢ - غني ف: "حاجب".

٣ - في ك: "المنقول".

٤ - عبارة "حكم لم يذكره أحد" طمست في ف .

٥ - في ك: "مع".

٦ - طمست في ف .

٧ - في ف: "القراءة".

٨ - من ف .

٩ - من ف، وفي الأصل، ود وك وك: "يشبهه".

١٠ - المغني ٣٩.

وقال في (الأزهيّة)<sup>(١)</sup>: "ومن الناس من يقول في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿إِنْ كِدْتُ لَأَتْرِدِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ﴾<sup>(٥)</sup> وما أشبهها<sup>(٦)</sup>: إِنَّ (إِنْ) فيه بمعنى (قد) كأنه قال: و<sup>(٧)</sup>قد كنت لمن الساخرين، وكذلك ما أشبهه، وهو قول قطرب".

وقال في (رصف المباني)<sup>(٨)</sup>: "وأما (إِنْ) التي في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾<sup>(٩)</sup> فذكر بعض المفسرين للحروف أنها بمعنى: لقد، والصحيح أنها مخففة".

وقال ابن الشجري<sup>(١٠)</sup> في (أماليه): "حكى قطرب بن المستنير أن (إِنْ) جاءت بمعنى: قد، وهو من الأقوال التي لا ينبغي أن يعرج عليها".

قوله<sup>(١١)</sup>: "وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ".

قال الأندلسي: "وقد زاد بعضهم لـ (إِنْ) أربعة مواضع:

١١ - "قد" من ك و ف و د .

١ - الأزهيّة ٤٩ .

٢ - سورة الزمر. من الآية: ٥٦ .

٣ - سورة الأعراف. من الآية: ١٠٢ .

٤ - سورة الصافات. من الآية: ٥٦ .

٥ - سورة القصص. من الآية: ١٠ .

٦ - عبارة "وما أشبهها" طمست في ف .

٧ - الواو ساقطة من ك .

٨ - رصف المباني ١٩٢ .

٩ - سورة الإسراء. من الآية: ١٠٨ .

١٠ - الأما لي ١٥١/٣ .

١١ - المغني ٣٩ .

أحدها: أن تكون أمراً من (آن يثين).

الثاني: أن تكون أمراً مؤكدة بالنون الخفيفة من: وأى يثي<sup>(١)</sup>.

والثالث: كونها في الشعر محذوفة من (إمّا) العاطفة .

والرابع: جعلها بمعنى (إذ)<sup>(٢)</sup>، و(إذا)<sup>(٣)</sup> نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٤)</sup>.

والأولى أن (إن) هنا على بابها من الشرط، أي: إن صدقتم في إيمانكم، ولو كانت (إذ) ههنا ملفوظاً بها لم يصح أن يعمل فيها فعل الأمر، وهو مستقبل فكان يلزم أن يدخلها معنى [٤٤/ب] العذر، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾<sup>(٥)</sup> هي على بابها، وكذلك قول الفرزدق<sup>(٦)</sup>:

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيَّةَ حُرَّتَا .....  
.....

لايجوز أن تكون<sup>(٧)</sup> فيه بمعنى: إذ؛ لما ذكرنا من اجتماعها مع الفعل المستقبل، وهي واقعة على الأسباب على بابها من الشرطية، والمعنى: أتغضب إن ذكر، وافتخر به، كقول الآخر<sup>(٨)</sup>:

---

١ - في الأصل: "وإنما شيء" مكان "وأى يثي"، وفي ف: "بني" مكان "يثي"، والمثبت من د و ك .

٢ - أشار إلى ذلك الفراء في معاني القرآن ٢٧/٣.

٣ - ينظر التذييل ١٧٣/٥، ١٧٤.

٤ - سورة: البقرة. من الآية: ٩١.

٥ - سورة: الفتح. من الآية: ٢٧.

٦ - هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناحية التميمي، الدارمي، أبو فراس. شاعر، فحل من أهل البصرة، هجاء، من

أشراف قومه. توفي سنة ١١٠هـ.

والبيت من (الطويل) في ديوانه ٣١١/٢، وعجزه:

..... جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم

والشاهد فيه وقوع (إن) شرطية .

وفي الأصل: "الغضب" مكان "تغضب"، والمثبت من ك و د وف.، ويروى: (أن) مكان (إن)، وعليه فلاشهد هنا.

والبيت في الكتاب ١٦١/٣، والأزهية ٧٣، والجنى الداني ٦٥٥/٣، ومعاني القرآن ٢٢٧/٣، والخزانة ٦٥٥/٣.

٧ - في ف: "يكون".



إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ هَتَكْتَ مَيَّوتَهُمْ .....

والقتل قد كان . وإنما قُبِحَ فتح (إِنْ) في البيت الأول، [لأنها ليست] <sup>(١)</sup> هي الناصبة، وليس من مواضع المحففة ، ولا المصدرية، ومن رواها <sup>(٢)</sup> بالفتح فصل بين الصلّة ، والموصول .  
وقول ابن بابشاذ <sup>(٣)</sup> إِنَّ الشرط بالماضي فاسد .

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ <sup>(٤)</sup> [هو] <sup>(٥)</sup> بمنزلة ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ <sup>(٦)</sup> " انتهى .

وقال أبو البركات ابن الأنباري <sup>(٧)</sup> في (الإنصاف) : "ذهب الكوفيون إلى أَنَّ (إِنْ) الشرطية تقع . بمعنى (إِذ) .  
وذهب البصريون إلى أنها لا تقع . بمعنى : إِذ .

احتجّ الكوفيون بأنَّ (إِنْ) قد جاءت كثيراً في كتاب الله ، وكلام العرب . بمعنى : إِذ ، قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ <sup>(٨)</sup> أي : وَإِذ <sup>(٩)</sup> كنتم ؛ لأنَّ (إِنْ) الشرطية

---

٨ - هو أبو ذؤاب ربيعة بن عبيد الأسدي في دلائل الإعجاز ١٩٦ ، وهذا صدر بيت من (الكامل) عجزه :

..... بعثية ابن الحارث بن شهاب

والشاهد فيه وقوع الشرط في الماضي .

والبيت في شرح الكتاب للسيرافي ٢/٣١٣ أ ، والأمازي للقالبي ٢/٧٢ ، والسمط ٧٠٦ .

١ - في الأصل ود وك وف : "وهي الناصبة" ، ولعل الصواب ما أثبتته ؛ لأن السياق يقتضيه .

٢ - في الأصل : "وراه" ، والمثبت من د وك وف .

٣ - ينظر شرح الجمل ١٢٤ / ب .

٤ - سورة : الرعد . من الآية : ٥ .

٥ - في الأصل : "فهو" ، وهي ساقطة من بقية النسخ ، ولعل الصواب ما أثبتته .

٦ - سورة : المائدة . من الآية : ١١٦ .

٧ - الإنصاف ٦٣٢ - ٦٣٥ .

٨ - سورة : البقرة . من الآية : ٢٣ .

تُفيد الشكّ، بخلاف (إذ)، ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: إن<sup>(١)</sup> قامت القيامة كان<sup>(٢)</sup> كذا لما تقتضيه من معنى الشكّ. ولو قلت: إذ قامت القيامة، أو<sup>(٣)</sup> إذ قامت القيامة كان جائزاً؛ لأنّ<sup>(٤)</sup> (إذ)، و(إذا) ليس فيهما معنى الشكّ، وإذا ثبت أنّ (إنّ) فيها معنى الشكّ<sup>(٥)</sup>، فلا يجوز أن تكون ههنا الشرطيّة<sup>(٦)</sup>؛ لأنّه لا شكّ في أنّهم كانوا في شكّ، فدلّ على أنّها بمعنى (إذ)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٧)</sup> ولهذا خاطبهم في صدر الآية بالإيمان، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٨)</sup> فدلّ على أنّها بمعنى (إذ). وقال تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾<sup>(٩)</sup> أي: إذ شاء الله.

وجاء في حديث<sup>(١٠)</sup> أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم حين دخل المقابر قال: "سَلَامٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ" أي: إذ؛ لأنّه لا يجوز الشكّ في اللحاق بهم. وقال الشاعر<sup>(١١)</sup>:

١ - "وإذا" ساقطة من ك و ف .

٢ - في الأصل: "أن"، والمثبت من د وك وف.

٣ - ساقطة من ف .

٤ - في ف: "و".

٥ - في الأصل: "الآن"، والمثبت من د وك وف.

٦ - من "وإذا ثبت... إلى هنا ساقط من ف .

٧ - عبارة "ههنا الشرطيّة" ساقطة من ف .

٨ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٧٨.

٩ - سورة: المائدة. من الآية: ٥٧.

١٠ - سورة: الفتح. من الآية: ٢٧.

١١ - في ك و د و ف: "الحديث". والحديث روته عائشة، وهو في صحيح مسلم، كتاب (الجنائز)، باب (ما يقال عند

أهل القبور) ٣/٦٣، ٦٤، وسنن النسائي، كتاب (الجنائز)، باب (الأمر بالاستغفار للمؤمنين) ٤/٩٣.

وَسَمِعْتُ حَلَفَتَهَا الَّتِي حَلَفْتُ إِنَّ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَفَرٍ

أي: إذ.

والشواهد على هذا أكثر من أن تُحصَى.

وأما البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: أجمعنا على أنّ الأصل في (إن) أن تكون<sup>(١)</sup> شرطاً، والأصل في (إذ)<sup>(٢)</sup> أن تكون ظرفاً، والأصل في كلّ حرف أن يكون دالاً لما وضع له في الأصل، فمن تمسّك بالأصل فقد تمسّك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتبها بإقامة الدليل، ولادليل لهم يدلّ على ما<sup>(٣)</sup> ذهبوا إليه.

والجواب عن احتجاج الكوفيّين بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا بِهَذَا الْقُرْآنِ فَانْتَبِهُوا﴾<sup>(٤)</sup> أنّ (إن) فيه شرطية، وقولهم أنّ الشرطية تُفيد معنى الشكّ، قلنا: قد يستعملها العرب، وإن لم يكن هناك شكّ جرياً على عاداتهم في إخراج الكلام مخرج الشكّ، وإن لم يكن هناك شكّ، ومنه قولهم: إن كنت إنساناً فانت تفعل كذا، وإن كنت ابني فأطعني، وإن كان لاشكّ في أنّه إنسان، وأنّه ابنه. ومعناه أنّ من كان إنساناً، أو ابناً فهذا حكمه<sup>(٥)</sup>، فخطبهم الله تعالى على عادة

١١ - هو المسيّب بن علس في اللسان (فتر). والبيت من (الكامل). والشاهد فيه مجيء (إن) بمعنى (إذ) على رأي الكوفيّين.

والوقر: زهاب السمع، أو ثقله.

والبيت في الإنصاف ٢/٦٣٣.

١ - من ك و د، وفي الأصل وف: "يكون".

٢ - في ك: "إذا".

٣ - ساقطة من ف.

٤ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٣.

٥ - في ف: "حكم".

خطابهم فيما بينهم، وهذا هو الجواب عما<sup>(١)</sup> استشهدوا به من الآيات إلا قوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ  
الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> فإن الجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن يكون الاستثناء وقع على دخولهم آمينين، والتقدير: لتدخلن المسجد الحرام آمينين  
إن شاء الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن يكون ذلك على طريق التأديب للعباد؛ ليتأدّبوا بذلك كما قال الله<sup>(٤)</sup> تعالى :  
﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

وهذا هو الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم: «وإنّا [٤٤/أ] إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»؛  
لأنه لما أذبه الحق سبحانه وتعالى<sup>(٦)</sup> بقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ  
يَشَاءَ اللَّهُ﴾<sup>(٧)</sup>... الآية تمسك بالأدب، وأحال على المشيئة، فقال: «وإنّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ  
لَاحِقُونَ» فعلى هذا يحمل قول السلف: «أنا مؤمن إن شاء الله»، ويحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكونوا قد قالوا ذلك تركاً لتزكية النفس، لا للشك، كما قال تعالى: ﴿فَلَا  
تَرْكُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>.

والثاني: أن يكون قولهم: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» شكاً في وصف الإيمان، لا في أصل الإيمان، والشك  
في وصف الإيمان، لا في أصل الإيمان لا يقدح في أصل الإيمان.

---

١ - في ف: "بما".

٢ - سورة: الفتح. من الآية: ٢٧.

٣ - في ف: "إن شاء الله تعالى آمينين" بالتقديم والتأخير.

٤ - لفظ الجلالة من ك .

٥ - سورة: الكهف. من الآية: ٢٣.

٦ - من ك .

٧ - من ف . سورة: الكهف. من الآية: ٢٣.

٨ - سورة: النجم. من الآية: ٣٢.

وأما قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

..... إِنَّ كَانَ سَمْعَكَ غَيْرَ ذِي وَفَرٍ

فلا حجة فيه<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ (إِنْ) فيه حرف شرط، لا بمعنى (إِذَا)، واستُغْنِي عما تقدّم من قوله: «(وَسَمِعْتَ)» عن جواب الشرط؛ لدلالته عليه "انتهى".

وقال أبو البقاء<sup>(٣)</sup> في (التبيين): " (إِنْ) لا تكون<sup>(٤)</sup> بمعنى: إِذَا.

وقال الكوفيون: تكون<sup>(٥)</sup>. حجة الأول من وجهين:

أحدهما: أَنَّ (إِنْ) حرف من الحروف، وضعت لمعان في غيرها، والأصل أن لا يقع بينها<sup>(٦)</sup> اشتراك، هذا هو الأصل، والنقل عن هذا يحتاج إلى دليل ظاهر.

والثاني: أَنَّ (إِذَا) اسم، و(إِنْ) حرف، فبينهما اختلاف في النوع، واختلاف في المعنى، ف(إِنْ) للاستقبال، و(إِذَا) للماضي، وبينهما تضادّ، ووقوع الشيء الواحد على جهة التضادّ بعيد في الأصول.

واحتج الآخرون بأنّها قد وقعت في القرآن والكلام بمعنى (إِذَا)، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا بِالْكِتَابِ فَقُلُوا: إِنَّا نَحْنُ الْغَائِبُونَ﴾ (٧) الآية، أي: إِذَا كنتم، وهو كثير في القرآن.

والجواب عن الآية من وجهين:

---

١ - تقدّم في ص ٣١٢.

٢ - عبارة "فلا حجة فيه" ساقطة من ك .

٣ - لم أقف على هذا النص في التبيين.

٤ - في الأصل: "يكون"، والمثبت من د و ك وف.

٥ - في الأصل: "بكونه"، وفي د و ك: "تكونه"، والمثبت من ف .

٦ - في ف: "تقع بينهما".

٧ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٣.

أحدهما : أنَّ المعنى على غير ما قالوه، وذلك أنَّ (إِذ) يكون الفعل بعدها واقعاً، كقولك: أَيْتَكَ<sup>(١)</sup> إِذْ كَانَ كَذَا، ووجود الشكِّ لا يناسب التحدي بالآتيان بسورة من مثله؛ لأنَّه إِذَا كَانَ فِي شَكٍّ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَقْدَرَ<sup>(٢)</sup> عَلَى إِزَالَةِ الشَّكِّ بِأَنْ يَأْتِيَ<sup>(٣)</sup> غَيْرَ مُحَمَّدٍ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ.

وَأَمَّا (إِنْ) فَمَوْضُوعُهَا [الْأَمْرُ]<sup>(٤)</sup> فِي الْمُسْتَقْبَلِ، أَي: إِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ<sup>(٥)</sup> فَامْنَعْ حَدُوثَ الشَّكِّ، بِأَنْ تَأْتِيَ بِمَخْلُوقٍ يَمِثِلُ الْقُرْآنَ.

وَالثَّانِي وَهُوَ الصَّحِيحُ: أَنَّ عَادَةَ<sup>(٦)</sup> الْعَرَبِ أَنْ يَقُولُوا ذَلِكَ لِأَعْلَى جِهَةِ الشَّكِّ، بَلْ لِلْإِفْجَامِ، كَقَوْلِ الرَّجُلِ لِابْنِهِ : إِنْ كُنْتَ ابْنِي فَأَطِيعْنِي، وَهُوَ لَا يَشْكُ<sup>(٧)</sup> فِي أَنَّهُ ابْنُهُ، وَأَنَّ الْمَعْنَى قَضِيَّةُ كَوْنِكَ ابْنِي أَنْ تَطِيعَنِي، وَإِذَا قَالَ: إِنْ كُنْتَ ابْنِي، فَإِنَّهُ لَا يَشْكُ<sup>(٨)</sup> فِي أَنَّهُ ابْنُهُ، فَيُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُقْتَضَى لَطَاعَتِكَ لِي مَتَيَّقَنَ عِنْدَكَ، فَلَا عِذْرَ لَكَ فِي تَرْكِ الطَّاعَةِ.

وَقَالَ الرُّضِّيُّ<sup>(٩)</sup>: "عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ نَجِيءٌ (إِنْ) بِمَعْنَى: إِذْ؛ لِأَنَّ (إِنْ) مُفِيدَةٌ لِلشَّكِّ، وَتَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ. وَالْجَوَابُ أَنَّ (إِنْ) لَيْسَتْ لِلشَّكِّ، بَلْ لِعَدَمِ الْقَطْعِ فِي الْأَشْيَاءِ الْجَائِزِ وَقَوْعُهَا، وَعَدَمِ وَقَوْعُهَا، وَلَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَقُلْنَا: إِنَّهُ يَسْتَعْمَلُ الْكَلِمَاتِ اسْتِعْمَالَ الْمَخْلُوقِينَ - وَإِنْ كَانَ يَسْتَحِيلُ مَدْلُولُهَا فِي

١ - فِي ف: "أَتَيْتَكَ".

٢ - عِبَارَةٌ "أَنْ يَقْدَرَ" طَمَسَتْ فِي ف.

٣ - فِي ك وَ د وَ ف: "يَأْتِي مِنْ".

٤ - فِي الْأَصْلِ وَ د وَ ك: "لِأَمْرٍ"، وَفِي ف: "لَأَمْ أَنْ"، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ.

٥ - غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي ف.

٦ - عِبَارَةٌ "وَهُوَ الصَّحِيحُ أَنَّ عَادَةَ" طَمَسَ فِي ف.

٧ - فِي الْأَصْلِ: "شَكٌّ"، وَالْمُنْبِتُ مِنْ د وَ ك وَ ف.

٨ - "لَا يَشْكُ" سَاقَطَ مِنْ ف.

٩ - شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢/٢٥٣.

حقّه تعالى - بضرب من التأويل، كقوله تعالى: ﴿لِيُبْلِغُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾<sup>(٣)</sup> لما كانوا في صورة من يُرجى منهم، ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٤)</sup> أي: يترك الإلطاف لمن<sup>(٥)</sup> يعلم أنه لا ينفعه، فلذا<sup>(٦)</sup> قال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾<sup>(٨)</sup> لما كان أمرهم في نفسه محتملاً للإيمان، ووضّده، لا بالنسبة إلى علم الباري<sup>(٩)</sup> تعالى "انتهى.

وقال ابن الشجري<sup>(١٠)</sup>: "زعم قوم أنّ (إن) قد وردت بمعنى (إذ)، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبِّ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١١)</sup>، قالوا: المعنى: إذ كنتم مؤمنين؛ لأنّ الخطاب للمؤمنين، ولو كانت (إن)<sup>(١٢)</sup> للشرط لوجب أن يكون الخطاب لغير المؤمنين، ومثله: ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ [ب/٤٤] مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١٣)</sup>.

١ - سورة: المائدة. من الآية: ٤٨.

٢ - في ف: "الابتداء".

٣ - سورة: الأعراف. من الآية: ١٦٤.

٤ - سورة: الرعد. من الآية: ١١٧.

٥ - "لمن" ساقط من ف .

٦ - في ك: "فكذا"، وفي ف: "فلذلك".

٧ - سورة: البقرة. من الآية: ٩١.

٨ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٣.

٩ - عبارة "لأنسبة إلى علم الباري" طمس في ف .

١٠ - الأمالي ٣/١٥١.

١١ - سورة: التوبة. من الآية: ١٣.

١٢ - ليست في ف .

١٣ - في ك و د: "والله". سورة: التوبة. من الآية: ١٣.

وقال من ردّ هذا القول: (إنّ) للشرط، والمعنى من كان مؤمناً تركّ الربا، ومن كان مؤمناً لم يخش إلا الله، وهذا أصحّ القولين".

وقال أبو حيان<sup>(١)</sup>: "استدلّ البصريّون على منع<sup>(٢)</sup> ذلك بأنّ (إنّ) حرف بإجماع، و(إذ) اسم ظرف لما مضى من الزمان، فلا يمكن فيهما التّرادف؛ لأنّهما صيغتان متباينتان بالحدّ، والحقيقة، فلا يُمكن ذلك إلاّ على طريق الاشتراك، بأنّ وضعوا<sup>(٣)</sup> في بعض المواضع (إذ) على معنى: إن، أو على طريق المجاز<sup>(٤)</sup> بأنّ أطلقوا (إذ) وأرادوا بها (إنّ) بجامع ما اشتركا فيه من طلبهما لجمليتين إحداهما لها تعلّق بالأخرى، ويحتاج كلّ من الاشتراك والمجاز<sup>(٥)</sup> إلى دليل، ولا دليل على شيء من ذلك.

وأما الآية والحديث ونحوهما فحملها على أنّها شرط فيه سائغ، فلا ينبغي أن يخرج على ذلك إلاّ بدليل واضح.

وقد تأوّلها قوم على أنّها بمعنى: إذا؛ لأنّ (إذا) تحتاج إلى جواب كما تحتاج<sup>(٦)</sup> إليه (إنّ)، والشيطان إذا تقاربا فرتما وقع أحدهما موقع الآخر.

ومما استدلّ به الكوفيّون قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾<sup>(٧)</sup>؛ لأنّ (إنّ) للتردد، ولا تردّد لليهود<sup>(٨)</sup>، فالمعنى: إذ كنتم .

١ - التذييل ١٧٢/٥.

٢ - عبارة "استدلّ البصريّون على منع" طمس في ف .

٣ - عبارة "بأنّ وضعوا" طمس في ف .

٤ - في ف: "المجازة".

٥ - في ف: "المجازة".

٦ - في ف: "يحتاج".

٧ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٣.

٨ - انظر تفسير الطبري ١٦٥/١، والبحر المحيط ١٠٢/١.



قال أبوالبقاء: «والجواب أنه على جهة الإلزام للخصم».

ويدلّ على أنها شرط مجيء الفعل في جوابها، وأنه لا يعمل فيها ما قبلها "انتهى".

قوله<sup>(١)</sup>: "قوله عليه الصلاة والسلام<sup>(٢)</sup>: «وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»<sup>(٣)</sup>".

أخرجه مسلم من حديث [عائشة] <sup>(٤)</sup>.

قوله<sup>(٥)</sup>: "ونحو ذلك لما الفعل فيه محقق الوقوع".

وفي (بدائع الفوائد) لابن القيم<sup>(٦)</sup>: "المشهور عند النحاة، والأصوليين، والفقهاء أن (إن) لا يعلّق<sup>(٨)</sup> عليها إلّا ما يحتمل الوجود والعدم، كقولك: إن تأتني أكرمك، ولا يعلّق عليها محقق الوجود، فلا تقول: إن طلعت الشمس أتيتك، بل تقول: إن طلعت الشمس أتيتك.

واستشكل هذا بعض الأصوليين<sup>(٩)</sup>، فقال: قد وردت (إن) في القرآن في معلوم الوقوع

قطعاً، كقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾<sup>(١٠)</sup>، وهو سبحانه يعلم أن الكفار

١ - المغني ٣٩.

٢ - في ك: "صلى الله عليه وسلّم" مكان "عليه الصلاة والسلام".

٣ - صحيح مسلم كتاب (الجنائز)، باب (ما يقال عند الدخول إلى القبور) ٦٣/٣، ٦٤.

٤ - بياض في الأصل، وسقط من بقية النسخ، وما أثبتته زيادة يقتضيها السياق.

٥ - المغني ٣٩.

٦ - في ف: "لأبي".

٧ - البدائع ١/٥٣.

٨ - في ك و ف: "يعلّق".

٩ - استشكل نحو من هذا أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي، شهاب الدين وأجاب عنه بنحو من الإجابة

المذكورة في نفائس الأصول في شرح المحصول ٥/٢٠٤٣، ٢٠٤٤.

١٠ - الواو ساقطة من ف. سورة: البقرة. من الآية: ٢٣.

في ريب منه، وقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾<sup>(١)</sup>، ومعلوم قطعاً انتفاء فعلهم.

وأجاب عن هذا بأن قال: «إِنَّ الخصائص الإلهية لا تدخل في الأوضاع العريية، بل الأوضاع العريية مبنية»<sup>(٢)</sup> على خصائص الخلق، والله تعالى أنزل القرآن بلغة العرب، وعلى منوالهم، فكل ما كان في عادة العرب حسناً أنزل القرآن على ذلك الوجه، أو قبيحاً لم ينزل في القرآن، وكل<sup>(٣)</sup> ما<sup>(٤)</sup> كان شأنه أن يكون في العادة مشكوكاً فيه بين الناس حسن تعليقه بـ(إن) من قبل الله، ومن قبل غيره، سواء كان معلوماً للمتكلم، أو للسامع، أم لا، ولذلك حسن<sup>(٥)</sup> من الواحد منا أن يقول: إن كان زيد في الدار فأكرمه، مع علمه بأنه في الدار؛ لأن حصول زيد في الدار شأنه أن يكون في العادة مشكوكاً فيه، فهذا هو الضابط لما يعلق على (إن) فاندفع الإشكال.

قوله<sup>(٦)</sup>: "وليس (إن) الشرطية؛ لأن الشرط مستقبل، و[هذه]<sup>(٧)</sup> القصة قد<sup>(٨)</sup> مضت".

قال ابن القيم<sup>(٩)</sup> في (بدائع الفوائد): "المشهور أنّ الشرط، والجزاء لا يتعلّقان إلاّ بالمستقبل، فإن كان ماضي اللفظ كان مستقبل المعنى، كقولك: إن متّ على الإسلام دخلت الجنة. ثمّ للنحاة فيه تقريران:

١ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٤.

٢ - في الأصل: "مبينة"، والمثبت من د وك وف.

٣ - في الأصل: "فكل"، والمثبت من ك ود وف.

٤ - "ما" ساقطة من ف .

٥ - في د: "يحسن".

٦ - المغني ٣٩.

٧ - من المغني، وفي الأصل ود وك وف: "منه"، والصواب ما أثبتته.

٨ - "قد" طمست في ف .

٩ - البدائع ٥١/١.

أحدهما: أن الفعل ذو تغيير في اللفظ، وكان الأصل إن تمت تدخل، فغير لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلاً له منزلة المحقق.

والثاني [٤٥/أ]: أنه ذو تغيير في المعنى، وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال، وبقي لفظه على حاله.

والتقدير الأول أفقه في العريّة؛ لموافقته تصرف العرب<sup>(١)</sup> في إقامتها الماضي مقام المستقبل، وتنزيلها المنتظر المتيقن منزلة الواقع، نحو: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾<sup>(٣)</sup>، فإذا تقرر ذلك في الفعل المجرد فليفهم مثله في المقارن لأداة<sup>(٤)</sup> الشرط.

وأيضاً فإنّ تغيير الألفاظ أسهل عليهم من تغيير المعاني؛ لأنهم يتلاعبون بالألفاظ مع محافظتهم على المعنى.

و<sup>(٥)</sup> أيضاً فإنّهم إذا اعترضوا على الشرط أتوا بأداته، ثم أتبعوها فعله يتلوه الجزاء، فإذا أتوا<sup>(٦)</sup> بالأداة جاؤوا بعدها بالفعل، وكان حقّه أن يكون مستقبلاً لفظاً ومعنى، فعدلوا عن لفظ المستقبل إلى لفظ<sup>(٧)</sup> الماضي لما ذكرنا، فعدلوا من صيغة إلى صيغة.

وعلى التقدير الثاني كأنهم وضعوا فعل الشرط والجزاء أولاً ماضيين، ثم أدخلوا عليهما الأداة، فانقلبا مستقبلين<sup>(٨)</sup>، والترتيب والقصد يأبى ذلك، فتأملّه.

---

١ - في ك: "العرف".

٢ - سورة: النحل. من الآية: ١.

٣ - سورة: الزمر. من الآية: ٦٨.

٤ - طمست في ف.

٥ - "الواو" من ك و ف.

٦ - عبارة "يتلوه الجزاء".

٧ - من د.

٨ - طمست في ف.

قال ابن القيم<sup>(١)</sup>: "وقد قال تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُه فَقَدْ عَلِمْتُهُ﴾<sup>(٢)</sup> فهذا شرط دخل على ماضي اللفظ، وهو ماضي المعنى قطعاً؛ لأنّ المسيح إمّا أن يكون صدر هذا الكلام منه بعد<sup>(٣)</sup> رفعه إلى السماء، أو يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة، وعلى التقديرين<sup>(٤)</sup> فإنّما تعلق الشرط وجزاؤه بالماضي.

وغلط على الله من قال: إنّ هذا القول وقع منه في الدنيا قبل رفعه، والتقدير: إن أكن أقول هذا فإنّك تعلمه، وهذا تحريف للآية؛ لأنّ الجواب إنّما صدر منه بعد سؤال الله له عن ذلك، والله لم يسأله وهو بين أظهر قومه، ولا اتّخذوه، وأمّه إلهين إلّا بعد رفعه بميتين من السنين، فلا يجوز تحريف كلام الله تعالى<sup>(٥)</sup> انتصاراً لقاعدة نحوية.

وقال ابن السراج: في (أصوله)<sup>(٦)</sup>: «يجب تأويلهما بفعلين مستقبلين تقديرهما: إن يثبت في المستقبل أنّي قلته في الماضي يثبت أنّك علمته، فكلّ شيء [تقرّر]<sup>(٧)</sup> في الماضي كان ثبوته في المستقبل، فيحسن التعليق عليه».

وهذا الجواب أيضاً ضعيف جداً، ولا ينبغي عنه اللفظ، وليت شعري ما يصنعون<sup>(٨)</sup> بقول النبي صلى الله عليه وسلّم لعائشة: «﴿إِنْ كُنْتُ أَلَمَمْتُ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾»<sup>(٩)</sup> هل يقول

١ - البدائع ٥١/١-٥٣.

٢ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٦.

٣ - من دوف، وفي الأصل وك: "فقد".

٤ - في ف: "التقدير".

٥ - من ف.

٦ - في الأصل ود: "لي أقوله، وفي ك وف: "لي أقوله"، والمثبت من البدائع. وينظر الأصول ١٩١/٢.

٧ - في الأصل: "تقدّر"، وفي ك وف: "يقدر"، والمثبت من البدائع.

٨ - في ك: "تصنعون".

٩ - متفق عليه، وهو في صحيح البخاري ٢/٢١٥، في كتاب الشهادات، في باب تعديل النساء بعضهن بعضاً، وصحيح

مسلم ١١٦/٨، في كتاب التوبة، في باب في حديث الإفك.

عاقِل: إِنَّ الشرط هنا مستقبل؟ أمّا التأويل الأول فمنتفٍ هنا قطعاً، وأمّا الثاني فلا يخفى<sup>(١)</sup> وجه التعسف فيه، إذ لم يقصد: إن يثبت في المستقبل أنك أذبت في الماضي فاستغفري، ولا قصد هذا المعنى، وإنما المقصود المراد ما دلّ عليه الكلام: إن كان صدر منك ذنب فيما مضى فاستقبله بالاستغفار، ولم يرد غير متضمّن جواباً لسائل: هل كان كذا، ولا متضمّن لنفي قول من قال: قد كان كذا، فهذا يقتضي الاستقبال، وبأن يكون مقصوده، ومضمّنه<sup>(٢)</sup> جواب سائل قد وقع كذا، أو ردّ قوله: قد وقع كذا، فإذا علّق الجواب ههنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلاً، لا لفظاً، ولا معنى، بل لا يصحّ فيه الاستقبال بحال، كمن يقول لرجل: هل أعتقت عبدك<sup>(٣)</sup>؟

فيقول<sup>(٤)</sup>: إن كنت قد أعتقته فقد أعتقه الله، فما للاستقبال<sup>(٥)</sup> هنا معنى قط.

وكذلك إذا قلت له: هل أذبت؟

فيقول<sup>(٦)</sup>: إن كنت أذبت فإنّي تبت إلى الله [٤٥/ب].

وكذا إذا قال له: قلت لفلان كذا، وهو يعلم أنه عالم بأمره، فيقول: إن كنت قلته فقد علمته.

فالفعل في هذه كلّها ماضٍ لفظاً؛ ليطابق السؤال الجواب، ويصحّ التعليق الخبري<sup>(٧)</sup>، لا الوعدي، فالتعليق الوعديّ يستلزم الاستقبال، وأمّا التعليق الخبريّ فلا يستلزمه.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ...﴾ الآيتين<sup>(٨)</sup>."

١ - في الأصل: "يخف"، والمثبت من د و ك و ف .

٢ - من ف و د، وفي الأصل وك: "تضمنه".

٣ - ساقطة من ف .

٤ - في ك: "فتقول".

٥ - في ف: "فبالاستقبال".

٦ - في الأصل: "فتقول"، والمثبت من ف و د وك.

٧ - في ف: "الجزئي".

قال<sup>(١)</sup>: " وهذه دقيقة خلّت عنها كتب النحاة، والفضلاء، وهي كما ترى وضوحاً، وبرهاناً".

وقال الرضي<sup>(٢)</sup>: " اعلم أنّ (إنّ) تكون شرطاً في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ<sup>(٣)</sup> (كان) كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

و<sup>(٦)</sup>إنّما اختصّ ذلك بـ(كان)<sup>(٧)</sup>؛ لأنّ الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط، وذلك؛ لأنّه يدلّ على الزمن الماضي، ومطلق الحدوث الذي تخصّيصه يُعَلِّم من خبره<sup>(٨)</sup>، نحو: كان [زيد]<sup>(٩)</sup> قائماً، فمطلق الحدوث مستفاد من خبره؛ لأنّه يدلّ على تعيين الحادث من دون الحدوث، فمعنى: كان [زيد] قائماً<sup>(١٠)</sup> قائماً: في الزمن الماضي زيد قائم، فـ(كان) مدلوله هو الزمن الماضي فقط، ومع النصّ على [المضي]<sup>(١١)</sup> لا يمكن

---

٨ - سورة: يوسف. الآيتان: ٢٦، ٢٧.

١ - البدائع ١/٥٣.

٢ - شرح الكافية ٢/٢٦٤، ٢٦٥.

٣ - من شرح الكافية، وفي الأصل ود وك وف: "لفظاً".

٤ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٦.

٥ - سورة: يوسف. من الآية: ٢٦.

٦ - من ك و د .

٧ - في ف: "بمكان".

٨ - في ف: "حين".

٩ - من شرح الكافية.

١٠ - من شرح الكافية.

١١ - من شرح الكافية. وفي الأصل ود وك وف: "المعنى"، والصواب ما أثبتته.

استفادة الاستقبال، وهذا من خصائص (كان) دون سائر الأفعال الماضية [الناقصة] <sup>(١)</sup>؛ لأنّ (صار) يدلّ على الانتقال الذي لم يدلّ خبره عليه، وكذا باقيها. ثمّ إنّ (كان) إذا كان شرطاً قد يكون بمعنى <sup>(٢)</sup>فرض الوقوع في الماضي، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾، و﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾، وقد يكون متحقّق الوقوع فيه نحو: زيد وإن كان غنياً إلاّ أنّه بخيل. وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقّق الوقوع، وإن كان بغير لفظ (كان) <sup>(٣)</sup> لكنّه قليل، كقوله <sup>(٤)</sup>:

أَتَغْضَبُ أَنْ أَذْنًا قُتِيَّةً حَزَّناً .....

ونحو قولك <sup>(٥)</sup>: أنت وإن أعطيت مالا بخيل، وأنت وإن صرت أميراً لأهالك. وقال ابن الحاجب <sup>(٦)</sup>: «التقدير إن ثبت حزّ أذني قتيبة» <sup>(٧)</sup>؛ ليكون الشرط مستقبلاً، وليس لأنّ الغرض أنّ ذلك ثابت، فلم يفرض <sup>(٨)</sup>ثبوت [الثابت] <sup>(٩)</sup>..

١ - من شرح الكافية.

٢ - ساقطة من ف .

٣ - ساقط من ف .

٤ - في ف: "الغضب" مكان: "تغضب". والبيت تقدّم في ص ٣١٠.

٥ - في الأصل و د و ك و ف: "قوله"، والمثبت من شرح الكافية.

٦ - "الحاجب" طمس نصفها في الأصل، والمثبت من د و ك و ف. وينظر شرح الكافية له ١٠٠١/٣.

٧ - ابن مسلم بن عمرو الباهلي، أبوحفص من قادة الفتح الإسلاميّ المشهورين، افتتح كثيراً من المدائن، ولي على الري في عهد عبدالملك وابنه الوليد. قتل سنة ٩٦هـ.

ترجمته في وفيات الأعيان ٨٦/٤، وسير أعلام النبلاء ٤١٠/٤.

٨ - في ف: "تعرض".

٩ - من شرح الكافية.

وقد يستعمل (كان) في الاستقبال أيضاً، نحو<sup>(١)</sup>: إن كنت غداً جالساً فأُتِني ، نظراً إلى ذلك الحدث<sup>(٢)</sup> المطلق دون الزمن العارض في جميع الأفعال بسبب الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة.

وكون الشرط في الماضي مذهب المبرّد، وهو الحقّ بدليل قوله: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

قال ابن السّراج<sup>(٤)</sup>: «أنا لأقول هذا ، ولكن أقول إنّ المعنى : إن أكن قُلْتُهُ».

وهو ظاهر الفساد؛ لأنّ هذه الحكاية تجري يوم القيامة، وكون عيسى عليه الصلاة<sup>(٥)</sup> والسلام قائلاً ذلك ، أو غير قائل إنّما هو في الدنيا.

وأيضاً يجوز التصريح بقولك: إن كنت أعطيتني أمس فسوف<sup>(٦)</sup> أكافئك اليوم، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا﴾<sup>(٧)</sup> ظاهر في الماضي<sup>(٨)</sup> انتهى.

وقال ابن الحاجب<sup>(٩)</sup> في (أماليه): "وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾<sup>(١٠)</sup> فعلى معنى : إن ثبت، ولا يقدح أن يقال :إنّه عالم بثبوته، وعدم ثبوته، فلا يصحّ فيه (إن)؛ لأنّها إنّما تدخل على الأشياء المشكوك فيها .

---

١ - ساقطة من ف .

٢ - في الأصل ود وك وف: "الحديث" ، والصواب ما أثبتّه.

٣ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٦.

٤ - الأصول ١٩١/٢.

٥ - ساقطة من ك و د وف .

٦ - ساقط من ك .

٧ - سورة: يوسف. من الآية: ٢٦.

٨ - في ك وف : "المضي".

٩ - الأمالي ١٠٩/١، ١١٠.

١٠ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٦.



فالجواب أنّ هذا لازم أيضاً وإن لم يكن بمعنى [ثبت]<sup>(١)</sup>، فإن كونه قاله، أو لم يقله<sup>(٢)</sup> أمر يعلمه، فلا تدخل (إن) عليه، فما أجابوا به أجبننا به.

والجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنّ أمر القيامة عظيم هائل، يذهل فيه العالم عن علمه، ألا ترى إلى قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا﴾<sup>(٣)</sup>.

والثاني: وهو الظاهر أنّه خرج مخرج الإنكار على وجه الأدب، فإن العظيم<sup>(٤)</sup> يخاطب في الإنكار بصيغة الشرط، يقال للملك إذا قال: هل فعلت كذا؟ لشيء ينكره: إن كنت فعلته فقد<sup>(٥)</sup> نُقِلَ إليك، على معنى [٤٦/أ]: إني لم أفعله "انتهى".

قوله<sup>(٦)</sup>: "وأجاب الجمهور عن قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾"<sup>(٧)</sup>... إلى آخره.

في (البدائع) لابن القيم<sup>(٨)</sup>: "أما قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فالذي حسن بحيء<sup>(٩)</sup> (إن) هنا الاحتجاج، والإلزام، فإنّ المعنى: أنّ إيمانكم لله يستلزم تقواه، فإن كنتم مؤمنين

١ - من الأمالي، وفي الأصل ود وك وف: "ثبت"، والصواب ما أثبتته.

٢ - في ف: "يقل له".

٣ - سورة: المائدة. من الآية: ١٠٩.

٤ - في الأصل ود: "العظم"، والثبت من ك وف.

٥ - من ك وف.

٦ - المغني ٣٩.

٧ - سورة: المائدة. من الآية: ٥٧.

٨ - البدائع ١/٥٥.

٩ - في ف: "في".

به، فاتقوه، وهذا كثيراً ما يُورد في الحِجَاج<sup>(١)</sup>، كما تقول للرجل: إن كان الله ربك، وخالقك فلا تعصه<sup>(٢)</sup>."

قال<sup>(٣)</sup>: "وهذا أحسن من جواب من أجاب بأنّ (إنّ) هنا قامت مقام (إذ)".

قال<sup>(٤)</sup>: "وأما «وإنّا إن شاء الله بكمّ لاحقون» فالتعليق هنا ليس لمطلق الموت، إنّما هو للحاقهم بالمؤمنين، ومصيرهم إلى حيث صاروا".

قوله<sup>(٥)</sup>: "أو أنّ المعنى: لتدخلن جميعاً إن شاء الله أن لا يموت أحد منكم قبل الدخول<sup>(٦)</sup>".

قيل<sup>(٧)</sup>: ما وجه دخول المشيئة في ذلك، وهو من<sup>(٨)</sup> إخباره تعالى؟

وأجيب بأنّ وجهه الإشعار بأنّ بعضهم لا يدخل لموت يحصل له. أشار إلى هذا البيضاوي<sup>(٩)</sup> في (تفسيره).

---

١ - في ف: "الاحتجاج".

٢ - في ف: "تعصيه".

٣ - البدائع ١/٥٥.

٤ - البدائع ١/٥٥.

٥ - المغني ٤٠.

٦ - في د بين السطرين كتب "أي: في الإيمان".

٧ - طرح هذا السؤال الزخشري في كشفه ٣/٥٤٩.

٨ - ساقطة من ف.

٩ - هو عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، الشيرازي، أبوسعيد، ناصر الدين. علامة، قاض، مفسّر. ولد في البيضاء

بفارس، وتوفي بتبريز سنة ٦٨٥هـ.

له أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول.

ترجمته في البداية ١٣/٣٠٩، ووفية الوعاة ٢٨٦.

وينظر أنوار التنزيل ٦٨١.

قوله<sup>(١)</sup>: "أخبرهم بالنام".

روى البيهقي<sup>(٢)</sup> في (دلائل النبوة) عن مجاهد قال: "أَرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ أَنَّهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَهُمْ ، وَمُقَصِّرِينَ، فَلَمَّا نَحَرَ الْهَدْيَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ قَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: أَيُّنَ رُؤْيَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٣)</sup> إلى قوله: ﴿فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾<sup>(٤)</sup> فَرَجَعُوا فَعَنِمُوا خَيْرٌ، ثُمَّ اعْتَمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَكَانَ تَصْدِيقُ رُؤْيَاهُ فِي السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ".

قوله<sup>(٥)</sup>: "وأما البيت فمحمول على وجهين<sup>(٦)</sup>... إلى آخره.

قال ابن الحاجب<sup>(٧)</sup> في (أمالیه): "الصحيح أن (إن) الشرطية إذا دخلت على الماضي قلبته مستقبلاً، فأما قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا﴾<sup>(٨)</sup> فلأن ﴿كان﴾ بمعنى: ثبت، فكأنه قيل: إن ثبت أن قميصه، وثبت الشيء لا يلزم منه أن لا<sup>(٩)</sup> يكون قبل ذلك ثابتاً فهي على بابها في الاستقبال؛ لأنَّ المعنى: إن ثبت هذا في المستقبل فهي صادقة.

١ - المغني ٤٠.

٢ - هو أحمد بن الحسين بن علي، أبوبكر. من أئمة الحديث، ولد بنيسابور سنة ٣٨٤هـ، وتوفي بها سنة ٤٥٨هـ.

له السنن الكبرى، والقراءة خلف الإمام.

ترجمته في طبقات الشافعية ٨/٤، وتذكرة الحفاظ ٣/٣٠٩.

وينظر دلائل النبوة ٤/١٦٤.

٣ - سورة: الفتح. من الآية: ٢٧.

٤ - سورة: الفتح. من الآية: ٢٧.

٥ - طمس نصفها في في الأصل، والمثبت من ذلك وف. المغني ٤٠.

٦ - في ف: "الوجهين".

٧ - الأمالي ١/١٠٩.

٨ - "قد" من ف. سورة: يوسف. من الآية: ٢٦.

٩ - ساقطة من ف.

و<sup>(١)</sup> بهذا التأويل أول:

إِنْ أُذِنَا قَتِيْبَةً حُزَّتَا .....

على أَنَّ التقدير: إن كانت أذنا قتيبة حزتا.

وقد ثبت حذف (كان) الناقصة مع الشرط كثيراً، كقولهم<sup>(٢)</sup>: «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا، وَإِنْ شَرًّا فَشَرًّا»، ونظائره كثيرة.

وإمّا إن جُعِلَتْ (إِنْ) بمعنى: إذ، فلا يُحْتَاجُ إلى جواب.

قوله<sup>(٣)</sup>: "على وجهين".

خرّجه ابن عصفور<sup>(٤)</sup> على وجه ثالث، وهو أَنَّهُ استعمل ذلك على وجه التعجّب، فكأنّه قال: واعجباً، أيغضب إنسان؛ لأنّ وقع مثل هذا، فلا يغضب من ذا؟ فالخزّ قد وقع، لكنّه أصل العجب من أمثال هذا الفعل، وكأنّه أناب قوله:

...إِنْ أُذِنَا قَتِيْبَةً حُزَّتَا .....

مناب أن يقول: إن وقع مثل حزّ أذني قتيبة".

قوله<sup>(٥)</sup>: "كما قال الآخر<sup>(٦)</sup>:"

---

١ - من ك و د و ف .

٢ - في مجمع الأمثال للميداني ٣٤١/٢، وأوله: "الناس مجزيون بأعمالهم". وهو في الكتاب ٤٨٧/١، ١١٣/٣، ١٤٩،

والمعنى ٨٢٥، الأصول ٢٤٨، ٢٣٢/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٤، ٣٦٣/١.

٣ - المعنى ٤٠. والوجهان: أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب، والأصل: أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب

حزّ أذني قتيبة؛ إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب، ومسبباً عن الخزّ.

الثاني: أن يكون على معنى التبيين، أي: أتغضب إن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حزتا فيما مضى.

٤ - ينظر التذييل ١٧٣/٥ أ.

٥ - المعنى ٤٠.

٦ - هو زائدة بن صعصة الفقعسيّ في حاشية ص ٨٩ من شرح الشواهد. وهذا صدر بيت من (الطويل) عجزه:

..... ولم تحدي من أن تقرّي به بدّا

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَيْمَةً .....".

قال وكيع<sup>(١)</sup> في كتاب (الغرر): "أخبرني التيمي<sup>(٢)</sup> أحمد بن إبراهيم<sup>(٣)</sup>، قال: قال زائد<sup>(٤)</sup> بن صَعَصَعَةَ الفَقْعَسِيِّ يحدث<sup>(٥)</sup>، وكانت<sup>(٦)</sup> له امرأة، فطَمَحَتْ<sup>(٧)</sup> عليه<sup>(٨)</sup>، وكانت أمها سُرِيَّة<sup>(٩)</sup>:"

رَمْتَنِي عَنْ قَوْسِ الْعَدُوِّ وَبَاعَدَتْ عُبَيْدَةَ زَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَيْمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهِ بَدًّا.

قوله<sup>(١٠)</sup>: "أي: يتبين أنني لم تلدني لئيمة"<sup>(١١)</sup>.

---

والشاهد مجيء جواب الشرط ماضيا في المعنى من حيث الظاهر، وهو مؤول بالمستقبل على تقدير: يتبين أنني لم تلدني لئيمة.

والبيت في معاني القرآن ٦١/١، وشرح أبيات المغني ١٢١/١، ١٢٤.

١ - هو محمد بن خلف بن حيان الضبي، أبوبكر. لقّب بوكيع. قاض مؤرخ، ولي قضاء الأهواز، وتوفي ببغداد سنة

٣٠٦ هـ.

له أخبار القضاة، والأنواء.

ترجمته في البداية ١١/١٣٠.

ولم أقف على هذا النص في كتاب أخبار القضاة.

٢ - في الأصل: "التيمي، والمثبت من د و ك و ف .

٣ - لم أقف على ترجمته.

٤ - في الأصل ود: "ذائد"، وك و ف. وينظر حاشية الأمير ١/٢٥.

٥ - من "د و ك و ف .

٦ - في ف: "كان".

٧ - من ك و ف، وفي الأصل ود: "فطحت".

٨ - في الأصل: "أنها"، والمثبت من د و ك و ف .

٩ - في الأصل: "سربال"، والمثبت من د و ك و ف. وفي الأصل: "ومتي" مكان: "رمتي"، والمثبت من د و ف وك، وفي

الأصل ود و ف وك: "العدول" مكان: "العدو" والمثبت من حاشية الأمير ١/٢٥. وفي

الأصل: "تقوي" مكان: "تقري"، والمثبت من د و ف وك.

والبيت الأول كذلك في شرح أبيات المغني ١٢٥.

١٠ - المغني ٤٠.

من حكم (إن) أنها تصير<sup>(١)</sup> الماضي لفظاً إلى المستقبل معنى ، فلا تقول: إن خرجت أمس خرجت اليوم، اللهم إلا أن تزيد<sup>(٢)</sup> في الكلام (كان)، فإنه يجوز. وقد يأتي ما هو ماض ظاهراً، كقوله<sup>(٣)</sup>:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَيْمَةً .....

فـ(لم تلدني) ماضي المعنى، إلا أنه<sup>(٤)</sup> لما<sup>(٥)</sup> كان المعنى: إذا ما انتسبنا وجدتي شريفاً جاز مثل هذا.

قوله<sup>(٦)</sup>: "وقال الخليل<sup>(٧)</sup> والمبرد: الصواب<sup>(٨)</sup>:"

... أَنْ أَذْنَا ..... ..

بفتح [٤٦/ب] الهمزة."

قال الأعلام<sup>(٩)</sup> في (شرح شواهد سيبويه): "استشهد سيبويه<sup>(١٠)</sup> بالبيت على كسر (إن)، وحملها على معنى الشرط؛ لتقديمه الاسم على الفعل، وذلك جائز في (إن) مع الفعل الماضي، ولو فتح (إن) لم يحسن<sup>(١١)</sup>؛ لأنها موصولة بالفعل، فيقبح فيها الفصل.

١١ - في ك: "وليدة لئمة".

١ - في ف: "بغير".

٢ - في ك: "نزيد".

٣ - تقدّم في ص ٣٢٩.

٤ - في الأصل: "أنه والبرد الصواب"، وانتقال نظر، والمثبت من د و ك و ف .

٥ - في الأصل: "ما"، والمثبت من "د و ك و ف" .

٦ - المعني ٤٠.

٧ - في الكتاب ١٦١/٣: أن الخليل قوى كسر الهمزة في (إن)، لأن (أن) لا يفصل بينها وبين الفعل.

٨ - تقدّم في ص ٣١٠.

ورّد المبرّد كسرهما، ولزم الفتح؛ لأنّ الكسر يوجب أنّ أذني قتيبة لم تحز<sup>(١)</sup> بعد، ولم يقل الفرزدق هذا إلاّ بعد قتله، وحزّ أذنيه.

والحجّة لسيبويه أنّ لفظ الشرط قد يقع لما في معنى الماضي، كما قال<sup>(٢)</sup>:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ هَتَكْتَ حِجَابَهُمْ بِعُتَيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ

فقال: إن يقتلوك، وقد قُتِلَ.

وقال الأندلسي: "في هذا البيت ثلاثة أقوال:

الخليل<sup>(٣)</sup> يختار كسر (إن) هرباً من الفصل بين المصدر وفعله، وذلك يجوز في المكسورة، إذ ليست مصدرية، نحو: إن الله أمكنني من فلان.

ومبرّمان<sup>(٤)</sup> يختار فتح (إن)، ويستضعف كسرهما، قال: «<sup>(٥)</sup> لأنها إذا كسرت كانت شرطاً، والشرط فيما يستقبل، وهذا القول كان بعد الحزّ، فجري<sup>(٦)</sup> مجرى قولك: أنت طالق

---

١ - هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشتمري، الأندلسي، أبو الحجاج. عالم بالنحو، والأدب، واللغة. ولد

سنة ٤١٠ هـ، وتوفي بإشبيلية سنة ٤٧٦ هـ.

له شرح أشعار الشعراء الستة، وشرح كتاب سيبويه.

ترجمته في وفيات الأعيان ٨١/٧، وإنباه الرواة ٢٦٠/٤.

وينظر تحصيل عين الذهب ٤٠٨/٢.

١٠ - الكتاب ١٦١/٣.

١١ - في ف: "يجز".

١ غني ك: "تجز".

٢ - تقدّم في ص ٣١٠.

٣ - شرح الكتاب ٣١٣/٢. أ.

٤ - شرح الكتاب للسيرة في ٣١٣/٢. أ.

٥ - في الأصل ك و د و ف، ولعل الصواب ما أثبتته.

٦ - في ف: "جری".

إن دخلت الدار، وهذا لادليل فيه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبْ فَعَجَبٌ﴾<sup>(١)</sup>، فظاهره الاستقبال، ومعناه الماضي، فلذلك<sup>(٢)</sup> كُسِرَتْ (إِنْ) في البيت.

وقال المبرد<sup>(٣)</sup>: «(إِنْ) في البيت مخففة من الثقيلة، كأنه قال: أتغضب لأنه أذنا انتهى.

وقال أبو حيان<sup>(٤)</sup>: "رد ابن عصفور على المبرد، فقال: «ما ذهب إليه من فتح الهمزة؛ لكون الحز قد وقع، وإنكار كسرهما باطل؛ لأنَّ (أَنْ) المصدرية لا تقدم فيها الأسماء على الأفعال، لا تقول: يعجبني أن زيد قام، وإنما ذلك في (إِنْ)، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٥)</sup>".

قال<sup>(٦)</sup>: "ووهيم ابن عصفور في رده ذلك؛ لأنه فهم عنه<sup>(٨)</sup> أنه يقول بأنَّ (إِنْ) المصدرية في المبنية على حرفين، وإنما المنقول عنه أنها المخففة من المشددة، وما بعدها مبتدأ وخير، فلم يقع فيها<sup>(٩)</sup> بين الاسم، والفعل تقديم".

## فائدة:

١ - التذييل ١٧٣/٥. أ.

١ - سورة: الرعد. من الآية: ٥.

٢ - في ف: "فكذلك".

٣ - ينظر شرح السيرا في ٣١٣/٢.

٤ - التذييل ١٧٣/٥. أ.

٥ - من ك و د .

٦ - سورة: التوبة. من الآية: ٦.

٧ - التذييل ١٧٣/٥. أ.

٨ - طمست العين في الأصل، وفي د: "منه"، والمثبت من ك وف.

٩ - في ف: "هنا".



من أحكام (إن) أنها<sup>(١)</sup> تُبدل همزتها هاء<sup>(٢)</sup> في لغة طيء، فيقال في (إن فعل<sup>(٣)</sup>): هِن فعل. ذكره أبو حيان<sup>(٤)</sup> في (شرح التسهيل).

## فائدة:

كثُر في كلام المتأخرين ذكر (إن) الوصلية، قال الشارح<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾<sup>(٦)</sup> على تقدير: وإن لم تنفع: "هذه هي<sup>(٧)</sup> التي يسميها<sup>(٨)</sup> بعض المتأخرين بالمتصلة، والوصلية، و[يقع]<sup>(٩)</sup> في كلامهم أنها تُستعمل بدون واو، وإنما معناه أنك تجعل نقيض الشرط محذوفاً مع العاطف، لا أنك تقدّر المحذوف هو العاطف فقط<sup>(١٠)</sup>، كما سبق لبعض الأذهان؛ لأنّ حذف العاطف بمفرده قليل" انتهى.

قال شيخنا<sup>(١١)</sup>: "وفيه نظر، أما أولاً فلا نسلم<sup>(١٢)</sup> أنّ هذه هي (إن) المذكورة، وإنما هي (إن) الشرطية غير الوصلية؛ لأنّ هذه قدّر لها معطوف عليها، وتلك لا يقدر لها، بل تكون

١ - ساقطة من ك .

٢ - ساقطة من ك .

٣ - في الأصل: "لعل"، والمثبت من دوك وف .

٤ - التذييل ١٠/٧٩/ب .

٥ - شرح المغني مع المنصف ١/٤٩، ٥٠ .

٦ - سورة: الأعلى. من الآية: ٩ .

٧ - من ك و د و ف .

٨ - في الأصل: "تسميها"، وفي دغير معجمة، والمثبت من ك وف .

٩ - في الأصل حرف المضارعة غير معجم، وفي دوك وف: "تقع"، والصواب ما أثبتته من شرح الدماميني .

١٠ - من ك و د و ف .

١١ - المنصف ١/٤٩، ٥٠ .

١٢ - في ف: "نم" .

مقرونة بالواو، وقد لا تقترن<sup>(١)</sup> بها، وقد أشار إلى ذلك التفتازاني<sup>(٢)</sup> في (مطوّله) حيث قال: "وأما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام، وذلك إذا كان ضد<sup>(٣)</sup> الشرط المذكور أولى بالاستلزام لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء في ذلك الشرط، [كقولك]<sup>(٤)</sup>: أكرمه، وإن شمتني، و<sup>(٥)</sup> «اطلّبوا العلمَ وَلَوْ بِالصَّيْنِ»<sup>(٦)</sup> فذهب صاحب<sup>(٧)</sup> (الكشاف) إلى أنها للحال، والعامل فيها ما<sup>(٨)</sup> تقدّمه من الكلام.

وقال الجنزي<sup>(٩)</sup>: إنها للعطف على محذوف، وهو ضد<sup>(١٠)</sup> الشرط المذكور.

وقال بعض المحققين<sup>(١١)</sup>: إنها اعتراضية، ويعني<sup>(١٢)</sup> بالجملة الاعتراضية ما يتوسّط بين أجزاء الكلام متعلّقه معنى، وقد نجىء بعد تمام الكلام.

١ - في ك و د: "تقرن"، وفي ف: "يقومن".

٢ - المطّول ٢٧٤.

٣ - في ف: "عند".

٤ - في الأصل رد و ك و ف والمطّول: "كقوله"، والمثبت من النصف، ولعله الصواب بدليل ما سيأتي.

٥ - من ك و د و ف.

٦ - حديث موضوع، وهو في كتاب العلم لابن عبد البر ٨، ٧، وضعيف الجامع الصغير ١/٤٢٠.

٧ - ينظر الكشاف ١/٣٢٨.

٨ - من ك و د و ف.

٩ - هو أبو حفص عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزي. نخوي، مفسر، زاهد ورع. توفي سنة ٥٥٠ هـ.

له كتاب في التفسير.

ترجمته في معجم الأدباء ١٦/٦٢، والبغية ٣٦٢.

١٠ - في ف: "عند".

١١ - هو الرضي كما سيأتي. وينظر شرح الكافية ٢/٢٥٧، ٢٥٨.

١٢ - في ك و ف و د: "نعني".

وأما ثانياً فلأنه لا يتعين أن يكون ما ذكره من كلامهم، بل معناه أنها تستعمل من غير ذكر الواو، وغير تقديرها محذوفة [٤٧/أ].

وأما ثالثاً: فلأن [الواو الداخلة] <sup>(١)</sup> على [إن] الوصلية هي واو <sup>(٢)</sup> الحال.

قال <sup>(٣)</sup> في (المطول): "وقد تستعمل (إن) في غير الاستقبال إذا <sup>(٤)</sup> جيء بها في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط، ولا يذكر حينئذ لها جزاء، نحو: زيد وإن كثر ماله بخيل، وعمرو وإن أعطي جاهاً لئيم" انتهى كلام شيخنا.

وبعض المحققين المذكور هو الرضي <sup>(٥)</sup>، قال الرضي: "وقد تدخل الواو على (إن) المدلول على جوابها. بما تقدم، ولا تدخل إلا إذا كان ضد <sup>(٦)</sup> الشرط <sup>(٧)</sup> المذكور أولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط، كقولك <sup>(٨)</sup>: أكرمه وإن شتمني، فالشتم بعيد من إكرامك الشاتم، وضده، وهو المدح أولى <sup>(٩)</sup> بالإكرام. وكذلك قوله <sup>(١٠)</sup>: «اطلبوا العلم ولو بالصين».

---

١ - ساقط من جميع النسخ، مثبت من النصف.

٢ - كالسابق.

٣ - المطول ١٦٣.

٤ - في ك و د: "إذا".

٥ - شرح الكافية ٢/٢٥٧، ٢٥٨.

٦ - من ك و د، وفي الأصل وف: "عند".

٧ - ساقطة من ك.

٨ - في الأصل ود وك وف: "كقوله"، والمثبت من شرح الكافية.

٩ - في شرح الكافية: "أو".

١٠ - "قوله" ساقط من ف.

والظاهر أنَّ الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية، ونعني<sup>(١)</sup> بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات، كقوله<sup>(٢)</sup>:

فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ أَلِيَّةٌ .....

وقوله<sup>(٣)</sup>:

نَرَى كُلَّ مَنْ فِيهَا وَحَاشَاكَ فَانِيَاً .....

وقد يجيء بعد تمام الكلام، كقوله عليه الصلاة<sup>(٤)</sup> والسلام: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ»<sup>(٥)</sup>، فنقول في الأول: زيد وإن كان غنياً بخيل، وفي الثاني: زيد بخيل، وإن كان غنياً، فجواب الشرط في مثله<sup>(٦)</sup> مدلول الكلام، أي: إن كان غنياً فهو بخيل، فكيف إذا افتقر؟

والجملة كالعوض<sup>(٧)</sup> من الجواب المقدر كما تقرر<sup>(٨)</sup>، فلو أظهرته لم تذكر<sup>(٩)</sup> الجملة المذكورة، ولا الواو الاعتراضية؛ لأنَّ جواب الشرط ليس جملة اعتراضية .

١ - في الأصل: "يعني"، وفي د غير معجمة، والمثبت من ف وك.

٢ - لم أعرفه، وهذا صدر بيت من (الطويل) في تاريخ بغداد ٤١٣/١١، وعجزه:

..... ثلاثاً ومن يخرق أعقَ وأظلم

والشاهد فيه بجيء جملة (والطلاق أليّة) معترضة. واستشهد به على بجيء المصدر بمعنى اسم الفاعل، واختلاف المعنى باختلاف إعراب (ثلاث).

وفي ك: "طالق" مكان "طلاق".

والبيت في شرح المفصل ١٢/١، والمغني ٧٦، وشرح شواهد ١٦٨، والخزانة ٦٩/٢.

٣ - لم أعرفه. وهذا صدر بيت من (الطويل) في حاشية شرح الكافية ٢٥٧/٢، وعجزه:

..... وتحتقر الدنيا احتقار بحرب

والشاهد فيه بجيء جملة (وحاشاك) معترضة.

وفي ك و ف: "يرى". وفي الأصل و د: "فإنها" مكان "فانياً"، والمثبت من شرح الكافية. والبيت في المطول ٢٧٤.

٤ - ساقطة من د وك و ف .

٥ - أخرجه ابن ماجة في سننه ١٤٤٠/٢، في كتاب الزهد، في باب الشفاعة عن أبي سعيد.

٦ - "في مثله" ساقطة من ف .

وقال الجنزري<sup>(١)</sup>: هو واو العطف، والمعطوف عليه محذوف، وهو ضد<sup>(٢)</sup> الشرط المذكور، الذي قلنا: إنه هو الأولى بالجزاء المذكور، فالتقدير عنده: زيد إن لم يكن غنياً، وإن كان غنياً فبخيل، وقد تقرّر أنه يجوز حذف المعطوف عليه مع<sup>(٣)</sup> القرينة، لكنّه يلزمه أن يأتي بالفاء في الاختيار، فيقول<sup>(٤)</sup>: زيد إن كان غنياً فبخيل؛ لأنّ الشرط لا<sup>(٥)</sup> [يلغى بين] <sup>(٦)</sup> المبتدأ والخبر اختياراً. وأمّا على ما اخترنا من أنّ الواو اعتراضية [فيجوز؛ لأنّ الاعتراضية] <sup>(٧)</sup> تفصل بين أي جزئين من الكلام كانا بلا تفصيل<sup>(٨)</sup> إذا لم يكن أحدهما حرفاً. وعن الزمخشري أنّ الواو في مثله للحال، فيكون الذي هو كالعرض عن الجزاء عاملاً في الشرط نصباً على أنّه حال كما عمل جواب (متى) عند بعضهم في [متى] <sup>(٩)</sup> النصب على أنّه ظرفه<sup>(١٠)</sup>، ومعنى الحال والظرف متقاربان. ولا يصحّ اعتراض الجنزري عليه بأنّ معنى الاستقبال الذي في (إن) يناقض معنى الحال الذي في الواو؛ لأنّ حالة الحال باعتبار عامله مستقبلاً كان العامل، أو

٧ - من ك و د، وفي الأصل وف: "عوض".

٨ - في الأصل: "تقدر"، والمثبت من ك و د وف.

٩ - في ك: "تذكره".

١ - من ك و د و ف، وفي الأصل: "الجنزري".

٢ - في ف: "الضد".

٣ - من ك و ف.

٤ - في ك: "فنقول".

٥ - ليست في ك.

٦ - من شرح الكافية، وفي الأصل ود وك وف: "يكفي من".

٧ - ساقط من جميع النسخ، مثبت من شرح الكافية.

٨ - في الأصل ود وك وف: "فصل"، والصواب ما أثبتته من شرح الكافية.

٩ - من شرح الكافية.

١٠ - في ف: "ظرف".

ماضياً، نحو: اضربه غداً مجرداً، وضربته أمس مجرداً واستقبال شرطية (إن) باعتبار زمن التكلم، فلا تناقض بينهما "انتهى.

وقال أبو حيان<sup>(١)</sup>: "الذي يظهر لي أنّ الواو الداخلة على الشرط في مثل: أقوم وإن قمت، واضرب زيدا وإن أحسن إليك، للعطف، لكنها لعطف حال على حال محذوفة يتضمنها السابق تقديره: أقوم على كلّ حال وإن قمت، ضربت زيدا على كلّ حال وإن أحسن إليك، أي<sup>(٢)</sup>: وفي هذه الحال<sup>(٣)</sup>. وكذلك حكمها إذا دخلت على (لو)، نحو: «أعطوا السائل ولو جاء على فرس»<sup>(٤)</sup>، «ردّوا السائل ولو بظلف»<sup>(٥)</sup>، «أولم ولو بشاة»<sup>(٦)</sup>.

المعنى: أعطوه كائناً ما كان ولو جاء<sup>(٧)</sup> [على فرس]<sup>(٨)</sup>، أو لم على كلّ حال ولو بشاة، ردّوه بشيء ولو بظلف.

ولا تجيء هذه الحال إلاّ منبهة على ما كان يتوهم أنّه ليس مندرجاً<sup>(٩)</sup> تحت عموم الحال المحذوفة، فأدرج تحته ألا ترى أنّه لا يحسن أعط السائل ولو كان فقيراً، ولا اضرب [ب/٤٧] زيدا وإن أساء.

## فائدة:

١ - لم أقف على هذا النص.

٢ - "أي" ساقطة من ك .

٣ - في ف: "الحالة".

٤ - في الموطأ ٧٠٤، في كتاب الجامع عن زيد بن أسلم، والرواية فيه: "وإن جاء".

٥ - الحديث في سنن النسائي، كتاب الزكاة، باب ردّ السائل ٨١/٥، والمسنّد ٤٣٥/٦، ٧٠/٤.

٦ - والحديث متفق عليه عن عبدالرحمن بن عوف في صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ما جاء في قول الله

تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾ ٦٥/٣، ٦٦، وصحيح مسلم كتاب النكاح، باب الطلاق ١٤٤/٤.

٧ - من قوله: "المعنى...." إلى هنا سقط من ف.

٨ - ساقط من جميع النسخ، وأثبتته لأن النص يقتضيه.

٩ - في ك و د و ف: "مندرجاً".

قال الهروي<sup>(١)</sup> في (الأزهيّة)، وابن الشجري<sup>(٢)</sup> في (أماليه): "قد ذكروا لـ(إن) معنى آخر، وهو أن تكون<sup>(٣)</sup> بمعنى: إمّا، قال النمر بن تولب<sup>(٤)</sup>:

سَقَتُهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا

قال سيبويه<sup>(٥)</sup>: «(أراد: وإمّا من خريف، وحذف (ما) لضرورة الشعر)». وإمّا يصف وعيلاً، وقبل هذا البيت<sup>(٦)</sup>:

فَلَوْ أَنَّ مِنْ حَتْفِهِ نَاجِيًا لَكَانَ هُوَ الصَّدْعَ الْأَعْصَمَا

والمعنى: سقته الرواعد من مطر الصيف، وأمّا في الخريف فلن يعدم السقي أيضاً.

وقال الأصمعي<sup>(٧)</sup>: «(إن) ههنا للشرط، أراد: إن سقته من خريف فلن يعدم الري».

ويقول الأصمعيّ أخذ أبو العباس المبرد<sup>(٨)</sup>، وقال: «(لأنّ) (إمّا) تكون مكرّرة، وهي [ههنا]<sup>(٩)</sup> غير مكرّرة». والدليل على قول سيبويه أنّه وصفه<sup>(١٠)</sup> بالخصب، وأنّه لا يعدم الريّ.

ويجب في قول الأصمعيّ أن لا يُقَطَّعَ له بالريّ؛ لأنّه إذا كانت (إن) للشرط لم يُقَطَّعَ له بأنّ الخريف يسقيه، [كما تقول: إن حضر زيد أكرّمته]<sup>(١١)</sup> فلا تقطع له بالحضور كما تقطع

١ - الأزهيّة ٤٧ - ٥٠.

٢ - الأمالي ٣/١٤٩، ١٥٠.

٣ - في ك و د: "يكون".

٤ - في شعره ١٠٤. والبيت من (المقارب). والشاهد فيه حذف (ما) من (إمّا) لضرورة الشعر.

والبيت في الكتاب ٣/١٤١، ٢٦٧، والأزهيّة ٥٦، والخصائص ٢/٤٤١، وشرح المفصل ٨/١٠٢، والخزانة ٤/٤٣٤.

٥ - الكتاب ١/٢٦٧، ٣/١٤١.

٦ - في ف: "فهو" مكان "فلو". وفي الأصل: "حذفه"، وفي ك و ف: "حذفه" مكان "حتفه"، والمثبت من د. شعر النمر

بن تولب ١٠٢.

٧ - ينظر البغداديات ٣٢٩، ٣٣٠.

٨ - ينظر البغداديات للفارسي ٣٢٩.

٩ - في الأصل ود وك وف: "معنى"، والصواب ما أثبتته من الأمالي.

١٠ - في ف: "وضحه".

له به في قولك : إذا حضر زيداً كرمته<sup>(١)</sup> ، فكأنه قال: وإن سقاه الخريف فلن يعدم الريّ، فدلّ هذا على أنه يعدم الريّ إن لم يسقه الخريف.

وقول الأصمعيّ قويّ من وجهين:

أحدهما: أنّ (إمّا) لا تستعمل إلا مكرّرة، أو يكون معها ما يقوم مقام التكرير كقولك: إمّا أن تتحدّث بالصدق وإلاّ فاسكت، وإمّا أن تزورني ،أو أزورك، وهذا معدوم في البيت. والثاني: أنّ مجيء الفاء في قوله<sup>(٢)</sup>:

..... فَلَئِنْ يَعْلَمَا

يدلّ على أنّ (إنّ) الشرطيّة؛ لأنّ الشرطيّة تجاب بالفاء، و(إمّا) لا تقتضي وقوع الفاء بعدها، ولا يجوز ذلك فيها، تقول: إمّا تزورني ، وإمّا أزورك، ولا يجوز<sup>(٣)</sup>: [وإمّا]<sup>(٤)</sup> فأزورك". قال ابن الشجري<sup>(٥)</sup>: "فهذين كان قول الأصمعيّ عندي أصوب القولين. وكذلك اختلفوا في قول دُرَيْد بن الصّمة<sup>(٦)</sup>:

لَقَدْ كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ فَكَذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعَا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ

قال سيّويه: «فهذا على (إمّا)، ولا يكون على (إنّ) التي للشرط؛ لأنها لو كانت شرطاً لاحتيج إلى جواب؛ لأنّ جواب (إنّ) إذا لحقتها<sup>(٧)</sup> الفاء لا يكون إلاّ بعدها، فإن لم تلحقها

---

١١ - من الأمالي.

١ - من ك ، و ف إلاّ "بالحضور كما تقطع له"، فإنه سقط منها.

٢ - تقدّم في ص ٣٤٠.

٣ - "لا يجوز" غير واضحة في الأصل. والمثبت من د وك وف.

٤ - من د .

٥ - الأمالي ٣/١٥٠، ١٥١.

٦ - في ديوانه ٦٨. والبيت من (الواف). والشاهد فيه حذف (ما) من (إمّا) لضرورة الشعر.

والبيت في الكتاب ١/٢٦٦، ٣/٣٣٢، والمقتضب ٣/٢٨، والأزهية ٥٧، وشرح المفصل ٨/١٠١، ١٠٤، والخزانة ٤/٤٤٢.

٧ - في الأصل: "ألحقتها"، والمثبت من ف وك ود.



الفاء فقلت: أكرمك إن زرتني سدّ ما تقدّم على حرف الشرط مسدّ الجواب، ولو ألحقت الفاء فقلت: أكرمك فإن زرتني، لم يسدّ (أكرمك) مسدّ جواب الشرط، فلا بدّ أن تقول: أكرمك فإن زرتني زدت في إكرامك، و<sup>(١)</sup> ما أشبه هذا، فلذلك بطل أن يكون قوله<sup>(٢)</sup>:

..... فَإِنْ جَزَعًا .....

على معنى الشرط، وحُمِلت (إن) على معنى (إمّا)، وحُذِفَت (ما)<sup>(٣)</sup> للضرورة، والمعنى: فإمّا جزعت جزعاً، وإمّا أجملت إجمال صبر.

وقال غير سيبويه: هو على (إن) التي للشرط، والجواب محذوف، فكأنّه قال: إن كان شأنك جزعاً شقيت به، وإن كان إجمال صبر سعدت به.

قال ابن الشجري<sup>(٤)</sup>: "وقول سيبويه هو القول المعول عليه؛ لأنّه غير مفتقر إلى هذا الحذف الذي هو حذف (كان)، ومرفوعها، وحذف جوابين لادليل عليهما<sup>(٥)</sup>" انتهى.

وقال ابن عصفور<sup>(٦)</sup> في (شرح الجمل): "فإن قال قائل: فهلاً زاد في أقسام (إن) كونها بمعنى (إمّا) في نحو قول الشاعر:

..... فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرَ

فالجواب أنّ (إن) هذه لا تكون بمعنى (إمّا) حتى تقرن<sup>(٧)</sup> بها (ما)<sup>(٨)</sup>، ولا تستعمل مفردة من (ما) إلّا في ضرورة، فلمّا كان هذا المعنى لا يحصل فيها إلّا بعد التركيب لذلك لم يعدّها

١ - في د: "أو".

٢ - تقدّم في ص ٣٤١.

٣ - من ف.

٤ - الأمالي ١٥١/٣.

٥ - من ك و د و ف. وفي الأصل: "عليها".

٦ - لم أعثر على هذا النص في الشرح المطبوع، وقد أشار فيه إلى تركيب (إمّا). ينظر شرح الجمل ٢٣٣/١.

٧ - في ك و د: "تقرن".

٨ - ساقطة من ف.

في أقسام (إن)؛ لأن معنى الشك لم يحصل لـ (إن) وحدها، بل لأنهما<sup>(١)</sup> مجموع (إن)، و (ما) في اللفظ، أو في التقدير "انتهى".

قال أبو حيان<sup>(٢)</sup>: "قد ذكروا لـ (إن) معاني أخر:

أحدها: أن تكون بمعنى (إذا)، وتقدمت الإشارة إليه.

و<sup>(٣)</sup> الثاني: أن تكون بمعنى (إمّا)، وحذف منها<sup>(٤)</sup> (ما)، فبقيت (إن)، وجعلوا من ذلك قوله<sup>(٥)</sup>:

سَقَّتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْلَمَا

قالوا<sup>(٦)</sup>: تقديره: إمّا من صَيْفٍ، وإمّا من خريفٍ، فحذف (إمّا) الأولى<sup>(٧)</sup>، و (ما) من الثانية.

وقد تؤوّل هذا البيت على زيادة (إن)، كأنه قال: وخريف، وذلك للضرورة.

ويحتمل أن تكون<sup>(٨)</sup> (إن) فيه شرطية حُذِفَ فعل الشرط لدلالة المعنى عليه، كأنه قال: وإن

سَقَّتْ مِنْ [خريف] <sup>(٩)</sup> فلن<sup>(١٠)</sup> يعدم الرّي<sup>(١١)</sup>.

وأنشدوا أيضاً على حذف (ما) من (إمّا):

---

١ - في الأصل: "لأنها"، والمثبت من د و ك وف.

٢ - التذييل ١٧٣/٥.

٣ - الواو ساقطة من ف .

٤ - من ف ، وفي ك و د : "بينها".

٥ - تقدّم في ص ٣٤٠.

٦ - ساقطة من ف .

٧ - في الأصل و د : "للاولى"، والمثبت من ك وف.

٨ - في ك : "بكون".

٩ - من الأمالي، وفي الأصل ود وك وف: "صيف"، وهو تحريف.

١٠ - في الأصل ود: "فلم"، والمثبت من ك وف.

١١ - وبه قال الأصمعي. ينظر الأزهية ٤٨.

وَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ<sup>(١)</sup> كَمَا كَذَّبَتْهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبِرَ

قالوا: تقديره: فإمّا جزعاً، وإمّا إجمال صبر<sup>(٢)</sup>.

ويحتمل هذا البيت التأويل على أنها شرطية، وهي<sup>(٣)</sup> في هذا الموضع حرف<sup>(٤)</sup>.

وذكروا لها موضعين تكون<sup>(٥)</sup> فيهما فعلاً، وهو أن تكون<sup>(٦)</sup> أمراً من: آَنَ يَتَيْن، إذا حان، تقول:

إِنْ يَا أَمْرُ، أي: حين، وأمراً من: وَأَى يَتِي، إذا وعد، مؤكّداً بالنون الخفيفة<sup>(٧)</sup> انتهى.

وقال ابن مُحَاشِيع<sup>(٨)</sup> في كتابه (معاني الحروف): "تكون (إِنْ) فعل أمر للواحد من الأين بمعنى التعب".

قال: "وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى (لو)، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ

لَهُوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنَّ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾<sup>(٩)</sup> في قراءة من كسر الهمزة".

قال: "والبصريون يأبون ذلك، ويقولون: (إِنْ) هنا شرط".

---

١ - في الأصل ردوك وف: "للشك"، والمثبت من التذييل.

٢ - ينظر الكتاب ١/١٣٤، ١٣٥، ٤٧١، ٦٧/٢، والأزهية ٤٩.

٣ - ليست في ك.

٤ - ينظر الأزهية ٥٠.

٥ - في د وف: "يكون".

٦ - في ك: "يكون".

٧ - ينظر إصلاح الخلل لابن السّيد ٣٨١، ٣٨٢.

٨ - هو عليّ بن فضال بن عليّ المجاشعيّ القيروانيّ، أبو الحسن. أديب، نحويّ، صرفيّ. ولد بهجر، وطوّف الدنيا، وكانت

وفاته ببغداد سنة ٤٧٩هـ.

له إكسير الذهب في صناعة النحو والأدب، وشرح معاني الحروف.

ترجمته في إنباه الرواة ٢/٢٩٩، وبغية الرعاة ٣٤٥.

٩ - سورة: الأنبياء. من الآية: ١٧.

## [ (أَنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة <sup>(١)</sup> النون ]

قوله <sup>(٢)</sup>: "ضمير [ <sup>(٣)</sup> للمتكلم... إلى آخره.

قال السهيلي <sup>(٤)</sup> في (نتائج الفكر): "اعلم أنّ المتكلم لما استغنى عن اسمه الظاهر في حال الإخبار لدلالة المشاهدة عليه جعل مكانه لفظ يُوماً [به] <sup>(٥)</sup> إليه، وذلك اللفظ يؤلف من همزة ونون، أما الهمزة فلأنّ مخرجها <sup>(٦)</sup> من الصدر، وهو أقرب مواضع الصوت إلى التكلم إذ التكلم <sup>(٧)</sup> في الحقيقة محلّه وراء حبل الوريد، وهي أولى من الهاء لقوتها بالجر والشدة . ولما كانت على انفرادها لا تكون اسماً منفصلاً كان أولى ما وصلت به النون، وأحرف المدّ واللين، إذ هنّ أمّهات الزوائد، ولم تكن <sup>(٨)</sup> حروف المدّ مع الهمزة لذهابها عند ملاقة ساكن خصوصاً لام التعريف، فتبقى حينئذ الهمزة منفردة معها فتلتبس بالألف التي هي أخت اللام فيختل <sup>(٩)</sup> أكثر الكلام ، فكان أولى ما قرّن بها النون لقربها من حروف المدّ واللين، ثمّ بينوا <sup>(١٠)</sup> النون لحفائها بالألف في حال الوقف، أو بهاء في لغة من قال : أنه <sup>(١١)</sup>."

١- ما بعد (أَنْ) ساقط من ك.

٢- المغني ٤١ .

٣- في الأصل وك بياض ، وهو ساقط من ف ، والمثبت من د .

٤- نتائج الفكر ٢١٩ .

٥- من د و ف .

٦- في ف: "مخرجها" .

٧- في ف: "المتكلم" .

٨- في ف: "يكن" .

٩- في الأصل: "فيخيل" . والمثبت من ك و د و ف .

١٠- في ف: "ينبتون" .

١١- في الأصل وك وف بياض . وفي د طمس أكثر من سطرين.

قوله<sup>(١)</sup>: "وعلى قول الجمهور أن الضمير هو<sup>(٢)</sup> (أن) ."

مقابله قولان: قيل<sup>(٣)</sup>: أحدهما أنه بكماله الضمير و عليه الفراء<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أن التاء هي الضمير وحدها ، وهي التاء التي في (فعلت) ركبت<sup>(٥)</sup> ب (أن) وعليه ابن كيسان<sup>(٦)</sup> واختاره أبو حيان<sup>(٧)</sup>.

قوله<sup>(٨)</sup>: " أحدها أن تكون حرفاً مصدرياً".

قال في (رصف المباني)<sup>(٩)</sup>: "أي: مع الجملة التي بعدها في تأويل المصدر".

قال ابن الحاجب<sup>(١٠)</sup>: "وتقدّر مصدرًا باعتبار فعلها، فإن لم يكن لفعلها مصدر قدّر بمعناه

كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾<sup>(١١)</sup> فيُقدّر بالتوقع، أي: وفي توقع قرب أجلهم".

لكن قال الرضي<sup>(١٢)</sup>: "(أن) المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفّة لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل [المصدر]<sup>(١٣)</sup>، ولا مصدر لغير المتصرف".

---

١ - في ف: "وعلى"، والكلام على ضمير المخاطب . ينظر المغني ٤١ .

٢ - في الأصل: "واو"، والثبت من د و ك و ف .

٣ - ساقطة من غير الأصل.

٤ - ينظر مجالس العلماء ١٣٧.

٥ - في ك: "وكرت"، وفي ف: "وكرت".

٦ - ينظر مجالس العلماء ١٣٧.

٧ - ينظر الارتشاف ٤٧٣/١ .

٨ - المغني ٤١ .

٩ - رصف المباني ١٩٣ .

١٠ - الإيضاح ٢٣١/٢ .

١١ - سورة: الأعراف . من الآية: ١٨٥ .

١٢ - شرح الكافية ٢٣٣/٢ .

١٣ - من شرح الكافية، وفي الأصل ود وك وف: "المصدر".

قال ابن المُجاشيع هنا: "الفرق بين قولك: كرهت خروجك، وكرهت أن تخرج أن الأول مصدر غير موقّت، والثاني مصدر موقّت لأنّه يبيّن فيه الوقت".

وقال ابن القيم<sup>(١)</sup> في (بدائع الفوائد) [٤٨/ب]: "في دخول (أن) على الفعل دون الاكتفاء بالمصدر ثلاث فوائد:

[إحداها]<sup>(٢)</sup>: أن المصدر قد يكون فيما مضى، وفيما هو آتٍ، وليس في صيغته ما يدلّ عليه فجاءوا بلفظ الفعل المشتقّ منه مع (أن) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان.

الثانية: أن (أن) تدلّ على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة.

الثالثة: أنها تدلّ على مجرّد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه ففيها تحصين للمعنى من الإشكال ، وتخليص له من شوائب الاحتمال، بيانه أنك إذا قلت: كرهت خروجك، أو أعجبتني قدومك احتمل الكلام معاني: منها أن يكون نفس القدوم هو المعجب<sup>(٣)</sup> لك دون صفة من صفاته وهيئاته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بالصفات ولكنّه عبارة عن الكيفيّات<sup>(٤)</sup>.

واحتمل أيضًا أنك تريد أنّه أعجبك سرعته، أو بطؤه، أو حالة من حالاته، فإذا قلت: أعجبتني أن قدمت كانت (أن) على الفعل بمنزلة الطابع والصّوان<sup>(٥)</sup> من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان انتهى.

قوله<sup>(٦)</sup>: "ناصبًا للمضارع".

قال أبو حيّان<sup>(٧)</sup>: "(أن) هذه مختصة بالفعل ، ولذا عملت، وهي مشاركة لـ (أن)

١ - بدائع الفوائد ١/١٠٤ .

٢ - من البدائع ، وفي الأصل ودوك وف : "أحدها".

٣ - في الأصل ود: "العجب"، والمثبت من ك وف .

٤ - الكيفيّات: "الهيئات القارّة في الأشياء، التي لاتقتضي قسمة، ولانسبة لذاتها". ينظر التعريفات ١٨٨.

٥ - الصوان: الوعاء الذي يحفظ فيه. ينظر الصحاح مادة (صون).

٦ - المغني ٤١.

العاملة النصب في الاسم ، وفي المصدرية، وفي أنها تكون معمولة لما قبلها فوجب أن تكون محمولة عليها، ولقوتها عملت ظاهرة ومضمرة<sup>(١)</sup>، وسبكت معنى الفعل إلى الاسم . هذه طريقة أبي الحسن الرماني<sup>(٢)</sup> "من أن (أن) تنقل الفعل نقلين: أحدهما: إلى معنى الاسم، والثاني: إلى الاستقبال في الجملة. و (لن)<sup>(٣)</sup> وأخواتها في النصب محمولة عليها . ومذهب أبي عليّ الفارسي<sup>(٤)</sup> "أنّ الجميع في درجة واحدة ؛ لأنها مختصة بالفعل و[تخليصه]<sup>(٥)</sup> ونقله من معنى إلى معنى ، وأنها<sup>(٦)</sup> تعمل في واحد كعوامل الجرّ في الأسماء، فلا يعلّل عمل بعضها ببعض " .

وقال في (رصف المباني)<sup>(٧)</sup> : " (أن) أم نواصب الأفعال لكونها<sup>(٨)</sup> تقدّر مع بعض ما يظهر أنّه ناصب بنفسه ك(حتّى) ، و (لام كي) ، و (لام الجحود) " .

وقال السيرافي<sup>(٩)</sup> : " (أن) أم الباب ، والغلبة عليه ، والقويّة فيه<sup>(١٠)</sup> " .

قوله<sup>(١١)</sup> : "وتقع في موضعين... إلى آخره .

٧ - التذييل ٥/٨٥/أ.

١ - في ف بعدها: "لما قبلها، فلما وجد".

٢ - شرح الكتاب للرماني ١٠٦/ب.

٣ - في ك: "أن".

٤ - ينظر الأيضاح ٣١١.

٥ - في الأصل ود وف وك: "تلخيصه"، والمثبت من التذييل.

٦ - "أنها" من د وف وك، وفي الأصل: "أنه".

٧ - رصف المباني ١٩٣.

٨ - في ف: "لأنها".

٩ - شرح الكتاب ١/١٩١/أ.

١٠ - في الأصل: طمس بعضها، والمثبت من د وف .

١١ - المغني ٤١. والكلام على (أن) المصدرية.

في (شرح التسهيل) لأبي حيّان<sup>(١)</sup>: "لما كانت (أن) مع معمولها في تقدير الاسم تسلّط عليها العامل المعنويّ والعامل اللفظيّ، فالمعنويّ هو الابتداء فتقع<sup>(٢)</sup> مبتدأ نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وخبر مبتدأ نحو: الأمر أن تفعل كذا، ولا يكون إذ ذاك المبتدأ إلاّ مصدرًا، أو جثة<sup>(٤)</sup> بتأويله. واللفظيّ إمّا حرف أو فعل، فالحرف يعمل فيها إن كان جارًا أو ناسخًا نحو: إنّ عندي أن تخرج. وشرطه كون أحد الجزئين مصدرًا إلاّ في (لعلّ) فيجوز كونه جثة نحو: لعلّ زيدًا أن يخرج، حملاً على (عسى).

قال بعض أصحابنا: ولا يصحّ أن تقع (أن) في موضع الاسم والخبر فيهما<sup>(٥)</sup>، فلا تقول: إنّ أن يقوم<sup>(٦)</sup> زيد، إلاّ في (ليت) فإنّه يجوز ذلك فيها؛ لتأويلها بـ(أتمنى)<sup>(٧)</sup>، وقد حُمِلت<sup>(٨)</sup> (لعلّ) عليها.

فهذا يقتضي أنّه يجوز: ليت أن يقوم زيد، ولعلّ أن يخرج<sup>(٩)</sup> عبد الله.

قال<sup>(١٠)</sup>: "ولا أحفظ ذلك إلاّ في (إنّ) المشددة فإنّه [يجوز أن تقول: ليت]<sup>(١١)</sup> إنّ زيدًا يقوم. وأجازه الأخفش في المشددة مع (لعلّ) قياسًا على (ليت). والسماع إنّما ورد في (ليت) [و(أن)]<sup>(١٢)</sup> المشددة، وهو خارج عن القياس فينبغي أن يُقتصر عليه ولا يقاس.

١ - التذييل ٨٨/٥ ب.

٢ - "فتقع" من ف، وفي الأصل و د و ك: "فيقع".

٣ - سورة: البقرة. من الآية: ١٨٤.

٤ - في ك: "جثة".

٥ - من ف، وفي الأصل و د و ك ف: "فيها".

٦ - في ك: "تقوم".

٧ - من د و ف و ك، وفي الأصل: "باتني".

٨ - في ف: "حمل".

٩ - في ك: "تخرج".

١٠ - التذييل ٨٩/٥ ب، والارتشاف ٣٨٧/٢ - ٣٨٨.

١١ - في الأصل و د و ك وف: "نحو وليت"، والمثبت من التذييل.



والفعل يعمل فيها إن كان ناسخاً، ويجوز أن تقع في موضع الاسم، وفي موضع الخبر ، وفي موضع المفعول الأول، والثاني نحو: كان أن تقعد خيراً من قيامك ، وتكون<sup>(١)</sup> عقوبتك [أن أعزلك]<sup>(٢)</sup> ، وظننت أن تقوم خيراً من أن تقعد [٤٩/أ]، ورأيت حسبك أن تأكل و[أن]<sup>(٣)</sup> تلبس. وإن كان من غير النواسخ فإن كان غير جزم جاز أن يعمل فيها سواء كان اعتقادياً أم طلبياً نحو: طلبت أن تقوم، وأردت أن تفعل<sup>(٤)</sup>، وبدالي أن تقوم. وإن كان جزماً لم يجز إلا بحرف جرّ فلا تقول: عرفت أن تقوم، ولا فعلت أن تقوم، تريد القيام، ولا أعطيتك أن تأمن، تريد الأمان.

وتقع (أن) مفعولاً لأجله على تقدير اللام نحو ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾<sup>(٥)</sup>، وبحرورة بالإضافة. وزعم أبو الحسين ابن الطراوة<sup>(٦)</sup> أنه لا يجوز أن يضاف<sup>(٧)</sup> إلى (أن) ومعمولها". قال<sup>(٨)</sup>: "لأنّ (أن) معناها التراخي، فما بعدها في حيز الإمكان وليس ثابتاً<sup>(٩)</sup>، والنية في المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه، [فإذا كان ما أضيف]<sup>(١٠)</sup> إليه غير ثابت في نفسه فإن يُثبت غيره محال.

١٢ - ساقط من الأصل، وفي ك ود وف: "في"، والمثبت من الارتشاف.

١ - في ك: "يكون"، وفي ف: "كون".

٢ - في الأصل ود وك وف: "وتكون أن عقوبتك"، والمثبت من الارتشاف ٣٨٨/٢.

٣ - من ف .

٤ - في ف: "تقعد".

٥ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٨٢.

٦ - هو سليمان بن عبد الله المالقي. أديب نحوي من أهل الأندلس. توفي سنة ٥٢٨ هـ.

له: الترشيح، والمقدمات على كتاب سيبويه .

ترجمته في: إنباء الرواة ٥١/٣، و بغية الوعاة ٢٦٣.

٧ - من التنزيل، وفي الأصل ود وك وف: "تضاف".

٨ - التنزيل ٨٨/٥ ب.

٩ - في الأصل ود وف وك: "ثابت". والصواب ما أثبتته من التنزيل .

ورده أبو عليّ الشلّوبين بأنّ الإضافة لـ(أن) <sup>(١)</sup> ملفوظاً بها قد حكّاها الثقات عن العرب في قولهم: «مخافة أن تفعل» انتهى.

قوله <sup>(٢)</sup>: «وزعم الزجّاج <sup>(٣)</sup> أن منه ﴿أَنْ تَبْرُوا﴾...» <sup>(٤)</sup> " إلى آخره.

قال أبو حيّان <sup>(٥)</sup> في (البحر): " قال الزجّاج وتبعه التبريزي: ﴿أَنْ تَبْرُوا﴾ في موضع رفع بالابتداء .

قال الزجّاج: «المعنى بركم وتقواكم وإصلاحكم أمثل <sup>(٦)</sup> وأولى». وجعل الكلام منتهياً عند قوله: ﴿لَا يُمَانِكُمْ﴾. ومعنى الجملة <sup>(٧)</sup> التي فيها النهي عنده أنّها في الرجل إذا طلب منه فعل خير ونحوه اعتلّ بالله [فقال] <sup>(٨)</sup>: عليّ يمين، وهو <sup>(٩)</sup> لم يحلف <sup>(١٠)</sup>.

وقدّر التبريزي خبر المبتدأ المحذوف بأنّ المعنى: أن تبرّوا وتتّقوا وتصلحوا بين الناس خير لكم من أن تجعلوا الله عرضة لأيمانكم.

وهذا الذي ذهب إليه الزجّاج والتبريزي ضعيف؛ لأنّ فيه اقتطاع ﴿أَنْ تَبْرُوا﴾ ممّا قبله والظاهر اتّصاله به، و<sup>(١١)</sup> لأنّ فيه حذفاً <sup>(١٢)</sup> لا دليل عليه <sup>(١٣)</sup>.

---

١٠ - ساقط من الأصل، مثبت من دوك وف .

١ - "أن" ساقطة من ك .

٢ - المغني ٤١ .

٣ - معاني القرآن ١/٢٩٩ .

٤ - سورة : البقرة . من الآية ٢٢٤ .

٥ - البحر ١٧٧/٢ - ١٧٩ .

٦ - في ف: "أفضل" .

٧ - في ف: "الجملة قبلها عنده" .

٨ - ساقطة من جميع النسخ، مثبتة من البحر.

٩ - من البحر.

١٠ - في ف: "يخلف" .

١١ - "الواو" ساقطة من الأصل، مثبتة من ك ود وف .

وقال الرّمخسري<sup>(١)</sup>: ﴿أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا﴾<sup>(٢)</sup> عطف بيان لـ ﴿أَيْمَانِكُمْ﴾، أي: للأمر المحلوف عليها التي هي: البرّ، والتقوى، والإصلاح بين الناس.

وهو ضعيف لأنّ فيه مخالفة للظاهر؛ لأنّ الظاهر من الإيمان هي الأقسام، والبرّ والتقوى والإصلاح هي المقسم عليها، فهما متنافيان، فلا<sup>(٣)</sup> يجوز أن يكون عطف بيان على الإيمان. لكنّه لما تأول الإيمان على أنّها المحلوف عليها ساغ له ذلك، ولا حاجة تدعونا إلى تأويل الإيمان بالأشياء المحلوف عليها. وعلى مذهبه يكون ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ في موضع جرّ، ولو ادّعى أن يكون ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ وما بعده بدلاً من ﴿أَيْمَانِكُمْ﴾ لكان أولى؛ لأنّ عطف البيان أكثر ما يكون في الأعلام.

وذهب الجمهور إلى أنّ قوله: ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ مفعول من أجله، ثم اختلفوا في التقدير، فقليل<sup>(٤)</sup>: كراهة أن تبرّوا، أو لترك أن تبرّوا<sup>(٥)</sup>.

وقيل<sup>(٦)</sup>: لأن لا تبرّوا.

وقيل<sup>(٧)</sup>: إرادة أن تبرّوا.

والذي يظهر لي أن ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾<sup>(٨)</sup> في موضع نصب على اسقاط الخافض، والعامل فيه قوله<sup>(٩)</sup> ﴿لَأَيْمَانِكُمْ﴾ التقدير: لأقسامكم على أن تبرّوا، فنّهوا<sup>(١٠)</sup> عن ابتذال اسم الله

١٢ - في ف: "حرف".

١٣ - "عليه" سقطت من ف.

١ - الكشف ٣٦٢/١.

٢ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٢٤.

٣ - "فلا" ساقطة من جميع النسخ، مثبتة من البحر.

٤ - ذهب إليه المهدوي.

٥ - قاله المبرّد، وعبارة "أو لترك أن تبرّوا" ساقطة من ك و ف.

٦ - قاله أبو عبيدة والتبريزي.

٧ - قاله ابن عباس.

٨ - عبارة: "والذي يظهر لي أنّ ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾" ساقطة من ف.

تعالى، وجعله معرضاً لأقسامهم على البرّ والتقوى والإصلاح ، اللاتي هنّ أوصاف جميلة؛ لما يُخاف في ذلك من الحُثْ، فكيف إذا كانت أقساماً على ما ينافي البرّ والتقوى والإصلاح! وعلى هذا يكون الكلام منتظماً ، فصار في موضع ﴿أَنْ تَبْرُوا﴾<sup>(١)</sup> ثلاثة أقوال: الرفع على الابتداء، والخلاف في تقدير الخبر والخبر على وجهين: إمّا على المفعول من أجله على الاختلاف في تقديره، وإمّا على أن يكون معمولاً لـ ﴿أَيْمَانِكُمْ﴾ على اسقاط الخافض " انتهى.

قوله<sup>(٢)</sup>: "و"<sup>(٣)</sup> الثاني بعد لفظ دالّ على معنى غير اليقين".

قلت عدل عن تعبير ابن مالك<sup>(٤)</sup> وغيره؛ لأنّ أبا حيان<sup>(٥)</sup> قال: "الذي قرّره أصحابنا أن الفعل المتقدّم [ب/٤٩] على (أن) إن كان فعل<sup>(٦)</sup> شكّ فهي الناصبة للفعل، أو فعل يقين فهي المخفّفة من الثقلية، أو فعلاً مستعملاً<sup>(٧)</sup> لهما كـ (أحببت) فيجوز إذ ذاك وجهان، والأكثر كونها ناصبة، ولا يمتنع عند سيبويه<sup>(٨)</sup> أن تجري<sup>(٩)</sup> بعد العلم مجراها بعد الظنّ؛ لتأوّله به، ولا بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقّن الخوف" انتهى.

٩- "قوله" من ك و د و ف .

١٠- في ك : "فهو" .

١- سورة: البقرة . من الآية : ٢٢٤ .

٢- المغني ٤٢ .

٣- "الواو" ساقطة من الأصل، مثبتة من ك و د و ف .

٤- قال في التسهيل ٢٢٨ : "وينصب بر(أن) ما لم تل علماً أو ظناً" .

٥- التذييل ٨٥/٥ - ٨٧ / ب .

٦- في ف : "قبل" .

٧- في ف : "مستقبلاً" .

٨- ينظر الكتاب ١٦٥/٣ - ١٦٧ .

٩- في ك و د و ف : "يجري" .

وذلك يستفاد من تعبير المصنّف: <sup>(١)</sup> "بغير اليقين".

وقال ابن الصائغ <sup>(٢)</sup>: "يرد عليه أنّ الواقعة بعد الظنّ قد تكون مخففة من الثقيلة، وأنّ الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين من غير أفعال القلوب نحو: تيقنت أن يقوم زيد".

وكذا <sup>(٣)</sup> قال الدماميني <sup>(٤)</sup>: "قد قال <sup>(٥)</sup> المرزوقي <sup>(٦)</sup> في قول الحماسي <sup>(٧)</sup>:

هَمَمْتُ بَأَنْ لَا أُطْعِمَ الدَّهْرَ بَعْدَهُمْ حَيَاةً وَكَانَ الصَّبْرُ أَبْقَى وَأَكْرَمًا

: (أطعم) منصوب بـ (أن)، ولو رفع لجاز على أن تكون مخففة من الثقيلة، ويكون اسمها مضمراً فدلّ ذلك على أنّ المخففة تشارك الخفيفة في وقوعها بعد فعل دالّ على معنى غير اليقين".

وأجاب الشيخ <sup>(٨)</sup> عن الإيراد الأوّل بأنّ مقصود المصنّف بيان أحد الموضعين اللذين يقع فيهما (أن) المصدرية، لا بيان الموضع الذي لا يقع فيه إلّا هي. وعن الثاني بأنّ وقوع الناصبة بعد فعل اليقين قليل، وكلامه على الشائع الكثير.

قوله <sup>(٩)</sup>: "ونصب نحو <sup>(١٠)</sup>: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ <sup>(١١)</sup>".

١ - المغني ٤٢ .

٢ - المنصف ١/٥٨ .

٣ - في ك : "كذلك" .

٤ - شرح المغني مع المنصف ١/٥٨ .

٥ - في ك : "كان" .

٦ - هو أحمد بن محمد بن الحسن ، أبو عليّ . عالم أديب نحويّ ، من أهل أصبهان ، كان يعلم أبناء بني بويه . توفي سنة ٤٢١ هـ .

له : شرح ديوان الحماسة ، و شرح المفضليات .

ترجمته في : إنباء الرواة ١/١٠٦ ، و معجم الأدباء ٥/٣٤ .

وينظر شرح الحماسة ٣/١٠٣ .

٧ - هو إلياس بن الأرت ، والبيت من (الطويل) ، وهو في ديوان الحماسة ٢/٤٢٣ . والشاهد فيه نصب المضارع بـ (أن) .

٨ - المنصف ١/٥٨ .

أي: افتراء ، بمعنى مفترى ، فهو خير (كان).

وجعل أبو البقاء<sup>(١)</sup> الخير محذوفاً، أي: ممكناً أن يفترى فد(أن) فاعل به.

وقال الرضي<sup>(٢)</sup>: "(أن) هذه هي المضمرّة بعد لام الجحود واللام محذوفة، وهما متعاقبتان، فإن ذكرت اللام أضمرت (أن)، أو(أن) أضمرت اللام، وعليه فالحلّ يحتمل النصب والجرّ كنظائره".

وقال الشارح<sup>(٣)</sup>: "لو جعل(كان) تامّة و(أن) في محلّ رفع بدل اشتمال من الفاعل – والمعنى: ما وقع افتراء هذا القرآن – لم يكن ثمّ حذف، ولا افتقار إلى تأويل المصدر بالمفعول".

ورده شيخنا<sup>(٤)</sup> بأنّ بدل الاشتمال هو الذي بينه وبين المبدل منه ملابسة، أي: تعلّق لبالكليّة ولا بالجزئية كالحسن مع(زيد) في: أعجبتني زيد حسنه، ولا ملابسة بين القرآن والافتراء".

قوله<sup>(٥)</sup>: "والجواب عن الأوّل: أنّه منتقض بنون التوكيد<sup>(٦)</sup>، فإنّها تخلّص... إلى آخره.

رده ابن الصائغ<sup>(٧)</sup> بأنّ معنى قول<sup>(٨)</sup> المستدلّ: تخلّص المضارع أنّها موضوعة لذلك كالسين، فلا يتمّ النقض بنون التوكيد<sup>(٩)</sup>، فإنّها موضوعة للتأكيد، ونشأ عن ذلك أنّها لا تكون

---

٩ - المغني ٤٢ .

١٠ - "نحو" سقطت من ك .

١١ - سورة: يونس . من الآية : ٣٧ .

١ - التبيان ٦٧٥/٢ .

٢ - لم أقف على هذا النص في شرح الكافية .

٣ - شرح المغني مع المنصف ٥٨/١ .

٤ - المنصف ٥٩/١ .

٥ - المغني ٤٤ .

٦ - في ف: "التأكيد" .

٧ - المنصف ٦٠/١ .

للماضي، ولالاحال لاستغنائهما<sup>(١)</sup> عنه: أمّا الماضي فلعدم احتمال التأكيد، وأمّا الحال فلكونه موجوداً يمكن<sup>(٢)</sup> المخاطب<sup>(٣)</sup> غالباً الاطلاع عليه<sup>(٤)</sup>."

قوله<sup>(٥)</sup>: "واختلف في المحلّ من نحو: عسى زيد أن يقوم... إلى آخره.

قال ابن مالك<sup>(٦)</sup> في (شرح التسهيل): "وليس المقرون بـ(أن) في هذا الباب عند سيبويه<sup>(٧)</sup> خيراً، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجرّ أو بتضمن الفعل معنى (قارب).

قال سيبويه<sup>(٨)</sup>: تقول: عسيت أن تفعل، فـ(أن) هنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، وبمنزلة دنوت أن تفعل."

قال<sup>(٩)</sup>: "والوجه عندي أن تجعل (عسى) ناقصة أبداً، فإذا أسندت إلى (أن) والفعل وجّه بما<sup>(١٠)</sup> يوجّه وقوع (حسب) عليهما في نحو: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾<sup>(١١)</sup>، فكما لم تخرج<sup>(١٢)</sup> (حسب) بهذا عن أصلها لا تخرج (عسى) عن أصلها. مثل<sup>(١٣)</sup>: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا

٨- في ف قوله .

٩- في ف التأكيد .

١- في ك و د : "استغنائها" .

٢- في ك و د : "ممكّن" .

٣- في ك والأصل: "المخاطب" . المثبت من د و ف .

٤- أي: على ضعفه، وقوّته.

٥- المغني ٤٣ .

٦- شرح التسهيل ٣٩٤/١ .

٧- الكتاب ١٥٧/٣ .

٨- ينظر الكتاب ١٧٥/٣ .

٩- شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٤/١ .

١٠- في ف : "ما" .

١١- سورة: العنكبوت . من الآية : ٢ .

١٢- في الأصل ود: "يخرج"، في ف: "تجمع"، والمثبت من ك.

شَيْئًا<sup>(١)</sup>، بل يقال في الموضعين سَدَّتْ (أَنْ) والفعل مسدًا الجزئين، ويوجّه نحو: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ﴾<sup>(٢)</sup> بأنّ المرفوع اسم (عسى)، وأنّ الفعل بدل سدّ مسدّ جزئي الإسناد كما كان يسدّ مسدّهما لو لم يوجد المبدل منه، فإنّ البديل في حكم الاستقلال [أ/٥٠] في أكثر الكلام.

ومثله قراءة حمزة<sup>(٣)</sup>: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُضِلُّهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> بالخطاب على جعل (أَنْ) بدلا من الذين وسدّت<sup>(٥)</sup> مسدّ المفعولين في البدليّة كما سَدَّتْ مسدّهما في قراءة الباقيين<sup>(٦)</sup>: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء على جعل ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فاعلا "انتهى".

وقال أبو حيّان: "ما كان غير مقرون بـ (أَنْ) فلا خلاف فيه أنّ الفعل داخل على المبتدأ والخبر، وإن كان مقرونا بـ (أَنْ) فثلاثة<sup>(٧)</sup> مذاهب:

أحدها: أنّه مفعول به وهو مذهب المبرّد<sup>(٨)</sup>، وظاهر كلام الزجاجي<sup>(٩)</sup>، ونسبه ابن مالك<sup>(١٠)</sup> إلى سيبويه<sup>(١١)</sup>.

والثاني: أنّه في موضع الخبر لهذه الأفعال وموضعه نصب إذ أصله المبتدأ والخبر، وعملت عمل (كان)<sup>(١٢)</sup>، وصحّحه أبو الحسن بن عصفور<sup>(١٣)</sup>، وهو مذهب الجمهور.

١٣- في الأصل: "يمثل"، والمثبت من دوك وف.

١- سورة: البقرة. من الآية: ٢١٦.

٢- سورة: البقرة. من الآية: ٢١٦.

٣- ينظر السبعة ٢١٩، ٢٢٠، والحجّة ١٠٠/٣.

٤- سورة: آل عمران. من الآية: ١٧٨.

٥- في الأصل ودوك وف: "سدّها"، والمثبت من شرح التسهيل.

٦- على اختلاف في ضبط السين، فنافع وابن عامر يفتحانها، والباقيون يكسرونها.

٧- في ك: "ثلاثة".

٨- ينظر المختضب ٧٠/٣.

٩- الجمل ٢٠٠.

١٠- شرح التسهيل ٣٩٤/١.

١١- الكتاب ١٥٧/٣.



والثالث: ما اختاره ابن مالك<sup>(١)</sup> أنه في موضع رفع على البدل<sup>(٢)</sup> من المرفوع قبله بدل اشتغال وما قبله فاعل، وهذا مذهب الكوفيّين. فأما المذهب الأوّل فاستدلّ له الميرد<sup>(٣)</sup> بأنّ (أنّ) وما بعدها متقدّر<sup>(٤)</sup> بالمصدر والمصادر لا تكون أخباراً عن الجثث فثبت أنّها [في] موضع المفعول. وأجيب عن هذا بأنّ (أنّ) هنا مع ما بعدها لا تتقدّر بالمصدر؛ لأنّها إنّما أتت بها لتدلّ على أنّ في الفعل تراخياً، ونظير ذلك مجيئهم بـ (أنّ) في خبر (لعلّ) و (لعلّ) بإجماع من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر فكما لا يتقدّر الفعل المقرون بـ (أنّ) بعدها بالمصدر فكذلك في (عسى) وأخواتها. واستدلّ لمذهب الجمهور أنّه في موضع نصب على الخبر بأنّهم لما ردّوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل ، ولم ينطقوا بالمصدر نحو : <sup>(٦)</sup>

..... إِنْني عَسَيْتُ صَائِمًا .

ومن أصحاب هذا المذهب من زعم أنّ (أنّ) والفعل في هذا الباب يتقدّران<sup>(٧)</sup> بالمصدر<sup>(٨)</sup> .

١٢- في الأصل ود وك وف: "لو كان". ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

١٣- شرح الجمل ١٧٨/٢ .

١- شرح التسهيل ٣٩٤/١ .

٢- في ف: "المبدل" .

٣- في ٦٨/٣ من المختضب ما يخالفه. وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/٢ .

٤- في الأصل ود وك: "تقدّر"، والمثبت من ف .

٥- من ك وف .

٦- من بيت من (مشطور الرجز) لرؤبة ، وهو في ملحق ديوانه ١٨٥ ، وأوّله :

لا تكثرنَ .....

والشاهد فيه مجيء خبر (عسى) اسم فاعل ، وذلك نادر .

والبيت في الخصائص ٩٨/١ ، والأمال الشجرية ٢٥٢/١ ، وشرح المفصل ١٤/٧ ، والخزانة ٥٤٠/٣ ، ٧٧/٤ .

٧- في الأصل ود وك وف: "يتقدّر"، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٨- من ف.

وقال: " جاز هنا أن يُخْبَرَ بـ(أن) والفعل ؛ لأنّ المصدر قد يخبر به عن الاسم غير المصدر على جهة المجاز نحو زيد عدل ورضا، ومنه : <sup>(١)</sup>

..... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

فكما يخبر <sup>(٢)</sup> عن الاسم الذي ليس بمصدر بالمصدر <sup>(٣)</sup> فكذلك يخبر <sup>(٤)</sup> عنه بما كان في تأويله ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ <sup>(٥)</sup> أي : افتراء . وأبطل مذهب الكوفيين بأنّه لا يسوغ ذلك لأنّه إبدال قبل تمام الكلام ، والبدل لا يأتي كذلك ، ألا ترى <sup>(٦)</sup> أنّ البدل إذا أخرج من الكلام كان ما بقي كلاماً تامّاً مستقلاً ، ولو قلت : عسى زيد ، لم يكن كلاماً مستقلاً . فإن قلت البدل قد <sup>(٧)</sup> يجيء قبل تمام الكلام بدليل قوله : <sup>(٨)</sup>

لِسَانُ السُّوءِ تُهَادِيهَا إِلَيْنَا . وَحِنتَ وَمَا حَسِبْتِكَ أَنْ تَحِينَا

فإنّ « تحينا » بدل من الكاف وإن كان لا يستقلّ « وما حسبتك » دون البدل ؟

١ - هذا عجز بيت من (البسيط) للخنساء وهو في ديوانها ٤٨ ، وصدره :

ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت .....

والشاهد فيه : الإخبار بالمصدر عن اسم عين .

والبيت في الكتاب ٣٣٧/١ ، والمقتضب ٣٠٥/٤ ، والأمالى الشجرية ١٠٦/١ ، والخزانة ٢٠٧/١ .

٢ - في ف : "تخير" .

٣ - من ك و ف .

٤ - في ف : "تخير" .

٥ - سورة : يونس . من الآية : ٣٧ .

٦ - "ألا ترى" سقطت من ف .

٧ - من ك و ف .

٨ - لم يسمّ . و البيت من (الوافر) . والشاهد فيه : بحىء المصدر المؤول بدلا من كاف الخطاب . وحتت : هلكت .

والبيت في الجنى الداني ٩٤ ، و المغني ٢٤١ ، و شرح شواهد المغني ٥٠٦ ، و شرح إبيات المغني ١٤٦/٤ .

فالجواب أنه ليس بيدل اشتغال كما ذهب إليه ابن كيسان وبعض الكوفيين ، بل هو في موضع مفعول ثانٍ وإن كان ليس الأول في المعنى ؛ لأنه قد يُخبر بالمصدر وهذا في تأويله فكما جاز الإخبار بالمصدر عن الجثة فكذلك يخبر بـ(أن) والفعل.

وأما قراءة حمزة فتُخرَجُ<sup>(١)</sup> على حذف المفعول الثاني لفهم المعنى وهو جائز على قلة ، وههنا<sup>(٢)</sup> تأويلات أخر "انتهى".

قوله<sup>(٣)</sup> : " أوأمرأ " .

بقي عليه أن يقول : أو نهياً، نحو: كتبت إليه<sup>(٤)</sup> بأن لاتقم<sup>(٥)</sup>.

وفي (شرح الجمل)<sup>(٦)</sup> لابن عصفور : أن دخولها على الأمر قليل.

ومن غريب الموصولة بالأمر الموصولة بالمضارع المقرون باللام كقراءة أبي<sup>(٧)</sup> : «وَأَنْ لِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ<sup>(٨)</sup>» ، خرَّجها على الموصولة البيضاوي<sup>(٩)</sup> في (تفسيره).

قوله<sup>(١٠)</sup> : " هذا هو الصحيح " .

١ - في ف : " فتخرج " .

٢ - في الأصل ود: "هها" ، والنبت من ك و ف .

٣ - المعني ٤٣ .

٤ - في ف : " عليه " .

٥ - في ف : " يقم " .

٦ - لم أقف عليه .

٧ - هو أبي بن كعب بن قيس الأنصاري. صحابي حليل ، قارىء ، من كتاب الوحي. شهد المشاهد كلها مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم. توفي سنة ٢١ هـ.

ترجمته في الطبقات ٣/٥٩ ، ومعرفة القراء ٣/١.

٨ - "فيه" من ك و ف . والقراءة المتواترة: ﴿وَلِيَحْكُمَ﴾. سورة: المائدة. من الآية: ٤٧.

٩ - أنوار التنزيل ١٥١ .

١٠ - المعني ٤٣ .

في (ذا القدّ) لابن<sup>(١)</sup> جنيّ: "قال أبو عليّ: لم تعمل<sup>(٢)</sup> (أنّ) في فعل الحال؛ لأنّه يُعلّم بلفظ المصدر، وأعملت في الآتي والماضي لأنّهما لا يعلمان<sup>(٣)</sup> بلفظ المصدر، فإنّما [٥٠/ب] [اجتلبت]<sup>(٤)</sup> لتجعل المصدر آتياً وماضياً، فلمّا كان لفظ<sup>(٥)</sup> المصدر يدلّ على الحال لم يُحتج إليها في ذلك واحتيج إليها فيما لادلالة له عليه<sup>(٦)</sup> بلفظ المصدر وهو الآتي والماضي. و (أنّ) في هذا الباب مثل (ذي)؛ لأنّ (ذا)<sup>(٧)</sup> اجتلبت لأن توصف بالجواهر إذ كانت لاسبيل إلى أن يوصف بها فقالوا: مررت برجل ذي<sup>(٨)</sup> مال، فإن كان مضمراً لم يحتج إلى (ذي)؛ لأنّ الصفة قد عرفت. ومثل (ذي) و (أنّ) فيما ذكرنا (الذي)؛ لأنّها اجتلبت لأن توصف المعارف بالجمل إذ<sup>(٩)</sup> لم يكن سبيل إلى ذلك، فإذا كان الاسم نكرة لم يحتج إلى (الذي) كما لا يحتاج إلى (أنّ) مع الحال، و إلى (ذي) مع الإضمار. ويوضح أن (أنّ) لا تعمل عندهم في فعل الحال امتناعهم من أن يُعملوا فيها العلم، وإعمالهم فيها ما لم يتحقّق كالرجاء والطمع والخوف، ولو كانت عاملة في فعل الحال لجاز أن يعمل فيها العلم؛ لما في فعل الحال من التحقق بمشاهدته التي ليست في المنقضي والآتي فلمّا<sup>(١٠)</sup> لم يُعملوا فيها العلم، وأعملوا فيها ما ليس بثابت دلّ ذلك على أنّها عاملة فيما ليس بثابت، ولا شيء أقرب إلى ما ليس

١- في ك وف: "ابن".

٢- في ف: "يعمل".

٣- في ف: "يعلمان".

٤- في الأصل: "اقتلبت"، وفي د و ك: "اقلبت"، وليست واضحة في ف. ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٥- ساقط من ف.

٦- ساقط من ك.

٧- في ك: "إذا".

٨- في الأصل ود و ك وف: "اني"، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٩- في الأصل ود و ك وف: "إلى"، والصواب ما أثبتّه.

١٠- سقطت من ف.

بثابت من الحال لاختصاصها بالمشاهدة ، وذلك على أن لا<sup>(١)</sup> وما عملت فيه اختصاصا ليس في المصدر اللفظي لأنه<sup>(٢)</sup> لا يجوز أن تقول<sup>(٣)</sup>: ضربت أن ضربت ، كما تقول: ضربت<sup>(٤)</sup> ضرباً، فتؤكد بذلك كما تؤكد بـ(ضرب)، وأنه لا يجوز أن تصف (أن ضربت) و (تضرب) كما يجوز أن تصف ضرباً، فتقول: ضرباً شديداً. ولهذا كان قراءة<sup>(٥)</sup> من قرأ: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٦)</sup> فجعل ﴿أَنْ قَالُوا﴾ اسم (كان) أجود من قراءة<sup>(٧)</sup> من جعل ﴿جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ اسم (كان)؛ لأنه لما كان<sup>(٨)</sup> ﴿أَنْ قَالُوا﴾ لا يجوز وصفه و﴿جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ يجوز وصفه دل ذلك على أنه أشد اختصاصاً من ﴿جَوَابَ قَوْمِهِ﴾، فكان أولى بأن يكون اسم (كان) من ﴿جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ كما تكون المعرفة أولى بـ(كان) من النكرة لأجل تعريفها، فلو كان (أن) تدخل على جميع ضروب<sup>(٩)</sup> الفعل كما يدل المصدر على جميع ضروب الفعل لجرت مجراه في جواز وصفه والتأكيد به ، فلمّا لم تجر مجراه في ذلك دلّ على أنها لم تجر مجراه فيما ذكرنا لاختصاصها بحال ليست له ، وقد ثبت دخولها على لفظ الماضي ودخولها على الآتي بدخول أختها (لن) على ذلك، فلم يبق لذلك إلا امتناع دخولها<sup>(١٠)</sup> على فعل الحال".

١ - في الأصل و د و ك و ف : "لا" مكان : "لا (لا)". ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٢ - في الأصل و د و ك و ف : "أنه". ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٣ - في الأصل و ك : "يقول" ، و في د الباء غير منقوطة، والمثبت من ف.

٤ - في ك : "ضرباً" .

٥ - هي القراءة المتواترة.

٦ - سورة : النمل . من الآية : ٥٦ .

٧ - هي قراءة الحسن . ينظر المختسب ١٤١/٢ .

٨ - ساقطة من ف .

٩ - من "كما..." إلى هنا ساقط من ف .

١٠ - من "على لفظ الماضي..." إلى هنا ساقط من ف .

قوله <sup>(١)</sup>: "والمخالف في ذلك ابن طاهر زعم أنها غيرها".

قال أبو حيّان <sup>(٢)</sup>: "فتكون (أن) على مذهبه مشتركة، أو متجوّزا بها".

قوله <sup>(٣)</sup>: "بدليلين:

أحدهما <sup>(٤)</sup>: أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال".

قال أبو حيّان <sup>(٥)</sup>: "ليس ذلك [تحقيقاً] <sup>(٦)</sup> عليه، بل ذهب بعض النحويين إلى أنها ربّما تجيء غير محلّصة، وزعم أن قول امرئ القيس: <sup>(٧)</sup>

فَإِذَا تَرْتُنِّي لِأَغْمَضُ سَاعَةً      مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكْبَّ فَأَنْعَسَا

من هذا لأنه؛ لم يرد أن هذا - وهو الإيجاب - سيكون منه، وإنّما أراد أنا <sup>(٨)</sup> على هذه الصفة التي ليست لك لأغمض إلا أن أكبّ فأنعس، فلا غرو أن صيرني المرض والداء المعلنين إلى هذا، وهو: لا <sup>(٩)</sup> أغمض إلا أن أكبّ فأنعس <sup>(١٠)</sup>؛ لأنني قد <sup>(١١)</sup> كنت ممّن يطاعن وينفّس عن المكروبين.

---

١ - المغني ٤٣ .

٢ - التذييل ٨٥/٥ / أ .

٣ - المغني ٤٣ .

٤ - في ف : "إحدهما" .

٥ - التذييل ٨٥/٥ / ب .

٦ - في الأصل وك ود وف: "تحقيق"، ولعلّ الصواب ما أثبتّه، والنقل متصرّف فيه .

٧ - في ديوانه ١١٦ . والبيت من (الطويل) . والشاهد فيه: بجيء (أن) غير محلّصة المضارع للاستقبال .

والبيت في المقتضب ١٤/٣ ، و رصف المباني ١٠٣ .

٨ - وقع بعده بياض في الأصل ود .

٩ - ساقطة من ف .

١٠ - من "فلا غرو..." إلى هنا ساقط من ك .

١١ - ساقط من ك .

وزعم القاضي أبو بكر الباقلاني<sup>(١)</sup> أن كون (أن) تخلص إلى الاستقبال يؤدّي<sup>(٢)</sup> إلى القول بخلق القرآن ، وذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٣)</sup>، فإن كان ﴿أَنْ يَقُولَ﴾ سيقع كان القرآن مخلوقا، وهذا هو الكفر عند قوم، أو<sup>(٤)</sup> الضلال والبدعة".

قال أبو حيان<sup>(٥)</sup> : "وتخرج هذا البيت، والردّ [٥١/أ] على القاضي أبي بكر في (شرح أبي الفضل الصفار).

قال: "وخلاف القاضي أبي بكر في اللسان غير معتبر".

[قوله]<sup>(٦)</sup> : "والأمر الثاني: كونها توصل بالأمر".

والمخالف في ذلك أبو حيان<sup>(٧)</sup> زعم أنها لاتوصل به.

سبقه إلى ذلك الرضي<sup>(٨)</sup> فقال : "ولاتوصل (ما) بالأمر؛ لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤول به (أن) مع الفعل ما أفاد (أن) مع ذلك الفعل، وإلا فليسا بمؤولين به ألا ترى أن معنى ﴿بِمَا رَحَّبْتُ﴾<sup>(٩)</sup>، ويرحبها شيء واحد، وكذا معنى: علمت أنك قائم، وعلمت قيامك، شيء واحد، والمصدر المؤول به (أن) مع الأمر لا يفيد معنى الأمر، فقولك: كتبت إليه بأن قم، ليس

١ - هو محمد بن الطيّب بن محمد ، القاضي . عالم، متكلم، فقيه. ولد في البصرة سنة ٣٣٨ هـ ، وتوفي في بغداد سنة

٤٠٣ هـ .

له إعجاز القرآن ، و التقريب والإرشاد .

ترجمته في تاريخ بغداد ٣٧٩/٥، وفيات الأعيان ٢٦٩/٤ .

٢ - في ك : "تؤدّي" .

٣ - سورة : يس . من الآية : ٨٢ .

٤ - من ك و ف ، وفي الأصل و د : "و" .

٥ - التذييل ٨٥/٥ ب .

٦ - بياض في الأصل، والمثبت من د وك وف . وينظر المغني ٤٤ . والكلام على (أن) الموصول الحرفي.

٧ - ينظر الارتشاف ٥١٨/١ .

٨ - شرح الكافية ٣٨٦/٢ .

٩ - سورة : التوبة . من الآية : ٢٥ .

بمعنى: بالقيام؛ لأن قولك: بالقيام، ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف قولك: أن قم. ويتبين بهذا أن صلة (أن) لا تكون أمراً ولا نهياً، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه<sup>(١)</sup>، وأبو علي. ولو جاز كون صلة الحرف أمراً لجاز ذلك في صلة (أن) المشددة و (ما) و (كي)، ولا يجوز اتفاقاً. وقال في موضع آخر<sup>(٢)</sup>: "كما لا تكون<sup>(٣)</sup> صلة المخففة أمراً ولا نهياً [خلافاً لما ذهب إليه سيبويه]<sup>(٤)</sup>، ولا غيرهما [مما فيه]<sup>(٥)</sup> معنى الطلب إجماعاً فكذا صلة المصدرية على الأصح كما في الحروف المشبهة للفاعل، وأجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على أن يكون<sup>(٦)</sup> معنى: أمرته أن قم، أي: بأن قم، أي: بالقيام.

وقال أبو علي<sup>(٧)</sup> في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾<sup>(٨)</sup>: [يجوز]<sup>(٩)</sup> أن تكون ﴿أَنْ﴾ مصدرية فتكون بدلاً من ﴿مَا﴾ أو من الهاء في ﴿بِهِ﴾، أو خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هو أن اعبدوا الله، و (أن) تكون مفسرة "انتهى". قوله<sup>(١٠)</sup>: "وأن كل شيء سُمع من ذلك [ف(أن) فيه تفسيرية]<sup>(١١)</sup>".

قلت: قد نقض<sup>(١٢)</sup> أبو حيان<sup>(١٣)</sup> كلام نفسه، فإنه قال في تفسيره (البحر) في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ﴾<sup>(١٤)</sup>: " (أن) مصدرية في موضع نصب عطفاً على

١- ينظر الكتاب ١٦٢/٣، ١٦٣.

٢- شرح الكافية ٢٣٤/٢.

٣- في ك: "يكون".

٤- ألغاه الناسخ في الأصل، وسقط من ك وف، وأثبتته من د. وينظر الكتاب ١٦٢/٣، ١٦٣.

٥- من شرح الكافية، و في الأصل وك: "مخافته"، وفي د و ف: "مخافة".

٦- في ك: "يكون".

٧- ينظر إيضاح الشعر ٩٤، وفيه: أنها تكون مصدرية، أو بدلاً من الضمير، أو مفسرة.

٨- سورة: المائدة. من الآية: ١١٧.

٩- "يجوز" ساقطة من جميع النسخ، مثبتة من شرح الكافية.

١٠- المغني ٤٤.

١١- في الأصل ود وك وف: "فهو تفسير به"، والصواب ما أثبتته من المغني.



﴿الْكِتَابِ﴾، أو جرّ عطفاً على ﴿الْحَقِّ﴾، أو رفع مبتدأ والخبر محذوف <sup>(١)</sup>، والتقدير: حكمك بما أنزل الله أمرنا، أو من الواجب حكمك بما أنزل الله.

وقيل: (أن) تفسيريّة. وأبعد ذلك من أجل الواو، ولا يصحّ ذلك بأن تقدّر <sup>(٢)</sup> قبل فعل الأمر فعلاً محذوفاً فيه معنى القول <sup>(٣)</sup>، أي: وأمرناك أن احكم؛ لأنّه يلزم من ذلك حذف الجملة المفسّرة بـ (أن) وما بعدها، وذلك لا يحفظ من كلامهم "انتهى".

فهذا تصريح <sup>(٤)</sup> منه بارتضاء وصل الباء بالأمر، وبأنه لا يصلح أن تكون <sup>(٥)</sup> تفسيريّة.

قوله <sup>(٦)</sup>: "والجواب عن الأوّل: أن فوات معنى الأمر في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال في الموصولة <sup>(٧)</sup> بالماضي، والموصولة <sup>(٨)</sup> بالمضارع عند التقدير المذكور".

قال ابن الصائغ <sup>(٩)</sup>: "لأبي <sup>(١٠)</sup> حيّان أن يفرق بأنّ الدلالة على الزمن عند التأويل بالمصدر لم تفت بالكلية، والفائت إنّما هو <sup>(١١)</sup> الدلالة الوضعيّة فقط، وإلاّ فالزمان مدلول عليه التزاماً،

---

١٢- في ف: "تقدّم".

١٣- البحر ٤/٣ د.

١٤- سورة: المائدة. من الآية: ٤٩.

١- في الأصل: "محفوف" والمثبت من ك و د و ف.

٢- في ك: "يقدر".

٣- في ك: "قول القول".

٤- في ف: "صريح".

٥- في الأصل وف: "يكون"، والمثبت من ك و د.

٦- المعني ٤٤.

٧- في ف: "الموصوفة".

٨- في ف: "الموصوفة".

٩- المنصف ٦١/١.

١٠- في الأصل ود: "لاين"، والمثبت من ك و ف.

ضرورة أنّ الحدث <sup>(١)</sup> لابدّ له من <sup>(٢)</sup> زمان بخلاف معنى الأمر، فإنّه فات بالكلية، ولا يلزم من اغتفار <sup>(٣)</sup> الأوّل اغتفار <sup>(٤)</sup> الثاني.

والجواب الصحيح ما ذكره الشارح <sup>(٥)</sup>: أنّ الموصولة بالأمر، والنهي عند التأويل بالمصدر <sup>(٦)</sup> إنّما تؤوّل بمصدر مأخوذ من المادّة التي تدلّ على الطلب، فيقال في: كتبت إليه بأن قم، أو بأن لاتقم، إذا أوّل: كتبت إليه بالأمر بالقيام، أو بالنهي عنه، فلم تفت إلاّ الدلالة بالصيغة فقط. وعلى ذلك جرت عادة صاحب (الكشاف) <sup>(٨)</sup>.

قوله <sup>(٩)</sup>: "إذ لا يفهم <sup>(١٠)</sup> الدعاء من المصدر إلاّ إذا كان مفعولاً مطلقاً".

"أورد عليه ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ <sup>(١١)</sup> فإنّه مصدر [ب/٥١] مفهم للدعاء، وليس بمفعول مطلق. وأجيب <sup>(١٢)</sup>: بأنّ أصله نصب على أنّه مفعول مطلق عدل منه <sup>(١٣)</sup> إلى الرفع للدلالة على الثبوت <sup>(١٤)</sup>."

---

١١ - من ف، وفي الأصل ود وك: "هي".

١ - في ك و ف: "الحذف".

٢ - من المنصف، و في الأصل وك و د و ف: "في".

٣ - في ف: "اعتقاد".

٤ - في ف: "اعتقاد".

٥ - شرح المغني مع المنصف ٦١/١، ٦٢.

٦ - "بالمصدر" ساقط من الأصل، مثبت من ك و د و ف.

٧ - في الأصل ود وك: "يؤوّل"، وفي ف: "يعول"، والصواب ما أثبتّه من شرح المغني.

٨ - صرّح بذلك في المفصل ٣٧٤. وينظر الكشاف ١٦١/٤.

٩ - المغني ٤٤.

١٠ - في الأصل: "يقم"، وفي د: "يفي"، وفي ف: "يقم". والمثبت من ك، وهو الصواب.

١١ - سورة: الأنعام. من الآية: ٥٤.

١٢ - أحاب عن ذلك الدماميني في شرح المغني ٦٢/١.

١٣ - في ك: "عنه".

قوله <sup>(١)</sup>: "وعن الثاني: "أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لا لما ذكر".

قال ابن الصائغ <sup>(٢)</sup>: "أين الإنشاء إذا قدرتها بالمصدر، بل أين الجملة؟ إن هي إذ ذاك إلا مفرد، لا يمتنع تعلق الأفعال كلها بها. ثم إن سلّم ذلك في الإعجاب والكراهية فما يفعل <sup>(٣)</sup> في بقية الأفعال إن طرد الحكم، فلا معنى لنفي التعلق عن هذين. فإن قيل: هما في كلام المستدلّ، قيل هما وقعا على سبيل التمثيل".

وقال ابن الدماميني <sup>(٤)</sup> في تعليقه: "أي مانع يمنع من تعليق الإعجاب <sup>(٥)</sup> والكراهية بـ(الإنشاء)؟ أي: أعجبي الأمر بالقيام، وكرهت الأمر به، على ما تقدّم في تأويله".  
قوله <sup>(٦)</sup>: "ثم ينبغي له أن لا يسلم <sup>(٧)</sup> مصدرية (كي)".

قال ابن الصائغ <sup>(٨)</sup>: "(كي) حرف جرّ، أو حرف مصدرية، أو يقع كذا تارة وكذا أخرى، فالاعتراض على القول بمصدريتها في المكان الصالحة له جوابه أنها مع ذلك عريضة في الجرّ، شبيهة بحروفه، فألحقت بها بخلاف (أن)".

قوله <sup>(٩)</sup>: "ذكر بعض الكوفيين <sup>(١٠)</sup> وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بـ(أن)... إلى آخره".

---

١٤ - النص بلفظه في المنصف ٦٢/١.

١ - المغني ٤٤.

٢ - المنصف ٦٢/١..

٣ - في ك: "تفعل".

٤ - شرح المغني مع المنصف ٦٢/١.

٥ - في ف: "إيجاب".

٦ - المغني ٤٥.

٧ - "لا" ساقطة من ف. وفي ك: "نسلم".

٨ - المنصف ٦٢/١.

٩ - المغني ٤٥.

١٠ - ينظر ائتلاف النصرة ١٤١.

قال أبو حيّان <sup>(١)</sup>: "قال الرؤاسيّ <sup>(٢)</sup>: "فصحاء العرب ينصبون بـ(أن)، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها. ومنع ذلك ابن مالك <sup>(٣)</sup> في (التسهيل). وقال ولده <sup>(٤)</sup> فيما كتبه من (شرحه) <sup>(٥)</sup>: «مستند الرؤاسيّ في ذلك قوله: <sup>(٦)</sup>   
 أَحَافِزُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا..... البيت.....  
 ولا حجة فيه لجواز كونه سكون وقف للضرورة، لا سكون إعراب»".  
 قال أبو حيّان <sup>(٧)</sup>: "وما ذكره من الاحتمال صحيح، إلا أنه يبعد أن يكون مستند الرؤاسيّ في ذلك هذا البيت؛ لأنه قال: «ودونهم قوم يجزمون بها» فهذه حكاية لغة، لا استنباط من بيت شعر انتهى.  
 و <sup>(٨)</sup> قال الفارسيّ <sup>(٩)</sup> في البيت الأول: "الصواب في روايته <sup>(١٠)</sup>:

١ - التذييل ٥/٨٨/أ.

٢ - هو محمد بن عليّ بن أبي سارة الكوفيّ، أبو جعفر. أوّل من وضع كتاباً في النحو من أهل الكوفة توفّي سنة ١٨٧ هـ.

له الفیصل، و معاني القرآن .

ترجمته في طبقات النحويّين ١٢٥، و نزهة الألباء ٥٤.

٣ - التسهيل ٢٢٩.

٤ - شرح التسهيل ١٣/٤، ١٤.

٥ - في ف: "شروحه".

٦ - هو جميل بثينة. وهذا بعض بيت من (الطويل)، وهو في ديوانه ٢٢٤. وتماه:

.....فترّكها فترّكها ثقلاً عليّ كما هيا.

والشاهد فيه الجزم بـ(أن). ويروى:

أخاف إذا أنبأتها أن تضيعها .....

وعليه فلا شاهد هنا.

والبيت في الجنى الداني ٢٢٧، والمغني ٤٥، و شرح شواهد المغني ٩٨، و شرح أبيات المغني ١٣١/١.

٧ - التذييل ٥/٨٨/أ.

٨ - "الواو" سقطت من ف .

٩ - ينظر البصريّات ٢٥٩.

..... تَعَالَوْ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطِيبَ.

قلت: وكذا رأيته في كتاب (الخيال) لأبي عبيدة<sup>(١)</sup>، وفي (مُنْتَهَى الطَّلَب من أشعار العرب) لابن ميمون<sup>(٢)</sup>.

ومما قيل<sup>(٣)</sup> في تخريج البيت الثاني<sup>(٤)</sup>: أَنْ<sup>(٥)</sup> سكونه لأجل الإدغام الجائز في الكلام، كما قرأ أبو عمرو<sup>(٦)</sup> في ﴿يَحْكُمُ يَنْهَمُ﴾<sup>(٧)</sup> ونحوه. ذكره ابن الصائغ. قال أبو حيَّان<sup>(٨)</sup>: "ومما أنشدوا شاهداً على الجزم: <sup>(٩)</sup>

وَإِنَّ بَنَاتِ الدَّارِ عَيْنًا وَأَنْ تَدْعُ حِذَارًا لَتِلْكَ الْعَيْنِ أَبْهَى وَأَجْمَلُ".

قال<sup>(١٠)</sup>: "وإذا كان قد حكى الجزم بها الكوفيون، ومن البصريين اللحياني<sup>(١١)</sup> وأبو عبيدة كان الأصحّ جواز ذلك لكنه قليل".

---

١٠ - هو امرؤ القيس، وهذا عجز بيت من (الطويل) في ديوانه ٣٨٩، وصدره:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانِ أَهْلُنَا .....

والشاهد فيه الجزم بـ(أَنْ) عند من روى: "يأتنا". وعلى الرواية المذكورة فلا شاهد هنا.

والبيت في المختضب ٢/٢٩٥، و أمالي المرتضى ٢/١٩١، و الجنى الداني ٢٢٧، و شرح أبيات المغني ١/١٢٨.

١ - لم أره في كتاب الخيال.

٢ - لم أقف عليه فيما وقفت عليه من هذا الكتاب.

٣ - ذكره ابن الصائغ. ينظر المنصف ١/٦٣.

٤ - يعني بيت جميل.

٥ - في ك: "أَنه".

٦ - فإنه يقرأ بإدغام المتقارين في كلمتين كما في الميم والباء إذا كان ما قبل الميم متحركاً. ينظر السبعة ١١٣.

٧ - سورة: البقرة. من الآية: ١١٣.

٨ - التذييل ٥/٨٨/أ

٩ - لم أعرف قائل هذا البيت. والبيت من (الطويل) في شرح أبيات المغني ١/١٣٢، وفيه:

وإن بنات الدارين وأن ترع حذارا لتلك العين أهنا وأجمل

والشاهد: جزم المضارع بـ(أَنْ).

١٠ - التذييل ٥/٨٨ب.

قلت: وقد أورد ابن الأنباري<sup>(١)</sup> البيت الأول في (شرح المفضليات) بلفظ<sup>(٢)</sup>:

تَعَالَوْا إِلَيَّ مَا يَأْتِنَا الصَّيْدُ.....

وقال<sup>(٣)</sup>: "يجوز أن تجعل<sup>(٤)</sup> (تعالوا) مكثفية، وتجعل<sup>(٥)</sup> (ما) شرطاً والفعل مجزوماً بها<sup>(٦)</sup>، و (نخطب) جوابها".

والبيت الثاني رأيته في ديوان جميل<sup>(٧)</sup> بلفظ:

أَخَافُ إِذَا أَنْبَأْتُهَا أَنْ تُضَيِّعَهَا فَتَرَكَهَا ثِقْلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ.

قوله<sup>(٨)</sup>: "وقد يُرفع الفعل بعدها، كقراءة ابن مُخَيِّصِن<sup>(٩)</sup> «لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ»<sup>(١٠)</sup>، وقول الشاعر<sup>(١١)</sup>:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا."

---

١١ - هو علي بن حازم، من كبار أهل اللغة، وأحفظهم للنوادير. كان معاصراً للفرّاء.

له النوادر .

ترجمته في طبقات النحويين ١٩٥، و نزهة الألباء ١٧٦.

١ - شرح المفضليات ١٤٥.

٢ - تقدّم في ص ٣٦٩.

٣ - من ك. وفي الأصل ود وف: "قالوا".

٤ - في الأصل حرف المضارعة غير معجم، وفي د و ك: "يجعل"، والمثبت من ف.

٥ - في الأصل وف: "يجعل"، وفي د: "تجعل"، وحرف المضارعة غير معجم في ك .

٦ - "بها" من ك . وهي ساقطة من بقية النسخ.

٧ - تقدّم في ص ٣٦٩.

٨ - المغني ٤٦.

٩ - المختصّب ١/ ٥٠، والمختصر ١٤، وفيه أنها لمجاهد أيضاً.

١٠ - القراءة المتواترة: ﴿يُتِمُّ﴾. سورة البقرة. من الآية: ٢٣٣.

١١ - لم أعرفه. والبيت من (البيسيط) في الخصائص ١/ ٣٩٠. والشاهد: رفع المضارع بعد (أن).

والبيت في سرّ الصناعة ٢/ ٥٤٩، والإنصاف ٢/ ٥٣٦، و رصف المباني ١١٣.

قال أبو حيان <sup>(١)</sup> في (البحر): "الذي يظهر أنّ إثبات النون في المضارع [المذكور] <sup>(٢)</sup> مع (أن) مخصوص بضرورة الشعر ، ولا يحفظ (أن) غير ناصبة إلّا في هذا الشعر، والقراءة المذكورة، وما هذا سبيله لأتبنى عليه قاعدة [١/٥٢]".

وقال السخاوي <sup>(٣)</sup> في (شرح المفصل): "هذه القراءة من الغرائب، وحملها على أنّ في (يتمّ) <sup>(٤)</sup> ضميراً يرجع إلى معنى (من) أولى <sup>(٥)</sup> من حملها على تشبيه (أن) ب(ما)".

وقال ابن عصفور <sup>(٦)</sup> (شرح الجمل): "هي محمولة على أنّها المخففة ترك <sup>(٧)</sup> فيها الفعل شذوذاً".

ثمّ القراءة المذكورة <sup>(٨)</sup> قال أبو حيان <sup>(٩)</sup>: "نسبها النحويّون لمجاهد"، وكذا هي في (المفصل) <sup>(١٠)</sup> وشروحه <sup>(١١)</sup>، ونسبها <sup>(١٢)</sup> ابن الأنباري في (الإنصاف) إلى <sup>(١٣)</sup> ابن مجاهد <sup>(١٤)</sup>.

---

١ - البحر ١/٢١٣، ٢١٤.

٢ - من ك ، وهي ساقطة من جميع النسخ.

٣ - شرح المفصل ١/١٤٦.

٤ - من ك ، وفي الأصل وك ود وف: "هم".

٥ - "من" سقطت من ك ، و "أولى" سقطت من ف .

٦ - لم أقف عليه في شرح الجمل.

٧ - كذا في الأصل ود وك وف. ولعلّه - إن صحت العبارة - يقصد أنّ الفعل ترك دون فصل. ينظر المقرّب ١٢٣.

٨ - يعني: ((أن يتمّ الرضاعة)).

٩ - البحر ٢/٣١٣، ٣١٤.

١٠ - المفصل ٣٧٦.

١١ - ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤٣، و التخمير ٤/١٢٨، و الإيضاح لابن الحاجب ٢/٢٣٢، ولم ينسبها.

١٢ - بل ذكر أن ابن مجاهد رواها. ينظر الإنصاف ٢/٥٦٣.

١٣ - ساقطة من ف .

١٤ - ومن "وكذا هي..." إلى هنا ساقط من ك . وابن مجاهد هو أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبوبكر. بغداديّ

من كبار القراء في عصره، ولد سنة ٢٤٥هـ، وتوفي سنة ٣٢٤هـ.

له السبعة في القراءات.

وقال التَّنُوخِيُّ<sup>(١)</sup> في (الأقصى القريب): "ينقدح في هذا البيت<sup>(٢)</sup> أن يكون إتيانه بالنون من ضرورة الشعر، وليس لغة للشاعر<sup>(٣)</sup>؛ لكونه أتى بعدها في آخر البيت بفعل منصوب بحذف النون".

قوله<sup>(٤)</sup>: وزعم الكوفيون أن (أن) هذه هي المخففة من الثقيلة... إلى آخره.  
عكس ابن يعيش<sup>(٥)</sup> في (شرح المفصل) هذا النقل فقال: "قال ابن جنّي<sup>(٦)</sup>: «قرأت على محمد بن الحسن<sup>(٧)</sup> عن<sup>(٨)</sup> أحمد بن يحيى<sup>(٩)</sup> في هذا البيت أنه قال في تفسير<sup>(١٠)</sup>:  
أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَيَّ .....  
وعلة رفعه أنه شبه (أن) بـ(ما) فلم يُعملها في صلتها، ومثله الآية». وهو رأي السيرافي<sup>(١١)</sup>.  
وقوله<sup>(١٢)</sup>:

ترجمته في الفهرست ٣١/١، ومعرفة القراء ١٨٦/١.

١ - الأقصى القريب ٢٠.

٢ - يعني:

أن تقرأن على أسماء.....

٣ - في الأصل وف: "للشارع". والمثبت من د و ك وف.

٤ - المغني ٤٦.

٥ - شرح المفصل ١٤٣/٨، ١٤٤.

٦ - الخصائص ٣٩٠/١، و سر الصناعة ٥٤٩/٢.

٧ - ابن يعقوب العطار البغدادي، عرف بابن مقسم. عالم بالقراءات والعريّة، تتلمذ على ثعلب. ولد سنة

٢٦٥هـ، وتوفي سنة ٣٥٤هـ.

له الأنوار في تفسير القرآن، وكتاب في النحو.

ترجمته في معرفة القراء ٢٢٥/١، والبغية ٣٦.

٨ - في ك : على .

٩ - ينظر المجالس ٣٢٢/١.

١٠ - تقدّم في ص ٣٧١.

١١ - شرح الكتاب ١/٢٠.أ.



أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً.....

في موضع نصب <sup>(١)</sup> بفعل مضمر دلّ عليه ما تضمّنه البيت الأوّل من النداء والدعاء، والمعنى: أسألكما <sup>(٢)</sup> أَنْ تَحْمِلَا. وهذا رأي البغداديين، ولا يراه البصريّون. وصحّة حمل البيت عندهم على أنّها المخفّفة من الثّقيلة، أي: أنكما <sup>(٣)</sup> تقرأن، و (أَنْ) وما بعدها في موضع البدل من قوله: «حاجة»؛ لأنّ حاجته قراءة السلام عليها. وقد استبعدوا تشبيه (أَنْ) بـ(ما)؛ لأنّ (ما) مصدر معناه الحال، و (أَنْ) وما بعدها مصدر إمّا ماضٍ، وإمّا مستقبل على حسب الفعل الواقع بعدها فلذلك لا يصحّ حمل إحداهما على الأخرى "انتهى".  
وقال السخاوي <sup>(٤)</sup>: "و <sup>(٥)</sup> أنشد أحمد بن يحيى <sup>(٦)</sup> هذا البيت، وقال: «أجرى (أَنْ) مجرى (ما) المصدرية فلم ينصب <sup>(٧)</sup> بها».  
وقال أبو علي <sup>(٨)</sup>: «هي (أَنْ) المخفّفة من الثّقيلة باشر بها الفعل ضرورة من غير تعويض <sup>(٩)</sup>».

١٢ - لم أعرفه، ومثاله :

.....لي خفّ حملها تستوجبا نعمة عندي بهاويدا

والبيت في الخصائص ٣٩٠/١، الخزانة ٥٥٩/٣، وشرح أبيات المغني ١٣٥/١

١ - ساقطة من ك .

٢ - من ف، وفي الأصل: "أسألكما"، وفي د و ك: "أسألكما".

٣ - في ف: "أنكم".

٤ - شرح المفصل ١٤٥/ب، ١٤٦/أ.

٥ - من ك، وهي ساقطة من جميع النسخ.

٦ - المجالس ٣٣٢/١.

٧ - من د، وفي الأصل: "تنصب"، وفي ف و ك: "يتنصب".

٨ - ينظر الخصائص ٣٩٠/١، و سرّ الصناعة ٤٤٨/٢.

٩ - في ك: "عوض".

قال أبو الفتح <sup>(١)</sup>: «ومما <sup>(٢)</sup>بشرت فيه (أن) المخففة من الثقيلة بالفعل من غير عوض قوله تعالى: «أَنْ غَضِبُ اللَّهُ عَلَيْهَا» <sup>(٣)</sup>، وقول الشاعر: <sup>(٤)</sup>

أَنْ تَهْطِطِينَ بِلَادِ قَوْمٍ مِيزَتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ».

قال أبو الفتح <sup>(٥)</sup>: «وما رواه أحمد بن يحيى أظهر، والمعنى عليه أيضاً، ألا ترى أنه موضع طلب ورجاء، وذلك من مواضع (أن) الخفيفة <sup>(٦)</sup>، لاسيما وقد عطفها عليها <sup>(٧)</sup>، وأعملها أيضاً، فقال:

..... وَأَنْ لَا تُعْلِمَا أَحَدًا».

وقال الأندلسي: "لابد من الفواصل في (أن) المخففة في الأكثر، وقد جاءت بغير فصل، من ذلك قراءة مجاهد «لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ» <sup>(٨)</sup> بالرفع، وقول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا .....

وقولهم: «علمت أن يقوم زيد» انتهى.

والمصنف <sup>(٩)</sup> تبع في هذا النقل ابن مالك <sup>(١٠)</sup>، فإنه قال في (شرح التسهيل): "وقد تباشر المخففة فعلاً متصرفاً غير مقصود به الدعاء، فإن كان ذلك بعد فعل قلبي أو معناه فهو أسهل من أن يكون بعد غير ذلك، فالأول كقوله <sup>(١١)</sup>:

١ - ينظر سر الصناعة ٤٤٨/٢.

٢ - ساقطة من ف.

٣ - قرأ بها الأعرج، ورويت عن عاصم، والقراءة المتواترة «أَنْ غَضِبَ». سورة: النور. من الآية: ٩.

ينظر المختص ١٠٢/٢.

٤ - هو القاسم بن معن الكوفي في معاني القرآن ١٣٦/١. والبيت من (مجزوء الكامل). والشاهد فيه: مباشرة (أن) الخفيفة للفعل.

والبيت في الأزهية ٦٥، و سر الصناعة ٤٤٨/٢، و شرح المفصل ٩/٧، وشرح أبيات المغني ١٣٦/١.

٥ - لم أعثر على هذا النص.

٦ - في ف: "المخففة".

٧ - في ك: "عليهما".

٨ - سورة البقرة. من الآية: ٢٣٣.

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا .....

والثاني: كقراءة بعضهم: «لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ»<sup>(١)</sup>، وقوله<sup>(٢)</sup>:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكَمَ .....

و (أَنْ) في هذين الموضعين وأشباههما عند البصريين هي الناصبة المضارع، وترك إعمالها حملاً على (ما) أختها. وهي<sup>(٣)</sup> عند الكوفيين المخففة، وشذَّ وقوعها موقع الناصبة شذوذ<sup>(٤)</sup> ووقوع الناصبة موقع المخففة في<sup>(٥)</sup> قول جرير<sup>(٦)</sup>:

نَرْضَى عَنْ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا      أَنْ لَا يُدَانِيَنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ.

وقول الكوفيين عندي أولى بالصواب [٥٢/ب]، فإنه لا يلزم منه إهمال ما<sup>(٧)</sup> أوجب له الإعمال، ومما يؤيده قول الشاعر<sup>(٨)</sup>:

---

٩ - المغني ٤٦.

١٠ - شرح التسهيل ٤٤/٢، ٤٥.

١١ - لم يسم. وهذا صدر بيت من (الخفيف)، وعجزه:

..... قبل أن يسألوا بأعظم سؤل.

والشاهد فيه دخول (أَنْ) المخففة على الفعل مباشرة.

والبيت في الجني الداني ٢١٩، وأوضح المسالك ٣٧٣/١، وتخليص الشواهد ٣٨٣، والهمع ١٤٣/١.

١ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٣٣.

٢ - تقدّم في ص ٣٧١.

٣ - في ف: "هو".

٤ - من ك و د و ف. وفي الأصل: "شذوذاً".

٥ - "في" من شرح التسهيل، وفي الأصل ك و د و ف: "من".

٦ - في ديوانه ١٥٧/١. والبيت من (السيط). والشاهد فيه: إيقاع الناصبة موقع المخففة.

والبيت في الهمع ٢/٢، و شرح الأشموني ٥٥١/٣.

٧ - في ف: "وما".

٨ - لم يسم. والبيت من (الطويل). والشاهد فيه: دخول (أَنْ) المخففة على الجملة الاسمية. وفي الأصل و د :

"أحببت"، والمثبت من ك و ف .

والبيت في شرح الكافية الشافية ٥٠٠/١.

رَأَيْتَكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَاشَرَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هُوَ خَامِلٌ.

فوصل (أن) بجملة اسمية، فصَحَّ وقوع المخففة موضع الناصبة، وهو المراد. وقريب منه قول الآخر<sup>(١)</sup>:

وَلَا تُلْهِكِ الدُّنْيَا عَنِ الدِّينِ وَاعْتَمِلِي لِآخِرَةٍ لَا بُدَّ عَنْ سَتَاصِيرِهَا

أبدل همزة (أن) عيناً، وحَسَّنَ<sup>(٢)</sup> وقوع (أن) المخففة هنا أن (لا بد) يجري مجرى (أتيقن) انتهى.

قوله<sup>(٣)</sup>: "وليس من ذلك قوله<sup>(٤)</sup>:"

وَلَا تَدْفِنِي..... "إلى آخره.

قال الرضي<sup>(٥)</sup>: "قد يشتد الخوف أو الرجاء<sup>(٦)</sup> حتى يلحق بالمتيقن، فيقع بعدهما (أن) المخففة"، وأنشد البيت.

وقال في الأزهية<sup>(٧)</sup>: "وقال غير البصريين: إِنَّ (لا) في البيت بمعنى ليس كأنه قال: أَنْ لست أدوقها".

قوله<sup>(٨)</sup>: "كما زعم بعضهم".

هو ابن مالك<sup>(٩)</sup> في (شرح الكافية): "ومن إهمالها قوله<sup>(١٠)</sup>:"

---

١ - لم يسم، ولم أقف على تخريج له. والبيت من (الطويل). والشاهد فيه وقوع (أن) مخففة. وفي ك: "فلا" مكان: "ولا".

٢ - في ف: "فحسن".

٣ - المغني ٤٦.

٤ - هو أبو ميخائيل الثقفي في ديوانه ١٢٠. وهذا بعض بيت من (الطويل)، ونمائه:

.....فلئنني أخاف إذا ما مت أن لا أدوقها.

والشاهد فيه: وقوع (أن) مهملة بعد الخوف.

والبيت في الأزهية ٦١، والمغني ٤٦، والخزانة ٣٢٠/١، وشرح أبيات المغني ١٣٨/١.

٥ - شرح الكافية ٢/٢٣٣، ٢٣٤.

٦ - في ك: "الرحي".

٧ - الأزهية ٦١.

٨ - المغني ٤٦.

وَلَا تَدْفِنِي..... البيت".

قوله <sup>(١)</sup>: "الوجه الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة... إلى آخره.

قال ابن يعيش <sup>(٢)</sup>: "حكم المخففة من الثقيلة [في التأكيد حكم الثقيلة؛ لأنّ الحذف] <sup>(٣)</sup> إنما كان لضرب من التخفيف، فهي لذلك في حكم المثقلة، فلذلك لا يدخل عليها من الأفعال إلا ما يدخل <sup>(٤)</sup> على المثقلة، وهو ما كان من أفعال العلم واليقين، ونحوهما ممّا معناه الثبوت والاستقرار [ليتطابق] <sup>(٥)</sup> معنى العامل والمعمول، ولا يتناقضا، ولا يقع قبلهما شيء من أفعال الطمع والإشفاق، [نحو: اشتهيت] <sup>(٦)</sup>، وأردت، وأخاف؛ لأنّ هذه الأفعال يجوز فيها أن يوجد ما بعدها، وأن لا يوجد، فلذلك لا [يقع بعدها إلا (أنّ) المخففة، الناصبة <sup>(٨)</sup> للأفعال؛ لأنّه لا تأكيد فيها. ومن الأفعال ما [يقع بعدها (أنّ)] <sup>(٩)</sup> المشددة، والمخففة منها: معناها، والخفيفة الناصبة للأفعال، وهي أفعال الظنّ، و[المحسبة] <sup>(١٠)</sup> نحو: ظننت، وحسبت، وخيلت، فهذه الأفعال أصلها الظنّ.

١ - شرح الكافية ١٥٢٧/٣.

١٠ - تقدّم في ص ٣٧٧.

١ - المغني ٤٦.

٢ - شرح المفصل ٧٧/٧.

٣ - طمس في الأصل، وسقط من بقية النسخ إلا قوله: "لأنّ الحذف" فإنه في ك. والمثبت من شرح المفصل.

٤ - طمس في الأصل، وأثبت من ك و د و ف.

٥ - في الأصل طمس أو سطها، وفي ف: "ليطابق". والمثبت من ك و ف.

٦ - طمس في الأصل. وهو مثبت من ك و د و ف.

٧ - طمس في الأصل. وهو مثبت من ك و د و ف.

٨ - في الأصل: "الناصبة". والمثبت من ك و د و ف.

٩ - طمس في الأصل. والمثبت من ك و د و ف.

١٠ - طمس في الأصل، والمثبت من ك و د و ف.

ومعنى الظن: أن يتعارض دليلاً، ويترجح أحدهما على الآخر. وقد يقوى الترجيح فيستعمل بمعنى العلم واليقين، نحو: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾<sup>(١)</sup>. وربما ضعف فصار ما بعدها مشكوكاً في وجوده يحتمل أن يكون كأفعال الخوف والرجاء، فإذا أريد العلم أجريت مجراه في وقوع (أن) المشددة، والمخففة منها بعدها، وإذا أريد الشك أجريت مجرى الخوف في دخولها على (أن) الناصبة للفعل.

وقال الرضي<sup>(٢)</sup>: "إذا خففت (أن) المشددة تقاصرت خطاها، فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة، لا تقول: عجبت من أن يُستخرج، ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم، وما يؤدي معناه كالتيبين<sup>(٣)</sup>، واليقين، والانكشاف، والظهور، والنظر الفكري والإيحاء والنداء ونحو ذلك، أو بعد فعل<sup>(٤)</sup> الظن بتأويل أن يكون ظناً غالباً مقارنة للعلم، فلا تقول: أعجبني أن يستخرج، [ولا وددت أن يستخرج]<sup>(٥)</sup>، كما كنت تقول ذلك في المثقلة، وذلك أنها بعد التخفيف شابهت - لفظاً ومعنى - (أن) المصدرية. أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلكونهما [حرفي]<sup>(٦)</sup> المصدر، فأريد الفرق بينهما فألزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدي مؤداه، أو ما يجري مجراه من الظن الغالب؛ ليكون مؤدياً في أول الأمر أنها مخففة؛ لأن التحقيق بـ(أن) المخففة التي فائدتها التحقيق أنسب وأولى، فلهذا لم يجرىء بعد فعل التحقيق الصرف (أن) المصدرية، فأما بعد فعل الظن، أو ما يؤدي معنى العلم فتجيء المصدرية والمشددة والمخففة. ولم يمتنعوا [بهذا]<sup>(٧)</sup> لأن الأولوية لاتفيد الوجوب، فنظروا فإن دخلت المخففة على الاسم كقوله<sup>(٨)</sup>:

١ - سورة: البقرة. من الآية: ٤٦.

٢ - في الأصل: الرضا، وسقطت من ف، والمثبت من ك ود. وينظر شرح الكافية ٢/٢٣٢، ٢٣٣.

٣ - في ك و ف: "التيبين".

٤ - في الأصل: "فكل"، والمثبت من ك و د و ف.

٥ - ساقط من الأصل، مثبت من ك و ف، و د.

٦ - في الأصل و د و ك: "فلكونهما جزئ"، وفي ف: "فلكونها جزئ". والتصويب من الشرح.

٧ - في ف: "يتمنعوا" مكان "يقنعوا". و "بهذا" ساقطة من جميع النسخ، مثبتة من الشرح.

٨ - هو الأعشى في ديوانه ٥٩. وهذا عجز بيت من (البيسط)، وصدره:

..... أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُّ.

أو الفعلية الشرطية نحو: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿أَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾ [٥٣/أ]<sup>(٢)</sup> لم يحتاجوا إلى فرق آخر؛ إذ المصدرية تلزم الفعلية المؤولة [معها]<sup>(٣)</sup> بالمصدرية، فلا يحتمل [أن]<sup>(٤)</sup> تدخل معها في الاسمية، ولا الشرطية.

وإن دخلت على الفعلية الصرفة: فإن كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾<sup>(٦)</sup> لم يحتاجوا أيضا إلى فرق آخر؛ لأن المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفة؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر، ولا مصدر لغير المتصرف. وإن كان ذلك الفعل متصرفا فأوجب أن يفصل المخففة من الفعل إما بالسين نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾، أو سوف يكون، أو قد نحو: ﴿لَيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ﴾<sup>(٧)</sup>، أو بحرف نفي نحو علمت أن لم يقم، ولن يقوم، ولا يقوم، وما قام، وما يقوم؛ وذلك لأن (أن) المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل<sup>(٨)</sup> شيء من الحروف المذكورة؛ لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى، فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها الضعفها. وكذا لا يفصل بين (لو) و(كي) المصدريتين والفعل، [بلى قد]<sup>(٩)</sup> تفصل (لا) بين المصدرية

في فتية كسيوف الهند قد علموا .....

والشاهد فيه: دخول (أن) المخففة على الجملة الاسمية.

والبيت في الكتاب ١٣٧/٢، ٣، ٧٤، ٤٥٤، والمقتضب ٩/٣، والأمالي الشجرية ١٨٧/٢، ٣، ١٥٦، والأزهية ٥٧، والخزاة ٥٤٧/٣.

١ - سورة: النساء. من الآية: ١٦.

٢ - سورة: الجن. من الآية: ١٦.

٣ - من ك و ف، وسقطت من الأصل و د.

٤ - ساقطة من الأصل، مثبتة من ك و د و ف.

٥ - سورة: الأعراف. من الآية: ١٨٥.

٦ - سورة: المزمل. من الآية: ٢٠.

٧ - سورة: الجن. من الآية: ٢٨.

٨ - في الأصل الفصل وفي ف: "فعل"، والمثبت من د و ك.

٩ - من شرح الكافية، وفي الأصل ود و ك وف: "بل".

والفعل؛ لأنها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها<sup>(١)</sup> أخواتها<sup>(٢)</sup> نحو: جئت بلا مال".

وقال الأندلسي: "الفرق بين (أَنْ) إذا خَفَّت وبين (أَنْ) الناصبة للفعل من وجوه: أحدها: أنه لا يعمل فيها إلا أفعال العلم، والتحقيق، بخلاف الناصبة للفعل.

الثاني: استحسان الفصل بحر ف تنفيس، أو نفى، أو توقع، ولا كذلك في الناصبة للفعل<sup>(٣)</sup>. الثالث: أنها تجيء بعدها جملة اسمية، والناصب للفعل لا يجوز.

ومنع الكوفيون إعمالها بعد التخفيف لضعفها، وهو مردود<sup>(٤)</sup>. ويكفي في إظهار ضعفها جواز إبطال عملها لا وجوبه، وقد رأينا الفعل يُحذف فلا يبطل عمله نحو: لم يك، ولا أدري، ولم أبل<sup>(٥)</sup>".

وقال ابن الشجري<sup>(٦)</sup> في (أماله): "الأفعال التي تقع بعدها (أَنْ) ثلاثة أضرب:

ضَرْبٌ قد ثبت في النفوس واستقر، وهو علمت، وأيقنت، ورأيت في معنى علمت.

وضرب بعكس هذا نحو: طمعت، وخفت، واشتهيت.

وضرب متوسط بينهما، وهو: حسبت، وخلت، وظننت.

فالضرب الأول لا يقع بعده إلا الثقلة، والمخففة منها؛ لأنَّ التوكيد إنما يقتضيه ما ثبت في النفوس، واستقر.

والضرب الثاني لا يقع بعده إلا المصدرية، تقول: طمعت أن تزورني، وخفت أن تهجرني، واشتهيت أن تواصلني.

والضرب الثالث: يقع<sup>(٧)</sup> بعده المخففة، والمصدرية كما جاء في التنزيل ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ

فِتْنَةً﴾<sup>(٨)</sup>، قرىء<sup>(٩)</sup> برفع ﴿تَكُونَ﴾، ونصبها. وقد جاءت المخففة من الثقلة في قوله<sup>(١٠)</sup>:

١ - من شرح الكافية، وفي الأصل ودك وف: "تدخل".

٢ - في ك: "يدخل" مكان "تدخل". وفي ف: "أخواته" مكان "أخواتها".

٣ - من "الثاني" ... إلى هنا ساقط من ف.

٤ - في الأصل طمس أكثرها. والمثبت من ك و د و ف.

٥ - ينظر الكتاب ٢٦٦/١.

٦ - الأماي ١٥٩، ١٥٨/٣.



أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أُذَوِّقَهَا .....

وقد جاءت الثقيلة بعد الخوف في قوله<sup>(١)</sup>:

وَمَا خِفْتُ يَا سَلَامُ أَنَّكَ قَاطِعِي .....

وأشد من هذا مجيئها بعده في التنزيل في قوله ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله<sup>(٣)</sup>: "زعموا أنها لا تعمل شيئاً".

قال أبو حيان<sup>(٤)</sup>: "قال سيبويه<sup>(٥)</sup>: «ولو خففوا (أنّ) وأبطلوا عملها في المظهر والمضمر ،

وجعلوها كـ(إنّ) [إذا خففت] <sup>(٦)</sup> لكان وجهها قوياً<sup>(٧)</sup>»".

قوله<sup>(٨)</sup>: "وشرط اسمها أن يكون ضميراً".

قال في (البسيط): "لم يُسمَع عملها في غير المضمر".

---

٧ - في ف: "تقع".

٨ - سورة: المائدة. من الآية: ٧١.

٩ - هي قراءة أبي عمرو، وحمزة، والكسائي باعتبار أنها مخففة من الثقيلة. ينظر المسبعة ٢٤٧، والحجة ٢٤٦/٣.

١٠ - تقدّم في ص ٣٧٧.

١ - هو أبو الفول الطهويّ في النوادر لأبي زيد ٤٦. وهذا عجز بيت من (الطويل)، وصدره:

أتاني كلام عن نصيب يقوله .....

ويروى: "عائبي" مكان "قاطعي". والشاهد فيه وقوع (أنّ) بعد الخوف.

والبيت في المعاني للقرّاء ١/٤٦، ٢٦٥، والطبري ٤/٥٥٠، وشرح أبيات المغني ١/١٣٩.

٢ - سورة: الأنعام. من الآية: ٨١.

٣ - المغني ٤٧.

٤ - التذييل ١/٨٦.

٥ - ينظر الكتاب ٣/١٦٥.

٦ - من ك و ف، وساقط من الأصل و د.

٧ - في ف: "قريباً".

٨ - المغني ٤٧.

قال: "وأظن أنه قرئ<sup>(١)</sup> في الشاذ: «وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبُ اللَّهِ عَلَيْهَا»<sup>(٢)</sup>، حملاً على (كأن)".

قال ابن مالك<sup>(٣)</sup> في (شرح التسهيل): "ولا يلزم أن يكون الضمير كما زعم بعضهم، بل إذا أمكن عوده على حاضر، أو غائب معلوم فهو أولى، ولذلك قال سيبويه<sup>(٤)</sup> حين مثل بقوله تعالى: ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾<sup>(٥)</sup>: «كأنه قال عز وجل: إنك قد صدقت الرؤيا».

قوله [٥٣/ب]<sup>(٦)</sup>: "محذوفاً".

قال ابن مالك<sup>(٧)</sup> في (شرح الكافية): "(أَنْ) المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظها كلفظ (عَضَّ) مقصوداً به المضى، أو الأمر، والمكسورة لاتشبه إلا الأمر (جَدَّ) فلذلك أوثرت (أَنْ) المفتوحة المخففة ببقاء عملها، لكن على وجه<sup>(٨)</sup> يتبين فيه الضعف، وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً؛ لتكون بذلك عاملة كلا عاملة".

وقال أبو حيان<sup>(٩)</sup>: "فإن قلت: ما الذي أحوج إلى تقدير اسم لها محذوف، وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها؟ وهل أذعيتم أنها ملغاة، ولم يتكلفوا حذفاً؟ فالجواب أن سبب عملها الاختصاص بالاسم فما دام لها الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة".

١ - قرأ بها الأعرج، ورويت عن عاصم، وغيرهما. ينظر المختص ١٠٢/٢.

٢ - القراءة المتواترة: ﴿أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾. سورة: النور. من الآية: ٩.

٣ - شرح التسهيل ٤١/٢.

٤ - الكتاب ١٦٣/٣.

٥ - سورة: الصافات. من الآية: ١٠٥.

٦ - المغني ٤٧.

٧ - شرح الكافية الشافية ٤٩٥/١.

٨ - ساقطة من ك.

٩ - التذيل ٦٣/٢/ب.

قوله<sup>(١)</sup>: "وهو مختص بالضرورة على الأصح".

مقابله قولان:

أحدهما: جوازه في الاختيار على ضعف .

والثاني: جوازه بلا ضرورة، ولا ضعف. حكاهما أبو حيان<sup>(٢)</sup>.

قوله<sup>(٣)</sup>:

بِأَنَّكَ رَبِّيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيْعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا .

أنشده صاحب (منتهى الطلب) هكذا:

"بِأَنَّكَ كُنْتَ الرَّبِّيعَ الْمُغِيثَ لِمَنْ يَغْتَرِيكَ وَكُنْتَ الشَّمَالَا .

قوله<sup>(٤)</sup>: "الثالث: أن تكون مفسرة".

قال أبو حيان: "تفسير (أن) على ضربين:

أحدهما: أن يكون الشيء مبهما في نفسه لا يفهم من لفظه، فيكون إذ ذاك التعلق<sup>(٥)</sup> قويا

جدا، كقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾<sup>(٦)</sup>.

والثاني أن يكون محتملا الأمر<sup>(٧)</sup> وليس مبهما، كقوله تعالى: ﴿وَأَنطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ

امشُوا﴾<sup>(٨)</sup>.

---

١ - المغني ٤٧. والكلام على إثبات الضمير مع المخففة.

٢ - ينظر الارتشاف ١٥١/٢، ١٥٢.

٣ - المغني ٤٧. والبيت من (المتقارب)، وهو لجنوب بنت العجلان في شرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢. وفي شرح

الشواهد ٣٩: أنه لعمره بنت العجلان، وفيه ٥٥: أنه لكعب بن زهير، وكذلك الأزهية ٦٢. والشاهد فيه: وقوع

(أن) مخففة، واسمها ضمير بارز. و"تكون" ساقطة من الأصل مثبتة من ك و د. وفي ف: "يكون".

والبيت في شرح المفصل ٧٥/٨، وتخليص الشواهد ٣٨٠، والخزانة ٣٥٢/٤.

٤ - المغني ٤٧.

٥ - في ك: "التعليق".

٦ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٧.

٧ - في ف: "للأمر".

٨ - سورة: ص. من الآية: ٦.

قال: "ومن الفرق بين المصدرية والمفسرة أن<sup>(١)</sup> المصدرية يجوز أن تتقدم على الفعل لأنها معمولة، وإذا كانت مفسرة لم يجز أن تتقدم<sup>(٢)</sup>؛ لأن المفسر لا يتقدم المفسر".

وفي (بدائع الفوائد) لابن القيم<sup>(٣)</sup>: "أما (أن) التي للتفسير فليست مع ما بعدها بتأويل المصدر، ولكنها تشارك (أن) المصدرية في بعض معانيها، لأنها تحصين لما بعدها من الاحتمالات، وتفسير لما قبلها من المصادر المجملات التي في معنى المقالات والإشارات، فلا تكون<sup>(٤)</sup> تفسيراً إلا لفعل في معنى التراجم الخمس الكاشفة عن كلام النفس؛ لأن الكلام القائم<sup>(٥)</sup> في النفس والغائب عن الحواس في الأفئدة يكشفه للمخاطبين خمسة أشياء: اللفظ، والخط، والإشارة، والعقد، والنصب<sup>(٦)</sup> وهي لسان الحال التي هي أصدق من لسان المقال، فلا تكون (أن) المفسرة إلا تفسيراً<sup>(٧)</sup> لما أجمل من هذه الأشياء نحو: كتبت إليه: أن اخرج، وأشرت إليه: أن اذهب، ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ﴾<sup>(٨)</sup>، وأوصيته: أن اشكر، وعقدت في يدي أن قد أخذت بخمسين، وزرّبت على حائطي: أن لا يدخلوه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ أَنْ لَا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾<sup>(٩)</sup>، هي هنا لتفسير النصب التي هي لسان الحال، وإذا كان الأمر فيها كذلك فهي بعينها المصدرية؛ لأنها إذا كانت تفسيراً فإنما تفسر<sup>(١٠)</sup> الكلام،

١ - ساقطة من الأصل، ومثبتة من د و ك و ف .

٢ - من ك، و في الأصل و د و ف : "يتقدم".

٣ - البدائع ١/١٠٥، ١٠٦.

٤ - في ك و ف : "يكون".

٥ - ساقطة من ف .

٦ - في ك: "النصب". والنصب: وضع الشيء، أو رفعه. والنصب: كل ما نصب فجعل علماً. ينظر اللسان (نصب).

٧ - في ك و ف : "تفسير".

٨ - سورة: النمل. من الآية: ٨.

٩ - سورة: الرحمن. الآية: ٨.

١٠ - في ك : "تفسيرا لكلام".

و(الكلام) <sup>(١)</sup>مَصْدَرٌ<sup>(٢)</sup>، فهي إذن في تأويل مصدر؛ إلا أنك أوقعت بعدها الفعل <sup>(٣)</sup> بلفظ الأمر والنهي، وذلك مزيد فائدة، ومزيد فائدة لأُخرج الفعل عن كونه فعلاً، فكَذلك لا تخرج <sup>(٤)</sup> عن كونها مصدرية "انتهى".

### فائدة:

قال السخاوي<sup>(٥)</sup>: " (أن) هذه يسميها البصريون المفسرة، والمعبرة<sup>(٦)</sup> ".

وقال ابن الشجري<sup>(٧)</sup> في (أماليه): "وتكون في الأمر خاصة".

ومشى عليه سيبويه<sup>(٨)</sup>.

وقال في (رصف المباني) <sup>(٩)</sup>: "تكون<sup>(١٠)</sup> تفسيراً إمّا للطلب، وإمّا للكلام، تقول: أمرتك أن قم، وانطلقت: أن مشيت".

قوله<sup>(١١)</sup>: "وعن الكوفيين إنكار (أن) التفسيرية البتة".

قال السخاوي<sup>(١٢)</sup>: "هذا [٥/٤] الوجه في (أن) يختص به البصريون والكوفيون لا يعرفونه<sup>(١٣)</sup>".

١ - ساقط من ك .

٢ - من ك و ف، وفي الأصل ود: "تصدر".

٣ - في ف: "الفعل بعدها".

٤ - في ك: "يخرج".

٥ - الفضل ١٤٢/أ.

٦ - في الفضل: "المغيرة".

٧ - الأمالي ١٥٩/٣.

٨ - الكتاب ١٦٢/٣.

٩ - رصف المباني ١٩٦، ١٩٧.

١٠ - في ف: "يكون".

١١ - المغني ٤٧.

١٢ - شرح الفضل ١٤٣/أ.

١٣ - ينظر إصلاح الخلل ٣٨٦، ومصابيح المغاني ١٧٨.

وقالوا في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾<sup>(١)</sup>: إنها مع الفعل بتأويل المصدر في موضع نصب بإسقاط الخافض، وهو الباء، أي: انطلقوا بالمشي ولو أريد<sup>(٢)</sup> التفسير لجاءت<sup>(٣)</sup> فيه (أي) في بعض المواضع."

وقال الرضي<sup>(٤)</sup>: "لا منع لو ارتكب مرتكب (أن) المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول، فمعنى: أمره أن قم، قال له: قم، بتأويل أمر يقال، أو بتقدير (قال) بعده، و(أن) زائدة، وهذا يطرد في جميع الأمثلة."

قوله<sup>(٥)</sup>: "وهو عندي أوجه؛ لأنه إذا قيل: كتبت إليه أن قم، فليس (قم) نفس (كتبت)". قال الدماميني<sup>(٦)</sup>: "فهم - رحمه الله - أن الجماعة أرادوا أن (قم) في المثال المذكور<sup>(٧)</sup> تفسير لـ (كتبت) نفسه، فأبطله بتغايرهما، وليس الأمر كما فهم، إنما التفسير لمتعلق (كتبت)، وهو الشيء المكتوب، و(قم) هو نفس ذلك الشيء".

قال الرضي<sup>(٨)</sup>: "و(أن)<sup>(٩)</sup> لا تفسر إلا مفعولاً مقدراً للفظ دال على معنى القول، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ [قَدْ]﴾<sup>(١٠)</sup>، فقوله: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ تفسير [تفسير]<sup>(١١)</sup> لمفعول ﴿نَادَيْنَاهُ﴾ المقدّر، أي: نادينا بلفظ هو قولنا: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾. وكذلك قوله: [كتبت إليه

١- سورة: ص. من الآية: ٦.

٢- في ف: "أراد".

٣- في ف: "لجاز".

٤- شرح الكافية ٢/٣٨٦.

٥- المغني ٤٧.

٦- شرح المغني مع المنصف ١/٦٧.

٧- ساقطة من ف.

٨- شرح الكافية ٢/٣٨٥.

٩- في الأصل: "أنه". والمثبت من ك و د و ف.

١٠- ما بين المعقوفين من ف. سورة: الصافات. من الآية: ١٠٤.

١١- طمس في الأصل والمثبت من د و ك و ف.

أن<sup>(١)</sup> قم ، أي: كتبت إليه شيئا هو قم، ف(أن) حرف دالّ على أن (قم) تفسر للمفعول [المقدّر له] (كتبت) <sup>(٢)</sup>.

وقد يفسّر المفعول به الظاهر كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ أَنْ [أَقْذِفِيهِ]﴾ <sup>(٣)</sup> انتهى.

وقال الشيخ <sup>(٤)</sup>: "هذا اختيار الرضي" <sup>(٥)</sup>، وهو خلاف ظاهر كلامهم .

قال صاحب (الكشاف) <sup>(٦)</sup>: (( أن) في [قوله: ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾] <sup>(٧)</sup> إن جعلتها مفسّرة لم يكن لها بدّ من مفسّر، والمفسّر إمّا فعل القول [وإمّا فعل] <sup>(٨)</sup> الأمر <sup>(٩)</sup>، وكلاهما لا وجه له. أمّا فعل القول فيحكي بعده الكلام من غير أن يتوسّط بينهما حرف [التفسير] <sup>(١٠)</sup>، لا تقول: ما قلت لهم إلّا أن اعبدوا الله، ولكن: ما قلت لهم إلّا اعبدوا الله. وأمّا فعل الأمر فمسند إلى ضمير ﴿اللَّهُ﴾، فلو فسّره بـ ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ <sup>(١١)</sup> لم يستقيم، لأنّ الله لا يقول: اعبدوا الله ربّي وربكم. وإن جعلتها موصولة بالفعل لم يخل <sup>(١٢)</sup> من أن تكون <sup>(١٣)</sup> بدلاً من ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾، أو من الهاء في ﴿بِهِ﴾، فكلاهما غير مستقيم؛ لأنّ البدل هو الذي

١ - طمس في الأصل . والمثبت من د و ك و ف .

٢ - طمس في الأصل . والمثبت من ك و د و ف .

٣ - في الأصل : "إذا"، والمثبت من ك و د و ف. وما بين المعقوفين من ك و ف .

٤ - المنصف ٦٧/١ .

٥ - شرح الكافية ٣٨٦/٢ .

٦ - الكشاف ٦٥٦/١ .

٧ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٧. وما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وهو مثبت من د و ك و ف.

٨ - طمس في الأصل ، وهو مثبت من د و ك و ف .

٩ - أي: في صدر الآية .

١٠ - طمس في الأصل ، والمثبت من د و ك و ف .

١١ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٧ .

١٢ - "يخل" ساقطة من ف .

١٣ - من ك ، وفي الأصل رد و ف: "يكون".

يقوم مقام المبدل منه ، ولا يقال: ما قلت لهم: إلا أن اعبدوا الله، بمعنى: ما قلت لهم: إلا عبادته؛ لأنَّ العبادة لا تنقل.

وكذلك<sup>(١)</sup> لو جعلته بدلاً من الهاء؛ لأنَّك لو أقمت ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾<sup>(٢)</sup> مقام الهاء فقلت: إلا ما أمرتني أن اعبدوا الله، لم يصحَّ لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته. فإن قلت: كيف تصنع؟ قلت: يحمل<sup>(٣)</sup> فعل القول على معناه؛ لأنَّ معنى ﴿مَا قُلْتُ﴾<sup>(٤)</sup> لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴿مَا أَمَرْتَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ، حَتَّى يَسْتَقِيمَ تَفْسِيرُهُ﴾ بِ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾.

ويجوز أن تكون<sup>(٥)</sup> (أَنْ) موصولاً به<sup>(٦)</sup> عطف بيان، لا بدلاً "انتهى.

قال الشيخ<sup>(٧)</sup>: "فأنت تراه كيف صرَّح بأنَّ (أَنْ) تفسير للفعل السابق عليها".

قوله<sup>(٨)</sup>: "ولها عند مثبتها شروط:

أحدها: أن تُسَبِّقَ بجُمْلَةٍ."

تقدّم في كلام أبي حيّان<sup>(٩)</sup>: أنّه لا يجوز حذف هذه الجملة، وأنّه لم يحفظ من كلامهم. وعبر عن هذا الشرط بأن لا تتعلّق<sup>(١٠)</sup> بالأوّل لفظاً فلا تكون<sup>(١١)</sup> معمولة، ولا مبنية على غيرها.

١ - في: ك و ف: "وكذا".

٢ - لفظ الجلالة ساقط من ك.

٣ - في الأصل و ك: "عمل"، والمثبت من د.

٤ - من "كيف تصنع؟..." إلى هنا ساقط من ف.

٥ - في ف: "يكون".

٦ - "به" ساقطة من ف.

٧ - المنصف ٦٧/١.

٨ - المغني ٤٨. والكلام على (أَنْ) التفسيرية.

٩ - في ص ٣٦٥.

١٠ - في ف: "يتعلّق".

١١ - في ف: "يكون".



قال: "ولذلك لم تكن تفسيرية في ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ [رَبِّ الْعَالَمِينَ]﴾<sup>(١)</sup>؛ لأنها واقعة خيراً للمبتدأ، ولا في كتبت إليه بأن قم؛ لأنها معمولة لحرف الجر".

وقال الأندلسي: "(أن) لا تكون مفسرة إلا بثلاثة شروط<sup>(٢)</sup>:"

أن تكون بعد كلام فيه معنى القول لا نفس القول، وأن تأتي بعد الجملة دون المفرد [٥٤/ب]، وأن لا تكون في صلة الفعل الذي تفسره، فلا تكون معمولة لما قبلها، ولا داخله في صلته.

ولما اشترط أن تكون<sup>(٣)</sup> بعد كلام قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> : إنها المحققة<sup>(٥)</sup>، وليست المفسرة، إذ لم يتقدمها كلام، إذ<sup>(٦)</sup> هو مبتدأ لا خبر معه. ولا يجوز أن تكون الناصبة؛ لأنها لا يليها الأسماء، ولا تكون الزائدة".

و<sup>(٧)</sup> قال ابن يعيش<sup>(٨)</sup> : "(أن) هذه ثلاث شرائط:

أولها: أن يكون الفعل الذي<sup>(٩)</sup> تفسره وتعبّر عنه فيه معنى القول، وليس بقول.

الثاني: أن لا يتصل بـ(أن) شيء من صلة الفعل الذي تفسره؛ لأنه إذا اتصل به شيء من ذلك صار من جملة، ولم يكن تفسيراً له، وذلك نحو قولك: أوعزت إليه بأن قم، وكتبت إليه بأن قم؛ لأن الباء ههنا متعلقة بالفعل، وإذا كانت متعلقة به صارت من جملة، والتفسير إنما يكون بجملة غير الأولى.

---

١ - ما بين المعكوفين من ك. سورة: يونس. من الآية: ١٠.

٢ - في الأصل و د و ك : "شرائط"، والمثبت من ف .

٣ - في ف : "يكون".

٤ - سورة: يونس. من الآية: ١٠.

٥ - في ف : "محققة".

٦ - في الأصل: "أن". والمثبت من ف و ك و د .

٧ - "الوار" ساقطة من ف .

٨ - شرح المفصل ١٤٢/٨.

٩ - من ك، وفي الأصل و د وف: "التي" .

الثالث: أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً لما ذكرناه من أنها وما بعدها جملة مفسرة جملة قبلها، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: إنَّ (أن) فيه مخففة من الثقيلة، والمعنى: أنه<sup>(١)</sup> الحمد لله . ولا تكون تفسيراً لأنه ليس قبلها جملة تامة، ألا ترى أنك لو وقفت على قوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ﴾ لم يكن كلاماً".

وقال الرضي<sup>(٢)</sup>: "ينبغي أن يُعرف أنَّ ما بعد (أن) المفسرة ليس من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام دونها، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدّر فيه، فقوله: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ﴾ أن الْحَمْدُ لِلَّهِ<sup>(٣)</sup> ليست (أن) فيه مفسرة؛ لأنّ قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> خير المبتدأ<sup>(٥)</sup> المقدم". وقال ابن عصفور<sup>(٦)</sup>: "(أن) هذه تخالف<sup>(٧)</sup> القسمين اللذين قبلها من أنها لا يعمل فيها ما قبلها، ولا تعمل هي فيما بعدها، ولا ينسبك منها مع ما بعدها مصدر، بخلاف الناصبة للفعل، والمخففة من الثقيلة، بل يكون ما بعدها مفسراً لما قبلها".

قوله<sup>(٨)</sup>: "والثاني: أن يتأخر عنها جملة".

قال أبو حيان: "وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الجملة".

قوله<sup>(٩)</sup>: "إذ ليس المراد به (الانطلاق): المشي... إلى آخره".

١ - من ك و ف، وفي الأصل ود: "أن".

٢ - شرح الكافية ٣٨٦/٢.

٣ - سورة: يونس. من الآية: ١٠.

٤ - من "ليست (أن) فيه" إلى هنا ساقط من ف .

٥ - في الأصل طمس آخر "المبتدأ"، وأول "المقدم"، والمثبت من د و ك و ف .

٦ - ينظر شرح الجمل ١٣٧/٢.

٧ - في ف: "يتخالف".

٨ - المغني ٤٨.

٩ - المغني ٤٨.

في (ذا القدر)<sup>(١)</sup> لابن جني: "قال أبو علي: ((ليس معنى الانطلاق و المشي في هذه الآية قطع الأماكن، بل معنى الانطلاق هو الذهاب في الكلام، مثل قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا﴾<sup>(٣)</sup>. ومعنى المشي: هو الدؤوب والملازمة والمداومة على عبادتها))."

وفي (شرح المفصل) لابن يعيش<sup>(٤)</sup>: "لما كان انطلاقهم قام مقام قولهم: ﴿امْشُوا﴾ فُسرَّ به. واختلف<sup>(٥)</sup> في معنى المشي، فقال قوم: المراد بالمشي: النماء والكثرة كما قال الخطيب<sup>(٦)</sup>:

فَمَا مِنْ وَسْطُهُ وَيَقِيمُ فِيهِمْ وَيَمْشِي إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمَشَاءُ

والذي عليه الأكثر أن المراد بالمشي: الحركة السريعة؛ لئلا يستمعوا القرآن، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم، ويعاينوا براهينه".

وفي (شرح الكافية) لابن القواس<sup>(٧)</sup>: "قيل: ﴿أَنْ﴾ في: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾<sup>(٨)</sup> مفسرة لأن الانطلاق يتضمن معنى القول، إذ المنطلقون من مجلس لابد لهم من التفاوض. وقيل: الانطلاق: عبارة عن الأخذ في القول، و﴿امْشُوا﴾ بمعنى: اكثروا، واجتمعوا. وقيل: ﴿أَنْ﴾ في الآية مصدرية انتهى.

وفي (شرح المفصل) للأندلسي: "قال في الحواشي: ((فائدة(أن) وما بعدها فائدة المميز؛ لأن قولك: كتبت إليه، مبهم في المكتوبات، فإذا قلت: أن افعل كذا، ميّزت واحدا من جنس ما تحتمله<sup>(٩)</sup> (كتبت))."

١ - في الأصل: "القدر". والمثبت من د و ف وك.

٢ - من: ك .

٣ - سورة: سبأ. من الآية: ٤٤.

٤ - شرح المفصل ١٤١/٨.

٥ - في ك و ف: "اختلفوا".

٦ - هو الخطيب في ديوانه ١٠٣. والبيت من ( الوافر ). والشاهد فيه: بجيء المشاء بمعنى النماء والكثرة.

ويعني: يكثر ماله. وفي الديوان: "وسطهم" مكان "وسطه".

٧ - شرح الكافية ١٥٣/ب.

٨ - سورة: ص. من الآية: ٤.

قال فيها: «وذكر في قوله تعالى ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ﴾<sup>(١)</sup> مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا»<sup>(٢)</sup> وجهان<sup>(٣)</sup>:

أحدهما: أَنَّ المعنى: انطلقوا في الحديث، كما تقول: اندفعوا [أ/٥٥] في الحديث، وأفاضوا.

والثاني: أَنَّ المَلَأَ من الكفار ناظروا رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم، ثم صدروا<sup>(٤)</sup> عن مجلسه، ومعلوم أَنَّ الصادر عن المناظرة والجدال لا يخلو من الدمدمة والكلام، ففي انطلاقهم إذن بعد المناظرة دليل على القول والحديث»<sup>(٥)</sup>.

قوله<sup>(٦)</sup>: "والرابع: أن لا تكون<sup>(٧)</sup> في الجملة السابقة أحرف القول".

قال السيرافي<sup>(٨)</sup>: "وأما (أَنْ) هذه فهي نائية عن القول، ولو قلت: قلت لك: أَنْ قم، لم يجوز؛ لأنَّ القول يُحكى ما بعده<sup>(٩)</sup>، ويؤتى بعده باللفظ الذي يجوز وقوعه في الابتداء، وما كان في معنى القول، وليس بقول فهو يعمل، وما بعده ليس كالكلام المبتدأ، وعليه حملوا ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾<sup>(١٠)</sup>، وذلك أَنَّهُم انصرفوا من مجلس دعاهم فيه النبي صَلَّى الله عليه وسلّم إلى التوحيد، وترك الآلهة، فصار ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ﴾ [مَلَأَ]<sup>(١١)</sup> أَضْمِرَ القول بعده. بمعنى فعل يتضمّن القول، نحو: كتبت.

١ - في ف: "يَحْتَمِلُهُ".

١ - هنا ينتهي السقط في ز.

٢ - سورة: ص. من الآية: ٤.

٣ - في الأصل ود وك وف وز: "وجهين"، ولعل الصواب ما أثبت.

٤ - في ك: "صدّوا".

٥ - ينظر البحر ٣٨٥/٧.

٦ - المغني ٤٨.

٧ - في ف: "يكون".

٨ - شرح الكتاب ٣٠٥/٢.

٩ - يحكى ما بعده "ساقط من ز".

١٠ - سورة: ص. من الآية: ٤.

١١ - من ز.

والوجه الآخر: أن يكون (انطلقوا) بمعنى: تكلموا، كما يقال: انطلق زيد في الحديث، كأن خروجه إلى الكلام عن السكوت انطلاق.

﴿امشُوا﴾ بمعنى<sup>(١)</sup>: اكثروا، وانموا، والمشاء<sup>(٢)</sup>: النماء.

قوله<sup>(٣)</sup>: "و"<sup>(٤)</sup> في (شرح الجمل الصغير) لابن عصفور<sup>(٥)</sup>: أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول.

عبارته: "ولا يكون المفسر الذي قبلها إلا في معنى القول كقوله تعالى: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُواوَاصْبِرُوا﴾. [الآية]<sup>(٦)</sup>. ألا ترى<sup>(٧)</sup> أن المعنى: انطلقوا بالكلام، و﴿امشُواوَاصْبِرُوا﴾ تفسير لذلك الكلام الذي انطلقوا فيه.

وقد يجيء ما بعدها تفسيراً للقول نفسه، ومنه قوله<sup>(٨)</sup>:

..... قَالَتِ الدَّلْحُ الرِّوَاءُ أُنْيَه

ففسر قول<sup>(٩)</sup> الدلح<sup>(١٠)</sup> بأنه الذي بعد (أن) تشبيها لصوتها<sup>(١١)</sup> به "انتهى".

وابن عصفور مسبوق بذلك، فإن الخلاف محكي في عدة كتب، منها (البسيط)، و(شرح الكافية) لابن القواس<sup>(١٢)</sup> وعبارته: "ومنهم<sup>(١٣)</sup> من أجاز وقوعها مفسرة بعد القول الصريح

١ - من د وك وف وز، وفي الأصل: "معنى".

٢ - في ز "المشاو".

٣ - المغني ٤٨.

٤ - "الوار" من د وك وف وز وف، وهي ساقطة من الأصل.

٥ - ينظر شرح الجمل الكبير ١٧٣/٢، ٤٨٣.

٦ - ساقطة من الأصل وز، مثبتة من د وف وك. سورة: ص. من الآية: ٤.

٧ - "ترى" ساقطة من ف.

٨ - تقدّم في ص ٣٠٤.

٩ - ساقط من ز.

١٠ - في الأصل وك ود وز: "دلح". وفي ف: "الديح"، والصواب ما أثبتته.

١١ - في الأصل: "كصوتها"، وفي د وك: "كصوتها"، وطمست في ف، والمثبت من ز.

محتجاً بقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي<sup>(١)</sup> بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾، ف﴿أَنْ﴾ فيه مفسرة، وهي بعد القول الصريح. ولا<sup>(٢)</sup> حجة فيه لاحتمال كونها مصدرية.

وقال الرضي<sup>(٣)</sup>: "قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ<sup>(٤)</sup> إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾، ف﴿أَنْ﴾ تفسير للضمير في ﴿بِهِ﴾، وفي (أَمَرْتُ) معنى<sup>(٥)</sup> القول، وليس مفسراً لـ(مَا) في قوله: ﴿مَا أَمَرْتَنِي﴾؛ لأنه مفعول لصريح<sup>(٦)</sup> القول. وقد جوز بعضهم ذلك مستدلاً بهذه الآية، ولا استدلال بالاحتمل. وأجيب بأن (أَنْ) المصدرية، وذلك على مذهب [من]<sup>(٧)</sup> جوز دخول الحرف المصدرية على الجملة الطلبية. وعند صاحب هذا المذهب يجوز أن يكون جميع (أَنْ) المحكوم بكونها مفسرة مصدرية، إذا دخلت على أمر أو نهي متصرف؛ لأن له إذن مصدرًا.

واستدل سيبويه على كونها مصدرية بدخول حرف الجرّ عليها<sup>(٨)</sup>، نحو: أو عزت إليه بأن قم. ويجوز أن يقال هي زائدة<sup>(٩)</sup>، قد<sup>(١٠)</sup> زيدت لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل، والمعنى: أو عزت إليه بهذا اللفظ.

١٢ - شرح الكافية ١٥٣/أ، ب.

١٣ - "منهم" ساقطة من ف.

١ - من "مفسرة..." إلى هنا ساقط من ف. والآية من سورة: المائدة. من الآية: ١١٧.

٢ - في ف: "ولأن".

٣ - في الأصل: "الرضا"، والمثبت من د و ك و ف و ز. وينظر شرح الكافية ٣٨٦/٢.

٤ - ساقط من ز.

٥ - في الأصل ود: "بمعنى"، والمثبت من ك و ف و ز.

٦ - في ف وز: "كصريح".

٧ - من ك و ف و د و ز، وهي ساقطة من الأصل.

٨ - في ز "على"، وفي الأصل رد وك وف "عليه"، والمثبت من شرح الكافية.

٩ - في الأصل: "زائد"، والمثبت من د و ك و ف و ز.

١٠ - ساقطة من ز.

وقيل: ﴿أَنْ﴾ في ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> زائدة، والأصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم<sup>(٢)</sup> بالأصالة محتمل.

وتمسك المحوِّز لتفسيرها بمفعول صريح القول بقوله تعالى: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾<sup>(٣)</sup>، قال<sup>(٤)</sup>: التقدير: قائلاً بعضهم لبعض: أن امشوا.

وأجيب: إمّا بأنه زائد، أو بأنّ صريح<sup>(٥)</sup> القول المقدّر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور، أو بأنّ ﴿أَنْطَلَقَ﴾ [٥٥/ب] متضمّن لمعنى القول؛ لأنّ المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه، أو بأنّ ﴿أَنْطَلَقَ﴾<sup>(٦)</sup> المَلَأُ بمعنى: انطلقوا في القول، وشرعوا فيه "انتهى".

وقال ابن الحاجب<sup>(٧)</sup> في (شرح المفصل): "وهل تقع بعد لفظ القول بنفسه، أو لا، كقولك: قال زيد: أن افعل ذلك؟ فيه نظر. وقد حمل بعضهم ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾<sup>(٨)</sup> بعد ﴿مَا قُلْتُ﴾ على<sup>(٩)</sup> ذلك. ومنع بعضهم<sup>(١٠)</sup> ذلك؛ لكونها عنده لا تكون بعد لفظ القول "انتهى".

و<sup>(١١)</sup> قال النيلي<sup>(١٢)</sup>: "والحقّ أنّ القول الصريح لا يفسّر بها".

---

١ - ﴿رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ ساقط من الأصل و د، مثبت من ف و ك. سورة: المائدة. من الآية: ١١٧.

٢ - في ف: "الحكم".

٣ - سورة: ص. من الآية: ٤.

٤ - في ز: "على".

٥ - في ف: "تصريح".

٦ - من "متضمّن... إلى هنا ساقط من ف .

٧ - الإيضاح ٢/٢٣١.

٨ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٧.

٩ - من ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾... إلى ساقط من ف .

١٠ - "ومنع بعضهم" ساقط من ز.

١١ - "الوار" من د و ك و ف و ز .

١٢ - شرح الكافية ٢١٥/ب.

قوله<sup>(١)</sup>: " في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ "

قال السمين<sup>(٢)</sup>: " في ﴿أَنْ﴾ سبعة أوجه:

أحدها: أنها مصدرية في محل جرّ على البدل من الهاء في ﴿بِهِ﴾، والتقدير: ما قلت لهم<sup>(٣)</sup> إلا ما أمرتني بأن اعبدوا [الله]<sup>(٤)</sup>.

الثاني<sup>(٥)</sup>: أنها في محل نصب بإضمار أعني، أي: أنه فسر ذلك المأمور به.

الثالث: أنه في محل نصب على البدل من محل ﴿بِهِ﴾ في ﴿مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾؛ لأنّ محلّ المجرور نصب.

الرابع: أنّ موضعها رفع على مبتدأ، وهو قريب في المعنى من النصب على البدل.

الخامس: أنها في محل جرّ؛ لأنها عطف بيان على الهاء في ﴿بِهِ﴾.

السادس: أنها بدل من ﴿مَا﴾ نفسها، أي: ما قلت لهم إلا أن اعبدوا.

السابع: أنّ ﴿أَنْ﴾ تفسيرية. أجازته الزجاج<sup>(٦)</sup>، ومكي<sup>(٧)</sup>، والحواري<sup>(٨)</sup>، وابن عطية<sup>(٩)</sup>.

قلت: وجزم به ابن يعيش<sup>(١٠)</sup> فقال: "﴿أَنْ﴾" <sup>(١١)</sup> تفسير ﴿أَمَرْتَنِي بِهِ﴾؛ لأنّ<sup>(١٢)</sup> الأمر في معنى القول".

١ - المغني ٤٩.

٢ - الدرّ المصون ٦٥٧/٢.

٣ - من ف، وهي ساقطة من الأصل و د و ك و ز .

٤ - من ز.

٥ - في ك: "والثاني".

٦ - معاني القرآن ٢٢٣/٢.

٧ - مشكل إعراب القرآن ٢٥٤/١.

٨ - هو عليّ بن إبراهيم بن سعيد، نحويّ، لغويّ، مفسّر، من أهل (الخوف). بمصر. توفي سنة ٤٣٠ هـ.

له البرهان، و مختصر كتاب العين .

ترجمته في إنباه الرواة ٢١٩/٢، و وفيات الأعيان ٣٠٠/٣.

٩ - المحرّر الوجيز ١١٣/٥.

١٠ - شرح المفصل ١٤٢/٨.



قوله<sup>(١)</sup>: "أنه يجوز أن تكون<sup>(٢)</sup> مفسرة للقول<sup>(٣)</sup> على تأويله<sup>(٤)</sup> بالأمر<sup>(٥)</sup>، أي: ما أمرتهم إلا بما<sup>(٦)</sup> أمرتني به".

قال التفازاني<sup>(٧)</sup> في حاشية الكشف: "و<sup>(٨)</sup> عن الزمخشري<sup>(٩)</sup>: كان الأصل: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به، فوضع القول موضع<sup>(١٠)</sup> الأمر رعاية لقضية الأدب الحسن؛ لئلا يجعل<sup>(١١)</sup> نفسه وربّه آمرين، ودلّ على الأصل بإدخال (أن) المفسرة. ولا ابتداء<sup>(١٢)</sup> جعل القول بمعنى الأمر على هذه النكتة لم يكن لك أن تجعل<sup>(١٣)</sup> كلّ قول في معنى فعل فيه<sup>(١٤)</sup> معنى القول، فتجعل<sup>(١٥)</sup> (أن) مفسرة، لكن في جعل (أن) مفسرة لفعل الأمر المذكور صلته، مثل أمرته

---

١١ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٧.

١٢ - في ك: "لأن".

١ - المغني ٤٩.

٢ - في ك: "يكون".

٣ - في ف: "للمفعول".

٤ - في الأصل و د و ك: "تأويلهما"، وفي ف: "تأويل"، والمثبت من ز.

٥ - في الأصل و د و ك: "لأمر"، وفي ف: "الأمر"، والمثبت من ز.

٦ - في ف: "ما".

٧ - حاشية الكشف ٣٢٠/ب.

٨ - "الواو" ساقطة من ف.

٩ - الكشف ٦٥٦/١.

١٠ - في ك: "يوضع".

١١ - من ف و د و ك و ز، وفي الأصل: "يُجعله".

١٢ - في ك: "والابتداء".

١٣ - في ف: "يجعل".

١٤ - في الأصل: "فيه"، والمثبت من د و ك و ف و ز.

١٥ - في ز: "فجعل".

بهذا<sup>(١)</sup> أن قم نظر. أما في طريق القياس؛ فلأن أحدهما مغني عن الآخر، وأما في الاستعمال؛ فلأنه لا يوجد "انتهى".

وقال أبو حيان<sup>(٢)</sup>: "ما اختاره الزمخشري<sup>(٣)</sup> وجوزّه غيره<sup>(٤)</sup> من كون (أن) مفسّرة لا يصح؛ لأنها جاءت<sup>(٥)</sup> بعد ﴿إلا﴾، وكلّ ما كان بعد (إلا) المستثنى بها فلا بدّ أن يكون له موضع من الإعراب، وأن التفسيرية لا موضع لها من الإعراب".

قال السمين<sup>(٦)</sup>: "وهذا كلام صحيح؛ لأنها إيجاب بعد نفي، فتستدعي<sup>(٧)</sup> تسلّط ما قبلها على ما بعدها".

قوله<sup>(٨)</sup>: "ولا يجوز في الآية أن تكون<sup>(٩)</sup> مفسّرة لـ ﴿أمرتني﴾؛ لأنه لا يصح<sup>(١٠)</sup> أن يكون ﴿اعبدوا الله ربّي وربكم﴾<sup>(١١)</sup> مقولاً لله تعالى".  
هكذا<sup>(١٢)</sup> قال الزمخشري<sup>(١٣)</sup>.

---

١ - في ز: "يا هذا".

٢ - البحر ٦١/٤.

٣ - الكشف ٦٥٦/١.

٤ - تقدّم هذا عن الزجاج، ومكي، والخوفي، وابن عطية في ص ٣٩٧.

٥ - في ف: "جاز".

٦ - الدرّ المصون ٦٥٨/٢.

٧ - في الأصل و د و ك: "فتستدعن"، وفي ف: "فتسد عن"، والمثبت من ز.

٨ - المغني ٤٩.

٩ - "تكون" من ك و ز، وفي الأصل و ف: "يكون"، وفي د: "الباء غير معجمه".

١٠ - في ك: "لا يصح أن لا يصح".

١١ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٧.

١٢ - في ز "هذا".

١٣ - الكشف ٦٥٦/١.

وأجاب عنه أبو حيان<sup>(١)</sup> في (البحر) بأنه "إنما لم يستقم"<sup>(٢)</sup>؛ لأنه جعل الجملة و<sup>(٣)</sup> ما بعدها مضمومة إلى الأمر، ويستقيم أن يكون فعل الأمر<sup>(٤)</sup> مفسراً بقوله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾<sup>(٥)</sup>، ويكون ﴿رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ من كلام عيسى على إضمار: أعني، أي: أعني ربِّي<sup>(٦)</sup> ورَبَّكُمْ، لا على الصفة التي فهمها الزمخشري".

وقال السمين<sup>(٧)</sup> بعد حكايته: "هذا في غاية ما يكون من البعد عن الأفهام، وكيف يفهم ذلك الزمخشري"<sup>(٨)</sup> والسياق والمعنى [يقودان]<sup>(٩)</sup> إلى أن ﴿رَبِّي﴾ تابع للجلالة، ولا يتبادر للذهن، بل لا يُقبل إلا ذلك. وهذا أشد<sup>(١٠)</sup> من قولهم: يؤدِّي<sup>(١١)</sup> إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه. قال<sup>(١٢)</sup> قول الشيخ إلى<sup>(١٣)</sup> أن ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ من [٥٦/أ] كلام الله تعالى، و﴿رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ من كلام عيسى، وكلاهما مفسر لـ (أمرت) المسند للباري تعالى".

١ - البحر ٦١/٤.

٢ - في الأصل: "يستقيم"، والمثبت من د و ك و ف و ز .

٣ - الواو من ز.

٤ - في ك: "الأم".

٥ - سورة: المائدة من الآية: ١١٧.

٦ - من ك و ف و د و ز، وفي الأصل: "رَبَّكُمْ".

٧ - الدرّ المصون ٦٥٨/٢.

٨ - من "وقال السمين..." إلى هنا ساقط من ك . وينظر الكشف ٦٥٦/١.

٩ - في الأصل: "يفود"، وفي د: "يقود"، وفي ك و ف و ز: "يقود"، والصواب ما أثبتته من الدرّ المصون.

١٠ - في ف و ك وز: "أشدّ".

١١ - في الأصل: "يوي"، والمثبت من د و ك و ف و ز .

١٢ - "قال" ساقطة من الأصل و د و ك و ز، وطمست في ف، وقد أثبتتها من الدرّ المصون.

١٣ - "إلى" ساقطة من د و ك و ف و ز .

وقال السفاسقي: "في جواب أبي حيان خروج عن الظاهر، واقتطاع<sup>(١)</sup> ﴿رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> من جملة ﴿اعْبُدُوا﴾، وجعله على إضمار فعل، والزخشي إنما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ".

وقال ابن الصائغ<sup>(٣)</sup> و الدماميني<sup>(٤)</sup>: "يمكن أن يقال المحكي: إنما هو ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾، وقوله: ﴿رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ من كلام عيسى، أردف به الكلام المحكي<sup>(٥)</sup> تعظيماً لله سبحانه، كما قال الزخشي<sup>(٦)</sup> في قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>.

ويجوز أن يضع الله<sup>(٨)</sup> الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعاً لعيسى عليه السلام عما يذكرونه، وتعظيماً لما أرادوا بمثله".

ومن كلام ابن الحاجب<sup>(٩)</sup> في (أماليه): "وإذا حكى حاكٍ كلاماً فله أن يصف المخبر عنه لمن يحكي له بما ليس كلام الشخص المحكي عنه، ويمكن أن يُصرف التفسير إلى المعنى بأن يكون عيسى عليه السلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى<sup>(١٠)</sup> بعبارة أخرى، وكأنه تعالى

١ - في ف: "انقطاع".

٢ - سورة: المائدة. من الآية: ١١٧.

٣ - المنصف ١/٦٩، ٧٠.

٤ - شرح المغني مع المنصف ١/٦٩، ٧٠.

٥ - من "إنما هو..." إلى هنا ساقط من ف.

٦ - الكشف ١/٥٧٩.

٧ - سورة: النساء. من الآية: ١٥٧.

٨ - لفظ الجلالة من ك و ف و د و ز، وهو ساقط من الأصل.

٩ - لم أعر على هذا الكلام فيما وقفت عليه من الأمالي.

١٠ - ساقطة من ز.

قال له :مُرُّهُمْ بِأَنْ يَعْبُدُونِي، أَوْ مَرِّهِمْ<sup>(١)</sup> بِأَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ رَبَّكَ وَرَبَّهُمْ ،فَعَبَّرَ عِيسَى - عليه السلام - عن نفسه بطريق التكلم،وعنهم بطريق الخطاب.

ونظيره<sup>(٢)</sup> في الحكاية بالمعنى قوله تعالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾<sup>(٣)</sup>،والأصل :  
إِنَّكُمْ لَذَائِقُونَ.ولا يمتنع أيضا أن يكون الله تعالى قال لعيسى: قل لهم :اعبدوا الله ربِّي  
وربَّكم،فحكاه كما أمر<sup>(٤)</sup> به ،ولا إشكال" انتهى.

قوله: <sup>(٥)</sup>"وَوَهُم الزَّمَحْشَرِيَّ"<sup>(٦)</sup>:"،فأجاز ذلك<sup>(٧)</sup> ذهولاً عن هذه النكتة".

قال ابن الصائغ<sup>(٨)</sup>:"لَعَلَّه<sup>(٩)</sup> لم يذهل عنها ،وإنما لم يعتبرها بناء على أَنَّ ما يتنزّل منزلة  
الشيء لا يلزم أن يثبت له جميع أحكامه.ألا ترى أَنَّ المنادى المفرد المعين منزل<sup>(١٠)</sup> منزلة  
الضمير ،ولذلك بُني،والضمير لا ينعت<sup>(١١)</sup>،ومع<sup>(١٢)</sup> ذلك لا يمتنع نعت المنادى.

نعم استبعد أبو حيان<sup>(١٣)</sup> مقالة الزمخشريّ بوجه آخر،[وهو أَنَّ]<sup>(١٤)</sup>عطف البيان  
<sup>(١٥)</sup>أكثره<sup>(١٦)</sup> بالجوامد من الأعلام .

---

١ - في الأصل: "مروهم"، والمثبت من ك و ف و ز .

٢ - الضمير ساقط من ف .

٣ - سورة: الصافات. من الآية: ٣١.

٤ - في ز: "أمره".

٥ - المغني ٤٩.

٦ - الكشف ٦٥٦/١.

٧ - يعني: إجازته أن تكون (أن) مفسّرة للقول على تأويله بالأمر.

٨ - شرح المغني للدماميني ٧١، ٧٠/١.

٩ - في ف: "له".

١٠ - في ف: "منزلاً".

١١ - في ف: "تبعته"، وفي الأصل: "ينعته"، والمثبت من ك و ز .

١٢ - "ومع" طمست في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز .

١٣ - البحر ٦١/٤.

ودفعه السفاسقيّ بأنّه وإن كان ذلك أكثر لكن لا يمتنع وقوعه في غيرها.  
وقد أجاز أبو عليّ في قوله تعالى: ﴿مَنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾<sup>(١)</sup> أن تكون<sup>(٢)</sup> ﴿زَيْتُونَةٍ﴾  
عطف بيان".

قال<sup>(٣)</sup>: "على أن ما ذكره الزمخشريّ من حيث المعنى حسن جداً" انتهى.

قوله<sup>(٤)</sup>: "وأما الثاني فلأنّ العبادة لا يعمل فيها معنى القول".

أي: لأنها لا تقال<sup>(٥)</sup> كما تقدّم<sup>(٦)</sup> في عبارة (الكشاف).

قال التفتازانيّ<sup>(٧)</sup> في (حاشية الكشاف): "وكذلك لو اعتبرت معنى الطلب، فإنّ طلب  
العبادة أيضاً لا يقال".

وقال أبو حيان<sup>(٨)</sup>: "قول الزمخشريّ<sup>(٩)</sup>: "إنّ العبادة<sup>(١٠)</sup> لا تقال صحيح لكن ذلك يصحّ على  
حذف مضاف، أي: ما قلت لهم إلّا القول الذي أمرتني به، قول عبادة الله، أي: القول  
المتضمّن عبادة الله".

---

١٠ - ضمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ز .

١٥ - من "نعم استبعد..." إلى هنا ساقط من ف .

١٦ - الضمير ساقط من ك .

١ - ﴿مَنْ﴾ من ز . سورة: النور . من الآية: ٣٥ .

٢ - في ز "يكون".

٣ - المنصف ٧٠/١ .

٤ - المغني ٤٩ .

٥ - في ف : "يقال".

٦ - في ص ٣٨٨ . وينظر الكشاف ٦٥٦/١ .

٧ - حاشية الكشاف ١/٣٢٠ .

٨ - البحر ٦١/٤ .

٩ - الكشاف ٦٥٦/١ .

١٠ - في ك : "العبارة".

قال السمين<sup>(١)</sup>: "وفيه بعض جودة".

وقال الدماميني<sup>(٢)</sup>: "فيما قاله التفتازانيّ نظر، إذ التقدير: ما قلت لهم إلا أمرهم بالعبادة، ولا شك أن الأمر بالعبادة مما يقال.

وقد ذكر الزمخشري<sup>(٣)</sup> أن الموصولة بالأمر تؤوّل<sup>(٤)</sup> بمصدر دالّ بحسب المادة على الأمر، وإذا كان كذلك لم<sup>(٥)</sup> يمتنع كونه مقولاً<sup>(٦)</sup>".

قوله<sup>(٧)</sup>: "وهم الزمخشريّ"<sup>(٨)</sup>، فمنع ذلك ظناً منه أن المبدل منه في قوّة الساقط، فتبقى الصلة بلا عائد، والعائد موجود حسّاً، فلا مانع".

هذا التوهيم سبق إليه أبوحيان<sup>(٩)</sup> فقال في (البحر): "وأما قوله<sup>(١٠)</sup>: «إن جعلته بدلاً من الهاء لم يصحّ لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلتته» فلا يلزم في كلّ بدل أن [٥٦/ب] يحلّ محلّ المبدل منه، ألا ترى إلى تجويز النحويّين: زيدٌ مررتُ به أبي عبد الله، ولو قلت: زيدٌ مررتُ بأبي عبد الله، لم يجز ذلك عندهم إلا على رأي الأخفش".

وقال السمين<sup>(١١)</sup>: "متعباً على أبي حيان: "وأما قوله: «إنّ حلول البدل<sup>(١٢)</sup> محلّ المبدل<sup>(١٣)</sup> منه غير لازم»، واستشهاده بما ذكر فغير مسلّم؛ لأنّ هذا معارض بنصّهم<sup>(١٤)</sup> على أنّه

١ - الدرّ المصون ٦٥٨/٢.

٢ - شرح المغني مع المنصف ٧١/١.

٣ - المفصل ٣٧٤.

٤ - في ز "يؤوّل".

٥ - في ز "لا".

٦ - في ف: "منقولاً".

٧ - المغني ٤٩.

٨ - الكشف ٦٥٦/١.

٩ - البحر ٦١/٤.

١٠ - الكشف ٦٥٦/١.

١١ - الدرّ المصون ٦٥٨/٢.

لا يجوز جاء الذي مررت به أبي عبد الله، بجرّ [أبي] <sup>(١)</sup> عبد الله بدلاً من الهاء، وعلّوه بأنّه يلزم بقاء الموصول بلا عائد مع أنّ لنا أيضاً في الربط <sup>(٢)</sup> بالظاهر في الصلة خلافاً. ويكفيينا كثرة قولهم في مسائل: لا يجوز هذا؛ لأنّ البديل محلّ محلّ البديل منه، فيجعلون ذلك علّة مانعة، يُعرّف <sup>(٣)</sup> ذلك من معاني كلامهم، ولولا خشية الإطالة [لأوردت] <sup>(٤)</sup> منه مسائل شتى".

وقال ابن الصانع <sup>(٥)</sup> متعقباً على المصنّف: "هذا التعقّب [سبقه إليه] <sup>(٦)</sup> أبو حيان <sup>(٧)</sup>، وهو بناء على أنّ المبدل منه في نيّة الطرح <sup>(٨)</sup> لفظاً، لا معنى، وهو محلّ بحث [لم ينهض الردّ] <sup>(٩)</sup> فيه بالسماح، وهو منازع في القياس".

وقال الدماميني <sup>(١٠)</sup>: "أقعد من هذا [في الردّ على] <sup>(١١)</sup> الزمخشريّ قوله <sup>(١٢)</sup> في (المفصل): ((وقولهم إنّ البديل في حكم تنحية الأوّل إيذان <sup>(١٣)</sup> منهم باستقلاله <sup>(١٤)</sup> بنفسه

١٢ - "البديل": "ساقطة من ك

١٣ - في ك: "البديل".

١٤ - في ف: "منهم".

١ - ساقطة من الأصل و ك، مثبتة من د و ف و ز.

٢ - في ف: "الرابط".

٣ - في ز: "تعرف".

٤ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز.

٥ - المنصف ٧١/١.

٦ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز.

٧ - البحر ٦١/٤.

٨ - في ف: "المطروح".

٩ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز.

١٠ - شرح المغني مع المنصف ٧١/١، ٧٢.

١١ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز.



،ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين<sup>(١)</sup> لما يتبعانه، [لا أن يعنوا إهدار الأوّل  
وطّراحه، ألا تراك تقول: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً، فلو ذهبت تُهدير الأوّل لم  
يستد<sup>(٢)</sup> كلامك]<sup>(٣)</sup> " .

قوله<sup>(٤)</sup>: "إذا ولي (أن) الصالحة للتفسير<sup>(٥)</sup> مضارع... "[إلى آخره]<sup>(٦)</sup>

قال ابن مالك<sup>(٧)</sup> في (شرح الكافية): "إذا وقع بعد (أن) المفسّرة مضارع رفع [على معنى  
(أي)، ويجوز]<sup>(٨)</sup> النصب على كون (أن) مصدرية، فلو كان مع الفعل (لا) جاز رفعه على  
النفي [ومعنى (أي)، وجزمه]<sup>(٩)</sup> على النهي ومعنى (أي)، ونصبه على النفي وكون  
(أن) مصدرية".

وقال الرضي<sup>(١٠)</sup>: "[إذا ولي (أن)]<sup>(١١)</sup> ما فيه معنى القول، ووليها فعل متصرف مصدر  
بـ(لا) جاز كونها مخففة، ومفسّرة، ومصدرية، فحو: أمرتني أن لا تفعل، وأوحى إليك أن

١٢ - المفصل ١٤٨ .

١٣ - ضمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز .

١٤ - ضمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز .

١ - في ف : "تتميتين".

٢ - في المفصل : "يستد".

٣ - في الأصل بمقدار كلمتين، والمثبت من د و ك و ف و ز .

٤ - المعنى ٥٠ .

٥ - في ف : "للتقسيم".

٦ - بياض في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز .

٧ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز، وينظر شرح الكافية الشافية ١٥٣٠/٣ .

٨ - بياض في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز .

٩ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ف و ز، وفي ك : "وجره".

١٠ - شرح الكافية ٢٣٤/٢ .

١١ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ف، و"ولي" سقطت من ك، وفي ز : "وليت".

لاتفعل. فإن كانت مخففة فـ(لا) للنفي، ولا يجوز أن تكون<sup>(١)</sup> للنهي؛ لأنّ المخففة لاتدخل على الطلبية، وإن كانت مفسرة جاز كون (لا)<sup>(٢)</sup> للنفي أو للنهي، فيرتفع الفعل أو ينجزم. وإن كانت مصدرية انتصب الفعل، أي: أمرته بأن لا يفعل، ولا يجوز أن يكون نهياً فينجزم الفعل إلا على قول أبي عليّ".

### فائدة:

قال الرضي<sup>(٣)</sup>: "يجوز الفصل بين (أن) المفسرة وبين الفعل بالنداء، نحو: ناديته أن يا زيد قم ؛ لأنّ الفصل بالنداء كلا فصل ، كأنّ الفعل ولي<sup>(٤)</sup> (أن)".

### تنبيه:

كلام المصنّف وغيره مصرّح بأنّ (أن) المفسرة تدخل على كلّ فعل الأمر، والمضارع، والماضي. وممن صرّح بدخولها على الماضي المألقي<sup>(٥)</sup>، وعبارته: "الموضع الثالث: أن تكون عبارة وتفسيراً إمّا للطلب، وإمّا للكلام، فتقول<sup>(٦)</sup>: أمرتك أن قم، وانطلقت أن مشيت".

والرضي<sup>(٧)</sup>، وعبارته: "إن ولي (أن) فعل غير متصرّف، ك: ناديته أن ليس عندنا شيء، فهي مفسرة أو مخففة، وإن وليها فعل متصرّف من غير حرف<sup>(٨)</sup> عوض نحو ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ﴾<sup>(٩)</sup> احتملت أن تكون مصدرية، وأن تكون مفسرة، ولا تختمل<sup>(١٠)</sup> المخففة لعدم

١ - في ف: "يكون".

٢ - في ف: "كونها".

٣ - شرح الكافية ٢/٢٣٤.

٤ - في ز "أولي".

٥ - رصف المباني ١٩٦، ١٩٧.

٦ - في ك: "فيقول".

٧ - شرح الكافية ٢/٢٣٤.

٨ - في ف: "حذف".

٩ - سورة: النمل. من الآية: ٨.

١٠ - في ك وز: "يختمل".

العوض. وإن وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف بحرف عوض نحو: أوحى إليك أن ستفعل، فمخففة أو مفسرة، وكذا ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ﴾<sup>(١)</sup>؛ لأن الفصل بالنداء كلا فصل.

وإن وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو: ناديته أن زيد في الدار [٥٧/أ] فهي أيضاً مفسرة، أو مخففة، ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل، وكذا إن وليتها الشرطية، نحو ﴿وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ...﴾<sup>(٣)</sup> إلى قوله: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾<sup>(٤)</sup> انتهى. وقال الأندلسي: "وأما قوله تعالى: ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾<sup>(٥)</sup> فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة فتكون معمولة لـ ﴿نُودِيَ﴾، كأنه نودي بالبركة، ويجوز أن تكون المفسرة، فلا تكون معمولة؛ لأن النداء هو القول؛ [فيكون] ﴿بُورِكَ﴾ هو نفس المقول<sup>(٨)</sup>". وذكر السخاوي<sup>(٩)</sup> من أمثلة (أن) المفسرة ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿فَأَذَنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١١)</sup>، ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾<sup>(١٢)</sup>.

١ - سورة: الصافات. من الآية: ١٠٥.

٢ - في ف وك: "أن إذا سمعتم آيات الله تتلى عليكم"، وهو تحريف. سورة: النساء. من الآية: ١٤٠.

٣ - ﴿إِلَى﴾ من ك و ف. سورة: الجن. من الآية: ١.

٤ - ﴿على الطريقة﴾ من ف. سورة: الجن. من الآية: ١٦.

٥ - سورة: النمل. من الآية: ٨.

٦ - في ف: "يكون".

٧ - من ك و ف و د وز، وهو ساقط من الأصل.

٨ - في ف: "القول".

٩ - شرح المفصل ١٤٢/ب.

١٠ - سورة: الأعراف. من الآية: ٤٤.

١١ - ﴿على الظالمين﴾ من ف. سورة: الأعراف. من الآية: ٤٤.

وذكر هو<sup>(١)</sup> وابن الحاجب<sup>(٢)</sup>، وابن يعيش<sup>(٣)</sup> من أمثلتها ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ﴾<sup>(٤)</sup>، وكذا ذكر النيلي<sup>(٥)</sup>، وابن القوّاس<sup>(٦)</sup>.

وإنما ذكرت هذا<sup>(٧)</sup> لأنّ صاحب<sup>(٨)</sup> (الأزهية) قال: "وتكون هذه في الأمر خاصّة".

وذكر مثل ذلك ابن الشجري<sup>(٩)</sup> في (أماليه)، وشيث<sup>(١٠)</sup>.

والأكثر من كما ترى على خلاف قول هؤلاء الثلاثة. وعجبت للمصنّف كيف لم<sup>(١١)</sup> ينبّه

على هذا الخلاف مع كثرة نقله ما في (أماله) ابن الشجري.

قوله<sup>(١٢)</sup>: "والخامس: أن لا يدخل عليها جارّ".

عبّر ابن يعيش<sup>(١٣)</sup> عن هذا الشرط: بأن لا يتصل بـ(أن) شيء من صلة الفعل الذي

تفسّره<sup>(١٤)</sup>؛ لأنّه إذا اتّصل بها شيء من ذلك صارت من جملة، ولم تكن تفسيراً

---

١٢ - سورة: الإسراء. من الآية: ٢٣.

١ - "هو" ليست في ك .

٢ - الإيضاح ٢/٢٣٠، ٢٣١.

٣ - شرح المفصل ٨/١٤٢.

٤ - سورة: الصافات. من الآية: ١٠٥.

٥ - شرح الكافية ٢١٥/ب.

٦ - شرح الكافية ١٥٣/أ.

٧ - من د و ك و ف و ز، وفي الأصل: "هنا".

٨ - الأزهية ٦٤.

٩ - الأمالي ٣/١٥٩.

١٠ - من ك و د و ز، وفي الأصل و ف: "شيت". وشيث هو محمّد بن حيدرة بن إبراهيم القفطي، ضياء الدين. عرف

بابن الحاجّ. نحويّ، مشارك في الفقه والحديث، وغير ذلك. توفي سنة ٥٩٨هـ، أو ٦٠٠هـ.

له قصيدة في اللغة.

ترجمته في البغية ٢٦٧، وكشف الظنون ١٣٤٤، وإشارة التعيين ١٤٢.

١١ - "لم" ساقطة من ك .

١٢ - المغني ٤٩.

له، نحو: كتبت إليه بأن قم؛ لأنّ الباء ههنا متعلّقة بالفعل، وإذا كانت متعلّقة به صارت من جملة، والتفسير إنّما يكون بجملة<sup>(١)</sup> غير الأولى."

قوله<sup>(٢)</sup>: "أن تكون زائدة".

قال أبو حيّان<sup>(٣)</sup>: "الزائدة"<sup>(٤)</sup> حرف بسيط ثنائي مركّب من الهمزة والنون فقط. وزعم بعضهم أن الزائدة هي المثقلة خففت فصارت مؤكّدة".

قوله<sup>(٥)</sup>: "ولها أربعة مواضع".

قال أبو حيّان<sup>(٦)</sup> في (البحر): "قرأ أبي<sup>(٧)</sup> «وَأَنْ لِّيَحْكُمَ»<sup>(٨)</sup> أَهْلُ الْإِنْجِيلِ»<sup>(٩)</sup> بزيادة (أن) قبل لام الأمر، وليس موضع قياس زيادتها".

قوله<sup>(١٠)</sup>: "أحدها وهو الأكثر: أن تقع بعد (لما) التوقيتية".

---

١٢ - شرح المفصل ١٤٢/٨.

١٠ - في الأصل ود وك: "يفسره"، وطمس في ف، والمثبت من ز.

١ - في ف: "جملة".

٢ - المغني ٥٠.

٣ - الارتشاف ٤٢٤/٢.

٤ - من ف، وفي الأصل ود وك وز: "الزائد".

٥ - المغني ٥٠. والكلام على الزائدة.

٦ - البحر ٥٠٠/٣.

٧ - هو أبيّ بن كعب بن قيس الخزرجي، أبو المنذر. صحابيّ حليل، من كتاب الوحي، شهد المشاهد كلّها مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم، كان تمنّ عهد إليهم عثمان بجمع القرآن. توفي سنة ٢١ هـ.

ترجمته في الطبقات ٥٩/٣، والإصابة ٢٠٥/١.

٨ - من ف وز، وفي الأصل وك ود: "لتحكم".

٩ - القراءة المتواترة: ﴿وَلِيَحْكَمْ﴾. سورة: المائدة. من الآية: ٤٧.

١٠ - المغني ٥٠.

قال<sup>(١)</sup> في (الإقليد): "إنما زيدت (أن) المفتوحة بعد (لما)؛ لأنّ (لما) فيها معنى المجازاة، يقال: لما جاء زيد جئت، و(إن) هي الأصل في باب المجازاة، فاستقبحوا<sup>(٢)</sup> أن يزيدوا عليها (أن) التي هي أصل الجزاء؛ لئلا يكون الأصل تابعا للفرع.

أما زيادة المكسورة بعد (ما) النافية فإنّ (ما) للنفي و(إن) كذلك في الأصل ففي زيادة (إن) مع (ما) تحقيق للنفي، وتأكيده.

و<sup>(٣)</sup> قال ابن القيم<sup>(٤)</sup> في (البدائع): "زادوا (أن) بعد (لما)، ولم يزيدوها بعد ظرف سواها، وذلك لأنّ (لما)<sup>(٥)</sup> ليست في الحقيقة ظرف زمان، ولكنها حرف يدلّ على ارتباط الفعل الثاني بالأوّل، وأنّ أحدهما كالعلّة للآخر، بخلاف الظرف إذا قلت: حين قام زيد قام عمرو فجعلت أحدهما وقتا للآخر على اتّفاق، لا على ارتباط، فلذلك زادوا (أن) بعدها صيانة لهذا المعنى، و[تخليصاً]<sup>(٦)</sup> له من الاحتمال العارض في الظرف، إذ ليس الظرف من الزمان بحرف، فيكون قد جاء لمعنى، كما جاءت (لما). وقد زعم الفارسي<sup>(٧)</sup> أنّها مركبة من (لم)، و(ما).

قال السهيلي<sup>(٨)</sup>: ((ولا أدري ما وجه قوله. وهي عندي من الحروف التي في لفظها شبه من الاشتقاق، وإشارة إلى مادة هي مأخوذة<sup>(٩)</sup> منها نحوما [تقدّم]<sup>(١٠)</sup> في (سوف)، و(ثم)؛ لأنك

١ - أي: أحمد بن محمود بن عمر الخجندي، تاج الدين. نحوي، صرقي توفي سنة ٧٠٠ هـ.

له الإقليد، و الضوء في شرح المصباح.

ترجمته في كشف الظنون ١١٥٥، و معجم المؤلفين ١٧٢/٢.

وفي ف: "الإقليد". وينظر الإقليد ٤٨/٢ أ.

٢ - في ف: "واستقبحوا".

٣ - "الواو" ساقطة من ف.

٤ - البدائع ١٠٥/١.

٥ - في ف: "ما".

٦ - في الأصل ود وف وك وف: "وتخلصا"، والمثبت من البدائع.

٧ - الإيضاح ٣١٩.

٨ - نتائج الفكر ١٢٧، ١٢٨.

تقول: لممت الشيء لَمًّا، إذا ضمنت بعضه إلى بعض، وهذا نحو من المعنى الذي سيقى إليه؛ لأنه ربط فعل بفعل على جهة [التسبيب]<sup>(١)</sup>، أو التعقيب<sup>(٢)</sup>، فإذا كان [التسبيب]<sup>(٣)</sup> حسن إدخال (أن) [٥٧/ب] بعدها زائدة إشعاراً بمعنى المفعول من أجله، وإن لم يكن مفعولاً من أجله، نحو ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿لَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾<sup>(٥)</sup>، ونحوه. وإذا كان التعقيب<sup>(٦)</sup> مجرداً من [التسبيب]<sup>(٧)</sup> لم يحسن زيادة (أن) بعد [لَمَّا]<sup>(٨)</sup>، وتأمله في القرآن» انتهى.

وقال الأندلسي: "أكثر ما تزداد (أن) بعد (لَمَّا)؛ لأن (لَمَّا) تضاف<sup>(٩)</sup> إلى الجمل، فلو لم تجعل زائدة لزم إضافتها إلى المفرد.

ودليل زيادتها جواز حذفها مع صحّة المعنى."

وقال النيلي<sup>(١٠)</sup>: "(أن) المفتوحة الهمزة الخفيفة يجعل<sup>(١١)</sup> الفعل بعدها في تأويل المفرد، فلو لم تكن زائدة لم تبق (لَمَّا) مضافة إلى الجمل، فلذلك<sup>(١٢)</sup> حكموا بزيادتها؛ ولأنّها لا يختل المعنى بإسقاطها."

١ - "هي مأخوذة" ساقطة من ف .

١٠ - في الأصل ود وف وك: "سيأتي"، والمثبت من نتائج الفكر، وانظر النتائج ص ١٢٣.

١ - من نتائج الفكر، والبدائع، وفي الأصل ود وف وك وز وف: "النسب".

٢ - في ف: "التعقب".

٣ - من نتائج الفكر والبدائع، وفي الأصل ود وف وك وز وف: "النسب".

٤ - سورة: العنكبوت. من الآية: ٢٣.

٥ - سورة: يوسف. من الآية: ٩٦.

٦ - في ف: "التعقب".

٧ - من نتائج الفكر والبدائع، وفي الأصل ود وف وك وز وف: "النسب".

٨ - "لَمَّا" ساقطة من الأصل و ك وز وف، وفي د: "ها"، وطمست في ف، والمثبت من نتائج الفكر والبدائع.

٩ - في ف: "مضاف".

١٠ - شرح الكافية ٢١٤/ب.

وقال ابن عصفور<sup>(١)</sup>: "(أَنْ) هذه لاتزاد بقياس إلّا بعد (لَمَّا)، فإن جاءت زائدة بعد غيرها حُفظ ذلك، ولم يُقس عليه".

وقال ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>: "تزاد (أَنْ) بعد (لَمَّا) وقبل (لو) بعد القسم كثيرا، وقلت في مثل<sup>(٣)</sup>:

..... كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُرُ .....

ومثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَأَنْ أَقِمَّ﴾<sup>(٦)</sup> اختلف<sup>(٧)</sup> فيه، فأجاز بعضهم أن تكون زائدة في الجميع، وجعلها بعضهم مصدرية في قوله: ﴿وَأَنْ أَقِمَّ﴾، مخففة من الثقيلة في قوله: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾، ﴿وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾. وقال الرضي<sup>(٨)</sup>: "وليست زائدة"<sup>(٩)</sup> في قوله: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾، ﴿وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾، ﴿وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ﴾<sup>(١٠)</sup> كما توهم بعضهم، بل الأوليان مخففتان<sup>(١١)</sup>، والثالثة مفسرة".

١١ - في ف: "يُحتمل"، وفي ز: "تُعمل".

١٢ - في ف: "فكذلك".

١ - شرح الجمل ٤٨٢/٢.

٢ - الإيضاح ٢٢٧/٢.

٣ - هذا بعض بيت من (الطويل) اختلف في نسبه: فنسب لعلباء بن أرقم في الأصمعيّات ١٥٧، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيويه ٥٢٥/١، ولزريد بن أرقم في الإنصاف ٢٠٢/١، ولكعب بن أرقم في اللسان مادة (قسم)، ولبلعث بن صريم في الكتاب ١٣٤/٢، تخليص الشواهد ٣٩٠، ولراشد بن شهاب في الخزانة ٤٦٣/٤.

والشاهد فيه زيادة (أَنْ).

والبيت في الكتاب ١٦٥/٣، الأصول ١٨٦/١، و سر الصناعة ٦٨٣/٢.

٤ - سورة: الأعراف. من الآية: ١٨٥.

٥ - سورة: الجن. من الآية: ١٦.

٦ - في ز: "قم". سورة: يونس. من الآية: ١٠٥.

٧ - في ف وز: "اختلفوا".

٨ - شرح الكافية ٣٤٨/٢.

٩ - في ز "وليست في قوله: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾ زائدة بالتقديم والتأخير.



وقال<sup>(١)</sup> ابن مالك<sup>(٢)</sup> في (شرح الكافية): "المراد<sup>(٣)</sup> زيادة (أن) بعد (لما)، وقد تزايد قبل (لو) في القسم، وشذ<sup>(٤)</sup> بين كاف الجرّ والمجرور بها".

وقال المالقي<sup>(٥)</sup>: "تزايد بعد (لما)، وقبل (لو) على اطراد، ولا تزايد مع غير ذلك إلا شاذاً"<sup>(٦)</sup>.

قوله<sup>(٧)</sup>: "والثاني: أن تقع بين (لو)، وفعل القسم".

قال الأندلسي: "قال سيبويه<sup>(٨)</sup>: ((وَأَمَّا أَنْ)) فتكون بمنزلة لام القسم في قولهم<sup>(٩)</sup>: ((أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ فَفَعَلْتَ لَفَعَلْتُ)).

قال السيرافي<sup>(١٠)</sup>: ((يعني<sup>(١١)</sup>: أن تكون جواباً للقسم إذا أُقسِمَ على شيء في أوله (لو)<sup>(١٢)</sup>، وجاز ذلك هنا كراهية للتضعيف، وإدخال اللام على اللام".

قال ابن يعيش<sup>(١٣)</sup>: "ولا تقع جواباً له في غير ذلك".

---

١٠ - ﴿وَجْهَكَ﴾ ساقطة من ك. سورة: يونس. من الآية: ١٠٥.

١١ - في الأصل ود وك وز: "مخففان"، والمثبت من ف.

١ - قال "ضمست في الأصل، والمثبت من د وك و ف وز.

٢ - شرح الكافية الشافية ١٥٢٩/٣.

٣ - في ف وز: "اطراد".

٤ - في ك و ف وز: "شذت".

٥ - رصف المباني ١٩٧.

٦ - في ك: "شاذ".

٧ - المغني ٥٠.

٨ - الكتاب ٢٢٢/٤.

٩ - ساقط من ز.

١٠ - شرح الكتاب في ٣٠٦/٢.

١١ - "يعني" طمست في الأصل، والمثبت من د وك و ف وز.

١٢ - من ز.

١٣ - شرح المفصل ٦٣١/٨.

قوله<sup>(١)</sup>: " .

فَأَقْسِمُ أَنَّ لَوِ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ ..... " .

قال الزمخشري في (شرح شواهد سيبويه): "يروي<sup>(٢)</sup>:"

وَأَقْسِمُ لَوْ أَنَا <sup>(٣)</sup>التَّقِينَا وَأَنْتُمْ ..... " .

ولا<sup>(٤)</sup> شاهد فيه على هذه الرواية.

قوله<sup>(٥)</sup>: " .

أَمَّا وَاللَّهِ أَنَّ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ " .

قلت: أنشده الفارسي<sup>(٦)</sup> هكذا:

أَمَّا وَاللَّهِ عَالِمِ كُلِّ غَيْبٍ      وَرَبُّ الْحِجْرِ وَالْبَيْتِ الْعَتِيقِ  
لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنٌ خُلِقْتَ حُرًّا      وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقِ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

قوله<sup>(٧)</sup>: "في رواية من جرّ ((الظية))"<sup>(٨)</sup> .

---

١ - المغني ٥٠. وهذا صدر بيت من الطويل للمسبب في الكتاب ١٠٧/٣، وعجزه:

..... لكان لكم يوم من الشرّ مظلم.

والشاهد فيه: زيادة (أن) بين (لو)، وفعل القسم.

والبيت في ١٨٥ شرح أبيات سيبويه ١٨٥/٢، وشرح المفصل ٩٤/٩، وأوضح المسالك ٢٣٣/٢، والخزانة ٢٢٤/٤.

٢ - في ف: "روي".

٣ - في الأصل: "أن". والمثبت من ك و ف و د و ز .

٤ - في ف: "فلا".

٥ - المغني ٥٠. وهذا بيت من (الوافر) لامرأة من غني في معاني القرآن للفرّاء ٤٤/٢. والشاهد فيه زيادة (أن)

بين (لو) والقسم. و(أن) ساقطة من الأصل، مثبتة من د و ك و ز و ف.

والبيت في الإنصاف ١١٣/١، ورفص المباني ١١٦، والجنى الداني ٢٢٢، والخزانة ١٣٣/٢.

٦ - يراجع إيضاح الشعر ٤٨٢ .

٧ - المغني ٥١.

قال أبو البقاء <sup>(١)</sup> في (اللباب): "يُروى بالرفع على الإلغاء والتقدير: كأنها ظبية، وبالنصب على الإعمال <sup>(٢)</sup> والخبر محذوف، أي: كأن ظبية هذه المرأة، وبالجَرّ على زيادة (أن)، وبالجَرّ بكاف التشبيه".

قوله <sup>(٣)</sup>:

فَأَمَّهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ مُعَاطِي يَدٍ [فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرٌ].

قلت: فيه تحريف، وإنما آخر البيت <sup>(٤)</sup>:

..... مُعَاطِي يَدٍ مِنْ حَمَّةِ الْمَاءِ غَارِفٌ.

والقصيدة كلها فائية، رأيتها في (ديوان أوس) بن حجر، وقد سُقت <sup>(٥)</sup> كثيراً منها في (شرح شواهد المغني) <sup>(٦)</sup>.

قوله <sup>(٧)</sup>: "وزعم الأخفش <sup>(٨)</sup>..." إلى آخره.

---

٨ - في قوله:

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم.

١ - اللباب ٤٥/ب.

٢ - في ف: "أنها الإعمال".

٣ - المغني ٥١. وهذا بيت من (الطويل) لأوس بن حجر في ديوانه ٧١. والشاهد فيه: زيادة (أن). وفي الديوان

: "غارف" مكان "غامر". وما بين المعقوفين من المغني، وفي الأصل ودك وف: "من حمة"، والصواب ما أثبتته.

والمعاطي: المناول، ولجة الماء: معظمه.

والبيت في شرح الفضليات ٨٦٦، وشرح العمدة ٣٣١، وشرح شواهد المغني ١١٢، وشرح أبيات المغني ١٦٤/١.

٤ - في ك: "حمة".

٥ - في ك: "شقت".

٦ - شرح الشواهد ١١٢/١، ١١٤.

٧ - المغني ٥١.

٨ - ينظر معاني القرآن ١٨٠/١.

قال ابن مالك<sup>(١)</sup> في (شرح الكافية): "أبو الحسن يرى زيادة (أن) في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ﴾<sup>(٢)</sup>، واعتذر عن النصب بها مع زيادتها بأن الزائد قد عمل في مثل: ماجاءني من أحد .

وما ذهب إليه ضعيف؛ لأنّ (من) <sup>(٣)</sup> الزائدة<sup>(٤)</sup> مثل غير الزائدة <sup>(٥)</sup> لفظاً واختصاصاً، فجاز أن تعمل بخلاف [٥٨/١] (أن) الزائدة، فإنها تشبه غير الزائدة لفظاً لا اختصاصاً؛ لأنها قد يليها الاسم كقوله<sup>(٦)</sup>:

..... كَأَنْ ظَنِّيَّةً .....

فثبت عدم اختصاصها بالأفعال، فلا يصح إعمالها.

وأما ﴿أَنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا نُقَاتِلَ﴾ فمصدرية دخلت بعد ﴿وَمَا لَنَا﴾ لتضمنه معنى: مامنعنا" انتهى.

وقال أبو حيان<sup>(٧)</sup>: "ما ذهب إليه أبو الحسن ليس بشيء، وكذا ما ذهب إليه قوم من أنّ التقدير: وما لنا ولأن لا<sup>(٨)</sup> نقاتل، فحذفت الواو؛ لأنّ الزيادة، والحذف على خلاف الأصل، ولا<sup>(٩)</sup> يذهب إليهما إلا للضرورة، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك.

١ - شرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٨، ١٥٢٩.

٢ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٤٦.

٣ - ساقطة من ز.

٤ - في ف: "الزوائد".

٥ - في ف: "الزائد".

٦ - تقدّم في ص ٤١٤.

٧ - البحر ٢/٥٦.

٨ - "لا" ساقطة من ك.

٩ - في ف: "فلا".

والصواب أن (أن) مصدرية، ﴿وَأَنْ لَا تُقَاتِلَ﴾<sup>(١)</sup> أي: في ترك القتال، حذف حرف الجرّ [المتعلق]<sup>(٢)</sup> بما تعلق به ﴿لَنَا﴾ الواقع خبراً لـ (ما) استفهامية، إذ هي مبتدأ، و﴿أَنْ تُقَاتِلَ﴾ في موضع [جرّ، أو نصب]<sup>(٣)</sup> على الخلاف الذي بين سيويه والخليل.

قوله<sup>(٤)</sup>: "أحدها: الشرطية".

في (البسيط): " (أَنْ) [المخففة]<sup>(٥)</sup> المصدرية لا تكون<sup>(٦)</sup> شرطاً، بمعنى<sup>(٧)</sup> أَنْ ما قبلها سبب لما بعدها؛ لأنها مع ما بعدها مصدر<sup>(٨)</sup>، والمصدر ليس بشرط".

قوله<sup>(٩)</sup>: "ويرجح عندي أمور:

أحدها: توارد المفتوحة و[المكسورة]<sup>(١٠)</sup> على المحلّ الواحد، والأصل التوافق".

قال ابن الصائغ<sup>(١١)</sup>: "إذا استقرّ أن [المكسورة]<sup>(١٢)</sup> شرطية، و[المفتوحة]<sup>(١٣)</sup> تكون مصدرية، والمعنى فيهما مختلف، ووقع التردّد في المفتوحة، هل<sup>(١٤)</sup> تقع شرطية، أم لا؟

١ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٤٦.

٢ - من د و ك و ف .

٣ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ز و ف.

٤ - المغني ٥٣.

٥ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز .

٦ - في ز "يكون".

٧ - في ز "يعني".

٨ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ز .

٩ - المغني ٥٣.

١٠ - طمست في الأصل، والمثبت من د و ك و ز .

١١ - المنصف ٧٦/١.

١٢ - طمست في الأصل، والمثبت من د و ك و ز.

١٣ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ز. و من "تكون شرطاً... إلى هنا ساقط من ف .

فالاستدلال بوقوعها في موضع وقعت فيها الشرطية [لايتم إلا<sup>(١)</sup> إذا كان الموضع] <sup>(٢)</sup>يحتمل المعنيين".

قوله <sup>(٣)</sup>: "الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيراً، كقوله<sup>(٤)</sup>:

أَبَا [خُرَاشَةَ أُمًّا] أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ....."

قال شارح<sup>(٥)</sup> ([أبيات]<sup>(٦)</sup> الإيضاح): "رواه أبو حنيفة<sup>(٧)</sup> بلفظ:

..... إِمَّا كُنْتَ [ذَا نَفَرٍ]<sup>(٨)</sup> ....."

قال المصنّف<sup>(٩)</sup> في (شرح الشواهد): "وكذا رواه ابن<sup>(١٠)</sup> دُرَيْد في (جَمهرته)<sup>(١١)</sup>، [فـ(ما)]<sup>(١٢)</sup> زائد<sup>(١٣)</sup> لتأكيد الشرط".

١٤- في الأصل: "وهل"، والمثبت من ك و د و ف و ز .

١- "إلا" ساقطة من د و ك و ف و ز .

٢- طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز .

٣- المغني ٥٤.

٤- تقدّم في ص ٤١٩.

٥- لم أعرفه.

٦- طمست في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز .

٧- أحمد بن داود بن وند الدينوري، مؤرخ، لغوي، نباتي. توفي سنة ٢٨٢هـ.

له الأخبار الطوال، والنبات .

ترجمته في إنباه الرواة ٤١/١.

٨- من ك و ف و ز .

٩- تخلص الشواهد ٢٦٠-٢٦٥.

١٠- في الأصل: "أبو"، والمثبت من د و ك و ف و ز. وهو محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزدي، أبو بكر. من أئمة

اللغة والأدب. ولد بالبصرة سنة ٢٢٣هـ، وتوفي ببغداد سنة ٣٢١هـ

له الجمهرة والاشتقاق

ترجمته في طبقات النحويين ١٨٣، ونزهة الألباء ٢٥٦.

وينظر الجمهرة ٣٠٢/١.

[قال<sup>(١)</sup>]: "وهو يؤيد قول الكوفيّين في رواية الفتح: أنها (إن) الشرطيّة"، زعموا أنّ المفتوحة قد يُجازى بها<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup>: "ويؤيده<sup>(٤)</sup> أيضا مجيء الفاء بعدها<sup>(٥)</sup>، واستغناء الكلام عن تقدير "انتهى".

قوله<sup>(٦)</sup>: "المعنى الثاني: النفي، كـ (إن) المكسورة... إلى آخره.

قال في "الأزهية"<sup>(٧)</sup>: "السادس: أن تكون<sup>(٨)</sup> بمعنى (لا)، قال تعالى ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ﴾<sup>(٩)</sup>، قال الزجاج<sup>(١٠)</sup>: «معناه: لا يؤتى أحد».

وقال بعض النحويّين: معناه<sup>(١١)</sup>: لا تؤمنوا، أي: لا تُقرّوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن<sup>(١٢)</sup> تبع دينكم.

وقوله: ﴿قُلْ إِنْ أِهْدَىٰ هُذًى اَللّٰهُ﴾<sup>(١٣)</sup> اعترض بين المفعول، والفعل.

١١ - ساقطة من ز.

١٢ - طمست في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز .

١٣ - في ز "زائدة".

١ - من ك و ف و ز . وينظر تخلص الشواهد ٢٦٥.

٢ - مصابيح المغاني ١٧٩.

٣ - تخلص الشواهد ٢٦٥.

٤ - في الأصل: "ويوده"، والمثبت من د و ك و ف و ز .

٥ - في الأصل: "بعد فا"، والمثبت من د و ك و ف و ز .

٦ - المغني ٥٤.

٧ - الأزهية ٧٠.

٨ - في ك و ف: "يكون".

٩ - سورة: آل عمران. من الآية: ٧٣.

١٠ - معاني القرآن ٤٣/١.

١١ - الضمير سقط من ف .

١٢ - في ف: "كمن".

وقال الأندلسي: "السادس: أن تكون<sup>(١)</sup> بمعنى (لا)، نحو: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾، قالوا: معناه: لا يؤتى أحد. و﴿أَنْ﴾ ههنا<sup>(٢)</sup> مصدرية على بابها والجملة معترضة<sup>(٣)</sup> بها كما اعترض في قوله: ﴿لَيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ [كَفَرُوا]﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، ثم رجع فقال: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

قال التفتازاني<sup>(٦)</sup> في (حاشية الكشف): "يعني: أَنْ ﴿لَا تُؤْمِنُوا﴾<sup>(٧)</sup> عامل في ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ [لفظاً]<sup>(٨)</sup>، بتقدير حرف الجر، إن اعتبر فيه معنى الاعتراف. وأثر في عطف ﴿يَحَاجُّكُمْ﴾ كلمة ﴿أَوْ﴾ على الواو؛ لتفيد العموم، مثل: ﴿وَلَا تَطِيعُ مِنْهُمْ أَيْمَانُ أَكْفُورًا﴾<sup>(٩)</sup>.

وفائدة الاعتراض الرد عليهم فيما حاولوا من عدم زيادة ثبات المسلمين، وعدم رغبة المشركين. وما يقال: إِنَّ الاعتراض من متكلم، والمعتراض فيه من متكلم آخر ليس بشيء؛ لأنه في أثناء كلام هو<sup>(١٠)</sup> قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾<sup>(١١)</sup>... إلى آخر المقولات، فليُتدبر "انتهى".

١٢ - سورة: آل عمران. من الآية: ٧٣.

١ - في ك: "يكون".

٢ - في ز: "هنا".

٣ - في ف: "معتضة".

٤ - ما بين المعقوفين من "ف". سورة: آل عمران. من الآية: ١٢٧.

٥ - ﴿طَرَفًا﴾ ساقطة من ز. سورة: آل عمران. من الآية: ١٢٨.

٦ - حاشية الكشف ٢٠٥/أ.

٧ - سورة: آل عمران. من الآية: ٧٣.

٨ - في الأصل ود وك وف وز: "لفظ"، والمثبت من الحاشية.

٩ - سورة: الإنسان. من الآية: ٢٤.

١٠ - من ك وف وز.

١١ - سورة: آل عمران. من الآية: ٧٢.



قوله<sup>(١)</sup>: "الثالث: معنى (إذ)<sup>(٢)</sup>... إلى آخره.

قال في (الأزهرية)<sup>(٣)</sup>: "السابع: أن تكون<sup>(٤)</sup> بمعنى (إذ)، وإن شئت [٥٨/ب]. بمعنى (لأن)، وبمعنى (من أجل)، قال تعالى: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> معناه: إذ جاءهم، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾<sup>(٦)</sup> معناه: إذ آتاه<sup>(٧)</sup>، ﴿إِنَّا لَنَنْطَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٨)</sup> معناه: إذ كنّا أول المؤمنين<sup>(٩)</sup>، ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾<sup>(١٠)</sup> أي: من أجل أن يكبروا<sup>(١١)</sup>، ﴿وَأَمْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾<sup>(١٢)</sup> أي من أجل أن تضلّ، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ﴾<sup>(١٣)</sup> معناه: إذ صدّوكم، ولأن صدّوكم، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾<sup>(١٤)</sup>، وقال الشاعر<sup>(١٥)</sup>:

١ - المغني ٥٤.

٢ - في ف: "إذا".

٣ - الأزهرية ٦٧-٦٩.

٤ - في ك: "يكون".

٥ - في ز "بل عجبوا....". سورة: ق. من الآية: ٢.

٦ - سورة: البقرة. من الآية: ٢٥٨.

٧ - في ف: "أعطاه".

٨ - في ز "نطمع". سورة: الشعراء. من الآية: ٥١.

٩ - ﴿أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ساقط من الأصل وز، مثبت من ف وك.

١٠ - سورة: النساء. من الآية: ٦.

١١ - في الأصل ود وك وف: "من حمل"، والمثبت من ز.

١٢ - في ز "رجل وامرأتان.....". سورة: البقرة. من الآية: ٢٨٢.

١٣ - سورة: المائدة. من الآية: ٢.

١٤ - "المهزة" ساقطة من الأصل، مثبتة من د وك وف و ز. سورة: الزخرف. من الآية: ٥.

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَن رَأَيْتَانِي      قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتَانِي بُنْكَرٍ.

يريد: إذ رأتاني.

وقال جميل<sup>(١)</sup>:

أَحْبَبْتُكَ أَن سَكَنْتَ جِبَالَ حِسْمِي      وَأَنْ نَاسَبْتَ بَنْتَهُ مِنْ قَرِيبٍ.

يريد إذ سكنت، وإذ ناسبت.

وقال الفرزدق<sup>(٢)</sup>:

أَتَغْضَبُ أَنْ أُوْذِنَا مُتَيِّبَةً حُرَّتَنَا

.....

يريد: إذ أُوْذِنَا.

وقال ابن الشجري<sup>(٣)</sup> في (أماليه): "زعم بعض النحويين أنَّ (أَنْ)<sup>(٤)</sup> قد استعملت بمعنى (إِذ)"، وساق<sup>(٥)</sup> هذه الشواهد كلها<sup>(٦)</sup>، ثم قال<sup>(٧)</sup>: "وهذا قول خالٍ من العريّة، والصواب<sup>(٨)</sup> أنَّ (أَنْ) في الآي المذكورة والأبيات الثلاثة على بابها فهي مع الفعل الذي

---

١٥ - اختلف في قائله، فنسب لزيد بن عمرو بن نفيل في الكتاب ١٥٥/٢، ٥٥٥/٣، ونسب لسعيد بن زيد في شرح الشواهد ٢٦٦، ونسب لنبه بن الحجاج في الأغاني ١٩/٥٦٩٥، والبيت من (الخفيف). والشاهد فيه: وقوع (أَنْ). بمعنى (إِذ).

والبيت في الأصول ١/١٩١، والخزانة ٣/٩٥.

١ - في ديوانه ٣٨، والبيت من (الوافر). والشاهد: وقوع (أَنْ). بمعنى (إِذ). وفي ك: "جبال حسمي" مكان: "جبال حسمي".

والبيت في الأزهية ٧٣، واللسان مادة (بث).

٢ - تقدّم في ص ٣١٠.

٣ - الأماي ٣/١٦٢، ١٦٣.

٤ - طمست في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز.

٥ - في ف: "سيأتي".

٦ - ساقط من ز.

٧ - الأماي ٣/١٦٣.

٨ - طمست في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز.

[وَصِلَتْ] <sup>(١)</sup> به في تأويل مصدر مفعول من أجله، فقله: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> [معناه] <sup>(٣)</sup>: لأن جاءهم، ومن أجل أن جاءهم، وكذا التقدير في جميع ما استشهد به. ثم أقول <sup>(٤)</sup>: إنَّ تقدير (إذ) في بعض هذه الآي يُفسد المعنى، ويُحِيلُه، ألا ترى أنَّ قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِسْرَافًا وَبَذَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾ <sup>(٥)</sup> لا يصحَّ إلا بتقدير: من أجل أن يكبروا، ويفسد المعنى بتقدير: إذ يكبروا.

ثمَّ إذا قدرها في هذه الآية بالظرف الذي هو (إذ)، ونصب <sup>(٦)</sup> بها الفعل فحذف نون (يكبرون) كان فسادًا ثانيًا انتهى.

وقال الأندلسي: "ول (أن) معنى. خامس ذكره سيبويه <sup>(٧)</sup> في (المنصوبات)، فقال: ((يدخلها معنى (إذ)))، وأنشد <sup>(٨)</sup>:

أَبَاخِرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَانْفِرٍ .....

وهو عنده أنَّ المصدرية التي تكون للعدر، دخلت على (ما) <sup>(٩)</sup>، و(ما) عوض من الفعل، أي: أن كنت ذا نفر، فضمَّنها <sup>(١٠)</sup> معنى (إذ)؛ لدخول الفاء بعدها كأنه قال <sup>(١١)</sup>: إذ صرت ذا نفر، فمن حيث كانت المصدرية لم يفرد لها موضعًا وإن دخلها

١ - ضمت في الأصل، والمثبت من د و ك و ف و ز .

٢ - سورة: ق. من الآية: ٢.

٣ - ساقطة من الأصل، و ك و د ، والمثبت من ز .

٤ - ليست في ف .

٥ - سورة: النساء. من الآية: ٦.

٦ - في ف: "تنصب".

٧ - الكتاب ٢٩٣/١.

٨ - تقدّم في ص ٩٤.

٩ - "ما" سقطت من ف .

١٠ - في ف: "تضمَّنها".

١١ - ساقط من ز.

ذا نفر، فمن حيث كانت المصدرية لم يفرد لها موضعاً وإن دخلها معنى<sup>(١)</sup> (إذ)؛ لأنها لم تخرج عن<sup>(٢)</sup> بابها".

وقال السخاوي<sup>(٣)</sup>: "قال الكوفيون: إن (أن) تكون بمعنى (إذ)، كقوله تعالى: ﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾<sup>(٤)</sup>، وهي عند البصريين في موضع نصب على أنها مفعول من أجله، أي: لأن جاءه الأعمى، فهي المصدرية".

قوله<sup>(٥)</sup>: "والرابع: أن [تكون] بمعنى: لئلاً... إلى آخره.

جزم به<sup>(٦)</sup> في" (الأزهيّة) .

وقال الأندلسي: "قال الهروي<sup>(٨)</sup> في قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾<sup>(٩)</sup>: إنها بمعنى: لئلاً، وهذه هي المصدرية، وقد حذفت لام [(كي)]<sup>(١٠)</sup>".

وقال ابن الشجري<sup>(١١)</sup>: "اختلف النحويون في مواضع من كتاب الله [تعالى]<sup>(١٢)</sup>، منها قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾، وقوله: ﴿يَبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ

١ - ساقطة من ف .

٢ - في ز "من".

٣ - الفضل ١٤٥/أ.

٤ - سورة: عبس. الآية: ٢.

٥ - المغني ٥٥.

٦ - في الأصل و د و ك و ز وف: "يكون"، والمثبت من المغني .

٧ - الأزهيّة ٦٥.

٨ - الأزهيّة ٦٥.

٩ - سورة: النساء. من الآية: ١٧٦.

١٠ - في الأصل و د و ك و ز وف "الكلم"، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

١١ - الأمالي ١٦٠/٣، ١٦١/١.

١٢ - تعالى "ساقطة من الأصل و د، وز، مثبتة من ك وف.

تَقُولُوا<sup>(١)</sup>، ﴿شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>،  
﴿يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ  
لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>، وأضافوا  
إلى ذلك قول عمرو بن كلثوم<sup>(٧)</sup>:

نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا      فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتُمُونَا

فقال الكسائي والفراء: يبين الله لكم<sup>(٨)</sup> لئلا<sup>(٩)</sup> تضلّوا.

وقال المبرد<sup>(١٠)</sup>: بل المعنى<sup>(١١)</sup>: كراهة أن تضلّوا وكذا الباقي.

وقال علي<sup>(١٢)</sup> بن عيسى الرماني<sup>(١٣)</sup>: إِنَّ التَّقْدِيرِينَ [٥٩/أ] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ  
تَضِلُّوا﴾<sup>(١٤)</sup> واقعان موقعهما؛ لأنّ البيان لا يكون طريقاً للضلال<sup>(١٥)</sup>، فمن

١ - سورة: المائدة. من الآية: ١٩.

٢ - ﴿تَقُولُوا﴾ ساقطة من ف. سورة: الأعراف. من الآية: ١٧٢.

٣ - سورة: النحل. من الآية: ١٥.

٤ - سورة: فاطر. من الآية: ٤١.

٥ - سورة: الحجرات. من الآية: ٢.

٦ - سورة: الممتحنة. من الآية: ١.

٧ - هو عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتّاب التغلبي. شاعر جاهلي، من أصحاب المعلقات، كان سيّداً في قومه شجاعاً.

ترجمته في الشعر والشعراء ١٠٢، و الموشح ٢٠٢.

والبيت من الوافر في ديوانه ٧٣. والشاهد: وقوع (أن) بمعنى: (لئلا).

والبيت في الأزهية ٧١، والمغني ٤٧، و شرح شواهد ١١٩، و شرح أبياته ١٩٠/١.

٨ - "لكم" من: ك و ف و ز.

٩ - من ز، وفي الأصل ود وك و ف وز: "أن". وينظر معاني القرآن للفراء ٢٩٧/١.

١٠ - معاني القرآن للزجاج ١٣١/٢.

١١ - من ز.

١٢ - ساقط من ز.

حذف (لا) حذفها<sup>(١)</sup> للدلالة عليها كما حُذِفَتْ [للدلالة عليها]<sup>(٢)</sup> من جواب القسم، في نحو: والله أقوم، أي: لأقوم. غير أن<sup>(٣)</sup> المبرّد<sup>(٤)</sup> حمل الحذف على الأكثر؛ لأنّ حذف المضاف لإقامة المضاف إليه مقامه أكثر من حذف (لا).

وأقول ليس يجري حذف (لا) في نحو ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾<sup>(٥)</sup> بجرى حذفها من<sup>(٦)</sup> جواب القسم؛ لأنّ الدلالة عليها إذا حُذِفَتْ من جواب القسم قائمة؛ لأنّك إذا قلت: والله أقوم، لو لم تُرد (لا) لجت باللام والنون، فقلت: لأقوم من انتهى.

وقال في (رصف المباني)<sup>(٧)</sup>: "وأما قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ فزعم بعضهم أنّ (أن) هنا بمعنى: لئلا، وليس بصحيح من حيث جعلها قسما زائداً على ما ذكرناه<sup>(٨)</sup>، وإنّما هي راجعة إلى المصدرية، حُذِفَ قبلها حرف الجرّ؛ لأنّ حذفه معها ومع (أن) يطرد، وحذفت بعدها (لا) النافية؛ لأنّها تُحذَفُ في بعض المواضع للعلم بذلك كما حذفت في ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾<sup>(٩)</sup>، وإن اختلف الموضعان في الدلالة "انتهى".

١٣ - ينظر شرح الكتاب ١٠٠/١، ١٩١.

١٤ - سورة: النساء. من الآية: ١٧٦.

١٥ - في ز "إلا".

١ - في ز "فحذفها".

٢ - من ك و ز .

٣ - في ز "إلا أن" مكان "غير أن".

٤ - ينظر معاني القرآن للزجاج ١٣١/٢.

٥ - سورة: النساء. من الآية: ١٧٦.

٦ - في ز "من".

٧ - رصف المباني ١٩٨.

٨ - في ز "ذكرناه".

٩ - سورة: يوسف. من الآية: ٨٥.

وقال أبو حيان <sup>(١)</sup> و<sup>(٢)</sup> السمين <sup>(٣)</sup>: " في قوله: ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾ <sup>(٤)</sup> ثلاثة أوجه:  
أظهرها أن مفعول البيان محذوف و﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾ مفعول من أجله على حذف مضاف  
تقديره: يبين الله [لكم] <sup>(٥)</sup> أمر الكلالة <sup>(٦)</sup> كراهة أن تضلّوا فيها، أي: في حكمها، وهذا تقدير  
المبرّد.

والثاني: قول الكسائي والفراء، وغيرهما من الكوفيين أن (لا) محذوفة بعد (أن)، والتقدير: لئلا  
تضلّوا.

قالوا: وحذف (لا) شائع، ذائع كقوله <sup>(٧)</sup>:

رَأَيْنَا مَا رَأَى الْبَصَرَاءُ مِنْهَا فَآلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تَبَاعَا

[أي: أن لا تباعا] <sup>(٨)</sup>.

و<sup>(٩)</sup> قال أبو إسحاق <sup>(١٠)</sup> الزجاج <sup>(١١)</sup>: "هو مثل قوله تعالى: ﴿أَنْ تَزُولَا﴾ <sup>(١٢)</sup>، أي: لئلا تزولا.  
وقال أبو عبيد <sup>(١٣)</sup>: «رويت للكسائي حديث ابن عمر <sup>(١٤)</sup>: «لَا يَدْعُونَ أَحَدَكُمْ عَلَى وَلَدِهِ أَنْ  
يُؤَافِقَ مِنَ اللَّهِ [إِجَابَةً] <sup>(١٥)</sup>»، فاستحسنه، أي: لئلا يوافق».

١ - البحر ٤٠٨/٣، ٤٠٩.

٢ - "الواو" ساقطة من الأصل و ك . والمثبت من د و ز ، وفي ف : كلمتان مطمستان.

٣ - الدرّ المصون ٤٧٤/٢، ٤٧٥.

٤ - سورة: النساء. من الآية: ١٧٦.

٥ - من ز.

٦ - في ف: "الضلالة".

٧ - لم أعرفه، والبيت من الوافر. والشاهد: حذف (لا).

٨ - من ز.

٩ - "الواو" ساقطة من ك .

١٠ - في ز "الحسن" .

١١ - معاني القرآن حكاية عن غيره ١٣٦/٢.

١٢ - سورة: فاطر. من الآية: ٤١.

ورجح الفارسيّ قول المبرّد بأنّ حذف المضاف أسوغ وأشيع من حذف (لا) النافية.  
 الثالث: أنّه مفعول ﴿يُيِّنُ﴾، والمعنى: يبيّن الله لكم الضلالة لتجتنبوها؛ لأنّه اذا بيّن الشرّ  
 اجتنب واذا بيّن الخير ارتكب".  
 خاتمه<sup>(١)</sup>:

قال ابن مُجا شيع<sup>(٢)</sup> في كتابه (معاني الحروف): "زعم الكوفيّون أنّ (أنّ) تكون بمعنى  
 (لو)، كما قالوا بذلك في (إنّ) المكسورة، وذلك في قراءة من قرأ: «لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا  
 لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا أَنْ كُنَّا فَاعِلِينَ»<sup>(٣)</sup>، فيمن قرأ بفتح الهمزة.  
 والبصريّون يابون ذلك".

وذكر مثله السخاوي<sup>(٤)</sup> في (شرح المفصل).

و<sup>(٥)</sup> قال ابن عصفور<sup>(٦)</sup> في (شرح الجمل): "وزاد بعض<sup>(٧)</sup> النحويّين لـ(أنّ) موضعاً خامساً،  
 وهو أن تكون جازمة.

وزاد الفارسيّ<sup>(٨)</sup> في أقسام (أنّ) قسمًا سادسًا، وهو أن تكون<sup>(٩)</sup> بمعنى (إنّ) المخففة من  
 الثقيلة، وذلك أنّك تقول: إن كان زيد لعالمًا، فإذا أدخلت على (إنّ) هذه فعلاً

١٣ - لم أعثر على النصّ في غريب الحديث .

١٤ - عبد الله بن عمر بن الخطاب العدويّ، أبو عبد الرحمن، صحابيّ جليل، راوية للحديث، مفت. ولد بمكة، وهاجر إلى

المدينة، وشهد فتح مكة، وكانت وفاته بها سنة ٧٣هـ.

ترجمته في الطبقات لابن سعد ٣٣٧/٢، والإصابة ١٦٧/٦.

١٥ - الحديث بمعناه في صحيح مسلم ٢٣٣/٨، كتاب (الزهد)، باب (حديث جابر الطويل).

١ - في ف: "قوله".

٢ - في الأصل و د: "مشاجع"، وفي ف: "مشايخ"، والمنبث من ز وك.

٣ - القراءة المتواترة: ﴿إِنْ كُنَّا...﴾. سورة: الأنبياء. من الآية: ١٧. والقراءة التي أشار إليها لم أقف عليها.

٤ - شرح المفصل ١٤٥/أ.

٥ - "الواو" ساقطة من ك.

٦ - لم أقف على هذا النصّ في شرح الجمل الكبير.

٧ - هو الرّؤاسيّ كما تقدم في ص ٣٦٩.



فتحتها، فقلت: علمت أن كان زيد لعالمًا<sup>(١)</sup>، ووجب أن تكون (أن) هذه قسمًا سادسًا؛ لأنها ليست بزائدة، ولا جازمة، ولا مفسرة، ولا الناصبة للفعل، ولا هي أيضا المخففة<sup>(٢)</sup> من الثقيلة؛ لأن تلك إذا دخلت على الفعل الذي بعدها كان في موضع رفع بها<sup>(٣)</sup> على أنه خبر<sup>(٤)</sup> لها، واسمها مضمَر فيها، و(أن) هذه ليست بعاملة؛ لأنها مفتوحة من (أن) المخففة من الثقيلة، وتلك ملغاة إذا دخلت على الأفعال، فكذلك<sup>(٥)</sup> ما هو مغيّر منها، فثبت إذن أنها قسم سادس.

### قاعدة:

لفظ (أن) من المثلث [ب/٥٩]، وبكسر الهمزة، وفتحها ما تقدّم، وبالضم<sup>(٦)</sup> فعل أمر من الأَوْن، وهو الرّفق، والسكينة، يقال: أنْ على نفسك، أي: ارفق في السير، و[أَدْع]<sup>(٧)</sup>، والماضي، والمضارع: أنتُ، و<sup>(٨)</sup> أَوْنُ<sup>(٩)</sup>.

٨ - ينظر الملخص ٢٣٨.

٩ - في ك: "يكون".

١ - من "فإذا أدخلت..." إلى هنا ساقط من ف.

٢ - في ف: "مخففة".

٣ - من ز.

٤ - في الأصل خير، والمثبت من د و ك و ف و ز.

٥ - في ك: "فلذلك".

٦ - "الوار" ساقطة من الأصل والمثبت من د و ك و ف و ز.

٧ - في الأصل ود و ك و ز وف: "وابدع"، والصواب ما أثبتّه. ينظر اللسان (أون).

٨ - في الأصل: "أو" والمثبت من د و ك و ف و ز.

٩ - في ف: أون. وينظر اللسان (أون).

## (إن) المكسورة المشددة

قوله <sup>(١)</sup>: "حرف توكيد".

قال ابن مالك <sup>(٢)</sup>، وأبو حيان <sup>(٣)</sup>: "ولذلك أجيب <sup>(٤)</sup> بها القسم كما يجاب باللام، نحو: والله إنك لفطين".

و<sup>(٥)</sup> قال أبو حيان <sup>(٦)</sup>: "وزعم ثعلب أن الفراء قال: (إن) مقررة <sup>(٧)</sup> لقسم متروك، استغني به عنه، والتقدير: والله إن زيداً لقائم".

وقال في (السيط): ((مطلق التأكيد لا يختص <sup>(٨)</sup> جنساً من جنس، ألا ترى أن اللام لا تختص الاسم من الفعل، فتقول <sup>(٩)</sup>: لزيد قائم، كما تقول: ليقوم زيد، بخلاف (إن) <sup>(١٠)</sup> فإنها خاصة <sup>(١١)</sup> بجمل الأسماء".

قوله <sup>(١٢)</sup>: "تنصب الاسم، وترفع الخبر".

أطبق النحاة على أن سبب ذلك مشابهتها للفعل.

---

١ - المغني ٥٥.

٢ - شرح التسهيل ٦/٢.

٣ - التذيل ١/٢٤١ ب.

٤ - في ف: "أجبت".

٥ - "الواو" ساقطة من ز.

٦ - الارتشاف ٢/١٢٨.

٧ - من ز، وفي الأصل ود وك وف: "المقررة".

٨ - في ف: "يختص".

٩ - في ك: "فيقول".

١٠ - "إن" ساقطة من الأصل، مثبتة من د وك وف وز.

١١ - "خاصة" ساقطة من ف.

١٢ - المغني ٥٥.

قال الأندلسي: "وذلك [من] <sup>(١)</sup> وجوه: لزوم الأسماء، وكونها على ثلاثة أحرف، وآخرها مفتوح كآخر الفعل الماضي، ويتصل <sup>(٢)</sup> بها نون الوقاية، ويحذف منها أحد حرفي التضعيف، ومعناها <sup>(٣)</sup> كمعاني الأفعال، لأن معناها التحقيق، والتأكيد، دخلت الكلام عوضاً من تكرير الجملة، وفيه اختصار تام مع حصول الغرض من التأكيد، فإن دخلت اللام كان أبلغ في التأكيد، و<sup>(٤)</sup> صارت (إنّ) عوضاً من ذكر الجملة <sup>(٥)</sup> ثلاث مرّات <sup>(٦)</sup>".

وقال ابن يعيش <sup>(٧)</sup>: "إنّما عملت (إنّ)، وأخواتها لشبهها بالأفعال <sup>(٨)</sup>، وذلك من وجوه: منها اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال <sup>(٩)</sup> بالأسماء، ومنها أنّها على لفظ الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال، ومنها أنّها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية، ومنها أنّها يتصل بها الضمير المنصوب، ويتعلّق بها كتعلّقه بالفعل، من نحو: ضربك، وضربه، وضربني، فلمّا كان بينها وبين الأفعال ما ذكرناه من المشابهة، وكانت <sup>(١٠)</sup> داخلية <sup>(١١)</sup> على المبتدأ والخبر، وهي مقتضية لهما جميعاً جرت مجرى الفعل المتعدي، فلذلك نصبت الاسم، ورفعت الخبر. وإنّما قدّم المنصوب فيها على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل، فالفعل

١ - من ك و ف و ز .

٢ - في ك: "تتصل".

٣ - في ف: "معناه".

٤ - من ك و ز .

٥ - من ز، وفي الأصل ود وك وف: "الجملة".

٦ - في ك: "مراتب".

٧ - شرح المفصل ١/١٠٢.

٨ - في ك و ف: "في الأفعال".

٩ - في ز: "الفعل".

١٠ - في ز: "كان".

١١ - في ز: "داخلية".

من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقدّم المرفوع على المنصوب، إذ كانت رتبة الفاعل مقدّمة <sup>(١)</sup> على المفعول، وهذه الحروف لمّا <sup>(٢)</sup> كانت في العمل فروعاً على الأفعال، ومحمولة عليها قدّم فيها المنصوب على المرفوع خطأ لها عن درجة الأفعال إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع، وتقديم الفاعل أصل".

وقال النيلي <sup>(٣)</sup>: "أمّا شبه (إنّ) بالفعل فمن (ثلاثة أوجه) <sup>(٤)</sup>:"

من جهة اللفظ فقط، ومن جهة المعنى فقط، ومن جهة مركبة من اللفظ والمعنى.

أمّا الشبه اللفظي: فبناءً أو آخرها على الفتح كالماضي، وحذف إحدى <sup>(٥)</sup> نونيهما؛ لثقل التضعيف، نحو: لم يك، والأصل: لم يكن، فحُفّف <sup>(٦)</sup> بحذف النون، وبسكون <sup>(٧)</sup> ثاني (إنّ)، و(أنّ) و[[ليت]] <sup>(٨)</sup> كسكون ثاني (كاد).

وأنّ منها ثلاثياً، ورباعياً، وخماسياً، كالفعل، ف(إنّ) مثل (جدّ)، و(أنّ) مثل (شدّ)، و(ليت) مثل (ليس).

وأمّا الشبه المعنويّ فقولك <sup>(٩)</sup>: (إنّ). بمعنى: حققت، و(كأنّ). بمعنى: شبّهت، و(لكنّ). بمعنى: استدركت، و(ليت). بمعنى: تئّيت، و(لعلّ). بمعنى: ترجّيت.

١ - في ف: "متقدّمة".

٢ - في الأصل: "حروفه ولمّا"، والمثبت من ز ود وك وف.

٣ - شرح الكافية ٢٠١/ب.

٤ - في ز: "ثلاث جهات".

٥ - في ك وف وز: "أحد".

٦ - في ز: "فحفّفت".

٧ - في ك: "سكون".

٨ - من ز.

٩ - في ك: "فكقولك".

ولأنّها تطلب اسمين طلب الفعل المتعدّي إلى واحد؛ لأنّها لتأكيد النسبة، والنسبة لا تكون إلاّ بين شيئين، فأشبهت (كان) في طلبها لشيئين.

وأما الجهة المركّبة من اللفظ والمعنى، فنون الوقاية مع ياء المتكلّم، فدخل النون أمر لفظيّ. وأما كونها معنويّة فلأنّ محافظتهم على إبقاء أواخرها مفتوحة دليل على المشابهة بينها وبين الفعل".

وقال ابن عصفور<sup>(١)</sup>: "أوجب لها العمل عند المحققين شبهاً [٦٠/أ] بالأفعال في الاختصاص. وقيل: إنّها<sup>(٢)</sup> أشبهت الأفعال في أنّها على ثلاثة أحرف فصاعداً مثلها<sup>(٣)</sup>، وأنّها مفتوحة الأواخر في<sup>(٤)</sup> الماضي، وأنّ معانيها معاني الأفعال، ولحاق نون الوقاية، واتّصال ضمائر النصب بها، وطلبها اسمين، وطلبها<sup>(٥)</sup> الفعل المتعدّي لهما، وهذا باطل؛ لأنّ اتصال الضمائر، ونون الوقاية بها إنّما هو عند العمل. وأما باقي وجوه الشبه فشاركته<sup>(٦)</sup> فيها (ثمّ)، و(سوف)؛ لأنّ كلّاً منهما ثلاثيّة مفتوحة الآخر، ومعناها معنى الفعل وهو العطف، والتنفيس، ومع ذلك لا تعمل.

وإنّما سبب العمل فيها أنّها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدّي؛ لأنّها بذلك صارت مختصّة بالأسماء [كما]<sup>(٧)</sup> أنّ الفعل مختصّ<sup>(٨)</sup> بها".

---

١ - ينظر شرح الجمل ١/٤٢٢، ٤٢٣.

٢ - ساقطة من ز.

٣ - ساقط من ز.

٤ - في ز: "على".

٥ - في ك و ف: "طلب"، و"لوا" ساقطة أيضاً.

٦ - في ف: "فشاركها".

٧ - طمس في الأصل، والمثبت من د وك و ف و ز.

٨ - في ف: "يختصّ".

وقال ابن مالك<sup>(١)</sup>: "سبب إعمال هذه الأحرف اختصاصها بمشابهة (كان) الناقصة في لزوم المبتدأ، والخبر، والاستغناء بهما، وضمّ أكثر النحويين إلى المشابهة بالوجه<sup>(٢)</sup> المذكور المشابهة بسكون الوسط، وفتح الآخر والصحيح عدم اعتبار ذلك إذ لو كان سكون<sup>(٣)</sup> الوسط معتبراً لم يعتد<sup>(٤)</sup> بـ (لكن)؛ لأنّ وسطها متحرّك، ولو كان فتح الآخر معتبراً لزم إبطال عمل<sup>(٥)</sup> (إن)، و(أن)، و(كأن) عند التخفيف.

وزاد الزجاجي<sup>(٦)</sup> في المشابهة المعتبرة الاتّصال بالضمائر المنصوبة. وهذا عجيب<sup>(٧)</sup> فإنّ الضمائر المنصوبة لم تتصل بهذه الأحرف إلّا بعد استحقاق العمل، فصحّ أنّ المعتبر من المشابهة ما اقتضت على ذكره من لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما" انتهى. قوله<sup>(٨)</sup>: "و<sup>(٩)</sup> قيل: قد تنصبهما<sup>(١٠)</sup>..." إلى آخره.

في<sup>(١١)</sup> (تذكرة) المصنّف: "فإن قلت: ذكرتم أنّ (إن) وأخواتها تنصب الاسم وترفع [الخبر]<sup>(١٢)</sup>، فما تصنعون برفعهما، ونصبهما الثابتين في كلامهم؟ أمّا رفعهما فنحو<sup>(١٣)</sup>:

١ - شرح التسهيل ٨/٢.

٢ - ضمت في الأصل، والمثبت من دوك وف وز.

٣ - طمس في الأصل، والمثبت من دوك وف وز.

٤ - في الأصل ودوك وف: "يعتمد"، والمثبت من ز.

٥ - في ف: "إعمال".

٦ - الجمل ٥١.

٧ - في الأصل ودوك وف وز وف: "عجب"، والمثبت من شرح التسهيل.

٨ - المغني ٥٥.

٩ - "الواو" ساقطة من ك وف.

١٠ - من ز، وفي الأصل ودوك وف: "ينصبهما".

١١ - في ز: "من".

أَلَا لَيْتَ أَيَّامِ الصَّفَاءِ جَدِيدُ      وَدَهْرٌ تَوَلَّى يَا بُشَيْنَ يَعُودُ

رُوي بالرفع وبالنصب. وحكى الخليل<sup>(١)</sup>: «إِنَّ بَكَ زَيْدٌ»<sup>(٢)</sup> مأخوذة، والكسائي: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ»<sup>(٣)</sup>، وأبو عُبَيْدَةَ من كلامه عليه الصلاة والسلام أيضاً<sup>(٤)</sup> كتب<sup>(٥)</sup> به إلى خُزاعة: «إِنَّ مِنْ أَكْرَمِ أَهْلِ<sup>(٦)</sup> تِهَامَةَ عَلَيَّ، وَأَقْرَبَهُمْ رَحِمًا أَنْتُمْ، وَمَنْ تَبِعَكُمْ». وأما نصبهما فنحو<sup>(٧)</sup>:

..... إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

إِنَّ الْعَجُوزَ حَيَّةً جَرُوزًا<sup>(٨)</sup>

١٢ - ساقطة من جميع النسخ إلا "ك".

١٣ - البيت من (الطويل)، وهو جميل في ديوانه ٦١. والشاهد فيه: رفع (ليت) لمعموليهما. ولم أقف على الرواية التي ذكرها، والرواية المشهورة: نصب (أيام)، و(دهر)، وعليها فلا شاهد هنا. واستشهد به أيضاً على أفراد الخبر مراعاة لما أضيف إليه اسمها.

والبيت في الأمالي للقيلي ١/٢٧٢، ٢/٢٩٩، وأخالس ٥٩٧، ٥٩٨، وشرح العمدة ٥٠٥، والخزانة ١/٤٥٠.

١ - الكتاب ٢/١٣٢، ١٣٤، الأصول ١/٢٤٥.

٢ - في الأصل و د و ك و ف: "زيداً"، والمثبت من ز.

٣ - رواه مسلم في صحيحه ٦/١٦١ عن عبد الله بن مسعود في كتاب (اللباس)، باب (لاتدخل الملائكة بيتاً فيه كلب، ولا صورة).

٤ - "أيضاً" ساقطة من ف.

٥ - في ف: "كتبت".

٦ - "أهل" ساقطة من ف.

٧ - هذا بعض بيت من (الطويل) لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني ٣٩٤، ولم أقف عليه في ديوانه. والبيت بتمامه:

إذا اسود حنج الليل فلتأت ولتكن      خطاك خفافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

والشاهد فيه: نصب (إن) لمعموليهما.

والبيت في المغني ٥٥، وشرح شواهد المغني ١٢٢، والخزانة ٤/٢٤٧.

٨ - لم أعرفه. والبيت من (مشطور الرجز) في نوادر أبي زيد ٤٧٤. والشاهد فيه: نصب (إن) لمعموليهما.

ويروى: "تري" مكان: "إن"، وعليه فلا شاهد.

والبيت في مقاييس اللغة ١/٤٤١، الجمع ١/١٣٤.

يَا لَيْتَ آيَاتِ الصَّبَا رَوَّاجِعَا <sup>(١)</sup>

كَأَنَّ مُذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا <sup>(٢)</sup>

قلت: الأول على حذف الاسم، والثاني على حذف الخبر، والاسم في الأول ضمير الشأن، والخبر في الثاني ناصب المذكور بعد الاسم. والأول أضعف من الثاني. ويدلّ على ذلك <sup>(٣)</sup> أنهم يقولون: إنّ من اللحن <sup>(٤)</sup>:

..... لعلّ لها عذر وأنت تلوم

مع إمكان تخريجه على ذلك "انتهى".

وقال ابن مالك <sup>(٥)</sup> في (شرح التسهيل): "أجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر (إنّ)، واحتجّ بالحديث، والبيت. ولاحجة فيهما لإمكان ردهما إلى ما أجمع على جوازه، فحُمِلَ <sup>(٦)</sup> الحديث على أنّ (القعر) <sup>(٧)</sup> فيه مصدر: قَعَرْتُ الشيء، إذا بلغت قعره، وهو اسم

---

١ - هذا بيت من (مشطور الرجز)، وهو في ملحق ديوان العجاج ٣٠٦/٢. ونسب لرؤبة في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١.

والشاهد فيه: نصب (ليت) معموليها.

والبيت في الكتاب ١٤٢/٢، ورصف المباني ٢٩٨، وشرح العمدة ٤٣٤، والخزانة ٢٩٠/٤.

٢ - هذان بيتان من (مشطور الرجز) نسباً في ديوان المعاني ٣٦/١ لمحمد بن ذؤيب.

والشاهد: نصب (كأن) معموليها. ويروى: ((تخال أذنيه...))، وعليه فلا شاهد.

والبيتان في الكامل ١٠٤٦، والخصائص ٤٣٠/٢، والخزانة ٢٩٢/٤.

٣ - "ذلك" ساقطة من ف.

٤ - هذا مثل مشهور يضرب لمن يلوم من له عذر، وهو لا يعلم، وهو عجز بيت من (الطويل) صدره:

تأنّ ولا تعجل بلومك صاحباً .....

وهو في جمع الأمثال للميداني ١٩٢/٢، والرواية فيه: "عذراً"، وشرح أبيات المغني ١٧٣/٥، وذكر الرواية المستشهد بها.

في دوك وف ز: "عذراً".

٥ - شرح التسهيل ١٠، ٩/٢.

٦ - في ز: "فيحمل".

٧ - في الأصل: "النفر"، والمثبت من د و ز وك وف.



(إِنَّ)، و(سَبْعِينَ خَرِيفًا) ظرف مُخْبِر به؛ لأنَّ الاسم مصدر، وظروف الزمان يُخْبِر بها عن المصادر كثيراً. ويقدر في البيت: إِنَّ حَرَّاسَنَا يشبهون أَسَدًا، أو كانوا.

وقد روي عن الكسائي أنه كان يقدر (كان) في كل موضع وقع فيه نصبان<sup>(١)</sup> بعد هذه الأحرف. ويقوي ما ذهب إليه إظهار (كان) كثيراً بعد (إِنَّ)، و(ليت)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيرًا﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [٦٠/ب] فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا<sup>(٦)</sup>. فجاز إضمار (كان) هنا لكثرة إظهارها، كما جاز ذلك في: «مأنت وزيداً؟» و<sup>(٧)</sup> «كيف أنت وقصعة من تريد؟»<sup>(٨)</sup>.

وأما قول الراجز<sup>(٩)</sup>:

إِنَّ الْعَجُوزَ حَيَّةٌ جَرُوزًا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا

فمحمول على (أَنْ) «تأكل» خبر (إِنَّ)، و«حَيَّة جرّوزاً» حالان من فاعل «تأكل»، ولا تكلف في هذا الوجه<sup>(١٠)</sup>.

وزعم أبو محمد بن السّيد أنّ لغة بعض العرب نصب خبر (إِنَّ) وأخواتها "انتهى.

١ - في ف: "نصب (إِنَّ)".

٢ - سورة: النساء. من الآية: ٢٩.

٣ - في الأصل رد وك وف وز: "قديراً" مكان ﴿حَسِيرًا﴾. سورة: النساء. من الآية: ٨٦.

٤ - سورة: مريم. من الآية: ٤٧.

٥ - سورة: طه. من الآية: ٣٥.

٦ - ﴿فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ من ف وز. سورة: النساء. من الآية: ٧٣.

٧ - في ك وف: "و".

٨ - ينظر الكتاب ١/١٥١، ٢٩١.

٩ - تقدّم في ص ٤٣٦.

١٠ - في ز: "التوجيه".

وقال ابن عصفور<sup>(١)</sup>: "زعم بعض النحويين أنه يجوز فيها أن تنصب الاسم، والخير معاً".  
 وممن ذهب إلى ذلك ابن سلام<sup>(٢)</sup> في (طبقات الشعراء)، وزعم أنها لغة [رؤبة]<sup>(٣)</sup>.  
 وقال أبو حيان<sup>(٤)</sup>: "و"<sup>(٥)</sup> قال أستاذنا أبو جعفر<sup>(٦)</sup>: «حكى هذا المذهب أبو عليّ الشلّوبين<sup>(٧)</sup>  
 عن جماعة من المتأخرين سمى منهم ابن الطراوة». وممن ذهب إلى ذلك أبو محمد ابن السيد البطليوسي.  
 ونقل ابن<sup>(٨)</sup> أصبغ أن مذهب الجمهور أنه لا يجوز نصب الاسمين بعد شيء من هذه  
 الحروف".  
 قوله<sup>(٩)</sup>: "وفي الحديث: «إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفاً»".  
 أخرجه مُسْلِم<sup>(١٠)</sup> من حديث أبي هريرة<sup>(١١)</sup>.

١ - ينظر شرح الجمل ١/٤٢٤.

٢ - طبقات الشعراء ١/٧٨.

٣ - في الأصل: "رية"، وفي د و ك "وف و ز"، وسقط من شرح الجمل، وما أثبتته هو مقتضى النص في الطبقات.

٤ - ينظر منهج السالك ٧٢.

٥ - "الولو" من ز.

٦ - هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير النقيّ الغرناطيّ. محدث، مؤرخ، مفسّر، نحويّ. ولد في حيّان سنة ٦٢٧هـ، وتوفي بغرناطة سنة ٧٠٨هـ.

له صلة الصلاة، والبرهان في ترتيب سور القرآن.

ترجمته في إشارة التعيين ٢٤، والبلغة ١٤.

٧ - ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٠٠-٨٠٤.

٨ - "ابن" ساقطة من الأصل، مثبتة من د و ك و ف و ز. وهو إبراهيم بن عيسى بن عمّاد بن أصبغ، أبو إسحاق

القرطبيّ الأزديّ. عرف بابن المناصف. نحويّ، قاض من أهل أفريقية. توفي سنة ٦٢٧هـ.

له تقييد رؤوس المسائل.

ترجمته في شرح الألفية لأبي حيّان ٧٢، وبغية الوعاة ١٨٤، وإشارة التعيين ١٤.

٩ - المغني ٥٥.

قال النَّوَوِيُّ<sup>(١)</sup> في (شرحه): "وقع في بعض الأصول، والروايات: (سبعين). وهو إمّا على مذهب من يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على حاله، والتقدير: سیر سبعین، وإمّا على أنّ ((قعر)) مصدر "، فذكر ما ذكره ابن مالك<sup>(٢)</sup>، والمصنّف.

قوله<sup>(٣)</sup>: "وقد يرتفع بعدها المبتدأ، فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً... إلى آخره.

قال ابن مالك<sup>(٤)</sup> في (شرح التسهيل): "يجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يُخصّ ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر. وحذفه - وهو ضمير الشأن - أكثر من حذفه وهو غيره. ومن وقوع ذلك في [غير]<sup>(٥)</sup> الشعر قول بعضهم: ((إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ)) حكاه سيبويه<sup>(٦)</sup> عن الخليل، يريد: إِنَّهُ بِكَ [زيد]<sup>(٧)</sup> مأخوذ. وقوله: ((إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ)). وحمله الكسائي على زيادة (مِنْ)، وجعل (أَشَدِّ النَّاسِ) اسماً، و(المصوِّرون) خبراً.

---

١٠ - صحيح مسلم ١٥٠/٨، في كتاب الجنة، باب في شدة حر جهنم، وبُعْد قعرها .

وفي حاشية ك : "أقول: رواية مسلم: "لسبعين"، أو "لسبعون" باللام فيهما ، كما في عقود الزبرجد .

١١ - هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي. صحابي حليل، من أكثر الصحابة حفظاً للحديث الشريف. قدم المدينة عام خير سنة ٧هـ، وأسلم، وتوفي سنة ٥٩هـ.

ترجمته في الإصابة ٦٣/١٢، وسير أعلام النبلاء ٥٧٨/٢.

١ - هو يحيى بن شرف بن مرّي بن حسن الخزامي، الحوراني، الشافعي، أبو زكريا، يحيى الدين. علامة بالفقه، والحديث، ولد في (نوى) ٦٣١هـ، وتوفي بها سنة ٦٧٦هـ.

له تهذيب الأسماء واللغات، ورياض الصالحين.

ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٣٩٥/٨، والنجوم الزاهرة ٢٧٨/٧.

ينظر شرح صحيح مسلم ٧٢/٣.

٢ - شرح التسهيل ١٠، ٩/٢.

٣ - المغني ٥٦.

٤ - شرح التسهيل ١٤، ١٣/٢.

٥ - من ف .

٦ - الكتاب ١٣٤/٢.

٧ - من ز .

والصحيح أن الاسم ضمير الشأن، وقد حُذِفَ كما حذِفَ في «إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ»؛ لأنَّ زيادة (مِنْ) مع اسم (إِنَّ) غير معروفة.

وحكى الأخفش: «إِنَّ بِكَ مَأْخُودٌ أَخَوَاكَ»، فحذِفَ الاسم وهو ضمير المخاطب، وجعل (مَأْخُودٌ) <sup>(١)</sup> خبراً مرتفعاً به أخواكَ كما كان يرتفع بـ (يُؤْخَذُ)، وتقديره: إِنَّكَ بِكَ مَأْخُودٌ أَخَوَاكَ. ولا يجوز أن يكون التقدير: إِنَّهُ بِكَ مَأْخُودٌ أَخَوَاكَ؛ لأنَّ الصفة المرتفع بها <sup>(٢)</sup> ظاهر بمنزلة الصفة المرتفع بها مضمَر في أنها لاتسدّ مسدّ جملة، ولا يكون مفسّر ضمير الشأن إلا جملة محضة مصرحاً بجزئها <sup>(٣)</sup>.

ومن حذِفَ الاسم في الشعر قوله <sup>(٤)</sup>:

فَلَا تَخْذُلِ الْمَوْلَى وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا فَإِنَّ بِهِ تُتَأَى الْأُمُورُ وَتُرَابٌ

و <sup>(٥)</sup> التقدير: فَإِنَّهُ بِهِ، فالهاء إمّا للمولى، وإمّا لضمير الشأن.

ومّا لا يكون المحذوف <sup>(٦)</sup> فيه إلا ضمير الشأن قوله <sup>(٧)</sup>:

فَلَوْ أَنَّ حَقَّ الْيَوْمِ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ وَإِنْ كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعَا

وقوله <sup>(٨)</sup>:

١ - في ز: "مأخوذاً".

٢ - ساقط من ز .

٣ - في الأصل: "بجزئها"، والنبت من دوك وف وز .

٤ - هو قراد بن العيار، والبيت من (الطويل)، وهو في ديوان الحماسة ٢٧٢/١. والشاهد فيه: حذِفَ اسم (إِنَّ) وهو

ضمير. في ز: "يتأتى مكان" تتأى". والمولى: ابن العمّ، وتتأى: تفسد، وتراب: تصلح.

والبيت في شرح الحماسة للبريزي ١٠٧/٢.

٥ - "الوار" ساقطة من ك وف .

٦ - "المحذوف" ساقطة من ك .

٧ - هو الراعي، والبيت من (الطويل) في ديوانه ١٦٧. والشاهد فيه: حذِفَ اسم (إِنَّ) وهو ضمير الشأن. والسرّح: المتاع.

والبيت في الكتاب ٧٣/٣، والإنصاف ١٠٦/١، وشرح أبيات سيويه ٣٤/٢، وشرح أبيات المغني ٢٠١/٥.

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَيْتِ بِنْتِ حَسَّانَ أَلَمَهُ وَأَعَصِيَهُ فِي الْخُطُوبِ

وذكر سيبويه<sup>(١)</sup>: «إِنَّ إِيَّاكَ رَأَيْتُ»، و«إِنَّ أَفْضَلَهُمْ لَقِيتُ»، ثم قال: «(فأفضلهم) منتصب

بـ(لقيت) وهو قول الخليل. وهو في هذا ضعيف<sup>(٢)</sup>؛ لأنه يريد: إنه إِيَّاكَ رَأَيْتُ، فترك الهاء».

وهذا تصريح منه بالجواز دون ضرورة انتهى.

قال أبو حيان<sup>(٣)</sup>: "ولم يجزه<sup>(٤)</sup> الفراء؛ لأنه لا يكون الاسم الواحد معمولاً لعاملين.

قال<sup>(٥)</sup> في (البسيط): «وجوزوا أن يكون المحذوف في قوله<sup>(٦)</sup>:

فَلَوْ أَنَّ حَقَّ الْيَوْمَ .....

ضمير خطاب، أي: فلو أنكم.

وقال ابن عصفور<sup>(٧)</sup>: «لا يجوز حذف الاسم وهو ضمير الشأن إلا في ضرورة [٦١/أ]

[شعر]<sup>(٨)</sup>، وذلك أن<sup>(٩)</sup> الجملة الواقعة خبراً له هي مفسرة له فأشبهت لذلك الجملة [الواقعة

صفة فقيح حذفه وإبقاء الجملة]<sup>(١٠)</sup> كما يقبح حذف الموصوف، وإبقاء الصفة، وهي جملة.

٨ - "وقوله" ساقط من ز. والقائل هو الأعشى، والبيت من (الخفيف) وهو مدور، وهو في ديوانه ٣٨٥، والشاهد

فيه: حذف اسم (إن)، وهو ضمير الشأن. وفي الأصل: "يوم" مكان: "لام"، والمثبت من د و ز وف، وسقطت من ك

. وفي الأصل و د و ك و ف: "بيت" مكان "بنت"، والمثبت من ز.

والبيت في الكتاب ٧٢/٣، والإنصاف ١٨، وشرح المفصل ١١٥/٣، والخزانة ٣، ٤٦٣/٢، ٦٥٤/٣، ٣٨٠/٤.

١ - الكتاب ٣٥٧/٢.

٢ - في ف: "أضعف".

٣ - ينظر الارتشاف ١٣٤-١٣٥.

٤ - الضمير من الارتشاف.

٥ - في الأصل: "قاله"، والمثبت من د و ك و ز وف.

٦ - تقدّم في ص ٤٤١.

٧ - شرح الجمل ٤٤٢/١.

٨ - من ك و ز.

٩ - في ف و ز: "لأن".

وأيضاً فإنه يُستعمل<sup>(١)</sup> في مواضع<sup>(٢)</sup> التعظيم، والحذف مناقض لذلك".

وقال ابن عصفور<sup>(٣)</sup> أيضاً: «ذهب جمهور البصريين إلى أنه يحسن حذفه في الشعر، ويقبح في الكلام، إلا أن<sup>(٤)</sup> يؤدّي حذفه إلى أن يلي (إن) فعل<sup>(٥)</sup>، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام والشعر؛ لأنها حروف طالبة [للأسماء]<sup>(٦)</sup>، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال».

وذهب أبو الحسن<sup>(٧)</sup> إلى أن حذفه يحسن في الكلام والشعر إذا لم يؤد<sup>(٨)</sup> الحذف إلى أن يكون بعد (إن) اسم يصحّ عملها فيه، نحو: إنّ في الدار زيد قائم، ومن ذلك قوله<sup>(٩)</sup>:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا ..... البيت.....

لأنّ اسم الشرط لا يحسن عمل (إنّ) فيه، فإن أدّى حذفه إلى أن يكون بعدها اسم يصحّ عملها فيه لم يجوز الحذف، نحو قولك: إنّه زيد قائم، لا يجوز عنده حذف هذا الضمير إلا أن يكون ذلك الاسم لفعل بعده، أو مبتدأ قد رفع ظاهراً ساداً مسدّ خبره، فإنه إذ ذاك يجوز حذفه كقولك: إنّ أفضلهم كان زيداً، وإنّ في الدار جالس أخوك.

١٠- من ز .

١- في ز: "فإنّها تستعمل".

٢- في ز: "موضع".

٣- ينظر شرح الجمل ١/٤٤٢، ٤٤٣.

٤- في ف: "إذا".

٥- في الأصل: "فعلاً"، والمثبت من ك ود و ز وف.

٦- من ك و ف و ز .

٧- ينظر المعاني ٢/٤٣١، ٣٥٩.

٨- في ف: "يؤدّي".

٩- هو الأخطل كما في الخزانة ١/٢١٩. وهذا بعض بيت من (الخفيف). والشاهد فيه: حذف اسم (إنّ) وهو ضمير الشأن.

والبيت في رصف المباني ١١٩، وشرح المفصل ٣/١١٥، وشرح شواهد المغني ٤٥، ٣١٠، وشرح أبياته ١/٣١٦.

وإنما ساغ ذلك مع إمكان أن تعمل <sup>(١)</sup> (إنّ) فيما بعدها، فيقال: إنّ أفضلهم كان زيد، وإن في الدار جالساً <sup>(٢)</sup> أخوك؛ لأنّ المباشر في التقدير لـ (إنّ) في المسألة <sup>(٣)</sup> الأولى إنّما هو (كان)؛ لأنّ النية بالخبر التأخير، وفي الثانية اسم قد عومل معاملة الفعل.

وذهب الكسائيّ والفراء إلى أنّ حذف الضمير لا يجوز إذا أدى إلى أن يلي (إنّ) <sup>(٤)</sup> اسم يصحّ عملها فيه مطلقاً فيه، سواء كان معمولاً، لفعل <sup>(٥)</sup> متأخراً، [أو مبتدأ] <sup>(٦)</sup> كما ذكر، أم لا.

قال ابن عصفور <sup>(٧)</sup>: «ويجوز حذف الاسم، وهو غير ضمير الشأن في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه».

وذكر السخاويّ في (شرح المفصل): أنّ ذلك لا يجوز إلّا ضرورة "انتهى ما أورده أبو حيّان. قوله <sup>(٨)</sup>: "((إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون))".

أخرجه مسلم من حديث [عبد الله] <sup>(٩)</sup>، وفي بعض طرقه عنده: ((إنّ أشدّ الناس)) بإسقاط (من).

قال الدمامينيّ <sup>(١٠)</sup>: "وهو يقوّي تأويل <sup>(١١)</sup> الكسائيّ أنّ (من) زائدة".

١ - من ك وز، وفي الأصل ودوف: "يعمل".

٢ - في الأصل: "جالس"، والمثبت من د و ز وك.

٣ - في الأصل و د: "المثلة"، والمثبت من ف و ز وك.

٤ - من ك، وساقط من الأصل و ز ود وف.

٥ - في الأصل: "فجعل"، والمثبت من ز ود وك وز وف.

٦ - من ك و ف، وساقط من الأصل و ز ود.

٧ - شرح الجمل ٤٤٢/٢.

٨ - المغني ٥٦.

٩ - في الأصل: "عرف له"، وفي ك و د بياض، وسقط من ف وز، وما أثبتّه يقتضيه النصّ. وعبد الله هو ابن مسعود

رضي الله عنه.

١٠ - شرح المغني مع المنصف ٧٩/١.

قلت: ويقوّي أنّ زيادتها<sup>(١)</sup> من تغيير الرواة.

قوله<sup>(٢)</sup>: "ويُخْرَجُ"<sup>(٣)</sup> الكسائيّ الحديث على زيادة (مِنْ)... إلى آخره.

قال أبو حيان<sup>(٤)</sup>: "إنّما ذهب الكسائيّ إلى زيادة (مِنْ) في (أشدّ)؛ لأنّ مذهبه أنّ حذف الضمير لا يجوز إذا أدّى ذلك إلى أن يكون بعد (إنّ) اسم يصحّ عملها فيه، و(المصوّرون) يجوز أن تعمل<sup>(٥)</sup> فيه.

والصحيح أن يكون هذا ممّا حذف منه الضمير، لا على زيادة (مِنْ). ويردّه اللفظ والمعنى، أمّا اللفظ؛ فلأنّ العرب لم تلاحظ<sup>(٦)</sup> هذا المعنى الذي لحظه الكسائيّ، بل قالوا: «إنّ بك زَيْدٌ مأخوذٌ»، وكان يجوز له (إنّ) أن تنصب (زيداً).

وأما المعنى فإذا جعلتها زائدة كان (المصوّرون) أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة، وليس كذلك إذ غيرهم أشدّ عذاباً منهم، ممّن هو أعظم جرماً انتهى.

قوله<sup>(٧)</sup>: "الثاني: أن تكون"<sup>(٨)</sup> حرف جواب بمعنى (نعم).

قال الرّمحشريّ<sup>(٩)</sup> في (المفصل): "وتخرج"<sup>(١٠)</sup> (إنّ) المكسورة إلى معنى: أجلّ.

---

١١ - في ف: "بتأويل".

١ - في ف: "من زيادتها".

٢ - المغني ٥٦.

٣ - في ك: "تخريج" و ز، وفي ف: "يخرج".

٤ - التذيل ٤٨، ٤٧/٢، أ.

٥ - في ك و ف: "يعمل".

٦ - في ف: "يلحظ".

٧ - المغني ٥٦.

٨ - في ف: "يكون".

٩ - المفصل ٣٥٧.

١٠ - في ك: "تخريج".



قال ابن يعيش<sup>(١)</sup>: "وإنما خرجت إلى معنى: أجل؛ لأنها تحقق معنى الكلام الذي تدخل عليه في قولك: إن زيدًا راكب، فلمّا كانت تحقق هذا المعنى خرجت إلى تحقق معنى الكلام<sup>(٢)</sup> الذي يتكلّم به المخاطب، كما كانت تحقق معنى كلام المتكلّم، فصارت تارة<sup>(٣)</sup> تحقق كلام المتكلّم، وتارة تحقق معنى كلام غيره".

وقال السخاوي<sup>(٤)</sup>: "قال كثير من النحاة: إنّ (إنّ) تكون في معنى (نعم) [٦١/ب] وحملوا عليه قول عبيدا لله بن قيس الرقيّات<sup>(٥)</sup>:

وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا      كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ: إِنَّهُ

قال الإخفش: ((هو بمعنى: نعم)).

وقول عبدا لله بن الزبير<sup>(٦)</sup>: ((إِنَّ وَرَاكِهًا))، أي: نعم وراكبها.

وقال قوم في قوله:

..... فَقُلْتُ<sup>(٧)</sup>: إِنَّهُ :

١ - شرح المفصل ١٢٥/٨.

٢ - "من الذي تدخل... إلى هنا ساقط من ك .

٣ - "تارة" من ك و ف و ز .

٤ - شرح المفصل ٩٤/ب، ٩٥/أ.

٥ - هو عبيدا لله - ويقال: عبدا لله - بن قيس بن شريح العامري القرشي. شاعر أموي، أقام بالمدينة، وتوفي سنة ١٩٢هـ.

ترجمته في طبقات الشعراء ٦٤٨، والشعر والشعراء ٢٧٢، وشرح شواهد المغني ١٢٧.

و في الأصل ود و وك: "عبدا لله"، والمثبت من ف.

والبيت من (مجزوء الكامل)، وهو في ديوانه ٦٦. والشاهد بحجاء (إنّ) بمعنى: نعم.

والبيت في الكتاب ١/٤٥٧، والمفصل ١٦٣، وشرحه ٣/١٣٠، والخزانة ٤/٤٨٥.

٦ - ابن العوام بن خويلد الأسدي، القرشي، أبوبكر، ثم قيل له بعد: أبوخيبي. ولد في السنة الأولى من الهجرة، وكان

أول مولود في الإسلام من المهاجرين، وله صحبة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وروى عنه. تولى الخلافة

زمان الأمويين، فقاتلوه، فقتل سنة ٧٣هـ.

ترجمته في الإصابة ٦/٨٣، وتهذيب التهذيب ٥/٢١٥.

وقوله في تاريخ دمشق ٩/٢٩٨، ٢٩٩، والأغاني ١٢/٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٤، والخزانة ٢/١٠٠.

هي <sup>(١)</sup> (إِنَّ) الناصبة، والهاء في موضع نصب، والخير محذوف.

و<sup>(٢)</sup> قال أبو عبيد<sup>(٣)</sup>: «هذا اختصار من كلام العرب يُكتفى فيه بالضمير؛ لأنه قد عُلِمَ معناه».

قالوا: وأما قول الأخفش «معنى: نعم»، فإنما يريد تأويله، ليس أنه في اللغة موضوع<sup>(٤)</sup> لذلك. ومما يغلب على الظن أن (إِنَّ) فيه بمعنى: نعم قول الراجز<sup>(٥)</sup>:

يَا عَمَرَ الْخَيْرِ جُزَيْتَ الْجَنَّةُ أَكْسُ بُنْيَاتِي وَأَمَّهْنَهُ  
وَقُلْ لَهُنَّ إِنََّّ إِنََّّ إِنَّهُ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ

وقول الآخر<sup>(٦)</sup>:

قَالُوا غَدَرْتُ فَقُلْتُ: إِنََّّ وَرَمَّا نَابَ الْعُلَا وَشَفَى الْغَلِيلَ الْغَادِرُ

وقول الآخر<sup>(٧)</sup>:

قُلْتُ لَهَا وَالثُّوبُ عَنْهَا لَمْ يَبْنُ أَنْتِ أَسِيمَاءُ فَقَالَتْ لِي: إِنََّّ

وإن كان يحتمل ما قاله الآخرون.

وكذلك قول ابن قيس الرقيات<sup>(٨)</sup>:

---

٧ - في ف: "وقلت".

١ - في الأصل و ك و د و ف و ز: "في"، والمثبت من المفضل.

٢ - "الواو ساقطة من ف".

٣ - ينظر غريب الحديث ٣٥٧/١، والصحاح مادة (أَنَّ).

٤ - في ك و ف و ز: "موضوع في اللغة".

٥ - لم أعرفه. والأبيات من مشطور الرجز. والشاهد: مجيء (إِنَّ) بمعنى: نَعَمْ. واستشهد بها على مجيء الهاء للإطلاق في القوافي.

والأبيات إلا الثالث في الخصائص ٧٣/٢، ورصف المباني ٤٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/١.

٦ - لم أعرفه، والبيت من الكامل. والشاهد فيه: مجيء (إِنَّ) بمعنى: نَعَمْ.

والبيت في شرح المفصل ١٣٠/٣، وتذكرة النحاة ٧٣٢.

٧ - لم أعرفه، ولم أقف على تخريج للبيتين، وهما من (مشطور الرجز). والشاهد: مجيء (إِنَّ) بمعنى: نَعَمْ.

إِنَّ اللَّهَ دَرَّ قَوْمٌ يُرِيدُوا نَكَ بِالنَّقْصِ وَالشَّقَاءِ شَقَاءٌ

يجوز أن تكون<sup>(١)</sup> (إِنَّ) بمعنى: نعم، كأنه قال: نعم لله در قوم. [ويجوز أن تكون على بابها على إرادة الضمير، كأنه قال: إنه<sup>(٢)</sup> لله در قوم]<sup>(٣)</sup>. وإنما قال: «إِنَّ لله در قوم» بالرفع، لأن العادة جرت في كلام العرب بقولهم: «لله درك»<sup>(٤)</sup>، وقل قولهم<sup>(٥)</sup>: «إِنَّ لله دره»<sup>(٦)</sup> بالنصب "انتهى".

و<sup>(٧)</sup> قال ابن الحاجب<sup>(٨)</sup>: "استعمال (إِنَّ) بمعنى: نعم، قليل، و(إِنَّ) في :

ويقلن شيب..... [البيت]<sup>(٩)</sup>

يحمل أن تكون<sup>(١٠)</sup> هي الناصبة، محذوفة الخبر، أي: إنه كذلك".

وقال ابن مالك<sup>(١١)</sup>: "أنكر بعض العلماء<sup>(١٢)</sup> كون (إِنَّ) بمعنى: نعم، وزعم أنها في هذا البيت الناصبة، وجعل الهاء اسمها، والخبر محذوف، كأنه قال: إِنَّ الذي ذكرتن واقع كما وصفتن، فحذف الخبر للعلم به، واقتصر على الاسم.

٨ - في ديوانه ٩٢. والبيت من (الخفيف). والشاهد فيه: احتمال كون (إِنَّ) بمعنى: نعم، واحتمالها أن تكون الناصبة

للاسم. وفي الأصل: "ذر مكان در"، وفي ف: "دره"، والمثبت من دوك وز.

١ - في ك و ف وز: "يكون".

٢ - في ز: "إِنَّ"، والصواب ما أثبتته؛ لأن الكلام يقتضيه.

٣ - من ز.

٤ - هذه العبارة ساقطة من ف.

٥ - في ك: "لهم".

٦ - الهاء في "دره" من ز.

٧ - "الوار" ساقطة من ف.

٨ - الإيضاح ٢/٢٢٢.

٩ - "البيت" من ك و ف وز. وقد تقدّم في ص ٤٤٦.

١٠ - في ف وز: "يكون".

والذي زعمه<sup>(١)</sup> هذا القائل يمكن<sup>(٢)</sup> في البيت المذكور، فلو لم يُوجد شاهد غيره لرجح قوله، لكن الشواهد على كون (إن) بمعنى: نعم، تأييدها ظاهر، ودافعها مكابر، فوجب الانقياد إليها<sup>(٣)</sup>، والاعتماد عليها، منها<sup>(٤)</sup> قول حسّان<sup>(٥)</sup>:

يَقُولُونَ أَعْمَى قُلْتُ: إِنَّ وَرْتِمَا أَكُونُ وَإِنِّي مِنْ فَتَى لَبْصِيرُ

وقول الآخر<sup>(٦)</sup>:

كُنْتُ شِعْرِي هَلْ لِلْمُحِبِّ شِفَاءٌ مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إِنَّ اللَّقَاءُ

وقول الآخر<sup>(٧)</sup>:

قَالُوا أَخِفْتَ فَقُلْتُ إِنَّ وَخِيفَتِي مَا إِنَّ نَزَالُ مُنَوَّطَةً بِرَجَاءِ

وحكمها حكم (نعم) من عدم الاختصاص، وعدم الأعمال، وجواز الوقف عليها.

وقال أبو حيان<sup>(٨)</sup>: "اختلف هل تأتي (إن) بمعنى (نعم)، فذهب سيبويه<sup>(٩)</sup> والأخفش إلى إثبات ذلك، واختاره ابن مالك<sup>(١٠)</sup>. وذهب أبو عبيدة إلى إنكاره، واختاره ابن عصفور<sup>(١١)</sup>.

١١ - شرح النسبيل ٣٢/٢.

١٢ - أنكره أبو عبيد، وقد تقدّم في ص ٤٤٧.

١ - في ك و ف وز: "زعم".

٢ - في ك وز: "يمكن".

٣ - في ف: "عليهما".

٤ - في ز: "منه".

٥ - لم أقف عليه في ديوانه. والبيت من الطويل. والشاهد: بجيء (إن) بمعنى: نعم.

٦ - لم أعرفه. والبيت من (الخفيف)، والشاهد فيه بجيء (إن) بمعنى نعم.

٧ - لم أعرفه. والبيت من (الكامل). والشاهد: بجيء (إن) بمعنى: نعم. وفي الأصل: "برحاء" مكان "برحاء"، والمثبت من د وك وز وف.

والبيت في المغني ٨٥١، وشرح شواهد ٩٣٦.

٨ - التذييل ٥٨/٢، أ، ب.

٩ - الكتاب ١٥١/٣، ١٢٦/٤.

وزعم ابن مالك أَنَّ الشواهد قاطعة بذلك من لسان العرب.  
وما ذكره لاي نهض أن يكون دليلاً على مرادفة (إن) لـ(نعم)، إذ يحتمل أن تكون هي  
العاملة. أمّا قوله<sup>(١)</sup>:

..... فَقُلْتُ: إِنَّهُ

فهو من حذف خبر (إن)، وهو يجوز لفهم<sup>(٢)</sup> المعنى، التقدير: إنه كما قلتن. وأمّا قوله<sup>(٣)</sup>:

..... إِنَّ اللَّقَاءَ

فهو من حذف الاسم لفهم<sup>(٤)</sup> المعنى، والتقدير: إنه اللقاء، أي: إنَّ الشفاء اللقاء.  
وأمّا قوله<sup>(٥)</sup>:

يَقُولُونَ أَعْمَى قُلْتُ: إِنَّ.....

و:

..... قَالُوا أَخِفْتَ فَقُلْتُ: إِنَّ.....

وقول ابن الزبير: ((إنَّ وصاحبها))، و<sup>(٦)</sup>:

..... قَالُوا غَدَرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّ.....

فهي تما حُذِفَ فيه الاسم والخبر لفهم المعنى، ولا يجوز حذفهما<sup>(٧)</sup> معاً<sup>(٨)</sup> إلاّ في (إن)،  
والتقدير: قلت: إنَّ عمّاي واقع، وإنَّ خوفي واقع، وإنّها ملعونة وصاحبها، وإنَّ غدري نافع.

١٠ - شرح التسهيل ٢/٣٢، ٣٣.

١١ - شرح الجمل ١/٤٤٤، ٤٤٥.

١ - تقدّم في ص ٤٤٦.

٢ - في ك: "الفهم".

٣ - تقدّم في ص ٤٤٩.

٤ - في ف: "لفهم".

٥ - تقدّم في ص ٤٤٩.

٦ - تقدّم في ص ٤٤٧.

وهذا المذهب أولى؛ لأنه قد تقرر فيها أنها<sup>(١)</sup> تنصب الاسم [٦٢/أ]، وترفع الخير، ولم يستقرّ فيها أن تكون<sup>(٢)</sup>. بمعنى: نعم.

فإن قلت: حذف الجملة حتى لا يبقى<sup>(٣)</sup> منها إلا<sup>(٤)</sup> حرف واحد، وهو (إنّ) إخلال بها؟  
فالجواب أنّ العرب قد فعلت مثل ذلك، نحو قوله<sup>(٥)</sup>:

..... كَمَا تَنَزَّلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

يريد: و: كأنّ قد زالت، فحذف لفهم المعنى.

ومن كلامهم: «قاربت المدينة ولما»، وقوله<sup>(٦)</sup>:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ

حذف فعل<sup>(٧)</sup> الشرط، وجوابه لفهم المعنى، وأبقى الأداة وحدها، والتقدير: وإن كان فقيراً<sup>(٨)</sup> معدماً<sup>(٩)</sup> تمنّيته.

فأما قوله<sup>(١٠)</sup>:

---

٧ - من ز وك، وفي الأصل ود وف: "حذفها".

٨ - ساقط من ز .

١ - من ز، وفي الأصل ود وك وف: "أن".

٢ - في ف: "يكون".

٣ - في ك: "ينبغي".

٤ - من ز.

٥ - تقدّم في ص ٣٠٥.

٦ - هو رؤية في ملحق ديوانه ١٩٢. والبيتان من (مشطور الرجز). والشاهد: حذف الشرط وجوابه لفهم المعنى.

والبيتان في رصف المباني ١٠٦، وشرح العمدة ٣٧٠، والمغني ١١٠٩، والخزانة ٦٢٠/٣.

٧ - في ف: "فلا".

٨ - في الأصل ودوك وف: "غنياً"، والمثبت من ز .

٩ - من ك وف و ز، وفي الأصل ود: "بعدا".

إذا قال: صَحْبِي إِنَّكَ الْيَوْمَ رَائِحٌ وَلَمْ تَقْضِ مِنْهَا حَاجَةً قُلْتُ: إِنَّ لَا  
فَقِيلَ: إِنَّ التَّقْدِيرَ: إِنَّهُ لَا يَتِمُّ لِي حَاجَةٌ.

وقيل: (إِنَّ) بمعنى: نعم، وكذلك ما أنشده الكسائي<sup>(١)</sup>:

إِنَّ لَا خَيْرَ فِيهِ أَبَعَدَهُ اللَّـهُ كَيْزُرِي بِنَفْسِهِ وَقَدِرَ

و<sup>(٢)</sup> قال الكسائي: إِنَّ فِيهِ بمعنى: نعم. وأوّل على حذف الاسم، ويدلّ على ذلك وجود اللام  
في (ليزري) "انتهى".

وقال ابن الأثير<sup>(٣)</sup> [في]<sup>(٤)</sup> (النهاية): "في قوله صَلَّى الله عليه وسلّم: «فَتَسْلُكُونَ جِسْرًا مِنَ  
النَّارِ يَطُّ أَحَدُكُمْ الْجَمْرَةَ، فَيَقُولُ: حَسَّ<sup>(٥)</sup>، فَيَقُولُ رَبُّكَ: «وَأِنَّهُ»، أي: وإنه كذلك، أو<sup>(٦)</sup> إنه  
على ما تقول.

وقيل: (إِنَّ) بمعنى: نعم، والهاء للوقف."

وقال الأندلسي: "المشهور في قوله:

١٠ - لم أعرفه ولم أقف على تخريج للبيت. والبيت من (الطويل). والشاهد بجيء (إِنَّ) بمعنى: نَعَمْ.  
وفي ز "يقض" مكان "تقض".

١ - لم أعرفه، ولم أقف على تخريج للبيت. والبيت من (الخفيف). والشاهد فيه بجيء (إِنَّ) بمعنى: نَعَمْ. و"قد" من  
ز، وفي الأصل: "يري"، وفي ك و ف: "يدي، ولعل الصواب ما أثبتّه.

٢ - "الواو" من ف، وهي ساقطة من الأصل و ز ود وك.

٣ - هو المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، مجد الدين، أبو السعادات. محدث، لغوي، أصولي. ولد في جزيرة ابن  
عمر ٥٤٤هـ، وتوفي بها سنة ٦٠٦هـ.  
له النهاية، وجامع الأصول في الحديث.

ترجمته في وفيات الأعيان ٤/١٤١، وطبقات الشافعية ٨/٣٦٦.

والحديث مروى عن لقيط بن عامر في المسند ٤/١٤، وقد ذكر طرفاً منه هو وصاحب المجموع المغيث  
وينظر النهاية ١/٧٨، والمجموع المغيث ١/٩٩.

٤ - من ك و ف و ز.

٥ - في ف: "حسن". وفي النهاية ١/٣٨٥، اللسان (حسّ): "العرب تقول عند لذعة النار والوجع الحاد: حَسَّ بَسَّ."

٦ - في ك و ف و ز: "أو".

..... فَقُلْتُ: إِنَّهُ

أَنَّهَا بِمَعْنَى: نَعَمْ، وَالْهَاءُ لِلسَّكْتِ أُلْحِقْتُ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ كِرَاهَةً أَنْ تَسْقُطَ، فَتَسْكُنَ النُّونُ ،  
إِذْ لَا يَوْقِفُ عَلَى مَتَحَرِّكَ<sup>(١)</sup>.

وَقِيلَ: أَصْلُ الْكَلَامِ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ مَا يَقْلُنُ<sup>(٢)</sup>، فَاخْتَصَرَ بِحَذْفِ الْخَيْرِ لِلْعِلْمِ بِهِ<sup>(٣)</sup>، وَاكْتَفَى  
بِالضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ اسْمُهَا.

فَإِنْ قِيلَ: حَذْفُ الْخَيْرِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، قِيلَ: أَيْضاً خُرُوجُ الْحَرْفِ عَنْ<sup>(٤)</sup> بَابِهِ وَمَوْضُوعِهِ  
عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ."

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ<sup>(٥)</sup>: "وَرُودُ (إِنَّ) بِمَعْنَى: نَعَمْ، هُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ، وَقَدْ رَدَّهُ  
بَعْضُهُمْ، [وَحَمَلُ]<sup>(٦)</sup> الْبَيْتِ الَّذِي هُوَ :

..... فَقُلْتُ: إِنَّهُ

عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْمُؤَكَّدَةَ، وَأَدْخَلَهَا عَلَى اسْمِهَا، وَحَذْفَ الْخَيْرِ لِلْعِلْمِ بِهِ، بِمَعْنَى: إِنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ.  
وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ عَنِ الصَّوَابِ، بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الزَّبِيرِ: «(إِنَّ) وَرَاكِبَهَا»، فَلَيْسَ لَهُ وَجْهٌ إِلَّا مَعْنَى: نَعَمْ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ الْقَوْلُ فِي  
الْبَيْتِ مُتَعَيِّناً عَلَى أَنَّهَا النَّاصِبَةُ. وَإِذَا ثَبِتَ فِي غَيْرِهِ احْتِمَالُ الْبَيْتِ الرَّجْهَيْنِ، إِلَّا أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى

---

١ - فِي ف: "الْمَتَحَرِّكَ"، وَفِي ز: "الْمَتَحَرَكَةُ".

٢ - مِنْ ك، وَفِي "الْأَصْلُ وَد": "تَقْلُنْ"، وَفِي ز وَف حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مَهْمَلٌ.

٣ - سَاقِطَةٌ مِنْ ز.

٤ - فِي الْأَصْلِ وَد: "عَلَى"، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ك، وَف، وَز وَفِيهَا: "قِيلَ: خُرُوجُ الْحَرْفِ أَيْضاً..." بِالتَّحْدِيدِ وَالتَّأْخِيرِ.

٥ - الْإِيضَاحُ ٢/١٩٤، ١٩٥.

٦ - طُمَسَتْ فِي لِأَصْلٍ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ د. وَ ز .



الناصفة أولى ؛ لأنه الأكثر. فإن عورض بحذف الخبر، فحذف<sup>(١)</sup> الخبر شائع كثير عند قيام القرينة أكثر من استعمال (إن) بمعنى: نعم، فكان لذلك<sup>(٢)</sup> أولى".

وقال الرضي<sup>(٣)</sup>: "قول ابن الزبير نصّ في كونها للتصديق، لكنّه يدلّ على أنّها تحيي لتقرير<sup>(٤)</sup> مضمون الدعاء، وهو خلاف قول ابن الحاجب: إنّها لتصديق الخبر"<sup>(٥)</sup>.

قوله<sup>(٦)</sup>: "والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير لمن<sup>(٧)</sup> قال: «لَعَنَ اللهُ نَاقَةَ حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ»»: «إنّ وراكبها»".

أقول<sup>(٨)</sup>: القائل عبداً لله بن الزبير بن العوام الأسدي<sup>(٩)</sup>، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وابن حواريّه. والمقول [له]<sup>(١٠)</sup> عبد الله بن الزبير بن سليم الأسدي من التابعين، شاعر أهل الكوفة<sup>(١١)</sup>. شاركه في الاسم، واسم الأب، إلّا أنّ الأوّل بضم الزاي وفتح الباء، والثاني بفتح الزاي وكسر الباء. وهذا يسمّى<sup>(١٢)</sup> في علم الحديث (المتشابه)<sup>(١٣)</sup>.

١ - في ف: "وحذف".

٢ - في ف: "كذلك".

٣ - شرح الكافية ٢/٣٨٣.

٤ - من ك و ف، وفي الأصل ود: "لتقدير".

٥ - من قوله: "وقال الرضي... إلى هنا ساقط من ز.

٦ - بياض في الأصل ود، والمثبت من ف و ز وك. وينظر المغني ٥٧.

٧ - في المجموع المغي ٩٩/١، والمفضل ٩٥/١، واللسان أنن) أنّه فضالة بن شريك.

٨ - من ك و ف و ز.

٩ - من ز.

١٠ - من ك و ز وف، وساقطة من الأصل ود.

١١ - شاعر هجاء. توفي في خلافة عبد الملك بن مروان.

ترجمته في طبقات الشعراء ١٧٦، والخزانة ٣٤٥/١.

١٢ - في ز "سَمِي".

قال الحُفَاف: ومن لا يُمَيِّز<sup>(١)</sup> يجعل الرجلين واحداً.

والقصة التي أشار إليها المصنّف أخرجها ابن عساكر<sup>(٢)</sup> من طريق أبي عُبيدة، قال: "جاء عبد الله بن الزبير الأسديّ إلى عبد الله بن الزبير بن العوّام، فقال [٦٢/ب]: يا أمير المؤمنين: إنّ بيني وبينك رجماً من قبل فلانة، هي أختنا، و<sup>(٣)</sup> قد ولدتكم، و[أنا]<sup>(٤)</sup> ابن فلان ابن فلان، ففلانة عمّتي.

فقال ابن الزبير: نعم هذا<sup>(٥)</sup> كما ذكرت<sup>(٦)</sup>، وإن فكّرت في هذا أصبت الناس بأسرهم يرجعون إلى أب واحد، وأم واحدة.

فقال: يا أمير المؤمنين: إنّ نفقتي قد نفدت<sup>(٧)</sup>.

فقال: ما كنت ضمنت لأهلك أن تكفيك إلى أن ترجع إليهم.

قال: يا أمير المؤمنين: فإنّ ناقتي قد نقيت<sup>(٨)</sup>.

قال: أنجد بها يبرّد<sup>(٩)</sup> خفّها، وارقعها بسبت<sup>(١٠)</sup>، واخصفها<sup>(١١)</sup> بهلّب<sup>(١٢)</sup>، وسرّ عليها البردين.

---

١٣ - في الأصل ود وك وف: "المتشابه المقلوب"، والصواب ما أثبتّه؛ لأنّ التشابه هنا في صورة الخطّ واللفظ، فأمّا

"المتشابه المقلوب" فإن الاشتباه يكون في النهن، لا في صورة الخطّ.

ينظر التبصرة للعراقي ٢١٨/٣، ٢٢٣، وألفيّة السيوطي ٢٧٨، وتدريب الراوي ٣٣٠/٢.

١ - في ز "نجيز".

٢ - تاريخ دمشق ٩/٢٩٨، ٢٩٩ (المخطوط)، وطبعة المجمع (تراجم العين) ٥٠٩، ٥١٠.

٣ - "الواو" من ك وف وز.

٤ - من ك وف وز.

٥ - في ف: "هكذا".

٦ - "ذكرت" ساقطة من ف.

٧ - في الأصل وك ود: "نفذت"، وفي ف: "نفذ"، والمثبت من ز.

٨ - أي: حفيت، أو رقت أخفافها. ينظر القاموس (نقب).

٩ - في ك وف: "بير"، والمثبت من ز.

فقال: يا أمير المؤمنين: إنما جئتكَ مستحيلاً، ولم آتكَ مستوصفاً، لعن الله ناقة حملتني إليك.  
فقال ابن الزبير: إنَّ وراكبها.  
ثم خرج، وأنشأ يقول<sup>(١)</sup>:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُثَيْبٍ      نَكِيدَنَّ<sup>(٢)</sup> وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ  
مِنَ الْأَعْيَاصِ<sup>(٣)</sup> أَوْ مِنْ آلِ حَرْبٍ      أَغَرَّ كُفْرَةَ الْفَرَسِ الْجَوَادِ  
وَقُلْتُ لِصُحَّتِي أَدْنُوا رِكَابِي      أَفَارِقُ بَطْنَ مَكَّةَ فِي سَوَادِ  
وَمَالِي حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِرْقٍ      إِلَى ابْنِ الْكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَادِ.

قوله<sup>(٤)</sup>: "وعن المبرد<sup>(٥)</sup> أنه حمل على ذلك قراءة<sup>(٦)</sup> من قرأ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾"<sup>(٧)</sup>.  
وافقه القاضي إسماعيل بن إسحاق<sup>(٨)</sup>، وأبو الحسن الأخفش الصغير.

١٠ - السبت: الجلد المدبوغ.

١١ - اخرزها.

١٢ - الغلب: شعر يخرز به.

١ - شعر عبد الله بن الزبير ١٤٧، في المنسوب إليه.

٢ - في الأصل و ف: "تكدره"، والمثبت من ك و د و ز .

٣ - في الأصل وز: "الأعياض"، والمثبت من ك و د و ف و ز .

٤ - المغني ٥٧.

٥ - ينظر معاني القرآن للزجاج ٣/٣٦٣.

٦ - قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي، وحمزة، وعاصم. ينظر السبعة ٤١٩، والحجة ٥/٢٢٩-٢٣١.

٧ - سورة طه. من الآية: ٦٣.

٨ - ابن إسماعيل بن حماد بن زيد الجهضمي، الأزدي. قاض فقيه، مالكي، من نظراء الميرد، له تصانيف جليلة. ولد

بالبصرة سنة ٢٠٠هـ، وتوفي ببغداد سنة ٢٨٢هـ.

له أحكام القرآن، والمبسوط.

ترجمته في تاريخ بغداد ٦/٢٨٤، والديباج المنعجب ١/٢٨٣.

ينظر معاني القرآن للزجاج ٣/٣٦٣.

قال الدمايقي<sup>(١)</sup>: "وقد ردّه الفارسي بأنّ ما قبل<sup>(٢)</sup> (إنّ) المذكورة<sup>(٣)</sup> لا<sup>(٤)</sup> يقتضي أن يكون جوابه (نعم)، إذ لا يصحّ أن يكون جواباً لقول موسى : ﴿وَيَلْكُمُ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾<sup>(٥)</sup>، ولا أن يكون جواباً لقوله تعالى : ﴿فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾<sup>(٦)</sup>.

قلت : [قال<sup>(٧)</sup> في (الحجّة): "الناصبه للاسم]"<sup>(٨)</sup> أشبه بما قبل الكلام وما بعده ، فأما قبل فقوله تعالى : ﴿فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ . فالتنازع إنّما هو في أمر موسى وهارون ، و<sup>(٩)</sup> هل هما ساحران على ما ظنّوه من أمرهما ، وقد تقدّم من قولهم ما نسبوهما فيه إلى السحر ، وهو قولهم : ﴿أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَا مُوسَى فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ﴾<sup>(١٠)</sup> فهذا وإن لم يتقدّمه سؤال عن سحرهم كما تقدّم السؤال مثل قوله : ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ وهو قوله : ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ، قَالُوا نَعَمْ﴾<sup>(١١)</sup> فقد تقدّم ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَا مُوسَى فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ﴾<sup>(١٢)</sup>،

١ - شرح المغني مع المنصف ٨٠/١.

٢ - في ك : "قيل".

٣ - في ف : "المذكورة للاسم".

٤ - "لا" ساقطة من ك و ف و ز .

٥ - ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ ساقط من ز. سورة: طه. من الآية: ٦١.

٦ - سورة: طه. من الآية: ٦٢.

٧ - أي: الفارسي. وينظر الحجة ٢٣٠/٥.

٨ - من ز.

٩ - "الواو" ساقطة من ف و ز .

١٠ - سورة: طه. من الآيتين: ٨٠، ٥٧.

١١ - سورة: الأعراف. من الآية: ٤٤ .

١٢ - سورة: طه. من الآيتين: ٥٨، ٥٧.

فيكون ﴿نَعَمْ﴾ منصرفاً<sup>(١)</sup> إلى تصديق أنفسهم فيما ادّعوه من [السحر]<sup>(٢)</sup>. و(إنّ) بمنزلة نعم ، وأن تصرف إلى الناصبة للاسم أولى. وقوله : ﴿يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا...﴾<sup>(٣)</sup> إلى آخر الكلام أن تكون<sup>(٤)</sup> تأكيداً لأنهما ساحران أشبه بالكلام .

قوله<sup>(٥)</sup> : "واعترض بأمريّن : أحدهما : أنّ مجيء (إنّ) بمعنى (نعم) شاذّ" .

قال ابن يعيش<sup>(٦)</sup> هنا بعد هذا التخريج : "ومجيء (إنّ) بمعنى نعم كثير"

قوله<sup>(٧)</sup> : "أو بأنّها دخلت بعد (إنّ) هذه لشبهها بـ(إنّ) المؤكدة لفظاً" .

و<sup>(٨)</sup> قال ابن يعيش<sup>(٩)</sup> : " وإذا كانوا قد أدخلوا لام التأكيد في الخبر في قوله<sup>(١٠)</sup> :

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

على توهم (إنّ) لكثرة دخولها على المبتدأ [والخبر]<sup>(١١)</sup> ، فلأنّ يُدخلوها مع وجود لفظها أجدّر" .

قوله<sup>(١٢)</sup> : "ولأنّه لو ذُكر لوجب التشديد ، إذ الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها" .

١ - في ك : "منصرفاً".

٢ - ساقط من الأصل ود، وفي ك و ف : "بسحره"، والمثبت من ز .

٣ - سورة طه. من الآية: ٥٨.

٤ - في ز "يكون".

٥ - المغني ٥٧.

٦ - شرح المفصل ١٣٠/٨.

٧ - المغني ٥٧.

٨ - "الواو" من ف وك، وهي ساقطة من الأصل و ز ود.

٩ - شرح المفصل ١٣٠/٨.

١٠ - هو رؤية في ملحق ديوانه ١٧٠، ونسب لعنزة بن عروس في الخزانة ٣٢٨/٤. والبيت من (مشطورالرحن).

و الشاهد فيه دخول اللام المؤكدة على الخبر.

والبيت في سرّ الصناعة ١/٣٧٨، ٣٨١، و رصف المباني ٣٣٦، و شرح المفصل ٥٧/٧، و تخلص الشواهد ٣٨٥.

١١ - من ز.

في (شرح المقرَّب) لابن عصفور: "لا يلزم ردُّ المضمَر<sup>(١)</sup> الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع، ألا ترى أن التاء بدل من الواو في (تُكَأَةُ)<sup>(٢)</sup>، لأنَّه من توكَّأ ثمَّ إذا [٦٣/أ] أضافوها<sup>(٣)</sup> إلى مضمَر قالوا: هذه تُكأُتْك ، ولم يردّوها إلى أصلها".

وعبارة ابن إياز في (شرح الفصول): "الضمير يردُّ أكثر الأشياء إلى أصولها".

قوله<sup>(٤)</sup>: "فَقِيلَ: جاءت على لغة بَلْحَارِث"<sup>(٥)</sup>:

قال ابن يعيش<sup>(٦)</sup>: "هذا<sup>(٧)</sup> أمثل الأقوال فيها". واختاره أيضاً أبو حيان<sup>(٨)</sup>.

لكن في (شرح المفصل) للأندلسي أنَّ القائلين ببناء (هذان)، ونحوه قدحوا في هذا التخريج<sup>(٩)</sup> بأنَّه قليل، والقرآن ورد بلغة أهل الحجاز، ومن لغتهم انقلاب التثنية".

وفي (شرحه) للسخاوي: "حكى الكسائي أنَّها لغة للحارث بن كعب، وزيد<sup>(١٠)</sup>، وخثعم<sup>(١١)</sup>، وهمدان<sup>(١٢)</sup>. وأنكر أبو العباس<sup>(١٣)</sup> هذه اللغة، ولم يجرِ مثل هذا في كلام، ولا شعر<sup>(١٤)</sup>".

١٢ - المغني ٥٨، ٥٧.

١ - في ف: الضمير.

٢ - بمعنى: كثير الاتكاء، أو ما يُتَكأ عليه. ينظر الصحاح مادة (وَكَأَ).

٣ - في ف: "أضافوها".

٤ - المغني ٥٨.

٥ - هم بنو الحارث بن كعب بن عمرو بن وعلة، من مذحج، من كهلان، من القحطانية، كانت منازلهم باليمن. ينظر جمهرة الأنساب ٤١٦، ٤١٧، و الروض الأنف ٤٥/٢.

٦ - شرح المفصل ١٣٠/٨.

٧ - في ف: "فهذا".

٨ - الارتشاف ٦٤/٢.

٩ - في ف: "الترجيح".

١٠ - هم بنو منبه - واسمه زُبيد - بن صعب بن سعد العشيرة، من كهلان، كانت منازلهم باليمن. ينظر جمهرة الأنساب ٤١١.

قوله<sup>(١)</sup> : " كقوله<sup>(٢)</sup> :

قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

قال المصنّف<sup>(٣)</sup> في (شرح الشواهد) : " في الاستشهاد بهذا البيت نظر من وجهين:  
أحدهما : أنه يحتمل - وهو الظاهر - أنّ الأصل غايتها " بالإفراد ، ثمّ أشبع الفتحة  
كقوله<sup>(٤)</sup> :

..... وَمِنْ ذَمِّ الرَّجَالِ بِمُنْتَرَا ح

وقوله<sup>(٥)</sup> :

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ

---

١١ - هم بنو خثعم بن أنمار بن إراش ، من كهلان ، من قحطان ، كانت منازلهم بسروات اليمن .  
جمهرة الأنساب ٣٨٧ .

١٢ - هم بنو همدان بن مالك بن زيد بن أوسلة ، من كهلان . كانت منازلهم بشرقيّ اليمن ، ونزل كثير منهم بعد  
الإسلام بلاد الحجاز ، وغيرها .  
ينظر جمهرة الأنساب ٣٩٢ ، ٣٩٥ .

١٣ - يعني المبرد ، وينظر معاني القرآن للزجاج ٣/٣٦٣ .

١٤ - في ك : "إلا شعري" .

١ - المغني ٥٨ .

٢ - هو رؤية في ملحق ديوانه ١٦٨ ، أو أبو النجم في شرح التصريح ١/٦٥ ، أول رجل من بني الحارث في الخزاعة

٣/٣٣٧ . والبيت من (مشطور) الرجز . والشاهد فيه إلزام المثني الألف والتون على لغة .

والبيت في سرّ الصناعة ٢/٧٠٥ ، و شرح المفصل ١/٥٣ ، و رصف المباني ٢٤ ، ٢٣٦ .

٣ - تخلص الشواهد ٥٩ ، ٦٠ .

٤ - هو ابن هرمة في ديوانه ٩٢ . وهذا عجز بيت من (الوافر) ، صدره :

وأنت من الغوائل حين ترمي .....

والشاهد : إشباع فتحة الزاي في (منتزاح) ، مما تولّد عنه الألف ، وهو ضرورة . والبيت في : الخصائص ٢/١٠٦ ، و

سرّ الصناعة ١/٢٥١ ، ٢/٧١٩ ، و الإنصاف ١/٢٥ ، و الخزاعة ٣/٣٧٨ .

٥ - لم أعرفه . والبيت من (مشطور الرجز) . والشاهد : إشباع فتحة الراء في (العقرب) ، وتولد الألف عنها ، للضرورة .

والبيت في رصف المباني ١٢ ، و شرح شواهد المغني ٧٩٥ .

والثاني : أنَّ أبا زيد الأنصاري<sup>(١)</sup> قال في (نواده): "قال المفضل<sup>(٢)</sup>: أنشدني أبو الغول<sup>(٣)</sup> لبعض أهل اليمن<sup>(٤)</sup> :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ثم قال<sup>(٥)</sup>: "قال أبو حاتم<sup>(٦)</sup> : سألت عن هذا البيت أبا عبيدة فقال : انقُط عليه هذا من صنعة المفضل" انتهى .

وحينئذ فالأولى الاستشهاد بقول الشاعر<sup>(٧)</sup> ، أنشده ابن مالك<sup>(٨)</sup> :

وَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وقول الآخر<sup>(٩)</sup> ، أنشده السخاوي:

---

١ - النوادر ٤٥٧، ٤٥٨. وليس فيها البيتان المذكوران، والنص ذكره السيوطي في شرح شواهد ١٢٨.

٢ - هو المفضل بن محمد بن يعلى الضبي الكوفي، أبو العباس. راوية، عالم بالأدب، والشعر، وأيام العرب، من أوثق الكوفيين. كان حياً في خلافة المهدي، وصنف له. توفي سنة ١٦٨هـ. له المفضليات، والأمثال.

ترجمته في نزهة الألباء ٥٦، وإنباه الرواة ٣/٤٠٣.

٣ - الطهوي، شاعر كان يكنى أبا البلاد، وقيل له أبو الغول؛ لأنه رأى غولا فيما زعم. شاعر. ذكره الآمدي في المؤلف والمختلف ٢٤٥.

٤ - تقدّم تخريج البيت الثاني في ص ٤٦٠.. والبيتان في ديوان رؤية ١٦٨.

٥ - النوادر ٤٥٨.

٦ - هو سهل بن محمد السجستاني. من كبار العلماء بالعربية والشعر، وهو من أهل البصرة. لازم الميرد، وقرأ عليه، وله أكثر من ثلاثين تصنيفاً. توفي سنة ٢٤٨هـ. له المعمرين، والنخل.

ترجمته في أخبار النحويين ١٠٢، وطبقات النحويين ٩٤.

٧ - هو التلمس في ديوانه ٣٤. والبيت من (الطويل). والشاهد: إلزام المثني الألف على لغة. وفي ف: "لصمما" مكان "لصمما".

والبيت في معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤، و سر الصناعة ٢/٧٠٤، و شرح المفضل ٣/١٢٨.

٨ - شرح التسهيل ١/٦٣.

٩ - هو هوبير الحارثي في الجمهرة ٢/٣٢٣. وهذا صدر بيت من (الطويل)، وعجزه:



تَرْوَدِمِنَا يَتَيْنِ أُذُنَاهُ ضَرْبَةٌ .....

قوله <sup>(١)</sup>: " واختاره ابن الحاجب <sup>(٢)</sup> " :

قال في (شرح المفصل) : "أسماء الإشارة مبنية كلها عند المحققين لاحتياجها إلى معنى الإشارة كاحتياج المضمر إلى التكلم <sup>(٣)</sup>، والخطاب ، وتقدم الذكر .

وقال بعض الناس : إنَّ المثني معرب <sup>(٤)</sup>، وذلك أنه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل ، فوجب أن يكون معرباً قياساً على سائر المثنيات <sup>(٥)</sup> .

وأجيب عن ذلك بوجهين :

أحدهما : أنَّ الدليل قائم على وجوب البناء فيها كلها، فوجب الحكم عليها كلها <sup>(٦)</sup> بالبناء، وتأويل هذا المشكل ووجهه أن نقول: لو كانت على قياس المثني لوجب أن تكون <sup>(٧)</sup> ألفها منقلبة كما تنقلب ألف (عصاً) ، و(رحى) ، ولما لم تنقلب دلَّ على أنها صيغة موضوعة للمشار إليه <sup>(٨)</sup> المرفوع تارة ، والمنصوب أخرى ، كما وضعوا <sup>(٩)</sup> (إياك للمنصوب في

---

..... دعت إلى هابي الزاب عقيم

والشاهد: إنزام المثني الألف على لغة.

والبيت في سر الصناعة ٧٠٤/٢، والصاحي ٢٩، وشرح المفصل ١٢٨/٣، ١٣٣، واللسان مادة (صرع)، و(شظي)، و(هبا)، والخزاة ٤٥٣/٧.

١ - المغني ٥٨.

٢ - الإيضاح ٤٧٩/١، ٤٨٠.

٣ - في ز "التكلم".

٤ - في ز "عرب". والمقصود هنا المثني من أسماء الإشارة.

٥ - في ف : "المبنيات".

٦ - "كلها" ساقطة من ك .

٧ - في ز "يكون".

٨ - "إليه" ساقطة من الأصل ود وف وز، مثبتة من ك .

٩ - في الأصل : "وصفوا"، والمثبت من د و ز وك، وفي ف : "الصفة".

المضمرات ،و(أنت ) للمرفوع،ولكنه لما كان ثمّ تغيير لجميع الصيغة وضح أمره،ولما كان هنا تغيير لبعض الصيغة أشكل أمره . ولا فرق في التحقيق في تغيير الصيغة<sup>(١)</sup> من أن يكون تغييراً للجميع ، أو تغييراً للبعض.والوجه الآخر أنها تشدّد نونها ، ولو كانت نون التثنية لم تشدّد نونها ، إذ لا يجوز أن يقال في رجلان:رجلانّ بالتشديد. وهذا كله على لغة من قال : (هذان ) في الرفع و (هذين ) في النصب ، والجر . وأمّا من قال : (هذان ) في الأحوال الثلاث<sup>(٢)</sup> كلّها ، فلا إشكال في [أنه]<sup>(٣)</sup> مبنيّ " انتهى .

قوله<sup>(٤)</sup> : "و"<sup>(٥)</sup> تأتي (إنّ ) فعلاً ما ضيّاً .." إلى آخره .

هذا أورده ابن فلاح<sup>(٦)</sup> في (المغني) ، وقبله ابن الدهان في (الغرة) ، و<sup>(٧)</sup> نقله عنه أبو حيّان<sup>(٨)</sup> في (شرح التسهيل) ، وقال : إنّه من الملحّ .

### فائدة :

قال ابن الشجري<sup>(٩)</sup> في (أماليه) : "(إنّ ) المكسورة المشدّدة [ب/٦٣] على ضربين : لغويّ ، وصناعيّ ، فمن اللغويّ المؤكّدة الداخلة على جملة<sup>(١٠)</sup> ، ومنه المستعملة جواباً بمعنى (نعم) ،

١ - في الأصل ود وز وف : "الصفة" ، والمثبت من ك .

٢ - "الثلاث" من ف ، وساقط من الأصل و ز ود وك .

٣ - من ك و ز ، وفي : ف : "أنّها" .

٤ - المغني ٥٨ .

٥ - "الواو" ساقطة من ك وز .

٦ - هو منصور بن فلاح بن محمّد بن سليمان اليمينيّ ، تقيّ الدين ، أبو الخير . نحويّ ، فقيه ، أصوليّ . توفّي سنة ٦٨٠ هـ .

له المغني ، والكافي .

ترجمته في بغية الوعاة ٣٨٩ ، وكشف الظنون ١٧٥١ .

ينظر المغني ٨٨٤/٣ .

٧ - "الواو" ساقطة من ف .

٨ - لم أعثر عليه .

٩ - الأمالي ٤٣ ، ٤٢/٢ .

ومنه قولك : إِنَّ يا هذا ، إذا أمرته بالأئين ، ومنه قولك : إِنَّ ذاهب،[تريد]<sup>(١)</sup> إن أنا ذاهب<sup>(٢)</sup> ، فهذه (إن) النافية ، خُفِّفَتْ همزة (أنا) بإلقاء فتحها على نون(إن) ثم حُذِفَتْ فصار إِنَّا ذاهب ، فتوالى مثلاًن متحرّكان ، فأسكن الأوّل وأدغم . ومن ضربها أنّهم قالوا : أَنَّ الماء في الحوض يؤنه أنا ، إذا صبّه<sup>(٣)</sup> . فإن بنيتَه للمفعول ، قلتَ : قد أَنَّ الماء ، وإن كسرت أوله على قول من كسر أوّل الفعل المبني للمفعول من المضاعف - نحو: شِدَّ، ورِدَّ ، كما قالوا في معتل<sup>(٤)</sup> العين قِيلَ ، وَغِيضَ - قلتَ على هذا : إِنَّ الماء ، أي : صُبَّ . ومنه قراءة<sup>(٥)</sup> من كسر فقال : «وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا» . وهذا الوجه والذي قبله بتجاذبهما اللغويّ ، والصناعيّ . و (إنّ ) من قوله<sup>(٦)</sup>:

إِنَّ هِنْدُ الْكَرِيمَةِ الْحَسَنَاءُ .....

صناعيّ ، لاغير " انتهى .

### فائدة :

قال مهذّب الدين أبو المحاسن المهلبيّ النحويّ<sup>(٧)</sup>، تلميذ ابن بري<sup>(٨)</sup> ملغزاً[في(إن)،و(أن)]<sup>(٩)</sup> :

١٠ - في ز "الجملة".

١ - في الأصل ود وز وك وف: "يريد"، والصواب ما أثبتته من الأمالي.

٢ - "يريد إن أنا ذاهب" ساقطة من ك .

٣ - ينظر اللسان(أنن).

٤ - في ز "المعتل".

٥ - هي قراءة المطويعي. وهي قراءة شاذة، والقراءة المتواترة ﴿رُدُّوا﴾. سورة: الأنعام. من الآية: ٢٨. ينظر إتحاف فضلاء

البشر ٥٠/٢.

٦ - تقدّم في ص ١٨١.

٧ - هو مهلب بن حسن بن بركات البهنسي. نحويّ، فقيه، قاض، نظم الشعر، وأقرأ الأدب في مصر. توفي سنة ٥٧٢هـ.

له حصر الشوارد .

ترجمته في إشارة التعيين ٣٥٦، وإنباه الرواة ٣/٣٣٣.

أَنَّ زَيْدًا فَإِنَّ عَمُرُو الْكَرِيمَا إِنَّ مُسْتَهْتِرًا ، وَإِنَّ حَلِيمًا  
إِنَّ قَلْبِي لَفِي غَرَامٍ كَلِيمًا أَنَّ وَصْلًا بِإِنَّ يَشْفِي سَقِيمًا  
أَصْدُودًا لِأَنِّي ذُبْتُ أَنَا غَالًا أَنَّ الْخَلَاصُ صِيرْتُ رَمِيمًا

قال : ف(أَنَّ) الأولى<sup>(١)</sup> - بالفتح - فعل ماضٍ من الأنين ، والثانية - بالكسر - أمر منه ،  
والثالثة (إِنَّ) النافية و<sup>(٢)</sup> (أَنَا)، وطُرِحَتْ همزتها وأدغمت، والرابعة أمر مؤكّد بالنون من  
(وَأَي) بمعنى وعد ، والخامسة المؤكّدة ، والسادسة - بالفتح - بمعنى (لعلّ) ، والسابعة<sup>(٣)</sup>  
- بالكسر - بمعنى (نعم) ، والثامنة - بالفتح - المؤكّدة ، والتاسعة - بالفتح - مصدر<sup>(٤)</sup>  
بمعنى الأنين ، والعاشرة (أَنِّي) التي للاستفهام .

ذكر ذلك في كتابه<sup>(٥)</sup> (نظم الفرائد وحصر الشرائد) .

#### [فائدة:]<sup>(٦)</sup>

قال ابن جني في (ذالالقة) : "حضر عند أبي عليّ من عنده<sup>(٧)</sup> كتاب (الهوش والبوش)<sup>(٨)</sup>  
عن أبي زيد ، فوجدت في آخره بخطّ أبي عبد الله ابن مقلّة<sup>(٩)</sup> : "«هو مئة من كذا» فيه  
قولان :

٨ - هو عبد الله بن برّي بن عبد الجبار المقدسيّ الأصل، المصري، أبو عمّاد. من علماء العربية النابيين. ولد بمصر  
سنة ٤٩٩هـ، وتوفي بها سنة ٥٨٢هـ.

له الرد على ابن الخشاب ، و شرح شواهد الإيضاح .

ترجمته في وفيات الأعيان ١٠٨/٣ ، و إنباه الرواة ٢٣١/٢ .

٩ - من ك و ف و ز .

١ - في الأصل و ف : "أولى"، والمثبت من د و ز وك .

٢ - "الواو" ساقطة من ك و ف .

٣ - في الأصل : "السابقة"، والمثبت من د و ز وك .

٤ - في الأصل : "مصدر"، والمثبت من د و ز وك وف .

٥ - الشرح الرائد ٣٢-٣٧ .

٦ - من ك و ف و ز .

أحدهما : أن يكون مَفْعِلَةٌ من (إِنَّ). بمعنى نعم في قوله<sup>(١)</sup> :

..... فَقُلْتُ : إِنَّهُ

لأنّها تحقيق. والأحسن<sup>(٢)</sup> أنه من قولهم : جاءني هذا الأمر وما مانت مائة ، أي : ما اهتممت به . فأنكر أبو عليّ قوله أنه من (إِنَّ) . وهو كما قال ؛ لأنه لا يجوز الاشتقاق من الحروف " .

وقال : " قد أنشد أبو عُبَيْد<sup>(٣)</sup> في كتاب (غريب الحديث) بيتاً آخره<sup>(٤)</sup> :

..... تَمُنُّنَةٌ لِّغَيْرِ مُعَرَّسٍ

وهذا من لفظه ومعناه ، فالميم كما ترى فيه أصل ، ف (تمنّنة) <sup>(٥)</sup> على هذا فَعِلَّةٌ " .

---

٧ - في ك و ف ز : "معه".

٨ - في القاموس (بوش) : "تركّتهم هَوْشاً هَوْشاً" أي : مختلطين. وقد ذكره ابن النديم في الفهرست ٨١، وسماه الهوش والنوش.

٩ - هو محمّد بن علي بن الحسين بن مقلة، أبو عليّ، شاعر، أديب، يضرب بحسن خطه المثل. وزير للعباسيّين ثلاث مرات، ولاقى في وزارته محناً شديدة، وكانت وفاته بالسجن في بغداد سنة ٣٢٨هـ. ترجمته في وفيات الأعيان ١١٧/٥، وثمار القلوب ٢١٠. ١ - تقدّم في ص ٤٤٦.

٢ - هذا هو القول الثاني، ولعل السيوطي تصرّف في النص . ينظر اللسان (أنن)، و(مان).

٣ - في ف : "أبو عليّ". وينظر غريب الحديث ١٩٧/٢.

٤ - هذا بعض بيت للمرّار الفقعسيّ في شعراء أمويّون ٤٥٩/٢، والبيت:

فنهامسوا شيئاً فقالوا: عرّسوا من غير تمّنة لغير معرّس

وهو من (الكامل). والشاهد: بجيء تمّنة بمعنى: علامة.

والبيت في غريب الحديث للخطابيّ ٢٥٩/٢، اللسان مادة (أنن).

٥ - في ف : "فمنه".

## (أنّ) المفتوحة المشدّدة

قوله<sup>(١)</sup> : "أحدهما : أن تكون حرف تأكيد" :

قال أبو حيّان<sup>(٢)</sup> في (شرح التسهيل) : "لا يظهر لي هذا المعنى ، لأنّها ينسبك منها مصدر ، ولو صرّحت بالمصدر المنسبك منها لم يكن ثمّ في النسبة تأكيد ، لو قلت في بلغني أنّك منطلق بلغني انطلاقك لم يكن فيه تأكيد<sup>(٣)</sup> البتّة" .

قال<sup>(٤)</sup> : "وفي (البيسط) : قال النحويّون : (أنّ) المفتوحة تكون للتأكيد ، وتفيد السبك ، و<sup>(٥)</sup> على هذا إشكال، وهو أنّها إذا كانت للتأكيد كان معناها تحقيق الخبر ، وتأكيد النسبة ، وإذا كانت سابقة كان في ذلك إبطال الخبريّة؛ لأنّ سبكها يبطل الخبريّة ، لأنّ في السبك [٦٤/أ] عدم قبول الصدق والكذب .

والجواب أنّ المفتوحة أصلها الكسر<sup>(٦)</sup> والمؤكّدة هي المكسورة ليس إلّا لكن فتحها يكون لصيرورتها [في تأويل] <sup>(٧)</sup> المفرد المؤكّد بثبوته<sup>(٨)</sup> . فإذا قلت : إن زيدا منطلق ، ثمّ قلت : علمت أنّ زيدا منطلق<sup>(٩)</sup> ، فمعناه علمت أنّه المؤكّد الثابت ، فعلى هذا لا تكون إلّا علامة على السبك ، لا للتأكيد ، والسبك "انتهى كلام (البيسط) .

---

١ - المغني ٥٩ .

٢ - التذييل ٤٣/٢ .أ .

٣ - في ز "تأكيد" .

٤ - المصدر نفسه .

٥ - "الواو" ساقطة من ك .

٦ - في ز "المكسورة" .

٧ - من ك و ف .

٨ - في ز "ثبوته" .

٩ - من "ثمّ قلت... إل هنا ساقط من ف .

وقال ابن يعيش <sup>(١)</sup>: " (أَنَّ) المفتوحة تقلب <sup>(٢)</sup> معنى الجملة إلى الإفراد ، وتصير <sup>(٣)</sup> في مذهب المصدر المؤكّد . ولولا إرادة التأكيد لكان المصدر أحقّ بالموضع ، وكنت تقول مكان بلغني أن زيداً قائم : بلغني قيام زيد .

قوله <sup>(٤)</sup> : " والأصحّ أنها فرع عن <sup>(٥)</sup> (إنّ) المكسورة " :

قال أبو البقاء <sup>(٦)</sup> في (اللباب) : " المكسورة هي الأصل ، لثلاثة أوجه :

أحدها : أنها تفيد في الجملة معنى واحداً ، وهو التوكيد <sup>(٧)</sup> فهي كـ (لام الابتداء ، والباء الداخلة في خبر (ليس) ، ونون تأكيد الفعل ، والمفتوحة تفيد التوكيد <sup>(٨)</sup> وتعلّق ما بعدها بما قبلها .

والثاني : أنّ (إنّ) المكسورة تشبه الفعل إذ <sup>(٩)</sup> كانت عاملة غير معمول فيها ، كما هو <sup>(١٠)</sup> أصل الفعل ، والمفتوحة عاملة ومعمول فيها ، فهي كالمركب ، والمكسورة كالمفرد ، والمفرد أصل للمركب .

---

١ - شرح المفصل ٥٩/٨ .

٢ - في ف : "نقلت" .

٣ - في ز "يصير" .

٤ - المغني ٥٩ .

٥ - "عن" من ك و ف .

٦ - اللباب ٤٥/ب .

٧ - في ف وز : "التأكيد" .

٨ - في ز "التأكيد" .

٩ - من ز ، وفي الأصل ود وك وف "إذا" .

١٠ - "كما هو" ساقطة من ف .

والثالث : أنَّ المكسورة ليست كـبعض الاسم ، بل هي مستقلة بنفسها ، والمفتوحة كـبعض الاسم إذ<sup>(١)</sup> كانت هي وما عملت فيه في تقدير اسم واحد . وقد<sup>(٢)</sup> قال قوم : المفتوحة أصل<sup>(٣)</sup> للمكسورة<sup>(٤)</sup>.

وقال آخرون : كل واحدة<sup>(٥)</sup> منهما أصل<sup>(٦)</sup> بنفسها ، والصحيح الأول " انتهى .  
وقال ابن مالك<sup>(٧)</sup> في (شرح التسهيل) : " (إنَّ) بالكسر أصل ، لأنَّ الكلام معها جملة غير مؤوّل بمفرد ، و(أَنَّ) [بالفتح]<sup>(٨)</sup> فيها فرع ؛ لأنَّ الكلام معها مؤوّل بمفرد<sup>(٩)</sup> ، وكون المنطوق به جملة من كل وجه ، [أو مفرداً من كل وجه] <sup>(١٠)</sup> أصل لكونه جملة من وجه و <sup>(١١)</sup> مفرداً من وجه ولأنَّ المكسورة مستغنية [بعمولها] <sup>(١٢)</sup> عن زيادة ، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة <sup>(١٣)</sup> ، والمجرّد من <sup>(١٤)</sup> الزيادة أصل للمزيد . ولأنَّ المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما

---

١ - من ز، وفي الأصل ود وك وف : "إذا".

٢ - "قد" من "ك" و ف .

٣ - في ف : "اسم".

٤ - في ز "المكسورة".

٥ - من ك وز، وفي الأصل ود وف : "واحد".

٦ - من ك و ف وز، وفي الأصل ود : "أصلي".

٧ - شرح التسهيل ١٩/٢ .

٨ - في الأصل ود وك وز وف : "الفتح" ، والمثبت من شرح التسهيل .

٩ - في ز : "مصدر".

١٠ - من ز .

١١ - "الواو" ساقطة من ف .

١٢ - من شرح التسهيل ، وفي الأصل ود وك وف وز : "بعمولها" ، ولعل الصواب ما أثبتته .

١٣ - "من" والمفتوحة... "إلى هنا ساقط من ف .

١٤ - في ف : "عن".



تتعلق<sup>(١)</sup> به كقولك في (عرفت أنك برّ) : إنك برّ . ولا تصير المكسورة مفتوحة إلاّ بزيادة كقولك<sup>(٢)</sup> في<sup>(٣)</sup> (إنك برّ) : عرفت أنك برّ ، والرجوع إليه بحذف أصل للمتوصّل إليه بزيادة .

وفي (البسيط) : " قيل : إنّ المفتوحة مغيرة من المكسورة ، فتفتح دليلاً على اتصال العامل بما دخلت عليه ، وهو قول الفراء " .

وقال ابن يعيش<sup>(٤)</sup> ، والسخاوي<sup>(٥)</sup> في (شرح المفصل) : "تميم، وقيس<sup>(٦)</sup> يدلون همزة أنّ عينا ، يقولون : أشهد عنّ محمداً رسول الله ، وعلمت عنّ عبد الله قائم ، ومنه قول الشاعر<sup>(٧)</sup> :

فَعَيْنَاكِ عَيْنَاهَا وَجِيْدُكِ جِيْدَهَا سِوَى عَنْ عَظَمِ السَّاقِ مِنْكِ دَقِيْقُ

قوله<sup>(٨)</sup> : "ومن هنا صحّ للزمخشري<sup>(٩)</sup> أن يدعي أن (أنما) بالفتح تفيد الحصر ك (إنما) .." إلى آخره .

١ - من ز، وفي الأصل ودرك وف: "يتعلق".

٢ - من ز، وفي الأصل ودرك وف: "قولك".

٣ - ساقط من ز.

٤ - "وقال ابن يعيش" ساقطة من ز. ينظر شرح المفصل ٥٩/٨.

٥ - المفضل ١٥٣/أ.

٦ - هم بنو قيس عيلان بن مضر بن نزار. وهم قبائل كثيرة، منها هوازن، وسُلَيم، وغطفان، وغيرهم.

ينظر جمهرة الأنساب ١٠، وما بعدها.

٧ - هو الجنون في ديوانه ١٦٣. والبيت من (الطويل). والشاهد فيه إبدال همزة (أنّ) عيناً. وفي الأصل وك : "بسوى"

مكان "سوى"، والمثبت من د وف وز.

والبيت في سّ الصناعة ٢٠٦/١، والخصائص ٤٢٠/٢، والمقرب ١٨٢/٢، والخزانة ٥٩٥/٤.

٨ - المغني ٥٩.

٩ - الكشف ٥٨٦/٢.

قال الشيخ بهاء الدين السبكي<sup>(١)</sup> في (عروس الأفراح) : "من طرق الحصر (أثماً) بالفتح.

قال الزمخشري<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾<sup>(٣)</sup> : " (إثماً) لقصر الحكم على شيء ، أو<sup>(٤)</sup> لقصر شيء<sup>(٥)</sup> على حكم ، كقولك : إثماً<sup>(٦)</sup> زيد قائم ، وإثماً يقوم زيد . وقد اجتمع المشالان في هذه الآية ؛ لأنَّ ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ مع<sup>(٧)</sup> فاعله بمنزلة إثماً يقوم زيد ، و ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ﴾ بمنزلة : إثماً زيد قائم ، وفائدة اجتماعهما الدلالة على أنَّ [٦٤/ب] الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقصور على استئثار الله بالوحدانية " .

قال الشيخ بهاء الدين<sup>(٩)</sup> : "هذا صريح في أنَّ (أثماً) بالفتح للحصر، وبه صرح التنوخي<sup>(١٠)</sup> في كتابه (الأقصى القريب) ونقله الطيبي أيضاً ، وأنه يقال : إنَّ كلَّ ما أوجب أنَّ (إثماً) بالكسر للحصر أوجب أنَّ (أثماً) بالفتح للحصر . وفيه نظر .  
والشيخ أبو حيان<sup>(١١)</sup> ردَّ على الزمخشري ما زعمه من أنَّ المفتوحة للحصر ، وقال :  
"يلزمه انحصار الوحي في الوحدانية" .

---

١ - عروس الأفراح ٢/٢٠١، ٢٠٢.

٢ - الكشف ٢/٥٨٦.

٣ - سورة: الأنبياء. من الآية: ١٠٨.

٤ - في ك : "و".

٥ - في ك : "الشيء"، وفي ز "لشيء".

٦ - من ز.

٧ - في ز "ما".

٨ - في ك و ف : "الرسول".

٩ - عروس الأفراح ٢/٢٠٢.

١٠ - الأقصى القريب ٨.

وأجيب عنه بأنه مجازي باعتبار المقام .

قال الشيخ بهاء الدين <sup>(١)</sup> : " وجواب آخر ، وهو أنّ هذا لازم سواء كانت <sup>(٢)</sup> (إنّما) المفتوحة للحصر ، أم لا ؛ لأنّ هذا الإلزام جاء من (إنّما) ، ولو قلت : إنّما يوحى إليّ وحدانيّة الله تعالى لزم ذلك ، وإنّما الذي أوقع الشيخ أباحيان في هذا السؤال قول الزمخشري <sup>(٣)</sup> : " وفائدة اجتماعهما الدلالة على أنّ الوحي مقصور <sup>(٤)</sup> على الوجدانيّة " فأفهم أنّ هذا القصر نشأ عن كونهما معاً للحصر ، وليس كما قال ، فليُتأمل . انتهى .

قوله <sup>(٥)</sup> : " والأصحّ أيضاً أنّها موصول حرفي مؤوّل مع معموليه بالمصدر <sup>(٦)</sup> " :

قال أبو حيان <sup>(٧)</sup> : هذا قول أكثر <sup>(٨)</sup> النحويين .

قال أبو البقاء <sup>(٩)</sup> في (اللباب) : " وإنّما خُصّت المصدريّة بالفتح ؛ لأنّهم لما آثروا الفرق عدلوا إلى أخفّ الحركات وهي الفتحة ، وإن شئت قلت : [لما كانت المصدريّة كبعض] <sup>(١٠)</sup> الاسم طال الكلام بها فخصّت بأخفّ الحركات . وإن شئت قلت : [لما كانت مصدريّة

---

١١ - البحر ٦/٣٤٤ .

١ - عروس الأفراح ٢/٢٠٢، ٢٠٣ .

٢ - في ز "أكانت" .

٣ - انكشاف ٢/٥٨٦ .

٤ - في الأصل : "متصوّر" ، والمثبت من د و ك و ز وف .

٥ - المغني ٦٠ .

٦ - في ز "مصدر" .

٧ - ينظر الارتشاف ٢/١٣٨ .

٨ - في الأصل : "الأكثرون" ، والمثبت من د و ك و ز وف .

٩ - اللباب ٤٥/ب، ٤٦/أ .

١٠ - طمس في الأصل ، والمثبت من ك و د و ز وف .

حملوها] <sup>(١)</sup> على (أَنَّ) الناصبة للفعل في الفتح ، كما حملوا الناصبة للفعل في العمل [على الناصبة للاسم] <sup>(٢)</sup> .

وقال ابن يعيش <sup>(٣)</sup> : "و" <sup>(٤)</sup> الذي يدلّ على أَنَّ (أَنَّ) المفتوحة في معنى المصدر أنها تفتقر [في انعقادها] <sup>(٥)</sup> جملة إلى شيء يكون معها ، ويضمّ إليها ، لأنها مع ما بعدها من منصوبها ، ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول ، فلا تكون <sup>(٦)</sup> كلاماً مع الصلة إلا بشيء آخر ، من <sup>(٧)</sup> خبر يأتي به أو نحو ذلك ، فذلك (أَنَّ) المفتوحة ، لأنها في مذهب الموصول .

قوله <sup>(٨)</sup> : "وإن كان جامداً قُدّر بالكون، فنحو: بلغني أن هذا زيد، تقديره: بلغني كونه زيدا " .

هكذا أطبق عليه النحاة ، وانفرد الرضي <sup>(٩)</sup> فقال: "و(أَنَّ) المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر ويكون خبرها مضافاً إلى اسمها <sup>(١٠)</sup> ، فمعنى بلغني أَنَّ زيدا قائم: بلغني قيام زيد . وكذا إن كان الخبر جامداً ، نحو: بلغني أنك زيد، أي: زيديتك ، فإن ياء النسب إذا لحقت في آخر الاسم ، وبعدها التاء أفادت معنى المصدر ، نحو: الفروسيّة، والضاريّة، والمضرويّة،

---

١ - طمس في الأصل ، والمثبت من دوك وز وف .

٢ - طمس في الأصل ، والمثبت من دوك وز وف .

٣ - شرح المفصل ٥٩/٨ .

٤ - الواو ساقطة من ز .

٥ - طمس في الأصل ، والمثبت من دوك وز ود .

٦ - في ك وز: "يكون" .

٧ - من زوك وف، وفي الأصل: "في" ، والمثبت من شرح المفصل .

٨ - المغني ٦٠ .

٩ - شرح الكافية ٣٤٩/٢ .

١٠ - في ف : "اسم" .

وكذا: بلغني أنّ زيداً في الدار، أي: حضور زيد في الدار؛ لأنّ الخبر في الحقيقة (حاصل) المقدّر.

قوله <sup>(١)</sup>: "وزعم السهيلي... إلى آخره.

قال السهيلي <sup>(٢)</sup> في (نتائج الفكر): "إن جئت بـ(أنّ) المفتوحة قلت: بلغني أنّ زيداً منطلق، فأعملت الفعل في معمول معنويّ، وهو <sup>(٣)</sup> الحديث؛ لأنّ الجملة الملقوظ بها حديث في المعنى، وإنّما جاز هذا لامتناع <sup>(٤)</sup> أن يعمل الفعل فيما عملت فيه (أنّ) <sup>(٥)</sup>، ولا بدّله من معمول [فيه] <sup>(٦)</sup> فتسلّط <sup>(٧)</sup> على الم معمول المعنويّ، [وهو الحديث] <sup>(٨)</sup> [حيث لم يمكن أن تعمل في اللفظي الذي عملت فيه (أنّ)]، وكذلك: كرهت أنّ زيداً منطلق، المفعول <sup>(٩)</sup> هو <sup>(١٠)</sup> الحديث، وهو معنى لالفظ، فإن قيل: وهلاً <sup>(١١)</sup> جعلوا لـ[(أنّ)] <sup>(١٢)</sup> صدر [٦٥/أ] الكلام، كما جعلوا <sup>(١٣)</sup> لـ(ليت) <sup>(١٤)</sup> [ولعلّ] <sup>(١٥)</sup>، ولجميع الأحرف الداخلة على الجمل؟

١ - المعنى ٦٠.

٢ - نتائج الفكر ٣٤٥-٣٤٩.

٣ - في ك: "في".

٤ - في "الامتناع".

٥ - "أنّ" ساقطة من ف.

٦ - من نتائج الفكر.

٧ - من ف وز وك، وفي الأصل ود: "متسلّط".

٨ - من نتائج الفكر.

٩ - من ز.

١٠ - في الأصل "وهو"، والمثبت من ز وك ود وف.

١١ - في الأصل ود وك وز وف: "لم لا مكان: هلاً"، والمثبت من نتائج الفكر.

١٢ - في الأصل ود وك وز وف: "أنّ المكسورة"، والمثبت من النتائج.

١٣ - من ز.

قيل: ليس في (أن) معنى زائد على<sup>(١)</sup> الجملة أكثر من التوكيد، وتوكيد الشيء [بمثابة]<sup>(٢)</sup> تكراره، لا [بمثابة]<sup>(٣)</sup> معنى زائد فيه فصَحَّ أن يكون الحديث المؤكَّد بها معمولاً لما قبلها ؛ حيث مُنعت هي من عمل ما قبلها في اللفظ الذي بعدها فتسلَّط العامل الذي قبلها على الحديث، ولم يكن له مانع [في]<sup>(٤)</sup> صدر الكلام يقطعه عنه ، كما كان ذلك في غيرها. فإن كسرت همزتها كان الكسر فيها إشعاراً بتجريد المعنى الذي هو التوكيد من<sup>(٥)</sup> توطئة الجملة للعمل في معناها فليس بين المكسورة، والمفتوحة فرق في المعنى ، إلا أنهم إذا أرادوا توطئة الجملة لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها ، وأن يصيروها في معنى الحديث فتحوا الهمزة، وإذا أرادوا قطع الجملة مما قبلها ، وأن يعتمدوا على التوكيد اعتمادهم على الترجي والتعني كسروا الهمزة؛ ليؤذنوا بالابتداء، والانقطاع مما قبل ، وأنهم قد جعلوا التوكيد صدر الكلام ؛ لأنه معنى كسائر المعاني وإن لم يكن في الفائدة مثل غيره، وكان الكسر بهذا المواطن أولى ؛ لأنه أثقل من الفتح ، والثقيل<sup>(٦)</sup> أولى أن يُعتمد<sup>(٧)</sup> عليه، ويصدر الكلام [به]<sup>(٨)</sup> ، والفتح أولى بما<sup>(٩)</sup> جاء بعد كلام لخفته<sup>(١٠)</sup> ، وأنَّ المتكلم ليس في عُنفوان نشاطه،

١٠ - في ز(أن).

١١ - في الأصل ود وك وز وف: "دليل"، والمثبت من نتائج الفكر.

١ - من "أجمل... إلى هنا ساقط من ك.

٢ - في الأصل ود: "بمثابة"، وفي ز وك وف "بمثابه"، والمثبت من نتائج الفكر.

٣ - كالسابق.

٤ - ساقط من جميع النسخ، ومن أصول نتائج الفكر، وأثبتته محقق النتائج من البدائع.

٥ - في نتائج الفكر: "عن".

٦ - في الأصل ود وك وف: "النقل"، والمثبت من ز.

٧ - في ف: "تعتمد".

٨ - من ف .

٩ - في ف: "ما".

١٠ - في ف: "الحقيقة".

وحماسة<sup>(١)</sup>، مع (أَنَّ) المفتوحة قد يليها الضمّ، والكسر كقولك: علمت أنك<sup>(٢)</sup>، ولأنك، وبأنك، فلو كسرت لتوالى الثقل.

فإن قيل: فما المانع أن تكون هي وما بعدها في موضع المبتدأ كما كانت في موضع الفاعل، والمفعول، والمجرور [أليس]<sup>(٣)</sup> قد صيرت الجملة في معنى الحديث؟ فهلاً تقول<sup>(٤)</sup>: إنك منطلق معجب لي؟

وما الفرق بينها وبين التي هي وما بعدها في تأويل الاسم نحو: أن تقوم خير من أن تجلس؟ فلم<sup>(٥)</sup> تكون تلك في موضع المبتدأ، ولا تكون هذه كذلك؟

قيل: المبتدأ يعمل فيه عامل معنوي، و[العامل] المعنوي لولا أثره في المعمول اللفظي لما عُقِلَ، وهذه الجملة المؤكدة بـ(أَنَّ) إنما يصلح<sup>(٦)</sup> أن تكون معمولاً لعامل لفظي؛ لأنّ المعمول معنى، والعامل<sup>(٧)</sup> فيه [معنى]<sup>(٨)</sup> أيضاً، فهذا لا يفهمه المخاطب، ولا يصل إلى علمه إلاّ بوحى، فامتنع أن تكون<sup>(٩)</sup> هذه الجملة المؤكدة في موضع المبتدأ؛ لأنه لا ظهور للعامل، ولا للمعمول، ومن ثمّ لم يدخل عليها من عوامل الابتداء من (كان)، وأخواتها، و(إن)، وأخواتها؛ لأنّ [(أَنَّ)]<sup>(١٠)</sup> قد استغنت بظهور عملها في الجملة عن حرف يصير الجملة في

١ - في ز "وجماعه"، وفي نتائج الفكر: "جَمَامَه".

٢ - ساقطة من ز.

٣ - في الأصل ود وك وز وف: "الذي"، والمثبت من نتائج الفكر.

٤ - في ف

٥ - في ز "فلا".

٦ - في ز "يصح".

٧ - في الأصل وك وز وف ود: "المعمول"، وكذا وقع في نسخة من نسخ نتائج الفكر، والمثبت من النتائج.

٨ - ساقط من الأصل وك وز وف ود، والمثبت من النتائج.

٩ - في ز "يكون".

١٠ - ساقطة من الأصل، مثبتة من د وك، وفي ز "لأنها".

معنى الحرف المعمول فيه، فلا تقول: [كان] <sup>(١)</sup> أنك <sup>(٢)</sup> منطلق، لاحتاجة [إلى (أن)] <sup>(٣)</sup> مع عمل هذه الحروف في الجملة.

وجواب آخر، وهو أنهم لو جعلوها في موضع المبتدأ لم يسبق إلى الذهن [إلا] <sup>(٤)</sup> الاعتماد على مجرد التوكيد دون توطئة الجملة للإخبار عنها، فكانت تُكسر <sup>(٥)</sup> همزتها. وقد تقدّم أنّ في الكسر إشعاراً بالانقطاع عما قبل، واعتماداً على المعنى الذي هو التوكيد، فلم يُتصور فتحها في الابتداء إلا بتقديم عامل لفظي يدلّ على المراد بفتحها؛ لأنّ العامل اللفظي يطلب معموله، فإن وجده لفظاً غير <sup>(٦)</sup> ممنوع <sup>(٧)</sup> [منه] <sup>(٨)</sup> وإلا تسلّط على المعنى، والابتداء بخلاف هذا.

فإن قيل: فلم قالوا: علمت أن زيدا منطلق، وظننت <sup>(٩)</sup> أنه ذاهب؟ هلا اكتفوا بعمل هذه الأفعال [٦٥/ب] في الأسماء عن تصيير الجملة في معنى الحديث كما اكتفوا في باب (كان) و(إن)، فقالوا: كان زيد قائماً، ولم يقولوا: كان أن زيدا قائماً <sup>(١٠)</sup>؟  
قيل: الفرق بينهما أنّ هذه أفعال تدلّ على الحدث والزمان، وليست بمنزلة (كان)، ولا (إن)، فجرت مجرى (كرهت)، و(أحببت).

١ - من ف .

٢ - من ز، وفي الأصل ود وك وف: "كأنك".

٣ - ساقط من الأصل، مثبت من د وك وز وف .

٤ - من ك وف .

٥ - في ف: "وكانت يكسر"، وفي ز: "فكانت بكسر".

٦ - كذا في النسخ، ونتائج الفكر، غير أنّ المحقق صوّب العبارة بقوله: "فهو غير"، والذي أنهب إليه أن العبارة صحيحة.

٧ - في ف: "بممنع".

٨ - من ز.

٩ - في ف: "فطفقت".

١٠ - في ك: "قائماً".



فإن قيل: فما العامل في نحو: لو أنك ذاهب فعلت، لاسيما و(لو) <sup>(١)</sup> لا يقع بعدها إلاّ الفعل، ولا فعل هنا؟

فالجواب أن (أنّ) في <sup>(٢)</sup> معنى التأكيد، وهو تحقيق <sup>(٣)</sup> وتثبيت، فذلك المعنى الذي هو التحقيق اكتفت به (لو) حتى كأنه فعل وليها ثمّ عمل ذلك المعنى في الحديث، كأنك قلت: لو ثبت أنك منطلق، فصارت (أنّ) كأنها من جهة اللفظ عاملة، و <sup>(٤)</sup> من جهة المعنى عاملة في المعنى الذي <sup>(٥)</sup> هو الحديث.

فإن قيل: ألم تقدّم <sup>(٦)</sup> أنه لا يعمل عامل معنويّ في معمول معنويّ؟

قيل: هذا في الابتداء حيث لا لفظ يسدّ مسدّ العامل <sup>(٧)</sup> اللفظي، فأما ههنا فـ (لو) لشدة <sup>(٨)</sup> مقارنتها <sup>(٩)</sup> الفعل <sup>(١٠)</sup>، وطلبها له تقوم مقام اللفظ بالعامل الذي هو التحقيق والتثبيت الذي دلّت عليه (أنّ) بمعناها، ومن ثمّ عمل حرف النفي المركّب مع (لو) - في <sup>(١١)</sup> قولك: لولا زيد - عمل الفعل فصار (زيد) فاعلاً بذلك المعنى حتى كأنك قلت: لو عُدِم زيد

١ - "لو" ساقطة من الأصل، مثبتة من ك وز ود.

٢ - من "في نحو..." إلى هنا ساقط من ف .

٣ - في ف : "التحقيق".

٤ - "الواو" ساقطة من ك .

٥ - في ف : "التي".

٦ - في ك : "يتقدّم".

٧ - في ف : "الفاعل".

٨ - في الأصل ودوك وف: "مشقة"، والمنبت من ز.

٩ - من ك و ف، وفي الأصل ود وز : "مقارنتها".

١٠ - في ز وك وف: "للفعل".

١١ - في ف وز: "من".

أو فقد<sup>(١)</sup> لكان كذا. ولولا مقارنة (لو) لهذا الحرف لما كان هذا، لأنّ الحروف لا تعمل معانيها في الأسماء أصلاً، فالعامل في هذا الاسم الذي بعد (لولا) كالعامل في هذا الاسم الذي هو الحديث من قولك: لو أنّك ذاهب.

وأما اختصاص (لا) بالتركيب معها في [باب]<sup>(٢)</sup> (لولا زيد)؛ فلأنّ (لا) قد تكون منفردة<sup>(٣)</sup> تغني عن الفعل، إذا قيل لك: هل قام زيد؟ فتقول: لا. فكأنّك مخبر عنه<sup>(٤)</sup> بالقعود، وليس شيء من حروف النفي يُكتفى به في الجواب حتّى يكون بمنزلة الإخبار إلاّ هذا الحرف<sup>(٥)</sup>، فمن ثمّ صلح الاعتماد عليه في هذا الباب وشاع تركيبه مع حرف<sup>(٦)</sup> لا يطلب إلاّ الفعل، فصارت الكلمة بأسرها بمنزلة حرف وفعل و<sup>(٧)</sup> صار (زيد) بعدها بمنزلة الفاعل، ولذلك قال سيبويه<sup>(٨)</sup>: إنّه مبني على (لولا). وهذا هو الحق [لأنّ ما]<sup>(٩)</sup> يهزون به من أنّه مبتدأ وخبره محذوف لا يظهر. هذا كلّ كلام السهيلي.

قوله<sup>(١٠)</sup>: "الثاني: أن تكون<sup>(١١)</sup> لغة في (لعل)... إلى آخره.

١ - من ك وز، وفي الأصل ود: "نقد"، وفي ف: "قعد".

٢ - طمست في الأصل، والمثبت من د وك وز وف.

٣ - في الأصل غير مقروءة، والمثبت من د وك وز وف.

٤ - في ز "عنها".

٥ - "إلاّ هذا الحرف" من ز، وفي الأصل ود وك وف: "هذه الحروف".

٦ - في ف: "حروف".

٧ - من ك و ف، وفي الأصل ود وز وف: "أو".

٨ - الكتاب ١٢٠/٣، وفي حاشيته كلام للسرياني ينقض كلام السهيلي.

٩ - في الأصل: "فا"، وفي ز "لاما"، والمثبت من د وك وف.

١٠ - المغني ٦٠.

١١ - في ك: "يكون".

قال السخاوي<sup>(١)</sup> في (شرح المفصل): "تأتي (أَنْ) مفتوحة<sup>(٢)</sup> بمعنى (لعل)، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة<sup>(٤)</sup> الفتح، أي: لعلها. قال الخليل: هي بمنزلة قول العرب<sup>(٥)</sup>: «أنت السوق أنك تشتري لنا شيئاً»، أي: [لعلك]<sup>(٦)</sup>. ويشهد لقول الخليل قول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

قُلْتُ لِشَيْيَانٍ أَدُنُّ مِنْ لِقَائِهِ أَنَا نَغْدِي الْقَوْمَ مِنْ شِرَائِهِ

أي: لعلنا.

وما حكاه الكسائي عن العرب: «مأدري أنه صاحبها»، أي: لعله صاحبها. قال أبو علي<sup>(٨)</sup>: «ويدلّ على ذلك، وصحّته<sup>(٩)</sup>، وجودته في المعنى بحىء (لعل) في التنزيل بعد العلم، قال الله<sup>(١٠)</sup> تعالى: ﴿وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾<sup>(١١)</sup>».

وقال ابن الحاجب<sup>(١٢)</sup>: "تأتي (أَنْ) المفتوحة بمعنى (لعل)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١٣)</sup>، وهي<sup>(١٤)</sup> قراءة من قرأ بالفتح؛ لأنها لو جُعِلَتْ منفصلة عما

١ - شرح المفصل ٩٤/ب

٢ - في ز "المفتوحة".

٣ - سورة: الأنعام. من الآية: ١٠٩.

٤ - قرأ بها نافع، وعاصم، وحزمة، والكسائي، وابن عامر. ينظر السبعة ٢٦٥، والحجة ٣/٣٧٦-٣٨٠.

٥ - الأصول ١/٢٧١، والتخميم ٤/٦٦.

٦ - ساقط من جميع النسخ، مثبتة من المفضل.

٧ - في ف: "شعر". والقائل هو أبو النجم في الكتاب ١١٦/٣. والبيتان من (مشطور الرجز). والشاهد بحىء

(أَنْ) بمعنى: لعل. ويروى ((كما)) مكان "أنا"، وعليه فلا شاهد هنا.

والبيتان في المجالس ١/١٥٤، والإنصاف ٢/٥٩١، والخزانة ٣/٥٩١.

٨ - ينظر الحجة ٣/٣٨٠.

٩ - في ز "صحّة ذلك".

١٠ - لفظ الجلالة ساقط من ك وز.

١١ - سورة: عبس. من الآية: ٣.

قبلها<sup>(١)</sup> لتغيّر المعنى إلى خلافه، وصار [٦٦/أ] عذراً لهم، والآية سبقت<sup>(٢)</sup> ردّاً عليهم في قوله: ﴿لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾<sup>(٣)</sup>، فقليل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ردّاً عليهم في المعنى، كما جاء هذا المعنى في غير موضع.

ويدلّ عليه<sup>(٤)</sup> ما<sup>(٥)</sup> بعد ذلك من قوله: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ. وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾<sup>(٦)</sup>. فهذا يُعلمك<sup>(٧)</sup> أنّ الكلام جاء ردّاً عليهم، لاتصديقاً<sup>(٨)</sup> لقولهم، فإذا حُمِلَ ﴿أَنَّهُ﴾ على الاتصال بـ ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ على أنّه فاعل<sup>(٩)</sup> لـ ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ صار المعنى توبيخاً لمن يزعم أنّهم لا يؤمنون، وهو عكس المعنى المتقدّم؛ لأنّه في المعنى تحقيق لما قد<sup>(١٠)</sup> قصدوه، وقد علم أنّه ردّ عليهم، فكيف يرّد عليهم قولهم<sup>(١١)</sup> بتحقيقه.

١٢ - الإيضاح ١٩٥/٢.

١٣ - سورة: الأنعام. من الآية: ١٠٩.

١٤ - في ز "في".

١ - في ز "متّصلة بما قبلها" مكان "منفصلة عما قبلها".

٢ - في ك و ف: "سبقت".

٣ - سورة: الأنعام. الآية ١٠٩.

٤ - في ز "عليها".

٥ - ساقطة من ز.

٦ - في ز "ويزهرهم". سورة: الأعراف. من الآية ١٨٦.

٧ - في ك و ف: "لعلّكم".

٨ - في ف: "تصديق".

٩ - ساقط من ز.

١٠ - "قد" ساقطة من ك و ف وز.

١١ - من ز وك، وفي الأصل رد وف: "قوله".

وقد حمله بعضهم على أن (لا) زائدة، فيستقيم المعنى؛ لأنه يصير تويخاً لمن زعم أنهم يؤمنون، وفيه ردّ لقولهم.

ويجوز حملها على ظاهرها بغير (لعل)، وبغير زيادة (لا) على معنى التعليل؛ لتويخهم على ذلك وجواباً لسؤال مقدر، كأنه قيل: لم وبّخوا على ذلك؟ قفيل: لأنها إذا جاءت لا يؤمنون.

ثم قال: "و(أن) التي بمعنى (لعل) لها صدر الكلام، بخلاف<sup>(١)</sup> (أن) المصدرية" انتهى.

وفي ذا القدر: "قلت لأبي علي"<sup>(٢)</sup>: أفيكون<sup>(٣)</sup> لـ (أن) موضع من الإعراب إذا كان معناها معنى (لعل)؟

فقال: لا موضع لها كما لا موضع لـ (لعل)<sup>(٤)</sup>. فراجعته فيه<sup>(٥)</sup> فأقام عليه.

قال ابن جنّي: "وهو عندي كما ذكر؛ لأنه لا يُنكر<sup>(٦)</sup> اتفاق المعاني مع اختلاف الألفاظ".

[تنبيه]:<sup>(٧)</sup>

في (معني) ابن فلاح<sup>(٨)</sup> أنها مشتركة بين ثلاثة معانٍ التأكيد، والترجي، [والثالث: أن تكون<sup>(٩)</sup> فعلاً]<sup>(١٠)</sup> ماضياً من<sup>(١١)</sup> الأنين "انتهى".

١ - من ك و ف وز، وفي الأصل ود: "وبخلاف".

٢ - "علي" طمست في الأصل، والمثبت من د وك وز وف.

٣ - في ف: "أفتكون".

٤ - اللام الداخلة على "لعل" ساقطة من ز.

٥ - من ز.

٦ - في ف: "يمكن".

٧ - طمست في الأصل، والمثبت من ز ود وك وف.

٨ - المغني ٨٨٤/٣.

٩ - من ز، وفي الأصل ود وك وف: "يكون".

١٠ - طمس في الأصل، ومثبت من د وز وك وف.

وعجبت للمصنّف كيف لم يذكر [هذا الثالث مع ذ] كره لذلك، وأمثاله في أقسام (إنّ) المكسورة<sup>(١)</sup>.

وفي (الصحاح)<sup>(٢)</sup>: "[يقال]<sup>(٣)</sup>: لا أفعله ما [أنّ في السماء نجم]<sup>(٤)</sup>، أي: ما كان في السماء نجم، وما أنّ في الفُرات قطرة، أي: ما كان في الفرات قطرة".  
فهذا معنى آخر، وهو وقوعها فعلاً بمعنى (كان)، ولهذا رُفِعَ (نجم)، و(قطرة). ولو كانت المؤكّدة لُنصِبَا.

وفي (الصحاح)<sup>(٥)</sup> أيضاً: "(أنّ) لغة في (عنّ) بمعنى: عرض".

فهذا قسم خامس.

وتقدّم<sup>(٦)</sup> في كلام مهذب الدين أنّها تكون مصدرًا بمعنى: الأنين.

فهذه ستة أقسام، وعُلم منها أنّها استكملت أقسام الكلمة، فجاءت حرفاً، وفعلاً، واسماً.

---

١١ - من ز، وفي الأصل رد وك وف: "في".

١ - المغني ٥٨.

٢ - الصحاح مادة (أنن).

٣ - من ز. وينظر اللسان (أنن).

٤ - طمس في الأصل، والمثبت من د وك وف وز.

٥ - الصحاح مادة (أنن).

٦ - في ص ٤٦٥.

## (أم) (١)

قال أبو حيان (٢): "هي حرف بسيط، وضع (٣) على حرفين أصليين (٤)، وليست الميم بدلاً من واو (أو)، فيكون أصلها (أو)، خلافاً لابن كيسان (٥)، حيث زعم ذلك إذ هي دعوى لادليل عليها. ولو كانت (أو) هي الأصل، وأبدلت ميم (أم) من واو (أو) لا تفقت (٦) أحكامهما (٧)، ولكنها مخالفة من أوجه:

منها أن السؤال بـ (أو) قبل (٨) السؤال بـ (أم)، فمن سأل بـ (أو) بعد السؤال بـ (أم) فقد أخطأ. وأنه يتقدّر مع (أو) بأحد، ومع (أم) المتصلة بـ (أي).  
وجواب (أو) (٩) بالحرف (نعم)، أو (لا)، وجواب (أم) بالتعيين، إمّا بالاسم، وإمّا بالفعل على حسب ما يكون السؤال.

والأحسن مع (أو) تقديم الفعل، ومع (أم) تقديم الاسم.  
وأنّ (أو) في العطف لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف (أم).  
وأنّك إذا استفهمت باسم وعطفت عليه كان بـ (أو) دون (أم).  
وأنّك إذا عطفت بعد أفعل التفضيل كان بـ (أم) دون (أو).

---

١ - "أم" ساقطة من ف، وفي حاشية د: "بحث أم".

٢ - التذييل والتكميل ١٦٤/٤.

٣ - في ف: "مع".

٤ - من ك و ف، وفي الأصل ود وز: "أصليين".

٥ - ينظر الجنى الداني ٢٢٥.

٦ - في الأصل، ود وك وز: "لأنّبتت"، وفي ف: "لأنّبت من". والمثبت من التذييل.

٧ - في الأصل وف وز: "أحكامها"، والمثبت من د وك.

٨ - في الأصل: "وقبل"، والمثبت من ك و د و ف وز.

٩ - "أو" ساقطة من ف.

وأنّ ما لم يحسن السكوت عليه كان العطف بـ(أم)، وما حسن كان بـ(أو).  
فهذه وجوه من الفرق تدلّ على أنّ (أم) ليست [٦٦/ب] ميمها<sup>(١)</sup> بدلاً من واو(أو)، وأنّ أصلها ليس(أو).

وأما قول ابن كيسان أبدلت الميم من الواو، فتحوّل إلى معنى<sup>(٢)</sup> يزيد على معنى(أو)،  
فليس بشيء؛ لأنّ إبدال حرف من حرف لا يزيل دلالة المبدل عن دلالة المبدل  
منه<sup>(٣)</sup>، فمدلول أبواب مدلول عُباب".

قوله<sup>(٤)</sup>: "أحدها أن تكون متصلة".

قال ابن يعيش<sup>(٥)</sup> في (شرح المفصل): "(أم) المتصلة على تقدير(أي)؛ لأنها لتفصيل ما  
أجملته(أي)، وذلك أنّ السؤال على أربع مراتب في<sup>(٦)</sup> هذا الباب<sup>(٧)</sup>:

الأوّل: السؤال بالألف مفردة كقولك: أعندك شيء مما يُحتاج إليه؟ فيقول<sup>(٨)</sup>: نعم،  
فتقول: ماهو؟ فيقول: متاع، فتقول: أيّ المتاع؟، فيقول: بزّ<sup>(٩)</sup>، فتقول: أكتّان هو أم  
مروّي؟ فيكون الجواب حينئذ التعيين. فالسؤال مرتّب على هذه المراتب المذكورة، فأشدها  
إبهاماً السؤال الأوّل؛ لأنّه<sup>(١٠)</sup> ليس فيه ادّعاء شيء عنده، ثم الثاني؛ لأنّه فيه ادّعاء شيء

---

١ - في الأصل ودوك وف وز: "ميماً"، وفي التذييل: "الميم"، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٢ - ساقط من ز.

٣ - ساقط من ز.

٤ - المغني ٦١.

٥ - شرح المفصل ٩٧/٨، ٩٨.

٦ - في الأصل ودوك وف وز: "من"، والمثبت من شرح المفصل.

٧ - في الأصل ودوك وف : "هذه الآيات"، والمثبت من ز.

٨ - في ز "فتقول".

٩ - في ف: "البرّ".

١٠ - في ز "لأنّ".



عنده إذا قلت له: ما الشيء الذي عندك؟ ثم السؤال الثالث، وهو بـ(أي)، وهو لتفصيل<sup>(١)</sup>  
 ما أجملته (ما)<sup>(٢)</sup>، ثم السؤال الرابع بالألف مع<sup>(٣)</sup> (أم)، وهو لتفصيل  
 ما أجملته (أي)، فتقول: أزيد عندك أم عمرو<sup>(٤)</sup>؟ فمعناه: أيهما عندك؟  
 ولا تعادل (أم) هذه إلا بالهمزة. وينبغي أن يجتمع في (أم) هذه ثلاث شرائط حتى تكون  
 متصلة:

أحدها: أن تعادل همزة الاستفهام.

والثاني: أن يكون السائل عنده علم أحدهما.

والثالث: أن لا يكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر نحو قولك: أزيد عندك أم عندك عمرو؟  
 فقولك بعدها: عندك عمرو، يقتضي أن تكون منفصلة. ولو قلت: أم عمرو، من غير خبر  
 كانت متصلة.

وتقول: أعطيت<sup>(٥)</sup> زيداً أم حرمة؟ فتكون متصلة أيضاً؛ لأن الجملة بعدها إنما هي فعل  
 وفاعل، وليست ابتداء وخبراً.

والجواب عن هذا السؤال - إن كان قد فعل واحداً منهما - التعيين<sup>(٦)</sup>؛ لأن الكلام  
 بمنزلة (أيهما)، و(أيهم)، ولا يكون (لا)، ولا (نعم) كما أنه إذا قال<sup>(٧)</sup>: أيهما، وأيهم فعلت؟ لم  
 يكن<sup>(٨)</sup> جواب هذا (لا)<sup>(٩)</sup>، ولا (نعم)؛ لأن المتكلم مدّع أن أحد الأمرين قد<sup>(١٠)</sup> وقع<sup>(١١)</sup>،

١ - في ك و ف وز: "تفصيل".

٢ - "ما" من ك و ف .

٣ - في ز "مع بالألف" بالتقديم والتأخير.

٤ - في ز: "عمر".

٥ - طمس أولها في الأصل، وفي د و ك و ف وز: "أعطيت"، والمثبت من شرح المفصل .

٦ - في ف: "التبيين".

٧ - في ز "قل".

٨ - في ز "يكون".

لا يدري أيّ الأمرين هو؟ ولا يعرفه بعينه، فهو يسأل عنه<sup>(١)</sup> من يعتقد أنّ علم ذلك عنده  
ليعرفه إياه عيناً.

فإن كان الأمر على غير دعواه كان الجواب: لم<sup>(٢)</sup> أفعل واحداً<sup>(٣)</sup> منهما.

وقيل لها: متصلة؛ لا اتصال ما قبلها بما بعدها، وكونه كلاماً واحداً .

وفي السؤال بها معادلة، وتسوية، فأما المعادلة فهي بين<sup>(٤)</sup> الاسمين، جعلت الاسم الثاني

عديل الأول في<sup>(٥)</sup> وقوع الألف على الأول، و(أم) على الثاني، ومذهب السائل فيهما واحد.

وأما التسوية فهي أنّ الاسمين المسئول عن تعيين أحدهما مستويان في علم السائل الذي

عنده<sup>(٦)</sup> في أحدهما مثل الذي عنده في الآخر". انتهى.

وقال البهاء ابن النحاس<sup>(٧)</sup> في (تعليقه على<sup>(٨)</sup> المقرّب): "(أم) المتصلة لها شروط:

أحدها: أن يتقدّمها<sup>(٩)</sup> همزة الاستفهام لفظاً، أو تقديرًا كما في<sup>(١٠)</sup>:

---

٩ - في ك: "إلا".

١٠ - "قد" من ك وف .

١١ - في ك وز: "وقع كما".

١ - في ز "سؤال عند" مكان "يسأل عنه".

٢ - في ف: "أم".

٣ - في ز "واحد".

٤ - في ك: "من".

٥ - في ز "من".

٦ - من ك وف و"د" وز، وفي الأصل: "عندهما".

٧ - التعليقة ٨٢/أ.

٨ - في ف: "عن".

٩ - في ز "تقدّمها".

١٠ - تقدّم في ص ٨٩.

بِسَبْعِ رَمِيَتْ الْجَمْرُ أُمَّ بَشْمَانَ .....

والثاني: أن يكون بعدها مفرد ، كذا ذكر أبو علي<sup>(١)</sup>. وزاد ابن خروف<sup>(٢)</sup>: «أو جملة معادلة نحو: أقام زيداًم قعد»؟

ومعنى المعادلة: أن أحدهما معلوم عنده لابعينه، فقد تعادلا في علمه، أي: استويا [٦٧/أ]. ولعلّه الذي عناه ابن عصفور<sup>(٣)</sup> بقوله<sup>(٤)</sup>: «أو في تقديره».

والثالث: أن يكون معنى الكلام: أيهما، أو أيّهم ، ولذلك<sup>(٥)</sup> لزم في جوابها التعيين. وبهذا الشرط سميت متصلة؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها مقدّر بجملة واحدة، وهو: أيهما كان؟ فصار مجموع الكلام جملة واحدة في المعنى، فاتّصل بعضه ببعض.

وأما قول ابن عصفور<sup>(٦)</sup>: «والأحسن فيهما<sup>(٧)</sup> توسّط الذي لأيسأل<sup>(٨)</sup> عنه ، ويجوز تقديمه ، ويجوز تأخير» ، فإن هذا الأمر جعله ابن الحاجب<sup>(٩)</sup> شرطاً<sup>(١٠)</sup> ، ونصّ على أنّه يجب أن

١ - ينظر الإيضاح ٢٩٠.

٢ - هو عليّ بن عمّاد بن عليّ الحضرميّ، أبو الحسن. أندلسي، عالم بالعريّة. من أهل إشبيلية ولد سنة ٥٢٤هـ، وتوفّي سنة ٦٠٩هـ.

له شرح الجمل ، و شرح الكتاب .

ترجمته في جذوة الاقتباس ٣٠٧، وإنباه الرواة ٢٢٠/٣.

٣ - المقرّب ٢٥٣.

٤ - في: ك: "وبقوله".

٥ - في ف: "كذلك".

٦ - المقرّب ٢٥٣.

٧ - في ك و ف وز: "فيها".

٨ - في ز: "تسأل".

٩ - الإيضاح ٢٠٨/٢.

١٠ - في ف: "شرط".

يلي أحد المتعادلين الهمزة والآخر (أم)، فتقول: أزيد عندك أم عمرو؟ ولا يجوز تقديم (عندك) أصلاً عنده.

وابن عصفور<sup>(١)</sup> ذكر أنه جاز، فتحصل لنا أن لنا خلافاً في شرط رابع "انتهى".

وقال المصنف في (تعليقه)، ومن خطّه نقلت: "(أم المتصلة) لها ثلاث<sup>(٢)</sup> شرائط<sup>(٣)</sup>:"

الأولى: أن تكون معادلة لهمزة الاستفهام، ومعنى ذلك أن يُسأل<sup>(٤)</sup> عن أحد الاسمين، أو

الفعلين، فتدخل الهمزة على الأول، و(أم) على الثاني، ويُجعل المعنى المتعلق<sup>(٥)</sup>

[بهما]<sup>(٦)</sup> متوسطاً بينهما، تقول: أزيد عندك، أم عمرو؟ وأقام زيد أم قعد؟ فهذه في المعادلة.

ويجوز في الشعر أن تقدّم<sup>(٧)</sup> المعنى المتعلق تالياً<sup>(٨)</sup> الهمزة، فتقول: أعندك زيد أم عمرو؟ وأزيد

قام أم قعد<sup>(٩)</sup>؟ فقد تحصل<sup>(١٠)</sup> من الهمزة في هذه الأمثلة، ومن (أم) معنى (أي).

الثانية: أن يكون السائل عالماً بواحد من المسئول عنهم لابعينه، وبهذا يفترق من (أو).

الثالثة: أن لا يكون بعدها جملة من مبتدأ و<sup>(١١)</sup> خبر، ولا من فعل وفاعل، إلا أن يكون قبلها

فعل وفاعل، والفاعل في الثاني هو فاعل<sup>(١٢)</sup> للأول<sup>(١٣)</sup>، كقولك: أقام زيد، أم قعد؟ وأضربت

زيداً، أم قتلتها؟

---

١ - المقرّب ٢٥٣.

٢ - في الأصل ودوز: "ثلاثة"، والمثبت من ك و ف .

٣ - في ف: "شروط".

٤ - في ز: "سأل".

٥ - في الأصل ود و ك و ف: "التعليق"، والمثبت من ز.

٦ - من ز.

٧ - في ك: "يقدم"، وفي ز: "يتقدم".

٨ - في الأصل ود و ك و ف: "باليا الهمزة"، والمثبت من ز.

٩ - من ز، وفي الأصل ود و ك و ف: "وأقام زيد أم قعد؟" بالتقديم والتأخير.

١٠ - في ف: "يحصل".

فإن قلت: أزيد قائم، أم عمرو منطلق؟ وأقام<sup>(١)</sup> زيد أم قام عمرو؟ أو أقام بكر<sup>(٢)</sup>، أم<sup>(٣)</sup> قعد خالد؟ لم تكن متصلة<sup>(٤)</sup> انتهى.

وقال ابن القواس<sup>(٥)</sup> في (شرح الكافية): "(أم) المتصلة لا تتحقق إلا بثلاثة شروط: الأول: أنها مستلزمة لهزمة الاستفهام في المعنى. وإنما اختصت الهزمة بلزومها<sup>(٦)</sup> لـ (أم) دون (هل)؛ لأن الهزمة هي الأصل.

الثاني: أنها مستلزمة لأن يليها أحد الأمرين المستويين، ويلي الهزمة الأمر الآخر، ومن ثم لم يجر: أرايت زيدا أم عمراً؟ لأن الذي يليها اسم، والذي يلي<sup>(٧)</sup> الهزمة فعل، وليس الاسم والفعل بمستويين في الحقيقة، لا يقال: فقد<sup>(٨)</sup> يليها ما هو مخالف للأول كقوله<sup>(٩)</sup>: ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾<sup>(١٠)</sup>، وقوله<sup>(١١)</sup>: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾<sup>(١٢)</sup>؛

١١ - في ف: "أو".

١٢ - في ز: "الفاعل".

١٣ - في ك و ف وز: "الأول".

١ - في ز: "أو قائم" مكان "وأقام".

٢ - "بكر" ساقطة من ف.

٣ - في ف: "أو".

٤ - شرح الكافية ١٤٩.

٥ - طمست في الأصل، والمثبت من د وك وز وف.

٦ - في ف: "يليه".

٧ - في الأصل ود وك وز وف: "قعد فقد"، و"فقد" ساقطة من ز.

٨ - في ز: "كما في قوله".

٩ - سورة: النازعات. من الآية: ٢٧.

١٠ - في الأصل وز: "عليهم".

١١ - سورة: الأعراف. من الآية: ١٩٣.

لأننا نقول: أمّا الأوّل فالخير فيه محذوف، و﴿بناها﴾ حال، والتقدير: أنتم أشدّ خلقاً، أم السماء أشدّ؟

وأمّا الثاني: فالمراد في [الأولى] <sup>(١)</sup> التجدد <sup>(٢)</sup>، والثبات في الثانية.

وكذلك <sup>(٣)</sup> قوله تعالى: ﴿أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ﴾ <sup>(٤)</sup>، أيّ: أجددت إثبات الحق، أم أنت على عادتك من <sup>(٥)</sup> اللعب؟.

الثالث: أن يكون السائل عالماً بأحدهما لابعينه، فإذا قلت: أزيد عندك، أم عمرو؟ فيجب أن يكون عالماً بأنّ أحدهما عنده، وإثماً سأل عن التعيين، بخلاف (أو)، و(إمّا)، ومن ثمّ كان جواب (أم) بالتعيين؛ لأنّه طالب له، والجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال، ولم يجز أن يجاب ب(لا)، و(لا) (نعم)، لعدم المطابقة.

وأمّا إذا سئل بـ(أو)، و(إمّا) فجوابهما (لا) أو (نعم)، فإنّ أجيب بالتعيين كان الجواب على وفق السؤال، ثمّ المتصلة لا يُعْطَفُ بها إلّا مفرد على مفرد إمّا اسمين [٦٧/ب] متعلّقين بحكم واحد نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ أو فعلين منسوبين إلى فاعل واحد نحو: أيقوم زيد، أم يقعد؟ وإثماً لم يقع بعدها جملة؛ لأنّها والهمزة مقدّران بـ(أيّ)، و(أيّ) مفرد، فلا يكون <sup>(٦)</sup> خبره إلّا مفرداً، فلو كان بعدها جملة مستقلة لامتنع تقدير (أيّ).

واحتزنا بالمستقلة عن نحو: أيقوم زيد، أم يقعد <sup>(٧)</sup>؟ فإنّها في حكم المفرد، لكون الفعل الذي بعدها مسنداً إلى ما أسند إليه الفعل الواقع بعد الهمزة.

---

١ - من شرح الكافية، وفي الأصل رد وك وز وف: "الأول".

٢ - في الأصل: "المتجدّد"، والمثبت من دوك وف وز.

٣ - من ك وف ود وز، وفي الأصل: "ولذلك".

٤ - سورة: الأنبياء. من الآية: ٥٥.

٥ - في ف: "في".

٦ - في ك وف: "بكون".

٧ - في ز: "أقوم أم تقعد" مكان "أيقوم زيد أم يقعد".

وقال أبو حيان <sup>(١)</sup> في (شرح التسهيل): "لا تكون (أم) المتصلة إلا فيما يُستعمل لفظ الاستفهام فيه، سواء كان <sup>(٢)</sup> معنى الكلام على معنى الاستفهام، أم لا نحو: علمت أزيد <sup>(٣)</sup> في الدار، أم عمرو؟ وليت شعري: أزيد قائم، أم خالد؟ وما أبالي: أقام زيد، أم قعد؟ و <sup>(٤)</sup> سواء عليّ أقمت، أم قعدت.

ووقعت في هذا <sup>(٥)</sup> الشبه <sup>(٦)</sup> من حيث كان المعنى على التسوية في ظنّ المخاطب في جهالة <sup>(٧)</sup> أيهما <sup>(٨)</sup> ادّعت العلم بكونه عنده، والتسوية في ظنّ المتكلم فيما جاء بعد (ليت شعري)، والتسوية بين قعود زيد وقيامه في مسألة ما (أبالي)، ومسألة (سواء)، كما أنك إذا استفهمت، فقلت: أزيد عندك، أم عمرو؟ استوى <sup>(٩)</sup> ظنك في كينونة من عندك منهما، والمعادلة لا تكون إلا بين اسمين، أو فعلين، أو جملتين إما اسميتين، أو فعليتين، ولا <sup>(١٠)</sup> تعادل بين اسمية وفعلية إلا إن كانت في معنى الاسمية، أو الاسمية في معنى الفعلية، نحو: ﴿أَدْعَوْهُمْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ <sup>(١١)</sup>، وكذلك ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ <sup>(١٢)</sup>؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير، كانوا عنده <sup>(١٣)</sup> بصراء، فكأنه قال: أفلا تبصرون، أم أنتم بصراء.

١ - التذييل ٤/١٦٠، ١٦١/أ.

٢ - في ز: "أكان".

٣ - في ك: "أم زيد".

٤ - ساقطة من ك .

٥ - في الأصل ود وز: "هذه"، والمثبت من ك وف.

٦ - في الأصل: "الشبه"، وفي ز "للشبه"، والمثبت من د و ك وف.

٧ - "جهالة" ساقطة من ك .

٨ - من ك و ف وز، وفي الأصل ود: "أيها".

٩ - في ف: "واستوى".

١٠ - في الأصل ود: "ولأن"، والمثبت من ك وز وف.

١١ - سورة: الأعراف. من الآية: ١٩٣.

والموجبتان تقدّم أيّاً شئت منهما، وإن كانت إحداهما منفيّة أخرتها<sup>(١)</sup> نحو: أقام زيد<sup>(٢)</sup>، أم لم يقم؟ ولا يجوز ألم<sup>(٣)</sup> يقم زيد، أم لا؟ ولا سواء عليّ ألم تقم، أم قمت. ويجوز: سواء عليّ أقمت، أم لا، تريد<sup>(٤)</sup>: أم لم تقم<sup>(٥)</sup>، ولا يجوز سواء عليّ لا أم قمت، فـ(أم)<sup>(٦)</sup> لا يتقدّمها إلّا الاستفهام، أو التسوية، و(أو) يتقدّمها كلّ كلام إلّا التسوية، فلا يجوز سواء عليّ أقمت، أو<sup>(٧)</sup> قعدت؟ وكذلك ما أبالي أقمت، أو قعدت، إذا أردت التسوية. وإن أردت: ما أبالي فعلك جازت (أو)، و(أم).

و(أم) المتصلة لابدآن يتقدّمها<sup>(٨)</sup> الهمزة، أو مع الهمزة أفعال القلوب، أو ما جرى مجراها، وهي التسوية أو عدم المبالاة، أو ضدّ ذلك نحو: ما أشدّ عليّ، وما أشقّ عليّ أقمت<sup>(٩)</sup>، أم قعدت. وإذا عادت بين جملتين جاز أن تكون<sup>(١٠)</sup> إحداهما اسميّة، والأخرى فعليّة، إلّا في التسوية فإنّه لا يذكّر بعدها إلّا الفعلية. ولا يجوز: سواء عليّ أزيد قام، أم<sup>(١١)</sup> عمرو منطلق؟ هذا مالا<sup>(١٢)</sup> تقوله<sup>(١٣)</sup> العرب، وأجازه أبو الحسن قياساً على الجملة الفعلية.

١٢ - سورة: الزخرف. من الآيتين: ٥١، ٥٠.

١٣ - في الأصل و د: "عنه"، وفي ك وز: "عند"، وطمس في ف. والمثبت من التذييل.

١ - من ك وز، وفي الأصل و د وف: "أخرتها".

٢ - "زيد" من ف.

٣ - في الأصل: "أم لم"، والمثبت من دوك وز وف.

٤ - في ك و ف: "يريد".

٥ - في الأصل: "يقم"، والمثبت من دوك وز وف.

٦ - من دوز، وفي الأصل وك وف: "قام".

٧ - في ف: "و"، وفي حاشية ك "أم" تصحيحاً.

٨ - في ز "تتقدّمها".

٩ - الهمزة ساقطة من ز.

١٠ - في ك: "يكون".



و(سواء) خبر مقدم، و(أقمت أم قعدت) في موضع المبتدأ.

وأبو الحسن يقول: (أقمت، أم قعدت في موضع الفاعل) ب(سواء) <sup>(١)</sup>.

ومما عودل فيه بين الجملة والمفرد قوله <sup>(٢)</sup>:

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْنَفْرُ أَمْ بَتَّ لَيْلَةً [بِأَهْلِ الْقِيَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ] عَامِرٍ

ولا يجوز تقدّم (أقمت، أم قعدت) على (سواء عليّ).

وأغلب ما يكون الفعلان ماضيين، وقد يجوز على ضعف سواء عليّ أتقوم، أم تقعد؟  
والجملة الواقعة بعد أفعال القلوب والتسوية لا يجوز تقديمها، فلا تقول: أقمت، أم قعدت  
علمت، ولا: أضربت زيداً [٦٨/أ]، أم عمراً تبين لي؟ "انتهى.

وفي (البدائع) لابن القيم <sup>(٣)</sup>: "إنما جعلوا (أم) المتصلة معادلة للهمزة دون (هل)، و(من)،  
(كيف)؛ لأنّ الهمزة هي أمّ الباب، والسؤال بها استفهام بسيط مطلق غير مقيد بوقت،  
ولاحال، والسؤال بغيرها استفهام مركّب مقيد بما بوقت ك(أين)، وإما بحال ك(كيف)، وإما  
بنسبة <sup>(٤)</sup> ك(هل).

وأيضاً فلأنّ الهمزة من بين حروف الاستفهام تكون للتقرير [والإثبات نحو: ألم أحسن  
إليك؟ فإذا قلت: أعندك زيد، أم عمرو فأنت مقرّ بأنّ أحدهما عنده، ومثبت لذلك، وطالب

---

١١ - "أم" ساقطة من ف .

١٢ - "لا" من ك و ف .

١٣ - في ز "يقوله".

١ - في ز "سواء" مكان "بسواء".

٢ - لم أعرفه، والبيت من (الطويل) في معاني القرآن للقرّاء ٤٠١/١. والشاهد فيه معادلة (أم) بين المفرد والجملة. و  
الشرط الثاني في الأصل: "بأرض العبار من عرد عامر"، والمثبت من د وك وز وف. والنفر: يريد من منى. والبيت في  
شرح الأشموني ١٠٠/٣.

٣ - البدائع ٢٢٧/١، ٢٢٨.

٤ - في ز "نسبة".

تعيينه ،فأتوا بالهمزة التي تكون للتقرير [ <sup>(١)</sup>دون (هل)، التي [لا] <sup>(٢)</sup>تكون لذلك ؛و<sup>(٣)</sup>إنما  
يستقبل <sup>(٤)</sup>بها الكلام <sup>(٥)</sup>استقبالاً.وسرّ المسألة أنّ (أم) هذه مشرّبة معنى (أيّ)، فإذا  
قلت: أزيد عندك، أم عمرو؟ كأنّك قلت: أيّ هذين <sup>(٦)</sup>عندك؟ ولذلك يتعيّن الجواب  
بأحدهما، أو بنفيهما <sup>(٧)</sup>، أو بإثباتهما <sup>(٨)</sup>.

ولوقلت: نعم، أو لا ، كان خُلُفاً من الكلام.

وهذا بخلاف (أو)، فإنّك إذا قلت: أزيد عندك، أو عمرو؟ كنت <sup>(٩)</sup>سائلاً عن كون أحدهما  
عنده غير معيّن، وكأنّك قلت: أعندك أحدهما ، فتعيّن الجواب بـ(نعم)، أو(لا) "انتهى.

قوله <sup>(١٠)</sup>: "إمّا أن يتقدّم عليها همزة التسوية".

قال الرضي <sup>(١١)</sup>: "وأما همزة التسوية، و(أم) التسوية فهما اللتان <sup>(١٢)</sup>تليان قولهم: سواء،  
وقولهم: ما<sup>(١٣)</sup>أبالي، ومتصرفاته، نحو: قولك: سواء عليّ أقمت، أم قعدت؟ ولا أبالي أقام زيد

١ - من ك .

٢ - من ز .

٣ - "الواو" ساقطة من جميع النسخ، مثبتة من البدائع .

٤ - في ك : "يستقل".

٥ - في البدائع : "الاستفهام".

٦ - في ف : "أهذين".

٧ - في ك : "منفيهما".

٨ - في ك و ف : "إثباتهما".

٩ - ساقطة من ز .

١٠ - المغني ٦١ .

١١ - شرح الكافية ٢ / ٣٧٥-٣٧٧ .

١٢ - في ك : "اللتيان".

١٣ - في ف وز: "لا".

(١)، أم (٢) قعد؟ فعند النحاة قولك: أقمت، أم (٣) قعدت؟ جملتان. في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر بـ (واو) العطف، أي: سواء عليّ قيامك وقعودك، فـ (قيامك) مبتدأ، و (قعودك) عطف عليه، و (سواء) خبر مقدّم.

وقد (٤) أجاز أبو عليّ (٥) أيضاً أن يكون [(سواء)] (٦) مبتدأ (٧)، وأقمت، أم قعدت خبره؛ لكونهما في الظاهر فعلين.

والذي يظهر لي أنّ (سواء) في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره: الأمران سواء عليّ، ثم بين الأمرين بقوله: أقمت، أم قعدت، كما في قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا﴾ (٨)، أي: الأمران سواء.

و (سواء) لا يُشْتَى، ولا يُجْمَع، وكأنّه في الأصل مصدر.

وقولك: أقمت أو قعدت، بمعنى (٩): إن قمت، وإن قعدت، فالجمله الاسميّة المتقدّمة —

أي: الأمران سواء — دالة على جزاء (١٠) الشرط، [ولذلك] (١١) استهجن (١٢) الأخفش على ما

١ - "زيد" ساقطة من ف و ك وز.

٢ - في ف: "أو".

٣ - في ف: "أو".

٤ - "قد" ساقطة من ف .

٥ - ينظر الحجة ٢٦٨/١، ٢٦٩.

٦ - طمست في الأصل، والمثبت من د و ك و ف وز.

٧ - "مبتدأ" ساقطة من الأصل، مثبتة من د و ك و ف وز.

٨ - سورة: الطور. من الآية: ١٦.

٩ - من ك و ف وز، وفي الأصل ود: "يعني".

١٠ - في الأصل: "جزء"، والمثبت من د و ك و ف وز.

١١ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ف وز.

١٢ - في الأصل ود: "أسحر"، والمثبت من ز، وفي ك: "استقبح"، وفي ف: "استحلق".

حكى أبو علي<sup>(١)</sup> عنه في (الحجة) أن تقع بعدها<sup>(٢)</sup> الابتدائية، نحو: سواء علي أقائم زيد، أم عمرو؟ وما أبالي أدرهم مالك، أم دينار؟ ألا ترى إلى إفادة الماضي في مثله معنى المستقبل<sup>(٣)</sup>، وما ذاك إلا لتضمّن معنى الشرط.

وأما قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فلتقدّم الفعلية، وإلا لم يجز، ولذلك استقبح الأخفش وقوع المضارع بعدها، نحو: سواء علي أتقوم أم تقعد؟ وما أبالي أتقوم أم تقعد، لكون إفادة الماضي معنى المستقبل أدلّ على إرادة معنى الشرط فيه.

قال أبو علي<sup>(٥)</sup>: "ومّا يدل على ما قال الأخفش أنّ ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي، قال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾<sup>(٦)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٧)</sup>:

مَا أَبَالِي [أَنْبَ] بِالْحَزَنِ تَيْسَ أَمْ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْسَ

وأما قوله<sup>(٨)</sup>:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَطَيْتِ كَانَ أَمَّكَ أَمْ حِمَارُ

١ - ينظر الحجة ٢٧٠/١.

٢ - ساقطة من ف.

٣ - في ك: "المستقبل".

٤ - سورة: الأعراف. من الآية: ١٩٣.

٥ - ينظر الحجة ٢٧١/١.

٦ - سورة: إبراهيم. من الآية: ٢١.

٧ - هو حسّان في ديوانه ٤٠/١. والبيت من (الخفيف). والشاهد: وقوع الفعل ماضياً بعد (أبالي). واستشهد به أيضاً على مجيء (أم) للمعادلة.

و"أنب" ساقطة من الأصل، مثبتة من د وك وز وف. وفي الأصل: "بالحسن"، والمثبت من د وك وز وف. ونب: صوّت، والحزن: الغليظ من الأرض، ولحاني: لامي.

والبيت في الكتاب ١٨١/٣، والمقتضب ٢٩٨/٣، الأزهية ١٢٥، والخزانة ٤٦١/٣.

٨ - هو خدّاش بن زهير في تخلص الشواهد ٢٧٢، وأثر روان بن زفر في حماسة البحرّي ٢١٠. والبيت من (الوافر).

والشاهد فيه وقوع الماضي مقدراً بعد (أبالي). واستشهد به أيضاً على مجيء اسم (كان) نكرة.

والبيت في الكتاب ٤٨/١، والمقتضب ٩٤/٤، وشرح المفصل ٩٤/٧، والخزانة ٢٣٠/٣، ٦٧/٤.

فتقديره : إن كان ظي كان <sup>(١)</sup> أَمَك ، نحو : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ <sup>(٢)</sup> . وإنما أفادت الهمزة فائدة (إن) الشرطية ؛ لأن (إن) تُستعمل في الأمر المفروض وقوعه ، المجهول في الأغلب ، فلا يقال : إن غربت الشمس ، وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يُتَيَقَّن حصوله ، فجاز قيامها مقامها ، فجردت عن [ب/٦٨] معنى الاستفهام . وكذا (أم) جُرِّدت عن معنى الاستفهام ، وجعلت بمعنى (أو) ؛ لأنها مثلها في إفادة أحد الشيئين ، أو الأشياء ، فمعنى : سواء عليّ أَمَت ، أم قعدت : إن قمت أو قعدت .

ويرشدك <sup>(٣)</sup> إلى أن <sup>(٤)</sup> سواء سادّ مسدّ جواب الشرط ، لاخير مقدّم أنّ معنى سواء عليّ <sup>(٥)</sup> أَمَت أم قعدت ، ولا أبالي أَمَت أم قعدت ، في الحقيقة واحد . و (لأبالي) ليس خبر المبتدأ ، بل المعنى : إن قمت أو قعدت فلا أبالي بهما .

وأما مجيء الهمزة [و(أم)] <sup>(٦)</sup> بعد باب (دریت) ، و (علمت) ، نحو : ما أدري أزيد عندك أم عمرو ؟ ولا أعلم أزيد عندك أم عمرو ؟ فليس من هذا الباب ؛ إذ لا معنى للشرط فيه كما في الذي نحن فيه .

وإن قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظي (سواء) ، و (مأبالي) فالغالب التصريح بـ (أو) في موضع (أم) بلا همزة استفهامية قبلها نحو : لأضربنه قام أو قعد ، والمعنى ذلك <sup>(٧)</sup>

١ - "كان" ساقطة من الأصل ، وفي د : "لان" ، والمثبت من ك وز وف .

٢ - سورة : التوبة . من الآية : ٦ .

٣ - "الضمير" ساقط من ك .

٤ - "أن" ساقطة من ك .

٥ - ساقطة من ز .

٦ - من ك و ف .

٧ - في د "و ك و ف وز : ذاك" .

المعنى ،والتقدير ذلك <sup>(١)</sup> التقدير ،إذ المقصود إن قام أو قعد لأضربنه،أي:قيامه وقعوده مستويان عندي،بمعنى <sup>(٢)</sup>: [لايمنعني] <sup>(٣)</sup> أحدهما من ضربه.

ويجب تكرير الشرط سواء كان مع (أو)،أو <sup>(٤)</sup> مع (أم)؛لأنّ المراد تسوية الشرط بين الشيعين أو أكثر،فلايجوز: مأبالي أقام أم لا،لأضربنه قام أولاً.

وإنما غلب في (سواء)،و(مأبالي) الهمزة و(أم)مع أنّه لامعنى للاستفهام هنا<sup>(٥)</sup>،بل الشرط ؛ لأنّ بين لفظي <sup>(٦)</sup>(سواء)،و(مأبالي) وبين <sup>(٧)</sup>معنيي <sup>(٨)</sup>الهمزة،و(أم)المتصلة جامعاً ومناسبة، وهي التسوية،فهي التي جوّزت الإتيان بهما بعد اللفظين لتجريد الهمزة،و(أم)عن معنى الاستفهامية،وجعلهما بمعنى (إن)،و(أو) كما تقدّم.

ويجوز مع هذا بعد(سواء)،و(لاأبالي)أن تأتي <sup>(٩)</sup>بـ(أو)بجراً عن الهمزة ،نحو:سواء عليّ قمت أو قعدت،ولاأبالي قمت أو قعدت ،بتقدير حرف الشرط،قال <sup>(١٠)</sup>:

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ مَوْتِ مُطَرِّفٍ حَتَّوْفَ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ

وقال أبو علي <sup>(١١)</sup>:«لايجوز (أو)بعد (سواء)،ولا <sup>(١٢)</sup>يقال:سواء عليّ أقمت <sup>(١٣)</sup>أو قعدت»

١ - في "د" و ك و ف وز: "ذاك".

٢ - ساقطة من ز ود و ك و ف.

٣ - ساقط من جميع النسخ.

٤ - "أو" من ك و ف .

٥ - في ز"هنا".

٦ - في ك : "لفظي".

٧ - في الأصل و د و ك و ف: "من"،والمثبت من ز.

٨ - في الأصل : "معنيين"،والمثبت من د و ك و ف،وفي ز"معنى".

٩ - من ك ،وفي لأصل وز: "يأتي"،وفي "د" و ف : "الياء غير منقوطة.

١٠ - هو ملبح بن علاق القعبيّ في شرح أبيات سيبويه ١٤٩،/٢ والبيت من (الطويل )،والشاهد بجيء(أو)

بعد(لست أبالي).

والبيت في الكتاب ١٨٥/٣،و الأزهية ١٢٧،و الخزنة ٤٦٧/٤.

قال <sup>(١)</sup>: «لأنه يكون المعنى :سواء عليّ أحدهما ،ولا يجوز ذلك».

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنْ <sup>(٢)</sup>(أَمْ)أَيْضاً <sup>(٣)</sup>لأَحَدٍ <sup>(٤)</sup>الشَّيْئِينَ أَوْ الْأَشْيَاءَ ،فَيَكُونُ <sup>(٥)</sup>مَعْنَى (سواء عليّ أقمّت أم قعدت): سواء عليّ أيهما <sup>(٦)</sup>فعلت، أي: الذي فعلت من الأمرين؛ لتجرّد (أي) من الاستفهام، وهو أيضاً ظاهر الفساد. وإنّما لزمه ذلك في (أو)، وفي (أَمْ)؛ لأنّه جعل (سواء) خيراً مقدّماً، ما بعده مبتدأ، والوجه كما ذكرنا أن يكون (سواء) خيراً مبتدأ محذوف سادّ مسدّ جواب الشرط.

وجوز الخليل في غير (سواء)، و(لأبالي) أن يجري مجراها فيذكر بعده (أَمْ) والهمزة، نحو: لأضربنه أقام أم قعد؟ مستدلاً بصحّة قولك: لأضربنه أيّ ذلك كان، وهو بمعنى: أقام أم قعد؟

وليس ما قال ببعيد؛ لأنّ معنى التسوية مع غيرهما أيضاً ظاهر، أي: قيامه، وقعوده مستويان عندي، لا يمتنعني أحدهما، من ضربه قال <sup>(٧)</sup>:

إِذَا مَا أُنْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عَنْدَهُ أَطَالَ فَأَمَلَى أَمْ تَنَاهَى فَأَقْصَرَا

١١ - الحجة ٢٦٥/١، ٢٦٦.

١٢ - في ك و ف وز: "فلا".

١٣ - همزة الاستفهام ساقطة من ز.

١ - المصدر نفسه.

٢ - في ك وز: "معنى أَمْ".

٣ - "أيضاً" ساقطة من ك.

٤ - في ك وز: "أحد".

٥ - في ف: "فتكون".

٦ - في ك: "أيهما".

٧ - هو زيادة بن زيد العذريّ في الكتاب ١٨٥/٣. والبيت من (الطويل). والشاهد: وقوع (أَمْ) غير مسبوقه بهمزة.

وفي ز "فأبصر" مكان "فأقصرا".

والبيت في المقتضب ٣/٣٠٢، والأما لي للزّجاجي ١٧٦، والخزانة ٤/٤٩٦.

و<sup>(١)</sup> روي: «أو تناها»، [فالهمزة في (أطال) ليست باستفهامية، بل (أطال) ماضٍ من (الإطالة)<sup>(٢)</sup>].

وروي: «أم تناهى»<sup>(٣)</sup>، فالهمزة استفهامية، و(طال) ماضٍ من الطُول.

ولاتجىء الهمزة قبل (أو)، فلا تقول: لأبالي أقمت أو قعدت؟، ولا لأضربنه أقام أو قعد؛ لأنك إنما جئت بالهمزة مع (أم) وإن لم يكن فيها معنى [أ/٦٩] الاستفهام لما فيها من التسوية المطلوبة ههنا، وليس في الهمزة مع (أو) معنى التسوية "انتهى".

قوله<sup>(٤)</sup>: "أو يتقدّم عليها همزة، يُطلب بها وب(أم) التعيين".

قال في (البسيط): "أم) معناها<sup>(٥)</sup> الاستفهام، ولذلك وقعت في الخبر دون الأمر؛ لمنافاة الأمر للاستفهام، وإنما خُصَّت الهمزة بمعادلتها لوجهين :

أحدهما: أن الهمزة هي الأصل، بدليل اتّساع معناها<sup>(٦)</sup>، فإنّها تَرِد للاستفهام والتسوية، والتقريب، والتوبيخ فلذلك اختصّت بهذا الحكم دون (هل).

والثاني: أن الهمزة في التقريب والتسوية والتوبيخ تدلّ على الإثبات، فنُحِصَّت بمعادلة (أم) لمشاركتها لها في تعيين<sup>(٧)</sup> أحد الشئيين".

وقال السخاوي<sup>(٨)</sup>: "إنما اشترط في المتصلة أن تكون معادلة لهمزة الاستفهام دون (هل)، و(من)، و<sup>(٩)</sup> (كيف)، لا يقال: كيف زيد أم عمرو؟ ولا من زيد، أم عمرو؟، ولا هل زيد

١ - "الواو" ساقطة من ك و ف وز. وهذه رواية الكتاب.

٢ - وعليه فر(أو) لأحد الشئيين.

٣ - من ك و ف وز. أشار إليها المترّد.

٤ - المغني ٦١.

٥ - في ز "معانيها".

٦ - في ك و ف: "معانيها".

٧ - في الأصل ود وز وك: "تيقّن"، وفي ف: "تبين"، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٨ - المفضل في شرح المفصل ١٥٩.

٩ - "الواو" ساقطة من ف .



عندك أم عمرو؟ لأنّ الهمزة هي <sup>(١)</sup>الأصل في باب الاستفهام، ولأنّهما يصطحبان في التسوية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>، وفي التقرير نحو: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَعٍّ﴾ <sup>(٣)</sup>، ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ <sup>(٤)</sup>.

وأما (كيف)، و(من) فلو جاءت معهما <sup>(٥)</sup>(أم) لفسد المعنى؛ لأنّ قولك: من عندك سؤال؟ عمّن يعقل، و(كيف) عن الحال فلا يحتاج معهما <sup>(٦)</sup>إلى (أم).

وقيل: إنّما لزم أن تكون (أم) معادلة للهمزة دون غيرها؛ لأنّ الهمزة من بين حروف الاستفهام تكون للتقرير والإثبات في بعض المواضع دون الاستفهام، نحو: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ <sup>(٧)</sup>، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ <sup>(٨)</sup>، ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ <sup>(٩)</sup>.

ولا يقال هذا في (هل)، ولا في غيرها.

و <sup>(١٠)</sup>إذا قلت: أعندك زيد أم عمر؟ [وأنت] <sup>(١١)</sup>مقرّ بأنّ أحدهما عنده <sup>(١٢)</sup>، ومثبت لذلك لم يقع غير الهمزة؛ لأنّها للتقرير، ولم تقع (هل)؛ لأنّك لا تقرّر بها، إنّما يُستقبل بها الاستفهام.

١ - من ك و ف وز، وفي الأصل ود: "في".

٢ - سورة: البقرة. من الآية: ٦.

٣ - سورة: الدخان من. الآية: ٣٧.

٤ - ﴿بَنَاهَا﴾ من ف. سورة: النازعات. من الآية: ٢٧.

٥ - من ز، وفي الأصل ود وك وف: "معها".

٦ - من ز، وفي الأصل ود وك وف: "معها".

٧ - سورة: البقرة. من الآية: ١٠٦.

٨ - سورة: التين. من الآية: ٨.

٩ - سورة: الفجر. من الآية: ٦.

١٠ - "الواو" من ك و ف.

١١ - في الأصل ود وك و ف وز: "فأنت"، والمثبت من المفضل.

قال هؤلاء: فأما قوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فليس بتقرير إنما هو استقبال استفهام قاله إبراهيم عليه السلام واسترشاد ليكون<sup>(٣)</sup> داعية لهم إلى النظر؛ لأنه لو قال: أيسمعونكم؟ لجاز أن يُظنَّ به المتابعة لهم على عبادتها؛ لأنه أخرج<sup>(٤)</sup> الكلام مخرج التقرير فأخرجه مخرج الاسترشاد دون التقرير؛ لأنَّ الاسترشاد لا يحتل موافقتهم على ذلك. ولو قال: أيسمعونكم؟ على وجه الإنكار، والعيب لصرفهم ذلك عن النظر إلى الحمية والتصميم".

وقال الرضي<sup>(٥)</sup>: "إنَّما لزممت الهمزة دون (هل)؛ لأن (أم) المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعاً، وهي مع أداة الاستفهام التي قبلها بمعنى أيَّ الشيئين؟ فشاركت همزة الاستفهام التي هي أيضاً عريقة في باب الاستفهام، وعادلتها حتى كانت<sup>(٦)</sup> بمعنى (أي). وأما (هل) فإنَّها دخيلة في معنى الاستفهام، إذ أصلها (قد)".

وفي (البدائع) لابن القيم<sup>(٧)</sup>: "فإن قيل: قوله تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبْعِ﴾<sup>(٨)</sup> ينقض ما أصَّلتموه<sup>(٩)</sup> من أنه إنما يُسأل بها عن تعيين ما عُلِمَ وقوعه، وهنا لاخير فيهم، ولا في قوم تبع.

١٢ - من ك وف، وفي الأصل ود وز: "عندك".

١ - من ز.

٢ - سورة: الشعراء. من الآية: ٧٢.

٣ - من ك وف، وفي الأصل ود: "لتكون"، وفي ز "فيكون".

٤ - في ز "إخراج".

٥ - شرح الكافية ٣٧٣/٢.

٦ - في ك وف وز: "كانتا".

٧ - البدائع ٢٢٩/١.

٨ - سورة: الدخان. من الآية: ٣٧.

٩ - في ف: "أصلته".

فالجواب أنّ مثل هذا الكلام يخرج خطاباً على تقدير دعوى المخاطب وظنّه أنّ هناك خيراً، ثمّ يدّعي أنّه هو ذلك المفضّل فيخرج الكلام معه، والتفريع والتويخ على زعمه، وظنّه<sup>(١)</sup>، أي: ليس الأمر كما زعمتم.

قوله<sup>(٢)</sup>: "وإنّما سُمّيت في النوعين متّصلة؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر".

قال الدماميني<sup>(٣)</sup>: "وبعضهم يقول: لأنّها اتّصلت [٦٩/ب] بالهمزة حتّى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة في أنّهما<sup>(٤)</sup> جميعاً بمعنى (أيّ)".  
قوله<sup>(٥)</sup>: "وتسمّى أيضاً معادلة... إلى آخره.

قال السيرافي<sup>(٦)</sup>: "(أم) فيها معنى حرف الاستفهام، وحرف العطف، وهو يشبه من حروف العطف (أو)، وموقعها في الاستفهام<sup>(٧)</sup> أنّها تعادل ثانية ألف الاستفهام أولاً، ويكونان<sup>(٨)</sup> بمعنى (أيهما)، وإنّما تعادل بـ (أم) إذا كان قد عُرف وقوع [شيء] من شيئين، أو من أشياء ولا [يعرفه بعينه]<sup>(٩)</sup>، فيسأل من يقدر أنّه عالم بتعيينه<sup>(١٠)</sup> ليعرفه له بعينه<sup>(١١)</sup>، وفي ذلك

١ - في ف: "ظنّه وزعمه".

٢ - المغني ٦١.

٣ - شرح المغني مع النصف ٨٨/١.

٤ - في ز: "لأنّهما".

٥ - المغني ٦١.

٦ - شرح الكتاب ٢/٣٢٠/أ.

٧ - من "وحروف العطف... إلى هنا ساقط من ف.

٨ - من ف وز وك، وفي الأصل ود: "ويكون".

٩ - من ز.

١٠ - في الأصل و د و ك و ف: "ولاتعيّنه"، وفي ز "يعيّنه" والصواب ما أثبتّه من شرح الكتاب.

١١ - من ف، وفي الأصل و د و ك وز: "بعينه".

معادلة بين الاسمين ، كأنك جعلت الاسم الآخر<sup>(١)</sup> عديلاً للأوّل بوقوع الألف على الأوّل، و(أم) على الثاني.

وقال الأندلسي: " معنى معادلتها لألف الاستفهام أن تسأل عن اسمين أو فعلين، فتدخل الهمزة على أحدهما، و(أم) على الثاني ،ويُجَعَلُ<sup>(٢)</sup> المعنى والحكم المنسوب إليهما متوسطاً بينهما ،نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ وأقام زيد أم قعد؟

ويجوز أن تقدّم<sup>(٣)</sup> المعنى المنسوب في الشعر نحو: أعندك زيد أم عمرو؟ فيحصل [من]<sup>(٤)</sup> الهمزة و(أم) معنى (أي) التي هي للتفصيل.

قوله<sup>(٥)</sup>: "لأنّ الاستفهام معها على حقيقته " .

قال الشارح<sup>(٦)</sup>: "يرد عليه النقص بصور كثيرة وقعت فيها (أم) متصلة بعد همزة ليست للتسوية ،ولا للاستفهام الحقيقي ، كما إذا كانت للإنكار، أو التعجب .

فإن قلت : ليس المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك<sup>(٧)</sup> دائماً ، وإنما المراد وجوده في الجملة ، فيكون الفرق أن (أم) التي بعد همزة التسوية لاستفهام معها البتة، والتي بعد همزة التسوية يوجد<sup>(٨)</sup> الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور.

---

١٢ - "له بعينه" من ز، وفي الأصل و د و ك و ف : "من بعينه".

١ - "الآخر" من ك و ف .

٢ - في ف : "تجعل".

٣ - في ز "يقدّم".

٤ - ساقطة من الأصل ، مثبتة من ك و د و ف و ز.

٥ - المغني ٦١ .

٦ - شرح المغني مع المنصف ٨٨/١ .

٧ - في ز "ذلك".

٨ - في الأصل ود: "كان يوجد"، والمثبت من ك و ز و ف.

قلت: قد وقع للمصنّف<sup>(١)</sup> بعد هذا أنّ الهمزة إذا كانت للإنكار كانت بمنزلة النفي ، والمتّصلة لاتقع بعده، فعُلم أنّ خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي [منافٍ للمتّصلة]<sup>(٢)</sup> عنده "انتهى".

وقال شيخنا<sup>(٣)</sup>: "ما وقع للمصنّف بعد هذا لا يدلّ على أنّ خروج الاستفهام عن معناه الحقيقيّ إلى أي معنى كان منافٍ لـ (أم) المتّصلة، وإنّما يدلّ على أنّ خروجه إلى الإنكار الإبطاليّ منافٍ لها، وهو لا يقتضي أنّ خروجه إلى أي معنى كان منافٍ لها".

قال<sup>(٤)</sup>: "والحقّ أنّ مراد المصنّف أنّ الاستفهام معها على حقيقة في الجملة، لا في جميع الصور، بدليل أنّه سيحكي<sup>(٥)</sup> عن الزمخشريّ<sup>(٦)</sup> في قوله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾<sup>(٧)</sup> جواز كون (أم) متّصلة والهمزة فيه للإنكار التوبيخيّ، وفي قوله: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾<sup>(٨)</sup> جواز كون (أم) بمعنى: أيّ الأمرين؟ والهمزة فيه للتقرير<sup>(٩)</sup>. ولم يتعقّب واحداً منهما".

وأقول: التحقيق خلاف ما قاله الشارح والشيخ معاً، وذلك لأنّهما فهما أنّ مراد<sup>(١٠)</sup> المصنّف بقوله: "على حقيقته" التي هي ضدّ الأنواع المجازيّة من النفي<sup>(١١)</sup>، والإنكار والتقرير

١ - المغني ٦٥.

٢ - من شرح المغني مع المنصف. وفي الأصل وك ود وز: "هنا والمتّصلة"، وفي ف: "هنا والمتّصلة"، .

٣ - المنصف ٨٨/١.

٤ - المصدر نفسه.

٥ - المغني ٦٥.

٦ - الكشف ٣١٣/١.

٧ - سورة: البقرة. من الآية: ١٣٣.

٨ - سورة: البقرة. من الآية: ٨٠.

٩ - الكشف ٢٩٢/١.

١٠ - "مراد" ساقطة من ف .

١١ - في ك وز: "التعجّب".

، ونحو ذلك، وليس كذلك، وإنما مراده التي هي ضدّ الخير، بدليل جعله ذلك في مقابلة التسوية، التي هي خير محض، كما هو واضح من كلامه .  
والحاصل أنّ الحقيقة هنا مقولة على أمرين :

أحدهما : حقيقة الاستفهام التي هي في مقابلة الخير، ولايحتمل معها الكلام التصديق أو<sup>(١)</sup> التكذيب، وهذه هي مراد المصنّف.

ثمّ من ذلك ما يكون الاستفهام فيه حقيقياً، أي: طلباً للفهم، ومنه ما يكون مجازياً كسائر أنواعه الإنشائية<sup>(٢)</sup>.

والثاني [٧٠/أ]: حقيقة الاستفهام التي هي طلب الفهم، ويقابلها مجازه، والكلّ يُسمّى استفهاماً.

وهذا<sup>(٣)</sup> مراد المصنّف<sup>(٤)</sup> بقوله في أوّل الكتاب: "وقد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي"، وليس<sup>(٥)</sup> مراده هنا.

قوله<sup>(٦)</sup>: "و(أم) الأخرى تقع بين مفردين، وذلك هو الغالب فيها، نحو ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ﴾"<sup>(٧)</sup>، وبين جملتين... إلى آخره.

قال الرضي<sup>(٨)</sup>: "إذا ولي المتصلة مفرد فالأولى أن يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها (سواء)؛ لتكون<sup>(٩)</sup> (أم) مع الهمزة بتأويل (أي)، والمفردان بعدهما<sup>(١٠)</sup> بتأويل المضاف إليه<sup>(١١)</sup>،

١ - في ف: "و".

٢ - في الأصل ودوك: "الإنسانية"، وفي ف: "الأنانية"، والصواب ما أثبتته من ز.

٣ - في الأصل و د و ك و ف: "هذه"، والصواب ما أثبتته من ز.

٤ - المغني ٧ .

٥ - في ز "ليست".

٦ - المصدر نفسه ٦٢.

٧ - سورة: النازعات. من الآية: ٢٧.

٨ - شرح الكافية ٣٧٥، ٣٧٤/٢.

فنحو<sup>(١)</sup>: أزيد عندك أم عمرو؟ معنى: أيهما عندك؟ وأفي السوق زيد أم في الدار؟ أي: في أيّ الموضوعين هو؟

وتجوز المخالفة بين ما ولياهما نحو: أعندك زيد أم عمرو؟ وأزيد عندك أم في الدار؟ وألقيت زيدا أم عمراً، جوازاً حسناً كما قال سيويه<sup>(٢)</sup>، لكن المعادلة أحسن.

وإن وُلِّيت (أم) والهمزة جملتان مشتركتان في أحد<sup>(٣)</sup> الجزئين فإن كانتا فعليّتين مشتركتين في الفاعل نحو: أقمت أم قعدت؟ وأنام زيد أم انتبه؟ فهي متصلة .

ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين أن تكون منقطعة، نحو: أقام زيد أم تكلم؟ وإن كانتا فعليّتين متساوييّ النظم مشتركتين<sup>(٤)</sup> في الفعل نحو: أقام زيد أم عمرو؟ أو اسميّتين كذلك مشتركتين في جزء<sup>(٥)</sup> نحو: أزيد قائم أم هو قاعد؟ وأزيد أخي أم عمرو هو؟ فالأولى كون (أم) في الصور الثلاث منقطعة؛ لأنك كنت قادراً فيها على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال، والمفرد أدلّ على كونها متصلة، وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد، فلو أردت الاتصال قلت في الأوّل: أزيد<sup>(٦)</sup> قام<sup>(٧)</sup> أم عمرو؟ وفي

---

٩ - في ك وف: "ليكون".

١٠ - في ك: "بعدها".

١١ - في الأصل ود وف وز: "إليه أي"، والمثبت من ك.

١ - في ف: "فيجوز".

٢ - الكتاب ١٦٩/٣، ١٧٠.

٣ - في ف: "إحدى".

٤ - من "في الفاعل... إلى هنا ساقط من ك .

٥ - "جزء" ساقطة من ف .

٦ - "الهمزة" ساقطة من ف .

٧ - في ك: "قائم".

الأخيرين: أقائم زيد أم قاعد؟ وأزيد أخي أم عمرو؟ فرد ذلك <sup>(١)</sup> إلى الجملتين مع القدرة على المفرد دليل على الانفصال <sup>(٢)</sup>. وأمّا في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا يقدر على الاكتفاء بمفردين منهما؛ لأنّ كلّ فعل لابدّ له من فاعل .

وأما إن جئت بعدهما بجملتين [غير مشتركتين] <sup>(٣)</sup> في جزء نحو: أزيد قائم أم عمرو قاعد؟ وأقائم زيد أم قاعد عمرو؟ وأقام زيد أم قعد عمرو؟ وكذا أضرب زيد عمراً أم قتله <sup>(٤)</sup> خالد؟ لأنّ الاشتراك فيه فضلة، لا جزء جملة، فالتأخرون على أنّها منفصلة لا غير، وابن الحاجب <sup>(٥)</sup>، والأندلسيّ جوزا الأمرين. وإن كانت متصلة فالمعنى: أيّ هذين الأمرين كان؟ وليس ما ذهب إليه بيعيد، بل إن وقع الاختلاف بين الجملتين: إمّا أن تكون <sup>(٦)</sup> إحداهما اسميّة والأخرى فعلية نحو: أقام زيد أم عمرو قاعد؟ أو بتقدّم خبر أحد الاسمين، وتأخّر خبر الآخر نحو: أقائم زيد أم عمرو قاعد؟ وكذا في المشتركتين في جزء إذا لم يتساو <sup>(٧)</sup> نظمهما، نحو: أزيد عندك أم عندك عمرو؟ أو <sup>(٨)</sup> أبكر قائم أم قائم عمرو؟ فالظاهر فيها الانفصال. وأمّا قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ <sup>(٩)</sup> فجاز اختلاف الجملتين مع <sup>(١٠)</sup> أنّها متصلة لأمنهم من الالتباس <sup>(١١)</sup> بالمنقطعة؛ لأنّ التسوية لا معنى

١ - "فرد ذلك" طمس بعضها في الأصل، والمثبت من د و ك وز. وفي شرح الكافية: "فعدولك".

٢ - في الأصل: "أنّ الانفصال"، والمثبت من د و ك وز وف.

٣ - من ك .

٤ - "قتله" ساقطة من الأصل وز، والمثبت من د و ك وف.

٥ - الإيضاح ٢٠٨/٢.

٦ - في ز "يكون".

٧ - في ز "تساو".

٨ - في ف وز: "و".

٩ - سورة: الأعراف. من الآية: ١٩٣.

١٠ - في ف: "في".



فيها للمنفصلة، فعلى هذا إذا<sup>(١)</sup> كان بعد (أم) مفرد لفظاً، أو<sup>(٢)</sup> تقديرأ فهي متصلة قولأ واحداً، وقبلها همزة<sup>(٣)</sup> في الأغلأ لفظأ أو تقديرأ. وإن كان بعدها جملة فإن لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة، وإن كان قبلها الهمزة ميّزت المتصلة عن المنقطعة بما ذكرت لك "انتهى".

وقال الأندلسي: "تأخير الاسم في باب (أو) أحسن، نحو: أعنأك زيا أو<sup>(٤)</sup> عمرو؟ وتقديمه<sup>(٥)</sup> في (أم) أحسن؛ لأنّ السؤال [ب/٧٠] في (أم) واقع على الاسم، ومع (أو) واقع على الفعل.

قال السيرافي<sup>(٦)</sup>: «الاختيار في هذا الباب أن يكون المسؤول عنه هو الذي يلي الألف و(أم)، والذي لا يسأل عنه متوسطاً، وإذا كان بين فعلين فالمختار أن يلي الفعل أحد الحرفين، والآخر الآخر. وقد يعادل بالفعل والفاعل المبتدأ والخير لاستواء المعنى في ذلك، قال الله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْهُمْ هَمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، والتقدير: أم صمتم<sup>(٨)</sup>، وإن شئت بالعكس».

١١ - في ك: "الإلباس".

١ - في ك: "إن".

٢ - من ك، وفي الأصل ود وف وز: "و".

٣ - في ز "الهمزة".

٤ - من ز، وفي الأصل ود وك وف: "أم"، والصواب ما أثبتته.

٥ - من ز، وفي الأصل ود وك وف: "تقديره".

٦ - شرح الكتاب ٢/٣٢٠ ب.

٧ - سورة: الأعراف. من الآية: ٩٣.

٨ - في ك: "صمتكم".

وقال ابن الحاجب<sup>(١)</sup>: "يلزم في المتصلة أن يقع المشكوك في أحدهما بعد الهمزة، والآخر بعد (أم)، مع وجوب حذف الجزء<sup>(٢)</sup> الآخر إن كانت القضية في أحد جزئي<sup>(٣)</sup> جملة، كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ وأقائم زيد أم قاعد؟ ولو قلت: أزيد عندك أم في الدار؟ أو أعندك زيد أم عمرو؟ لم يكن مستقيماً. وكذلك أزيد عندك أم عمرو عندك؟ لما ذكرناه<sup>(٤)</sup>. فإن كان الشك في جملتين لم يشتركا في أحد الجزئين وجب ذكرهما جميعاً كل واحد منهما في الموضع الذي كان موضع المفرد، كقولك: أقام زيد أم قعد عمرو؟ ولذلك<sup>(٥)</sup> لا تتميز هذه عن المنقطعة إلا بالقصد لاحتمال الأمرين جميعاً في جميع مواضعها".

وقال صاحب (البيسط): "يشترط في (أم) المتصلة أن لا يقع<sup>(٦)</sup> بعدها جملة لوجهين: أحدهما : لبطلان المعادلة، وهي المساواة<sup>(٧)</sup>؛ لأنّ بعد الهمزة اسماً واحداً، فينبغي أن يكون بعد (أم) مثله حتى تحصل المعادلة بينهما، ولذلك<sup>(٨)</sup> يقال: أزيداً رأيت أم عمراً؟ ولا يقال: رأيت زيداً أم عمراً؟ لبطلان المساواة<sup>(٩)</sup> بين المستفهم عنها؛ لأنّ الاستفهام ليس عن الفعل، بل عن تعيين أحد<sup>(١٠)</sup> الاسمين، فينبغي أن يليها المستفهم عنه<sup>(١١)</sup>".

١ - الإيضاح ٢/٢٠٨.

٢ - في "الجزء".

٣ - في الأصل: "جزئي".

٤ - "الضمير" ساقط من ف.

٥ - في "كذلك".

٦ - في ك: "تقع".

٧ - من ك وز، وفي الأصل ود: "المنافاة"، وفي ف: "المنافاة"، والصواب ما أثبتته.

٨ - في "كذلك".

٩ - من ك و ف وز، وفي الأصل و د: "المنافاة".

١٠ - ساقطة من ز.

١١ - في ف: "عنها".

والثاني: أَنَّ الهمزة و(أم) <sup>(١)</sup> المتصلة يقدران بـ(أي)، وتكون جملة واحدة، كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ <sup>(٢)</sup> تقديره: أيهما عندك؟ وأزيد قام أم عمرو؟ <sup>(٣)</sup> تقديره: أيهما قام، ويكون الخبر عن الأول خبراً عن (أي)، ولذلك سُميت متصلة لاتصال ما بعدها بما قبلها، لكونهما <sup>(٤)</sup> جملة واحدة. وإذا كان بعد (أم) جملة امتنع تقدير <sup>(٥)</sup> جملة واحدة <sup>(٦)</sup> إذ يبقى خبر الجملة الأخيرة ضائعاً بلا فائدة، كقولك: أزيد عندك أم عمرو عندك؟ فإنه يصير التقدير: أيهما عندك؟

فإن كان الفعل الواقع بعد (أم) فاعله ومفعوله عبارة عن الأول كانت متصلة، كقولك: أقام زيد أم قعد؟ وأضربت زيدا أم قتلته؟ لأن الاستفهام عن الفعلين، والتقدير: أي الفعلين فعل زيد، وأي الفعلين فعلت يزيد؟ وإنما قدرت الهمزة و(أم) بـ(أي)؛ لأنهما بمنزلة في طلب التعيين، بدليل إبدالهما منها في قول الشاعر <sup>(٧)</sup>:

أَيِّ حَلِيلِكَ رَأَيْتَ خَيْرًا      أَلْعَظِيمِ فَيْشَةٍ وَأُيْرًا  
أُمِّ الَّذِي يَغْشَى الْكَمَامَةَ سَيْرًا

و إنما لزم التعيين في السؤال بـ(أي)؛ لأنها بعض لما تضاف إليه، فإذا سئل بها لزم بيان ذلك البعض المسؤول عنه، وبيانه التعيين <sup>(٨)</sup>.

١ - في ف: "في أم"، وفي ز: "أم في".

٢ - الواو ساقطة من ز.

٣ - الواو ساقطة من ز.

٤ - من ز، وفي الأصل رد وك وف: "لكونها".

٥ - في ف: "تقديره".

٦ - من قوله "وإذا كان ...." إلى هنا ساقط من ز.

٧ - لم أعرفه، ولم أقف على تخريج للأبيات. وهي من (مشطور الرجز). والشاهد فيها إبدال (أم) من (أي).

وفي ز "حليليك" مكان "حليليك". وفي الأصل: "نخسة وأمرأ" مكان "فيشة وأيرأ". والمثبت من د وك وف وز.

٨ - في ك وف وز: "بالتعيين".

وإنما يُعدّل عن طلب التعيين بها إلى الهمزة و(أم) طلباً للاختصار؛ لأنّ قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ أخصر من قولك: أيّ الرجلين عندك زيد أو<sup>(١)</sup> عمرو؟".

وقال ابن الشجري<sup>(٢)</sup>: "إذا كانت المعادلة بين اسمين [ومعهما]<sup>(٣)</sup> فعل فالأحسن تقديم الاسم نحو: أزيد خرج أم محمد؟ ويجوز: أخرج زيداً أم محمد؟

فإن كانت المعادلة بين فعلين فالأحسن تقديم الفعل، نحو: أضربت زيداً أم شتمته<sup>(٤)</sup>؟ ويجوز: أزيداً ضربت أم شتمت؟

وقال ابن مالك<sup>(٥)</sup> في (شرح الكافية): "(أم) المعتمد عليها في العطف هي المتصلة. وسمّيت متصلة؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها [٧١/أ] لا يستغني أحدهما عن الآخر، وشرط ذلك أن يقتزن ما يُعطّف بها عليه بهمزة التسوية، أو بهمزة يُطلّب بها وب(أم) ما يطلب بـ(أي)، وعلامة ذلك صلاحية الاستغناء بها عنهما<sup>(٦)</sup>، فمن لازم ذلك كون الناطق بـ(أم) المذكورة مدّعياً العلم بنسبة الحكم إلى أحد المذكورين دون تعيين. وقد يكون مصحوباهما<sup>(٧)</sup> اسمين، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ أو فعلين لفاعل واحد في المعنى، نحو: أقام زيد أم قعد؟ أو فعلين<sup>(٨)</sup> لفاعلين متباينين كقوله<sup>(٩)</sup>:

مَا أَبَالِي أَنَّبَ بِالْحَزْنِ تَيْسَ أُمِّ لِحَانِي بَطْهَرِ غَيْبِ لَيْتِمِ

١ - في ف: "أم".

٢ - الأماي ١٠٦/٣.

٣ - ساقط من الأصل، مثبت من دوز وك وف.

٤ - في ز: شتمته".

٥ - شرح الكافية الشافية ١٢١٢/٣ - ١٢١٨.

٦ - في ف: "عنها".

٧ - في ف: "مصحوباهما".

٨ - من "لفاعل... إلى هنا ساقط من ف .

٩ - في ز: "حفاني" مكان "لحاني". والبيت تقدّم في ص ٤٨٩.

ولا يمتنع كونهما جملتين ابتدائيتين إذا كان معنى الكلام معنى (أي)، كقولك: ما أبالي أبعض التيوس ناب أم بعض اللثام ساب. ومنه قوله<sup>(١)</sup>:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَ<sup>(٢)</sup> إِنْ كُنْتُ دَارِيًا شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنَقَرٍ

ففي هذا البيت حجة على وقوع (أم) المتصلة بين جملتين ابتدائيتين؛ لأنَّ المعنى معنى (أي)، كأنه قال: ما أذري أي<sup>(٣)</sup> النسيين<sup>(٤)</sup> هو الصحيح؟

و(ابن سهم)، و(ابن منقر) خبران، لا صفتان، وحذف التنوين من (شعيث) على حذف حذفه من (عمرو) في قوله<sup>(٥)</sup>:

عَمُرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ .....

ومن وقوع (أم) المتصلة بين جملتين ابتدائيتين قوله<sup>(٦)</sup>:

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا أَمَوْتِي نَاءً أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ

وقد تسقط الهمزة التي قبل (أم) المتصلة فيكتفى بتقديرها، وكون موضعها مشعراً به<sup>(٧)</sup>، ومنه قراءة ابن محيصين «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ»<sup>(٨)</sup> فهذا وأمثاله - من مواضع حذف الهمزة المعطوف على مصحوبها بـ(أم) - جائز بعد صلاحية المكان لـ(أم)<sup>(٩)</sup>.

١ - تقدّم في ص ٩٠.

٢ - "الواو" ساقطة من الأصل، مثبتة من د و ك و ز وف.

٣ - "أي" ساقطة من ك .

٤ - من ك وز، وفي الأصل ود وف: "النسيين".

٥ - هو عبد الله بن الزبيري في شرح شواهد الإيضاح ٢٨٩، أو مطرود بن كعب الخزاعي في الاشتقاق ١٣. وهذا صدر بيت من (الكامل)، وعجزه:

..... ورجال مكة مستنون عجاف

والشاهد: حذف التنوين من ((عمرو)) للضرورة.

والبيت في النواذر ١٦٧، والمقتضب ٣١٢/٢، والإنصاف ٦٦٣/٢، الخزانة ٥٥٥/٤.

٦ - تقدّم في ص ١٠٠.

٧ - في ز "بها".

وقد أجاز الأخفش<sup>(١)</sup> حذف الهمزة في الاختيار، وإن لم يكن بعدها (أم)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾<sup>(٢)</sup>، ومنه قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكَرَامَ وَأَنْ أُورَثَ ذُوْدًا شَصَائِصًا نَبَلًا

وقوله<sup>(٤)</sup>:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أراد: أفرح<sup>(٥)</sup>؟ أو ذو الشيب؟

وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قوله صلى الله عليه وسلم لجبريل: «وإن زنا وإن سرق؟»، [يريد: أو إن زنا، أو سرق؟]<sup>(٦)</sup>.

ويجوز أن يفصل بين الهمزة وبين ما عطفت عليه (أم)، نحو: أرأيت زيدًا أم عمرًا؟ ولكن عدم الفصل أكثر.

ومن شواهد الفصل قوله<sup>(٧)</sup>:

كَيْتَ شِعْرِي سَعَا أَتْرَضِينَ مَنْ يَهْـ وَالْأُمُّ مَنْ يُغْرِيكِ بِالشَّنَانِ

٨ - في الأصل: "أأنذرتهم"، والصواب ما أثبتته من ك ود وز وف. سورة: البقرة. من الآية: ٦.

٩ - في ك وز: "أي".

١ - ينظر معاني القرآن ٤٢٦/٢.

٢ - سورة: الشعراء. من الآية: ٢٢.

٣ - هو حضرمي بن عامر في الأمالي ٦٦/١، والبيت من (البيسط). والشاهد حذف همزة الاستفهام.

الذود: ما بين الثلاث إلى العشر من الإبل. والشصائص: جمع شصوص، وهي التي لالبن لها. والنبل: الصغار. والبيت في اللسان (شخص)، وشرح أبيات المغني ٣٥/١.

٤ - هو الكميت في الهاشميات ٤٣، والبيت من (الطويل)، والشاهد فيه حذف همزة الاستفهام.

والبيت في المختصب ١/٥٠، ٢/٢٠٥، الجمع ٦٩/٢، وشرح شواهد المغني ٣٤.

٥ - في ف: "أفرح".

٦ - من ز.

٧ - لم أعرفه، ولم أقف على تخريج له. والبيت من (الخفيف)، والشاهد فيه الفصل بين الهمزة، وبين ما عطفت عليه (أم).

وقول القائل: أزيد عندك أم عمرو؟ بفصل (أم) من زيد بـ (عندك) أولى من قوله: أزيد أم عمرو عندك؟ بوصل<sup>(١)</sup> (أم) بـ (زيد)<sup>(٢)</sup>، والمواصلة لا تمتنع. هذا صريح قول سيويه<sup>(٣)</sup> ومن يراعي مذهبه من المحققين. وهكذا أيضاً إذا كان المعطوف فعلاً على فعل نحو: أقعد زيد أم أقام؟ هذا أجود من أن يقال: أقعد أم قام زيد؟ وكلاهما جائز.

وقال في (شرح العمدة)<sup>(٤)</sup>: "الأكثر إيقاع (أم) المتصلة منفصلة من المعطوف بها عليه<sup>(٥)</sup>، كقوله<sup>(٦)</sup>: أزيد عندك أم عمرو؟ وأقعد زيد أم قام؟ وكقوله<sup>(٧)</sup> تعالى: ﴿الذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أُمِ الْأُنثَيَيْنِ﴾، ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمْ مَنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(٨)</sup>. ولو جعلتها متصلة بما عطف عليها لكان جائزاً، ومن منع ذلك فقد [٧١/ب] أخطأ، ومنع ما جاء به القرآن، وغيره من الكلام الفصيح، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾<sup>(٩)</sup>".

وقال ابن عصفور<sup>(١٠)</sup> في (شرح الجمل): " (أم) المتصلة لا يتقدمها إلا همزة الاستفهام، ولا يقع بعدها إلا مفرد، أو ما هو في تقديره، وتقدر<sup>(١١)</sup> مع الهمزة بـ (أيهما)، أو (أيهم)،

١ - في الأصل ود: "بواصلة"، وفي ك: "بمتواصلة"، وفي ف وز: "مواصلة"، والمثبت من شرح الكافية الشافية.

٢ - في "د" و ك: "لزيد".

٣ - الكتاب ١٦٩/٣، ١٧٠.

٤ - شرح العمدة ٦٢١، ٦٢٢.

٥ - في ز "على".

٦ - في ز "كقولك".

٧ - في ز "قوله". سورة: الأنعام. من الآية: ١٤٣.

٨ - سورة: الملك. من الآية: ٢٢.

٩ - سورة: الأنبياء. من الآية: ١٠٩.

١٠ - شرح الجمل ٢٣٧/١، ٢٣٨.

١١ - في ف: "يقدر".

وجوابها أحد الشيئين أو الأشياء، وذلك نحو: أقام زيد أم عمرو؟<sup>(١)</sup> معناه أيهما قام؟ وجوابها زيد أو عمرو<sup>(٢)</sup>.

وكذلك: أقام زيد أم عمرو أم خالد؟ المعنى أيهم قام؟ وجوابها زيد، أو عمرو، أو خالد .  
فإذا قلت أقام زيد أم قعد احتملت [(أم)]<sup>(٣)</sup> في هذا الكلام أن تكون متصلة أو منفصلة، فإن كانت منفصلة<sup>(٤)</sup> فمعناها: بل أقعد؟ وجوابها: نعم أو لا.

وإن كانت متصلة قُدرت مع الهمزة بـ(أيهما)<sup>(٥)</sup>، كأنتك<sup>(٦)</sup> قلت: أيّ الفعلين فعل؟ وجوابها أن تقول: قام، أو قعد.

وهذه المتصلة [هي]<sup>(٧)</sup> التي من حروف العطف، والأحسن فيها أن تتوسط بين الذي يُسأل عنه، فتقول: أزيد قام أم عمرو؟ ويجوز تقديمه، فتقول: أقام زيد أم عمرو؟ وتأخيره فتقول: أزيد أم عمرو قام؟ وكذلك الأحسن أن تقول: أقام زيد أم قعد؟ ويجوز أن تقول: أزيد قام أم قعد؟ ويجوز أيضاً أقام أم قعد زيد ؟

فإن قلت : كيف قال الزجاجي<sup>(٨)</sup> وغيره من النحويين : إنه لا يقال: نعم ولا (لا) في جواب السؤال بالهمزة و(أم) المتصلة، وقد قال ذوالرُّمّة<sup>(٩)</sup> :

---

١ - "الواو" ساقطة من ك .

٢ - في ز "أم".

٣ - من ز.

٤ - "فإن كانت منفصلة" ساقطة من ف .

٥ - من ف وك وز، وفي الأصل ود: "بأيهما".

٦ - في ف : "كانت".

٧ - من ك .

٨ - الجمل ٣٥٥.

٩ - في ديوانه ١٣١١/٢. وهذا بعض بيت من (الطويل ) ، وتمامه:

..... مدرجي متروّحاً      على بابها من عند أهلي وغاديا  
وبعده:



تَقُولُ عَجُوزٌ..... الأبيات<sup>(١)</sup>

فأجاب العجوز بقوله: (لا) مع أنّ سؤالها<sup>(٢)</sup> إنّما كان بالهمزة و(أم)؟

فالجواب<sup>(٣)</sup> أنّ السؤال بالهمزة و(أم) مبنيّ على غلط، وذلك أنّ السؤال بهما إنّما ينبغي أن يكون<sup>(٤)</sup> مَن صحّ عنده أنّه قد كان أحد الشيئين أو الأشياء، ولم يتعيّن عنده ذلك الواقع من الشيئين أو الأشياء، فطلب بالهمزة و(أم) تعيينه، وذو الرمة لم يكن له أحد الشيئين اللذين سألته العجوز عنهما، فإن<sup>(٥)</sup> سؤال العجوز إنّما<sup>(٦)</sup> كان مبنيّاً على غلط منها، وتوهم أنّ أحد الشيئين اللذين سألته عنهما قد كان، ولذلك طلبت منه تعيينه، وإذا كان الأمر كذلك فقول ذي الرمة [(لا)]<sup>(٧)</sup> ليس بجواب لسؤالها، وإنّما هو ردّ لما بنت عليه سؤالها من توهمها أنّ أحد الشيئين قد كان منه، فكأنّه قد قال لها: ليس ما توهمته من أنّه قد كان أحد الأمرين بصحيح، فإذا جعلنا قول ذي الرمة (لا) ردّاً لما توهمته، لجواباً لسؤالها لم يكن فيه ردّ لما ذكره الزجاجي وغيره من النحويّين من أنّ السؤال بالهمزة و(أم) لا يقال في جوابه: (نعم) ولا (لا) انتهى.

---

أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاوريا  
فقلت لها: لا إنّ أهلي حيرة لأكتبه الدهنا جميعاً وماليا:  
الديوان ١٣١١/٢ - ١٣١٣.

والشاهد: أنّه أحاب بـ(لا)، والسؤال بالهمزة، وأم.

والبيت في المختضب ٦٦/٢، و أمالي الزجاجي ٨٩، و رصف المباني ٩٤، و المغني ٦٣، و شرح أبياته ١٢٧/١.  
١ - "الأبيات" ساقطة من ز.

٢ - من ك وز، وفي الأصل ود: "سوله".

٣ - من "وقد قال... إلى هنا ساقط من ف .

٤ - في ك: "تكون".

٥ - في ز "فإذن".

٦ - ساقطة من ز.

٧ - من ك .

وقال الصفار في (شرح كتاب سيويه) : "فإن قلت: كيف شرطتم في المتصلة أن يكون جوابها بأحد الاسمين، وقد قال ذو الرمة<sup>(١)</sup> :

تَقُولُ عَجُوزٌ..... الأبيات

قلت عن هذا جوابان:

أحدهما: أن يكون (أم ذو خصومة) على تقدير: أم أنت ذو خصومة؟ فتكون منقطعة ، فأجابه بـ(لا) .

وهذا ليس بشيء ؛ لأنّ الجواب مع المنفصلة<sup>(٢)</sup> يكون للثاني لاللاؤلّ، ألا ترى أنه قد أضرب عن الأوّل، فلا يقع عنه جواب، وهو ههنا قد أجابها عن الأوّل بقوله<sup>(٣)</sup>:

.....أَهْلِي جَيْرَةٌ.....

ثم أجابها<sup>(٤)</sup> عن قولها<sup>(٥)</sup>:

.....أُمُّ ذُوْ خُصُومَةٍ.....

بقوله<sup>(٦)</sup>:

وَمَا كُنْتُ مُذْ أَبْصَرْتَنِي فِي خُصُومَةٍ.....

---

١ - تقدّم في ص ٥١٩ .

٢ - في ف : "المتصلة".

٣ - تقدّم تخريجه في ص ٥١٩ .

٤ - في ز "أجاب".

٥ - تقدّم تخريجه في ص ٥١٩ .

٦ - تمامه:

..... أراجع فيها يا ابنة القرم قاضيا

ينظر ديوانه ١٣١٣/٢ .

فإنَّما ينبغي أن يكون (لا) ردًّا لما ابتنى<sup>(١)</sup> عليه<sup>(٢)</sup> سؤالها فكأنَّه قال لها غلطت في أنَّك اعتقدت أنَّي أحدهذين ،[فلسـت]<sup>(٣)</sup> هذا ولا هذا ،فما ورد<sup>(٤)</sup> من ذلك [٧٢/أ] فإنَّ تخريجه على هذا انتهى.

وقال في (رصف المباني)<sup>(٥)</sup> : " (أم) المتَّصلة عاطفة في الاستفهام ،وتقع بين<sup>(٦)</sup> المفردين والجملتين ،ويكون الكلام بها متعادلاً ،والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير المفردين .والأحسن فيها تقدِّم الذي يُسأل عنه من اسم ،أو فعل ،ويجوز خلاف ذلك ،ويقال في الجواب :زيد ،أو عمرو ،أو قام أو قعد ،ولا يقال : (نعم ،ولا) (لا)<sup>(٧)</sup> .

فأمَّا قول ذي الرِّمَّة فكان الوجه أن يقول : ذوزوجة ،أو ذو<sup>(٨)</sup> خصومة ،ولكنَّه لم يجاب على ذلك بل نفاه جملة ،واستأنف كلاماً آخر ،قال ليس ثوائي لواحد ممَّا سألت عنه ،وإنَّما أهلي ومالي كائنان بالبصرة ،فهما الداعيان إلى إقامتي بها<sup>(٩)</sup> .

### تنبيه:

قول المصنِّف<sup>(١٠)</sup> : "إنَّ التنوين حُذِفَ من «شُعَيْثُ» للضرورة" تبع فيه ابن مالك<sup>(١١)</sup> .

١ - في ك و ف وز : "ابنى" .

٢ - في ز "عن" .

٣ - من ك و ف .

٤ - في الأصل : "رد" ، والمثبت من د و ك وز وف .

٥ - رصف المباني ١٧٨ .

٦ - من ف وز وك ، وفي الأصل ود : "من" .

٧ - "لا" من ف .

٨ - ساقط من ز .

٩ - في ف : "بهما" .

١٠ - المغني ٦٢ .

١١ - شرح التسهيل ٣/٣٦٠ .

وقد ذكر الأعلام<sup>(١)</sup> في (شرح شواهد سيبويه) : أَنَّ «شُعَيْثَ» حيّ من تميم ، من بني مَنقر<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا فيجوز منع صرفه على إرادة القبيلة. ويكون ترك التنوين لذلك، لا ضرورة.

قوله<sup>(٣)</sup> : "إذا عطفت بعد الهمزة بد(أو) ، فإن كانت همزة التسوية لم يجز... إلى آخره. تبع المصنّف في هذا أبا عليّ الفارسي<sup>(٤)</sup> فإنه قال في كتاب (الحجّة) : "ولا يجوز في هذا الموضع (أو) مكان (أم) ؛ لأنّ المعنى : سواء عليّ هذان ، ألا ترى أنّك لو قلت : سواء عليّ القيام و<sup>(٥)</sup> القعود لم يجز إلّا الواو ، وكذلك لو أظهرت المصدرين اللذين دلّ عليهما لفظ الفعلين المذكورين في قوله تعالى : ﴿اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> لقلت : سواء عليكم الجزع والصبر ، ولم تقله بد(أو) كما قال الله تعالى : ﴿سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾<sup>(٧)</sup> ولو قلت : سواء عليّ<sup>(٨)</sup> العاكف فيه<sup>(٩)</sup> أو البادي ، و<sup>(١٠)</sup> سواء عليّ الجزع أو الصبر لكان المعنى سواء عليّ أحدهما ، وسواء عليّ أحدهما كلام محال ؛ لأنّ التسوية لا تكون إلّا بين شيئين فصاعداً انتهى.

١ - شرح شواهد سيبويه ٤١٠/٢ .

٢ - ابن عبيد بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم. وهم بطون كثيرة بنجد.

ترجمتهم في جمهرة الأنساب ٢٠٥ .

٣ - المغني ٦٣ .

٤ - الحجّة ٢٦٥/١ ، ٢٦٦ .

٥ - في "ك" : "أو" .

٦ - سورة : الطور . من الآية : ١٦ .

٧ - في ز : "البادي" . سورة : الحج . من الآية : ٢٥ .

٨ - من ز .

٩ - ساقطة من ز .

١٠ - في ز "أو" .

وقد تعقبه الرضي<sup>(١)</sup> بما تقدّم<sup>(٢)</sup> في كلامه أوّل المبحث.

وقال السيرافي<sup>(٣)</sup> في (شرح الكتاب): "سواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمّت (أم) بعدها كقولك: سواء عليّ أقمت أم<sup>(٤)</sup> قعدت، وإذا كان بعد (سواء) فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بـ(أو) كقولك: سواء عليّ قمت أو قعدت"<sup>(٥)</sup>.

وقال صاحب (الأزهية)<sup>(٦)</sup>: "العطف بعد الاستفهام، وبعد ألف التسوية جميعاً بـ(أم)، وهي معادلة للألف في هذين الوجهين. بمعنى (أيّ). وتقول: ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو؟ فهذا بمعنى: ليت شعري أيّهما في الدار؟

وإذا استفهمت بحرف غير الألف من<sup>(٧)</sup> حروف الاستفهام عطفت بعده بـ(أو)، ولم تعطف بـ(أم)، نحو: هل تقوم أو تقعد؟ لأنّ (أم) لاتعادل من حروف الاستفهام [إلاّ]<sup>(٨)</sup> الألف خاصّة، وليت شعري هل يخرج زيد أو يقيم؟ تكون في التسوية كما هو في الاستفهام بـ(أو).

وإن حذف حرف الاستفهام عطف بـ(أو)، تقول: ما أبالي زيد قام أو قعد، قال الشاعر<sup>(٩)</sup>:

فَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ مَوْتِ مُطَرِّفٍ صُرُوفَ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ

فعطف بـ(أو). فأما قوله<sup>(١٠)</sup>:

---

١ - شرح الكافية ٢/٣٧٥-٣٧٧.

٢ - "بما تقدّم" ساقطة من ف.

٣ - شرح الكتاب ٢/٣٣١ ب.

٤ - في ز "أو".

٥ - من "وإذا كان... إلى هنا ساقط من ز.

٦ - الأزهية ١٣٣-١٣٥.

٧ - من ك وف وز، وفي الأصل ود: "في".

٨ - من ك وف.

٩ - في الأصل ود وك وف: "صرف"، والمثبت من ز. والبيت تقدّم في ص ٥٠٠.

بِسَبْعِ رَمِيمٍ الْجَمْرُ أُمُّ بَشَمَانَ .....

فإنَّما عطف<sup>(١)</sup> بـ(أم) على إضممار ألف الاستفهام.

وقال صاحب (البيسط): "إذا وقع بعد (سواء) همزة استفهام كان العطف بـ(أم)، سواء كان ما بعدها اسماً، أو فعلاً كقولك: سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو؟ وسواء عليّ أقمت أم<sup>(٢)</sup> قعدت. وإنَّما كان كذلك لأنَّ الهمزة تطلب ما بعد (أم) للمعادلة<sup>(٣)</sup> و<sup>(٤)</sup> لمساواة، ولذلك لا يصحّ الوقف على ما قبل (أم).

وإذا لم يقع<sup>(٥)</sup> بعد همزة الاستفهام<sup>(٦)</sup> فلا يخلو إمَّا أن يقع بعده<sup>(٧)</sup> اسمان أو فعلان، فإن وقع بعده اسمان كان العطف بـ(أو)<sup>(٨)</sup>، نحو: سواء عليّ زيد وعمرو، وفي التنزيل ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾<sup>(٩)</sup>؛ لأنَّ التسوية تقتضي التعديل بين شيئين، وإن وقع بعده [٧٢/ب] فعلان من غير استفهام كقولك: سواء عليّ قمت أو قعدت، كان العطف بـ(أو)؛ لأنَّه يصير بمعنى الجزاء.

١ - تقدّم في ص ٨٩.

١ - في ك: "عظفت".

٢ - في ف: "أو".

٣ - في الأصل ود وك وز: "معادلة"، وفي ف: "المعادلة"، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٤ - ساقطة من الأصل، في ف: "أو". ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٥ - في ز: "تقع".

٦ - في ك وز: "استفهام".

٧ - في ز: "بعدها".

٨ - في ز: "بالواو".

٩ - سورة: الجاثية. من الآية: ٢١.

وإذا وقع بعد ([ما]<sup>(١)</sup> أبالي) همزة الاستفهام كان العطف بـ(أم) كقولك: ما أبالي أزيداً ضربت أم عمراً؟ لأنّ الهمزة تقتضي ما بعد(أم) لتحقيق المعادلة، والمجموع في موضع مفعول (أبالي)، ولذلك لا يصحّ السكوت على ما قبل(أم).

وإذا لم يقع<sup>(٢)</sup> بعده<sup>(٣)</sup> همزة [الاستفهام]<sup>(٤)</sup> كقولك: ما أبالي ضربت زيداً أو عمراً، فإنّ العطف بـ(أو)؛ لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما بعدها، ولذلك يحسن السكوت على ما قبل (أو)، تقول: ما أبالي ضربت زيداً، أي: بضرب زيد، وعليه قول الشاعر:

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ مَوْتِ مُطَرِّفٍ حَتَوْفَ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ

فإنّ عطف بـ(أو) لأنّ (أبالي) قد أخذ مفعوله، وهو: (حتوف المنايا)، ولذلك يحسن السكوت عليه. والجملتان بعده في موضع الحال، أي: لست أبالي بحتوف المنايا مكثرة أو مقلّة.

والأجود في قولك: ما أدري أزيد في الدار أم عمرو؟ وما أدري أقمت أم قعدت؟ وليت شعري أقمت أم قعدت؟ العطف بـ(أم)؛ لأنها مقولة<sup>(٥)</sup> عَلِمْتُ<sup>(٦)</sup>، فتكون الهمزة تقتضي ما بعد(أم) لتحقيق المعادلة، والفعل متعلّق<sup>(٧)</sup> في المعنى، بمجموعهما على معنى أيّهما.

وقد ذكروا جواز: ما أدري أقام أو<sup>(٨)</sup> قعد؟ وهو ضعيف لوجهين:

---

١ - من ز.

٢ - في ز: "تقع".

٣ - في ز: "بعد".

٤ - من ز.

٥ - في ز: "بمنزلة".

٦ - في ف: "عملت".

٧ - في ز: "يتعلّق".

٨ - في ف: "أم".

أحدهما: أنه<sup>(١)</sup> لا يصحّ السكوت على ما قبل (أو)، والضابط الكلّي في الفرق بينهما أنه يحسن السكوت على ما قبل (أو)، وإن لم يحسن<sup>(٢)</sup> فهو من مواضع (أم).  
والثاني: أنه يصير المعنى: ما أدري أحد الفعلين فعل، ولا معنى له، إنما المعنى يقتضي ما أدري أي الفعلين فعل؟ فأما قوله<sup>(٣)</sup>:

إِذَا مَا انْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ أَطَالَ فَأَمَلِي أَوْ تَنَاهَيْتُ فَأَقْصَرَا

فالذي حسن العطف فيه بـ(أو) – وإن تقدّمت الهمزة – أنّ الجملة<sup>(٤)</sup> فضلة في موضع الحال، أي: تناهيت عنده في حال طوله فإملائه، أو في حال تناهيه فقصره، فصار بمنزلة<sup>(٥)</sup>:

..... أَكْثَرْتُ أَوْ أَقَلْتُ "انتهى".

وقال ابن الحاجب<sup>(٦)</sup>: "وضع (أم) للاستفهام مع العلم بأحد الأمرين، وأمّا (أو) فليست كذلك، فإذا علّم الفرق بينهما فأنت<sup>(٧)</sup> مع (أم)<sup>(٨)</sup> عالم بأنّ أحدهما عنده، فأنت<sup>(٩)</sup> مستفهم [عن التعيين، ومع (أو) مستفهم]<sup>(١٠)</sup> عن أحدهما على حسب ما كان في الخير،

١ - "أنه" ساقطة من ف .

٢ - في ز "يجز".

٣ - تقدّم في ص ٥٠١ .

٤ - في ز "الجمليتين".

٥ - تقدّم في ص ٥٠١ .

٦ - الإيضاح ٢/٢٠٨ .

٧ - في الأصل: "كانت"، والمثبت من د و ك و ف وز.

٨ - في الأصل و د و ك و ف وز: "أو"، وهو تحريف، والمثبت من الإيضاح.

٩ - في ك وز: "وأنت".

١٠ - من ك وز، وفيهما: "أم" مكان "أو"، وهو تحريف، والمثبت من الإيضاح .



فإذا قلت: أزيد عندك أو<sup>(١)</sup> عمرو؟ فمعناه: هل واحد منهما عندك؟ ومن ثمّ كان جوابه بـ(نعم)، أو<sup>(٢)</sup> (لا) مستقيماً، ولم يكن ذلك مستقيماً في (أم)؛ لأنّ السؤال عن التعيين، ولا إشكال في الفرق بينهما في مثل هذه المسائل، وإنّما الإشكال في استعمالهما على غير ذلك، وهو أنّهم استعملوا الهمزة و(أم) في معنى التسوية من غير استفهام، كقولك: سواء عليّ أقمت<sup>(٣)</sup> أم قعدت، واستعملوا الجملتين والثانية معطوفة بـ(أو) في معنى الحال، نحو: أنا أضرب زيداً قام<sup>(٤)</sup> أو قعد، فمثل ذلك يلتبس فيه<sup>(٥)</sup> موضع (أم). بموضع (أو)، وأورد سيويه<sup>(٦)</sup> قوله<sup>(٧)</sup>:

مَا أَبَالِي أَنَّبَ بِالْحَزْنِ تَيْسُ أُمِّ جَفَانِي بَطْهَرِ غَيْبِ لَيْثِيمٍ

على أنه مختصّ بـ(أم)، وأورد قوله:

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ مَوْتِ مُطَرِّفٍ حَتُوفَ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ

على أنه موضع (أو).

والفرق بينهما أنّ قوله: «أَنْبَ بِالْحَزْنِ تَيْسُ» وقع مفعولاً لـ(أبالي)<sup>(٨)</sup>، فوجب أن يكون من مواضع (أم)، إذ لا معنى للحال فيه، وإنّما المراد نفي المبالاة به، وأيضاً فإنه لا ضمير في (أَنْبَ) لصاحب الحال فيكون حالاً، وأمّا قوله:

حَتُوفَ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ .....

١ - في الأصل و د و ك و ف وز: "أم"، وهو تحريف، والمثبت من الإيضاح.

٢ - من ك و ف، وفي الأصل و د وز: "و".

٣ - في ز "قمت".

٤ - في ف: "أقام".

٥ - ساقط من ز.

٦ - الكتاب ٣/١٨١، ١٨٥.

٧ - تقدّم في ص ٤٨٩.

٨ - في الأصل و د: "لأبالي"، والمثبت من ك و ف وز.

فقد ذكر مفعول (أبالي) وهو قوله: (حتوف المنايا)، فلم يبق إلا الحال، وفي كلّ واحد من الفعلين ضمير صاحبه، وأورد قوله:

إِذَا مَا انْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتُ عَنْدَهُ أَطَالَ فَأَمَلَى أَوْ تَنَاهَى فَأَقْصَرَ

على أنه من مواضع (أو)، وقد ظهر الأمر فيه بما تقدّم، فهذه هي المواضع التي تلتبس<sup>(١)</sup> [أ/٧٣] فيها مواضع<sup>(٢)</sup> (أم) بمواضع<sup>(٣)</sup> (أو)، وكثيراً ما يقع فيها<sup>(٤)</sup> المتأخرون في كلامهم وأشعارهم<sup>(٥)</sup>، فلا يفرّقون بينهما، وشرط استعمال (أم) في هذه المواضع<sup>(٦)</sup> أيضاً أن تسبقها الهمزة، وشرط [استعمال]<sup>(٧)</sup> (أو) أن لا<sup>(٨)</sup> يسبقها همزة على نحو ما مضى في الأمثلة "انتهى". وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان<sup>(٩)</sup>: "قال سيبويه<sup>(١٠)</sup>: إذا كان بعد (سواء) ألف الاستفهام فلا بدّ من (أم)، اسمين كانا أو فعلين تقول: سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو، وسواء عليّ أقمت أم قعدت. وإذا كان بعدها فعلاً بغير ألف الاستفهام عطّف الثاني بـ (أو)، تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت، وإن كانا اسمين بلا ألف عطّف الثاني بالواو تقول: سواء عليّ

١ - في ك: "يلتبس".

٢ - في ك وز: "موضع".

٣ - في ك: "موضع".

٤ - من ز، وفي الأصل ود وك وف: "فيه".

٥ - في الأصل ود وك وف وز: "استعمالهم"، والمثبت من الإيضاح.

٦ - من ك، وفي الأصل ود وف وز: "هذا الموضع".

٧ - من ك وف .

٨ - ساقطة من ز.

٩ - التذييل ٤/١٦٤ ب.

١٠ - ينظر الكتاب ٢/٢٣٢، ٣/١٧٠، ١٧١، ١٨٦.

زيد وعمر، وإن<sup>(١)</sup> كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو و(أو) حملاً عليهما، وإن<sup>(٢)</sup> تصدر الكلام (هل) <sup>(٣)</sup> صلحت (أم)، أو(أو).

قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: «لو قلت: هل تضرب أو تقتل؟ أو هل يضرب<sup>(٥)</sup> أو<sup>(٦)</sup> يقتل؟ لكان واحداً. ونقول: ما أدري أقام أو قعد، إذا لم يطل القيام، وكان<sup>(٧)</sup> لسرعته كأن<sup>(٨)</sup> لم يكن، كما تقول: تكلمت، ولم تكلم، إمّا لقلة كلامه، أو لترك الاعتداد به، أو لأنه لم يبلغ به<sup>(٩)</sup> المراد، وليس ل(أم) هنا مجال».

قال أبو حيان<sup>(١٠)</sup>: «هذه المسائل منقولة من<sup>(١١)</sup> (البديع)<sup>(١٢)</sup> بلفظه».

قوله<sup>(١٣)</sup>: «وإن كانت همزة الاستفهام جاز، وكان الجواب بـ(نعم) أو بـ(لا)... إلى آخره».

---

١ - في ك: "إذا".

٢ - في ف وز: "إذا".

٣ - في ف: "بهل".

٤ - الكتاب ١٧٢، ١٧١/٣.

٥ - في ز: "تضرب".

٦ - في ز: "أم".

٧ - في ف: "فكان".

٨ - في ز: "كأنه".

٩ - "به" من ك و ف .

١٠ - التذييل ١٦٤/٤/ب.

١١ - من ك وز، وفي الأصل و د وف: "في".

١٢ - من ز، وفي الأصل و د وف: "البديع". وهو محمد بن مسعود الغزني. ذكره أبو حيان في التذييل.

١٣ - المغني ٦٤.

قال الجرجاني<sup>(١)</sup>: "إذا قلت: أزيد عندك أو عمرو؟ فمعناها: أحدهما عندك؛ لأنها لأحد الشيئين، ألا ترى أنها كذلك إذا قلت: جاءني زيد أو عمرو، فأنت في (أو) تستفهم<sup>(٢)</sup> عن فعل واحد، مبهم، لا عن عينه، والجواب (نعم)، أو (لا).

قال ابن يعيش<sup>(٣)</sup>: "ولو قيل في الجواب: زيد أو عمرو، لم يكن مجيباً بما يطابق السؤال صريحاً، بل حصل الجواب<sup>(٤)</sup> ضمناً، وتبعاً؛ لأنّ في التعيين قد حصل أيضاً علم ما سأل عنه".

وقال ابن الشجري<sup>(٥)</sup> في (أماليه): "و<sup>(٦)</sup> من مسائل الفرق بين (أم)، و(أو) أنه إذا قال: أخرج زيد أو عمرو؟ فمعناه: أخرج أحدهما، فجوابه: (لا)، أو (نعم). فإن قلت: (نعم) فقد أخبرت<sup>(٧)</sup> بخروج أحدهما من غير تعيين، فإذا أراد التعيين سأل بـ(أم).

وفي<sup>(٨)</sup> مسائل (الإيضاح)<sup>(٩)</sup>: «(الحسن<sup>(١٠)</sup>) أو الحسين<sup>(١١)</sup> أفضل أم ابن الحنفية<sup>(١٢)</sup>؟ فالجواب أحدهما بهذا اللفظ؛ لأنه أراد: أحد هذين أفضل أم ابن الحنفية؟».

١ - المقتصد ٩٤٩/٢ بتصرف.

٢ - في ف: "مستفهم".

٣ - شرح المفصل ٩٩/٨.

٤ - "حصل الجواب" ساقطة من ز.

٥ - الأمالي ١١٠/٣-١١٢.

٦ - "الواو" من ك.

٧ - في ز: "أخبرته".

٨ - في ز: "ومن".

٩ - الإيضاح ٢٩١.

١٠ - ابن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، أبو محمد. سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخامس الخلفاء

الراشدين. ولد في المدينة سنة ٣هـ، وتوفي سنة ٥٠هـ.

ترجمته في تهذيب التهذيب ٢٩٥/٢، والإصابة ٢٤٢/٢.

١١ - ابن علي بن أبي طالب الهاشمي. سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولد في المدينة سنة ٤هـ، وبايعه أهل

الكوفة بالخلافة، فأجابهم، فقتل في كربلاء سنة ٦١هـ.

ومن هذا قول صفية بنت عبد المطلب<sup>(١)</sup>، وقد جاءها صبي يطلب الزبير<sup>(٢)</sup> ليصارعه،  
فصرعه الزبير، فقالت له:

كَيْفَ رَأَيْتَ زُبْرًا أَأَقْطَا أَوْ تَمْرًا  
أُمُّ قُرَشِيًّا صَقْرًا

وإنما أدخلت<sup>(٣)</sup> (أو) بين (الأقط) و(التمر)؛ لأنها لم تُرد أن تجعل التمر عديلاً للأقط. بمعنى:  
أيهما، ولكنّها<sup>(٤)</sup> جعلتهما كاسم واحد، وعادلت بينه وبين (قرشي)، أي: أحد<sup>(٥)</sup> هذين رأيتَه  
أم قرشيًّا؟".

وقال صاحب (البيسط): "والفرق بين (أم) و(أو) من أربعة أوجه:  
أحدها أن (أم) تفيد الاستفهام دون (أو).

١٢ - "أم ابن الحنفية" ساقطة من ف. وهو محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، القرشي، أبو القاسم. عالم، ورع،  
شجاع، نسب إلى أمه، وكانت من بني حنيفة. ولد بالمدينة سنة ٢١هـ، وتوفي بها سنة ٨١هـ.  
ترجمته في الطبقات ٩١/٥، ووفيات الأعيان ٤/١٦٩.  
١ - ابن هاشم، عمّة رسول الله صلى الله عليه وسلم. أسلمت قبل الهجرة، وهاجرت إلى المدينة، وكانت  
شاعرة. توفيت سنة ٢٠هـ.

ترجمتها في الطبقات ٤١/٨، والإصابة ٣/١٨٨.  
والأبيات من (منهوك الرجز) في الكتاب ٣/١٨٢.  
والشاهد وقوع (أم) معادلة لهمزة الاستفهام، مع كون ما بعد الهمزة متعاطفين ب(أو).  
والأقط: طعام من الحليب.  
والأبيات في المقتضب ٣/١٠٣، والأزهية ١٣٦، والأمال لابن الشجري ٣/١١١.  
٢ - ابن العوّام بن خويلد الأسدي، القرشي، أبو عبد الله. صحابي حليل، من العشرة المبشرين بالجنة. وهو ابن عمّة  
النبي صلى الله عليه وسلم. أسلم وله من العمر ١٢ سنة، وشهد بدرًا وأحدًا، وغيرهما، وقتل في وقعة الجمل سنة  
٣٦هـ.

ترجمته في تهذيب التهذيب ٣/٣١٨، والإصابة ٤/٧.

٣ - من ك، وفي الأصل ود وز وف: "دخلت".

٤ - في الأصل: "ولكنّهما"، والمثبت من د وز وك وف.

هـ - من ز، وفي الأصل ود وك وف: "أحد".

والثاني: أن (أو) مع الهمزة تقدّر بـ(أحد) ،و(أم) مع الهمزة تقدّر بـ(أي).

والثالث: أنّ جواب الاستفهام مع (أو) بـ(لا)، أو (نعم)، وجوابه مع (أم) المعادلة بالتعيين.  
والرابع: أنّ الاستفهام مع (أو) سابق<sup>(١)</sup> على الاستفهام مع (أم) المعادلة ؛ لأنّ طلب التعيين إنّما يكون بعد معرفة الأحديّة - وحكم الأحديّة، كقولك: أحدهما عندك، في الجواب المبهم بـ(لا) أو (نعم) - حكم الهمزة و(أو).

وإنّما كان الجواب مبهماً ليكون مطابقاً للسؤال في الإبهام، وعلى ما نقوله<sup>(٢)</sup> إذا قال:  
الحسن أو<sup>(٣)</sup> الحسين أفضل<sup>(٤)</sup> أم ابن الحنفية؟ فجوابه على مذهب أهل الحقّ أحدهما أفضل  
من ابن الحنفية، وعلى مذهب الكيسانية<sup>(٥)</sup> ابن الحنفية ؛ لأنه عندهم أفضل .[ولو  
قال: الحسن أو الحسين أفضل، أو ابن الحنفية؟ لكان الجواب أحدهم؛ لأجل (أو)]<sup>(٦)</sup>.  
ولو قال: الحسن، أو الحسين أفضل أم<sup>(٧)</sup> ابن الحنفية لكان<sup>(٨)</sup> الجواب بتعيين<sup>(٩)</sup> أحدهم  
لأجل (أم) انتهى.

---

١ - من ك و ف وز، وفي الأصل ود: "سائق".

٢ - في ك و ف وز: "تقرّر".

٣ - "أو" ساقطة من ك .

٤ - في ز "عندك".

٥ - أصحاب كيسان مولى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه. وقيل تلميذ محمد بن الحنفية. يعتقدون فيه أنّه أحاط بالعلوم كلّها، واقتبس الأسرار بجمليتها، من علم التأويل، والباطن، والأنفس، ويؤولون الأحكام الشرعية، ويقولون بالتناسخ.

ترجمتهم في الملل والنحل ٢٨٠.

٦ - من ز.

٧ - في ك وز: "أو".

٨ - في ف: "فكان". ومن "وعلى مذهب..." إلى هنا ساقط من ف .

٩ - ساقطة من ك .

وقال ابن عصفور[٧٤/ب]<sup>(١)</sup> في (شرح الجمل): "وإن جمعت في السؤال بين (أو)، و(أم) فقلت: أزيد أو عمرو أفضل أم بكر؟ فينبغي أن يكون الجواب: بكر، أو أحدهما أعني زيداً و<sup>(٢)</sup> عمراً، وذلك<sup>(٣)</sup> أن قولك: أزيد أو عمرو أفضل أم بكر<sup>(٤)</sup> بمنزلة قولك: أحد هذين الشخصين اللذين هما زيد وعمرو أفضل أم بكر، فكما أنك تقول: أحدهما، أو بكر في جواب قولك: أحد هذين الشخصين أفضل أم بكر فكذلك تقول في جواب ما هو في<sup>(٥)</sup> معناه "انتهى".

قلت: وبهذا يعرف أن قوله: "أحدهما جواب بالتعيين"<sup>(٦)</sup>؛ لأنه تعيين لأحد الشقين المسؤول عن الأفضل منهما. وأنّ الاختصار في الجواب على (الحسن) أو (الحسين) ليس جواباً تاماً، إنّما الجواب التامّ لأحد الصادق بكلّ منهما، وهذا معنى قول ابن الشجري<sup>(٧)</sup>: "فالجواب أحدهما بهذا اللفظ". وهذا واضح لإشكال فيه، ولا معارضة لما قرّره المصنّف قبله<sup>(٨)</sup> كما زعمه الدماميني<sup>(٩)</sup>. وقد ردّ عليه<sup>(١٠)</sup> الشيخ<sup>(١١)</sup> فأجاد.

١ - شرح الجمل ٤٨٧/٢.

٢ - في ك و ف وز: "أو".

٣ - في ف: "ولذلك".

٤ - في الأصل: "يكن". والمثبت من د و ك و ف وز.

٥ - "في" من ف.

٦ - في ز "التعيين".

٧ - الأمالي ١١١/٣.

٨ - عبارة "لما قرّره المصنّف قبله" ساقطة من ز.

٩ - شرح المغني مع المنصف ٩٤، ٩٣/١.

١٠ - في ز "على".

١١ - المنصف ٩٤/١.

وزاد<sup>(١)</sup> السخاوي<sup>(٢)</sup> إيضاحاً فقال: "السؤال عن التفضيل بين أحدهما لابعينه، وبين ابن الحنفية، والمعنى: أحدهما<sup>(٣)</sup> أفضل أم ابن الحنفية؟ ولم يُرد<sup>(٤)</sup> المفاضلة بين الكلّ، وإنّما أريد فضيلة أحدهما لابعينه على ابن الحنفية، أو فضيلته<sup>(٥)</sup> على أحدهما، كأنّ السائل قال: أعتقد تفضيل أحدهما لابعينه عليه، أو تعتقد<sup>(٦)</sup> مذهب الكيسانية في تفضيله على أحدهما لابعينه؛ لأنّهم يفضّلونه على كلّ واحد منهما. ولم يسأل السائل عن الحسن والحسين<sup>(٧)</sup> أيّهما أفضل؟ ولا عن الثلاثة أيّهم أفضل؟ وإنّما يسأل عن أحدهما، وابن الحنفية، فالجواب: أحدهما، بهذا اللفظ إن أجاب على مذهب الجماعة، وإن أجاب على مذهب الآخرين - [يعني الكيسانية]<sup>(٨)</sup> - قال: ابن الحنفية".

وقال الرضي<sup>(٩)</sup>: "الفرق بين (أو) و(ام) المتصلة في الاستفهام أنّ معنى قولك: أزيداً رأيت أو عمراً؟ أحدهما رأيت، وجوابه (لا)، أو (نعم)، ومعنى قولك: أزيداً رأيت أم عمراً؟ أيّهما رأيت؟ وجوابه بالتعيين، تقول<sup>(١٠)</sup>: زيداً، أو تقول: عمراً، فالسؤال بـ(أو) لا يمكن أن يكون بعد السؤال بـ(أم)؛ لأنّك في (أم) عالم بوجود أحدهما عنده<sup>(١١)</sup>، فكيف تسأل<sup>(١٢)</sup> عما

١ - في ف: "زاده".

٢ - المفضّل ١١١/ب، ١١٢/أ.

٣ - في ك: "أحدهما".

٤ - في ك و ف: "ترد".

٥ - في الأصل: "فضيلة"، والمثبت من د و ك و ز و ف.

٦ - من "على أحدهما..." إلى هنا ساقط من ف.

٧ - في ز "الحسين، والحسن" بالتقديم والتأخير.

٨ - ساقط من الأصل وز، مثبت من ف د و ك.

٩ - شرح الكافية ٣٧٧/٢.

١٠ - في الأصل و د: "يقول"، والمثبت من ف و ك و ز.

١١ - طمس بعضها في الأصل، والمثبت من د و ك و ز و ف.



تعلم ، وتقول: أزيد أفضل أم عمرو؟ أي: أيهما أفضل من الآخر؟ ففيه ذكر المفضل معنى. ولو قلت: أزيد أفضل أو عمرو؟ لم يجز إلا إذا كان المفضل معلوماً للمخاطب، إذ المعنى أحدهما أفضل، وذلك إنما يكون إذا قال لك مثلاً شخص: عندي رجل أفضل من بكر، ثم حضر زيد وعمرو، فتقول: أزيد أم عمرو أفضل؟ أي: أحدهما أفضل من بكر. وحيث أشكل الأمر عليك<sup>(١)</sup> في<sup>(٢)</sup> (أو)، و(أم) المتصلة في الاستفهام فقدّر (أو) بأحدهما ، و(أم) بـ(أيهما)، تقول: أحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ والمراد: [أأحدهما]<sup>(٣)</sup> أفضل أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما؟ والجواب: أحدهما "انتهى". قوله<sup>(٤)</sup>: "وهذا معنى كلام سيويه<sup>(٥)</sup>".

أي: كون الأصل: أم تبصرون، ثم أقيم ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾<sup>(٦)</sup> مقامه. وقد صرح سيويه<sup>(٧)</sup> بأنّ (أم) في الآية منقطعة، ونقله المصنّف [عنه]<sup>(٨)</sup> في مبحث (بلى). قوله<sup>(٩)</sup>: "وأجاز الزمخشري<sup>(١٠)</sup> حذف ما عطف عليه (أم)، فقال في ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾<sup>(١١)</sup>: «يجوز كون ﴿أَمْ﴾ متصلة...» إلى آخره.

١٢ - في ك: "تسلم".

١ - في ز: عليك الأمر "بالتقديم والتأخير".

٢ - في الأصل ود وك وف: "إلا في"، والمنبث من ز.

٣ - في الأصل ود وك وز وف: "أحدهما"، والمنبث من شرح الكافية.

٤ - سورة: البقرة. من الآية: ٨٠.

٥ - الكتاب ١٧٣/٣.

٦ - سورة: الزخرف. من الآية: ٥١.

٧ - الكتاب ١٧٣/٣.

٨ - ساقطة من الأصل، مثبتة من ز ود وك وف. ينظر المغني ١٥٤.

٩ - المغني ٦٥.

١٠ - الكشاف ٣١٤/١.

قال أبو حيان<sup>(١)</sup> في (البحر) بعد حكاية كلام الزمخشري: "ولا نعلم أحداً أجاز حذف هذه الجملة، ولا يُحفظ ذلك في<sup>(٢)</sup> شعر، ولا في غيره، فلا يجوز: أم زيد؟ وأنت تريد أقام عمرو أم زيد<sup>(٣)</sup>؟ ولا أم قام خالد؟ وأنت تريد أخرج زيد أم قام خالد؟ والسبب<sup>(٤)</sup> في أنه لا يجوز الحذف أن الكلام في معنى: أي الأمرين وقع؟ فهي في الحقيقة جملة واحدة. وإنما يُحذف المعطوف عليه<sup>(٥)</sup>، ويبقى المعطوف [أ/٧٥] مع الواو، والفاء إذا دلّ على ذلك دليل، ومع (حتى) على نظر فيه. والذي سُمع من كلام العرب حذف (أم) مع المعطوف لدلالة الكلام عليه، ويجوز حذف الثواني المقابلات إذا دلّ عليها المعنى".

قال<sup>(٦)</sup>: "والمشهور أن (أم) في الآية منقطعة.

وقال ابن عطية<sup>(٧)</sup>: «و<sup>(٨)</sup> (أم) تكون<sup>(٩)</sup> بمعنى ألف الاستفهام في صدر الكلام لغة يمانية». ولم أقف على ذلك، لأحد من النحويين، وإذا صحّ النقل فلا مدفع فيه، ولا مطعن.

وحكى الطبري<sup>(١٠)</sup> أن (أم) يُستفهم بها في وسط كلام قد تقدّم صدره، وهذا منه، ومنه<sup>(١١)</sup> أم يقولون افتراء<sup>(١٢)</sup> وهذا أيضاً [قول]<sup>(١١)</sup> غريب<sup>(١٢)</sup> انتهى.

١١ - سورة: البقرة. من الآية: ١٣٣.

١ - البحر ٤٠٠/١، ٤٠١.

٢ - في ز: "لا في".

٣ - في ف: "أقام زيد أم عمرو؟".

٤ - "والسبب" ساقطة من ف .

٥ - ساقطة من ز.

٦ - البحر ٤٠١/١.

٧ - المحرّر ٤٩٧/١.

٨ - الواو من ز.

٩ - في الأصل: "يكون"، والمثبت من ف ود وز وك.

قوله<sup>(١)</sup>: "والثاني: أن تكون منقطعة".

قال ابن يعيش<sup>(٢)</sup>: "وإنما قيل لها منقطعة؛ لأنها انقطعت ممّا<sup>(٣)</sup> قبلها خبراً كان، أو استفهاماً إذ كانت مقدّرة بـ(بل) والهمزة على معنى: بل أكذا؟<sup>(٤)</sup> ذلك نحو قولك فيما كان خبراً: إن هذا لزيد، أم عمرو؟ كأنك نظرت إلى شخص فتوهّمته زيداً، فأخبرت على ما توهّمته، ثم أدركك الظنّ أنه عمرو، فانصرفت عن الأوّل، وقلت: أم عمرو؟ مستفهماً على جهة الإضراب عن الأوّل.

ومثل ذلك قول العرب<sup>(٥)</sup>: «إنّها لإبلٌ، أم شاء؟» أي: بل أشاء هي؟

فقوله: «إنّها<sup>(٦)</sup> لإبل»، إخبار، وهو كلام تامّ، وقوله: «أم شاء» استفهام عند ظنّ، وتشكّك عرض له بعد الإخبار، فلا بدّ من إضمار (هي)؛ لأنّه لا يقع بعد (أم) هذه إلاّ الجملة؛ لأنّها كلام مستأنف، إذ كانت (أم) في هذا الوجه إنّما تعطف جملة على جملة، إلّا أن فيها إبطال الأوّل<sup>(٧)</sup>، وتراجعاً عنه<sup>(٨)</sup> من حيث كانت مقدّرة بـ(بل) [والهمزة، قبل الإضراب عن

---

١٠ - هو محمّد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر. مؤرّخ، مفسّر، حافظ، ثقة، مجتهد. ولد في طبرستان سنة ٢٢٤هـ، وتوفي

بيّداد سنة ٣١٠هـ.

له اختلاف الفقهاء، و التاريخ .

ينظر تفسيره ٥٦٢/١.

١١ - من ز.

١٢ - في ف: "غريب أيضاً".

١ - المغني ٦٥

٢ - شرح المفصل ٩٨/٨.

٣ - في ف: "بما".

٤ - في ك: "أو".

٥ - والكتاب ١٧٢/٣، ١٧٤، والكامل ٧٤٩، والتخميم ٧٩/٤، وشرح العمدة ٦١٨، وشرح التسهيل ٣٦٢/٣.

٦ - في ك: "لأنّها".

٧ - في ز "إبطالاً للأوّل" مكان "إبطال الأوّل".

الأول، والهمزة للاستفهام عن الثاني، وليس المراد أنها مقدرة بـ(بل) <sup>(١)</sup> وحدها، و<sup>(٢)</sup> لا بالهمزة وحدها؛ لأن ما بعد (بل) متحقق، وما بعد (أم) هذه <sup>(٣)</sup> مشكوك فيه مظهر، ولو كانت مقدرة بالألف وحدها لم يكن بين الأول والآخر <sup>(٤)</sup> عُلقة. والدليل على أنها ليست بمنزلة (بل) مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى: ﴿أَمْ أَتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ <sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ﴾ <sup>(٦)</sup>، إذ يصير ذلك متحققاً تعالى الله عن ذلك "انتهى".

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان <sup>(٧)</sup>: "إنما سميت منقطعة؛ لأن الجملة بعدها مستقلة".

وقال الرضي <sup>(٨)</sup>: "يجب في المتصلة أن يُستفهم بها عن شيئين، أو أشياء ثابت أحدهما، أو أحدها <sup>(٩)</sup> عند المتكلم لطلب التعيين، وجوابه بالتعيين. وأما في المنقطعة فلا يثبت أحد الأمرين عنده، بل ما قبل (أم) وما بعدها على كلامين؛ لأنه إضراب <sup>(١٠)</sup> عن الكلام الأول، وشروع <sup>(١١)</sup> في استفهام مستأنف، فهي إذن بمعنى (بل) التي تدل على أن <sup>(١٢)</sup> الأول

٨ - ساقطة من ز.

١ - من ز.

٢ - من ز، وهي ساقطة من بقية النسخ.

٣ - في الأصل: "هذ"، وفي ك: "هذا"، والمثبت من د و ف وز.

٤ - في الأصل: "بالآخر والأول"، والمثبت من د و ف و ك، وفي ز "الآخر والأول" بالتقديم والتأخير.

٥ - سورة: الزخرف. من الآية: ١٦.

٦ - سورة: الطور. من الآية: ٣٩.

٧ - التذييل ١٦٢/٤.

٨ - شرح الكافية ٣٧٣/٢، ٣٧٤.

٩ - في الأصل: "أحدهما"، والمثبت من د و ك و ف وز.

١٠ - من ز، وفي الأصل ود و ك وف: "أضرب".

١١ - في د: "شرع".

١٢ - "على أن" من ك و ف وز، وفي الأصل ود: "عن".

وقع غلطا في نحو قولهم: «إنها<sup>(١)</sup> لَابِلٌ أم شاء؟»، أو بمعنى التي تكون<sup>(٢)</sup> للانتقال من كلام إلى آخر، للتدراك الغلط، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وفيها مع معنى (بل) معنى الهمزة الاستفهامية، نحو: إنها لَابِلٌ أم شاء؟، والهمزة الإنكارية في نحو ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾<sup>(٥)</sup>. وقد تجيء<sup>(٦)</sup> بمعنى (بل) وحده نحو ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿أَمْ مَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾<sup>(٨)</sup> وقوله<sup>(٩)</sup>:

أَمْ كَيْفَ [يَنْفَعُ] مَا تُعْطَى الْعُلُوقُ بِهِ .....

ولأجل كون (أم) وما قبلها على كلامين سميت منقطعة، وسميت الأولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كـ (أي).

١ - "إنها" ساقطة من ك .

٢ - في الأصل ود: "يكون"، والمثبت من ك و ف وز.

٣ - سورة: يونس. من الآية: ٣٨.

٤ - سورة: الزخرف. من الآية: ١٦.

٥ - سورة: يونس. من الآية: ٣٨.

٦ - من ف وز، وفي الأصل ود: "تجيء"، ولم يعجم حرف المضارعة في ك.

٧ - سورة: الرعد. من الآية: ١٦.

٨ - سورة: الملك. من الآية: ٢٠.

٩ - "قوله" ساقط من ف . والقائل هو أفنرون التغلبي في شرح المفصّلات ٥٢٥، وهذا صدر بيت من (الطويل)

وعجزه:

..... رثمان أنف إذا ما ضنّ بالبن.

والشاهد: وقوع (أم) بمعنى (بل) وحدها.

و"ينفع" ساقطة من الأصل وك، مشبهة من دوزوف. وفي الأصل: "الطوق" مكان "العلوق"، والمثبت من د وك و ف وز. والعلوق: الناقة التي تفقد ولدها، فيسلخ جلده، ويحشى، ويقدم إليها لترأه. والرثمان: العطف. وهذا البيت مثل يضرب لمن يعد بلسانه كل جميل، ولا يفعل.

والبيت في الكامل للمبرد ١٤٠/١، والخصائص ١٨٤/٢، وشرح المفصّل ١٨/٤، والخزانة ٤٥٥/٤.

وجواب المنقطعة (لا)، أو (نعم)؛ لأنه استفهام مستأنف، والأولى يليها المفرد، والجملة بخلاف المنقطعة فإنه لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزئين، أو مقدراً<sup>(١)</sup> أحدهما نحو: «إنها لإبل أم شاء؟».

قال جارا لله<sup>(٢)</sup>: «لا يجوز حذف أحد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام؛ لئلا تلتبس<sup>(٣)</sup> بالمتصلة، ويجوز في الخبر إذ لا تلتبس<sup>(٤)</sup>» انتهى.

وقال ابن إياز<sup>(٥)</sup> في (شرح الفصول): «القسم [٧٤/ب] الثاني من قسمي [(أم)]<sup>(٦)</sup>: أن تكون منقطعة، وتسمى منفصلة، وذلك عند<sup>(٧)</sup> فقد أحد الشروط، ولا يُعطَف بها إلا جملة على جملة، وجوابها (نعم) أو (لا)».

وقال الأندلسي: «الثاني من وجهي (أم): أن تكون منقطعة مما قبلها، وتعطف جملة على جملة؛ لأن الثاني منقطع عن الأول، ولا يكون ما بعدها إلا تاماً، أو مقدراً بالتمام نحو: قولهم: «إنها لإبل أم شاء؟»، فر «إنها لإبل»، كلام تام، و[قولهم]<sup>(٨)</sup>: (أم شاء) استفهام عند شكّ عرض [لهم]<sup>(٩)</sup> بعد الإخبار، ولا بدّ من إضمار (هي).

---

١ - في ك: "مقدّر".

٢ - ينظر الخواشي ١٣٥/ب.

٣ - في الأصل و ك و ف ود وز: "يلتبس"، والصواب ما أثبتته من شرح الكافية.

٤ - في ك: "يلبس"، وفي ز "يلتبس".

٥ - شرح الفصول ١٤٧/أ.

٦ - من ك و ف .

٧ - في الأصل ود: "عند"، والمثبت من ك و ف وز.

٨ - في الأصل ود وز وك وف: "قولك"، ولعل الصواب ما أثبتته.

٩ - في الأصل ود وك وز وف: "له"، ولعل الصواب ما أثبتته.

ولو ذكر بدل<sup>(١)</sup> (أم) المنقطعة همزة الاستفهام جاز ، كقولك: إنها لإبل أهي<sup>(٢)</sup> شاء؟ فإذا كانت بـ(أم) فهي معطوفة ، وإذا كانت بالهمزة فهي مستأنفة ، وإنما اختير (أم شاء)؛ لأن فيه<sup>(٣)</sup> رجوعاً عن الأوّل، كما يكون في (بل)، وإذا كان بالـف<sup>(٤)</sup> الاستفهام لم يكن بينه وبين الأوّل علقة. وشبه النحويّون (أم) ههنا<sup>(٥)</sup> بـ(بل) ، ولم يريدوا أنّ ما بعد (أم) محقق كما يكون بعد (بل)، [بل]<sup>(٦)</sup> أرادوا أنّ (أم) استفهام مستأنف بعد كلام يتقدّمها، كما أنّ (بل) تحقيق مستأنف بعد كلام يتقدّمها، ألا ترى أن قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾<sup>(٧)</sup> بمعنى: أيقولون افتراه؟ على وجه الإنكار عليهم، ولو قيل: بل يقولون افتراه، صار ذلك على جهة<sup>(٨)</sup> الإخبار، والتثبيت ، فهذا الفصل بين (أم)، و(بل)<sup>(٩)</sup>.

وقال ابن عصفور<sup>(١٠)</sup> في (شرح الجمل) : "(أم) المنفصلة يتقدّمها الاستفهام، وغيره، ولا يكون ما بعدها إلا جملة، نحو: أقام زيد أم عمرو قائم، و[هل]<sup>(١١)</sup> قام زيد أم عمرو قائم؟ (أم) في

١ - في ف : "بعد".

٢ - "الهمزة" ساقطة من ف .

٣ - في ز "فيه".

٤ - في ك وز: "بالألف".

٥ - في ز "هنا".

٦ - من ك و ف .

٧ - سورة: يونس. من الآية: ٣٨.

٨ - في ز "وجه".

٩ - وقع قوله "وقال الأندلسي: الثاني من وجهي (أم): أن تكون منقطعة..... إلى هنا في ز بعد قوله: "خلاف ما

يذكره أكثرهم، وإنما تتقدّر بـ(بل) والهمزة معاً"، فعلى ذلك وقع تقديم وتأخير.

١٠ - شرح الجمل ٢٣٦/١، ٢٣٧.

١١ - من ك و ف .

جميع ذلك منفصلة، مقدّرة بـ(بل)، والهمزة، وكأنّك [قلت] <sup>(١)</sup>: بل أعمرو قائم؟ فأضربت بها عن الكلام المتقدّم، واستأنفت السؤال عن الكلام الذي بعدها، وجوابه في جميع ذلك (نعم)، أو (لا)، فليست (أم) هذه من حروف العطف، وإنّما هي حرف إضراب، وابتداء، وجزم. يمثل ذلك في (المقرّب) <sup>(٢)</sup>.

وقال المالقي <sup>(٣)</sup>: "الموضع الثاني: أن تكون منفصلة، فلا تكون عاطفة، ويقع قبلها الاستفهام، وغيره، ولا يقع بعدها إلّا الجملة المنفصلة <sup>(٤)</sup> من الأوّل، وتتقدّر <sup>(٥)</sup> بـ(بل) والهمزة في موضع، ودون همزة في موضع، فمعناها الإضراب عن الأوّل، والرجوع إلى الثاني باستفهام أو غيره خلاف ما <sup>(٦)</sup> يذكره <sup>(٧)</sup> أكثرهم، أنّها <sup>(٨)</sup> تتقدّر بـ(بل) والهمزة معاً.

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النّحاس <sup>(٩)</sup> في (التعليقة): "قول ابن عصفور <sup>(١٠)</sup>: إن (أم) المنقطعة ليست بعاطفة فيه نظر، فإنّه قدّرها بـ(بل) والهمزة، و(بل) للعطف، فكيف يقدر <sup>(١١)</sup> بحرف العطف ما ليست بعاطفة؟

١ - بياض في الأصل، وساقط من بقية النسخ، والمثبت من شرح الجمل .

٢ - المقرّب ٢٥٣.

٣ - رصف المباني ١٧٩.

٤ - في ف: "المتّصلة".

٥ - من ز، وفي الأصل ود وك وف: "يتقدّر".

٦ - "ما" ساقطة من ف .

٧ - في ك: "يذكرهم".

٨ - من ز، وفي الأصل ود وك وف "إنّما".

٩ - التعليقة ٨١/ب.

١٠ - المقرّب ٢٥٣.

١١ - في الأصل: "تقدّر"، وفي ك: "تقدّر"، وفي ف: "تقدّره"، والمثبت من ز.



وقد قال الجرجاني<sup>(١)</sup> في (شرح الإيضاح): «ومن لا يحقق من المفسرين يقول: إنَّ (أم) هنا بمنزلة الهمزة، وذلك غير صحيح، لما ذكرنا من أنَّ (أم) تتضمَّن<sup>(٢)</sup> معنى (بل).

ويدلُّك<sup>(٣)</sup> على أنَّ (أم) ليست كالهمزة على الإطلاق أنَّك لو قلت: إنَّها لإبل، أهى شاء؟ لم تكن قد علَّقت<sup>(٤)</sup> قولك: أهى شاء؟ بالجملة التي قبلها. وإذا قلت: إنَّها لإبل أم شاء؟ كنت قد عطفت هذه على الأولى كما تكون إذا أفصحت بـ (بل)، فقلت<sup>(٥)</sup>: إنَّها<sup>(٦)</sup> لإبل، بل أهى شاء؟ فلو كانت (أم) كالهمزة سواء لم يكن فيها معنى الإضراب، ولا<sup>(٧)</sup> كانت عاطفة كـ (بل) فاعرفه».

فهذا الكلام من الجرجاني نصَّ على أنَّ (أم) المنقطعة تكون عاطفة. هذا كلام ابن النحاس. وقال ابن مالك<sup>(٨)</sup> في (التسهيل): "وعطفها المفرد قليل".

قال أبو حيان<sup>(٩)</sup>: "وذلك يدلُّ على أنَّها تعطف الجمل كثيراً".

و<sup>(١٠)</sup> قال<sup>(١١)</sup>: "وأصحابنا<sup>(١٢)</sup> يقولون: إنَّ (أم) المنقطعة ليست للعطف، لا في مفرد، ولا في جملة.

---

١ - المقتصد ٢/٩٥٣، ٩٥٤.

٢ - في الأصل و د: "يتضمَّن"، والمثبت من ك و ف وز.

٣ - في ك: "وبذلك".

٤ - في ف: "عطفت".

٥ - في د: ".

٦ - في ك: "لأنَّها".

٧ - في ف: "لو".

٨ - التسهيل ١٧٦.

٩ - التنزيل ٤/١٦٣.

١٠ - الواو ساقطة من ز.

١١ - المصدر نفسه.

قالوا: وسميت (أم) هذه المنفصلة؛ لأن ما بعدها كلام مستأنف، منقطع عما<sup>(١)</sup> قبلها، وليست بعاطفة؛ لأن ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً.

وقالوا أيضاً: والعاطفة منهما هي المتصلة "انتهى.

قوله<sup>(٢)</sup>: "وهي ثلاثة أنواع".

ذكر غيره أنها أربعة.

قال في (البسيط): "وأما المنقطعة [٧٥/أ] فإنها تأتي في الاستفهام والخبر، فالاستفهام في موضعين بعد الهمزة إذا وقعت بعد (أم) جملة كقولك: أزيد عندك، أم عمرو عندك؟ وبعد (هل) كقولك: هل زيد عندك، أم عمرو؟

و<sup>(٣)</sup> هذه المنقطعة تقدّر<sup>(٤)</sup> بالهمزة و(بل)<sup>(٥)</sup>، لتدلّ على الانتقال من سؤال إلى سؤال، وإذا لم يُقصد إبطال السؤال الأوّل ذكر ما هو أهم منه. وإن ذكر الأوّل غلطاً فهي للإضراب عن السؤال الأوّل، والأخذ في السؤال الثاني إلى سؤال.

وإنما قدّرت بهما؛ لأنها متضمنة للاستفهام، والعطف فقدّرت بما يدلّ على الاستفهام، وعلى العطف.

وإنما سميت منقطعة لانقطاع ما بعدها عما قبلها، ولذلك تقدّر<sup>(٦)</sup> بما يدلّ على الانقطاع، وهو (بل) والهمزة؛ لكون الكلام جملتين، ولا يمكن تقديرها بما يدلّ على الاتصال وهو (أي).

---

١٢ - ينظر البسيط ٣٤٩/١-٣٥٢، ورصف المباني ٩٥، والجنى الداني ٨١.

١ - في ف: "عما".

٢ - المغني ٦٥.

٣ - "الواو" من ف.

٤ - في ف: بقدر.

٥ - في ز: "بل".

٦ - في الأصل وك ود: "يقدر"، والمثبت من ف وز.

وجواب هذه المنقطعة بـ(لا)، أو(نعم) مثل جواب(أو) لعدم تيقن أحدهما. وأمّا الخبر فعلى وجهين:

أحدهما: أن تكون للاستفهام، فتقدّر بـ(بل) والهمزة؛ لتضمّنها معنى<sup>(١)</sup> الاستفهام، ومعنى حرف العطف الذي يدلّ على ترك كلام إلى كلام. ومن أمثلتها ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾<sup>(٢)</sup> أي: بل يقولون: افتراه؟ ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾<sup>(٣)</sup> أي: بل يقولون: شاعر؟ ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ﴾<sup>(٤)</sup> أي: بل يقولون: تقوّله؟ ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ﴾<sup>(٥)</sup> أي: بل له البنات؟ وهي في هذه الصور تدلّ على الإنكار، لتضمّنها<sup>(٥)</sup> لمعنى<sup>(٦)</sup> الهمزة الدالة عليه<sup>(٧)</sup>. ولا يجوز تقديرها بـ(بل) وحدها؛ لأنّ ما بعد(بل) محقّق<sup>(٨)</sup>، فلو قدّرت بـ(بل) وحدها لفسد المعنى من وجهين:

أحدهما: أنّه يؤدّي إلى إبطال معنى الاستفهام الذي تدلّ<sup>(٩)</sup> عليه.

والثاني: أنّه يُفضي<sup>(١٠)</sup> إلى الكفر في بعض الصور؛ لأنّ(بل) تحقّق له حصول البنات تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

والوجه الثاني الذي تقدّر<sup>(١١)</sup> فيه(أم) بـ(بل) وحدها<sup>(١٢)</sup>، وذلك من وجهين:

١ - في ز"معنى".

٢ - سورة: الطور. من الآية: ٣٠.

٣ - من"أي: بل... إلى هنا ساقط من ف. سورة: الطور. من الآية: ٣٣.

٤ - سورة: الطور. من الآية: ٣٩.

٥ - في ز"لتضمّنه".

٦ - في ز"معنى".

٧ - في ف: عليها".

٨ - في ف: مخفّف".

٩ - "تدلّ" ساقط من ف.

١٠ - في الأصل: "يقضي"، والمثبت من د و ك و ف و ز.

١١ - في ف: "يقدر".

أحدهما: إذا حكم به المعنى ، كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾<sup>(١)</sup>، فإنَّ المعنى يقضي<sup>(٢)</sup> بتقدير<sup>(٣)</sup> (بل) وحدها؛ لأنه يحقّق<sup>(٤)</sup> لنفسه الخيريّة، ولا يشكّ<sup>(٥)</sup> فيها. والثاني: إذا دخلت على الاستفهام، فإنّه يخلع منها معنى الاستفهام، وتجرد لمعنى العطف لئلاّ يؤدّي إلى دخول استفهام على استفهام<sup>(٦)</sup> نحو ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾<sup>(٧)</sup> تقديره: بل هل تستوي<sup>(٨)</sup>؟، وقوله<sup>(٩)</sup>:

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكِي .....

أي: بل هل كبير بكى، وقوله<sup>(١٠)</sup>:

١٢ - "أم" ساقط من ف وز.

١٣ - في ز: "واحدة".

١ - سورة: الزخرف. من الآية: ٥١.

٢ - في ك: "يفضي"، وفي ز "تقتضي".

٣ - في ز "تقدير".

٤ - من ك و ف وز، وفي الأصل ود: "تحقّق".

٥ - في ك: "شكّ".

٦ - من "فإنّه...." إلى هنا ساقط من ف .

٧ - سورة: الرعد. من الآية: ١٦.

٨ - من ك وز، وفي الأصل وف ود: "يستوي".

٩ - هو علقمة الفحل في ديوانه ٥٠. وهذا بعض بيت من (البسيط)، وتماه:

..... لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم

والشاهد: مجيء (أم). بمعنى (بل).

ومشكوم: مجازى.

والبيت في الكتاب ١٧٨/٣، والمقتضب ٢٩٠/٣، و شرح المفصل ١٨/٤، ١٥٣/٨، والخزانة ٥١٦/٤، ٥١٩.

١٠ - تقدّم في ص ٥٣٩.

أُم كَيْفَ يَنْفَعُ .....  
.....

فتقديره<sup>(١)</sup>: بل كيف؟ على خلع الاستفهام من (أم)، وتجريدها للعطف.  
ومن المنقطعة: أزيد عندك أم لا؟ لأنّ (لا) نابت عن الجملة. ولو وقعت بعدها جملة كانت  
منقطعة، وكذلك: أتفعل<sup>(٢)</sup> أم لا؟ انتهى.

وقد ذكر مثل هذا التقسيم باختصار ابن القوّاس<sup>(٣)</sup> في (شرح الكافية).  
والنوع الأوّل المصدر به الكلام هو الذي فات المصنّف، وقد استدركه عليه الدماميني<sup>(٤)</sup>.  
قوله<sup>(٥)</sup>: "ومسبوقة بالهمزة لغير استفهام نحو: ﴿أَلْهَمَ أَرْجُلٌ﴾"<sup>(٦)</sup>.

عبارة ابن مالك<sup>(٧)</sup> في (شرح الكافية): "مسبوقة بالهمزة، وليس في الكلام معنى (أي)".  
وكذا في (شرح العمدة)<sup>(٨)</sup> قال: "كقولك: ألم أوصك بطاعة الله أم"<sup>(٩)</sup> لا تسمع ما يقال  
لك؟ فإنّ تقدير (أي) قبل الهمزة في هذا ونحوه لا يجوز؛ لأنّ المراد بهذا الكلام التقرير فـ (أم)  
فيه منقطعة تفيد استفهاماً و<sup>(١٠)</sup> إضراباً معاً".

قوله<sup>(١١)</sup>: "ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة".

---

١ - في ك و ف وز: "تقديره".

٢ - في ف: "تفعد".

٣ - شرح الكافية ٢٤٣/ب.

٤ - شرح المغني مع المنصف ٩٤/١.

٥ - المغني ٦٥.

٦ - سورة: الأعراف. من الآية: ١٩٥.

٧ - شرح الكافية الشافية ١٢١٩/٣.

٨ - شرح العمدة ٦١٧.

٩ - في الأصل ود: "لم"، وفي ف: "ألم ما"، والمثبت من ك وز.

١٠ - في الأصل ود و ك و ف وز: "أو"، وهو تحريف، والمثبت من شرح العمدة.

١١ - المغني ٦٥.

كذا عبر ابن مالك في (شرح العمدة) <sup>(١)</sup>.

وعبارة (البسيط): "بعد (هل)".

وكذا عبارة ابن الشجري <sup>(٢)</sup>، والأندلسي، والسخاوي <sup>(٣)</sup>، وابن القوّاس <sup>(٤)</sup>، وغيرهم.

وقال الشيخ <sup>(٥)</sup>: "أطلق المصنف "المسبوقة بغير الهمزة" وهو مقيد.

قال الرضي <sup>(٦)</sup>: "فإن كان بـ (هل) جاز، وإن كان باسم استفهام فإن كان ما بعد (أم) داخلاً في عموم ذلك الاسم <sup>(٧)</sup>، نحو: من عندك، أم عندك عمرو؟ أو في عموم الحكم المنسوب إليه نحو: أين زيد، أم عندك [٧٥/ب] عمرو؟ لم يجوز؛ لأن معنى (أم) مع ما بعدها في الموضعين مستفاد مما قبلها، وإن كان ما بعد (أم) غير داخل في عموم ذلك الاسم، نحو: من عندك، أم عندك همار؟ ولادخلاً في عموم الحكم المنسوب إليه، نحو: من عندك، أم ضربك عمرو؟ ومن تضرب، أم من تشتم <sup>(٨)</sup>؟ جاز".

### تنبيه:

قال ابن الحاجب <sup>(٩)</sup>: "إنما وقعت (أم) في الخبر إذا كانت [منقطعة] <sup>(١٠)</sup>؛ لأنها [مقدرة] <sup>(١١)</sup> بجملتين مُخْبِر <sup>(١٢)</sup> بالأولى، ثم ورد الشك بعد ذلك بالجملة الاستفهامية

---

١ - شرح العمدة ٦١٧.

٢ - الأمالي ١٠٧/٣.

٣ - المفضل ١١٠/ب.

٤ - شرح الكافية ٢٣٤/ب، ٢٣٧/ب.

٥ - المنصف ١/٩٦، ٩٧.

٦ - شرح الكافية ٣٧٣/٢.

٧ - "الاسم" ساقط من ف.

٨ - من ز ود وك وف، وفي الأصل: "يشتم".

٩ - الإيضاح ٢٠٨/٢.

١٠ - في الأصل ود وك وز: "خبرية"، وكذا وقع في بعض نسخ الإيضاح، والمثبت من الإيضاح.

ولذلك تقول<sup>(١)</sup> في إعراب قولك<sup>(٢)</sup>: ((أم شاء؟)) خبر مبتدأ تقديره: أهى شاء؟ فهذا معنى قولهم: ((والمنقطعة تقع<sup>(٣)</sup> في الخبر أيضاً)).

وإلا فالتحقيق [أن]<sup>(٤)</sup> (أم) لاتقع<sup>(٥)</sup> في الخبر أصلاً، لملازمتها للاستفهام.

قوله<sup>(٦)</sup>: "ومعنى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها الإضراب<sup>(٧)</sup>".

قال السخاوي<sup>(٨)</sup>: "ونعني: بالإضراب هنا الترك، لا غير"<sup>(٩)</sup>.

قوله<sup>(١٠)</sup>: "وزعم<sup>(١١)</sup> أبو عبيدة أنها قد تأتي<sup>(١٢)</sup> بمعنى الاستفهام المجرد... إلى آخره.

جزم بذلك الهروي<sup>(١٣)</sup> في (الأزهيّة)، وعده موضعاً آخر مستقلاً من

مواضع (أم)، فقال: "الموضع الرابع: أن تكون (أم) بمعنى ألف الاستفهام، نحو: أم تريد<sup>(١٤)</sup> أن

---

١١ - من ز، وسقطت من بقية النسخ.

١٢ - من ز، وفي الأصل ود وك وف: "يخير".

١ - في ك: "تقول".

٢ - "قولك" ساقطة من ف.

٣ - في الأصل: "يقع"، وفي د غير معجمة، والمثبت من ك وف وز.

٤ - ساقطة من الأصل، مثبتة من د، وك وف وز.

٥ - في "ف": "يقع".

٦ - المعني ٦٦.

٧ - في الأصل: "للإضراب"، والمثبت من د وك وف.

٨ - المفضل ١١٠/ب.

٩ - من "قوله: ومعنى... إلى هنا ساقط من ز.

١٠ - المعني ٦٦.

١١ - في الأصل: "ق"، والمثبت من د وف وك وز.

١٢ - في ك: "يأتي".

١٣ - الأزهيّة ١٣٨-١٤٠.

تخرج ،قال تعالى: ﴿الم﴾ تنزيلُ الكتابِ لاريبَ فيه مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿أم يَقُولُونَ  
افتراءً﴾<sup>(١)</sup> أتى بـ ﴿أم﴾ ، ولم يسبقها استفهام فتردّ عليه ﴿أم﴾ ، وإثنا جعلها هي للاستفهام  
بمعنى: أيقولون افتراء؟ جعل ﴿أم﴾ بمعنى<sup>(٢)</sup> ألف الاستفهام، وكذلك قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿أم تُرِيدُونَ  
أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أم تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿أم لَهُ  
الْبَنَاتُ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿أم لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿أم تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿أم يَقُولُونَ  
شَاعِرٌ﴾<sup>(٩)</sup> معنى ﴿أم﴾ في كل ذلك ألف الاستفهام ؛لأنه لم يتقدّمها استفهام، ونحوه كثير في  
القرآن.

وأما قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سَخِرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾<sup>(١٠)</sup> [من قرأها بقطع <sup>(١١)</sup>  
الألف فـ(أم) مردودة عليها، ومن قرأها موصولة الألف<sup>(١٢)</sup> فلـ (أم) وجهان: أحدهما: أن  
تكون مردودة على قوله: ﴿مَالَنَا لَا نَرَى رَجَالًا﴾<sup>(١٣)</sup>.

١٤ - في ف: "يزيد".

١ - سورة: السجدة. الآيات: ١-٣.

٢ - "أم بمعنى" ساقطة من ف .

٣ - "تعالى" من ك و ف .

٤ - سورة: البقرة. من الآية: ١٠٨.

٥ - سورة: الفرقان. من الآية: ٤٤.

٦ - سورة: الطور. من الآية: ٣٩.

٧ - سورة: النساء. من الآية: ٥٣.

٨ - في الأصل ود وك وف وز: "يقولون". سورة: البقرة. من الآية: ١٤٠.

٩ - سورة: الطور. من الآية: ٣٠.

١٠ - سورة: ص. من الآية: ٦٣.

١١ - طمس في الأصل ، والمثبت من دو ك وز وف ، وفيها "قراء" مكان "قرأها". والقراءة بقطع الهمزة قرأ بها ابن كثير

ونافع وعاصم وابن عامر. ينظر السبعة ٥٥٦، والحجة ٨٢/٦، ٨٣.



والثاني: على كون<sup>(١)</sup> (أم) هي للاستفهام بمعنى الألف، أراد: أزاغت عنهم الأبصار "انتهى".

قوله<sup>(٢)</sup>: "فقال في قول الأخطل<sup>(٣)</sup>:"

كَذَّبْتَكَ عَيْنِكَ<sup>(٤)</sup> أُم رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ.....

في تفسير ابن جرير<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> ليست (أم) هنا على الشك، ولكنه قاله<sup>(٧)</sup> ليقبح صنيعهم، كقول الأخطل:

كَذَّبْتَكَ عَيْنِكَ أُم رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ.....

وقال في (الأزهية)<sup>(٨)</sup> في هذا البيت يجوز أن تكون (أم) بمعنى (بل)، ويجوز أن تكون<sup>(٩)</sup> عطفاً بعد استفهام مضمّر، أراد: أكذبتك؟".

قوله<sup>(١٠)</sup>: "ونقل ابن الشجري<sup>(١١)</sup> عن جميع البصريين أنها أبداً بمعنى (بل) والهمزة جميعاً ، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك".

---

١٢ - هي قراءة أبي عمرو، وحمزة، والكسائي. وينظر المصدران السابقان.

١٣ - سورة: ص. من الآية: ٦٢.

١ - في ك: "يكون"، وفي ف وز: "تكون".

٢ - المغني: ٦٦.

٣ - تقدّم في ص ٩٠.

٤ - في ف: "عينيك".

٥ - تفسير الطبري ١/٤٨٤.

٦ - سورة: البقرة. من الآية: ١٠٨.

٧ - "قاله" من ك.

٨ - الأزهية ١٣٨.

٩ - "في ف: "يكون".

١٠ - المغني: ٦٦.

١١ - الأمالي ٣/١٠٧، ١٠٨.

قال في (أماليه) : "والثالث: أن تكون مقدرة بـ(هل) مع همزة الاستفهام فتسمى منقطعة ،  
و[من]<sup>(١)</sup> شرائطها أن يقع<sup>(٢)</sup> بعدها الجملة دون المفرد، وأن تأتي بعد الاستفهام  
بـ(هل)، وبعدها<sup>(٣)</sup> الخبر، وقد تجيء بعد الهمزة، فمجيئها بعد(هل) كقوله<sup>(٤)</sup> :

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَدِغْتَ مَكْتُومٌ أَمْ حُبْلَاهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ

التقدير: هل أحبلها؟ ثم قال بعد هذا<sup>(٥)</sup> :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

جمع بين (أم) و(هل)، ولا يجوز الجمع بين استفهامين، ولا يجوز تقدير(هل) هنا<sup>(٦)</sup> بـ(قد) كما  
قدّرت بها في قول الآخر<sup>(٧)</sup> :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعَ بِشَدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكَمِ

وإنما لم تقدّر في البيت بـ(قد) لوقوع الجملة الابتدائية<sup>(٨)</sup> بعدها، وإذا لم يجوز تقديرها  
بـ(قد)، ولم يجوز الجمع بين استفهامين وجب حمل اجتماعهما على ما يصح، وفي ذلك  
قولان:

١ - في الأصل ود وك وف: "في"، والمثبت من الأمالي.

٢ - في ف: "تقع".

٣ - الضمير من الأمالي.

٤ - هو علقمة الفحل في ديوانه ص ٥٠، والبيت من (البسيط)، والشاهد فيه بجيء (أم) بعد(هل)، وانظر تخريج الذي  
البيت الذي يليه في ص ٥٤٦.

٥ - في الأصل ود وك وف: "مكشوم"، والمثبت ز. والبيت تقدّم في ص ٥٤٦.

٦ - "هنا" ساقطة من ك .

٧ - هو زيد الخيل في ديوانه ١٥٥. والبيت من (البسيط)، والشاهد فيه بجيء (أل) بمعنى (قد).

والبيت في المقتضب ٤٤/١، والخصائص ٤٦٣/٢، و شرح المفصل ١٥٢/٨، والخزانة ٥٠٦/٤.

٨ - من ك، وفي الأصل ود وف وز: "الابتدائية".

أحدهما: للكوفيّين، وهو أنّهم يحكمون على (أم) المنقطعة أنّها تكون بمعنى (بل) بجرّدة من الاستفهام، فالتقدير على هذا [أ/٧٦]: بل هل كبير<sup>(١)</sup> بكى. والبصريّون مُجمِعون على أنّها لا تكون بمعنى<sup>(٢)</sup> (بل) إلّا بتقدير همزة الاستفهام معها.

والقول الآخر: أن يكون أحد الحرفين زائداً، والأولى أن يكون الزائد (هل) لوقوعها حشواً؛ لأنّ الأغلب أن لا يكون الزائد أوّلاً، فالتقدير: بل أكبر بكى<sup>(٣)</sup>؟

وأما مجيء المنقطعة بعد الهمزة فكقولك: أزيد في الدار أم جعفر حاضر؟ فالجواب (لا)، أو (نعم)؛ لأنّ المعنى: بل أجعفر حاضر؟ انتهى.<sup>(٤)</sup>

وقال أبو حيان<sup>(٥)</sup> في (شرح التسهيل): "اختلف النحويّون في (أم) المنقطعة: فذهب البصريّون إلى أنّها تقدّر بـ (بل) والهمزة مطلقاً.

وذهب الكسائيّ وهشام إلى أنّها بمنزلة (بل)، وما بعدها مثل ما قبلها، فإذا قلت: قام زيد أم قام عمرو، فالمعنى: بل قام عمرو، وإذا قلت: هل قام زيد أم قام عمرو<sup>(٦)</sup>؟ فالمعنى: بل هل قام عمرو؟

وذهب<sup>(٧)</sup> الفراء<sup>(٨)</sup> إلى أنّ العرب تجعل (أم) مكان (بل) إذا كان في أوّل الكلام استفهام، واستدلّ بقوله<sup>(٩)</sup>:

١ - في ف: "هو كثير"، وهو تحريف.

٢ - "بمعنى" من ك و ف .

٣ - في ك: "أبكى".

٤ - من هنا يبدأ السقط في ز.

٥ - التذييل ٤/١٦٢/أ، ب، ١٦٣/أ.

٦ - من "فالمعنى..." إلى هنا ساقط من ف .

٧ - في ف: "فذهب".

٨ - المعاني ١/٧٢.

٩ - لم أعرفه. والبيت من (الطويل) في المعاني ١/٧٢. والشاهد: وقوع (أم) بمعنى (بل)، وقد تقدّمها استفهام.

فَوَلَّى اللَّهُ مَا أَذْرِي أَسْلَمِي تَعَوَّلْتُ أَمِ النَّوْمُ أَمْ كُلُّ إِلَيَّ حَبِيبٌ

[قال: يريد: بل أكلّ إليّ حبيب؟] <sup>(١)</sup>.

وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّها <sup>(٢)</sup> تكون بمعنى <sup>(٣)</sup> (بل) <sup>(٤)</sup> فقط بعد الاستفهام، وبعد الخبر ، وقد تكون بمعنى الهمزة إذا لم يتقدّمها استفهام، وإلى هذا ذهب الهرويّ في (الأزھية) <sup>(٥)</sup>، و <sup>(٦)</sup> ردّ مذهب الكسائيّ وهشام بقوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ <sup>(٧)</sup>، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ <sup>(٨)</sup>، (فـ) أَمْ في الآيتين لم يتقدّمها استفهام، وقد استؤنف بـ(أَمْ) السؤال على جهة الإنكار والردّ، ولا يمكن أن يكون ما بعد أَمْ موجباً للبتّة، فما بعد(أَمْ) ليس مثل ما قبله كما زعما.

ورّد مذهب الفراء بأنّ ما استدللّ به لاحجّة فيه؛ لأنّ المعنى على الاستفهام، كأنّنه قال: بل أكلّ إليّ حبيب؟ وذلك أنّها لما تمثّلت لعينه، ثم لم تدّم ، لم يدر أذلك في النوم ، أم صارت من الغول؟ لأنّ <sup>(٩)</sup> العرب تزعم أنّها <sup>(١٠)</sup> تبدو متزيّنة <sup>(١١)</sup> لتفتن . ثم لما جوز أن تكون <sup>(١٢)</sup> قد

وفي ك: "البوم" مكان "النوم".

والبيت في الأزھية ١٣٧، و اللسان مادة(أَمْ).

١- من ك و ف .

٢- في ف: "أنّها في".

٣- "تكون بمعنى" ساقط من ف .

٤- "بل" ساقط من ك .

٥- الأزھية ١٣٨، ١٣٩.

٦- "الواو" ساقطة من ف .

٧- سورة: الزخرف. من الآية: ١٦.

٨- سورة: ص. الآيتان: ٢٧، ٢٨.

٩- في ف: "لأنّها".

تغوّلت داخله الشكّ في ذلك فقال: بل أكل إليّ حبيب؟ أي: الغول<sup>(١)</sup>، وسلمى كلّ واحد منهما حبيب إليّ، فاستفهم على سبيل التقرير.

والدليل على أنّ (أم) بمعنى (بل) والهمزة إذا تقدّم الاستفهام قول علقمة<sup>(٢)</sup>:

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَدِغْتَ مَكْتُومٌ أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأْتِكَ<sup>(٣)</sup> الْيَوْمَ مَصْرُومٌ

ألا ترى أنّه استأنف السؤال بـ(أم) عمّا بعدها مع تقدّم الاستفهام عليها؛ لأنّ المعنى بل أحبلها؟

ويدلّ على ذلك أنّه قد شكّ في مجازاته على بكائه بدليل قوله<sup>(٤)</sup>:

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عُبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

ولو كان المعنى: بل أحبلها إذ نأتك اليوم مصروم لكان قاطعاً بأنّها لا تجازيه<sup>(٥)</sup> على بكائه.

[ورّد]<sup>(٦)</sup> ما ذهب إليه الهرويّ، وبعض الكوفيين في بيت علقمة، فإنهم أنكروا الاستفهام

بها إذا تقدّم عليها الاستفهام، وفيه تقدّم الاستفهام، وقد استفهم بها.

قال بعض أصحابنا: ((والدليل على صحّة ما ذهب إليه البصريّون من أنّ (أم) المنقطعة

للإضراب عمّا قبلها، واستئناف السؤال عمّا بعدها في كلّ موضع أنّ العرب لا تدخلها

---

١ - في الأصل و د: "أنّها لما"، والمثبت من ك و ف.

١١ - في الأصل ود: "وتزيته"، وفي ك: "فتزيته"، والمثبت من ف .

١٢ - في ف: "تكون".

١ - في الأصل: "القول"، وفي ف: "المقول"، والمثبت من د و ك .

٢ - ابن عبدة بن ناشرة التميمي. شاعر جاهليّ، عاصر امرأ القيس، وساحله، ولقّب بالفحل.

ترجمته في طبقات الشعراء ١٣٩، والشعر والشعراء ٨٣. والبيت تقدّم في ص ٥٥١.

٣ - في ف: "فإنك".

٤ - تقدّم في ص ٥٤٦.

٥ - في ك: "جاره".

٦ - من ك و ف .

على همزة الاستفهام ،لا تقول: قام زيد أم عمرو قائم؟ ولا هل قام<sup>(١)</sup> زيد أم عمرو قائم؟  
فلو لم تقدّر<sup>(٢)</sup> بـ(بل) والهمزة لدخلت عليها، ولو قُدرت بـ(بل) وحذها لجاءت معها الهمزة  
كما تجيء مع (بل) في أقام زيد بل أقام عمرو؟

وأنّھا تدخل على كل<sup>(٣)</sup> كلام تدخل عليه الهمزة نحو: أقام زيد أم عمرو قائم<sup>(٤)</sup>؟ كما  
تقول: أعمرو قائم؟ و<sup>(٥)</sup> على (هل) نحو: هل [٧٦/ب] قام زيد أم هل قام عمرو<sup>(٦)</sup>؟ كما  
تقول<sup>(٧)</sup>: أهل قام عمرو؟ وعلى أسماء الاستفهام.

وإنّما دخلت عليها ، ولم تدخل الهمزة عليها فقالوا: متى قمت أم متى قام زيد؟ وما فعلت أم  
ما فعل زيد<sup>(٨)</sup>؟ ومن لقيت أم من أكرمت؟ لأنّها أسماء بمنزلة هذا وذاك ، وليست بأصل  
وضعها للاستفهام، وإنّما هي متضمّنة معناه، والأصل: أمتى قمت، أما<sup>(٩)</sup> فعلت، أمن<sup>(١٠)</sup>  
لقيت؟ إلّا أنّهم حذفوا الهمزة واستغنوا عنها لأمنهم اللبس، إذ<sup>(١١)</sup> كان هذا النحو من  
الكلام لا يستعمل إلّا في الاستفهام، ولم يمكنهم حذف (أم)، والاستغناء لأنّها تدلّ مع

---

١ - في التذييل: "أقام".

٢ - في ف: "يقدر".

٣ - "كل" ساقطة من ف .

٤ - في ف: "قام".

٥ - في ف: "ولا".

٦ - "أم هل قام عمرو؟" ساقطة من ك .

٧ - في ك و ف: "تقول".

٨ - "زيد" من ف .

٩ - في الأصل وود وك وف: "أم ما"، والمثبت من التذييل.

١٠ - في الأصل وود وك وف: "أم من"، والمثبت من التذييل.

١١ - في ف: "إذا".

الاستفهام على معنى الإضراب ،فلو حذفها فقلت<sup>(١)</sup>: متى قمت متى قام زيد؟ لم يكن في الكلام ما يدلّ على الإضراب.

وفي (شرح الكتاب) لأبي الفضل الصّفّار: «وَلْيُعْلَمَ أَنَّ دُخُولَ الاسْتِفْهَامِ عَلَى مِثْلِهِ قَلِيلٌ جَدًّا، لَا يُحْفَظُ مِنْهُ إِلَّا<sup>(٢)</sup>»:

..... أُمُّ هَلْ لَامَنِي فَيْكَ لَائِمُّ

و<sup>(٣)</sup>:

..... أُمُّ هَلْ كَبِيرٌ بَكِي .....

و<sup>(٤)</sup>:

..... مَا أَنْتَ أُمُّ مَا ذِكْرُهَا رَبَّيَّةٌ

كراهية الجمع بين<sup>(٥)</sup> حرفي معنى. وسهل ذلك في (هل) أنّ الاستفهام وارد عليها، وأصلها أن تكون<sup>(٦)</sup> بمنزلة (قد)، والهمزة محذوفة منها لعلمهم أنّهم لا يستعملونها في غير الاستفهام .

---

١ - في ف: "وقلت".

٢ - هذا بعض بيت من (الطويل) للجحّاف بن حكيم السلمي في شرح أبيات سيويه ٣٨/٢، ونسب في الكتاب ١٧٦/٣ لزفر بن الخارث، والبيت بتمامه:

أبا مالك هل لمتني مذ حضضتني على القتل أم هل لامني فيك لائم  
والشاهد فيه دخول (أم) الاستفهامية على (هل).

والبيت في شرح شواهد المغني ٥١١، وشرح أبياته ٢١٠/٤.

٣ - تقدّم في ص ٥٤٦.

٤ - هذا صدر بيت من (الطويل) لعلقمة الفحل في ديوانه ٣٥، وعجزه:

..... يَخْطُهَا مِنْ ثَرْمَاءِ قَلِيبِ.

والشاهد فيه دخول الاسفهام على مثله. وفي الأصل: "وبيعة"، وفي د: "ربيعة" مكان "ربيعة"، والمثبت من ف وك  
والبيت في شرح المفضليات ٧٧٢، ورصف المبانى ٩٩، واللسان مادة (ثرمد).

٥ - في الأصل: "بينهما بين"، والصواب ما أثبتّه من د وك وف . ، وهي ساقطة من ك و ف .

٦ - في الأصل: "يكون"، وفي د غير معجمة، وطمست في ف، والمثبت من ك .

قال أبو حيان<sup>(١)</sup>: "وليس ما ادّعاه بصحيح، بل هو كثير فصح<sup>(٢)</sup>، وفي التنزيل: ﴿كَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْماً أَمْ مَآذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. فدخلت (أم) على ما الاستفهامية.

وفي (الإفصاح): "الفراء يجعلها [في الخبر في]<sup>(٤)</sup> بعض المواضع بمنزلة همزة الاستفهام، فلا تكون<sup>(٥)</sup> متصلة، ولا منقطعة.

ومن ذلك ﴿الْم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَارِيبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أم يَقُولُونَ افْتَرَاهُ<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ أم [أَنَا خَيْرٌ]<sup>(٧)</sup>، وقوله ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾<sup>(٨)</sup>، والمعنى: أيقولون، وأنا خير<sup>(٩)</sup>، وأأخذ؟

وسيبيويه<sup>(١٠)</sup> يجعلها كلها منقطعة تتضمن<sup>(١١)</sup> إضراباً عما تقدمها، واستئناف استفهام. ولو كان ما ذكره الفراء صحيحاً جاءت<sup>(١٢)</sup> في أول الكلام لايتقدمها شيء، وكانت بمنزلة الهمزة أو (هل)، وليست كذلك، بل هي خالية عن حكمها انتهى<sup>(١٣)</sup>.

١ - التذيل ١٦٣/٤.

٢ - في الأصل: "فصحيح"، وفي ف: "فصح"، والمثبت من د و ك.

٣ - سورة: النمل. من الآية: ٨٤.

٤ - من ك و ف.

٥ - في الأصل وف: "يكون"، وفي د غير معجم، والمثبت من ك.

٦ - سورة: السجدة. من الآيات: ١-٣.

٧ - ما بين المعقوفين من ك. سورة: الزخرف. الآيتان: ٥١، ٥٢.

٨ - سورة: الزخرف. من الآية: ١٦.

٩ - في ف: "والتاخير".

١٠ - الكتاب ١٧٣/٣.

١١ - في ك و ف: "تتضمن".

١٢ - "جاءت" من د و ك، وفي الأصل: "جاز".



قوله<sup>(١)</sup>: "والذي يظهر قولهم<sup>(٢)</sup>".

رجّحه أيضاً الفارسيّ، فقال في قوله<sup>(٣)</sup>:

أُم كَيْفَ يَنْفَعُ .....

(أم) هنا بمنزلة (بل) مجردة عن معنى الاستفهام؛ لأنّ (كيف) إنّما بُنيت لوقوعها موقع همزة<sup>(٤)</sup> الاستفهام فأخلاؤها من معنى الاستفهام يؤدي إلى أن لا تبني .

ومّن جزم به من المتأخّرين ابن مالك<sup>(٥)</sup> في (شرح التسهيل) فقال: "وقد يجاء بها لمجرّد الإضراب<sup>(٦)</sup>، ومن علامة ذلك في اللفظ أن يليها استفهام".

والسحاوي<sup>(٧)</sup> فقال: "وقد تجيء (أم) المنقطعة للإضراب المحض إذا كان بعدها حرف الاستفهام<sup>(٨)</sup>، كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾<sup>(٩)</sup> استعملت (أم) في معنى (بل)، والمعنى: بل<sup>(١٠)</sup> هل<sup>(١١)</sup> تستوي الظلمات والنور<sup>(١٢)</sup>؟ فحسب، دون ألف الاستفهام.

١٢ - إلى هنا ينتهي السقط في ز.

١ - المغني ٦٦.

٢ - أي: الكوفيين بأنّ (أم) لا يلزم أن تكون أبداً بمعنى (بل) والهمزة كما زعم البصريّون.

٣ - تقدّم في ص ٥٣٩.

٤ - في ز "الهمزة".

٥ - شرح التسهيل ٣/٣٦٢.

٦ - في ف: "الاضطراب".

٧ - المفضّل ١١١/ب.

٨ - في ك: "استفهام".

٩ - سورة: الرعد. من الآية: ١٦.

١٠ - "بل" من ك و ف .

١١ - في ك: "هي".

١٢ - من قوله "استعملت.." إلى هنا ساقط من ز، ومن "والمعنى..." إلى هنا سقط من المفضّل.

ورجّحه أيضاً المألقي<sup>(١)</sup>، وتقدّمت عبارته.

قوله<sup>(٢)</sup>: "إِذْ الْمَعْنَى فِي نَحْوِ: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾" ليس على الاستفهام.

قال الدماميني<sup>(٤)</sup>: "إِنْ أَرَادَ الْحَقِيقِيّ فَلَا يَرِدُ عَلَى الْبَصَرِيِّينَ فَإِنَّهُمْ<sup>(٥)</sup> يَقُولُونَ: إِنَّهَا بِمَعْنَى (بِل) وَالْهَمْزَةُ الَّتِي لِلْإِنْكَارِ التَّوْبِيخِيّ.

قال صاحب (الكشاف) <sup>(٦)</sup>: ﴿أَمْ جَعَلُوا﴾ أي<sup>(٧)</sup> أي<sup>(٨)</sup>: بِل أَجْعَلُوا؟ ومعنى الهمزة للإِنْكَارِ.

قوله<sup>(٩)</sup>: "وَلَأَنَّهُ"<sup>(١٠)</sup> يلزم البصريّين دعوى التأكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾<sup>(١١)</sup>.

قال أبو حيان<sup>(١٢)</sup> في (البحر): "﴿أَمْ﴾ في قوله: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي﴾ منقطعة مقدّرة<sup>(١٣)</sup> (بِل)، والهمزة على المختار، والتقدير: بِل أَهْلُ تَسْتَوِي<sup>(١٤)</sup>؟ (هَل) وإن نابت عن همزة الاستفهام في كثير من المواضع فقد جامعتهما في قول الشاعر<sup>(١٥)</sup>:

١ - رصف المباني ١٧٩.

٢ - المغني ٦٦.

٣ - سورة: الرعد. من الآية: ١٦.

٤ - شرح المغني مع المنصف ٩٨/١.

٥ - في الأصل ود وك وف وز: "بأنهم"، والمنبت من شرح الدماميني.

٦ - الكشاف ٣٥٥/٢.

٧ - سورة: الرعد. من الآية: ١٦.

٨ - "أي" ساقطة من ف .

٩ - المغني ٦٦.

١٠ - من ز، وفي الأصل ود وك وف "لأنه".

١١ - سورة: الرعد. من الآية: ١٦.

١٢ - البحر ٣٧٩/٥.

١٣ - في ف: "بتقدّر".

..... أَهْلٌ رَأَوْنا بِوَادِي الْقَفِّ ذِي الْأَكَمِ

وإذا جامعتهما<sup>(١)</sup> مع التصريح فلأن تجامعها مع (أم) المتضمنة<sup>(٢)</sup> [لها]<sup>(٣)</sup> من باب أولى .  
 و(هل) بعد(أم) المنقطعة يجوز أن يؤتى بها لشبهها [أ/٧٧] بالأدوات الاسمية التي للاستفهام  
 في عدم الأصالة فيه، كقوله: ﴿أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ﴾<sup>(٤)</sup> ويجوز أن لا يؤتى بها  
 بعد(أم) المنقطعة؛ لأنّ (أم) تتضمنها، فلم يكونوا ليجمعوا بين<sup>(٥)</sup> (أم) والهمزة لذلك<sup>(٦)</sup> " انتهى.  
 وقال الدمامي<sup>(٧)</sup>: "قد صرح التفتازاني في (حاشية الكشف) بأنّ (أم) الداخلة على الاستفهام  
 حرف لمجرّد الإضراب بمعنى (بل)، وليست متصلة، ولا منقطعة".  
 قلت: لا يعرف له في ذلك سلف، بل النحاة مطبقون على أنّ التي بهذه<sup>(٨)</sup> المثابة تسمّى  
 منقطعة.

قوله<sup>(٩)</sup>: "ووجهه أنّ الرفع على الإبدال من (ما)، والنصب بـ ((تعطي))<sup>(١٠)</sup>".

١٤ - من ك وز، وفي الأصل و ف و د : "يستوي".

١٥ - تقدّم في ص ٥٥٢.

١ - في ك : "جامعت".

٢ - من ك وز، وفي الأصل ود وف : "المتصلة".

٣ - ساقطة من جميع النسخ، مثبتة من البحر.

٤ - سورة: يونس. من الآية: ٣١.

٥ - "بين" من ك و ف .

٦ - من ك و ف وز، وفي الأصل : "كذلك".

٧ - شرح المغني مع المنصف ٩٧/١.

٨ - في ف : "بعدها".

٩ - المغني ٦٧.

١٠ - والكلام على قول الشاعر:

أتى جزوا عامراً سوأى يفعلهم أم كيف يجزونني السوأي من الحسن  
 أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به رثمان أنف إذا ما ضنّ باللبين

قال في (البسيط): "ورفع «رُثْمَانُ» على خير مبتدأ، أي: هو، و<sup>(١)</sup>نصبه<sup>(٢)</sup> على محلّ الجارّ والمجرور في «به»".

قوله<sup>(٣)</sup>: "وصوب ابن الشجري<sup>(٤)</sup> إنكار الأصمعيّ... إلى آخره.

قال في (أماليه): "(ما) خبريّة بمعنى الذي، وهي واقعة على «البوّ»<sup>(٥)</sup>، وانتصاب «رُثْمَانُ» هو الوجه الذي يصحّ به المعنى، وإنكار الأصمعيّ لرفعه إنكار في موضعه. ولنحاة الكوفيّين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة<sup>(٦)</sup>".

قوله<sup>(٧)</sup>: "وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه، أي: رُثْمَانُ أنف له".

قال ابن الشجري<sup>(٨)</sup>: "كأنّك قلت: رُثْمَانُ أنفها إياه؛ لأنّها بدل من<sup>(٩)</sup> [(ما)]<sup>(١٠)</sup> التي<sup>(١١)</sup> هي فاعل «ينفع» بدل اشتمال<sup>(١٢)</sup>".

---

١ - "الواو" من ك و ف .

٢ - من ك و ف و د وز، وفي الأصل: "نصبه".

٣ - المغني ٦٧ .

٤ - الأمالي ٦٧ .

٥ - في ك و ف: "الر"، وطمس في ز .

٦ - في ك و ف: "حقيقة"، وسقط من ز .

٧ - المغني ٦٧ .

٨ - الأمالي ٥٦/١ .

٩ - "بدل من" من ز، وفي الأصل ود وك وف: "تدل على".

١٠ - من ف وز، وهي ساقطة من بقية النسخ.

١١ - في ك و ف: "إلي".

١٢ - في ز "الاشتمال". والعبرة في الأمالي: "وارفعه على البدل من (ما)؛ لأنّها فاعل (ينفع)، وهو بدل الاشتمال، كأنّك

قلت: رُثْمَانُ أنفها إياه".

قال <sup>(١)</sup>: "وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد في كلام العرب ، ولكن في رفعه إخلاء «تُعطي» <sup>(٢)</sup> من مفعول في اللفظ والتقدير "انتهى.

وفي (حاشية المطوّل) <sup>(٣)</sup>: "و«رِثْمَانُ» يروى مرفوعاً بدلاً من (ما)، ومجروراً بدلاً من ضميره <sup>(٤)</sup>، وعليهما ضُمْن «تُعطي» معنى: تسمع".

قوله <sup>(٥)</sup>: "و«مِنْ» بمعنى البذل".

قال ابن الشجري <sup>(٦)</sup>: "وهي متعلّقة بحال محذوفة ، أي: بدلاً من «الحسن»".

قوله <sup>(٧)</sup>: "ولا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد".

قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس <sup>(٨)</sup> في (التعليقة) عند قول ابن عصفور <sup>(٩)</sup>: "ولا يقع بعدها إلا جملة <sup>(١٠)</sup>": "فيه نظر، فإنّهم نصّوا على أنّك إذا قلت: هل قام زيد أم عمرو؟ أنّ (أم) هنا هي المنقطعة <sup>(١١)</sup>، وإن كان بعدها مفرد. لكن لو قال: الغالب فيما بعدها الجملة؛ لكونه كلاماً مستأنفاً لم يكن بقوله بأس".

---

١ - الأماي ٥٦/١.

٢ - في ك: "يعطي".

٣ - حاشية المطوّل ٢٥٣.

٤ - في ز "ضمير به".

٥ - المغني ٦٧.

٦ - الأماي ٥٥/١.

٧ - المغني ٦٨.

٨ - التعليقة ٨١/ب.

٩ - المقرّب ٢٥٣.

١٠ - في ك و ف وز: "الجملة".

١١ - في ز "هي المنقطعة هنا" بالتقديم، والتأخير.

قوله<sup>(١)</sup>: "وخرق ابن مالك<sup>(٢)</sup> في بعض كتبه إجماع النحويين، فقال: «لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، وزعم أنها تعطف المفردات... إلى آخره.

قال في (شرح التسهيل): "وإن ولي (أم) المنقطعة مفرد فهو معطوف بها على ما قبلها، كقول بعض العرب: «إنَّها لِأَبْلٍ، أم شاء؟» (أم) هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها كما كان يكون بعد (بل)، فإنَّها من معناها<sup>(٣)</sup>.

وزعم ابن جنِّي<sup>(٤)</sup> أنَّها بمنزلة الهمزة و (بل)، وأنَّ التقدير: بل أهي شاء؟

وهذه دعوى لا دليل عليها، ولا انقياد لها، وقد قال بعض العرب: «إنَّ هناك [إبلاً، أم شاء؟]»<sup>(٥)</sup> فنصب<sup>(٦)</sup> ما بعد (أم) حين نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح مقوَّ لعدم الإضمار قبل المرفوع.

قال أبو حيان<sup>(٧)</sup>: "وهذا الذي ذكره عن ابن جنِّي هو<sup>(٨)</sup> قول أصحابنا، وهو قول أبي عليّ الفارسي<sup>(٩)</sup>.

وقال بعض أصحابنا: «إذا جاءت (أم) بعد الخبر فلا تكون<sup>(١٠)</sup> إلا منفصلة، ولا يكون ما بعدها إلا جملة في اللفظ، أو<sup>(١١)</sup> في التقدير، ولذلك حمل النحويون «إنَّها لِأَبْلٍ، أم شاء؟» على تقدير: أم أهي<sup>(١٢)</sup> شاء؟

١ - المغني ٦٨.

٢ - شرح التسهيل ٣/٣٦٢.

٣ - في ك و ف وز: «معناها».

٤ - ينظر اللمع ١٥٣.

٥ - "ساقط من الأصل، ود، مثبت من ك و ف وز.

٦ - في ف: "غيره فت نصب".

٧ - التذييل ٤/١٦٣/ب.

٨ - من ز، وفي الأصل و د و ك و ف: "قد".

٩ - الإيضاح ٢٩١، ٢٩٢.

وقد<sup>(١)</sup> قال في (الإفصاح)<sup>(٢)</sup>: «وتقدير - أبي<sup>(٣)</sup> عليّ بل أهى شاء؟- ليس مما يُنطق به. ولذلك قال: فكأنه<sup>(٤)</sup> في التمثيل».

وعادة النحويين إذا قالوا: «(في التمثيل) إنما يريدون ما لا<sup>(٥)</sup> يُنطق به، فيمثلون لفظه لو نطق به، ولا ينطق به<sup>(٦)</sup> هنا؛ لأنّ (بل) إذا كانت [٧٧/ب] عاطفة فحرف العطف لا يدخل على الهمزة، وتدخل هي عليه، كقوله تعالى: ﴿أَتُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾<sup>(٧)</sup>، فإن<sup>(٨)</sup> كانت حرف ابتداء فحرف الابتداء لا يدخل على الاستفهام، فالهمزة هنا<sup>(٩)</sup> لا يصحّ أن يدخل عليها شيء انتهى.

قال أبوحيان<sup>(١٠)</sup>: «وتضمّن كلامه أنّ إجازة بجيء الهمزة مع (بل) في نحو: أقام زيد بل أقام عمرو؟ يحتاج إلى نظر».

١٠- في ف "يكون".

١١- "أو" من ك و ف و د وز، وفي الأصل: "و".

١٢- "أهي" ساقط من ف، والهمزة ساقطة من ك وز.

١- "قد" ساقطة من الأصل وز، مثبتة من ف وك.

٢- من ف، وفي الأصل ود وك وز: "الإيضاح".

٣- "أبي" من ك و ف. وينظر الإيضاح للفرسي ٢٩١، ٢٩٢.

٤- في ك و ف: "وكأنه".

٥- "لا" ساقطة من ك و ف.

٦- "ولا ينطق به" ليست في ف.

٧- سورة: يونس. من الآية: ٥١.

٨- في ز "وإن".

٩- في الأصل ود: "هناك"، والمثبت من ك و ف وز.

١٠- التذييل ١٦٣/٤ ب.

قال<sup>(١)</sup>: "وأما<sup>(٢)</sup> ما حكاها المصنّف<sup>(٣)</sup> من قولهم: «إِنَّ هناك لابلاً، أم شاء؟» واستدلّاه به على أنّ (أم) المنقطعة تعطف المفرد، فإن صحَّ أنّه من كلام العرب فلا حنّة فيه<sup>(٤)</sup>؛ لاحتمال<sup>(٥)</sup> أن تكون<sup>(٦)</sup> (أم) فيه متّصلة<sup>(٧)</sup>، وحُذِفَت الهمزة من (إنّ)، والتقدير: إنّ هناك.

ويحتمل إن كانت الجملة خبريّة أن ينتصب «(شاء)» بإضمار فعل تقديره: أم ترى شاء؟، كما أضمر في قولهم: «(بلى وجاذاً)»<sup>(٨)</sup> جواباً لمن قال: أفي مكان كذا وكذا وجذّ<sup>(٩)</sup>، والتقدير: بلى<sup>(١٠)</sup> أعرف فيه وجاذاً<sup>(١١)</sup> انتهى.

### فائدة:

في (البدائع) لابن القيم<sup>(١٢)</sup>: "(أم) المنقطعة تكون إضراباً، وليس ذلك بمنزلة (بل) كما زعم بعضهم، ولكن إذا مضى كلامك على اليقين ثم أدركك الشكّ مثل قولهم: «إنّها لإبل أم

١ - المصدر نفسه.

٢ - "أما" ساقطة من ك .

٣ - شرح التسهيل ٣٦٢/٤.

٤ - "فيه" ساقطة من ف .

٥ - في الأصل: "لا احتمال"، والمثبت من د وك وز.

٦ - في الأصل و ف: "يكون"، وفي د: "الباء غير معجمة"، والمثبت من ك وز.

٧ - "متّصلة" من ك و ف .

٨ - في الأصل ود وز وك: "بل وجاراً"، وفي ف: "بل وجراً"، والمثبت من (التذيل). والقول في الكتاب ٢٥٦/١.

٩ - في الأصل ود وف: "وجروا"، وفي ز وك "وجر"، والمثبت من التذيل. والوجه: نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء. ينظر

الكتاب ٢٥٦/١، و الصحاح مادة (وجذ).

١٠ - في الأصل ود وز: "بل"، والمثبت من ف وك.

١١ - في ز "وجاراً".

١٢ - البدائع ٢٣٠/١.



شاء؟» فإنك أضربت عن اليقين الذي أحبرت به أولاً على ما توهمته، ورجعت إلى الاستفهام حين<sup>(١)</sup> أدركك الشك.

وإذا وقع بعد (أم) هذه الاسم المفرد فلا بد من تقدير مبتدأ محذوف، وهمزة استفهام، فإذا قلت: إنها لإبل، أم شاء؟ كان تقديره: لا بل أهي شاء؟ وليس الثاني خيراً ثبوتياً كما توهمه بعضهم، وهو من أقبح الغلط.

والدليل عليه قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾<sup>(٦)</sup> فهذا ونحوه يدلّك على أن الكلام بعدها استفهام محض، وأنه لا يقدر بـ (بل) وحدها، ولا يقدر أيضاً بالهمزة وحدها، إذ<sup>(٧)</sup> لو قدر بالهمزة وحدها لم يكن بينه وبين الأوّل علقه؛ لأنّ الأوّل خير، و(أم) المقدّرة بالهمزة وحدها لا يكون<sup>(٨)</sup> بعدها استفهام، فتأملّه.

قال<sup>(٩)</sup>: "هذا<sup>(١٠)</sup> شرح كلام النحاة وتقديره<sup>(١١)</sup> في هذا الحرف .

١ - من "أدركك الشك... إلى هنا ساقط من ف.

٢ - سورة: الطور. من الآية: ٣٩.

٣ - من ز. سورة: الزخرف. من الآية: ١٦.

٤ - سورة: الزخرف. من الآية: ١٦.

٥ - سورة: الطور. من الآية: ٤٣.

٦ - سورة: الطور. من الآية: ٣٨.

٧ - في ك: "ولو".

٨ - في ك و ف وز: "تكون".

٩ - البدائع ٢٣١/١ - ٢٣٣.

١٠ - في ف: "فهذا".

١١ - في ز "تقديره".

والحقّ أن يقال: إنّها على بابها، وأصلها الأوّل من المعادلة والاستفهام حيث وقعت، وإن لم يكن قبلها أداة استفهام في اللفظ. وتقديرها بـ(بل) والهمزة خارج عن أصول<sup>(١)</sup> اللغة والعريّة، فإنّ (أم) للاستفهام، و(بل) للإضراب، ويا بُعد ما بينهما، والحروف لا يقوم<sup>(٢)</sup> بعضها مقام بعض على أصحّ الطريقين، وهي طريقة إمام<sup>(٣)</sup> الصناعة، والمحقّقين من أتباعه. ولو قُدّر<sup>(٤)</sup> قيام بعضها مقام<sup>(٥)</sup> بعض، فهو فيما تقارب<sup>(٦)</sup> معناها كمعنى (على) و(في) ومعنى (إلى)<sup>(٧)</sup>، و(مع)، ونظائر ذلك، وأمّا فيما لاجماع بينهما فكلاهما<sup>(٨)</sup>.

ومن هنا كان زعم من زعم أنّ (لا) قد تأتي بمعنى الواو باطلاً بُعِدَ ما<sup>(٩)</sup> بين معنيهما، وكذلك (أو). بمعنى الواو، فأين معنى<sup>(١٠)</sup> الجمع بين الشيئين من معنى الإثبات لأحدهما، وكذلك مسألتنا أين معنى (أم) من معنى (بل) فاستمع<sup>(١١)</sup> الآن فقه المسألة وسرّها:

اعلم أن ورود (أم) هذه على قسمين :

١ - من ز، وفي الأصل ود وك وف: "أحوال".

٢ - في ف: "تقوم".

٣ - ينظر الكتاب ٤/٢٢٦، والجنى الداني ٢٥٢، وتناوب حروف الجرّ ١٤.

٤ - في ف: "فق".

٥ - في ك: "قيام".

٦ - في ك وز: "يقارب".

٧ - في ز: "إلى".

٨ - في ز: "فلا".

٩ - في الأصل وك ود وف: "بعدها"، والمثبت من ز.

١٠ - ساقطة من ز.

١١ - في ك وف وز: "اسمع".

أحدهما: ما يتقدّمه<sup>(١)</sup> استفهام صريح بالهمزة ، وحكمها ما تقدّم ، وهو الأصل فيها .  
والثاني : ورودها مبتدأة مجردة عن استفهام لفظي<sup>(٢)</sup> سابق عليها ، نحو : ﴿أَمْ يَقُولُونَ  
شَاعِرٌ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ﴾<sup>(٤)</sup> وهو كثير جداً ، وليس استفهام استعمال ، بل إنكار  
وتوبيخ ، وليس إخباراً<sup>(٥)</sup> فهو إذن متضمّن لاستفهام سابق مدلول عليه بقوة الكلام وسياقه .  
ودلت (أم) عليه ؛ لأنها لا تكون إلاّ بعد تقدّم استفهام كأنه يقول<sup>(٦)</sup> : أيقولون<sup>(٧)</sup> : صادق ،  
أم يقولون شاعر؟ أيصّدقون به ، أم يقولون تقوّله؟  
وكذلك يُقدّر في ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ﴾<sup>(٨)</sup> أبلغك خبرهم [أ/٧٨] ، أم  
حسبت .

وتأمل هذا المعنى تجده<sup>(٩)</sup> بادياً على صفحات قوله : ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ  
الْغَائِبِينَ﴾<sup>(١٠)</sup> كيف تجد المعنى : أحضر أم كان من الغائبين؟  
وهذا يظهر كلّ الظهور فيما إذا كان الذي دخلت عليه (أم) له ضدّ ، وقد حصل التردّد  
بينهما ، فإذا ذكر أحدهما استغني به عن ذكر الآخر لأنّ الضدّ يخطر بالبال<sup>(١١)</sup> كهذه الآية ،  
وكقوله : ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾<sup>(١٢)</sup> أي : أهو خير منّي ، أم أنا خير منه؟

١ - في ز "تقدّمه" .

٢ - في ك : "لفظه" ، وفي ف : "لفظن" .

٣ - سورة : الطور . من الآية : ٣٠ .

٤ - سورة : الطور . من الآية : ٣٣ .

٥ - في الأصل : "إخبار" ، والمثبت من دوك وز وف .

٦ - طمست في ف .

٧ - في ف : "تقولون" .

٨ - ﴿والرقيم﴾ ساقطة من ك . سورة : الكهف . من الآية ٩ .

٩ - في ز "تجد هذا المعنى" بالتقديم والتأخير .

١٠ - سورة : النمل . من الآية : ٢٠ .

وكذلك قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ...﴾<sup>(١)</sup> الآية هو استفهام إنكار معادل لاستفهام<sup>(٢)</sup> مقدّر في قوّة الكلام، أي: أحسبتم أن تدخلوا الجنة<sup>(٣)</sup> بغير جهاد، فتكونوا جاهلين، أم لم تحسبوا ذلك فتكونوا مفرّطين؟ وكذلك ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ...﴾ [الآية]<sup>(٤)</sup> أي: أحسبوا هذا فهم مقرّون، أم لم يحسبوه، فما لهم مقيمين على السيئات؟

وعلى هذا سائر ما يرد عليك في<sup>(٥)</sup> هذا الباب.

وفي القرآن أمثلة يُحذف فيها الشيء للعلم بوضعه<sup>(٦)</sup>، نحو: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>، وهو كثير بواو العطف من غير ذكر عامل يعمل في ﴿إِذْ﴾؛ لأنّ الكلام في سياق تعداد النعم، وتكرار الأقايصص، فيشير بالواو العاطفة إليها كأنّها مذكورة في اللفظ لعلم المخاطب بالمراد.

ولما خفي هذا على بعض ظاهريّة النحاة قال: إنّ ﴿إِذْ﴾ زائدة هنا، وليس كذلك.

١١ - في ز "البال".

١٢ - سورة: الزخرف. من الآية: ٥١.

١ - سورة: آل عمران. من الآية: ١٤٢.

٢ - من ك وز، وفي الأصل ود: "الاستفهام".

٣ - من "الآية..." إلى هنا ساقط من ف.

٤ - من ز. سورة: الجاثية. من الآية: ٢١.

٥ - في ز: "من".

٦ - في ك وز: "بوضعه".

٧ - سورة: البقرة. من الآية: ٣٤.

٨ - سورة: البقرة. من الآية: ٤٩.

ومن هذا<sup>(١)</sup> الباب الواو المتضمنة معنى (رب)، فإنك تجدها في أول الكلام كثيراً إشارة منهم إلى تعداد المذكور بعدها من فخر، أو مدح، أو غير ذلك، فهذه كلها<sup>(٢)</sup> معانٍ مضمرة في النفس، [وهذه]<sup>(٣)</sup> الحروف عاطفة.

ومن هذا الباب حذف كثير من الجوابات في القرآن لدلالة الواو<sup>(٤)</sup> عليها نحو: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾<sup>(٥)</sup> فهذا ما في هذه المسألة.

قال<sup>(٦)</sup>: "وكان قد<sup>(٧)</sup> وقع لي هذابينه أيام المقام بمكة، وكان يحُوك<sup>(٨)</sup> في نفسي فأضرب عنه صفحاً، لأنني لم أره في مباحث القوم، ثم [رأيت]<sup>(٩)</sup> بعد لفاضلين من النحاة: أحدهما حام حوله<sup>(١٠)</sup>، وما وَرَدَ، ولا أعرف اسمه<sup>(١١)</sup>، والثاني أبو القاسم<sup>(١٢)</sup> السهيلي<sup>(١٣)</sup>، فإنه كشفه، وصرَّح به، وإذا لاحت الحقائق فكُنْ أسعد الناس بها وإن جفاها الأغمار انتهى.

### فائدة:

١ - من "على بعض..." إلى هنا ساقط من ف .

٢ - "كلها" ساقطة من ف .

٣ - ضمست في الأصل، مثبتة من د و ك و ف وز.

٤ - في الأصل: "الوا"، والمثبت من د و ك و ف وز.

٥ - سورة: الزمر. من الآية: ٧٣.

٦ - البدائع ٢٣٤/١.

٧ - في ك "قد كان"، و"قد" ساقطة من ز.

٨ - في ك: "يحول"، وفي ف: "تحرك".

٩ - من ف .

١٠ - في ف: "قوله".

١١ - في ز "اعترف أنه مكان" أعرف اسمه.

١٢ - في ز "أبو البقاء".

١٣ - نتائج الفكر ٢٦١، ٢٦٢.

في<sup>(١)</sup> (ذا القدّ): "قال أبو عليّ: لم يجز: أيّهم عندك ، أم زيد؟ على المعادلة ، ولا غيرها من الانقطاع؛ لأنّ (آيا) قد انتظمت الكلّ فلم يُحتَج معها إلى (أم)".

### خاتمة منه:

"أنشد أبو عليّ:

بَاتَ يُقَاسِي أَمْرَهُ أُمِّيرَمَهُ أَغْصُمُهُ أُمُّ النَّخِيلِ أَغْصُمُهُ<sup>(٢)</sup>".

قال: "و(أم) هذه لا تخلو<sup>(٣)</sup> من أن تكون متصلة ، أو<sup>(٤)</sup> منقطعة ، فلا تكون المنقطعة لصغر المعنى وضعفه، وإن جعلتها المتصلة قبح أيضاً؛ لأنّك تقول في المتصلة : أزيد عندك ، أم عمرو؟ ولا تقول: أزيد عندك<sup>(٥)</sup>، أم عمرو [عندك]<sup>(٦)</sup>؟

وإذا كان الأمر كذلك، وكان معنى البيت على معنى الاتصال علمت أن (أعصمه)<sup>(٧)</sup> بعد (النخيل)<sup>(٨)</sup> إنّما جاء به تأكيداً فكأنّه قال: أميرمه<sup>(٩)</sup> أعصمه ، أم النخيل<sup>(١٠)</sup>؟ ثم جاء بـ (أعصمه)<sup>(١١)</sup> تأكيداً ، و<sup>(١٢)</sup> تكريراً لـ (أعصمه) الأوّل".

١ - في ك و ف وز: "من".

٢ - لم أعرفه، ولم أقف على تخريج له. والبيتان من (مشطور الرجز). والشاهد فيهما مجيء (أم) متصلة. وفي الأصل ود وف: "النخيل"، والمثبت من ز.

٣ - في ف: "يخلو".

٤ - في ف: "و".

٥ - ساقطة من ز.

٦ - من ك و ف .

٧ - من ك و ف، وفي الأصل ود: "أعصمة".

٨ - من ز، وفي الأصل ود: "النخيل"، وفي ف: "البخيل".

٩ - في ز "أبرمه".

١٠ - من "إنّما جاء... إلى هنا ساقط من ف.

١١ - في الأصل ود وف: "أعصمة"، والمثبت من ز.

١٢ - في ف: "أو".

## فائدة منه:

قال أبو علي: "إذا قلت: الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ فجوابه على لفظه: أحدهما؛ لأنه لما عطف بـ(أو) فكأنه قد قال: أحد هذين أفضل، أم ابن الحنفية؟ فمن هنا كان<sup>(١)</sup> صحة الجواب على حقيقة اللفظ أحدهما، إلا أن يكون المسؤول على رأي كثير<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup>: وإذا قلت: الدرّ أو الزجاج أفضل أم الياقوت؟ فليس جوابه أحدهما؛ لأنه لا يجوز أن يفضل الزجاج على الياقوت، وإنما ينبغي أن يقول<sup>(٤)</sup>: الدرّ، أو أن<sup>(٥)</sup> يقول الياقوت. فهذا فرق بين المسألتين، فقيس عليه [٧٨/ب].

قوله<sup>(٦)</sup>: "ويجوز أن تكون<sup>(٧)</sup> (أم)<sup>(٨)</sup> منقطعة".

قال أبو حيان<sup>(٩)</sup>: "فتقدّر<sup>(١٠)</sup> بـ(بل) والهمزة، كأنه قال<sup>(١١)</sup>: بل أتقولون على الله ما لا تعلمون؟ وهو استفهام إنكار؛ لأنه قد وقع منهم قولهم على الله ما لا يعلمون<sup>(١٢)</sup>، فأنكر عليهم صدور هذا منهم".

١ - "كان" ساقطة من ف.

٢ - ابن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر. شاعر متبسم، مشهور، من أهل المدينة، اشتهر بكثير عزة، ويقال: إنه من غلاة الشيعة. توفي سنة ١٠٥ هـ.  
ترجمته في طبقات الشعراء ٥٤٠، والشعر والشعراء ٢٥٤.  
و ينظر فرق الشيعة للنوختي ٤١.

٣ - من ز.

٤ - في ز "يقال".

٥ - "أن" ساقطة من ف.

٦ - المغني ٦٨.

٧ - من ك وز، وفي الأصل وف: "يكون"، وغير معجمة في د.

٨ - "أم" ساقطة من ك و ف وز.

٩ - البحر ٢٧٩/١.

قوله<sup>(١)</sup>: "ومن ذلك قول المتنبي<sup>(٢)</sup>:

أَحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ كُيِّلَتْنَا الْمُنَوَّطَةُ بِالتَّنَادِي

هذا مطلع قصيدة يمدح بها علي بن إبراهيم التنوخي<sup>(٣)</sup>، وبعده<sup>(٤)</sup>:

كَأَنَّ بَنَاتِ نَعَشٍ فِي دُجَاهَا خَرَائِدُ سَافِرَاتٍ فِي حِدَادٍ.

قال ابن جني في (شرح ديوانه)<sup>(٥)</sup>: "استطال ليلته، فقال: أواحدة هي، أم ست، واختار الست دون غيرها من العدد؛ لأنها الغاية التي فرغ الله تعالى فيها من جميع أحوال الدنيا، وصغر الليلة لذلك تصغير التعظيم، كقوله<sup>(٦)</sup>:

فَوَيْقَى جُبَيْلٍ شَامِخٍ ..... البيت.

والتنادي: يوم<sup>(٧)</sup> التنادي للرحيل، وقود الخيل إلى الأعداء، لقوله بعده<sup>(٨)</sup>:

أَفَكَّرُ فِي مُعَاقَرَةِ الْمَنَايَا وَقَوْدِ الْخَيْلِ مُشْرِفَةَ الْهَوَادِي."

١٠ - في ك: "فيتقدّر".

١١ - الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. سورة: الأعراف. من الآية: ٢٨.

١٢ - في الأصل ودوك: "تعلمون"، والمثبت من زوف.

١ - المغني ٦٩.

٢ - ديوان المتنبي ٧٤/٢.

٣ - لم أقف على ترجمة له.

٤ - شرح ديوان المتنبي ٧٦/٢.

٥ - الفتح الوهبي ٥٥، ٥٤.

٦ - هو أوس بن حجر في ديونه ٨٧. وهذا بعض بيت من (الطويل)، ومثامه:

..... الرأس لم تكن لتبلغه حتى تكلّ وتعملا

والشاهد: مجيء التصغير للتعظيم.

والبيت في شرح الشافعية ١٩٢/١، وشرح شواهد الشافعية ٨٥، وشرح المفصل ١١٤/٥.

٧ - في ف: "يوم".

٨ - شرح ديوان المتنبي ٧٦/٢. ومشرفة الهوادي: طويلة الأعناق.



وقال ابن سيده<sup>(١)</sup>: "أي: أواحدة<sup>(٢)</sup> ليلتنا هذه، أم ستّ في واحدة. وصغّر (ليلتنا)<sup>(٣)</sup> تصغير التعظيم، كقول أوس<sup>(٤)</sup>:

فَوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِيخِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لَتَبْلَغُهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا

فقال: (جُبَيْل)، والجبل الذي [هذه]<sup>(٥)</sup> حاله ليس بجُبَيْلٍ إنّما هو جبل .

وإنّما وجه تصغير التعظيم أنّ الشيء قد يعظم في نفوسهم حتّى ينتهي الغاية، فإذا انتهّا عكسوه إلى ضده، لعدم الزيادة في تلك الغاية، وهذا مشهور من رأي القدماء الفلاسفة الحكماء أنّ الشيء إذا انتهى انعكس إلى ضده.

ولذلك جعل سيبويه<sup>(٦)</sup> الفعل الذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين<sup>(٧)</sup> - وهي نهاية التعدي<sup>(٨)</sup> - بمنزلة الفعل الذي<sup>(٩)</sup> لا يتعدّى إلى مفعول.

قال<sup>(١٠)</sup>: «لأنّه لما انتهى فلم يتعدّ<sup>(١١)</sup> صار بمنزلة ما لا يتعدّى» .

---

١ - هو عليّ بن إسماعيل، أبو الحسن. إمام في اللغة، والأدب، نحويّ، نظم الشعر، وكان ضريباً. ولد في مرسية سنة ٣٩٨هـ، وتوفّي بدانية سنة ٤٨٥هـ. له المخصّص، والحكم .

ترجمته في إشارة التعيين ٢١٠، وإنباه الرواة ٢٢٥/٢ .

شرح مشكل أبيات المتنبي ٨٢، ٨١ .

٢ - "الهمزة" من ك .

٣ - في ز "ليلتنا" .

٤ - في ز "ليلغه" مكان "لتبلغه" .

٥ - "هذه" من ك و ف .

٦ - الكتاب ١١٩/١ .

٧ - في الأصل: "مفعول"، والمثبت من د و ك و ف و ز .

٨ - من ز، وفي الأصل ود وك: "العدد" .

٩ - من "يتعدّى... إلى هنا ساقط من ف .

١٠ - الكتاب ١١٩/١ .

١١ - في الأصل: "ينفعه"، وفي د: "يتعه"، والمثبت من ك و ز .

وهذا منه ظريف جداً.

والتنادي: القيامة. لما جعل الليلة سناً<sup>(١)</sup> استطالها بعد ذلك فجعلها هو أكثر مدّة، فقال: إنّها منوطة بالبعث.

و(أحاد) خبر مبتدأ مقدّم، ولا يكون مبتدأ؛ لأنّه نكرة، و(لييلتنا) معرفة، فهو أولى بالابتداء. وحقّر الليلة على القياس "انتهى ما ذكره ابن سيدة في (شرح مشكل ديوان المتنبي). قوله<sup>(٢)</sup>: "فإن قدرتها فيه متصلة... إلى آخره.

هذا الفصل أخذه المصنّف برمته من كلام ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> في (أماليه).

قوله<sup>(٤)</sup>: "ويكون تقديم<sup>(٥)</sup> الخبر، وهو (أحاد) على المبتدأ، وهو (لييلتنا) تقديمًا واجبًا".

قال ابن الصائغ<sup>(٦)</sup>: "هلاً جعل كلّ شيء في موضعه فأعرب (أحاد) مبتدأ، و(لييلتنا) خبره، وسوّغ الابتداء بالنكرة الاستفهام<sup>(٧)</sup> المقدّر والعطف عليها، وهذه طريقة سيبويه<sup>(٨)</sup> في نحو: من أبوك؟ وكيف حالك؟".

وأجاب الشيخ<sup>(٩)</sup> بأنّ الغرض الإخبار عن ليلته، لا الإخبار عن واحدة، أو ستّ في واحدة".

قوله<sup>(١٠)</sup>: "ومن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنّها ليلة".

١ - في الأصل: "سناً"، والمثبت من د، وك وز وف .

٢ - المغني ٦٩.

٣ - الأمل ١٤٨/٣، ١٤٩.

٤ - المغني ٦٩.

٥ - في ف: "مقدّم".

٦ - المنصف ١/١٠١.

٧ - في الأصل: "والاستفهام"، والمثبت من د، وك وز وف.

٨ - ينظر الكتاب ١/١٢٨.

٩ - المنصف ١/١٠١.

قال ابن الصائغ والدمامي<sup>(١)</sup>: "إنما هو إخبار عن ليلته بأنها واحدة، والإخبار صحيح باعتبار أنها ليلة لم يزد<sup>(٢)</sup> فيها".

قوله<sup>(٣)</sup>: "وبعضهم يُثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله<sup>(٤)</sup>:"

..... دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

قال في (البيسط): "معاني التصغير عند البصريين ثلاثة:

تحقير ما يتوهم أنه [عظيم، وتقليل ما يتوهم أنه كثير، وتقريب ما يتوهم أنه] <sup>(٥)</sup> بعيد. وأضاف الكوفيون إلى هذه المعاني معنى رابعاً سمّوه تصغير التعظيم، ومنه: (دويهية)، وذلك يرجع إلى أصول<sup>(٦)</sup> البصريين من غير دلالة على تعظيم فيحتمل التحقير، أي: أن حنف النفوس قد يكون بصغير الأمر الذي لا يؤبه به<sup>(٧)</sup>، والتقريب كأنه ظن أن أحداً يستبعد<sup>(٨)</sup> النية، فصغرها تقريباً لوقوعها<sup>(٩)</sup>".

١٠ - المغني ٦٩.

١ - شرح المغني مع المنصف ١/١٠٢.

٢ - في ف و ك: "تزد".

٣ - المغني ٧٠.

٤ - هو لبيد العامري في ديوانه ١٣٢. وهذا عجز بيت من (الطويل)، وصدره:

وكلّ أناس سوف تدخل بينهم .....

والشاهد: مجيء التصغير للتعظيم.

والبيت في الإنصاف ١/١٣٩، وشرح الشافعية ١/١٩١، وشرح المفصل ٥/١١٤، وشرح شواهد الشافعية ٨٥.

٥ - من ك و ف وز.

٦ - من زوك، وفي الأصل ود وف: "أصل". وينظر الكتاب ٣/٤٧٧، وشرح الشافعية للرضي ١/١٩٠.

٧ - في ف وز: "له".

٨ - في الأصل: "يستبعد"، والمثبت من د و ك وز وف .

٩ - ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/١٥٧.

[قوله: "الثالث: أن تقع زائدة، ذكره أبو زيد<sup>(١)</sup>].

قال ابن الشجري<sup>(٢)</sup>: "وأنشد عليه<sup>(٣)</sup>:

يَا دَهْرُ أُمِّ مَا كَانَ مَشِييَ رَقَصًا    بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشِييَ تَوْقَصًا

قال: المعنى: ما كان مشيي<sup>(٤)</sup>.

قوله<sup>(٥)</sup>: "وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ أُمُّ أَنَا خَيْرٌ" [٧٩/أ]<sup>(٦)</sup>: إن التقدير:

أفلا تبصرون؟ أنا خير."

قال ابن الشجري<sup>(٧)</sup>: "وقال<sup>(٨)</sup> سيبويه<sup>(٩)</sup> في الآية أن (أم) منقطعة، قال: «كأنَّ فرعون قال:

أفلا تبصرون، أم أنتم بصراء؟ فقوله ﴿أُمُّ أَنَا خَيْرٌ﴾<sup>(١٠)</sup> بمنزلة قوله: أم أنتم بُصراء؟ لأنهم لو

قالوا<sup>(١١)</sup>: أنت<sup>(١٢)</sup> خير<sup>(١٣)</sup> منه، كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، فكذلك: ﴿أُمُّ أَنَا خَيْرٌ﴾ بمنزلة

قوله لو قال: أم أنتم بُصراء؟».

١ - ينظر المقتضب ٢٩٧/٣، وتهذيب اللغة ٦٢٥/١٥.

٢ - الأمالي ١١٠/٣.

٣ - البيتان من مشطور الرجز في تهذيب اللغة ٦٢٥/١٥. والشاهد فيه زيادة (أم). والرقص: الخبب.

والبيت في المقتضب ١٧٩/٣، والأزهية ١٣٢، والخزانة ٤٢١/٢.

٤ - من ز.

٥ - المغني ٧٠.

٦ - سورة: الزحرف. الآيتان: ٥١، ٥٠.

٧ - الأمالي ١١٠/٣.

٨ - في ك و ف وز: "قوله"، وفي الأصل ود: "قوله"، والمثبت من الأمالي .

٩ - الكتاب ١٧٣/٣.

١٠ - سورة: الزحرف. من الآية: ٥١.

١١ - في الأصل ود: "أقالوا"، والمثبت من ك و ف وز.

١٢ - في ك: "أأنت"، وفي ف: "لأنتم".

١٣ - في الأصل: "أخير"، والمثبت من د و ك و ف وز.

وهذا التأويل في (أم) ههنا أحسن من الحكم بزيادتها".

قوله<sup>(١)</sup>: "وأنشدوا"<sup>(٢)</sup>:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلَنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسَلَمَةً.

قال الأندلسي، وابن يعيش<sup>(٣)</sup>: "الرواية: (بالسهم) بتشديد السين، وإدغام<sup>(٤)</sup> اللام فيها، و(امسلمه) بالميم الساكنة بعد الواو".

قوله<sup>(٥)</sup>: "وفي الحديث<sup>(٦)</sup> ((لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَفْصِيَامٌ<sup>(٧)</sup> فِي أَفْسَقٍ<sup>(٨)</sup>)) كذا رواه النمر بن قُؤْلَب".

قلت: هذا الحديث أخرجه أحمد<sup>(٩)</sup> في (مسنده)، والطبراني<sup>(١٠)</sup> في (معجمه الكبير) من حديث كعب بن عاصم<sup>(١١)</sup>، وسنده<sup>(١٢)</sup> صحيح.

١ - المغني ٧٠، ٧١.

٢ - هو بجير بن عنمة كما في شرح شواهد الشافية ٤٥١، ٤٥٢. والبيت من (المنسرح)، وهو ملفق من بيتين هما:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يِعَاتِبَنِي لِإِحْنَةٍ عِنْدَهُ وَلَا جَرَمَةَ

يَنْصُرْنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسَلَمَةَ

والشاهد فيه: إبدال اللام ميماً في (أل)، وهي لغة أهل اليمن. وفي الأصل: "بالسهم" مكان "بامسهم". وفيه: "مسلمه" مكان "وامسلمة"، والمثبت من دوز وك وف.

والبيت في شرح المفصل ٢٠/٩ وشرح العمدة ٢١ وتخليص الشواهد ٤٣ وشرح شواهد المغني ٥٨

٣ - شرح المفصل ٢٠/٩.

٤ - في ز "إدغام".

٥ - المغني ٧١.

٦ - أخرجه البخاري بغير هذا اللفظ في كتاب (الصوم)، باب (قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه :

ليس من البر الصوم في السفر) ٤٢/٣، ومسلم في كتاب (الصوم) باب (جواز الصوم، والفطر في شهر رمضان للمسافر) ١٤٢/٣، كلاهما عن جابر.

وهذه الرواية في في عارضة الأحوذ ٢٣١/٣، وسنن النسائي في كتاب (الصيام) باب (ما يكره من الصيام في السفر) ١٧٥/٤، كلاهما عن كعب بن عاصم، وأخرجه النسائي عن جابر بلفظ البخاري، ومسلم ١٧٥/٤-١٧٧.

٧ - في الأصل: "إن صيام"، والمثبت من دوز وك وف.

٨ - في الأصل: "امر"، والمثبت من دوز وك وف.

قال الأزهري<sup>(١)</sup>: "والوجه أن لا يُثبت الألف في الكتابة؛ لأنها ميم جعلت كالألف واللام".  
 وأما قول المصنّف<sup>(٢)</sup>: "كذا رواه النمر بن تولب" فكذا ذكره ابن يعيث<sup>(٣)</sup>، والسخاوي<sup>(٤)</sup>  
 كلاهما في (شرح المفصل)، وصاحب (السيط)، زاد ابن يعيث: "ويقال: إنّ النمر<sup>(٥)</sup> لم  
 يرو<sup>(٦)</sup> عن النبيّ صلى الله عليه وسلم إلاّ هذا الحديث".  
 وكلّهم تواردوا على ما لا أصل له، أمّا أولاً: فالنمر بن تولب مختلف في إسلامه وصحبته<sup>(٧)</sup>.

- ٩- المسند/٤٣٤ عن كعب بن عاصم، وقد روي بالوجهين، ومدار الروایتين على ابن شهاب الزهريّ.
- ١٠- هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مُطَير اللخميّ، الشاميّ، أبو القاسم. من كبار محدّثين. ولد سنة ٢٦٠هـ -  
 بعكّا، وتوفّي بأصبهان سنة ٣٦٠هـ.  
 له المعجم الصغير، ودلائل النبوة.  
 ترجمته في وفيات الأعيان ٤٠٧/٢، والنجوم الزاهرة ٥٩/٤.
- وقد ورد الحديث عنده بالروایتين، ومدارهما كذلك على ابن شهاب الزهريّ. ينظر المعجم الكبير ١٧٢/١٩.
- ١١- الأشعريّ. صحابيّ، سكن مصر، وروى عن النبيّ صلى الله عليه وسلم حديث ((ليس من البرّ الصيام في  
 السفر)).  
 ترجمته في تهذيب التهذيب ٤٣٤/٨، والإصابة ٢٩٣/٨.
- ١٢- من زوف، وفي الأصل ود وك وف: "مسند".
- ١- محمّد بن أحمد الحروريّ. أبو منصور. إمام في اللغة، والأدب، فقيه. ولد سنة ٢٨٢هـ، وتوفّي سنة ٣٧٠هـ.  
 له غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء، وفوائد منقولة من تفسير المزيّ.  
 ترجمته في وفيات الأعيان ٣٣٤/٤، ونزهة الألباء ٣٢٣.  
 وينظر تهذيب اللغة ٦٢٥/١٥.
- ٢- المغني ٧١.
- ٣- شرح المفصل ٣٤/١٠، ٢٤/١.
- ٤- الفضل ١٨٥/١.
- ٥- من ز، وفي الأصل ود وك: "المعزة"، وفي ف: "الهمز".
- ٦- في الأصل وك: "يرد"، والمثبت من د وز وف.
- ٧- فذهب بعضهم إلى أنّ الصحابيّ هو الذي نزل البصرة، وكان جواداً. وأمّا الشاعر فإنّه عاش حتّى خرف.  
 وينظر تهذيب الكمال ١٩/٣٠، وتهذيب التهذيب ٤٧٤/١٠.

وأما ثانياً: فإنّ هذا الحديث لا يُعرَف من رواية النمر، والحديث الذي رواه النمر عند من أثبت صحبته غير هذا الحديث<sup>(١)</sup>.

قال أبو نعيم<sup>(٢)</sup> في (معركة الصحابة): "النمر بن تولب الشاعر كتب له النبيّ صلى الله عليه وسلم كتاباً، ورؤي من طريق مُطَرِّف<sup>(٣)</sup> عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنْ وَحَرِ صَدْرِهِ<sup>(٤)</sup> فَلْيَصُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ رَمَضانَ<sup>(٥)</sup>، وثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ». "<sup>(٦)</sup>.

### خاتمة:

قال السخاوي<sup>(٧)</sup>: "في هذا الحديث يجوز أن يكون النبيّ صلى الله عليه وسلم تكلم بذلك لمن كانت هذه لغته، أو تكون هذه لغة الراوي التي لا ينطق بغيرها، لأنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم أبدل اللام ميماً".

قال أبو الفتح<sup>(٨)</sup>: "و"<sup>(٩)</sup> إبدالها ميماً شاذّاً، لا يُقاس عليه".

---

١ - ذكر المزني، وابن حجر أنّه روي عنه حديث من طريق يزيد بن عبد الله الشخير، قال: ((كنّا بالمربد، فجاء رجل أشعث الرأس بيده قطعة من أديم أحمر...)).

ينظر تهذيب الكمال ١٩/٣٠، و تهذيب التهذيب ٤٧٤/١٠.

٢ - أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، الخافظ، المؤرخ الفقيه. ولد سنة ٣٣٦هـ، وتوفي سنة ٤٣٠هـ.

له حلية الأولياء، و دلائل النبوة.

ترجمته في وفيات الأعيان ٩١/١، و ميزان الاعتدال ١١١/١.

وينظر معرفة الصحابة ٢٢٠/٢. مصورة (١١٢).

٣ - ابن عبد الله الشخير، الحرشي، العامري، البصري، أبو عبد الله. ثقة، ورع، ذو فضل، وأدب. توفي سنة ٩٥هـ.

ترجمته في تهذيب التهذيب ١٧٢/١٠، و الطبقات ١٥٦/٦.

٤ - وحر الصدر: الغش والوساوس. ينظر النهاية في غريب الحديث ١٦٠/٥.

٥ - "رمضان" من ك و ف.

٦ - الحديث في مسند أحمد ٧٨/٥، ٦٠.

٧ - المفضل ١٨٥/١.

٨ - سر الصناعة ٤٢٣/١.

وكذا ذكر ابن يعيش<sup>(١)</sup>، والمالقي<sup>(٢)</sup> أنه لا يقاس عليه لقلته .

### فائدة:

في كتابه<sup>(٣)</sup> صلى الله عليه وسلم: "وَمَنْ زَنَا مِمَّ بَكْرٍ فَاصْقَعُوهُ مِائَةً".

قال ابن الأثير<sup>(٤)</sup> في (النهاية): "قوله: «مِمَّ بَكْرٍ» لغة أهل اليمن، يدلون لام التعريف ميماً، فعلى هذا يكون راء (بكر) مكسورة من غير تنوين؛ لأن أصله: مِنَ الْبَكْرِ، فلما أبدل اللام ميماً بقيت الحركة بحالها كقولهم: «بَلْحَارِث» في: بني الحارث، ويكون قد استعمل (البكر) موضع الأبكار".

قال: "والأشبه أن يكون (بكر) نكرة منونة، وقد أبدلت النون ميماً؛ لأن النون الساكنة إذا كان بعدها باء قلبت في اللفظ ميماً، نحو: مِنْبَرٍ، وَعَنْبَرٍ، فيكون التقدير: من زنا من بكرٍ فاصقعه...".

---

١ - "الواو" من ك و ف .

١ - شرح المفصل ٢٠/٩، ٣٤/١٠.

٢ - رصف المباني ١٨٠.

٣ - كتبه لوائيل بن حجر، وهو في غريب الحديث للخطابي ٢٨٠/١، والطبقات لابن سعد ٢٨٧/١ بنحو منه.

٤ - النهاية ٤٢/٣.



## (آل)

قوله <sup>(١)</sup>: "أحدها" <sup>(٢)</sup> أن تكون اسماً موصولاً.

قال في (البسيط): "اللام الموصولة نحو: الضارب، والضاربة.

وذهب الأنخفش، والمازني، والفارسي" <sup>(٣)</sup> إلى أنها حرف.

وذهب ابن السراج <sup>(٤)</sup>، والرماني إلى أنها اسم.

حجة القائل بالحرفية من أربعة أوجه:

أحدها: أن همزته تحذف في الوصل كحذفها مع لام التعريف، وذلك يفضي إلى اسم موصول على حرف واحد، و<sup>(٥)</sup> لا نظير له في الموصولات.

الثاني: أنه يتخطأها <sup>(٦)</sup> العامل، ويعمل في الصلة كـ (الضارب زيداً) فأشبهه لام التعريف.

الثالث: أن صلته مفرد، والصلة الحقيقية <sup>(٧)</sup> لا تكون إلا جملة.

الرابع: أن الحرف إن <sup>(٨)</sup> كان بمعنى الاسم لا يلزم أن يكون اسماً بدليل واو المفعول معه، فإنها بمعنى الاسم، و<sup>(٩)</sup> لم يخرجها ذلك عن الحرفية، فكذلك هذه اللام، وإن كانت بمعنى (الذي) لا يخرجها ذلك عن الحرفية <sup>(١٠)</sup>.

---

١ - المغني ٧١.

٢ - من ك وز، وفي الأصل ود وف: "أحدهما"، وهو تحريف.

٣ - ينظر التعليقة ٢٤٢/١.

٤ - الأصول ٢/٢٢٣.

٥ - "الواو" ساقطة من ك.

٦ - في ز "يتخطأه".

٧ - في الأصل: "الحقيقة"، والمنبت من د و ك وف وز.

٨ - في ز "وإن".

٩ - "الواو" من ك وف و د.

١٠ - من ز.

وأما عود الضمير من الصلة فإنه يعود إلى (الذي) بواسطة اللام، ونظيره عود الضمير إلى المصدر بواسطة الفعل في نحو: من كذب كان شراً له، وما أشبه ذلك.  
وحجة القائل بالاسمية من أربعة أوجه:

أحدها عود الضمير الذي<sup>(١)</sup> هو من خصائص الأسماء إليه، وليس عائداً على (الذي) كما ذكروا؛ لأن الفعل<sup>(٢)</sup> لما كان مشتقاً من المصدر [٧٦/ب] أمكن عود الضمير إلى المصدر لدلالة المشتق على المشتق منه .

وأما اللام فليس مشتقاً من (الذي) حتى يدلّ عليه كدلالة الفعل على المصدر، وإنما اللام نفسه بمعنى (الذي) فيعود الضمير عليه<sup>(٣)</sup> نفسه، لا على (الذي).

الثاني: أنه يقال: (الضارب الرجل) بالإضافة، ولو كانت اللام حرفاً لم يجز، قياساً على (الغلام الرجل)، فدلّ ذلك على مفارقتها للحرف.

الثالث: أنها عطفت على الموصول في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> فإنه عطف ﴿القاسية﴾ على ﴿الذين﴾، والحرف لا يعطف على الاسم.

والضمير في ﴿قلوبهم﴾ يعود على اللام؛ لأنها بمعنى: والذين قست قلوبهم.

الرابع: أنه يجيء<sup>(٥)</sup> به توصلاً<sup>(٦)</sup> إلى إعمال اسم<sup>(٧)</sup> الفاعل إذا كان لماضي<sup>(٨)</sup> كما جيء (بـ) (الذي) توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، والجامع بينهما الاشتراك في التوصل "انتهى".

١ - "الذي" ساقطة من ف .

٢ - من ك و ف وز، وفي الأصل ود: "المفعول" .

٣ - "عليه" ساقطة من ف .

٤ - سورة: الحج. من الآية: ٥٣ .

٥ - من ز، وفي الأصل ود وك وف "يجيء" .

٦ - في ف: "فوصلاً" .

٧ - في ف: "الميم" .

٨ - "لما مضى" من ز، وفي الأصل ود: "الماضي" مكانها، و في ف: "لمضي"، وفي ك: "ماضي" .

وقال ابن مالك<sup>(١)</sup> في (شرح التسهيل) : "زعم المازني أنّ الألف واللام للتعريف ، وأنّ الضمير عائد على موصوفات محذوفة ، وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما: أنّ ذلك لو جاز مع الألف واللام لجاز مع التنكير ، إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكراً ، وتقديره معرفاً ، بل ذلك مع التنكير أولى ؛ لأنّ حذف المنكر أكثر من حذف المعرف ؛ ولأنّ إعمال النكرة أولى من إعمال المعرفة ، إذ النكرة أشبه بالفعل من المعرفة.

الثاني: أنّ الألف واللام لو كانت معرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحاً في صحّة عمله مع كونه بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، والأمر<sup>(٢)</sup> فيه بخلاف ذلك ، فإنّ<sup>(٣)</sup> لحاق الألف و<sup>(٤)</sup> اللام به يوجب صحّة عمله ، وإن كان ماضي المعنى ، فعُلِمَ بذلك أنّ الألف واللام غير المعرفة ، وأنها موصولة بالصفة ؛ لأنّ الصفة بذلك يجب تأويلها بفعل ليكون في حكم الجملة المصرّح بجزئيتها ، ولأجل هذا التأويل وجب العمل<sup>(٥)</sup> مطلقاً ، وحسن أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح ، كقوله تعالى : ﴿فَالْمَغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا<sup>(٦)</sup> .

وقال ابن يعيش<sup>(٧)</sup> : "الصواب [أنّها حرف ]<sup>(٨)</sup> ، إذ لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب ، ولا خلاف أنّه لا موضع لها من الإعراب ، ألا ترى أنّه لو كان لها موضع من

١ - شرح التسهيل ١/ ٢٠٠، ٢٠١.

٢ - "والأمر" ساقط من ز.

٣ - من د ، وفي الأصل و ك و ف وز : "فإنّه".

٤ - "الألف و" ساقط من ف .

٥ - في ف : "التأويل".

٦ - سورة: العاديات. الآيتان: ٤، ٣.

٧ - شرح المفصل ٣/ ١٤٤.

٨ - طمس في الأصل ، والمثبت من د و ك و ف وز.

الإعراب لكنت إذا قلت: جاءني الضارب، يكون موضعها رفعاً بأنها<sup>(١)</sup> فاعل فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية، أو عطف الألف واللام، واسم الفاعل . وإذا قلت: ضربت الكاتب، يكون للفعل مفعولان، وذلك لا يجوز؛ لأنّ هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد.

وإذا قلت: مررت بالضارب، يكون لحرف الجرّ مجروران، وذلك محال. وأما قولهم: إنه يعود إليها الضمير من الصلة، فلا نقول<sup>(٢)</sup>: إنّ الضمير يعود إلى نفس الألف واللام، بل نقول: يعود إلى الموصوف المحذوف؛ لأنّك إذا قلت: مررت بالضارب، فتقديره: مررت بالرجل الضارب، فالضمير يعود إلى (الرجل) الموصوف المحذوف؛ لأنّه في حكم المنطوق به، وتارة نقول<sup>(٣)</sup>: إنه يعود إلى مدلول الألف واللام، وهو الذي، فاعرفه.

والذي يقول: إنّها اسم قال: إنّهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل، فلمّا لم يكن ذلك لتنافيهما<sup>(٤)</sup> في التعريف والتنكير توصّلوا إلى ذلك بالألف واللام، وجعلوها بمعنى الذي بأن نورا فيها ذلك، ووصلوها بالجملة كما وصلوا الذي بها، إلّا أنّه لما كان من شأنها أن لاتدخل إلّا على الاسم<sup>(٥)</sup> حولوا لفظ الفعل إلى لفظ [الفاعل أو]<sup>(٦)</sup> المفعول، وهم يريدون [٧٧/أ] الفعل، فإذا قلت: الضارب [فالألف]<sup>(٧)</sup> واللام اسم في صورة<sup>(٨)</sup> الحرف،

---

١ - في ز "بأته".

٢ - في ك: "تقول".

٣ - في ك: "تقول".

٤ - في ف: "لتنافيهما".

٥ - في ك و ف و د: "اسم".

٦ - من ك و ف و د .

٧ - في الأصل وك و د وز: "ما الألف"، وفي ف: "بالألف"، والمثبت من شرح المفصل.

٨ - في ف: "جوز".

واسم الفاعل فعل<sup>(١)</sup> في<sup>(٢)</sup> صورة الاسم، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: هذا ضارب زيداً<sup>(٣)</sup> أمس، فتعمله فيما بعده، [بل تضيفه]<sup>(٤)</sup> البتة.

ويجوز أن تقول: هذا الضارب زيداً<sup>(٥)</sup> أمس؛ لأنك تنوي بالضارب الذي ضرب، ومتى لم تنو بالألف واللام (الذي)، لم يحسن أن يعمل<sup>(٦)</sup> ما<sup>(٧)</sup> دخلاً<sup>(٨)</sup> عليه، وصار<sup>(٩)</sup> كسائر الأسماء "انتهى".

وقال الأندلسي: حجة من قال: [إنها حرف]<sup>(١٠)</sup> أنها تفيد التعريف، فكانت حرفاً كما كانت عند دخولها على الأسماء، ف(ضارب) قد تعرّف<sup>(١١)</sup> بها في قولك: الضارب، ولم يتعرّف (الضارب) هنا بالصلة كما تعرفت (الذي) بها، بل تعرّف باللام كما تعرّف (الذي) بالصلة.

---

١ - من ف وز، وفي الأصل ود وك: "على فعل".

٢ - "في" ساقطة من ف .

٣ - "زيداً" من ك وف وز، وفي الأصل ود: "زيد".

٤ - من ز.

٥ - "زيداً" من ك وف وز، وفي الأصل ود: "زيد".

٦ - في ز "يعملاً".

٧ - في الأصل ود وك وف: "يعمل فيما"، وفي ز: "يعملاً فيما"، و"ما" من شرح المفصل.

٨ - في الأصل: "دخل"، والمثبت من د وك وف وز.

٩ - في ك وف ود: "صاراً".

١٠ - من ك وف ود وز.

١١ - في ف: "يعرف".

ولمن قال: إنها اسم أن يقول: لانسلّم أنّه تعرّف بها، بل هي كـ(الذي)، واسم الفاعل هنا<sup>(١)</sup> عند تجريد[النظر إليه نكرة]<sup>(٢)</sup>، وإنما<sup>(٣)</sup> تعرّف لفظاً لدخوله في صلة (الذي) لا بالألف واللام.

وفائدة هذا الخلاف تظهر في حرف الجرّ إذا وقع قبل (الضارب)، فإن قلنا: إنه<sup>(٤)</sup> اسم موصول، لم يتعلّق [بالصلة عند]<sup>(٥)</sup> التقديم، بل يُقدّر<sup>(٦)</sup> له [محذوف]<sup>(٧)</sup> كقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، وإن قلت<sup>(٩)</sup>: إنّ اللام للتعريف وهي حرف جاز أن يتعلّق بالمعرّف<sup>(١٠)</sup> بها إذا كان فيه معنى الفعل وإن تقدّم عليه.

قال صدر الأفاضل<sup>(١١)</sup>: «(السلام بمعنى) (الذي) ومحلّ الرفع بالابتداء في قولك: الضارب زيداً، وصلته بمنزلة الفعل المضارع، ورفع (ضارب) بمنزلة [رفع]<sup>(١٢)</sup> (يضرب)، فضارب فعل من وجه، واسم من وجه.

١ - "هنا" ساقطة من ف .

٢ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ف وز.

٣ - في الأصل: "لما"، والمثبت من د و ك و ف وز.

٤ - "إنه" ساقطة من ك .

٥ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ف وز.

٦ - في الأصل: "نقدّر"، وفي د و ك حرف المضارعة غير معجم، والمثبت من ف وز.

٧ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ك و ف وز.

٨ - سورة: يوسف. من الآية: ٢٠.

٩ - في ز "قلنا".

١٠ - في ف: "الحرف".

١١ - التخمير ١٩١/٢.

١٢ - ساقط من الأصل وز وف، مثبت من د و حاشية ك .

و<sup>(١)</sup> قال في (الحواشي): «أصل الألف<sup>(٢)</sup> واللام أن لا تدخل<sup>(٣)</sup> إلا على الاسم؛ لأنها للتعريف، والتعريف لا يتأتى في غير الاسم، فلمّا استُعيرت لموضع (الذي) من موضعها لم يُخلّ بما هو أصل فيها من إيلائها الأسماء، فأخرج الفعل لذلك في مِعْرَض اسم الفاعل مراعاة للفظ<sup>(٤)</sup> فحسب، والمعنى على الفعلية، ولا فرق إذن بين قولك: الذي ضرب [زيداً]<sup>(٥)</sup>، والضارب زيداً».

وذكر الشيخ بهاء الدين ابن النحاس<sup>(٦)</sup> في (التعليقة): أن أكثر النحاة ذهبوا إلى أنها حرف كما ذهب إليه المازنيّ.

و<sup>(٧)</sup> في (شرح المقرب): «ذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف، وليست موصولة، وذهب جمهور النحويّين إلى أنها موصولة. ثم اختلفوا هل هي حرف، أو اسم، فذهب ابن السراج والفارسيّ إلى أنها اسم، وذهب المازنيّ ومن أخذ بمذهبه إلى<sup>(٨)</sup> أنها من قبيل الحروف<sup>(٩)</sup> الموصولة، وهو مردود، فإنّ الحرف الموصول مع صلته يكون بتقدير المصدر، و(أل) ليست كذلك، فلو جعلت حرفاً موصولاً كانت خارجة عن نظائرها<sup>(١٠)</sup>».

١ - "الواو" من ف، وهي ساقطة من الأصل و د و ز و ك.

٢ - ساقطة من ز و ك.

٣ - في ز "يدخل".

٤ - من ز و ك وف، وفي الأصل ود "اللفظ".

٥ - طمست في الأصل، والمثبت من د و ف و ك و ز.

٦ - لم أقف على هذا النصّ في التعليقة.

٧ - "الواو" من ف و د.

٨ - من ف و د و ك و ز، وفي الأصل: "إلا".

٩ - في ف: "حرف".

١٠ - في ف: "نظيرها".

وقال الرضي<sup>(١)</sup>: "هذا الخلاف إذا لم تكن<sup>(٢)</sup> اللام للعهد، أمّا إذا كانت له كما في قولك: جاءني ضارب فأكرمت الضارب، فلا كلام في حرفيتها"<sup>(٣)</sup>.

قوله<sup>(٤)</sup>: "قيل<sup>(٥)</sup>: والصفات المشبهة".

جزم به ابن مالك<sup>(٦)</sup> في (شرح التسهيل)، والأندلسي في (شرح المفصل)، وابن النحاس<sup>(٧)</sup> في (التعليقة) ولم يحكوا فيه خلافاً.

والمصنّف<sup>(٨)</sup> تبع في ذلك صاحب (السيط) فإنه قال: "أمّا الصفة المشبهة فلا تدخل<sup>(٩)</sup> عليها (أل) لضعفها وقربها من الاسماء إذ ليس معناها: الذي فعل، فإذا دخلت عليها فعلى حذف الموصول، والعائد، إنّما يكون عليه<sup>(١٠)</sup> في قولك: مررت بالحسن وجه أبيه، ولا يقال: إنّ [٧٧/ب] اسم الفاعل كذلك، أي على حذف الموصوف والعائد عليه؛ لأننا نقول: إجماعهم على العمل معها كيف كان اسم الفاعل، ومنعهم الماضي دونها، كلاهما<sup>(١١)</sup> وصف يدلّ على زيادة معناه هنالكَ، بحيث يقوى<sup>(١٢)</sup> معنى الفعل، وليس ذلك إلّا

---

١ - لم أقف على هذا النصّ في شرح الكافية.

٢ - في ف: "يكن".

٣ - من "وقال الرضي.... إلى هنا ساقط من ز.

٤ - المغني ٧١.

٥ - من ف و د .

٦ - شرح التسهيل ١/٢٠٠، ٢٠١.

٧ - التعليقة ٢٨/أ.

٨ - المغني ٧١.

٩ - من ز وك، وفي الأصل ود وف: "يدخل".

١٠ - من ز وك، وفي الأصل ود وف: "ذلك".

١١ - في الأصل ود وف وز وك: "وكلاهما"، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

١٢ - في ف: "ينوى".



معنى (الذي)؛ لأنه قد دخلها حتى دخلت على الفعل<sup>(١)</sup>، وعلى الجملة الابتدائية ، فعلم أنها تكون لهذا المعنى "انتهى".

قوله<sup>(٢)</sup>: "وقيل: هي في الجميع حرف تعريف. ولو صحّ ذلك لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول، كما منع منه التصغير والوصف".

أقول: إنما يتم له هذا النقص لو كان القائل بأنها حرف تعريف يرى إعمال<sup>(٣)</sup> الوصفين معها، وهو لا يراه.

قال أبو حيان<sup>(٤)</sup>: "قيل: للأخفش: إذا كانت حرف تعريف<sup>(٥)</sup> وليست<sup>(٦)</sup> من قبيل الموصولات، فلم [لا]<sup>(٧)</sup> يقدم المنصوب باسم الفاعل عليها، فيقال<sup>(٨)</sup>: هذا زيدا [الضارب] ، كما يقال: هذا زيدا<sup>(٩)</sup> ضارب؟.

فأجاب بأن اسم الفاعل لا يعمل إذا دخلت عليه (أل)، كما لا يعمل إذا وُصف [أو صغر؛ لأنّ (أل)]<sup>(١٠)</sup> خاصّة من خواصّ الاسم، كما أنّ الوصف والتصغير كذلك<sup>(١١)</sup>، والاسم

---

١ - من "وليس ذلك..." إلى هنا ساقط من ف .

٢ - المغني ٧١.

٣ - في الأصل ود وز وف وك: "بإعمال"، ولعل الصواب ما أثبتّه.

٤ - التذييل ١/١٨٧، ١٨٨.

٥ - من "يرى بإعمال...." إلى هنا ساقط من ك.

٦ - في ف: "فليست".

٧ - من د وف .

٨ - في الأصل ود وز وف وك: "فقال"، والمثبت من ز.

٩ - طمس في الأصل، والمثبت من د وف وز وك.

١٠ - طمس في الأصل، والمثبت من د وف وك وز.

١١ - في الأصل: "كذلك"، والمثبت من ك وز ود وف.

المنتصب بعده ليس على سبيل المفعولية، إنما انتصب على التشبيه<sup>(١)</sup> بالمفعولية<sup>(٢)</sup>، والمنصب على التشبيه [بالمفعول به]<sup>(٣)</sup> لا يجوز تقديمه "انتهى".

وقد نقض ابن برهان<sup>(٤)</sup> كونها [حرف]<sup>(٥)</sup> تعريف بدخولها على المضارع في نحو<sup>(٦)</sup>:  
..... التَرْضَى.....

وحرف التعريف لا يدخل عليه البتة، وهذا النقض تام لا يخدش .  
قوله<sup>(٧)</sup>: "الثاني: كقوله<sup>(٨)</sup>:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اَللّٰهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ.

قال ابن عصفور في (شرح المقرب): "اختلف النحويون في وصل (أل) بالجملة الاسمية في الضرورة، فمنهم من أثبت ذلك، وجعل منه هذا البيت، ومنهم من لم يثبت ذلك، وحمل البيت على أن تكون<sup>(٩)</sup> الألف واللام فيه مبقاة من (الذين)، والأصل من القوم الذين

١ - في الأصل: "التشبه"، والمثبت من د و ف وك وز.

٢ - في ز وك "بالمفعول به".

٣ - من ز.

٤ - هو عبدالواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري. نحوي، لغوي، فقيه، أديب، من أهل بغداد. توفي سنة ٤٥٦ هـ.

له الاختيار، وشرح اللمع.

ترجمته في نزهة الألباء ٣٥٦، وتاريخ بغداد ١١/١٧.

٥ - طمست في الأصل، والمثبت من د و ف وك وز.

٦ - "نحو" ساقطة من ز. وهذه كلمة من بيت من (البيسط) للفرزدق في ديوانه ٣١٥. والبيت بتمامه:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

والشاهد: دخول (أل) الموصولة على المضارع.

والبيت في الإنصاف ٢/٥٢١، ورصف المباني ٧٥، والجنى الداني ٢٠٢، والخزانة ١/٣٢.

٧ - المغني ٧٢.

٨ - لم أعرفه. والبيت من (الوافر). والشاهد دخول (أل) الموصولة على الجملة الاسمية.

والبيت في رصف المباني ٧٥، والمغني ٧٢، والجنى الداني ٢٠١، وشرح أبيات المغني ١/٣١٠.

٩ - في ف وك: "يكون".

رسول الله منهم، وحذف الكلمة وإبقاء [حرف واحد] <sup>(١)</sup> منها قد جاء في الضرورة، ومن ذلك قوله <sup>(٢)</sup> :

نَادَوْهُمْ أَنْ أَجْمُوا أَلَا تَأْتَا قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَلَا فَا

يريد <sup>(٣)</sup> : ألا تركبون، وألا فاركبوا. وإنما <sup>(٤)</sup> امتنع <sup>(٥)</sup> دخول (أل) <sup>(٦)</sup> الموصولة على الجملة الاسمية؛ لأنها لا تشبه اسم الفاعل كما لا تشبه الفعل الماضي، فكما امتنع <sup>(٧)</sup> دخولها عنده على الفعل الماضي فكذلك <sup>(٨)</sup> يمتنع دخولها على الجملة الاسمية "انتهى".

قوله <sup>(٩)</sup> : "والجميع خاص بالشعر خلافاً للأخفش، وابن مالك <sup>(١٠)</sup> في الأخير".

قال ابن مالك في (شرح التسهيل) : "ووصل الألف واللام بفعل مضارع كقول الشاعر <sup>(١١)</sup> :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ  
[وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ] <sup>(١٢)</sup>

وقول الآخر <sup>(١٣)</sup> :

---

١ - طمست في الأصل، والمثبت من د وز وك، وفي ف : "جزؤا".

٢ - لم أعرفه. والبيت من (الرحز) في شرح شواهد الشافية ٢٦٤/٤. والشاهد فيه حذف بعض الكلمة للضرورة.

٣ - في الأصل "يديه"، والمثبت من د و ف وك وز.

٤ - من ز، وفي الأصل وك ود وف "وإن".

٥ - في الأصل : "امتنعوا"، والمثبت من د وز و ف وك.

٦ - "أل" من ف و د.

٧ - في ز "يمتنع".

٨ - في ف : "فكذا".

٩ - المغني ٧٢.

١٠ - شرح التسهيل ٢٠١/١.

١١ - تقلّم في ص ٥٩٢.

١٢ - ساقط من الأصل و د وز وك، مثبت من ف.

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْقِضُ الْعُجْمَ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الِّيَجْدَعُ

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

مَا كَالْيُرُوحِ وَيَغْدُولَاهِيَا مَرِحًا .....

وعندي أنّ مثل هذا [غير]<sup>(٢)</sup> مخصوص بالضرورة<sup>(٣)</sup> لتمكّن قائل الأوّل من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته، وقائل الثاني من أن يقول: إلى ربّنا صوت الحمار يجدّع<sup>(٤)</sup>، فإذا لم يقولوا ما يخلصهما من إدخال الألف واللام على الفعل مع أنّه غير مخلّ بشيء ممّا يحتاجان إليه فعُلم أنّهما<sup>(٥)</sup> فيما فعلاه مختاران، لا مضطّران.

وأيضاً فمقتضى النظر وصل الألف واللام إذ هما من الموصولات الاسميّة، بما توصل<sup>(٦)</sup> به أخواتها من الجملة الاسميّة والفعليّة، والظروف فمنعوها ذلك حملاً لها على المعرفة؛ لأنّها مثلها في اللفظ، وجعلوا صلتها ماهو جملة في المعنى، ومفرد<sup>(٧)</sup> في اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه، وهو اسم [٧٨/أ] الفاعل وشبهه من الصفات.

---

١٢ - هو ذوالخرق الطهويّ في تخلص الشواهد ١٥٤، والبيت من (الطويل). والشاهد: دخول (أل) الموصولة على المضارع.

والبيت في النوادر ٦٧، وسر الصناعة ٣٦٨/١، ورصف المباني ٧٦، والخزانة ١٤/١، ٤٨٨/٢.

١ - لم أعرفه، وهذا صدر بيت من (البسيط) في تخلص الشواهد ١٥٤، وعجزه:

..... مشمراً يستديم الخزم ذو رشد.

والبيت في الهمع ٨٥/١، والخزانة ٣٢/١.

٢ - "غير" من ز، وهي ساقطة من بقية النسخ.

٣ - في ف: "بالضرورة الشعر".

٤ - في ف: "جدّع"، وفي ك "المجدّع".

٥ - من زوك، وفي الأصل رد: "أنه"، وفي ف: "أنها".

٦ - في ف: "يوصل".

٧ - في ف: "الفرد".

ثمّ كان في التزام ذلك<sup>(١)</sup> إيهام أنّ الألف واللام معرفة لا اسم موصول ، فقصدوا<sup>(٢)</sup> التنصيص على مغايرة المعرفة ، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل ، وهو المضارع فلما كان حاملهم على ذلك هذا السبب ، وفيه إبداء ما يحقّ<sup>(٣)</sup> إبداءه ، وكشف ما لا يصحّ خفاؤه استحقّ أن يُجعل ممّا علم في الاختيار ، ولا يخصّ به الاضطرار ، ولذلك لم يقل<sup>(٤)</sup> في أشعارهم كما قل<sup>(٥)</sup> الوصل بجملة<sup>(٦)</sup> من مبتدأ وخبر ، فإنّه لم يرد ذلك فيما أعلم إلّا في قول الشاعر<sup>(٧)</sup> :

مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ إِلَهُ مِنْهُمْ .....

أراد من القوم الذين رسول الله منهم<sup>(٨)</sup> انتهى .

وذكر مثله في (شرح الكافية)<sup>(٩)</sup> ، وزاد : "وقد نبّه سيبويه<sup>(١٠)</sup> على أنّ ما ورد في الشعر من المستندرات لا يعمل اضطرارا إلّا إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن ، وإصلاح القافية<sup>(١١)</sup> منه<sup>(١٢)</sup> مندوحة" .

١ - "ذلك" من ف و د .

٢ - في ز "قصدوا" .

٣ - في : ف : "حتى" .

٤ - في ف : "نقل" .

٥ - في ف : "قليل" بدون نقط .

٦ - في ز "من جملة" .

٧ - تقدّم في ص ٥٩٢ .

٨ - من "أراد ... إلى هنا ساقط من ز .

٩ - شرح الكافية الشافية ٢٩٩/١ ، ٣٠٠ .

١٠ - الكتاب ٤٤/١ .

١١ - في الأصل : "العافية" ، والمثبت من د و ف وك وز .

١٢ - في ز وك "عنه" .

قال<sup>(١)</sup>: "ومما يُشعر بأنهم فعلوه اختياراً أنهم لم يفعلوا ذلك إلا بالفعل المضارع لكونه شبيهاً<sup>(٢)</sup> باسم الفاعل".

وقال ابن النحاس<sup>(٣)</sup> في (التعليقة): "قد أنشد على وصف الألف واللام بالجملة الفعلية أبيات كثيرة وصِلت فيها بالفعل المضارع كقوله<sup>(٤)</sup>:

لَا تَبْعَثَنَّ الْحَرْبَ إِنِّي لَكَ الْـ مُنْذِرُ مِنْ نِيرَانِهَا فَاصْطَلَى

وقوله<sup>(٥)</sup>:

فَذُو الْمَالِ يُقْرِئِي مَالَهُ دُونَ عِرْضِهِ لِمَا نَابَهُ وَالطَّارِقِ الَّتِي تَعْهَدُ

وقوله<sup>(٦)</sup>:

[أَخْفَنَ اطْنَائِي أَنْ شُكِينَ] وَإِنِّي لَفِي شُغْلٍ عَنِ ذَحْلِي الَّتِي تَبْعُ

أي: الذي ينذر، والذي يتعهد، والذي يتبع<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن يعيش<sup>(٨)</sup>: "قد يضطرّ الشاعر فيدخل الألف واللام على لفظ الفعل من غير أن ينقله إلى اسم الفاعل، وما أقله، قال<sup>(٩)</sup>:

١ - شرح الكافية الشافية ١/٣٠١.

٢ - في ف: "مشبهاً".

٣ - التعليقة ٣٨/ب.

٤ - لم أعرفه، والبيت من (السريع) في التذييل ١/١٨٩ ب. والشاهد: دخول (أل) على المضارع. وفي ف: "المنذر" مكان "الينذر".

٥ - لم أعرفه. والبيت من (الطويل) في التذييل ١/١٩١ أ. والشاهد: دخول (أل) الموصولة على المضارع.

٦ - هو سلامان الطائي، والبيت من (الطويل) في تهذيب اللغة ٢/٢٨٥ (تبع)، و ١٣/١١٩ (أمس). والشاهد دخول (أل) الموصولة على المضارع.

في الأصل و د و ف وك وز: "أحين اصطباري أن سكت... دخلني"، وفي التعليقة كذلك إلا: "اطنائي"، فمكانها: "اصطفائي"، والمثبت من اللسان (تبع). وفي الأصل ود: "اليتبع"، والمثبت من ك وز وف. واطنائي: اتهامي، وذحلي: ثأري. ينظر اللسان (طنأ)، و(ذحل).

والبيت في التذييل ١/١٩١ أ.

٧ - من ف، وفي الأصل و د وك وز: "يتبع".

فَيَسْتَخْرِجُ الِثَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ ذُو الشَّيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ

المراد: الذي يتقصع<sup>(١)</sup>.

قوله<sup>(٢)</sup>: "[والثاني]<sup>(٣)</sup> أن تكون حرف تعريف."

لم يتعرض المصنّف هنا للخلاف المشهور: هل هي (أل) بجملتها، أو اللّام وحدها، [بل]<sup>(٤)</sup> ظاهر صنيعة اختيار الأوّل. وقد قال أبو حيان<sup>(٥)</sup>: "إنّ الخلاف في ذلك لا يجدي<sup>(٦)</sup> شيئاً؛ لأنّه خلاف لا يؤدّي نطقاً لفظياً، ولا معنى كلامياً، والخلاف إذا لم يقدّر اختلافاً في كَيْفِيَّة تركيب<sup>(٧)</sup>، أو في معنى فلا ينبغي أن يُتشاغل به<sup>(٨)</sup>.

ومن الخلاف الغريب فيها ما في (البسيط): "اختلف في (أل) على القول بزيادة الهمزة<sup>(٩)</sup>، هل هي همزة أو ألف؟ فقيل: هي<sup>(١٠)</sup> همزة، ولذلك<sup>(١١)</sup> إذا دخلت عليها همزة الاستفهام

---

٨ - شرح المفصل ١٤٣/٣.

٩ - لذي الخرق الطهويّ في النوادر ٧٦. والبيت من (البسيط). والشاهد: دخول (أل) الموصولة على المضارع. وفي الأصل و د و ف: "حجرة". وفي ك "الشبيحة".

والبيت في سرّ الصناعة ٣٦٨/١، والإنصاف ١٥٢/١، وتخليص الشواهد ١٥٤، والخزانة ١٤/١، ٤٨٨/٢. ١ - ساقط من ك.

٢ - المعني ٧٢.

٣ - طمس في الأصل، والمثبت من د و ف وك وز.

٤ - من ز.

٥ - التذييل ١/٤٠. (نسخة الأسكوريال).

٦ - من ف ود وز وك، وفي الأصل: "يجري".

٧ - في ف: "تركيبه".

٨ - في الأصل ود و ف: "يتشاغلها"، والمثبت من ز وك.

٩ - من ز وك، وفي الأصل ود و ف "بزيادتها".

١٠ - في الأصل: "هل هي"، والمثبت من د و ف وك وز.

١١ - في ز "وكذلك".

لم<sup>(١)</sup> تتحرّك، للاعتماد على همزة الاستفهام، فلزم<sup>(٢)</sup> إثباتها فرقاً<sup>(٣)</sup> بين الاستفهام ،  
والخبر، فثبتت<sup>(٤)</sup> ساكنة، فأبدلوا ألفاً على قياس البدل.

وقيل: هي ألف، فثبتت مع ألف الاستفهام من غير بدل؛ لأنه لا حاجة إلى تحريكها فتصير  
همزة "انتهى".

قوله<sup>(٥)</sup>: "[وهي]<sup>(٦)</sup> نوعان: عهدية وجنسية".

قال أبو حيان<sup>(٧)</sup> في (شرح التسهيل): "أكثر أصحابنا على أنّ (أل) قسمان: عهدية ،  
وجنسية. وذهب الأستاذ أبو الحجاج يوسف بن معزوز<sup>(٨)</sup> إلى أنّ (أل) قسم واحد في  
التعريف، وهي عهدية سواء دخلت<sup>(٩)</sup> على واحد، أم على اثنين، أم على<sup>(١٠)</sup> ما لا يقع على  
الجنس، فإذا قلت: جاءني الرجل، فمعناه الرجل الذي عهدت بيني وبينك، أو ما أشبه هذا ،  
وإذا قلت: الدينار خير من الدرهم، فمعناه (هذا)<sup>(١١)</sup> الذي عهدت بقلبي على شكل كذا

---

١ - في ف: "لا".

٢ - من ز، وفي الأصل ود وك: "يلزم"، وفي ف: "تلزم".

٣ - في الأصل: "قا"، وفي ف: "في فرقاً"، والمثبت من د وك وز.

٤ - في ف: "فقيت".

٥ - المغني ٧٢.

٦ - من ز.

٧ - التذييل ٢/٤٠ ب. (نسخة الأسكوريال).

٨ - في الأصل: "ابن يوسف"، والمثبت من د و ف وك وز.

٩ - في ز "أدخلت".

١٠ - "على" ساقطة من ف .

١١ - من ز وك.



خير<sup>(١)</sup> من الذي عهدت على شكل كذا ، فاللّام للعهد<sup>(٢)</sup> أبداً لاتفارقه<sup>(٣)</sup> " انتهى كلامه في ردّه على الزمخشري<sup>(٤)</sup> في "قوله": "تعريف جنس، أو تعريف عهد"<sup>(٥)</sup>.

وفي (التلويح) للفتازاني<sup>(٦)</sup>: "اللام بالإجماع للعهد، ومعناه الإشارة، والتعيين، والتمييز. والإشارة: إمّا إلى حصّة معيّنة من الحقيقة، وهو تعريف العهد، وإمّا إلى نفس الحقيقة ، وقد يكون<sup>(٧)</sup> بحيث [٧٨/ب] لا يُفتقر إلى اعتبار الأفراد، وهو<sup>(٨)</sup> تعريف الحقيقة، والماهيّة<sup>(٩)</sup>، وقد يكون<sup>(١٠)</sup> بحيث يفتقر<sup>(١١)</sup> إليه، وحينئذ: إمّا أن يوجد قرينة البعضية كما في: ادخل السوق، وهو العهد الذهنيّ، أو لا، وهو الاستغراق، فالعهد الذهنيّ بهذا المعنى والاستغراق من فروع الحقيقة " انتهى.

وفي (شرح المفصل) للأندلسي: " قال الخوارزمي<sup>(١٢)</sup>: «اللام لنفس الإشارة، لكن الإشارة تارة تقع إلى فرد لمخاطبك به عهد، وهذا هو المراد بتعريف العهد، وأخرى تقع إلى

---

١ - في ف: "جزء".

٢ - في ف: "للعهدت".

٣ - في ف: "مفارقه".

٤ - المفصل ٣٨٨، ٣٨٩.

٥ - في ز: "تعريف عهد، أو تعريف جنس" بالتقديم والتأخير.

٦ - شرح التلويح ٥٢/١.

٧ - في ز وك "تكون".

٨ - في ز "هي".

٩ - الماهيّة: تطلق غالباً على الأمر المتعلّق، مثل المتعلّق من الإنسان، وهو الحيوان الناطق، مع قطع النظر عن الوجود

الخارجي. ينظر التعريفات للجرجاني ١٩٥.

١٠ - في ز "تكون".

١١ - في ك "نفتقر".

١٢ - التخمير ١٦٥، ١٦٦.

الجنس، [وهو المراد بتعريف الجنس] <sup>(١)</sup> فمعنى اللام واحد على كل حال، لكن إن دخل على معهود كان للعهد، وإن دخل على جنس كان للجنس)).

والصحيح أن اللام قد تكون أيضاً لتعريف الطبيعة، أعني حقيقة الشيء المعروضة للجزئية، والكلية كقولك: اشتر اللحم، فإنك لا تريد لحماً مخصوصاً إذ لا عهد لك به بعد، ولا جميع اللحم، وإنما تريد اشتر هذه الحقيقة، فبأي لحم جاء فقد حصل المعرف.

ثم تعرض <sup>(٢)</sup> للام معانٍ أخر - غير هذه الثلاثة ليست في أصل الوضع مقصودة لذلك، بل هي عارضة - كما تعرض <sup>(٣)</sup> لبعض الكلمات، من التجوز، والاستعارة، وذلك أن تكون لتعريف الحاضر كقولك: هذا الرجل؛ لأن تعريف الإشارة أقوى من تعريف اللام، فنقل <sup>(٤)</sup> تعريف اللام عن موضوعه <sup>(٥)</sup> إلى تعريف الحضور؛ ليصير <sup>(٦)</sup> ما هي فيه مع اسم الإشارة كالشيء، حتى لا يجوز الفصل بينهما، ولا [تفريقهما] <sup>(٧)</sup>، وجمع الموصوف كقولك: هؤلاء الغلام والرجل والفرس، فلا تفصل <sup>(٨)</sup> هنا بين الصفة والموصوف بالواو كما كنت تفصل في غيرها لما ذكرناه.

ومن ذلك كونها بمعنى (الذي)، [وكونها] <sup>(٩)</sup> زائدة، وكونها عوضاً من الضمير، وكونها للمح الصفة "انتهى.

---

١ - من زوك .

٢ - في ز "يعرض".

٣ - في زوك "يعرض".

٤ - في الأصل وف: "فقبل"، وفي د: "فنقل"، وفي ك: "نقل"، والمثبت من ز.

٥ - في ز "موضعه".

٦ - في ف: "لتصير".

٧ - في الأصل ود وف وك وز: "تفريقها"، ولعل الصواب ما أثبتته.

٨ - في ز "بفصل".

٩ - طمست في الأصل، والمثبت من د وف وك وز.

وقال الأندلسي: "اللام موضوعة للتعريف كوضع الهمزة للاستفهام، و(إن) للشرط، وغير ذلك من الحروف التي وُضعت للمعاني، ثم المعرّف قد يكون كلياً، وهو الجنس، وقد يكون جنسياً<sup>(١)</sup>، وهو المعهود، فالتقسيم واقع في المعرّف، لا في التعريف.

ثم ظهر<sup>(٢)</sup> الفرق بينهما بأمور:

منها: أنّ التي لاستغراق الجنس يصحّ الاستثناء ممّا هي فيه.

وأنّ<sup>(٣)</sup> التي للعهد يفيد<sup>(٤)</sup> مضمّر الاسم [الذي]<sup>(٥)</sup> هي فيه ما يفيد مظهره، ولا كذلك التي للجنس.

وأنّ التي للعهد تفيد الحوالة على معهود سابق في المعنى أو في الذكر، والجنسيّة لاتفيد الحوالة على معهود<sup>(٦)</sup> انتهى.

قوله<sup>(٦)</sup>: "أو معهوداً ذهنيّاً، نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿إِذْ يُسَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾<sup>(٨)</sup>."

عبّر<sup>(٩)</sup> صاحب (البيسط)<sup>(١٠)</sup> عن هذا بالعهد الوجودي، وجعل العهد الذهني غير ذلك، وعبارته: "الثاني: لتعريف عهد وجودي بين المتكلم والمخاطب، [كقولك: قدم

١ - في ك "جزئياً".

٢ - من ز، وفي الأصل ود وف وك "بظهر".

٣ - في ف: "ولأنّ".

٤ - في ز وك "تفيد".

٥ - في الأصل ود وك وزف: "التي"، ولعل الصواب ما أثبتّه.

٦ - المغني ٧٢.

٧ - سورة: التوبة. من الآية: ٤٠.

٨ - سورة: الفتح. من الآية: ١٨.

٩ - في الأصل وف: "غير"، والمثبت من د وز وك.

١٠ - في الأصل: "البسيطة"، والمثبت من د وف وك وز.

الرجل، وأنفقت الدينار؛ لمعهدية بين المتكلم والمخاطب، و<sup>(١)</sup> كقوله<sup>(٢)</sup> تعالى: ﴿أَنْ جَاءَهُ  
الْأَعْمَى﴾<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ المراد به عبدا لله ابن أم<sup>(٤)</sup> مكتوم.

والثالث: لتعريف عهد ذهني<sup>(٥)</sup>، كقولك: أكلت الخبز، وشربت الماء، ودخلت السوق، فإنّه  
لا يمكن حمله على<sup>(٦)</sup> إرادة الجنس، ولا على المعهود<sup>(٧)</sup> في الوجود؛ لعدم العهد بين المتكلم  
والمخاطب، فلم يبق إلّا حمله على الإشارة إلى<sup>(٨)</sup> الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذهن، إلّا  
أنّ هذا التعريف قريب من النكرة؛ لأنّ حقيقة التعريف إنّما تكون باعتبار الوجود، وهو  
باعتبار الوجود نكرة؛ لأنّه لم يقصد مسمّى معهوداً<sup>(٩)</sup> في الوجود، ولهذا [المعنى]<sup>(١٠)</sup> قال  
المحققون: إنّ نحو قوله<sup>(١١)</sup>:

١ - من ز.

٢ - في الأصل ود وف وز: "وقوله"، والمثبت من ز.

٣ - سورة: عبس. من الآية: ٢.

٤ - ساقطة من ز. وهو عبدا لله بن قيس بن زائدة بن الأصم القرشي، نسب إلى أمّه. وهو من السابقين إلى  
الإسلام، هاجر إلى المدينة، وكان ضريرا، مؤذنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان يستخلفه على المدينة في بعض  
غزواته، توفي بعد وقعة القادسية سنة ١٥ هـ، ويقال: إنّهُ استشهد فيها.  
ترجمته في الطبقات لابن سعد ٢٠٥/٤، وسير أعلام النبلاء ٣٦٠/١.  
٥ - في ز "عهدي" مكان "عهد ذهني".

٦ - "على" من ف .

٧ - في ف : "العهد".

٨ - "إلى" ساقطة منف.

٩ - في ك "معهود".

١٠ - من ز وك.

١١ - هو رجل من سلول، كما في الكتاب ٢٤/٣، أو شمر بن عمرو الحنفي كما في الأصمعيّات ١٢٦، أو عميرة بن

جابر الحنفي في حماسة البحرّي ١٧١. وهذا صدر بيت من (الكامل)، وعجزه:

..... فمضيت نمت قلت: لا يعنيني

والشاهد: دخول (أل) الجنسية على اللفظ مع عدم إفادة التعريف.

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِي .....  
.....

صفة ؛ لكونه لم يقصد مسمى معهوداً في الوجود "انتهى".

وكتب الشيخ بدر الدين الزركشي على [٧٩/أ] الحاشية في هذا الموضع: "هذا أخذه صاحب (التلخيص البياني)، وذكر هذا التقرير<sup>(١)</sup> بعينه في كتاب (الإيضاح)<sup>(٢)</sup>".

قوله<sup>(٣)</sup>: "قال ابن عصفور<sup>(٤)</sup>: «ولاتقع هذه .....»" إلى آخره.

عبارة أبي حيّان<sup>(٥)</sup> في (شرح التسهيل): "وذكروا<sup>(٦)</sup> أنّ<sup>(٧)</sup> للحضور تكون في أربعة مواضع... إلى آخره.

وظاهره<sup>(٨)</sup> موافقة غير ابن عصفور له، ثم إن تمتّة الكلام عند أبي حيّان<sup>(٩)</sup>: "وما عدا ما ذكر لا تكون<sup>(١٠)</sup> فيه للحضور، إلا أن يقوم<sup>(١١)</sup> دليل على ذلك نحو: قوله<sup>(١٢)</sup>:

---

والبيت في الخصائص ٢/٣٣٨، ٣/٣٣٠، والأزهية ٢٦٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢١، والخزانة ١٧٣/١.

١ - في ف: "التعريف".

٢ - الإيضاح ٧٣.

٣ - المعنى ٧٣.

٤ - ينظر شرح الجمل ١/١١١.

٥ - التذييل ٢/٤١/ب (نسخة الأسكوريال).

٦ - من ك و ز، وفي الأصل ود وف: "ذكر".

٧ - طمست في ف.

٨ - في ف: "ظاهره".

٩ - التذييل ٢/٤١/ب (نسخة الأسكوريال).

١٠ - في ز "يكون".

١١ - في ف: "تعميم"، وفي الأصل ود وك: "يقيم"، والمثبت من ز.

١٢ - لم أعرفه. والبيت من (الطويل) في تاريخ بغداد ١١/٤١٣. والشاهد فيه اختلاف المعنى باختلاف إعراب

(ثلاث). واستشهد به على مجيء المصدر بمعنى اسم الفاعل.

في الأصل ود: "طالق"، وطمس في ف، والمثبت من ز وك، وفي الأصل ود وف: "الحق" مكان "أعق"، والمثبت من ك وز.

فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَحْرِقْ أَعْقُ وَأَظْلَمُ

في رواية من رفع «ثلاثاً»؛ لأنه لا يمكن أن يريد: جنس الطلاق، [فإنَّ جنسه] <sup>(١)</sup> ليس عزيمة <sup>(٢)</sup> وثلاثاً، فلم يبق إلا أن يريد الطلاق الواقع في الحاضر <sup>(٣)</sup> الذي يعطيه قوله: «فأنت طلاق»، كأنه <sup>(٤)</sup> قال: وطلاقي هذا عزيمة ثلاث "انتهى.

وبهذا يبطل قول المصنّف <sup>(٥)</sup>: "وفيه نظر؛ لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك: لا تشتم الرجل، فهذه للحضور في غير ما ذكر"؛ لأنهم قد صرّحوا بمجيئها له في غير [ما] <sup>(٦)</sup> ذكر لقريئة كما ترى، وإثماً جاء الخلل <sup>(٧)</sup> من نقله أوّل الكلام، وتركه آخره.

وقال ابن الصائغ <sup>(٨)</sup>: "النقض بـ (لا تشتم الرجل) أخذه من كلام ابن مالك <sup>(٩)</sup> في (شرح الكافية)".

قلت: عبارته: "والقصد بهذه الأداة: إمّا تعريف معهود بذكر، كقولك: مررت برجل، فأكرمت الرجل، أو معهود بحضور، كقولك لشاتم رجل حاضر: لا تشتم الرجل، ومن هذا القليل صفة المشار إليه؛ لأنّ الإشارة إلى الشيء توجب استحضاره بوجه ما، فيكون

والبيت في مجالس العلماء ٣٣٨، وشرح المفصل ١٢/١، وشرح شواهد المغني ١٦٨، والخزانة ٢/٦٩، ٣/٤٦، ٤/٥٦، وشرح أبيات المغني ١/٢٣٤.

١ - من ز.

٢ - في ف: "غرضه".

٣ - من ف، وفي الأصل و د و ك وز: "الحاجر"، وفي ز "الذهن".

٤ - في ز "فكأنه".

٥ - المغني ٧٣.

٦ - من ف .

٧ - من ف و د و ك وز، وفي الأصل: "للخلل".

٨ - المنصف ١/١٠٦.

٩ - شرح الكافية الشافية ١/٣٢١، ٣٢٢.

له قسط من العهد. ويُلْحَق<sup>(١)</sup> به أيضا<sup>(٢)</sup> ما يسمّيه المتكلّمون تعريف الماهيّة، كقول القائل: اشترى<sup>(٣)</sup> اللحم؛ لأنّ قائل هذا إنّما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته، فقد صار ما يبعثه لأجله معهوداً بالعلم [فهو]<sup>(٤)</sup> في<sup>(٥)</sup> حكم المذكور، أو المشاهد "انتهى.

ثمّ رأيت ابن عصفور<sup>(٦)</sup> قال في (شرح الجمل الصغير): "الألف واللام تنقسم ستة أقسام: تكون في تعريف العهد في شخص أو جنس، نحو قولك: الرجل خير من المرأة، تريد الرجل المعهود خير من المرأة المعهودة، أو جنس الرجال خير من جنس النساء، وتكون لتعريف الحضور، وذلك في الاسم المشار إليه، نحو: هذا الرجل، وفي الاسم المنادى نحو: [يا]<sup>(٧)</sup> أيها الرجل، وبعد (إذا) التي هي للمفاجأة، نحو قولك: خرجت فإذا الأسد، فهذه الأماكن لا تكون فيها إلّا لتعريف الحضور. [وقد تكون لتعريف الحضور]<sup>(٨)</sup> في غير ذلك، نحو: الألف واللام في (الساعة)، و(الحين)، تريد: الساعة التي أنت فيها، والحين الذي أنت فيه، إلّا أنّ ذلك يحفظ ما جاء<sup>(٩)</sup> منه، ولا يقاس عليه "انتهى.

وبذلك يزول النظر الذي أورده المصنّف<sup>(١٠)</sup> أولاً وآخرأ.

---

١ - في ز "تلحق".

٢ - في ز "أيضا به".

٣ - في ز "أشترى".

٤ - من ز.

٥ - ساقطة من ز.

٦ - شرح الجمل ١/ ١١١.

٧ - من ف و د.

٨ - من ف و د و ك و ز.

٩ - في ف: "يجاء".

١٠ - المغني ٧٣.

وفي (شرح المفصل) لابن يعيش<sup>(١)</sup>: "وأما تعريف الحضور، فهو كقولك لمن لم تره<sup>(٢)</sup> قط، ولا ذكرته: يا أيها الرجل أقبل، فهذا تعريف لإشارتك إلى واحد بعينه، ولم يتقدمه ذكر، ولا عهد".

وفي (البيسط): "الرابع: لتعريف الحضور، كقولك: هذا الرجل، وهو يصحب اسم الإشارة، وقياس<sup>(٣)</sup> يا أيها الرجل، وما شاكلة أن يكون من تعريف الحضور لوجود القصد إليه بالنداء انتهى".

قوله<sup>(٤)</sup>: "ولأن التي بعد (إذا) ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم".

قال ابن الصائغ: "جوابه أن الحضور فيه محكي<sup>(٥)</sup> نظير الحضور في اسم<sup>(٦)</sup> الإشارة في ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾<sup>(٧)</sup>".

قوله<sup>(٨)</sup>: "ولأن الصحيح في الداخلة على (الآن) أنها زائدة".

قال ابن الصائغ<sup>(٩)</sup>: "يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَصْفُورٍ<sup>(١٠)</sup> لَمْ يَقْصِدْ أَنْ [(أل)]<sup>(١١)</sup> المنطوق بها في (الآن) لتعريف الحضور، وإنما أراد [(أل)]<sup>(١٢)</sup> التي<sup>(١٣)</sup> بُنِيَ هَذَا الظرف، لتضمّنه [٧٩/ب] إياها".

١ - شرح المفصل ٢٠/٩.

٢ - في ك "يره".

٣ - في الأصل: "وقيا"، وفي ف: "وقياساً"، والمثبت من د وك وز.

٤ - المغني ٧٣.

٥ - في ف: "يحكي".

٦ - في ف: "أسماء".

٧ - سورة: القصص. من الآية: ١٥.

٨ - المغني ٧٣.

٩ - المنصف ١٠٦/١، ١٠٧.

١٠ - شرح الجمل ١١١/١.



قال: "وقد علمت أنّ ابن عصفور<sup>(١)</sup> إنّما مثّل بالساعة والحين لابـ(الآن)، وإن كان ذكراً(الآن) في (الشرح الكبير)، فإنّما أدرجه في جملة الأمثلة بناء على القول الثاني: أنّ (أل) فيه للتعريف".

قوله<sup>(٢)</sup>: "أولتعريف الماهيّة".

قال ابن مالك<sup>(٣)</sup> في (سبك المنظوم وفكّ المختوم)<sup>(٤)</sup>: "و<sup>(٥)</sup>هي التي تصحب فاعل(نعم)، وصفة اسم الإشارة".

قوله<sup>(٦)</sup>: "وقولك: والله لا أتزوّج النساء، أو لا ألبس الثياب؛ ولهذا يقع الحنث بواحد منهما".

قال<sup>(٧)</sup> الشيخ بهاء الدين السبكي<sup>(٨)</sup>: "مذهب الشافعيّة<sup>(٩)</sup> أنّه لا يحنث إلّا بتزوّج ثلاث بناء على أنّ معنى الجمع<sup>(١٠)</sup> باقٍ كما صرّح به الرافعي<sup>(١١)</sup> في (الطلاق)".

---

١١ - من ف، وفي الأصل ود وزوك "أل".

١٢ - من زوك.

١٣ - في ف: "الشيء".

١ - شرح الجمل ١/١١١.

٢ - المغني ٧٣.

٣ - سبك المنظوم ١٣/ب.

٤ - في ف: "المنحوم".

٥ - "الواو" ساقطة من ف.

٦ - المغني ٧٣.

٧ - ساقطة من ك.

٨ - عروس الأفراح ١/٣٤٠.

٩ - في ك: "الشافعي".

١٠ - من زود، وفي الأصل: "قوله"، وطمست في ف، وفي ك بياض.

قلت: الرافعي نقله في جملة الفروع المنشورة عن أبي العباس الرُّوياني<sup>(١)</sup>، ولفظه: "إذا قال: إن تزوجت النساء، أو اشتريت العبيد فأنت طالق، فإنه يحنث بثلاث".

والفروع المنشورة في آخر باب<sup>(٢)</sup> (الطلاق) في<sup>(٣)</sup> (الشرح)، و (الروضة) ليست كلها معتمدة، بل فيها ما هو على المرجوح<sup>(٤)</sup>.

وقد تعقبه الأسنوي<sup>(٥)</sup> في (الكوكب) بأنَّ الماوردي<sup>(٦)</sup>، وصاحب (البحر)<sup>(٧)</sup> خالفوا، فقالا<sup>(٨)</sup>: إذا حلف على متعدّد كـ (الناس)، والمساكين، فإن كانت يمينه على الإثبات<sup>(٩)</sup>

---

١١ - عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبو القاسم القزويني. فقيه، من كبار الشافعية، مفسر، محدث. ولد سنة ٥٥٧ هـ، وتوفي سنة ٦٢٣ هـ.

له المحرر، وفتح العزيز في شرح الوجيز.

ترجمته في طبقات الشافعية ٢٨١/٨، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦٤، ٢٦٥.

١ - عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد، أبو الحسن. فقيه، شافعي، كانت له حظوة عند الملوك. ولد سنة ٤١٥ هـ، وقتل سنة ٥٠٢ هـ بأصبهان.

له بحر المذهب، وحلية المؤمن.

ترجمته في وفيات الأعيان ١٩٨/٣، وطبقات الشافعية ١٩٣/٧.

٢ - من ف و د وك، وفي الأصل: "آخر يات".

٣ - في ك "وفي".

٤ - في الأصل: "المرجوع"، والمثبت من د وف، ومن قوله "قلت..." إلى هنا ساقط من ز.

٥ - ينظر الكوكب ٢٣٢، ٢٣٣.

٦ - علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن، أفضى قضاء عصره، وله تصانيف كثيرة نافعة. ولد سنة ٣٦٤ هـ بالبصرة، وتوفي ببغداد سنة ٤٥٠ هـ.

له أدب الدنيا والدين، والأحكام السلطانية.

ترجمته في وفيات الأعيان ٢٨٢/٤، وطبقات الشافعية ٢٦٧/٥.

٧ - في الأصل ود وف وك: "النحو"، والمثبت من ز. واسم الكتاب بحر المذهب، وهو في الفروع الشافعية. ينظر كشف الظنون ٢٢٦.

٨ - من ز، وفي الأصل ود وف: "فقال".

٩ - من د، و في الأصل وك وز وف: "الأيان".

كقوله: لأكلمن الناس، ولأصدقن على المساكين ، لم يبرّ إلا بثلاثة اعتباراً بأقلّ الجمع، وإن كان على النفي حث بالواحد اعتباراً<sup>(١)</sup> بأقلّ العدد".

قالا: "والفرق أنّ نفي الجمع ممكن، وإثبات الجمع متعذر، فاعتبر أقلّ الجمع في الإثبات، وأقلّ العدد في النفي"<sup>(٢)</sup>.

قوله<sup>(٣)</sup>: "وبعضهم يقول في<sup>(٤)</sup> هذه اللام - أي: التي لتعريف الماهية - إنها لتعريف العهد".

تقدّم ذلك في عبارة [صاحب]<sup>(٥)</sup> (السيط)، وفي عبارة ابن مالك<sup>(٦)</sup> في (شرح الكافية)، وأشار إلى أنّ [تسميتها]<sup>(٧)</sup>: "تعريف الماهية" مصطلح المتكلمين، وحينئذ فلا خلاف.

قوله<sup>(٨)</sup>: "والفرق بين المعرف بـ(أل) هذه، وبين اسم الجنس النكرة ... إلى آخره.

قال الشيخ<sup>(٩)</sup>: "التحقيق ما قاله السيّد<sup>(١٠)</sup> في (حاشية المطوّل): ((إنّ<sup>(١١)</sup> من يجعل اسم

---

١ - من زوك، وفي الأصل ود وف: "باعتبار".

٢ - من هنا يبدأ السقط في ز، وينتهي عند قوله: "وأجاز الكوفيون وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين نيابة (أل) عن الضمير لمضاف إليه...".

٣ - المغني ٧٣.

٤ - في ف: "و".

٥ - من ك.

٦ - شرح الكافية الشافية ١/٣٢٢.

٧ - من شرح الكافية الشافية، وفي الأصل ود وك وف: "قسمتها"، ولعل الصواب ما أثبتته.

٨ - المغني ٧٣.

٩ - المنصف ١/١٠٨ - ١١٠.

١٠ - ينظر حاشيته على المطوّل ٨٠.

١١ - "إنّ" من ف .

الجنس موضوعاً للماهية مع وحدة لابعينها، ويسمى فرداً منتشرأ، الفرق<sup>(١)</sup> عنده بين هذا المعرف، وبين النكرة كالفرق بين [علم الجنس المستعمل في فرد، وبين]<sup>(٢)</sup> اسم الجنس نحو: لقيت أسامة، ولقيت أسداً، وهو أن أسداً موضوع لواحد من آحاد جنسه، فإطلاقه [على الواحد]<sup>(٣)</sup> إطلاق [اسم على أصل]<sup>(٤)</sup> وضعه، وأسامه والمعرف بر(أل) هذه موضوعان للحقيقة المتحدة في الذهن، وإذا أطلقا على الواحد فإنما أريدت الحقيقة، ولزم من الإطلاق عليها باعتبار الوجود التعدد ضمناً.

وأما من يجعل اسم الجنس موضوعاً للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس، وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن.

وإنما افتزقا من حيث إن علم الجنس يدل بجوهره على [كون]<sup>(٥)</sup> تلك<sup>(٦)</sup> الحقيقة معلومة للمخاطب معهوده عنده، كما أن الأعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الأشخاص معهوده له، وأما اسم الجنس، فلا يدل على ذلك بجوهره، بل بالآلة.

قوله<sup>(٧)</sup>: "فالأولى"<sup>(٨)</sup> كالتى في الأسماء الموصولة على القول<sup>(٩)</sup> بأن تعريفها بالصلة". قال ابن إياز<sup>(١٠)</sup> في (شرح الفصول): "الألف واللام في (الذي)، ونحوه لازمة غالباً. ويدل على الزيادة أمران :

١ - في الأصل: "المفدق"، والمثبت من د و ف وك .

٢ - من ك.

٣ - من ف و د .

٤ - في الأصل: "اسم صل"، و: اسم "ساقط من د و ف"، والمثبت من ك.

٥ - من ف

٦ - في ف: "تد".

٧ - المغني ٧٤.

٨ - في ف: "الأولى".

٩ - في الأصل ود: "كالقول"، والمثبت من ف وك.

١٠ - المحصول ١٣٨/ب.

الأول<sup>(١)</sup>: أن أكثر الموصولات معرفة من الألف واللام، وهي معارف، فتعريفها بصلاتها، وإذا كانت الصلة هي المعرفة كانت اللام زائدة؛ لأن الاسم لا يتعرف من وجهين.

وفيه نظر، وذلك؛ أن بعضهم ذهب إلى أن تعريف العلم واسم الإشارة باقي<sup>(٢)</sup> في النداء، فقد اجتمع على مذهبهم تعريفان في الاسم، وبعضهم يقول<sup>(٣)</sup>: لا يجتمع حرفان [٨٠/أ] معرفان، ولذا امتنع يا الرجل، وهذا منتفٍ في (الذي)؛ لأن أحد التعريفين بالحرف، والآخر بالصلة، وبعضهم يقول: معرفان مختلفان، واللام توافق الصلة؛ لأن تعريفها تعريف غيبة.

والثاني: أن لام التعريف لا تلزم<sup>(٤)</sup>، وهذه لازمة وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: أنها أيضاً غير لازمة وعن ذلك احتزنا بقولنا غالباً، وقرئ شاذاً<sup>(٥)</sup> «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ»<sup>(٦)</sup>.

والآخر: أن اللام المعرفة قد تلزم، واختار المتأخرون كونها للتعريف في (الآن)، وهي لازمة حيث قصد به المعرفة حسب بخلاف الرجل "انتهى".

وقال الأندلسي: "الغرض من الإتيان بالموصولات وصف المعارف بالجمل، ولهذا أدخلوا اللام في (الذي)، وإن كانت تتعرف بصلتها؛ لتحسين اللفظ وظهور تعريفه لفظاً، لأنهم إذا استقبحوا الشيء بالغو في دفعه، فلما استقبحوا أن توصف<sup>(٧)</sup> المعرفة بالنكرة عرفوا هذه

١ - "الأول" من ف و د .

٢ - في ف: "باني".

٣ - ساقطة من ف .

٤ - في الأصل: "يلزم"، وفي د الباء غير معجمة، والمثبت من ك.

٥ - ينظر المختسب ١/٤٦١ .

٦ - في ك "الذين". والقراءة المتواترة: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ...﴾. سورة: الفاتحة. من الآية: ٧.

٧ - في الأصل: "يوصف"، وفي ف: "توصف"، والمثبت من د وك.

الصفة بالصلة ، ثم عرّفوا اللفظ بآلة التعريف ، وهي اللّام إصلاحاً للفظ ؛ليجري<sup>(١)</sup> على المعرفة [ ماهو في صورة المعرفة ]<sup>(٢)</sup> ، وهذه اللّام تسمّى محسّنة .

وقال في (البسيط): " الثاني<sup>(٣)</sup>: من أقسام اللّام أن تكون محسّنة والتعريف بغيرها كـ لام (الذي)، و(التي)".

قوله<sup>(٤)</sup> : " وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها، كالنضر والنعمان، واللات ، والعزى ، أو لارتجائها ، كالسموأل ، أولغلبتها على بعض من هي له في الأصل كـ (البيت) للكعبة و(المدينة) لطيبة ، و(النجم) للثريا. وهذه في الأصل لتعريف العهد ."

قال في (البسيط): " الأعلام باعتبار اللّام على قسمين : أحدهما : لايجوز دخولها عليه ، وهو ما كان غير صفة ولا مصدر ، وليس هي فيه في أصل وضعه كجعفر وبكر وأسد .

والثاني : ماتوجد فيه اللّام وهو على ثلاثة أقسام : أحدها : ماغلب من الصفات ، وفيه اللّام المفيدة لتعريف العهد نحو الصّعق ، فإنّ تعريفه<sup>(٥)</sup> في الأصل باللّام الدالة على العهد إذ كان صالحاً لكلّ معهود ممّن أصيب بالصاعقة ، ثم خصّصه العرف الاتفاقية [بـ (خويلد)]<sup>(٦)</sup>، فلزمت اللّام فيه ، لتعريفه في الأصل بها ، وإن صار علماً بالغلبة . وأما

---

١ - في الأصل: "لجزى"، والمثبت من دوك وف.

٢ - من ف و د .

٣ - في ف : "الثامن".

٤ - المغني ٧٤.

٥ - من ف و د وك، وفي الأصل : "تعرفته".

٦ - في الأصل وك و د وك وف: "خويلد"، والصواب ما أثبتته. وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب الكلابي، أحد فرسان كلاب. وسمي بالصعق ؛لأنه عمل طعاما لقوم بعكاظ ، فجاءت ريح بغيار فسيبها، فأرسل الله عليه صاعقة فأحرقتة، أو؛لأن بني تميم ضربوه على رأسه ضربة أدمته، فكان إذا سمع الصوت الشديد صعق، فذهب عقله.

ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤١/١، ٤٣، والخزانة ٢٠٦/١، ٢٠٧.

لوسمينا<sup>(١)</sup> بـ(الصعق) لما لزمّت اللّام؛ لأنّه مستغن بتعريف العَلَميّة عنها ، وإتمّادخلت نظراً إلى أنّه صفة في الأصل من صَعَقَ الرجل ، فهو صَعِقٌ<sup>(٢)</sup> .

الثاني : (النجم) فإنّه علّم على الثريّا ، فإذا أُطلق لا ينصرف إلّا إليها لقضيّة الغلبة العرفيّة ، ولزمت اللّام فيه ، لأنّه اسم غير صفة ، فصار كالجيم من (جعفر) .

والفرق بين (النجم) وبين (الصّعق) ، وإن كانت اللّام لازمة فيهما أنّ لزومها في الصّعق نظراً إلى تعريف العهد قبل الغلبة ، وليس [لزومها]<sup>(٣)</sup> في (النجم) للثريّا<sup>(٤)</sup> لتعريف العهد قبل الغلبة ، لأنّه لم يوضع لتعريف العهد في (الثريّا) ، ثمّ غلب بعد العهد كما في (الصّعق) ، بل (النجم) صالح لكلّ نجم معهود من غير تخصيص للثريّا بحالة ، ثم [طراً]<sup>(٥)</sup> [عليه]<sup>(٦)</sup> العرف الاتّفاقيّ . وإتمّالزمت اللّام في (النجم) لتخصيص العرف بإطلاقه على الثريّا ، وليس هو بصفة، فلزمت كما لو سمينا باسم فيه اللّام وليس بصفة نحو: الرجل، فإنّ اللّام تلزم؛ لأنّها جزء من الكلمة المسمّى بها كـ(الزاي) من زيد.

وأما (الثريّا) و(الدبران) و(السماك)، وكذا<sup>(٧)</sup> (الثلاثاء)، و(الأربعاء) ففيه وجهان:

أحدهما وبه قال ابن الحاجب<sup>(٨)</sup>: أنّها أسماء فوضعها على مسمّياتها كوضع النجم على (الثريّا) في كونها خصّصها العرف الاتّفاقيّ [٨٠/ب] بهذه المسمّيات، وفيها اللّام

---

١ - في ف: "سميت".

٢ - في ف: "صعوق".

٣ - في الأصل ود وف وك: "نجومها"، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٤ - في ف: "بثريّا".

٥ - في الأصل ود وك: "يطراً"، وفي ف: "تطراً"، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٦ - في الأصل ود وك وف: "عليها"، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٧ - في ك: "وكذلك".

٨ - الإيضاح ١/١٠٠.

فلزمت؛ لأنها كالجزء<sup>(١)</sup> من الكلمة، وليست بصفة<sup>(٢)</sup> غالبية كالصعيق<sup>(٣)</sup>؛ لأنها لم تُعهد<sup>(٤)</sup> صفات، ثم خصّصها العرف بالغلبة بعد الصفة كما في (الصعيق).

والثاني وبه قال ابن يعيش<sup>(٥)</sup>، وغيره: أنها صفات بمعنى فاعل، فيكون<sup>(٦)</sup> من الصفات التي خصّصها العرف الاتفاقيّ بهذه المسمّيات دون غيرها ممّا يوافقها في الصفة، ولكون الوصف غير منظور إليه فيها حمل عليها ما ناسبها في لزوم اللّام، علّم اشتقاقه أم لا. ومما يُحمّل عليه<sup>(٧)</sup> بقية المنازل كـ (السرطان)، و (البطين)... إلى آخرها، وكذلك بقية أيام الأسبوع، وكذلك المريخ، والمشتري، والزّهرة، فإنّ هذه الأسماء تلزم فيها اللّام، سواء علّم اشتقاقها أم لا<sup>(٨)</sup>.

والقسم الثالث: الأعلام<sup>(٩)</sup> المسمّاة بالصفات، والمصادر، نحو: الحسن، والحسين، والحارث، والعبّاس، والمظفر، والفضل، والعلاء.

وإنّما ألحقت المصادر بالصفات؛ لأنّه قد يُوصّف بها؛ فلذلك<sup>(١٠)</sup> ألحقت بالصفات في الحكم. وفي هذه اللّام الداخلة عليها ثلاثة أقوال :

أحدها: أنّها زائدة بدليل جواز إسقاطها، ولو دلّت على معنى لم يجز إسقاطها، إذ يذهب ذلك المعنى بذهابها.

١ - في الأصل: "الجزء"، والمثبت من دوك وف.

٢ - في ف وك: "بصفات".

٣ - في ف: "الصعوق".

٤ - في ف: "يعهد".

٥ - شرح المفصل ٤٢/١ - ٤٣.

٦ - في ك "فتكون".

٧ - من "ما ناسبها..." إلى هنا ساقط من ف .

٨ - ساقط من ك.

٩ - ساقطة من ف .

١٠ - ساقط من الأصل، وطمس في ف، والمثبت من دوك.



وإنما حكمنا بزيادتها؛ لأنه لا يخلو دخولها إما أن يستفاد منه تعريف الصفة، أو تعريف العلمية، لا جائز أن يستفاد منه معنى الصفة؛ لأن مدلول الصفة عام، لأنها وضعت لمن قام به ذلك المعنى من غير تخصيص. بمعين، ومدلول العلمية خاص؛ لأنه موضوع للمسمى المعين، فلا يمكن الجمع بين العام، والخاص على مسمى، بل لما نُقِلَ من العام إلى الخاص امتنع إرادة المعنى العام بعد النقل، ولا جائز أن يستفاد منها تعريف العلمية؛ لأن تعريف الوضع بمعنى تعريفها قياساً على الأعلام الموضوعية بغير لام.

والقول الثاني: أن دخولها يدل على علة تفخيم الاسم، وتعظيمه، لا على تعريف؛ لامتناع إرادتهما مع تعريف العلمية، ولذلك يُنزعان<sup>(١)</sup> بحسب عدم التعظيم، والتفخيم.

والقول الثالث: أنها دخلت للمح الصفة المعهودة، ولا منافاة بين العلمية، والصفة<sup>(٢)</sup> المعهودة المستفادة من لام العهد؛ لأنهما<sup>(٣)</sup> يشتركان في تعيين المسمى ك: زيد العالم، فإن الصفة لما كانت معهودة استُفيد منها إيضاح العلم من غير منافاة بينهما، وعلى هذا المعنى تلزم<sup>(٤)</sup> اللام لإرادة هذا المعنى، فإن لم يكن هذا المعنى مراداً استعملت بغير لام انتهى.

وقال ابن مالك<sup>(٥)</sup> في (شرح التسهيل): "قد يُقدَّر زوال اختصاص العلم ذي<sup>(٦)</sup> الغلبة، فيُجرَّد، ويضاف ليصير مختصاً، كقولهم: أعشى تغلب، وأعشى قيس، ونابغة بني ذبيان، ونابغة

١ - في ف: "نزعان".

٢ - في الأصل: "الصف"، والمثبت من د و ف وك.

٣ - في ف: "لأنهم".

٤ - في ف: "لزم".

٥ - شرح التسهيل: ١٧٥/١ - ١٧٧.

٦ - في ف وك: "ذو".

بني جعدة، وقد يقصد بالنداء<sup>(١)</sup> فيعزى عن اللام، نحو: يا رحمن، وقد يجرد منها  
غير<sup>(٢)</sup> ذلك، وهو قليل. وحكى سيبويه<sup>(٣)</sup>: «هذا يوم اثنين مباركاً فيه».

وحكى ابن الأعرابي<sup>(٤)</sup>: «هذا عيوق طالعاً». وزعم أنّ ذلك جائز في سائر النجوم.  
ويشارك ذا الغلبة المصاحب للأداة فيما نُسب إليه ما قارنت الأداة نقله، كالنضر، والنعمان،  
وارتجاله كالسموأل، واليسع، فلا يجرد<sup>(٥)</sup> هذان النوعان إلا في النداء، أو غيره من العوارض  
التي يجرد لها (الأعشى)، ونحوه من الأعلام الغالبة، بل هذان النوعان أحقّ بعدم التجرد؛ لأنّ  
الأداة فيهما مقصودة في التسمية قصد همزة (أحد)، وياء (يشكر)، وتاء (تغلب)، بخلاف الأداة  
في (الأعشى) فإنّها مزيدة<sup>(٦)</sup> للتعريف، ثم عرض بعد زيادتها شهرة<sup>(٧)</sup>، وغلبة اغنتا عنها<sup>(٨)</sup>؛ إلاّ

---

١ - في ك "لنداء".

٢ - في ك: "بغير".

٣ - الكتاب ٢٩٣/٣.

٤ - محمد بن عبد الله بن زياد، أبو عبد الله. عالم كوفي، نسابة، راوية، من حفاظ اللغة المتقنين، وأشهرهم. ولد سنة  
١٥٠هـ، وتوفي سنة ٢٣١هـ.

له النوادر، والبشر.

ترجمته في نزهة الألباء ١٥٠، وطبقات النحويين ١٩٥.

٥ - في الأصل ود: "يجردان"، والمثبت من ف وك.

٦ - في ف: "تريده".

٧ - في الأصل: "المشهرة"، والمثبت من د و ف وك.

٨ - في الأصل: "اعتنا عنها"، وفي ف طمس "أغتتا"، وفيها "عنهما" مكان "عنهما"، والمثبت من د، وفي د "عنهما الألف".

أن<sup>(١)</sup> الغلبة مسبقة [أ/٨١] بوجودها<sup>(٢)</sup>، وحاصلة بمصاحبتها<sup>(٣)</sup>، فلم تُنزع ما دام التعريف مقصوداً كما لا تُنزع<sup>(٤)</sup> المقارنة للنقل، والارتجال "انتهى".

قوله<sup>(٥)</sup>: "فالأولى<sup>(٦)</sup>: الداخلة على [علم<sup>(٧)</sup>] منقول من مجرد صالح لها ملموح أصله".

قال الأندلسي: "وهي عارضة في العهدية، كما أن الحضور يعرض في<sup>(٨)</sup> الجنسية".

قال ابن مالك<sup>(٩)</sup>: "وسواء في ذلك المنقول من صفة، أو مصدر، أو اسم عين إذا كان عند التسمية به مجرداً<sup>(١٠)</sup> من أداة التعريف، وأكثر دخولها على منقول من صفة".

قال<sup>(١١)</sup>: "واحتزنا بقولنا: «صالح لها» من المنقول من فعل، نحو: يزيد، ويشكر، فإنه لا تدخل<sup>(١٢)</sup> عليه الأداة إلا للضرورة، أو عروض تنكير" انتهى.

وتحقيق معنى اللمح<sup>(١٣)</sup> ما قاله الخليل<sup>(١٤)</sup>: "يَجْعَل الرجل هو الشيء بعينه".

---

١ - في الأصل و د: "لأن"، والمثبت من ف وك.

٢ - في ف: "وجودها".

٣ - في ف: "مصاحبتها".

٤ - في الأصل و د: "ينزع"، والمثبت من ف وك.

٥ - المغني ٧٤.

٦ - أي: (أل) الزائدة غير اللازمة.

٧ - من ف و د.

٨ - من "ملموح... إلى هنا ساقط من ف.

٩ - شرح التسهيل ١/١٨٠.

١٠ - في الأصل: "بمجرد"، والمثبت من د وك وف.

١١ - شرح التسهيل ١/١٨٠.

١٢ - في الأصل: "مدخل"، والمثبت من د وك وف.

١٣ - في ف: "الح".

١٤ - الكتاب ١/١٠١.

قال ابن يعيش<sup>(١)</sup>: "أي: لم يجعلها كأنه سُمِّيَ بها، وإنما جعلها أوصافاً مفيدة معنى الاسم في المسمى كما تكون الصفة، بإقرار اللام إيدان ببقاء<sup>(٢)</sup> أحكام الصفة، وإذا<sup>(٣)</sup> لم تثبت<sup>(٤)</sup> اللام - وقال: حارث، وعبّاس، ومظفر - أخلصها أسماء، وعراها من مذهب الوصفية<sup>(٥)</sup> في اللفظ، وإن لم تعر من روائح الصفة على كلّ حال، ألا ترى أنهم سمّوا الخبز (جائراً)<sup>(٦)</sup> قالوا: لأنّه يجبر<sup>(٧)</sup> الجائع، وقالوا للبلد: واسط، قال سيوي<sup>(٨)</sup>: «سمّوه بذلك؛ لأنّه وسط ما بين العراق والبصرة»، فقد ترى معنى الصفة فيه، وإن لم تدخله اللام".

و<sup>(٩)</sup> قال السخاوي<sup>(١٠)</sup>: "إذا أدخلت<sup>(١١)</sup> اللام فإنما تلحظ<sup>(١٢)</sup> الصفة، ولم تجعله سُمِّيَ به، ولكنّه كأنه وصف له غلب عليه. وإذا قلت: حارث<sup>(١٣)</sup>، وعبّاس أجريته بحرى زيد، وعمر، وفي إدخال اللام، وترك ذلك التفات<sup>(١٤)</sup> إلى الصفة، والتسمية".

١ - شرح المفصل ٤٣/١.

٢ - في ف: "بقايا".

٣ - في ك: "وإن".

٤ - في ف: "يثبت".

٥ - في ك: "الصفة".

٦ - في ف: "جائراً"، وفي ك: "جائراً".

٧ - في ك: "نجير".

٨ - الكتاب ٢٤٣/٣.

٩ - الواو من ك.

١٠ - المفضل ١٦٤/ب.

١١ - من ك: "وفي الأصل ود: "دخلت".

١٢ - في د: "لحظ"، وفي ف: "لم يحظ".

١٣ - في ف: "حارس".

١٤ - في الأصل: "الشقة"، والمتبني من د وك وف.

قوله<sup>(١)</sup>: "ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في محمد<sup>(٢)</sup>، ومعروف، وأحمد".

قال السخاوي: "ليس كلّ ما كان صفة في" أصله يدخله الألف واللام، وإنما ذلك على حسب نقله إلى العلميّة خالياً من إرادة الصفة، أو ملتفتاً إليها، فما رأيت فيه<sup>(٣)</sup> الألف واللام علمت أنهم قصدوا الصفة، وكانهم أرادوا الحارث بعينه، وما لم ترها فيه، فليس فيه هذا المعنى، وإنما هو كسائر الأعلام التي ليست في أصلها بصفة، ولهذا لم يقولوا: المحمّد، ولا السعيد كما قالوا: المهذب، والمفضل".

قال ابن يعيش<sup>(٤)</sup>: "وكذلك نحو: زيد وعمرو أصلهما<sup>(٥)</sup> المصدر، ولا تدخلهما اللام".

قوله<sup>(٦)</sup>: "وقيل: إن<sup>(٧)</sup> (أل) في «اليزيد»<sup>(٨)</sup>، و«العمرو»<sup>(٩)</sup>،<sup>(١٠)</sup> للتعريف... إلى آخره.

قال الزمخشري<sup>(١١)</sup> في (المفصل): "وقد يُتأَوَّل العلم بواحد من الأمة المسمّاة به<sup>(١٢)</sup>، فلذلك يجري مجرى (رجل)، و(فرس)، فيُجْتَرَأ<sup>(١٣)</sup> على إضافته، وإدخال اللام عليه" وأنشد الأبيات الثلاثة<sup>(١٤)</sup>.

١ - المغني ٧٤.

٢ - "في الأصل، ود: مجد"، والمنبت من ف وك وف.

٣ - من ك رد وف، وفي الأصل: "فيه".

٤ - شرح المفصل ٤٣/١.

٥ - في ف: "أصله".

٦ - "قوله" ساقط من ف. وينظر المغني ٧٤، ٧٥.

٧ - "إن" ساقطة من ف وك.

٨ - "أل" ساقطة من الأصل، والمنبت من د و ف وك وف.

٩ - إشارة إلى قوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

١٠ - إشارة إلى قوله:

باعد أم العمرو من أسيرها

١١ - المفصل ٢٢.

قال ابن يعيش<sup>(١)</sup>: "يعني أنّ العلم ربما شورك في اسمه فيجري مجرى الأسماء الشائعة".  
وقال الأندلسي: "تدخل اللام لتوهم الاشتراك العارض كالأبيات<sup>(٢)</sup> المذكورة على مذهب صاحب<sup>(٣)</sup> (المفصل)".

وقال السخاوي: "يتأول العلم بأنه واحد ممن يسمّى<sup>(٤)</sup> بـ(زيد)، و(عمرو)، فيضاف، وتدخله اللام كما تدخل الشائع<sup>(٥)</sup>، فهذا وجه غير الوجه الأول الذي دخلت لأجله، وهو ملاحظة الصفة".

قال: "ويجوز دخولها في (الزيد)، و(العمرو) لمعنى ثالث، وذلك أن يكون مفرداً من التثنية، والجمع".

قال: "ومّا يظهر فيه أن يكون مفرداً من التثنية [والجمع]<sup>(٦)</sup> قوله<sup>(٧)</sup>:

---

١٢ - في ف: "بها".

١٣ - في ف وك: "فيجزى".

١٤ - وهي:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمان  
و:

باعد أم العمر من أسيرها

و:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

١ - شرح المفصل ٤٤/١.

٢ - في ف: "الأثبات".

٣ - "صاحب" من ف. وينظر المفصل ٢٢-٢٤. والأبيات هي التي ذكرتها آنفاً بالإضافة إلى قوله:

وقد كان منهم حاجب وابن أمه أبو حنديل والزيد زيد المعارك

٤ - في ف: "من مسمّى".

٥ - في ف: "التابع".

٦ - من ك.

٧ - هو رجل من طيء في شرح شواهد المغني<sup>١٦٥</sup>، وهذا صدر بيت من (الطويل) عجزه:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ .....

فأما قوله<sup>(١)</sup>:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو .....

وقوله<sup>(٢)</sup>:

إِنْ كُنْتُ لَا تَدْرِي فَأَنْتِي أَدْرِي أَنَا سُؤِيدٌ وَابْنُ أُمِّ الْعَمْرُو

فالألف واللام فيه زائدة مع تقدير التنكير فيه، ومنه ما هو ضرورة.

قال: "وقد اختلف في قوله<sup>(٣)</sup>:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ .....

فأنشد هكذا<sup>(٤)</sup>، وأنشد:

رَأَيْتُ الْيَزِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ .....

فعلى الرواية الأولى لا<sup>(٥)</sup> يجوز أن يُحْمَلَ<sup>(٦)</sup> على الضرورة؛ لأن الألف واللام [٨١/ب] إذا حُذِفَ منه كان مزحوفاً.

---

..... بأبيض ماضي الشفرتين يمان

والشاهد: إضافة (زيد) لكونه مفرداً من تشنية.

والبيت في سر الصناعة ٤٥٢/٢، ٤٥٦، وشرح المفصل ٤٤٤/١.

١ - هو أبو النجم في شعره ١١٠. وهذا بعض بيت من (مشطور الرجز)، وثمame:

..... من أسيرها

والشاهد: دخول (أل) على العلم بتأويله مفرداً.

والبيت في المقتضب ٤٩/٤، وسر الصناعة ٣٦٦/١، والإنصاف ٣١٧/١، وشرح المفصل ٤٤/١.

٢ - لم أعرفه، ولم أقف على تخريج له. والبيتان من (مشطور الرجز). والشاهد فيه زيادة الألف واللام.

٣ - هو ابن ميادة في ديوانه ١٩٢، ونسب لجرير في اللسان مادة (زيد)، و(وسع)، وليس في ديوانه. وهذا صدر بيت من

(الطويل)، وعجزه:

..... شديداً بأعباء الخلافة كاهله

والشاهد: دخول (أل) على العلم بتأويل أفراد.

والبيت في سر الصناعة ٤٥١/٢، والإنصاف ٣١٧، وشرح شواهد المغني ١٦٤/١، والخزانة ٣٢٧/١.

٤ - في الأصل: "هكذا"، والمثبت من "د" و "ف" وك.

وعلى الرواية الأخرى لضرورة؛ لأنه لو قال: رأيت يزيد بن الوليد كان ممّا يسهل أمره، ويعذب ذوقه؛ لأنّ القبض<sup>(١)</sup> أحسن من الكف<sup>(٢)</sup>.

و<sup>(٣)</sup> الاستشهاد في إدخال الألف واللام على «الوليد»، فهو صفة في الأصل. ولعلّ الشاعر لما أدخل الألف واللام<sup>(٤)</sup> في «الوليد» مائل<sup>(٥)</sup> به «اليزيد» فأدخلهما فيه. وقال آخر<sup>(٦)</sup>:

وَجَدُوا الْيَزِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ مُبَارَكًا وَيُلْمُهُ لَوْ [رَأَاهُ] مَرَوَانُ

فهذا لو قال: وجدوا يزيد، لم يحدث إخلال في وزنه، وأمّا قوله<sup>(٧)</sup>:

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ الْمَعَارِكُ

فلو حذف منه الألف واللام لاختلّ وزنه.

قال: "وزعم قوم أنّ هذا الاشتراك يوجب التنكير، وأنّ كلّ اسم تناول مسمّين فصاعداً فهو نكرة.

٥ - "لا" ساقطة من ف و د .

٦ - من ف و د وك، وفي الأصل: "تحمل".

١ - القبض: حذف الخامس الساكن في (فعلولن) ، و(مفاعيلن). ينظر البارع لابن القطاع ٨٩، والقسطاس للزخشرى ٦٣.

٢ - الكف: حذف السابع الساكن من (مفاعيلن). ينظر البارع ٩٣، والقسطاس ٦٥.

٣ - الواو ساقطة من ك.

٤ - من "على الوليد..." إلى هنا ساقط من ف .

٥ - في ف: "مثل".

٦ - لم أعرفه، ولم أقف على تخريج له. والبيت من (الكامل). والشاهد فيه زيادة (أل).

وفي الأصل و د و ف وك: "راه"، والبيت بهذه الرواية منكسر، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٧ - هو الأخطل"، والبيت في ديوانه ٥٠٣/٢. والبيت من "الطويل"، والشاهد: دخول (أل) على العلم بتأويل إفراده.

وفي الأصل و د و ف وك: "أم" مكان "عمّه"، والمثبت من الديوان. وفي ف: "حتبل" مكان "جندل"، وفيها "المبارك" مكان "المعارك".

والبيت في المفصل ٢٤، الأمالي لابن الحاجب ٣٢٣/١، وشرح المفصل ٤٤٤/١، والأشباه والنظائر ١٩٠/٣.



قال أبو علي: «وهذا لا يستقيم؛ لأنه يوجب أن يكون زيد، وجعفر، ونحو ذلك نكرة، وهذا ظاهر الفساد. ولأنّ هذا الشيع<sup>(١)</sup> وإن اعترض في الاسم فإنه غير مخرج له من التعريف، يدلّ على ذلك أنك تصفه بما تصف به المعرفة كقولك: جعفر الطيار<sup>(٢)</sup>، ولو كان كما قيل، لوجب أن يوصف بالنكرة» انتهى.

وقال في (السيط): "قد جاء إدخال اللام على الأعلام وإضافتها إلحاقاً للاشتراك الاتفاقيّ بالاشتراك الوضعي، وكأنّه تحيّل<sup>(٣)</sup> في تنكيرها اشتراكها في مسمّى بهذا اللفظ، فإذا اتفق جماعة اسم كلّ واحد منهما زيد، فكلّ واحد منهم فرد من أفراد من يسمّى بـ(زيد)، فلهذا القدر من التنكير صحّ تعريفه باللام، وإضافته".

قوله<sup>(٤)</sup>: "واختلف في الداخلة على بنات أوبر... إلى آخره.

قال السخاوي في (شرح المفصل): "قالوا لضرب من الكمأة صغير أغبر<sup>(٥)</sup> أزغب: ابن أوبر، وهو علم، قال<sup>(٦)</sup>:

١ - في الأصل: "الشرح"، والمثبت من ف و د وك.

٢ - في الأصل: "الطائر"، والمثبت من د و ف وك وز. والمراد جعفر بن أبي طائب رضي الله عنه.

٣ - في ف: "قبل".

٤ - المعني ٧٥.

٥ - في الأصل وف: "أغير"، وفي د: "أعير"، والمثبت من ك.

٦ - لم أعرفه، ولم أقف على تخريج للبيت الأول، أما الثاني فإنه في سمط اللآلي ١/١٠١، واللسان (فقع). وهما من (السيط). والشاهد فيهما مجيء (ابن أوبر) علماً.

في ك "هو" مكان "هل"، وفي الأصل: "ضريت"، والمثبت من د و ف وك، وفي الأصل: "الشوك" مكان "الشول" والمثبت من د و ف وك، وفي ف: "المحيط" مكان "المحض"، وفيها: "حائز" مكان "حائر"، وفيها: "الكرما" مكان "الكوماء"، وفيها: "القمغه" مكان "القمعه"، وفي ك: "الوعاء" مكان "الرعاء"، وفي الأصل: "المغرود" مكان "المغرود"، وفي ك "المغرود"، والمثبت من د و ف.

وضريب الشول: لبن يخلب من عدّة لقاح في إناء واحد، فيضرب بعضه ببعض. والضاحية: التي تشرب ضحى. والمحض: اللبن الخالص، والحائر: الودك، والكوماء: الناقة الضخمة. والقمعه: أعلى السنام من البعير، أو الناقة. والمغرود: ضرب من الكمأة. والفقعة جمع فقع، وهو أردأ الكمأة. ينظر اللسان (ضرب)، (ضحى)، (محض)، (حير)، (كوم)، (قمع).

هَلْ يَكْفِينُكَ ضَرْبُ الشَّوْلِ ضَاحِيَةً      والمحضُ في حَائِرِ الكَوْمَاءِ والقَمَعَةِ  
وَمِنْ جَنَى الْأَرْضِ مَا تَأْتِي الرِّعَاءُ بِهِ      مِنْ ابْنِ أَوْبَرَ وَالْمَغْرُودِ وَالْفَقَعَةِ  
وقالوا في الجمع: بنات أوبر ولم يقولوا<sup>(١)</sup>: بنو أوبر؛ لأنه لا يعقل.

فإن قيل: بعد قالوا: بنات الأوبر<sup>(٢)</sup>، وأنشد البيت، فالجواب أن في ذلك وجهين:  
أحدهما أن يكون<sup>(٣)</sup> نكره هذا الشاعر كما تقول: هذا زيد من الزيدتين، أي: واحد يجيء له  
هذا الاسم، أي: ضرب مما يقع له هذا الاسم، ثم أدخل الألف واللام كقوله<sup>(٤)</sup>:  
بَاعَدَ ثُمَّ الْعَمُرُو مِنْ أُسَيْرِهَا

والثاني: أن أوبر صفة في الأصل كأغبر<sup>(٥)</sup>، فيكون الأوبر كالفضل والعبّاس.  
وقال الكوفيون: إنها زائدة. ولو كانت زائدة لقال: عن بنات الأوبر، فحين خفض دلّ على  
ما قال البصريون "انتهى".

والجواب الأول فأت المصنّف فلم يتعرّض له، وقد ذكره صاحب (البيسط) أيضاً.  
قوله<sup>(٦)</sup>: "ولا يقال: بنو عرس".

قال في (البيسط): "وحكى الأخفش: بنو عرس. وهو ضعيف".

قوله<sup>(٧)</sup>: "وهذا سهو منه... إلى آخره.

قال ابن مالك<sup>(٨)</sup> في (شرح التسهيل): "الألف واللام المعرفة، والزائدة والموصولة متساويات  
في إيجاب جرّ ما لا ينصرف بالكسرة".

١ - من ف ود وك، وفي الأصل: "يقل".

٢ - في ف: "أوبر".

٣ - من ف، وفي الأصل ود وك: "تكون".

٤ - تقدّم في ص ٦٢٠.

٥ - في ف: "كما غبر".

٦ - المغني ٧٥.

٧ - المصدر نفسه.

قوله<sup>(١)</sup>: "لأنّه قد أُمن فيه التنوين".

قال السخاوي: "إنّما جرّ ما لا ينصرف بالكسر<sup>(٢)</sup> إذا أضيف، أو دخله لام<sup>(٣)</sup> التعريف؛ لأنّ الجرّ يتبع التنوين الساقط لامتناع<sup>(٤)</sup> الصرف؛ فيسقط بسقوطه، وليس سقوط التنوين هنا لامتناع الصرف فيسقط<sup>(٥)</sup> معه الجرّ، وإنّما يسقط لأجل الإضافة، أو الألف واللام فدخل الجرّ لزوال السبب الذي يزول التنوين من أجله، فيتبعه الجرّ، وهو زواله<sup>(٦)</sup> بعدم الصرف، فأما زواله لسبب آخر فلا يتبعه فيه الجرّ، فلسقوط التنوين سببان يتبعه [٨٢/أ] الجرّ في أحدهما دون الآخر انتهى.

قوله<sup>(٧)</sup>: "نكرة كابن لبون".

قال السخاوي: "ابن لبون، وابن مخاض، وابن ماء نكرات؛ لقولهم ابن اللبون، وابن المخاض، وابن الماء".

وذكر في (البيسط) مثله، وزاد<sup>(٨)</sup>: "ولم يكن ابن عرس نكرة لامتناع ابن العرس".

قوله<sup>(٩)</sup>: "والثانية: الواقعة في قولهم<sup>(١٠)</sup>: «ادخلوا الأوّل فالأوّل»".

٨ - شرح التسهيل ١/٤١.

١ - المغني ٧٥.

٢ - من ف وك.

٣ - في ف: "اللام".

٤ - في الأصل: "الامتناع"، وطمس في ف، والمثبت من د وك.

٥ - من "بسقوطه..." إلى هنا ساقط من ف.

٦ - في ف: "زوال".

٧ - المغني ٧٥.

٨ - في ف: "وزادوا: لم".

٩ - المغني ٧٦.

١٠ - في الكتاب ١/٣٩٨، شرح التسهيل ١/٢٦٠.

مذهب الميرد<sup>(١)</sup> والسيرافي<sup>(٢)</sup> أن (أل) فيه معرفة، لازائدة، لكن الاسم لما لم يتصرف فيه على -تد تعريف الأسماء - لأنه إنما يُعَنَم كونه أولاً بعد ما يكون أولاً<sup>(٣)</sup> - سهل ذلك فيها.

قال أبو حيان<sup>(٤)</sup>: "ومما خالفت فيه العرب انقياس قولهم للمؤنثات: «ادخلن الأول فالأول»، والقياس: الأولى فالأولى، لكنهم شذّوا في ذلك كما شذّوني إدخال (أل)، وسُمِع فيه الرفع على البدل.

قوله<sup>(٥)</sup>: "«وجاءوا<sup>(٦)</sup> الجماء الغفير»".

قال أبو حيان<sup>(٧)</sup>: "قالت العرب: «جاءوا<sup>(٨)</sup> الجماء الغفير، والجماء الغفيرة. وجماء غفيراً، [وجمّاً غفيراً]<sup>(٩)</sup>، والمعنى واحد: وهو عند سيبويه<sup>(١٠)</sup> اسم وُضِع موضع<sup>(١١)</sup> المصدر أي<sup>(١٢)</sup>: جُمُوماً غفيراً<sup>(١٣)</sup>، وجعله غير مصدر، وسيبويه لا يرى ذلك؛ لعدم تصرف الفعل. والجماء الغفير هي: البيضة التي تجمع الرأس، وتضمّه.

١ - في المقتضب ٢/٣١٧: ما يفيد أنها ليست معرفة.

٢ - شرح الكتاب ٢/٤٨٣/أ.

٣ - في د: "أول".

٤ - التذيل ٢/٦٨/ب، والارتشاف ٢/٣٣٨.

٥ - المعنى ٧٦، وفيه: جاوزوا الجماء الغفير.

٦ - في الأصل: "جاء"، والمثبت من د وف وك. والقول في الكتاب ١/٣٧٥: التخمير ١/٤٣٤. شرح العمدة

١٥٣، ٤١٩، واللسان جهم.

٧ - التذيل ٣/٦٨/ب، والارتشاف ٢/٣٣٩.

٨ - في الأصل: "جاء"، والمثبت من د وف وك.

٩ - من ك. وينظر اللسان (جهم).

١٠ - الكتاب ١/٣٧٥.

١١ - في الأصل وك وف: "وضع"، والمثبت من د.

١٢ - في ف: "أي: كما".

١٣ - في ف: غفير.

قال الكسائي وابن الأعرابي: «(وَسَمِعَ: مررت بهم الجماء الغدير بالنصب، والرفع، والجر)». قال ابن الأنباري: «(وَرُودُ الجَرِّ والرفع الذي هو على<sup>(١)</sup> التقطع يضعف كون النصب على الحال، فالصواب قول ثعلب: إنه على المدح)» انتهى.

ومن زيادة (أل) في الحال قوله<sup>(٢)</sup>:

دُمْتَ الْحَمِيدَ فَمَا تَنَازَلْتُ مُتَمَرِّغاً عَلَى الْعِذَاءِ فِي سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ  
قوله<sup>(٣)</sup>: «﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾»<sup>(٤)</sup>.

قرئ في الشاذ<sup>(٥)</sup> بالياء التحتية مع البناء للفاعل من الخروج. وبها مع البناء للمفعول من الإخراج، وبالتون والبناء للفاعل ونصب ﴿الْأَعَزُّ﴾، و﴿الْأَذَلُّ﴾، والقراءات الثلاث فيها ﴿الْأَذَلُّ﴾ حال.

وقد تأول الزمخشري<sup>(٦)</sup> الأولى على معنى خروج الأذل، والآخرين على إخراج الأذل، وقدّر أيضاً مثل الأذل، وهو صالح للثلاث.

## خاتمة:

بقي من مواقع زيادة (أل): التمييز في قول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَادَدْتَ وَطَيْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمُرٍ

١ - "على" من ف و د .

٢ - لم أعرفه. والبيت من (البيضا) في التذييل ١/٢٦٠. والشاهد فيه زيادة (أل).

والبيت في همع الهوامع ١/٨٠، والدرر اللوامع ١/١٦٩.

٣ - المغني ٧٦.

٤ - سورة: المنافقون. من الآية: ٨.

٥ - ينظر المختصر ١٥٧، وفيه عزو قراءة (لنخرجن) إلى الحسن، وابن أبي عبله، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٤٥.

٦ - الكشف ٤/١١١.

٧ - هو رشيد بن شهاب البشكري في شرح الفضليات ٦١٥. والبيت من (الطويل)، والشاهد: زيادة (أل) في

التمييز. والبيت في شرح العمدة ١٥٣، وأوضح المسالك ١/١٨١، وتخليص الشواهد ١٦٨، والجنى الداني ١٩٨.

قال ابن مالك<sup>(١)</sup> في (شرح التسهيل): "ومنه الحديث<sup>(٢)</sup>: «أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ» والأصل: تُهْرَاقُ دِمَاؤَهَا، نَأْسَدُ النَعْلَ إِلَى ضَمِيرِ الْمَرْأَةِ مِبَالِغَةً، وَصَارَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ حَرْفَ التَّعْرِيفِ زَائِدًا "انتهى.

وفي الحديث تأويل آخر<sup>(٣)</sup> ذكرته في (التعليقة) [التي]<sup>(٤)</sup> كتبتها على (سنن أبي داود). وحكى البغداديون: "الْخُمْسَةُ عَشَرَ الدَّرْهَمَ".

وما أضيف إليه التمييز في قوله<sup>(٥)</sup>:

إِلَى رُذْجٍ مِنَ الشَّيْزَى مِلَاءٍ كَبَابَ الْبُرْمِيِّ بِالشَّهَادِ

ذكره ابن مالك<sup>(٦)</sup>.

ومجروح (رب) ذكره<sup>(٧)</sup> ابن عصفور<sup>(٨)</sup> في قوله<sup>(٩)</sup>:

١ - شرح التسهيل ٢٦٠/١.

٢ - الحديث في سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب المرأة تستحاض ٦٢/١.

٣ - وهو أنه على إسقاط حرف الجر، أي: بالدَّمَاءِ. ينظر تعليقة السيوطي على سنن أبي داود ٣٦/١ ب. نسخة مصورة.  
مركز البحث العلمي. نمكة تحت رقم ٢١١.

٤ - من د.

٥ - هو أَمِيَّةُ ابْنِ أَبِي الصَّلْتِ فِي دِيَوَانِهِ ٣٨١؛ وَنَسَبَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ فِي اللِّسَانِ مَادَةَ (شَيْزَى). وَالْبَيْتُ مِنَ (الْوَاغِرِ)، وَالشَّاهِدُ: إِضَافَةُ التَّمْيِيزِ لِمَا فِيهِ (أَل) زَائِدَةٌ. وَفِي "الأصل وك": "درج" مكان "ردج" وفي د وف: "درج"، وَالثَّبِيتُ مِنَ الدِّيَوَانِ.

وَالشَّيْزَى: خَشَبٌ أَسْوَدٌ تَتَخَذُ مِنْهُ الْجُفَانُ. وَالثَّبَابُ: الْخَالِصُ، وَيَلْبِكُ: يَخْلُطُ. وَالشَّهَادُ: جَمْعُ شَهْدٍ، وَهُوَ الْعَسَلُ.  
وَالْبَيْتُ فِي أُسَاسِ الْبَلَاغَةِ ١٥٩، وَالْمُقَرَّبَ ١٦٣، وَاللِّسَانِ مَادَةَ (ردج) و(رجح) و(لبك) و(رذم)، وَالفَمْعُ ٨٠/١، وَالدَّرَجُ ٥٢/١.

٦ - شرح التسهيل ٢٦٠/١.

٧ - فِي ك "ذكر".

٨ - شرح الجمل ٥٠٥/٢.

٩ - هُوَ أَبُو دَوَادٍ الْإِيَادِي فِي دِيَوَانِهِ ٣١٦. وَهَذَا بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ (الخَفِيفِ) وَثَمَامِهِ:

..... الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ زِيَادَةُ (أَل). وَاسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى جِيءِ (مَا) كَافَّةً.

رُبَّمَا الْجَامِلُ.....

في رواية من ختنه على زيادة (أل) في المجرور، وضعه.

قوله<sup>(١)</sup>: "وكتب الرشيد<sup>(٢)</sup> [ليلة<sup>(٣)</sup>] إلى القاضي أبي يوسف<sup>(٤)</sup> يسأله<sup>(٥)</sup> عن قول القائل... إلى آخره.

المروي في (تاريخ بغداد) للخطيب<sup>(٦)</sup> أن الكسائي كتب بذلك إلى محمد بن الحسن<sup>(٧)</sup> يسأله. كذا حكاها صاحب<sup>(٨)</sup> (المبسوط) من الحنفية.

وفي ف: "وبالجمال" مكان "ربما الجمال".

والبيت في الأزهية ٩٤، ٢٦٦. والجنى الداني ٤٤٨، وشرح المفصل ٢٩/٨، والخزانة ١٨٩/٤، وشرح أبيات المغني ١٩٨/٣.

١ - المغني ٧٦.

٢ - هارون بن محمد المهدي بن المنصور العباسي، أبو جعفر. من أشهر الخلفاء العباسيين. كان شجاعاً، أديباً، كثير الغزوات، فقيهاً. ولد سنة ١٤٩ هـ بالري، وتوفي سنة ١٩٣ هـ في طوس. ترجمته في تاريخ الأمم والملوك ٣٤٢/٨، وتاريخ بغداد ١٤٤/٥.

٣ - من ك.

٤ - يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، الكوفي البغدادي، صاحب أبي حنيفة. كان فقيهاً، علامة، حافظاً للحديث. ولد بالكوفة سنة ١١٣ هـ، وتوفي ببغداد سنة ١٨٢ هـ. ترجمته في أخبار القضاة ٢٥٤/٣، وتاريخ بغداد ١٤٤/٢٤٢.

٥ - ساقطة من ف.

٦ - أحمد بن علي بن ثابت، أبوبكر. حافظ، مؤرخ، فقيه، حدث. ولد بغزيرة (بين مكة والكوفة) سنة ٣٩٢ هـ، وتوفي ببغداد سنة ٤٦٣ هـ.

له تاريخ بغداد، والكفاية في علم الرواية.

ترجمته في معجم الأدباء ٤٨/١، وطبقات الشافعية ٢٩/٤.

وينظر تاريخ بغداد ٤١٣/١١.

٧ - ابن فرقد الشيباني ولأه، أبو عبد الله. إمام بالفقه، والأصول، حنفي، من أصحاب أبي حنيفة. ولد بواسط سنة ١٣١ هـ، وتوفي بالري سنة ١٨٩ هـ.

ترجمته في تاريخ بغداد ١٢٧/٢، والفوائد البهية ١٦٣.

قال الزَّحَّاجِيُّ<sup>(١)</sup> في أماليه، ثمَّ ابن يعيش<sup>(٢)</sup> في (شرح المنهـل) : "قوله<sup>(٣)</sup> :

فَأَنْتِ طَلَّاقٌ.....

فيه وجهان :

أحدهما: أنه يكون مصدرًا مَوْضوعًا مَوْضِعَ اسمِ الفاعل كما قيل: رجل [عَدْلٌ]<sup>(٤)</sup>، أي :  
عادل.

والثاني: أن يكون حَذَفَ المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه كقوله<sup>(٥)</sup> :

..... فَأَتَمَّا هِيَ يُقْبَلُ وَإِدْبَارُ

أي: ذات إقبال.

والمعنى: أنت ذات طلاق."

قالا<sup>(٦)</sup> : "وقوله<sup>(٧)</sup> :

---

٨ - هو محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر السرخسي، تلمذ الأئمة، إمام، علامة، أصوفي، مجتهد، فاضل، من كبار

الأحناف، توفي سنة ٤٩٠ هـ، رقي: ٥٠٠ هـ.

له المبسوط، وشرح السير الكبير.

ترجمته في الفوائد البهية ١٥٨.

وينظر المبسوط ٦/٧٧.

١ - بحال العلماء ٣٣٨.

٢ - شرح المفصل ١/١٢.

٣ - في ف: "طالق" مكان "طلاق". والبيت تقدّم في ص ٦٠٤.

٤ - في الأصل ود وف وك: "عول". والمثبت من شرح المفصل.

٥ - هي الخنساء في ديوانها ٣٥، والبيت من (البيضا)، وصدده:

ترتع ما رتعت حتى إذا أذكرت .....

والشاهد: الإخبار بالمصدر عن الذات، وأنه مؤول على حذف مضاف.

والبيت في الكتاب ١/٣٧٧، والمقتضب ٤/٣٠٥، وشرح أبيات سيويه ١/٢٨٢، والخزانة ١/٢٠٧.

٦ - ينظر الأمالي ٢٦١، وشرح المفصل ١/١٣.

٧ - تقدّم في ص ٦٠٤.



..... وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ [١٢/ب] ثَلَاثٌ .....

فإذا نصب الثلاث فكأنه قال: أنتِ طالق ثلاثاً، فيقع الثلاث، ويكون قوله: ((والطلاق عزيمة))<sup>(١)</sup> مبتدأ<sup>(٢)</sup> وخبراً، فكأنه قال: والطلاق مني جد غير لغو، وإذا رفعهما كانت الثلاث خبراً ثانياً، أي: الطلاق الذي يتبع بمثله الفراق هو الثلاث، أو<sup>(٣)</sup> يكون موضحاً للعزيمة على سبيل البدل، وتقع واحدة لا غير.

ويجوز أن يكون المراد: أنتِ طالق ثلاثاً، ثم فسر ذلك بقوله<sup>(٤)</sup>: ((والطلاق عزيمة ثلاث)). كأنه قال: والطلاق الذي ذكرته ونويته عزيمة ثلاث، ثم<sup>(٥)</sup> فسره بهذا. هذا إذا نوى الثلاث، ودليل ذلك قوله<sup>(٦)</sup>:

فَيُنْبِي بِهَا .....

فهذا يدل على إرادة الثلاث والبينونة .

وأما إذا نصب (عزيمة) مع رفع (الثلاث) فعلى إضمار فعل كأنه قال: والطلاق ثلاث أعزم عليك عزيمة . ويجوز أن يكون التقدير: والطلاق إذا كان عزيمة ثلاث، كما تقول<sup>(٧)</sup>: عبد الله ركباً أحسن منه ماشياً .  
قالا وقوله<sup>(٨)</sup>:

١ - في ف: "حَقِيقَةٌ".

٢ - ساقطة من ف .

٣ - في ف: "و".

٤ - في ف وك: "ثم فسر ذلك بقوله".

٥ - "ثم" ساقطة من الأصل و د وك، مثبتة من ف.

٦ - لم أعرفه. والبيت من (الطويل) في تاريخ بغداد ١١/٤١٣، وتمامه:

..... إن كنت غير رفيقة فما لأمريء بعد الثلاثة مقدّم

وانظر تخريج بيت: ((فأنت طلاق)) في ص ٦٠٤.

٧ - في ف: "نقول".

٨ - تقدّم في ص ٦٠٤.

..... رَمَنْ يَخْرُقُ أَعْقُ وَأُظْلِمُ ...

قد حذف الفاء الذي هو جواب الشرط والمبتدأ أيضاً [والمعنى :فهو أعق<sup>(١)</sup>] ،وهو من ضرورات الشعر المستبحة " أنتهى .

ومن هنا أخذ المصنف ما استدرك به .

وقال القاضي تاج الدين السبكي<sup>(٢)</sup> في (الأشباه والنظائر): " قد اعترض على الكسائي بأنه لا يتعين على النصب وقوع الثلاث لجواز أن يكون ثلاث<sup>(٣)</sup> حالاً من الضمير المستتر في (عزيمة) ، والمعنى الطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً ،ولاعلى الرفع الاقتصار<sup>(٤)</sup> على واحدة بل يحتمل وقوع الثلاث ، وجُعِلَ (أل) في قوله : (والطلاق) للعهد ، أي : وهذا الطلاق المذكور عزيمة .

قال<sup>(٥)</sup> : " وقال : أخي الشيخ بهاء الدين<sup>(٦)</sup> في (شرح على التلخيص) : «و<sup>(٧)</sup> هذا هو الظاهر<sup>(٨)</sup> لكون النكرة أعيدت معرفة فتكون هي الأولى كما قرره علماء البيان » . ثم قال

---

١ - من شرح المفضل. وفي الأصل: "فهو أي"، وفي دوك وف: "أي فهو" بالتقديم والتأخير.

٢ - عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبونصر، قاضي القضاة. مؤرخ، محدث، فقيه. شافعي. ولد بالقاهرة سنة ٧٢٧هـ، وتوفي بدمشق سنة ٧٧١هـ.

له جمع الجوامع في الأصول، وضميات الشافعية.

ترجمته في الدرر الكامنة ٣/٣٩، وحسن الخاضرة ١/١٨٢.

وينظر الأشباه والنظائر ٢/٣٣٥.

٣ - في ك "ثلاثاً".

٤ - في ف: "والاقتصار".

٥ - "قال" من ف .

٦ - عروس الأفراح ١/٣٦٥.

٧ - في ك "بل".

٨ - طمست في الأصل، والمنبت من دوك وف.

الشيخ تاج الدين<sup>(١)</sup> : " والصحيح أن قوله : «أنت طلاق»<sup>(٢)</sup> كناية<sup>(٣)</sup> فلا تقع واحدة ولا أكثر<sup>(٤)</sup> سواء رفع<sup>(٥)</sup> (ثلاثا)<sup>(٦)</sup> أم نصب إلأباليّة ومع النية لأحتجاج إلى البحث عن نصب والرفع.

قوله<sup>(٧)</sup> : " أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه " إلى آخره .

قال ابن مالك<sup>(٨)</sup> في (شرح التسهيل) : " قد تقوم<sup>(٩)</sup> الألف واللام في غير الصلة مقام الضمير ، نحو : مررت برجل حسن الوجه ، بتووين (حسن) ورفع<sup>(١٠)</sup> (الوجه) ، على معنى<sup>(١١)</sup> : حسن وجهه . فالألف واللام عوض من الضمير . وبهذا التعويض قال<sup>(١٢)</sup> الكوفيون ، وبعض البصريين ، و[إن كان]<sup>(١٣)</sup> بعض<sup>(١٤)</sup> المتأخرين قد عد<sup>(١٥)</sup> هذه المسألة من

١ - الأشباه والنظائر ٣٣٥/٢ .

١ - من ف ، وفي الأصل ود وك : "طالق" .

٢ - بناء على أن إرادة العدد كناية . وهو مذهب المتأخريين ، ينظر مغني اختاج للشيخ الشربيني ٢٩٤/٣ .

٣ - في ك "والأكثر" مكان "ولا أكثر" .

٤ - في ك "وقع" .

٥ - من ك ، وفي الأصل ود وز وف : "ثلاث" .

٦ - إلى هنا ينتهي السقط في ز . وينظر المغني ٧٧ .

٧ - شرح التسهيل ٢٦١/١ - ٢٦٤ .

٨ - في ف وز : "يقوم" .

٩ - في الأصل ود : "وقع" ، والمثبت من ف وز وك .

١٠ - ساقطة من ف .

١١ - في ف : "حال" .

١٢ - من ز وك .

١٣ - في الأصل ود : "وبعض" ، والمثبت من ك وز وف .

جماعة من أئمة النحور ، وعلى ذلك يُحمَل قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُفْتَحَةٌ لَهُمْ  
الْأَبْوَابُ ﴾<sup>(١)</sup> .

وزعم [أبو عليّ] و<sup>(٢)</sup> الزمخشري<sup>(٣)</sup> أن الأبواب (بدل من)<sup>(٤)</sup> ضمير مستكن في ﴿مُفْتَحَةٌ﴾<sup>(٥)</sup> ،  
وهذا تكلف يوجب أن يكون ﴿الْأَبْوَابُ﴾ [مرتفعاً بـ ﴿مُفْتَحَةٌ﴾]<sup>(٦)</sup> المذكور<sup>(٧)</sup> على  
القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه . وعلى كل حال قد صح أن ﴿مُفْتَحَةٌ﴾  
صالح للعمل في ﴿الْأَبْوَابُ﴾ فالحاجة إلى تكلف إبدال. وأيضاً فالحاجة إلى  
الضمير في بدل البعض كالحاجة في السبي<sup>(٨)</sup> المرفوع بما جرى على ما<sup>(٩)</sup> هو من سببه ،  
فتقد<sup>(١٠)</sup> قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير .

قال : ابن خروف : «وحمل أبو عليّ<sup>(١١)</sup> وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من  
الضمير<sup>(١٢)</sup> في الصفة ، ولا يطرد لهم ذلك في مثل : مررت برجل كريم الأب ، وحسن

١ - سورة: ص. من الآية: ٥٠ .

٢ - من ك وز.

٣ - الكشف ٣/ ٣٧٨ .

٤ - ساقط من ز .

٥ - من "فهم الأبواب" ... إلى هنا ساقط من ف .

٦ - من ز وك .

٧ - في ف : "المذكورة" .

٨ - في الأصل ود وف وز وك : "المستثنى" ، والمثبت من التذييل .

٩ - في ز : "من" .

١٠ - في الأصل : "فقد" ، والمثبت من د وف وك وز .

١١ - ينظر البغداديات ١٤٣ .

١٢ - في ز : "ضمير" .

وجه الأخ ، لاسبيل إلى البدل في هذا وأمثاله ، فإذا امتنع البدل ، فالباب كله على ماذهب إليه الأئمة، وكفى بنقله<sup>(١)</sup> شاهداً .

وقد منع التعويض بعض المتأخرين ، وقال: «لو كان حرف التعويض عوضاً من الضمير لم يجتمع» [إذ اجتماع المعروض والمعوّض منه ممتنع ، وقد اجتمعاً]<sup>(٢)</sup> في قول طرفة<sup>(٣)</sup> :  
رَحِيبٌ قَيْطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيتَةٌ      بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةٌ أَلْتَجَرَّدُ  
والجواب من وجهين :

أحدهما: أن نقول<sup>(٤)</sup> : لانسلم أنّ حرف التعريف الذي في البيت عوض بل جىء به لمجرد التعريف فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور<sup>(٥)</sup> في ذلك . ونظير هذا أنّ التاء في (جَهَة) عوض من الواو التي هي فاء ، وقد قالوا : وجهه ، ولم يُجعل ذلك جمعاً بين العوض والمعوّض منه ، بل حُمِلَ ذلك على أنّ التاء في وجهه لمجرد التأنيث بخلاف تاء (جَهَة) .  
الثاني : أن نقول : سلّمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضاً إلاّ أنّه جمع بينه وبين ما هو عوض منه<sup>(٦)</sup> اضطراراً كما جمع الراجز بين (يا) والعوض منها في قوله<sup>(٧)</sup> :

١ - من شرح التسهيل. وفي الأصل ود وك وزوف: "مثله".

٢ - من ز وك.

٣ - في ديوانه ٣٠، والبيت من (الطويل)، والشاهد: دخول (أل) في (الجيب) عوضاً من الضمير في (منها)، وجمع بين المعروض والمعوّض منه. وفي ز: "بجز النداء في مكان" بجس الندامى". وقطاب الجيب: مجتمعه، وهو مخرج الرأس منه. والبضّة: البيضاء.

والبيت في اختسب ١/١٨٣، والخزانة ٢/٢٠٣، وشرح التصريح ٢/٨٣.

٤ - في ف: "يقول".

٥ - في الأصل ود: "مخدوفه"، وفي ف وك: "مخدوف"، والمثبت من ز.

٦ - في ز: "عنه".

٧ - هو أبو خراش الهذليّ في أشعار الهذليين ٣/١٣٤٦، ونسب لأمية في الخزانة ١/٣٥٨. والبيت من (مشتور ارجز). والشاهد: الجمع بين (يا) والميم المشددة، وهو جمع بين المعروض والمعوّض منه. وفي الأصل: "يا اللهمّ" مكان "يا اللهم"، والمثبت من د وف وز وك.

والبيت في النوادر ١٦٥، والمقتضب ٤/٢٤٢، وسر الصناعة ١/٤١٩، ٢/٤٣٠.

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

ومما يقوَّى كون حرف التعريف عوضاً قوله في صفة صقر<sup>(١)</sup>:

يَا وَيُّ إِلَيَّ قَتَّةٌ خَلَقَاءَ رَاسِيَةٍ حُجْنُ الْمَخَالِبِ لَا يَغْتَالُهُ الشَّبْعُ

أراد: حجنٌ مثالبه، ولولا<sup>(٢)</sup> ذلك لقال: أحسن المخالب، كما يقال: أحمر الثياب، وأنشد الكوفيون<sup>(٣)</sup>:

يَا كَلِيلَةَ خُرْسٍ اللَّجَاجِ سَمَّيْتُهَا .....

أراد خرساً دجاجها، ولولا ذلك، لقال: خرساء كما يقال: امرأة حمراء الثياب.

وإذا صحَّ التعويض المذكور فلا يقاس عليه إلا ما سُمِعَ له نظير، ولا<sup>(٤)</sup> يقدر في صحته<sup>(٥)</sup> عدم استعماله في صلة، وغيرها على سبيل الاطراد<sup>(٦)</sup>، كما لا يقدر في كون تدوين<sup>(٧)</sup> (حينئذ) عوضاً من الإضافة امتناع ذلك في (إذا) وغيرها من الملازمات<sup>(٨)</sup> للإضافة، لكن شرط التعويض المشار إليه أن يكون فيما يُستقْبَحُ خلوه من الضمير والألف

---

١ - هو زهير في الأساس (غول) ٤٥٨. والبيت من (البيضا). والشاهد فيه مجيء حرف التعريف عوضاً من الإضافة إلى الضمير.

في الأصل: "من خاف"، وفي ك "من خلف" مكان "خلقاء"، وهي ساقطة من ف، وفي د: "خلف"، والمثبت من ز. وفي ف: "فيه" مكان "قنة"، والمخاطب "مكان" المخالب، وفي ز: "رايسة" مكان "راسية"، وفيها وفي ك "السبع" مكان "الشبع"، ومعنى لا يغتاله: لا يذهب بقوته.

٢ - في الأصل: "لو"، والمثبت من د و ف و ز وك.

٣ - لم أعرفه. والبيت من (الطويل) في "اللسان" مادة (بغدد)، وعجزه:

..... ببغداد ما كادت عن النصب تنجلي

والشاهد فيه نيابة (أل) عن الضمير.

٤ - في ك "فلا".

٥ - في ز: "صحة".

٦ - في الأصل: "الاضطرار"، والمثبت من ز وك ود وف.

٧ - في الأصل ود: "التنوين"، والمثبت من ز وك وف.

٨ - في الأصل ود وز وك: "الملازمات"، وفي ف: "الملازمات"، والمثبت من شرح التسهيل.

واللّام معاً، فلا يُجَعَل من ذلك<sup>(١)</sup>: البر<sup>(٢)</sup> الكَرِيسَتين<sup>(٣)</sup>؛ لأنّك<sup>(٤)</sup> لو قلت:  
البرّ (كربستين)<sup>(٥)</sup>، فأخليته من الضمير والألف واللّام لم يُستَقْبَح<sup>(٦)</sup> بخلاف ما تقدّم "انتهى".  
وفي (شرح المفصل) للأندلسي: "زاد الكوفيون في معاني اللّام أن تكون عوضاً من الضمير  
في مثل: الحسن الوجه، برفع (الوجه)، وهذا ضعيف؛ إذ لو كان كذلك لجاز أن  
تقول<sup>(٧)</sup>: مررت بزيد فكلّمني الغلام، أي: غلامه، وليس بجائز، لأنّ [٨٣/ب] الهاء اسم مضمّر  
يُعرّف ما قبله بالإضافة واللّام<sup>(٨)</sup> حرف تعريف بوجه آخر فهما<sup>(٩)</sup> مختلفان".  
وقال في (باب الإضافة): "إنما نابت اللّام<sup>(١٠)</sup> عن الإضافة إلى الضمير لشيئين:  
أحدهما: أنّ اللّام للأشارة كالضمير.  
الثاني: أنّ اللّام لما كانت للعهد والمعهود غائب جرى مجرى الضمير كذا ذكره  
النحويّون؛ ولأنّ كلاّ منهما<sup>(١١)</sup> لا يحتمل النكرة" انتهى.

١ - في ك: "ذلك من" بالتقديم والتأخير.

٢ - في ك: "من البرّ".

٣ - في الأصل، ود: "البر كستين"، وفي ك: "ستين" مكان "بستين". والمثبت من ف و ز. وانكر: مكيال لأهل العراق. ينظر  
اللسان (كرر).

٤ - بياض في د. ومن هنا انتقطع الكلام.

٥ - في الأصل وف: "ستين"، والمثبت من ز، وفيها "الكر"، والصواب ما أثبتّه.

٦ - في الأصل: "تستقبح"، والمثبت من ف و ز وك.

٧ - في الأصل وف: "يقول"، والمثبت من ز.

٨ - في ز: "واللاف اللّام".

٩ - في ف: "فيهما".

١٠ - في ز: "الألف واللّام".

١١ - في الأصل: "منها"، والمثبت من ز وك وف.

وفي (البسيط): "السابع من أقسام [اللام أن تكون عوضاً<sup>(١)</sup> من تعريف الإضافة، كقولك: مررت بالرجل<sup>(٢)</sup> الحسن الوجه، فالقياس<sup>(٣)</sup> أن لا يجتمع<sup>(٤)</sup> الألف<sup>(٥)</sup> واللام [والإضافة، إلا أن الإضافة<sup>(٦)</sup>] لما لم تُعرّف احتيج إلى الألف واللام لتجري الصفة<sup>(٧)</sup> للمعرفة السابقة".

[قوله<sup>(٨)</sup>]: "و<sup>(٩)</sup> خَرَجُوا عَلَى ذَلِكَ: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾<sup>(١٠)</sup>".

في (الكشاف<sup>(١١)</sup>): "المعنى فَإِنَّ الْجَنَّةَ مَأْوَاهُ، كما تقول للرجل: غَضَّ الطرف، تريد: طرفك".

قال<sup>(١٢)</sup>: "وليس الألف واللام بدلاً من الإضافة لكن لما عَلِمَ أَنَّ الخائف هو صاحب المأوى، وأنه لا يغضّ الرجل طرف غيره تُرِكَت الإضافة، ودخول حرف التعريف في ﴿الْمَأْوَى﴾، و(الطَّرْف) [للتعريف<sup>(١٣)</sup>؛ لأنهما معروفان".

١ - من ك وز: وفي الأصل وف: "منها".

٢ - في الأصل: "رجل"، والمثبت من ز وك وف.

٣ - من ف و ز وك .

٤ - في ز: "تجتمع".

٥ - في ز: "لألف".

٦ - من ف و ز وك .

٧ - في ف وز: "صفة".

٨ - من ف وك، وينظر المغني ٧٧، ويعني الكوفيّين، وبعض البصريّين، وكثيراً من المتأخرين.

٩ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك.

١٠ - سورة: النازعات. من الآية: ٤١.

١١ - الكشاف ٢١٥/٤.

١٢ - المصدر نفسه.

١٣ - من ك.



قال أبرحيان<sup>(١)</sup>: "هذا كلام لا يتحصّل منه الرابط العائد على المبتدأ، إذ قد نفى<sup>(٢)</sup> مذهب الكوفيّين، ولم يقدّر ضميراً محذوفاً كما قدّر البصريّون، فإرام<sup>(٣)</sup> حصول [الرابط]<sup>(٤)</sup> بلا رابط".

وقال السمين<sup>(٥)</sup> والسفاسي<sup>(٦)</sup>: "بل هو موافق للبصريّين في تقدير الضمير، ووجهه<sup>(٧)</sup> الاستغناء عنه العلم به".

قوله<sup>(٨)</sup>: "وقال الزمخشري<sup>(٩)</sup> في قوله تعالى<sup>(١٠)</sup>: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾: «إن الأصل أسماء المسمّيات».

بقيّة كلامه: "فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء؛ لأنّ الاسم لا بدّ له من مسمّى، وعوّض منه اللام كقوله: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾<sup>(١١)</sup>".

قال الشيخ سعد الدين<sup>(١٢)</sup>: "إنما احتاج إلى اعتبار هذا الحذف ليتحقّق<sup>(١٣)</sup> مرجع الضمير من عوّضه، وينتظم معه: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾<sup>(١٤)</sup>، ولم يجعل المحذوف مضافاً إلى مسمّيات الاسم؛ لينتظم تعلق الإنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم".

١ - البحر ٨/٤٢٣.

٢ - في ف: "نوى".

٣ - في ف: "أم".

٤ - في الأصل وف وز: "الرابط"، والمثبت من التذييل.

٥ - الدرّ المصون ٦/٤٦٧.

٦ - إعراب القرآن ٢/١٩٨ ب.

٧ - في ز: "وجهه".

٨ - بياض في الأصل، والمثبت من ف وك وز. وينظر المعنى ٧٧.

٩ - الكشف ١/٢٧٢.

١٠ - "قوله تعالى" ساقط من ك. و﴿كُلَّهَا﴾ ساقط من الأصل وك، مثبت من ف. سورة: البقرة. من الآية: ٣١.

١١ - سورة: مريم. من الآية: ٤.

ثم قال<sup>(١)</sup>: "وقد بقي أن تكون (أل) نائبة عن المضاف إليه في قوله: ﴿فَيَا أَيُّهَا الْجَحِيمُ هِيَ الْمَأْمُورُ﴾<sup>(٢)</sup> فوجب حمل كلامه هنا على أن الأصل أسماء المسميات، وأن الأسماء أريد بها أسماء معهودة معروفة، فأتى بالتعريف اللامي قائماً مقام التعريف الإضافي، وليست اللام عوضاً عن المضاف إليه توفيقاً بين كلاميه انتهى.

### [فائدة: (٣)]

قال الأندلسي: "زاد الكوفيون في معاني اللام معنى آخر، و<sup>(٤)</sup> هو التعظيم والتفخيم، كهي في أسماء<sup>(٥)</sup> الله تعالى، والأعلام، وأنكر ذلك البصريون. وقول الكوفيين<sup>(٦)</sup> لا نظير له".  
وقال السخاوي<sup>(٧)</sup>: "قد تدخل الألف واللام فتكون عوضاً، وذلك في موضعين: في اسم الله عز وجل، وأصله في أحد قولي سيئويه إليه، ثم حذفت الهمزة على غير قياس، وعوض منها الألف واللام.  
والموضع الثاني: أن تكون<sup>(٨)</sup> عوضاً من يائي النسب، وذلك قولهم: اليهود، والنجوس، الأصل: يهوديون، ومجوسيون؛ لأن (يهود)، و(مجوس) علمان، فدخول الألف واللام

١٢ - حاشية الكشف ٩٤/ب.

١٣ - من ز، وفي الأصل وك: "ليحقق".

١٤ - سورة البقرة. من الآية ٣١.

١ - حاشية الكشف ٩٤/ب.

٢ - سورة: النازعات. من الآية: ٣٩.

٣ - بياض في الأصل، والمثبت من ف وك وز.

٤ - من ف .

٥ - في ك "اسم".

٦ - في الأصل وف: "الكوفيون"، وهو تحريف.

٧ - المفضل ١٨٣/ب، ١٨٤/أ.

٨ - في الأصل وك وف: "يكون"، والمثبت من ز .

## [أَمَّا] <sup>(١)</sup>

قوله <sup>(٢)</sup>: "أحدهما: أن تكون حرف استفتاح".

أقول [٨٤/أ]: عجبت للمصنّف كيف لم يذكر كونها حرف تنبيه مع ذكره ذلك في (ألا) <sup>(٣)</sup>، واعتراضه هناك على المعربين في ترك ذكرهم له، مع أنّهما في ذلك على حدّ سواء. قال الزمخشري <sup>(٤)</sup> في (المفصل): "حروف <sup>(٥)</sup> التنبيه: ها، وألا، وأما".

وكذا في (كافية) ابن الحاجب <sup>(٦)</sup>.

وقال ابن القوّاس <sup>(٧)</sup> في (شرحها): "الغرض من دخول (ألا)، و(أما) في الكلام الدلالة على تنبيه المخاطب لئلا يفوته بعض ما ذكر لغفلة عنه، وقد يعبر عنهما بالاستفتاح؛ لأنّه يستفتح <sup>(٨)</sup> الكلام <sup>(٩)</sup> بهما للدلالة على صحّة ما بعدهما، ولذلك لا يقعان إلا في صدر الكلام، بخلاف (ها) فإنّه يكون أوّله، ووسطه".

---

١ - ساقطة من الأصل، وفي ك: "أما"، والمثبت من ف و ز.

٢ - المعنى ٧٨.

٣ - المصدر نفسه ٩٥.

٤ - المفصل ٣٦٦.

٥ - من ف و ز وك، وفي الأصل: "حرف".

٦ - الكافية ٤٤.

٧ - شرح الكافية ١٥٠/ب.

٨ - في الأصل و ف: "يفتح"، والمثبت من ز وك.

٩ - "الكلام" ساقط من ز.

وقال ابن يعيش<sup>(١)</sup> في (شرح المفصل): "(أما) حرف تنبيه، وتحقيق للكلام الذي بعدها، والفرق بينها<sup>(٢)</sup>، وبين (ألا) أن (أما) للحال، و(ألا) للاستقبال، تقول: أما إن زيدا عاقل، تريد أنه عاقل على الحقيقة والمجاز، فأما قوله<sup>(٣)</sup>:

أما والذي أبكى ..... البيت.

وإدخاله (أما) على حرف القسم فكأنه نبه المخاطب على استماع قسمه، وتحقيق المقسم عليه.

وقال ابن الحاجب<sup>(٤)</sup>: "... (أما)، و(ألا) تدخل على الجمل لتنبه [المخاطب]<sup>(٥)</sup> على ما يُذكر بعدها خشية أن ينوته لغفلة شيء<sup>(٦)</sup> منها، فلا<sup>(٧)</sup> يدخلان إلا<sup>(٨)</sup> أول الكلام على الجملة. وأما (ها) فتدخل كما يدخلان، وتدخل<sup>(٩)</sup> على الضمائر<sup>(١٠)</sup>، وأسماء الإشارة أيضاً، وإن لم [تكن] أول الكلام".

١ - شرح المفصل ١١٥/٨.

٢ - في الأصل وزوك: "بينهما"، والمثبت من ف.

٣ - هو أبو صخر الخذلي في شرح أشعار الخليليين ٩٧٥/٢. وهذا بعض بيت من (الطويل): وتامه:

..... وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر

والشاهد: دخول (أما) على القسم لتنبيه المخاطب.

والبيت في رصف المباني ٩٧، وتلخيص الشواهد ١٧٠، وشرح أبيات المغني ٣٨٨/١.

٤ - الإيضاح ٢٢٠/٢.

٥ - من ك.

٦ - في الأصل وك: "شيئا"، وفي ف: "شيئا"، والمثبت من ز.

٧ - في ز: "ولا".

٨ - من ف وزوك، وفي الأصل: "إلى".

٩ - في ز: "يدخل".

١٠ - في ف: "الضمير".

١١ - في الأصل وك وز: "يكن"، وفي ف حرف المضارعة غير معجم، والصواب ما أثبتته من الإيضاح.

وقال الأندلسي: " (ألا) تكون للتنبيه، ويقال لها<sup>(١)</sup> استفتاح، يعنون: يُستفتح بها الكلام، وهو راجع إلى هذا المعنى .

وتكون للتحضيض مثل (لولا)، وكذلك (أما) تشاركها أيضاً في الوجهين.

قال الخوارزمي<sup>(٢)</sup>: (( ألا) و(أما) على ضربين:

أحدهما التقرير، والتحضيض.

والثاني: التنبيه [المحض]<sup>(٣)</sup>، والتحقيق، وهما مركبتان في هذا الوجه مغيرتان عما كانتا عليه قبل من المعنى.

والفرق بينهما أن حرف الاستفهام لم يركب في الوجه الأول بحرف الجحد. والدليل على ذلك أنك لو أخرجتهما<sup>(٤)</sup> عن الكلام الذي دخلتا<sup>(٥)</sup> عليه لتغير<sup>(٦)</sup> معناه، وليستا كذلك في الوجه الثاني؛ لأنهما فيه كالزيادتين<sup>(٧)</sup>، والفرق بين (ألا) و(أما) أن (أما) للحال، و(ألا) للاستقبال.

وقال السخاوي<sup>(٨)</sup>: " (أما) استفتاح، وتنبيه، وتحقيق تأتي<sup>(٩)</sup> في<sup>(١٠)</sup> مقدمة القسم، ومفتاحه، وهي كلمة مركبة من همزة الاستفهام، و(ما) التي للتنفي، وأما<sup>(١١)</sup> قوله<sup>(١٢)</sup>:

---

١ - في ف و ز: "فيها".

٢ - التخمير ٩١/٤، ٩٢.

٣ - طمست في الأصل، والمثبت من ز و ف وك.

٤ - من ف و ز، وفي الأصل وك: "أخرجتهما".

٥ - في ك: "دخلت".

٦ - في ف: "لتغير".

٧ - في ز: "كالزيادتين".

٨ - المفضل ١٢٥/ب، ١٢٦/أ.

٩ - في الأصل وك: "يأتي"، والمثبت من ف، وفي ز: "تأتي ومقدمة القسم".

١٠ - من ف: وهي ساقطة من الأصل و ز وك.

أَمَّا صَحًا أَمَّا ائْتَهَى أَمَّا ارْعَوَى أَمَّا رَأَى الشَّيْبَ بِفُرْدِيهِ بَدَا

فليست المركبة؛ لأنَّ (ما) باقية على ما كانت عليه قبل الهمزة، ويدخل حرف العطف بينهما<sup>(١)</sup>، كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وهي في هذا الوجه بمنزلة (لم) في قولك: ألم تسمع؟.

وقال الرضي<sup>(٣)</sup>: "(أما) و(ألا) حرفا استفتاح يُبتدأ بهما الكلام، و<sup>(٤)</sup>فائدتهما المعنوية تأكيد مضمون الجملة، وكأنهما مركبان من همزة الإنكار، وحرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، رُكِبَ الحرفان لإفادة الإثبات، والتحقيق فصارا المعنى (إن)<sup>(٥)</sup>، إلا أنهما غير عاملين، و<sup>(٦)</sup>يدخلان على الجملة خبرية، أو طلبية، أمراً كانت، أو نهياً، أو استفهاماً، أو تنبيهاً<sup>(٧)</sup>، أو غير ذلك. ويختصان بالجملة بخلاف (ها)، و<sup>(٨)</sup>فائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ، وقد يُنسب التنبيه إليهما<sup>(٩)</sup> كما هو مذهب المصنف<sup>(١٠)</sup>.

وتدخل (ألا) كثيراً على النداء، و(أما) كثيراً على التسم.

١١ - في ز: "فأما".

١٢ - لم أعرفه، ولم أقف على تخريج للبيت. وهو من (الرجز). والشاهد فيه عدم تركيب (أما). وفي الأصل وز: "صحى"، والمثبت من ك. وفي ف: "صحى" مكان "صحاً". والفردان: ناحيتا الرأس.

١ - في ف: "فيهما".

٢ - سورة: الصافات. من الآية: ٥٨.

٣ - شرح الكافية ٢/٣٨٠.

٤ - "الواو" ساقطة من ف.

٥ - "إن" ساقطة من ز.

٦ - "الواو" ساقطة من ز.

٧ - في ف: "ضميها".

٨ - "الواو" ساقطة من ف.

٩ - في ف: "إليها".

١٠ - الكافية ٤٤.

وقد جاء (أَمَّا) بمعنى حقًا، فتفتح<sup>(١)</sup> (إِنْ) بعدها.

وأما (أَلَا)، و(أَمَّا) للعرض فهما حرفان يختصّان [ب/٨٤] بالفعل، ولاشكّ في كونهما إذن مركّبين من همزة الإنكار، وحرف النفي، وليس<sup>(٢)</sup> كحرفي الاستفتاح؛ لأنّهما بعد التركيب يدخلان على الجملتين الاسميّة والفعليّة بلا خلاف، والثّان للعرض تختصّان<sup>(٣)</sup> بالفعليّة على الصحيح.

وقال النيلي<sup>(٤)</sup>: "(أَمَّا) و(أَلَا)، و(هَا) حروف<sup>(٥)</sup> تنبيه والقصد بوضعها تنبيه المخاطب بذكرها على ما يأتي بعدها من القول؛ لأنّه بتقدير ذهوله - عن بعض ما يقال له في أوّل الأمر- لا يفهم المعنى، وإذا أتى بهذه الأحرف في أوّل ما يخاطب به فتقدير ذهوله عن ذلك الحرف، لا يخلّ بفهم المعنى.

وتدخل (أَلَا)، و(أَمَّا) على الجملة الاسميّة والفعليّة، وقد يستعملان في غير التنبيه، فيكونان للتوبيخ، والتحضيض، وقد فتحوا (إِنْ) بعد (أَمَّا)، فقالوا: أَمَّا أنّه قائم، فجعلوا (أَمَّا) بمعنى حقًا، كأنّك قلت: أفي حق أنّك<sup>(٦)</sup> قائم، ف(أَنْ) وما بعدها في موضع الابتداء<sup>(٧)</sup>، وما قبلها يقدر<sup>(٨)</sup> بالظرف، وهو خبرها.

وقال المالقي<sup>(٩)</sup> في (رصف المباني): "ل(أَمَّا) موضعان:

١ - في ز: "يفتح".

٢ - في ز: "ليستا".

٣ - في الأصل: "يختصّان"، والمثبت من شرح الكافية.

٤ - شرح الكافية ٢١٢، ٢١٣/أ.

٥ - في ف: "حرف".

٦ - في الأصل: "كأنّك"، والمثبت من ف و ز.

٧ - في ف: "الابتداء".

٨ - في ز و ك: "مقدّر".

٩ - رصف المباني ١٨٠، ١٨١.

الأول: أن يكون معناها العرض<sup>(١)</sup> كأحد معاني (ألا)، نحو: أَمَا تقوم، أَمَا تقعد. والمعنى أنك تعرض عليه<sup>(٢)</sup> فعل<sup>(٣)</sup> القيام، والقعود ليرى<sup>(٤)</sup> هل يفعلهما، أو لا، فلا يكون بعدها إلاّ الفعل كـ (ألا). فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل الذي يدلّ عليه قرينة الكلام، نحو: أَمَا زيداً، أي: أَمَا تضرب<sup>(٥)</sup> زيداً.

الثاني: أن يكون معناها التنبيه والاستفتاح كـ (ألا) [فبابها]<sup>(٦)</sup> الجمل الاسميّة، والفعليّة، و (إنّ) المكسورة.

وقد تكون (أَمَا) همزة داخلية على (ما) النافية فيكون معناها<sup>(٧)</sup> التقرير، والتوبيخ كما يكون ذلك في الهمزة و (لم)، أو الهمزة و (ليس)، وهي في هذا الموضع مركبة، وفي الموضعين الأولين بسيطة "انتهى".

فهذا مجموع كلام الناس في (أَمَا)، وقد علمت ما فيه من اتفاق، واختلاف.

[قوله]<sup>(٨)</sup>: "وقد تبدل همزتها هاء، أو عيناً... إلى آخره.

قال في (المفصل)<sup>(٩)</sup>: "فيقال: هما والله، وهم والله، وعمّا [والله]<sup>(١٠)</sup>، وعمّ والله". قال الأندلسي: "وكأنّهم يفرّون من الهمزة تارة إلى الهاء، وتارة إلى العين".

١ - في الأصل: "العرض"، والمثبت من ف و ز وك.

٢ - في الأصل و ف: "على"، والمثبت من ز وك.

٣ - "فعل" ساقط من ز.

٤ - في الأصل و ف وك: "ليرى"، والمثبت من ز.

٥ - في ز وك: "تبصر".

٦ - بياض في الأصل، وطمس في ف، والمثبت من ز وك.

٧ - في ز وك: "معنى تركيبها".

٨ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك، وينظر المغني ٧٨.

٩ - المفصل ٣٦٨.

١٠ - من ف و ز.



قوله<sup>(١)</sup>: "أو تحذف الألف مع ترك الإبدال".

قال ابن يعيش<sup>(٢)</sup> في (شرح المفصل): "هذا شاذ قياساً واستعمالاً، أمّا شذوذه في الاستعمال فما أقله، وأمّا القياس فمن وجهين:

أحدهما: أنّ الألف خفيفة غير<sup>(٣)</sup> مستثناة؛ ألا ترى أنّ من<sup>(٤)</sup> قال: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَسُرُّ﴾<sup>(٦)</sup> فحذف الياء تخفيفاً في الوقف<sup>(٧)</sup> لم يحذف الألف في قوله تعالى<sup>(٨)</sup>: ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشَى﴾ والنَّهَارَ إِذَا تَجَلَّى<sup>(٩)</sup> لحفّتها.

والثاني: أنّ الحذف<sup>(١٠)</sup> في الحروف<sup>(١١)</sup> بعيد جداً؛ لأنه نوع من التصرف؛ والحروف<sup>(١٢)</sup> لا تصرف فيها لعدم اشتقاقها. وأمر آخر أنّ هذه الحروف وضعت اختصاراً نائبة عن الأفعال<sup>(١٣)</sup> دالة على معانيها، فهمزة الاستفهام أغنت عن (أستفهم)، و(ما)<sup>(١٤)</sup> النافية

١ - بياض في الأصل: والمثبت من ف و ز وك. وينظر المغني ٧٨.

٢ - شرح المفصل ١١٦/٨، ١١٧.

٣ - في الأصل و ف وك: "عن"، والمثبت من ز.

٤ - هي قراءة نافع، وأبي عمرو، والكسائي.

٥ - سورة: الكهف. من الآية: ٦٤.

٦ - سورة: الفجر. من الآية: ٤.

٧ - في ك "الوقف".

٨ - ساقطة من ك.

٩ - سورة: الليل. الآيتان: ٢، ١.

١٠ - ساقطة من ف.

١١ - من ف وك، وفي الأصل وز: "الحرف".

١٢ - في الأصل: "الحرف"، وطمس في ف، والمثبت من ز وك.

١٣ - من ك، وفي الأصل وز وف "الفعل".

١٤ - في ف: "ماء".

أغنت عن (أنفي): فإذو اختصرت هذه الحروف، وحذفت منها<sup>(١)</sup> شيئاً لكان اختصاراً  
للمختصر، وذلك بحذف، فإذ لك بعد الحذف فيها ووجب إقرارها على ما هي  
[عليه]<sup>(٢)</sup>، لعدم الدلالة على المحذوف، والذي حسنه قليلاً هنا بقاء الفتحة<sup>(٣)</sup> قبلها  
دليلاً<sup>(٤)</sup> على الألف المحذوفة، إذ لو لم يكن ثم محذوف لكانت<sup>(٥)</sup> الميم ساكنة، نحو: (أم) في  
العطف، و(هل)، و(بل) فلما تحركت من غير علة علم أن ثم محذوفاً مراداً، هذا مع ما في  
حذفها من التخفيف، فإن الألف، وإن كانت حقيقفة فلا إشكال في كون حذفها أخف من  
وجودها هذا مع<sup>(٦)</sup> ما في القسم بعدما [٨٥/أ] من الدلالة عليها، إذ كانا يتصاحبان<sup>(٧)</sup>  
كثيراً.

وقد حمل<sup>(٨)</sup> ابن جنّي<sup>(٩)</sup> قراءة علي<sup>(١٠)</sup>، وزيد<sup>(١١)</sup>: «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لِّتَصِيَّبَ الَّذِينَ ظَلَمُوا»<sup>(١٢)</sup>  
على أن المراد: لاتصيبن على حدّ قراءة الجماعة.

١ - ساقطة من ف .

٢ - ساقطة من الأصل وف وز وك. والمثبت من شرح المنفصل .

٣ - في الأصل: "الفاتحة"، والمثبت من ف وز وك.

٤ - في ك "دلالة".

٥ - في ف: "لكن".

٦ - ساقطة من ز .

٧ - في ز: "إذا كان متصاحبان كثيراً".

٨ - في ز: "حل".

٩ - المختص ٢٧٧/١.

١٠ - ابن أبي طالب بن عبدالمطلب الهاشمي القرشي. ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصهره، ورابع الخلفاء  
الراشدين، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة. قتله عبدالرحمن بن ملجم سنة ٤٠ هـ.

ترجمته في تهذيب التهذيب ٣٣٤/٧، والإصابة ٥٧/٧.

١١ - ابن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي، أبو حارثة. صحابي كبير. كان من كتّاب الوحي، فقيهاً، مقدماً في  
القراءة، والقضاء، والفقه. توفي سنة ٤٥ هـ.

ترجمته في الإصابة ٤١/٤، ومعرفة القراء ٥/١.

قال ابن مالك<sup>(١)</sup> في (شرح التسهيل): "روى سيبويه<sup>(٢)</sup> [نحو]<sup>(٣)</sup>: «أَمَّا إِنَّكَ ذَاهِبٌ» بالكسر على جعل (أَمَّا) استفتاحاً بمنزلة (أَلَا)، وبالفتح على جعل (أَمَّا) بمعنى حقاً، وإذا وليت (إِنَّ) (حقاً) فتحت؛ لأنها حينئذ مؤولة هي وصلتها بمصدر مبتدأ، و(حقاً) مصدر واقع ظرفاً مخبراً به، ومنه قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

أَحَقُّ أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا .....

تقديره عند سيبويه<sup>(٥)</sup>: أُنِي حقٌّ أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا، فـ(أَمَّا) المفتوح بعدها (إِنَّ) كذلك.

قال ابن مالك<sup>(٦)</sup>: "ويحتمل عندي أن يكونوا نصبوا (حقاً) نصب المصدر الواقع بدلاً من<sup>(٧)</sup> اللفظ بفعله، و(أَنْ) في موضع رفع بالفاعلية، كأنه قال: أحقُّ حقاً أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا، وتكون (أَمَّا) مع الفتح للاستفتاح أيضاً، وما بعدها مبتدأ خبره محذوف، كأنه قال: أَمَّا معلوم أَنَّكَ ذَاهِبٌ.

وقد يقع بين (أَمَّا) و(إِنَّ) يمين فيجوز أيضاً الفتح على مرادفة (أَمَّا) (حقاً)، وانكسر على مرادفتها (أَلَا)، ذكر ذلك سيبويه<sup>(٨)</sup>. انتهى.

١ - شرح التسهيل ٢/٢٣.

٢ - الكتاب ٣/١٢٢.

٣ - من ف وز.

٤ - هو المفضل النكري في الأصمعيّات ٢٠٠. وهذا صدر بيت من (الوافر)، وعجزه:

..... فَنَيْتَنَا وَنَيْتَهُم فَرِيقٌ

والشاهد: مجيء (حقاً) ظرفاً مخبراً به. وفي الأصل: "استعملوا" مكان "استقلوا".

والبيت في الكتاب ٣/١٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٨، والخزانة ٤/٣٠٨، وشرح أبيات المغني ١/٣٤٦، ٣٤٨.

٥ - الكتاب ٣/١٣٥، ١٣٦.

٦ - شرح التسهيل ٢/٢٣، ٢٤.

٧ - من ف وزوك، وفي الأصل: "في".

٨ - الكتاب ٣/١٢٢.

وقال أبوحيان<sup>(١)</sup>: "ما ذهب إليه ابن مسالك<sup>(٢)</sup> من جواز انتصاب (حقاً) نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعلته، و(أن) في موضع رفع على الفاعلية لا يجوز؛ لأنه ليس من المصادر التي يجوز نصبها على إضمار فعل؛ لأن ذلك إنما يكون إذا أريد به الأمر، وما أشبهه، أو الاستفهام، ويكون نكرة، ولا يكون معرفة، وقد قالوا: ((أفي الحق أنك ذاهب))، فدلّ على أنه منصوب على<sup>(٣)</sup> الظرف، وما بعده مبتدأ، وكأنه قال: أفيما يحقّ هذا، ويكون ظرفاً مجازاً بمنزلة (كيف)؛ لأنّ معناها: في أية<sup>(٤)</sup> حالة.

والدليل على أنّ نصبه نصب الظرف قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ بِمَالِي ثُمَّ يَنْطَلِمُنِي الشَّرِيسُ

فإن قلت: هل يجوز أن ينتصب على أنه أسقط منه حرف الجر، والعامل فيه (كائن)، فيكون أولى من جعل ما ليس بظرف ظرفاً، فيكون المعنى: أكائن، أو مستقرّ فيما يحقّ هذا، ثمّ أسقط الحرف فصار: أحقاً أنك ذاهب؟

قلت: المعنى لا يعمل مضمرّاً، ألا ترى أننا أبطلنا أن يكون ((مثلهم)) من قوله<sup>(٦)</sup>:

..... وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

١ - ينظر التذييل ٥٣/٢، ٥٤.

٢ - شرح التسهيل ٢٢/٢، ٢٣.

٣ - في ف و ز: "على أن"، وهو تحريف.

٤ - من التذييل، وفي الأصل وف وز: "أنه".

٥ - هو أبو زبيد الطائي في ديوانه ١٠١، والبيت من (الوافر). والشاهد: دخول (في) على (حق)، فمما يدلّ على أنّ انتصابه على الظرفية.

والبيت في الأحاجي النحوية ٨٢، والخزانة ٣٠٩/٤، وشرح أبيات المغني ٣٤٧/١.

٦ - هو الفرزدق في ديوانه ١٨٥/١. وهذا بعض بيت من (البيسط)، والبيت بتمامه:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

والشاهد: عدم جواز إعراب (مثلهم) حالاً والعامل فيه الخبر المخذوف؛ لأن المعنى لا يعمل مضمرّاً.

وفي ف: "قوهم" مكان "قوله". وفي الأصل: "ليس" مكان "بشر"، والمثبت من ف و ز.

والبيت في الكتاب ٦٠/١، والمقتضب ١٩١/٤، وشرح أبيات سيويه ١٦٢/١، والخزانة ١٣٠/٢.

حالاً والعامل فيه الخبر المحذوف، كأنه قال: في الوجود، وإنما يعمل مضمراً و مظهراً الفعل، ويجوز أن تقول: أحقُّ أنك ذاهب بالرفع، وهو جيد قوي، وهو الوجه؛ لأنه ليس فيه جعل ما ليس بظرف ظرفاً، وارتفاعه [٨٥/ب] على أنه الخبر؛ لأنَّ (أنَّ) تنزّل منزلة أعرف المعارف. وأما تجويز ابن مالك<sup>(١)</sup> في (أما أنك ذاهب) ، بفتح (أنك) أن تكون (أما) للاستفتاح، وما بعدها بتقدير مبتدأ محذوف<sup>(٢)</sup> الخبر، كأنه قال: أما معلوم أنك ذاهب ، فشيء خالف فيه النحويين، ويطله أنه لو كان على ما ذهب إليه لصرحت العرب بهذا الخبر الذي قدره في موضع (ما) مع (أنَّ)، وتقول: أما والله أنك ذاهب، بفتح (إنَّ)، وكسرهما".

قال الخضرأوي: ((إذا كسرتها<sup>(٣)</sup>) جعلتها جواب [القسم] <sup>(٤)</sup>، وإذا فتحت فقدّره سيوريه<sup>(٥)</sup>: أعلم والله أنك ذاهب، وقدره الفراء، وأبو العباس<sup>(٦)</sup>، وجماعة: أحلف<sup>(٧)</sup> بالله على أنك ذاهب، أي: على ذهابك)) انتهى.

[قوله]<sup>(٨)</sup>: "في"<sup>(٩)</sup> نحو قوله<sup>(١٠)</sup>:

أَحَقُّ أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقْلُوا .....

١ - شرح النسيب ٢/٢٣.

٢ - في ز: "أما".

٣ - من ف و ز، وفي الأصل "بحذف".

٤ - في ز وك: "كسرت".

٥ - في الأصل وك و ز وف: "الشرط"، والصواب ما أثبتته؛ لأن السياق يقتضيه.

٦ - الكتاب ٣/١٢٢.

٧ - ينظر المقتضب ٢/٣٥٣.

٨ غني ز: "أحلف".

٩ - بياض في الأصل، والمثبت من ز و ف وك. وينظر المغني ٧٩.

١٠ - "في" ساقطة من ز.

١١ - تقدّم في ص ٦٥٢.

أورده محمد بن سلام الجُمَحي<sup>(١)</sup> في (طبقات الشعراء)، وصاحب<sup>(٢)</sup> (الحماسة البصريّة) بلفظ:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ جَيْرَتَنَا اسْتَقَلُّوا .....

فلا شاهد عليه فيه على هذا.

وأورد الأندلسيّ بدله:

..... أَحَقَّ أَنْ أُنْطَلِكُمْ مَجَانِي<sup>(٣)</sup>.

[قوله]<sup>(٤)</sup>: "بدليل قوله"<sup>(٥)</sup>:

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُعَرِّمٌ بِكَ هَائِمٌ .....

قال الرضي<sup>(٦)</sup>: "ودليل كونه"<sup>(٧)</sup> [في]<sup>(٨)</sup> مذهب الظرف:

١ - طبقات الشعراء ١/٢٧٥.

٢ - هو صدر الدين عليّ بن أبي الفرج بن الحسن البصريّ. أديب، جمع حماسة شعريّة على غرار ما صنع أبوتمام، وضمّنها اختياراته. كان حياً سنة ٦٤٧ هـ.  
ترجمته في مقدّمة الحماسة البصريّة ١/٢٠.  
وينظر الحماسة البصريّة ١/٥٣.

٣ - هو النابغة الجعديّ في ديوانه ١٦٤. وهذا عجز بيت من (الوافر)، وصدّره:  
ألا أبلغ بني خلف رسولاً .....

والشاهد: انتصاب (حقاً) على الظرفيّة.

والبيت في الكتاب ٣/١٣٧، وتخليص الشواهد ١٧٦، والخزانة ٤/٣٠٦.

٤ - بياض في الأصل، والمثبت من ف وز وك. وينظر المغني ٧٩.

٥ - هو فائد بن المنذر في شرح الشواهد ١٧٢، أو أبو الطمّحان في محاضرات الأدباء ٢/٢٣. وهذا صدر بيت من (الطويل)، عجزه:

..... وَأَنْكَ لَا خَلَّ هَوَاكَ وَلَا حَمْر

والشاهد فيه: دخول (في) على (الحق)، وذلك يدلّ على أن انتصابه كان على الظرفيّة.

والبيت في تخليص الشواهد ١٧٧، وشرح أبيات المغني ١/٣٥٦.

٦ - شرح الكافية ٢/٣٥١.

٧ - ضمّس في ك.

أَفِي حَقِّ مُوَاسَاتِي أَنْحَاكُم بِمَالِي ثُمَّ يَطْلُمُنِي [الشَّرِيسُ] <sup>(١)</sup>.

[قوله] <sup>(٢)</sup>: "وزاد المالقي" <sup>(٣)</sup> لـ (أَمَا) معنى ثالثاً، وهو أن تكون <sup>(٤)</sup> حرف عرض <sup>(٥)</sup>."

تقدّمت عبارته، ولم ينفرد المالقي بذلك بل سبقه إليه الخوارزمي <sup>(٦)</sup>، والأندلسي، والرضي <sup>(٧)</sup>، والنيلي <sup>(٨)</sup>، وتقدّمت [عباراتهم] <sup>(٩)</sup>.

قوله <sup>(١٠)</sup>: "وقد يدعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في <sup>(١١)</sup> (أَلَمْ)."

ذكر ابن قاسم <sup>(١٢)</sup> مثله، وسبقهما إليه السخاوي <sup>(١٣)</sup>، وتقدّمت عبارته.

---

١ - ساقطة من جميع النسخ، مثبتة من شرح الكافية؛ لأن النص يقتضيها.

١ - في ف: "موافاتي" مكان "مواساتي"، وفي ز: "مواساتي"، وفي الأصل و ف: "الرويس" مكان "الشريس"، وفي ز: "الروس"، والمثبت من شرح الكافية. والبيت تقدّم في ص ٦٥٣.

٢ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك. وينظر المغني ٧٩.

٣ - رصف المباني ١٨٠.

٤ - في ز وك: "يكون".

٥ - في ف: "عوض".

٦ - التخمير ٩١/٤.

٧ - شرح الكافية ٣٨٠/٢.

٨ - شرح الكافية ٢١٢/ب.

٩ - في الأصل وز وك وف: "عبارتهم"، ولعل الصواب ما أثبتته.

١٠ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك. وينظر المغني ٧٩.

١١ - "في" ساقطة من ف.

١٢ - الجنى الداني ٣٩٢ نقلاً عن غيره.

١٣ - الفضل ١٦٨/ب.

## [ أَمَّا بِالْفَتْحَةِ وَالشَّدِيدِ ] <sup>(١)</sup>

[قوله] <sup>(٢)</sup>: "و" <sup>(٣)</sup> قد تبدل ميمها <sup>(٤)</sup> الأولى ياء".

قال الأندلسي: "ومن العرب من يقول: «أَيْمًا» في معنى (أَمَّا)، وأنشد الفراء:  
مُبْتَلَةٌ هَيْفَاءُ أَيْمًا وَشَاخُهَا فَيَجْرِي وَأَمَّا الْحِجْلُ مِنْهَا فَلَا يَجْرِي <sup>(٥)</sup>".

[قوله] <sup>(٦)</sup>: "وهي حرف شرط".

قال الشيخ بهاء الدين بن السبكي <sup>(٧)</sup> في (عروس الأفراح): "(أَمَّا) من الأدوات التي يحصل بها التعليق، وليست شرطاً، وبذلك صرح شيخنا أبو حيان <sup>(٨)</sup>، ونقل عن بعض أصحابه أنها حرف إخبار يتضمن <sup>(٩)</sup> معنى الشرط، ولو كانت أداة شرط لاقتضت فعلاً بعدها لكنها أغنت عن الجملة الشرطية، و <sup>(١٠)</sup> عن أداة الشرط، وهي من أغرب الحروف؛ لقيامها مقام أداة الشرط وجملة شرطية؛ و <sup>(١١)</sup> لكونها تدلّ على الشرط، حكيم <sup>(١٢)</sup> بأن <sup>(١٣)</sup> معنى: أَمَّا زيد

١ - من ف و ر ز، وفي ك "أَمَّا" فقط.

٢ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك، وينظر المغني ٧٩.

٣ - "الواو" ساقطة من ز و ف وك.

٤ - في الأصل: "ميمًا"، والمثبت من ف و ر ز وك.

٥ - لم أعرف قائله، ولم أقف على تخريج له. والبيت من (الطويل). وانشاهد فيه إبدال الباء من الميم في (أَمَّا). وفي ك "فتجري" مكان "فيجري".

٦ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك، وما تقدّم ساقط من ر، باستثناء العنوان. وينظر المغني ٨٠.

٧ - عروس الأفراح ٩١/٢.

٨ - التذييل ١٩٨/٥ أ.

٩ - في "ف": "متضمن"، وفي رو ك "تتضمن".

١٠ - "الواو" ساقطة من ف .

١١ - "الواو" ساقطة من الأصل وك، مثة من ز و ف .

١٢ - في الأصل و ف و ر: "وحكم"، والمثبت من ز وك.



فذاهب، الإخبار بأنه سيذهب في المستقبل؛ لأنّ (زيد<sup>(١)</sup> ذاهب) جواب الشرط، ولا يكون جوابه إلا مستقبلاً انتهى.

وعبارة أبي حيّان<sup>(٢)</sup> في (شرح التسهيل): قال بعض أصحابنا: و<sup>(٣)</sup>هي حرف إخبار متضمّن معنى الشرط، فإذا قلت: أمّا زيد فمَنْطِقٌ، فالأصل: إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق، ثمّ حذفت أداة الشرط، وفعل الشرط، وأنيب<sup>(٤)</sup> مناب ذلك (أمّا).

وقال بعض أصحابنا: لو كانت شرطاً لكان ما بعدها متوقفاً عليها، وأنت تقول: أمّا عالماً فهو عالم<sup>(٥)</sup>، ذكرته أنت: أم<sup>(٦)</sup> لم تذكره، بخلاف: إن قام زيد قام عمرو، فقيام عمرو متوقف على قيام زيد.

وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقّف عليه، كقوله<sup>(٧)</sup>:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٌ فَهَذَا بَتِّي

وقوله<sup>(٨)</sup>:

---

١- في الأصل وف: "أنّ": وفي ز: "على أنّ"، والمثبت من ر، وفي ك "أنّ" مكان "بأنّ" معنى.

١- في ر: "زيداً".

٢- التذييل ١٩٨/٥، أ.ب.

٣- "الواو" ساقطة من ر و ز وك.

٤- في ك "وأنيب".

٥- في ر وف: "أمّا عالماً فعالم، فهو عالم".

٦- في ك "أو".

٧- هو رؤية في ملحقي ديوانه ١٨٩، والبيت من (الرجز). والشاهد: عدم توقّف الجواب على الشرط.

وفي حاشية ر: "البتّ بياء موحدة مفتوحة، وتاء مثناة مشدّدة: الطيلسان من خَزّ ونحوه. قاموس".  
والبيت في الكتاب ٨٤/٢، والإنصاف ٧٢٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٣/٢، وشرح المفصل ٩٩/١، وتخليص الشواهد ٢١٤.

٨- هو ضامىء بن الحارث البرجمي في الأصمعيّات ١٨٤. والبيت من (الطويل).

والشاهد: مجيء الجواب غير متوقّف على الشرط. وفي ر: "بالمدينة" مكان: "في المدينة".  
والبيت في الكتاب ٧٥/١، والنوادر ٢٠، وسرّ الصناعة ٣٧٢/١، وشرح المفصل ٦٨/٨، والخزانة ٣٢٣/٤.

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وقوله<sup>(١)</sup>:

فَإِنْ يَكُ حَقًّا مَا أَتَانِي فَإِنَّهُمْ كِرَامٌ إِذَا مَا النَّائِبَاتُ تَنَوَّبُ

ألا ترى أنَّ بتّه موجود كان<sup>(٢)</sup> لغيره بتّ أو لم يكن، وهو وقَيَّارٌ غريبان بالمدينة<sup>(٣)</sup> كان بالمدينة من أمسى بالمدينة<sup>(٤)</sup> رحله، أو لم يكن بها، وكذلك هم كرام كان ما أتاه حقًا، أم<sup>(٥)</sup> لم يكن. لكن تخرّج<sup>(٦)</sup> ذلك على إقامة السبب مقام المسبّب، ألا ترى أنَّ المعنى [٨٩/أ] من يك ذا بت فأنا لأحسده، وسبب ذلك أنَّ لي بتًا. وكذلك إن يكن أحد من أهل المدينة فأنا لأعبطه فإنّي غريب. وكذلك فإن يك حقًا ما أتاني فإنّهم [خيار]<sup>(٧)</sup> كرام<sup>(٨)</sup>.

وقولهم: أمّا علماً فعالم، فالمعنى: مهما تذكره<sup>(٩)</sup> عالماً فذكرك حق؛ لأنّه عالم، ولا يكون ذكره حقًا حتّى<sup>(١٠)</sup> تذكره<sup>(١١)</sup>، فقد تضمّنت معنى الشرط، وأنا بوا (أمّا) مناب الشرط<sup>(١٢)</sup>

١ - لم أعرفه، ولم أفق على تخرّيج له. والبيت من (الطويل). والشاهد فيه مجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقّف عليه.

٢ - في الأصل: "وكان"، والمثبت من ف ور وز وك.

٣ - "بالمدينة" ساقطة من ز و ف وك ور.

٤ - ساقطة من ز .

٥ - في ف: "أم".

٦ - في ز وك ور: "يخرّج".

٧ - في الأصل: "خير"، وفي ف: "خير"، وفي ز وك: "صير"، والمثبت من التذييل.

٨ - من قوله: "وكذلك" إلى هنا ساقط من ر.

٩ - في ك: "تذكرته".

١٠ - من "عالماً فذكرك" ... إلى هنا ساقط من ك.

١١ - في ز: "بذكره".

١٢ - "وأنا بوا أمّا مناب الشرط" ساقط من ف .

وفعله، فجاءت الغاء تلي (أمّا)، فأرادوا أن يُسلحوا اللفظ، فأولوها شيئاً آخر حتّى لا يجيء  
الجزء تالياً أداة الشرط "انتهى".

وفي (البسيط): "قال ابن السّيد « (أمّا) حرف إخبار يتضمّن معنى<sup>(١)</sup> الشرط، ونقض  
بنحو: أمّا زيداً فاضرب<sup>(٢)</sup> »).

وقال العبدى<sup>(٣)</sup>: « (لتفصيل<sup>(٤)</sup> ما أجمله المدّعي) ». يريد: إمّا لفظاً، أو<sup>(٥)</sup> تقديرًا، وأصلها على هذا  
أن تكرر.

ونقض بدخولها على الطلب؛ ولأنّها تحقق ما فصله المدّعي.

وقيل: لتبيين<sup>(٦)</sup> المتصل، وتحقيق المنفصل، أي: تتعرّض<sup>(٧)</sup> لإثبات ما اتّصلت به، وتبيين<sup>(٨)</sup> ما لم  
تتصل به، سواء كانت في طلب، أم خبر.

وقيل: هي لتحقيق الخبر، وتأكيد الطلب متضمنة لمعنى الشرط. ويقع بعدها الإخبار،  
والشرط، والطلب، ووضعت للاستئناف، ولا تخلو<sup>(٩)</sup> من التفصيل فيما من شأنه أن يكون  
فيه".

وقال<sup>(١٠)</sup>: "أصل الكلام الشرط، أي: مهما يكن من شيء [يكن]<sup>(١١)</sup> كذا، فحُدِثت جملة  
الشرط، وصارت (أمّا) بدلاً منها، ومن أداة الشرط معاً<sup>(١٢)</sup>."

---

١ - "معنى" ساقطة من ف .

٢ - في ف: "فاضربه".

٣ - هو أحمد بن بكر بن محمد بن بقية، أبوظالب. فاضل، من كبار النحاة. له شرح على الإيضاح. توفي سنة ٤٠٦ هـ.

ترجمته في نزهة الألباء ٣٣٦، ووفيات الأعيان ١/١٠١.

٤ - في ر: "بتفصيل".

٥ - في ف ور: "وإمّا"، وفي ز وك: "و".

٦ - في ك "التبيين".

٧ - في الأصل وف: "تعرّض"، والمثبت من ز وك ور.

٨ - في ك "وتبين".

٩ - في ر و ز: "تخلو".

وقيل: هي بدل من الفعل فقط، كما في قولك<sup>(١)</sup>: «أما أنت منطلقاً»<sup>(٢)</sup> انطلقت معك». والظاهر<sup>(٣)</sup> أنها تنوب عن الفعل وفاعله.

وإذا جاءت بعدها فضلة، وأمكن أن تكون معمولة لما بعد الفاء كان أولى؛ لأنهم لما قصدوا حذف الفعل كان عدم إعماله أولى؛ إلا إذا لم يمكن إلا إعماله فيعمل<sup>(٤)</sup>.

وقيل: (أما) بدل من أداة الشرط وحدها، وحذف الفعل، وقدم<sup>(٥)</sup> اسم<sup>(٦)</sup> يكون بدلاً عنه، وعليه السيرافي<sup>(٧)</sup>.

وقال ثعلب: «القياس أن تكون<sup>(٨)</sup> (أما) جزاء بنفسها، وأن فعل الشرط حُذف»<sup>(٩)</sup>.

وقال الأندلسي: «(أما) تسمى حرف إخبار، وتسمى حرف تفصيل، وإذا قرئت بـ (بعد) كانت عماداً للخطاب<sup>(١٠)</sup>، وليست مركبة من (أم) و (ما)<sup>(١١)</sup> كما يقال: لأن الأصل

١٠ - في ر ز و ف وك: "قالوا".

١١ - وقع في الأصل و ف ز و ر وك: "فيكون"، ونعل الصواب ما أثبت.

١٢ - من ر ز و ف .

١ - في ز: "كقولك" مكان: "كما في قولك".

٢ - في الأصل: "منطلق"، والمثبت من ز و ف و ر وك. وهذا قول متأثر عن العرب وهو في الكتاب ١١/٣. ونشرح

التسهيل لابن مالك ٣٤/٢.

٣ - في ر: "والظا".

٤ - من ف ز و ف: وفي الأصل و ر وك: "فيحمل".

٥ - في ر: "قد".

٦ - ساقط من الأصل و ف وك و ر، مثبت من ز .

٧ - شرح الكتاب ١/٥١٧.

٨ - في ر: "يكون".

٩ - في ر بعد هذا: "قوله: "وقد تأتي لغير التفصيل أصلاً، الذي هو غير لازم التكرار"، وهذا النص مؤخر في بقية

النسخ.

١٠ - في ر ز و ف وك: "للخطباء".

الإفراد، وحروف الجرّ تتعلّق بها، ويقال: إنّها لتفصيل ما أجمله المخاطب مثل [أن يقول المتكلّم] <sup>(١)</sup>: إنّ فلاناً عالم في جميع العلوم، فتقول: أمّا في <sup>(٢)</sup>الفرقه ففاضل، وأمّا في النحو فلا، فتفصل <sup>(٣)</sup>بها، وتثبت بعضاً وتنفي بعضاً.

الخوارزمي <sup>(٤)</sup>: «معناها» <sup>(٥)</sup> تفصيل الجمل من الخبر كقولك: أنا أحبّ وأبغض، وأمّا من أحبّ فالؤمن، وأمّا من أبغض فالكافر.

ولا يلي هذه <sup>(٦)</sup> إلا اسم <sup>(٧)</sup>، وتدخل <sup>(٨)</sup> على المبتدأ، ولا بدّ لها من جواب بالفاء، ويرتفع الاسم بعدها على الابتداء <sup>(٩)</sup> إنّ لم يقع عليه فعل، ولم تدخل الفاء على خبر المبتدأ إلا في هذا وفي كلّ موضع تضمّن المبتدأ معنى الشرط، والأصل: أمّا زيد فمهما يكن من شيء فهو منطلق، ثمّ حذف الشرط، وترك (أمّا) دليلاً عليه، فالفاء في موضعها، هذا قول الخوارزمي <sup>(١٠)</sup>. وقال الأندلسي: «وفيه بحث، فإنّه قدّر بعد (أمّا): مهما يكن من شيء، وليس كذلك» <sup>(١١)</sup> وإنّه إذا لُفّظ [بـ(مهما)] <sup>(١٢)</sup> لم تُذكر <sup>(١٣)</sup> (أمّا) فالجمع بينهما خطأ.

١١ - في ر: "وأما".

١ - في الأصل: "لأنّ المتكلّم يقول". وفي ف: "أنّ المتكلّم يقول" وك و ر ز، والنصواب ما أثبتّه.

٢ - من ر و ز.

٣ - في الأصل، و ف: "فتفضل"، والمثبت من ر و ز وك.

٤ - من هنا يبدأ السقط في ر. ينظر التخمير ١٥٣/٤.

٥ - من ف و ز وك، وفي الأصل: "معناه".

٦ - في ف: "هذا".

٧ - في ف: "الاسم".

٨ - في الأصل وك: "يدخل"، والمثبت من ز و ف.

٩ - في الأصل: "المبتدأ"، والمثبت من ز و ف وك.

١٠ - "الواو" ساقطة من ف و ز وك.

١١ - في الأصل: "لذلك"، والمثبت من ف و ز وك.

الثاني: أنه قدّر: فهو منطلق، وليس كذلك، بل منطلق هو خير (زيد) المذكور بعده<sup>(١)</sup>. وكان الأصل: أمّا فزيد منطلق، معوّضاً من قولك: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فلمّا حُذِفَ الشرط، وعوّض منه (أمّا) كُره أن يلي الحرف الذي هو عوض من حرف الشرط الفاء المؤخّرة<sup>(٢)</sup> عنه إلى الجواب، فقُسِمَت<sup>(٣)</sup> [٨٩/ب] الجملة بينهما فأولي المبتدأ (أمّا)، ورُحِلَت الفاء إلى الخير إصلاحاً للفظ، هذا هو المشهور عن<sup>(٤)</sup> أهل الصنعة، فأما ما ذكره، فلا نعرفه<sup>(٥)</sup> لأحد غيره<sup>(٦)</sup>.

قال السيرافي<sup>(٧)</sup> في قول سيبويه<sup>(٨)</sup>: "و (أمّا) فيها معنى الجزاء": "لأنّها في الأصل نائبة عن شرط [الجزاء]<sup>(٩)</sup>، والفاء [وما]<sup>(١٠)</sup> بعدها جواب لها، والشرط الذي نابت عنه (أمّا) يجوز فيه وجهان: أن<sup>(١١)</sup> يُحذف جميعه، وأن يُحذف بعضه، أمّا ما يحذف منه<sup>(١٢)</sup> جميعه فلا بدّ

١٠ - في الأصل وزرك وف "بهما". ولعل الصواب ما أثبتته.

١١ - من ز، وفي الأصل وك وف: "يذكر".

١ - في ز: "بعد".

٢ - في الأصل: "المأخوذة"، والمثبت من ز وف وك .

٣ - في ك "فقسمة".

٤ - في ف وز: "من".

٥ - في ف: "تعرفه".

٦ - هنا ينتهي السقط في ر.

٧ - شرح الكتاب ١/٥١٧/ب، ١/٥١٨/أ.

٨ - الكتاب ٤/٢٣٥.

٩ - ساقطة من الأصل وف وز وك ور، والمثبت من شرح الكتاب.

١٠ - من ر وز .

١١ - ساقطة من ف ور .

١٢ - في ك ور "عنه".

من] <sup>(١)</sup> تقديم اسم مما <sup>(٢)</sup> بعد الفاء، أو ظرف، أو شرط <sup>(٣)</sup>، فيكون تقديم ذلك عوضاً مما حذف.

والمراد <sup>(٤)</sup> أن يكون ذلك المقدم بعد الفاء، وذلك قولك: أمّا زيداً <sup>(٥)</sup> فضربت، وأمّا يوم الجمعة فلا تخرج فيه، وأمّا إن جاءك زيد فأكرمه، والتقدير: مهما يكن من شيء فضربت زيدا.

وأما ما يُحذف بعضه [مما] <sup>(٦)</sup> قبل الفاء، فكقولك: أمّا علماً فلا علم عند زيد، فالعلم منصوب بما دلّ عليه (أمّا)، وتقديره: مهما يذكر زيد علماً، أي: من أجل علم فلا علم عنده. ولا يجوز أن يكون العامل في (علماً) <sup>(٧)</sup> ما بعد الفاء؛ لأنه لا يعمل فيما قبلها.

وقال ابن يعيش <sup>(٨)</sup>: " (أمّا) للتفصيل، فإذا <sup>(٩)</sup> ادّعى مدّع <sup>(١٠)</sup> أشياء في شخص، نحو: أن يقال: زيد عالم، شجاع، كريم، وأردت تفصيل ما ادّعاه، فإنتك تقول في جوابه: أمّا عالم، شجاع فمستسم، وأمّا كريم ففيه نظر.

وفيه معنى الشرط. ويدلّ على ذلك دخول الفاء في جوابها، وذلك أنك إذا <sup>(١١)</sup> قلت: أمّا زيد فمستحق [معناه] <sup>(١٢)</sup>؛ مهما يكن من شيء فزيد منطلق <sup>(١٣)</sup>، وأصل هذه الفاء (أن تدخل) <sup>(١٤)</sup>

١ - من زوف.

٢ - في ف: "ما".

٣ - في ف: "أو"، و"أو ظرف".

٤ - في ف: "المراد".

٥ - في روك: "زيد".

٦ - في الأصل: زوف وزواف، ورو: "كما"، والمثبت من شرح الكتاب.

٧ - في قوله: "أو..." إلى هنا لقط من ف. روك.

٨ - شرح المفصل ٩/ ١١، ١٢.

٩ - لقط من ف.

١٠ - في ف: "فانتهى مدعي".

فزيد منطلق<sup>(١)</sup> [لرقت الفاء أولاً مبتدأة، وليس قبلها اسم، ولا فعل، إنما قبلها حرف، وهو (أما)، فقدّموا أحد الاسمين بعد الفاء مع (أما) لما حاولوه من إصلاح اللفظ؛ ليقع قبلها اسم في اللفظ، ويكون الاسم الثاني الذي بعده - وهو خبر المبتدأ - تابعاً لاسم قبله، وإن لم يكن معطوفاً عليه، وعلى هذا أجازوا: أما زيداً<sup>(٢)</sup> فأنا ضارب، فنصبوا (زيداً) بـ (ضارب)، وإن كان ما بعد الفاء ليس من شأنه أن يعمل فيما قبله لكنه جاز<sup>(٣)</sup> هنا من حيث كانت الفاء في<sup>(٤)</sup> نيّة التقديم على جميع ما قبلها.

وغالى المبرد<sup>(٥)</sup> حتى أجاز: أما زيداً<sup>(٦)</sup> فإني ضارب، على أن يكون (زيداً) منصوباً بـ (ضارب)، وفيه بُعد؛ لأنّ (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. وربّما حذفوا الفاء من<sup>(٧)</sup> جواب (أما) كما يحذفونها من جواب الشرط المخض، وهو من قبيل الضرورة؛ قال الشاعر<sup>(٨)</sup>:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لِقِتَالِ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

أراد فلا قتال، فحذف الفاء ضرورة. ومثله قول الآخر [أ/٩٠]<sup>(٩)</sup>:

١ - من ف و ر و ز .

٢ - في الأصل: "زيد"، والمنبث من ر و ز و ف وك.

٣ - من ف و ر و ز وك، وفي الأصل: "بجاز".

٤ - من ر و ز و ف وك، وفي الأصل: "في الفاء" على التقديم والتأخير.

٥ - ظاهر كلامه في المقتضب ٣/٣٥٢، ٣٥٣ أنه لا يجوز. وحكى عنه القول المذكور ابن الشجري في الأمالي ٣/١٣٢. ونصّ الفارسي على أن المبرد رجّع عنه، وقال: إنه مكتوب عنده. ينظر البغداديات ٣٣٣، وإيضاح الشعر ٦٤.

٦ - في ف: "زيد".

٧ - في ز: "في".

٨ - هو الخارث بن خالد المخزوميّ في ديوانه ٤٥. ونسب إلى الوليد بن نهيك، والكميت في شرح شواهد الإيضاح ١٠٧. والبيت من (لطويل). والشاهد: حذف الفاء الواقعة في جواب (أما) للضرورة. والبيت في المقتضب ٢/٧١، وسرّ الصناعة ١/٢٦٥، وشرح المفصل ٧/١٣٤، ٩/٤١٢، والخزانة ١/٢١٧.



فَأَمَّا الصُّدُورُ لِاصْدُورٍ لِيَجْعَفِرَ وَلَكِنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا

أراد فلا صدور لجعفر".

وقال السخاوي<sup>(١)</sup>: "(أما) تكون لتفصيل ما أجمل، وهي تتضمن<sup>(٢)</sup> الشرط، والفعل، والفاعل؛ لأنّ معنى قولنا: أمّا زيد فمنطلق: مهما يكن من شيء فزيد منطلق. والدليل على أنّ هذا<sup>(٣)</sup> هو معنى (أما) وجود الفاء في الجواب، فلا تخلو<sup>(٤)</sup> الفاء من أن تكون<sup>(٥)</sup> زائدة، أو عاطفة، أو شرطية، وليست ههنا بزائدة؛ لأنّ حذفها يخلّ بنظام<sup>(٦)</sup> الكلام ومعناه، ولو كانت زائدة لم يكن ذلك، ولا هي عاطفة، لأنّ قولك: أمّا زيد فمنطلق، (زيد) فيه مبتدأ، و(منطلق) خبره، والخبر (لا يعطف على المبتدأ، فتعيّن أن تكون<sup>(٧)</sup> للشرط.

وإنّما توسّطت الفاء بين المبتدأ والخبر، ولم<sup>(٨)</sup> تتقدّم<sup>(٩)</sup> كما تقدّمت<sup>(١٠)</sup> في التقدير، وهو: مهما يكن من شيء فزيد منطلق؛ لأنّ (أما) تضمّنت<sup>(١١)</sup> الشرط، والفعل، والفاعل، والقياس

١ - هو رجل من ضباب في شرح شواهد الإيضاح ١٠٢. والبيت من (الطويل). والشاهد: حذف الفاء من

جواب (أما) للضرورة.

وفي ز: "أعجازا" مكان "أعجازاً".

والبيت في سرّ الصناعة ٢٦٥/١، وأسرار العريضة ١٠٦، ونشرح المفضل ١٣٤/٧، ١٢/٩، والخزانة ٢١٧/١، ٣٦٧/٣، ٥٥١/٤.

١ - المفضل ١٦٨/ب.

٢ - في ف: "تضمّن".

٣ - في ر: "هذا الدليل".

٤ - من ر و ز وك، وفي الأصل و ف: "يخلو".

٥ - في ف: "يكون".

٦ - في ر و ز: "بنظم".

٧ - في الأصل و ز وك وف: "يكون"، والمثبت من ر.

٨ - ساقط من ف.

٩ - في الأصل: "تقدّمت"، وفي ف: "تتقدّم"، والمثبت من ك و ز ور.

يقتضي (أما فزيد منطلق)، ولكن لو قيل ذلك<sup>(١)</sup> لكان إخلالاً بترتيب اللفظ، ونظمه؛ لأنّ حروف الشرط من شأنها أن يليها<sup>(٢)</sup> الأفعال، ثم يجيء بعدها الجواب، فلو قيل: أما فزيد منطلق لكانت فاء الجواب تلي حرف الشرط، والعرب تعني بتصحيح الألفاظ كعنايتها بتصحيح المعاني، فلهذا أخرت الفاء إلى<sup>(٣)</sup> الخبر، وجعل المبتدأ كالعوض من الفعل الذي يليه حرف الشرط.

ومن الدليل على أنّ (أما) تتضمن<sup>(٤)</sup> معنى النعل والفاعل أنّ حرف الشرط لا بدّ له من فعل يليه؛ لأنّ باب الشرط مختصّ<sup>(٥)</sup> بالأفعال، وفي خلوّ (أما) من<sup>(٦)</sup> الفعل لفظاً، واستغنائه عنه دليل على أنّه متضمن لمعنى الفعل، والفعل لا بدّ له من الفاعل<sup>(٧)</sup>، وأما قولهم<sup>(٨)</sup>: أما فزيداً<sup>(٩)</sup> فأنا ضارب<sup>(١٠)</sup>، فإنّما انتصب (زيد) بـ(ضارب)، وقد أجمعوا على أنّ ما بعد الفاء

١ - في ف: "تقدّم".

١١ - في الأصل: "تتضمّن"، والمثبت من ف ز و ر.

١ - "ذلك" ساقطة من ر.

٢ - في ز و ر و ك: "تليها".

٣ - في ف: "على".

٤ - في ف: "يتضمّن".

٥ - في ف: "يختصّ".

٦ - في ف: "مع".

٧ - في الأصل: "والفاعل، ولا بدّ له من الفاعل"، والمثبت من ز و ر و ك وف.

٨ - ساقط من ف.

٩ - في الأصل: "زيد"، والمثبت من ز و ك وف.

١٠ - من قوله "وأما" إلى هنا طمس في ر.

لا يعمل فيما قبلها؛ لأنّ الفاء هنا<sup>(١)</sup> في نيّة التقديم، والتقدير: أمّا فأنا زيدا ضارب، أو أمّا فأنا ضارب زيدا.

وأمّا قولهم: أمّا اليوم فزيد ضارب، فيجوز تعلّق الظرف الذي هو (اليوم) بـ (ضارب)، الذي هو اسم الفاعل<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ الفاء في نيّة التقديم، ويجوز أن يكون معلقاً<sup>(٣)</sup> بما في (أمّا) من معنى الشرط، وكذلك ما أورده سيبويه<sup>(٤)</sup> من قولهم<sup>(٥)</sup>: «أمّا علماً فعالم»، يجوز أن ينتصب على<sup>(٦)</sup> المصدر بـ (عالم)، ويجوز أن ينتصب [المصدر]<sup>(٧)</sup> بما في (أمّا) من معنى الفعل، ويكون (علماً) مصدراً في موضع الحال.

ولم يجز سيبويه<sup>(٨)</sup>، وأصحابه: أمّا زيدا فإني ضارب؛ لأنّ (إنّ) تقطع<sup>(٩)</sup> ما بعدها عمّا<sup>(١٠)</sup> قبلها، وإنّما تُسمح<sup>(١١)</sup> في الفاء؛ لأنها في نيّة التقديم، فأما في (إنّ) فلا يحتمل<sup>(١٢)</sup> ذلك. وأجاز ذلك الميرد<sup>(١٣)</sup>، وقال: إنّ الفاء مع (إنّ) جميعاً في نيّة التقديم، فكأنّك قلت: أمّا فإني ضارب زيدا.

١ - من ز. و. من قوله: "بعد الفاء..." إلى هنا ساقط من ر.

٢ - في ز: "فاعل".

٣ - في ز: "معلقاً".

٤ - الكتاب ١/٣٨٤.

٥ - "من قولهم" ساقط من ف. والقول في الكتاب ١/٢٨٤، ٣٨٥.

٦ - ساقطة من ر و ز وك.

٧ - من ف.

٨ - ينظر الكتاب ٣/١٧٣.

٩ - في الأصل ور: "يقطع"، والمثبت من ز و ر وك وف.

١٠ - في الأصل وك: "فما"، والمثبت من ف و ر وز.

١١ - في ف: "يسوغ"، وفي ر: "توسمّح".

١٢ - في ك: "تحتمل".

وقال ابن مالك<sup>(١)</sup> في (شرح الكافية): "(أما) فيها معنى الشرط، والتفصيل، وتُقدَّر بـ(مهما يكن من شيء)، ولا يليها فعل؛ لأنّها قائمة مقام حرف شرط، [وفعل شرط]<sup>(٢)</sup>، فلو يليها<sup>(٣)</sup> فعل لُتوهم أنّه فعل الشرط، ولم يُعلم بقيامها<sup>(٤)</sup> مقامه، فإذا يليها اسم بعده الفاء كان ذلك تنبيهاً على ما قصد من كون ما يليها<sup>(٥)</sup> مع ما بعده جواباً، والمقرون بالفاء بعد ما يليها إما مبتدأ، نحو: أمّا قائم فزيد، وإما خبر، نحو: أمّا زيد فقائم، وإما عامل فيما يليها، أو منسّر عامل فيه، نحو<sup>(٦)</sup>: أمّا زيدا فأكرم، وأمّا عمراً فأعرض عنه.

ويجوز حذف الفاء بعدها إذا كان المقرون [ب/٩٠] بها قولاً باقياً ما هو محكيّ به، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾<sup>(٧)</sup> الأصل: فيقال لهم: أكفرتم. ولا يُحذف<sup>(٨)</sup> غالباً دون مقارنة قول إلا في الضرورة<sup>(٩)</sup>.

و<sup>(١٠)</sup> قال ابن الشجري<sup>(١١)</sup> في (أماليه): "(أما) لها ثلاثة مواضع:

١٣ - في ز: "المترّد ذلك" بالتقديم والتأخير.

١ - شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٦-١٦٤٨.

٢ - ساقط من الأصل، مثبت من ر و ز وك، وضمن في ف.

٣ - في ز: "وليه"، وفي ر: "يلها".

٤ - في الأصل: "بقيامه"، والمثبت من ف و ز وك.

٥ - في ر: "يلها".

٦ - ساقط من ف.

٧ - سورة: آل عمران. من الآية: ١٠٦.

٨ - في ز: "تحذف".

٩ - في ز و ف وك ور: "ضرورة".

١٠ - "الواو" ساقطة من ف وك ور.

١١ - الأمالي ٣/١٣١، ١٣٤.

أحدها: أن تكون لتفصيل ما أجمله المتكلم، واستئناف كلام، نحو: جاءني إخوانك، فأما زيد فأكرمه، وأما خالد فأهنته، وأما بكر فأعرضت عنه.

ومن أحكامها: أنه<sup>(١)</sup> لا يليها إلا الاسم مرفوعاً بالابتداء، أو منصوباً بفعل بعده غير مشغول عنه، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما<sup>(٣)</sup> الفاء فتقع<sup>(٤)</sup> بعدها جواباً لها لتضمنها معنى فعل الشرط<sup>(٥)</sup>، ولتضمن<sup>(٦)</sup> معنى الفعل لم يلاصقها فعل، ولا يجوز حذفها في حال السعة، إلا أنها قد جاءت محذوفة في القرآن مع جملة القول، فكان حذفها أحسن من إثباتها؛ لكثرة حذف القول، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾<sup>(٧)</sup> أي: فيقال لهم: أكفرتم؟.

والثاني من<sup>(٨)</sup> مواضع (أما): أن تكون أخذاً في كلام مستأنف من غير أن يتقدمها كلام، وعلى هذا يرد ما يأتي في أوائل الكتب كقولك: أما بعد كذا فإني فعلت، وأما على أثر ذلك فإني<sup>(٩)</sup> صنعت، فالعامل في الظرف عند سيويوه<sup>(١٠)</sup>، وجميع النحويين (أما)؛ لأنها نياتها عن الفعل تعمل في الظرف<sup>(١١)</sup> خاصة فعلى هذا تقول: أما اليوم فإني

١ - في ك "أنها".

٢ - سورة: الضحى. الآية: ٩.

٣ - في ز: "وأن".

٤ - في ر و ف وك: "تقع".

٥ - في ر و ز و ف وك: "الفعل الشرطي".

٦ - في ر و ز وك: "لتضمنها".

٧ - في ز: "وأما". سورة: آل عمران. من الآية: ١٠٦.

٨ - ساقطة من ر.

٩ - في ف: "فأنا".

١٠ - ينظر الكتاب ٣/١٣٧.

١١ - في ر و ك: "الظروف".

خارج، فتعمل (أما) في اليوم، ولا تعمل فيه (خارج) <sup>(١)</sup>؛ لأنّ (إنّ) تقطع <sup>(٢)</sup> ما بعدها عن العمل فيما قبلها، فإن قلت: (أما اليوم فأنا خارج) جاز أن يعمل <sup>(٣)</sup> في اليوم (أما)، وجاز أن يعمل <sup>(٤)</sup> (خارج) <sup>(٥)</sup>، فإن قلت: (أما زيدا فأنا ضارب) لم يعمل في (زيد) إلاّ ضارب؛ لأنّ (أما) لا تعمل في المفعول الصريح، وإن قلت: (أما زيدا) <sup>(٦)</sup> فإني ضارب) فهذه غير جائزة عند جميع النحويين إلاّ المبرّد، فإنه أجاز نصب (زيد) بـ (ضارب).

والثالث من مواضع (أما) استعمالها مركبة من (أن) و (ما) في قولهم: «أما أنت منطلقاً انطلقت معك»، وهي من مسائل سيبويه <sup>(٧)</sup>، وأصلها: أن كنت منطلقاً، فحذفوا (كان)، وعوضوا منها (ما)، وأدغموا نون (أن) في ميم (ما)، ووضعوا (أنت) في موضع التاء، وأعملوا (كان) محذوفة، وموضع (أن) مع صلتها نصب؛ لأنه مفعول له <sup>(٨)</sup>، والتقدير: لأجل أن كنت منطلقاً انطلقت معك <sup>(٩)</sup>.

قال سيبويه <sup>(١٠)</sup>: «(إنّ) أظهرت الفعل كسرت فقلت: إن كنت منطلقاً انطلقت معك» انتهى. قوله <sup>(١١)</sup>: «أما أنها شرط، فبدليل لزوم الفاء بعدها».

١ - في ر ز و ف وك: "خارجاً".

٢ - في الأصل و ر و ك: "يقطع"، وفي ف: "تقطع"، والمثبت من ز.

٣ - في ر ز و ف وك: "تعمل".

٤ - في ر ز و ف: "تعمل".

٥ - في ز و ف وك: "خارجاً".

٦ - في ر و ف: "زيد".

٧ - ينظر الكتاب ١/٢٩٣، ٣/١٤٩٦، ١٥٠، ٣٣٢.

٨ - في ف: "مفعوله".

٩ - هنا انتهت رسالة (أما).

١٠ - المصدر نفسه ١/٢٩٤.

١١ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز و ك، وينظر المعنى ٨٠.

وقال الخفاف<sup>(١)</sup> في (شرح الإيضاح): "(أما) حرف إخبار معناه الشرط، فيُستعمل<sup>(٢)</sup> لتفصيل ما أبهم كقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا﴾<sup>(٣)</sup>، أو<sup>(٤)</sup> للاقتصار على بعض ما ادَّعى كـ (أما زيد فشجاع) جواب<sup>(٥)</sup>: زيد شجاع، وعمرو فاضل.

والدليل على أنَّ فيها معنى الشرط الفاء؛ لأنها إمّا عاطفة، أو زائدة، أو رابطة، وليست عاطفة؛ لأنَّ الخبر لا يُعطف على المبتدأ؛ ولا زائدة للزومها، فتعيَّن أن تكون رابطة، وهي إمّا أن<sup>(٦)</sup> تربط سبباً بمسبَّب، أو تفسيراً<sup>(٧)</sup> بمفسَّر، أو شرطاً بجزاء، ولم يتقدَّم سبب، ولا مفسَّر، فتعيَّن [أن تكون رابطة للشرط بالجزاء]<sup>(٨)</sup>

قال أبوحيان<sup>(٩)</sup>: "هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها؛ لأنها لم تحيَّ رابطة بين جمليتين، ولا عاطفة مفرداً على مثله".

وقال الرضي<sup>(١٠)</sup>: "إنَّما وجب الفاء في جواب (أما)، ولم يجز<sup>(١١)</sup> الجزم وإن كان فعلاً مضارعاً، فلم يجز: أما زيد يقيم؛ لأنَّه لما وجب حذف شرطها [٩١/أ] - فلم تعمل فيه -

١ - هو أبو بكر يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي، نحوي، فقيه، توفي بالقاهرة سنة ٦٥٧ هـ.

له شرح كتاب سيبويه، وشرح الإيضاح.

ترجمته في بغية الوعاة ٢٠٧.

٢ - في ف: "يستعمل"، وفي ك: "يستعمل".

٣ - ﴿شَقُّوا﴾ ساقطة من ك. سورة: هود. من الآية: ١١.

٤ - في ف: "و".

٥ - في ك: "وجواب".

٦ - ساقطة من ف.

٧ - في ف: "تفسير".

٨ - بياض في الأصل، وساقط من ف وك، والمثبت من ز، وهو فيها في غير هذا الموضع، وقد أشرت إليه.

٩ - التذييل ١٩٨/٥ ب.

١٠ - شرح الكافية ٣٩٧/٢.

١١ - في الأصل: "يجزم"، والمثبت من ف و ز وك.

قبح أن تعمل<sup>(١)</sup> في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط، ألا ترى أنه إذا حُذف الجزاء في قولك: آتيتك<sup>(٢)</sup> إن آتيتني، فالأصل أن لا تعمل الأداة في الشرط، فالجزاء بعدم<sup>(٣)</sup> الانحزام عند حذف الشرط أولى.

وأما قولهم: انفل وإلا أضربك، فإنما انحزم الجزاء لعدم لزوم حذف<sup>(٤)</sup> الشرط ههنا. وقال النيلي<sup>(٥)</sup>: "إنما توسّطت الفاء، (و لم) <sup>(٦)</sup> تقع بعد (أما) مراعاة لجانب الفاء، فإنها في الأصل عاطفة، فموضعها أن تقع متوسطة بين المعطوف، والمعطوف عليه، فلمّا سلبوها العطف لم يسلبوها التبعية، والتوسّط. <sup>(٧)</sup>

قوله<sup>(٨)</sup>: "فإن قلت: قد استغني عنها في قوله<sup>(٩)</sup>:"

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ ..... " <sup>(١٠)</sup>

قال ابن الشجري<sup>(١١)</sup> في (أماليه): "وَرَدَ عَلَيَّ سَوَالُ مِنَ الْمُوصِلِ عَنْ [الرَّاجِعِ] <sup>(١٢)</sup> إِلَى (القتال) من خبره في هذا البيت.

١ - في ف: "يعمل".

٢ - في ف: "أتيتك".

٣ - شرح الكافية ٣٩٧/٢. في ف: "بعد".

٤ - في ف: "حرف".

٥ - شرح الكافية ٢١٩/أ.

٦ - ساقط من ف.

٧ - في ف: "التوسطة". وفي ز بعد هذا: "وقال الخفاف في شرح الإيضاح: "(أما) حرف إخبار معناه

الشرط.... إلى "كقول عبد الرحمن بن حسان". وهو نصّ تقدّم في الصفحة السابقة.

٨ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك. وينظر المغني ٨٠. ومن هنا يبدأ السقط في ز.

٩ - تقدّم في ص ٦٦٧.

١٠ - بياض في الأصل.

١١ - الأمالي ٢/٣-٩.



والجواب: أنَّ الجملة المركَّبة من (لا)، واسمها، وخبرها وقعت خبراً عن القتال، وهي عارية من ضمير عائد منها إلى المبتدأ، وإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّ اسم (لا) نكرة شائعة مستغرقة للجنس المعرَّف بالألف واللام، (ف) (قتال) المنكَّر <sup>(١)</sup> (مشمِّل على) (القتال) الأوَّل، ألا ترى أنَّك إذا قلت: لا إله إلاَّ الله عمَّت <sup>(٢)</sup> لفظة (إله) جميع ما يزعم المبطلون أنَّه مستحقٌّ لإطلاق هذه اللفظة عليه. وليس يجري قولك: لا <sup>(٣)</sup> رجلٌ في الدار، إذا رفعت مجرى قولك: لا رجلٌ في الدار إذا ركبت؛ لأنَّك إذا قلت: لا رجلٌ في الدار جاز أن تُعقِّبه بقولك: بل رجالان، وبل ثلاثة، ولا يجوز ذلك مع تركيب (لا)؛ لأنَّك إذا رفعت فإنَّما نفيت واحداً، وإذا ركبت فإنَّما نفيت الجنس أجمع.

وإذا عرفت هذا فدخل (القتال) الأوَّل تحت الثاني [يقوم] <sup>(٤)</sup> مقام عود الضمير إليه <sup>(٥)</sup>.

[قوله: "قلت"] <sup>(٦)</sup> و <sup>(٧)</sup> هو ضرورة، كقول عبد الرحمن بن حسان <sup>(٨)</sup>:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ / اللَّهُ يُشْكِرُهَا .....

١٢ - في الأصل وك وز وف: "الفراجم"، والمثبت من الأماني.

١ - في ف وك: "فتقال المنكور".

٢ - في الأصل: "يحمّت"، والمثبت من ف وز وك.

٣ - من ك وز وف، وفي الأصل: "ألا".

٤ - في الأصل و ف وك وز: "تقوم". والمثبت من الأماني.

٥ - هنا ينتهي السقط في ز.

٦ - بياض في الأصل، والمثبت من ف وز وك، وينظر المعني ٨٠.

٧ - "الواو" ساقطة من ز.

٨ - والبيت من (الطويل) في شعره ٦١، ولكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨، ولحسان بن ثابت في ملحى ديوانه ٥١٦.

وعجزه:

..... والشرّ بالشرّ عند الله مثلاًن

والشاهد: حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة.

والبيت في الكتاب ١١٤، ٦٥/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والنوادر ٣١، وسرّ الصناعة ٢٦٤/١، ٢٦٥، والخزانة ٦٤٤/٣،

٦٥٥، ٥٤٧/٤، وشرح أبيات المعني ٣٧١/١.

قال ابن الحاجب<sup>(١)</sup> في (أمالیه): "الفاء مخدوفة في الشذوذ لضرورة الشعر، وهو مذهب سيويه<sup>(٢)</sup>، ومذهب غيره: أنّ الكلام فيه تقديم وتأخير، تقديره<sup>(٣)</sup>: الله يشكرها من يفعل الحسنات.

وقال سيويه في قولهم<sup>(٤)</sup>:

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

: ((إنّ الكلام فيه تقديم وتأخير<sup>(٥)</sup>، تقديره: [تصرعُ] إن يصرع أخوك.

والفرق بينهما استقامة التقديم والتأخير [ثمَّ]<sup>(٧)</sup>، وامتناعه هنا، ألا ترى أنّك لو قدرّت التقديم لم يخل إمّا أن تقدّره مع الضمير اللازم تقديره في قولك: الله يشكرها، أي: منه، أو<sup>(٨)</sup> تقدّر<sup>(٩)</sup> تقديمه مجرداً عن ذلك. وكلا الأمرين فاسد فكان فاسداً.

بيان الأوّل: أنّه لو كان التقدير الله يشكر<sup>(١٠)</sup> الحسنات من فاعل الحسنات لكان ذكر (مَنْ) لامعنى له، إذ قد تقدّم ذكر الفاعل، ولذلك لو قلت: أنا أكرم المكرم: في<sup>(١١)</sup> مَنْ يكرمني؟ لم

١ - الأمالی: ١٣٧/٤، ١٣٨.

٢ - الكتاب ٦٧/٣.

٣ - في الأصل: "تفسيره"، والمثبت من زوك وف.

٤ - هذا بيت لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٦٧/٣. وهو من (مشطور الرجز). والشاهد فيه أنّ في الكلام

تقديمًا وتأخيرًا، كأنه قال: تصرع إن يصرع أخوك.

وعبارة ابن الشجري تعطي أنه يريد العرب. و"إنك" ساقط من ز.

والبيت في المقتضب ٧٢/٢، والإنصاف ٣٢٨، وشرح المفصل ١٥٨/٨، والخزانة ٣٩٦/٣، ٦٤٣، ٥٤١/٤.

٥ - من "تقديره...." إلى هنا ساقط من ك.

٦ - من ز.

٧ - من ز.

٨ - من ك وف وز، وفي الأصل "و".

٩ - في ز: "أو تقدّره".

يجز. وإن قدرته مجرداً عنه كان أبعد<sup>(١)</sup>؛ لأنك ذكرت ما<sup>(٢)</sup> لا يدلّ على الجواب في المعنى لتجردها عن الضمير المصحح، بخلاف مجرد الشرط، فإنه لا يحتاج إلى ذلك، ولا يمنع من ذكره، ذكر<sup>(٣)</sup> الفاعل متقدماً، ألا ترى أنك لو قلت: الله يشكر<sup>(٤)</sup> الحسنات إن فعلت، أو إن فعل الناس كان صحيحاً انتهى.

وقال الزمخشري في (شرح شواهد سيبويه): "هذا البيت لحسان بن ثابت<sup>(٥)</sup>، وقيل: لكعب ابن مالك الأنصاري<sup>(٦)</sup>، ويروى<sup>(٧)</sup>:"

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ ..... "انتهى.

وعزاه ابن الشجري<sup>(٨)</sup> في (أماليه) إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت كما عزاه المصنف<sup>(٩)</sup>.

١ - في الأصل وك وز وف: "يشكرها"، والمثبت من الأماي.

١١ - في الأماي: "إلي".

١ - ساقط من ف وك، وسقط من ز: "أبعد" فقط.

٢ - في ف: "من".

٣ - في الأصل: "وذكر"، والمثبت من ز وك وف.

٤ - في الأصل: "يشكرها"، والمثبت من ز وك وف.

٥ - ديوان حسان ١/٥١٦.

٦ - هو كعب بن مالك بن عمرو بن القين السلمي. صحابي جليل، شاعر، روى الحديث، وشهد المشاهد مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم. توفي سنة ٥٠ هـ.

ترجمته في طبقات الشعراء ٢٢٠، والإصابة ٣٠٤/٨.

والبيت في ديوانه ٢٨٨. وفي ك "فالله مكان" فالرحمن.

٧ - تقدّم في ص ٦٧٦.

٨ - الأماي ٩/٢.

٩ - المغني ٨٠.

وقال الأعلام<sup>(١)</sup> في (شرح شواهد سيبويه): "و<sup>(٢)</sup> زعم الأصمعيّ أنّ النحويّين غيره، وأنّ الرواية<sup>(٣)</sup>:"

مَنْ يَفْعَلْ [٩١/ب] الْحَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ .....

وقال أبو جعفر النحاس<sup>(٤)</sup> في (شرح شواهد سيبويه): "أخبرنا .....<sup>(٥)</sup>".  
وأنشده ابن عطية<sup>(٦)</sup> بلفظ<sup>(٧)</sup>:

مَنْ يَفْعَلِ الصَّالِحَاتِ اللَّهُ يَحْفَظُهُ .....

و<sup>(٨)</sup> قال أبو حيان<sup>(٩)</sup> في (النهر): "وهذا تحريف".

قوله<sup>(١٠)</sup>: "وقد يُترك تكرارها استغناءً بذكر<sup>(١١)</sup> أحد القسمين عن الآخر".

قال ابن الحاجب<sup>(١٢)</sup> في (شرح المفصل): "(أمّا) فيها معنى الشرط لتفصيل غير لازم أن يذكر [أقساماً]<sup>(١٣)</sup> متعدّدة، بل قد يُذكر بها أقسام<sup>(١٤)</sup>، وقد يُذكر<sup>(١٥)</sup> بها<sup>(١٦)</sup> قسم

١ - شرح شواهد سيبويه ٢/٣٧٥.

٢ - "الوار" ساقطة من ز .

٣ - في ف: "الرواة".

٤ - لم أعثر عليه في شرح أبيات سيبويه له.

٥ - بياض في الأصل وك، وساقط من ف و ز .

٦ - انحرر ٢/٩٣.

٧ - من ز .

٨ - "الوار" ساقطة من ز و ف وك.

٩ - النهر ٢/٢١.

١٠ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك، وينظر المغني ٨١.

١١ - في الأصل وز وف وك: "بأحد"، والمثبت من المغني ٨١.

١٢ - الإيضاح ٢/٢٦٠.

١٣ - في الأصل وك وز ف: "بها أقساماً"، وفي ف: "به أقساماً"، والمثبت من الإيضاح.

واحد، ولا ينافي ذلك أن تكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فيذكر<sup>(١)</sup> قسماً، ويترك الباقي كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾<sup>(٢)</sup>، ولم يكرر<sup>(٣)</sup> بعد ذلك<sup>(٤)</sup>."

وقال في (شرح مقدمته)<sup>(٥)</sup>: "إنهم لم يلتزموا ذكر المتعدد، فقد تذكر<sup>(٦)</sup>، ولا يذكر<sup>(٧)</sup> بعدها أمر<sup>(٨)</sup> آخر، ولكن يُفهم أنه ترك الأمر<sup>(٩)</sup>".

وقال النيلي<sup>(١٠)</sup>: "أكثر ما تستعمل (أمّا) مكرّرة، وقد تستعمل من غير تكرير".

وقال في (رصف المباني)<sup>(١١)</sup>: "(أمّا) تكون بمعنى (إن) الشرطيّة، ولا تعمل عملها، ويكون فيها معنى التفصيل زائداً، ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعضهم، فإنه يرى أن التفصيل<sup>(١٢)</sup>

---

١٤ - طمس في ف

١٥ - من ز و ف .

١٦ - من ز و ف وك، وفي الأصل: "به".

١ - من ز وك وف، وفي الأصل: "فذكر".

٢ - سورة: آل عمران . من الآية: ٧.

٣ - من ك وز، وفي الأصل: "يذكر"، وفي ف: "يكن زيغ"، والصواب ما أثبتّه.

٤ - بياض بعد هذا في الأصل، والكلام متصل في ز و ف وك.

٥ - شرح الكافية لابن الحاجب ٧٩٣/٢.

٦ - في ف: "يذكر".

٧ - "ولا يذكر" ساقط من ك.

٨ - في الأصل وك وف: "أمراً"، والمثبت من ز.

٩ - في ك "الأمر".

١٠ - شرح الكافية ٢١٩/أ.

١١ - رصف المباني ١٨٢.

١٢ - في ف: "المفصل".

لا يكون إلا بتكرار<sup>(١)</sup> الفصل بينه وبين الأول، وهذا غير لازم، اللهم<sup>(٢)</sup> إلا إن كان في اللفظي فنعم، وأما المعنوي فلا يلزم، [ومنه]:<sup>(٣)</sup>

[أَمَّا] الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَيْرِ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

وهي عند بعضهم فصل<sup>(٤)</sup> الخطاب الذي في قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابَ﴾<sup>(٥)</sup>؛ لأن داود عليه السلام أول من نطق بها.

وقال في (الأزهيّة)<sup>(٦)</sup>: "واعلم أن (أما) مستغنية بنفسها عن التكرير، فإن كررتها فلعطفك كلاماً على كلام، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ...﴾<sup>(٧)</sup> الآيات<sup>(٨)</sup>.

قوله<sup>(٩)</sup>: "وقد تأتي لغير التفصيل أصلاً نحو: أما زيد فمنطلق".

كذا في (شرح التسهيل) لأبي حيان<sup>(١٠)</sup>.

---

١ - في ز: "تكرير".

٢ - ساقط من ف .

٣ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك. وهذا بيت من (الكامل) لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٣٤.

والشاهد: بجيء (أما) بمعنى التفصيل. واستشهد به على جواز إعمال القول عمل (ظن) على لغة سليم.

و"أما" ساقطة من الأصل، والمثبت من ف و ز وك.

والبيت في الكتاب ٦٣/١، والمقتضب ٣٤٩/٢، وشرح أبيات سيويه ١٣٠، والمفصل ١٣٨.

٤ - في الأصل: "لفصل"، والمثبت من ز وك وف.

٥ - سورة: ص. من الآية: ٢٠.

٦ - الأزهيّة ١٥٥.

٧ - في ف: "الاية". والآيات المشار إليها... فلا تقهر. وأما السائل فلا تقهر. وأما بنعمة ربك فحدث سورة:

الضحى. الآيات: ٩، ١٠، ١١.

٨ - من هنا يبدأ السقط في ز.

٩ - بياض في الأصل، والمثبت من ف وك، وينظر المغني ٨٢.

١٠ - التذييل ١٩٨/٥ أ.

قال: "لا ينبغي أن يقال فيها حرف تفصيل؛ لأنّ معنى التفصيل ليس بلازم لها بل قد تجيء<sup>(١)</sup> حيث لا يفصل، وذكر المثال.

وقال الدماميني<sup>(٢)</sup>: "هذا مخالف لما ذكره في (حواشيه على التسهيل) فإنه قال فيها: "والظاهر أنّ (أمّا زيد فمنطلق) لا يقال إلا إذا وقع تردّد<sup>(٣)</sup> في شخصين (نسباً هما)<sup>(٤)</sup>، أو أحدهما إلى ذلك، فهي على هذا دائماً للتفصيل، نعم<sup>(٥)</sup> الذي هو غير لازم التكرار" انتهى<sup>(٦)</sup>.

وقال الرضي<sup>(٧)</sup>: "(أمّا) (موضوعة لمعنيين)<sup>(٨)</sup>: لتفصيل مجمل، نحو قولك: هؤلاء فضلاء: أمّا زيد ففقيه، وأمّا عمرو فمتكلم، وأمّا بشر فكذا... إلى آخر ما يقصد.

ولا استلزام شيء لشيء، أي: أنّ ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، ومن ثمّ قيل: إنّ فيه معنى الشرط؛ لأنّ معنى الشرط أيضاً هو: استلزام شيء لشيء، أي: استلزام الشرط للجزاء كما في الظروف المبنية.

والمعنى الثاني: أنّ<sup>(٩)</sup> الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فإنّها<sup>(١٠)</sup> قد تتجرّد عنه. وقد التزم بعضهم هذا المعنى [فيها]<sup>(١١)</sup> أيضاً في جميع

١ - في ف: "يجيء".

٢ - شرح المغني مع المنصف ١/١٢٣.

٣ - في ف: "التردد".

٤ - في ف: "فسأفهما".

٥ - في ف: "النعم".

٦ - هنا ينتهي السقط في ز.

٧ - شرح الكافية ٢/٣٩٥.

٨ - في ف: "موضعه معنيين".

٩ - في ز: "أي"، وكذا في شرح الكافية.

١٠ - في ف: "فنايتها".

١١ - من شرح الكافية.

مواقعها، والتزم [ذكر] <sup>(١)</sup> المتعدد بعدها، وحمل قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ <sup>(٢)</sup> بعد قوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ﴾ <sup>(٣)</sup> فِي قُلُوبِهِمْ [زَيْغٌ] <sup>(٤)</sup> على معنى: وأما الراسخون، وهذا وإن كان محتملاً في هذا المقام إلا أن جواز <sup>(٥)</sup> السكوت على [مثل] <sup>(٦)</sup> قولك: أما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها. وأما بيان معنى <sup>(٧)</sup> الشرط [٩٢/أ] فيها فبأن تقول: هي حرف بمعنى (إن) وجب حذف <sup>(٨)</sup> شرطها لكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل <sup>(٩)</sup>، وهو [معنى] <sup>(١٠)</sup> يقتضى تكرارها <sup>(١١)</sup>، فيؤدّي إلى الاستثقال، وأيضاً حذف ذلك وجوباً لغرض معنوي، وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك أن أصل: أما زيد فقائم: [إمّا] <sup>(١٢)</sup> يكن من شيء فزيد قائم، يعني: إن يكن، أي: إن يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد، فهذا جزم بوقوع قيامه، وقطع به؛ لأنه جعل حصول قيامه لازماً لحصول شيء في

١ - في الأصل وز وك وف: "في ذلك" مكان "ذكر"، والمثبت من شرح الكافية.

٢ - سورة: آل عمران. من الآية: ٧.

٣ - ساقط من ف .

٤ - ﴿زَيْغٌ﴾ من ف .

٥ - في الأصل وك: "جواب"، والمثبت من زوف .

٦ - في الأصل وك وز وف: "معنى"، وهو تحريف، والمثبت من شرح الكافية.

٧ - ساقط من ف .

٨ - في ك "فحذف".

٩ - ساقط من ف .

١٠ - ساقط من الأصل وك، والمثبت من ف وز.

١١ - في ز: "تكرّرها".

١٢ - من شرح الكافية، وفي الأصل وك وف: "ما"، وفي ز: "مهما". وهذا التقدير يخالف لما عليه جمهور النحاة من

تقديرها: ب: مهما يكن من شيء. ينظر التصريح ٢٦٠/٢.



الدنيا، وما دامت الدنيا باقية فلا بدّ من حصول شيء<sup>(١)</sup> فيها، ثمّ لما كان الغرض الكلّي<sup>(٢)</sup> من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط، والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط، أي: إن<sup>(٣)</sup> يكن من شيء، وأقيم ملزوم القيام، وهو (زيد) مقام ذلك الملزوم، وبقي الفاء بين المبتدأ، والخبر؛ لأنّ فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها، فحصل غرضك الكلّي، وهو لزوم القيام لزيد، فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير<sup>(٤)</sup> موقعها، فقد تبين أنّه حصل لهم من حذف الشرط، وإقامة جزء الجزاء موقعه شيئان، مقصودان، مهمّان: أحدهما: تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال<sup>(٥)</sup>.

والثاني: قيام ماهر الملزوم حقيقة في قصد المتكلّم مقام الملزوم في كلامهم، أعني: الشرط، وحصل أيضاً من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو متعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر، ألا ترى أنّ خبر المبتدأ بعد (لولا) وبعد القسم لم يُحذف وجوباً إلّا مع سدّ جواب (لولا) وجواب القسم مسدّه، وحصل (منه أيضاً)<sup>(٦)</sup> بقاء الفاء متوسّطة في الكلام كما هو حقّها ولو<sup>(٧)</sup> لم يتقدّم جزء الجزاء المفعول به، والظرف نحو: ﴿فَأَمَّا اللَّيْتِمُ فَلَا تَفْهَرُ﴾<sup>(٨)</sup>، وأمّا يوم الجمعة فأنا ذاهب، إذا قصدت<sup>(٩)</sup> أنّهما ملزومان<sup>(١٠)</sup> لحكم<sup>(١١)</sup>، والمعنى أنّ عدم التهر ينبغي أن يكون لازماً لليتيم، وذهابي لازماً

١ - من قوله: "وما دامت..." إلى هنا ساقط من ف .

٢ - ساقطة من ز .

٣ - ساقطة من ف وك .

٤ - ساقطة من ف .

٥ - في الأصل: "للاستعمال"، والمثبت من ف و ز وك .

٦ - في ف وك: "منه أيضاً" بالتقديم والتأخير .

٧ - من ز و ف وك، وفي الأصل: "لو" .

٨ - سورة: الضحى. من الآية: ٩ .

٩ - من ز و ف وك، وفي الأصل: "قصد" .

١٠ - في ف: "الملزومان" .

لحكم<sup>(١)</sup>، والمعنى أنّ عدم القهر ينبغي أن يكون لازماً لليتيم، وذهابي لازماً ليوم<sup>(٢)</sup> الجمعة، وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء، كالحال، نحو: أمّا مجرداً فأنا ضاربك، والمفعول المطلق، نحو: أمّا ضرب الأمير فأنا ضاربك، والمفعول له، نحو: أمّا تأديباً فأنا ضاربك، فلا يستنكر<sup>(٣)</sup> عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها، وإن كان ذلك ممتنعاً في غير هذا<sup>(٤)</sup> الموضع؛ لأنّ تقديم معمولات المذكورة؛ لأجل الأغراض المهمة التي مضت، ولا يجوز مثلاً<sup>(٥)</sup> : إن جئني زيداً<sup>(٦)</sup> فأنا ضارب، على أن (زيداً) مفعول ضارب، إذ لم يحصل بالتقديم شيء من الأغراض، ثمّ إنه يجوز التقديم للأغراض المذكورة وإن كان هناك مانع آخر من التقديم غير الفاء، نحو قولك: أمّا يوم الجمعة فإنّ زيداً سائر، وأمّا زيداً<sup>(٧)</sup> فما أضرب، ولا تقدّم<sup>(٨)</sup> من أجزاء الجزاء شيئين<sup>(٩)</sup> فصاعداً؛ لأنك لا تتجاوز قدر الضرورة، فلا تقول: أمّا زيد طعامك فلا يأكل<sup>(١٠)</sup>، ولا يقع بين (أمّا) وفائها جملة تامة<sup>(١١)</sup> مستقلة<sup>(١٢)</sup>، نحو: أمّا زيد قائم فعمره كذا؛ لأنّ الواقع بينهما كما مضى جزء الجزاء المقصود كونه ملزوماً للحكم الذي تضمّنه ما<sup>(١٣)</sup> بعد الفاء، فلا يكون جملة "انتهى".

١ - من ز، وفي الأصل وك وف: "بحكم".

٢ - في ف: "لازم في يوم" مكان "لازماً ليوم".

٣ - في ف: "يستكن".

٤ - في ف: "ذلك".

٥ - في الأصل وك وف: "مثلها"، والمثبت من ز.

٦ - في ف: "زيد"، وهو تحريف.

٧ - في ف: "زيد"، وهو تحريف.

٨ - في الأصل: "يتقدّم"، والمثبت من ف و ز وك.

٩ - في الأصل: "شيئان"، والمثبت من ف و ز وك.

١٠ - في ك: "تأكل".

١١ - من ز.

[قوله<sup>(١)</sup>]: "ولذلك قال سيبويه<sup>(٢)</sup> في تفسيره: "مهما يكن من شيء".

قال أبو حيان [٩٢/ب]<sup>(٣)</sup>: "هذا التأويل [هو]<sup>(٤)</sup> من حيث صلاحية التقدير، و(أما) حرف، فكيف يكون<sup>(٥)</sup> معناها اسم شرط، وفعل شرط؟ ولا جائز أن يكون مرادفاً له من حيث المعنى؛ لأنَّ معقولية<sup>(٦)</sup> الحرف مباينة لمعقولية الاسم، والفعل، فيستحيل<sup>(٧)</sup> المرادفة، ولأنَّ في (يكن) ضميراً<sup>(٨)</sup> يعود على (مهما)؛ لأنها اسم شرط؛ ولأنَّ في جملة الجواب ضميراً يعود [على]<sup>(٩)</sup> اسم شرط، وذلك منتفٍ كله<sup>(١٠)</sup> في (أما)".

وقال الرضي<sup>(١١)</sup> " (أما) بمعنى (إن) كما ذكرنا، وأما تفسير سيبويه بـ<sup>(١٢)</sup>: ((مهما يكن من شيء))، فليس لأنَّ (أما) بمعنى (مهما)، وكيف؟ وهذه حرف، و(مهما) اسم، بل قصده إلى المعنى<sup>(١٣)</sup> البحث<sup>(١٤)</sup>؛ لأنَّ معنى (مهما يكن من شيء فزيد قائم) أي: هو قائم البتة".

١٢ - في الأصل: "مستقبلة"، والمثبت من ف و ز وك.

١٣ - من ز و ف .

١ - من ز و ف وك، وهو ساقط من الأصل، وينظر المعنى ٨٢.

٢ - الكتاب ٣/١٣٧

٣ - التذييل ٥/١٩٨/أ.

٤ - من ز .

٥ - ساقط من ف .

٦ - في ف وك: "مفعولية".

٧ - من ز، وفي الأصل وك وف: "مستحيل".

٨ - في ف: "ضمير"، وهو تحريف.

٩ - من ز .

١٠ - في الأصل وك وف: "حمله"، والمثبت من ز .

١١ - شرح الكافية ٢/٣٩٧.

١٢ - الباء "من ز و ف .

قال<sup>(١)</sup>: "ويجوز<sup>(٢)</sup> أن تكون<sup>(٣)</sup> (أما) عند الكوفيين (إن) الشرطيّة ضمّت<sup>(٤)</sup> إليها (ما)<sup>(٥)</sup> على ما ثبت من مذهبهم في «أما أنت منطلقاً<sup>(٦)</sup> انطلقت».

[قوله]<sup>(٧)</sup>: "ويفصل بين (أما) وبين الفاء بواحد من أمور ستة".

قال في (البسيط): "الفاصل<sup>(٨)</sup> بين (أما) والفاء أحد<sup>(٩)</sup> جزئي الإسناد، أو مفعول به، أو مفعول له، أو مصدر، أو ظرف، أو مجرور، أو شرط".

قال السيرافي: "ولا يجوز أن يتقدّم أكثر من اسم واحد؛ [لأنّ هذا]<sup>(١٠)</sup> التقديم مضطر<sup>(١١)</sup> إليه؛ لأنّ الفاء لا يتقدّم عليها ما بعدها، [والاضطرار جوزه، وهو]<sup>(١٢)</sup>، حاصل باسم

---

١٣ - في الأصل: "الغني"، وفي ف: "المغني"، والمثبت من ز وك.

١٤ - ساقطة من ز، وفي ك "البحث".

١ - شرح الكافية ٣٩٧/٢.

٢ - في الأصل: "لا يجوز"، والمثبت من ز وك.

٣ - في ك "يكون".

٤ - في ف: "ضمّت".

٥ - ساقطة من ف.

٦ - في ف: "منطلق".

٧ - بياض في الأصل، والمثبت من ز و ف وك. وينظر المغني ٨٢.

٨ - في الأصل: "الفا"، والمثبت من ك و ز وف.

٩ - في الأصل: "بأحد"، وفي ف: "آخر"، والمثبت من ز وك.

١٠ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك.

١١ - طمس في الأصل، والمثبت من ف و ز وك.

١٢ - طمس في الأصل، والمثبت من ز وك، وفيها: "الاضرار" مكان: "الاضطرار".

واحد، فمُنعت الفاء حينئذ غيره إذ لا ضرورة فيه لو قلت: أمّا زيد طعامه<sup>(١)</sup> فلا تأكل<sup>(٢)</sup>، لم يجز<sup>٣</sup> انتهى.

وفي (التسهيل) <sup>(٣)</sup>: "لا تُفصل<sup>(٤)</sup> الفاء بجملة تامّة".

قال أبو حيان<sup>(٥)</sup>: "ما لم تكن الجملة دعاء، فإنّها حينئذ يجوز الفصل [بها]<sup>(٦)</sup> بشرط أن يفصل بين (أمّا) وجملة الدعاء معمول [(أمّا)]<sup>(٧)</sup>، نحو<sup>(٨)</sup>: أمّا اليوم رحمك الله فلا تصنعن<sup>(٩)</sup> كذا، أو معمول جزائها<sup>(١٠)</sup> نحو: أمّا زيداً رحمك الله<sup>(١١)</sup> فاضرب، فلو فصلت بجملة الدعاء بينها<sup>(١٢)</sup> وبين فصلها اللازم، نحو: أمّا رحمك الله زيداً فاضرب، لم يجز.

[قوله]<sup>(١٣)</sup>: "والثالث: جملة شرط نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ﴾"<sup>(١٤)</sup>.

١ - في الأصل و ف وك: "طعام"، والمثبت من ز .

٢ - في ز وك: "يأكل".

٣ - التسهيل ٢٤٥.

٤ - في ز و ف: "يفصل".

٥ - التذيل ١٩٩/٥.

٦ - من ز و ف .

٧ - من ك.

٨ - "نحو" ساقطة من ز .

٩ - في الأصل: "صنعين"، وفي ف: "صفر"، والمثبت من ز وك.

١٠ - في ز و ف وك: "جوابها".

١١ - في ز: "رحمك الله زيداً"، وفي ف: "زيد" مكان "زيداً".

١٢ - "الدعاء" ساقطة من ف، وفيها "بينهما" مكان "بينها".

١٣ - بياض في الأصل، والمثبت من ز و ف وك، وينظر المغني ٨٠.

١٤ - سورة: الواقعة. من الآية: ٨٩.

قال ابن مالك<sup>(١)</sup> في (شرح الكافية): "وقد يلي (أما) (إن)، فيغني جواب (أما) عن جوابها، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾. وقد تقرر أنّ الجواب لأوّل<sup>(٢)</sup> الشرطين المتواليين، فإذا كان أوّل الشرطين (أما) كانت أحقّ بذلك من وجهين:

أحدهما: أنّ جوابها إذا انفردت لا يُحذف أصلاً، وجواب غيرها إذا انفردت يحذف كثيراً لدليل<sup>(٣)</sup>، وحذف ما عُهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه. الثاني: أنّ (أما) قد التزم معها حذف فعل الشرط، وقامت هي مقامه، فلو حُذف جوابها لكان ذلك إجحافاً، و(إن) ليست كذلك.

وقال الرضي<sup>(٤)</sup>: "قد تقع كلمة الشرط مع الشرط، من<sup>(٥)</sup> جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾<sup>(٦)</sup> أي: إن يكن<sup>(٧)</sup> شيء فإن كان من المقربين فله روح وريحان<sup>(٨)</sup>، فقوله: ﴿فَرَوْحٌ﴾ جواب (أما) استغني به عن جواب (إن)، والدليل على أنها ليست جواب (إن) عدم جواز: أما إن جئتني أكرمك، ووجوب: أما إن جئتني فأكرمك مع أنّ<sup>(٩)</sup> نحو: إن ضربتني أكرمك بالجزم أكثر من

١ - شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٧، ١٦٤٨.

٢ - في الأصل: "الأول"، وفي ف: "لأقل"، والمثبت من ز وك.

٣ - في الأصل: "لدلائل"، والمثبت من ز و ف وك.

٤ - شرح الكافية ٢/٣٩٦، ٣٩٧.

٥ - في الأصل: "ومن"، والمثبت من ف وز وك.

٦ - سورة: الواقعة. من الآية: ٨٩.

٧ - في ز: "يكون".

٨ - من ز و ف.

٩ - ساقط من ف.

نحو: إن ضربتني فأكرمك، قال [تعالى] <sup>(١)</sup>: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ﴾ <sup>(٢)</sup>  
أي: إمّا <sup>(٣)</sup> يكن من شيء فإذا ما ابتلاه يقول "انتهى".

وقال الشَّلوِّين <sup>(٤)</sup> في (شرح [٩٣/أ] الجزوليّة): "الجمل أصلها التمام <sup>(٥)</sup> حتى يطرأ عليها ما يصيرها إلى النقصان كجملة الشرط، ونحوها، فإنها انتقلت عن أصلها، وصيرت في <sup>(٦)</sup> حكم المفردات، ولذلك فصل بين (أمّا)، وجوابها بجملة الشرط، وإن كانت (أمّا) لا يفصل بينها <sup>(٧)</sup>، وبين جوابها إلا <sup>(٨)</sup> بمفرد؛ لأنّ جملة الشرط لما كانت ناقصة كالمفرد حكم لها بحكم المفرد".

وقال أبو حيان <sup>(٩)</sup>: "اجتماع (أمّا) والشرط كاجتماع [الشرطين، وكاجتماع] <sup>(١٠)</sup> القسم المتقدم مع الشرط، فيُحذف إذ ذاك جواب الشرط الثاني لدلالة جواب الأوّل عليه، وهو في التقدير متأخّر <sup>(١١)</sup>، كأنه قال: مهما يكن من شيء فروح وريحان إن كان من

١ - من ف .

٢ - في الأصل: "فأمّا الإنسان إذا ما ابتلاه فقدّر عليه رزقه فيقول"، وفي ف وك: "وأما ..... فيقول"، وفي ز: "وأما

.... ابتلاه ربه.... فيقول"، والمثبت من شرح الكافية: سورة: الفجر. من الآية: ٩.

٣ - في الأصل و ف وك: "ما"، وفي ز: "مهما"، والمثبت من شرح الكافية .

٤ - شرح الجزوليّة ٢٢٥/١.

٥ - في ف: "إلزام".

٦ - في ز و ف: "إلى".

٧ - في ف: "بينهما، وهو تحريف".

٨ - في ز: "إلى".

٩ - التذييل ١٩٨/٥/أ.

١٠ - من ز .

١١ - في ز و ف وك: "مؤخّر".

المقربين، فالفاء<sup>(١)</sup> جواب الشرط الذي تقدّم، وجواب<sup>(٢)</sup> (إن) محذوف هذا مذهب سيويه<sup>(٣)</sup>. وزعم الأخفش<sup>(٤)</sup> أن قوله: ﴿فَرَوْحٌ﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿فَسَلَامٌ﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿فَنَزُلُ﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿فَنَزُلُ﴾<sup>(٨)</sup>، و﴿فَنَزُلُ﴾<sup>(٩)</sup> جواب لـ (أما) و الشرط معاً، فالأصل عنده: مهما يكن من شيء فإن كان من المقربين فروح، [ثم أنيبت<sup>(١٠)</sup> (أما) مناب (مهما) والفعل الذي بعدها، فصار: أما فإن كان من المقربين فروح]،<sup>(١١)</sup> فالتقت الفاءان<sup>(١٢)</sup>، فأغنت إحداهما عن الأخرى، فصار ﴿فَرَوْحٌ﴾. وهذه كلّها تقادير عجيبة<sup>(١٣)</sup>، ومع ذلك فهي باطلة؛ لأنّه يلزم على مثل<sup>(١٤)</sup> ذلك أن يجوز مثل: أما إن يقيم زيد فعمرو منطلق؛ لأنّ جواب الشرط<sup>(١٥)</sup> إذا ذاك غير محذوف، وهذا<sup>(١٦)</sup> لا يجوز فدلّ على صحة التقدير الأوّل.

١ - في ف: "والفاء".

٢ - في ف: "وحوب"، وهو تحريف.

٣ - الكتاب ١٠٣/٣.

٤ - معاني القرآن ٤٩٣/٢.

٥ - سورة: الواقعة. من الآية: ٩١.

٦ - "الواو" من ز و ف .

٧ - سورة: الواقعة. من الآية: ٩٣.

٨ - "الواو" من ز و ف .

٩ - سورة: الواقعة. من الآية: ٩٣.

١٠ - في ك: "أنيت".

١١ - من ز و ف .

١٢ - في الأصل وك وف وز: "الفاوان"، والمثبت من التذييل.

١٣ - يياض في الأصل، والكلام متّصل في ف و ز وك.

١٤ - ساقط من الأصل و ف وك، مثبت من ز .

١٥ - من ز .

١٦ - في ف وك: "هو".



وقد أبطل الفارسيّ ظاهر كلام الأخفش بأنّا لم نجد الفاء تكون جواباً لشيئين، وتأوّل كلامه على أنّها لما كانت جواباً لأحدهما، وأغنت عن الثاني صارت كأنّها جواب لهما<sup>(١)</sup>.

واضطرب [فيها]<sup>(٢)</sup> مذهب الفارسيّ<sup>(٣)</sup>، فمرّة قال: لا يُفصل في (أمّا) إلّا بالمفرد، فالفاء جواب (إن)، وجواب (أمّا) محذوف، وهذا لا يصح؛ لأنّه متى اجتمع طالبا جواب جُوب الأول منهما، نحو: إذن والله أكرمك، والله إذن لأكرمك، وإن تقم والله أكرمك، والله إن قمت لأكرمك، وهو قياس جميع الأجوبة<sup>(٤)</sup>.

ومرّة قال بقول<sup>(٥)</sup> سيويّه، وقال: الجملة إذا لم تستقلّ صارت بمنزلة اسم مفرد، وهذا هو الصحيح.

فإذن في المسألة ثلاثة مذاهب: مذهب سيويّه، ومذهب الأخفش، ومذهب الفارسيّ في أحد قوليّه.

وقال بعض أصحابنا يردّ على الأخفش: لو كان جواباً للجميع لحسن أن يأتي<sup>(٦)</sup> بالمضارع؛ لأنّ الجواب موجود، وكونهم لا يتكلّمون بهذا إلّا مع الماضي دليل على أنّه لا جواب له. [فإن قيل: سبب ذلك كونه لم يخلص الجواب له]<sup>(٧)</sup>؛ لأنّ الجواب<sup>(٨)</sup> للمجموع؛ فلهذا لم يكن الفعل إلّا ماضياً. قيل يلزم عليه إعمال عاملين في معمول واحد.

١ - في ف: "لها".

٢ - من ز

٣ - ينظر الخليليّات ٧٨، وإيضاح الشعر ٧٨.

٤ - في ز: "الاجابة".

٥ - في ك: "يقول".

٦ - في ز: "يؤتى".

٧ - ساقط من الأصل وك وف، مثبت من ز.

٨ - من قوله: "جواب..." إلى هنا ساقط من ف.

قوله <sup>(١)</sup>: "و<sup>(٢)</sup> الرابع اسم منصوب" إلى آخره.

قال في (السيط): "منع المبرّد<sup>(٣)</sup> نحو: أمّا زيداً فما أنا بضارب؛ لأنّ تقديم المفعول يؤذن<sup>(٤)</sup> بتقديم العامل، ولا يجوز أن يتقدّم (ضارب)<sup>(٥)</sup> على الباء؛ إذ الجار لا يتقدّم عليه<sup>(٦)</sup> المجرور".

قال<sup>(٧)</sup>: "وردّ عليه بأنّ حرف الجرّ هنا زائد<sup>(٨)</sup>، فلا يُعتبر مانعاً".

وقال أبوحيان<sup>(٩)</sup>: "امتناع ذلك إنّما هو من حيث إنّ منصوب ما بعد (ما) النافية لا يجوز أن يتقدّم عليها، ألا ترى أنّك لو قلت: زيداً ما أنا بضارب، لم يحز، فكذلك: أمّا زيداً فما أنا بضارب".

قوله <sup>(١٠)</sup>: "نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [٩٣/ب] <sup>(١١)</sup>".

في (ذا القدر)<sup>(١٢)</sup> لابن جنّي: "سألت أبا عليّ الفارسيّ: كيف جاز لما بعد الفاء أن يعمل فيما قبلها في نحو [قوله تعالى] <sup>(١٣)</sup>: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾؟

١ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك، وينظر المغني ٨٣.

٢ - "الواو" من ز .

٣ - ينظر المقتضب ٣/٣٥٢، ٣٥٣.

٤ - في ف وك: "مؤذن".

٥ - ساقط من ز .

٦ - في ز: "على"، وهو تحريف.

٧ - في الأصل: "وقال"، والمثبت من زوك وف.

٨ - في ف: "زائدة".

٩ - التذييل ٥/٢٠١/ب.

١٠ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك، وينظر المغني ٨٢.

١١ - سورة: الضحى. الآية: ٩.

١٢ - في ف: "القدر".

فقال: «الفاء في نحو هذا ليس<sup>(١)</sup> بمنقطع ما بعدها عما قبلها، ألا ترى أنها مع ما بعدها في  
الجزء في موضع جزم عما قبلها، فقد ترى<sup>(٢)</sup> إلى اتصالها به اتصال المعمول بالعامل». "  
[قوله]<sup>(٣)</sup>: وأما «ليس خلق الله مثله»<sup>(٤)</sup>، ففي (ليس) أيضاً ضمير، لكنه ضمير الشأن  
والحديث. وإذا قيل: بأن (ليس) حرف فلا إشكال، وكذا إذا قيل: فعل يشبه  
الحرف، ولهذا أهملها بنو تميم، إذ قالوا<sup>(٥)</sup>: «ليس الطيب إلا المسك» بالرفع<sup>(٦)</sup>». "  
قال أبو حيان<sup>(٧)</sup> في (شرح التسهيل): "قول العرب: «ليس الطيب إلا المسك» بالرفع حكاه  
سيبويه<sup>(٨)</sup> عنهم، ولا يكون ذلك إلا [على]<sup>(٩)</sup> اعتقاد حرفيتها، وقد جوّز ذلك سيبويه في  
قولهم: «ليس خلق الله مثله»، وجوّز فيها [هنا]<sup>(١٠)</sup> أن يكون فيها ضمير الأمر، أي: ليس  
الأمر خلق الله مثله.

ولأبي<sup>(١١)</sup> عليّ قولان في (ليس):  
أحدهما: أنها فعل كقول الجماعة.

١٣ - "قوله" من ف وك، و"تعالى" من ك.

١ - في الأصل وك: "ليست"، والمثبت من ف وز.

٢ - في الأصل وك: "يرى"، والمثبت من ز و ف .

٣ - ساقط من الأصل، مثبت من ف وز وك، وينظر المغني ٨٣.

٤ - ذكره سيبويه في الكتاب ١/٧٠.

٥ - القول في الكتاب ١/١٧٤، وروا الأصول ١/٣٧٩، ٢/١٥٩، والتخميم ٤/٦٦.

٦ - ساقط من ز .

٧ - التذييل ٢/٢٧، ٢٨.

٨ - الكتاب ١/١٤٧.

٩ - من ز .

١٠ - من ز و ف وك.

١١ - في ف: "فلأبي".

والآخر: أنها حرف.

و<sup>(١)</sup> قال ابن شقير<sup>(٢)</sup>: إنها حرف قولاً واحداً.

وإهمال<sup>(٣)</sup> (ليس) لغة تميم، نقله عنهم أبو عمرو بن العلاء، وذكر أن لغة الحجاز النصب.

وهذه المسألة<sup>(٤)</sup> جرت بين أبي عمرو، وبين عيسى بن عمر.

وإذا ثبت أن ذلك لغة، فلا يمكن التأويل؛ لأن التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء الشيء<sup>(٥)</sup> يخالف الجادة فيتأول. و<sup>(٦)</sup> أما إذا كانت لغة<sup>(٧)</sup> طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل.

وأما أبو علي<sup>(٨)</sup> فتأول قولهم: «(ليس الطيب إلا المسك)»، وذلك أنه والله أعلم لم يبلغه نقل أبي عمرو أنها لغة تميم، وزعم أنه يحتمل وجوهاً<sup>(٩)</sup>، وسيأتي بسط الكلام على ذلك في بحث (ليس).

[قوله]<sup>(١٠)</sup>: «والسادس: ظرف معمول لـ (أما)؛ لما فيها من معنى الفعل».

١ - "الواو" من ك.

٢ - هو أحمد بن الحسن بن الفرّج بن شقير البغدادي، أبو بكر. نحويّ على مذهب الكوفيّين، له مختصر في

النحو، وكتاب في المقصور والممدود، توفي سنة ٣١٧ هـ.

ترجمته في نزهة الألباء ٢٥١، ومعجم الأدباء ١١/٣.

٣ - في الأصل: "إهمالا"، والمثبت من ف، و ز وك.

٤ - ينظر مجالس العلماء ٣.

٥ - في ز: "شيء".

٦ - "الواو" ساقطة من ز و ف وك.

٧ - في ك: "كان".

٨ - في ز: "كان".

٩ - تأوله على أن (ليس) أجريت بحرى (ما). ينظر البغداديات ٣٨٣، ٣٨٤، والخلييات ٢١.

١٠ - وهي: أن تكون حرفاً، أو فعلاً عاملاً، أو متحملة ضمير الشأن وما بعدها خير. ينظر شرح التسهيل ٣٧٩/١.

١١ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك، وينظر المغني ٨٣.

قال ابن الشجري<sup>(١)</sup> في (أماليه): "اعلم أنّ (أمّا) لما نُزلت منزلة الفعل نصبت، [ولكنّها لا<sup>(٢)</sup> تنصب المفعول به لضعفها، وإنّما نصبت<sup>(٣)</sup>] الظرف الصحيح، كقولك: أمّا اليوم فإنّي منطلق، وأمّا عندك فإنّي جالس، وتعلّق بها حرف الظرف في [نحو]<sup>(٤)</sup> قولك: أمّا في الدار فزيد نائم. وإنّما لم يجر أن يعمل ما بعد الظرف؛ لأنّ ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها، وعلى ذلك يحمل قول أبي علي<sup>(٥)</sup>: ((أمّا على أثر ذلك، فإنّي [جمعت])). ومثله قولك: أمّا في زيد فإنّي<sup>(٦)</sup> [رغبت، ف(في) متعلّق<sup>(٧)</sup> بـ(أمّا) نفسها في قول سيبويه<sup>(٨)</sup>، وجميع النحويّين إلّا المبرّد<sup>(٩)</sup>، فإنّه زعم أنّ الجارّ متعلّق بـ(رغبت)، وهو قول مباین للصحة، خارق للاجماع، لما ذكرته لك من أنّ (إنّ) تقطع ما بعدها عمّا قبلها عن العمل فيما قبلها<sup>(١٠)</sup>، فلذلك أجازوا زيداً جعفر ضارب، ولم يجيزوا: زيداً إنّ جعفرًا ضارب.

فإن قلت: أمّا زيداً فإنّي ضارب، فهذه المسألة فاسدة في قول جميع النحويّين، لما ذكرته لك من أنّ (أمّا) لا تنصب المفعول الصريح، وأنّ (إنّ) لا يعمل<sup>(١١)</sup> ما بعدها فيما قبلها، وهو في مذهب المبرّد جائز، وفساده واضح "انتهى".

١ - الأمالي ١١/٢، ١٢.

٢ - في ك "لم".

٣ - من ز و ف وك.

٤ - من ز .

٥ - الإيضاح ٥.

٦ - من ز و ف .

٧ - في ز: "متعلّقة".

٨ - الكتاب ٣/١٣٧.

٩ - ينظر المقتضب ٣/٣٥٢، ٣٥٣، والبغداديات ٣٣٠.

١٠ - في ك "عن العمل فيما قبلها" بالتقديم والتأخير.

١١ - في ف: "تعمل".

قوله <sup>(١)</sup>: "وخالقهم المبرّد، وابن درستويه <sup>(٢)</sup>".

قال أبو حيان <sup>(٣)</sup>: "احتجّا بأنّه لما <sup>(٤)</sup>لزم الفصل بين (أمّا)، والفاء، وأوقعوا <sup>(٥)</sup>من الفصول بينهما ما لا يتقدّم في غير هذا الموضع لضرورة الفصل، كما أعملوا ما بعد [٩٤/أ] الفاء فيما قبلها معها <sup>(٦)</sup>دون غيرها.

ورافقهما على ذلك ابن مالك <sup>(٧)</sup> في (التسهيل).

قال أبو حيان <sup>(٨)</sup>: "وما ذهب إليه لم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس، بل القياس مذهب سيبويه <sup>(٩)</sup>، وقد رجع إليه المبرّد فيما حكاه عنه <sup>(١٠)</sup> ابن ولاد <sup>(١١)</sup>".

و<sup>(١٢)</sup> قال الزجاج: «ورجوعه مكتوب عندي بخطّه»، فصار المنع إجماعاً من البصريين.

---

١ - بياض في الأصل، والمثبت من ز و ف وك. وينظر المغني ٨٣. والخلاف في إعمال الخير بعد الفاء فيما قبلها وهو

مفعول به، فخالق فيه المبرّد، وابن درستويه بإجازة إعماله.

٢ - ينظر الجنى الداني ٥٢٦، وابن درستويه وآراؤه النحوية لأحمد عبد المنعم الرصد ص ١٦٤، ١٦٥.

٣ - التذييل ١٩٩/٥ ب.

٤ - من ز .

٥ - في الأصل: "وأوقعوا"، والمثبت من ز و ف وك.

٦ - من ز .

٧ - التسهيل ٢٤٥.

٨ - التذييل ٢٠٠/٥ أ.

٩ - ينظر الكتاب ٣٨٥/١.

١٠ - في الأصل وك: "عنه أنّه"، والمثبت من ز و ف وك.

١١ - هو محمد بن ولاد التميمي، أبو الحسين. نحوي، أخذ بمصر عن أبي عليّ الدينوري، ثم رحل إلى العراق، وأخذ عن

المبرّد، وثعلب.

له المقصور، والممدود، والمنمّق.

ترجمته في معجم الأدباء ١٩/١٠٥، وإشارة التعيين ٣٣٩.

١٢ - "الواو" ساقطة من ز و ف وك.

قال: "وابن مالك أخذ<sup>(١)</sup> بقول الميرد المرجوع عنه، وقول ابن درستويه، وترك ما عليه الجمهور .

والعجب ممن يجيز تركيباً ما في لغة من اللغات من غير أن يسمع من ذلك التركيب نظائر، وهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية، فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد في اللغة العربية، كذلك لا يجوز في التراكيب؛ لأن جميع ذلك أمور وضعيّة، والأمور الوضعيّة تحتاج إلى سماع من أهل ذلك<sup>(٢)</sup> اللسان.

والفرق بين علم النحو، وعلم اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كليّة، وموضوع علم اللغة أشياء جزئية، وقد اشتركا معاً في الوضع".

وقال الخفاف في (شرح الإيضاح): "فإن أتيت<sup>(٣)</sup> مع الفاء بـ(إنّ)، فهل يجوز أن يعمل ما بعد الفاء، و(إنّ) فيما قبلها، أو لا، أو<sup>(٤)</sup> يعمل<sup>(٥)</sup> [في الظروف، والمجرور]<sup>(٦)</sup>، لا في المفعول الصحيح ؟

فيه: ثلاثة أقوال:

وجه القول بالجواز [مطلقاً]<sup>(٧)</sup> قياسُ (إنّ) على الفاء، فكما جاز ذلك هنا مع الفاء، وإن لم يجز في غيره من المواضع، كذلك يجوز مع (إنّ).

وجه القول بالمنع أن الفاء يُضطرّ إليها مع (أما)، ولا كذلك (إنّ).

وجه القول بالتفصيل؛ أنّ الظرف والمجرور يُتوسّع فيهما بما لا يجوز في غيرهما<sup>(٨)</sup>.

---

١ - في ف: "اعتمد"

٢ - من ز .

٣ - طمس في الأصل، والمثبت من ف وزوك.

٤ - من ز و ف .

٥ - في ف: "بعمله".

٦ - ساقط من الأصل، مثبت من ف وزوك.

٧ - طمس في الأصل، والمثبت من ف وزوك.

٨ - في ك: "غيرها".

قوله <sup>(١)</sup>: "وتوسّع الفراء... إلى آخره.

قال أبو حيان <sup>(٢)</sup>: "في (بعض شروح الكتاب): أن الكوفيين ذهبوا إلى ما ذهب إليه المبرد، وزادوا عليه أنه يجوز مع التعجب [إذا كان فعل التعجب] <sup>(٣)</sup> متعدياً، فأجازوا: أمّا زيداً فما أزورني له، وأمّا عمراً فما أضربني له.

قالوا: لأنّ التعجب محمول على معناه، والمعنى: أمّا زيداً <sup>(٤)</sup> فأنا أزوره كثيراً، وأضربه كثيراً، أو <sup>(٥)</sup> له سبب مجرور <sup>(٦)</sup> فيحمل الاسم المتقدّم عليه، فينتصب كما ينتصب في: زيداً مررت به. وأمّا إذا لم يكن متعدياً فيكون [له] <sup>(٧)</sup> سبب منصوب، وهو في المعنى مرفوع؛ لأنّه [لا] <sup>(٨)</sup> يتعدّى، وما كان له ضمير مرفوع، فلا يكون من باب الاشتغال، فلا يجوز: أمّا زيداً فما أحسنه، وأجازوا <sup>(٩)</sup>: أمّا زيداً فما أحسن <sup>(١٠)</sup>، بتقديم معمول (أحسن). وكلّهم اتفقوا على منع (أمّا درهماً فعشرون)، و(أمّا زيداً فإن تضربه يضربك) <sup>(١١)</sup>."

[قوله] <sup>(١٢)</sup>: "سُمع: (أمّا العبيد فذو <sup>(١٣)</sup> عبيد)... إلى آخره.

١ - بياض في الأصل، وطمس في ف، والمثبت من ز وك، وينظر المغني ٨٣.

٢ - التذييل ٢٠١/٥/ب.

٣ - من ز.

٤ - من فما أزورني... إلى هنا ساقط من ف.

٥ - في ز: "و".

٦ - في ز: "يجوز".

٧ - من ز.

٨ - من ز.

٩ - من ز وك، وفي الأصل وف: "وأجاز".

١٠ - في ف: "أحسنه".

١١ - في ز: "خير لك".

١٢ - بياض في الأصل، وطمس في ف، والمثبت من ز وك، وينظر المغني ٨٣.



قال الرضي<sup>(١)</sup>: "اعلم أنه قد يأتي بعد (أما) ما يتكرر ذكره بعد فائها، وذلك إما مصدر مكرر ضمناً بأن يُذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر، نحو: أما سمناً فسمين، وأما علماً فعالم، وإما صفة تكرر<sup>(٢)</sup> لفظها بعد الفاء، نحو: أما صديقاً مصافياً<sup>(٣)</sup> فليس بصديق مصافٍ<sup>(٤)</sup>، وأما عالماً فعالم، وإما غير ذلك، نحو: أما البصرة فلا بصرة لكم، وأما أبوك فلا أبا لك، وأما العبيد فذو عبيد، وأما زيد فقد قام زيد<sup>(٥)</sup>، فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما، ويختار ذلك بنو تميم لا إلى حدّ الوجوب.

والمعرّف من المصدر [ب/٩٤] يجب رفعه عند بني تميم<sup>(٦)</sup> على ما يُعطي ظاهر لفظ سيبويه<sup>(٧)</sup>.

والأولى أنهم يميزون فيه الرفع والنصب كما يجيء.

وأما الحجازيون فإنهم يميزون فيه الرفع والنصب، والمعرّف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف.

وأما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرّفاً كان، أو منكراً إلا ما سيجيء.

والرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين.

وأما النصب فإن سيبويه<sup>(٨)</sup> ذكر أن ذلك في المصدر معرّفاً كان، أو منكراً على أنه مفعول له عند الحجازيين، فقال شراح كلامه: قال ذلك: لأنه<sup>(٩)</sup> رآهم ينصبون المعرفة والنكرة، فلا

١٣ - في الأصل: "فدوا"، وفي ف: "فازادو"، والمثبت من ز وك. وهذا القول ذكره سيبويه في الكتاب ١/٣٨٧، ٣٨٩.

١ - شرح الكافية ٢/٣٩٧-٣٩٩.

٢ - في الأصل وك: "يكرر"، وفي ف: "تكرّره"، والمثبت من ز .

٣ - من شرح الكافية، وفي الأصل وك وز وف: "صافياً".

٤ - من شرح الكافية، وفي الأصل وك وز وف: "مصاف".

٥ - ساقطة من ز .

٦ - من "تميم... إلى هنا ساقط من ف .

٧ - الكتاب ١/٣٨٥، ٣٨٦.

يصلح<sup>(١)</sup> للحال فيبقى مفعولاً له، فمعنى: أَمَّا سِمْنًا<sup>(٢)</sup> فسمين، مهما تذكر زيدا<sup>(٣)</sup> لأجل السمن فهو سمين، وكذا المعرف [نحو]<sup>(٤)</sup>: أَمَّا العلم فعالم، أي: مهما تذكر زيدا لأجل العلم فهو عالم.

قال سيبويه<sup>(٥)</sup>: «ونصب المنكر عند بني تميم على الحال».

قال<sup>(٦)</sup>: «لأنهم لما<sup>(٧)</sup> لم يميزوا في المصدر المعرف [إلا]<sup>(٨)</sup> الرفع علمنا أن نصب المنكر على الحال، والعامل فيه إما محذوف قبله كما تقول في نحو: أَمَّا عِلْمًا فعالم: إن التقدير: مهما [تذكر]<sup>(٩)</sup> زيدا عالماً فهو عالم، وإما مذكور بعده، أي: (عالم) في مثالنا، فيكون حالاً مؤكدة».

قال سيبويه<sup>(١٠)</sup>: «و<sup>(١١)</sup> أَمَّا الرفع في المصدر فعلى أنه مبتدأ، والعائد إليه محذوف، فمعنى: أَمَّا العلم فعالم، أي: عالم به، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾<sup>(١٢)</sup> لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا<sup>(١٣)</sup> أي: لا تجزي فيه».

٨ - المصدر نفسه ٣٨٥، ٣٨٤/١.

٩ - من ز، وفي الأصل وك وف: "لأن".

١٠ - من ز و ف وك، وفي الأصل: "تصلح".

١١ - في ز: "سمينا".

١٢ - في ف: "زيد".

١٣ - من ز و ف .

٥ - المصدر نفسه ٣٨٥، ٣٨٤/١.

٦ - المصدر نفسه.

٧ - ساقط من ف .

٨ - ساقط من الأصل و ف وك وز، مثبت من شرح الكافية.

٩ - في الأصل وز وك وف: "يذكر"، والمثبت من شرح الكافية.

١٠ - المصدر نفسه ٣٨٦/١.

وأقول: الدليل على أنه يجوز عند بني تميم نصب [معرف] <sup>(١)</sup> المصدر أنهم جؤزوا على ما حكى عنهم سيبويه <sup>(٢)</sup>: أمّا العلم فعالم، بزيد <sup>(٣)</sup>: بنصب (العلم) أي: فهو عالم بزيد العلم، فكذا [ينبغي أن] <sup>(٤)</sup> يجوز عندهم: أمّا الضرب فضارب <sup>(٥)</sup>، أي: أنا ضارب الناس، فيكون نصب المصدر <sup>(٦)</sup> المعروف على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء.

وأما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع، والعامل فيه أحد الشئتين المذكورين في المصدر الواقع حالاً عند بني تميم.

وأقول: كون المصدر المنصوب مفعولاً له عند الحجازيين لا دليل عليه، ولو كان كذلك <sup>(٧)</sup> لجاز: أمّا للسمن <sup>(٨)</sup> فسمين، وأمّا للعلم <sup>(٩)</sup> فعالم؟

والأولى أن يقال: المنصوب عند بني تميم، والحجازيين في الصفة على أنه حال ممّا بعد الفاء، [وفي المصدر المعروف على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء، وفي المصدر المنكر على أنه

١١ - "الواو" ساقطة من ز .

١٢ - طمس في الأصل، وأثبت من ف ز و ك.

١٣ - سورة: البقرة. من الآية: ٤٨ .

١ - من ز .

٢ - انكتاب ١/٣٨٥ .

٣ - في الأصل: "يريد"، والمثبت من ز وف وك.

٤ - من ك.

٥ - ساقط من ف .

٦ - في ف: "بالمصدر".

٧ - في ز وك: "كذا".

٨ - من ز، وفي الأصل وك وف: "السمن".

٩ - من ز، وفي الأصل وك وف: "العلم".

وأما المصدر المعرّف فمفعول مطلق، لا غير ممّا بعد الفاء، فمعنى: أمّا العلم فعالم: إمّا يكن من<sup>(١)</sup> شيء فزيد عالم العلم [أ/٩٥]. وأمّا غير<sup>(٢)</sup> المصدر، والصفة نحو: «أمّا العبيد فذو عبيد»، فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات، معرّفًا كان، أو لا<sup>(٣)</sup>، وإمّا جاز ذلك لتضمّن الخبر معنى الابتداء<sup>(٤)</sup>، والتقدير: أمّا العبيد فأنّت صاحبهم، فأقام الظاهر مقام المضمّر، ولم يقل: فذوهم؛ لأنّ (ذو) لاتضاف إلى مضمّر.

وروى يونس عن بعض العرب نصبه.

قال سيبويه<sup>(٥)</sup>: «و<sup>(٦)</sup> هي ضعيفة قليلة».

قال<sup>(٧)</sup>: «ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرّف<sup>(٨)</sup>، إلّا إذا كان غير معيّن؛ ليكون في موضع الحال، كما في ((الجماء الغفير)).

وأما إذا أردت بالعبيد عبيدًا معيّنًا، فلا يجوز فيه إلّا الرفع، كما في قولك: أمّا البصرة فلا بصرة لكم، وأمّا أبوك فلا أبا لك.

أقول: أمّا الحمل على الحال في مثله فضعيف<sup>(٩)</sup>، ولا<sup>(١٠)</sup> معنى له<sup>(١١)</sup> [بل هو]<sup>(١٢)</sup> على أنّه مفعول به لما بعد الفاء؛ لأنّ معنى: ذو عبيد، أي: يملكهم، وذلك كما روى الكسائي<sup>(١٣)</sup>: «أمّا قريشًا فأنا أفضلهم»، أي: أغلبهم في الفضل.

١ - "من" ساقطة من ز .

٢ - في ف: "الغير".

٣ - في ز وك: "أولى".

٤ - في ز وك: "الابتداء".

٥ - الكتاب ١/٣٨٨.

٦ - "الواو" ساقطة من ز .

٧ - الكتاب ١/٣٨٨، ٣٨٩.

٨ - في الأصل: "المعرفة"، والمثبت من ز وك وف.

٩ - في ف: "فضيف".

[قوله<sup>(١)</sup>: "ليس من أقسام (أما) التي في قوله تعالى: ﴿أَمْ مَآذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾"<sup>(٢)</sup>، ولا التي في<sup>(٣)</sup> قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

وَمَا أَنْتَ أُمَّ مَا ذِكْرُهَا رَبِّعِيَّةٌ يُحِطُّ لَهَا مِنْ ثَرَمَدَاءَ قَلِيبٌ"

ذكره في (رصف المباني)<sup>(٥)</sup>.

---

١٠ - من شرح الكافية، وفي الأصل وف وز وك: "قياسا على".

١١ - في ز وف وك: "يقدر".

١٢ - ساقطة من ف .

١ - بياض في الأصل، والمثبت من ف وز وك، وينظر المغني ٨٤.

٢ - سورة: النمل. من الآية: ٨٤.

٣ - في الأصل وك وز وف: "ومثله"، والصواب ما أثبتته من المغني ٨٤.

٤ - في ف وز وك: "ترقداء". والبيت تقدّم في ص ٥٥٧.

٥ - رصف المباني ١٨٣.

## [ إِمَّا المَكْسُورَةُ المَشْدُودَةُ <sup>(١)</sup> ]

[قوله] <sup>(٢)</sup>: "قَدْ تَفْتَحْ هَمْزَتَهَا".

قال أبو حيان <sup>(٣)</sup> في "شرح التسهيل": "لغة أهل الحجاز، ومن جاورهم كسر همزة (إمّا)،

ولغة قيس وأسد <sup>(٤)</sup>، وتميم [فتحها] <sup>(٥)</sup>، ومن فتحها قول أبي القمقام <sup>(٦)</sup>:

تُلْقِيحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَبًا جُنَحَ الظَّلَامِ مُبُوبٌ.

و <sup>(٧)</sup> قال في "رصف المباني" <sup>(٨)</sup>: "هكذا روي بفتح الهمزة فيهما".

وفي (البسيط) <sup>(٩)</sup>: "روى قُطْرُبُ فتح همزتها، قال الشاعر <sup>(١٠)</sup>:

سَأَحْمِلُ نَفْسِي عَلَى آلَةٍ فَأَمَّا عَلَيْهَا وَأَمَّا لَهَا".

[قوله] <sup>(١١)</sup>: "وقد تُبَدِّل ميمها <sup>(١٢)</sup> الأولى ياء <sup>(١٣)</sup>".

١ - ساقط من الأصل، مثبت من ف و ز وك.

٢ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك، وينظر المغني ٨٤.

٣ - التذييل ١٦٨/٤ ب.

٤ - في ف: "وليس وأسد".

٥ - من ز و ف وك.

٦ - في الأصل وك وز: "التمنام، وفي ف: "التمام"، ولعل الصواب ما أثبتته. والقاتل هو أبو القمقام الأسدي في الخزانة

٨٧/١١. والبيت من (الطويل). والشاهد: فتح همزة (إمّا). وفي الأصل: "تنقحها" مكان "تلقحها"،

و "غوية" مكان "عريّة"، والمثبت من ف و ز وك.

والبيت في رصف المباني ١٠١، و الجمع ١٣٥/٢.

٧ - "الواو" ساقطة من ف.

٨ - رصف المباني ١٨٤.

٩ - ينظر التذييل ١٦٨/٤.

١٠ - لم أعرفه، ولم أقف على تخرجه له. والبيت من (المقارب). والشاهد فيه فتح همزة (إمّا).

١١ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك، وينظر المغني ٨٤.

١٢ - في الأصل: "ميمًا"، والمثبت من ف و ز وك.

قال أبو حيان <sup>(١)</sup>: "قول <sup>(٢)</sup> غير سيبويه عندي أولى، إذ الأصل البساطة لا التركيب".  
 وقال ابن يعيش <sup>(٣)</sup>: "تفصل (إمّا) من (أو) من جهة الذات [ب/٩٥]، بأنّ (أو) مفردة، و(إمّا) مركبة من (إن) و(ما) <sup>(٤)</sup>، فعلى هذا لو سُميت بـ(أو) أعربت، ولو سُميت بـ(إمّا) حكيت، كما تحكى <sup>(٥)</sup> [إذا سُميت] <sup>(٦)</sup> بـ(إمّا)، و(كأنّما)".  
 وقال صاحب (البيسط): "اختلف في تركيبها، فذهب سيبويه إلى أنها مركبة من (إن) الشرطية، و(ما) النافية، ولكن <sup>(٧)</sup> النون قلبت ميماً، وأدغمت في الميم. وذهب غيره إلى أنها مفردة.  
 حجة سيبويه السماع، والقياس، أمّا السماع فقول الشاعر <sup>(٨)</sup>:  
 سَقَتُهُ الرَّوَاعِيَّ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا  
 والأصل <sup>(٩)</sup>: وإمّا مِنْ خَرِيفٍ، فحذف (ما) لضرورة الشعر. ولا يقدح ذلك في إفرادها <sup>(١٠)</sup>؛  
 لأنها تحيى مفردة، ولا معنى للشرط هنا <sup>(١١)</sup> حتى يُحكم بأنها شرطية.

١٢ - الكتاب ٣/٣٣٢.

١ - النذيل ٤/١٦٩.

٢ - في ف: "قال".

٣ - شرح المفصل ٨/١٠١.

٤ - في الأصل: "إمّا"، والمثبت من ف و ز وك.

٥ - في الأصل وك: "يحكى"، والمثبت من ف و ز.

٦ - من ز.

٧ - "الواو" ساقطة من ز.

٨ - تقدّم في ص ٣٤٠.

٩ - في ف: "قوله: والأصل..".

١٠ - في ز: "إفراد ما".

١١ - في ز وك: "هنا".

وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

لَقَدْ كَذَّبْتَكَ تَنْفُسَكَ فَكَذَّبَتْهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبِرَ

أي: فإمّا جزعاً، وإمّا إجمال صبر، فحذف (ما) أيضاً للضرورة، ولا معنى للجزاء هنا<sup>(٢)</sup>. ولو أنّها شرطية لاحتاجت إلى جواب؛ لأنّ ما تقدّم [لا]<sup>(٣)</sup> يسدّ مسدّ الجواب؛ لأجل الفاء؛ لأنّها تقطع ما بعدها عمّا قبلها. وأمّا القياس فلائها بمعنى النفي، و الشرط؛ لأنّ معنى قام إمّا زيد، وإمّا عمرو: إن<sup>(٤)</sup> يكن قام زيد فقد قام عمرو، وإن لم<sup>(٥)</sup> يكن قام [عمرو]<sup>(٦)</sup> فقد قام زيد.

وحصل من تركيبها فائدتان:

إحداهما<sup>(٧)</sup>: الاختصار، فإنّك لو قلت: [قام]<sup>(٨)</sup> إمّا زيد، وإمّا عمرو، وإمّا بكر، وإمّا خالد، وأظهرت الجمل الشرطية لتفاحشت الإطالة.

والأخرى: أنّه يصير الشكّ شائعاً في المذكورين<sup>(٩)</sup> على جهة العطف. ونظيره إفادة (أين)، و(متى) العموم الذي [لا]<sup>(١٠)</sup> يحصل من الهمزة، والاسم<sup>(١١)</sup>.

وحجّة من قال بالإفراد: أنّ التركيب على خلاف الأصل، فلا يُصار إليه.

١ - في ف: "الآخر قوله". والبيت تقدّم في ص ٣٤١.

٢ - في ز و ف: "ههنا".

٣ - من ز و ف .

٤ - في ف: "وإن".

٥ - من ز و ف .

٦ - من ز .

٧ - في ف: "إحداها".

٨ - من ز .

٩ - في الأصل و ف: "المذكورات"، وفي ك "المدلولون"، والمثبت من ز .

١٠ - من ز .

١١ - ساقط من ز، وفي ف بعده "العطف"، ونظيره إفادة (أين) نشأ من انتقال النظر.



وما تمسك به من الشعر يمكن حمله على الشرط".

وقال أبو البقاء <sup>(١)</sup> في (اللباب) ، وتلميذه الأندلسي: "وزعم قوم أنّ (إمّا) مركبة من (إن) الشرطية، و(ما) النافية؛ لأنّ المعنى في قولك: قام إمّا زيد، وإمّا عمرو <sup>(٢)</sup>: إن <sup>(٣)</sup> لم يكن قام زيد قام عمرو، وهذا تعسف لاحاجة إليه؛ لأنّ وضعها مفردة أقرب من دعوى التركيب؛ لأنّه على خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلّا بدليل" انتهى.

وقال الخوارزمي <sup>(٤)</sup>: "إنّما خصّصت (إن) الشرطية بذلك؛ لأنّ الشرط جائز أن يكون، وأن لا يكون، و(إمّا) في العطف لأحد الشئيين، فلمّا تضارعا من هذا الوجه أدخلت (إن) الجزائية في باب العطف مع (ما).

قال الأندلسي: "والدليل يقتضي أن لا تكون الحروف مركبة؛ لأنها وُضعت للاختصار". قال: "ونظير هذه المسألة كان هذا التشبيه في (كأن)، ولأنّهم [أدخلوها في أوّل] <sup>(٥)</sup> الكلام ليعادلوا بين الاسمين".

وقال ابن القوّاس <sup>(٦)</sup>: "الأجود أنّ (إمّا) العاطفة مفردة غير مركبة؛ لأنّه <sup>(٧)</sup> الأصل".

قوله <sup>(٨)</sup>: "وقد تُحذف" <sup>(٩)</sup> (ما)، كقوله <sup>(١٠)</sup>:

سَقَتُهُ الرَّوَاعِدُ..... إلى آخره.

١ - اللباب ٩٠/ب.

٢ - في ز: "عمرو انتهى".

٣ - في ف: "وإن".

٤ - التخميم ٨٢/٤.

٥ - طمست في ف، وفي الأصل و ز وك: "أدخلوا" مكان "أدخلوها"، ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

٦ - شرح الكافية ١٤٩/أ.

٧ - في الأصل: "لأنّ"، والمثبت من ز و ف وك.

٨ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك، وينظر المغني ٨٤.

٩ - في ف: "يحذف".

١٠ - تقدّم في ص ٣٤٠.

ومن شواهد [أيضاً]<sup>(١)</sup> ما أنشده ابن مالك<sup>(٢)</sup>: "وَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرًا".

وأنشد<sup>(٣)</sup> غيره<sup>(٤)</sup>:

قَتَلْتُ بِهِ أَنْحَاكَ بِخَيْرِ عَيْسٍ فَإِنْ حَرْبًا حُذِيفُ وَإِنْ سَلَامًا

أي: فإما جزعاً، وإما إجمال صبر، فإما حرباً حُذِيفُ<sup>(٥)</sup>، وإما سلاماً.

قال أبوحيان<sup>(٦)</sup>: "وهذا بناء على أنها مركبة، وقرّره بعضهم بأنه لا يجوز أن تكون<sup>(٧)</sup> (إن) في البيتين<sup>(٨)</sup> شرطية؛ لأنّ الفاء تمنع أن يكون ما قبلها مغنياً عن الجواب، لا يقال: أنت ظالم<sup>(٩)</sup> فإن فعلت".

قال<sup>(١٠)</sup>: "ويحتمل [٩٦/أ] أن [تكون]<sup>(١١)</sup> (إن) في البيتين (هي الشرطية)<sup>(١٢)</sup>، والجواب محذوف لفهم المعنى، لا<sup>(١٣)</sup> أنه حُذِفَ لكون<sup>(١٤)</sup> ما قبلها مغنياً عن الجواب، وفعل الشرط محذوف، وهو<sup>(١٥)</sup> (كان) المضمّر<sup>(١٦)</sup> كما حُذِفَ في: «(إن) خيراً فخييراً»<sup>(١٧)</sup>، و<sup>(١٨)</sup>:

١ - من ف .

٢ - شرح التسهيل ٣/٣٦٧.

٣ - في ف: "أنشده".

٤ - لم أعرفه، ولم أقف على تخريج له . والبيت من (الوافر)، والشاهد فيه حذف (ما) من (إما).

٥ - ساقط من ز و ف وك.

٦ - التذيل ٤/١٦٩.

٧ - في ز: "يكون" و ف .

٨ - في ز: "البيت".

٩ - في ف: "عالم".

١٠ - المصدر نفسه.

١١ - في الأصل وك وز ف: "يكون"، والمثبت من التذيل.

١٢ - في ف: "شرطية".

..... إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

والتقدير: فإن كنت جزعاً - أي: ذا جزع - فلا جزع<sup>(١)</sup>، وإن كنت [مظلوماً، وإن كنت]<sup>(٢)</sup>

مُجْمِل صبر فأجمل، وإن كنت حرباً فحارب، وإن كنت سلاماً فسلم.

[قوله]<sup>(٣)</sup>: "وليس بشيء؛ لأن المقصود وصف هذا الوَعْل بالرِّي على كلّ حال، ومع

الشرط لا يلزم ذلك".

هذا الجواب نقله أبوحيان<sup>(٤)</sup> في (شرح التسهيل) عن النحاة، وزاد: "ويدلّ على أنه لا يعدم

الرِّي قوله في البيت الذي قبله<sup>(٥)</sup>:

---

١٢ - في الأصل: "إلا أنه"، والمثبت من ف وز وك.

١٤ - في الأصل: "لكونه"، والمثبت من ف وز وك.

١٥ - ساقط من ف .

١٦ - في ز: "المضمرة".

١٧ - "فخيراً" ساقط من ف، و في ز: "فخيراً". وفي المعجم الكبير للظهيراني ٨٩/٢٢ عن واثلة بن الأسقع أنه سمع

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن الله يقول: أنا عند ضنّ عبدي إن خير فخير، وإن شر فشر". وفي

الجامع الصغير للسيبوتي ٣١٢/٢: "خيراً فخير، وإن شراً فشر"، وصحيحه ٣٦٨/١.

١٨ - "هذا عجز بيت من (الكامل) للبلخي الأصبهاني في ديوانها ١٠٩، أو حميد بن ثور في ديوانه ١٣٠. وصدره:

لاتقربن الدهر آل مطرف .....

والشاهد: حذف الشرط، والجواب.

ويروى: (لا ظالماً) مكان (إن ظالماً)، وعليه فلا شاهد.

والبيت في الكتاب ٢٦١/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٥/١، وأمالي المرتضى ٥٨/١، وشرح ديوان الحماسة

للمرزوقي ١٦٠٩ .

١ - في ف: "جزاع".

٢ - ساقط من الأصل وك، مثبت من ز وف.

٣ - بياض في الأصل، والمثبت من ف وز وك، وينظر المغني ٨٤. والكلام على بيت:

سفته الرواعد من صيف وإن من خريف فلن يعدما

٤ - التذييل ١٦٩/٤ ب، والبغداديات ٣٢٩-٣٣١.

قال أبو حيان<sup>(١)</sup>: "ردّه النحاة بأنّ حذف (إمّا)، و (ما) ثبت، [وزيادة]<sup>(٢)</sup> (إنّ) بعد حرف العطف لم تثبت<sup>(٣)</sup>".

[قوله]<sup>(٤)</sup>: "وإمّا عاطفة عند أكثرهم... إلى آخره.

قال ابن مالك<sup>(٥)</sup> في (شرح الكافية)، و العمدة<sup>(٦)</sup>: "(إمّا) المسبوقه بمثلها عاطفة عند أكثر النحويّين، ومذهب ابن كيسان، وأبي علي<sup>(٧)</sup> أنّ العطف إنّما هو بالواو التي قبلها، وهي جائية بمعنى من المعاني المفادة بـ (أو)، وبقولهما أقول؛ لأنّ القائل: قام إمّا زيد، وإمّا عمرو، زاعماً أنّ (إمّا) عاطفة، إمّا أن يجعل العطف للأولى، أو للثانية، فجعله للأولى ممتنع لتقدمها، وجعله للثانية ممتنع أيضاً لوقوعها بعد الواو، فيلزم من قوله دخول عاطف على عاطف؛ لأنّ<sup>(٨)</sup> وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها، كوقوع (لا) بعد الواو مسبوقه بمثلها في نحو: لا زيد فيها، ولا عمرو، و (لا) هذه غير عاطفة بإجماع، فوجب كون (إمّا) مثلها إلحاقاً للنظير بالنظير، على أنّ (لا) لها في غير هذا المحلّ في العطف بها<sup>(٩)</sup> نصيب، ومع ذلك لم تجعل عاطفة بعد الواو، فـ (إمّا) بذلك أحقّ لعدم انتسابها في غير هذا المحلّ للعطف".

وقال ابن يعيش<sup>(١٠)</sup> في (شرح المفصل): "لم يعدّ أبو عليّ (إمّا) من حروف العطف لأمرين:

١ - التذييل ١٦٩/٤ ب.

٢ - طمست في الأصل، والمثبت من ز و ف وك وف.

٣ - في ز: "يثبت".

٤ - بياض في الأصل، والمثبت من ف و ز وك، وينظر المغني ٨٤.

٥ - شرح الكافية الشافية ١٦٢٦/٣.

٦ - شرح العمدة ٦٠٧.

٧ - الإيضاح ٢٨٩.

٨ - في ز وك: "ولأن".

٩ - في الأصل: "لها"، والمثبت من ف و ز وك.

١٠ - شرح المفصل ١٠٣/٨، ١٠٤.

أحدهما: أنها مكررة، فلا تخلو<sup>(١)</sup> من أن تكون الأولى، أو الثانية، ولا يجوز أن تكون الأولى؛ لأنها تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها في قولك: ضربت إمّا زيداً، وليس قبلها ما تعطفه<sup>(٢)</sup> عليه، ولا أن تكون الثانية هي العاطفة؛ لدخول واو العطف عليها<sup>(٣)</sup>، وحرف العطف لا يدخل على مثله.

قال ابن السراج<sup>(٤)</sup>: «ليس (إمّا) بحرف عطف؛ لأنّ حروف العطف لا تدخل بعضها على بعض، فإن وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم فقد خرج أحدهما من أن يكون<sup>(٥)</sup> حرف عطف، نحو قولك: ما قام<sup>(٦)</sup> زيد ولا عمرو، فـ(لا)»<sup>(٧)</sup> في<sup>(٨)</sup> هذه المسألة ليست عاطفة، وإمّا هي نافية، ونحن نجد (إمّا) هذه لا يفارقها حرف [ب/٩٦] العطف، فقد خالفت ما عليه حروف العطف.

والأمر الثاني: الابتداء بها في نحو قوله: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾<sup>(٩)</sup>، وذلك أنّ موضع (أنّ) في كلا الموضعين رفع بالابتداء، والتقدير: إمّا العذاب شأنك، أو أمرك، وإمّا الحسنى.

وحكى سيويه<sup>(١٠)</sup>: «(إمّا أن تقوم، وإمّا أن لا تقوم)» فموضع (أنّ) فيهما رفع.

١ - في ز: "يخلو"، وفي ف: "يخلوا".

٢ - في ز: "تعطف".

٣ - في الأصل: "عليه"، والمثبت من ز و ف وك.

٤ - ما حكاه مخالف لكلامه الأصول ٥٩/٢.

٥ - في الأصل: "تكون"، والمثبت من ز وك وف.

٦ - في الأصل: "إمّا" مكان: "قام"، و"قام" سقطت من ك، والمثبت من ف و ز.

٧ - طمست في الأصل وف، والمثبت من ك وز.

٨ - من شرح المفصل.

٩ - سورة: الكهف. من الآية: ٨٦.

١٠ - لم أقف عليه.

وإذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفة؛ لأنَّ حرف العطف لا يخلو<sup>(١)</sup> من أن يعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، وكلا الأمرين لا يُبتدأ به<sup>(٢)</sup> "انتهى.

وقال الأندلسي: "اختلفوا في كون (إمّا) من حروف العطف، فمنع منه الأكثر<sup>(٣)</sup>، وهو مذهب الزجاج، وذلك أنَّ العطف إمّا أن يحصل بالأولى، وهو باطل، إذ لم يتقدّم ما يعطف عليه، وإمّا بالثانية، وهو باطل أيضاً؛ لأنّه يلزمها واو العطف، وحرف العطف لا يدخل على مثله، وهذان الوجهان أشار إليهما أبو عليّ.

ويوضح الوجه الأوّل أنك تقول: ضربت إمّا زيداً، وإمّا عمراً، فالناصب لزيد هو الفعل المذكور بنفسه مباشراً، والعطف ليس كذلك، ولا<sup>(٤)</sup> تقول: جاءني إمّا زيد، وإمّا عمرو، فتفصل بها بين الفاعل وفعله الذي هو كالجزء منه.

وكلّما كان الفعل أكثر اقتضاء للاسم كان أبعد عن العطف.

ويوضح الوجه الثاني أنك [لا]<sup>(٥)</sup> تقول: ضربت زيداً و أوعمرأ<sup>(٦)</sup>، فلو كانت (إمّا) بمعنى (أو) على ما قيل لامتنع دخول حرف العطف عليه<sup>(٧)</sup>.

وقد استمرّ النحويّون على جعل (إمّا) من حروف العطف<sup>(٨)</sup>، ولم يَحْتَقِ معناها إلّا أبو عليّ<sup>(٩)</sup>.

---

١ - في ف: "يخلو".

٢ - في ف: "بهما".

٣ - في ف: "الأكثر".

٤ - ساقطة من ك.

٥ - من ز .

٦ - "أو" ساقطة من ك، وفيها "عمرو" مكان "عمرأ".

٧ - ساقطة من ف .

٨ - من قوله "وقد استمرّ..." إلى هنا ساقط من ف .

٩ - الإيضاح ٢٨٩، والبغداديات ٣١٩، ٣٢٠.

قام<sup>(١)</sup> زيد، وإمّا عمرو عطفان، عطف حرف على حرف، وعطف اسم على اسم، هذا أقصى ما يُحتجّ به لمن جعلها حرف عطف".

وقال الخوارزمي<sup>(٢)</sup>: "عذر المتقدمين إشراك<sup>(٣)</sup> الثاني للأوّل في الإعراب" انتهى.

وقال السخاوي<sup>(٤)</sup>: "استدلّ من قال: إنّها ليست بحرف<sup>(٥)</sup> عطف بلزوم<sup>(٦)</sup> التكرير فيها، وليس في حروف العطف ما يكرّر، وكذلك تقديمها على ما تدخل عليه دليل قويّ على أنّها ليست حرف<sup>(٧)</sup> عطف".

وقال ابن مالك<sup>(٨)</sup> في (شرح التسهيل): "لمنّ زعم أنّ (إمّا) عاطفة شُبّهَتان: إحداهما: أنّ الواو قد تُحذف، ويُستغنى بـ (إمّا).

و<sup>(٩)</sup> الثانية: أنّ (أو) تُعاقبها كقراءة<sup>(١٠)</sup> أبيّ: ((وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لِمَا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ))<sup>(١١)</sup>، و (أو) عاطفة بإجماع فلتُكن (إمّا) كذلك [أ/٩٧] ليتفق المتعاقبان، ولا [يختلفا]<sup>(١٢)</sup>".

١ - من ك.

٢ - التخمير ٨٣/٤.

٣ - في ف: "اشتراك".

٤ - المفضل ١١٤/ب.

٥ - في ز: "حرف".

٦ - في الأصل: "يلزم"، والمثبت من ز وك وف .

٧ - في ز وف وك: "بحرف".

٨ - شرح التسهيل ٣٤٤/٣.

٩ - "الواو" ساقطة من ف .

١٠ - "على" ساقطة من ك. وينظر معاني القرآن للقرّاء ٣٩٠/١.

١١ - القراءة المتواترة: ﴿وَأَنَا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى﴾ سورة: سبأ. الآية: ٢٤.

١٢ - في الأصل وز وك: "يختلفان"، وفي ف: "يختلفان"، والمثبت من شرح التسهيل.

قال<sup>(١)</sup>: "والجواب عن الأولى: أنّ ذلك معدود من الضرورات النادرة فلا اعتداد به.

ومن رأى أنّها عاطفة فلا يرى إخلاءها من الواو قياساً على ما ندر من ذلك.  
وعن الثانية: أنّ تلك المعاقبة شبيهة بمعاقبة (لا) في: لا تضرب زيداً، ولا عمراً، ولا تضرب  
زيداً، أو عمراً، ولا خلاف في انتفاء تأثيرها مع (لا) فليكن منتفياً<sup>(٢)</sup> مع (إمّا) ليتفق  
المتماثلان، ولا [يختلفا]<sup>(٣)</sup>".

وقال ابن هشام الخضراوي<sup>(٤)</sup> في (الإفصاح): "كان سيويه<sup>(٥)</sup> توسّع فجعل العطف لـ (إمّا)،  
لما كانت صاحبة المعنى ومخرجة الواو عن الجمع، والتابع يليها فسمّاها عاطفة<sup>(٦)</sup> مجازاً.  
وقال بعضهم: بل كلام سيويه على ظاهره، والواو رابطة بين (إمّا) الثانية، و[وبين (إمّا)]<sup>(٧)</sup>  
الأولى [كالواو التي تدخل بين الجملتين للربط".

وقال الرماني: «(إمّا الثانية)»<sup>(٨)</sup> حرف عطف، واستدلّ على ذلك بأنّ الواو للجمع بين  
الشيئين، وليست الواو هنا كذلك؛ لأنّا نجد الكلام لأحد الشيئين، فعلم أنّ العطف لـ (إمّا)،  
و<sup>(٩)</sup> قال: «وقدّمت<sup>(١٠)</sup> الأولى لمبنى الكلام على الشكّ، والعاطفة الثانية».

١ - المصدر نفسه ٣/٣٤٤، ٣٤٥.

٢ - في ف: "منتفياً".

٣ - من شرح التسهيل. وفي الأصل وز وك وف: "يختلفان".

٤ - ينظر التذييل ٤/١٥٠/أ.

٥ - الكتاب ١/٤٥٣.

٦ - في الأصل وف وك: "رابطة"، والمثبت من ز .

٧ - ساقط من الأصل وك وف، مثبت من ز .

٨ - ساقط من الأصل وف وك، مثبت من ز .

٩ - "الواو" ساقطة من الأصل وك وف، مثبتة من ز .

١٠ - من "كذلك..." إلى هنا ساقط من ف .



وقال ابن الحاجب<sup>(١)</sup> في (شرح المفصل): "لم يعدّ الفارسي"<sup>(٢)</sup> (إمّا) في حروف العطف؛ لدخول العاطف عليها، ووقوعها قبل المعطوف عليه<sup>(٣)</sup>، وكلا الأمرين محتمل<sup>(٤)</sup> لما صار إليه، أمّا الأوّل: فلمّا ثبت من أنّهم لا يجمعون بين حرفي عطف. وأمّا الثاني: فلمّا ثبت أنّ حرف العطف شرطه التوسّط بين المعطوف، والمعطوف عليه. والجواب: أنا نقول: لا نسلم أوّلاً أنّ الواو في (وإمّا) حرف عطف دخل على (إمّا)، بل قولنا: (وإمّا) هي حرف العطف، ولا بُعْدَ<sup>(٥)</sup> في أن تكون<sup>(٦)</sup> صورة الحرف مستقلة: حرفاً في موضع، وبعض<sup>(٧)</sup> حرف في موضع. ثم [لو سلّم]<sup>(٨)</sup> ذلك فلا بُعْدَ [في] أن<sup>(٩)</sup> يكون<sup>(١٠)</sup> دخل على (إمّا) لغرض الجمع بينه<sup>(١١)</sup> وبين (إمّا) المتقدّمة، وتكون (إمّا) نفسها لغرض الجمع بين ما بعدها، وبين ما بعد (إمّا) المتقدّمة، وهذا هو الصحيح.

١ - الإيضاح ٢/٢١٢، ٢١٣.

٢ - ينظر الإيضاح ٢٨٩، والبغداديات ٣١٩، ٣٢٠.

٣ - في ز وف: "عليها"، وفي ك "عليها عليه".

٤ - في ز: "بحيل".

٥ - "بعد" طمست في الأصل، والمثبت من ز وك وف.

٦ - في ف: "يكون".

٧ - في ف: "نقض".

٨ - طمس في الأصل، وفي ز وك وف: "ولو سلم"، والمثبت من الإيضاح.

٩ - "في" ساقطة من الأصل، مثبتة من ز وك، وفي ف: "في وأن".

١٠ - في ف: "تكون".

١١ - في ز: "بينها".

وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى (أو) العاطفة، ولا يلزم ذلك فإن معنى (أن) المصدرية هو معنى (ما) <sup>(١)</sup> المصدرية، والأولى ناصبة للمضارع دون الثانية. وقال الأندلسي: "(إمّا) الأولى مع الثانية حرف عطف قُدِّمت تنبيهاً على أن الأمر مبني على الشك، والواو جامعة بينهما، عاطفة لـ (إمّا) الثانية على الأولى حتى يصيرا كحرف واحد <sup>(٢)</sup>، ثم يعطفان [معاً] <sup>(٣)</sup> ما <sup>(٤)</sup> بعد الثانية على ما بعد الأولى.

وهذا عذر [٩٧/ب] بارد من وجوه؛ لأنّ تقدّم بعض العاطف على المعطوف عليه، وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم، فالحقّ أنّ الواو هي العاطفة، و(إمّا) مفيدة لأحد الشئيين <sup>(٥)</sup> غير عاطفة، والواو في نحو <sup>(٦)</sup>:

..... إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ إِيْمَا إِلَى نَارٍ

مقدّرة "انتهى.

قلت: والظاهر أنّ الذي نقله عن الأندلسي سهو منه، فإنّ هذا كلام ابن الحاجب، ولم يذكره الأندلسي، وقد قدّمت <sup>(٧)</sup> عبارتهما.

وقال الشَّلوِّين <sup>(٨)</sup> في (شرح الجزوليّة): "مذهب المحقّقين أنّ (إمّا) ليست عاطفة كـ (أو)، و <sup>(٩)</sup> أنّ من يجعلها من حروف العطف إنّما يتجوّز في ذلك؛ فإنّها <sup>(١٠)</sup> لو كانت عاطفة فلا تخلو <sup>(١١)</sup> أن تكون الواو التي معها عاطفة أولاً، ومحال أن تكون عاطفة؛ لأنّه لا يُجمَع بين

١ - في ف: "ماء".

٢ - في الأصل وك: "يصير الحرف واحداً" وفي ف: "يصير الحرف الواحد"، والمثبت من ز .

٣ - من ز و ف .

٤ - ساقطة من ك.

٥ - في ف: "المعنيين".

٦ - تقدّم في ص ٧٠٧.

٧ - في ص ٧٢٠ .

٨ - شرح الجزوليّة ٦٧٣/٢، ٦٧٤.

٩ - في الأصل: "أو"، والمثبت من ف، و ز وك.

أن تكون الواو التي معها عاطفة أولاً، ومحال أن تكون عاطفة؛ لأنه لا يُجمَع بين حرفين لمعنى واحد، وإن امتنع أن تكون عاطفة أدّى إلى أن تكون<sup>(١)</sup> لا معنى لها، ومجيء<sup>(٢)</sup> حرف لغير معنى ليس بشيء، فتعيّن أنّ الواو هي العاطفة، لا (إمّا)، و(إمّا) لمعناها الذي جاءته له أولاً، كرّرت مع حرف العطف كما تكرر<sup>(٣)</sup> العوامل<sup>(٤)</sup> معه، وتحوّز النحويّون فيها، فذكروها في حروف العطف؛ لمصاحبتها للحرف العاطف، كما قالوا في ألفي<sup>(٥)</sup> صحراء<sup>(٦)</sup> : إنهما للتأنيث، وليست التي للتأنيث إلاّ الثانية منهما التي انقلبت<sup>(٧)</sup> همزة ، والأولى إنّما هي [لمدّ]<sup>(٨)</sup> [البناء]<sup>(٩)</sup>، ولكنها لما صحبت ألف التأنيث جعلت ألف تأنيث، كما<sup>(١٠)</sup> قال<sup>(١١)</sup> :

وَالثَّوْبُ يُنْفَضُ صِبْغُهُ فِيمَا يَلِيهِ مِنَ الثِّيَابِ .

١٠ - في الأصل وز وك: "لأنها"، والمثبت من ف .

١١ - في الأصل وز وك: "يخلو"، والمثبت من ف .

١ - في ف وك: "يكون".

٢ - في الأصل: "يجيء"، والمثبت من ز وك وف.

٣ - في ز: "يكرر".

٤ - في ز: "العامل".

٥ - في ف: "ألف".

٦ - في ز: "صحراء".

٧ - في ف: "انتقلت".

٨ - في الأصل وك وف: "لمدة"، وسقط من ز، والمثبت من شرح المقدمة الجزوليّة.

٩ - في الأصل وز وك غير معجمة، وفي ف: "الراء"، والمثبت من شرح الجزوليّة.

١٠ - في ز: "وكما".

١١ - لم أعرفه، ولم أقف على تخريج له. والبيت من (مجزوء الكامل). والشلويين جاء به للتنظير.

وقال ابن عصفور<sup>(١)</sup>: " (إمّا) ليست من حروف العطف، ألا ترى أنّ الأولى باشرت العامل، وحروف العطف لا تباشره، والثانية دخلت عليها الواو العاطفة، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف، وإمّا ذكرت مع حروف العطف لمصاحبته لها، ألا ترى أنّك لا تستعملها إلا في العطف فلا يجوز أن تقول: قام إمّا زيد، إمّا<sup>(٢)</sup> عمرو.

وقال صاحب " (البيسط) ": " قال كثير من النحاة: ليست (إمّا) من حروف العطف، وحيثهم أنّ الأولى لم يتقدّمها شيء تعطف عليه، والثانية يلزمها دخول الواو، ولو كان<sup>(٣)</sup> العطف بها لاستقلّت به من غير واو، فلزوم الواو لها يدلّ على أنّ العطف ليس إلاّ بالواو، وهي دخلت لإفادة معناها دون العطف؛ لوقوع الأولى قبل المعطوف عليه، ودخول حرف العطف على الثانية، ولا يُجمّع بين حرفي عطف.

والجمهور على أنّهما من حروف العطف، وتوجيهه من أربعة أوجه:

أحدها: أنّهما<sup>(٤)</sup> يشتركان في العطف؛ لأنّ الواو عطفت (إمّا) الثانية على (إمّا) الأولى، والثانية على هذا التقدير عاطفة لما بعدها على ما قبلها، لكن الواو قد جمعت بينهما، وبين الأولى فصار<sup>(٥)</sup> كالشيء الواحد بواسطة الواو، فينبغي أن تشاركها<sup>(٦)</sup> الأولى في معنى العطف، وإن تقدّمت على المعطوف عليه نظراً إلى كونها في حكم المتأخّرة إلى جنب اختها لحصول التشريك بينهما، وعلى هذا فلم يجتمع<sup>(٧)</sup> الواو، و (إمّا) على معطوف واحد، بل (إمّا)، و (إمّا).

---

١ - شرح الجمل ٢٢٣/١.

٢ - في الأصل: "وإمّا"، وطمس في ف، والمثبت من ز وك.

٣ - في ز وف: "كانت".

٤ - في ف: "أنّها".

٥ - في الأصل: "فصار"، والمثبت من ز وك وف.

٦ - في ز: "يشاركها".

٧ - في ك: "تجتمع".

والثاني: سلّمنا أنّ الأولى ليست حرف<sup>(١)</sup> عطف لتقدّمها على المعطوف عليه، لكن الثانية هي العاطفة دون الواو؛ لأنّ العطف بالواو يقتضي تشريك المعطوف، والمعطوف عليه في الحكم، والعطف ههنا يقتضي<sup>(٢)</sup> تخصيص الحكم بأحدهما، فدلّ ذلك على أنّ<sup>(٣)</sup> نسبة العطف [٩٨/أ] إلى (إمّا) دون الواو.

والثالث: أنّه يقال: جاءني إمّا زيد، أو عمر، فيوقعون موقع (إمّا) حرف<sup>(٤)</sup> عطف<sup>(٥)</sup> بمعناها دون معنى الواو، [فدلّ ذلك على نسبة العطف إليها دون الواو]<sup>(٦)</sup>، والواو لعطف (إمّا) على (إمّا)، كما تقدّم.

والرابع: أنّ العطف بمجموع الواو، و(إمّا)، وأنّ كلّ واحد<sup>(٧)</sup> منهما جزء من العاطف، وهذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: أنّ كلّ واحد منهما مستقل<sup>(٨)</sup> بالعطف، فلا حاجة إلى تركيب حرف عطف مع حرف عطف، إذ لم يُعهد مثل<sup>(٩)</sup> ذلك.

والثاني: أنّه<sup>(١٠)</sup> لا يمكن تربيتهما<sup>(١١)</sup> للتغاير معنهما، فإنّ معنى الواو الجمع بين الشيئين، ومعنى (إمّا) عدم الجمع بينهما، فلا يمكن تركيب ما يدلّ على ضدين، اللهمّ إلاّ أن

١ - في ك "بحرف".

٢ - في ف: "تقتضي".

٣ - ساقطة من ز و ف .

٤ - في ز: "بحرف".

٥ - في ف: "العطف".

٦ - ساقط من الأصل و ف وك، مثبت من ز .

٧ - في ز و ف وك: "واحدة".

٨ - في ف: "مستقبل".

٩ - من ف .

١٠ - من ز .

يقال بأنه تغير<sup>(١)</sup> معنى الواو بالتركيب، وغلب معنى (إمّا) على معناها، لكنه دعوى بلا دليل، والمصير إلى ما ذكرناه<sup>(٢)</sup> أرجح.

وقال ابن النحاس<sup>(٣)</sup> في (التعليقة): "(إمّا) ليست بعاطفة في الحقيقة؛ لأنها لو كانت<sup>(٤)</sup> عاطفة لكانت العاطفة (إمّا) الأولى، أو الثانية، لاجئ أن تكون<sup>(٥)</sup> الأولى هي العاطفة<sup>(٦)</sup>؛ لأنها لو كانت عاطفة لكانت (إمّا) عاطفة مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، و<sup>(٧)</sup> لا جائز أن تكون عاطفة جملة على جملة؛ لأنها لاجملة قبلها، ولا بعدها، ولا جائز أن تكون عاطفة مفرداً على مفرد؛ لأنّ ما قبلها فعل، وما بعدها اسم، ولا يعطف الفعل على الاسم، ولا الاسم على الفعل فانتفى أن تكون الأولى هي العاطفة، ولا جائز أن تكون الثانية عاطفة؛ لأنّ معها الواو، وجميع حروف العطف<sup>(٨)</sup> إذا اجتمعن<sup>(٩)</sup> مع الواو كانت العاطفة [الواو]<sup>(١٠)</sup>، وهنّ لسن<sup>(١١)</sup> عواطف.

---

١١ - في الأصل: "تركيبها"، والمثبت من ز وك وف.

١ - في ك "تغير".

٢ - انهاء ساقطة من ف .

٣ - التعليقة ٨٢/أ.

٤ - في ف: "كان".

٥ - من ك وز، وفي الأصل وف: "يكون".

٦ - في ك "عاطفة".

٧ - الواو ساقطة من ف وك.

٨ - ساقطة من ف .

٩ - في ف: "اجتمع".

١٠ - بياض في الأصل، والمثبت من ف وز وك.

١١ - في الأصل: "ليس". والمثبت من ف وك وف.

الأول: قال أبو حيان<sup>(١)</sup>: "(إمّا) بمنزلة (أو) في أنها لأحد الأمرين، أو الأمور" انتهى.  
قال الدماميني<sup>(٢)</sup>: "وقد ذكر المصنّف<sup>(٣)</sup> هذا في (أو)، وفاته هنا، ولا فرق بين الحرفين في ذلك".

الثاني: ذكر أبو حيان<sup>(٤)</sup> لـ (إمّا) معنى سادساً، وهو إيجاب [أحد]<sup>(٥)</sup> الشئيين في وقت دون وقت، نحو قولك للشجاع: إنّما أنت إمّا طعن<sup>(٦)</sup>، وإمّا<sup>(٧)</sup> ضرب، أي: تارة كذا، وتارة، وتارة كذا، ومن ذلك قوله<sup>(٨)</sup>:

تُبْدِي الخَمِيسَ نِجَادًا فِي مَطَالِيعِهَا    إمّا المِصَاعَ وَإِمّا طَعْنَةً رَغَبُ

أي: تمّاصع<sup>(٩)</sup> مرّة، وتطعن<sup>(١٠)</sup> أخرى. والمصاع: المجالدة<sup>(١١)</sup> بالسيف، والرغب: الواسعة، والتقدير: إمّا يماصع<sup>(١٢)</sup> المصاع<sup>(١٣)</sup>، وإمّا أمره طعنة رغب".

١ - التذييل ٤/١٨٦/أ.

٢ - شرح المغني مع المنصف ١/١٣٠، ١٣١.

٣ - المغني ٩٥.

٤ - التذييل ٤/١٦٨/ب.

٥ - من ز .

٦ - في ز: "ضرب".

٧ - في الأصل وز: "أو"، والمثبت من ف وك.

٨ - هو الزبرقان في ديوانه ٣٥. والبيت من (السيط)، والشاهد: مجيء (إمّا) لإيجاب أحد الشئيين في وقت دون آخر.

والبيت في الكتاب ١/١٧٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٩٥، واللسان مادة (مصع).

٩ - في ز: "ماصع"، وفي ف: "مماصع".

١٠ - في ز: "يطعن"، وفي ف: "طعن".

١١ - في ز: "المجالد".

١٢ - في الأصل وك: "تماصع"، وفي ف: "ماصع"، والمثبت من ز وك.

١٣ - في ز: "المصاغ".

قال: "ولم يذكر المصنّف - يعني ابن مالك - في التسهيل، هذا المعنى السادس لـ(إمّا)، كما لم يذكره لـ(أو).

قوله<sup>(١)</sup>: "أحدها: الشكّ".

قال في (رصف المباني)<sup>(٢)</sup>: "لـ(إمّا) أربعة معانٍ: معنيان في الطلب، ومعنيان في الخير، فاللذان في الطلب: التخيير، والإباحة، والفرق بينهما أنّ [للمأمور<sup>(٣)</sup>] أن يجمع بين الشيئين في الإباحة، وليس له ذلك [ب/٩٨] في التخيير.

واللذان في الخير: الشكّ، والإبهام، والفرق بينهما أنّ المخبر في الشكّ<sup>(٤)</sup> لا يعلم من فعل الفعل، وفي الإبهام يعلمه، ويريد الإبهام على السامع".

وقال أبو البقاء<sup>(٥)</sup> في (اللباب): "(إمّا) أثبت في الشكّ من (أو)؛ لأنك تبتدىء بها شاكاً، و(أو) يأتي الشكّ معها<sup>(٦)</sup> بعد لفظ اليقين".

قوله<sup>(٧)</sup>: "والثالث: التخيير".

زاد الزمخشري<sup>(٨)</sup> في (المفصل): "في الأمر".

قال صاحب (الأزهيّة)<sup>(٩)</sup> وابن الشجري<sup>(١٠)</sup>: "ولا تقع (إمّا) في النهي، لا تقول<sup>(١١)</sup>: لا تضرب إمّا زيداً، وإمّا عمراً؛ لأنها تخيير، فكيف تخيره، وأنت قد نهيتّه عن الفعل، فالكلام إذن مستحيل".

---

١ - المغني ٨٥.

٢ - رصف المباني ١٨٤.

٣ - ساقط من ف.

٤ - ساقط من ف.

٥ - اللباب ٩٠/ب.

٦ - في الأصل وك: "بها الشكّ"، وفي ز: "الشكّ بها"، والمثبت من ف.

٧ - المغني ٨٥.

٨ - المفصل ٣٦٣.



وقال الشَّلوْبِين<sup>(١)</sup> في (شرح الجزوليّة): "يعني<sup>(٢)</sup> بالتخيير ما كانت فيه مع ممنوعين في الأصل، إلّا أنّك تطلق له [أن يأخذما شاء منهما]<sup>(٣)</sup>، ومن أجل أنّه لا يأخذ الآخرهما عنده اشتق<sup>(٤)</sup> لهما<sup>(٥)</sup> تفعيل من الخير، فلذلك<sup>(٦)</sup> قيل فيها<sup>(٧)</sup>: تخيير.

قوله<sup>(٨)</sup>: "ووهم<sup>(٩)</sup> ابن الشجري<sup>(١٠)</sup> فجعل من ذلك: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١١)</sup>".

سبقه إلى ذلك الهَرَوِي<sup>(١٢)</sup> في (الأزهيّة).

وقال الشيخ الشُّمْنِي<sup>(١٣)</sup>: "بيان وهمه من وجهين:

٩ - الأزهيّة ١٥١.

١٠ - الأمالي ١٢٧/٣.

١١ - في الأصل: "يقول"، والمثبت من ز و ف وك.

١ - شرح الجزوليّة ٦٧١/٢، ٦٧٢.

٢ - أي: الجزويّ في مقدّمته ٧٢. وفي ز وك: "نعني".

٣ - طمس في الأصل، والمثبت من ز و ف وك.

٤ - ساقط من ف.

٥ - في الأصل: "لهما له"، والمثبت من ف و ز وك.

٦ - في الأصل: "فكذلك"، والمثبت من ز و ف وك.

٧ - في الأصل وز وك وف: "فيهما"، والمثبت من شرح المقدّمة الجزوليّة.

٨ - المعني ٨٥، ٨٦.

٩ - في ز: "وزعم".

١٠ - الأمالي ١٢٥/٣.

١١ - سورة: التوبة. من الآية: ١٠٦.

١٢ - الأزهيّة ١٤٨.

١٣ - "الشُّمْنِي" ساقطة من ف، وينظر المنصف ١٣١/١.

وقال السخاري<sup>(١)</sup> في (شرح المفصل): "أما التخيير فبابه الأمر، وذلك أنّ التخيير في الخبر لا يصح؛ لأنّ التخيير من أمر لمأمور، وقد يعلّق<sup>(٢)</sup> غرض الأمر بأحد الأمرين، لا بعينه دون الجمع بينهما، [فهو يخيّر المخاطب، ويحظر عليه الجمع بينهما] <sup>(٣)</sup> فإن قيل: قد يجيء التخيير<sup>(٤)</sup> في الخبر إذا قال: سأخذ الدينار، أو<sup>(٥)</sup> الثوب، أو<sup>(٦)</sup> سأخذ إمّا الدينار، وإمّا الثوب. قيل: إن كان قد صمّم على واحد منهما، وعينه فهو في قوله هذا مبهم، وإلاّ (فهو شكّ)<sup>(٧)</sup>، وكذلك قول الله: ﴿إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾<sup>(٨)</sup> هو إبهام. قوله<sup>(٩)</sup>: "والرابع: الإباحة".

قال أبو حيان<sup>(١٠)</sup>: "و<sup>(١١)</sup> زعم الزجاج في (المنتخب) له أنّه لا يجوز ذلك في النهي، لا تقول: لا تضرب إمّا زيداً، وإمّا عمراً. قال<sup>(١٢)</sup>: «لأنّها تحيى وأنت قد نهيت عن الفعل فالكلام مستحيل».

١٤ - طمس في الأصل، والنبت من ف وك وز.

١ - المفصل ١١٤/ب.

٢ - في ك "تعلّق".

٣ - من ز وف .

٤ - في الأصل: "في التخيير"، والنبت من ز وك وف.

٥ - في ك "و".

٦ - في ز: "و".

٧ - في ز: "فشاكّ".

٨ - سورة: مريم. من الآية: ٧٥.

٩ - المغني ٨٦.

١٠ - التذييل ٤/١٨٦/أ.

١١ - "الواو" ساقطة من ز وك.

١٢ - ينظر التذييل ٤/١٨٦/أ.

قال أبو حيان<sup>(١)</sup>: "وهذا التعليل الذي علّله به يقتضي أنّه لا يُستعمل أيضاً في النفي".  
وقال الشَّلوين<sup>(٢)</sup>: "يعني<sup>(٣)</sup> بالإباحة ما كانت فيه بين مباحين في الأصل نحو: جالس إمّا  
الفقهاء، وإمّا الزهّاد، وبه سُميت للإباحة<sup>(٤)</sup>؛ لأنّك أوقعتها بين مباحين".  
قوله<sup>(٥)</sup>: "ونازع في ثبوت هذا المعنى لـ(إمّا) جماعة مع إثباتهم إيّاه لـ(أو)".  
قال<sup>(٦)</sup> السخاوي<sup>(٧)</sup> في (شرح المفصل): "قال قوم من النحاة: إنّ الإباحة تختصّ بـ(أو)، ولا  
مدخل لـ(إمّا) فيها؛ لأنّ (أو) أقوى من (إمّا) من قبيل أنّ (إمّا) أصلها الشرط؛ لأنّها مركّبة  
من (إنّ)، و(ما)، و(إنّ) مختصة بباب الشرط.  
وإنّما حُمِلت على [أ/٩٩] (أو) ههنا لما في (أو) من معنى التردّد كما أنّ الشرط فيه معنى  
التردّد، فلمّا حُمِلت على (أو) وجب أن تكون أدون<sup>(٨)</sup> حالاً منها" انتهى.  
وذكر ابن عصفور<sup>(٩)</sup> في (المقرب) معاني (أو) خمسة، ثمّ ذكر لـ(إمّا) ثلاثة معانٍ، وترك  
منها الإباحة، والتفصيل.  
قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس<sup>(١٠)</sup> في (التعليقة): "ولأعلم لم ذلك؟ فإنّ الذي ذكره  
النحاة كلّهم أنّ معنى (إمّا) كمعنى (أو) في جميع أقسامها".

١ - المصدر نفسه.

٢ - شرح الجزوليّة ٦٧٢/٢.

٣ - في زوك: "نعني"، وعلى اللفظ المذكور فإنّه يريد الجزوليّ في مقدّمته ٧٢.

٤ - في ك "الإباحة".

٥ - المغني ٨٦.

٦ - في ف: "وقال".

٧ - الفضل ١١٥/أ.

٨ - ساقط من الأصل، مثبت من ز و ف وك.

٩ - المقرّب ٢٥٢، ٢٥٣.

١٠ - التعليقة ٨٢/أ.

قوله<sup>(١)</sup>: "والخامس: التفصيل، [نحو]<sup>(٢)</sup> ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾<sup>(٣)</sup>".

عبارة ابن مالك<sup>(٤)</sup> في (شرح التسهيل): "التفريق المجرد"، ومثّل بالآية.

وقال<sup>(٥)</sup>: "ومنه قول الراجز<sup>(٦)</sup>:

إِبْسٌ لِكُلِّ حَالَةٍ كَبُوسَهَا    إِمَّا نَعِيمَهَا وَإِمَّا بُوسَهَا".

وقال أبوحيان<sup>(٧)</sup>: "جعل بعض البصريين (إمّا) في هذا تخييراً<sup>(٨)</sup>، وهو ظاهر الفساد؛ لأنّ الله

تعالى لا يخيّر في الكفر<sup>(٩)</sup>".

قلت: هذا نقله الهروي<sup>(١٠)</sup> في (الأزهيّة)، فقال: "وأما نحو<sup>(١١)</sup> قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ

إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾<sup>(١٢)</sup> فقال الفراء<sup>(١٣)</sup>: معناه: إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِنْ شَكَرَ، أَوْ

كَفَرَ، تكون<sup>(١٤)</sup> (إِنْ) للشرط<sup>(١٥)</sup>، و(ما) زائدة.

---

١ - المغني ٨٦.

٢ - من ز .

٣ - سورة: الإنسان. من الآية: ٣.

٤ - شرح التسهيل ٣/٣٦٥، ٣٦٦.

٥ - "الواو" ساقطة من ف، وينظر المصدر نفسه.

٦ - هو يبهس الفزاري في المساعد ٢/٤٦٠. والبيتان من (مشطور الرجز). والشاهد فيهما مجيء (إمّا) للتفريق المجرد.

والبيت في شرح أبيات المغني ١/٣٨٧، والخزانة ٤/٤٣٩.

٧ - التذيل ٤/١٦٨/ب.

٨ - في ف: "التخيير".

٩ - "في الكفر" ساقط من ف .

١٠ - الأزهيّة ١٤٩.

١١ - من ف .

١٢ - سورة: الإنسان. من الآية: ٣.

١٣ - معاني القرآن ٣/٢١٤.

وقال غيره من البصريين: إنّ (إمّا) هنا بمعنى التخيير، أراد: إنّنا<sup>(١)</sup> هديناه، وخيرناه، وليس يقع الشكّ من الله تعالى "انتهى".

وقال ابن الشجري<sup>(٢)</sup> في (أماليه): "ذهب البصريون إلى أنّ (إمّا) [في]<sup>(٣)</sup> هذه في الآية للتخيير، فانتصاب ﴿شاكراً﴾<sup>(٤)</sup> و﴿كفوراً﴾ على الحال.

قال الزجاج<sup>(٥)</sup>: "هديناه الطريق، إمّا طريق السعادة، أو الشقاوة.

وقال غيره: التخيير هنا<sup>(٦)</sup> إعلام من الله أنّه يختار ما يشاء، و(يفعل ما)<sup>(٧)</sup> يشاء، وليس التخيير للإنسان.

وقيل: هي حال مقدّرة، والمعنى: إمّا أن يحدث<sup>(٨)</sup> [منه]<sup>(٩)</sup> عند فهمه الشكر، فهو علامة السعادة، وإمّا أن يحدث منه الكفر فهو علامة على<sup>(١٠)</sup> الشقاوة.

وحكى الأندلسي قولاً: أنّ (إمّا) في هذه الآية للإبهام<sup>(١١)</sup>.

---

١٤ - في ز: "يكون".

١٥ - في ك "شرطيّة".

١ - في ز: "إن".

٢ - الأما لي ١٢٨/٣.

٣ - من ز .

٤ - سورة: الإنسان. من الآية: ٣.

٥ - معاني القرآن ٢٥٧/٥.

٦ - في ز: "ههنا".

٧ - في الأصل: "ويعذب من"، والمثبت من ز وك وف.

٨ - في الأصل: "تحدث"، والمثبت من ز وك وف.

٩ - من ز .

١٠ - من ف .

١١ - عبارة: "وحكى الأندلسي...." ساقطة من ز .

قوله<sup>(١)</sup>: "وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة".

قال الشيخ بدر الدين بن الدماميني<sup>(٢)</sup>: "والظاهر أنه حال من الهاء في ﴿هَدَيْنَاهُ﴾<sup>(٣)</sup> والمعنى: بينا له الطريق، وأوضحناه<sup>(٤)</sup>، فالحال مقدرة؛ لأن المراد بالشكر العمل بما بينا<sup>(٥)</sup> له، والعمل بذلك ليس مقارناً للعامل، فاحتيج إلى كون الحال مقدرة.

وقال الشيخ<sup>(٦)</sup>: "هي التي يكون حصول مضمونها متأخراً عن حصول مضمون عاملها<sup>(٧)</sup>؛ لأن معنى الهداية نصب الدليل، ولا شك في تأخر الكفر، والشكر<sup>(٨)</sup> عنه<sup>(٩)</sup>، فهي، كالحال في قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾<sup>(١٠)</sup>.

وجوز الزمخشري<sup>(١١)</sup> أن يكون صاحب الحال ﴿السَّيِّلَ﴾<sup>(١٢)</sup>، ووصفه<sup>(١٣)</sup> بالشكر والكفر مجاز، والمعنى بينا السبيل مقسوماً إلى هذين القسمين.

---

١ - المغني ٨٦.

٢ - شرح المغني مع المنصف ١٣١/١.

٣ - سورة: الإنسان. من الآية: ٣.

٤ - في ك "أوضحناها".

٥ - في ز: "بين".

٦ - المنصف ١٣١/١.

٧ - في ف: "عاملها".

٨ - في ز: "الشكر والكفر" بالتقديم والتأخير.

٩ - من "لأن معنى ... إلى هنا ساقط من ف .

١٠ - سورة: الزمر. من الآية: ٧٣.

١١ - الكشاف ١٩٥/٤.

١٢ - سورة: الإنسان. من الآية: ٣.

١٣ - ساقط من ف ، و في الأصل: "ووصله"، والمنبث من ز وك.

قوله<sup>(١)</sup>: "قال مكّي<sup>(٢)</sup>: «وَلَا يُجِزُ<sup>(٣)</sup> الْبَصْرِيُّونَ أَنْ<sup>(٤)</sup> يَلِيَ الْإِسْمَ أَدَاةَ الشَّرْطِ حَتَّى يَكُونَ بَعْدَهُ فَعْلٌ يَفْسُرُهُ، مِثْلُ: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ﴾<sup>(٥)</sup>».

ورّد عليه ابن الشجري<sup>(٦)</sup> بأنّ المضمر هنا (كان) فهو بمنزلة قوله<sup>(٧)</sup>:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقُّهَا، وَإِنْ كَذِبًا ..... "

قال ابن الشجري<sup>(٨)</sup> في (أمالیه): "قال مكّي بن أبي طالب المغربي<sup>(٩)</sup> في مشكل إعراب القرآن: «أجاز الكوفيون في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾<sup>(١٠)</sup> أَنْ تَكُونَ (إِمَّا) (إِنْ) الشرطيّة زِيدَتْ عليها (مَا)».

قال: «ولا يجوز هذا عند البصريين؛ لأنّ [(إِنْ)]<sup>(١١)</sup> الشرطيّة لا تدخل على الأسماء إلاّ أن تضمّر بعد (إِنْ) فعلاً، وذلك في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(١٢)</sup> أضمر

١ - المغني ٨٦.

٢ - مشكل إعراب القرآن ٤٣٥/٢.

٣ - في الأصل: "يُجِيزُهُ"، والمثبت من ز وك وف.

٤ - في الأصل: "إِلَّا أَنْ"، والمثبت من ز و ف وك.

٥ - ﴿خَافَتْ﴾، فهذا الفعل يفسر اخذوف. سورة: النساء. من الآية: ١٢٨.

٦ - الأماي ١٢٩/٣، ١٣٠.

٧ - هو النعمان بن المنذر في الكتاب ٢٦٠/١. وهذا صدر بيت من (البسيط)، وعجزه:

..... فما اعتذارك من شيء إذا قила

والشاهد: إضممار (كان) بعد (إِنْ) الشرطيّة.

والبيت في شرح أبيات سيويه ٣٢٥/١، و شرح المفضل ٩٧/٢، و شرح شواهد المغني ١٨٨، و الخزانة ٧٨/٢.

٨ - الأماي ١٢٩، ١٢٨/٣.

٩ - ينظر مشكل إعراب القرآن ٤٣٥/٢.

١٠ - سورة: الإنسان. الآية: ٣.

١١ - من ز .

١٢ - سورة: التوبة. من الآية: ٦.

﴿اسْتَجَارَكَ﴾ بعد (إن) ودلّ [٩٩/ب] عليه الثاني، فحسُن لذلك حذفه، ولا [يحسن]<sup>(١)</sup> إضمار فعل بعد (إن) ههنا؛ لأنّه يلزم رفع (شاكر)<sup>(٢)</sup> بذلك الفعل، وأيضاً فإنّه لا دليل على ذلك الفعل المضمّر في الكلام، انتهى [كلامه]<sup>(٣)</sup>.

وهذا القول منه ليس بصحيح؛ لأنّ النحويّين يضمّرون بعد (إن) الشرطيّة فعلاً يفسّره ما بعده؛ لأنّه<sup>(٤)</sup> من لفظه فيرتفع الاسم بعد (إن) بكونه فاعلاً لذلك المضمّر، كقولك: إن زيد زارني أكرمته، تريد: إن زارني زيد، وكذلك: إن زيد حضر حادثته، تريد: إن حضر زيد، وكقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤْ هَلَكْ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٧)</sup> هذه الأسماء ترتفع بأفعال مقدّرة، وهذه الظاهرة مفسّرة لها. وكما يضمّرون بعد حرف الشرط أفعالاً ترتفع الاسم بأنّه فاعل، كذلك يضمّرون بعده أفعالاً تنصب<sup>(٨)</sup> الاسم بأنّه مفعول كقولك: إن زيداً أكرمته نفعتك، تريد: إن أكرمت زيداً، ومنه قول النمر بن تولب<sup>(٩)</sup>:

١ - من زوك وف، وفي الأصل كلمة غير مقروءة.

٢ - في ف: "شيئاً".

٣ - من ز و ف. وينظر مشكل إعراب القرآن ٢/٤٣٥.

٤ - في ف: "لأنّه ليس".

٥ - سورة: النساء. من الآية: ١٧٦.

٦ - سورة: النساء. من الآية: ١٢٨.

٧ - سورة: التوبة. من الآية: ٦.

٨ - في ك: "لاتنصب".

٩ - في ف: "نمر" مكان "النمر". والبيت في ديوانه ٣٧٥. والبيت من (الكامل). والشاهد: إضمار الفعل بعد (إن) الشرطيّة.

وفي ف: "منفتاً" مكان "منفساً".

والبيت في الكتاب ١/١٣٤، والمقتضب ٢/٧٦، والأزهيّة ٢٤٨، وشرح أبيات سيويه ١/١٦٠، والخزانة ١/١٥٢٣، ٤/٤٦٤٢، ٤١٠/٤١٠.



وقول ليلي الأخيلىة<sup>(١)</sup>:

لَا تَقْرَبَنَّ الذَّمَّ رَأَى مَطَرٍ إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

أي: إن كنت ظالماً، وإن كنت مظلوماً.

وكذلك التقدير: هديناه<sup>(٢)</sup> السبيل إن كان شاكراً، وإن كان كفوراً.

وإضمار الفعل بعد حرف الشرط مخصوص به (إن)، وربما استعمله الشاعر مع غيرها، كقوله<sup>(٣)</sup>:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ

الصعدة<sup>(٤)</sup>: القناة التي تنبت مستوية، فلا تحتاج إلى تثقيب<sup>(٥)</sup>، وامرأة صعدة مستوية القامة، شبهوها بالقناة. والحائر<sup>(٦)</sup>: المكان الذي يتحير فيه الماء.

ولمكي<sup>(٧)</sup> في تأليفه ([مشكل]<sup>(٨)</sup> إعراب القرآن) زلات انتهى.

[قوله]<sup>(٩)</sup>: "وهذه المعاني لـ (أو) كما سيأتي<sup>(١٠)</sup>، إلا أن (إمّا)<sup>(١١)</sup> يبنى معها الكلام<sup>(١٢)</sup> من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك، أو<sup>(١٣)</sup> غيره، ولذلك وجب

١ - البيت تقدّم في ص ٧١٢.

٢ - من زوك وف، وفي الأصل: "وهديناه".

٣ - هو كعب بن جعيل في شرح أبيات سيويه ١٩٦/٢. والبيت من (الرملى). والشاهد فيه إضمار الفعل بعد

(أينما).

وفي الأصل وف: "حائر" مكان "حائر"، والمثبت من ز .

والبيت في الكتاب ١١٣/٣، والمقتضب ٧٥/٢، وشرح المفصل ١٠/٩.

٤ - ساقطة من ك.

٥ - في ف: "تتعيف".

٦ - في ف: "الجائر".

٧ - في ف: "ولكن".

٨ - من ز وف .

٩ - بياض في الأصل، والمثبت من ف وزوك، وينظر المغني ٨٦.

تكرارها في غير ندور، و(أو) يفتح الكلام معها من أول الأمر على الجزم ثم يطرأ الشك، أو غيره<sup>(١)</sup>، ولهذا لم تتكرر<sup>(٢)</sup>."

هذا الفرق ذكره الزمخشري<sup>(٣)</sup> في (المفصل)، وتبعه الناس، وعبارته: "وبين (أو) و (إمّا) من الفصل أنك مع (أو) يمضي<sup>(٤)</sup> كلامك على اليقين، ثم يعترضه الشك، ومع (إمّا) كلامك من أوله مبني على الشك".

قال ابن الحاجب<sup>(٥)</sup> في (شرحه): "وأما الفصل بين (أو) و (إمّا) فليس إلا باعتبار أمر لفظي، وهو أنه يُشترط في (إمّا) أن تكون متقدمة قبل المعطوف عليه<sup>(٦)</sup> (إمّا) أخرى، نحو قولك<sup>(٧)</sup>: جاءني إمّا زيد، وإمّا عمرو، وقد بين إفادة التقديم، وهذا التقديم واجب في (إمّا)، وجائز في (أو) بشرط أن تكون (إمّا) متقدمة أيضاً، كقولك<sup>(٨)</sup>: جاءني إمّا زيد، أو عمرو".

---

١٠ - المصدر نفسه ٨٧ وما بعدها.

١١ - في ف: "بني".

١٢ - في ز: "الكلام معها" على التقديم والتأخير، و"الكلام" ساقط من ك.

١٣ - في ز و ف: "و".

١ - من ز و ف.

٢ - في الأصل: "يتكرر"، وفي ز: "تكرر"، والمثبت من ف وك.

٣ - المفصل ٣٦٣.

٤ - في الأصل: "تمضي"، والمثبت من ز وك وف.

٥ - الإيضاح ٢/٢١٢.

٦ - في ز: "على".

٧ - في ز وك: "كقوله".

٨ - في ز: "كقوله".

و<sup>(١)</sup> قال ابن يعيش<sup>(٢)</sup> في (شرحه على<sup>(٣)</sup> المفصل): "بين (إمّا) و(أو) من جهة المعنى أنك إذا قلت: ضربت زيدا، أو اضرب، جاز أن تكون أخرته بضربك زيدا، وأنت متيقن، أو أمرته بضربه، أو أبحته<sup>(٤)</sup> ثم أدركك الشك بعد ما كنت على يقين.

و(إمّا) في أوّل ذكرها<sup>(٥)</sup> تؤذن بواحد من أمرين، فافترق<sup>(٦)</sup> حالاهما من هذا الوجه". وقال صاحب (البيسط): "الشك مع (إمّا) من أوّل [١٠٠/أ] الكلام بخلاف (أو)، فإنه يسري معها من آخر الكلام إلى أوّله.

فإن قيل: إذا كانت (إمّا) الأولى لا يستفاد منها إلاّ الشك من غير عطف، فهلاّ قدّمت على الفعل<sup>(٧)</sup>، فتقول<sup>(٨)</sup>: إمّا قام زيد، وإمّا قام<sup>(٩)</sup> عمرو.

قلنا: لا يصحّ تقديمها<sup>(١٠)</sup>؛ لأنّ الفعل غير مشكوك فيه، إنّما<sup>(١١)</sup> الشك في الفاعل فلذلك تقدّمت<sup>(١٢)</sup> عليه، ولم تتقدّم على غير المشكوك "انتهى.

---

١ - من ف .

٢ - شرح المفصل ١٠١/٨ .

٣ - "على" ساقطة من ك .

٤ - في ف : "أعنته".

٥ - في ز : "كرها".

٦ - من ف، وفي الأصل وك وز : "فاقتن"، وهو تحريف.

٧ - في ف : "الفصل".

٨ - في الأصل وك: "فيقول"، والمثبت من ف وز.

٩ - ساقطة من ز وك وف.

١٠ - في ف : "تقدّمها".

١١ - في ف : "فيها إمّا".

١٢ - في ف : "قدّمت".

وقال بدر الدين بن مالك<sup>(١)</sup>: "وغالب استعمال (إمّا) أن تكون مكرّرة، لتُشعر من أوّل وهلة بقصد<sup>(٢)</sup> التخيير، أو الإباحة، أو التقسيم<sup>(٣)</sup>، أو الإيهام، أو الشكّ.  
و<sup>(٤)</sup> قال الرضي<sup>(٥)</sup>: "وأما (إمّا) فهي بمعنى (أو) في جميع الأحكام؛ إلّا أن<sup>(٦)</sup> المعطوف عليه بـ (إمّا) لا بدّ أن يكون مصدرّاً بـ (إمّا) أخرى، نحو: جاءني إمّا زيد، وإمّا<sup>(٧)</sup> عمرو، فمبنى الكلام مع (إمّا) على أحد الشيئين أو الأشياء قولاً واحداً؛ لتقدّم (إمّا) الدالّ على هذا المعنى، وأمّا مع (أو) فإنّ تقدّم (إمّا) على المعطوف عليه، نحو: جاءني إمّا زيد، وإمّا عمرو<sup>(٨)</sup> فالكلام مبنيّ على ذلك، وإن لم يتقدّم جاز أن يعرض للمتكلّم معنى<sup>(٩)</sup> أحد الشيئين بعد ذكرّ المعطوف عليه، تقول مثلاً: قام زيد، قاطعاً<sup>(١٠)</sup> بقيامه، ثمّ يعرض الشكّ، أو تقصد<sup>(١١)</sup> الإيهام، فتقول: أو عمرو.

١ - شرح الألفية ٢٠٩.

٢ - في الأصل: "بصدق"، والمثبت من ز وك.

٣ - في الأصل: "التقصير"، والمثبت من ز و ف وك.

٤ - الواو ساقطة من ف وك.

٥ - شرح الكافية ٣٧٢/٢.

٦ - في الأصل: "لأن"، والمثبت من ز وك.

٧ - في ف: "أو".

٨ - من "فمبنى... إلى هنا ساقط من ف .

٩ - في الأصل: "معنا"، والمثبت من ف و ز وك.

١٠ - في ز: "قطعاً".

١١ - في الأصل وك: "يقصد"، والمثبت من ز و ف.

ويجوز أن تكون<sup>(١)</sup> شاكاً، أو مبهماً من أول الأمر<sup>(٢)</sup>، وإن<sup>(٣)</sup> لم تأت<sup>(٤)</sup> بحرف دالّ عليه كما تقول مثلاً: جاءني القوم، وأنت عازم من أول الأمر<sup>(٥)</sup> على الاستثناء<sup>(٦)</sup> بقولك: إلاّ زيداً" انتهى.

وقال ابن إياز<sup>(٧)</sup> في (شرح الفصول): "[الفائدة في] تكرير (إمّا) الافتتاح بالشك<sup>(٩)</sup>".

قوله<sup>(١٠)</sup>: "وقد يُستغنى عن (إمّا) الثانية بذكر ما يغني عنها<sup>(١١)</sup>".

عبارة النحاة في هذا على نوعين: مبهمّة كعبارة المصنّف:

قال في الأزهية<sup>(١٢)</sup>: "وقد يجوز<sup>(١٣)</sup> أن يأتي بـ (إمّا) غير مكرّرة إذا كان في الكلام عوض من تكريرها، تقول: إمّا أن تكلمني، وإلاّ فاسكت، والمعنى: إمّا أن تكلمني<sup>(١٤)</sup>، وإمّا أن تسكت".

وبذلك عبّر ابن الشجريّ في (أماليه)<sup>(١٥)</sup>.

١ - في ز: "يكون".

٢ - في ف: "الأمرين".

٣ - في ف: "فإن".

٤ - في الأصل: "يأتي"، والمثبت من ف وز وك.

٥ - في الأصل: "الأمر وإن لم يأت بحرف على الاستثناء"، نشأ من انتقال النظر، والمثبت من ز و ف وك.

٦ - في الأصل: "الاستثناء"، والمثبت من ف وك وز.

٧ - المخطوط ١٤٦/أ.

٨ - ضمّس في الأصل، والمثبت من ف وز وك.

٩ - بياض في ك.

١٠ - المغني ٨٦.

١١ - في الأصل: "عن إمّا"، والمثبت من ز و ف وك.

١٢ - الأزهية ١٤٩.

١٣ - ساقطة من ف.

١٤ - من "والآ...." إل هنا ساقط من ز، والواو من "والمعنى" ساقطة أيضاً من ك.

وقال ابن إياز<sup>(١)</sup>: "لابدّ من التكرير ، أو ما يقوم مقامه، وأنشد قول المثقب<sup>(٢)</sup>.

وعبارة معيّنة:

قال الرضي<sup>(٣)</sup>: "وقد تخلّف الثانية (إلاّ)<sup>(٤)</sup>".

وقال في: " (رصف المباني)<sup>(٥)</sup>": "وقد نابت (إنّ) الشرطيّة، ولا النافية مناب الثانية، وهو قليل".

وفي " (شرح التسهيل) " لأبي حيان<sup>(٦)</sup>: "قال بعض أصحابنا: الوجه فيها أن تستعمل مكرّرة، وقد تجيء غير مكرّرة، إذا<sup>(٧)</sup> اعتاضوا عن تكريرها<sup>(٨)</sup> بـ (إنّ) الشرطيّة المدغمة في (لا) النافية، أو بـ (أو)<sup>(٩)</sup>، وقد تجيء في الشعر غير مكرّرة ، من غير عوض.

[وقال ابن عصفور<sup>(١٠)</sup>: "ويستغنون عن تكرارها بـ (أو)، و (إلاّ)"<sup>(١١)</sup>].

---

١٥ - الأمازي ١٢٦/٣.

١ - المخصول ١٤٦/أ.

٢ - هو العائذ بن محسن بن ثعلبة العبديّ. شاعر جاهليّ من أهل البحرين، مدح عمرو بن هند والنعمان بن المنذر.

ترجمته في طبقات الشعراء ٢٧١، والشعر والشعراء ١٩٠.

وقول المثقب الذي عناه:

فإمّا أن تكون أخي بصدق فأعرف منك غني من سميني

وإلا فاطرحني واتخذني عدوّاً أتقبلك وتتنقّيني

والبيتان في ديوانه ٢١١، ٢١٢. وهما من (الوافر). والشاهد: الاستغناء عن (وإمّا) بـ (وإلاّ).

والبيتان في الأزهية ١٤٠، ١٤١، والمقرب ٢٣٢، والجنى الداني ٥٣٢، والخزانة ٤/٤٢٩.

٣ - شرح الكافية ٣٧٢/٢.

٤ - في الأصل: الأولى"، والمثبت من ز وك وف.

٥ - رصف المباني ١٨٥.

٦ - التذييل ١٦٩/٤.

٧ - من ف وز وك، وفي الأصل: "إذ".

٨ - في ز: "تكرّرها"، وفي ك "تطرارها".

٩ - في الأصل: "ياء"، والمثبت من ز وك وف.

وقال ابن مالك<sup>(١)</sup> في (شرح التسهيل): "قد استغني<sup>(٢)</sup> عن (وإمّا) بـ(وإلاّ) كقول المثقّب.  
وقد استغني<sup>(٣)</sup> عن الثانية بـ(أو) كقراءة أبي<sup>(٤)</sup>: «وإِنَّا أَوْ إِنَّا كُمْ لِمَا عَلَى هُدًى، أَوْ فِي ضَلَالٍ  
مُبِينٍ»، وقول الأخطل<sup>(٥)</sup>:

وَقَدْ شَفَّنِي أَنْ لَا يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيَالُكَ إِنَّمَا طَارِقًا أَوْ مُغَادِيًا

وأنشد الفراء<sup>(٦)</sup>:

فَقُلْتُ لَهُنَّ أَمْشِينَ إِنَّمَا نَلَاقِهِ كَمَا قَالَ أَوْ نَشْفِ النُّفُوسَ فَنُعَذِّرًا.

قوله<sup>(٧)</sup>: "وقد يُستغنى عن الأولى لفظاً".

قال ابن مالك<sup>(٨)</sup> في (شرح العمدة): "وهو في الشعر كثير".

وقال الرضي<sup>(٩)</sup>: "و"<sup>(١٠)</sup> قد جاءت غير مسبوقه بـ(إمّا) أخرى في الشعر، لكنّها تقدّر<sup>(١١)</sup>  
حملاً على<sup>(١٢)</sup> الكثير الشائع من استعمالها".

١٠ - شرح الجمل ٢٣٣/١.

١١ - ساقط من الأصل و ف وك، مثبت من ز .

١ - شرح التسهيل ٣٦٦/٣.

٢ - في ز و ف وك: "يستغني".

٣ - في ز و ف: "يستغني".

٤ - في ف: "وإِنَّا وَإِيَّاكُمْ...."، وقد تقدّمت في ص ٧١٨.

٥ - في شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٦/٣. والبيت من (الطويل). والشاهد: الاستغناء بـ(أو) عن (وإمّا).

والبيت في الجنى الداني ٥٣١.

٦ - في المعاني ٣٩٠/١. ولم أعرف قائله. والبيت من (الطويل). والشاهد فيه الاستغناء بـ(أو) عن (وإمّا).

في ز و ف: "ملاقه" مكان "نلاقه"، وفي الأصل: "لسفي" مكان "نشف"، وفي ك "نشفي"، وفي زوف: "فتعذرا" مكان "فتعذرا"، وفي ك "فتعذر".

٧ - المغني ٨٧.

٨ - شرح العمدة ٦٤٢، ٦٤٣.

٩ - الكافية ٣٧٢/٢.

قوله<sup>(١)</sup>: "والفرء يقيسه".

قال أبو حيّان: "ونصّ ابن<sup>(٢)</sup> النّحّاس على أنّ البصريّين لا يجوزون ذلك".

وعبارة [١٠٠/ب] ابن إياز<sup>(٣)</sup>: "وقد شدّ أفرادها".

و<sup>(٤)</sup> في (الأزهيّة)<sup>(٥)</sup>: "قال الفرء: [قد]<sup>(٦)</sup> أفردت العرب (وإمّا)<sup>(٧)</sup> من غير أن تذكر<sup>(٨)</sup>

(إمّا) سابقة، وهي تعني بها (أو)، وأنشد<sup>(٩)</sup>:

تَلِمَ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بَأْمَوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا

أراد: أو بأْمَوَات<sup>(١٠)</sup>.

[قوله]<sup>(١١)</sup>: "تنبيه:

١٠ - من ز .

١١ - في ف: "يقدر".

١٢ - في الأصل: "عن"، والمثبت من ف وك وز.

١ - المغني ٨٧.

٢ - "ابن" ساقطة من ز و ف .

٣ - انخصول ١٤٦/أ.

٤ - الواو ساقطة من ف .

٥ - الأزهيّة ١٥٠، ١٥١.

٦ - من ز .

٧ - في الأصل: "إمّا"، والمثبت من ز وك وف.

٨ - في ف: "يذكر".

٩ - هو الفرزدق في ديوانه ٧١/٢، أو ذو الرمة في ملحقات ديوانه ١٩٠٢. والبيت من (الطويل)، والشاهد: عدم

تكرار (إمّا).

والبيت في شرح المفصل ١٠٢/٨، والمقرب ٢٣٢، و رصف المباني ١٠٢، والخزانة ٤٢٧/٤.

١٠ - في الأصل: "و"، والمثبت من ز وك وف.

١١ - طمست في الأصل، والمثبت من ف و ز وك، وينظر المغني ٨٧.



ليس من أقسام (إمّا) التي في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾<sup>(١)</sup> بل هذه (إن) الشرطية، و(ما) الزائدة".

قال في (الأزهيّة)<sup>(٢)</sup>: "الموضع الرابع<sup>(٣)</sup>: أن تكون (إمّا) جزاء بمعنى (إن)، وتكون (ما) زائدة للتوكيد، ويدخل معها نون<sup>(٤)</sup> التوكيد، نحو: ﴿فَإِمَّا تَثَقَفَنَّ لَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾<sup>(٧)</sup>.

وإنّما دخلت<sup>(٨)</sup> نون التوكيد في الجزاء بـ (إن)<sup>(٩)</sup> إذا وُصِلَتْ بـ (ما)، ليفرّق<sup>(١٠)</sup> بين (إمّا) إذا كانت للجزاء، وبينها إذا كانت للتخيير في قولك<sup>(١١)</sup>: إمّا تقوم، وإمّا تقعد، فإن حُذِفَتْ (ما)

١ - سورة: مريم. من الآية: ٢٦.

٢ - الأزهيّة ١٥٠، ١٥١. ساقط من ف. في ف: "

٣ - ساقط من ف.

٤ - في ف: "لام".

٥ - سورة: الأنفال. من الآية: ٥٧.

٦ - سورة: مريم. من الآية: ٢٦. وقع بعد هذا في الأصل وف: "بل هذه" وهي عبارة مقحمة.

٧ - سورة: الأنفال. من الآية: ٥٨.

٨ - في ك: "أدخلت".

٩ - ساقط من ف.

١٠ - في ز: "لتفرّق".

١١ - من "وصلت... إلى هنا ساقط من ف.

من (إن) لم يجز إدخال النون ؛لأنّ حرف<sup>(١)</sup> الجزء لا يجلب<sup>(٢)</sup> نون التوكيد، وقد جاء الجزء بـ (إمّا) في الشعر بغير نون التوكيد، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا يَعَالُ لَنَا    إِنَّا كَذَلِكَ لَا نَحْفَى وَنَتَّعِلُ

واعلم أنّ (إمّا) في الشكّ، و<sup>(٤)</sup> التخيير حرف واحد، وأمّا في الجزء فهي مركبة من (إن) التي للجزء، و (ما) فهي في التقدير حرفان "انتهى.

### فائدة:

في (ذا القدّ): "قال أبو عليّ: وقوفك"<sup>(٥)</sup> في (إمّا) تفعلنّ على (ما) في (إمّا) يدلّ على (أنّ) (ما) لتوكيد الحرف نفسه، ولو كانت لتوكيد الفعل<sup>(٦)</sup> لوقفت على (إن)، [ثمّ]<sup>(٧)</sup> ابتدأت، فقلت: ما تفعلنّ، كقولك مبتدئا: لتفعلنّ".

### فائدة:

قال أبو حيان<sup>(٨)</sup>: "زعم الكسائي أنّ لـ (إمّا)<sup>(٩)</sup> موضعاً ثالثاً، تكون فيه جحداً تقول<sup>(١٠)</sup>: إمّا زيد قائم، تريد<sup>(١١)</sup>: إن زيد قائم، و (ما) صلة.

١ - في ف: "حروف".

٢ - في ف: "يقلب".

٣ - هو للأعشى في ديوانه ٩٠. والبيت من (البيسط). والشاهد فيه مجيء الجزء بـ (إمّا) بغير نون التوكيد، وهو ضرورة.

في الأصل: "يحفى"، وفي ز: "ثم نتعل"، والمثبت من ف وك.

والبيت في الأزهية ٨٠، ١٤٣، وشرح شواهد المغني ٧٢٦/٢، والخزانة ٥٤٥/٤.

٤ - "الواو" من ز.

٥ - في الأصل: "وقفوك"، في ف: "وقولك"، والمثبت من ز وك.

٦ - في الأصل: "الفض"، والمثبت من ف و ز وك.

٧ - من ز.

٨ - التذييل ١٦٩/٤ ب.

٩ - في الأصل: "أم"، والمثبت من ف و ز وك.

## فائدة:

قال ابن إياز<sup>(١)</sup>: "وزن (إمّا) (فعلّى) كـ (ذُكِرَى)، وألفها للتأنيث، أو للإلحاق، ولا تكون<sup>(٢)</sup> (إفعل) نحو: إشفَى<sup>(٣)</sup>؛ لقلة ما فاؤه، وعينه من واو<sup>(٤)</sup> واحد. وتصغيرها على أُمَيْمًا، وأُمَيْمٌ، فاعرفه".

## فائدة:

قال ابن الدهان<sup>(٥)</sup> في (الغرة): "أنشد الفارسي<sup>(٦)</sup>:  
لَعَلَّكَ مَيِّتٌ إِمَّا غُلَامٌ      تَبَوَّأَ مِنْ شُمَيْصِيرٍ مَقَامًا  
وتقديره<sup>(٧)</sup>: إن غلام ما<sup>(٨)</sup>".

---

١٠ - في ز: "يقول".

١١ - في ف: "يريد".

١ - اخصول ١٤٦/١.

٢ - في ف: "يكون".

٣ - المَخِيطُ، والمثقب. تاج العروس (أشف)

٤ - في ف: "زواو".

٥ - الغرة ص ٤٥٩ نسخة رقم (٥٤١)

٦ - هو صخر الغي الهذلي في ديوان الهذليين ٦٦/٢، وشرح أشعارهم ٢٩٢/١. ونسبه ياقوت في معجم البلدان

٣٤٦/٢ إلى أبي صخر الهذلي

والببيت من (الوافر) . والشاهد في مجيء (ما) زائدة.

وفي الأصل: "مقام" مكان: "مقاماً"، وفي ف طمس: "غلام تبوأ من"، المثبت من ز وك. وشميصير: اسم جبال ببلاد هذيل.

٧ - في ف: "قوله وتقديره".

٨ - في شرح أشعار الهذليين ٢٩٢/١: "إن غلام مات".

## الفهارس

- ١- فهرس الآيات
- ٢- فهرس الحديث
- ٣- فهرس أقوال العرب
- ٤- فهرس الشعر
- ٥- فهرس الأعلام
- ٦- فهرس مصادر المؤلف
- ٧- فهرس المصادر والمراجع
- ٨- فهرس الموضوعات

## فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية	الصفحة
سورة الفاتحة		
٥	﴿إياك﴾	١٨٨
٧	﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾	٦١١
سورة البقرة		
٦	﴿سواء عليهم أأنذرتهم﴾	١٧١، ١٢٢، ١٢٠، ٩٧
٢٣	﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا﴾	١٧، ٣١٥، ٣١٣، ٣١١
٢٤	﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾	٣١٩
٢٨	﴿كيف تكفرون بالله﴾	١٥٤، ١٣٦
٣٠	﴿و نحن نسبح بحمدك﴾	١٣٠، ١٢٣، ٩٣
٣١	﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾	٦٤٠
٣٣	﴿ألم أقل لكم إني أعلم غيب السماوات﴾	١٥٧
٣٤	﴿وإذ قلنا﴾	٥٧٠
٤٤	﴿أتأمرون الناس بالبر﴾	١٤٠
٤٦	﴿الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم﴾	٣٧٩
٤٨	﴿واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا﴾	٧٠٠
٤٩	﴿وإذ نجيناكم﴾	٥٧٠
٨٠	﴿أتخذتم عند الله عهدا﴾	٥٣٥، ٥٠٧، ١٧١
٩١	﴿إن كنتم مؤمنين﴾	٣١٧
١٠٦	﴿ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير﴾	٥٠٣، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦
١٠٧	﴿ألم تعلم أن الله له ملك السماوات والأرض﴾	١٤٩، ١٤٧

٥٥١،٥٤٩،١٥٠،١٤٨	أم تريدون أن تسألوا رسولكم ﴿﴾	١٠٨
الصفحة	الآية	رقم
		الآية
٣٧٠	﴿يحكم بينهم﴾	١١٣
١٥٨	﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم﴾	١٣٠
٥٣٥،٥٠٧	﴿أم كنتم شهداء﴾	١٣٣
٥٥٠	﴿أم تقولون إن إبراهيم﴾	١٤٠
٢٠٠	﴿ولو يرى الذين ظلموا﴾	١٦٥
٣٤٩	﴿وأن تصوموا﴾	١٨٤
١٦٧	﴿أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا﴾	١٧٠
٧٨	﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة﴾	٢١٤
٣٥٧	﴿وعسى أن تكرهوا شيئا﴾	٢١٦
٩٢	﴿يسألونك عن الشهر الحرام﴾	٢١٧
٣٥٣،٣٥٢،٣٥١	﴿أن تبروا﴾	٢٢٤
٣٧٦،٣٧٥،٣٧١	﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾	٢٣٣
٤٥	﴿ما لم تمسوهن﴾	٢٣٦
١٥٣	﴿ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم﴾	٢٤٣
١٥٦،١٥٤	﴿من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا﴾	٢٤٥
٤١٨،٤١٧	﴿وما لنا لا نقاتل في سبيل الله﴾	٢٤٦
١٥٦	﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾	٢٥٥
٤٢٢،١٥٣	﴿ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه﴾	٢٥٨
٣٢٦،٣١٢	﴿اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين﴾	٢٧٨
٣٥٠	﴿أن تضل إحداهما﴾	٢٨٢

### سورة آل عمران

٦٨٢،٦٧٩	﴿فأما الذين في قلوبهم زيغ﴾	٧
---------	----------------------------	---

٩٢	﴿وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾	٧٩
٤٣٨	﴿إن الله كان بكم رحيمًا﴾	٨٦
١٥٣	﴿ألم تكن أرض الله واسعة﴾	٩٧
الصفحة	الآية	رقم الآية
١٦٧	﴿هأنتم هؤلاء﴾	١٠٩
٢٦٢	﴿إن يدعون من دونه إلا إناثا﴾	١١٧
٧٣٨، ٧٣٧، ٢٥٧	﴿وإن امرأة﴾	١٢٨
٤٠٨	﴿وقد نزل عيكم في الكتاب﴾	١٤٠
٤٠١	﴿إنا قتلنا المسيح﴾	١٥٧
٢٦٢، ٢٦٠	﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به﴾	١٥٩
٤٢٨، ٤٢٧، ٤٢٥، ٢٥٧	﴿إن امرؤ هلك﴾	١٧٦
سورة المائدة		
٤٢٢	﴿ولا يجرمكم شأن قوم﴾	٢
٤٢٦	﴿يبين لكم على فترة من الرسل﴾	١٩
١٥٨	﴿فلا تخشوا الناس﴾	٤٤
٤١٠، ٣٦٠	﴿وليحكم أهل الإنجيل﴾	٤٧
٣١٦	﴿ليبلوكم﴾	٤٨
٣٦٥	﴿وأن احكم بينهم﴾	٤٩
٩٣	﴿وقالت اليهود يد الله﴾	٦٤
٣٨٢	﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾	٧١
١٥١	﴿فهل أنتم منتهون﴾	٩١
٣٢٦	﴿يوم يجمع الله الرسل﴾	١٠٩
١٣٥، ١٢٣، ١١٩، ٦٦	﴿إن كنت قلته﴾	١١٦
٣٢٦، ٢٥		

﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به﴾ ١١٧ ٣٩٤، ٣٨٨، ٣٨٤، ٣٦٥

٤٠١

## سورة الأنعام

٢٨	﴿يستهزأون﴾	٥
الصفحة	الآية	رقم الآية
٢٦٢	﴿ألم يروا كم أهلكنا﴾	٦
٩٤	﴿إنكم لتشهدون﴾	١٩
٤٦٤	﴿ولو ردوا لعادوا﴾	٢٨
١٤٤	﴿أغير الله تدعون﴾	٤٠
٣٦٧	﴿سلام عليكم﴾	٥٤
٩٦، ٩٥	﴿هذا ربي﴾	٧٧
٣٨٢	﴿ولا تخافون أنكم أشركتم﴾	٨١
٤٨٢، ٤٨١	﴿وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾	١٠٩
١٧٢	﴿الذكرين حرم﴾	١٣٣
٤٦	﴿قتل أولادهم شركائهم﴾	١٣٧
٢٧٧	﴿وإن كنا عن دراستهم لغافلين﴾	١٥٩
٤٢٦	﴿شهدنا أن تقولوا﴾	١٧٢

## سورة الأعراف

١٥٧	﴿وكم من قرية أهلكناها﴾	٤
٥٧٣، ١٢٧، ١٣٦	﴿أتقولون على الله ما لا تعلمون﴾	٢٨
١٢٧	﴿أفأصفاكم ربكم بالبنين﴾	٤٠
٤٨٧٤، ٠٨٠	﴿ونادى أصحاب الجنة﴾	٤٤
١٥٨	﴿فهل لنا من شفعاء﴾	٥٣
٥١١، ٥١٠، ٤٩٨، ٤٩٢	﴿أدعوتهم أم أنتم صامتون﴾	٩٣



٣٠٨	﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾	١٠٢
٧٣١	﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ﴾	١١٥
١٥٨	﴿أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾	١٥٥
٣١٦	﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾	١٦٤
٤٢٦، ١٥٠، ١٤١، ١٣٩	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾	١٧٢

## الصفحة

## الآية

## رقم

## الآية

٢٦٢	﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾	١٨٤
٤١٣، ٣٨٠، ٣٤٦	﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾	١٨٥
٤٨٢	﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أُولَٰ مَرَّةٍ﴾	١٨٦
٤٩١	﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾	١٩٣
٢٧١	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾	١٩٤
٤٥٧، ١٠١	﴿أَلْهَمَ أَرْجُلَ يَمْشُونَ بِهَا﴾	١٩٥

## سورة الأنفال

٦٥١	﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ﴾	٢٥
٧٤٨	﴿فَإِمَّا تَثْقَفْنَهُمْ﴾	٥٧
٧٤٨	﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾	٥٨

## سورة التوبة

٧٣٧، ٤٩٩، ٣٣٣، ٢٥٧	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	٦
٣١٧، ١٥٨، ١٥٧	﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا﴾	١٣
٣٦٤	﴿بِمَا رَحِبْتَ﴾	٢٥
٦٠١	﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾	٤٠
٧٣٠	﴿إِمَّا يَعْذِبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾	١٠٦

## سورة يونس

١٥٢	﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾	٣
-----	------------------------	---

٣٩١، ٣٩٠، ٣٨٩	﴿وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين﴾	١٠
٢٥٩	﴿قل ما يكون لي أن أبدله﴾	١٥
٣٥٩، ٣٥٤	﴿وما كان هذا القرآن ان يفترى﴾	٣٧
٥٤١، ٥٣٩	﴿أم يقولون افتراه﴾	٣٨
١٢٧	﴿أفأنت تسمع الصم﴾	٤٢
٥٦٥	﴿ثم إذا ما وقع آمنتم به﴾	٥١
٧٠٤	﴿فبذلك فليفرحوا﴾	٥٨
١٤٣	﴿آلله أذن لكم﴾	٥٩
٢٥٦، ٢٦١	﴿إن عندكم من سلطان بهذا﴾	٦٨
٤١٣	﴿وأن أقم﴾	١٠٥

### سورة هود

١٢٦	﴿أنزل مكموها﴾	٢٨
٢٧٨، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣	﴿وإن كلا لما ليوفيهم﴾	١١١

### سورة يوسف

٥٨٨	﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾	٢٠
٣٢٨، ٣٢٥، ٣٢٣، ٣٢٢	﴿إن كان قميصه﴾	٢٦
٣٢٣	﴿وإن كان قميصه﴾	٢٧
١٧١	﴿أرباب متفرقون﴾	٣٩
٤٢٧	﴿تالله تفتأ﴾	٨٥
١٥٧	﴿هل علمتم ما فعلتم﴾	٨٩
٩٠	﴿قالوا لأنك أنت يوسف﴾	٩٠
٤١٢	﴿ولما أن جاء البشير﴾	٩٦

### سورة الرعد

٣٣٣، ٣١١	﴿وإن تعجب فعجب﴾	٥
٥٥٩، ٥٤٩، ٥٣٩، ١٠٩	﴿قل هل يستوي الأعمى والبصير﴾	١٦

### سورة مريم

٦٤٠	﴿واشتعل الرأس شيبا﴾	٤
٧٤٨	﴿فإما ترين من البشر أحدا﴾	٢٦
٤٣٨	﴿إنه كان بي حفيا﴾	٤٧
٢٦٢	﴿وإن منكم إلا واردها﴾	٧١
١٧١	﴿أطلع الغيب﴾	٧٨
٢٧٩	﴿إن كل من في السماوات والأرض﴾	٩٣

### سورة طه

١٥٧، ١٣٧	﴿وما تلك يمينك﴾	١٧
٤٣٨	﴿إنك كنت بنا بصيرا﴾	٣٥
٣٠٦	﴿فقلوا له قولا لينا﴾	٤٤
٤٥٧	﴿أجئتنا لتخرجنا﴾	٥٧
٤٥٨، ٤٥٧	﴿فلنأتينك بسحر مثله﴾	٥٨
٤٥٧	﴿ويلكم لا تغفروا﴾	٦١
٤٥٧	﴿فتنازعوا أمرهم بينهم﴾	٦٢
٤٥٦	﴿إن هذان لساحران﴾	٦٣

### سورة الأنبياء

٤٢٩، ٣٤٤	﴿لو أردنا أن نتخذ لهوا﴾	١٧
١٦٩	﴿أفإن مت فهم الخالدون﴾	٣٤
٤٩٢	﴿أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعين﴾	٥٥
١٤٦	﴿لا كيدن أصنامكم﴾	٥٧
١٤٦	﴿قالوا سمعنا فتى يذكرهم﴾	٦٠
١٤٦، ١١٨	﴿أأنت فعلت﴾	٦٢
١٤٦، ١٤٥	﴿بل فعله كبيرهم﴾	٦٣
٤٠	﴿ففهمناها سليمان﴾	٧٩

٤٧٢ ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ ١٠٨

١٢٤ ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقْرِبُ﴾ ١٠٩

### سورة الحج

٢٤٦ ﴿وَنَقِرْ فِي الْأَرْحَامِ﴾ ٥

٢٠ ﴿وَمَنْ يَهِنِ اللَّهُ﴾ ١٨

٥٢٣ ﴿سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ ٢٥

٥٨٤ ﴿لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ ٥٣

### سورة المؤمنون

١٧٠ ﴿أَيُعَذِّبُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُمْ﴾ ٣٥

٢١٣، ٢١٢ ﴿إِذْ لَذْهَبَ﴾ ٩١

### سورة النور

٣٨٣، ٣٧٥ ﴿أَنْ غَضِبَ﴾ ٩

١٥٧، ١٥٢ ﴿أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ٢٢

٤٠٣ ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ ٣٥

١٥٨ ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ ٥٠

### سورة الفرقان

١٥٦ ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ ٤١

٥٥٠ ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنْ أَكْثَرُهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ ٤٤

١٥٧، ١٥٣ ﴿أَلَمْ تَر إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَ الظِّلَّ﴾ ٤٥

٢٢٠ ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ٦٨

٢٢٠ ﴿يَضَاعِفُ لَهُ الْعَذَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ٦٩

### سورة الشعراء

١٤٩، ١٤١، ١٣٥ ﴿أَلَمْ نَرْبِكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ ١٨

٢١٥، ٢١٤ ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾ ١٩

٢٠٩، ٢٠٦، ٢٠٢، ١١٨ ﴿فَعَلْتَهَا إِذْ﴾ ٢٠

٢١٧،٩٧،٩٥،٩١	﴿وتلك نعمة تمنها علي﴾	٢٢
٤٢٢	﴿إنا نطمع أن يغفر لنا ربنا﴾	٥١
١٣٩	﴿هل يسمعونكم﴾	٧٢
٢٨٣	﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾	١٨٦

### سورة النمل

٤٠٨،٤٠٧،٣٨٥	﴿نودي أن بورك﴾	٨
٣٦٢	﴿فما كان جواب قومه﴾	٥٦
٧٠٥،٧٠٤،٥٥٧،١٢٧	﴿أم ماذا كنتم تعملون﴾	٨٤

### سورة القصص

٦٠٦	﴿هذا من شيعته﴾	١٥
-----	----------------	----

### سورة العنكبوت

٣٥٦	﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾	٢
١٤٩	﴿أليس الله بأعلم بما في صدور العالمين﴾	١٠
٤١٢	﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطا﴾	٢٣
١٥٥،١٢٩	﴿أليس في جهنم مثوى للمتكبرين﴾	٦٨

### سورة الروم

٨٥	﴿الذي خلقكم من ضعف﴾	٥٤
----	---------------------	----

### سورة لقمان

١٦٧	﴿أولو كان الشيطان يدعوهم﴾	٢١
-----	---------------------------	----

### سورة السجدة

٥٥٧،٥٤٩	﴿ألم﴾ ﴿تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين﴾ ﴿أم يقولون افتراه﴾	٣-١
---------	---	-----

### سورة سبأ

١٧١	﴿أفترى على الله كذبا﴾	٨
٤٥	﴿إلا دابة الأرض﴾	١٤

٢٤ ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾ ٧١٨

٤٤ ﴿وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ﴾ ٣٩١

### سورة فاطر

٣٧ ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ ١٥٠

٤١ ﴿قُلْ إِن أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تَوَعَّدُونَ﴾ ٤٢٨، ٤٢٦، ٢٦١

### سورة يس

٣٢ ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ ٢٧٤، ٢٦٣

٨٢ ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا﴾ ٣٦٤

### سورة الصافات

١٦ ﴿أَوْ أَبَاؤُنَا﴾ ١١٦، ١١٥

٣١ ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا﴾ ٤٠٢

٤٩ ﴿فَاسْتَفْتَهُمُ الْبَنَاتُ﴾ ١٢٦

٥٦ ﴿وَإِنْ كُنْتَ لِمَنِ السَّاحِرِينَ﴾ ٣٠٨

٥٨ ﴿فَمَا نَحْنُ بِمُتَيْنِ﴾ ٦٤٦

٨٩، ٨٨ ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾ ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ ٩٦

٩٥ ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ ١٢٧

١٠٤، ١٠١ ﴿وَنَادَيْنَاهُ يَا إِبْرَاهِيمُ. قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ ٤٠٩، ٤٠٨، ٣٨٧، ٣٨٣

٥٥

١٥٣ ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتُ﴾ ١٧١

### سورة ص

٤ ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٨٦، ٣٨٤

٨ ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ ١٧١، ١٥٨، ١٢٦

٢٠ ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ﴾ ٦٨٠

٥٠ ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ﴾ ٦٣٥

٢٨، ٢٧ ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ...﴾ ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ ٥٥٤

٥٠٤،٥٠٣	﴿أهم خير أم قوم تبع﴾	٣٧
	سورة الجاثية	
٥٧٠،٥٢٤	﴿سواء محياهم ومماتهم﴾	٢١
	سورة الأحقاف	
١٣٥	﴿أذهبتم طيباكم﴾	٢٠
٢٩٥،٢٦١	﴿ولقد مكناهم في ما إن مكناكم فيه﴾	٢٦
	سورة محمد	
٧٧	﴿كمن زين له﴾	١٤
٧٨،٧٧،٧٦	﴿كمن هو خالد﴾	١٥
	سورة الفتح	
٦٠١	﴿إذ يبايعونك﴾	١٨
٢٨،٣١١٣،٣١٢،٣١٠	﴿إن شاء الله آمين﴾	٢٧
	سورة الحجرات	
٤٢٦	﴿ولا تجهروا له بالقول﴾	٢
١٢٩،١٢٨	﴿أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه﴾	١٢
	سورة ق	
٤٢٤	﴿وعجبوا أن جاءهم منذر منهم﴾	٢
١٢٧	﴿أكذبتهم بآياتي ولم تحيطوا بها علما﴾	١٥
	سورة الطور	
١٢٦	﴿أفسح هذا﴾	١٥
٥٢٢،٤٩٧،١٢١	﴿اصلوها فاصبروا﴾	١٦
٥٤٥	﴿أم يقولون افتراه﴾	٣٠
٥٤٥	﴿أم يقولون شاعر﴾	٣٣
٥٦٧	﴿أم خلقوا من غير شيء﴾	٣٨
٥٦٦،٥٤٤،٥٣٨	﴿أم له البنات﴾	٣٩

٥٦٧	﴿أَمْ لَهُمْ سُلَمٌ﴾	٤٣
	سورة النجم	
٤٤	﴿ضِيزَى﴾	٢٢
٣١٤	﴿فَلَا تَزَكُوا أَنْفُسَكُمْ﴾	٣٢
	سورة الرحمن	
٣٨٥	﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ. أَنْ لَا تَطْغَوْا﴾	٩٠٨
١٣٨، ١٢٧	﴿هَلْ جِزَاءُ الْإِحْسَانِ﴾	٦٠
	سورة الواقعة	
٦٨٨	﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾	٨٩
٦٩٠	﴿فَرُوحٌ﴾	٩١
٦٩٠	﴿فَسَلَامٌ﴾	٩٣
	سورة الحديد	
١٥٠	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾	٥
١٥٢	﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾	١٦
	سورة المجادلة	
٢٦٢	﴿إِنْ أَمَهَا تَهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدَنَهُمْ﴾	٢
٤٥	﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتَمَاسَا﴾	٣
١٥٠	﴿أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا﴾	١٤
	سورة الممتحنة	
٤٢٦	﴿يَخْرُجُونَ الرِّسُولَ﴾	١
	سورة المنافقون	
٦٢٦، ١٧١، ٨٧	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾	٦
	سورة الملك	
٥٣٩، ٣٩٣، ٢٦٧، ٢٦٢	﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾	٢٠
٥١٨	﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًا﴾	٢٢



سورة الحاقة		
﴿الحاقة﴾	١	١١٧
سورة الملك		
سورة المعارج		
﴿كالعن﴾	٩	٤٤
سورة الجن		
﴿قل أوحى﴾	١	٤٠٨
﴿وأن لو استقاموا﴾	١٦	٤١٣، ٤٠٨، ٣٨٠
﴿قل إن أدري أقرب﴾	٢٥	٢٦١
﴿ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم﴾	٢٨	٣٨٠
سورة المدثر		
﴿وربك فكبر﴾	٥	٧٠٤
﴿وثيابك فطهر﴾	٦	٧٠٤
سورة القيامة		
﴿أليس ذلك بقادر﴾	٤٠	١٣٧
سورة الإنسان		
﴿هل أتى على الإنسان﴾	١	١٤٠، ١١٨
﴿إنا هدينه السبيل﴾	٣	٧٣٧، ٧٣٦، ٧٣٥، ٧٣٤
﴿ولا تطع منهم آثما أو كفورا﴾	٢٤	٤٢١
سورة المرسلات		
﴿ألم نهلك الأولين﴾	١٦	١٥٦، ١٥٤، ١٥٠
سورة النازعات		
﴿هل لك أن لا تركى﴾	١٨	١٥٥
﴿أنتم أشد خلقا﴾	٢٧	٥٠٨، ٥٠٣، ٤٩١
﴿فإن الجحيم هي المأوى﴾	٣٩	٦٤٠، ٦٣٤

٦٣٩	﴿فإن الجنة هي المأوى﴾	٤١
	سورة عبس	
٦٠٢، ٤٢٥	﴿أن جاءه الأعمى﴾	٢
٤٨١	﴿وما يدريك لعله يزكى﴾	٣
	سورة التكويد	
١٥٨	﴿فأين تذهبون﴾	٢٦
	سورة الانفطار	
١٥٨	﴿ما غرك ربك الكريم﴾	٦
	سورة المطففين	
١٤٠، ١٣٧	﴿هل ثوب الكفار﴾	٣٦
	سورة الطارق	
٢٧٦، ٢٧٥، ٢٦٣	﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾	٤
١٣	﴿يوم تبلى السرائر﴾ ﴿فما له من قوة ولا ناصر﴾	١٠، ٩
	سورة الأعلى	
٣٣٤	﴿فذكر إن نعت الذكرى﴾	٩
	سورة الفجر	
٦٤٩	﴿والليل إذا يسر﴾	٤
١٣٩، ١٣٨	﴿هل في ذلك قسم لذي حجر﴾	٥
٥٠٣	﴿ألم تر كيف فعل ربك بعاد﴾	٦
٦٨٩	﴿وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه﴾	٩
	سورة الليل	
٦٤٩	﴿والليل إذا يغشى﴾ ﴿والنهار إذا تجلى﴾	٢، ١
	سورة الضحى	
١٥٣، ١٥٠، ١٤٩، ١٣٧	﴿ألم يجدك يتيماً﴾	٦
٦٩٢، ٦٨٣، ٦٧١، ٦٨٠	﴿فأما اليتيم فلا تقهر. وأما السائل فلا تنهر. وأما بنعمة ربك﴾	١١-٩

## فهرس الحديث

الصفحة	الحديث
٢٢٧	«إذن يحلف يا رسول الله»
٣٣٧، ٣٣٥	«اطلبوا العلم ولو بالصين»
٣٣٩	«أعطوا السائل ولو جاء على فرس»
٢٥١	«أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب عليه امرأة من الأنصار»
٦٢٧	«أن امرأة كانت تهراق الدماء»
٤٣٩	«إن قعر جهنم لسبعين خريفاً»
٣٢٢	«إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله»
٤٤٤، ٤٤٠، ٤٣٦	«إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»
٤٣٦	«إن من أكرم أهل تهامة علي وأقربهم رحماً أنتم ومن تبعكم»
٣٣٧	«أنا سيد ولد آدم ولا فخر»
٣٣٩	«أو لم ولو بشاة»
١٤٧	«بشر المشائين»
٢١	«جرح العجماء جبار»
٣٣٩	«ردوا السائل ولو بظلف»
٢٥٣	«سئل هل كن النساء يشهدن الصلاة مع رسول الله»
٤٥٢	«فتسلكون جسراً من النار يطاء أحدكم الجمرة فيقول حسن»
٢٥٠	«قالت فأشترىها قال لاها الله إذن»
٢٥٣	«قلت لعطاء أرايت الرجل يصلي معه الرجل»
٢٥٢	«قلت لعطاء أرايت لو أني فرغت من صلاتي»
٢٥٣	«قلت لعطاء كأنهم كانوا يشددون في المسح للحصى لموضع الجبين»
٢٦٩	«كل مسكر حرام»
٤٢٨	«لا يدعون أحدكم على ولده أن يوافق من الله إجابة»
٥٧٩	«ليس من امر امصيام في المسفر»

الحديث	الصفحة
«من سره أن يذهب كثير من وحر صدره فليصم شهر الصبر»	٥٨١
«من قتل قتيلًا له عليه بينة فله سلبه»	٢٤٨
«هل تزوجت بكرا أم ثيبا»	٦٩
«وإن زنا وإن سرق»	٥١٦، ٩٨، ٨٧
«وإننا إن شاء الله بكم لاحقون»	٣٢٧، ٣١٨، ٣١٤
«يا أبا ذر غيرته بأمه»	٨٧
«يا أبا سعيد لو لبست مثل عباءتي هذه»	٢٥١

## فهرس أقوال العرب

الصفحة	القول
٤٨١	ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا
٦٢٥	ادخلن الأول فالأول
٦٢٥	ادخلوا الأول فالأول
٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٦، ٢٠٣، ٢٠١	إذن أظنك صادقا
٢٣٢، ٢١٦، ٢١٤، ٢١١،	
٢٢٧	إذن أفعل كذا
١٨٤	أزید
٤١	أزید أقبل
٣٠٢	أزید إنيہ
٢٣٤	اشتریتہ بوا لله ألف درهم
٦٥٣	أفي الحق أنك ذاهب
٦٨٦، ٦٧٢، ٦٦١	أما أنت منطلقا انطلقت معك
٢٩٧، ٢٨٧	أما إن جزاك الله خيرا
٦٥٢	أما إنك ذاهب
٧٠٣، ٦٩٨	أما العبيد فذو عبيد
٦٦٩	أما علما فعالم
٧٠٣	أما قريشا فأنا أفضلهم
٤٤١	أما والله أن لو فعلت لفعلت
٧١٥	إما أن تقوم وإما أن لاتقوم
٢١	امرأة عجماء
٣٠٣	أنا إنيہ
٤٤٢	إن أفضلهم لقيت
٤٤٢	إن إياك رأيت

القول	الصفحة
إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها	٢٣٤
إن بك زيد مأخوذ	٤٤٥، ٤٤١، ٤٤٠، ٤٣٦
إن بك مأخوذ أخواك	٤٤١
إن تأتني إذن آتلك	
إن خيرا فخيروا	٧١١
إن خيرا فخيروا وإن شرا فشروا	٣٢٩
إن عمرا لمنطلق	٢٧٦
إن قنعت كاتبك لسوطا	٢٨٦
إن هناك إبلا أم شاء	٥٦٥، ٥٦٤
إن وراكبها	٤٥٤، ٤٥٣، ٤٤٦
إن وصاحبها	٤٥٠
إن يزينك لنفسك وإن يشينك ليه	٢٨٨، ٢٨٧
إنها لإبل أم شاء	٥٦٣، ٥٤٨، ٥٤٠، ٥٣٨، ٥٣٧
	٥٦٦، ٥٦٤،
بلحارث	٥٨٢
بلى وجاذا	٥٦٦
تراك منطلقا	٨٨
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	٢٠٥
تظنك تخرج	٨٨
جاءوا الجماء الغفير	٧٠٣، ٦٢٦، ٦٢٥
جما غفيرا	٢٦٢
الجماء الغفيرة	٦٢٦
جماء غفيرا	٢٦٢
رجل أعجم	٢١

القول	الصفحة
زيدا إنيّه	٣٠٢
علمت أن يقوم زيد	٣٧٥
قاربت المدينة ولما	٤٥١
كيف أنت وقصعة من تريد	٤٣٨
لعن الله ناقة حملتني إليك	٤٥٤
لله درك	٤٤٨
لله دره	٤٤٨
ليس خلق الله مثله	٦٩٣
ليس الطيب إلا المسك	٦٩٣، ٦٩٤
مخافة أن تفعل	٣٥١
نصف وربع درهم	٨٦
هذا سهم نضال	٢٠
هذا عيوق طالعا	٦١٥
هذا غلام والله زيد	٢٣٣
هذا يوم اثنين مبارك فيه	٦١٥
هذه بتلك	١٣٧
هذه مطية ركوب	٢٠
هل جزيتك يا عمرو	١٣٧
هو أيما مغلوق اللسان وأيما مرصوص	٧٠٧
هو مئنة من كذا	٤٦٦
يا زيد أقبل	٤١

## فهرس الشعر

الصفحة	البحر	القائل	القامية
		اهمزة	قافية
.٤٤٣	الخفيف	الأخطل	[ظباء]
.٤٦٤، ١٨١	الخفيف	يوسف بن الدباغ	أساء
.٤٦٤، ١٨١	الخفيف	يوسف بن الدباغ	[وفاء]
.١٨١	البسيط	ابن مالك	اللغيزاء
.١٣٤	الوافر	الخطيئة	الإحاء
.٣٩٢	الوافر	الخطيئة	المشاء
١٦، ١٢٥، ١٢٣	الوافر	زهير	نساء
.٤٥٠، ٤٤٩	الخفيف	-	النقاء
.٤٤٧	الخفيف	ابن قيس الرقيات	شقاء
.٤٤٩	الكامل	-	برجاء
.٤٨١	الرجز	أبو النجم	لقائه
.٤٨١	الرجز	أبو النجم	شوائه
		الباء	قافية
.١٣٢	الطويل	الأعور بن براء الكلبي	فعذبا
.٢٩٤	الطويل	الأسود بن يعفر	[تصوبا]
.٢٩٣	البسيط	-	محجوبا
.٥١	الوافر	جرير	العجبا
.٥١	الوافر	جرير	الكذابا
.٥١	الوافر	جرير	اغترابا
.٥١	الوافر	جرير	حرايا
.١٣٣	الوافر	جرير	كلابا
.٥١	الوافر	جرير	أرنبا



القافية	القائل	البحر	الصفحة
أغضبا	جرير	الكامل	.٥١
هيا أبه	الأغلب العجلي	الرجز	.١٨٩
شهرته	رؤية، أو عنزة بن عروس	الرجز	.٤٥٨
مغضبه	الأغلب العجلي	الرجز	.١٨٩
ترأب	قراد بن العيار	الطويل	.٤٤١
يلعب	الكميت	الطويل	.٥١٦
حاجبه	المهلي	الطويل	.٨
هبوب	أبو القمقام الأسدي	الطويل	.٧٠٦
تنوب	-	الطويل	.٦٥٩
حبيب	-	الطويل	.٥٥٣
لغريب	ضابىء بن الحارث	الطويل	.٦٥٩
عسيب	امرؤ القيس	الطويل	.٤٨
نسيب	امرؤ القيس	الطويل	.٤٨
[قلب]	علقمة	الطويل	.٥٠٧، ٥٥٧
رغب	الزبرقان بن بدر	البيسيط	.٧٢٨
مكروب	عبد الله بن عنمة	البيسيط	٢٣، ٢١٥، ٢١٠
			.٨
ثياب	أمية بن أبي الصلت	الوافر	.٢٩٣
[الخطوب]	جابر بن رألان، أو إياس بن الأرت	الوافر	.٢٩٥
ديب	-	الوافر	.٥٦
قريب	جميل	الوافر	.٤٢٣
وقب	الأسود بن يعفر	الكامل	.٥٩
القافية	القائل	البحر	الصفحة

الثلجُ	ساعدة بن جؤيّة	الكامل	١٢٠١١٠٩.
صليبُ	حسان	الكامل	٥٧.
الثلبُ	الكميت	المنسرح	٨٢.
الخطوبُ	الأعشى	الخفيف	٤٤٢.
معايهُ	المهلبى	الطويل	٨.
عائبي = قاطعي			
[مجرّب]	-	الطويل	٣٣٧.
محارب	عاصية البولانية	الطويل	٥٦.
مُخطب	امرؤ القيس	الطويل	٣٧١، ٣٦٩.
العواقب	أبو الحجناء	الطويل	٥٥.
المواكب	الحارث بن خالد	الطويل	٦٦٧.
قريبى	النمر بن تولب	الطويل	٦٤.
الأعاريب	سعدا لله البغدادي	البسيط	١٦.
الأساليب	سعدا لله البغدادي	البسيط	١٦.
جرب	دريد	الكامل	٢٨٩.
[شهاب]	أبو ذؤابة الأسديّ	الكامل	٣٣٢، ٣١٠.
الرباب	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	٨٨، ٨٢.
[التراب]	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	٨٣.
العقراب	-	الرجز	٤٦١.
الثياب	-	مجزوء الكامل	٧٢٣.
من الحبّ	دريد بن الصمة	مجزوء الكامل	٦٤.
قافية	التاء		
أقلت	مليح بن علاق	الطويل	٥٢، ٥٢٣، ٥٠٠.
			٥٢٧، ٥٢٦، ٥.
بتي	رؤبة	الرجز	٦٥٨.

الصفحة	البحر	القائل	القفية
		الثاء	قفية
١٧٧.	السريع	-	الحارثُ
		الحاء	قفية
٢٠١.	الوافر	أبو ذؤيب	صحيحُ
٦٥.	الكامل	رفيع الوالي	جراحُ
٢٥٩.	الطويل	رجل من طيء	بالنَّجَحِ
١٣، ١٣١، ١٣٠.	الوافر	جرير	راح
١٣٤، ١٣٣، ٢.			
١٥٩.			
٤٦٠.	الوافر	ابن هرمة	بمنتراح
٣٧٥.	مجزوء الكامل	القاسم بن معن	الطلاح
		الذال	قفية
٣٣٠.	الطويل	زائدة بن صعصعة	بدا
٣٣، ٣٣٠، ٣٢٩.	الطويل	زائدة الفقعسي	بدا
١.			
١٥٤.	الطويل	الأعشى	ترددَ
٤٣٦.	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	أسدا
٣٣٠.	الطويل	زائدة بن الفقعسي	بعدا
٣٧، ٣٧٣، ٣٧١.	البسيط	-	أحدا
٣٧٦، ٥.			
٣٧٤.	البسيط	-	ويدا
٦٤٦.	الرجز	-	بدا
٥٣.	الطويل	أسامة بن الحارث	العوائدُ
٥٩٦.	الطويل	-	اليتعهدُ

الصفحة	البحر	القائل	القافية
.٤٣٥	الطويل	جميل	يعودُ
.٥٣	الطويل	أسامة بن الحارث	أراودُ
.٢٩٦	الطويل	المعلوط بن بديل	[يزيدُ]
.٥١	الوافر	جرير	الهنودُ
.٥١	الكامل	أوس بن حجر	أجدُ
.٥٠	الكامل	أوس بن حجر	أحدُ
.٥١، ٤١	الكامل	أوس بن حجر	عضدُ
.٥١	الكامل	أوس بن حجر	الزندُ
.٥٥	الكامل	الضبي	ملحدُ
.٥٥	الكامل	الضبي	بعيدُ
.٤٨	الطويل	أبو ذؤيب	عائدي
.٤٨	الطويل	أبو ذؤيب	تبدي
.١٨٩	الطويل	ابن الدمينه	[وجدُ]
.٦٣٥	الطويل	طرفة	المتجردُ
.٤٨	الطويل	أبو ذؤيب	واقِدُ
	الطويل	حاتم	حامدي
.٤٨	الطويل	أبو ذؤيب	حامدي
.٦٢	الطويل	دريد بن الصمة	عن يدِ
.٥٩٤	البسيط	-	رشدِ
.٢٩٢	البسيط	النابعة	[الجلدِ]
.١٥٤	الطويل	قيس بن عاصم	الجهدِ
.٢٨٩، ٢٠٢	البسيط	النابعة	يدي
.٦٢٨	الوافر	أمية بن أبي الصلت	بالشهادِ
.٤٥٦	الوافر	عبد الله بن الزبير	معادِ

الصفحة	البحر	القائل	القفية
.٤٥٦	الوافر	عبد الله بن الزبير	البلاد
.٤٥٦	الوافر	عبد الله بن الزبير	الجواد
.٥٧٤	الوافر	المتنبي	حداد
.٥٧٣	الوافر	المتنبي	بالتنادي
.٥٧٤	الوافر	المتنبي	الهوادي
.٤٥٦	الوافر	عبد الله بن الزبير	سواد
.٥٩٥،٥٩٢	الوافر	-	معد
.٤٥١،٣٠٥	الكامل	النابعة	كأن قد
٢٨،٢٨٦،٢٨٤	الكامل	عاتكة بنت زيد	[المتعمد]
.٧			
.٤٥٢	الخفيف	-	و قد
.٥٤	المتقارب	أمية بن أبي عائد	تبعدي
		الراء	قفية
.٩٧،٩٤	الطويل	عمران بن حطان	أم مضر
.٩٢،٩١	المتقارب	امرؤ القيس	[ينتظر]
.٤٧	المتقارب	امرؤ القيس	يأتمر
			أسيرا=شطيرا
.٥٥	الطويل	عمرة بنت مرداس	أتصبرا
.١٤	الطويل	امرؤ القيس	جرجرا
.٧٤٦	الطويل	-	فنعدرا
٥٢،٥٢٦،٥٠١	الطويل	زيادة بن زيد العذري	فأقصرا
.٧			
.٥٦	الطويل	خارجة بن ضرار	يتدعرا
.٦٤١،٤٧	الوافر	امرؤ القيس والحارث بن التوأم	استعارا

فطارا	أبو حية النميري	المتقارب	١٣.
زبرا	صفية بنت عبدالمطلب	الرجز	٥٣١.
صقرا	صفية بنت عبدالمطلب	الرجز	٥٣١.
القافية	القائل	البحر	الصفحة
أيرا	-	الرجز	٥١٣.
خيرا	-	الرجز	٥١٣.
سيرا	-	الرجز	٥١٣.
أطيرا	-	الرجز	٢٤٠، ٢٣٨.
شطيرا	-	الرجز	٢٣٩، ٢٣٨.
[الجزارة]	الاعشى	مجزوء الكامل	٨٦.
الزجر	حاتم الطائي	الطويل	٦٣.
الصدر	حاتم الطائي	الطويل	٦٣.
العذر	حاتم الطائي	الطويل	٦٣.
أسر	حاتم الطائي	الطويل	٦٣.
والذكر	حاتم الطائي	الطويل	٦٣.
الأمر	أبو صخر الهذلي	الطويل	٦٤٤.
غامر	أوس	الطويل	٤١٦.
خمر	فائد بن المنذر	الطويل	٦٥٥.
خمر	حاتم الطائي	الطويل	٦٣.
نذر	حاتم الطائي	الطويل	٦٣.
لبصير	حسان	الطويل	٤٤٩.
أطير	المجنون، أو العباس بن الأحنف.	الطويل	٥٨.
فقير	هدبة بن خشرم	الطويل	٦٠.
إدبار	الخنساء	البيسط	٦٣٠، ٣٥٨.
قدروا	الأخطل	البيسط	١٣٤.

الصفحة	البحر	القائل	القافية
٣٧٦.	البسيط	جرير	بشرُ
٦٥٣.	البسيط	الفرزدق	بشرُ
٤٩٨.	الوافر	خداش بن زهير، أو ثروان بن زفر	حمارُ
٣٤.	الوافر	السيد الحميري، أو أبونواس	[زئيرُ]
٤٥٠، ٤٤٧.	الكامل	-	الغادرُ
٣١٤، ٣١٢.	الكامل	المسيب بن علس	وقرُ
٣٧٧.	الطويل	-	ستصيرُها
٦٦٧.	الطويل	رجل من ضباب	ضريُرها
١٨٩.	الطويل	طفيل الغنوي	مصادره
٦٥٧.	الطويل	-	يجري
٨.	الطويل	-	[المتناحر]
٥٦.	الطويل	-	عذر
٥١٥، ٩٠.	الطويل	الأسود بن يعفر	منقر
٤٩٥.	الطويل	-	عامر
٦٢٧.	الطويل	رشيد بن شهاب	عمرو
٥٣.	الطويل	مالك بن خالد	أشهر
٧٢٢، ٧٠٧.	البسيط	الأحوص، أو سعد بن قرط	نار
١٦١.	البسيط	المجنون، أو العرجي، أو الحسين بن عبدا لله	البشر
٣٤، ٣٤٢، ٣٤١.	الوافر	دريد بن الصمة	صبر
٧١١، ٧٠٩، ٣.			
٦٢.	الوافر	مهلهل	تحوري
٥٠.	الكامل	أبو كبير	المدبر

منكر	أبو كبير	الكامل	.٥٠
[المهار]	أبودؤاد	الخفيف	.٦٢٨
القافية	القائل	البحر	الصفحة
بنكر	زيد بن عمر بن نفيل، أو سعيد	الخفيف	.٤٢٣
	بن زيد، أو نبيه بن الحجاج		
بالمرار	سيرة بن عمرو الفقعسي	المتقارب	.٤٢
العمر	-	الرجز	.٦٢٠
أدري	-	الرجز	.٦٢٠
أسيرها	أبو النجم	الرجز	.٦٢٠
قصورها	أبو النجم	الرجز	
قافية	الزاي		
جروزا	-	الرجز	.٤٣٨، ٤٣٦
قفيزا	-	الرجز	.٤٣٨، ٤٣٦
قافية	السين		
فأنعسا	امرؤ القيس	الطويل	.٣٦٣
الأحامسا	عمرو بن معديكرب	الطويل	.٦٢
بوسها	بيهس الفزاري	الرجز	.٧٣٤
لبوسها	بيهس الفزاري	الرجز	.٧٣٤
وناكس	ربيعة بن جحدر	الطويل	.٥٣
الشريس	أبو زيد	الوافر	.٦٥٥، ٦٥٣
نيأس	امرؤ القيس	الطويل	.٤٨
المدانيس	جرير	البسيط	.٦٤٢
معرس	المرار الفقعسي	الكامل	.٤٦٦



فاجزعي	النمر بن تولب	الكامل	٧٣٩.
قافية	الفاء		
القافية	القائل	البحر	الصفحة
محرفا	العماني	الرجز	٤٣٧.
تشوفا	العماني	الرجز	٤٣٧.
[عجاف]	ابن الزبيري	الكامل	٥١٥.
غارف=غامر			
محرف	أبو كبير	الكامل	٥٠.
متكلف	أبو كبير	الكامل	٥٠.
قافية	القاف		
فيأرق	جميل	الطويل	٦١.
يتزرق	ذو الرمة	الطويل	٥٨.
تشفق	جميل	الطويل	٦١.
فيخلق	جميل	الطويل	٦١.
معلق	جميل	الطويل	٦١.
المرتق	جميل	الطويل	٦١.
دقيق	المجنون	الطويل	٤٧١.
فريق	المفضل النكري	الوافر	٦٥، ٦٥٤، ٦٥٢
			٥.
معرق	ابنة النضر	الكامل	٥٩.
تصدق	جميل	الطويل	٦١.
أذوقها	أبو محجن الثقفي	الطويل	٣٧٧، ٣٧٨.
بسارق	أخويزيد البحلي	الطويل	٦١.
تعرق	عمارة بن صفوان	الطويل	٦٤.
يغلق	عمارة بن صفوان	الطويل	٦٤.

الطويل	-	[تنجلي]
الطويل	النمر بن تولب	المنخل
البحر	القائل	القافية
الطويل	امرؤ القيس	مكلل
الطويل	أبو خراش	بجاهل
الطويل	عتي بن مالك العقيلي	لنزول
الطويل	عتي بن مالك العقيلي	بخليل
الطويل	عتي بن مالك العقيلي	بجميل
البسيط	المجنون	[أمثالي]
البدل	الفرزدق	البدل
البسيط	عدي بن وداع الأزدي	تفعل
الوافر	أبو بيثنة	حفيلي
الكامل	عبد قيس بن خفاف	فاعجل
الكامل	أبو كبير	بهيضل
الكامل	أبو كبير	للكلكل
الكامل	أبو كبير	الأول
الرمل	كعب بن جعيل	تمل
السريع	امرؤ القيس	السائل
السريع	امرؤ القيس	الباسل
السريع	عدي بن وداع الأزدي	الأول
الخفيف	-	[سؤل]
الرجز	بكير بن عبد الربعي	الذبل
الرجز	بكير بن عبد الربعي	مجهل
	الميم	قافية

أم تدم	راشد بن شهاب	الطويل	٦٤.
وأكرما	إياس بن الأرت	الطويل	٣٥٤.
لصمما	المتلمس	الطويل	٤٦١.
القافية	القائل	البحر	الصفحة
مقاما	صخر الغي، أو أبو صخر الهذلي	الوافر	٧٥٠.
سلاما	-	الوافر	٧١١.
مظلوما	ليلى الأخيلية، أو حميد	الكامل	٧٤٠، ٧١٢.
حليما	مهلب بن حسن	الخفيف	٤٦٥.
سقيما	مهلب بن حسن	الخفيف	٤٦٥.
رميما	مهلب بن حسن	الخفيف	٤٦٥.
يعدما	النمر بن تولب	المتقارب	٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٠.
			٣، ٧٠٨، ٧١٠.
الساسما	النمر بن تولب	المتقارب	٧١٢.
الأعصما	النمر بن تولب	المتقارب	٣٤٠.
صائما	رؤبة	الرجز	٣٥٨.
معتصما	-	الرجز	٢٩٠.
فما	-	الرجز	٢٩٠.
ياللهما	أبو خراش	الرجز	٦٣٦.
أمبرمه	-	الرجز	٥٧١.
وامسلمه	بجير بن عنمة	المنسرح	٥٧٨.
لائم	الجحاف بن حكيم، أو زفر بن	الطويل	٥٥٦.
	الحارث		
[مقدم]	-	الطويل	٦٣١.
أظلم	-	الطويل	٦٣، ٦٢٩، ٦٠٤.
			٦٣١، ٠.

الجنة	-	الرجز	٤٤٧.
لتفعلنه	-	الرجز	٤٤٧.
القافية	القائل	البحر	الصفحة
أمهته	-	الرجز	٤٤٧.
إنه	ابن قيس الرقيات	مجزوء الكامل	٤٥،٤٥٠،٤٤٦
			٢،٤٥٣،٤٦٦.
ضننوا	قعب	البسيط	٦٤.
مروان	-	الكامل	٦٢١.
ملعون	العباس بن مرداس	الكامل	٥٢.
[يمان]	رجل من طيء	الطويل	٦٢٠.
بثمان	عمر بن أبين أبي ربيعة	الطويل	٨٩،٩٠،٤٨٩،
			٥٢٤.
يبني	برهان الدين القيراطي	الطويل	١٦.
في أذن	برهان الدين القيراطي	الطويل	١٦.
بالحسن	برهان الدين القيراطي	الطويل	١٦.
المغني	برهان الدين القيراطي	الطويل	١٦.
[مثال]	حسان، أو ابنه عبدالرحمن، أو	البسيط	٦٧٦،٦٧٨،٦٧٧
	كعب بن مالك الأنصاري		٩.
[اللبن]	أفنون التغلي	البسيط	٥٣٩،٥٤٦،٥٥٠
			٨.
هيجاني	النابعة الجعدي	الوافر	٦٥٥.
[تعرفوني]	سحيم بن وثيل	الوافر	٤.
تبني	المثقب	الوافر	٥٨.
البحران	الفرزدق، أو الأخطل	الكامل	١٢٢.
الأوطان	كعب الغنوي	الكامل	٦٥.

مسكون	بدر بن عامر	الكامل	٥٣.
[يعنيني]	رجل من سلول	الكامل	٦٠٢.
القافية	القائل	البحر	الصفحة
المجانين	-	المنسرح	٢٩٠، ٢٧٠، ٢٦٦
			٤.
بالشنان	-	الخفيف	٥١٦.
اللبن	حنظلة الجرمي	المتقارب	٦٥.
وإن	رؤية	الرجز	٤٥١.
لي إن	-	الرجز	٤٤٧.
يين	-	الرجز	٤٤٧.
قافية	الهاء		
مداها	ليلي الأخيلية	الطويل	٦١.
يراها	ليلي الأخيلية	الطويل	٦١.
مناها	ليلي الأخيلية	الطويل	٦١.
أباها	رؤية	الرجز	٤٦١.
غاياتها	رؤية، أو أبو النجم، أو رجل من بني الحارث	الرجز	٤٦١، ٤٦٠.
قافية	الياء		
تنائيا	-	الطويل	٥٤.
مغاديا	الأخطل	الطويل	٧٤٦.
[غاديا]	ذو الرمة	الطويل	٥١٩.
[قاضيا]	ذو الرمة	الطويل	٥٢٠.
تلاقيا	عبد يغوث بن وقاص	الطويل	١٨٦.
[ماليا]	ذو الرمة	الطويل	٥٢٠.
ماليا	-	الطويل	٥٤.

أمانيه	الدمامي	الطويل	٩.
ثمانيه	الدمامي	الطويل	٩.
القافية	القائل	البحر	الصفحة
كما هيا	جميل	الطويل	٣٧١، ٣٦٩.
[ثاوريا]	ذو الرمة	الطويل	٥٢٠.
قنصري	الراعي	الرجز	١٣، ١٣٦، ١٢٣
			١٣٨، ٧.
مواليها	جرير	البيسط	١٠.
إنه	-	الخفيف	٣٠٤.
أد أخي	سعد بن المسحر	الرجز	١٨٧.
غير دعي	سعد بن المسحر	الرجز	١٨٧.
قافية	الألف		
ألا تا	-	الرجز	٥٩٣.
ألا فا	-	الرجز	٥٩٣.
ارعوى	-	الرجز	٦٤٦.

الأعلم	٥٢٢،٣٣٢
الأعور بن براء الكلابي	١٣٢
امرؤ القيس	٣٦٣،٢٨٩،١٥٢،٩١،٥٨،٤٧،٢١،١٤
أمية بن أبي عائذ	٥٣
ابن الأنباري (أبو البركات)	٣٧٢،٣١١،٢٧٧،٢٧٤،١٧٩
ابن الأنباري (محمد بن القاسم)	٦٢٧،٣٧١،١٩٥،١٩٢
الأندلسي	١٩١،١٨٨،١٨٧،١٣٨،١١٢،٩٠،٣٩،٣٦ ٢٢٦،٢٢١،٢١٩،٢١٠،٢٠٨،١٩٤،١٩٢ ٢٤٣،٢٤١،٢٣٥،٢٣٢،٢٣١،٢٣٠،٢٢٨ ٢٧٧،٢٧٤،٢٦٦،٢٥٨،٢٥٥،٢٤٦،٢٤٦ ٣٩١،٣٧٥،٣٣٢،٣٠٩،٢٩٦،٢٨٨،٢٨١ ٤٢١،٤١٤،٤١٢،٤٠٨،٤٠٠،٣٩٢،٣٨٩ ٤٥٩،٤٥٢،٤٣٩،٤٣٨،٤٣٢،٤٢٥،٤٢٤ ٥٧٩،٥٧٠،٥٤٧،٥٤٠،٥١١،٥١٠،٥٠٦ ٦٢٠،٦١٧،٦١١،٦٠١،٥٩٩،٥٩٠،٥٨٧ ٧٠٠،٦٥٦،٦٥١،٦٤٨،٦٤٥،٦٤١،٦٣٨ ٧٣٥،٧٢٨،٧٢٢،٧١٦
انس بن مالك	٢٥٣،٢٥١
اوس بن حجر	٥٧٤،٤١٦،٥٠
ابن اياز	٦١٠،٤٥٩،٢٤٠،١٨٨،١٨٥،٥٤٠،١٢٣ ٧٥٠،٧٤٧،٧٤٥،٧٤٤
ابن بابشاذ	٣١٠،٢٤١
الباقلاني	٣٦٤،٣٦٣
أبو بيثية	٥٤
بجيلة	١٨٧

٢٤٨،٦٩	البخاري
٢١٣،١٦٠،١٥٧،٩٩،٧٩	بدر الدين بن مالك
٥٣	بدر بن عامر
٥٩٢،١٨٨	ابن برهان
١٥	برهان الدين القيراطي
٤٦٥	ابن بري
٢٥٠	بريرة
٦٣	البعيث
٢٤،٢٣٤،١٣٦،١٢٤،٩٥،٧٨،٧٥،٦٩،٣٩	أبو البقاء العكبري
٤١،٣٥٥،٣١٨،٣١٤،٢٩٥،٢٤٩،٢٤٧،٩	
٧٣،٧٢٩،٧٢٧،٧١٧،٧١٠،٤٧٣،٤٦٩،٦	
١	
	أبوبكر بن السراج
٢٧٨،٢٧٣	أبوبكر (شعبة)
٢٤٨	أبوبكر الصديق
٣٦٢،٢٦٤،٢٢٥	أبوبكر ابن طاهر
	أبوبكر محمد بن السري = ابن
	السراج
٦٠	بكير بن عبد الربعي
٥٨٢،٤٥٩	بلحارث بن كعب
٤،١٤٦،١٤٥،١٤٤،١٤٣،١٠١،١٠٠،٦٦	بهاء الدين السبكي
١،١٢٤،١١٧،٦٥٧،٦٣٢،٦٠٧،٤٧٣،٧٢	
١٥١،١٤٩،١٤٢،١٢٨،٢٥	
٣٦٠،٣٢٧	البيضاوي
٣٢٨	البيهقي



٦٣٢،٦٣١	تاج الدين السبكي
١٧٩	التاج بن مكتوم
٣٥١،٢٢٠	التبريزي
،١٨٨،١٢٠،١٤٠،١١٤،٦٧،٧١،٣١،١٩	التفتازاني
،٤٢١،٤٠٤،٤٠٣،٣٩٨،٢٣٥،٢٢٩،١٩٢	
٦٤٠،٥٦١	
١٠٢،٩٦	تقي الدين السبكي
،٦٩٤،٦٩٣،٤٧١،٥٢٢،٢٩٢،٢٩١،٢٦٨	تميم
٧٠٠،٧٠٦،٦٩٥٧	
٥٧٣،٤٧٢،٣٧٣،١١٧	التنوخى
،٦٦٢،٦٢٧،٤٣١،٣٧٥،٣٧٤،٣٧٣،٣٠٤	ثعلب
٧٠،٦٩	جابر بن عبد الله
٩٨،٨٧	جبريل عليه السلام
٧٢١،٥٤٣،٥٤٢،٥٢٩،٣٢٥،١٤٥	الجرجاني (عبد القاهر)
٢٥٣،٢٥٢	ابن جريج
،١٥٣،١٣٤،١٣٣،١٣٢،١٣١،٥١،١١،١٠	جرير
٣٧٦	
٥٥١	ابن جرير الطبري
٧٢٧	الجزولي
١٣٢	جعفر بن حسين اللهي
،٤٣٩	أبو جعفر ابن الزبير
٥٩	جعفر بن علبة الحارثي
،٨٧	أبو جعفر القارىء
،٧٤٧،٦٧٨،٢٩٤،٢٦٤،٢٢٤،١٦٧	أبو جعفر النحاس
٢٥١	جليب

٧٢	ابن جماعة (بدر الدين)
٣٩، ١٧	ابن جماعة (عز الدين)
٦٥٤	الجمحي
٤٢٣، ٣٧١، ٦٠	جميل
٣٣٨، ٣٣٥	الجنزي
١٦، ١٣٩، ٩٧، ٣٢، ٢٧، ٢٣، ١٩، ١٢، ١١، ٢	ابن جني
٢٧، ٢٧١، ٢٦٤، ٢٥٩، ٢٥٧، ٢٢٤، ٢٢٠، ٦	
٣٧، ٣٩١، ٣٧٣، ٣٦٠، ٣٠٥، ٣٠٤، ٢٩٣، ٢	
٦٩، ٦٥٠، ٥٨١، ٥٧٤، ٥٦٤، ٥٦٣، ٤٨٣، ٥	
٣	
٥٦	جواس
٤٦١	أبو حاتم
٦٢	حاتم الطائي
٢٦، ١٦٣، ١٦٢، ١٤١، ١٢٧، ٨٧، ٨٥، ٨٠، ٣	ابن الحاجب
٣٢، ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٠٧، ٣٠٦، ٢٩٢، ٢٨٥، ٩	
٤٣، ٣٧٢، ٣٤٦، ٤١٣، ٤٠٩، ٤٠١، ٣٩٦، ٨	
٥١، ٤٨٩، ٤٨١، ٤٦٢، ٤٥٤، ٤٥٣، ٤٤٨، ١	
٦٤، ٦٤٣، ٦١٣، ٥٧٦، ٥٤٨، ٥٢٦، ٥١٢، ٠	
٧٤١، ٧٢٢، ٧٢٠، ٦٧٩، ٦٧٦، ٤	
	الحارث بن كعب = بلحارث
	بن كعب
٢٥١	ابن حبان
٥٩٨	أبو الحجاج يوسف بن معزوز
٥٤	أبو الحجاج
٢٧٣، ٤٠	الحرميان

٦٨١	داود عليه السلام
٦٩٧، ٦٩٦	ابن درستويه
٤١٩	ابن دريد
٣٤١، ٢٨٩، ٦٤، ٦٢	دريد بن الصمة
٦٧، ٤٤، ٤٢، ٣٩، ١٩، ١٤، ١٠، ٩، ٧، ٦، ٥، ١	الدمامي
١، ١١٦، ١١٤، ١٠٥، ٨٠، ٧٤، ٧٣، ٧٠، ٦٩،	
٢، ٢٨٨، ٢٧٣، ٢١٨، ٢١٢، ١٤٨، ١٣١، ٢٥	
٩٦	
٣٨٧، ٣٧٠، ٣٦٧، ٣٥٥، ٣٥٤، ٣٣٤، ٣٠٧	
٥٠، ٦، ٥٠، ٥، ٤٥٧، ٤٤٤، ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٠١	
٦٨١، ٥٧٦، ٥٦١، ٥٥٩، ٥٤٦، ٥٣٣٥، ٥٠٧	
٧٣٦، ٧٢٨، ٧١٣،	
٧٥٠، ٤٦٣، ١٧٤، ١٧	ابن الدهان
٤٨	أبو ذؤيب
٩٨، ٨٧	أبوذر
٣٦٩	الرؤاسي
٤٣٩	رؤية
٦٤	الراعي
٤٠	الراغب الأصفهاني
٦٠٨، ٦٠٧	الرافعي
٢٩٧	ابن أبي الربيع
٧١	ربيعة
٥٣	ربيعة بن جحدر
	رسول الله = النبي صلى الله
	عليه وسلم

الرضي

١٠٩٩١، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٢، ١٦٣، ١٩٢، ١٠٩٩١  
١٤٢٤١، ٢٣٦، ٢٣٢، ٢٠٣، ٢٢٨، ٩٣٢٠٠  
٣٤، ٣٣٦، ٣٢٣، ٣١٦، ٣٠٧، ٢٩٩، ٢٥٦، ٤  
٣٩، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٧٩، ٣٧٧، ٣٦٤، ٣٥٥، ٦  
٤٩، ٤٧٤، ٤٥٤، ٤١٣، ٤٠٧، ٤٠٦، ٣٩٥، ١  
٥٩، ٥٤٨، ٥٣٨، ٥٣٤، ٥٢٣، ٥٠٨، ٥٠٤، ٦  
٦٨، ٦٨٦، ٦٨٢، ٦٧٤، ٦٥٦، ٦٥٥، ٦٤٦، ٠  
٧٤٦، ٧٤٥، ٧٤٣، ٧٢١، ٧٠٥، ٦٩٩، ٨

٦٥

رفيع الوالي

٥٨٣، ٢٢٦، ٢٠٦

الرماني

٥٢١، ٥٢٠، ٥١٩، ٥١٨، ٥٧

ذو الرمة

٦٠٨

الرويانى

٣٣٠

زائد بن صعصعة الفتعسي

٤٦٠

زيد

أبو زيد الطائي

١٣٠

الزبير بن بكار

٥٣٠

الزبير بن العوام

٣٧٩، ٤٢٨، ٤٢٠، ٣٥١، ٢١١، ٢٠٧، ١٦٨

الزجاج

٧٣٥، ٧٣٢، ٧١٦، ٦٩٧

٦٤٩، ٥١٩، ٥١٨، ٤٣٥، ٣٥٧، ١٩٦، ٢

الزجاجي

٦٠٣، ٢١٦

الزركشي

١٢٨، ١١٥، ١١٣، ١١٢، ١٠٧، ٩٠، ٧٦، ٧٥

الزرخشري

١٧٨، ١٥٨، ١٥٢، ١٤٩، ١٤٦، ١٤٠، ١٢٩

٢٥٨، ٢٤٦، ٢٣٢، ٢٣٠، ٢١٢، ١٩٢، ١٨٧

٤٠٠، ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٢٥، ٣٣٥، ٣٠٨، ٣٣٨

٣٦٧،٤١٥،٤٠٥،٤٠٤،٤٠٣،٤٠٢،٤٠١

٥٣٥،٥٠٧،٤٧٣،٤٧٢،٤٧١،٤٤٥،٣٨٨

٦٧٨،٦٤٣،٦٤٠،٦٣٤،٦٢٧،٦١٩،٥٥٩

٧٤١،٧٣٦،٧٢٩

٥٧٧،٤٦١،٤٦٦،٣٠٤،٣٠٢،٣٠٠،٢٤٩

أبوزيد

٩٦٦١

زيد بن ثابت

٤٣

سالم مولى أبي حذيفة

٢٨،٢٧٧،٢٤٧،٢٨٦،٢٥٨،١٧٨،٩٠،،٣٦

السخاوي

٣٨،٣٧٤،٣٧٢،٢٩٦،٢٩٢،٢٨٥،٢٨٤،٢

٤٧،٤٦٢،٤٤٦،٤٤٤،٤٢٩،٤٢٥،٤٠٨،٦

٥٨،٥٥٩،٥٤٩،٥٤٧،٥٣٣،٥٠٢،٤٨١،١

٦٤،٦٢٥،٦٢٤،٦٢٣،٦٢٠،٦١٨،٥٨١،٠

٧٣٣،٧٣٢،٧١٨،٦٦٧،٦٥٦،٦٥١،١

٥٨٩،٥٨٣،٣٢٥،٣٢٢،٢٦٤،٩٨،٢٩،٢٨ ابن السراج=أبوبكر ابن

٣٢٥،٣٢٢،٢٦٤،٩٨،٧١٥

السراج

١٠٧

بنو سعد

١٨٧

سعد بن المسحر

٢٧٠

سعيد بن جبير

٨٤

سعيد بن كلاب المنبجي

٦٣٩،٤٠٣،٤٠١،١١٥

السفاقسي

٢٥٢

سفيان

١٤٥،١٤٣،١٠٢

السكاكي

١٨٧

ابن السكيت

٦٣٩،٤٢٨،٤٠١،٣٩٩،٣٩٦،٢٦٠

السمين

٤٨٠،٤٧٥،٤١١،٣٤٥،٢٦٤،١٩٧،١٩٦

السهيلي

١،١١٢،٨٨،٨٧،٨٠،،٥٧،٣٣،٣٢،٣١،٣٠  
 ١،١٦٣،١٦٢،١٤٣،١٤٢،١٣٩،١٣٨،١٣  
 ٢،٢٦٦،٢٦٥،٢٦٤،٢٦٣،،٢٥٥،١٦٩،٦٨  
 ٣،٣٢٣،٣٠٣،٣٠٠،،٢٩٦،٢٩٢،٢٦٨،٦٧  
 ٣،٣٦٤،٣٥٧،٣٥٦،٣٥٣،٣٤٢،٣٤١،٤٠  
 ٤،٤١٥،٤١٤،٣٩٥،٣٨٦،٣٨٣،٣٨٢،٦٥  
 ٥،٥٠٩،٤٨٠،،٤٤٩،٤٤٢،٤٤٠،،٤٢٤،١٨  
 ٥،٥٣٥،٥٢٩،٥٢٨،٥٢٧،٥٢٢،٥٢٠،١٧  
 ٦،٦١٧،٦١٥،٥٩٥،٥٧٨،٥٧٦،٥٧٥،٥٨  
 ٦،٦٦٣،٦٥٤،٦٥٢،٦٤١،٦٣٤،٦٣٣،٢٦  
 ٦،٦٨٦،٦٥٨،٦٨٧،٦٧٦،٦٧٣،٦٧٢،٦٩  
 ٧،٧٢٧،٧١٩،٧١٥،٧١٣،٦٩٤،٦٩١،٩٠

٦٦٠،٤٣٩،٤٣٨،١٦٣

ابن السيد

٥٧٥،٥٧٤

ابن سيده

،٢٣٨،٢٣٥،٢٢٨،٢٢١،١٦٤،١٣٨،١١١

السيرافي

،٤١٤،٣٩٣،٣٧٣،٣٤٨،٢٧٧،٢٦٧،٢٤٣

٦٨٧،٦٦١،٦٢٥،٥٢٣،٥١١،٥٠٥

شارح ايات الإيضاح؟

شارح السبع الهاشميات

الشافعي

١٣،١٣١،١٢٦،١٢٥،١٢٢،٨٤،٨٠،٧٦،٣

ابن الشجري

١٥٤،١٥٣،١٥٢،١٣٦،٥

الشريف سعدا لله الأرموي

٥٢٢،٥٢١،٥١٥	شعيث
٦٩٤	ابن شقير
٧٢٢،٦٨٩،٤٣٩،٣٥١،٢٦٥،١٦٣،١١٣	الشلوبين
٧٣٣،٧٣٠	
٣٩	شمس الدين بن الجندي
١٠٦،٧٧،٧٦،٧٤،٧٠،٦٨،٦٩،٦٥،٦٧،١	الشميني
٢٧٣،٣٠٧،١٠٢،١٤٨،١٤٧،١١٦،١١٤،	
٤٠٠،٣٨٩،٣٨٨،٣٥٤،٣٥٥،٣٣٦،٣٣٥	
١٠٩،٥٧٦،٥٤٧،٥٣٣،٥٠٧	
٢٧٢،١٥٨،١٥٦،١١٤،٤٦،٤٥،٤٤،٤٢،٣	ابن الصائغ
٤٠١،٣٧٠،٣٧٠،٣٦٨،٣٦٦،٣٥٥،٣٥٤،	
٦٠٦،٦٠٤،٥٧٦،٤١٨،٤٠٥،٤٠٢	
	صاحب الأزهية=الهروي
	صاحب الإفصاح=الخضراوي
	صاحب الإفصاح=الفارقي
	صاحب الإيضاح=القزويني
	صاحب البحر=أبو العباس
	الرويانى
	صاحب التلخيص=القزويني
٦٥٤	صاحب الحماسة البصرية
	صاحب رصف المباني=المالقي
١٨٧،٨٣،١٨٠	صاحب الصحاح(الجوهري)
	صاحب الكشف=الزمخشري
٣٧٠،٢٣٩	صاحب منتهى الطلب
٥٥٦،٥٢٠،٣٦٤،١٦٠	الصفار

٥٣٠	صفية بنت عبدالمطلب
٣٥	الصلاح الصفدي
٥٥	الضبي
	أبو طالب = المفضل بن سلمة
٥٣٦	الطبري
٥٥	طرفة
٥٥	طريف العبسي
٣٣٤، ٢٥٩	طيء
١٩٠، ١٨٧	أبو الطيب اللغوي
٤٧٢، ١٦٨، ١٤١	الطبي
٣٢٨، ٣١٨، ٢٥٠	عائشة رضي الله عنها
٥٦	عاصية البولانية
٢٢٤	عالي بن عثمان بن جني
١٥٦	ابن عباس
١٦.؟	أبو العباس السعدي
٦٠٨	أبو العباس الروياني
	أبو العباس = المبرد
٥١	العباس بن مرداس
٦٧٨، ٦٧٦	عبد الرحمن بن حسان
٢٥٣، ٢٥٢	عبد الرزاق الصنعاني
٤٥٦، ٤٥٥، ٤٥٤، ٤٥٣، ١٥٠، ٤٤٦	عبد الله ابن الزبير
٦٠	عبد قيس بن خفاف
١٥٨، ١٢٤	عبد اللطيف البغدادي
٦٠٢	عبد الله بن أم مكتوم
٣٤	عبد الله بن سعيد



١٣٣، ١٣١، ١٣٠	عبد الملك بن مروان
٦٦٠	العبدى
	عبيد الله بن قيس الرقيات =
	ابن قيس الرقيات
٤٦٦، ٤٤٧، ٤٢٨	أبو عبيد
٤٥٠، ٤٤٩، ٤٣٦، ٣٧٠، ٣٦٨، ٢٣٤، ٢٠٧	أبو عبيدة
٧١٣، ٥٤٩، ٤٦١	
٢٩٨	العتي
٥٤	عتي بن مالك العقيلي
٢٤٧	عدي بن وداع الأزدي
١٧٨	العراقي (الحافظ)
٥٨	العرجي
٣٤	ابن عساكر
٢٢٢	عسل بن ذكوان
٣٣٣، ٣٢٩، ٢٩٧، ٢٤٠، ٢٢٢، ١٨٤، ١٤٢	ابن عصفور
٤١٣، ٣٩٤، ٣٩١، ٣٧٢، ٣٦٠، ٣٥٧، ٣٤٢	
٤٤٩، ٤٤٤، ٤٤٣، ٤٤٢، ٤٣٩، ٤٣٤، ٤٢٩	
٥٤٢، ٥٤١، ٥٣٢، ٥١٧، ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٥٩	
٦٢٨، ٦٠٧، ٦٠٦، ٦٠٥، ٦٠٣، ٥٩٢، ٥٦٣	
٧٤٥، ٧٣٣، ٧٢٤	
٢٥٣، ٢٥٢	عطاء بن أبي رباح
٦٧٨، ٥٣٦، ٣٩٧، ١٦٧، ١٤٨، ٧٦، ٤٢	ابن عطية
٥٦	العكلي
٥٥٥	علقمة
٥٧٣	علي بن إبراهيم التنوخي

علي بن سليمان = الأخفش

الصغير

علي بن أبي طالب ٢٦٦١

أبو علي عمر بن عبد المجيد ١٩٦

الرندي

عمارة بن صفوان ٦٤

أبو عمرو بن العلاء ٦٩٥، ٦٩٤، ٣٧٠، ١٣٣، ١٦٧، ١٣٤

عمار بن ياسر ٤٣

عمرة بنت مرداس ٥٥

عمر بن أبي ربيعة ٩١، ٨٨، ٨٢

عمرو بن كلثوم ٤٢٦

عمرو بن معديكرب ٦٢

عيسى بن عمر ٦٩٤، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥

عيسى عليه السلام ٤، ٤٠١، ٣٢٥، ٣١٢، ١٤٠، ١٣٥، ١٠٤، ٦٦

٠٢

أبو غزية ١٣٢

أبو الغول ٤٦١

الفارسي ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ١٢٨، ١٢٥، ١٢٠، ٢٣، ٢

٤١١، ٣٦٩، ٣٤٨، ٣٠٤، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢١٤

٥٦٤، ٣٧٤، ٣٦٥، ٣٦٠، ٣٤٨، ٤٢٩، ٤١٥

٧٢٠، ٦٩٤، ٦٩٣، ٦٩١، ٦٣٤، ٥٨٩، ٥٨٣

٥٦٤، ٥٥٨، ٥٢٢، ٤٦٦، ٤٥٧، ٤٠٣، ٧٥٠

٥٦٤، ٥٠١، ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٨٩

١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٧٧

٢٥٢

الفارقي

الفاكهي

أبو الفتح = ابن جني

الفراء

١٧٢، ١١٢، ٨٨، ٤٦، ٤٣، ٤١، ٣١، ٣٠، ٢٩

٢، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٢٨، ٢٢٥، ٢٢٣، ٢١٣، ٨٩

٢، ٢٨٨، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٦٨، ٢٦٤، ٢٦٣، ٤٢

٤، ٤٣١، ٤٢٨، ٤٢٦، ٣٤٦، ٢٩٣، ٢٩٢، ٩١

٦، ٥٥٨، ٥٥٧، ٥٥٤، ٥٥٣، ٤٧١، ٤٤٤، ٤٢

٧٤٧، ٧٤٦، ٧٣٤، ٦٩٨، ٦٥٧، ٥٤

١٣٤

أبو الفرج الأصفهاني

٤٨٣، ٤٦٣

ابن فلاح

ابن قاسم = المرادي

٢٤٨

أبو قتادة

٣٣٢، ٣٢٩، ٣٢٥

قتيبة

٢٥٠

القرطبي

٦٠٣، ١٥٦، ١٤٤، ١٤٣، ١٥٦، ١٤٥، ٧١

القزويني

٩٣

القشيري

١٨١

ابن القطاع

٣٠٩، ٣٠٨، ٨٩، ٨٨

قطرب

٦٤

قعنب

٧٠٦

أبو القمقام

١٦٧

قنبل

٣٩٤، ٣٩٢، ٢٤١، ٢٣٥، ٢٢٧، ١٩٣، ١٨٨

ابن القواس

٧١٠، ٦٤٣، ٥٤٧، ٥٤٦، ٤٩١، ٤٠٩

٧٠٦، ٦١٥، ٤٧١

قيس

٥٣

قيس ابن خويلد

٤٤٧، ٤٤٦

ابن قيس الرقيات

٤،٣٨٥،٣٢٧،٣٢١،٣٢٠،٣١٩،١٦٥،٣٥	ابن القيم
٥٦٦،٥٠٤،٤٩٥،٣٤٧،١١	
١٥	الكافيحي
٤٩	أبو كبير
٢٧٨،٢٧٤،٩٠،٤٠	ابن كثير
٢٧٨،٢٧٤،٩٠،٤٠	ابن كثير (القارىء)
٢٤٠،٢٣٩،٢٣٤،٢٣٣،٢٢٨،٢٢٥،١٧٢	الكسائي
٤٢٨،٤٢٦،٢٧٧،٢٦٨،٢٦٦،٢٦٣،٢٤٢	
٦٣١،٦٢٩،٦٢٦،٥٥٤،٥٥٣	
٥٧٩	كعب بن عاصم الأشعري
٦٧٨	كعب بن مالك الأنصاري
٣٠٢،٣٠٠	الكلابيون
١٣٣	الكلبي
٨١	الكميت
١٣٩	الكندي
٧١،٤٨٦،٤٨٥،٣٩٥،٣٤٦،٢٣٤،٣٣،٣١	ابن كيسان
٤	
٥٣٢٥٣٤	الكيسانية
٢٥٢	لبطة بن الفرزدق
٣٧٠	الليحياني
٧٤٠،٦١	ليلي الأخيلية
٥٨٩،٥٨٥،٥٨٣،٢٤٩،٢٢٣،٢٢٢،٢٢١	المازني
١٨،١٨٥،١٨٤،١٩٣،٩١،١٨،٣٧،٣٢،٢٧	المالقي
٤٠،٢٩٥،٢٧٠،٢٤٠،٢٢٦،٢٢٢،١٩١،٩	
٧٠،٦٤٧،٦٥٦،٥٨١،٥٥٩،٥٤٢،٤١٤،٧	

٧٢٧،٧

ابن مالك (جمال الدين)

١٠٩، ١٠٨، ١٠٦، ٨٧، ٨٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٧  
١٩٢، ١٨٤، ١٨١، ١٧٣، ١٦١، ١٥١، ١١٠  
٢٥٩، ٢٤٥، ٢٤٠، ٢٣٣، ٢٣١، ٢٢٥، ٢٢٢  
٢٨٣، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٧٤، ٢٧٠، ٢٦٥، ٢٦٤  
٣٥٣، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٠، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٤  
٣٨٣، ٣٧٧، ٣٧٥، ٣٦٩، ٣٥٨، ٣٥٧، ٣٥٦  
٤٤٠، ٤٣٧، ٤٣٥، ٤٣١، ٤١٧، ٤١٤، ٤٠٦  
٥٢١، ٥١٤، ٤٧٠، ٤٦١، ٤٥٠، ٤٤٩، ٤٤٨  
٥٩٣، ٥٩٠، ٥٨٥، ٥٦٣، ٥٥٨، ٥٤٧، ٥٤٣  
٧٠٧، ٦٩٧، ٦٩٦، ٦٨٨، ٦٧٠، ٦٠٧، ٦٠٤  
٧٤٦، ٧٤٣، ٧٣٤، ٧٢٩، ٧١٨، ٧١٤، ٧١١

٥٣

مالك بن خالد

٢٥١

مالك بن دينار

٦٨٠

المأوردي

٢٣، ٢٢٤، ٢٢٢، ٢٢١، ٨٩، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٠  
٣٢، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٥  
٣٥، ٣٥٧، ٢٦٧، ٣٤٠، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣١، ٥  
٦٢، ٤٦٠، ٤٥٦، ٤٢٩، ٤٢٨، ٤٢٧، ٤٢٦، ٨  
٦٩، ٦٩٦، ٦٩٢، ٦٧٢، ٦٧٠، ٦٦٦، ٦٥٤، ٥

٧١٣، ٦٩٨، ٧

٢٣٢، ٢٢٢

ميرمان

٥٧٥، ٥٧٣، ٨٤، ٢

المتنبي

٤٦، ٧٤٥، ٥٨

المثقب

٣٧٥، ٣٧٢، ٣٢٨، ١٢٨

مجاهد

٣٤٦،٣٤٤	ابن مجاشع
٣٧٢	ابن مجاهد
٦٢٩	محمد بن الحسن (الشياني)
٣٧٣	محمد بن الحسن (ابن مقسم)
٦٥٤،١٣٤	محمد بن سلام الجمحي
١٣٢	محمد بن الضحاك بن عثمان
٣٧١،٧٩٠	ابن محيصن
٦٥٦،١٨٥،٨٧،١٨	المرادي
٣٥٤	المرزوقي
٤٤٤،٣٠٦،٢٨٦،٤٣	ابن مسعود
٤٩	أبوالمسلم
٤٤٤،٤٣٩،٣١٨	مسلم بن الحجاج
١٣٣،١٣٢	مسلم بن أبي الزناد
١٢،١١٦،٩٤،١٦،٧٧،٧٥،٦٨،٣٩،٨،٦،٣	المصنف
١٧،١٧٤،١٦٦،١٦٢،١٦٠،١٥٩،١٤٧،٥	
٢١،٢١١،١٩١،١٨٧،١٨٣،١٨٢،١٧٧،٥	
٢٩،٢٩٣،٢٨٧،٢٧٠،٢٤٧،٢١٤،٢٢٨،٨	
٤١،٤٠٧،٤٠٥،٣٧٥،٣٥٤،٣٥٣،٢٩٦،٥	
٥٠،٥٠٧،٤٩٠،٤٦٠،٤٥٥،٤٠٤،٤٥٣،٩	
٥٦،٥٤٧،٥٤٦،٥٣٥،٥٣٣،٥٢٢،٥٢١،٨	
٦٢،٦٠٥،٦٠٤،٥٩٧،٥٩٠،٥٨٠،٥٧٦،٥	
٧٣،٧٢٩،٧٢٨،٧٠٧،٦٧٨،٦٤٦،٦٣١،٤	
٧٤٤،١	
٣٠٢	أبوالمضاء
٩٧	مضر

٥٨٠	مطرف
١٣٤	معاوية بن ابي عمرو بن العلاء
١٣٢	معن بن اوس
٣١، ٣٣، ٣٠	المفضل بن سلمة
٤٦١	المفضل الضبي
٤٦٦	ابن مقلة
٧٤٠، ٧٣٧، ٣٩٧، ٢٩٥، ٧٢، ٦٨	مكي
٤٨٤، ٤٦٥	مehذب الدين أبوالمحسن المهلب
٦٢	مهلهل
	ابن ميمون = صاحب منتهى
	الطلب
٦١٥	نابغة بني جعدة
٦١٥	نابغة بني ذبيان
٢٧٨، ١٧٤، ٤١، ٤٠	نافع
٢٥، ٢٤٨، ٢٢٧، ٢٥١، ٢٤٨، ١٤٨، ٩٨، ٧٠	النبي صلى الله عليه وسلم
٤٧، ٤٥٤، ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٢٨، ٣٢٢، ٣١٣، ٣	
٤٧٢، ١	
٥٦٣، ٥٤٣، ٥٤٢، ٤٨٨، ٢٤٤، ٢٤٠، ٢٢٤	ابن النحاس (بهاء الدين)
٧٤٧، ٧٣٣، ٧٢٦، ٥٩٦، ٥٩٠، ٥٨٩	
٢٩٤، ٢٦٤، ٢٢٤، ١٦٧	ابن النحاس (أبو جعفر)
١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٧٧	أبونصر الحسن بن اسد
٥٩	ابنة النضر
٧٣٩	النعمان بن المنذر
٥٨٠	أبونعيم
٧٣٨، ٣٤٠، ٦٣	النمر بن تولب

٤٤٠	النوي
٢٣١، ١٨٨، ١٨٥، ١٦٤، ١٣٩، ٣٩، ٣٨، ٣٦	النيلي
٣٩٦، ٢٩٢، ٢٥٨، ٢٤٥، ٢٣٩، ٢٣٤، ٢٣٣	
٦٨٠، ٦٧٤، ٦٥٦، ٦٤٧، ٤٣٣، ٤١٢، ٤٠٩	
٦٨٩	
٩	هارون بن يحيى
	هارون الرشيد
	هجرس بن كليب
٦٠	هدبة بن الحشرم
٣٤، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٣، ٢٧٤، ١٧٠، ٩٢، ١٧	هخروي
٤٠٩، ٠	
٤٣٩	أبو هريرة
٢٤٢، ٢٣٩	هشام
٤٦٠	همدان
٣٣٠	وكيع
٦٩٨	ابن ولاد
٤١	يحيى بن وثاب
٦١	اخو يزيد البجلي
١١	ابن يسعون
٢، ١٦٤، ١٣٩، ١٢١، ١١١، ٩١، ٧٩، ٣٩، ٣٧	ابن يعيش
٢، ٢٨٨، ٢٨٢، ٢٧٧، ٢٧٤، ٢٧٢، ٢٥٨، ٥٥	
٤، ٣٩٧، ٣٩١، ٣٩٠، ٣٧٨، ٣٧٣، ٢٩٦، ٩١	
٤، ٤٦٩، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٤٦، ٤٢٢، ٤١٤، ٠٩	
٥، ٥٨٠، ٥٧٩، ٥٣٧، ٥٢٩، ٤٨٦، ٤٧٤، ٧١	



## فهرس مصادر المؤلف

الصفحة	اسم الكتاب
١٩٠، ١٨٧	الإبدال
٤٥، ٤٣	الإتقان
١٧٨	الأحاجي
٢٢١	الارتشاف
٣٤٠، ٣٠٨، ٢٩٦، ٢٩٣، ٤٧٤، ١٧٠، ٩٢، ١٧	الأزھية
٥٢٣، ٤٢٥، ٤٢٢، ٤٢٠، ٤١٤، ٤٠٩، ٣٧٧،	
٧، ٧٣٤، ٧٣٠، ٧٢٩، ٦٨١، ٥٥٣، ٥٥١، ٥٤٩	
٧٤٨، ٧٤٧، ٤٤	
٤٦، ٤٣	أسرار التنزيل
٢٨٨، ١٨٠، ١٧٨، ٣٨	الأشباه والنظائر (للسيوطي)
١٣١	الأشباه والنظائر (للسبكي)
٣٢٢	الأصول
٧٣١، ٧٨	إعراب أبي البقاء
	إعراب مكّي = مشكل إعراب القرآن
٣	إعراب أبي حيان
	إعراب مشكل الحماسة = التنبيه
٢	إعراب مشكل ديوان المتنبّي
	إعراب مكّي = مشكل إعراب القرآن
١٣٤، ٨٢	الأغاني
١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٧٧	الإفصاح للفارقي
٧١٩، ٥٦٤، ٥٥٧، ٢٣٧	الإفصاح لابن هشام الخضر اوي
٧١	الاقتراح في أصول النحو

الأقصى القريب

٤٧٢،٣٧٣

أمالي ابن الحاجب

٦٧٦،٥٧٦،٤٠١،٣٢٨،٣٢٦،٨٥،٣

أمالي الزجاجي

٦٢٩

أمالي ابن الشجري

٢،١٥٣،١٥٤،١٥٢،١٢٦،١٢٢،٨٤،٧٦،٢

٤٦،٤٢٣،٤٠٩،٣٨٦،٣٨١،٣٤٠،٣٠٩،٦١

٦٩٥،٦٧٨،٦٧٥،٦٧١،٥٦١،٥٥١،٥٣٠،٤

٧٤٤،٧٣٧،٧٣٥،٧٢٧،

أمالي القالي

٣٠٢

الإنصاف

٣٧٢،٣١١،٢٧٧

الإيضاح للفارسي

٥٣٠

الإيضاح للقزويني

٦٠٣،١٥٦،١٤٥،١٤٤

البارع في الشعراء المولدين

٩

البحر لابي حيان

٣٦٥،٣٥١،١٦٧،١٥٤،١٤٨،٩٥،٩٣،٩٢

٥٦٠،٥٣٥،٤١٠،٤٠٤،٤٠٠،٣٧٢

البحر للرويانى

٦٠٨

بدائع الفوائد

٤١،٣٨٥،٣٤٧،٣٢٧،٣٢٠،٣١٩،١٦٥،٣٥

٥٦٦،٥٠٤،٤٩٥،١

البديع

٥٢٩

البرهان

٢١٦

البسيط لابن العلي

٤،٤٣١،٤١٨،٣٩٤،٣٨٢،٢٩٩،٢٩٨،١١١

٥٣،٥٢٤،٥١٢،٥٠٢،٤٧١،٤٦٩،٤٦٨،٤٢

٥٩٠،٥٨٨،٥٨٣،٥٧٧،٥٦١،٥٤٧،٥٤٤،١

٦٢٤،٦٢٢،٦١٢،٦٠٩،٦٠٦،٦٠١،٥٩٧،

٧،٧٠٨،٧٠٦،٦٩٢،٦٨٧،٦٦٠،٦٣٨،٦٢٥

٧٤٢،٢٤

١٧	بلوغ الأمانى ف حروف المعاني
٦٢٩	تاريخ بغداد
٣٤	تاريخ ابن عساكر
١٤١	البيان
٣١٤، ٢٨٠	التيبين في الخلاف بين البصريين والكوفيين
١٩١، ٢	تحفة الأديب بنحاة مغني اللبيب
١٧٩	تذكرة التاج ابن مكتوم
	تذكرة ابن جني = الخطاريات
٣	تذكرة أبي حيان
٣	تذكرة ابن الصائغ
٣٥	تذكرة الصفدي
٢	تذكرة الفارسي
٤٥٣، ٣، ١٧٤، ٢٤٧	تذكرة المصنف
٧٢٩، ٦٩٦، ٥٤٣، ٣٦٩، ١٧٤، ١٠٨، ١٠٧، ٧	التسهيل
٢	التعاقب
٤٩٠، ٣	تعاليق المصنف
٢٣٩	التعليق على الألفية
٦٢٧	تعليقة السيوطي على سنن أبي داود
٣٦٨	تعليق الدماميني
٧، ٥٩٦، ٥٩٠، ٥٨٩، ٥٦٣، ٥٤٢، ٤٨٨، ٢٤٠	التعليق على المقرب
٧٢٦، ٣٣	
٣٦٠، ٣٢٧	تفسير البيضاوي
١٨٤	التقريب في اختصار المقرب
٦٠٣، ١٤٣، ٧١	التلخيص

٣٢٨	دلائل النبوة
٤١٦	ديوان اوس
٣٧١	ديوان جميل
٤٨٣، ٤٦٦، ٣٩١، ٣٦٠، ٣٠٤، ٢٥٩، ١٦٦، ٢	ذا القد
٧٤٩، ٦٩٢، ٥٧١،	
٣٠	الرد على صاحب العين
١٤١، ١٣٥، ١٣٠، ٩١، ٣٧، ٣٦، ٣٢، ٢٧، ١٨	رصف المباني
٢، ٢٠٨، ١٩٥، ١٩١، ١٨٩، ١٨٥، ١٨٤، ١٧٣	
٢٨، ٢٤٥، ٢٣٦، ٢٣٠، ٢٢٦، ٢٢٤، ٢٢٢، ٠٩	
٥٢١، ٤٢٧، ٣٨٦، ٣٤٨، ٣٤٦، ٣٠٩، ٢٩٩، ٦	
٧٢٩، ٧٢٧، ٧٠٧، ٧٠٦، ٧٠٥، ٦٨٠، ٦٤٧،	
٧٤٥	
١٥٦	روض الأذهان في أقسام الاستفهام
٦٨٠	الروضة
٢٥١	الزهد
٦٠٧	سبك المنظوم وفك المختوم
٢٧، ١٩، ٢	سر الصناعة
٦٢٧	سنن ابي داود
١١	شرح آيات الإيضاح لابن يسعون
٤١٩	شرح آيات الإيضاح؟
١٧٨	شرح الفية المعاني والبيان
٥٤٢	شرح الإيضاح للجرجاني
٦٩٧، ٦٧٣	شرح الإيضاح للخفاف
١٦٣، ١٦٢، ١٥٣، ١١٢، ٨٩، ٨٨، ٨٣، ٧١، ٣	شرح التسهيل لابي حيان
٢، ٢٢٢، ٢٠٦، ١٩٥، ١٨٥، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤	

٥٢،٤٩٣،٤٦٨،٤٦٣،٣٤٨،٣٨٤،٢٤٢،٤١

٧٠٦،٦٩٤،٦٨١،٦٥٨،٦٠٣،٥٥٣،٥٣٨،٨

٧٤٥،٧١٢،

١٨٣

شرح التسهيل لابن قاسم

شرح التلخيص = عروس الأفراح

شرح التسهيل لابن مالك

٢٨٣،٢٨٢،٢٧٤،٢٦٥،٢٦،٢٥٩،١٨٤،٨٣

،٣٥٦،٢٩٦،٢٩٥،٢٩٠،٢٨٧،٢٨٦،٢٨٤،

٥،٥٦٣،٥٥٨،٤٧٠،٤٤٠،٣٤٧،٣٨٣،٣٧٥

٦٥،٦٣٣،٦٢٧،٦٢٤،٦١٥،٥٩٠،٥٩٣،٨٥

٧٤٦،٧٣٤،٧٢٩،٧١٨،٧٠٧،٢

٦٨٩،١١٣

شرح الجزولية

٢٤١

شرح الجمل لابن بابشاذ

١٩٦

شرح جمل الزجاجي للرندي

٦٠٥،٣٩٤

شرح الجمل الصغير

٤٢٩،٣٧٢،٣٦٠،٣٤٢،٢٩٧،٢٤٠

شرح الجمل لابن عصفور

٢٢٠

شرح الحماسة للتبريزي

٥٧٤،٢

شرح ديوان المتنبي لابن جني

٨١

شرح السبع الهاشميات

،٦٧٨،٥٢٢،٣٣٢

شرح شواهد سيبويه للاعلم

٦٧٧،٤١٥،١٨٧

شرح شواهد سيبويه للزمخشري

٦٧٨

شرح شواهد سيبويه للنحاس

٤٦٠،٤١٩،٩٤

شرح الشواهد للمصنف

،٤١٦،٢

شرح شواهد المغني

٤٤٠

شرح صحيح مسلم للنووي

٢،٢٦٦،٢٣٤،٢٣١،٢٤٥،١٥١،١١٠،١٠٦

شرح العمدة

٦٠٨	الكوكب
٧١،٤٧٣،٤٦٩،٤١٦،١٣٦،١٢٤،٢٣٤،٣٩	اللباب
٧٢٩،٧٢٧،٠	
١٢٤	اللمع الكاملية
٦٢٩	المبسوط
٢٧١،٩٧،٢	المحتسب
٣٩	مختصر المغني
٢٨٧	المسائل
٥٧٩	المسند
٧٤٠،٧٣٧،٦٨	مشكل إعراب القرآن
١٦٠،١٥٧،٩٩،٧٩	المصباح
٣٦٣،٣٥٣،١٤	المطول
٤٢٩،٣٢٤	معاني الحروف لابن مجاشع
٢٧٥،٤١	معاني القرآن للفراء
٥٧٩	المعجم الكبير
٥٨٠	معرفة الصحابة
٤٨٣،٤٦٣	المغني لابن فلاح
٩،١٦،١٤،١	مغني اللبيب
١٠٢	المفتاح
٤٠	المفردات
٢٩،٢٨٩،٢٥٨،٢٤٦،٢٣٢،٢٣٠،١٩٢،٩٠	المفصل
٦٤٨،٦٤٣،٦١٩،٤٤٥،٤٠٥،٣٧٢،٣٠٨،٥	
٧٤١،٧٢٩،٦٥١،	
١٠٧	المقامات
٧٣٣،٥٤١،٢٤٠،١٨٤،١٤٢	المقرب

٧٣٢	المنتخب
٣٨٤،٣٧٠،٢٨٩	منتهى الطلب
١٣٢	الموفقيات
١٧٧	موقد الأذهان
٤٧٥،٣٤٥	نتائج الفكر
١٨١	نظم الفوائد
٥٨٢،٤٥٢	النهاية
٦٧٨	النهر
٤٦١	النوادر
٤٦٦	الهوش والبوش

## فهرس المصادر والمراجع

١. الأحاجي النحوية للزحشري. تحقيق مصطفى الحدرى. مكتبة الغزالي بحمة ١٩٦٩م.
٢. أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. تحقيق د. محمد إبراهيم البناء. دار الاعتصام للطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣. أساس البلاغة للزحشري، دار صادر، بيروت، ١٣٨٥هـ.
٤. الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي. تحقيق عبدالعال سالم مكرم. الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥. الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي. تحقيق عادل أحمد، وعلي محمد. دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
٦. الأصمعيّات لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعيّ. تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون. الطبعة الثانية. القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٤م.
٧. الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج. تحقيق د. عبدالحسين الفتلي. الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٨. الأعلام للزركلي. الطبعة الثالثة.
٩. الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، القاهرة، دار الكتب المصرية.
١٠. الأفعال لعلي بن جعفر بن القطاع. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. حيدر أباد الدكن ١٣٦٠هـ.
١١. ألفية السيوطي في علم الحديث. تصحيح أحمد محمد شاكر. دار المعرفة للطباعة، بيروت.
١٢. الأم للشافعي. صححه محمد النجار، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ. دار المعرفة للطباعة بيروت.
١٣. أمالي الزجاجي. تحقيق عبد السلام محمد هارون. القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٢هـ.



١٤. أمالي المرتضى لأبي القاسم علي بن الحسين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، دار إحياء التراث العربى ١٣٧٣هـ.

١٥. الأمالي لأبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي. عالم الكتب بيروت.

١٦. أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) لأبي الخير البيضاوي. دار الفكر.

١٧. الإبدال لأبي الطيب اللغوي. تحقيق عز الدين التنوخي. دمشق المجمع العلمي العربي ١٣٧٩هـ.

١٨. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبناء. تحقيق شعبان محمد إسماعيل، دار الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ بيروت.

١٩. الإتيان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي. الطبعة الثالثة ١٣٧٠هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

٢٠. إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين. عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب. الرياض مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات. ١٤٠٦هـ.

٢١. الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق د. طه محمد الزيني، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية.

٢٢. الإصباح في شرح الاقتراح لجلال الدين السيوطي. شرح د. محمود فجال. دار القلم بدمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

٢٣. إصلاح الخلل الواقع في الجمل لعبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي. دار المريخ بالرياض ١٣٩٩هـ.

٢٤. إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري. تحقيق د. حسن موسى الشاعر. عمان، الأردن، وزارة الثقافة والشباب، ١٩٨١م.

٢٥. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق زهير غازي. بغداد وزارة الأوقاف ١٣٩٧هـ.

٢٦. الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري. تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي. بيروت، دار الفكر ١٣٨٩هـ.

٢٧. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي. تحقيق سعيد الأفغاني. الطبعة الثالثة. بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ.

٢٨. إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

٢٩. الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسي. تحقيق حسن شاذلي فرهود. جامعة الرياض، ١٤٠١ هـ.

٣٠. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي. بغداد المجمع العلمي الكردي ١٩٧٦ م.

٣١. الإيضاح في علوم البلاغة للحطيب القزويني، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. تحقيق مصطفى النماس. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

٣٣. الاشتقاق لابن دريد. تحقيق عبدالسلام هارون. مكتبو الخانجي بالقاهرة ١٣٧٨ هـ.

٣٤. الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب لابن عدلان الموصلي. تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٨ هـ.

٣٥. البارع في علم العروض لعلي بن جعفر بن القطاع الصقلي. تحقيق أحمد محمد عبدالدايم. الطبعة الثانية، مكة المكرمة المكتبة الفيصلية ١٤٠٥ هـ.

٣٦. البحر المحيط لأبي حيان. الرياض، مطابع النصر الحديثة، وبهامشه النهر الماد لأبي حيان أيضا.

٣٧. بدائع الفوائد لابن القيم، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ، مكتبة القاهرة.

٣٨. بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد، الطبعة الثالثة ١٣٧٩ هـ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي.

٣٩. البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ت ٧٧٤ هـ. منشورات مكتبة المعارف ببيروت. الطبعة الرابعة ١٩٨٢ م.

٤٠. البرهان في علوم القرآن للزركشي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية، عيسى الحلبي.

٥٣. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري. تحقيق عباس مصطفى الصالحي. بيروت، دار الكتاب العربي ١٤٠٦هـ.
٥٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي. تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، الطبعة الثانية، ١٩٦٦م، دار الكتب الحديثة.
٥٥. تذكرة الحفاظ للذهبي، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٤هـ.
٥٦. تذكرة النحاة لأبي حيّان، تحقيق عفيف عبدالرحمن. بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ.
٥٧. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.
٥٨. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر. دار الكتاب العربي، بيروت.
٥٩. التعريفات للجرجاني، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٠. تفسير مجاهد لمجاهد بن جبر المكي. تحقيق عبدالرحمن الطاهر بن محمد السورتى. قطر، مطابع الدوحة الحديثة، ١٣٩٦م.
٦١. تقريب المقرّب لأبي حيّان الأندلسي. تحقيق عفيف عبدالرحمن. بيروت، دار المسيرة ١٤٠٢هـ.
٦٢. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة للبحسن بن محمد الصاغانى. تحقيق عبدالعليم الطحاوي. القاهرة، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م.
٦٣. التلخيص في علوم البلاغة لجلال الدين القزويني. ضبطه وشرحه عبدالرحمن ابرقوني. الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي ١٣٩٢هـ.
٦٤. تهذيب الأسماء واللغات للحافظ النووي ت ٦٧٦هـ. دار الكتب العلمية بيروت.
٦٥. تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني. الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧هـ. مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند.
٦٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي. تحقيق د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٨١. الخصائص لأبي الفتح ابن جني. تحقيق محمد علي النجار. الطبعة الثانية.
٨٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي. دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
٨٣. الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني. تحقيق محمد سيد جاد الحق. الطبعة الثانية، القاهرة، دار الكتب الحديثة.
٨٤. الدر اللوامع على همع الهوامع لأحمد الأمين الشنقيطي. القاهرة مطبعة كردستان العلمية ١٣٨٢هـ.
٨٥. دلائل النبوة للبيهقي. تحقيق عبدالمعطي قلعجي. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية بيروت.
٨٦. الدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري بردى. تحقيق فهم محمد شلتوت. مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٨٧. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي ٧٩٩هـ. تحقيق محمد الأحمد أبو النور. دار التراث بالقاهرة.
٨٨. ديوان أمية بن أبي الصلت تحقيق عبدالحفيظ السطلي، الطبعة الثانية، دمشق المطبعة التعاونية ١٩٧٧م.
٨٩. ديوان أوس بن حجر. تحقيق محمد يوسف نجم. الطبعة الثانية، بيروت، دار صادر، ١٣٨٧هـ.
٩٠. ديوان ابن الدمينه تحقيق أحمد راتب النفاخ مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٥٩م.
٩١. ديوان الأسود بن يعفر تحقيق د. نوري حمود القيسي ١٩٦٨م.
٩٢. ديوان الخطيئة، برواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي، وأبي عمرو الشيباني، وشرح أبي سعيد السكري. بيروت، دار صادر، ١٣٨٧هـ.
٩٣. ديوان الخنساء. بيروت. دار صادر.
٩٤. ديوان الفرزدق شرح مجيد طراد، بيروت دار الكتاب العربي ١٤١٢هـ.
٩٥. ديوان المعاني لأبي هلال العسكري. عالم الكتب بيروت.
٩٦. ديوان الهذليين. تحقيق أحمد الزين القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٥هـ.

٩٧. ديوان امرىء القيس . تحقيق حسن السندوبي. المكتب الثقافي، بيروت، الطبعة السابعة ١٤٠٢هـ.
٩٨. ديوان تأبط شرا وأخباره. تحقيق علي شاکر، بيروت، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٤هـ.
٩٩. ديوان جرير . دار صادر ببيروت .
١٠٠. ديوان جميل بثينة . تحقيق د. إميل بدیع یعقوب، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار الكتاب العربي.
١٠١. ديوان حاتم الطائي. بيروت، دار صادر ١٣٨٣هـ.
١٠٢. ديوان حسان بن ثابت . تحقيق وليد عرفات . دار صادر ببيروت ١٩٧٤م.
١٠٣. ديوان حميد بن ثور تحقيق د. عبدالعزيز الميمني دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥١م.
١٠٤. ديوان دريد بن الصمة. تحقيق محمد خير البقاعي، دمشق، دار قتيبة ١٤٠١هـ.
١٠٥. ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي. تحقيق عبدالقدوس أبوصالح، دمشق بجمع اللغة العربي ١٣٩٢هـ.
١٠٦. ديوان زيد الخيل نوري حمود القيسي صنعة النحف بالعراق ١٩٨٦م.
١٠٧. ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلام الشنتمري. تحقيق درية الصقال، دمشق بجمع اللغة العربية ١٣٩٥هـ.
١٠٨. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت ١٩٥٨م.
١٠٩. ديوان عمرو بن معديكرب صنعة هاشم الطعان بغداد ١٩٧٠م.
١١٠. ديوان لبید بن ربیعۃ العامريّ . دار صادر بيروت ١٣٨٦هـ.
١١١. ديوان لیلی الأخیلیّة. تحقيق خليل إبراهيم العطية. الطبعة الثانية. بغداد، دار الجمهور ١٣٩٧م.
١١٢. ديوان المثقب العبدی تحقيق حسن كامل الصيرفي مجلة معهد المخطوطات العربية. ١٩٧٠م.
١١٣. ديوان مجنون ليلى. شرح يوسف فرحات، بيروت، دار الكتاب العربي ١٤١٢هـ.

١١٤. ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي. منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ١٤٠٠هـ.
١١٥. رسالة في توجيه النصب لابن هشام. تحقيق د. حسن موسى الشاعر. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ عمان الأردن.
١١٦. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. تحقيق د. أحمد محمد الخراط. دار القلم دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
١١٧. الروض الأنف لأبي القاسم السهيلي نشره عبدالرؤوف طه سعد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٣٣٩هـ.
١١٨. السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.
١١٩. سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
١٢٠. سمط الآلي غي شرح أمالي القالي للبكري. الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت.
١٢١. سنن أبي داود، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
١٢٢. سنن ابن ماجه. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. مكتبة عيسى البابي الحلبي، مصر.
١٢٣. سنن النسائي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٢٤. سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي. تحقيق شعيب الأرناؤوط. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٢٥. السيرة النبوية لابن هشام الأنصاري. تحقيق مصطفى السقا وغيره. شركة ومطبعة البابي ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
١٢٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبدالحكي ابن العماد الحنبلي. منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت.

١٤١. شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي. تحقيق محمد محيي الدين عبدالمحميد وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت. ومعه شرح شواهده للبغدادي.
١٤٢. شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي. تصحيح وتعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي. لجنة التراث العربي.
١٤٣. شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان لجلال الدين السيوطي. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
١٤٤. شرح عمدة الحفاظ لجمال الدين ابن مالك. تحقيق عدنان الدوري، الناشر مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ.
١٤٥. شرح مشكل أبيات المتنبي لأبي الحسن ابن سيده. تحقيق محمد حسن آل ياسين. بغداد وزارة الإعلام ١٩٧٧م.
١٤٦. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب. لابن الحاجب. تحقيق جمال عبدالعاطي أحمد. مكتبة نزار الباز. مكة المكرمة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٤٧. شروح التلخيص، دار السرر، بيروت.
١٤٨. شعر الأحوص الأنصاري جمع وتحقيق عادل سليمان جمال الهيئة العامة للتأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٧٠م.
١٤٩. شعر الأخطل بشرح أبي سعيد السكري. تحقيق فخر الدين قباوة. الطبعة الثانية. دار الآفاق الجديدة ببيروت.
١٥٠. شعر الحارث بن خالد المخزومي تحقيق د. يحيى الجبوري ١٩٧٢م.
١٥١. شعر أبي زيد الطائي تحقيق د. نوري حمود القيسي بغداد ١٩٦٧م.
١٥٢. شعر عبد الله بن الزبير الأسدي. تحقيق يحيى الجبوري. بغداد، دار الحرية، للطباعة ١٣٩٤هـ.
١٥٣. شعر ابن ميادة جمع وتحقيق د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٢م.
١٥٤. شعر معن بن أوس المزني. تحقيق محمد عمر محمد. جدة، دار العلم للطباعة ١٤٠٣هـ.
١٥٥. شعر النابغة الجعدي جمع وتحقيق عبدالعزيز رباح ط ١ دمشق ١٩٦٤م.

١٥٦. الشعر والشعراء، أو طبقات الشعراء لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦هـ. تحقيق د. مفيد قميحة. دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

١٥٧. شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي. دراسة وتحقيق د. عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٥٨. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مكتبة دار العروبة بالقاهرة ١٩٧٥م.

١٥٩. الصاحي في فقه اللغة لأحمد بن الحسين بن فارس. تحقيق أحمد صقر. مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٦٠. الصراح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري. تحقيق أحمد عبدالغفور عطار. دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

١٦١. صحيح البخاري. مكتبة الجمهورية العربية، القاهرة.

١٦٢. صحيح مسلم بشرح النووي. المطبعة المصرية ومكتبتها.

١٦٣. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي شمس الدين أبو الخير محمد. بيروت، دار مكتبة الحياة.

١٦٤. طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي. تحقيق محمد محمود الطناحي، وعبدالفتاح محمد الحلو. الطبعة الأولى. مطبعة عيسى البابي ١٣٨٣هـ.

١٦٥. طبقات النحويين واللغويين لتقي الدين أبي بكر أحمد بن محمد المعروف بابن قاضي شعبة. تحقيق محسن عياض. مطبعة النعمان بالنجف ١٩٧٤م.

١٦٦. طبقات النحويين واللغويين للزبيدي محمد بن الحسن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية، القاهرة، دار المعارف ١٩٨٤م.

١٦٧. طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي. تحقيق محمود محمد شاكر. الرياض جامعة الإمام ١٩٧٤.

١٦٨. عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي لابن عربي المالكي. دار الكتب العلمية، بيروت.



١٦٩. العمدة في صناعة الشعر ونقده لابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن بن علي. تصحيح محمد بدر الدين النعساني، القاهرة، مطبعة السعادة ١٣٢٥ هـ.
١٧٠. العين للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. مؤسسة الأعلمي بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
١٧١. غريب الحديث لأبي إسحاق الحربي. تحقيق ودراسة د. سليمان بن إبراهيم محمد العايد. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى. بمكة ١٤٠٥ هـ.
١٧٢. غريب الحديث لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي. تحقيق د. عبدالكريم إبراهيم العزباوي. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى. ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٧٣. الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي لابن جني. تحقيق محمد حسن غياض. بغداد دار الحرية ١٩٧٣ م.
١٧٤. الفرائد الجديدة. تحقيق الشيخ عبدالكريم المدرس. وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية ١٩٧٧ م.
١٧٥. الفهرست لابن النديم. الناشر دار المعرفة بيروت.
١٧٦. الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات اللكوني، تصحيح بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة، بيروت.
١٧٧. القاموس المحيط للفيروز ابادي. الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ، مطبعة مصطفى البابي.
١٧٨. القسطاس المستقيم في علم العروض للزمخشري. تحقيق بهجة باقر الحسيني. النجف، مطبعة النعمان ١٣٨٩ هـ.
١٧٩. القصر المبني على حواشي المغني لعبدالهادي الأبياري، القاهرة.
١٨٠. الكامل في التاريخ لابن الأثير ت ٦٣٠ هـ. تصحيح عبدالوهاب النجار. إدارة الطباعة المنيرية. بمصر.
١٨١. الكامل لأبي العباس المبرد. تحقيق د. محمد أحمد الدالي، الطبعة الثانية. الناشر مؤسسة الرسالة ١٤١٣ هـ.
١٨٢. الكتاب لسيبويه. تحقيق عبدالسلام محمد هارون. عالم الكتب، بيروت.

٢١١. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق ياسين محمد السواس. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ.

٢١٢. مصاييح المغاني في حروف المعاني لمحمد بن علي بن عبد الله. تحقيق د. عائض بن نافع العمري. دار المنار ١٤١٤هـ.

٢١٣. المصباح في علم المعاني والبيان والبديع لبدر الدين ابن مالك. المطبعة الخيرية، بالقاهرة ١٣٠٢هـ.

٢١٤. المطول على التلخيص للتفتازاني مسعود بن عمر. تصحيح أحمد رفعت. إستانبول، مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ. وبهامشه الحواشي للسيد الشريف الجرجاني.

٢١٥. معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي، أبو الحسن. تحقيق د. فائز فارس. الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

٢١٦. معاني القرآن لأبي زكريا الفراء. تحقيق محمد علي النجار. الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٢١٧. معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تحقيق د. عبد الجليل عبده شلي. عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢١٨. معجم الأدباء لياقوت الحموي. القاهرة، دار المأمون، الطبعة الأخيرة.

٢١٩. معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي. دار صادر بيروت.

٢٢٠. المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق عبد المجيد السلفي، مطبعة الأمة ببغداد.

٢٢١. المعمران والوصايا لأبي حاتم السجستاني. تحقيق عبد المنعم عامر. مطبعة البابي ١٩٦١م.

٢٢٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري. تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدان. الناشر دار الفكر، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م بيروت.

٢٢٣. مفتاح العلوم للسكاكي. علق عليع نعيم زرزور. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٢٤. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني تحقيق محمد سيد كيلاني. مكتبة الحلبي. عصر، الطبعة الأخيرة ١٣٨١هـ.
٢٢٥. المفصل في علم اللغة للزمخشري. تحقيق محمد عز الدين السعيد. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار إحياء العلوم بيروت.
٢٢٦. المفصليات لأبي العباس الفضل الضبي. تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون. الطبعة السادسة. دار المعارف بالقاهرة ١٩٧٩م.
٢٢٧. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي أحمد بن عمر ٦٥٦هـ. تحقيق محيي الدين مستو. دمشق، دار ابن كثير ١٤١٧هـ.
٢٢٨. مقامات الحريري لأبي القاسم علي بن محمد الحريري، المكتبة التجارية الكبرى.
٢٢٩. المقامات للزمخشري. القاهرة، الطبعة العباسية.
٢٣٠. مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحقيق عبدالسلام محمد هارون، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ.
٢٣١. المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق كاظم المرجان، بغداد وزارة الثقافة والإعلام ١٩٨٢م.
٢٣٢. المقتضب لأبي العباس المبرد. تحقيق محمد عبدالحق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
٢٣٣. المقرّب لابن عصفور. تحقيق د. عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني بغداد، وزارة الأوقاف والشئون الدينية.
٢٣٤. المقنع في رسم مصاحف الأمصار لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني. تحقيق محمد الصادق قمحاوي. القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٨م.
٢٣٥. الملل و النحل لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني ت ٥٤٨هـ . تحقيق محمد فتح الله بدران. الطبعة الأولى. مطبعة الأزهر.
٢٣٦. الممتع في التصريف لابن عصفور. تحقيق فخر الدين قباوة. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر.
٢٣٧. المنصف شرح تصريف المازني لأبي الفتح ابن جني. تحقيق إبراهيم مصطفى أمين، القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣هـ.

٢٣٨. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي. مصورة عن د. محمد يعقوب التركستاني.
٢٣٩. الموشح للمرزباني. تحقيق محمد البجاوي. القاهرة. دار النهضة ١٩٦٥ م.
٢٤٠. الموشح للمرزباني، تحقيق محمد البجاوي، القاهرة، دار النهضة.
٢٤١. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي. المؤسسة العربية العامة للتأليف والترجمة والطباعة ١٣٨٨ هـ.
٢٤٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء لكال الدين أبو البركات بن الأنباري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة، ١٣٨٦ هـ.
٢٤٣. النشر في القراءات العشر للحافظ ابن الجزري، بإشراف الشيخ محمد الضباع، دار لكتب العلمية، بيروت.
٢٤٤. نفائس الأصول في شرح المحصول لشهاب الدين القرافي. دراسة وتحقيق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد، مكتبة الباز، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
٢٤٥. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي. تحقيق عبدالحسين الفتيلي. بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ.
٢٤٦. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير. تحقيق طاهر الزواوي، ومحمود الطناحي. دار الفكر للطباعة، بيروت.
٢٤٧. النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. تحقيق محمد عبدالقادر أحمد. بيروت، دار الشروق ١٤٠١ هـ.
٢٤٨. هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، ١٤٠٢ هـ.
٢٤٩. همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي. تصحيح محمد بدالدين النعساني. بيروت، دار المعرفة.
٢٥٠. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس ابن خلكان. تحقيق د. إحسان عباس. دار صادر، بيروت.

## فهرس المخطوطات والمصورات

٢٥١. إعراب الحماسة لأبي الفتح ابن جني. مصورة. بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم: ٤٣٥/نحو.
٢٥٢. إعراب القرآن للسفاسي. مصور في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية تحت رقم ٤٤٣٨/نحو.
٢٥٣. الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني. مصورة عن مكتبة شهيد علي بتركيا تحت رقم: ٢٩٨.
٢٥٤. الإقليد في شرح المفصل. لأحمد بن محمود بن عمر الخجندي . مصور في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية تحت رقم ٣٩٨٠/نحو.
٢٥٥. تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر. صورة من نسخة المكتبة الظاهرية وغيرها. الناشر مكتبة الدار، بالمدينة ١٤٠٧هـ.
٢٥٦. التحفة الشافية في شرح الكافية لإبراهيم بن ثابت الطائي النيلي . مصورة. بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم ١٨٢/نحو.
٢٥٧. التذيل والتكميل لأبي حيان. مصورة د. محمد يعقوب التركستاني، ود. حسان الغنيمان.
٢٥٨. التعليق على المقرب لابن عصفور. لمحمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن النحاس. مصور في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية تحت رقم ٣١٠.
٢٥٩. التعليق على سنن أبي داود لجلال الدين السيوطي ، مصورة. بمركز البحث العلمي تحت رقم ٢١١.
٢٦٠. حلية الكمال في شرح أسئلة السيوطي السبعة للشنواني مخطوط في مكتبة عارف حكمت تحت رقم ٢٧٤٦ - ٤١٦/٦١ مجاميع.
٢٦١. سبك المنظوم لابن مالك مصورة. بمركز البحث العلمي بمكة تحت رقم ١١٦٣/نحو.
٢٦٢. شرح الكافية لابن القواس، مصورة. بمركز البحث العلمي بجامعة أمالقرى تحت رقم: ٧٥٥/نحو.
٢٦٣. شرح كتاب سيويه لأبي سعيد السيرافي. مصورة د. حسان الغنيمان.

٢٦٤. الغرة شرح اللمع لابن الدهان. مصورة. بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم ٦٤٩.

٢٦٥. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب. للطبي. تحقيق صالح الفائز. رسالة دكتوراة بالجامعة الإسلامية ١٤١٩هـ.

٢٦٦. الباب في علل البناء والإعراب للعكبري. مصور مكروفيلمي في مكتبة الجامعة الإسلامية، تحت رقم (٨٩٠٤/٢) عن المكتبة الأزهرية.

٢٦٧. المحصول في شرح الفصول لابن إياز. مخطوط. بمكتبة عارف حكمت ٤١٥/نحو.

٢٦٨. المصباح في شرح شواهد آيات الإيضاح لأبي الحجاج يوسف بن عبد الله بن يسعون. مصور في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية تحت رقم ٤٤٣٨/نحو.

٢٦٩. معرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. مصور في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية تحت رقم ١٢٢.

٢٧٠. المفضل في شرح المفصل للسخاوي. مصورة. بمركز البحث العلمي تحت رقم: ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣/نحو.

٢٧١. منتهى الطلب من أشعار العرب لمحمد بن المبارك بن محمد بن ميمون. مصور في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية تحت رقم ٢٧٨٣.

٢٧٢. نظم الفوائد لابن مالك مصورة. بمركز البحث العلمي تحت رقم ٧٤٧/نحو.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٥	القسم الأول: الدراسة
٦	الفصل الأول: دراسة عن المؤلف بإيجاز
٧	المبحث الأول:
	اسمه ونسبه وكنيته
	مولده
	نشأته وحياته
٨	وفاته
٩	المبحث الثاني:
	شيوخه
١٠	تلاميذه
	المبحث الثالث:
	مكانته العلمية
	أشهر مؤلفاته في النحو
١٤	الفصل الثاني: دراسة الكتاب
١٥	المبحث الأول
	تحقيق اسم الكتاب ونسبته
١٦	المبحث الثاني: هل اكتمل الكتاب
١٩	المبحث الثالث: منهج السيوطي من حيث:
	أ - الشرح
٢٥	ب - منهجه في الاستشهاد
٣١	ج - طريقته في النقل
٣٢	المبحث الرابع: مصادره

	المبحث الخامس: نقد الكتاب.
	المتأخذ
٣٦	المبحث السادس: الموازنة:
	أولاً: منهج الشمي في المنصف:
	أ - الشرح
٤١	ب - الاستشهاد
٤٥	ج - طريقته في النقل
	المتأخذ
	مصادره.
٤٨	ثانياً: الموازنة
٥٠	الخاتمة
٥١	القسم الثاني: تحقيق متن الكتاب
٥٢	أولاً: وصف النسخ الخطية
٥٦	ثانياً: منهج التحقيق
٧٥	ثالثاً: النص المحقق
	المقدمة
١	
٥	الكلام على مواضع من الخطبة
٥	قوله: وأصل ذلك علم الإعراب
٧	قوله: وها أنا بائع بما أسررت
٨	قوله: ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها
٨	قوله: وينحصر في ثمانية أبواب
٩	قوله: على حد قوله كما غسل الطريق الثعلب
١٤	قوله: سميت بمغني اللبيب عن كتب الأعراب
١٧	الباب الأول في تفسير المفردات
١٧	قوله: الباب الأول في تفسير المفردات



- ١٨ قوله: وقد رتبها على حروف المعجم
- ٢٧ الألف المفردة
- ٢٧ قوله: الألف المفردة
- ٣٦ قوله: أحدهما أن تكون حرفا ينادى بها القريب
- ٣٨ قوله: والثاني أن تكون للاستفهام
- ٣٨ قوله: وحقيقته طلب الفهم
- ٣٨ تنبيه
- ٣٩ فائدة
- ٤٠ قوله: وقد أجز الوجهان في قراءة الحرمين
- ٤١ قوله: وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء
- ٤٤ قوله: ويبيعه أنه ليس في التنزيل نداء بغير يا
- ٦٥ قوله: إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته
- ٦٧ قوله: إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام
- ٦٨ قوله: فحذف شيثان معادل الهمزة والخبر
- ٦٩ ولك أن تقول لاحاجة إلى تقدير معادل في البيت
- ٦٩ قوله: وامتناع أن يؤتى هل بمعادل لأنها لا تكون إلا لطلب التصديق
- ٧٢ قوله: وكذلك لاحاجة في الآية لتقدير معادل لصحة تقدير الخير
- بقولك كمن ليس كذلك
- ٧٢ قول: وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أفمن هو قائم على كل نفس بما
- كسبت﴾: إن التقدير كمن ليس كذلك
- ٧٥ تنمة
- ٧٩ قوله: والألف أصل أدوات الاستفهام
- ٨٠ قوله: ولهذا خصت بأحكام
- ٨٠ قوله: أحدها جواز حذفها
- ٨٠ قوله: أراد: أو ذوالشيب يلعب

- ٨٢ قوله: فقال: أراد: أتخبها
- ٨٣ قوله: وقيل: معناه عجباً
- ٨٤ قوله: وقال المتنبي: أحيا وأيسر ما لا قيت ما قتلا
- ٨٧ قوله: والأخفش يقيس ذلك عند أمن اللبس
- ٩٥ قوله: وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾
- ٩٥ قوله: وقوله تعالى: ﴿هَذَا رَبِّي﴾
- ٩٥ والمحققون على أنه خير
- ٩٧ قوله: وقرأ ابن محيصن ((سواء عليهم أنذرتهم))
- ٩٨ قوله: وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل وإن زنا وإن سرق
- ٩٩ قوله: الثاني أنها ترد لطلب التصور
- ٩٩ هنا فوائد
- ١٠١ وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور
- ١٠٢ قوله: نحو من جاءك
- ١٠٥ قوله: وعلى النفي نحو ﴿ألم نشرح﴾
- ١٠٦ قوله: وقوله ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد
- ١٠٦ قوله: وهو منتقض بأم
- ١٠٧ قوله: والرابع تمام التصدير
- ١٠٨ قوله: أحدهما أنها لا تذكر بعد أم التي للإضراب
- ١٠٩ قوله: كما يذكر غيرها
- ١١٠ قوله: لا تقول أقام زيد أم أقعد
- ١١١ قوله: والثاني أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو الفاء أو ثم
- قدمت على العاطف
- ١١٢ قوله: وهذا مذهب سيويه والجمهور وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري
- ١١٣ قوله: أمكنوا فلم يسيرا
- ١١٤ قوله: فإن قوبل بتقديم المعطوف فقد يقال إنه أسهل منه

- قوله: وأما الثاني فلائنه غير ممكن في نحو أفمن هو قائم على كل نفس ١١٤
- قوله: وقد جزم الزمخشري في مواضع بما تقوله الجماعة ١١٥
- قوله: إن ﴿آبأؤنا﴾ عطف على الضمير في ﴿مبعوثون﴾ ١١٥
- قوله: فقال في ﴿أفغير دين الله ييغون﴾ دخلت همزة الإنكار ١١٦
- فصل ١١٧
- قوله: فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فرد لثمانية معان ١١٧
- قوله: وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها ١٢٤
- وليس كذلك
- قوله: والثاني الإنكار الإبطالي ١٢٥
- قوله: نحو ﴿أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا﴾ ١٢٧
- قوله: ﴿أيجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا﴾ ١٢٨
- قوله: ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها فلزم ثبوته إن كان منفيا ١٢٩
- قوله: ومنه ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ أي: الله كاف عبده ١٣٠
- قوله: ولهذا عطف ﴿وضعنا﴾ على ﴿ألم نشرح﴾ ١٣١
- قوله: ولهذا أيضا كان قول جرير ١٣١
- قوله: وقول العجاج أطربا وأنت قنصري ١٣٥
- قوله: والثالث الإنكار التوبيخي ١٣٥
- قوله: والرابع التقرير ١٣٧
- قوله: ومعناه حملك المخاطب على الإقرار ١٤٠
- قوله: ويجب أن يليها لشيء الذي تقرره به ١٤١
- تتمة ١٤٢
- قوله: تقول في التقرير بالفعل أضربت زيدا ١٤٤
- وبالفاعل أنت ضربت زيدا ١٤٤
- قوله: وقوله تعالى: ﴿أأنت فعلت هذا﴾ محتمل لارادة الاستفهام الحقيقي ١٤٥
- قوله: فإن قلت فما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى: ﴿ألم تعلم﴾ ١٤٦

أن الله على كل شيء قدير ﴿١٤٨﴾

قوله: وقد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي ١٤٨

قوله: والأولى أن يحمل على الإنكار التويخي أو الإبطالي ١٤٩

تنبيه ١٥٠

قوله: والخامس التهكم ١٥١

قوله: والسادس الأمر ١٥١

قوله: والسابع التعجب ١٥٣

قوله: وذكر بعضهم معاني أخر لاصحة لها ١٥٤

تنبيه ١٥٩

فائدة ١٦٠

فائدة ١٦١

فائدة ١٦٧

فائدة ١٦٨

فائدة ١٧٠

فائدة ١٧٢

قوله: قد تقع الهمزة فعلا ١٧٤

فائدة ١٧٤

قوله: وأى بمعنى وعد ١٧٥

قوله: والأمر منه ١٧٦

قوله: وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور ١٧٦

قوله: إن هند المليحة الحسناء وأي من أضمرت لخل وفاء ١٨١

قوله: والجواب أن الهمزة فعل أمر ١٨١

قوله: لتقرعن ١٨٢

قوله: والمليحة نعت لها على اللفظ ١٨٢

قوله: والحسناء نعت لها على الموضع ١٨٣

١٨٤	٢
١٨٤	قوله: حرف لنداء البعيد لم يذكره سيبويه
١٨٥	أيا
١٨٥	قوله: قوله حرف كذلك
١٨٧	قوله: وقد تبدل همزتها هاء
١٩٠	تنبيه
١٩١	أجل
١٩١	قوله: حرف جواب
١٩١	قوله: وقيد المألقي الخير بالمثبت
١٩٢	قوله: وعن الأخفش هي بعد الخير أحسن من نعم
١٩٢	قوله: وقيل يختص بالخبر
١٩٤	إذن
١٩٤	قوله: قال الجمهور هي حرف
٢٠٦	قوله: فالصحيح أنها الناصبة
٢٠٨	قوله: قال سيبويه ومعناها الجواب والجزاء
٢١٨	قوله: فالأول كقوله لئن عاد لي عبدالعزيز بمثلها
٢١٩	قوله: فقوله إذن لقام بدل من قوله لم تستبح
٢٢١	قوله: والصحيح أن نونها تبدل ألفا
٢٢١	قوله: وقيل يوقف بالنون لأنها كنون لن وأن
٢٢٢	قوله: فالجمهور يكتبونها بالألف كما رسمت في المصحف
٢٢٤	قوله: المسئلة الرابعة في عملها
٢٢٤	فائدة
٢٢٧	قوله: بشرط تصديرها
٢٣٢	قوله: واستقباله
٢٣٣	قوله: واتصالهما وانفصالهما بالقسم

- قوله: ولو قلت انا إذن قلت أكرمك بالرفع ٢٣٧
- قوله: فأما قوله لا تتركني فيهم شطيرا ٢٣٨
- فائدة ٢٣٩
- قوله: وزاد ابن عصفور الفصل بالظرف ٢٤٠
- قوله: وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالنداء ٢٤١
- قوله: والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل ٢٤٢
- قوله: وقال جماعة من النحويين إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز ٢٤٢
- فيها الوجهان
- قوله: والتحقيق أنه إذا قيل إن تزرني أزرك وإذن احسن إليك ٢٤٦
- قوله: ومثل ذلك زيد يقوم وإذن احسن إليك ٢٤٧
- فائدة ٢٤٧
- فائدة ٢٤٨
- إن المكسورة الخفيفة ٢٥٠
- قوله: أحدها أن تكون شرطية ٢٥٥
- فائدة ٢٥٧
- قوله: الثاني أن تكون نافية ٢٥٨
- قوله: فحذف المبتدأ وبقيت صفته ٢٦٠
- قوله: وقول بعضهم لا تأتي إن نافية إلا وبعدها إلا ٢٦٠
- قوله: وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء ٢٦٣
- قوله: وقرأ سعيد بن جبير إن الذين تدعون من دون الله عبدا ٢٧٠
- ٢٧٠
- قوله: والثالث أن تكون مخففة من الثقيلة ٢٧٢
- قوله: فتدخل على الجملتين فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافا ٢٧٣
- للكوفيين
- قوله: والأكثر كون الفعل ماضيا ناسخا ٢٨١

- قوله: ﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾ ٢٨٣
- قوله: ويقاس على النوعين اتفاقا ٢٨٣
- قوله: شلت يمينك إن قتلت لمسلما ٢٨٤
- قوله: ولا يقاس عليه خلافا للاخفش ٢٨٥
- قوله: كقول بعضهم إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه ٢٨٧
- قوله: والرابع أن تكون زائدة ٢٨٨
- قوله: كقوله ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه ٢٨٩
- قوله: وأكثر ما زيدت بعد ما النافية ٢٩٠
- قوله: وفي هذه الحالة تكف عمل ما الحجازية ٢٩٣
- قوله: فخرج على أنها نافية مؤكدة ٢٩٤
- قوله: وقد تزداد بعد ما الموصولة الاسمية ٢٩٥
- قوله: يرجي المرء ما إن لا يراه ٢٩٦
- قوله: وبعد ما المصدرية مقولة ورج الفتى ٢٩٦
- قوله: وبعد ألا الاستفتاحية ٢٩٧
- قوله: وبعد مدة الإنكار ٢٩٧
- قوله: سمع سيبويه رجلا يقال له أخرج إن اخصيت البادية فقال أنا إني ٣٠١
- فائدة ٣٠٤
- قوله: وزعم ابن الحاجب أنها تزداد بعد لما الإيجابية وهو سهو ٣٠٧
- قوله: فزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد ٣٠٨
- قوله: وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ ٣٠٩
- قوله: وقوله عليه الصلاة والسلام وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ٣١٨
- قوله: ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع ٣١٨
- قوله: وليست إن الشرطية لأن الشرط مستقبل ومنه القصة قد مضت ٣٢٠
- قوله: وأجاب الجمهور عن قوله تعالى ﴿إن كنتم مؤمنين﴾ ٣٢٦
- قوله: أو أن المعنى لتدخلن جميعا إن شاء الله أن لا يموت أحد منكم قبل ٣٢٧

## الدخول

- قوله: أخبرهم بالنام ٣٢٨
- قوله: وأما البيت فمحمول على وجهين ٣٢٨
- قوله: على وجهين ٣٢٩
- قوله: كما قال الآخر إذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة ٣٣٠
- قوله: أي يتبين أني لم تلدني لثيمة ٣٣١
- قوله: وقال الخليل والمبرد الصواب أن أذنا ٣٣١
- فائدة ٣٣٤
- فائدة ٣٤٠
- أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون ٣٤٥
- قوله: ضميرا للمتكلم ٣٤٥
- قوله: وعلى قول الجمهور أن الضمير هو أن ٣٤٦
- قوله: أحدها أن تكون حرفا مصدريا ٣٤٦
- قوله: ناصبا للمضارع ٣٤٧
- قوله: وتقع في موضعين ٣٤٨
- قوله: وزعم الزجاج أن منه ﴿أن تبروا﴾ ٣٥١
- قوله: والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين ٣٥٣
- قوله: ونصب نحو ﴿وما كان هذا القرآن أن يفترى﴾ ٣٥٤
- قوله: والجواب عن الأول أنه منتقض بنون التوكيد ٣٥٥
- قوله: واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم ٣٥٦
- قوله: وهذا هو الصحيح ٣٦٠
- قوله: والمخالف في ذلك ابن طاهر زعم أنها غيرها ٣٦٢
- قوله: بدليلين أحدهما أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال ٣٦٣
- قوله: والأمر الثاني كونها توصل بالأمر ٣٦٤
- قوله: وأن كل شيء سمع من ذلك فأن فيه تفسيرية ٣٦٥



- قوله:والجواب عن الأول أن فوات معنى الأمر في الموصولة للأمر عند ٣٦٦  
التقدير بالمصدر
- قوله:إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا ٣٦٧
- قوله:وعن الثاني انه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب ٣٦٨  
والكراهية بالإنشاء
- قوله:ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية كي ٣٦٨
- قوله:ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأن ٣٦٨
- قوله:وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن ٣٧١
- قوله:وزعم الكوفيون أن أن هذه هي المخففة من الثقيلة ٣٧٣
- قوله:وليس من ذلك قوله ولا تدفني ٣٧٧
- قوله:كما زعم بعضهم ٣٧٧
- قوله:والوجه الثاني أن تكون مخففة من الثقيلة ٣٧٨
- قوله:زعموا أنها لا تعمل شيئا ٣٨٢
- قوله:وشرط اسمها أن يكون ضميرا ٣٨٢
- قوله:محذوفا ٣٨٣
- قوله:وهو مختص بالضرورة على الأصح ٣٨٣
- قوله:بأنك ربيع وغيث مريع وأنت هناك تكون الشمال ٣٨٤
- قوله:والثالث أن تكون مفسرة ٣٨٤
- قوله:وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة ٣٨٦
- فائدة ٣٨٦
- قوله:وهو عندي أوجه لأنه إذا قيل كتبت اليه أن قم فليس قم نفس ٣٨٧  
كتبت
- قوله:ولها عند مثبتيتها شروط ٣٨٩
- قوله:والثاني أن يتأخر عنها جملة ٣٩١
- قوله:إذ ليس المراد بالانطلاق المشي ٣٩١

- قوله: والرابع أن لا تكون في الجملة السابقة أحرف القول ٣٩٣
- قوله: وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسرة. بعد ٣٩٤
- صريح القول
- قوله: في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ ٣٩٦
- قوله: أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر ٣٩٨
- قوله: ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لـ ﴿أَمَرْتَنِي﴾ ٣٩٩
- قوله: ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة ٤٠٢
- قوله: وأما الثاني فلأن العبادة لا يعمل فيها معنى القول ٤٠٣
- قوله: ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظنا منه أن المبدل منه في قوة الساقط ٤٠٤
- قوله: إذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع ٤٠٦
- فائدة ٤٠٧
- تنبيه ٤٠٧
- قوله: والخامس أن لا يدخل عليها جار ٤٠٩
- قوله: وأن تكون زائدة ٤١٠
- قوله: ولها أربعة مواضع ٤١٠
- قوله: أحدها وهو الأكثر أن تقع بعد لما التوقيتية ٤١٠
- قوله: والثاني أن تقع بين لو وفعل القسم ٤١٤
- قوله: فاقسم أن لو التقينا وأنتم ٤١٥
- قوله: أما والله أن لو كنت حرا ٤١٥
- قوله: في رواية من جر الظبية ٤١٥
- قوله: فأمهله حتى إذا أن كأنه ٤١٦
- قوله: وزعم الأخفش ٤١٦
- قوله: أحدها الشرطية ٤١٨
- قوله: ويرجحني عندي أمور ٤١٨
- قوله: والثاني بجيء الفاء بعدها كثيرا ٤١٩

- ٤٢١ قوله: المعنى الثاني النفي
- ٤٢٢ قوله: الثالث معنى إذ
- ٤٢٥ قوله: والرابع أن تكون بمعنى لثلا
- ٤٣٠ فائدة
- ٤٣١ إن المكسورة المشددة
- ٤٣١ قوله: حرف توكيد
- ٤٣١ قوله: تنصب الاسم وترفع الخبر
- ٤٣٥ قوله: وقيل قد ينصبهما
- ٤٣٩ قوله: وفي الحديث إن قعر جهنم سبعا خريفا
- ٤٤٠ قوله: وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا
- ٤٤٤ قوله: إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
- ٤٤٥ قوله: ويخرج الكسائي الحديث على زيادة من
- ٤٤٥ قوله: والثاني أن تكون حرف إيجاب بمعنى نعم
- ٤٥٤ قوله: والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير
- ٤٥٦ قوله: وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ ﴿إن هذان
- لساحران﴾
- ٤٥٨ قوله: واعترض بأمرين أحدهما أن مجيء إن بمعنى نعم شاذ
- ٤٥٨ قوله: وبأنها دخلت بعد إن هذه لشبهها بأن المؤكدة لفظا
- ٤٥٩ قوله: ولأنه لو ذكر لوجب التشديد إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصلها
- ٤٥٩ قوله: ف قيل جاء على لغة بلحارث
- ٤٦٠ قوله: كقوله قد بلغا في المجد غايتها
- ٤٦٢ قوله: واختاره ابن الحاجب
- ٤٦٣ قوله: تأتي إن فعلا ماضيا
- ٤٦٤ فائدة
- ٤٦٥ فائدة

- ٤٦٨ أن المفتوحة المشددة
- ٤٦٨ قوله: أحدهما أن تكون حرف تأكيد
- ٤٦٩ قوله: والأصح أنها فرع المكسورة
- ٤٧١ قوله: ومن هنا صح للزمخشري أن يدعي أن أنما بالفتح تفيد الحصر
- ٤٧٣ قوله: والأصح أيضا أنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر
- ٤٧٤ قوله: وإن كان جامدا قدر بالكون
- ٤٧٥ قوله: وزعم السهيلي
- ٤٨٠ قوله: والثاني أن تكون لغة في لعل
- ٤٨٥ أم
- ٤٨٦ قوله: أحدها أن تكون متصلة
- ٤٩٦ قوله: إما أن يتقدم عليها همزة التسوية
- ٥٠٢ قوله: تقدم عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين
- ٥٠٥ قوله: إنما سميت في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر
- ٥٠٥ قوله: وتسمى أيضا معادلة
- ٥٢١ تنبيه
- ٥٢٢ قوله: إذا عطفت بعد الهمزة بأو فإن كانت همزة التسوية لم يجوز
- ٥٢٩ قوله: وإن كانت همزة الاستفهام جاز
- ٥٣٥ قوله: وأجاز الزمخشري حذف ما عطفت عليه أم
- ٥٣٧ قوله: والثاني أن تكون منقطعة
- ٥٤٣ قوله: هي ثلاثة أنواع
- ٥٤٧ قوله: ومسبوقة بالهمزة لغير استفهام
- ٥٤٧ قوله: ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة
- ٥٤٨ تنبيه
- ٥٥٠ قوله: فقال في قول الأخطل كذبتك عينك

- قوله: ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة ٥٥١ جميعا
- قوله: وزاد المألقي لأما معنى ثالثا وهو أن تكون حرف عرض ٥٥٦
- قوله: والذي يظهر قولهم ٥٥٨
- قوله: اذ المعنى في نحو ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ ليس على الاستفهام ٥٥٩
- قوله: لانه يلزم البصريين دعوى التاكيد في نحو ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٥٦٠ الظلمات والنور﴾
- قوله: ووجهه أن الرفع على الإبدال من ما والنصب بتعطي ٥٦١
- قوله: وصوب ابن الشجري إنكار الأصمعي ٥٦١
- قوله: وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه ٥٦٢
- قوله: ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد ٥٦٣
- قوله: وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين ٥٦٣
- فائدة ٥٦٦
- فائدة ٥٧١
- قوله: ويجوز أن تكون أم منقطعة ٥٧٣
- قوله: ومن ذلك قول المتنبي أحاد أم سداس في أجاد ٥٧٣
- قوله: فان قدرتها فيه متصلة ٥٧٥
- قوله: ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدا وهو ليلتنا تقديمًا واجبا ٥٧٦
- قوله: ومن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة ٥٧٦
- قوله: وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم ٥٧٦
- قوله: والثالث أن تقع زائدة ٥٧٧
- قوله: وقال في قوله تعالى ﴿أَفَلَا تَبْصُرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير ٥٧٨
- قوله: وانشدوا ذاك خليلي وذو يواصلي ٥٧٩
- قوله: وفي الحديث ليس من أمير أمصيام في امسفر ٥٧٩

٥٨١

٥٨٣

٥٨٣

قوله: أحدهما أن تكون اسما موصولا

٥٩٠

قوله: قيل والصفات المشبهة

٥٩١

قوله: وقيل هي في الجميع حرف تعريف

٥٩٢

قوله: الثاني كقوله من القوم الرسول الله منهم

٥٩٣

قوله: والجميع خاص بالشعر

٥٩٧

قوله: والثاني أن تكون حرف تعريف

٥٩٨

قوله: وهي نوعان عهديه وجنسية

٦٠١

قوله: أو معهودا ذهنيًا

٦٠٣

قوله: قال ابن عصفور ولا تقع هذه

٦٠٦

قوله: ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضر حال التكلم

٦٠٦

قوله: ولأن الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة

٦٠٧

قوله: لتعريف الماهية

٦٠٧

قوله: وقولك والله لا أتزوج النساء

٦٠٩

قوله: وبعضهم يقول في هذه اللام

٦٠٩

قوله: والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النكرة

٦١٠

قوله: فالأولى كالتي في الاسماء الموصولة على القول بأن تعريفها بالصلة

٦١٢

قوله: وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها

٦١٧

قوله: فالأولى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها

٦١٩

قوله: ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في محمد

٦١٩

قوله: وقيل: إن أل في اليزيد والعمرى للتعريف

٦٢٣

قوله: واختلف في الداخلة على بنات أوبر

٦٢٤

قوله: ولا يقال بنات عرس

٦٢٤

قوله: وهذا سهو منه

- قوله: وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ٦٧٨
- قوله: وقد تأتي لغير التفسير أصلاً نحو أما زيد فمنطلق ٦٨٠
- قوله: ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء ٦٨٥
- قوله: ويفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ست ٦٨٦
- قوله: والثالث جملة الشرط ٦٨٧
- قوله: والرابع اسم منصوب ٦٩٢
- قوله: نحو فأما اليتيم فلا تقهر ٦٩٢
- قوله: وأما ليس خلق الله مثله ٦٩٣
- قوله: والسادس ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل ٦٩٤
- قوله: وخالفهم الميرد وابن درستويه ٦٩٦
- قوله: وتوسع الفراء ٦٩٨
- قوله: سمع أما العبيد فذو عبيد ٦٩٨
- قوله: ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى: ﴿أما ماذا كنتم تعملون﴾ ٧٠٤
- تنبيه ٧٠٤
- إما المكسورة المشددة ٧٠٦
- قوله: وقد تفتح همزتها ٧٠٦
- قوله: وقد تبدل ميمها الأولى ياء ٧٠٦
- قوله: وهي مركبة عند سيبويه ٧٠٧
- قوله: وقد تحذف ما كقوله سقته الرواعد ٧١٠
- قوله: ويس بشيء لأن المقصود وصف هذا الوعل البري ٧١٢
- قوله: وقال أبو عبيدة إن في البيت زائدة ٧١٣
- قوله: وإما عاطفة عند أكثرهم ٧١٤
- قوله: وإما خمسة معان ٧٢٧
- قوله: أحدها الشك ٧٢٩
- قوله: والثالث التخيير ٧٢٩

٧٣٠	قوله: ووهم ابن الشجري
٧٣٢	قوله: والرابع الإباحة
٧٣٣	قوله: ونازع في ثبوت هذا المعنى لإما جماعة
٧٣٤	قوله: والخامس التقسيم
٧٣٦	قوله: وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة
٧٣٧	قوله: قال مكّي ولا يميز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط
٧٤٠	قوله: وهذه المعاني لأو كما سيأتي
٧٤٤	قوله: وقد يستغنى عن إما الثانية بذكر ما يغني عنها
٧٤٦	قوله: وقد يستغنى عن الأولى لفظاً
٧٤٧	قوله: والفراء يقيسه
٧٤٧	قوله: تنبيه ليس من أقسام إما التي في قوله تعالى فإما ترين من البشرين
	احدا
٧٤٧	تنبيه
٧٤٩	فائدة
٧٥٠	فائدة
٧٥١	الفهارس
٧٥٢	فهرس الآيات
٧٧٢	فهرس الحديث
٧٧٤	فهرس أقوال العرب
٧٧٧	فهرس الشعر
٧٩٧	فهرس الأعلام
٨١٩	فهرس مصادر المؤلف
٨٢٩	فهرس المصادر والمراجع
٨٤٩	فهرس الموضوعات